

الأهرام

مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

النقرير الاستراتيجي العربي

١٩٩٤

القاهرة ١٩٩٥

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٩٤

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

○ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام .

○ انشئ: عام ١٩٦٨ .

○ تغطي أنشطة المركز تطورات النظام الدولي وأهم القضايا والمشكلات الدولية خاصة ما يؤثر منها على الشرق الأوسط والوطن العربي

– القضايا الإقليمية والعربية وتطورات النظام العربي وكذلك التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الاقطار العربية –

الوضع السياسي والاقتصادية والاجتماعية في مصر والعلاقات الخارجية وأمن مصر القومي .

○ يتكون المركز من وحدات هي : وحدة العلاقات الدولية – وحدة النظم السياسية – وحدة الدراسات العربية – وحدة الدراسات

الاقتصادية – وحدة الدراسات العسكرية – وحدة الدراسات الاجتماعية – وحدة الدراسات التاريخية – وحدة الدراسات الاعلامية .

○ أهم مطبوعات المركز :

– التقرير الاستراتيجي العربي (سنوي – منذ عام ١٩٨٥) .

– سلسلة كتب المركز (منذ عام ١٩٧١) .

– سلسلة كراسات استراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .

– مجلة مختارات اسرائيلية (شهرية – من يناير ١٩٩٥) .

– الملف الاستراتيجي (شهرى – من يناير ١٩٩٥) .

– المقالات والدراسات بجريدة الاهرام .

○ ادارة المركز : مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – المبنى الجديد

تليفون : ٥٧٨٦٠٣٧ – فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

لا يجوز النسخ أو الاقتباس إلا بالرجوع للمصدر

التقرير الاستراتيجي العربى

١٩٩٤

رئيس التحرير : د. محمد السيد سعيد
مدير التحرير : د. وحيد عبد المجيد

تقديم : السيد يسين

القاهرة ١٩٩٥

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٩٤

رئيس مجلس الادارة : ابراهيم نافع
مدير المركز : د. عبد المنعم سعيد
رئيس التحرير : د. محمد السيد سعيد
مدير التحرير : د. وحيد عبد المجيد

مستشارو التحرير

السيد يسين	د. سامي منصور
د. علي الدين هلال	د. أسامة الغزالي حرب

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

المستدير	د. عبد المنعم سعيد
نائب المدير	د. محمد السيد سعيد
	د. طه عبد العليم
مستول الاتصالات الخارجية	د. جهاد عودة

وحدات المركز

وحدة النظم السياسية	وحدة العلاقات الدولية
رئيس الوحدة : د. هالة مصطفى	رئيس الوحدة : د. حسن أبو طالب
الأعضاء : عمرو هاشم ربيع	الأعضاء : عماد جاد
أمال أسعد	راجية صدقي
وحدة الدراسات العربية	وحدة الدراسات الاقتصادية
رئيس الوحدة : د. وحيد عبد المجيد	رئيس الوحدة : عبد الفتاح الجبالي
الأعضاء : هاني رسولان	الأعضاء : مجدى صبحى
أيمن السيد عبد الوهاب	أحمد السيد النجار
وحدة الدراسات الاجتماعية	وحدة الدراسات التاريخية
رئيس الوحدة : نبيل عبد الفتاح	رئيس الوحدة : د. ولوف عباس
الأعضاء : شيباء رشوان	
وحدة الدراسات العسكرية	وحدة الدراسات الإعلامية
رئيس الوحدة : مراد إبراهيم النسوقي	رئيس الوحدة : د. آلاء آغا
الأعضاء : محمد عبد السلام	الأعضاء : أحمد ناجي قمحة
أحمد إبراهيم محمود	
برنامج الدراسات الاستراتيجية	
رئيس البرنامج : د. عبد العليم محمد	
السكرتارية الادارية	
سرورية نوفل - مها هاشم	
رئيس قسم المطبوعات بالأهرام :	
أبو السعود إبراهيم	

باحثون مساهمون (بعض الوقت)

أحمد التميمي - إيمان العارف - باسم حسن - حنام تمام - خالد صلاح - سنية البهات - علاء قاعود - عمرو فاروق - مختار شعيب - ممتز أنور - محمد الأنور - محمود حصين - منى صلاح - وفاء زينهم .

سكرتارية التحرير الفنية للتقرير

خالد زغلول - حممنى إبراهيم

فريق النسخ (بعض الوقت)

كمال أحمد إبراهيم - محمد أحمد صالح

المحتويات

صفحة

١٣	١ - مقدمة تحليلية
٣١	٢ - دراسات :
٣٣	٣ - مشكلات تجنيد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية
٥١	٤ - إيران من الداخل : رؤية مصرية
٦٥	٥ - النظام المصري والمعارضة : التحنى والاستجابة
٧٩	٦ - النظام الدولى والاقليمى
٨١	٧ - القسم الأول : الاجتماعات الرئيسية فى النظام الدولى
٨٣	٨ - أولا : التفاعلات الدولية
٨٤	٩ - ١ - الاتجاه الى المؤسسية وتوسيع نواتج التكامل الاقليمى
٨٦	١٠ - ٢ - الطابع الانتقائى وتهيش بعض القضايا الرئيسية
٨٧	١١ - ٣ - المؤتمرات الدولية كآلية لتنظيم التفاعلات والأولويات
٨٩	١٢ - ثانيا : التطورات الاقتصادية
٨٩	١٣ - ١ - مراجعة دور مؤسساتى « بريتون وودز »
٩١	١٤ - ٢ - الخروج من الركود فى الاقتصادات الصناعية الكبرى
٩٩	١٥ - القسم الثانى : عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
١٠٣	١٦ - أولا : مفهوم التدخل لامتبارات انسانية
١٠٥	١٧ - ثانيا : اشمالية الانتقائية فى عمليات حفظ السلام
١٠٦	١٨ - ثالثا : تحليل أبرز عمليات التدخل عام ١٩٩٤
١١٢	١٩ - رابعا : الإبعاد العسكرية لعمليات حفظ السلام
١٢٥	٢٠ - القسم الثالث : الادوار الدولية والاقليمية فى الازمات العربية
١٢٨	٢١ - أولا : الازمات العربية - الدولية
١٢٨	٢٢ - ١ - المشكلة العراقية
١٣١	٢٣ - ٢ - الازمة الليبية - الغربية
١٣٣	٢٤ - ثانيا : الازمات العربية الداخلية
١٣٣	٢٥ - ١ - الازمة الجزائرية
١٣٧	٢٦ - ٢ - الازمة اليمنية
١٤٣	٢٧ - ٣ - أزمة جنوب السودان
١٤٩	٢٨ - القسم الرابع : الصراع العربى - الاسرائيلى و عملية التسوية
١٥١	٢٩ - أولا : التفاعلات العسكرية فى الصراع العربى - الاسرائيلى
١٥٢	٣٠ - ١ - اشكال الصراع المسلح

- ١٥٦ - ٢. اتجاهات تطور القوة العسكرية
- ١٦٤ - ٣. قضايا الأمن في المفاوضات
- ١٧٠ - ثانيا : عملية التسوية السلمية
- ١٧٠ - ١. التحول في هيكل دبلوماسية التسوية
- ١٧٣ - ٢. تطور المفاوضات الثنائية
- ١٧٧ - ٣. المفاوضات متعددة الأطراف

القسم الخامس : الاقتصاد الدولي

أولا : الصراعات التجارية الدولية

- ١٨٦ - ١. الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين
- ١٨٨ - ٢. الصراع التجاري بين الولايات المتحدة واليابان
- ١٩٥ - ثانيا : الأبعاد الاقتصادية لعملية التسوية في الشرق الأوسط
- ١٩٥ - ١. المقاطعة العربية لإسرائيل
- ١٩٦ - ٢. مؤتمر الدار البيضاء

النظام الإقليمي العربي

القسم الأول : التفاعلات العربية والتحولت الإقليمية

أولا : التفاعلات في إطار التجمعات العربية

- ٢٠٣ - ١. المجلس الخليجي والاتحاد المغاربي عقب أزمة الخليج
- ٢٠٦ - ٢. المجلس الخليجي والاتحاد المغاربي عام ١٩٩٤

ثانيا : تغير المواقف العربية تجاه إسرائيل – المعركة الثقافية

- ٢١٥ - ١. التطبيع بين المفهوم والاهداف
- ٢١٦ - ٢. الجدل بين أنصار التطبيع ومعارضيه
- ٢١٩ - ٣ - أهم التحركات افتقافية في إطار التطبيع
- ٢٢١ - ٤ - أهم التحركات الثقافية ضد التطبيع

ثالثا : تجرية الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا

- ٢٢٤ - ١. تطورات المسار الفلسطيني
- ٢٢٥ - ٢. أداء السلطة الفلسطينية
- ٢٢٥ - ٣. القيود الإسرائيلية
- ٢٢٣ - ٤. الدول المانحة ومشكلة الميونات

رابعا : العلاقات اأرمنية الفلسطينية بين التعاون والصراع

- ٢٣٧ - ١. القضايا الخلافية
- ٢٤٥ - ٢. مواطن الانكشاف

القسم الثاني : التطور الديمقراطي في العالم العربي

أولا : حالة التطور الديمقراطي العربي عام ١٩٩٤

- ٢٥١ - ١. انفجار التعددية من الجزائر إلى اليمن

٢٥٨	٢- حالة الركود في بقية بلاد التعددية المقيدة
٢٦٣	٣- دور المجلس النيابي في لبنان والكويت
٢٦٨	ثانياً : انتخابات ١٩٩٤ في العالم العربي
٢٦٨	١- مقدمات الانتخابات
٢٧٦	٢- قضايا الانتخابات
٢٧٧	٣- نتائج الانتخابات
٢٨٥	القسم الثالث : الحركات الاسلامية في العالم العربي بين القطرية والاقليمية والعالية
٢٨٩	أولاً : اتجاهاً في التفكير الأصولي
٢٩٢	ثانياً : الحركات الاسلامية والثورة الايرانية
٣٠١	ثالثاً : الحركات الاسلامية وقضية أفغانستان
٣٠٧	رابعاً : الحركات الاسلامية والفكر العراقي للكويت
٣١٢	خامساً : الحركات الاسلامية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي
٣٢٣	القسم الرابع : الاقتصاد العربي
٣٢٥	أولاً : النفط العربي ومستقبل الأوبك
٣٢٨	ثانياً : التجارة العربية البينية
٣٣١	ثالثاً : تعديل السياسات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي
٣٣٧	جمهورية مصر العربية
٣٣٩	مقدمة :
٣٤١	القسم الأول : جدول أعمال النظام السياسي كما تعكسه اتجاهات الصحافة المصرية
٣٤٥	أولاً : قراءة كيفية
٣٤٩	ثانياً : تحليل كمي وتحليلي المضمون
٣٦٥	القسم الثاني : تفاصيل النظام السياسي
٣٦٧	أولاً : القوى الفاعلة في النظام السياسي
٣٦٧	١- السلطة التنفيذية والحزب الوطني
٣٧٣	٢- احزاب المعارضة الرسمية
٣٨١	٣- القوى المحورية عن الشرعية
٣٨٥	٤- النقابات المهنية
٣٩٠	٥- مجلس الشعب
٤٠٥	٦- السلطة القضائية
٤١٢	ثانياً : العمليات السياسية
٤١٣	١- العمليات السياسية في اطار مؤسسات النظام السياسي

- ٤٢١ العمليات السياسية خارج الإطار الرسمي لمؤسسات النظام السياسي .
- ٤٢٢ (أ) ظاهرة الإرهاب والعنف الأمسوى
- ٤٢٣ (ب) الاحتجاجات العمالية

- ٤٢٤ القسم الثالث : أداء وسياسات النظام السياسي
- ٤٢٥ أولاً : الأداء التميموى
- ٤٢٦ ١ - كارة السيول بالصعيد
- ٤٢٧ ٢ - مؤتمر السكان والتنمية
- ٤٢٨ ٣ - الجمعيات النسائية ومؤتمر السكان والتنمية
- ٤٢٩ ثانياً : السياسة الاقتصادية والأداء التميموى
- ٤٣٠ ١ - النمو الاقتصادى
- ٤٣١ ٢ - الانخار والاستثمار
- ٤٣٢ ٣ - التحرير الخارجى وسعر الصرف
- ٤٣٣ ٤ - التشغيل وسوق العمل
- ٤٣٤ ثالثاً : السياسة الخارجية المصرية
- ٤٣٥ ١ - الاتجاهات العامة
- ٤٣٦ ٢ - مصر والصراعات الإقليمية
- ٤٣٧ ٣ - مصر وعمليات حفظ السلام
- ٤٣٨ رابعاً : السياسة الدفاعية المصرية
- ٤٣٩ ١ - القوات المسلحة ومواكبة التطور التكنولوجى
- ٤٤٠ ٢ - القوات المسلحة وقضية التدريبات المشتركة
- ٤٤١ ٣ - القوات المسلحة والخزمة الوطنية

قراءة ثقافية لخريطة الصراع في زمن السلام

السيد يمين

مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة :

هناك إجماع بين الباحثين والمراقبين السياسيين على أن عملية السلام تواجه أزمة حقيقية. والشاهد على ذلك التعمش الشديد في تطبيق اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، والذي ساد الظن أنه سيكون هو بذاته مفتاح الحل الشامل للصراع العربي الاسرائيلي . ومن ناحية أخرى تتعثر المفاوضات السورية الاسرائيلية لتقدم دليلا آخر على أن عملية السلام تواجه مخاطر الفشل . وإذا أضفنا الى كل ذلك الجدل المحتدم بين مصر وإسرائيل حول تجديد التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية ، وإصرار إسرائيل على أن تنفرد بامتلاك السلاح النووي في الشرق الأوسط ، لأدركنا أننا في حاجة الى قراءة دقيقة لأسباب تعثر عملية السلام ، التي راهنت عليها دول عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بالإضافة الى دول عربية في مقدمتها مصر .

ولكن كيف يمكن أن نمارس هذه القراءة ؟ لقد سبق لنا أن أكدنا في المقدمات التحليلية للترتيب الاستراتيجي العربي أن التحليل السياسي التقليدي أصبح يقصر عن فهم وتفسير الصراعات الدولية والإقليمية والمحلية ، وأنها في حاجة الى ممارسة التحليل الثقافي حتى نصل الى فهم أدق لمنطق الصراعات على كل هذه المستويات .

والتحليل الثقافي يركز على دراسة رؤى العالم في مجتمع معين وعلى تحليل الإدراكات والتصورات والصور النمطية عن النفس وعن الآخرين ، وعلى القيم السائدة ، وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصارعة في المجتمع ، مع تركيز خاص على اللغة باعتبارها معبرة يرموزها عن الشبكة المعقدة للقيم والمعايير التي تؤثر على السلوك الاجتماعي والسياسي في التحليل النهائي .

وفي تقديرنا أن ممارسة التحليل الثقافي لخريطة الصراع الراهنة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من جانب ، وبينها وبين الدول العربية من جانب آخر وفي مقدمتها سوريا ولبنان ومصر ، يقتضي تحليل مجموعة من الموضوعات المترابطة وأبرزها دراسة القيم الثقافية السائدة ، وتحديد دور المثقفين العرب في مراحل الصراع المختلفة ، وتحليل لصراع القيم على مستوى الخطاب السياسي الاسرائيلي والخطاب السياسي العربي ، وأخيرا الإشارة الى حالة الفصام التي يعيشها العقل السياسي الاسرائيلي في هذه المرحلة ، وحصيلة كل هذه التفاعلات مما يمكن أن نطلق عليه المأزق الفلسطيني .

الصراع الثقافي في زمن السلام

ليس هناك من شك في أننا - بالرغم من الصعوبات والعقبات الكبرى - نعيش في الوطن العربي والشرق الأوسط على مشارف عصر السلام . ونعني على وجه التحديد أن هناك إجماعا ظاهرا - على الأقل بين الأنظمة العربية وإسرائيل - على أنه لا بد من وضع حد للصراع العسكري بين إسرائيل والبلاد العربية - وضرورة التوصل الى اتفاقيات سلام وذلك لانتهاء الصراع التاريخي الممتد بين إسرائيل والوطن العربي .

ومن المعروف أن هذه المسيرة التي غيرت خريطة الصراع وموازينه بدأت بتوقيع مصر اتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، غير أن أكبر تحول في الموقف حدث بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو والذي اشتهر باسم غزة وأريحا أولا ، إشارة الى انه مجرد خطوة على الطريق ، ستبعتها خطوات أخرى في اتجاه سيطرة السلطة الفلسطينية على كامل اراضي الضفة الغربية وغزة ، في ضوء شروط اسرائيلية بالغة التعقيد . وكان توقيع المعاهدة الأردنية الاسرائيلية خطوة أخرى حاسمة في طريق الحل السلمي للصراع . ولم يبق الا

المسارين السوري واللبناني ، حيث تبذل جهود حيثية من قبل أطراف شتى لدفع التقدم فيها ، من خلال التغلب على العقبات البارزة في المفاوضات السورية الاسرائيلية .

البعد الثقافي والمستقبل :

وإذا كانت العوامل الثقافية - التي تتعلق أساسا بقيم كل طرف من أطراف الصراع العربي الاسرائيلي ، ونظرت للحياة ، ومفهومه للذات وصورته عن الآخر- من بين العوامل التي فجرت الصراع وأذكت في مراحله المختلفة خلال القرن الماضي ، فلا يمكن التأكيد أن هذه العوامل ستكف تأثيرها على المستقبل بعد توقيع اتفاقيات السلام بين اسرائيل والدول العربية المختلفة .

ويبدو ذلك واضحا لو قلنا الخبرة المصرية في الموضوع . ذلك أنه بالرغم من أن الدولة المصرية قد وقعت المعاهدة مع اسرائيل ، التي أنهت حالة الحرب بين البلدين ، ونصت على ممارسة علاقات طبيعية بينهما في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة ، إلا أن المجتمع المدني المصري ممثلا في مثقفيه وتقاباته واتحاداته المهنية قد اتخذ قرارا اجماعيا بمنع التطبيع مع اسرائيل ، الى أن تنشأ الدولة الفلسطينية المستقلة ، وتنسحب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة ، وتتوقف اسرائيل عن ممارسة سياساتها العنصرية ضد الشعب العربي المقيم في اسرائيل ، والذين يطلق عليهم عرب ١٩٤٨ .

ومعنى ذلك أن المجتمع المدني المصري قد علق ممارسة العلاقات الثقافية الطبيعية بين مصر واسرائيل ، على حدوث تغير جوهري في السياسات الاسرائيلية ، يعكس بالضرورة تغيرا واضحا في نسق القيم الذي تصدر عنه . وإذا اخذنا هذا الموقف المصري باعتباره سابقة تاريخية بالغة الاهمية ، فيمكننا القول أنه سيتكرر في كل بلد عربي يوقع اتفاق سلام مع اسرائيل بصورة أو بآخرى ، ما دامت النخبة الحاكمة الاسرائيلية لم تتخل عن القيم الثقافية التي تحض على الصراع مع العرب ، أو ما يطلق عليه «ثقافة الصراع» إذا ما وضعناها في مقابل «ثقافة السلام». وذلك لان تحقيق سلام حقيقي بين الاسرائيليين والعرب ، لا بد ان يسبقه أو يواكبه تحول من ثقافة الصراع الى ثقافة السلام .

المواجهة الثقافية :

والنقطة الاساسية التي نريد أن نشير اليها ، هو أنه مع استكمال توقيع المعاهدات الاسرائيلية العربية ، ستجد الثقافة العربية نفسها في مواجهة ثقافية مع ثقافة الصراع الاسرائيلية .وقد درس بعمق أبعاد هذه المواجهة الثقافية الدكتور ابراهيم البحراوى أستاذ الأدب العبري بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، والباحث المرموق في الدراسات الاسرائيلية والذي تعدد انتاجه في هذا المجال عبر السنوات الماضية ، وأبرزه كتاب « أدب الحرب الاسرائيلي» الذي صدر في كتاب الهلال بمصر عام ١٩٧٢ .

وتبدو أهمية هذه الدراسة التي نشرها الدكتور البحراوى في كتاب عنوانه «الثقافة العربية وثقافة الصراع الاسرائيلية» الصادر عام ١٩٩٤ لدار الزهراء للنشر بالقاهرة ، في أنه انطلق من الواقع ، والذي يتمثل في النقاش العربي الحاد حول جواز التطبيع الثقافي مع إسرائيل ، ومخاطره ، بالإضافة إلى أن بعضاً من المثقفين العرب قد كسروا حاجز مقاومة التطبيع ، وزاروا إسرائيل واشتركوا في بعض الندوات هناك .

ومن هنا يحصد الدكتور البحراوى مشكلة البحث التي يتعرض لها في بداية الكتاب ويقرر «أن المشكلة التي تثيرها هذه الحالة ، قد طرحت أسئلة يشغل بها الأكاديميون والمثقفون العرب حول صواب هذا الانفتاح الثقافي وحول احتمالات التأثير الثقافي الإسرائيلي في الثقافة العربية .وانشغل العقل العربي يبحث هذه المسألة محاولا

تحديد المشكلة التي يواجهها. فهناك طرح يتسامل عما إذا كانت الثقافة الإسرائيلية بنفس درجة أصالة الثقافة العربية أم لا ، وطرح آخر يتسامل عن حجم الثقافة الإسرائيلية ووزنها في ميزان الثقافة العالمية ، وطرح ثالث يتسامل عن احتمالات الفرو الفكرى من المجتمع اليهودى .. وما إلى ذلك من طروء. غير أن الدكتور البحرولى يرى أن الطروح السابقة تتسم بالعمومية وعدم التحديد ، بالإضافة إلى استخدامها لمصطلح الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة . نفى تقديره أن هناك أهمية كبرى فى التحديد للمشكلة ، والتي يرى أننا نجابه فى الواقع ما يطلق عليه «ثقافة الصراع الإسرائيلية». وفى سبيل أن يزيد من تحديد المشكلة ويسلط الضوء عليها ، فإن الدكتور البحرولى يستبعد عددا من المخالف العربية فى هذا المجال ويقرر :

«إن احتمال أن يتأثر المجتمع العربى ، المتدين بطبيعته والمحمل بثقافة تراثية اسلامية ومسيحية ، بالثقافة اليهودية الوافدة من إسرائيل هو أمر لايقع فى دائرة الاحتمالات الممكنة . كذلك فإن احتمال أن يتأثر الأدب العربى شكلا ومضمونا والذي يجمع بين الأصالة العربية واستعراج التجارب الحبية فى الأدب العالمية بالأدب العربى الوافد من إسرائيل برؤيته الضيقة وانحصاره فى قضايا محلية بحتة ، أمر هو الآخر غير وارد فى الاحتمالات الممكنة . أما ما يمكن أن يكون طرحا رئيسيا واردا فهو الطرح المتصل بثقافة الصراع الإسرائيلية . فهذه الثقافة ينسق المفاهيم التى تنطوى عليها والتي تنجب مواقف تجمع بين العدوان على الأرض العربية وبين الاستهانة بحقوق العربى ، وبين الاستعلاء على الثقافة العربية وبين العدا للتراث العربى ، هذه الثقافة هى التى يمكن أن تكون محورا للطرح الثقافى العربى اليوم. ليس باعتبارها مجرد ثقافية عدوانية تخطط لإضعاف مفاهيم الثقافة العربية ، بل باعتبارها هدفا على الثقافة العربية أن تعمل على إزاحتها من لوحة الفكر الإسرائيلى ليفسح الطريق أمام «ثقافة السلام الإسرائيلية» القابلة للتطور فى اتجاه احترام الحقوق العربية ، وفى اتجاه تقدير الثقافة العربية . وفى اتجاه التفهم لمعنى التعايش السلمى البعيد عن التسلط والعجرفة».

وفى تقديرنا أن تحديد المشكلة على هذا النحو الدقيق الذى صاغه ببراعة الدكتور البحرولى يتضمن إيجابيات متعددة.

* أولى هذه الإيجابيات عدم النظر بعمومية إلى الثقافة الإسرائيلية وكأنها كتلة واحدة صماء ليس فيها أى تمايز بين التيارات الفكرية المتعددة التى تنطوى عليها. فثلك نظرة مسطحة وغير علمية ، لا تؤدى لغير التجهيل بالآخر. فالثقافة الإسرائيلية - كئى ثقافة أخرى - يمكن أن نجد فيها اليمين واليسار ، التقدمى والرجعى ، العنصرى والانسانى ، غير أن الذى لايجعل هذه الفروق تظهر بوضوح للعين العربية أن إسرائيل تمثل مجتمعا إستعماريا استيطانيا أقام قواعده على أساس استعمار الأرض الفلسطينية العربية. غير أن هذه الحقيقة لاينبغى أن تصرف أنظارنا عن ضرورة التمييز بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية فى ضوء طروحاتها من ناحية ومسلكتها العلمى من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى أهمية التعرف على التيارات الثقافية المتصارعة فى إسرائيل فيما يتعلق بنظرتها إلى العربى عموما وإلى الشعب الفلسطينى خصوصا ، وفيما يخص الحرب والسلام على وجه التحديد .ومن هنا لابد لنا أن نهتم بحركة «السلام الآن» والتي تحاول تغيير الاتجاهات السائدة فى المجتمع الإسرائيلى إزاء العرب الفلسطينيين .

ومن هنا فإن مايقترحه الدكتور البحرولى من ضرورة التركيز على ثقافة الصراع الإسرائيلية يصبح بالغ الأهمية فى تحديد الأولويات التى ينبغى أن يشتغل بها العقل العربى.

* والإيجابية الثانية فى تحديد الدكتور البحرولى للمشكلة أنه لايقنع بالمطالبة بالتركيز على ثقافة الصراع الإسرائيلية ، ولكنه يطالبنا بأن نكون أكثر إيجابية ونصوغ استراتيجية ثقافية من شأنها إضعاف هذه الثقافة ، لاقتساح الطريق أمام «ثقافة السلام الإسرائيلية» لتصبح هى الثقافة السائدة فى الساحة الإسرائيلية. وهذا الهدف نحتاج فى تحقيقه إلى جهود منسقة لتغيير اتجاهات الراى العام الإسرائيلى.

* والابجائية الثالثة لتحديد المشكلة على النحو الذي صاغها به الدكتور البحراوي في مقدمة كتابه الهام هو أن يكون الهدف النهائي النظم لمعنى التعايش السلمي بين الإسرائيليين والعرب البعيد عن التسلط والعجرفة. وتبدو أهمية هذا الهدف ، في أن تحقيقه يفترض مسبقاً أن تعيد إسرائيل النظر في مفهومها لذاتها ، باعتبارها الدولة الإقليمية العظمى في المنطقة والتي يحكم هذا التصور من حقها بمقردها امتلاك السلاح النووي ! ولعلنا نشير في هذا الموضوع إلى الخلافات الحادة الدائرة حالياً بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حول تجديد التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الذرية. قررت مصر أنها لن تجدد التوقيع مالم توضع إسرائيل ، ودعت الدول الغربية الأخرى إلى تبني موقفها. وقد ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على مصر وغيرها من الدول العربية ، لاستثناء إسرائيل ، بزعم أنها تتعرض لمخاطر شتى في مجال أمنها القومي ، وتمت الإشارة في هذا الصدد إلى التهديد الإيراني والعراقي . والواقع أن كل هذه الحجج تتبع من مفهوم إسرائيلي - أمريكي مشترك مفاده أن إسرائيل ينبغي أن تبقى على الدوام أقوى عسكرياً من كل الدول العربية مجتمعة. وفي هذا السياق من حقها أن تمتلك بمقردها السلاح النووي.

غير أن وجهة النظر العربية التي تقودها مصر ، أنه لا يمكن للسلام أن يتحقق في ظل التهديد النووي الإسرائيلي . وأنه إذا أصرت إسرائيل على الانفراد بالسلاح النووي ، فيعني ذلك بالضرورة دخول دول المنطقة في سباق زرع ، من شأنه أن يعطى مريوداً عكسياً بالنسبة لجهود التنمية ، بل وفيما يتعلق بالسلام العربي الإسرائيلي ذاته وإمكانية تحقيقه.

من هنا يمكن القول أن تحديد مشكلة البحث في مواجهة ثقافة الصراع الإسرائيلية بهدف بلورة معنى محدّد للتعايش السلمي بين الإسرائيليين والعرب بعيد عن التسلط والعجرفة يعد صياغة موفقة ، لأنها تتضمن كما قلنا ضرورة أن تعيد إسرائيل نظرته لنفسها ، إن شئت أن تكون مجرد دولة من دول المنطقة ، وإن أرادت أن تقبل عربياً ، ليس بالفرص أو التهديد أو الردع ، وإنما من خلال التعاون وليس الصراع. وهذا الرأي الذي قد يبدو مثالياً وصعب التحقيق ، سبق لبعض المفكرين الصهاينة البارزين إبداءه ، وخصوصاً هؤلاء الذين كانوا يتميزون بنظرة تاريخية بارزة ، ومنهم صوبوا عيونهم إلى المستقبل وليس إلى الحاضر. ومن أبرز هؤلاء ناحوم جولدمان الزعيم الصهيوني المشهور ، والذي أبدى وجهة نظره في مستقبل إسرائيل في سلسلة مقالات شهيرة . وقد قرر فيها أن إسرائيل لو خضعت لأغراء موقفها العسكري المتفوق في الوقت الراهن ، فإنها تخطئ خطأ جسيماً . ذلك أن الطرف العربي سيستطيع مع الزمن أن يمتلك ناصيته التكنولوجية الحديثة ، ويصبح أكثر من تد إسرائيل ، وبالتالي ستفقد إسرائيل أحد أسباب تفوقها على العرب. فماذا سيكون مصيرها ؟ ومن هنا دعا ناحوم جولدمان إسرائيل إلى أن تعيد صياغة دورها في المنطقة ، وبحيث تصبح مجرد قطر من أقطار الشرق الأوسط . وإذا كانت تريد أن تقبل سياسياً وثقافياً في المنطقة ، فليس عليها سوى إسقاط سياساتها التي تتركز في الهيمنة والنزعة إلى التحكم في بلاد المنطقة ، اعتماداً على قوتها العسكرية الفائقة.

الفاعلية القومية على المستوى الثقافي

كيف يحقق المثقفون العرب الفاعلية القومية على المستوى الثقافي في إطار تعاملهم مع الظاهرة الإسرائيلية في وقت الحرب وفي زمن السلام ؟

لقد سبق لنا في الفقرة السابقة أن طرحنا إشكاليات الصراع الثقافي في زمن السلام بشكل عام ، وركزنا على ضرورة التعامل مع ثقافة الصراع الإسرائيلية من خلال تفكيك بنيته ، وتشريح مكوناتها ، ومحاولة القضاء على عناصرها الخبيثة لصالح ثقافة السلام الإسرائيلية . وقد تطرقنا لهذا الموضوع نظراً لما لوحظ في الفترة الأخيرة من أن بعض المثقفين العرب قد كسروا الإجماع المتعلق بمقاطعة إسرائيل ومقاومة التطبيع معها . ومن هنا فرض السؤال

نفسه : ما هو الموقف الصائب الذي ينبغي على المثقفين العرب ان يتبنوه بغض النظر عن توقيع حكوماتهم لاتفاقيات سلام مع الدولة الاسرائيلية ؟
والواقع أن هذا السؤال يطرح على الفور الانوار المتعددة التي لعبها المثقفون والباحثون العرب في اطار الصراع العربي الاسرائيلي عبر مراحل التاريخة المتعاقبة والمتغيرة.

تعبئة الجماهير العربية :

ولعل أول هذه الانوار وأقدمها على الإطلاق الممارسات التي قام بها المثقفون العرب منذ بدايات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين حتى حرب عام ١٩٦٧. في هذه الحقبة الممتدة بدأ وعي المثقفين العرب يتفتح بالتدريج فيما يخص خطورة الصهيونية باعتبارها ايدولوجية عنصرية ، والآثار المدمرة للزحف الاستيطاني الصهيوني على الأراضي الفلسطينية العربية .ولو راجعنا تاريخ هذه الحقبة ، لوجدناه مزيجاً من انعدام الوعي بخطورة الظاهرة الصهيونية مع بداية تنبّه لابعادها .وأخذ الوعي يتنامى بعد ذلك ، الى ان تبلور ، وعكس نفسه بعد ذلك في حركات المقاومة التي بدأ الشعب الفلسطيني يمارسها ضد الزحف الاستيطاني الصهيوني ، والتي وصلت ذروتها بالحرب الشاملة عام ١٩٤٨ والتي شاركت فيها جيوش عربية شتى وانتهت بالهزيمة وبتركيز قيام الدولة الاسرائيلية واعتراف القوى العظمى بها.

ونعرف جميعاً ان هزيمة عام ١٩٤٨ كانت تاريخاً فاصلاً في تطور النظام العربي ، لأنها بذاتها كانت مولداً لحركات انقلابية تمت في بعض البلاد العربية التي شاركت في الحرب ضد اسرائيل ، واكتشفت هشاشة نظامها السياسي ، ومسئولية النخبة السياسية الحاكمة عن الهزيمة ، بحكم تقصيرها في مجالات التعبئة والحشد العسكري . ولعل الانقلاب العسكري الذي قام به الضباط الاحرار في يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر ، والذي تحول الى ثورة بعد ذلك ، يعد نموذجاً مثالياً على عواقب هزيمة عام ١٩٤٨.

وهكذا يمكن القول أنه منذ بداية الخمسينات أصبح الهم الفلسطيني جزءاً اساسياً من مكونات المشروع السياسي العربي الذي يرئى الى التحرر من الاستعمار والهيمنة الاجنبية.

في هذا السياق التاريخي لعب المثقفون العرب دورهم في تعبئة الجماهير العربية ضد اسرائيل ، وخصوصاً أن الخطاب السياسي العربي الذي أنتجته النخبة السياسية العربية الحاكمة الجديدة ، والتي كانت توصف بالتقدمية والثورية كان يركز تركيزاً شديداً على ضرورة تحرير فلسطين ، بل إن هذه المهمة القومية الكبرى أصبحت هي المبرر لبعض الانظمة العربية لممارسة القمع السياسي بدعوى التفرغ لاعداد الشعب للمعركة المرتقبة مع اسرائيل.
في هذه الحقبة التاريخية فرضت النظم العربية تعتيماً كاملاً حول حقيقة الاوضاع العسكرية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة الاسرائيلية ، التي كانت غالباً ما توصف بأنها دولة العصابات التي تتشكل من شرانم اليهود الذين هبطوا اليها من مختلف أركان الارض.

وقد أدى حجب المعلومات عن اسرائيل ، ومنع دخول أي كتب عنها الى البلاد العربية ، حتى لو كانت كتباً اكااديمية مكتوبة بلغات اجنبية بواسطة علماء وباحثين ومتخصصين ، الى شيوع الجهل بالاضاع في الدولة الاسرائيلية حتى بين الباحثين والمثقفين. وقد أدى ذلك لالاف التشديد الى شيوع خطاب سياسي انشائي عن الدولة الاسرائيلية مليء بالوصاف العامة السلبية ولكن بدون أي تحديد ، سرعان ما تحول على يد المثقفين العرب الى خطاب ديماجوجي الغرض منه تعبئة الجماهير العربية وشحنها بالعواطف الحادة ضد اسرائيل ، في إطار كان يهون من القوة العسكرية الاسرائيلية ، ويضخم من القوة العسكرية العربية ، ويتوعد اسرائيل بالهزيمة الساحقة حين يحين وقت المعركة الفاصلة .وحيث جاءت هذه المعركة في يونيو عام ١٩٦٧ ، وقعت الهزيمة الساحقة ، التي كانت بمثابة الصدمة الهائلة ، التي ايقظت الوعي العربي الذي خدرته الأوهام زمناً طويلاً.

لقد كانت الهزيمة العربية في ذاتها ، مفاجرة لموجة من النقد الذاتي مارسته مجموعة طليعية من المثقفين العرب الافذاذ الذين ينتمون لكافة التيارات السياسية العربية ، والذين لم يتوانوا لحظة عن ممارسة النقد العنيف والقياسي من خلال تشريح أسباب الهزيمة وردھا الى اصولھا السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية .على رأس هؤلاء يأتي استاذنا الجليل المؤرخ اللبناني الكبير قسطنطين زريق الذي سبق له عام ١٩٤٨ أن اصدر كتابه الشهير «معنى النكبة» ، وما هو بعد هزيمة يونيو يعيد اصدار الكتاب بعنوان «معنى النكبة مجددا» يعرض فيه للهزيمة الجديدة . ومن بين أبرز كتابات النقد الذاتي في هذه المرحلة كتاب الفيلسوف السوري المعروف صادق جلال العظم «النقد الذاتي بعد الهزيمة» والذي كانت له اصداء واسعة بين المثقفين العرب . وأسهم التيار الديني الاسلامي في هذه الحملة النقدية بكتاب صلاح الدين المنجد «أعمدة النكبة السبعة» ، كما أسهم التيار الديني المسيحي بكتاب أديب نصور «النكسة والخطأ» . ولا ننسى في هذا المجال الكتابات المنيرة للكاتب المصري الكبير احمد بهاء الدين وخصوصا سلسلة مقالات «مطلوب دولة عصرية».

المجابهة بالمعرفة العلمية :

رافق حملة النقد الذاتي العربية التي مارسھا بصورة تلقائية المثقفون العرب ، انفتاح النظم السياسية العربية على مصادر العلم بالدولة الاسرائيلية . ورفع الحظر - وخصوصا في مصر - على استيراد ودخول الكتب والمراجع عن الصهيونية واسرائيل . وقام المثقفون والباحثون العرب فرادى وجماعات ، وفي سياق نشاطات مراكز الابحاث العربية بجهد علمي متصل للتعريف بالصهيونية كحركة سياسية عنصرية ، وبالمجتمع الاسرائيلي بكل مكوناته بصورة موضوعية تتسم بالبلقة البالغة في التوثيق العلمي ، وبالنظرة النقدية في نفس الوقت التي صقلتھا الخبرة ، ورسخت قواعدها قدرة الباحثين العرب على التفرة الصارمة بين الالتزام القومي بالقضية الفلسطينية والموضوعية العلمية . وفي هذا المجال ينبغي تسجيل الدور التاريخي الرائد لمركز الابحاث الفلسطينية بقيادة الباحث الفلسطيني الكبير أنيس صايغ ، والذي مثلت اصداراته المتتالية عن كل جوانب المجتمع الاسرائيلي مصدرا علميا لا غنى عنه لكل مثقف عربي عن اسرائيل . وكلنا يذكر هذه الكتابات الصغيرة الحافلة بالمعلومات ، والموثقة توثيقا علميا دقيقا ، عن الكيبوتز ، والموشاف ، والاحزاب ، والجيش ، والاقتصاد ، والفكر والثقافة كما تمارس في اسرائيل . ويضاف الى هذا الجهد الدور الذي لعبته مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت ، والتي ركزت على اصدار نشرة دورية تغطي كل أبعاد التطورات الاسرائيلية كانت احد مصادر المعرفة العلمية الموثقة ، بالاضافة الى منشوراتها التوثيقية الهامة .

وأسهم مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية الذي أنشئ عام ١٩٦٨ بمؤسسة الاهرام المصرية بمبادرة من الاستاذ احمد حسنين هيكل وتشجيع من الرئيس جمال عبد الناصر ، اسهامات بارزة في الدراسة العلمية المتكاملة للمجتمع الاسرائيلي من جوانبه العسكرية والايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية . واستطاع هذا المركز ان يلعب دورا حاسما بعد تحوله لكي يصبح مركزا للدراسات السياسية والاستراتيجية ، لانه تم وضع الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء الفهم العميق لتفاعلات النظام الدولي والاقليمي .

وهكذا يمكن القول أن مراكز الابحاث العربية ، بالاضافة الى جهد الباحثين والمثقفين الافراد الذين اقبلوا على انتاج بحوث رصينة عن اسرائيل والصهيونية أسهمت اسهامات بارزة في ارفاف الوعي الحقيقي بما يمثل الخطر الاسرائيلي من تهديد على الامن القومي العربي ، بالاضافة الى بث اليقين في صفوف الشعب العربي بأننا قادرون على تجاوز الهزيمة ، والتصدى بكفاءة للعوان الاسرائيلي على الارض العربية .

كانت تلك هي الرسالة التي توخيناھا من اصدار كتابنا «الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر» الذي صدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٧٣ وطبع حتى الآن أربع طبعات . فقد تصدينا فيه

الحملة النفسية الاسرائيلية الشرسة التي قادها عقب الهزيمة مباشرة الجنرال يهوشافات هاركابي مدير المخابرات الاسرائيلية السابق ، واستاذ علم النفس الاجتماعي الحالي بجامعة تل أبيب. في هذه الحملة زعم هاركابي أن العرب يتسم سلوكهم بالفردية ، وأنهم لا يعرفون الجماعة ، وهم عاطفيون يقتربون الى العقلانية ، وإلى الكفاءة وفي وقت السلم وفي وقت الحرب على السواء. وأنهم بالإضافة الى كل ذلك عاجزون عن المبادرة. ومن هنا فإن هزيمتهم في يونيو ١٩٦٧ هي هزيمة نهائية ، من شأنها أن تخرجهم من التاريخ؛ وزاد على ذلك الكاتب الاسرائيلي شامول فريدلاندر في كتابه «تأملات عن مستقبل اسرائيل» الذي صدر بالفرنسية في باريس ، بأن العرب أصبحوا كالجثة الهامدة ، وأن اسرائيل تستطيع ان تغعل بالاراضي العربية ما تشاء!

وتشاء الاقدار ان تكون هذه الكتابات الاسرائيلية التي شاء منها الاسرائيليون ان تكون مثبطة للهمة العربية ، وراعدة لهم لو حاولوا التحرك الايجابي الفعال ، لتحرير اراضيهم المحتلة من العدوان الاسرائيلي ، أن تكون هي بذاتها المخدر الذاتي الذي حقن به الاسرائيليون أنفسهم ، وجعلهم يستقيمون للنصر الرخيص الذي حققوه عام ١٩٦٧ نتيجة للتصوير العربي.

وهكذا استقرت الاسطورة الاسرائيلية عن العجز العربي الشامل في الوعي الاسرائيلي ، والتي تحولت الى نظرية عسكرية مفادها استحالة أن تبادر القوات المسلحة العربية بشن هجوم على القوات المسلحة الاسرائيلية. ومع ان حرب الاستنزاف التي شنتها مصر على اسرائيل والتي هي جولة متميزة من جولات الحروب الاسرائيلية العربية كان يمكن لها ان تنبه الوعي الاسرائيلي بمخاطر الاستئمان الى الاسطورة التي صاغتها اسرائيل عن العجز العربي ، الا ان سيادة النظرة الاستعمالية الاسرائيلية في النظر الى العرب ، والتي هي احدى مكونات ثقافة الصراع الاسرائيلية ، أدت الى العجز عن الفهم.

ولم تتبدد الاسطورة الا على وقع الضربة الجوية الساحقة التي قام بها سلاح الطيران المصري في اكتوبر ١٩٧٣ والتي أعقبتها العبور التاريخي المجيد لخط بارليف الشهير ، متوافقا ذلك مع توغل القوات السورية في هضبة الجولان.

وهكذا صححت حرب اكتوبر ١٩٧٣ عديدا من التعميمات الخاطئة عن الشخصية العربية وفاعليتها ، وبيدت الاساطير الاسرائيلية عن يد اسرائيل الطويلة التي يمكن ان تطول اي شبر في الاراضي العربية. لقد كانت طوابير الاسرى الاسرائيليين على الجبهة المصرية رمزا لنهاية الاسطورة الاسرائيلية عن التفوق الذي لا يمكن ان يقهر . ليس هذا تهوينا من شأن القوة العسكرية الاسرائيلية التي تتجدد باستمرار ، والتي ما زالت تمثل ابلغ الخطر على الامن القومي العربي.

ولعل هذا الاعتبار ، هو الذي جعل المثقفين العرب في الوقت الراهن ، يقفون بصلاية وراء موقف القيادة السياسية المصرية في رفضها تجديد التوقيع على معاهدة خطر انتشار الاسلحة الذرية ، وهم بذلك - في زمن السلام - يمارسون باقتدار فاعليتهم القومية التي سبق لهم ممارستها في الحقبة التي تلت عام ١٩٦٧ وحتى الوقت الراهن.

الصراع العربي الاسرائيلي - المشهد الراهن

أليس غريبا في زمن السلام الذي بدأ عمليا بتوقيع اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، وبعد ان وقع بعد ذلك بسنوات طويلة اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، ثم معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية ، ان نتحدث عن الصراع العربي الاسرائيلي ؟

على العكس ليس هناك اي غرابة ! ذلك أن من يرصد المشهد الراهن ويركز على العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية من ناحية ، والعلاقات المصرية الاسرائيلية من ناحية أخرى ، ليدرك أن السلام ما زال هدفا بعيدا ، وأن

الصراع ما زال مستمرا وان كان ذلك عبر آليات مختلفة عن الماضي .وتقصد بذلك ان المواجهات العسكرية الكبرى بين اسرائيل والبلاد العربية قد تكون فرصتها في الوقوع في المدى المتوسط ضئيلة ، غير ان ذلك لا ينفي ان الصراع على الارض افلسطينية يزداد اشتعالا ، كما أن صراع الادارات السياسية بين مصر واسرائيل قد بلغ ذروته هذه الايام بين مصر واسرائيل.

اسرائيل والسلطة الفلسطينية :

ولعل أول ما يلفت النظر في المشهد الراهن الذي تتتابع صوره في الاراضى الفلسطينية المحتلة في غزة والضفة الغربية ، أن اعماق انحرافات العقل الاسرائيلي تكشف عن نفسها كل يوم من خلال القرارات والممارسات الاسرائيلية .ولعل ما يكشف عن العقل الاسرائيلي السياسي المنحرف ، سيره في اتجاهين متضادين تماما :تعميق الاستيطان في الاراضى المحتلة ووضع مزيد من القيود على حركة افراد الشعب الفلسطيني من ناحية ، والسير المتعثر فيما يطلق عليه مسيرة السلام بين السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس ياسر عرفات وبين الدولة الاسرائيلية .في الاتجاه الاول وتعني تعميق الاستيطان ، يكفى أن تتأمل دلالة الرقم الخطير الذي تم الاعلان عنه مؤخرا ، والذي يتعلق بمجموع الاراضى الفلسطينية التي صادرتها الدولة الاسرائيلية منذ توقيع اتفاق اوسلو وهو اربعين ألف دونم ، وذلك تم بمبررات متعددة . ومعنى ذلك انه في الوقت الذي تمت فيه الاحتفالات السياسية الصاخبة التي تحدثت عن بداية السلام الفلسطيني الاسرائيلي فإن الدولة الاسرائيلية ما زالت تسير بتصميم في تطبيق السياسات الصهيونية القديمة ، والتي ركزت تاريخيا على سلب الاراضى الفلسطينية سواء بالارهاب ، أو بالاشراء الاجبارى ، أو بالمصادرة وعلى تفريغ الاراضى العربية من سكانها ، واحلال سكان اسرائيليين محلهم .

واذا اضعنا الى ذلك عملية بناء المستوطنات الجديدة ، وتوسيع المستوطنات القديمة ، بالإضافة الى التوسيع المستمر في اطار مدينة القدس ، والسماح للاسرائيليين بالبناء على اراضى عربية وانشاء احياء اسرائيلية جديدة لادركنا أننا ازاء مفهوم للسلام بالغ الغرابة والشذوذ ذلك الذي تتبناه الدولة الاسرائيلية .

ومعنى ذلك كله ان السياسات الصهيونية التي سبقت للتعامل مع الشعب الفلسطيني قبل اتفاقية اوسلو مازالت مستمرة ، بكل ما يتضمنه ذلك من مخالفات جسيمة لقواعد القانون النوى العامة ، واتفاقيات جنيف على وجه الخصوص ، واهم من ذلك اتفاق اوسلو نفسه!

ولو ولينا وجهونا تجاه ما تم في تنفيذ اتفاق اوسلو نفسه ، لوجدنا ان الدولة الاسرائيلية تمارس منذ توقيعها سياسة أقل ما توصف به أنها هي العرقلة المنظمة لبنوده ، ووضع العقوبات المتتالية أمام السلطة الوطنية الفلسطينية ، حتى تبدو في النهاية سلطة وهمية ليس لها وجود حقيقي على الأرض .

ان المحلل للسياسة الاسرائيلية ازاء السلطة الوطنية الفلسطينية يكاد يصل الى نتيجة مفادها ان هذه السلطة في نظر الدولة الاسرائيلية ليست سوى كيانا تابعا لاسرائيل ، مهمته حفظ الامن في غزة وأريحا ، ومحاربة ما تطلق عليه اسرائيل الارهاب والارهابيين ، مع التنازل عن مجموعة تافهة من الاختصاصات الادارية للسلطة الوطنية ، حتى تبدو كما لو كانت تسلمت زمام الأمور فعليا .

تضع الدولة الاسرائيلية كل العقوبات امام تنفيذ اتفاق اوسلو بالرغم من محدوديته وضيق آفاقه واجباياهاته القليلة ، وبالتالي تفقد السلطة الوطنية أى مصداقية لها ، وتتصاعد أصوات المعارضة ، ليس ذلك فقط ، بل وتحول الى أعمال فدائية ضد الوجود الاسرائيلي في الضفة بل وداخل اسرائيل نفسها .وتعلو الاصوات الغاضبة لاركان الدولة الاسرائيلية مهددة بالويل والثبور ، وداعية عرفات ان يضع كل الطاقات لديه لمحاربة الارهاب ، وكنائه المتنوب الاسرائيلي السامى في غزة وأريحا ، والذي تقتصر مهمته على تنفيذ الاوامر الاسرائيلية والتي تتمثل في قمع حركة الشعب الفلسطيني ! وتتصاعد القرارات العصبية الاسرائيلية فتحيط نفسها بسور الصين العظيم وتحاصر الضفة

الغربية وتمنع الخروج منها أو الدخول إليها كلما وقعت حادثة فذائية كبرى.
أي عقلانية في هذا السلوك الاسرائيلي العقيم ؟ ألم يتهم الكتاب الاسرائيليون من اصحاب الاتجاه العنصري العرب بانهم يتسمون بعدم العقلانية ؟ كيف يمكنهم الآن وصف السلوك السياسي للقادة الاسرائيليين ؟ وهل يمكن القول ان هذا السلوك المتناقض والذي يتذبذب بين قطبي السلام والحرب ، والتهنئة واشغال الصراع ، يمكن ان يؤدي الى أى نتيجة ايجابية في انتهاء الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ؟
ان العقل السياسي الاسرائيلي المنحرف ما زال غارقا في تناقضاته ، ومن هنا عقم المباحثات الفلسطينية الاسرائيلية المتتالية سواء تمت داخل فلسطين أو خارجها ، لان الخلاف لا يتعلق تفصيلات جزئية ، وانما يتعلق بصميم توجهات العقل السياسي الاسرائيلي ، العاجزة عن الانفلات من اسار اشد الافكار الصهيونية تعصبا ورجعية.

اسرائيل والدولة المصرية :

ويكشف العقل السياسي الاسرائيلي عن قصوره الجسيم في ادراك الحقائق وتحليلها . وقد ظهر ذلك جليا في الشهور الاخيرة فيما اطلق عليه الازمة الاسرائيلية المصرية. لقد وقعت مصر منذ سنوات طويلة مع اسرائيل اتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية . حوسد بين البلدين ما أطلق عليه سلام بارد ، بمعنى أن العلاقات السياسية والاقتصادية تمارس بغير حماسة ظاهرة من الجانب المصري ، هذا على المستوى الرسمي . أما على المستوى الشعبي فقد قاد المثقفون والمهنيون المصريون حملة مجيدة لمقاطعة التطبيع مع اسرائيل ، وتبلورت هذه الحملة في شكل قرارات مهنية ملزمة أصدرتها النقابات المصرية ، كتقابة الصحفيين ، والاطباء ، والمهندسين ، والمحامين ، وكاتحاد الكتاب ، بمنع التطبيع مع الاسرائيليين الى أن تنشأ الدولة الفلسطينية المستقلة ، وتسترجع الدول العربية كافة اراضيها المحتلة والمغتصبة . وعبر السنوات مرت العلاقات المصرية والاسرائيلية في حالات مد وجزر متعددة ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية تتدخل في حالات الجزر الشديدة لصالح الدولة الاسرائيلية حاشية الجانب المصري على مزيد من التفاعل الايجابي . غير ان مصر كانت دائما لها حساباتها الخاصة . فهي ليست مجرد دولة عربية ، ولكنها ابعد من ذلك ، دولة عربية لها موضعها المركزي في النظام الاقليمي العربي ، وهي بهذا الوصف لا تستطيع على وجه الاطلاق ان تتجاهل البعد القومي العربي في سياساتها . فاذنا اضيقنا الى ذلك شعور الانتماء القومي العربي البالغ العمق لدى الشعب المصري الذي التحم عبر كل تاريخه الحديث مع كل قضايا التحرير والاستقلال التي خاضتها البلاد العربية للتخلص من أسر الاستعمار والاحتلال ، لادرنا ان حركة مصر السياسية تحكمها اعتبارات شتى ، من ابرزها هذا البعد القومي الذي تحدثنا عنه ، سواء في أوقات الحرب أو في زمن السلام.

وفي تقديرنا أن العقل السياسي الاسرائيلي لم يستطع الفهم العميق لابعاد الشخصية القومية المصرية . ولا لاتجاهات النخبة السياسية الحاكمة . ولا لرؤى العالم التي يصدر عنها المثقفون المصريون.

وأبلغ دلائل على ذلك ما دار في الاسابيع الاخيرة على وجه الخصوص من خلاف بالغ الحدة والعنف بين مصر واسرائيل حول قضية اصرار اسرائيل على عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية . فقد ظنت اسرائيل وهما انها تستطيع ان تخدع القيادة السياسية المصرية بالادعاء أنها ترتدع خوفا وعلما مما سمته (الخطر الذري الايراني) الذي لا وجود له حتى الآن (والخطر الذري العراقي المحتمل) ! وأنه بحكم هذا الخوف المصطنع فمن حقها - وحدها دون شريك - ان تتفرد بامتلاك السلاح الذري ، بل وابعد من ذلك أن هذا الانفراد هو الكفيل بتحقيق السلام في المنطقة ؛ ومن المثير ان الولايات المتحدة الامريكية في سعيها الدائب لجعل اسرائيل اقوى دولة عسكريا في الشرق الاوسط ، بذلت ضغوطا لا حدود لها على القيادة السياسية المصرية ، لاقناعها بهذا المنطق الاسرائيلي

الخائب؛

ومن المعروف ان الرئيس محمد حسني مبارك سبق له منذ سنوات ان تقدم بمبادرة سياسية هامة تتعلق بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة الذرية ، غير ان اسرائيل عبر كل هذه السنوات ، رفضت بشدة التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية ، كما امتنعت عن الاعتراف بمكونات الترسانة الذرية التي تمتلكها .

لقد كان الموقف المصري قاطعا في رفضه تجديد التوقيع على المعاهدة لاجل غير مسمى ، وأبعد ذلك تقوم مصر بدور فاعل في حث الدول العربية على عدم التوقيع الا اذا وقعت اسرائيل ، ولعل القرارات الاخيرة لجامعة الدول العربية في هذا الموضوع تشير الى امكان بلورة موقف سياسي عربي موحد ازاء هذا الموضوع البالغ الخطورة .

ولسنا في حاجة الى الاشارة الى أن انفراد اسرائيل بامتلاك السلاح النووي ، بل وتهديدها أي دولة عربية لامتلاكه بضربها عسكريا ، ليس من شأنه على وجه الاطلاق تحقيق السلام في المنطقة.

ومن هنا فكل ما يتردد عن التعاون الشرق أوسطي في المجال الاقتصادي ، وبداية عهد الرخاء الاقليمي ، يصبح لا محل له ، في ضوء التهديد الذي الاسرائيلي الدائم.

المشهد الراهن سواء في المجال الفلسطيني الاسرائيلي ، او في العلاقات المصرية الاسرائيلية لا يبعث على التفاؤل .ويبقى أن تنتظر ونرى هل هناك أمل في أن يرتد العقل السياسي الاسرائيلي عن انحرافاته العميقة ؟ لا يمكن ان يتحقق ذلك الا اذا سقطت دعاوى ثقافة الصراع الاسرائيلية.

انحراف العقل الإسرائيلي

ليس هناك خلاف بين المراقبين السياسيين على أن المشهد الراهن في المجال الفلسطيني الإسرائيلي ، وفي المجال العربي الإسرائيلي عموما لا يبعث على التفاؤل .ففي المجال الأول هناك تصريحات متعددة من أطراف شتى حول خطورة انهيار عملية السلام.

وفي المجال الثاني مازال الجدل الحاد يثور حول تهافت الصجج الإسرائيلية المتعلقة بحققها بمفردا امتلاك أسلحة نووية ، واصرارها على عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .وقد زادت حدة الأزمة بعدما قادت مصر الحملة نحو عدم تجديد التوقيع مالم توقع إسرائيل ، ويعد أن دافعت عن المبادرة التي سبق ان طرحها الرئيس مبارك والمتعلقة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الاسلحة الذرية.

غير أن التدهور الراهن في عملية السلام لايرد فقط إلى اختلاف وجهات النظر الفلسطينية والإسرائيلية ، بل انها - أخطر من ذلك - ترد إلى انحراف أصيل في العقل السياسي الإسرائيلي ، كشفت عنه بشكل بارز في الفترة الأخيرة الدعوة التي أطلقها القيادة السياسية الإسرائيلية لاجراء عملية فصل حاسمة بين الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني في إسرائيل ، ليس عن طريق السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية فقط ، ولكن من خلال بناء سور الكتروني يضبط عملية انتقال الأيدي العاملة الفلسطينية من الضفة إلى إسرائيل وبالعكس ، ويراقب أيضا تحركات السكان بشكل عام.

الرؤية الاستيطانية :

والعقل السياسي الإسرائيلي عقل منحرف - بحسب التعريف - مادام يعمل في اطار نظرية استيطانية عنصرية ، لابد أن تحمل في طياتها نوعا من تضخيم الذات واحتقار لآخر .ولايمكن تجربته استعمارية استيطانية أن تقلت من اسار هذا التفكير العنصري الذي أحيانا ما يمارس بغير نظرية تضبطه وتوجه مساراته كما كان الحال في الاستعمار الاستيطاني الفرنسي للجزائر ، وفي أحيان أخرى ينطلق على هدى نظرية عنصرية مصاغة

بطريقة منهجية، كما هو الحال بالنسبة لنظرية الأبارتيد التي كانت الدعامة الإيديولوجية للاستعمار الاستيطاني للبيض في جنوب أفريقيا ، والصهيونية باعتبارها هي أساس الاستعمار الاستيطاني اليهودي لفلسطين. ولعل مايكشف عن عنصرية الصهيونية تركيزها على فكرة نقاء الجنس اليهودي ، مع أن فكرة نقاء الأجناس فكرة رجعية ولا تقوم على أساس علمي ، وسبق لبحوث الانتروپولوجيا أن لحضمتها منذ زمن بعيد ، ويكفي بهذا الصدد أن نعود إلى المرجع الأساسي الذي صدر في بداية القرن لمؤلفه ريبلي وعنوانه «أجناس أوروبا» وفيه نفى كامل وعلى أسس علمية لقوله نقاء الجنس اليهودي . ولعلنا نتذكر الجدل الحاد الذي دار في الأوساط الفكرية والسياسية الإسرائيلية عقب الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ ، وماتبعتها من احتلال أراضي الضفة الغربية وغزة . فبعد تصاعدت دعوات استيطانية استعمارية تدعو صراحة - وبالمخالفة لكل المواثيق النواية - بالضم الصريح لهذه الأراضي إلى إسرائيل . غير أن فريقا من قادة الرأي الصهيونيين اعترضوا بشدة على هذا الاقتراح ، ليس على أسس مبدئية تتعلق بعدم شرعية الضم ، ولكن على أساس النتائج المتوقعة من خلال الاختلاط الفلسطيني الإسرائيلي والذي من شأنه أن يلوث النقاء اليهودي !

السلام المعلن والعداء الواقعي :

وقد ظن بعض المراقبين السياسيين أن توقيع إسرائيل لاتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية يحمل في طياته معنى مؤداه أن العقل السياسي الإسرائيلي قرر - استجابة للمتغيرات النواية والإقليمية - أن ينحى جانباً بعض اتجاهاته المتطرفة، وأنه قرر أن يفتح صفحة جديدة مع الشعب الفلسطيني خصوصاً ومع الشعب العربي عموماً تقوم على أساس التعايش واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني ، وبالتعامل السلمي مع الشعب العربي . غير أن المؤشرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تكشف عن سياسة إسرائيل في الفترة الماضية تبرز التناقض الجوهري الذي أصاب العقل السياسي الإسرائيلي بالشلل . فهو يرفع شعار السلام مع الفلسطينيين والعرب في الوقت الذي تدل ممارسة الحكومة الإسرائيلية بقيادة رابين على تعمده وضع كل العراقيل أمام ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية حتى لاينفذ في مواعيدها بنود اتفاق أوسلو . كما أنه يمارس التعتن في إطار المفاوضات مع سوريا ولايبدى أى مرونة للوصول إلى اتفاق يحقق المطالب السورية المشروعة.

تري كيف يمكن تفسير هذا السلوك ؟

في محاولة للتفسير ذهب الأستاذ على الدجاني في مقال له نشر في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٩٥ بعنوان «رابين يعرقل مسيرة السلام» إلى أن العوامل النفسية التي تؤثر على قرارات رابين لها اليد العليا ، وهي التي تقصر الاجراءات الإسرائيلية الخطيرة المناقضة لفهم السلام مثل إعلان القدس وتقسيم الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل ومصادرة الأراضي وبناء المساكن في القدس وما حو لها . ويقرر الدجاني بهذا الصدد أن هذه القرارات والسياسات «ان هي الانعكاس لنزعة الخوف في جوف رابين وحكومتها من السلام ، وأيضا من حلول عام ١٩٩٦ بالذات حيث ستمحتل إسرائيل خلاله في القدس بمرور مائة عام على المؤتمر الصهيوني العالمي في مدينة بازل السويسرية عام ١٨٩٦ ، والذي تستعد إسرائيل ومعها المنظمات الصهيونية العالمية للاحتفال به احتفالا عالميا واسعا سيثبت ويبرر الاستيلاء على أرض فلسطين كأرض إسرائيل . وإذا بقي رابين في الحكم حتى تلك السنة وسار في عملية السلام بهذا فريها ، فإنه سيجد نفسه عرضة لنقد شديد لدخوله مفاوضات تعيد للفلسطينيين حقا وطنيا ودينيا ومندنيا مسلوبا يؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ ، ٢٣٨ اللذين يقضيان بالانسحاب من القدس العربية وسائر الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ويخاف رابين في عام ١٩٩٦ محاسبتها في مؤتمر الاحتفال المنوى

أقامته ، ويرتعب من نتائج هذه المحاسبة ، إذ أنه قد جاوز العام السبعين من عمره ، فإنه يفزع من أى قرار قد تتخذه الهيئات الدينية اليهودية بشكل خاص لحرمانه من الطقوس الدينية أو دفنه فى إحدى المقابر اليهودية»
ولا نريد أن نقل من أهمية التفسير النفسى الذى يقدمه الدجاني لسياسات الحكومة الإسرائيلية التى يقودها رابين ، غير أننا نؤكد على أن هذه القرارات والسياسات تتجاوز الأفراد من الزعماء السياسيين ، لأنها تتعلق بتوجهات العقل السياسى الإسرائيلى ذاته ، و ببعض موجهاته الأساسية . ولا يعنى ذلك بالضرورة أن العقل السياسى الإسرائيلى ينحصر فى اتجاه واحد. ذلك أن التاريخ قد شهد اتجاهات فكرية تعمل فى نطاقه ، ليست متناقضة بالضرورة ، ولكنها مختلفة من زاوية التأكيد على قطب الصراع الدائم مع العرب أو على امكانية التعايش السلمى معهم .

وبالرغم من أن الدجاني يورد حالات هامة نجح فيها الارهاب الفكرى الصهيونى فى إسكات أصوات يهودية وإسرائيلية حاولت أن تتجهد بعيدا عن الخط الرسمى للمؤسسة الإسرائيلية ، إلا أنها ليست ذات دلالة لأن نطاق اجتهداتها كان بعيدا إلى حد ما عن بؤرة الصراع العربى الإسرائيلى . من بين هذه الحالات حالة الكاتب المناوئ للصهيونية الفريد ليتال الذى هدد بالحرمان أن لم يتوقف عن كتاباته المتعلقة بفضح النوايا والأطماع الإسرائيلية . وكذلك حالة أبا إيبان العضو البارز فى حزب العمل الذى كان وزيرا للخارجية الإسرائيلية ، والذى قام بجولة فى أمريكا ألقى خلالها سلسلة من المحاضرات موضوعها «المدنية اليهودية» وقادته أفكاره للقول بأن الثورة الحالية مكتوبة وليست رسالة أنبياء . ولما ثارت التجمعات اليهودية ضده وهددته بالحرمان اعتذر وترجع وانزوى فى عزلة كاملة . والحالة الأخيرة تتعلق بالكاتب اليهودى الأرجنتيى تازمان الذى كتب عن الممارسات الوحشية ضد العرب ، وانتقد الحرب ضد لبنان ، واستنكر أعمال العنف الإسرائيلية . وكان قد جاء إلى إسرائيل مهاجرا ، غير أنه بعد أن جوبه بانتقادات حادة وتهديدات بالحرمان عاد إلى الأرجنتين للبحث عن الأمان الذى افتقده فى إسرائيل .
كل هذه حالات لكتاب وساسة إسرائيليين ويهود خضعوا للإبتزاز الإسرائيلى بكل ما يتضمنه من ارهاب فكرى ، غير أن ذلك ينبغى ألا يصرفنا عن استمرار السياسات الإسرائيلية - مع اختلاف فى الشدة والرجة - التى تبنتها الأحزاب الإسرائيلية الحاكمة على اختلاف أيديولوجياتها إزاء الشعب الفلسطينى والبلاد العربية.

من حائط برلين إلى السياج الإسرائيلى :

هناك اجماع على أن حائط برلين الذى سقط تحت وطأة المد الديموقراطى فى الكتلة الاشتراكية أصبح رمزا على الحواجز التى تقيها بعض الدول لمنع التفاعل الانسانى الطبيعى بين الشعوب ، وكان المظنون بعد سقوط الحائط الشهير ، وتحوله إلى مزار على التأمل فى السياسات الجوفنية لبعض النظم السياسية ، أن تجسر حكومة فى أى بلد على أن تقترح بناء حائط أو سياج لحل مشكلة سياسية تبدو صعبة ومستعصية ، وذلك على أساس أن الحوار والتفاوض أصبحت هى الشعارات السائدة فى عصر مابعد الحرب الباردة .

غير أن الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة رابين ، وفى انقلاب واضح على شعارات السلام المعلنه ، ودعوات التكامل الاقليمى الذى سيحول - كما تقرر المزاعم الإسرائيلية - الشرق الأوسط إلى جنة على الأرض ، قررت مؤخرا ضرورة انشاء سياج إسرائيلى حول الضفة الغربية يقوم بوظيفة توفير الأمن بشكل فعال للإسرائيليين ، وخصوصا بعد وقوع العملية الفدائية الانتحارية الفلسطينية والتى أودت بحياة أكثر من مائة مواطن إسرائيلى .

وقد أوردت وكالات الأنباء فى ٢٥ يناير الماضى أخبارا مفادها أن وزراء إسرائيليين يدرسون خططا جديدة لعزل الفلسطينيين بإقامة سياج حول الضفة الغربية لمنع منفذى عمليات تفجير انتحاريه من دخول إسرائيل - وأفادت التقارير الصحافية الإسرائيلية بأن الحاجز الذى يزيد طوله على ١٠٠ ميل ، سيتكلف ١٥٠ مليون جنيه استرليني ويستغرق سنة لإكماله .

وذكرت صحيفة ذي جارديان الانجليزية في ٢٥ يناير ١٩٩٥ أن «السيد رابين أشار إلى الاستراتيجية الجديدة في خطاب بثه التلفزيون ليل الاثنين ، وأنه سيعيد قريبا لجنة لتنفيذ المقترحات . ويتوقع أن تتضمن الخطة سلسلة محكمة من الحواجز والوريات ونقاط التفتيش وأجهزة رادار وتكنولوجيا مراقبة متطورة ، وربما حتى مراقبة جوية . وأفادت تقارير محلية بأنها قد تكلف حوالي ٤٧٠ مليون جنيه استرليني»

ويعلق سيريل تاوتسند عضو مجلس العموم البريطاني في مقاله له بعنوان (سياج إسرائيلي للفصل) «الشرق الأوسط ، ٨ فبراير ١٩٩٥» أن هذا لا يعدو أكثر من جنون وخطة مخبولة محكوم عليها بالفشل .

غير أن أهم من ذلك انه أورد في مقاله عرضا موجزا لاتجاهات الرأي العام الإسرائيلي عكست نفسها في استطلاعات الرأي التي أظهرت أن غالبية الفلسطينيين تؤيد الهجمات الانتحارية المتزايدة ضد أهداف يهودية . ومن ناحية أخرى أظهرت استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي أن الغالبية في إسرائيل - للمرة الأولى تبدي معارضتها لعملية السلام . وترى بعض التقديرات أنه إذا جرت انتخابات الان فإن ٥٠ في المائة سيؤيدون بنيامين نتانياهو زعيم الليكود اليميني ، وإن يدعم رابين سوى ٢٨ في المائة .

وإذا كان الرأي العام العالمي - فيما يقرر تاوتسند - يرفض فكرة السياج الإسرائيلي - ربما باستثناء الأمريكيين - إلى حد أنه من الصعب أن يعتبر تطورا جديا ، إلا أن الخبرة التاريخية علمتنا أن عددا من الأفكار الشاذة التي ما كان يظن أحد أن قيادة سياسية واعية يمكن أن تضعها موضع التنفيذ أخذت طريقها إلى التطبيق ، وكلفت الإنسانية ثمان باهظا نتيجة لازمة للحماقة السياسية .

فكرة الفصل الإسرائيلية بالرغم من عبثيتها ، تحتاج إلى متابعة ومعانسة تفصيلية للكشف عن مختلف جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية .

مازق العقل الفلسطيني

إذا كان العقل السياسي الإسرائيلي يعيش محنة القصاص الواضح بين شعارات السلام مع العرب التي رفعها منذ توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية وتوقيعه معاهدة سلام مع الأردن ، وبين الممارسات الصهيونية العنصرية والاستيطانية ضد الشعب الفلسطيني ، فإن مازق العقل الفلسطيني يتمثل في مواجهة سياسة الفصل الإسرائيلية التي أعلنت وبخلت مرحلة التطبيق . ذلك أن هذه السياسة تعني انقلابا إسرائيليا على اتفاق أوسلو نفسه . والسؤال المثار الآن : كيف يجابه الفلسطينيون هذا الموقف الجديد ؟ وهل سياسة الفصل تعني نهاية حاسمة لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ؟ وإذا كان هذا صحيحا فما الحل ؟ هل تعلن السلطة الفلسطينية إلغاء اتفاق أوسلو وتعود منظمة التحرير الفلسطينية إلى مرحلة ما قبل أوسلو ؟ أم هل يكون هذا الإلغاء مقدمة ضرورية لإعلان استئناف الانتفاضة للضغط المستمر على إسرائيل وانتزاع الحقوق الفلسطينية انتزاعا عبر مسار مخضب بالدم والاستشهاد والكفاح ؟

كل هذه الأسئلة محل مناقشات واسعة المدى ، وهي مطروحة على السلطة الفلسطينية كما هي مطروحة على كل فصائل المعارضة . وليس هناك من شك أن الخيار التاريخي أصبح مطروحا على الشعب الفلسطيني بشكل ملح ، استقلال للكيان الفلسطيني يفتح الطريق المشروع لبناء دولته المستقلة ، أو خضوع كامل لإرهاب الدولة الإسرائيلية ، والقبول بأوضاع سياسية مائنة تشير إلى بعض مظاهر الاستقلال المنقوص وإن كانت في حقيقتها خضوعا كاملا للاستعمار الإسرائيلي ؟ أن المبرر لطرح كل هذه التساؤلات هو أن خطة الفصل الإسرائيلية ، لم تعد تهديدا يلوح به رابين بين حين وآخر ، أو عقب حادث انتحاري يقع هنا أو هناك ، بقدر ما دخلت هذه الخطة فعلا حيز التنفيذ ، وبغير أن يلحظ ذلك الرأي العام العالمي ، ولا الرأي العام العربي .

ومن هنا أهمية أن نركز على فكرة الفصل والخطوات التي اتخذت فعلا لتنفيذها ، والنتائج المحتملة لها .

الفصل في سياق الفكر الصهيوني :

نحن نشهد في الواقع بصدد سياسة الفصل بين الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني أحد التجليات البارزة لما أطلقنا عليه في المقال الماضي انحراف العقل الإسرائيلي . ذلك أن التفكير الصهيوني بابتداعه فكرة الفصل يكون قد عاد إلى مشاريع الفصل العنصري في مرحلة السلام بعد فشله في مرحلة الحرب!

وقد أجاد عرفان نظام الدين توصيفه لتناقضات العقل الإسرائيلي في مقاله «جولة أفق في الفكر الصهيوني» المنشورة في جريدة الحياة بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٩٥ حين قرر «أن هذا الفكر يعاني من حالة انقسام شخصية أو من مأزق حقيقي لم يكن يستعد لحصوله وهو كيفية التعامل مع الفلسطينيين والتعايش معهم في مجريات الحياة اليومية.. والصدمة النفسية بدأت تؤثر في الفكر الصهيوني على مختلف توجهاته واتجاهاته ، لافرق بين يميني متطرف جدا وليكيد وعمل ويسار وحتى دعاة سلام .ولهذا يحاول الإسرائيليون تخفيف أيقاع مسيرة السلام وتخفيف سرعة سير التطبيع مع كل الأطراف حتى يتسنى لهم إيجاد مخرج للمأزق الراهن. فقد عاش المجتمع الصهيوني طوال نصف قرن على عقلية الحرب وعاداتها ، وربيث أجيال على عقدة «الجيتو» والكراهية لكل ما هو عربي أو حتى أجنبي ، من منطلق مزاعم التفوق العنصري والحضاري وفرض الأمر الواقع بالقوة ، والتعامل مع العرب بالقصى درجات القسوة والعنف وسلب الحقوق ومصادرة الأراضي والقهر والاعتقال والتعذيب والتشريد والإبعاد!»

إن صانعي السياسة الإسرائيلية لم يضعوا في اعتبارهم رسوخ الاتجاهات العدائية بين الشعب الإسرائيلي ازاء الشعب العربي الفلسطيني .وقد زادت الحوادث الانتحارية الأخيرة التي قام بها فدائيون فلسطينيون من حدة العداء ، وأصابته النخبة الحاكمة الإسرائيلية وعلى رأسها راين رئيس الوزراء بالإضطراب الشديد ، لفشله في تحقيق الأمن الشخصي للإسرائيليين .والم يستطع أن يدرك هو ، ولا باقي الزعماء الإسرائيليين من كافة الاتجاهات السياسية ، أن مايشهونه من تصاعد العنف في فلسطين ، وزيادة وتيرة الأعمال العدائية ليس إلا انعكاسا أميناً للقمع الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية بشكل عنصري واستعماري مقصوح كل يوم ازاء الشعب الفلسطيني .بل إن الحكومة الإسرائيلية قررت أن تضع العراقيل أمام السلطة الوطنية الفلسطينية وكان هدفها هو افشال اتفاق أوسلو الذي وقعت عليه .هذا الاتفاق الذي لا يحقق - في نظر دوائر عربية كثيرة وفلسطينية - الحق الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني .

فكرة «الفصل» إذن هي ترجمة أمينة لأساطير النقاء اليهودي ، واستعادة في نفس الوقت لتجارب «الجيتو» وعقلية الجيتو . إن سياسة إقامة حاجز الكتروني يمنع المرور من الضفة الغربية إلى إسرائيل ستؤدي إلى حبس الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة في إطار «جيتو» كبير . أين إذن الأفكار والمشاريع التي طرحت عن التعاون الاقتصادي بين الشعبين الإسرائيلي والعربي ، أو حتى حول التعاون الإقليمي بين شعوب المنطقة بلا حواجز أو قيود ؟

هل بدأت خطة الفصل ؟

ونحن هنا بصدد الفصل لانتحدث عن مجرد فكرة طافت بذهن السيد راين رئيس الوزراء الإسرائيلي ، بل إن الفكرة دخلت فعلا حيز التنفيذ .وإذا راجعنا التقرير اليومي عن الصحافة الإسرائيلية (العدد ٥٨) الذي تصدره الإدارة العامة لشئون فلسطين بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية لوجدنا فيما نشرته جريدة هآرتس الإسرائيلية تفاصيل كاملة عن الخطوات العملية التي اتخذت.

وتحت عنوان «الفصل: طاقم تطبيق خطة الفصل يعقد جلسته الأولى «ذكرت الجريدة أنه» عقد في مكتب وزير الشرطة موشيه شاحل في القدس يوم أمس أول لقاء للطواقم المشتركة بين الشرطة والجيش والمخابرات والذي كلف ببلورة التوصيات لخطة الفصل بين إسرائيل والمناطق. ولم يجر الحديث عن الموقع الدقيق لخطة الفصل ، غير أن

الافتراض هو أنه سيتقرر وفقا لكثافة السكان العرب واليهود وظروف الأرض ، وستخلق قوات جواله وثابتة المنطقة من خلال التواجد المكثف الذي سيستعين بوسائل تكنولوجية والإلكترونية متقدمة وصرح وزير الشرطة موشيه شاحل أن» الفصل مغزى واسع والحديث يدور حول مفهوم فصل بين كيانين ، وقال أنه يؤكد استمرار الطوق على المناطق للاعتبارات الأمنية ، ولهذا الاعتبار فإنه يفضل ألا يكون هناك فلسطينيون في إسرائيل! وهذه السياسة التي يتم التخطيط لها ، والتي ستكون جاهزة - للتطبيق حسب المصادر الإسرائيلية - في غضون ستة أشهر ، أصبحت تطرح أسئلة أكثر مما تقدم من اجابات!

من بينها ما طرحه أورى نير مراسل صحيفة هآرتس كما ورد في مقاله «الفصل يجب أن نفكر به معا» (راجع نشرة جامعة الدول العربية) كيف يستطيع الاقتصاد الإسرائيلي مواجهة واقع الفصل الاقتصادي ، إذا فرض عليه من جانب واحد بشكل سريع ؟ ويجيب أن مبادرة الفصل بين إسرائيل والمناطق أصبحت سياسة حكومية ، وهي تتناقض مع سياسة كل الحكومات الإسرائيلية ، منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧ ، إذ اتبعت إسرائيل على مر السنين سياسة تبعية المناطق اقتصاديا لإسرائيل . ويضيف أن الحكومة الإسرائيلية لاتتوى حاليا الانسحاب من المناطق انسحابا اقتصاديا ، بل تريد وقف استيراد الأيدي العاملة الفلسطينية .

النتائج السياسية :

كيف يمكن قراءة سياسة الفصل الجديدة ؟ هل هي كما يرى بعض الفلسطينيين مقدمة للنولة المستقلة ، أم هي على العكس تعد تكريسا للهيمنة الإسرائيلية على مقدرات الشعب الفلسطيني ؟ ومن الناحية الاقتصادية هل لها آثار ايجابية على الاقتصاد الإسرائيلي ، وأثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني الناشئ؟ أم أن الحقائق الاقتصادية أعقد من أن تخضع لهذه الاجابات القاطعة ؟

يقدر سليم نصار في مقاله «الفلسطينيون يعتبرون الفصل مقدمة للدولة المستقلة (الحياة ١٨/٢/١٩٩٥) أن الرأي العام الإسرائيلي بدأ يتقبل فكرة المؤرخ مرون بنفتسي الذي طالب بحلم الانفصال منذ وقت طويل .ومن ناحية أخرى قرأت واشنطن عبر هذا القرار اعترافا إسرائيليا رسميا بفشل خطة السلام ، وإعلانا بأن فكرة التعايش بين الشعبين يصعب تنفيذها وسط الظروف الحاضرة . وفسر كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي قرار الانفصال بأنه خطوة مناقضة لعملية السلام التي أعطت الطرفين فترة خمسة سنوات لاختبار تجربة التعايش قبل الوصول إلى الحل النهائي . ويعتقد الزعماء الأوروبيون أن اسحاق رابين أعلن الانفصال من طرف واحد كعلاج سريعة لامتناس المعارضة السياسية المتنامية ضده . وفي تصورهم أن الخطوة الجديدة أعطت الوقت الكافي للتهدب من ترسيم الحدود لدولة إسرائيل والامتناع عن تفكيك المستوطنات وتأجيل البحث في مستقبل القدس ووضع الكيان الفلسطيني.

ويقرر سليم نصار أن الفلسطينيين داخل الضفة وغزة انقسموا في شأن قرار الفصل . المعارضون رحبوا به لأنه في رأيهم يمهّد لتنفيذ قرار التقسيم ومنحهم الفرصة الملائمة لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ، وأعضاء السلطة الفلسطينية ترجموا قرار رابين بأنه إعلان لفشل الفترة الانتقالية ومحاولة جديدة لتأجيل البحث في موضوع انسحاب قواته من الضفة الغربية.

النتائج الاقتصادية :

وإذا تركنا القراءة السياسية لخطة الفصل جانبا ، فما هي النتائج الاقتصادية لها ؟ يعرض الصحفي الإسرائيلي أورى نير في مقالة السابق الإشارة إليها للنتائج الاقتصادية على أساس أن الإقتصاديين التابعين للسلطة الفلسطينية لم يبلوروا حتى الآن خطة حقيقية لمواجهة السياسة الإسرائيلية الجديدة ، وأن الفلسطينيين لا يعرفون طابع

هذا الفصل الذي يتناقض مع التقاليد المتبعة والاتفاقيات المبرمة. وأشار إلى أن تقرير البنك الدولي المنشور قبل حوالي سنة ، قدم توصياته لتطوير الاقتصاد الفلسطيني ، على افتراض أن يكون الفصل بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني تدريجياً مع بقاء الحبل السرى بين الاقتصاديين في بعض المجالات. ويقرر التقرير أن تقليص عمل عمال المناطق في إسرائيل يعد ظاهرة مرغوباً بها بالنسبة لاقتصاد يسعى للاستقلال والتصنيع ورفع الكفاءة الاقتصادية. ولكن الوقف الفجائي للعمل في إسرائيل ليس أمراً مرغوباً به ، لأنه يلحق ضرراً شديداً بالدخل في الضفة الغربية والقطاع . وحسب معطيات سنة ١٩٩٣ ، يشكل العمل في إسرائيل ٢٠٪ من مجمل الاستخدام في الضفة . وحوالي ١٦٪ من مجمل الانتاج القومي ، ويشكل ٤٠٪ من مجمل الاستخدام في قطاع غزة و ٢٣٪ من مجمل الانتاج القومي في قطاع غزة. ويضيف تقرير البنك الدولي ، أن الوقف المفاجئ لعمل العمال الفلسطينيين في المناطق يؤدي إلى نتيجتين متناقضتين : الأولى هي تقليص الدخل وماينجم عن ذلك من تقليص الاتفاق على البضائع المحلية والخدمات. فيتقلص الانتاج الداخلي ، والثانية هي توجه الأيدي العاملة من سوق العمل الإسرائيلي إلى سوق العمل الفلسطيني ، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج المحلي (الداخلي). ولكن مجمل النتيجتين على المدى القريب على الأقل، سيكون سلبياً لأنه يؤدي إلى الانكماش. وبالنسبة للمجال التجاري ، يعتبر الفصل مستحيلاً بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني . إذ تدل معطيات «المجلس الفلسطيني للتطوير والاصلاح» على أن ٩١٪ من المنتجات التي تحتاجها المناطق مستوردة من إسرائيل ، وأن ٦٤٪ من الصادرات الفلسطينية تستوعبها إسرائيل.

أردنا من الإشارة الموجزة لهذه المؤشرات الاقتصادية ونتاجات الفصل إلى أهمية قراءة المعطيات، قبل الانغماس في صراعات ايديولوجية حادة تقتصر على العلم بما يدور على أرض الواقع !

دراسات

مشكلات تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

مراد ابراهيم السويدي

مقدمة :

الذي تملكته الدول غير المالكة للسلاح النووي - والتي انضمت عليها ، كما أن استمرار المعاهدة بوضعها الذي ظلت عليه طوال الخمسة والعشرين عاما الماضية سوف يكرس أوضاعا غير سليمة يمكن أن تعرض أمن العالم كله للخطر من خلال هز دعائم الأمن القائمة في بعض المناطق الحساسة من هذا العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط .

وعندما شرعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في التفاوض حول معاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية ، لم يكن عدد الدول المالكة للسلاح النووي يتجاوز خمس دول هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتي (سابقا) ، الصين ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، وبرغم توقيع عدد كبير من الدول على المعاهدة وانضمامهم إليها ابراكاً منها المخاطر الكامنة وراء انتشار الأسلحة النووية ، إلا أن عدد الأطراف التي أصبحت في حكم التي تملك هذه الأسلحة ازداد زيادة ملحوظة ، وعلى أسس مختلفة ، ومعظم هذه الأطراف لم توقع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية كما أنها لم تنضم إليها ، وتأتي اسرائيل على رأس قائمة هذه القوى النووية الجديدة ، ثم الهند ، وجنوب أفريقيا (التي أعلنت عن تفكيك سلاحها النووي في العام ١٩٨٩ ، وانضمت إلى معاهدة حظر الانتشار النووي في العام ١٩٩١) وأخيرا باكستان.

وبالإضافة إلى هذه الدول فهناك دول أخرى يشك في أنها ترغب في امتلاك السلاح النووي ومن بين هذه الدول كوريا الشمالية^(١)

وفي ظل الضغوط التي تتعرض لها الدول غير المالكة للسلاح النووي ، وتزايد احساس قياداتها (فضلا عن شعوبها) بأن أعداد الدول المالكة للسلاح النووي أخذ في التزايد ، ومع وجود سياسة حظر النووي بأسلوب انتقائي واعتمادا على معايير تختلف باختلاف الحالة وتهدف إلى تحقيق مصالح استراتيجية لأطراف معينة ، فإن احساس

تحظى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) باكبر قدر من القبول والاتفاق على المستوى العالمي إذ تشمل قائمة الدول المنضمة إليها ١٦٤ دولة (حتى أكتوبر ١٩٩٤) ، في حين لا تشمل قائمة الدول غير المنضمة إليها إلا ٢٧ دولة فقط (انظر الجدول رقم ١) ، ولكن من المحتمل أن يتعرض ذلك الأجماع العالمي حول المعاهدة الى اختبار بالغ القسوة عندما يعقد مؤتمر المراجعة والتجديد للمعاهدة في ابريل ١٩٩٥ .

وعلى امتداد ٢٥ عاما تقريبا في كل عمر المعاهدة شهد العالم متغيرات وتطورات عديدة ، كما أن الظروف التي وقعت فيها المعاهدة كانت ظروفها مختلفة كل الاختلاف عن الظروف التي انعقد فيها مؤتمر المراجعة والتجديد (الخامس) ، في حين تتوجه دول عديدة الى المؤتمر ويدخلها شك يفاورها في أن الفكرة الأساسية من المعاهدة لم تتحقق بشكل كامل ومتوازن ولمصلحة جميع الأطراف . وبعد أن أرست المعاهدة على امتداد ربع القرن الماضي مبدءاً أن هناك دولا مالكة للسلاح النووي - رسميا - ودولا غير مالكة ، فإن المناخ العام الذي يحيط بمقدمات انعقاد مؤتمر التجديد والمراجعة مشحون بالخوف من أن تتجه الدول الأكثر قوة - أو الدول المالكة للسلاح النووي - في أن تفرض أرائها على الدول غير المالكة ، بما يحقق مصالح الدول المالكة ومصالح حلفائها بغض النظر عن المصالح الاستراتيجية العليا للدول غير المالكة وبغض النظر عن المصلحة العليا للبشرية كلها في كوكب الأرض .

وبينما كانت الدول المالكة للسلاح النووي تنظر الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) على أنها الحصل الواقى الذي يعتمد مبدءاً «الوقاية خير من العلاج» في مواجهة قضية انتشار السلاح النووي ، فإن الممارسات التي أسفرت عنها هذه المعاهدة تبين بجلها أنها لم تحقق النجاح

المحور الأول: تمهد الدول الأطراف في هذه المعاهدة بعدم نقل السلاح النووي وعدم قبوله والتعهد بوقف السلاح النووي والتعهد بقبول الضمانات التي يتم الاتفاق عليها بين كل دولة على حدة من ناحية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية أخرى ، ملما جاء في المادة الأولى والمادة الثانية والمادة الثالثة وكذلك المادة السادسة من المعاهدة.

المحور الثاني: محور مساعدة الدول المالكة للسلاح النووي للدول غير المالكة للسلاح النووي في الحصول على الطاقة النووية للاستخدامات السلمية وهو الأمر المنصوص عليه في المواد الرابعة والخامسة.

وبينما تبدو مواد المعاهدة حريصة على منع انتشار السلاح النووي وتحقيق التوازن بين الدول المالكة للسلاح النووي والدول غير المالكة له في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، فإنها أتاحت أيضا فرصة اقتراح إدخال أية تعديلات عليها (المادة الثامنة) ووضعت لقبول تلك الاقتراحات بالتعديل شروطا معينة مثل أن يطلب ثلث الدول الأعضاء (أو أكثر) ذلك التعديل وأن يعقد مؤتمر تدعى إليه جميع الدول الأطراف فيالمعاهدة للنظر في ذلك التعديل ، كما كفلت المعاهدة أيضا حق الدولة الموقعة في الانسحاب من المعاهدة إذا قررت هذه الدولة أن ثمة أحداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد أضرت بمصالحها القومية العليا (المادة العاشرة) ، وبينما حددت المادة نفسها فترة سريان المعاهدة بخمسة وعشرين عاما ، فإنها رتبت عقد مؤتمر بعد انقضاء هذه المدة لبحث استمرار نفاذ المعاهدة الى أجل غير مسمى أو تمديدھا لفترة أو فترات محددة على أن يكون اتخاذ هذا القرار بأغلبية الدول الأطراف في المعاهدة.

وإنراكا لأهمية عملية المراجعة فإن الجزء الثالث من المادة الثامنة قرر عقد مؤتمر في جنيف / سويسرا بعد خمس سنوات من دخول المعاهدة حيز التنفيذ «لاستعراض سير المعاهدة بغية التأكد من أنه يجري تحقيق أهداف الديباجة وأعمال أحكام المعاهدة» كما أجاز ذلك الجزء عقد مؤتمر كل خمس سنوات باقتراح من أغلبية الدول الأطراف في المعاهدة الى الحكومات الوبعية لتحقيق الهدف نفسه (الحكومات الوبعية هي الحكومات التي توجد لديها وثائق التصديق على المعاهدة وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق الذي حلت روسيا محله كحكومة لوابية).

وعلى الرغم من كل النجاحات التي أحرزتها المعاهدة إلا أن ذلك النجاح شابه ثلاث إخفاقات رئيسية:

الدول غير المالكة للسلاح النووي بأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) قد أصابها فشل لا يستطيع أحد إنكاره ، وبنائها في وضعها الحالي تحتاج إلى جهود المخلصين لاسخال تغييرات جذرية عليها وبما يتقدما من السقوط النهائي ، ويهدف في عروقتها دماء جديدة بحيث تصبح قادرة على مواجهة المتغيرات الكثيرة على الساحة الدولية ، وحتى يمكن الاستفادة من الدروس التي أظهرها التطبيق العملي على امتداد الخمسة والعشرين عاما الماضية ، تعد مطالبة الدول غير المالكة للسلاح النووي بمعاهدة تحظر انتشار الأسلحة النووية على أسس عادلة ومتوازنة أمرا مشروعا ، وبعد ذلك أمرا يستحق أن يبذل العالم كله ماوسمه من جهد من أجل تحقيقه ، كما أن المؤتمر القادم لمراجعة وتجديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يعد هو الفرصة الأكثر مناسبة لكي يواجه العالم المشكلة بشجاعة وموضوعية.

جوانب القوة والضعف في المعاهدة :

تتكون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (Non Proliferation Treaty-NPT) من ديباجة وأحدى عشر مادة ، وتعكس الديباجة مفهومين أساسيين المفهوم الأول يتعلق بخطرورة السلاح النووي ومايمكن أن تحدث الحرب النووية من «دمار بالبرية قاطبة» وبضرورة بذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر مثل تلك الحرب «واتخاذ التدابير اللازمة» لحفظ أمن الشعوب والمفهوم الثاني ذلك يتضمن تعهد أطراف المعاهدة في هذه الديباجة بتسهيل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النشاطات النووية السلمية وعلى تأنيدها لجهود البحث والتطوير الرامية الى تعزيز ذلك التطبيق . وهذا المفهوم يؤكد المبدأ القاضي باتاحة فوائد التطبيقات السلمية للتقنية النووية لجميع الدول الأطراف في المعاهدة سواء المالكة للسلاح النووي أو غير المالكة له.

ومن خلال التذكير بمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء الموقعة في العام ١٩٦٣ ، والرغبة في تخفيف التوتر الدولي وزيادة توطيد الثقة بين الدول تسهيلات لوقف صنع الأسلحة النووية ، تصل الديباجة الى خلاصة عامة مؤداه أن الدول ملزمة وفقا ليشاق الأمم المتحدة بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة في علاقاتها الدولية وتمهد بذلك لمداد المعاهدة الأحدى عشر التي تعالج قضايا عدم الانتشار النووي في محورهاين:

الأول : الأخفاق في تحقيق عالمية المعاهدة.

الثاني : الأخفاق في تنفيذ المادة السادسة والخاصة
بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي.

الثالث : الأخفاق في تحقيق الشفافية النووية في إطار
بناء الثقة الخاص بنظام منع الانتشار.

ويرجع الأخفاق في تحقيق عالمية المعاهدة الى فشلها في اجتذاب عدد من الأطراف المهمة اقليميا وعالميا اليها ويؤدي ذلك الى تزايد القلق حول نوايا تلك الأطراف كما أن ذلك يحبط الجهود العالمية في منع الانتشار النووي.

ففي الشرق الأوسط هناك إسرائيل التي ترفض رفضا مستمرا الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما أنها ترفض أن تفتح منشآتها النووية للتفتيش الكامل في إطار اجراءات الضمانات الدولية (Safeguards) وهي الأمور التي تثير مزيد من الشكوك مجددا تجاه البرنامج النووي الإسرائيلي، وبينما كانت ريو الفصل الصادرة عن المجتمع الدولي شديدة في بعض الحالات لمواجهة تحديات نظام منع الانتشار ، إلا أن الدول التي لم تنضم حصلت على ميزات نوعية عضدت من موقفها وأصبحت في موقف أفضل بكثير من الدول التي وقعت على المعاهدة والتزمت بها ، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط . ومن ناحية أخرى فإن نزع السلاح النووي يسير بمعدل بطئ للغاية ، كما أن الضمانات السلبية (المناسبة بدرجة كافية) غير موجودة . كذلك يصعب القول بأن المادة السادسة من المعاهدة (وهي المادة الخاصة بوقف سباق التسلح النووي) قد حظيت بالاحترام أو الالتزام الواجب سواء من جانب الدول المالكة للسلاح والمنضمة منها أو الدول المالكة للسلاح النووي وأجمت عن الانضمام للمعاهدة. وربما يكون أبرز أوجه فشل المعاهدة هو وجود قصور شديد في الآليات التي يمكن أن تعتمد عليها المعاهدة لمعالجة مثل هذا الوضع.

وتعد المادة السادسة واحدة من أقصر مواد المعاهدة ولكنها أكثرها وضوحا حيث جاء فيها:

«تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة ويحسن نية حول التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وحول نزع السلاح النووي ، وكذلك حول معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية شديدة وفعالة، ولكن إذا نظرنا الى واقع الحال دوليا وإقليميا فأننا سرعان مانكتشف أن ليا من التعهدات لم ير النور بعد .

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك تقدما قد تم إحرازه على صعيد المفاوضات الثنائية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة ، إلا أننا ينبغي أيضا أن نؤكد أن هذا التقدم يعد قليلا جدا بالمقارنة بما جاء في المادة السادسة من المعاهدة كما أن آثار هذا التقدم لاتطول الا طرفي فقط. وينبغي التأكيد في هذا السياق على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمكن أن تستمر كواحدة من الآليات التي يعتمد عليها المجتمع الدولي اعتمادا أساسيا في مواجهة قضايا الانتشار النووي ولكن يجب قبل ذلك التعرف على نقاط الضعف الأساسية فيها لتلافيها ومعالجتها وهي النقاط التي تتلخص في الآتي:

• لم تفلح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منع انتشار هذه الأسلحة وأن كان هناك من نجاح فأنها سيطرت على معدل انتشار هذه الأسلحة.

• لم تنجح هذه المعاهدة في منع تزايد عدد الدول المالكة للسلاح النووي ، ولم تنجح في السيطرة على التصهينات التي أدخلت على الأسلحة النووية الموجودة في ترسانات الدول الملن عن امتلاكها للسلاح النووي (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي (سابقا)، فرنسا ، الصين) ، ولا يمكن في هذه الحالة اعتبار أن نزع السلاح النووي الذي يحدث حاليا بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يرجع الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، حيث أنه ناتج عن التحسن في العلاقات بين الطرفين الذي جاء نتيجة انتهاء الحرب الباردة.

• أدت المعاهدة في شكلها الحالي الى اضعاف صفة شرعية وقانونية على مبدأ امتلاك الدول الملن عنها دولا نووية للسلاح النووي ، كما أدت الى وجود تفرقة بين الدول المالكة للسلاح النووي والدول غير المالكة له. وعندما كان التفويض جاريا لإبرام تلك المعاهدة في الستينيات فإن هدفها كان منع المزيد من الدول الصناعية الرئيسية من امتلاك السلاح النووي ، ولكن هذه المعاهدة تعتبر الآن - وعلى نطاق واسع - بمثابة الاداة التي يعتمد عليها في السيطرة على الانتشار في دول العالم الثالث لصالح الدول المالكة للسلاح النووي (علنا أو سرا).

وبينما كانت الفائدة الأساسية التي ستجنها دول العالم الثالث من هذه المعاهدة هي الوعد بالمساعدة في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، فإن الواقع يؤكد أنه لا يوجد مايقنع أى طرف من أطراف العالم الثالث بوجود هذه المساعدة. وعلى سبيل المثال فإن من بين الفوائد التي كان يمكن لدول العالم الثالث أن تحصل عليها طبقا لنصوص المعاهدة ، عملية تطوير المفاعلات النووية لانتاج

الطاقة الكهرومائية والتي تصلح لدول العالم الثالث ويمكن الحصول عليها في مقابل التكاليف التي تستطيع هذه الدول أن تحمّلها ، غير أن من المشكوك فيه أن هناك جهدا منظما في هذا الاتجاه .

وبينما تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ وإدارة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات الدولي ، إلا أن هذه الوكالة ذات تأثير محدود للغاية على المستوى الإقليمي وبوصفة خاصة إقليم الشرق الأوسط الذي تعاني الدول العربية فيه من مشاكل أمنية خطيرة مصدرها السلاح النووي الإسرائيلي. وهنا ينبغي الإشارة إلى حقيقة أن أي تدابير للسيطرة على التسليح لا يمكن أن تنجح في أي منطقة من العالم مالم تكن العلاقات بين دول هذه المنطقة متحيرة من الضغوط التي يمكن أن تنجم عن وجود السلاح النووي.

وتبدو الطبيعة التمييزية Discriminatory لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حقيقة أن الأطراف خارج المعاهدة (أي غير الموقعة عليها) تتمتع بميزة اقتصادية في مجال تجارة المواد النووية ، حيث تنص المعاهدة على أن أطرافها الموقعة عليها يتعين عليهم قبول مايقضيها نظام الضمانات الدولي (International Safeguards) من عمليات تفتيش على كل منشآتهم النووية في حين أن الأطراف الغير موقعة (Non - Parties) يمكنهم استيراد وتصدير المواد النووية والمعدات ومكونات المنشآت النووية دون أن تخشى من أي عمليات تفتيش واسعة النطاق.

والأكثر من ذلك فإنه من المهم اقتناص كل فرصة للتوصل إلى حل لهذه القضايا بشكل فعال. وبالنظر إلى الفصل النابع من افتقار الإرادة السياسية ، فإنه يمكن اقتراح إضافة ملحق بالضمانات الإيجابية (NSA) إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . كخيار عملي يمكنه تهدئة مشاعر القلق لدى أغلبية كبيرة من الدول غير المالكة للسلاح النووي التي سيعد هذا الملحق بالنسبة لها بمثابة تأكيد له مصادقية دولية ويتمتع بصفة قانونية.

وتعد عملية التوقف عن إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في إنتاج الأسلحة النووية والأجهزة النووية الأخرى بمثابة أداة لقياس الالتزام الحقيقي للدول المالكة للسلاح النووي المعلن عنها رسميا والدول الأخرى المالكة لهذا السلاح دون اعتراف رسمي في نظام نزع تسليح نووي حقيقي مع وضع المخزون من تلك المواد في الاعتبار .

ويمكن في هذا الحالة التفاوض على معاهدة للتوقف عن إنتاج المواد الانشطارية (Cut-of Treaty = CoT) وفي هذه الحالة يمكن أن يؤدي إقدام الدول المالكة للسلاح النووي

على الاعلان عن مالديها من مخزون من الأسلحة النووية من مختلف الأنواع قبل انعقاد مؤتمر المراجعة والتجديد إلى بناء الثقة كما أنه أمر ضروري لتأكيد الالتزام بالتخلص من السلاح النووي في المستقبل .

نظرا لكثرة نقاط الضعف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) وطبيعتها التمييزية فإنها يمكن أن ينظر إليها على أنها إحدى الآليات التي يمكن الاعتماد عليها ضمن عدد من الآليات الأخرى لإنشاء نظام دولي فعال لمنع الانتشار النووي . وأهم هذه الآليات معاهدة المنع الشامل لتجارب الانووية (CTBT) التي يجري التفاوض حولها حاليا في مؤتمر الصيغة والثلاثين لنزع السلاح (CD) في جنيف ، وثاني هذه الآليات هو معاهدة منع إنتاج المواد الانشطارية لإنتاج الأسلحة النووية (سوف تبدأ مناقشات وقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية في اجتماع مؤتمر نزع السلاح في العام ١٩٩٦).

وينبغي ملاحظة أن أي اتفاقية لمنع إنتاج هذه المواد لن تكون ناجحة مالم تشتمل على منع إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم المخصب للأغراض المدنية مثلما تشتمل على إنتاج المواد الانشطارية الأخرى التي تستخدم لإنتاج الأسلحة النووية .

ومن الأمور المشجعة على الماضي قديما في سبيل إقامة هذا النظام أن الإدارة الأمريكية قد اقترحت أن توقف عمليات إنتاج المواد الانشطارية المخصبة لمستوى إنتاج السلاح النووي في الدول المالكة للسلاح النووي ولاتعلن عن ذلك صراحة مثل إسرائيل والهند أو على الأقل يتم إدخالها تحت مظلة اتفاقيات للتحقق من عدم إنتاجها مواد انشطارية للأسلحة النووية. ولكن ربما كان هناك اعتراض على هذا الاقتراح من منطلق أنه يضيف صفة قانونية على امتلاك عدد قليل من الأسلحة النووية ، ويضيف من ثم عضوا جديدا إلى قائمة الدول النووية. ولابد ذلك الاقتراح بديلا عن انضمام إسرائيل (والهند وباكستان) إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، كما أنه سوف يرسى سابقة خطيرة حيث يمكن أن يشجع ذلك دولا أخرى لإنتاج عدد من القنابل النووية سرا ثم توافق بعد ذلك على أن تحل إنتاجها من المواد الانشطارية في إطار التفتيش وتنضم إلى هذه المجموعة.

وعموما فإن الخط السياسي الذي يجب أن يحكم عمليات منع الانتشار هو اغراء هذه القوى بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومايرتّب على ذلك من

قبول ماتتس عليه اتفاقية الضمانات الدولية من تفتيش كامل لمنشأتها النووية.

الشرق الأوسط وقضية الانتشار النووي :

ظلت منطقة الشرق الأوسط منطقة خصبية ومؤهلة لانتشار السلاح النووي خلال الفترة التي انقضت من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وفي الوقت ذاته بلور تطور الأحداث على ساحة قضية الانتشار النووي في هذه المنطقة كافة العيوب وكذلك جوانب القصور الكامنة في المعاهدة المشار إليها ، وهو الأمر الذي كان واضحا كل الوضوح في حالة الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث أدى انضمام معظم الدول العربية إلى المعاهدة وعدم انضمام إسرائيل إليها ، إلى انفراد إسرائيل بامتلاك ترسانة نووية بالغة الضخامة والضرورة تحت سمع وبصر الدول المالكة للسلاح النووي برغم التزام هذه الدول في المادة السادسة من المعاهدة بمنع انتشار الأسلحة النووية (وكذا مساعدة الدول غير المالكة لها على الاستفادة من الطاقة السلمية نووياً) ، وكان عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة واتباعها سياسة أنكار امتلاك السلاح النووي من أهم العوامل التي أسهمت في إبراز أوجه القصور ، في حين تظل الترسنة النووية الإسرائيلية هي المحور الذي ينتظر أن تدور حوله الخلافات والصراعات في المؤتمر القادم .

ومن ناحية أخرى كان للمساعدات التي تلقتها إسرائيل من اثنين من أبرز الدول المالكة للسلاح النووي (فرنسا ، الولايات المتحدة) لبده برنامجها النووي وتطويرة في مطلع الخمسينيات ، واستمرار هذه المساعدات وبشكل مكثف بعد دخول معاهدة حظر الانتشار النووي حيز التنفيذ بعد العام ١٩٧٠ ، اكبر دليل على التناقض في مواقف هذه الدول تجاه قضية الانتشار النووي في الشرق الأوسط ، وفي ظل عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وعدم وجود آلية لولاية لحماية الدول المنضمة إلى المعاهدة من عدم التزام الدول غير المنضمة ، حدث انقلاب خطير في التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية لصالح إسرائيل التي أصبحت تنفرد بامتلاك ترسانة نووية ضخمة ووسائل إيصال متنوعة وذلك بالإضافة إلى نظام استطلاع بالاقمار الصناعية (بالتعاون مع الولايات المتحدة) للحصول على المعلومات على المستوى الاستراتيجي.

وفي خلال العام ١٩٩٤ تصاعد اللقك العميق من جراء ذلك التوسع المذهل في الترسنة النووية الإسرائيلية ليس

في الدول العربية فحسب ، بل أيضا بين صفوف الاسرائيليين أنفسهم من دعاة السلام ، وفي الوقت ذاته كانت الدول العربية التي أقدمت على الدخول في عملية السلام مع إسرائيل تترك مدى الحاجة إلى التعامل مع مشكلة السلاح النووي الإسرائيلي بشكل أكثر صراحة وموضوعية ، وفي ذلك السياق برزت ثلاث مشاكل وتبلورت معالها خلال العام ١٩٩٤ :

• العلاقة بين السلاح النووي الإسرائيلي وباقي الموضوعات المدرجة على جدول أعمال السيطرة على التسلح ويصفية خاصة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، وحدود امتلاك الأسلحة التقليدية.

• الصعوبات المتصلة بالمواقف السياسية الإسرائيلية من الترسنة النووية الإسرائيلية واعتمادها سياسة الغموض والثبات لتحقيق أهداف استراتيجية معينة ، ورفض إسرائيل التخلي عن أسلحتها النووية إلا بعد الوصول إلى مطلق عليه «سلاما حقيقيا».

• المطالبات العربية بضرورة المساواة في «عدم وجود الأسلحة النووية».

وقد برزت هذه المشاكل على السطح بالفعل خلال جولات المحادثات الدولية متعددة الأطراف والخاصة بالأمن الاقليمي والسيطرة على التسلح في الشرق الأوسط سواء تلك التي عقدت خلال العام ١٩٩٤ أو السنوات التي سبقتها. وتريد الدول العربية أن تضع قضية السلاح النووي الإسرائيلي على رأس قائمة الموضوعات التي تتناولها المناقشات في تلك المحادثات ، وتدفع في الوقت ذاته في اتجاه الحصول على اعلان اسرائيلي رسمي بما لديها من اسلحة نووية وذلك تمهيدا للعمل على إزالة هذه الترسنة طبقا لجدول زمني قصير في اطار عملية السلام.

وعلى النقيض من ذلك تصر إسرائيل على تأجيل مناقشة «القضية النووية الإسرائيلية» إلى ما بعد التوصل إلى حلول لجميع القضايا الأخرى المتصلة بضبط التسلح ، ويؤيد ذلك الربط الإسرائيلي بين قضية السلاح النووي وقضايا ضبط التسلح الأخرى إلى ظهور تعقيدات كثيرة ومتنوعة يصعب تجاوزها عمليا وهو الأمر الذي يؤدي إلى أن تحيد جهود منع الانتشار النووي عن هدفها الأصلي ، وعلى سبيل المثال فإن الأطراف العربية يمكنها أن توافق على اعتبار أن قضايا اسلحة الدمار الشامل (نووية ، كيميائية ، بيولوجية) وكذلك قضايا الأسلحة التقليدية هي قضايا منفصلة في اطار مفاوضات تسير في خطوط متوازية، على أن يتم تنفيذ الاتفاقيات المنفصلة في شكل صفقة واحدة ، ولكن غالبا مايصطدم ذلك بالاصرار

تطور اسس معالجة اسرائيل لقضية سلاحها النووي :

بدأ البرنامج النووي الاسرائيلي في منتصف عقد الخمسينيات في عهد ديفيد بن جوريون الذي شغل منصب أول رئيس وزراء لاسرائيل والذي كان يعتبر أن السلاح النووي ضرورة لتوفير أداة الردع تمثل «الضمان النهائي للوجود الاسرائيلي». وظل قادة اسرائيل بعد بن جوريون ينظرون الى السلاح النووي على أنه «الملاذ الأخير لامن اسرائيل» بدما من موشيه دايان الذي اكد في العام ١٩٧٦ «أن على اسرائيل أن تؤمن لنفسها خيارا نوويا وتنتج بنفسها صواريخ أرض أرض بعيدة المدى»^(١).

ولم يكن الخيار النووي في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي خيارا قائما على الدعاية بقدر ماكان قائما على مصالح راسخة نابعة من الرغبة في تحقيق الاهداف الاستراتيجية الاسرائيلية على المدى البعيد . وقد عبر موشيه دايان عن هذا الخيار في العام ذاته بقوله «أن على اسرائيل الوصول الى خيار نزي حتى يعرف العرب أننا نستطيع تدميرهم فيما اذا نشأ وضع اصبح بموجبه الدولة معرضة للخطر»^(٢).

ومع حرص اسرائيل على تطوير برامجها النووية ، فانهما كانت تحرس في الوقت ذاته على منع أي دولة عربية من امتلاك أي قدرة نووية ، حتى ولو كانت هذه القدرة يشتبه في أنها يمكن أن توصل إلى حافة صنع السلاح النووي ، وفي هذا السياق وضعت اسرائيل خطا احمر للأسلحة التي تسمح للعرب بعبارتها^(٣) ، وقوت أن تدمر أي مفاعل نووي يمكن أن يتيح للعرب فرصة امتلاك السلاح الذري مثلما سمرت المفاعل النووي العراقي (الذي كان مخصصا للإبحاث السلمية في يونيو ١٩٨١).

ويطول الاعوام الأولى من حقبة الثمانينيات لاحت دلائل عديدة على أن اسرائيل قد قررت الانتقال من مرحلة التطويق بما يسمى «خيار نووي في القبح» الى تبني استراتيجية ردع سافر يخضع قرارها باحتكار السلاح الذري وذلك انطلاقا من تصورها أنها لا تستطيع الحفاظ على ميزان القوى التقليدية ، واحساسا من واضعي السياسة العليا الاسرائيلية أن الزمن لايعمل في صالح اسرائيل^(٤).

وفي العام ١٩٨٦ (الذي يعرف في بعض الدول الأوروبية بعام فعتوني) دخلت المعالجة الاسرائيلية لقضية السلاح النووي الاسرائيلي منعطفا جديدا وذلك بعد أن كشفت حقائق جديدة مؤيدة بأدلة دامغة عن البرنامج الاسرائيلي على أيدي الفني الاسرائيلي مورديخاي فعتوني الذي عمل

الاسرائيلي على اعتبار أن سلاحها النووي بمثابة الصنم الذي لايتنبى أن يلمسه أحد حتى لو كان من الاسرائيليين أنفسهم .

وبينما عكس ذلك الموقف الاسرائيلي استمرارا للمواقف الاسرائيلية السابقة التي ترمي إلى الإبقاء على ميزة التفرد بالترادع النووي الدول العربية، وهي المواقف التي كانت الدول العربية تأمل في تغييرها مع اقدام على عملية السلام، فإن السلوك الاسرائيلي يخلف عن سلوك الدول الأخرى المألوك للسلاح النووي والاعضاء في النادي الذري ، حيث تعتمد السياسة الاسرائيلية في هذا المجال على عدم تأكيد ملكية السلاح النووي ، وكذلك على عدم نفى هذه الملكية. وفي مرحلة سابقة دأبت اسرائيل على القول «دياتها لن تكون البائدة باخبال وسائل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط ، ولكنها لن تكون الثانية».

وبينما تبدو هذه المقولة مثل اللفز المحير ، فإن اسرائيل لم تعلن صراحة وفي أي وقت من مامو المقصود بعبارة «اخشال وسائل الأسلحة النووية»^(٥) “Nuclear Weapon Means” ويبدو أن اسرائيل تعتمد هذه الصيغة لتخفيطة الموقف السياسي لكل الحكومات الاسرائيلية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

ويعد النجاح الذي تم احرازه في أمريكا الجنوبية بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل واتضمام البرازيل والأرجنتين الى معاهدة إنشاء هذه المنطقة ، وبعدهما بوقت انتاج السلاح النووي ، ومع توقيع معاهدة وقف النشاط النووي لكوريا الشمالية مع الولايات المتحدة في شهر يوليو من العام ١٩٩٤ ، وتحويل مفاعلات بيونج يانج الى مفاعلات تبرد بالماء الخفيف لكي تحل محل المفاعلات التي كان يمكنها انتاج اليورانيوم المخصب الذي يصلح لانتاج السلاح النووي ، وعلى أثر اخراج العراق من قائمة الدول المرشحة لانتاج السلاح النووي ، فإن مشكلة انتشار السلاح النووي على المستوى العالمي قد تركزت ويشكل لامجال فيه للبس على الترسانة النووية الاسرائيلية ، وسوف يتعين على مؤتمر المراجعة والتجديد أن يناقش موقف تلك الترسانة ومايتصل بها من آليات أخرى ، كما سوف يتعين عليه أن يبحث أيضا موقف العالم من الأطراف غير الموقعة على المعاهدة – وعلى رأسها اسرائيل – وأسلوب التعامل معها حتى لاتكون المعاهدة ملزمة بالتقريب وحتى لاتصمد اسرائيل إلى لى نراع المجتمع الدولي بترسانتها النووية في أي وقت.

لدة عشر سنوات تقريبا كأحد الفئتين في مفاعل ديمونا الإسرائيلي ، ثم نجح بعدها في مغادرة إسرائيل ومعه وثائق بالغة الخطورة والأهمية ، وبعد كبير من الصور للمعمل الذري الذي يعرف باسم (ما خينو-٢) الذي تصنع فيه الأسلحة النووية ، وهذه الوثائق وتلك الصور مكنت العلماء الذين درسوها بعناية من تقدير عدد الرؤوس النووية التي تملكها إسرائيل بما يتراوح بين مائة ومائتين رأس نووي، كما اكتشف هؤلاء العلماء وهم من الولايات المتحدة وبريطانيا - أن إسرائيل تملك أيضا تكنولوجيا صناعة القنبلة النووية والقنبلة الهيدروجينية.

وبينما كانت الحقائق التي كشف عنها فنانون سببا في دفع فرنسا إلى الاعتراف في غضون العام ذاته بأنها قد نقلت أسرار إنتاج القنبلة الذرية إلى إسرائيل أثناء بناء مفاعل ديمونا ، وبأنها قد اشتركت مع إسرائيل في عمليات الإنتاج لمدة عامين ، فإن القيادة الإسرائيلية وجدت أن اساليب المعالجة القديمة لقضية السلاح النووي الإسرائيلي لم تعد صالحة وأن الضرورة تقتضي تطوير تلك الاساليب ، وكان التوجه العام لتطوير تلك الاساليب يتركز في زيادة جرعة التقنيات والتصريحات الصادرة عن شخصيات إسرائيلية بارزة حول قضايا السلاح النووي ، وهو الأمر الذي لم يكن ممكنا تنفيذه عمليا إلا في شتاء عام ٩١ - ١٩٩٢ وكان ذلك سببا في الكشف عن وجود اختلاف كبير بين الأحزاب الإسرائيلية وبعضها البعض حول الموقف الإسرائيلي الرسمي من الأسلحة النووية ، وهو الخلاف الذي لا يهدأ وأضحى أمام أعين عامة الاسرائيليين ، ولكنه يعكس وجود ثلاثة تيارات أساسية في داخل النخبة الإسرائيلية:

التيار الأول: يريد الاحتفاظ بالأحتكار الإسرائيلي للأسلحة النووية.

التيار الثاني: يفضل تجريد المنطقة من الأسلحة فوق التقليدية ، والنووية معا .

التيار الثالث: يسلم بتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة نووية ويقبل بالتحول الذي سيطرأ على ميزان القوى الاستراتيجي نتيجة لذلك ، ويشترط مؤيدي هذا التيار أن يكون هناك اتفاق بينه وبين عملية السلام.

ولم يكن هذا الاختلاف مؤثرا في واقع الأمر على الموقف الرسمي الإسرائيلي من الترسنة النووية الإسرائيلية ، ولكن القيادة السياسية الإسرائيلية سعت مع مطلع التسعينيات إلى أن تروج لمخاوف جديدة على الساحة الأوروبية والساحة الأمريكية ، وكان من بينها التخويف من

أن الدمج بين سياسة القوة الفاشعة والتكنولوجيا يحتمل أن يسفر عن نتائج مروعة (واخضت إسرائيل من التهديدات العراقية باستخدام الأسلحة الكيميائية أثناء حرب الخليج دليلا على مقولتها) ، وكذلك روجت إسرائيل لفكرة أن سيطرة الحكام المستبدين على التكنولوجيا الغربية تون وجود قاعدة معرفية بأسس الحضارة الغربية وتوابعها "الإنسانية" يمكن أن يؤدي إلى انهيار المصالح الغربية انهيارا كاملا : وكان المسلك العراقي أثناء غزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، ثم خلال عمليات برع الصحراء من الأمور الأساسية التي اعتمدت عليها إسرائيل لتأكيد مقولاتها . وأسفر ذلك عن مضاعفة الغرب لجهوده لحجب التكنولوجيا المتطورة عن دول معينة في العالم الثالث ، وانوزت قضية السلاح النووي الإسرائيلي مرة أخرى في زوايا النسيان المصنوع.

ووصعب في واقع الأمر تتبع تطور أسس المعالجة الإسرائيلية لقضية سلاحها النووي دون النظر إلى الدور الأمريكي في هذا المجال ، إذ بعد أن حلت الولايات المتحدة محل فرنسا في البرنامج النووي الإسرائيلي في العام ١٩٥٥ ، جاء مشروع أيزنهاور «الذرة من أجل السلام» لكي يسفر عن الاتفاق في العام نفسه من البدء في إنشاء مفاعل «ناحل سوريك» وتشغيله في العام ١٩٦٠ ، وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي لإسرائيل للحصول على اليورانيوم المخصب ، فإنها حاولت بعد توقيع اتفاق موسكو لحظر التجارب النووية في الفضاء (PTBT) في العام ١٩٦٣ أن تضع سقفها أعلى لتطوير الجهد الإسرائيلي في مجال إنتاج السلاح النووي ، وعلى هذا قام المستشار السياسي لرئيس كينيدي (ماتير فيلدمان) بوضع مذكرة تقامم تستطيع إسرائيل بموجبها أن تواصل أعمال البحث والتطوير في المجال النووي على شرطين:

الأول : ألا تنتقل إلى مرحلة تحقيق الخيار النووي.

الثاني: ألا تقوم بإجراء تجارب لاختبار التفجير النووي . وظلت السياسة الأمريكية ملتزمة بإطار «التطوير حتى المرحلة السابقة لتفجير»^(٣) . حتى عهد جونسون ، وفي الوقت ذاته كان هناك أحجام ملحوظ عن مناقشة حقيقة الموقف النووي الإسرائيلي سواء في وسائل الاعلام الأمريكية أو على مستوى صانعي السياسة الأمريكية ، وحتى في فترات التراجع في العلاقات الأمريكية والاسرائيلية أو في فترات تصاعد الاهتمام بقضايا الانتشار النووي (أثناء فترة حكم جيمي كارتر في سبيل المثال) فإن سياسة إسرائيل تجاه سلاحها النووي

والمعروفة بسياسة القنبلة في القبر (Bomb in the Basement) كانت دائما ما تعالج من قبل الحكومة الأمريكية - ووصفة خاصة الكونجرس بمجلسيه - على أنها قضية خاصة : وقد وصل التجاهل الأمريكي لذلك القضية الى ١٩٩١ ريتشارد تشيني على سؤال وجه اليه في مؤتمر صحفي في القاهرة حول السلاح النووي الإسرائيلي بقوله : «لم يصل إلى علمي أن إسرائيل لديها أي سلاح نووي ، انهم بالتأكيد لم يعلنوا عن ذلك الأمر» (٤) .

وشهدت نهاية العام ١٩٩٢ تطورا نوعيا ملحوظا في الموقف الأمريكي تجاه قضية السلاح النووي الإسرائيلي ، حيث اعتبر فرانك ويزنر مساعد وزير الخارجية الأمريكي في ديسمبر من ذلك العام أن «التهديد الذي تواجهه إسرائيل لا يأتي من جيرانها المباشرين بل من محيطها القريب» (٥) ويؤمنا اعتبر ويزنر أن الأسباب التي تهدد أمنك إسرائيل وحدها السلاح النووي في الشرق الأوسط تكمن في توافر امكانيات اطلاق اسلحة الدمار الشامل من مواقع بعيدة بواسطة الصواريخ ، فانه - أي ويزنر - قد أعطى إسرائيل ضمانا دورا كقوة دع نووي في الشرق الأوسط حيال الدول التي تهدد مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها في المنطقة . طبقا لما ذكره ويزنر فان قائمة الدول المشار اليها شملت كل من العراق وايران .

وكانت تلك التصريحات في واقع الامر اذينا بأن تنتقل الولايات المتحدة من إنكار المعرفة بوجود السلاح النووي لدى إسرائيل إلى تبرير الموقف الإسرائيلي بل والاعتراف بالتخطيط للاعتماد عليه بشكل عملي محلي ، وقد أدى ذلك إلى تزايد النقد (ووصفة خاصة بعد انتهاء حرب الخليج لتحرير الكويت) لتوجهات الولايات المتحدة فيما يخص بوضع استراتيجية عالية لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل ، ووصل ذلك النقد الى حد وصف التوجهات الأمريكية «بالتوجهات الزائفة وغير الملائمة» من قبل المتخصصين الأمريكيين أنفسهم (٦) .

ومن المحتمل أن وجهات نظر الولايات المتحدة (ويضع الدول الغربية الأخرى) كانت تتفق على أن إسرائيل كان لديها أسباب - معقولة - لتطوير سلاح نووي في الماضي ، وأن إسرائيل أظهرت قدرا كبيرا من المستوى بينما هي تتكلم الانتباه الخاصة بهذا السلاح انطلاقا من حرصها على اخفاء أبعادها الحقيقية ، ولكن مما لا شك فيه أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي كان المحفز الأساسي لطراف عربية (وشرق أوسطية أيضا) سواء للحصول على سلاح نووي مشابه أو لتطوير امكانيات أخرى في مجال أسلحة الدمار الشامل ، ومالم يتمكن مؤتمر مراجعة وتجديد

معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (١٩٩٥) من بلورة رؤية جديدة لوضع حد لذلك الموقف فإن الأوضاع على الصعيد النووي في الشرق الأوسط يمكن أن تشهد مزيدا من التطور في المستقبل القريب .

ويأتي الرأي العام الإسرائيلي في الداخل بمثابة البعد الثالث الذي شهد تطور اسس للمعالجة الإسرائيلية لقضية الترسنة النووية الإسرائيلية ، وكانت وسائل الاعلام الإسرائيلية وصانعو القرار من كل الأحزاب الإسرائيلية يتمتعون - على وجه الأطلاق - عن مناقشة «القضية النووية» أو الموضوع النووي، وظل الخيار النووي من الأمور التي يقتصر تداولها - وأيضا فهمها - على مجموعة محدودة للغاية من الخبراء وصانعي القرار في إسرائيل .

وهناك من يرى أن الظروف الحالية التي تمر بها عملية السلام تحتاج الى قدر اكبر من الشفافية من جانب إسرائيل ، وبمثل هؤلاء الفئة الأكثر موضوعية في المجتمع الأيوبي - والأمريكي أحيانا - المتصل بقضايا جمع التسليح وقضايا الحد من الانتشار النووي عالميا والقيمي . ويعتبر هؤلاء أن سياسة الفموش التي تتبعها إسرائيل حيال حقيقة ترسانتها النووية وبرامجها النووية لاتتفق والتطور الذي شهده ساحة عمليات ضبط التسليح النووي ، وهو التطور الذي تترجمه الاتفاقيات التي وقعت بين القوتين العظميين ماتباعها من عمليات تفكيك لرووس نووية أخذة في التزايد ، ولكن تأثير هذه الفتة يبدو محدودا في ظل الجهود التي تبذلها إسرائيل لتظل وجهة نظرها تجاه القضية هي السائدة في أدبيات نزع السلاح .

وفي خلال عامي ٩٢ ، ١٩٩٤ شهد الخطاب الرسمي للخبذة السياسية الإسرائيلية تطورا جديدا اعتمد على الادعاء بأن الضغط على إسرائيل بشدة فيما يخص بتخليها عن السلاح النووي لن يكون أمرا مثمرا . وعلى الساحة الداخلية في إسرائيل يعتبر غياب أي نقاش حول القضية النووية أكثر من مجرد التزام مفروض بقوة غير منظورة . شغيبا هذه المناقشات يعكس اتفاقا أصيلا على تحريم الاعتراف بوجود الأسلحة النووية الإسرائيلية على أرض الواقع ، سواء على المستوى السياسي أو المستوى العسكري أو حتى على مستوى الساحة الاجتماعية الإسرائيلية بكل ماتشملها من أبعاد اعلامية وثقافية . ويعتقد بعض المصلين الإسرائيليين (٧) أن أي اعتراف رسمي إسرائيلي بامتلاك السلاح النووي ربما يسفر من ناحية من عدم القناعة التي تشكلت في داخل وجدان كل إسرائيلي بعدم وجود السلاح النووي في حوزة إسرائيل ، كما أنه سيؤدي الى تعويق مرونة الحكومة الإسرائيلية وهي تتفاوض

حول الاتفاقيات الخاصة بالحد من الأسلحة النووية. وربما أدى ذلك - في زعم هؤلاء المحللين - إلى إثارة التأييد العام داخليا للأسلحة النووية بما يعرقل الجهود الرامية إلى تهتية المناخ العام للتوصل الى تسوية بشأنها .

وتعكس رؤية السياسيين الاسرائيليين للسلاح النووي منذ ما قبل منتصف حقبة السبعينيات وجود اختلاف عميق بين تلك الرؤية ، ففي الوقت الذي كان فيه موسى دايان يرى السلاح النووي الاسرائيلي بمثابة الرد على التفوق العددي للجيش العربي المسلحة بأسلحة تقليدية، فإن ايجال ألون كان يرى أن توافر السلاح النووي في حوزة اسرائيل سوف يكون سببا في الحاق الضرر بالروية التي يتمتع بها الجيش الاسرائيلي في رده العسكري على الدول العربية (فرادى أو مجتمعين)، وكان ألون يعتمد في رايه ذلك على حقيقة أن كل حادث في سياق الأمن الجارى ربما يدفع الى رد نووى ، ولكن هذا الخلاف لم يكن أبدا سببا في أن تغير اسرائيل من استراتيجيتها تجاه السلاح النووي ، كما أنه لم يكن سببا في أن تغير اسرائيل أسلوبها في معالجة القضية النووية على مستوى الدول العربية ، في حين ظل «مبدأ بيجن» هو المبدأ الذي يحكم النظرة الاسرائيلية الى أى نمو في أى قدرات نووية للدول العربية.

وينص مبدأ بيجن على أنه «إذا أقامت دولة عربية مفاعلات نووية فسوف يكون مصيرها كمصير المفاعل النووي العراقي» وعلى الرغم من تعهد اسرائيل رسميا بالا تقوى في المستقبل بشن هجمات من أى نوع على مفاعلات نووية تخضع لاشراف مؤسسة دولية معترف بها ، وذلك بناء على تهديد أمريكى بفرض عقوبات عليها إذا لم تتعهد بذلك، فإنه يصعب التأكيد من مدى الالتزام الفعلى بهذا التعهد.

وعلى هامش مبدأ بيجن كانت الممارسات السياسية الاسرائيلية تهدف الى استهلاك الوقت من ناحية ، ومن ناحية أخرى السعى الى اظهار اسرائيل بظهور الطرف الحريص على الوصول الى حل للقضية النووية ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاقتراح الذى تقدم به اسحاق شامير عام ١٩٨٠ ، والذى كان يشغل منصب وزير الخارجية (بعدد اتفاق اقليمي لخللاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل) على غرار الاتفاق الموقع بين دول امريكا اللاتينية يرتكز على فكرة «الحوار المباشر» وبينما كان شامير يطم أن الدول العربية كانت ستفرض فكرة الحوار المباشر مع اسرائيل في تلك الفترة ، فإن الولايات المتحدة استغلت اقتراح شامير للترويج لفكرة أن اسرائيل «دولة تسعى الى السلام» وأنها «امتداد للخضرة الفريية» ، وذلك فان «التخوف من امتلاكها للسلاح النووى أمر غير وارد»^(١٧).

وخلال الفترة من ابريل الى مايو ١٩٩٠ اقترح الرئيس

مبارك على اسرائيل (ووموافقة العراق وضمنان مشاركته) عقد مؤتمر اقليمي يبحث وفقا لقائمة أولويات مقبولة من اسرائيل موضوع تجريد المنطقة من كل انواع اسلحة الدمار الشامل ، ومجرد أن لاحت بوادر النجاح في هذا المسعى جاء حل حكومة الائتلاف الوطنى (الوحدة الوطنية) فى اسرائيل لكى يشوش الاتصالات التى كانت جارية ، ثم قام وزير الخارجية الاسرائيلى شيمون بيريز لثناء زيارته لمصر في مايو من نفس العام (١٩٩٠) برفض دعوة المؤيدين لتجريد المنطقة من السلاح النووى تحت زعم أن الهدف هو «تجريد المنطقة من الدماء وليس من هذا النوع من السلاح أو ذاك»^(١٨)، وأكد ذلك الموقف الاعتماد الاسرائيلي على فكرة التسوييف واستهلاك الوقت حتى تستمر الأوضاع كما هي على مسعيد الترسنة النووية الاسرائيلية ، ويظل الاحتكار الاسرائيلى للسلاح النووى حقيقة قائمة لا يستطيع أحدا أن يغير منها لا حربا ولا سلما.

أثر الترسنة النووية الاسرائيلية على الدول العربية:

تقدر معظم المصادر الغربية حجم الترسنة النووية الاسرائيلية بما يتراوح بين مائة ومائتين رأس نووى ، وهذا العدد من القنابل النووية فى ظل وسائل الايصال (الصواريخ الباليستكية والطائرات القاذفة) يكفى لتدمير مايزيد على مائة وخمسين هدفا من الأهداف الاستراتيجية فى الدول العربية ما بين مدينة كبيرة (عاصمة) أو تجمع حسناى أو تجمع ضخم لقوة مدعمة أو غير ذلك من أهداف ، ويعنى ذلك أن الترسنة النووية الاسرائيلية قد وصلت الى هدفا الأقصى ان لم تكن قد وصلت الى مرحلة التشبع حيث لا مجال لمزيد من القنابل التى تستطيع هذه الترسنة أن تستوعبها.

ويعد التأكيدات التى جات على لسان سيمور هيرش عن البرنامج النووى الاسرائيلى^(١٩)، نشأت حالة من الشعور بعدم الارتياح العالمى تجاه المنطق الاسرائيلى في معالجة قضية ترسانتها النووية وكذلك تجاه جديتها في الالتزام بالاعلان عن اعتزامها التخلص من هذه الترسنة من خلال إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (NWFZ)، وبينما تعتبر اسرائيل أن فكرة اعتزامها الصريح بامتلاكها للسلاح النووى ، تعد فكرة غير ملائمة ، فاتتها تتحدث في الوقت ذاته عن توسيع نطاق المناقشات بينها وبين العرب ليس من أجل إزالة هذه الترسنة، ولكن من أجل تشكيل مزيد من القبول بها وذلك في مقابل عدم نموها، وهذا المقابل بقدر ما يحمل من الوعد من الموضوعية - يسبب أن الترسنة النووية الاسرائيلية لم يعد أمامها من

سبيل للنمو - بقدر ما يجعل من التهديد والتملص والرغبة في إثبات التفوق على الدول العربية.

وعلى امتداد فترة زمنية طويلة كان الاسرائيليون - على الصعيد السياسي وعلى صعيد أدبيات الحد من التسلح - يزعمون أن إسرائيل لا يوجد لديها أسلحة نووية بدليل أنه لا توجد عقائد استخدام للسلاح النووي ، كما أنه لا توجد قيادة استراتيجية (معلنة) تتولى السيطرة على الامكانيات النووية الاسرائيلية وتوجيهها أثناء العمليات. ولكن اتضح بجله اعتمادا على الحقائق التي جلبها فعنونو عن البرنامج النووي الاسرائيلي أن عقائده استخدام السلاح النووي الاسرائيلي تذهب الى أبعد بكثير عما هو مطلوب لتحقيق فكرة «الملاذ الأخير للبقاء» وأن السلاح النووي الاسرائيلي يحتل مكانة أصيلة في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ، ليس فقط لتحقيق الردع ، وإنما أيضا لتحقيق أهداف عسكرية في مسرح العمليات.

اذ يبيننا لاحتياج إسرائيل إلا لعدد محدود من الرؤس النووية وما يلزمها من طائرات وصواريخ لتوسيع تلك القنابل الى أهدافها وكذلك قدرة معقولة على تحمل الضربات الجوية للخصم لكي تتوافر لها عناصر قوة الردع ، فإن الحقائق التي كشف عنها فعنونو لجريدة من داي تايمز اللندنية تدل على أن إسرائيل بالإضافة الى جمعها لمواد نووية تكفي لصنع ما بين مائة الى مائتين قنبلة نووية ، فانها أيضا قد قطعت شوطا كبيرا في انتاج القنابل النووية الحرارية (Thermonuclear) أو ما يطلق عليه القنابل الهيدروجينية - وهذه الامكانيات تفوق بكثير ماتحتاجه استراتيجية «الملاذ الأخير للبقاء» ويتضح من ذلك أن هدف إسرائيل من امتلاك تلك الأسلحة النووية يتعدى تلك الاستراتيجية كما يفوق ماتحتاجه إسرائيل للردع ويوصل الى حد الاستعداد للتهديد باستخدام الأسلحة النووية لتحقيق أهداف كان تحقيقها يتم - في الماضي - اعتمادا على الأسلحة التقليدية ، وبذلك تكون عقائده استخدام السلاح النووي الاسرائيلي قد شملت الاستخدام العملي في كل الأحوال. ومن ناحية أخرى تذكر بعض المصادر الأمريكية أن إسرائيل استطاعت أن تكتشف من واقع معاملتها مع الدول العربية سواء في محادثات الحد من التسلح الثنائية أو متعددة الأطراف أو في محادثات السلام على المسارات المختلفة ، أن الدول العربية أكثر تفككا مما كان معتقدا^(١٤) ، وربما كان ذلك سببا في أن تضاعف إسرائيل من سعيها لتحقيق أهدافها بأساليب أخرى ، وبما يضاف من خطورة وجود مؤشرات قوية تدل على أن القادة الاسرائيليين ربما أصبحوا أقل احتراما لخطر النووي مقارنة بذلك الاحترام الذي تتيحه القوى الكبرى لذلك

الخطر ، وربما رفض القادة الاسرائيليون (بناء على معطيات الموقف العربي في المستقبل) أن ينظروا الى القنبلة النووية على اعتبار أنها نوع خاص جدا من أنواع الأسلحة والذي لا يستخدم إلا في حالة واحدة فقط : التعرض للقاء.

وفي غضون العام ١٩٩٤ تصاعد منحنى القلق العربي بشكل لم يسبق له مثيل وهي تتابع الأخبار التي كانت تتوالى بشكل شبه يومي عن الترسنة النووية الاسرائيلية ، والتي تعتبرها القيادات الاسرائيلية على اختلافها بمثابة «الدرع الدفاعي»^(١٥) ، ويرجع السبب في تصاعد القلق العربي الى تزايد البراهين الدالة على أن إسرائيل أصبحت تتخذ من ترسانتها النووية غطاء استراتيجيا لأي عمليات عسكرية يقوم بها جيش الدفاع الاسرائيلي في الاطار التقليدي كما أن توافر الامكانيات اللازمة لشن ضربة نووية أولى وضربة نووية ثانية لدى إسرائيل ووجود وسائل الاتصال طويلة المدى وما يخدم ذلك من أنظمة استطلاع استراتيجي ، وبذلك بالإضافة الى آليات الوقاية المتمثلة في أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ ، يتيح الفرصة أمام إسرائيل لكي تشن حربا هجومية بالأسلحة النووية وتظل في الوقت ذاته متمتعة بحصانة نسبية ضد أي هجوم مضاد.

وبينما ظلت عقائده استخدام السلاح النووي في العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش الدفاع الاسرائيلي داخل اطار محكوم بقدرها من السرية ، فإن سياسة الردع التي تحكم استراتيجيات استخدام هذا السلاح بقيت في المساحة الرمادية ، بحيث تكون إحدى الآليات الأساسية والقوية لخداع كل من صانعي القرار والرأي العام في العالم العربي ولكن سرعان ما كشفت المعلومات التي أتت عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن إسرائيل قد أصبحت الامكانيات غير التقليدية التي تملكها في البنية الأساسية لجيش الدفاع الاسرائيلي ، كما أنها أصبحت جزءا من التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي . ويعد أن قامت إسرائيل بنشر جزء من قواتها النووية أثناء حرب ١٩٧٣ ، فانها قامت أيضا بنشر هذه القوات أثناء حرب الخليج لتحريض الكويت (١٩٩٠-١٩٩١) . (وبينما كانت إسرائيل تريد أن تلوح بالعضا الفظيعة أمام الدول العربية ، فانها كانت أيضا - وربما كان ذلك هو الأمر الأكثر أهمية - تريد أن تقنع الولايات المتحدة بالآ تخاطر بتعرض الأمن الاسرائيلي للخطر . أما على المستوى العملياتي (التكتيكي) فإن إسرائيل قد أصبحت الأسلحة النووية التكتيكية مثل الدانات النووية التي تطلقها المدفعية واللقام النووية في اطار عقيدة القتال التي ترسم أسلوب شن الحرب ، وبذلك رغما عن القرار الذي اتخذته القيادة السياسية الاسرائيلية في العام ١٩٦٦ بعدم دمج

الأسلحة النووية ضمن القوات المسلحة^(١٧). والأدلة على تلك التغييرات كثيرة ومتنوعة ومعظمها صادر عن وثائق غربية ووثائق إسرائيلية، وإذا كان البعض يشكك في المعلومات التي نشرها فغفوتو فان كتابات سيمور هيرش ونورمان موس ، وكذلك بعض الوثائق الأمريكية تدل بشكل يكاد يكون قاطعا على أن هذه التغييرات أمر قائم بالفعل.

ومع دخول إسرائيل في عملية السلام مع الدول العربية ، فإنه لا يمكن أن تتجاهل الدول العربية وجود الترسانة النووية الإسرائيلية ، كما لا يمكن للقيادات العربية أن تتعامل مع قضية السلاح النووي الإسرائيلي على أنها قضية هامشية أو أن تقبل بالمساعى الإسرائيلية لاضفاء الشرعية على سلاحها النووي.

إن بالإضافة الى أن ذلك يتناقض مع روح السلام التي بدأت تسود المنطقة ، فإنه يكرس أيضا خلافا بالغا في التوازن يمكن أن يكون سببا في اغراء إسرائيل في المستقبل بالاقدماء على مهاجمة الدول العربية وابتزازها بالسلاح النووي الإسرائيلي ، ووفق هذا وإذا فان الامصر الاسرائيلي على التمسك بالترسانة النووية لايتفق بآى شكل مع التوجه العالمى العام الذى يعتبر أن الأسلحة النووية تمثل خطرا على البشرية كلها وينبغى التخلص منها

ومن أبرز الأدلة التي تثير المخاوف العربية من الترسانة النووية الإسرائيلية ، وخطورة أن يتولى الحكم في إسرائيل قادة متطرفون ذلك الموقف الذى يرى فيه يوفال نتمان^(١٨) زعيم حركة هتحياه اليمينية أن السعى لبلورة سياسة عالمية للحفاظ على السلاح النووى في "دول مسئولة فقط - " خارج نطاق الأمم المتحدة ، وما يحق ما اطلق عليه نتمان السلم الديموقراطى (Pax Democratic) مع الحفاظ على التفوق العسكرى الاسرائيلى المتفق عليه مع الولايات المتحدة ، واعتماد إسرائيل على العمليات العسكرية المفاجئة والمخططة جيدا (أى العمليات العسكرية الشبيهة بالعمليات الجراحية) سيكون هو الخيار الأكثر تفضيلا فى ظل موقف عبرى محاط بالفغوض ، وفى وجود مجال لتحقيق الاهداف الاسرائيلية.

ويبرز ذلك الموقف وغيره الامصر المصرى على أن يكون مؤتمر المراجعة والتجديد لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بمثابة وقفة مع قضية الترسانة النووية الاسرائيلية.

منع الانتشار النووي ومنع الانتشار الكيماوى

كانت حرب الخليج لتحرير الكويت سببا فى اظهار حقيقة هامة أمام الولايات المتحدة - والعالم - أن عناصر

القوة التقليدية مازالت هى الأساس الذى يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية فى مسرح العمليات . ونظرا لتمتع الولايات المتحدة بميزة التفوق النسبى فى ذلك المجال ، فقد تزايدت مخاوفها من أن يؤدى انتشار الأسلحة النووية فى أيدي الدول الأخرى الى تلكل هذه الميزة ، كما تزايدت أيضا المخاوف من أن يسفر ذلك التآكل عن تراجع قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التهديدات التى تؤثر على مصالحها ومصالح حلفائها . ومن ناحية أخرى أيقنت الولايات المتحدة أن انتشار السلاح النووى وأسلحة التدمير الشامل الأخرى ربما كان سببا فى تزايد عدد بؤر التوتر فى العالم والذى سيكون مطلوبا منها أن تتدخل فيها عسكريا على النحو الذى اتبع من قبل فى حالة العراق^(١٩).

وفى مرحلة من المراحل كان الافتقار الى المعرفة التكنولوجية اللازمة لصناعة السلاح النووى عائقا أمام أولئك الصاعين الى امتلاك السلاح النووى ، وفى مرحلة أخرى كان الافتقار الى التمويل وطول المدة اللازمة لصناعة السلاح النووى من بين العقبات الحقيقية التى ينبغى تخفيفها للوصول الى مرحلة امتلاك السلاح النووى. ولكن سرعان ما أصبح من السهل تخطي تلك العقبات، وبينما لجأت الدول الكبرى الى فكرة فرض العقوبات أو التهديد بفرضها لتقليل الانتفاع نحو امتلاك السلاح النووى ، فإن السلاح الكيماوى يفرض نفسه كمتصر بيدل وعامل موازن السلاح النووى فى ظل تزايد الصراعات الاقليمية والى ظل الصراع العربى الاسرائيلى على رأس قائمتها طوال مايزيد على خمسة وأربعين عاما. وظلت القدرات الكيماوية تمثل الحد الأدنى من الرادع المضاد للسلاح النووى الاسرائيلى الذى يقيد حرية إسرائيل فى استخدام سلاحها النووى أو التهديد باستخدامه.

وبعد أن ظلت القوى الكبرى فى العالم تتفاوض لمدة ١٥ عاما على أمل التوصل الى معاهدة لمنع انتشار الأسلحة الكيماوية ، فإنها لم تقدم على اتخاذ خطوة جادة على سبيل توقيع تلك المعاهدة إلا فى مطلع العام ١٩٩٣ حيث عقد مؤتمر باريس للتوقيع على معاهدة حظر تصنيع وحيازة واستخدام الأسلحة الكيماوية فى شتى صورها. وكان الدافع وراء عقد هذا المؤتمر أمرين أحدهما ظاهرى وهو استخدام العراق للأسلحة الكيماوية ضد القوى المدنية الكردية فى فترات متفرقة من حقبة الثمانينيات وكذلك تهديد العراق باستخدام هذه الأسلحة أثناء حرب الخليج لتحرير الكويت (٩٠ - ١٩٩١). أما الدافع الثانى وراء عقد هذا المؤتمر فإنه كان يتلخص فى اعطاء امسرائيل فرصة لى تظهر بمظهر الجانب الرافض لانتشار السلاح الكيماوى على زعم أن توقيع امسرائيل على معاهدة الأسلحة

الكيمائية يعادل ويوازن الرفض الاسرائيلي للتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، ويغير من صورة اسرائيل أمام العالم.

وجاءت كلمة شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي أمام المؤتمر لكي تعكس وبوضوح الخطوط العامة لسياسة الاسرائيلية تجاه قضايا أسلحة التدمير الشامل عموما وقضية السلاح الكيمائي على وجه الخصوص ، حيث اقترح بيريز اقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ولكن بعد «تحقيق السلام في الشرق الأوسط» كما اقترح اقامة منطقة خالية من كل الصواريخ أرض- أرض ، واقامة أنظمة مراقبة متبادلة. وبينما كانت اسرائيل تشارك في هذا المؤتمر وهي تعلم أنه سوف يسفر عن اتفاق على حظر تصنيع واملاك واستخدام الأسلحة الكيمائية ، فإنها كانت تسعى لتجريد العرب من السلاح الذي تظن اسرائيل أنه قد يهددها ، في حين تظل ترسانة السلاح النووي الاسرائيلي في امان ولايستطيع أحد انزالتها ، كما لايجب أي قيد على استخدامها .

وأزاء ادراك عدد من الدول العربية -التي على رأسها مصر - للأهداف الحقيقية وراء اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية، فإنها امتنعت عن التوقيع عليها حتى يدرك المجتمع الدولي كله ضرورة اعتماد إطار يقسم بالشموالية والتوازن في التعامل مع كل أنواع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط وليس الأسلحة الكيمائية فقط ، ووبرغم ايمان مصر - ودول عربية أخرى - أن الأسلحة الكيمائية في شتى صورها تعد من أبشع أدوات الحرب التي تمتد آثارها الفاضلة بلا تمييز ، فإنها شاركت في جهود بلورة مشروع اتفاقية متكاملة وشاملة لحظر الأسلحة الكيمائية من منطلق اقتناعها الراسخ بضرورة القضاء على المخاطر التي تمثلها كافة أسلحة الدمار الشامل على الأمن والاستقرار الدوليين وعلى مستقبل البشرية.

ولايستطيع أحد أن ينكر أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية تحتوي على عدد من العناصر الهامة والايجابية ، مثل تحقيقها لفكرة فرض «حظر شامل» على حيازة ونتاج وتطوير وتخزين كافة أنواع الأسلحة الكيمائية وهو الأمر الذي يوصلنا الى القضاء الكامل على إحدى فئات أسلحة الدمار الشامل، وتحقيقها لمبدأ المساواة في الحقوق والالتزامات واجبة النفاذ قانونا والتي تسري على كافة أطراف المعاهدة بمقياس واحد وذلك بالإضافة الى اشتغالها على نظام تحقق (Verification) ذو فاعلية ومصداقية عالية يتيح فرصة متساوية أمام الدول المنضمة للأحساس بالأمن، ولكن ينبغي ملاحظة أن هناك بعض جوانب القصور الفنية في نصوص الاتفاقية (وذلك مثل خلو الاتفاقية من

نص صريح يؤكد أن تطبيق بعضها لن يشكل حائلا أو عقبة في سبيل النمو الاقتصادي والتكنولوجي لأعضائها وبصفة خاصة الدول النامية)، ومن ناحية أخرى تأتي هذه الاتفاقية لكي تخالف ما جاء في الوثيقة النهائية للورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة لنزع السلاح لتحديد أولويات نزع السلاح وفي مقدمتها الأسلحة النووية باعتبارها تشكل خطرا أشد على مستقبل البشرية نظرا لآثارها التدميرية الهائلة واسعة الانتشار والمستمرة والتي تتفرد بها على سائر أسلحة التدمير الشامل الأخرى.

وفضلا عن هذا فإن اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية أهدمت حقيقة أن الأمن القومي للدول - على اختلافها - يمثل وحدة متكاملة وغير قابلة للتجزئة ، ولهذا فإنه يجب معالجة كافة صور التهديد للأمن بدرجة متساوية من الجدية والحرص مع مراعاة التوازن الفقيق لجميع العناصر التي تدعم الأمن الوطني لجميع الدول ، وبينما فضلت الدول العربية - وبصفة خاصة مصر - نية الخيار النووي لاقتناعها بمدى المخاطر التي تلحق بمنطقة الشرق الأوسط من جراء الضخول في سباق تسلح نووي يمكن أن يضاعف من حدة التوتر الذي تعاني منه المنطقة أصلا ، فإن هذه الدول نعتت الى نهاية الشوط وأيدت مبادرة اخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ، في حين انضم غالبيتها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزمت بتطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها النووية ، كما أيدت جميعها المبادرة الخاصة بخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل.

ورغما عن وضوح موقف الدول العربية تجاه قضايا الانتشار النووي والكيمائي والبيولوجي وتوجهها الصادق نحو العمل على منع نشوب سباق تسلح غير تقليدي في تلك المنطقة الحيوية من العالم سواء من خلال الانضمام الى نظم قانونية تعاقبية أو من خلال تكرار الاعلان عن التمسك بهذا التوجه ، فإن اسرائيل ترفض اتخاذ أي خطوة متوازنة في نفس الاتجاه سواء من حيث الانضمام على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) أو من حيث اخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك في الوقت الذي تحرص فيه اسرائيل على اشاعة القموض حول قدراتها في مجال التسليح النووي.

وعلى قدر ماكانت اسرائيل تشكو من عدم ادراك الدول العربية لمطالبات «الأمن الاسرائيلي» على قدر ماكان الموقف الذي اتخذته المجموعة العربية أثناء اجتماعات مؤتمر معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيمائية ايجابيا تجاه هذه القضية بالذات ، حيث عبر الوزراء العرب عن

استعدادهم الكامل للتعامل مع كافة مقترحات نزع السلاح
البناء التي من شأنها أن تحقق تكافؤاً نوعياً وكيمياً في
القدرات العسكرية لدول المنطقة وتوفير الأمن من خلال
الالتزامات المتساوية والواجبة النفاذ قانوناً في مجال نزع
السلاح ، بحيث تسري على كافة دول المنطقة ، وبذلك لم
يفرض الوزاء شروطاً مسبقة ولم يطقوا استعدادهم هذا
على أي تطور أيا كان شأنه.

ملاحم الموقف العربي تجاه المعاهدة:

ظلت الدول العربية على قناعة تامة بأن الإطار الذي
ينبغي أن يحكم نظرة الدول المالكة للأسلحة النووية
والساعية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية هو العمل على
إقناع الدول غير المالكة لهذا السلاح (وبصفة خاصة الدول
الساعية إلى امتلاكه) أن أمنها يتم صونه في حال عدم
إمتلاكها للسلاح النووي ، وفي هذا الإطار كان يتوافر للدول
الخمسة الملحق من امتلاكها للسلاح النووية ثلاث إليات
أساسية:

- معاهدة حظر أنتشار الأسلحة النووية . (NPT)
- نظام اجراءات الإشراف على الأمان (Safe-guards).

• اتفاق لندن الخاص بامتتاع منتجى المنشآت
والتكنولوجيا النووية عن تصدير معدات وأجهزة ومواد
حساسة إلى دول لاتقبل التوقيع على معاهدة حظر انتشار
الاسلحة النووية.

وعلى امتداد الفترة التي أعقبت دخول معاهدة منع
انتشار الأسلحة النووية (NPT) وحتى بداية العد التنازلي
لمؤتمر التجديد والمراجعة في ابريل ١٩٩٥ وبرغم توافر هذه
الإليات ، فإن جهود منع الانتشار النووي ظلت تعتمد أساساً
انتقائية ، كما كانت هناك تفرقة في تفسير مستويات
التهديد ونوعها من الدول العربية تجاه إسرائيل ومن
إسرائيل تجاه الدول العربية. ومع تضخم الترسانة النووية
الإسرائيلية تزايدت خلال الشك على مصداقية الدول المالكة
للسلاح النووي في تطبيق نصوص وروح معاهدة منع
الانتشار النووي ، ومع تزايد الأحساس بوجود سياسة
خفية تهدف إلى الإبقاء على السلاح النووي في حوزة
إسرائيل رغمًا عن أي تطورات ، فإن ذلك ربما كان من
الأمور المؤثرة سلباً ليس فقط على عملية السلام ولكن
أيضاً على مستقبل السلام ذاته .

ومن ناحية أخرى فإن تجديد معاهدة عدم الانتشار
النووي دون إعادة النظر في جوانب الضعف المشتعلة عليها
، وإلى أمد غير محدود يظل على مخاطرة جسيمة ، إذ

أن هذا التجديد سوف يضيء صفة الشرعية على حالة
التقسيم النووي القائمة حالياً في الكرة الأرضية ، إذ سوف
تظل الدول المالكة للسلاح النووي مألقة له ، في حين ستظل
الدول غير المالكة على مامى عليه ، أما الأطراف الواقعة
بين هذين التقسيمين فسوف تظل في مثنى عن الوقوع تحت
طائلة المحاسبة والمراقبة الدولية ، وهي الأمور التي سوف
تدفع الدول المتأثرة بتلك التفرقة إما إلى اعتبار المعاهدة
وكأنها لم تكن بناء على سابق الخبرة ، أو أما أن تسعى
هذه الدول إلى امتلاك السلاح الذي يضمن لها قوة الردع
للقوف في وجه التهديدات رغمًا عن أي ظروف تقرض
عليها من الخارج.

وطبقاً للمادة السادسة من مواد المعاهدة فإن مؤتمر
المراجعة والتجديد يتم كل خمس سنوات (بناء على طلب
أغلبية الموقعين على المعاهدة) وذلك بهدف معرفة ما إذا كان
الترام الدول المالكة للسلاح النووي بمنع الانتشار النووي
يسير طبقاً للمعق عليه أم لا . طبقاً لتوصية أغلبية الدول
الموقعة فإن مؤتمر المراجعة والتجديد الخامس (الذي يعقد
بعد ٢٥ سنة من دخول المعاهدة حيز التنفيذ أي في العام
١٩٩٥) يكون هو المؤتمر الذي يتحدد فيه مستقبل المعاهدة
بالتصويت وبناء على رأي الأغلبية ، بحيث يتحدد ما إذا
كان سريان المعاهدة سوف يستمر إلى أجل غير مسمى أو
أن يتم تمديدھا لمدة (أو لمد) كل منها محدد بفترة زمنية
معينة.

وفي كل مؤتمر من مؤتمرات المراجعة والتجديد الأربعة
التي سبقت المؤتمر المزمع عقده في ابريل ١٩٩٥ ، كان
يتضح بالدلائل القاطع أن التقدم في تطبيق المادة السادسة
من بنود المعاهدة كان تقنياً بطيئاً للغاية ، وبرغم مناصت
عليه تلك المادة من مواد المعاهدة بضرورة قيام الدول المالكة
بمنع انتشار السلاح النووي ، وما اشتملت عليه مقدمة
المعاهدة من دعوة لعقد مفاوضات حول معاهدة المنع الشامل
للتجارب النووية (CTBT) فإن المؤتمرات الأربعة لم تحرز
أي قدر من التقدم في هذا الاتجاه ، وذلك بعد أن انفض
اثنين من هذه المؤتمرات الأربعة دون إحرار أي اتفاق على
إصرار الدول نهائياً بخصوص معاهدة المنع الشامل
للتجارب النووية (CTBT).

وهذا التقييم البطيء في تطبيق المادة السادسة مع الغشل
في التوصل إلى معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية
يعكس تقاعساً من الدول المالكة للأسلحة النووية من ناحية ،
كما أنه يقد أيضاً ناقوس الخطر أمام الدول غير المالكة
التي سلعت قيادها فيما يخصت بالسلاح النووي للدول
المالكة على اعتبار أن هذه الأخيرة ستكون حريصة على
الالتزام بما جاء في المادة السادسة من منطلق حرصها

تاريخياً ونابعا من خصوصية الحالة العربية وخطورة الترسنة النووية الاسرائيلية على الأمن العربي ، وانطلاقا من هذه الحقيقة فإن المصالح العامة للموقف العربي خلال مؤتمر تجديد ومراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ستكون متمثلة في الآتي:

• المطالبة بضرورة تطوير المعاهدة لكي تصبح معاهدة تحريم شاملة للأسلحة النووية.

• المطالبة بتوفير ضمانات أمن شاملة وفعالة للدول غير النووية.

• المطالبة بضرورة ضمان حق الدول الغير نووية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

• تحقيق البعد العالمي في المعاهدة (عالية المعاهدة).

• المطالبة بالعمل على توفير وسائل تحقق (Ver-ification) ورقابة ذات فاعلية عالية .

• المطالبة باتخاذ الاجراءات العملية لتشجيع انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وبصفة خاصة في منطقة الشرق الاوسط (تطبيقا لما نصت عليه المادة السابعة من المعاهدة).

• المطالبة بضرورة قيام الدول المالكة للأسلحة النووية بتأكيد التزامها نحو التخلص من الأسلحة النووية وفق خطة وبرنامج زمني محدد يتفق عليه .

وبينما تعد مسألة التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) من المسائل الحيوية والهامة بالنسبة لمستقبل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، فإن المطالبة بالانتهاء من عملية التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن تسبق انعقاد مؤتمر التجديد والمراجعة ، وذلك حتى تكون هناك فرصة أفضل أمام الدول العربية لكي تتمكن من معالجة القضايا التي تمس أمنها الوطني والقومي بشكل مباشر وبحيث تصبح المعاهدة قابلة للتصديق غير المحدود ، وبلا مخاوف مستقبلية ، وعلى هذا فإن ملامح الموقف العربي تجاه القضايا المباشرة سيتلخص في الآتي:

• المطالبة بضرورة انضمام اسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وكذلك المطالبة باخضاع كافة منشأتها ومراقبتها للتفتيش ولنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

• المطالبة بأن تقوم اسرائيل بالتخلص من مخزونها النووي في ظل برنامج زمني محدد.

• مراجعة المعاهدة مراجعة شاملة بحيث يمكن معالجة

على مصلحة الدول غير المالكة ومصصلحة العالم أجمع في إطار التعاهد الذي أبرم بينها . ويعد أن وجدت الدول غير المالكة للأسلحة النووية أن هناك انتشارا (علنيا ومستترا) للسلاح النووي وأنها توشك أن تقع في دائرة الحصار التي يفرضها هذا السلاح ، فإن ذلك سوف يدفع الدول غير المالكة للبحث عن آليات بديلة للحفاظ على مصالحها .

وهناك من يرى أن مؤتمر المراجعة والتجديد (أبريل ١٩٩٥) سوف يكون مشابها لمؤتمرات المراجعة والتجديد الاربعة السابقة نظرا لأنه سوف يشتمل على مراجعة ماقامت به الدول الأعضاء من مراقبة للمعاهدة . ولكن الحقيقة أن مؤتمر أبريل ١٩٩٥ ينبغي أن يكون مختلفا انطلاقا من عدد من الحقائق:

• يتعين على الدول المؤتمرة أن تحدد في هذا المؤتمر المدة الزمنية القائمة لسريان المعاهدة .

• هناك واقع جديد يتشكل في منطقة الشرق الأوسط ، وتتطلب عملية السلام بين العرب واسرائيل ضرورة توافر مناخ جديد ، ووجود السلاح النووي الاسرائيلي في ظل معاهدة منع الانتشار النووي كما هي بدون تعديل يتناقض مع تلك التطورات.

• التطورات التي شهدتها العالم في غضون السنوات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة تجعل من مسألة إعادة النظر في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية برمتها أمرا ضروريا بحيث تكون هناك فرصة لتلاقي جوانب الضعف والقصور فيها ولصيغة أسس ومبادئ جديدة تتفق مع الأوضاع العالمية السائدة في العالم.

• هناك اختلاف في وجهات النظر حول معنى المراجعة إذ بينما ترى الدول المالكة للسلاح النووي أن المراجعة تعني مراجعة التزام الدول الموقعة على المعاهدة بما جاء بها، فإن الدول المتضررة من القصور في مواد المعاهدة ترى أن المراجعة ينبغي أن تشتمل على مراجعة موضوعية لمواد ونصوص المعاهدة بما يتيح الفرصة للخطب على جوانب القصور فيها .

وربما شهد مؤتمر المراجعة والتجديد اصرازا من الدول غير المالكة للسلاح النووي على التمسك بحقها في مراجعة نصوص المعاهدة ، وربما كان هناك اصرازا مماثل من الدول المالكة للسلاح النووي على أن تظل المعاهدة كما هي بدون تغيير متعلقة بصعوبة إجراء ذلك التغيير مع الموافقة على أن يكون التصديق لفترة زمنية ما وذلك لاسترضاء الدول الغير مالكة ، ولكن من الضروري أن تؤكد على حقيقة أن موقف الدول العربية في هذا المؤتمر سيكون موقفا

ومن المحتمل أن تثير هذه المطالب حفيظة بعض القوى الكبرى التي ترى في استقرار الأوضاع على ما هي في الشرق الأوسط مصلحة لها ، ولكن من المؤكد أن الفرصة ماقبل الأخيرة التي يتيحها مؤتمر مراجعة وتجديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في أبريل ١٩٩٥ ستكون اختبارا للنوايا أما الفرصة الأخيرة فإن ملامحها لن تكون واضحة بقدر كاف إلا بعد هذا المؤتمر.

القضايا الخاصة بوسائل الأيصال المستخدمة في نقل السلاح النووي مثل الصواريخ الباليستكية والطائرات القاذفة ، وكذلك وسائل الحصول على المعلومات مثل الأقمار الصناعية وغير ذلك.

• العمل على أن تلتزم الدول الحائزة على أسلحة نووية بعدم التهديد أو استخدام أسلحتها النووية ضد أي دولة غير حائزة على أسلحة نووية.

جدول رقم (١)

مواقف الدول الغير معاهدة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

(ديسمبر ١٩٩٤) •

الدولة	مواقفها من للمعاهدة	الدولة	مواقفها من للمعاهدة
الجزائر	في ٢١ ديسمبر ١٩٩٢ أعلن وزير الخارجية الجزائري بأن الجزائر تعترض الانضمام إلى المعاهدة ولكن لم يتم اتخاذ اجراء.	أنغولا	لم تتخذ أي اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
أنجولا	أعلنت انها تدرس المعاهدة لتحديد موقفها.	الارجنتين	لم تنضم الى المعاهدة.
البرازيل	بعد دخول معاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية حيز التنفيذ في ٣٠ مايو ١٩٩٤، لم تتخذ البرازيل أي خطوة تجاه الانضمام إلى المعاهدة.	البوسنة والهرسك	لا يوجد مواقف رسمي من المعاهدة.
جزر القمر	لم تتخذ أي اجراء للانضمام إلى المعاهدة.	تشيلي	عضو كامل العضوية في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. رايست عضوا في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ولكنها أعلنت عن مزمتها الانضمام إليها في العام ١٩٩٥.
جيبوتي	لم تتخذ أي اجراء للانضمام إلى المعاهدة.	كوسو	على الرغم من اصالتها عن امتراسها السفول في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية فور انضمام دول أمريكا اللاتينية إليها، الا انها لم تقبل، كما أنها لم تتخذ أي اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
لوتيبريا	لم تتخذ أي اجراء للانضمام إلى المعاهدة.	مقدونيا	لم تتخذ أي اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
الهند	تعير أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية معاهدة ذات طبيعة تقييدية. رفضت الداءات المتوالية للانضمام إلى المعاهدة.	جزر مارشال	لم تتخذ أي اجراء للانضمام إلى المعاهدة.
اسرائيل	تواصل الاسمرار على انها لن تكون الطرف اليرادى باذخال الأسلحة النووية إلى منطقة الشرق الأوسط، ولكن يوجد أي سلاح نووي فيها. لم تتخذ أي اجراء للانضمام على المعاهدة.	ساينرونيزيا	تقوم بدراسة المعاهدة للانضمام إليها.
سلطنة عمان	أعلنت أن السبب في عدم انضمامها إلى المعاهدة يكمن في قدرات الأسلحة النووية الاسرائيلية.	مولوفا	صاقت على المعاهدة ولكنها لم تودع بعد خطاب الانضمام إليها.

تابع جدول رقم (١)
مواقف الدول الغير موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية
(ديسمبر ١٩٩٤) *

بالترتيب	لم تتخذ أي إجراء للانضمام إلى المعاهدة.	امارة موناكو	لم تحدد مواقفها.
طاجيكستان	تقوم بدراسة المعاهدة للانضمام إليها	باكستان	أعلنت أنها سوف تنضم إلى المعاهدة بالتزامن مع انضمام الهند.
تركمانستان	تقوم بدراسة المعاهدة للانضمام إليها	الصرب والجبل الأسود	تعتبر أنها منضمة للمعاهدة على أساس أنها الوريث الشرعي ليوغوسلافيا السابقة. وحتى الآن والموقف من المعاهدة يضعف لصراعات دائمة.
الامارات العربية المتحدة	أعلنت أن السبب في عدم انضمامها إلى المعاهدة يكمن في قدرات الأسلحة النووية الاسرائيلية .	كيرجستان	وقعته على المعاهدة خلال العام ١٩٩٤ ولكنها لم تدرج خطاب التصديق.
فانواتو	وافقت على الانضمام إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب الباسفيكي. لم تتخذ أي إجراء للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.		

* المصدر : Arms Control today Dec. 1994.

(١١) أنظر تصريحات أرييل شارون في صحيفة عل هامشمار ١٦ سبتمبر ٨٢ ، وتصريحات موشى أرنيوز وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق في نفس الصحيفة ٨ أكتوبر ٨٢

(١٢) Bruce Russett , Harvey Starr, "World Politics : The Menue For Choice" . Freeman and Company , New york, forth Edition 1992, PP, 213 - 240 .

(١٣) جريدة الأهرام ٢٢ مايو ١٩٩٠ .

(١٤) Seymour Hersh , "The Samson Option" Random House , New York, 1991 .

(١٥) Andrew and Leslie Cockburn , "Dangerous Liaison : The inside Story of the U.S.I Israeli Covert Relation", Harper Collins Publishers, Wash . D.C.U.S , PP. 72- 79 .

(١٦) شيمون بيريز: «مشروع المئة يوم الاولى» يديموت أحرنت ١٤/٢/١٩٩١ .

(١٧) Yezid Sayigh , "Reversing the Middle East Nuclear Race, "Middle East Report , NO 177, Vol. 22 July - August 1992 . PP. 12- 23 .

(١٨) Arms Control Today : The Doctrine of the Nuclear - Weapon States, Walf-gang K.H. Panofsky July - August 1994

(١٩) Frank Barnaby , "The Role and Control of Weapons in the 1990 " Routledge , London , 1992 , P. 103 .

(١) لم تعد العراق داخلة ضمن قائمة الدول المرشحة لامتلاك السلاح النووي بعد تنفيذ برنامج تنمية قدرات العراق لانتاج اسلحة الدمار الشامل .لزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر :نادية محمود مصطفى " نخبرة عملية تنمية القدرات العراقية في مجال اسلحة الدمار الشامل "مركز البحوث والدراسات السياسية ، سلسلة بحوث سياسية رقم ٦٧ - يوليو ١٩٩٢ .

(٢) ها آر تس، ٢٩/٢/١٩٧٦ .

(٣) يديموت أحرنت ١١/٤/١٩٧٦ .

(٤) أنظر حديث أرييل شارون لمجلة باري مارتش الفرنسية في ٢٥/٢/١٩٨٢ والذي قال فيه (لقد رسمت اسرائيل خطا أحمر للأسلحة التي تسمح العرب بجيازتها ، وهذا أمنا وإن تسمح لأي بلد عربي أن يمتلك قوة ذرية ."

(٥) أنظر :شلومو هرتسول: الخيار النووي في القبول (ها آر تس، ٤/٢/١٩٨٢).

(٦) R.S. Mc Namara (and others), "Nuclear Weapons After the Cold War " Forgiom Affairs, (Fall , 1991) , pp, 95 - 110 .

(٧) جريدة الأهرام ١١ يونيو ١٩٩١ .

(٨) جريدة الحياة اللندنية ٥ ديسمبر ١٩٩٢

(٩) Cohen and Miller , "Nuclear Arms Control in the Middle East" The Washington Quarterly . Spring 1994 .

(١٠) يومام نمرو : «الخيار النووي الاسرائيلي في نظام عالمي جديد» معهد أورانيم تمريب هاني عبد الله شتون الأوسط ، مارس ٩٢ ص - ص ٦٢ - ٧٩ .

إيران من الداخل : رؤية مصرية

د. محمد السعيد عبد المؤمن

مقدمة :

عارمة غيرت وجه النظام بل والحياة كلها في إيران بما يوحي بأن هذه الثورة قد خلطت لها بوعي واتقان خاصة في مجال تواجد الجماهير في الساحة السياسية.

ثانياً: إن هذه الثورة قد أفزرت في نهاية الأمر نظاما يستند الى عقائد شعبية غاية في العمق ، وقد نجح هذا النظام في وضع قواعد الاستراتيجية السياسية طويلة المدى التي تستند الى مبادئ ترتبط بعقائد الشعب الإيراني وتتواءم مع شخصيته التاريخية مما يوحي بأن هذا النظام بغض النظر عن رموزه القيادية سوف يبقى لفترة طويلة في المستقبل مادام محافظا على قدرته على التكيف مع الأحداث.

ثالثاً: إن النظام الحاكم في إيران قد جعل من تصدير الثورة الاسلامية بالمنظور الإيراني هدفاً حيوياً بحياتها ومصيرها له سواء على البعد العقائدي أو البعد المتعلق بمصلحة النظام . وقد وضع له استراتيجية علمية عقائدية لها سياسات تنفيذية وأعية تستند الى مصادر وإمكانات وطاقت تحشد لتنفيذها دون حد أقصى وتستثمر عناصر الشخصية الإيرانية وفكرها المذهبي المتطور وإمكاناتها الذاتية.

وأخيراً: إن النظريات التي تحكم السياسة الخارجية الإيرانية قد أدت الى تعقد العلاقات الإيرانية مع دول العالم خاصة على مستوى منطقة الخليج أو العالم العربي عامة بحيث يصعب تحديد نوع هذه العلاقات وأهدافها المرحلية دون الرجوع الى هذه النظريات التي تكشف الغموض في التحركات الإيرانية خاصة في مجال إقامة مجموعة من التكتلات الإقليمية في اتجاهات متعددة مثل المجمع العالمي لآل البيت ، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية ، المجموعة الإقليمية للدول الناطقة باللغة الفارسية ، منظمة التعاون للدول المطلة على بحر قزوين، منظمة التعاون الإقليمي لدول آسيا الاسلامية .

خامساً: إن القضايا السياسة التي تثيرها إيران على

لاشك أن مصر وإيران قطبان فاعلان في منطقة من أهم وأخطر مناطق العالم وأن نشاطهما في تقابله وتوزيمه وتقاطعهما يسير على مستويات متعددة ، منها الإقليمي الذي يشمل العالم العربي وشمال وشرق إفريقيا ومنها مستوى العالم الاسلامي ومنها المستوى الدولي. ويأتي هذا النشاط الفاعل نتيجة إحساس كل من الطرفين بذاتيته الفاعلة في المنطقة ومدى تزايد نفوذه في هذه المنطقة وإمكان مده إلى مناطق أخرى من العالم ومن ثم فرض قطبيته الفاعلة على الأطراف الأخرى في هذه المناطق. ولقد انطبق هذا الوصف على كل من مصر وإيران في عصور مختلفة من التاريخ ! ومادام التنافس القطبي بينهما قد امتد ليشمل مختلف مجالات النشاط البشري من سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وفكرية وأدبية حتى يومنا هذا فقد أصبح من الأهمية بمكان أن نتعرف على إيران المعاصرة خاصة فيما يتعلق بالفكر والعقيدة والعمل السياسي لأن الفكر العقائدي والسياسي لدى أي شعب من الشعوب فضلاً عن كونه سدى لمجموعة من المكونات الأساسية الشخصية القومية فهو أيضاً حصيلة الأنشطة البشرية والتجارب الحضارية لهذا الشعب. ولاشك أن محاولة التعرف على إيران المعاصرة تقودنا الى عدد من المعطيات هي:

أولاً: أن الثورة الإيرانية الأخيرة كانت ضرورة تاريخية لتجديد شباب الحكم والإدارة السياسية في إيران حيث قامت في ظل ظروف مهنتها جميع العناصر المعارضة للنظام الملكي الحاكم وكذلك عناصر النظام الحاكم ذاته فضلاً عن عدد من العناصر الخارجية. وسواء كان النظام الشاهنشاهي السياسي قد استنفذ أغراضه بالنسبة لكافة الأطراف أم لا فإن الظروف المتراكمة حرفت كل محاولات التغيير سواء من جانب النظام أو من جانب أعدائه الى ثورة

وكلف الضميني المجمع بمهمة إعادة البناء في ١٩٨٨/٩/٩ وقد استتبع هذا تفعيل الدستور الدائم للجمهورية الإسلامية فشكل الضميني لجنة لاعادة النظر في الدستور وقال في قرار التشكيل الذي أصدره الى رئيس الجمهورية: «إن رفع نقائص الدستور ضرورة لاجتماعنا الاسلامي وثورتنا ولايمكن تجنبها وإن التأخير في ذلك يؤدي إلى ظهورآفات وعواقب مريعة البلاد والثورة» (اطلاعات ١٩٨٩/٤/٢٤) وقد تابع النظام مسيرته في هذا الاتجاه فأدت التعديلات التي أقرت إلى مرونة السياسات التي يتعامل بها النظام سواء على مستوى التشريع أو للتنفيذ حيث يدل اختيار مجلس الخبراء خامنه اي زعيما للثورة والنظام على هذه المرونة فقد حصل على استثنائ من قاعدة المرجعية الفقهية في تولي الزعامة على من هم أعلى منه درجة بحجة كفاحه السياسي وهكذا رجحت كفته بمنطق المصلحة الذي يحكم حركة النظام والذي جمع له عوامل الضغط والقوة والنفوذ والظروف المساعدة مع الشخصية التي يتميز بها فضلا عن شريك القوى هاشمي رفسنجاني والذي أصبح يمثل معه نفس الثقل الذي كان لزعامة المرحلة السابقة. وهكذا استبدلت مرونة النظام زعامة الضميني بزعميين يمثلان وجهين لعملة الزعامة وشريكين بشكل أو بآخر في توجيه مسيرة النظام في مرحلته الثانية ، وقد عبر رفسنجاني عن هذا المعنى بشكل مباشر في حديث له بقوله :إن سياسة الحكومة تتطابق دائما مع سياسة الزعامة (جمهورية اسلامي ١٩٩٢/١١/٣) وقد أقرت التعديلات التي أدخلت على الدستور وعلى مؤسسات النظام هذا الأمر فلم تعد يد الزعيم وفق هذه التعديلات مطلقة في رسم السياسات العامة للنظام فضلا عن إمكانية عزله وعدم النص على وجود نائب له كما أشارت عملية توزيع السلطات في النظام التي تمت بعد الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية وانتخاب رفسنجاني رئيسا للجمهورية وتسلمه منصبه في ١٩٨٩/٨/١٧ الى تأكيد تغييرات المرحلة الثانية من عمر النظام ولأدلت أن هذه التغييرات قد أثرت بشكل إيجابي على سياسات النظام وأهدافه في هذه المرحلة حيث استندت الى احدى خصائص الشخصية القومية وهي الاثنيتية (أي التوازن بين إثنيين) التي تساعد على ضبط التوازن القائم في العلاقات بين الناس والأشياء وخاصة تلك التناقضات التي كثيرا ماتحكم هذه العلاقات. فلقد كان من الصعب مع وجود الزعيم الراحل أية الله الضميني الهزم بوجود مقور وحمائم داخل النخبة لأن النغمة العالية للثورة في كافة التوجهات والسياسات وماكان يركبها من حرب مع العراق وظروف اقليمية ودولية غير مواتية وتبلور جبهة معادية

المستويات الإقليمية والإسلامية والدولية ، وحتى على المستوى الداخلي ، ليست قضايا مرطبة بل هي قضايا عقائدية ترتبط بفكر النظام الإيراني واستراتيجيته وتتخذ أشكالا مختلفة تتواءم مع المواقف والظروف والاحداث المعاصرة ، وتبدو غير قابلة للحل إلا من خلال المنظور الإيراني مثل قضية الوحدة الإسلامية وقضية أمن الخليج وقضية القدس وتحرير فلسطين وقضية اللاشريعة واللاخيرية وقضية الاستكبار العالمي فضلا عن قضايا نوعية أخرى مثل الحج السياسي والمجمع السياسية وغيرة الاسلام وهي قضايا تدخل في اطار ربط العبادات الدينية بالسياسة.

سافصا: إن الفقه السياسي الشيعي يتيح للنظام الإيراني قدرا كبيرا من المرونة في اقامة علاقات قوية مع الأجنحة والمنظمات الثورية المتطرفة خارج إيران ودعمها مادامت تسمير في الاتجاه الذي يساعد على نجاح الاستراتيجية الإيرانية في المناطق التي تمه إيران سواء كانت هذه المنظمات تعمل في اطار الشرعية الدولية أو خارجها. لأن النظام الإيراني لايعترف بالمقاييس الغربية للشرعية أو حقوق الإنسان، كما أن هذا الفقه السياسي يتبع للحاكم حرية استخدام عنصرى مصلحة النظام والتقية السياسة لإخفاء النشاط السياسي أو حجبه وتكديف أو إنكار العلاقات مع الأطراف الخارجية مما يجعل كشف هذه العلاقات للرأي العام الإيراني لا يؤثر سلبيا على نظرتة للنظام الحاكم.

١ - التحولات السياسية المعاصرة في إيران :

إن إيران بقبولها وقف الحرب العراقية الإيرانية قد بدأت مرحلة جديدة من ثورتها الاسلامية وفترة جديدة من فترات حكم نظام الجمهورية الإسلامية. فما أن قبلت وقف الحرب حتى بدأت سلسلة من التغييرات الأساسية في شكل النظام وتوجهاته مع تعديل في استراتيجية النظام وتطوير لنظرية ولاية الفقيه بما يتلأم مع التوجه الجديد الى الحد الذي يمكن معه أن نسمي هذه المرحلة من تاريخ النظام بمرحلة الانتقال من الثورة الى الدولة ، ويمكن رصد هذه التحولات السياسية في العناصر التالية :

١) تغييرات النخبة:

وقد تمثلت أولى عملياتها في تغيير شكل طابوة إصدار القرار في الدولة عن طريق تشكيل مجمع توحيد المصلحة (مجمع تشترك مصلحة نظام) برئاسة رئيس الجمهورية ،

صارو الآن رجال الرئيس هاشمي رفسنجاني ومن أعمدة هذه المرحلة ، وقد لاحظنا أيضا تقلص عدد علماء الدين في السلطة التكنيقية وزيادتهم بشكل ملموس في السلطة القضائية مع محافظتهم على تواجدهم في السلطة التشريعية مما سيعني انسحاب علماء الدين الى مواقع اختصاصهم الحقيقي في القضاء والتشريع وزيادة الاعتماد على الفقيهين. وقد تطرق التغيير في النخبة الحاكمة الى تبادل مقاعد السلطة التنفيذية حيث تمت أبرز التغييرات في الوزارات السيادية مثل الداخلية والدفاع والاقتصاد والاعلام ، وكان وزير الخارجية هو الوزير الوحيد الذي احتفظ بمقعده خلال هذه المرحلة ، ولابد عدم تغييره على هم تغير في السياسة الخارجية لأن الدكتور لايتي له وضع خاص في النظام فهو فضلا عن اعتداله يؤمن بنكر المعتزلة في إطاره الشيعي ويطبق على نفسه وعلى أسلوبيه في الإدارة وعلى مواقفه السياسية. ويتلوه هذا الفكر في النظرية التي استعدها المعتزلة بإخراج مركب الكبيرة الى منزلة بين منزلي الإيمان والكفر ، وعندما كان الدكتور على أكبر ولايتي يواجه ضغوطا في المرحلة الأولى للتخلي عن هذه الفكرة كان يجمعها عملا بعيدا التقية السياسية وقد تجلى ذلك في موقفه من تخفيف نظام العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية عندما أعلن الفقيهين أنه لا سلام بين الإيمان والكفر حيث كان الدكتور ولايتي يطرح فكره في شكل إبحاث حول المعتزلة من خلال مجله السياسية الخارجية أو تقرير مركز البحوث السياسية والدولية بالوزارة أو من خلال الصحف اليومية والأحاديث والمؤتمرات الصحفية ، وقد أبان الدكتور ولايتي بوضوح عن فكره السياسي منذ تولى الرئيس رفسنجاني شؤون الحكم في إيران ويبدو الفارق واضحا عند مقارنته بفكر كريم سنجابي أول وزير خارجية بعد الثورة أو صادق قطب زاده أو مير حسين موسوي عندما كان وزيرا للخارجية في حكومة محمد جواد باهنر ، بل ان الدكتور ولايتي قد نجح في أن يدمج نظرية المعتزلة (المنزلة بين المنزلتين) في تقييمه للاستبكار كقمة فكرة التقية السياسية في التعامل مع الاستبكار مما أعطى لحركة ولايتي السياسية نقلا وأفسح لها إطارا أكبر من الحرية الى الحد الذي اعتبره الزعيم خامنه اي قدوة للشخصية السياسية المسنولة والتدنية والملتزمة بالأحكام الإسلامية ومبادئ الثورة الإسلامية (جمهورية إسلامي في ١٩٩٤/٧/٢٤).

(ب) التحولات الفقهية للنظام :

لقد صار الفقه السياسي أحد أهم موجبات نظام ولاية

واسعة ضد النظام الحاكم جعلت الأصوات المعتدلة تخفت والأصوات المعارضة تغادر الساحة الى الخارج أو تزوى في الداخل ، ولكن مع استقرار ثنائية القيادة بين خامنه اي ورفسنجاني بدأ التمايز بين الصقور والحمام بل لقد أصبح للحمام القدرة على إزاحة رموز الصقور عن مائدة اتخاذ القرار فتشامل عدد التشيدين وكثر عدد الفقيهين لا على مستوى السلطة التنفيذية وحدها بل امتد الى السلطين الآخرين التشريعية والقضائية حيث لاحظنا أن قائمة النخبة الحاكمة قد خلت من أسماء كان لها تأثير كبير في المرحلة الماضية مثل آية الله صادق خلخالي وآية الله مهدي كني وآية الله موسوي خوييني وآية الله موسوي أرويلي وآية الله مهدي كروي وغيرهم من الصقور ، وامتد هذا الانسحاب التشديدي الى قائمة الوزراء حيث خلت القائمة من مير حسين موسوي وعلي أكبر محتشمي وسيد محمد خاتمي ومحمدي ريشوري وحسين رفيع دوست وأبو القاسم سرحدي زاده وغيرهم. وقد جاءت الانتخابات الأخيرة لمجلس الشورى الإسلامي مؤيدة لهذا التوجه الجديد للنظام حيث سقط عدد من الصقور مثل مهدي كروي ومحمد حسين نهوي ومرتضي الويزي وفخر الدين حجازي وأسد الله بيات ومجيد أنصاري في حين وصل الى عضوية المجلس صفار الحمام مثل أبو القاسم رضائي وحسين إيراني وسيد رضا تقوي وجواد لاريجاني ومحسن يحيوي كما احتفظ الحمام القدامى بمقاعدهم مثل على أكبر ناطق نوري رئيس المجلس وشقيقه أحمد ناطق نوري وحسين هاشميان وحسن روحاني وكيلى المجلس ومحمد رضا توسلي وعلي موحدي كرمانى وسيد محمود دعاغبي وحبيب الله عسكرواوى وعباس شيباني وسعيد رجائي وغيرهم ، أما على مستوى مجلس الرقابة على القوانين فقد صعد من الحمام آية الله غلام رضا رضواني لرئاسة اللجنة المركزية للمجلس كما نجح في الوصول الى عضويتها كل من آية الله أحمد جنتي وأحمد على زاده وعلي أصغر صامت ومجيد ملكي تبار وغيرهم. وامتد التغيير الى النخبة القضائية برئاسة آية الله محمد يزوي وتولى الحمام مناصب المدعي العام للبلاد والمفتش العام ورئاسة المحكمة العليا مما أدى بهذه السلطة الى اتخاذ فلسفة جديدة للقضاء الايراني سحب البساط من الأجهزة التفتية في النواة كالحرس الثوري ومحاكم الثورة واللجان الثورية وجهاز المخابرات ، كما لاحظنا أن بعض الاسماء التي رفضها أول مجلس للشورى الإسلامي لتولى مناصب وزارية في المرحلة الأولى مثل الدكتور حسين حبيبي والمهندس مصطفى ميرمليم والدكتور صادق طباطبائي قد

الإيراني خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية النظام ، وتثبيت مجريات الأمور خلال التسعينيات . أن النظام الإيراني الحاكم قد استفاد أقصى استفادة ممكنة من هذا الأسلوب في مجال علاقاته مع مصر .

(ج) تحولات السياسة الخارجية الإيرانية :

يمكن تفسير الرفض الإيراني لبروز القوة الأمريكية من خلال تصريحات المسئولين الإيرانيين بأنه بمثابة مبدأ أصيل ودائم في الاستراتيجية الإيرانية يدعمه موقف أصولي للثورة الإسلامية منذ قيامها وبزعامة كراهية دقيقة لمارسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران قبل الثورة وبمعدا . وكان الزعيم الراحل آية الله الخميني مؤسس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران قد جعل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية صراعاً لا يقبل المصالحة في جميع أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية حتى أنه اعتبر احتلال الطلاب الإيرانيين لسفارة الأمريكية ثورة أكبر من الثورة الأولى (تصريح لخامنه اي في كيهان ١٩٩٣/١١/٣) وقد تابع النظام الإيراني في إطار هذه الاستراتيجية تجاه بروز القوة الأمريكية في المشهد العالمي الجديد حيث يقول الرئيس هاشمي رفسنجاني «من المؤكد أننا نعارض في ثورتنا الإسلامية قلباً وقالباً الاستكبار بمعنى العدوان والاحتكار والتهديد بالقوة وسوف نتنازل ضد هذه السياسة أينما وجدت وسوف تستمر إيران في سياساتها التي اتخذتها من أول يوم على أساس مواجهة المياسات الاستكبارية ، إننا في تضاد مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الاستكبارية وسوف تستمر في هذه السياسة» (جمهوري إسلامي ١٩٩٢/١١/٣) ويقول الزعيم خامنه اي «الفرق بين سياستنا وسياسة الولايات المتحدة ما بين السماء والأرض إن مايسعى إليه المستكبرون وعلى رأسهم أمريكا فيما يتعلق بالدول النامية ودول العالم الثالث هو اجبارهما على التسليم للسياسات الأمريكية . فالقياس في نظرم هو الاستسلام والتبعية وإن يكون هناك مجال لتحقيق الديمقراطية أو حقوق الإنسان» (كيهان ١٩٩٤/٨/٢٧).

وقد دعت الحاجة الرئيس رفسنجاني والزعيم خامنه اي الى اغصاض العين تجاه نفوذ أو تسلل رؤوس الأموال الأمريكية أو الشركات الاستثمارية الأمريكية الى إيران . ورغم مواجهة الحكومة الإيرانية لضغوط كبيرة من داخل النظام ومروءة قانهم يقابلون هذه الضغوط بأسلوب التقية السياسية ، ومن أمثلة ذلك اغتياح شركة الكوكا كولا الأمريكية فرعاً لها في طهران حيث طلب الصحفيون من

الفقيه الحاكم في إيران بعد أن أصبحت ولاية الفقيه عنصر أساسيا في الفقه الشيعي وأصبحت روح الحكومة الإسلامية وحجر الزاوية في الفكر السياسي الإسلامي (إنظر كتاب (عباس عميد زنجابي : الفقه السياسي : المقدمة) ولقد دأب فقهاء النظام الإيراني على العمل من أجل إطلاق أيديهم في توجيه الأحكام الشرعية لخدمة قضائهم السياسية من خلال تفعيل أفكارهم بالرجوع الى مفوناتهم حول سيرة الإمام علي بن أبي طالب وأولاده وأحفاده حيث يقول آية الله جنتي : «إن الحكومة الإسلامية لها صلاحيات في حدود مصلحة الإسلام والمسلمين التي تكون مراعاتها من الواجبات الأساسية للحكومة وفلسفة قيامها وطالما تقتضي المصالح فإن الواجب الاستفادة من هذه السلطات التي ليست لها حدود سوى صلاح الإسلام والمسلمين» (رسالت ١٩٨٨/١/١٠) . ويقول آية الله يزيد : «إن مايسدره الولي الفقيه من أوامر حتى ولو كانت في ظاهرها غير متفقة مع الأحكام الشرعية فإنها لاتخرج عن القواميس الشرعية بل إنها تكون أحد هذه القوانين والأحكام الشرعية» (كيهان ١٩٨٨/١/١٣) ويقول آية الله مشكيني رئيس مجلس الخبراء : إذا اغتني مرجع بان شراء السلاح من الدولة الفلانية حرام وقال الزعيم إن شراء السلاح من هذه الدولة فيه صلاح للبلاد والإسلام فإن شراء السلاح يتم وعلى الحكومة أن تنفذ أوامر الزعيم ولتنفذ فتوى المرجع لأن الحكم ينقض الفتوى (كيهان ١٩٩٤/٦/١٨) . وقد أدى الفقه السياسي في إيران الى خلق سمة عامة في أسلوب الإدارة توسع نوع العلاقة التي تربط بين عناصر النظام ، تلك العلاقة التي يمكن وصفها بأنها علاقة مصلحة أكثر من أي شئ آخر وهي التي تجعل كل مسئول في النظام يغير موقفه ورأيه ببساطة وسرعة حسب اتجاه سير الأمور للمجموعة الأقوى أو الشخصية الأقوى نون انكار لفكرة المصلحة مع وضعا في إطار من الدين والمذهب فتصبح مصلحة النظام أو مصلحة الإسلام والمسلمين ، ومن الواضح أن معيار المصلحة واسع المجال الى الحد الذي يصعب معه التمكن بالاتجاهات السياسية خلال فترة طويلة .

ويندرج تحت فكرة المصلحة منهج التقية السياسية ، ولقد كانت التقية من المبادئ الشيعية الأصلية ومعناها التخفي وإظهار المرء غير ما يعين إتياء الشر وكان من الطبيعي أن يتكتم الشيعة أمرهم في أوقات الاضطهاد إنقاذاً لأرواحهم ومنعهم ولكن الشيعة الإيرانيين عندما أقاموا الجمهورية في إيران رفض الفقهاء التقية بمعناها القديم واستبدلوه بمبدأ جديد هو التقية السياسية التي تشبه الميكافيلية ، وفي هذا الإطار يمكن فهم السلوك السياسي

الترتيبات الأمنية والاقتصادية والسياسية في المنطقة مع وجهها الفعّال في المنظمات الإقليمية للتعاون السياسي والاقتصادي ، كما تقوم إيران بعرض طموحاتها في إيجاد قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة في المنطقة.

وقد دعت طهران في المؤتمر الذي عقد في شهر فبراير سنة ١٩٩٢ على أرضها الى انضمام جمهوريات آسيا الوسطى الى منظمة التعاون الاقتصادي الاقليمي (اكو) وقد نجحت المنظمة في التوصل الى العديد من الاتفاقات لتدعيم الاتصالات بين هذه الدول وانشاء شبكات من وسائل المواصلات البرية والمعابر فضلا عن الخطوط السلكية واللاسلكية واتفاقات التبادل التجاري والثقافي والفني وكذلك المساعدات والتسهيلات الاقتصادية والثقافية الأخرى. ورغم وجود معوقات لتعاون إيران مع دول آسيا الوسطى تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والاشباكات الصربية والخلافات القومية والحركات الانفصالية والخلافات بين الجماعات الاسلامية والسلطة الحاكمة هناك ، فضلا عن عدم وضوح ضمانات الاستقرار للاستثمار الخارجي أو التسهيلات الإدارية أو المؤسسات الفنية ، إلا أن إيران لم تعيا بهذه المعوقات ومضت في ممارسة التمدد داخل هذه البلاد بكل الوسائل المتاحة. ولقد حققت بعض النجاحات في حل عدد من المشكلات السياسية لهذه الدول أهمها توقيع اتفاق بين نائب رئيس جمهورية تاجيكستان ورئيس الحركة الاسلامية هناك بحضور مندوب عن الأمين العام للأمم المتحدة ومندوب عن روسيا وعن كل من ازبكستان وقزاقستان وأفغانستان وإيران في طهران بوقف القتال الدائر هناك ، ومن الواضح أن التمدد الاقتصادي لإيران في هذه المنطقة لم يكن رغم أهميته الكبيرة الهدف الوحيد لإيران إزاء هذه المنطقة بل إنها تجاوزته إلى أهداف أخرى فكرية وثقافية وعقائدية وسياسية.

ولاشك أن متغيرات القوى العربية في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية قد اتاحت فرصة كبيرة للنظام الإيراني ليخرج من عزلته عن المنطقة والتي فرضتها عليه الحرب العراقية الإيرانية وأن يستفيد من الموقف فيمد جسور العلاقات الى الدول العربية وفي الخليج وفي العالم العربي بما فيها الدول التي لم تكن علاقات طيبة معها ، وأن يصبح صاحب كلمة في أي طرح لمشروع يتعلق بشأن الخليج. كما استطاع أن يكسب عوامل ضغط مؤثرة ضد العراق في تفاوضه مع على أسرى الحرب وشيعة الجنوب والطائرات العراقية اللاحقة الى ايران. كما استطاع أن يدعم علاقاته في مجالات مختلفة مع عدد من الدول العربية مثل سوريا وليبيا ولبنان وأن يقيم علاقات قوية مع عدد آخر من الدول

الرئيس هاشمي رفسنجاني توضيح هذا الأمر الى جانب دعوة عدد من الصحفيين الأمريكيين ضمن وفد صحفيية أخرى فقال الرئيس هاشمي : «انتي لا اري أن دعوة وزارة الإرشاد للصحفيين الأمريكيين أمرا سلبيا بل هو إيجابي فإن صحافة العالم لديها إمكانات وهم يستطيعون أن يخالطوا الناس على نطاق واسع ومن المعروف أن الصحافة الأمريكية تهاجم إيران كثيرا ولكن دعوة مثل هؤلاء الصحفيين سوف ترد على هذا الهجوم فليس كل صاحب قلم في الولايات المتحدة من معلاء الاستكبار ، أما فيما يتعلق بالتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية فنحن لم نتخذ قرارا حتى الآن بقطع التجارة مع أمريكا ولانرى أن هذه المقاطعة عمل صحيح. فيجب أن نعلم أن معظم تجهيزاتنا العسكرية كانت أمريكية وكثير من المصانع والمكينات الغالية أمريكي ونحن في حاجة الى قطع خيار لها فهل نهمل هذه الاستثمارات الكبيرة مثل طائرات البوينغ وغيرها؟ هذا ليس منطقيا! وعندما يتسع حجم التجارة توجد بعض السلبيات وليس من الصحيح أن تحركنا الحساسيات ، والقول بأن إدخال شركة الكوكا كولا فيه رمز قول عامي إلى حد كبير» (كيهان في ١٩٩٤/٧/٨) وهكذا يمضي التحول في السياسة الخارجية الإيرانية مستندا الى مبدأ الثقة السياسية. ويشرح الكاتب محسن شهيدى هذا التحول بقوله: «لا ينبغي أن تكون سياستنا سياسة خلق أعداء ولكننا أيضا لا ينبغي أن نلبس العدو قناع الصديق أو أن نعتبره عدوا بلا خطر أو أن نستبدل سياسة المواجهة مع العدو باتفاهم معه (كيهان في ١٩٩٣/٢/٨) وفي إطار هذا التحول سارع النظام الإيراني الى مد جسور اللقاء والتعاون مع عدد من الدول التي كان يعتبرها عدو الثورة خاصة في أوروبا والغرب كما وجد في انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة للقاء والتعاون مع الجمهوريات المستقلة. فسارع الى طرح الصلات التاريخية والمشتراكات التراثية والثقافية والعرقية واللغوية مع الجمهوريات الاسلامية وقد أكدت إيران أن لديها مقومات التعامل مع هذه الجمهوريات أكثر من غيرها سواء الى المستوى الاقتصادي بثرواتها الطبيعية من نفط وغاز ومعادن وائنتاج حيواني وبحري وصناعات أساسية تفيد البنية الاقتصادية لهذه الدول فضلا عن إمكانات موقعها الذي يمكن هذه الدول من استخدامه كطريق لتصدير منتجاتها والتعامل مع الدول الأخرى ، هذا الى جانب استقرارها السياسي والاجتماعي وعدم تبعيتها للغرب وقوة موقفها من التحولات الدولية والإقليمية بما يجعلها حلقة الوصل بين منطقتي الخليج والشرق الأوسط وبين آسيا الوسطى. كما تتمتع بإمكانية الاشتراك في جميع

وحاول أن يحدد الموقع الذي ينبغي أن تكون فيه الجمهورية الإسلامية بين الاستكبار والاستضعاف فكانت هذه أول خطوة نحو تعميم المصطلح وتخصيص السياسة الخارجية لإيران . وقد كانت الخطوة الثانية لحكومة الرئيس هاشمي رفسنجاني في هذا المجال هي الانسحاب المنظم للأشعة العنيفة خارج إيران ومراكز التوتر في العالم وخاصة العالم الإسلامي وأصبح الدعم الذي تقدمه إيران للحركات الثورية والاشتراكية يخضع لمراجعات كثيرة حيث انكمش على الدعم بشكل حاد وتركز في بعض الحركات الإسلامية ومازال يخضع لعمليات تقليص مستمرة ، أما الخطوة الثالثة التي قام بها الرئيس هاشمي فهي عملية الفصل بين وزارة الخارجية في مدة رئاسته الثانية وبين جيش حراس الثورة الإسلامية حيث قام بسحب ممثل جيش الحراس من وزارة الخارجية وهو علي محمد بشارتي الذي كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية وعينه وزيراً للدخالية ووضع بدلاً منه أخاه محمد هاشمي لكي يستكمل عملية الفصل بين جيش الحراس ووزارة الخارجية بعد تقليص دور الحراس في السفارات ومكاتب التمثيل الدبلوماسي في الخارج ، وقد عبر الزعيم خامنه اي عن هذا التحول في لقائه بسفراء إيران في الخارج بقوله: «إن تنظيم علاقات النظام مع العالم الخارجي هو مسئولية الجهاز الدبلوماسي ومجموعة السياسة الخارجية وعلى هذا الأساس فإن سفراء إيران لهم دور أساسي هام في نقل القيم الإسلامية الحاكمة في النظام إلى الخارج حسب الظروف ، وينبغي أن يدرك سفرائنا باعتبارهم عناصر الخط الأول لاتصال واحتكاك جمهورية إيران الإسلامية بالعالم الخارجي الفروق الأساسية بين نظامنا الإسلامي والأنظمة الأخرى ، وأن يسعوا بعد دراسة وتحقيق دقيقين إلى تعريف العالم بسميزات نظامنا وخصائصه الوضاعة. (جمهورية في ١٩٩٤/٧/٢٤) ومن الواضح أن سياسة إيران الخارجية سوف تشهد مزيداً من التحولات في تعاملها مع النظام العالمي الجديد وخاصة تجاه الدور الإيراني في المجتمع الشرقي الأوسط وهو مبادئ ملاحه تظهر في المشروعات الإيرانية الجديدة للمنطقة.

٢ - التحولات الاقتصادية في إيران :

تبتت الثورة الإسلامية بعد نجاحها في إيران النظرية الاقتصادية التي وضعها الدكتور أبو الحسن بنی صدر المستشار الاقتصادي لمجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت والتي دفعت الزعيم الخميني إلى تأييده ودعمه ليصبح أول

العربية مثل السودان واليمن ، كما استفادت إيران من حرب الخليج الثانية عسكرياً حيث سعت لدعم قواتها المسلحة وخاصة القوات البحرية في الخليج على محور واسع مما أضاف إليها نقلاً آخر في السياسة الخارجية لها في المنطقة وأضاف رهنورد لتحويلات في مواجهة مواقف الأطراف الأخرى ، وقد لخص الرئيس هاشمي رفسنجاني هذا التحول في حديثه إلى مراسل مجلة تايم الأمريكية فقال: إننا سنكون أحد عوامل الاستقرار في المنطقة وليست لنا أية نظرات سوء تجاه جيراننا بأي وجه من الوجوه وإن قوتنا قد وصلت إلى الحد الذي لايجري فيه جيراننا على التعرض لنا بدون مساندة القوى الأجنبية الكبرى، إن قدراتنا الدفاعية أكبر من كل سكان المنطقة وليست أقله (كيهان ١٩٩٤/٥/٢٠) لقد كانت أهداف السياسة الخارجية في المرحلة الأولى من عصر النظام الإيراني تتضمن عدداً من النقاط التي تدبر عن تدخل المفاهيم بين الدفاع والأمن والسياسة الخارجية مما أدى إلى تعقد السياسة الخارجية وتداخلها مع السياسة الأمنية. اضطر النظام الإيراني إلى وضع جيش حراس الثورة الإسلامية في خدمة السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها وخاصة في مجال تصدير الثورة الإسلامية ومساعدة المستضعفين إلا أن تحولاً تدريجياً من هذه الثوابت في السياسة الخارجية الإيرانية قد حدث مع محاولات تحويل الثورة إلى دولة ، وقد عبر الدكتور محمود محمدی المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية عن هذا التحول بقوله: «لم تكن سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية خلال السنوات العشر الماضية بالاهتمام بالأمن القومي والإقليمي فحسب بل جعلت العالم الإسلامي كله من أولويات اهتمامها وحافظت على علاقاتها بسائر المناطق الجغرافية بشكل يتناسب مع الضرورة والظروف الدولية إلا أن الحكمة والمصلحة قد لعبتا دوراً أساسياً في سبيل تحقيق الأهداف السياسية المحددة من قبل فاذا كنا ومازلنا نواجه مشكلات ووسائل متعارضة في المناطق المجاورة تستغرق بالضرورة القطاع الأكبر من دبلوماسيتنا وسياستنا الخارجية إلا أن هذا لم يصرفنا عن الاهتمام بسائر المناطق أو السعي لاكتشاف مناطق عمل جديدة مثل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ودول الكومنولث الجديد وأمريكا اللاتينية». (مقال تحت عنوان : تقدير الواقع في السياسة الخارجية وضرورة الاهتمام بالمناطق البديلة - نشره في صحيفة كيهان بتاريخ ١٩٩٣/٣/٨) وقد باذر الرئيس هاشمي رفسنجاني إلى محاولة تقنين مفهوم الاستكبار والاستضعاف في خلال الأسانيد القرآنية والأحاديث النبوية وسير أئمة الشيعة ،

رئيس للجمهورية الإسلامية من أجل تطبيق نظريته الاقتصادية التي تقوم على أساس إحداث تغيير شامل في النظام الاقتصادي الإيراني عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني للنظام الاقتصادي الغربي وإلغاء النظام المصرفي الموجود وتحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بال دولار الأمريكي وإعادة نمج البترول بالاقتصاد الإيراني من خلال تغيير بنية الصادرات وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية ، وقد شرح بنى صمد نظريته في كتابه "غربة السياسة والثروة" حيث ربط بين السياسة والاقتصاد في بيان أسباب التغيير مؤكدا أن البترول كان غريبا عن الاقتصاد الإيراني وأن هذه الغربة من العوامل الرئيسية في تفكك هذا الاقتصاد لأنه سبب عملية تحول نمط الحياة من خلال حاجات يتلق اشباعها يسلم منتجة في الخارج كما صار عامل تتبع لعناصر لا يمكن السيطرة عليها من داخل الاقتصاد الوطني وضرب المثل بالنفقات العسكرية كقوة محركة لتبعية الجيش والاقتصاد الإيراني باعتبار أن شراء أسلحة متقدمة تستلزم في مبيعاتها وقطع خيارها الارتباط بالاقتصاديات الصناعية المسيطرة . (ص ١٣) ولكن بنى صمد فشل في تطبيق نظريته مع بدء الحرب العراقية الإيرانية فخطى عنه الضمين واستطاع حزب الجمهورية عزله فذهب الى الخارج. ثم قامت حكومة الرئيس الجديد محمد علي رجائي بتبني فكرة الاقتصاد الاسلامي التي طرحها حزب الجمهورية الاسلامية والتي تجعل للبرامج الاقتصادية هدفين هما التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ولكن الاستراتيجية الاقتصادية التي فرضتها ظروف الحرب أدت الى تحول الاقتصاد الإيراني الى اقتصاد حرب من خلال سد مجالات ظهور رأسمال غير مشروع في المجتمع ، منع تراكم وتمركز رأس المال في أيدي أفراد أو جماعات خاصة، منع ظهور فوارق عميقة بين الأفراد وطبقات المجتمع ، منع تحكم رأس المال ونفوذ في التسيب السياسي للمجتمع ، منع استغلال رأس المال في السيطرة والنفوذ الاجتماعي، منع إيجاد ونمو الإسلام الرأسمالي. وهكذا اتجه الاقتصاد الإيراني خلال الحرب الى إقامة اقتصاد مركزي مما أدى الى نزاع الملكية من القطاع الخاص وبخول عدد كبير من الصناعات تحت مظلة القطاع الحكومي وإشراف الدولة على عدد آخر ، وكان من نتيجة ذلك أن انزوى النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وخرج من الساحة خاصة في مجال الصناعة حيث كانت الأولوية تعطى للقطاع الحكومي في سياسات تخصيص الاعتمادات النقدية والمالية ، ولما كان الاقتصاد الإيراني تابعاً للبترول فقد اعتمد النشاط الاقتصادي على

الدخل النقدي من بيع البترول وهو بدوره ملك للدولة ودار عن طريقها ويمكن رصد سمات هذه المرحلة حتى وقف الصرب مع العراق في عدد من النقاط أهمها : إشراف الحكومة ، تحديد الأسعار ، تغيير الواردات ، تحديد النقد والواردات ، أولويات الصرب ، الإدارة الخاضعة ، انحدار حجم الإنتاج ، وبخلاف ذلك كان لانهايز سعر البترول اثره السلبي على الاقتصاد الإيراني حيث أدى الى انخفاض الدخل القومي الحقيقي من ٩١٠٠ مليار ريال سنة ١٩٨٢ الى ٨٩٠٠ مليار ريال في سنة ١٩٨٨م فإذا أضفنا زيادة عدد السكان في هذه الفترة نجد أن دخل الفرد قد انخفض بنسبة ٢٠٪ مع افتراض ثبات الأسعار بين العامين. (نشرة مركز دراسات الغرفة الاقتصادية الإيرانية - شتاء سنة ١٣٧٢هـ).

ومع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بدأ التحول الرئيسي بإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاتجاه للإعصار والتنمية الاقتصادية من خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٤-٨٩م (حيث جرت خصخصة التجارة وتحريرها داخليا وخارجيا وتقديا وتجديد الهيكل العام وإعادة بنائه خاصة في المناطق المتضررة بالحرب ، وعمل النظام الإيراني على إنشاء الانتاج الاستثماري في قطاعات التعدين والبناء والصناعات الخفيفة والبترول والغاز والمواد الكهربية والخدمات والزراعة مع قيام التجارة الخارجية بعملية جذب رأس المال الأجنبي للاستثمار المشترك والتبادل التجاري والاستثمار البعيد المدى ، كما اتجه النظام الإيراني إلى إصلاح الوضع المالي للدولة وزيادة الإنتاج والعمالة من خلال تخفيض المركزية بتغيير هيكل بورصة الأوراق المالية وبيع مؤسسات صناعية في القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص من أجل إحياء نشاطها وتغيير هيكلها ، وقد اعتمد النظام الإيراني ميكانيزم السوق الحرة وبدأ بإلغاء القوانين المعمورة وسياسة تحديد الأسعار وتقنين خروج النقد وإحياء نشاط السوق الحرة للنقد وقرارات الاستثمار في القطاع الحكومي فضلا عن تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي وتسهيل دخول أموال الإيرانيين المقيمين في الخارج وإيجاد مناطق تجارية وصناعية حرة ، وقد أدت هذه السياسات إلى نتائج إيجابية بعد حدوثها بربع سنوات حيث حقق الانتاج الاستثماري الحظي نموا سنويا بمعدل ١٠٪، وقد دعمت إيران صلتها بصندوق النقد الدولي وطلبت الاستعانة بخبراء الصندوق في عملية إصلاح أجهزتها النقدية وتمويل عدد من مشروعات البنية الهيكلية ، وفي هذا الاطار تجدر الإشارة الى اصرار الرئيس هاشمي رفسنجاني على الاحتفاظ بطاقمه

الاقتصادي رغم عدم حصول بعض أفراد على ثقة مجلس الشورى الإسلامي عند عرض وزارته الأخيرة على المجلس وقد برز وفستجاني تحديه للمجلس بأنه يريد أن يتابع رسم السياسة الاقتصادية التي بدأها في الخطة الخمسية الأولى لتحرير الاقتصاد ، وأن القضية ليست قضية أفراد ولكنها قضية مصلحة النظام . (اليها من ١٩٩٣/٨/١٩).

ويمكن عرض الامكانيات الاقتصادية لإيران على هذا النحو :

١- الزراعة : تزيد مساحة إيران عن ١,٦ مليون كيلو مترا مربعا معظمها صحراء أما في المناطق الشمالية حيث يتوفر الماء ويتنوع المناخ تكون الفرصة مهيأة لتنوع المحاصيل الزراعية طوال العام و ٢٨,٥٪ من الأراضي الزراعية البالغ مساحتها ٥١ مليون هكتار تفرز بشكل دائم منها ١٧,٢ مليون هكتار بالري ، و ٣٢,٧٪ منها واحات و ٦,٤٪ منها غابات أشجار و ٢١,٤٪ زراعات موسمية بحيث يصل نصيب هذا القطاع من العمالة ٢٨٪ وفي الانتاج ٢٢,٦٪ ورغم ارتفاع نسبة الزراعة في الانتاج الاستثماري إلا أن الانتاج الزراعي لايفي لاحتياجات البلاد من المواد الغذائية ويتميز انتاج القمح بأنه يغطي تقريبا احتياجات البلاد حيث زاد إنتاجه من سبعة ملايين طن في سنة ١٩٨٨ إلى ١٠,٢ مليون طن في سنة ١٩٩٢م كما زاد إنتاج الأرز من ١,٧ مليون طن إلى ٢,٥ مليون طن ، كما زاد انتاج البنجر من ٤,٤٥ مليون طن ، أما في قطاع اللحوم فقد زاد إنتاج اللحم الحمراء من ٢٥٥ ألف طن إلى ٦٢٥ ألف طن وزاد انتاج لحم الدجاج من ٣٠٠ ألف طن إلى ٥٣٠ ألف طن ، وزاد رصيد وزراعة الأسماك من ٢٢٧ ألف طن في سنة ١٩٨٨ إلى ٣٥٧ ألف طن في سنة ١٩٩٢ .

٢- الصناعة والمعادن : أدى اعتماد الحكومة في ادارة قطاع الصناعة والمعادن على ميكانيزم السوق الحرة الى تسليم مئات من المؤسسات الصناعية الحكومية الى القطاع الخاص ومازالت تقوم بتحويل عدد آخر من هذه المؤسسات كما صار قطاع التعدين في السنوات الأخيرة موضع اهتمام كبير من الدولة ورصدت اعتماد كبيرة للاستثمار في هذا القطاع في مجالات استخراج وتنقية المواد المعدنية حيث بلغ الميزان العام لإنتاج المعادن حوالي ٦٠ مليون طن في السنة ويتم تنقية كميات كبيرة من منتجاته في الداخل ويصدر جزء كبير من المنتجات الى الخارج لتوفير العملات الأجنبية ، ويصل في قطاع الصناعة والتعدين ٢ مليون شخص بنسبة ٢٦٪ من القوى العاملة ويوفر القطاع ١٧٪ من مجموع الانتاج القومي الاستثماري

، وقد زاد إنتاج الفولاذ من مليون و ٤٦٠ ألف طن في سنة ١٩٨٨ الى ٣ مليون و ٥٢٠ ألف طن سنة ١٩٩٢ وزاد انتاج النحاس من ٥٠ ألف طن الى ١١٠ ألف طن والألومنيوم من ٢٨ ألف طن الى ٧٤ ألف طن سنويا أما في قطاع البترول فرغم تشغيل معمل تكرير عبادان وأراك إلا أن إيران ما زالت تستورد ٣٠٠ ألف برميل منتجات بترول يوميا في حين أن زبوت البترول قد حققت الآن الاكتفاء الذاتي. وفيما يتعلق بالغاز فقد تم توصيله الى المنازل بمعدل ٩٠٠ ألف خط خلال السنوات الأربع الماضية وتم تغطية ١٤٥ مدينة وتقوم البنوك بالاستثمار في هذا القطاع وتم توصيل الغاز خلالها الى ٣٦٠ مركزا مساعيا وخمس محطات لتوليد الطاقة وتستهلك هذه المحطات الخمس ثلث انتاج الغاز في إيران. أما بالنسبة لقطاع الكهرباء فقد زاد الانتاج فيه من ٤٤ مليار كيلووات / ساعة في بداية الخطة الخمسية الأولى الى ٦٤ مليار كيلووات / ساعة وتستفيد الدولة من مصادر الطاقة المائية الموجودة في إيران وتبلغ ٢٠ ألف ميجاوات من خلال سددين على نهري «كرخه» و«كارون».

٣- التجارة الخارجية : سمت الحكومة الإيرانية الى اتخاذ سياسة تقوم على دعم الصادرات من طريق تقديم امتيازات مالية لمصدري السلع غير البترولية كما أصبح السجل النقدي الناتج من الصادرات غير البترولية بالعملة الحرة قابلا للتبادل في السوق بالعملة المحلية ونتيجة لهذه السياسة ، فقد زادت صادرات المنتجات غير البترولية في عام ١٩٩١/٩٠ بنسبة ١٠٠٪، وقد أدى وجود سعرين للنقد الأجنبي (حر ومقوم) إلى رواج سوق تغيير العملة وجذب رؤوس الأموال من الخارج مما أدى الى زيادة النشاط الاقتصادي في الداخل وكذلك التجارة الخارجية حتى بلغت قيمة الواردات حتى سنة ١٩٩١ أكثر من ٢٨ مليار دولار .

وقد ساعد إلغاء بعض القوانين وتحرير الاقتصاد الداخلي مع السياسة الجديدة لأسعار العملات على هذا الأمر ويتضح هذا من جداول الأصناف الرئيسية للصادرات والواردات الإيرانية وتسمى إيران لأن تكون مركز الترانزيت لتجارة دول آسيا الوسطى مع الخارج وأن تكون سونا لتوفير السلع الوسيطة والإدارة الوسيطة والقوى العاملة الماهرة للشركات التي تريد أن تنفذ إلى أسواق هذه الدول وتتعامل معها حيث تقوم حاليا بإيجاد وتحسين البنية الأساسية لطرق الاتصال مع هذه الدول وتوسيع نطاق المناطق الصرة في أنحاء إيران وجزر الخليج لتشجيع الشركات الغربية على انشاء مصانع ومكاتب لها في هذه المناطق التي تتركز في غرب إيران مما يوفر فرص عمل كبيرة للشركات التي تريد ممارسة التجارة مع هذا الجزء

من العالم فضلا عن القيام بالاستثمارات المشتركة مع الشركات الأجنبية.

د - إيران ومنظمة الجات : تستعد إيران للانضمام الى منظمة الجات سنة ١٩٩٥ حيث يقوم الخبراء الاقتصاديون الإيرانيون بدراسات مستفيضة وجادة ليحث كيفية الأعداد لانضمام إيران إلى هذه المنظمة والمزايا التي يمكن أن تعود على الاقتصاد الإيراني من هذا الانضمام . ومن الواضح ان المسؤولين الاقتصاديين الإيرانيين متفقون على أهمية وضرورة الانضمام الى منظمة الجات وأن عليهم فضلا عن الأعداد لهذا الانضمام إقناع الرأي العام الإيراني والمجموعة الراديكالية الضاغطة على النظام بالمزايا الاقتصادية التي يمكن أن تعود على إيران ، يقول المهندس ملحوظي وزير المعادن والفلزات إننا وبعد سبعة عشر عاما من نجاح الثورة الإسلامية مازلنا مترددين في جذب رأس المال الأجنبي وإنني أعتقد أن هذا من قبيل التخلف الفكري فقد كان عدد سكان إيران قبل الثورة ثلاثين مليوناً وبخل إيران من البترول وقتها ثلاثين مليارا من الدولارات أما عدد السكان الآن فقد أصبح ستين مليوناً بينما انخفض بخل البترول إلى ١٢ مليارا ، فكيف يمكن إدارة البلاد بهذا الشكل ؟ ينبغي أن تهتم الصحافة وأجهزة الاعلام بالصديق في هذه القضية بدلا من الجدل القديم . فليس معنى اللحاق بالبول المظتورة أو استخدام رأس المال الأجنبي أن نسفني عن مبادئنا وتراثنا ، إننا نستطيع أن نستفيد من رأس المال الأجنبي جنباً الى جنب تراثنا ومبادئنا ، ينبغي أن نسبق الزمان قليلا فكل دول العالم تقول إن الانضمام الى الجات مفيد فهل نحن في حاجة الى عشرين سنة أخرى للنتاقش في هذا فلم لاندأ اليوم بطرح مشروعتنا على أجهزة الإعلام والخبراء وأسائدة الجامعات من أجل أن نعد المجال لرسم مستقبل البلاد ، إننا لن نظل نعيش عالة على البترول ولاسبيل أمامنا إلا الانتاج المناسب بمستوى مناسب من أجل التصدير وينبغي أن نؤمن بأنه ليست هناك مشكلة في الانضمام الى الجات : «اطلاعات ١٩٩٤/١٠/٢٤» ويقول المهندس محمد رضا نعمت زاده وزير الصناعة : «إن الانضمام الى الجات فرصة لعلاج مشكلة ضعف الإدارة في معظم الوحدات الانتاجية في البلاد» : «كيهان ١٩٩٤/٨/٢٠» ويقول المهندس مرتضى محمد خان وزير الاقتصاد والمالية : «إن الانضمام الى الجات سيكون وسيلة للتحكم في سياسة الأبواب المفتوحة وسوق النقد وتمديد الضرائب» «كيهان ١٩٩٤/٨/٢٠» ، ويقول المهندس أشرف سمعاني نائب وزير المعادن والفلزات لشئون التخطيط والميزانية ولم تعد القضية قضية انضمام

الجات أو عدم انضمام فإننا لانستطيع أن نعمل أنفسنا عن المجتمع الدولي ومن اللازم أن ننضم إلى منظمة الجات ولاشك أن هذا الانضمام سوف تكون له آثار سلبية ولكن علينا أن نعمل على مواجهتها» (جمهري اسلامي ١٩٩٤/١٠/٢٦) ويقول المهندس مصدق كفايي مدير الصادرات بوزارة المعادن : «ينبغي أن ندرس الإيجابيات والسلبيات التي ستواجه إيران أزاء تنمية التجارة الخارجية لإيران وانضمامها للجات ، وتشير الإدارة الاستراتيجية للاقتصاد إلى أنه يمكن تحويل السلبيات الموجودة إلى إيجابيات حيث أن الجات سوف تحت المنتجين على الوفرة مع المحافظة على مستوى الجودة العالمية وعلى مزيد من التخطيط الإنتاجي والمالي والخفض المستمر في النفقات وإعادة النظر في نظم إتخاذ القرار وتنفيذ من انسجام وسرعة الحركة في مجال الصادرات وإيجاد الأسواق» (اطلاعات ١٩٩٤/١٠/٢٤) ويجمع الخبراء الاقتصاديين الإيرانيون على أن إيران لديها تميز في عدة منتجات تؤهلها المنافسة مع دول منظمة الجات مثل الفولاذ والنحاس والألومنيوم والقصدير والزك والجير والسجاد والطاقة والغاز فضلا عن القوى البشرية المتخصصة المدربة ، يقول المهندس أشرف سمعاني : «ينبغي أن نعترف بالمزايا النسبية لإيران إذا قسناها بدول المنطقة والعالم ، ومن هذه المزايا يمكن الإشارة الى المواد الأولية المعدنية مثل الفولاذ والنحاس والألومنيوم والقصدير والزك وكذلك الغاز فإذا كان البترول سيفقد قيمته في المستقبل فإن الغاز يعتبر ميزة فضلا عن القوى البشرية المتخصصة والمدربة في مجال خدمات البنية التحتية » (اطلاعات ١٩٩٤/١٠/٢٤) ، ويقول المهندس ملحوظي : «من المزايا التي يمكن الإشارة إليها في انضمامنا للجات أن بلادنا تحتل المركز الثاني بين منتجي الغاز في العالم والمركز الثالث بين منتجي الجير ويمكن الاستفادة جيدا من هذه الميزة» (اطلاعات ١٩٩٤/١٠/٢٤) ويقول المهندس مصدق كفايي «من حسن الحظ أن صناعة الفولاذ من أنتاج الصناعات التصديرية في إيران حيث تم تصدير ٢ مليون طن من منتجات الفولاذ عام ١٩٩٢ بما قيمته ٦٥٠ مليون دولار كما تم تصدير ٧٢٠ ألف طن من هذه المنتجات في النصف الأول من هذا العام بما قيمته ١٥٥ مليون دولار ، ولاشك أن المواد الأولية المعدنية لإيران بشكل عام تمثل ميزة كبرى في التعامل مع دول الجات» (اطلاعات ١٩٩٤/١٠/٢٤) ويؤكد المهندس مهدي بهيكش مستشار وزير المعادن أن تصدير السجاد لدول الجات سيكون من مزايا الانضمام الى هذه المنظمة حيث تبلغ حاجة هذه السوق السنوية من السجاد الإيراني ٢٣٥٠٠

من فضلا عن صادرات أحجار الزينة (جمهورية إسلامي
١٦/١٠/١٩٩٤).

٣- التحولات الاجتماعية في إيران:

لقد كانت التفرقة الطبقية في ظل النظام الرأسمالي
لحكومة الشاه أحد الأسباب الرئيسية لمشاركة جماهير
الشعب الإيراني بقوة في الثورة على أمل أن تحصل على
حقها في المساواة وتقيم مجتمع العدالة الاجتماعية. إلا أنها
عاشت بعد انتصار الثورة مجتمع الحرب خلال السنوات
الثماني للحرب العراقية الإيرانية واضطرت إلى أن تعيش
ظروف التبعية العامة عندما أصدر الخميني أمرا بتشكيل
جيش قوامه عشرين مليوناً أي حوالي نصف عدد سكان
إيران. وقد اعتمدت استراتيجية التبعية العامة مبدأ شغل
المواطنين الإيرانيين عن ذاتهم وحياتهم الخاصة والعامة
ومشاكلهم وكذلك عن التفكير في المستقبل الفردي أو
الجماعي أو الوطني مع السعي لشحن المواطن الإيراني
بمشاعر مذهبية تدفعه للاستشهاد باعتباره ضحية الإسلام
وامتدادا لحركة الحسين بن علي الإمام الشهيد. ولقد وجد
النظام الحاكم في فكرة التبعية العامة أسلوباً ثوريا مناسبا
لحل مشاكله في عدة قطاعات علوة على كونها وسيلة
لتحقيق منجزات عسكرية وسياسية لصالحه، يقول سيد
علي خامنه اي: «إن التبعية العامة تعني الحضور المنظم
القوي للجماهير في ساحات الثورة الإسلامية والسيطرة
على الأوضاع ومواجهة معارضي الثورة» (الاطلاعات
١٩٩٤/١٠/٢٠)، وبعد انتهاء الحرب اتجه المجتمع الإيراني
إلى إعادة البناء وهو خلال ذلك كله يمر بتحولات اجتماعية
أساسية يمكن استخلاص معطياتها على هذا النحو :

أ- رفع النظام الصاكن في إيران شعارا العروة
والاستقلال وعدم التبعية والعزة والمساواة والعدالة
الاجتماعية. وتردبت شعارات أمة حزب الله والمجتمع
الإلهي ومجتمع صدر الاسلام ومجتمع المدينة والأرض
المديرة للشهداء والشعب المتجه إلى الله، يقول رفسنجاني :
إننا نسمي المجتمع سليما إذا كان متوجها دائما إلى الله
وإلى شئونه الحقيقية وسير في خط نموه المنطقي الانساني
(كيهان ١٩٨٧/٤/٤) وقد نجح النظام الإيراني في إرساء
وتثبيت كثير من المفاهيم الإسلامية والشيعية من خلال
مظهر القوة الذي يظهر به علماء الدين خاصة ممن يتولون
مناصب قيادية في الدولة حيث استجابوا لدعوة الخميني
بعدم التخلي عن العبادة والعمامة والحياة في بساطة وسط
الجماهير والاستفادة من وجود الجماهير في الساحة

والاستفادة من المساجد كمنازل أساسية للنظام ومن إقامة
صلوة الجمعة وصالوة الجماعة بانتظام، يقول الرئيس
رفسنجاني: «نحن نسعى اليوم إلى أن نضع مجتمعا على
أساس المجتمع القوة الذي رسمه أمير المؤمنين على بن
أبي طالب عليه السلام، إننا ينبغي أن نقدر بسلوك أمير
المؤمنين عليه السلام في بناء مجتمعا، ويمكن أن نقدر
مشاكل اليوم بنفس المعيار التاريخي لذلك الوقت فمفكك
القاسطين والمارقين والناكثين الذي كان يواجه الحكومة
الإسلامية في عهد علي عليه السلام يوجد اليوم أيضا على
مستوى أوسع في مواجهة مجتمعا الاسلامي» (كيهان
١٩٨٧/٥/١٥) ويقول الزعيم خامنه اي «إن روح الاسلام
هي رمز مجتمعا الاسلامي ونظامنا الاسلامي، وفي بلد
تتم فيه كل الأمور باسم الله وفي سبيل الله ومناخ توجه إلى
الله وإلى القرآن وتقام الصلاة حيث القلب متجهة إلى الله
وشبابه ينمو وسط هذه البيئة ويتعلم أبجدية الحياة في هذا
الوسط كحصول الانسان أن يكون للاستبكار وعملته قبوله
(الاطلاعات ١٩٨٨/٢/٢٠) وفي هذا الإطار لايل قادة النظام
من دعوة المسؤولين وجماهير الشعب إلى التقوى وذكر الله،
يقول الزعيم خامنه الزعيم اي: إن أسوأ داء يمكن أن يصيب
أي مجتمع هو الغفلة عن الله فلا ينبغي أن تغفل عن الله في
قلوبنا وأرواحنا في كل قراراتنا وحركاتنا في أمورنا
الإدارية والسياسية والعسكرية، في المال والادارة، في
سن القوانين وتنفيذها في جميع مراحل القضاء. فالجميع
في حاجة إلى التقوى فإذا استطلعنا أن نقتع أنفسنا بأننا
عبدة الله فينبغي أن نكون خدام المجتمع وأن نولي الطبقة
المحرمة اهتماما خاصا بسببها، الأول أنها أكثر احتياجا
والعدل يقتضي أن تحصل على نصيب اكبر، والثاني أنها
أكثر الطبقات جديدة ودواما في دعم النظام. ولذلك فإن علينا
أن نقوم بحيل الناس بأمرين الأول أن نخمدهم والثاني أن
نحصل على محبتهم ونقتنهم، أن نخمدهم من خلال برامج
طويلة المدى تستهدف النفع لهم وأن نحصل على محبتهم
ونقتنهم بحسن الإدارة (ارسلت ١٩٩١/٨/٨).

ب- إذا كان النظام الإيراني قد رفع شعار الوقوف مع
المستضعفين في وجه المستكبرين على مستوى المجتمع
الدولي، فمن اليديهي أن يرفع هذا الشعار داخل المجتمع
الإيراني ذاته. يقول رفسنجاني: إن ثورتنا التي هي ثورة
إسلامية قد جعلت محاربة الاستكبار ودعم المستضعفين
شعارا اجتماعيا لها وإن هذا الشعار اصطلاح قرآني وهو
أعمق وأقوى تعبير يستفيد منه في هذه الثورة (كيهان
١٩٨٧/٤/٤) ويؤيد الرئيس رفسنجاني جهدا كبيرا في
محاولة تقنين هذا الشعار وله بحث مطول حول هذا

الموضوع وطرق تطبيقه داخليا ، وسعى الى اقناع الناس بقيمة وفائته وجوداء في بناء مجتمع أفضل وذلك من خلال خطبه وأحاديثه ولقاءاته. وأهل بساطة المدخل التي توخاها النظام الإيراني في عرضه كانت من أهم مقومات نجاحه ، يقول رافسنجاني «لو أن إنسانا تجاوز حده خطوة واحدة إزاء الله وخلق الله أو حتى نفسه لكان هذا استكباراً. ولو أن إنسانا تخلف عن حقه لكان هذا استضعافاً ، وإن الشخص الذي يأسره الإعجاب بنفسه يدخل الى عالم الكبر من هذا الباب ، والفرق بين الإعجاب بالنفس والكبر هو أن الإعجاب يكون داخل الإنسان مثل الغرور والأناية ويبدأ منه الرضا عن النفس متجها الى الغرور ثم الى بيع النفس الذي هو أول الكبر ، أما الكبر فإن الإنسان الذي يرضى عن نفسه يقارن نفسه بالآخرين فيرى نفسه أفضل منهم ويعتقد أنه له حقوقا أكبر وإمكانيات أكثر» (رسالت ١٩٨٧/٧/٢٥).

ويربط رفسنجاني بين الكبر والترف ليوكد أن المترفين خطر على المجتمع لأنهم يقبلون الحقائق ويزيفون الواقع في سبيل الحكم والسيطرة ، يقول رفسنجاني: «وقع الحكم والسيطرة على خلق الله كان من أهم سمات شخصية الأشراف طوال التاريخ ، لقد كانوا يطالبون دائما بالحكم باعتبارهم الطبقى لأنهم مترفون ومسرفون ولأنهم يملكون مالا أكثر أو قدرة أكبر يعتقدون أنه ينبغي على الجميع طاعتهم في حين أن الأنبياء كانوا يعارضون هذا الفكر. ولقد ناهضهم الرسول عليه السلام منذ بدء رسالته وحتى وفاته وكذلك كانت حياة الإمام الحسين كلها عامرة بالكفاح ضد الأشراف ومحاربة الطواغيت والاستكبار» (رسالت ١٩٨٧/١٠/٢٤). ومن هنا يصل رافسنجاني الى حقيقة هامة فيقول: «المستكبرون هم أسوأ أمراض الدنيا وأسوأ جرائم المجتمع فإذا تعرض المجتمع للتكبر فإن الحكومة تكون عرضة للتكبر وهذا خطر على المجتمع الانساني» (كجهان ١٩٨٧/١١/١٤)، ويؤكد رافسنجاني أن صفات الاستضعاف ليست مصحبا بل هي ثم مما يجعل من الضروري تطوير هذه الصفات من خلال مفهوم جديدة للاستضعاف ، حيث يقول: «إذا استطعنا من البداية أن نحافظ على الإنسان وتربيته وننزعه منه العجب والأناية لقضينا على جذور التكبر. وينبغي أن نعدل دائما في الوسائل التي في أيدينا ولاندعها على حالها ، إننا ينبغي أن نتبهي ونضبط أنفسنا بأساليب مختلفة حتى لاتقع في بلادنا أمور استكبارية فإذا حافظنا على باطننا سليما نستطيع أن نقدم للعالم رسالة العدالة الاجتماعية للسلام» (رسالت ١٩٨٧/٧/٢٥).

جـ - نجح النظام الحاكم في ايران في استثمار بعض المناسبات الدينية والشيعية مثل ذكرى مولد الرسول عليه السلام بذكرى بعثته وذكرى ميلاد ووفاء أئمة الشيعة والاحتفالات بالمناسبات الحزنية وعلو رأسها احتفالات الشيعة بيوم عاشوراء ويوم مقتل الحسين في كربلاء ، والاستفادة من هذه المناسبات في تسكين آلام المواطنين في التكتيات والكوارث الطبيعية والسياسية والعسكرية والمساعدة في احتماليات المعاناة في سبيل توفير الاحتياجات الضرورية لمعيشتهم ، وصبرهم على الأزمات ومساهمتهم في دعم الحكومة. كما نجح النظام الإيراني في أسلوب إززال الجماهير الى الساحة في المناسبات السياسية والوطنية واستثمار ذلك في تغيير أو اصلاح بعض أنماط السلوك التي تعودها الشعب الإيراني في ظل النظام الرأسمالي وأسلوب إدارة هيئة السافاك لتجمعات المواطنين الى الالتزام الوطني بنوع من السلوك الاشتراكي في إطار اشتراكية الاسلام والمشاركة الشعبية في إدارة الأزمات .

د - تعتبر الثورة الثقافية من أهم الانجازات التي تحققتها حكومة الجمهورية الاسلامية في مجال التربية والتعليم والثقافة والارشاد في اطار خطة خمسية اقترنت بالخطط الاقتصادية والمالية واستوعبت كثيرا من بنودها ، ويمكن رصدتها من خلال خطب الجمع وأحاديث المسؤولين في المحافل العامة وبعبر أجهزة الإعلام . يقول الرئيس رفسنجاني: «إن زيادة عدد الصحف والمطبوعات تعتبر من العوامل المؤثرة في النمو الثقافي للمجتمع حيث كان توزيعها في سنة ١٣٦٧ هـ ١٩٨٩م يبلغ ١٧٠ مليون نسخة وقد وصل اليوم الى ٤٥٠ مليون نسخة وهو اعلى من معدل الخطه بنسبة ٨٠٪ ، كما أن عدد حفاظ القرآن الكريم ودراسيه لم يكن يتجاوز ستة ملايين سنة ١٣٦٧ زاد اليوم الى ١٧ مليون شخص وهو نمو كبير ، كما زادت البرامج الاذاعية والتلفزيونية بشكل جيد خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت من ثلاثة آلاف ساعة الى ٩١ الف ساعة في الاذاعة ويقتس النسبة زادت برامج التلفزيون ، كما ارتفع معدل التعمية في المجال الرياضي حيث زاد عدد الرياضيين المنتمين الى الاتحادات المختلفة من ٨٩٥ الف شخص سنة ١٣٦٧ الى مليون و٢٠٠ الف شخص ومن المتوقع زيادته في الخطه ٢٧٠ الف شخص آخرين ، كما زاد الاهتمام برياضة السيدات وأصبحت الاتحادات الرياضية تضم ١٢٠ الف فتاة وسيدة ، والعدد في حالة نمو مستمر ، كما زاد عدد المدربين من ١٧ ألف مدرب الى ٢٤ ألف مدرب ، وتعتبر السياحة من عوامل نقل الثقافة فضلا عن أن دخلها

المصالحة بين العرب وإسرائيل ، وهو يبدو سببا رئيسيا في السياسة الرسمية للجنة لإيران ، وسوف يظل طالما ظلت مصر في موقف متشدد تجاه إعادة علاقاتها مع إيران لأنه يبرر للشعب الإيراني تعامل النظام الإيراني الحاكم مع الشعب المصري باعتباره مستضعفا دون حركته باعتبارها في ركاب المستكبر . ومن هنا تأتي ضرورة تطبيع العلاقات بين مصر وإيران مع تعامل كل منهما مع معطيات الطرف الآخر ، والحقيقة أن إيران تعرف جيدا كيف تطبع العلاقات مع مصر وكيف تتعامل مع معطياتها . وتبدو المبادرات الإيرانية لعقد لقاءات مع المسؤولين المصريين ورجال الفكر والصحافة فضلا عن التصريحات والأحداث الصحفية إيجابية ومشجعة للجانب المصري على الاتصال والتعاون . وتعتبر مؤشرا جيدا يمكن الاطمئنان إليه في استنباط الخط الذي يمكن أن تسير فيه بعد ذلك وإلى امكانية قيام علاقات قوية في المستقبل بين الطرفين . ويمكن أن نشير هنا إلى مثالين واضحين الأول هو ظروف ملائسات اشتراك وفد إيراني في المؤتمر العالمي للسكان والتنمية ونتائجه ، والثاني هو زيارة وكيل وزارة الخارجية الإيرانية لشئون البحوث والتعليم (عباس ملكي) للقاهرة ولقاءه مع المخصصين ورجال الفكر وطما والدين ورجال الاعلام والصحافة ، كما يمكن أن ننقل هنا مثلا من حديث السيد / عمرو موسى وزير الخارجية المصري قال فيه : إن العلاقات الإيرانية المصرية تمر بمرحلة حساسة وحسن النوايا لتحسين هذه العلاقات موجود ولكن ينبغي ترجمة حسن النوايا إلى عمل حتى تتحسن علاقات البلدين . إن العلاقات بين شعبي إيران ومصر علاقات قديمة ولا يمكن تجاهل إيران كقوة لها علاقات تاريخية مع العالم العربي ، هناك قضايا ملقة بين مصر وإيران وتحتاج لحلها إلى محاولات مستمرة ، ليست القضية قضية اتخاذ قرار نهائي أو تحديد وقت لفتح صفحة جديدة بل إن الأمر يحتاج إلى عمل جاد مستمر حتى تتبدد الفهم التي تحيط على سماء العلاقات الإيرانية المصرية والعلاقات الإيرانية العربية عموما إنني أستطيع أن أؤكد وجود شواهد إيجابية في هذا الصدد من جانب إيران (جمهورية إسلامي ١٩٩٤/٧/١٠).

إن القضية الهامة في موضوع العلاقات الإيرانية المصرية تكمن في حسن اختيار الزاوية التي ننظر من خلالها إلى مستقبل هذه العلاقات . ولعل أفضل أن ننظر إلى هذا الموضوع الهام من خلال موقع إيران في استراتيجية السياسة المصرية بمختلف جوانبها سواء ما يتعلق بعلاقاتها الخارجية في المنطقة العربية أو العالم الإسلامي أو مجموعة نواتر العلاقات الداخلية والخارجية

قد زاد من ٣٥ مليون دولار إلى ١٢٠ مليون دولار ، كما زاد عدد السياح من ٩٤ ألف سائح إلى ٢٩٠ ألف . كما أكدنا هذا العام على الاستفادة المناسبة من الفيديو واستصدرنا قرارا من المجلس الأعلى للثورة الثقافية بإنشاء نوابي الفيديو في المراكز الثقافية والدينية وسوف نعرض فيها أفلام الفيديو المقبولة لجميع أفراد المجتمع ، وقد خصصنا لهذا المشروع ميزانية كبيرة كما خصصنا نسبة ١٪ من الميزانية العامة للبلاد للشئون فضلا عن ميزانيات المؤسسات الثقافية ، وفيما يتعلق بالتعليم فقد زاد عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من ١٣,٥ مليون تلميذ إلى ١٦,٤ مليون في الوقت الذي قل فيه عدد الأميين من ١٥,٦ مليون شخص في سنة ١٣٦٧ إلى ١١,٢ مليون ، وزاد عدد طلاب البلاد من ٤٠٧ ألف طالب في بداية الخطة الخمسية الأولى إلى ٧٤٧ ألف طالب بنسبة ٢٣٪ عن المتوقع من أهداف الخطة ، كما تقوم الدولة في الوقت الحاضر ببناء منشآت تعليمية على مساحة ٤ مليون متر مربع ، وقد تضاعفت ميزانية تربية وتدريب القوى البشرية بما يعادل ٣,٤ ضعفا ، كما زادت ميزانية بناء منشآت التعليم العالي ١٢,٢٪ إلى نسبة ٢٦٪ كما زاد الإنفاق عليه من نسبة ١٢,٨٪ إلى ٥٧٪ (المطامعات ١٩٩٢/٤/١٩٩٢) . ويمكن القول بأن عملية ربط الجامعات بالحوارات العلمية الدينية من الأمور التي يستند إليها النظام الإيراني في تطوير الجامعات فكريا وإخراجها من العليانية إلى الإسلامية .

٤ - إيران والعلاقات مع مصر :

من أهم الأسئلة المطروحة في هذا المجال هو : هل يمكن تطبيع العلاقات بين إيران ومصر مع احتفاظ كل طرف بمعطيات الأساسية ؟ وفي الإجابة على هذا السؤال تتبادى بعض الأصوات هنا وهناك بضرورة تجميد العلاقات بينهما باعتبارهما قطبين متنافرين ، ولكن الرأي الأكثر شعبية يؤكد أن عدم تطبيع العلاقات بين الدولتين يدل على عدم فهم حقيقى للمعطيات الأساسية لدى الشعبين لأنها معطيات ضاغطة تجعل التعامل بين مصر وإيران أمرا حيويا سواء كان هذا التعامل سلبيا أو إيجابيا حيث تمثل مصر في الاستراتيجية الإيرانية القطب الذي لا مناص من التعامل معه في المنطقة حكومة وشعبا كل على حدة أو معها مجتمعين ، وربما مع تقديم بعض التنازلات التي لا تسمى جوار المعطيات في حالة تطبيع العلاقات ، وربما تبدى إيران أن سبب عدم تطبيع العلاقات مع مصر هو معاهدة كامب ديفيد ووجود علاقات لمصر مع إسرائيل وسعيها

وارتباطها بالأمن القومي والمصالح القومية ، ومن هذا المنطلق يمكن رصد ايجابيات وسلبيات تطبيع العلاقات مع ايران وكيفية التعامل معها :

(1) الايجابيات :

(١) الوقوف على التجربة الايرانية في الحكم الاسلامي بشكل مباشر ومدى نجاحها أو فشلها ونقاط القوة ونقاط الضعف في النظام الحاكم والاستفادة من هذه المعرفة المباشرة في تطوير الفكر السياسي في مصر أو مواجهة هذه التجربة بما يحقق الرد على بعض الدعوات في الداخل للعودة الى نظام الخلافة الاسلامية.

(٢) تلقى ميادئ الثورة الاسلامية في ايران من خلال القنوات الشرعية التي يمكنها رقابة دخول الأفكار الخارجية ومناقشتها وتبسيطها وتوضيح أوجه الاتفاق وأوجه الخلاف معها بعيداً عن المزايدات غير العاقلة للجهل بحقيقة هذه المبادئ والأفكار ومنطلقاتها والتخويف بها أو جذب الشباب اليها بغير وعى أو معيار حقيقي نتيجة تصديرها بطرق غامضة ومثيرة .

(٣) تأكيد قدرة السياسة المصرية على التعامل مع كافة الأطراف بصورة استقلالية وأثبتت دور الريادة لمصر بين الشعوب العربية والاسلامية في توجيه المصلحة القومية واستثمار ذلك في المحافل الدولية .

(٤) الاستفادة الاقتصادية على المدى البعيد وربما القريب من نظم اقتصادية طبقها الإيرانيون بعد الثورة واستثمار الوساطة بين ايران ودول أخرى في تحقيق مزايا اقتصادية وسياسية .

(٥) اكتساب عناصر جديدة في يد السياسة المصرية لتحقيق مصالحها في إطار النظام العالمي الجديد تساعدها على القيام بمبادرات جديدة في العلاقات الدولية .

(ب) السلبيات :

(١) تأثير تطبيع العلاقات مع ايران سلبيا على علاقتها مع بعض الأطراف المعادية لإيران مثل الولايات المتحدة

الأمريكية وإسرائيل وتخوف بعض الدول من تصدير إيران ثروتها من خلال مصر. ويمكن معالجة ذلك بتوضيح ضوابط العلاقات المصرية الإيرانية وضرورة التعامل مع إيران وفتح قنوات الحوار مع المؤسسات المختلفة في إيران من خلال برنامج للحرك السياسي والاعلامى بمساعدة الخبراء والمتخصصين .

(٢) الخوف من إمكانية دعم إيران معنويا وربما ماديا للتيار الاسلامي والجماعات الاسلامية مما يؤدي الى ضغوط داخلية على مصر. ولكن السياسات الامنية المصرية أثبتت نجاحها وتبوق الأجهزة المنفذة لها .

ومع وجود المعطيات الإيرانية المشار اليها فإن الرؤية المستقبلية للعلاقات الإيرانية المصرية ترجح الانفتاح وتطبيع العلاقات بشكل تدريجي ومقن بضوابط الشكلية المتمثلة في الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بل ينبغي أن تكون الضوابط في شكل مبادرات باقتراح حلول لكافة نقاط الخلاف بين الدولتين كوسيلة فعالة لإيجاد الثقة واستقرار العلاقات على أسس سليمة وقواعد متينة لأنه كلما حلت مشكلة بين الجانبين اتسعت دائرة العلاقات حلقة جديدة في حين أن انفراج العلاقات بغير ضابط سيكُون باهظ التكاليف.

ولاشك أن الأخذ بمبدأ «سد باب الريح» تجاه ايران لا يحقق الاستقرار الحقيقي. فرياح العلاقات الآتية من ايران سوف تلتف حول الباب الرسمي الى منافذ ثقافية واعلامية وعلمية واقتصادية معروفة وغير معروفة ، متوقعة وغير متوقعة ، ويوجد في ملف العلاقات الإيرانية دلائل كثيرة على ذلك. فإذا مافتح الباب بغير توقع وغير تخطيط مسبق اكتشفت هذه العلاقات الغوصى التي تخلق مزيد من الحيرة والاضطراب وتلحق الضرر بمجتمعنا وثقافتنا عقول شبابنا بما يخرج عن سيطرة الدولة بأجهزتها الرسمية والشعبية وتؤدي عاجلا أو آجلا الى العودة لقطع العلاقات.

النظام المصري والمطرفة ١٩٩٤ : التحدي والاستجابة

د . هالة مصطفى

نظر أكثر المحللين وعلماء السياسة شرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية وبالتالي فإن المساس به أو الإخلال به يؤدي إلى تهديد العملية الديمقراطية ذاتها. والواقع أن عالمنا متميزا مثل صمويل هنتجتون اعتبر اقرار النظام العام والاستقرار السياسي معيارا رئيسيا ليس فقط للتنمية السياسية وتحقيق الديمقراطية وإنما للتمييز بين البلدان المتخلفة والمتقدمة حيث اعتبر القارق الرئيسي بينهما ليس في شكل الحكم وإنما في درجة الحكم الذي يرتبط بتحقيق درجة عالية من الإجماع والشرعية والتنظيم والفعالية حول السياسات بما يضمن الاستقرار والصفاء على النظام العام^(١).

٣ - طبيعة السياسات التي يتبعها النظام في مواجهة هذه المطالب أو التحديات والتي تختلف من نظام إلى آخر بل ومن مرحلة إلى أخرى بالنسبة لنفس النظام.

وفي إطار هذه العناصر الثلاثة يمكن تحديد طبيعة التحديات التي واجهها النظام المصري في السنوات الماضية وشكل استجابته لها.

أولاً: خصائص النظام السياسي

أحدث التجربة السياسية التي مرت بها مصر في ١٩٥٢ انقطاعا مع الحقبة الليبرالية الأولى التي عرفتها البلاد بشكل مبكر منذ العشرينات من هذا القرن ، والتي وضعت الأسس الأولى لقيام نظام ديمقراطي من خلال دستور ١٩٢٣ ، أي نظام يتسم بالتركيز على حقوق الفرد والمواطنة والحريات العامة ، وإقامه مؤسسات سياسية حديثة والأخذ بصيغة التعددية الحزبية.

وعلى العكس استند نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى شرعية «ثورية» ، واتسم بتوجه إيديولوجي «شعبي» Populist ، كان تمييزه المؤسسي هو الأخذ بصيغة التنظيم السياسي الواحد ، ورفض مبدأ التعددية والتمايز الحزبي والتنظيمي .

يتعرض النظام السياسي لمجموعة من التحديات التي تفرضها عليه البيئة التي يتحرك في إطارها . وتحدد قدرة النظام فعالية لدى نجاحه أو فشله في التعامل مع الضغوط التي تمارسها جماعات معارضة تسعى للتغيير السياسي . فالنظام السياسي حقيقته حركية مستمرة ، وهو يسعى دائما للتوفيق بين مطالب وضغوط متنوعة بل ومتناقضة أحيانا بحيث تحقق سياساته أعلى درجة ممكنة من التوازن أو الاستقرار الاجتماعي.

بعبارة أخرى فإن النظام يكون في حالة تكيف مستمره adaptation مع الضغوط والمطالب الواقعة عليه سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية. وخلال هذه العملية قد يستجيب النظام لبعض المطالب ، وقد يهمل الاستجابة لها، وقد يجمعها بشكل مباشر وصريح. ويتطلب تحليل إستجابة النظام وفقا لهذا المنظور دراسة عدة عناصر يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - طبيعة النظام السياسي أو الخصائص الرئيسية له ، والتي تؤثر على كيفية تعامله مع الضغوط والمطالب أو التحديات التي يواجهها . وتحدد هذه الخصائص وفقا لطبيعة النخبة الحاكمة وتوجهاتها الإيديولوجية ومصادر شرعية النظام والقوى الاجتماعية التي يمثلها ويسعى لاجتذاب تأييدها.

٢ - طبيعة الضغوط والتحديات التي يواجهها النظام ويرتبط ذلك بتحليل نوعية التحدي فقد يمثل معارضة للنظام من داخله أي وفقا للقواعد القانونية والنسبوية التي ينهض عليها ، وقد يمثل تحديا للنظام ذاته ويطرح بديلا له. ويتم تحديد نوعية التحدي تبعا للأساليب والأنوات التي تستخدمها القوى المعارضة في تعاملها مع النظام وما إذا كانت تركز على الأساليب السلمية والقانونية المشروعة ، أم تتجاوزها إلى استخدام أساليب العنف السياسي ، ولاشك أن النمط الأخير يمثل تهديدا مباشرا للنظام حيث يؤدي إلى الإخلال بالاستقرار ويهدد النظام العام الذي يعد في

فاختيار النظام لاتجاه او سياسه معينه يتوقف فى النهاية على خصائصه. فهناك سياسات تكون ملائمه لنمط معين من النظم السياسيه وبغير ملائمه لنمط آخر. وبترأوس هذه السياسات بين اتاحة اكبر قدر من حرية التعبير والتمثيل للمعارضة من خلال وجود مؤسسات مفتوحة. كما هو الحال فى النظم الديموقراطية التعددية، او التقييد الشديد عليها كما هو الحال فى النظم السلطويه التى تتسم بقدر عال من الهيمنة السياسيه على المعارضة وتضع قيودا صارمه على حرية القوى السياسيه فى التعبير عن نفسها من خلال المؤسسات القائمة، وبالتالى تتبع استراتيجيات قمعيه فى مواجهتها.

والى جانب هذين النمطين - وفقا لتطليل عالم السياسه روبرت دال - قد يوجد نظام تتراوح سياساته وسلوكه ازاء المعارضة بين التقييد وبين السماح لها بحرية نسبيه فى التعبير عن نفسها، أى انها فى المعارضة وتضع قيودا الوسط بين النمطين السابقين^(١). ويمكن تصنيف النظام السياسى المصرى ضمن هذا النمط الأخير، حيث تتخذ درجة التقييد التى يفرضها على المعارضة طابعا نسبيا.

هذا النمط من النظم يعرف أشكال المعارضة التى تدعى بالولاء للنظام. وحق المعارضة مكفول فى النظم المختلفة ولكن اللعبة السياسيه تكون فى مجملها مقيدة، فهو يوفر حقوق المواطنة للأفراد ولكنه يضع قيودا على حرية «المنافسة العامة»، وبالتحديد على إمكانية تدوير السلطة وذلك بتفعيل أحزاب المعارضة. ويكون هناك من الناحية الفعلية حزب واحد فقط هو الذى يتمتع بكل الامتيازات على حساب الأحزاب الأخرى مما يجعل وجود هذه الأحزاب وجودا شكليا إلى حد كبير. ولذلك فانه فى النظم المختلفة عندما تقع المصالح السياسيه للمعارضة، يظهر الخطر على النظام نفسه، إذ أن المعارضة هنا تضغط على النظام السياسى للتقليل من حجم القيود المفروضة عليها، أى انها تضغط من أجل المزيد من الليبرالية واتاحة الفرصة لتوسيع نطاق «المنافسة العامة».

ويتضمن المراتب الأساسى لنمط «النظم المخططة» فى رغبتها فى الحفاظ على بقائها دون التحول إلى نظام مقيد من ناحية، أو إلى نظام تعددى من ناحية أخرى. لأن استجابة النظام هنا لطب الم المعارضة بالسماح بمزيد من الليبرالية السياسيه يحمل معه احتمال التحول إلى نظام تعددى، وبالعكس إذا ماتم قمع مطالب المعارضة، فالنتيجة الطبيعىه هى التحول إلى نظام مقيد.

وتظل اشكالية المعارضة فى «النظم المخططة» هو عدم

وانسحب نفس الموقف على المجال الاقتصادى والاجتماعى وهو ماكرس فى النهاية الطابع السلطوى للنظام. وقد ساعدت الخلفية الاجتماعية للنخبة الحاكمة والتى انتمت فى معظمها إلى إحدى شرائح الطبقة الوسطى، وبالتحديد البروجوازية الصغيره، على ترسيخ هذه الطبيعة للنظام. فلم تعبر هذه الشريحة عن توجه فكرى او سياسى متجانس وانما تراجعت بين اتجاهات وتيارات فكرية وسياسيه متعددة، وهو ما انعكس على سلوكها السياسى وتوجهاتها التى اتسمت بنفس السمة. حيث لم يكن لها تحسيزا ايدىولوجيا او فكريا معيناً وذلك بحكم أن الشريحة الاجتماعية التى انتمت إليها يصعب تحديد اختياراتها السياسيه فى قالب جامد أو نهائى.

ورغم العهد الثالث الذى تعاقبت على النظام منذ ذلك الوقت ورغم اختلاف التوجهات السياسيه لكل منها إلا أن طبيعة النظام مازالت تحمل الكثير من الخصائص والسمات العامة الأساسيه الحاكمه له منذ عام ١٩٥٢. إن انتهاء عهد الرئيس عبد الناصر وتولى الرئيس السادات الحكم قد حمل مظاهر التحول التى طرأت على التوجهات الرئيسيه للنظام. ففى هذا الإطار تم الانتقال من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية الحزبيه المقيدة، ومن الاقتصاد الاشتراكى إلى الانفتاح والاتجاه نحو اقتصاد السوق، وهو مايعنى التوجه نحو الشكل الديموقراطى للنظام، ولكن بقيت هذه العملية تتسم بالمدوية فى عهد السادات، حيث ظل النظام محتفظا بالخصائص السلطويه جنبا إلى جنب مع التحولات الديموقراطية التى شهدها نفس العهد. وخطا عهد الرئيس مبارك خطوات اوسع للاقترب من هذه الصيفه، حيث اتجه نحو تحقيق مزيد من الليبرالية السياسيه والاقتصاديه، كما سعى لدفع عملية التحول الديموقراطى. ولكن على الرغم من هذه التحولات المتتاليه فغمازال النظام يعيش مرحله انتقاليه من الشكل السلطوى الذى ورثه عن نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى الصيفه الديموقراطية الليبراليه التى يسعى إليها. وهى مرحله تعرفها كافة النظم التى تمر بطروف مشابهه. ومن هنا فقد تراجعت سياساته بشكل عام بين التعبير عن الطابع السلطوى حيناً والاتجاه الديموقراطى حيناً آخر. كما شهدت نفس المرحله بروز حركات الاحتجاج الاجتماعى (التي مثلتها بشكل أساس جماعات العنف السياسى)، والتى تعبر عن أحد مستويات اختلال التوازن الاجتماعى فى هذه المرحله الانتقاليه.

وتعكس هذه الطبيعة للنظام بشكل مباشر او غير مباشر على درجة استجابته للضغط والمطالب التى يتعرض لها والتى تحدد سلوكه وسياساته تجاه القوى المعارضه له.

أخرى كثيرة - في توظيف المشاعر الدينية العميقة لدى المصريين لمصلحة خطها السياسي وقوتها السياسية والتتنظيمية. أما العامل الثاني فيتمثل في ضعف الأحزاب السياسية العلمانية أو المدنية.

ويهمنا بالتالي أن نشير إلى ثلاثة أسباب أدت إلى تكثيف وإبراز دور المعارضة الإسلامية للنظام السياسي وتحول الحياة السياسية في مصر إلى نوع من القطبية الثنائية

هذه الأسباب هي هشاشة التكوينات الحزبية العلمانية ، ونجاح الاتجاه الإسلامي في إختراقها ، وتطور نوع من تقسيم العمل بين التيارات المختلفة من الاتجاه إسلامي على نحو ضاعف من تحديها للنظام السياسي في مصر . وسوف تلقى بعض الضوء على هذه الأسباب الثلاثة :

١ - ضعف الأحزاب العلمانية :

النجاح النسبي للقوى الإسلامية في الثمانينات هو الوجه المقابل لضعف وعدم فعالية الأحزاب السياسية الشرعية فقد ظل أداء هذه الأحزاب منخفضا ومحصورا في دوائر ضيقة لتتجاوز العاصمة ، وبعض المراكز الحضرية ، وغائبا في أغلب المناطق الريفية والأحياء العشوائيه في العاصمة والتي شهدت في المقابل نشاطا مكثفا للحركة الإسلامية . عكس ضعف الأحزاب وقلة فاعليتها قصورا شديدا في بناءها التنظيمي وعدم تمتعها بقاعدة جماهيرية . وظهرت مؤشرات ضعف هذه الأحزاب من خلال تدهور مستوى تمثيلها خلال الانتخابات البرلمانية. فحزب التجمع - وهو من أوائل الأحزاب التي نشأت مع التجربة الحزبية في السبعينات لم ينجح في انتخابات مجلس الشعب في دورات ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ، وتم تمثيله بمقعد واحد بالتمتعين في ١٩٨٧ . وكذلك حزب الأحرار فقد حصل على ١٢ مقعدا في ١٩٧٦ ، ثم تراجع إلى ثلاثة مقاعد في ١٩٧٩ ، ولم يفلح بأي مقعد في انتخابات ١٩٨٤ ، ثم اضطر لخوض الانتخابات البرلمانية من خلال «التحالف الإسلامي» . في ١٩٨٧ ليتمثل بـ٢١ مقعدا . بنفس الشيء بالنسبة لحزب العمل حيث حصل على ٢٣ مقعدا في ١٩٧٩ ولم يتمكن من الفوز في الانتخابات التالية في ١٩٨٤ . واضطر هو الآخر لخوض انتخابات ١٩٨٧ من خلال «التحالف الإسلامي» ليتمثل بـ ٢٢ مقعدا . أما حزب الوفد ، فقد خاض أول انتخابات برلمانية في ١٩٨٤ بعد عودته إلى الحياة السياسية بالتحالف مع الإخوان المسلمين ليتمثل بـ ٥١ مقعدا (كان العدد الإجمالي ٥٨ منهم ٥١ للوفد و ٧

قناعتها بالاكتماء ببعض الحقوق الليبرالية ، حتى يخطو النظام خطوه فطيه نحو «التعددية» وهي الخطوه التي تخشعها هذه النظم إذ تؤدي إلى ظهور حزب معارضة منافس يضر بالحزب الحاكم. ومن ثم تظل اشكالية هذه النظم قائمة. لأن رفع شعار الديمقراطية هنا سيظل يشكل قوة ضغط حقيقية لدفع النظام نحو التعددية السياسية ، ونحو اقامه مؤسسات تعبر عن هذه التعددية.

ويخلص «دال» من ذلك إلى القول بأن الحفاظ على شكل «النظام المختلط» يتطلب تضيق حدود «المنافسة العامة» واللجوء إلى العنف أحيانا. وتكمن تكلفه هذا الخيار على النظام فيما يمكن أن يؤدي إليه من ازدياد نسبه السخط العام ، وعدم الولاء السياسي وازدياد احتمالات «الانفجار» وهو مايقود في النهاية إلى اتجاهه نحو المزيد من القمع . وهذا يعني أن تظل هذه النظم متأرجحة بين «التوجه الليبرالي» وبين الأساليب «القمعية» أو بمعنى آخر الحفاظ على القدر المناسب من كليهما. وهو مايتوقف إلى حد كبير على مهارة القيادة السياسية حتى لايفقد النظام نقطة التوازن التي يعتمد عليها في بقاءه واستمراره.

وفي إطار هذا النمط «المختلط» الذي يجمع بين التقييد وحرية العمل النسبي اعم المعارضة يلج النظام السياسي في مصر حفاظا على هذه التوسيلة إلى استخدام أساليب متعددة لتعدهن المعارضة ومنع وصول الصراع انسياسي إلى نقطة الانفجار وتتراوح هذه الأساليب بين محاولات الاحتواء والاستقطاب والتحييد وغيرها

ثانيا: طبيعة المعارضة:

وإذا كانت هذه السمات العامة التي تتحدد في إطارها توجهات النظام وسياساته تجاه المعارضة السياسية ترجع إلى الخصائص التي يتمتع بها فإن العوامل الأخرى في تحديد هذه التوجهات والسياسات تعود إلى طبيعة المعارضة السياسية نفسها والأساليب التي تلجأ إليها في التعبير عن معارضتها .

ويمكن القول أن أبرز مظاهر الحياة السياسية في مصر خلال العقد الأخير هو أنها اتخذت طابع الاستقطاب الثنائي بين النولة وأنصارها من القوى السياسية من ناحية ، والاتجاه الإسلامي من ناحية أخرى .

ويعود ذلك إلى عاملين رئيسين . العامل الأول يتمثل في طبيعة المعارضة الإسلامية ، وهي المعارضة التي لم تتخذ شكلا حزبيا محددا ، ونجحت لهذا السبب - بين أسباب

للأخوان) ثم تراجع العدد إلى ٣٦ مقعدا بعد خوض انتخابات ١٩٨٧ مفقودا(٣).

ويشير هذا التراجع المستمر للأحزاب السياسية إلى انخفاض مستواها التنظيمي وهو أمر لا يستثنى منه الحزب الوطني الحاكم وإن كان وجوده في السلطة يلعب دورا هاما في ثقل تمثيله داخل البرلمان.

ولعبت هذه الحقيقة التاريخية دورا هاما في تحديد مسار التجربة الحزبية. فقد انبثقت أغلب الأحزاب السياسية التي شهدتها التجربة من بدايتها من داخل التنظيم السياسي الواحد حيث ولدت الأحزاب الأولى التي بدأت بها التعددية السياسية من خلال ماسمي بالناظر التي تشكلت داخل الاتحاد الاشتراكي وقرار من رئيس الجمهورية في ذلك الوقت لتمثل التيارات الرئيسية اليمين (حزب الأحرار الاشتراكيين) والوسط (حزب مصر العربي الاشتراكي الذي تحول إلى الحزب الديمقراطي)، واليسار (حزب التجمع اليميني الديمقراطي (وقد جاءت قيادات هذه الأحزاب من النخبة السياسية نفسها لنظام ثورة يوليو ١٩٥٢ (الضباط الأحرار). كما اتخذت كلها مواقف وسلطة من جميع التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية فضلا عن التصاقها كلها بشريعة الانتساب إلى ثورة يوليو. ولذا فقد حملت برامجه السياسية والاقتصادية الكثير من موامل التشابه والاختلاط. كما افترقت إلى وجود قوى اجتماعية متجانسة تعبر عنها أو إيديولوجية فكرية واضحة تدافع عنها. ولم يكن حزب العمل الاشتراكي الذي جاء بدوره بقرار من السلطة السياسية في ١٩٧٨، أحسن حالا من الأحزاب السابقة عليه، فقد كان ورثا لحركة مصر الفتاة التي قامت في الثلاثينات بما عرف عنها من طابع شمولي وجمعها لكثير من التيارات المتناقضة من اشتراكية وإسلامية وقومية مصرية.

وتعكس هذه الطريقة في النشأة والتكوين لأحزاب المعارضة حقيقتين: الأولى، أنها كانت أكثر تعبيرا عن الماضي وأمتدادا له، ولم تحمل أي طابع مجدد، والأخرى، أن تشكيلها جاء بقرار فوقى أي قرار من السلطة، فافتقدت منذ البداية قواعد جماهيرية تستند عليها. ورغم مرور نحو عقدين على وجود هذه الأحزاب إلا أنها لم تستطع إعادة تنظيم هيكلها الداخلي أو تطوير قواعد جماهيرية تتجاوز بها هذا القصور الذي أرتبط بطريقة نشأتها وتكوينها.

ومن ناحية ثانية كان لارتباك توجهاتها الفكرية والإيديولوجية واتخاذها مواقف وسلطة من كافة التيارات السياسية أثر هام في افتقادها أهم سمة للتعددية

السياسية وهي «التمايز» السياسي والاجتماعي الذي يعتبر شرطا أساسيا لقيام حياة حزبية تقوم على التنافس بين القوى السياسية المختلفة التي تثري عملية التطور الديمقراطي، بعبارة أخرى كانت هذه الأحزاب بالطريقة التي تشكلت بها أقرب إلى التنظيمات العشوائية أو الجبهوية «التي تقوم على فكرة التوحيد، وتتجاهل أي اختلافات أو تناقضات سياسية واجتماعية، وتقوم على تصور إمكانية تمثيل الحزب وتعبيره عن كافة التيارات والاتجاهات الفكرية والقوى السياسية والاجتماعية في إن واحد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، حتى بلغت المفارقة أن الحزب الذي أريد له أن يمثل اليمين في التجربة الحزبية التي ولدت في السبعينات سمي «بالأحرار الاشتراكيين» أي أن اسم الحزب كان ينطوي على تناقض واضح، ناهيك عن أن الحزب نفسه ضم كل ألوان الطيف السياسي التي افترقت إلى هوية متميزة. وكذلك حزب التجمع الذي جمع كافة التيارات اليسارية من ماركسية وباهسية، وقوميين، وشخصيات يسارية مستقلة مما جعله يقترب من التنظيم الجبهوي. أما حزب العمل الاشتراكي فقد ظلت خلفيته التاريخية لمصر الفتاة محورا هاما لتوجهاتها وممارساتها الحالية والتي حملت معها طابعا شموليا.

هذه العوامل جعلت من الأحزاب الحالية تنظيمات فضفاضة تفتقد الاتجاهات الفكرية المتجانسة وبالتالي الرؤية السياسية والاجتماعية التي تعبر عنها كما تفتقد إلى أساليب التنظيم الحديثة.

ولابد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم استثناء من هذه الظاهرة، فمشكلة الحزب لا ترجع إلى صلتها الوثيقة بالسلطة معتلة في مؤسسة الرئاسة وهي سمة ورثتها عن التنظيم السياسي، الواحد، بقدر ما ترجع إلى الطابع البيروقراطي الغالب على الحزب والذي أثر كثيرا على أدائه السياسي فضلا عن افتقاده منذ بداية انشائه إلى الاتجاه الفكري الواضح حيث أراد الحفاظ على التوجهات التقليدية لثورة يوليو بوصفها أحد مصادر الشرعية السياسية، رغم اتخاذها مواقفًا عملية مغايرة طوال فترة وجوده وحتى الآن. وقد جعل ذلك الحزب ضعيفا من الناحية الإيديولوجية، يفترق إلى التمييز الفكري والسياسي اللازم، وغلبت عليه نزعة شديدة «المحافظة» حالت بينه وبين بلورة نفسه كحزب جديد يتفق ومرحلة التغيير التي أعلن عنها منذ السبعينات.

ويبقى حزب «الوفد الجديد» الذي يحمل قدرا من الخصوصية باعتباره ورث حزب الأغلبية في الحقبة الليبرالية قبل ١٩٥٢ وبالتالي لم يشارك الأحزاب الأخرى نفس طريقة النشأة التكوينية. إلا أن هذا الحزب عانى

٢ - القوى الإسلامية والتحالفات الحزبية :

وفي مقابل هذا الضعف ونقص الفعالية السياسية التي اتسمت بها الحياة الحزبية ، والتي كانت إحدى النتائج الموضوعية لسيادة نظام الحكم السلطوي لفترة طويلة بعد الاستقلال ، برزت الحركات السياسية الإسلامية التي نمت خارج هذا الإطار الحزبي كإحدى القوى السياسية الفاعلة منذ نهاية عقد السبعينات . واستطاعت هذه الحركات بحكم طابعها «الشعبي» أيضا واعتبارها على خطاب سياسي شديد التقيدية يستخدم الدين لأحداث تعبئة جماهيرية سريعة أن تحقق وجودا ملحوظا على الساحة السياسية دون الحاجة إلى اعتراف رسمي أو قانوني بها ، حيث راهنت على المكونات التقليدية في الثقافة العامة السائدة فضلا عن ضعف الأحزاب القائمة . وقد أغرى هذا الصعود للحركات السياسية الإسلامية كثيرا من الأحزاب لركوب موجتها إما بالتحالف معها أو باستخدام نفس خطابها التقليدي المعتمد على الدين لاكتساب قدر من الشعبية ، وإن اختلف منطق وأسباب كل من هذه الأحزاب في لجوءه إلى هذه الوسيلة : فهناك من تحالف معها كدفع من المناورة السياسية في إدارة صراعه السياسي مع نظام الحكم مثل (حالة الوفد)، وهناك من زاد على التحالف برفع نفس الشعارات الإسلامية ، وهي حالة الأحزاب الأكثر ضعفا مثل (العمل والأحرار) ، أما الحزب العربي الناصري ، الذي لم يمس على أنشائه أكثر من عامين ، فلم يكن أيضا بعيدا عن هذه التوجهات نحو التيار السياسي الإسلامي ، وإن كان موقفه قد عكس نوعا من التردد بسبب الخلافات الداخلية التي يشهدها الحزب وربما أيضا بسبب الإرث التاريخي لعلاقة الإخوان المسلمين بالسلطة في الحقبة الناصرية . وإن كان ذلك لا يمنع وجود أجنحة داخل الحزب تحاول إيجاد صيغة لتشكيل ما يشبه الجبهة مع القوى الإسلامية . ولكن إيا كان منطق وأسباب هذه الأحزاب في التصاق على خطب ود القوى الإسلامية ، أو استخدام العنصر الديني في شعاراتها وخطابها السياسي فإن الحقيقة الموضوعية تشير إلى أن هذه الأساليب لم تؤد إلى تقوية أي من هذه الأحزاب ، بل على العكس ظلت رصيدا يضاف إلى القوى والحركات الإسلامية نفسها ويقوى من وضعها في مواجهة الأحزاب ، باعتبارها القوى الأصلية المعبرة عن الاتجاه السياسي الإسلامي ، والتي لن ترضى تحت أي ظرف أن يمثّلها أو يعبر عنها أي من هذه الأحزاب . كما أن دخولها في تحالفات حزبية يبقى موهنا فقط بتحقيق بعض مصالحها المرحلية .

وقد يادر حزب الوفد بوضع أسبقية التحالف مع

بقوره من جوانب سلبية كثيرة أثرت على دوره وإدائه في الحياة الحزبية الراهنة . ولعل أهمها عدم قدرته على تجاوز عوامل الصراع التاريخي التي حكمت علاقته بتخية ونظام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وقد دعت هذه العوامل الحزب إلى حل نفسه مرة وبعد أقل من عام من عودته إلى الحياة السياسية في ١٩٧٨ ، ثم لجوءه بعد ذلك إلى التحالف مع الإخوان المسلمين في ١٩٨٤ حيث جمع كل منهما عوامل المنافسة القديمة والأجساد الثرى من النظام الذي قام بعد ١٩٥٢ .

وقد أسهمت هذه الخطوة الأخيرة في إضعاف مصداقية الوفد كقوة ليبرالية ، وغلبت عليه أيضا النزعة المحافظة التي غزتها عوامل الترهل الداخلي التي أصابت الحزب بعد انقطاعه عن العمل السياسي لما يزيد على ربع قرن ، وكبها عوامل أدت إلى عدم قدرته على تجديد نفسه فكريا وسياسيا . فضلا عن عجزه عن إعادة بناء قواعده التنظيمية التي تكفل له تحقيق جماهيريته المفقودة في التجربة الحزبية الحالية . ولذلك فقد غلبت على الحزب المواقف السلبية والانصيابية أو اللجوء إلى المناورات قصيرة الأمد تسحب من رصيد الوفد التاريخي ولاتضيف إليه الكثير . وربما تكون إحدى المشاكل الأساسية التي يعاني منها الحزب في الوقت الراهن هي اعتماده الأساسي على ماضيه رغم التغيرات الهائلة التي أصابت الحياة السياسية والاجتماعية المصرية على مدى مايزيد على الأربعة عقود .

إن الاعتماد على الميراث القديم الحزبي يتناقض مع الظروف الجديدة الحاكمة لقاعدته الاجتماعية وأفكارها السياسية . فقد اعتمد الحزب تاريخيا على الطبقة البرجوازية المصرية . ولم تكن في الدولة تصفية الأساس التنظيمي للحزب بعد إعلان إلغاء الحزبية عام ١٩٥٢ وإنما امتدت سياساتها لضرب حزب الوفد أيضا على تصفية وتفكيك قاعدته الاجتماعية من خلال سياسة التأميم في الستينات . وعندما تم إحياء الحزب كانت البرجوازية المصرية قد اكتسبت سمات جديدة جذريا . إذ غلب عليها الطابع المحافظ والارتباط بالدولة . وتشكلت هذه البرجوازية من خليط من رأس المال الحضري وأعيان الريف إلى جانب قطاع من الإخوان المسلمين الذين كونوا ثروات بعد هجرتهم إلى دول الخليج في عقد الستينات . ومثل موقف الدولة الكبار ورجال السياسة أهم رافد جديد للبرجوازية المصرية^(١).

وإذك لم يتبلور الحضور السياسي لهذه البرجوازية الجديدة في إطار ليبرالي^(٢).

الجزرية ، وأنها جميعا تسعى لإنشاء «الدولة الإسلامية». فقد اتخذت المعارضة الإسلامية شكلين : الشكل الأول سياسى مثله الإخوان المسلمون بما لهم من ثقل قديم فى الحياة السياسية والثقافية المصرية ومن خلفية تاريخية تحمل طابعا صراعيا مع السلطة السياسية. والشكل الثانى إرهابى وعنيف مثلتها الجماعات الإسلامية الجديدة. وكلا المستويان إنطوى على تحد وضغط مستمر وهائل على النظام السياسى فى مصر .

ويمكن القول بأن تفجر العنف الإرهابى هو السبب الرئيسى لتحول سياسات واستجابات النظام السياسى حيال الاتجاه الإسلامى عموما . فقلى حين سعى الإخوان للحصول على حق التشريعية القانونية وتزايد الطامح على هذه المسألة فى نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات ، ومثلوا تحديا سياسيا هائلا للنظام ، بادرت الجماعات الإسلامية الجديدة - منذ البداية - بتقجير حرب إرهابية ضد النظام السياسى . بل وضد المجتمع المدنى ، بما يبرر جعل تصفية الإرهاب هو الأولوية الحاسمة للنظام السياسى .

وقد شهدت سنوات التسعينات تصاعدا ملحوظا لأعمال العنف من قبل هذه الجماعات حتى أنه وقع فى عام ١٩٩٣ وهذه ثلاث محاولات اغتيال سياسى متتالية استهدفت كلا من وزير الاعلام صفوت الشريف فى أبريل ١٩٩٣ ، ووزير الداخلية حسن الألفى فى أغسطس ١٩٩٣ ، ورئيس الوزراء عاطف صدقى فى ديسمبر من نفس العام . وكان أسلوب الاغتيال السياسى أحد الأساليب الرئيسة التى لجأت إليها الجماعات الإسلامية منذ بداية عقد الثمانينات ، لما لها من دلالة رمزية كبيرة تتجاوز حجمها العددي ، وبدأت هذه الحوادث باغتيال الرئيس السادات فى عام ١٩٨١ ثم شهد عام ١٩٨٧ ، ثلاث محاولات للاغتيال استهدفت بعض الشخصيات السياسية (وزير الداخلية السابق حسن أبو باشا والنبوى اسماعيل) ، والشخصيات العامة (مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة المصور) . وفى عام ١٩٨٩ وقعت محاولة اغتيال أخرى ضد وزير الداخلية الأسبق زكى بدر ، ثم شهدت الأعوام الأولى من التسعينات تصعيدا ملحوظا فى أسلوب الاغتيالات واستهدفت الشخصيات السياسية والعامة من أصحاب الراى ، وكبار رجال الأمن وبدأت باغتيال رئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب فى أكتوبر ١٩٩٠ ، وتوالى الأحداث باغتيال الكاتب الدكتور فرج فودة فى ١٩٩٢ وذلك قبل أن تقع محاولات الاغتيال الثلاث فى ١٩٩٣ . كما شهدت نفس الأعوام تصعيدا فى الاغتيالات الموجهة ضد كبار مسؤولى جهاز الأمن ،

الإخوان المسلمين فى إنتخابات عام ١٩٨٤ . وسرعان ما تفكك هذا التحالف ونشأ بديل له تمثل فى الارتباط بين الإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار الذى خاض إنتخابات عام ١٩٨٧ باسم «التحالف الإسلامى» .

وقد كشفت سنوات التسعينات عن هذه التحالفات وطبيعتها . حيث بدأت تظهر عوامل المنافسة الكامنة بين أقطابها خاصة بعدما تغير قانون إنتخابات مجلس الشعب وتحول من نظام القائمة الحزبية النسبية الى نظام الإنتخاب الفردى (إنتخابات ١٩٩٠) الأمر الذى قلص من المصلحة المشتركة التى كانت دافعا رئيسيا «للتحالف» فى ظل القانون الانتخابى السابق (إنتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧) . وقد ظهر ذلك من تباين مواقف كل من حزب العمل والإخوان ازاء عدد من القضايا خاصة الخارجية والتى تعكس اختلاف التوجهات والتحالفات الإقليمية لكل منهما . ورغم حرصهما على احتواء هذه الخلافات إلا أن ذلك لم يمنع اشتراك حزب العمل فى الحوار الوطنى فى يناير ١٩٩٤ - والذى لم يدع له الإخوان - مثلا عن نفسه وليس عن قوى التحالف.

كذلك فقد اتسمت علاقة الإخوان بحزب الأحرار القطب الثالث فى التحالف بنفس السمة حيث شهدت بعض التحول بسبب حرص الحزب على الاحتفاظ بقدر من الاستقلالية فى مواجهة الإخوان بعد مازادت سيطرتهم عليه طوال السنوات الماضية . لهذا حرص حزب الأحرار على إبراز توجهه «ناصرى» الى جانب التوجه الإسلامى . ولكن على الرغم من هذه المؤشرات التى تشير الى وجود عوامل للتنافس بين القوى الإسلامية والقوى الحزبية المختلفة ، إلا أن الظاهرة الإسلامية تظل محددا هاما فى تشكيل الحياة الحزبية حيث تتسابق أغلب الأحزاب على الاستناد الى شرعية بينية فى معارضتها السياسية للنظام . وربما وجدت هذه الأحزاب فى رفعها للشعارات الإسلامية وسيلة لفرض نوع من التحدى يهدد شرعية النظام من ناحية ، وأداة لأحداث أكبر قدر من التعبئة السياسية من ناحية أخرى .

٣ - تقسيم العمل بين التيارات الإسلامية :

يمكن القول بأن أحد أهم أسباب قوة التحدى الذى مثله الاتجاه الإسلامى للنظام السياسى فى مصر هو وجود نوع من تقسيم عمل بين التيارات المختلفة لهذا الاتجاه . ولايعنى ذلك أن هناك «اتفاقا مقصودا» بين هذه التيارات . غير أن القاسم المشترك بينها جميعا قد تطور «موضوعيا» إلى هذا التقسيم باعتبار أنها جميعا تتناول من موقع المعارضة

السياسية بوسائل غير عنيفة. بل تصاعد التحدي السياسي والتحدى الإرهابي معا ، ويتزامن واضح .

ثالث : استجابة النظام السياسي، سياسات المواجهة:

اختلف شكل استجابة النظام او تعامله مع التحدي الذي فرضته المعارضة الاسلامية بشقيها السياسي (الاخوان المسلمين) أو العنف (الجماعات المسلحة) وفقا لطبيعة هذا التحدي واختلاف أسلوبه في ادارته الصراع السياسي ، من مرحلة إلى أخرى. وربما كانت ظاهرة العنف التي اربطت بهذا النمط من المعارضة دون غيرها قد لعبت دورا هاما في تحديد شكل واسلوب تعامل النظام معها. فحققت هذه الظاهرة نسبيا في النصف الاول من الثمانينات ادى إلى تعامل النظام معها بشروط سياسية معينة اختلفت قواعدها مع تصاعد هذه الظاهرة وتزايد حدتها منذ منتصف الثمانينات وبشكل خاص في مطلع التسعينات.

١ - الاستجابة في عقد الثمانينات :

جاءت استجابة النظام في بداية الثمانينات متوائمة مع اساليب تعامله مع مختلف قوى المعارضة السياسية بصفة عامة. فقد اتجه النظام خلال السنوات الاولى من عهد الرئيس مبارك إلى اعاده دفع عملية التحول الديمقراطي التي كانت قد تعرضت لأزمة في السنوات الاخيرة من حكم الرئيس السادات بعد الاجراءات القمعية العنيفة التي اتخذها ضد اغلب تيارات المعارضة السياسية في سبتمبر ١٩٨١. وبدت هذه الدفعة على مستويين الاول ، هو ابداء قدر اكبر من التسامح مع التعددية السياسية وتوسيع مجال حرية التعبير خاصة على مستوى الصحافة ، والآخر، هو التوسع النسبي في حق التنظيم للحزب والجمعيات .

وانعكس هذا التوجه الديمقراطي على موقف النظام من المعارضة السياسية حيث سمى الرئيس مبارك (خاصة في فترة رئاسته الاولى ١٩٨١ - ١٩٨٧) إلى اعاده ابراج بعض القوى السياسية المعارضة في العملية السياسية خاصة تلك التي استبعدت من المشاركة السياسية خلال العهدين السابقين. وكان الهدف الاول من هذا التوجه هو خلق قاعدته عريضة من «الاجماع القومي» تضم كافة التيارات والقوى السياسية المعتدلة في مواجهة القوى الاسلامية المتشددة التي شكلت التحدي الرئيسي امام النظام منذ اغتيال الرئيس السابق .

وفي هذا الاطار تصدعت اساليب تعامل النظام مع

حوادث الاعتداء والقتل المتكررة ضد السائحين خلال عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، وبكس هذا النمط محاولة من هذه الجماعات لتوجيه ضربات مباشرة لأحد الزكائن الرئيسية لقوة الدولة أي الاقتصاد القومي الذي تمثل السياحه أحد أعمده ، فضلا عن التهديد المباشر للاستقرار السياسي.

وإلى جانب الاشكال السابقة العنف شهدت التسعينات حوادث العنف والتفجير العشوائي ضد المواطنين والتي تكررت أكثر من مره في الاحياء المزدهرة بالعاصمة.

هذا التتابع الزمني يكشف عن مدى التحدي الذي مثلته الفصائل المسلحة والعنيفة من الاتجاه الاسلامي غير أن الشكل الارهابي - العسكري لم يكن هو الشكل الوحيد للتحدي الذي مثلته الحركات - الاسلامية للنظام السياسي في مصر. فغالوا تقع هو أن النظام السياسي قد شعر بان التحدي الذي يمثله الإخوان ربما يكون أكثر خطرا - على المدى البعيد - للاستقرار السياسي في مصر.

فقد مثلت حقبة الثمانينات مرحلة من أهم وأكثر المراحل التي شهدت صعودا مكثفا للنشاط السياسي الإخوان المسلمين على وجه التحديد إذ رغم عدم تمتعهم بالمشروعية القانونية في عملهم السياسي ، أي عدم حصولهم على حق التنظيم السياسي المستقل ، الا انهم كانوا من أكثر القوى السياسية نشاطا في هذه الحقبة. فقد مارس الإخوان التحالفات الحزبية وخاضوا الانتخابات البرلمانية مرتين في ١٩٨٤ ، و ١٩٨٧ ، واعطوا اهتماما خاصا للعمل النقابي حتى هيمنوا على عدد من النقابات المهنية ، فضلا عن نشاطهم في الجمعيات الاهلية وانتشارهم داخل الحركة الطلابية .

وعكست هذه المظاهر النجاح النسبي للإخوان بقرهه عاليه على التنظيم كفلت لهم سعه الانتشار الجغرافي والتواجد على كافة المستويات .بمعنى آخر استطاع الإخوان من خلال نشاطهم السياسي والاجتماعي والخدمي من ناحية وارتفاع مستوياتهم التنظيمية من ناحية أخرى خلق قنوات مباشرة مع القاعدة العريضة في المجتمع خاصة على مستوى المدن .

والواقع أن القوة الحركية والتنظيمية للأخوان المسلمين- وليس قوتهم التصويتي في الانتخابات العامة - هو الذي سبب قلقا شديدا للسلطة السياسية. وشاعف من هذا القلق أن النجاح النسبي للإخوان المسلمين لم يؤد أو لم يرتبط بانحسار ظاهرة العنف. بل العكس هو الصحيح . وكان النجاح السياسي للأخوان المسلمين لم يشكل إغراء للجماعات الاسلامية الجديدة للدخول إلى معترك الحياة

معارضة في ذلك الوقت .

ثانياً: عوده العنف السياسي منذ عام ١٩٨٥ وتزايد نشاط الجماعات الاسلامية .

ثالثاً: نجاح المعارضة الاسلامية في الثمانينات ليس فقط في اختراق الاحزاب السياسية وانما التواجد داخل الكثير من مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات المهنية والائتمادات الطلابية والجمعيات الاهلية الاسلامية ، فضلاً عن تزايد نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي .

وربما يرجع اخفاق هذه السياسه إلى العديد من العوامل أهمها هو صعوبة استخدام طرف ضد آخر لشق صفوف الحركة الاسلامية ، حيث عمل كل من طرفيها من أجل تحقيق هدف واحد له صيغة عقيدية هو اقامة الدولة الاسلامية . سواء كان ذلك من خلال القنوات السياسية (المنهج الذي اتبعه الاخوان) ، او بالعنف لقب النظام وتحقيق نفي الهدف (اسلوب الجماعات الاسلامية) . كما أن القوى الاسلامية كانت هي القوى السياسية الوحيدة التي مارست نشاطها السياسي من خلال الاحزاب . وبالتالي فقد كانت هي القوى التي لم تختبر مصداقيتها من الناحية العملية ، وظلت تقدم نفسها كقوة تعلو فوق الاحزاب والقوى السياسية الاخرى . بالإضافة إلى امتلاكها لقدرة عالية على التعبئة السياسية بسبب اعتمادها على العامل الديني .

وفي المقابل استغلت الحركة الاسلامية من ضعف القوى التي يمكن وصفها الليبرالية في التجربة الحزبية التي ولدت في السبعينات ، وتجنر الاشارة إلى أن هذه القوى التي مثل قاعدتها الجماهيرية العريضة حزب الوفد في تجربته (١٩٢٣ - ١٩٥٢) ، قد تعرضت لضربة شديدة منذ قيام نظام يوليو ١٩٥٢ ليس فقط على مستوى وجودها السياسي من خلال الاحزاب ، وإنما على مستوى القناعة الاجتماعية والدينية أيضاً .

وفي مقابل صعود السياسي للقوى الاسلامية (معتملة في الاخوان) بشكل عام في الثمانينات لم تشهد نفس الحقبة انحصاراً لظاهرة العنف أو تحجيماً لعمل الجماعات الاسلامية حتى أصبحت في اوائل التسعينات تمثل التحدي الرئيسي للاستقرار السياسي والاجتماعي .

وإزاء تزايد ظاهرة العنف في الثمانينات لجأ النظام إلى الاعتماد بشكل متزايد على السياسة الامنية لمواجهتها ، وأسفرت هذه السياسه عن مزيد من الاشتباكات العموية

المعارضة الاسلامية استناداً إلى بعدين أساسيين :الاول هو احداث نوع من التوازن بين المعارضة السياسية ذات الطابع العلماني وتلك الاسلامية اى التي تصطبغ بصيفه ديني و الآخر هو التفرقة داخل المعارضة الاسلامية نفسها بين جناحيها المعتدل (الاخوان المسلمين) ، والعنيف (الجماعات الاسلامية).

وتمثلت الترجمة العملية لهذه الاستراتيجية على المستوى الاول ، في تشكيل حزب الوفد الاقرب إلى الطابع العلماني للاغلبية البرلمانية المعارضة في ١٩٨٤ بعد تحالفه مع الاخوان المسلمين ، وتبدي المستوى الثاني في السماح للاخوان بالانخراط في العملية السياسية واثاحة قدر اكبر من المشاركة السياسية لهم .وان كانت هذه الخطوة لم تمن اعطاهم حق التنظيم السياسي المستقل كحزب أو اعاده الشرعية القانونية لهم كجمعية دينية بعد ماتعرضت لحل منذ عام ١٩٥٤ . وإنما اعطاهم الضوء الاخضر للعمل من داخل القنوات الشرعية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية والتمثيل داخل البرلمان .وقد ساعد القانون الانتخابي الذي أقر في عام ١٩٨٣ نظام القائمة الحزبية النسبية على الصياغة العملية لهذه السياسه . كما افصح المجال لحرية التعبير من خلال الصحف المختلفة ، وربما كان الهدف الاول من هذه السياسه هو تهيمش الجناح الآخر للمعارضة الاسلامية محتملاً في جماعات العنف التي رفضت الاعتراف بشرعية النظام ، حيث راهنت على امكانية اضعاف قوى المعارضة الاسلامية من خلال سياسه التفرقة بين عناصرها .

وحققت هذه السياسة بعض النجاح في احتواء المعارضة الاسلامية خلال السنوات الاولى لحكم الرئيس مبارك . ولكنها اثبتت محدوديتها في المرحلة اللاحقة ، وبدأ ذلك من خلال ثلاث مؤشرات :

أولاً: الفشل في احداث توازن بين المعارضة ذات الطابع العلماني من ناحية والمعارضة الاسلامية من ناحية أخرى . أن تحالف الوفد مع الاخوان لم يؤد إلى استيعاب الاسلاميين ، بل أدى على العكس إلى تراجع القوى الاولى مقابل صعوده الاخيرة ، وهو الامر الذي برز بشده في الانتخابات التالية في عام ١٩٨٧ . حيث تزعم الاخوان المعارضة السياسية بتحالفهم مع حزبي العمل والحرار تحت اسم «التحالف الاسلامي» ، وشكلوا اكبر كتلة برلمانية

المتغيرات دورا في تغيير سياسه النظام التي اتبعتها طوال الثمانينات خاصة ازاء الاخوان المسلمين. وكما كانت الوسيلة القانونية والتشريعية اداة هامة. فقد استخدمت هذه الاداة على مستويين: مستوى الحياة البرلمانية والسياسية، ومستوى النقابات المهنية.

١ - للواجهة السياسية :

حصل التحالف الاسلامي على نسبة ١٧٪ من المقاعد بينما كان نصيب الوفد ٩٠،٩٪ والتجم ٢،٢٪. وقد وظف النظام هذه النتائج لانماج الاخوان في الحياة السياسية والبرلمانية في اوائل الثمانينات، وفق الشروط السياسية التي قبل مشاركتهم في اطارها. ولعبت نفس الاداة دورا في الاتجاه المغاير في التسعينات. وجمعت الحالة الاولى في القانون الذي اجريت على اساسه الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨٤، وعام ١٩٨٧. اما الحالة الاخرى فتتعلق بالقانون الذي تمت في ظله انتخابات مجلس الشعب في ابريل عام ١٩٩٠. فقد جرت هذه الانتخابات وفق احكام قانون جديد حيث اصدر رئيس الجمهورية قرارا بقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ كان اهم ما جاء فيه اقرار انظام الفردي الذي كان متبعا قبل انتخابات ١٩٨٤، مع اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية.

وقد لاقى هذا التقسيم نقدا من بعض احزاب المعارضة التي رأت انه يهدف بالاساس الى خدمة الحزب الوطني الحاكم وذلك باتاحة اكبر فرصة لكي يضم اكبر عدد من القرى والتجوع الى دوائر المدن التي يقل فيها مؤيدو الحزب. فضلا عن مهاجمتها للشروط التي في ظلها تتم الانتخابات الجديدة بعد اقرار النظام الفردي.

وكان «التحالف الاسلامي» (العمل والاخوان والاحرار) على رأس المنتقدين للاجراءات الجديدة فاعترض على قرار رئيس الجمهورية باجراء استفتاء على حل مجلس الشعب، كما ابدى تقصيره ل نظام «القائمة» في الانتخابات ولكن غير المشروطة، ثم عاد وابدى عدم معارضته الرجوع الى نظام الانتخاب الفردي ولكن مع التحفظ بضرورة اقرار بعض الضمانات السياسية. واهادة النظر في تقسيم الدوائر فضلا عن المطالبة بوقف العمل بقانون الطوارئ وبضرورة اشراف القضاء على الانتخابات.

واندى تجاهل الحكومة لمطالب المعارضة عند صياغتها واقرارها لقانون الانتخاب الجديد الى اتخاذ الاخيرة وفي مقدمتها قوى «التحالف» قرارا بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب. وشارك حزب الوفد «التحالف الاسلامي» في قرار المقاطعة.

ومن الناحية السياسية لم يتوجه النظام بشكل ميكو لمعالجة الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلعب دورا في تهتية المناخ لمزيد من انتشار افكار ونشاط هذه الجماعات وانما استعاض عن ذلك بالاعتماد على سياسة احتواء الاخوان في محاولة لزعزلة او تهميش الجماعات التي تنتهج العنف. فضلا عن تزايد الاعتماد على دور المؤسسة الدينية الرسمية ورجال الدين لمواجهة التحدي الذي فرضته المعارضة الاسلامية العنيفة على النظام. وام تده هذه السياسية الى انحصار ظاهرة العنف او السيطرة عليها. وانما أدت على العكس الى اتساع مساحه الدور الرقابي الذي مارسته هذه المؤسسة على الحياة السياسية والفكرية. وأدت بالتالي وبشكل غير مباشر إلى مزيد من هيمنة المعايير الدينية وسيطره رجال الدين على السياسة والمجتمع.

هكذا اكد حصاد الثمانينات اتجاه النظام إلى إدارة الصراع السياسي مع المعارضة الاسلامية على نفس الارضية الدينية التي انطلقت منها هذه المعارضة، لكن دون نجاح ملحوظ.

٢ - التحول في التسعينات :

شهد مطلع التسعينات بدايه التحول عن بعض الاتجاهات التي حددت السياسة السابقه تجاه قوى المعارضة الاسلامية. وخاصة تجاه الاخوان المسلمين. فدخل الاخوان مجلس الشعب لم يده - كما كان متوقعا - إلى تقليل الضغوط التي مارسها المعارضة في البرلمان للمطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية، وهو الموضوع الذي احتل مكانه رئيسيه في الجدل السياسي والبرلماني منذ النصف الثاني من الثمانينات، بل وعلى العكس فان تمثيل الاخوان داخل البرلمان زاد من تطلعاتهم السياسية ومن مطالبهم ازاء النظام. وبالإضافة إلى ذلك، فان تمثيل الاخوان في مجلس الشعب لم يده كما كان متوقعا إلى تقليل مساحه العنف التي يقوم بها التيار الآخر. إذ لم يمتد شهر على انتخابات ١٩٨٧، التي شكل فيها الاخوان من خلال «التحالف الاسلامي» مع حزبي العمل والاحرار اكبر كتلة برلمانية معارضة - داخل مجلس الشعب - حتى وقعت محاولات اغتيال كل من حسن ابو باشا والنبوي اسماعيل (وزيري الداخلية السابقين) بالإضافة إلى محاوله اغتيال مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجله المنصور في نفس العام. بل واستمر معدل العنف في تصاعد وليس نقصان طوال النصف الثاني من الثمانينات. وقد لعبت هذه

واستتبع هذا القرار بالطبع خروج كل من «التحالف» و«الوفد» من البرلمان. والظاهرة الجديرة بالملاحظة في هذه النتيجة هي اخفاق النظام في استقطاب أي من طرفي المعارضة الرئيسية سواء الاسلاميين (التحالف) أو الليبراليين (الوفد).

ولكن يبقى أن اثر هذا القانون يكمن فيما ترتب عليه من تغيير في توازنات القوى والتحالفات السياسية ، فضلا عن خروج الاخوان من مجلس الشعب بعد مقاطعتهم للانتخابات البرلمانية التي جرت في ابريل ١٩٩٠.

ب- المواجهة في النقابات المهنية :

تعد النقابات المهنية من أبرز المؤسسات التي شهدت وجودا متزايدا للتيار الاسلامي فيها منذ منتصف الثمانينات وبدا ذلك من خلال الانتخابات الرئيسية والفرعية التي جرت فيها منذ تلك الفترة ، والتي اسفرت عن سيطرة التيار الاسلامي - في العديد منها - على أغلب مقاعد مجالس ادارتها. وبدأت هذه الظاهرة في نقابتي الأطباء والمهندسين ثم في نقابة الصيادلة في اواخر الثمانينات ، حتى امتدت في بداية التسعينات الى واحدة من أهم وأقدم النقابات المهنية في مصر وهي نقابة المحامين.

وثمة ملاحظتين حول صعود التيار الاسلامي في النقابات: الاولى: ان هذا الوجود المكثف في النقابات المهنية، قابله على الناحية الأخرى غياب أو ضعف دوره في النقابات العمالية حيث تخضع الأخيرة للرقابة والسيطرة شبه الكاملة للدولة. وذلك هو أحد الاتجاهات النقيضية للنظام منذ ١٩٥٢ حيث عمل على تجميد الدور السياسي للنقابات العمالية Delp olitization وفرض نوع من الوصاية المالية والإدارية لوزارة العمل عليها^(٦).

والملاحظة الأخرى: ان نجاح التيار الاسلامي في النقابات ظل مقصورا على عضوية المجالس ولكنه لم يمتد الى منصب النقيب حيث يشغل في الغالب أحد الشخصيات المقبولة من الحكومة. وربما يرجع عدم اقدام التيار الاسلامي على المنافسة على منصب النقيب الى رغبته في تجنب أية اسباب للصدام أو المواجهة مع النظام. حيث يكتفي مرحليا بتكثيف وجوده على مستوى مجالس مختلف النقابات المهنية حتى تتاح له فرصة التغلغل فيها وتوسيع قاعدة تأييده داخلها كخطوة للسيطرة التدريجية الكاملة عليها.

والواقع ان اتجاه التيار الاسلامي (ممثلا في الاخوان) الى ساحة العمل النقابي طوال الثمانينات قد حقق لهم قدرا

هاما من الاستقلالية في نشاطهم السياسي وحركتهم من ناحية ، كما شكل لهم بديلا عن الحزب السياسي من ناحية أخرى .

وربما استعاد الاخوان في هذا المجال من الضعف العام الذي تعاني منه المؤسسات السياسية ، واتسامها بطابع تقليدي فضلا عن خضوعها لفترة طويلة لسيطرة الدولة منذ ١٩٥٢ وهو ما جعلها تعاني من السلبية وعدم الفعالية وضعف المشاركة . وفي هذا الاطار برزت القدرة التنظيمية والتعبوية التي تمتع بها الاخوان المسلمون حيث اعتمدوا على العامل الديني للحشد والتعبية في الانتخابات .

وقد ادت العوامل والظروف السياسية التي سادت في الثمانينات ، والتي ارتبط فيها الاتجاه نحو احتواء وتحييد الاخوان المسلمون كجناح هام من اجنحة المعارضة الاسلامية ، بتحقيق قدر اكبر نسبيا من حرية الحركة والنشاط لم على مستوى النقابات المهنية ، الى تحول النقابات بشكل ملحوظ نحو العمل السياسي بحيث استخدمها الاخوان كمئبر لمعارضة النظام من ناحية ، ولتكثيف وجودهم على الساحة السياسية .

واذا كان النظام قد اعتمد في الثمانينات على احتواء هذه المعارضة من خلال الدور الذي يلعبه النقيب الا ان بداية التسعينات شهدت بدورها تحولا جديدا حيث صدر عام ١٩٩٢ قانون جديدا هو القانون رقم ١٠٠ لتنظيم الانتخابات داخل النقابات المهنية ، والذي اشترط لأول مرة لصحة اجراء الانتخابات رفع نسبة الحضور في الجمعيات العمومية الى ٥٠٪ واخضاعها للإشراف القضائي .

وتعرض القانون الجديد لكثير من النقد خاصة من قبل بعض النقابات التي سيطر الاخوان على مجالس ادارتها وتركزت حول استثناء القانون للنقابات المهنية دون غيرها من المؤسسات السياسية والاجتماعية بتحديد نسبة معينة لصحة اجراء الانتخابات مما يشكل نوعا من التقييد عليها.

ج- المواجهة العامة :

والواقع أن التحول في سياسة النظام من الاحتواء الى المواجهة تجاه الاخوان المسلمين ارتبط بعاملين: الاول ، هو محدودية الدور الذي لعبه الاخوان في محاصرة ظاهرة العنف او التخلف من حثها باعتبارهم ممثلين لأكبر حركة سياسية اسلامية ، حيث لم يكن للاخوان مواقف صريحة وحاسمة تجاه التصعيد العنيف الذي لجأت اليه هذه الجماعات في مواجهتها للنظام ، والآخر ، يتعلق بالكشف عن بعض الانشطة السرية للاخوان في القضية المعروفة

باسم قضية «سلسبيل» والتي اعلن عنها في عام ١٩٩٢ ، فضلا عن الكشف عن بعض الوقائع التي أظهرت دعم بعض عناصر الاخوان للجماعات المتشددة وفي مؤشرات كانت تنذر باحتمالات وقوع صدام بين الحكومة والاخوان وبدأت هذه الدلائل على وجه خاص منذ سيطرة الاخوان على نقابة المحامين بعد الانتخابات التي أجريت في سبتمبر ١٩٩٢ ، حيث تضمنت قضايا العنف الديني المنظورة امام المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة الطلأ أسماء عدد من المحامين المنتسبين للاخوان ، الذين وجهت اليهم اتهامات دعم اعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الاسلامية والتتسيق بين قيادات هذه الجماعات في داخل السجون وخارجها . ومن هذه القضايا (التي نظرت خلال عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٤) ، قضية ضرب السياحة ، وقضية اغتيال الدكتور فرج فودة ، والقضايا الخاصة بتنظيم طلائع «الفتح» واخيرا قضية محاولة اغتيال الاديب نجيب محفوظ.

ولم تقتصر المواجهة على ساحة القضاء ، بل شهد عام ١٩٩٤ صداما فعلياً بين الحكومة والمحامين من أصحاب الاتجاه الاسلامي (أغلبهم من الاخوان) . في اعقاب حادثة وفاة المحامي «عبد الحارث منفي» في ابريل ١٩٩٤ ، والذي كان قد اعتقل بتهمة الانضمام الى تنظيم «الجماعة الاسلامية» ، والاتصال بقائد جناحها العسكري . وبعدها دعا المحامون من الاخوان من خلال مجلس النقابة للخروج في مسيرة الى قصر عابدين . وفي اعقاب هذه الحادثة تم اعتقال عدد من المحامين من بينهم ثلاثة من اعضاء مجلس النقابة ينتمون الى الاتحاد المسلمين .

وفي سياق التصاعد الخطير للتوتر بين الاخوان المسلمين والنظام السياسي بدا أن السلطة السياسية تطور نوعاً من الإستراتيجية الشاملة لمواجهة والصراع . وقد اشتملت هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور جوهرية .

المحور الاول تمثل في الانتقال من مواقع الدفاع إلى موقع الهجوم في المواجهة مع الجماعات الاسلامية المسلحة . وقد برز هذا الاتجاه منذ نحو منتصف عام ١٩٩٢ ، ولكنه تبلور بوضوح خلال عام ١٩٩٤ . ولاشك أن الهدف الاساسي من هذا الانتقال هو تصفية المراكز التنظيمية للارهاب . غير أن أحد الأهداف الثانوية للهجوم الشامل على القواعد التنظيمية للارهاب هو إضعاف التحدي الذي يمثلته الاتجاه الاسلامي عموماً ، بما في ذلك التحدي السياسي الذي يمثله الاخوان المسلمون .

أما المحور الثاني فيتمثل في مضاعفة القيود على حركة الاخوان المسلمين تحديداً ، وقسوة هذه الحركة على مد وتمتيع نفوذها في المؤسسات المدنية والثقافية . وقد عرضنا

في هذا الإطار لاجراءات النظام السياسي في مواجهة نفوذ الاخوان المسلمين في النقابات المهنية .

أما المحور الثالث والمهم فهو سياسي . وتتصرف اجراءات النظام السياسي في هذا المجال إلى استقطاب تأييد الأحزاب السياسية الشرعية ، وبناء ما يمكن تسميته بجبهة وطنية مناهضة للإرهاب العسكري ، والشمولية السياسية معاً .

وقد تبلورت بعض اجراءات النولة الهانفة لبناء جبهة وطنية مناهضة للاخوان المسلمين جزئياً في النقابات المهنية ذاتها .

فعلى إثر أحداث الصدام في نقابة المحامين ، سعت السلطة السياسية لتتبع معارضة الاتجاهات السياسية العلمانية ضد الاخوان المسلمين في هذه النقابة وفي النقابات الاخرى . وترتبط على ذلك ، وعلى أثر هذه الأحداث شهد مجلس نقابة المحامين صراعات داخلية حيث انقسم الى فريقين الاول يضم المنتسبين الى الاخوان المسلمين ، والآخر يتزعمه النقيب وعشرة من الاعضاء المنتسبين الى تيارات سياسية مختلفة وزادت حدة الخلافات بعدها طالب عدد من المحامين بالتحقيق مع اعضاء المجلس من الاخوان بسبب قيامهم ببعض المخالفات المالية داخل مجلس النقابة . غير أن أهم محاولة لتطبيق نفوذ الاخوان المسلمين في الساحة السياسية المصرية قد جرت من خلال عقد حوار وطني بين «الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم» والممثل للسلطة السياسية من ناحية والأحزاب الشرعية من ناحية أخرى .

لا بد من الإشارة الى أن الدعوة لاجراء حوار وطني في اكتوبر ١٩٩٤ بين اطراف النظام حكمية ومعارضة جاءت في ظل المتغيرات السابقة والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط رئيسية :

اولاً : تزايد حدة اعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الاسلامية المتشددة بمعدل يفوق الاعوام السابقة كما سبق الاشارة .

ثانياً : ازدياد التوتر بين الحكومة والاخوان المسلمين بعد تصاعد الوجود السياسي للاخوان على أكثر من صعيد ، فضلاً عن عدم اتخاذهم موقفاً حاسماً من عمليات العنف . بل والكشف عن بعض الوقائع التي تشير الى وجود نوع من التتسيق والدعم بين الجانبين ، مما دعا الرئيس مبارك الذي يابر بالدعوة لاجراء الحوار ، للتصريح «بعدم وجود جماعة تسمى جماعة الاخوان المسلمين» . وكان ذلك يعنى بشكل حاسم استبعادهم من المشاركة في الحوار الوطني . ثالثاً : بيئة التحالفات الحزبية ، التي اظهرت زيادة تأثير

القوى السياسية الإسلامية عليها دون أن تؤدي إلى استبعادها.

هذه العوامل مجتمعة شكلت عناصر ضغط كان على النظام التعامل معها ، كما شكلت محددات عامة مؤثرة على الهدف من إجراء الحوار ومعارفه.

ذلك أن السلطة السياسية استهدفت من تجربة الحوار جذب الأحزاب السياسية الشرعية بعيدا عن منهج التحالف مع الاخوان المسلمين ، بل وجذبها لتحالف مع السلطة السياسية ضد الاتجاه الاسلامي بشقيه.

غير أن تحقيق هذا الهدف لم يكن سهلا. ذلك أن الأحزاب السياسية الشرعية كان لها بمرورها أهدافها وتكتيكاتها حيال أطروحة الحوار وتنظيمه وبرنامجه وتوظيفه السياسي.

في هذا السياق ، كان لابد وأن تختلف اولويات القضايا لدى الأطراف المختلفة المشاركة فيه. فحددت اولويات الحكومة في مواجهة ظاهرة العنف وحصارها والوصول على دعم الأحزاب والقوى السياسية في مواجهتها لهذه الظاهرة ، خاصة وأنها تهدد الاستقرار السياسي وتقف عيقه في سبيل استكمال عملية التحول الاقتصادي. وفي المقابل اعطت قوى المعارضة أولوية لقضايا الإصلاح السياسي وبالتحديد تعديل القوانين الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية. فعلى الرغم من أن أغلب الأحزاب والقوى السياسية أكد على ضرورة إجراء اصلاح دستوري سواء بمعنى وضع دستور جديد تماما (مثل الوفد والأحرار ، أو بمعنى تعديل الدستور القائم) (العمل ، والتجمع والاخوان ،) إلا أنها اتفقت جميعها على أنه ليست هناك أولوية لهذا المطلب. وفي المقابل ركزت على إعطاء هذه الأولوية لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وإلغاء بعض القوانين مثل قانون المدعي الاشتراكي كما اتفقت على أهمية تعديل القوانين المنظمة للأحزاب ، والصحافة ، والجمعيات وال النقابات .

وربما هدفت المعارضة من ذلك إلى الحصول على بعض المكاسب السياسية التي تنتج لها رفع نسبة تمثيلها في المؤسسات السياسية ومن ثم زيادة وزنها السياسي في مواجهة الحكومة. ومن هنا تجنبت هذه القوى طرح قضايا ذات طابع جذري مثل تغيير الدستور ، أو الرجوع عن التوجه الاقتصادي العام للدولة ، وبقيت معارضتها في إطار القضايا التفصيلية والخطوات المرحلية لتنفيذ السياسات المختلفة. في هذا الإطار ، وافق حزبا الوفد والأحرار على مبدأ تحرير الاقتصاد كجوهر للإصلاح الاقتصادي وتحفظ عليه حزب العمل والاخوان ولم يرفضه سوى حزب التجمع .

ولايمكس هذا بالضرورة اتفاقا حول مجمل الاتجاهات العامة بقدر مايكس اختلاف اولويات الأطراف المختلفة في الوقت الذي انعقد فيه الحوار. وقد أثر هذا الأمر على مسار الحوار حيث تم التركيز على تحقيق بعض المطالب الجزئية دون وجود أرضية صلبة يقوم عليها.

وبدت مظاهر غياب هذه الأرضية في اقدام بعض الأحزاب على الانسحاب أو المقاطعة مع بداية إجراء الحوار (حالة حزبي الوفد والتاسير). وهو مؤشر عكس عدم قدرة الأطراف المختلفة (حكومة ومعارضة) على الوصول إلى مساحة مشتركة تسمح ليس فقط بعقد حوار وطني وإنما لأن يكون خطوة في طريق تحقيق وفاق وطني. وليس المقصود بالآخر تحقيق أجماع واتفاق تام بين جميع القوى السياسية والحزبية وإنما المقصود به الاتفاق حول الحد الأدنى اللازم من التفاهم حول القضايا الكبرى الرئيسية. ولكن على الرغم من هذه المؤشرات التي قد تنبئ عن محوذية فاعلية الحوار الوطني بالمعنى المشار إليه - أي أن تكون مقدمة لتحقيق وفاق وطني - إلا أن النتائج التي ترتبت عليه قد يكون لها دلالاتها الخاصة فيما يتعلق بإداء النظام وقدرته على التكيف مع المتغيرات والتحديات المفروضة عليه. وبدا ذلك من خلال استجابة الحكومة جزئيا لبعض المطالب التي كانت محل اتفاق بين جميع القوى السياسية والحزبية سواء تلك التي شاركت فعليا في الحوار أو انسحبت منه.

في هذا السياق صدر قرار جمهوري بتعديل بعض القوانين والتشريعات المقيدة لعمل السياسي ومنها قوانين مباشرة الحقوق السياسية (القرار رقم ٢٢٠ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، والقرار ٢٢١ القاضي بتعديل بعض أحكام القوانين ٤٣ لسنة ١٩٧١ ، و٤٠ لسنة ١٩٧٤ ، ٩٥ لسنة ١٩٨٥) ، كما تم إلغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٠ ، والخاص بحماية القيم من العيب ، والقانون الخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي. كما تم إلغاء المسؤولية السياسية للمدعي الاشتراكي التي كانت تمنحه سلطة اتخاذ مجموعة من التدابير القانونية تحول دون من تثبت عليه هذه المسؤولية السياسية وبين التشريع للمجالس النيابية أو الوظائف العامة فضلا عن الحرمان من حق تأسيس الأحزاب .

وربما تكمن دلالة هذه الخطوة في محاولة الحكومة إحداث نوع من الانفراج السياسي بالاستجابة الجزئية لبعض المطالب الرئيسية لقوى المعارضة ومن ثم تخفيف حدة الاستقطاب السائدة بينهما من ناحية ، وبمحاولة

فصحب وإنما يهدد العملية الديمقراطية برمتها ، ويزيد من حدة الاستقطاب والتوتر الذى يؤدى الى تأزم المناخ السياسى العام .

ومن هنا قد تصبح الحاجة الى تغيير الاسلوب الذى تعتمد عليه قوى المعارضة بشكل عام ، والاسلامية منها بشكل خاص والاتفاق حول بعض المبادئ العامة التى يجب أن تسود الحياة السياسية امرا حيويا لنفع النظام الى مزيد من التغيير والانفتاح.

الهوامش

(١) Samuel Huntington. Political order in Changing Societies. New Haven, Yale University press, 1968

(٢) R. Dahl. The Introduction. in R. Dahl; Regimes and oppositions . New Haven, Yale University press, 1973. Pp. 1-12.

(٣) د . بينال لبيب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، كتاب الهلال، القاهرة دار الهلال . ص ص ٢٥٠ - ٣٦٤ .

(٤) يصف بعض الباحثين «الراسمالية» التى تشكلت فى السبعينات بأنها رأسمالية «مهجنة» متعددة الرؤوف تعود بمتابعتها إلى حقبة تاريخية مختلفة وإن كانت حقبة السبعينات قد شهدت بداية الاندماج بين عناصرها المختلفة ولكنها انتقدت جانبها ماما من التجانس السياسى لمزيد من التفاصيل حول طبيعة البوردجوازىة المصرية بعد ١٩٥٢، انظر د . غزيرة نصيف الأيوبي ، الدولة المركزية فى مصر (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩).

(٥) Gurdun Kramer. The Change of Paradigm: Political Pluralism in Contemporary Egypt. People Mediterannes. Oct. 1987- March 1988. P. 285, Also See Robert Springborg. Mubarak's Egypt; Fragmentation of the Political Order. London , and Boulder, Collo. Westview press, 1989. Pp. 183-4.

(٦) أحمد فارس عيد المنعم ، جماعات المصالح فى د . على الدين هلال (محرر) : النظام السياسى (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٣) ص ص ٢٨٣ - ٢٨٦ .

لإرضاء قوى المعارضة السياسية التى تتمتع بالمشروعية القانونية فى مواجهة القوى التى لاتحتل بنفس المشروعية واتى تمثيلها على وجه التحديد المعارضة الاسلامية (الاخوان المسلمين ، وجماعات العنف) - من ناحية أخرى.

وإذا كانت هذه القرارات تشكل خطوة فى طريق التحول الديمقراطى الا انها مازالت تقترض الحاجة لمزيد من الإصلاح السياسى لضمان استقرار الطابع المؤممسى وزيادة فعالية المؤسسات السياسية ورفع مستوى ادائها فضلا عن توفير التوازن بين السلطات الثلاث وغيرها من العوامل اللازمة للوصول الى الديمقراطية . كما ترتبط هذه العوامل بعدى استجابة الحكم لمطالب المعارضة السياسية وقدرته على التكيف معها . ولكن هذا التحليل قد يتغافل عن بعض حقائق الواقع السياسى والتعقيدات التى يثيرها ، واتى لايمكن ارجاعها الى سلطة الحكم وحدها ، فالديمقراطية لا تتحقق بالحكومة وحدها وإنما ترتبط ايضا باداء كافة الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة سواء كانت فى موقع الحكم او المعارضة .

ولاشك أن الواقع السياسى مازال يمثل بيوعى العوامل السلبية التى تعوق مسار التحول الديمقراطى ، وربما يأتى فى مقدمتها غياب الاتفاق حول المبادئ التى يجب أن تحكم قواعد اللعبة السياسية وتقتن عملية الصراع السياسى . ولايمنى ذلك الدعوة الى التوافق الكامل فى مواقف جميع القوى والأحزاب السياسية ، وإنما تحديد مساحات الاتفاق والاختلاف والسعى الى تعظيم مساحة التفاهم حول كيفية ادارة الخلافات . ويستلزم ذلك بالضرورة تجاوز الاهداف الحزبية الضيقة لصياغة مبادئ أساسية تسود وتحكم الحياة السياسية العامة . وربما يأتى فى مقدمتها الاتفاق على صيغة تحدد العلاقة بين الدين والسياسة ، واحترام التعددية السياسية والفكرية .

وأهمية هذه القضية تاتى من اعتبارين ، الاول : هو تزايد لجوء كثير من القوى الحزبية والسياسية الى لغة خطاب سياسية تستند الى نوع من الشرعية الدينية التقليدية فى معارضتها للنظام الحاكم بشكل يتخذ فى كثير من الأحيان طابعا غير عقلانى يرمس فى الثقافة السياسية السائدة كثير من القيم التقليدية الجامدة التى لاتتفق ونط الثقافة الحديثة التى تتطلبها عملية التحول الديمقراطى . والآخر هو الاعتماد الكامل لقوى المعارضة الاسلامية على هذه الشرعية بشكل يجرد كلا من الدولة والمجتمع من أى شرعية ويزداد الامر حدة بسبب اعتماد فصائل منها على العنف كوسيلة للانقلاب على كل منهما . ولاشك أن هذا النمط من المعارضة لايهدد جوهر الاستقرار السياسى والاجتماعى

النظام الدولي والاقليمي

القسم الأول

الاتجاهات الرئيسية في النظام الدولي

د. حسن أبوطالب

أحمد السيد النجار

د. أحمد ثابت

أولا : التفاعلات الدولية

وتعليميا ومعلوماتيا بحيث تجعلهم قادرين على الدخول للأسواق والمنافسة فيها.

وتزداد خطورة وحساسية ذلك الأمر في ضوء الاتجاه الكاسح في العالم إلى التحرير الاقتصادي وتشجيع التخصصية وإطلاق مبادرات الأفراد والقطاع الخاص. ورغم أن الأمم المتحدة ومؤتمراتها ذات الطابع الكوني تؤكد منذ بداية التسعينات على أهمية أن تكون الأسواق «صديقة للناس»، وأن تؤهلهم بشريا ومهاريا للتعامل معها، ولخلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل والحوافز، إلا أن هناك من الحقائق الجارية ما لا ينسجم مع هذا الاتجاه. وهكذا، فنهج إزاء مفردات جديدة ولغة مستحدثة من قبل «التنمية البشرية» و«الشراكة الاقتصادية» وغير الاقتصادية، والأسواق الصديقة للناس» و«التنمية المتوازنة» التي تدخل البيئة لأول مرة ضمن عناصر الإنتاج التي تحتاج لأقصى درجات التعامل العقلاني معها. ولكن أين من ذلك دول وتجمعات ما تزال في مرحلة بناء الأمة وبناء الدولة وترزح تحت أزمات بنيوية تمس أعصاب الهياكل المجتمعية إقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية أو تتعلق بالهوية ذاتها.. الخ ؟.

وفيما يتجه «النظام» الدولي إلى مزيد من المؤسسية وتوسيع الهياكل التي تضم تكتلات اقتصادية وتجارية على أساس من الجغرافيا والاقتصاد، وحيث تتجه نظم اقليمية معينة إلى مزيد من التداخل كما هو الحال في أوروبا وشرق آسيا وأمريكا الشمالية، فإن هذا «النظام» لم يعد ينظر بعين الاعتبار لأهمية انماج مناطق ونظم اقليمية أخرى في العالم الثالث في الاقتصاد العالمي لأسباب عديدة منها غياب دوافع المنافسة مع زوال الاتحاد السوفيتي والعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة، وانتفاخ المصالح التي يمكن أن تتخلق في هذه المناطق والنظم الإقليمية، باستثناء حالات قليلة. في حين أن نظاما إقليمية فرعية أخرى بات ينظر إليها من زاوية أنها لم تعد تتماشى مع التغيرات الجديدة في البيئة الكونية، مثل النظام الإقليمي العربي. ومن هنا تبدو محاولات وجهود إعادة الهيكلة لهذا النظام

يمكن القول أن أحداث عام ١٩٩٤ ساهمت في إنضاج ويلورة الملامح العامة للبيئة العالمية ولـ «النظام» الدولي الجديد. وتعد السمة الرئيسية للعام هي «الشراكة» سواء كانت «شراكة» من أجل السلام، كما في إطار تفاعلات الشرق - الغرب، وفي إطار تعامل الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي مع دول شرق أوروبا وروسيا الاتحادية، أو «شراكة» إقتصادية فيما بين دوائر وأقواس النظام الرأسمالي العالمي، والتي تعمل على زيادة المنافع والمزايا النسبية الإقتصادية والمالية والتجارية للشركاء المنتمين في إطارها، وتضاعف من مكاسب الاعتماد المتبادل التي تتحقق فقط في نطاق التكتلات الإقتصادية والأسواق المفتوحة ومبدأ حرية التجارة .. الخ. ولأن مثل هذه التطورات تسهم في إعلاء شأن الجغرافيا الإقتصادية والسمات التعاونية على حساب الجغرافيا السياسية ومفاهيم المصلحة القومية وتوازن القوى والتفتت والصراع . بيد أن قضايا ومناطق ونظاما فرعية تخص في معظمها العالم الثالث وتقليل منها في عالم الشمال والغرب مثل اليوسنة لم تستطع، وفي نفس الوقت لم تجد ترحيبا يمكنها من الاستفادة من الحقائق الكونية الجديدة في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والتي تدفع باتجاه دعم البنية والطابع التكاملين لـ «النظام» الدولي .

وحتى وقت قريب كانت أدبيات ونظريات التنمية والنمو الغربية في حالة اتفاق على أن التنمية في الداخل ونمو الأسواق وتوسعها وحرية التجارة دوليا إنما تقضي إلى استفادة القطاعات الأوسع من السكان والشعوب انطلاقا من نظرية أو مقولة «تساقط منافع النمو» Trile-down . وحيث لم يكن يضطر ببال مدارس التنمية الغربية أن تتوقع ظواهر التهميش والاستبعاد التدريجي لقطاعات واسعة من السكان والشعوب. وهكذا، يثير السؤال عن أوجه وإمكانات واحتمالات استفادة أو تنمية قطاعات من السكان أو من الشعوب من جراء فتح الأسواق وتوسعها والثورة الصناعية الثالثة التي تزيد الانتاجية وتعيد هيكلة الاقتصادات الوطنية والإقليمية. وتوفر إمكانات لتأهيل الأفراد مهتيا وتقنيا

هذه الدول، والاهتمام بالمبايدين الاستثمارية والتجارية والتنمية. وقد بحث القمة الثانية لـ «أبيك» في اندونيسيا موضوعات عدة من أهمها إنشاء آلية لحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء (أصبحت ١٨ دولة بعد حضور ماليزيا)، وكذلك الاتفاق على مبادئ لتنظيم التجارة والاستثمار وإقامة منطقة للتجارة الحرة.

وقد اتفق قادة دول الرابطة - التي لم ترق بعد إلى مستوى التجمع التكامل على غرار الاتحاد الأوروبي وأسيان والتافتا - على عدة أمور منها: إنشاء لجنة اقتصادية وآلية للفصل المنازعات التجارية والاستثمارية، والتعاون التكنولوجي وتنمية الموارد البشرية وتشجيع القطاع الخاص وإنشاء بنك للمعلومات التجارية والاستثمارية، والتعاون في مجالات الطاقة والاتصالات وصيد الأسماك وفي التكنولوجيا الصناعية والسياحة وخدمات البنوك وفيما يتعلق ببلورة كيان تنظيمي لهذا التجمع، فقد تم تأسيس سكرتارية دائمة لمنتدى الأبيك، والموافقة على برنامج للتعليم والتدريب والطاقة وحماية البيئة.

وفي إطار تجارب التكامل في شرق آسيا، تواصلت اجتماعات رابطة «الآسيان»، حيث اتفق في الاجتماع الوزاري للرابطة الذي عقد في يوليو على الإسراع في ضم كل من كمبوديا وفيتنام لآسيان إلى الرابطة، والعمل على تنمية الموارد البشرية من خلال مهارات جديدة، وإنشاء لجنة فرعية للشئون العمالية لدعم التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية.

وفي سياق إقليمي آخر شهد عام ١٩٩٤ المزيد من توجه حلف الأطلسي إلى توسيع أدواره السياسية والعسكرية، فقد تبني استراتيجية أطلق عليها «الشراكة من أجل السلام» مع بلدان وسط وشرق أوروبا. وناقشت اجتماعات الحلف مع الولايات المتحدة على خفض قواتها المربطة في غرب أوروبا وتكثيف مساهمتها في ميزانية الحلف، واقترح الرئيس الأمريكي كلفنتون إقامة قوة عسكرية متعددة الجنسيات تكمل دور الحلف. وقد عادت فرنسا للمشاركة في الاجتماعات العسكرية للحلف التي عقدت في شهر سبتمبر، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٥ بعدما قاطعتها في عهد بيجول.

ورغم أن روسيا أيدت برنامج «الشراكة من أجل السلام» الذي صاغه رؤساء دول الحلف في قمة بروكسل في نهاية عام ١٩٩٣، إلا أنها عارضت بشدة في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد في ديسمبر ١٩٩٤ في

العمري في إطار المشروع الشرقي أوسطي الجديد، من خلال المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف والتي تطرح آليتين لحللال نظام إقليمي جديد، هما: آلية اتفاقيات ومعاهدات «السلام» بين الدول العربية وإسرائيل، وآلية إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وإقامة شبكة المشروعات والمصالح والروابط الاقتصادية الجديدة الهادفة إلى أحداث نوع من التشابك الاقتصادي الإقليمي.

وفي إطار ماسبق الحديث عنه، وما عبرت عنه أحداث العام من اتجاهات كبرى في النظام الدولي هي بالأساس تطوير لحقائق وأفكار فرضت نفسها قبل عدة أعوام، يمكن رصد عدد من الاتجاهات الرئيسية في أنماط التفاعل وشبكات الاتصال في «النظام الدولي على النحو التالي:

- ١- تعمق النزوع إلى المؤسسية والمزيد من الاعتماد المتبادل.
 - ٢- غلبة الطابع الانتقائي في الاهتمامات العالمية ومايستتبعه من تهميش بعض القضايا.
 - ٣- ظاهرة المؤتمرات الدولية.
- وفيما يلي بعض التفاصيل :

١ - الاتجاه إلى المؤسسية وتوسيع نواتج التكامل الإقليمي.

تركزت ملامح هذا الاتجاه في العديد من التفاعلات الاقتصادية والمالية والتجارية في عدد من الأقاليم الفرعية لجهة دعم قوات التكامل والاعتماد المتبادل. وبعد من أهم معالم هذا الاتجاه انعقاد القمة الثانية لرابطة «أبيك» أوسيفي التعاون الاقتصادي بين شرق آسيا والمحيط الهادئ، في مدينة «بوجور» باندونيسيا في النصف الثاني من نوفمبر. وكانت القمة الأولى لرؤساء الدول والحكومات قد عقدت في «سياتل» بالولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٩٣، وضمت سبع عشرة دولة هي الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، تشيلي، وغينيا الجديدة، الصين، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، اندونيسيا. وبعد هذان المؤتمران بمثابة تطوير لعمل هذا التجمع الذي ظهر لأول مرة عام ١٩٨٩ حينما اجتمع في استراليا وزراء خارجية اثنتي عشرة دولة هي الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا، وبنجاب دول رابطة جنوب شرق آسيا «الآسيان» ASEAN الست (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي)، وذلك للتباحث حول سبل إزالة العوائق التي تحول دون حرية التجارة فيما بين

اقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٠٥. وتهدف الولايات المتحدة الى استغلال الامكانات الهائلة للقارتين الشمالية والجنوبية من اجل توسيع الاسواق أمام السلع الأمريكية. ويجدير بالذكر أن هذه القمة تعتبر الأولى من نوعها منذ سبعة وعشرين عاما.

ويتبين من الامثلة المشار اليها، أن بعضا من النظم الإقليمية، التي تقرر بالتغيرات الحادة والمعاصرة في «النظام» الدولي، استطاعت أن تمارس نوعا من التكيف الإيجابي، وأيدت سرعة في التجاوب مع الحقائق الكونية الجديدة، وأسيما نحو مزيد من الاندماج في النظام الدولي ولزيد من الاعتماد المتبادل فيما بين الوحدات المكونة لهذه النظم. وهي النظم الإقليمية في أوروبا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا وكل من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. في حين لم تستطع نظم اقليمية أخرى خلق نوع من الشراكة مع النظام الدولي والحقائق الدافعة للاندماج والاعتماد المتبادل، بل تأثرت بشدة وسلبا بالتغيرات السائدة في النظام الدولي، وعانت من التفتت والتشرثم، ووصلت الى حد أن توشك على الاختفاء كإطار منظم لتنسيق وتطير التفاعلات الإقليمية فيما بين اطراف الاقليم الواحد، أو في علاقة النظام الإقليمي بغيره من النظم الإقليمية والنظام الدولي ككل. وتبدو حالة النظام العربي بارزة في هذا الصدد، والذي يواجه بعدد من التحديات التي تثير بتكمله، أو على الأقل بمجه في نظام إقليمي أكثر اتساعا فيما يسمى بـ «الشرق الأوسط الجديد».

وتعد أهم دوافع تاكل النظام العربي دخول العرب المفاوضات الثنائية والمتعددة ثم اتفاقيات التسوية مع إسرائيل دون تنسيق ملموس بين الاقطار العربية. ولقد أتاحت التغيرات في النظام الدولي وفي النظام العربي فرصة كبرى لقوى إقليمية غير عربية هي تركيا وإيران وإسرائيل للطموح إلى أداء أدوار إقليمية بارزة بقصد التحكم في مسارات التطور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي للمنطقة العربية. وبالمثل توجه القوى الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى إعادة هيكلة شبه تامة للنظام العربي لصالح مشروع النظام الشرق أوسطي. وما تردد هذه المشروعات والتصورات الغربية والأمريكية والإسرائيلية أن هناك احتمالات كبيرة لتوالد مصالح شرق أوسطية وشرق أوسطية - عربية تستند الى الجغرافيا الاقتصادية وتبذد الجغرافيا السياسية والائتماء القومي ومفاهيم المصلحة القومية وتوازن القوى، والتي تعتبر حسب هذه المشروعات سالف الذكر مصدرا للعداوات والكراهية والعواجز النفسية ومفجرا للصراعات

يودايت انضمام دول شرق أوروبا الى الطف، حيث سبق الرئيس الروسي بوريس يلتسين أن أكد على احتمال انضمام بلاده إليه، ولكن في سلة واحدة مع سائر دول شرق أوروبا. وكان رؤساء دول وحكومات الدول الـ ٥٢ الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي قد ناقشوا في اجتماع بروكسل سبل تعزيز المؤتمر لتمكينه من تسوية النزاعات الإقليمية في القارة أو تقاضى وقوعها، ومن أهمها نزاع البوسنة. وشهد المؤتمر بدخول معاهدة «ستارت ١» الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٩١، حين التنفيذ رسميا بعد تصديق الدول النووية الأربع بعد زوال الاتحاد السوفيتي وهي روسيا، وروسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان على الاتفاقية في عام ١٩٩٣.

والجدير بالذكر أن المؤتمر وافق على تغيير اسمه الى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإكسابه نوعا من المؤسسية، خاصة وأنه لم يكن يخرج عن كونه منتدى للنقاش لا يحق له إتخاذ أي إجراء إلا إذا وافق عليه جميع الأعضاء. وقد صدر الاعلان الختامي للمؤتمر تحت عنوان «نحو شراكة حقيقية في حقبة جديدة، متضمنا أهدافا من أهمها ضرورة وضع خطط لمعالجة الأزمات وحفظ السلام وتخفيف التوترات العرقية والقومية.

كذلك فقد انعقدت قمة الاتحاد الأوروبي في مدينة «ايسن» الألمانية في مطلع ديسمبر، وكان أهم ماخرجت به مقررات التوقيع على اتفاقية انضمام الدول الأوروبية الثلاث: النمسا والسويد وفنلندا الى الاتحاد، بعد موافقة شعوبها على الانضمام، في حين رفض الشعب النرويجي الانضمام مفضلا البقاء خارج الاتحاد الأوروبي. وقد أسهمت رئاسة ألمانيا للاتحاد خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤ في دعم اتجاه الاتحاد نحو دول شرق أوروبا من أجل ادماج هذه الدول مستقبلا فيه. وقد ركزت القمة على أهمية البحث عن حلول للقضايا الاقتصادية المهمة الراهنة وعلى ضرورة موازنة الحاجة الى تقوية المنافسة مع الحاجة الى تحسين التمايل والتدريب ومساعدة العاطلين عن العمل لفترة طويلة من الزمن. وتعرضت القمة الأوروبية أيضا لامكانية انضمام دول البلقان وسلوفينيا الى الاتحاد بعدما تنهى هذه الدول المفاوضات الخاصة بعضويتها المنتسبة عام ١٩٩٤.

وبعد القمة الأوروبية بنيايم عقدت قمة الأمريكتين في فلوريدا، وحضرها رؤساء ٣٥ دولة، وقعوا اتفاقا يهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية للدول الأعضاء والحفاظ على التنوع البيئي الحيوي في أمريكا الوسطى، وكذلك الاتفاق على

وتعتبر قضية اليوسنة أحد أبرز مظاهر الانتقائية من قبل القوى الفاعلة في النظام الدولي، فقد قررت بريطانيا وفرنسا سحب قواتهما من اليوسنة في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٤ عقب قرار الكونجرس الأمريكي برفع حظر تصدير السلاح إلى اليوسنة. واستندت الدولتان إلى فشل جهود الوساطة لحل الأزمة هناك. وبدلاً من أن يقوم حلف الاطلنطي بتأمين عمليات الدفاع عن المناطق الآمنة حسب القرارات الدولية ضد الهجمات الصربية، فإذا به يقرر في ١٢ ديسمبر تجهيز قوات لتأمين انسحاب القوات الدولية من اليوسنة ككل. وفي حين أصدرت الأمم المتحدة ٢٧ قراراً دولياً لصالح اليوسنة، فلم ينفذ منها سوى قرار واحد هو حظر السلاح من المسلمين بزعمة أن استمرار الحظر يساعد على وقف الحرب أو الحد من تصاعدها، وهو ما ثبت خطؤه تماماً، بل على العكس جسد التحيز والانتقائية الدولية. ومن المظاهر الأخرى للانتقائية والتهميش ما أعرب عنه قادة الاتحاد الأوروبي في قمة «أيسن» من اهتمام بمنع إسرائيل مكانة خاصة في علاقاتها مع الاتحاد في ضوء ما اسموه بتطور اقتصادها بدرجة متسارعة في السنوات الأخيرة، في حين أبعدت فرنسا وإسبانيا وإيطاليا اهتماماً بدول جنوب البحر المتوسط من أجل مواجهة التطرف والأصولية الإسلامية المساعدة وإزدياد الهجرة من دول شمال أفريقيا والمخدرات، وذلك من خلال اقتراح توجيه مزيد من المعونات والتعاون لمواجهة هذه المشكلات. وقد اعتذرت فرنسا عن استقبال مؤتمر يناقش قضايا الأمن والسلام بين دول شمال المتوسط، وجنوبه بسبب الانتخابات الرئاسية فيها، وهو الاقتراح الذي تقفمت به أسبانيا.

ولاتتوقف الانتقائية عند حد السلوك السياسي والاقتصادي للدول الكبرى إزاء الدول الصغرى، وإنما يمتد أيضاً إلى الأفكار والاستراتيجيات الحاكمة للعلاقات الدولية. فبالرغم من التركيز على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجال السياسي وحرية الأسواق في المجال الاقتصادي، إلا أن هذا التوجه يعانى من التمييز في إطار مفرداته، وهو ما يتضح من الشواهد العديدة في السنوات القليلة الماضية. ففي حين تركز مقولة الكوكبية - Globalization على حرية تدفق السلع ودفوس الأموال والأفكار والقيم وانتقال الأفراد، تلاحظ أن الحقائق البازغة عملياً تستثني من هذا التدفق قضايا الهجرة وانتقال الأفراد خاصة التي تلقى من الدول الصغرى والفقرية. وتشهد أسواق وأراضي الدول الصناعية الفنية في الشمال مزيداً من القيود والصواجز أمام الهجرة الآتية من الجنوب وبخاصة من شمال أفريقيا وكوريا، هذا فضلاً عن عدم

والحروب منذ بدايات القرن العشرين. وهي كلها أسس تتناقض مع السلوك الجارى بالفعل سواء من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة، وهو السلوك القائم على التمييز ومناقضة الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بالفعل، والتهرب من التزامات السلام الشامل، ومحاولة القفز على أسس التكامل والاندماج الاقليمي التي تأسست عليها التجارب الإقليمية الأخرى في العالم المعاصر وقوامها التوازن في المصالح والأعباء والمرويدات في آن واحد.

٢ - الطابع الانتقائي وتهميش بعض القضايا الرئيسية:

توجد مظاهر الانتقائية والتهميش في رحم البيئة الكونية البازغة والمتجهة إلى المزيد من الاعتماد المتبادل والتكامل. ولقد تجلت مظاهر الانتقائية في بعض محاولات الاندماج والتكامل الاقتصادي في عدة جوانب، لعل من أهمها الاصرار من جانب الولايات المتحدة على استبعاد كوسا من حضور قمة ميامي سألقة الذكر التي ضمت دول أمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى، بزعمة أن كوسا دولة غير ديمقراطية. ويتسق ذلك مع النظرة الأمريكية القائلة بأن بعض النظم السياسية العقائدية هي من قبيل مخلفات عصر الحرب الباردة، وليس لها مكان في ترتيبات النظام الدولي الجديد، ومن بينها كوريا الشمالية وإيران والعراق وليبيا ومن الشواهد الأخرى على السمة الانتقائية ما يحدث لتركيا في إطار الاتحاد الأوروبي، ففي حين تزداد العلاقات التجارية والاستثمارات الغربية المتجهة إلى الصين رغم الانتقادات المتكررة لسجلها في مجال انتهاك حقوق الإنسان، نلاحظ تمسك دول الاتحاد الأوروبي بانتقاداتها لسجل تركيا في هذا المجال. فحتى نهاية عام ١٩٩٤ والاتحاد الأوروبي يعارض انضمام تركيا لاتحاد الاقتصاد الجسري الذي استغرق عدة سنوات من المفاوضات. وينص الاتفاق على فتح أسواق الدول الأعضاء في الاتحاد أمام السلع التركية في مقابل إسقاط التعريفات الجبركية التركية وتنسيق نظام التجارة التركي ليتناسب مع النظم القائمة في دول الاتحاد الأوروبي. وقد اتخذت الدول المجتمعة في بروكسل في ١٩ ديسمبر قراراً بتأجيل توقيع الاتفاق مع تركيا لأسباب منها انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان ومحاكمة النواب الأكراد في البرلمان التركي وجمود المفاوضات بين الطائفتين التركية واليونانية في قبرص، فضلاً عن استخدام اليونان حق النقض.

الاهتمام بقضايا اللاجئين وظاهرة شعوب القوارب وغيرها.

ويمكن القول أن معالجة الأفكار الداعمة للكونية لقضايا انتقال الأفراد وتخصر العمل تركز حتى الآن على الفرد بصفة شخصية وليس بصفة جماعية أو كشعوب وتجمعات سكانية، فهي تهتم بما سوف تدبى اليه المنافسة بين الشركات في العالم من تركيز على نوعية التعليم وعلى قدرات الأفراد في تأهيل أنفسهم وفي التدريب وسرعة التكيف المعرفي والبشري والمعلوماتي مع متطلبات واحتياجات الأسواق الصناعية المتقدمة. ويأتي ذلك على حساب الاهتمام بالعمل على تحسين المستويات المعيشية لقطاعات من السكان في البلدان الفقيرة، وتأهيلها بشريا ومهنيا ومهاريا لتتحم أسواق العمل سواء في بلادها الأصلية أم في البلدان المستقبلية للهجرة. والظاهر حتى الآن أن عمليات الانتقال تتوقف على قدرات الفرد بذاته في اختراق الأسواق الصناعية المتقدمة، وهنا تبرز واحدة من أبرز مظاهر عدم الاتساق في أفكار العالمية أو الكوكبية بين الدعوة الى حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات ونظم الإدارة الحديثة والتسويق وبين القيود المفروضة عمليا على حرية انتقال الأفراد والتجمعات.

٣ - المؤتمرات الدولية كآلية لتنظيم

التفاعلات وتحديد الأولويات العالمية:

أدت التغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية الى تدعيم دور المؤتمرات الدولية كآلية لبلورة قضايا النظام الدولي الجديد وطرح حلول لها من خلال أفق جماعي، لا يقتصر فقط على حركة الدولة أو الأمم المتحدة، وإنما يمتد الى جماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية بشكل عام، باعتبارها فواعل أصيلة في التفاعلات العالمية. ولقد أثبت نجاح الأمم المتحدة في عقد أهم مؤتمريين نوأين شهدهما النظام الدولي الجديد، وهما مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل يونيه ١٩٩٢، ومؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة سبتمبر ١٩٩٤، أن العالم يتجه نحو مزيد من التفاعل الافقي والرأسي بين حكومات وشعوبه، دون أن يعني ذلك أن الدول أو الجماعات متساوية المصالح أو السلوحات اوانها قادرة على التأثير في مسار الاحداث العالمية بنفس الدرجة. ومن الطائفت البارزة أن العالم بات يواجه تحديات تكنولوجية وبيئية وديموقراطية إضافة الى مشكلات تجارية ومالية وثقافية في غاية التعقد، وهي تحديات أدت الى ظهور قوى جديدة عابرة للقارات، ويصعب على الدولة القومية أو تكتل منها مواجهتها بمفردها. فجماعات

الارهاب الدولية أو المناطقية تحولت الى ظاهرة شبه دولية، كذلك فإن جماعات الجريمة المنظمة في أوروبا والعالم نجحت في الانتشار بصورة غير مسبقة من قبل، واستخدمت في ذلك اساليب تكنولوجية حديثة، تماما مثل الشركات الصناعية والمالية الكبرى في العالم.

ومن ناحية ثانية فإن التفوذ الذي بدأت تحثله هذه القضايا على قائمة الأولويات الدولية، وإن كان راجعا في احد ابعاده الى كونها مشكلات واقعية وملحوسة يعاني منها العالم كله بدرجات مختلفة، إلا أن سطوة هذه القضايا على الفكر الاستراتيجي الدولي راجع في جانب آخر الى تراجع وانهار الايديولوجيات الكبرى الموجهة للعالم ككل، والتي انتعشت في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. داخل هذا السياق برز على الساحة الدولية ذلك التوظيف الجديد للمؤتمرات الدولية الكبرى، والتي تحاول ان تعالج وبشكل كلي مشكلات الكرة الأرضية، وذلك بغض النظر عن مستوى التقدم أو التخلف، أو مستوى الفقر أو الغنى.

وتبرز هنا ثلاثة مؤتمرات كبرى نظمته الأمم المتحدة في العامين الماضيين، أولها في يونيه ١٩٩٢ واهتم بمناقشة قضايا البيئة والتنمية، والآخران عقدا في العام ١٩٩٤، أحدهما عقد في سبتمبر وهو مؤتمر القاهرة لسكان والتنمية، والثاني عقد في ديسمبر بنابولي بإيطاليا حول مكافحة الجريمة المنظمة. يعتبر مؤتمر ريودي جانيرو حول البيئة والتنمية هو الثاني في تاريخ مؤتمرات الأمم المتحدة عن نفس القضية، بعد مؤتمر ستوكهولم الذي عقد في عام ١٩٩٢. وتبرز أهمية المؤتمر في أنه عبر عن نوع من الانتقال الشامل في طبيعة ومفهوم المؤتمرات الدولية، من حيث البيئة السياسية الدولية المحيطة بالمؤتمر، والمشاركين ولبنية القضية المطروحة وكذلك المنظور المطروح لها. وإذا كان مؤتمر ستوكهولم قد عقد في ظل أجواء الحرب الباردة، فإن مؤتمر البرازيل عقد في ظل نظام دولي مغاير تماما، كما لم تقاطع أية دولة، حيث شاركت فيه ١٧٨ دولة و١١٧ زعيم سياسي وعدة آلاف من ممثلي المنظمات غير الحكومية. أما القضية وهي حماية البيئة وعلاقتها بالتنمية، فلم تعد قضية دولة أو عدد معين من الدول، ولكنها باتت قضية الجنس البشري كله، كما أن أخطار التلوث واندثار الغابات صارت تهدد العالم بأكمله. وبالنسبة لمؤتمر القاهرة فقد جاء في نفس المرحلة الجديدة التي يعيشها العالم منذ انهيار حائط برلين، كما جاء في ظل انراك عالمي متزايد بأن النمو الديموقراطي في العالم صار أحد مصادر التهديد للبشرية كلها. صحيح أن الاحساس بهذا الخطر

بدا متفاوتا من بقعة حضارية الى اخرى، كما ان تفسير اسبابه يختلف من مكان الى آخر، الا ان الشيء المتفق عليه هو ان الزيادة السكانية تمثل خطرا حادا على مستقبل التنمية وخاصة في دول الجنوب ولقد قدمت الامم المتحدة برنامجا طموحا للحد من النمو السكاني، استهدف ألا يتجاوز عدد سكان الكرة الأرضية ٧,٢ مليار نسمة في عام ٢٠١٥، ٧,٨٥ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠ وهو ما يمثل تحديا كبيرا لم يحل بشكل نهائي بعد، ومع ذلك فإن مؤتمر القاهرة، وبالرغم من كل الصعوبات الثقافية والاجتماعية التي تواجه عملية التحكم في النمو السكاني العالمي، قد اثبت ان الانتقال من المفهوم البيولوجي الضيق للقضية السكانية الى مفهوم أكثر رحابة يصل الى جذور المشكلة ويتفاعل اساسا مع البيئة الثقافية والاجتماعية التي انتجت المشكلة السكانية يمثل الخيار الانسب والأكثر شمولاً.

لا تلقى أهمية هذه المؤتمرات الدولية الكبرى عند ما تعالج من قضايا وطول ذات طابع عالمي، ولكنها تمتد الى جوهر العلاقات العالمية الجارية تشكيلها، إذ لم تعد معالجة هذه القضايا الكونية الجديدة حكرا على الدولة القومية او المنظمات الدولية، ولكنها صارت مناسبة حية تؤكد على دور المنظمات غير الحكومية بكافة اشكالها وانواعها واهتماماتها. وهكذا نجد ان مؤتمري ريو دي جانيرو والقاهرة حضرهما أكبر تجمع رسمي وغير رسمي في تاريخ المؤتمرات الدولية، وكانا بمثابة ساحة للصراع العلني والفكري والحضاري بمنظوره الواسع. وفي هذا السياق شهد مؤتمر القاهرة مناظرات كبرى احتشدت فيها خلفيات ومشارب شتى ثقافية واجتماعية، بين الدول والجماعات غير الرسمية الاسلامية والدول الغربية بشكل عام حول الاجهاض والى اى مدى يمكن اعتباره إحدى وسائل الحد من الانفجار السكاني العالمي.

الى جانب قضايا البيئة والسكان والتنمية، تبلور اهتمام دولي عام بضرورة مواجهة انتشار الجريمة المنظمة، والتي باتت تهدد الاقتصاد الدولي في الصميم. ومن هنا عقدت الامم المتحدة المؤتمر الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة في إيطاليا في أوائل ديسمبر. وفيه تم بحث سبل التعاون الدولي لمواجهة أشكال الجريمة المنظمة التي تشهد تطورا

هاما في اساليب عملها وقدرتها على الانتشار والتأثير المباشر في الاقتصاد الدولي. وتزداد خطورة الجريمة المنظمة في ضوء اتجاهها الى مجالات الاستثمار والشركات الدولية. وتشير تقديرات الامم المتحدة الى ان حجم المعاملات التجارية غير النظيفه لمنظمات الجريمة المنظمة في العالم وصل الى حوالي ٧٠٠ مليار دولار في العام، وهو ما يوازي ١٥٪ من ميزانية دولة صناعية كبرى مثل إيطاليا (١١٤٧ مليار دولار)، ويتجاوز ميزانية دولة صناعية متوسطة مثل اسبانيا (٢٥٥ مليار دولار). كما ان المافيا الروسية الصاعدة باتت تمثل خطرا على الامن الدولي من خلال ما تقوم به من التجارة بمكونات السلاح النووي، وذلك بالتنسيق مع منظمات الجريمة المنظمة في عديد من الدول الاوروبية. فيما يعبر عن تطور عميق في اساليب عمل مثل هذه المنظمات الاجرامية. ومن هنا لم يكن غريبا ان تشارك كل الحكومات في مؤتمر الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وان تجد دعوة إيطاليا الفاضة بانشاء جامعة ضد الجريمة يكون هدفها السعي نحو تجميع رجال شرطة وقضاة وباحثين متخصصين في مكافحة الجريمة، تجد صدق طيبا من كل الدول. فضلا عن الاتفاق على ان تبادل المعلومات بين الحكومات واجهزة الامن هو خطوة هامة وضرورية في اتجاه مكافحة الجريمة المنظمة في النطاق الدولي.

وإذا كانت البيئة الدولية الجديدة قد فرضت تشابكا نادرا في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم، فإن مشكلة الجريمة المنظمة فرضت نفسها باعتبارها مشكلة عالمية بالاساس، يصعب على أى دولة مهما كانت قوتها ان تواجهها بمفردها. ولقد عكس مؤتمر الامم المتحدة اقرارا دوليا باننا امام مشكلة عالمية متعددة الاشكال والمظاهر، كما عكس من ناحية اخرى اعترافا دوليا ولو ضمنيًا بأن حلها لن يكون ممكنا في اطار الدولة الاندائية حتى ولو كانت مطلقة، وانما يقتضي مشاركة دولية وتفاعلا دوليا يعتمد على قاعدة واحدة، او على الاقل شيء واحد، للمعلومات يتم على اساسها مواجهة المنظمات العالمية للجريمة، ومن خلال مؤسسة عالمية لمكافحة مثل هذه الجريمة.

ثانياً : التطورات الاقتصادية

١ - مراجعة دور مؤسستي «بريتون وودز»

مع مرور نصف قرن على تأسيس مؤسستي «بريتون وودز» (صندوق النقد والبنك الدوليين) كان لابد من إعادة النظر في الدور الذي تلعبه المؤسساتان في الاقتصاد الدولي، خاصة بعد أن شهد تغيرات عاصفة في السنوات الأخيرة. فهناك موجة التحول نحو اقتصاد السوق في شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والكثير من الدول النامية، وتوقيع الدول الاعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات «جات» على اتفاق التحرير الجزئي والتدريجي للتجارة الدولية في ابريل ١٩٩٤، وتزايد الدور الذي يلعبه نادي باريس ولندن للدول والمؤسسات الخاصة الدائنة في تحديد شروط عمليات اعادة جدولة مديونيات الدول المدينة، وفي تحديد مسار حركة الاقتراض الدولية، وكذلك تصاعد قوة التكتلات الاقتصادية الاقليمية القائمة وظهور تكتلات جديدة.

وحتى بالنسبة لتوزيع هيكل القوة داخل البنك وصندوق النقد الدوليين، فقد جرى كثير من المياه خلال السنوات الخمسين التي انقضت منذ تأسيسهما. فبعد أن كانت الدول العشر الكبرى اقتصادياً تستحوذ على ثلثي الاصوات في صندوق النقد تراجع قدرتها التصويتية إلى نحو ٤٩,٥ ٪ في الصندوق في ابريل من عام ١٩٩٤. كما بلغت قيمة حصص هذه الدول العشر نحو ٧٣,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ابريل ١٩٩٤ بما وازى ٥٠,٧ ٪ من اجمالي قيمة حصص الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي. والدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة العشر الكبرى المشار اليها هي الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا وهولندا وبلجيكا وسويسرا وأستراليا. ورغم أن حصص دول مثل السعودية والصين وروسيا تزايد في الوقت الراهن عن حصص عدد من الدول الداخلة ضمن الدول الرأسمالية الصناعية العشر الكبرى، إلا أن هذه الأخيرة متجانسة إلى حد كبير ولها اتجاه واحد في التصويت بشكل دائم تقريبا.

أما بالنسبة للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة عموماً (٢٢ دولة) فإن قيمة حصصها بلغت نحو ٩١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة توازى نحو ٦٢,١ ٪ من اجمالي قيمة حصص الدول الاعضاء في صندوق النقد. كما أن القدرة التصويتية للدول الرأسمالية الصناعية تبلغ نحو ٦١,٦ ٪ من الاجمالي في الصندوق. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن حصتها البالغة ٢٦٥٢٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في ابريل ١٩٩٤ لم تعد توازى أكثر من ١٨,٢ ٪ من اجمالي قيمة حصص الدول الاعضاء في الصندوق مقارنة بوزنها النسبي البالغ نحو ثلث حصص الدول الاعضاء في الصندوق عند تأسيسه.

ومع التغيرات في هيكل القوة داخل صندوق النقد والبنك الدوليين والتغيرات الأكثر شمولاً في البيئة الاقتصادية الدولية، رأت الدول الاعضاء في مؤسستي «بريتون وودز» في اليوبيل الذهبي لتأسيسهما مناسبة لاعادة هيكلتهما ومناقشة الدور الذي يجب أن تقوموا به على الساحة الدولية في ضوء ما تحقق من أهدافهما. وكانت الأهداف المعلنة لصندوق النقد الدولي على سبيل المثال وفقاً لميثاقه عند التأسيس تتركز في تشجيع التعاون النقدي الدولي والعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية والعمل على ازالة القيود المفروضة على الصرف والعمل على ثبات أسعار الصرف بين الدول الاعضاء.

وهذه الانوار سقط البعض منها، وتبنى صندوق النقد والبنك الدوليان أدواراً جديدة بدلاً من البعض الآخر منذ انهيار نظام اسعار الصرف الثابت في أغسطس ١٩٧١، وبخاصة منذ بداية الثمانينات عندما تحول الدور الرئيسي لصندوق النقد والبنك الدوليين إلى العمل كوكيلين للدول الدائنة في الضغط على الدول المدينة لانتهاج سياسات اقتصادية تقترحها المؤسساتان الدوليتان.

وقد بادر ميشيل كامديسو مدير صندوق النقد الدولي بتحديد نقاط الضعف في النظام النقدي الدولي الراهن.

التي ركزها في تقلبات أسعار الصرف في الاجل القصير بما تؤدي إليه من اضطراب وعمق لحركة التجارة والاستثمارات الدولية، وفي سوء تحديد أسعار الصرف على المدى الطويل، وفي انخفاض حجم الاحتياطيات الدولية للعديد من الدول النامية التي لا تستطيع تحمل التكاليف المرتفعة للاحتفاظ باحتياطيات كبيرة بما يضطرها بالمقابل إلى اللجوء إلى الاقتراض الباهظ التكاليف من الأسواق الدولية. واقترح تصورا لمواجهة نقاط الضعف هذه بالتركيز على رفع مستوى التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية، وتدعيم النظام النقدي الأوروبي باعتباره نظاما نقديا يعمل على تحقيق الاستقرار لعهد من العملات الحرة الرئيسية باتجاه الوحدة النقدية، وبالتالي فانه نظام يعمل على استقرار حركة العملات الحرة في العالم. كما أكد على أن إلغاء القيود على سعر الصرف وتحرير حركة رؤوس الأموال من الأمور الضرورية لتطوير النظام النقدي الدولي. مشيرا إلى انخفاض نصيب حقوق السحب الخاصة في الاحتياطيات النقدية العالمية (أي بدون الذهب) إلى أقل من ٣٪ ومؤكدا على ضرورة تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة تبلغ ٣٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي مايعادل ٥٠ مليار دولار موزعة على خمس سنوات بداية من عام ١٩٩٥.

واقترح كامديسو أيضا زيادة الحد الأقصى لما يمكن أن تتلقاه الدولة العضو من قروض المساندة التي يقدمها الصندوق إلى ٩٠٪ من حصتها في رأسمال الصندوق بدلا من ٦٨٪. كما اقترح زيادة الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن تحصل عليها أي دولة لتمويل تكاليف التحول الهيكلي إلى ٩٠٪ من حصتها في رأسمال الصندوق بدلا من ٥٠٪. ومن المعروف أن قروض التمويل الهيكلي مخصصة فقط للدول الشيوعية السابقة في شرق أوروبا وجمهورية الاتحاد السوفيتي السابق.

وبالنظر إلى اقتراحات ميشيل كامديسو نجد أنها موجهة لبلدان شرق أوروبا وجمهورية الاتحاد السوفيتي السابق، ومن ثم تعكس مصلحة الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وبالأذات الدول السبع الكبرى التي لا تريد أن تتحمل تكلفة تمويل التحول نحو اقتصاد السوق الرأسمالي في هذه البلدان، وتريد تحميل صندوق النقد والبنك الدوليين القسط الأكبر من هذه التكلفة وهو ما يتيح اقتراحات كامديسو. كذلك فان مطالبة كامديسو بتحرير أسعار الصرف تتناقض في الواقع مع سلوك صندوق النقد عمليا في بعض الأحيان، وبالأذات مع دولة مثل مصر التي كرت «الصندوق» مطالبه لها بتخفيض سعر الجنيه المصري مقابل الدولار رغم أن الجنيه المصري من العملات المقدرة

بأقل من قيمته الحقيقية أمام الدولار الأمريكي.

وفي إطار الاعداد لاجتماعات البنك وصندوق النقد الدوليين في نكري تسميسهما الخمسين، اشتركت الولايات المتحدة واليابان والمانيا في اعداد برنامج لتعديل اتفاقية بريتون وودز لاعادة هيكله البنك والصندوق بالتركيز على ضرورة العمل على تلافى الآثار السلبية لعدم استقرار الصرف منذ تطبيق أسعار الصرف الموعومة عام ١٩٧١. وركزت اليابان بصفة خاصة على ضرورة تقديم نظام لأسعار الصرف الثابتة في إطار نظام نقدي دولي ثلاثي افاقأطاب بالنظر إلى العملات الثلاث الرئيسية في الاحتياطيات النقدية الدولية لكل دول العالم. وتجدر الإشارة إلى أن الوزن النسبي للدولار والمارك والين في الاحتياطيات النقدية الدولية لكل دول العالم قد بلغ على الترتيب ١٦,١٪، ١٠,١٪، ٩٪ عام ١٩٩٢. وبلغ الوزن النسبي للعملات الثلاث بالترتيب في الاحتياطيات النقدية الدولية للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ١٠,٧٪، ٨,٧٪، ٨,٤٪ في العام ذاته. كما بلغ الوزن النسبي للعملات الثلاث بالترتيب في الاحتياطيات النقدية الدول النامية ٢,٣٪، ١١,٤٪، ٩,٥٪ في عام ١٩٩٢. ومع انعقاد اجتماعات البنك وصندوق النقد الدوليين، ظهرت بوادر مواجهة بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الفنية وبين الدول النامية الفقيرة ومتوسطة الدخل. فقد رفضت الدول الفنية زيادة رأسمال صندوق النقد الدولي بما يوازى ٥٠ مليار دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة واقترحت أن تكون الزيادة في حدود ما يوازى ٢٤ مليار دولار. كما رفضت الدول الفنية اقتراح الدول النامية بزيادة الحد الأقصى لما يمكن أن تتلقاه كل دولة عضو بصندوق النقد الدولي من قروض إلى ٩٠٪ من حصتها في رأسمال الصندوق بدلا من قصور هذه الزيادة على دول أوروبا الشرقية وجمهورية الاتحاد السوفيتي السابق.

وبالمقابل استخدمت الدول النامية كتلتها التصويتية ضد اقتراح الدول الفنية المتفق مع خطة كامديسو والذي يقضى برفع الحد الأقصى من القروض التي تتلقاها دول شرق أوروبا وجمهورية الاتحاد السوفيتي السابق لتمويل التحول المنظم لاقتصاد السوق الرأسمالي إلى ٩٠٪ من حصتها في رأسمال الصندوق. وازاء استمرار كل من الدول الفنية والدول النامية على مواقفها كما اقترح حل وسط يقضى بزيادة الحد الأقصى من القروض التي يمكن أن تتلقاها أي دولة من صندوق النقد الدولي ويشروطه إلى ٨٥٪ من حصتها الأساسية في رأسمال الصندوق. وفيما عدا الاتفاق على ذلك، يمكن القول ان اجتماعات اليوريب

الذهبي لتأسيس البنك وصندوق النقد الدوليين لم تتحضر عن نتائج هامة . أما الأفكار الخاصة بتعديل النظام النقدي الدولي إلى نظام ثلاثي القطب يستند إلى الدولار والمارك والين كعملة احتياط رئيسية ، ووضع أسس لاستقرار أسعار صرف العملات ، فقد ذهبت ادراج الرياح حيث لميت المصالح الخاصة لكل دولة من الدول الكبرى وبالتالي الولايات المتحدة دورا هاما في عرقلة التوصل إليها خاصة وأن الأخيرة تستخدم التغيير في سعر عملتها مقابل العملات الحرة الرئيسية كآلية لزيادة الصادرات وتخفيض العجز التجاري الأمريكي وجذب الاستثمارات ، بما جعلها غير متحمسة فعليا لوضع أسس نظام نقدي دولي ثلاثي القطب ينطوي على تخفيض أهمية الدولار كعملة احتياط دولية رئيسية وينطوي على وضع قيود على حركة أسعار العملات الحرة .

٢ - الخروج من الركود في الاقتصادات الصناعية الكبرى

شهد العام ١٩٩٤ استكمال خروج الدول الصناعية المتقدمة من حالة الركود العميقة التي ضربتها منذ بداية التسعينات ، والتي تعد الأسوأ منذ أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات . ولم يحدث ذلك بحكم العادة أو لأن الدورة الاقتصادية التي وصلت إلى القاع لا بد وأن تعاد الصعود بشكل تلقائي، وإنما جاء كنتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها هذه الدول وتفاوتت كفاءتها ومرونتها من دولة لأخرى، بشكل أدى إلى تفاوت مدى تجاوز الركود فيما بينها . وقد ركزت هذه السياسات على حفز الطلب المحلي والخارجي والاستثمار كدوافع للنمو والانتعاش وذلك من خلال الآليات المالية والنقدية بالأساس، وسوف نتعرض هنا لتجارب أكبر أربع دول صناعية متقدمة في العالم في معركتها مع الركود، أو في تقاطعها مع الآثار الجانبية للخروج منه وبهذه مرحلة الانتعاش الاقتصادي ، على اعتبار أن هذه التجارب تشكل بصورة أو بخرى خبرة تاريخية قد تكون مفيدة ولو كمؤشر على الاتجاهات الصحيحة للدول التي تتعرض لظروف مشابهة.

أ - الولايات المتحدة : تعزيز النهوض ومواجهة مشاكله :

دخل الاقتصاد الأمريكي عام ١٩٩٤ بعد أن حقق أفضل أداء اقتصادي بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في عام ١٩٩٣ . فقد بلغ معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي نحو ٣٪ عام ١٩٩٣ ، بما يعني أنه كان قد تجاوز حالة الركود فعلا في عام ١٩٩٣ بعد أن بدأ خروجه منها بشكل بطيء عام ١٩٩٢ عندما بلغ معدل النمو

الحقيقي لنتائج المحلي الإجمالي ٦,٦٪ مقارنة بنحو ٧,٠٪ في عام ١٩٩١ . وبالتالي فإن السياسات المالية والنقدية الأمريكية عام ١٩٩٤ استهدفت تعزيز النهوض الاقتصادي والدخول لمرحلة من الانتعاش الفعال القابل للاستمرار لفترة طويلة قبل حدوث أي دورة ركود جديدة ، والتفاعل بشكل مرن مع مشاكل مرحلة النهوض والانتعاش الاقتصادي ، وخاصة في النصف الثاني من العام . ففي الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٩٤ كانت أسعار الفائدة الأمريكية في أدنى مستوياتها منذ ما يقرب من ثلاثين عاما بهدف تشجيع الاستهلاك على حساب الانخار لحفز الطلب الاستهلاكي الفعال الذي يمكن بدوره أن يحفز المشروعات القائمة على رفع مستوى التشغيل فيها ، كما يحفز الاستثمارات الجديدة في ظل وجود طلب نشيط . وبفضل ما لك فإن انخفاض أسعار الاقتراض بغري رجال الأعمال بالاقتراض لتمويل مشروعات جديدة وهو عامل أساسي في نهوض وانتعاش أي اقتصاد .

وقد ظلت سياسة أسعار الفائدة المنخفضة سائدة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى منتصف شهر مايو عندما قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي - البنك المركزي الأمريكي - رفع سعر الخصم من ٣٪ إلى ٥٪ ، للمرة الأولى منذ سنوات . وكان هذا الرفع مرتبطا بظهور ضغوط تضخمية كنتيجة لانخفاض أسعار الفائدة قبل ذلك بشكل يشجع الاتفاق الاستهلاكي ، كنتيجة أيضا لتعزيز النهوض الاقتصادي الذي ترافقه عادة ضغوط تضخمية نتيجة ارتفاع الدخل الموزعة وتحول جانب كبير منها إلى طلب استهلاكي يسرع من تحول الجانب الآخر إلى استثمارات تلبي الزيادة في هذا الطلب الاستهلاكي . ومن الضروري الإشارة إلى أن تشغيل الطاقات العاطلة في المشروعات القائمة والاستيراد من الدول الأخرى لمواجهة التزايد في الطلب الاستهلاكي يساهم عادة في تخفيف الضغوط التضخمية المترافقة مع مرحلة النهوض الاقتصادي بعد أي دورة ركود . وإن كان الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير في هذا الصدد يؤدي إلى التأثير سلبيا على الميزان التجاري للدولة . وهو ما حدث للولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت قيمة عجزها التجاري في الثاني عشر شهرا المنتهية في سبتمبر ١٩٩٤ نحو ١٥٦,٦ مليار دولار . وقد أعقب رفع سعر الخصم ارتفاع سعر الاقتراض بمقدار ٥,٠٪ ليصل إلى ٧,٥٪ .

كما تم رفع سعر الخصم مجددا في منتصف شهر أغسطس من ٥,٠٪ إلى ٤٪ وبالتوازي مع رفع سعر الخصم تم رفع سعر الفائدة قصيرة الأجل ست مرات خلال

عام ١٩٩٤ بفرض قطع الطريق على احتمالات تزايد التضخم. وقد بلغت أسعار الفائدة السنوية على الودائع الولاية لمدة ثلاثة أشهر نحو ٦,٢٥٪ في نهاية ديسمبر ١٩٩٤ مقارنة بنحو ٣,٢٥٪ في ديسمبر من عام ١٩٩٣. ونجحت الولايات المتحدة بالفعل في إبقاء معدل التضخم عند ٢,٦٪ في الاثني عشر شهرا المنتهية في اكتوبر ١٩٩٤ مقارنة بنحو ٢,٨٪ في الاثني عشر شهرا المنتهية في اكتوبر ١٩٩٣ بما يعكس فعاليتها ورفع الفائدة في كبح التضخم. وبفضل ما دور رفع أسعار الفائدة في مكافحة الضغوط التضخمية فإنه يعد بصورة أو بخرى تعبيراً عن ارتفاع معدل الربح في الاقتصاد في مرحلة النهوض نظراً لأنه يتوافق بالضرورة مع ارتفاع أسعار الاقتراض التي ينبغي أن يكون معدل الربح لرأس المال أعلى منها حتى يكون الاقتراض لتمويل الاستثمارات مجدياً لرجال الأعمال. ويمكن القول أن السياسة النقدية الأمريكية فيما يتعلق بأسعار الفائدة اتسمت بالروية والكفاءة إلى حد بعيد عام ١٩٩٤، بالنظر إلى النتائج التي تمخضت عنها وهي دعم النهوض الاقتصادي وتقادي حدوث ارتفاع في معدل التضخم.

على صعيد آخر حاولت الولايات المتحدة تعزيز النهوض الاقتصادي من خلال رفع الطلب الداخلي والخارجي على السلع الأمريكية ورفع مستوى الانتاجية في الاقتصاد الأمريكي عامة. وفيما يتعلق باليات الطلب الداخلي التي أشرنا من قبل إلى أهمها وهي تحريك أسعار الفائدة، عمدت الادارة الأمريكية إلى زيادة الانفاق العام لرفع مستوى الطلب والتشغيل وإن كانت قد عملت على زيادة الإيرادات العامة من خلال رفع الضرائب على شرائح الدخل العليا حتى تتمكن من تحقيق هدفها بخفض العجز في الميزانية والذي يعد مصدراً للتكثير من المشاكل الاقتصادية الأمريكية.

وبالنسبة لاتعاش الطلب الخارجي على صادراتها، عمدت الولايات المتحدة إلى السماح بتراجع الدولار مقابل العملات الصرة الرئيسية، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية في أسواق بلدان تلك العملات وفي أسواق العالم عموماً، ولتخفيض القدرة التنافسية لصادرات تلك البلدان في السوق الأمريكية في الوقت ذاته. وقد انخفض سعر الدولار مقابل العملة اليابانية من ١١٣ ين في بداية عام ١٩٩٤ إلى نحو ١٠٠ ين في نهايته، علماً بأنه انخفض إلى مستوى ٩٦,٣٪ ين في بداية شهر نوفمبر ١٩٩٤. كما انخفض الدولار مقابل العملة الألمانية من ١,٥٥ مارك في بداية عام ١٩٩٤ إلى ١,٥٥ مارك في

نهايته بل وتراجع عن حاجز الـ ١,٥ مارك في نهايات شهر اكتوبر ١٩٩٤. كذلك تراجع الدولار من ٦,٨٠ جنيه استرليني في بداية ١٩٩٤ إلى ٦,٤٠ في نهايته. ورغم أن سياسة تخفيض سعر الدولار قد ساهمت في زيادة الصادرات الأمريكية عام ١٩٩٤، إلا أن الزيادة في الواردات كانت أكبر بسبب انتعاش الطلب الأمريكي المحلي على السلع الأمريكية وعلى الواردات في ظل الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي أفضى في النهاية لتزايد العجز التجاري الأمريكي.

أما فيما يتعلق بمستوى الانتاجية فإن الولايات المتحدة بدأت تفقد ميزاتها النسبية منذ منتصف السبعينيات بل وتخلفت وراء دولة مثل فرنسا، كما أن ألمانيا واليابان تتجهان لتجاوز الولايات المتحدة في هذا الصدد. ونظراً لادراك الادارة الأمريكية لأهمية تطوير الانتاجية كخطوة كبيرة الأهمية في تقدم أي اقتصاد ورفع معدلات نموه، فقد أولت هذه القضية اهتماماً شديداً ليقاف تآكل التميز الأمريكي في هذا المجال. وقد أشار البيت الأبيض في تقريره السنوي عن حالة الاقتصاد الأمريكي إلى أن التوسع الاقتصادي في الولايات المتحدة في التسعينيات سوف يتقدم بالزيادة المستمرة في الانتاجية. وقد أسفرت السياسات الاقتصادية الأمريكية لتعزيز النهوض الاقتصادي ومواجهة مشاكل عام ١٩٩٤ عن تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي أمريكي منذ عام ١٩٨٨ حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي الأمريكي ٣,٩٪ في عام ١٩٩٤. ورغم هذا النمو الكبير إلا أن معدل التضخم لم يتجاوز ٢,٦٪ خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في اكتوبر.

كما انخفض معدل البطالة إلى ٥,٨٪ في اكتوبر ١٩٩٤ مقارنة بنحو ٦,٨٪ في متوسط عام ١٩٩٣ بأكمله. وهذا الانخفاض في معدل البطالة منطقي لأنه مترتب على ارتفاع معدل النمو الذي يعكس في ارتفاع مستوى التشغيل في الاقتصاد. لكن تشير التوقعات إلى أن الاجراءات النقدية التي اتخذت منذ مايو ١٩٩٤ وحتى نهاية ذلك العام لمنع حدوث تضخم في الاقتصاد الأمريكي، وبالتحديد رفع سعر الفائدة، سوف تؤدي إلى تشجيع الانبعاث على حساب الاستهلاك وإلى تخفيض حوافز الاستثمارات الجديدة بما سيؤدي إلى إبطاء معدل نمو الاقتصاد الأمريكي عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

وتشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بالترتيب سوف يبلغ ٣,١٪ و ٣,٢٪،

وهي توقعات أكثر تقاضاً من توقعات صندوق النقد الدولي التي كانت قد أشارت إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي سوف يتراجع من ٣,٩٪ عام ١٩٩٤ إلى ٢,٦٪ عام ١٩٩٥.

ب - الموازنة التكميلية وخفض الفائدة يصفان اقتصاد اليابان :

بدأت اليابان عام ١٩٩٤ ، وهي مفعمة بالأمال في تجاوز أسوأ أزمة تباطؤ وركود يمر بها اقتصادها منذ الثلاثينيات حيث لم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لليابان نحو ١,٠٪ عام ١٩٩٣ . وكانت الأسباب الرئيسية لتراجع الاقتصاد في اليابان عام ١٩٩٣ ، والتي استمرت عام ١٩٩٤ ، ذات طابع سياسي - اقتصادي ، حيث أدى تروط بعض كبار المسؤولين السياسيين في بعض التجاوزات أو الفضائح المالية إلى من ثمة صفار ومتوسطي للمستثمرين في مناخ الاستثمار في بلادهم ، علما بأن هؤلاء المستثمرين الصفار والمتوسطين هم وقود أي نمو أو انتعاش اقتصادي في اليابان والنول الرأسمالية الصناعية المتقدمة عموما .

كذلك فإن حالة عدم اليقين السياسي أبان التفريعات الهائلة التي تخففت من أذاحة الحزب الليبرالي عن حكم اليابان منفردا ، بعد أن حكمها قرابة نصف قرن ، قد ساهمت في خلق حالة من القلق والاضطراب على الصعيد الاقتصادي . كما أن قيام بعض الشركات صانعة الأسواق ، وعلى رأسها شركة دنومورا التي كانت تعد أكبر شركة أوراق مالية في اليابان والعالم ، بعمليات خداع للمستثمرين الصفار في بورصة طوكيو لصالح بعض عملائها المفضلين ، قد أدى بدوره إلى من ثمة صفار ومتوسطي المستثمرين في شركات الأوراق المالية . وبدلا من أن يكون دور هذه الشركات هو حماية البورصة من التذبذب والانهيار ، فإنها تسببت بالفعل في حدوث انهيار في بورصة طوكيو منذ عام ١٩٩٠ ، ولم يمكن تجاوزه حتى الآن رغم المحاولات المضنية التي بذلت في هذا الصدد . وأدت الأزمة الهائلة التي تمر بها البورصة اليابانية ، والتي تتداخل في ثقافتها العديد من العوامل الأخرى ، إلى تراجع دورها في تمويل الاستثمارات الجديدة الضرورية لانتعاش الاقتصاد الياباني .

وقد شهد عام ١٩٩٣ انخفاضا هائلا في أسعار العديد من المعادن الأساسية التي تستوردها اليابان بما كان من شأنه في الظروف العادية أن يؤدي إلى تقليل تكلفة الإنتاج المحلي وزيادة أرباح الشركات اليابانية وحفز النمو الاقتصادي بصفة عامة . إلا أن ضعف الطلب المحلي الياباني قد كبح أي ميل للتوسع الاقتصادي وغطى على إيجابيات انخفاض أسعار المعادن الأساسية بالنسبة

للاقتصاد الياباني ، خاصة وأن التطور التكنولوجي الهائل في الصناعة اليابانية قد قلل الحاجة للمواد الأولية عموما وجعل تأثير حركة أسعار تلك المعادن والمواد الخام على الاقتصاد الياباني محدودا . فقد أصبح المهم في هذا الصدد هو تأمين تدفق تلك المواد ، أما حركة أسعارها فإنه يمكن لليابان والدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تعديلها في الاتجاه الذي تريده إلى حد كبير في ظل سيادتهم كمشتركي في الأسواق الدولية . ورغم أن الطلب الخارجي على الصادرات اليابانية قد استمر في التزايد ، إلا أنه لم يكن كافيا لإخراج الاقتصاد الياباني من أزيمته . وبعيدا عن العوامل التي تقف وراء الركود الاقتصادي الياباني ، فقد حاولت الإدارة الاقتصادية اليابانية خلال ١٩٩٤ أن تستخدم سلة من السياسات المالية والنقدية التوسعية لإخراج اقتصاد اليابان من أزيمته . وكانت أهم سياسة نقدية استخدمتها هي تخفيض أسعار الخصم والفائدة والإقراض لتشجيع وانعاش الطلب الاستهلاكي على حساب الانخار باعتبار أن انتعاش هذا الطلب يحفز المشروعات القائمة على رفع مستوى تشغيلها واستخدام طاقتها العاطلة ، ويحفز رجال الأعمال تأسيس مشروعات جديدة طالما يتوفر الطلب على منتجاتها . فضلا عن أن انخفاض أسعار الإقراض يفرى رجال الأعمال على الاقتراض لتأسيس استثمارات جديدة طالما أن العوائد المتوقعة لهذه الاستثمارات تفوق أسعار الإقراض المنخفضة .

أما بالنسبة للسياسات المالية فقد ركزت بالأساس على اعداد ميزانيات تكميلية لخلق طلب فعال من شأنه حفز الاستثمارات وانعاش الاقتصاد ، كما ركزت على تخفيض الضرائب لتمكين الشركات من رفع معدلات أرباحها بما يشجعها على التوسع وبما يشجع رجال الأعمال على انشاء مشروعات جديدة . وفي بداية ١٩٩٤ وتحديدا في منتصف يناير ، أعتت الحكومة اليابانية برنامجا لتنشيط الاقتصاد أو موازنة تكميلية الموازنة العامة الأصلية . وقد بلغت تكلفة هذه الموازنة نحو ١٦ تريليون ين ياباني أو مايعادل نحو ١١٠ مليار دولار أمريكي . وكان الهدف الحكومي المعلن هو رفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الياباني إلى ٢٪ في العام المالي الياباني ١٩٩٥/٩٤ والذي بدأ مع بداية ابريل ١٩٩٤ وينتهي مع نهاية مارس ١٩٩٥ . وقد تضمنت الموازنة التكميلية اجراء تخفيضات كبيرة في ضريبة الدخل تصل قيمتها إلى ٦ تريليون ين أي نحو ٦٠ مليار دولار . أما الجزء الباقي من الموازنة التكميلية فيصل إلى ٥ تريليون ين أي نحو ٥٠ مليار دولار يتم انفاقه على مشروعات عامة أي استثمارات عامة جديدة للمساهمة في

انتعاش الاقتصاد بشكل مباشر وغير مباشر.

قدرتها التنافسية في الخارج كلما ارتفع سعر الين مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية الأخرى. لكن الشركات اليابانية نجحت في الحفاظ على تدفق صادراتها للخارج نحافظ بالتالي على فعالية الطلب الخارجي كمعصر داعم للنهوض الاقتصادي في اليابان .

ج- كلمة "يونيد سينك" تخرج اقتصاد ألمانيا من الركود :

حقق الاقتصاد الألماني عام ١٩٩٤ نجاحا مبهرًا في تجاوز أسوأ موجة ركود يمر بها منذ الثلاثينيات. فقد بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الألماني نحو ١,٢٪ في عام ١٩٩٣ ، كما بلغ معدل البطالة نحو ٨,٩٪ في العام ذاته ، في حين بلغ معدل ارتفاع أسعار المستهلكين نحو ٤,٧٪ في نفس العام وهو أعلى معدل للتضخم بين الدول الصناعية الكبرى في العام المذكور. وكانت التداعيات الاقتصادية للوحدة الألمانية وإصفاة انسحاب الجيش السوفيتي من ألمانيا والركود الاقتصادي العالمي هي أهم العوامل التي دفعت بالاقتصاد الألماني إلى هوة الركود العميق في عام ١٩٩٣ .

وكان على الإدارة الاقتصادية الألمانية أن تصيغ السياسات المالية والنقدية الملائمة لمعالجة أزمة الركود المقرونة ببيل واضح لارتفاع معدل التضخم. فاستخدمت سياسات سعر الفائدة والانفاق العام والخصخصة والتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية كوسائل لإخراج الاقتصاد الألماني من حالة الركود إلى النهوض والانتعاش. وفيما يتعلق بسياسة سعر الفائدة كان البوند سينك - البنك المركزي الألماني - واقعا تحت ضغوط متناقضة ، حيث كان الاقتصاد الألماني يحتاج لرفع أسعار الفائدة لكبح التضخم ، وكان يحتاج في الوقت نفسه لتخفيض سعر الفائدة لاتعاضد الطلب والاستثمارات الجديدة والكفيلة بتحريك الاقتصاد تجاه الانتعاش. لكن هذا البنك ذو الخبرة الهائلة تعامل بكفاءة ومرونة مع هذه القضية بحيث حقق كل أهدافه تقريبا.

وكان واضحا منذ البداية انه سيتخذ قرارات بتخفيض أسعار الفائدة ، وتجسدت الكفافة في أسلوب اتخاذ هذه القرارات وفي اختيار التوقيتات الملائمة لها . فقد عمد إلى اتخاذ قراراته بتخفيض سعر افخصم أو الفائدة أو سعر إعادة خصم الأوراق المالية (ريبو) في الأوقات التي تظهر فيها البيانات الاقتصادية أن معدل التضخم في ألمانيا يتراجع. كما تعمد اتخاذ هذه القرارات في الأوقات التي تكون العملة الألمانية في وضع جيد مقابل العملات الحرة

ورغم أن أسواق الأوراق المالية ورجال الأعمال اليابانيين قد استقبلوا الإعلان عن الخطوة الحكومية التكميلية لاتعاضد الاقتصاد بالترحيب ، ورغم أنها أشاعت حالة من التفاؤل بنهوض الاقتصاد الياباني ، إلا أن الحكومة قررت زيادة حجم الخطوة إلى ١٥,٢ تريليون ين أي ما يوازي نحو ١٥٢ مليار دولار. وكان جانب من هذه الزيادة مرتبطا بتعمد الحكومة برفع قيمة وارساتها من الولايات المتحدة لتخفيض الفائض التجاري الياباني الهائل معها والذي بلغ نحو ٥٠,٢ مليار دولار عام ١٩٩٣ طبقا لأحصاءات وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية وقد نجحت الإجراءات المالية والنقدية في دفع الاقتصاد الياباني نحو الخروج من الكساد. حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ١٩٩٤ بنحو ٣,٩٪ مقارنة بنظيره عن عام ١٩٩٣. لكن حالة عدم اليقين السياسي وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد أدت إلى عودة الاقتصاد الياباني للركود ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نحو ١,٦٪ في الربع الثاني من عام ١٩٩٤ مقارنة بنظيره من عام ١٩٩٣. لكن هذا الركود لم يستمر كثيرا حيث أدت التوقعات التي نفذتها الحكومة تطبيقا للخطوة التكميلية إلى استعادة النهوض الاقتصادي.

وقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الياباني عام ١٩٩٤ بنحو ١٪ وذلك في تقرير لها صدر في نهاية العام ، وهو أعلى من تقدير صندوق النقد الدولي الذي حدد النمو الحقيقي المتوقع للناتج المحلي الإجمالي في اليابان بنحو ٠,٧٪ عام ١٩٩٤ ، وذلك في تقرير الصندوق عن الاقتصاد العالمي الصادر في مايو ١٩٩٤. وتشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الياباني سوف يرتفع إلى ٢,٥٪ في عام ١٩٩٥ ، ٣,٤٪ في عام ١٩٩٦. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المعدل سيبلغ ٢,٣٪ في عام ١٩٩٥. ومن المؤكد أن هذه النهوض الاقتصادي الياباني عام ١٩٩٤ والتوقعات المتفائلة بشأن انتعاشه عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ رغم بعض الظروف غير المواتية مثل الارتفاع الكبير في أسعار المعادن الأساسية والسلع الزراعية التي تستوردها اليابان ، تعكس نجاحا ملحوظا للسياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الإدارة الاقتصادية اليابانية وتجنر الإشارة إلى أن الارتفاع الكبير في أسعار الين مقابل الدولار بنسبة ١١٪ تقريبا عام ١٩٩٤ قد شكلت عاملا ضاغطا على الصادرات اليابانية التي تتراجع

الرئيسية الأخرى بحيث لا يضر المارك ، وبما يبقى أسعار الواردات الألمانية الضخمة مقبولة بالمارك عند نفس مستوياتها حتى لا تتعرض ألمانيا لارتفاع معدل التضخم عبر الواردات.

أما بالنسبة لأسلوب التخفيض فإن البوند سينك كان يعتمد من خلال تصريحات المسؤولين فيه أن يوحى للأسواق المالية بأنهم على وشك إجراء تخفيض كبير في سعر الخصم أو الفائدة فتمستوحب الأسواق تأثيرات التخفيض قبل أن يحدث في ظل الانتظار الطويل بين الإيعاء والتفويض تلاشي تأثيرات التخفيض المزمع فيقوم البوند سينك بتخفيض سعر الخصم أو الفائدة بنسبة أقل من النسبة التي تتوقعها الأسواق فيحدث رد فعل عكسي ويرتفع المارك أو يثبت على الأقل. ويظل الميل للانكماش مرتفعاً في حين يتم تخفيف شروط الاقتراض ولو بشكل محدود بما يشجع رجال الأعمال على الاقتراض لتمويل الاستثمارات الضرورية لتحقيق النهوض الاقتصادي.

وعلى الصعيد المالي حاولت ألمانيا خفض الانفاق العام لكبح التضخم من خلال تخفيض الانفاق الدفاعي بنحو خمسة مليارات مارك. كما عمدت إلى تخفيض ميزانيات الأجور لكبح التضخم من جهة وتخفيض تكلفة الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للسلع الألمانية من جهة أخرى للتشجيع الطلب الخارجي عليها. وقد تم تصعيد نسبة الزيادة السنوية للأجور والرواتب في عام ١٩٩٤ عند مستوى عام ١٩٩٣. وقامت الإدارة الاقتصادية الألمانية واتحادات أصحاب الأعمال مبررات قوية لذلك مركزة على أن الأجور ارتفعت بنسبة ٥٢٪ خلال السنوات الأربع من ١٩٩٠ - ١٩٩٣ في حين لم يرتفع الإنتاج الألماني من السلع والخدمات سوى بنسبة ٧٪ خلال الفترة ذاتها.

كذلك اتجهت الإدارة الاقتصادية الألمانية إلى خصخصة بعض الشركات العامة في غرب ألمانيا بعد خصخصة القطاع العام الهائل في شرق ألمانيا وذلك لاستخدام حصيلة البيع في تمويل استثمارات جديدة لانعاش الاقتصاد. كذلك حاولت ألمانيا جذب الاستثمارات الأجنبية التي بلغت قيمتها في شرق ألمانيا نحو ١٩.٨ مليار مارك ، وتوفر نحو ١٪ من فرص العمل القائمة فعلا في شرق ألمانيا. وبفضل هذه الإجراءات والجهود ، وبفضل الانتعاش في اقتصادات شركاء ألمانيا والعالم عامة ، تمكن الاقتصاد الألماني عام ١٩٩٤ من تجاوز الركود العميق الذي ضربته منذ عام ١٩٩١ والذي بلغ نبرته عام ١٩٩٣. ونهضت تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية عام ١٩٩٤ بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

الألماني لهذا العام نحو ٢.٨٪ بما يتجاوز كثيرا توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في مايو ١٩٩٤ والتي أشارت إلى أن هذا المعدل سيقف عند مستوى ٠.٩٪ كما نجحت السياسات المالية والنقدية وعمليات التحديث التكنولوجي في رفع القدرة التنافسية للصادرات الألمانية التي نمت بشكل جيد خاصة بعد انفتاح أسواق شرق أوروبا أمامها. وقد ارتفع الفائض التجاري الألماني من جديد وبلغ في الاثني عشر شهرا المنتهية في سبتمبر ١٩٩٤ نحو ٤٣.٧ مليار دولار مقارنة بنحو ١٣.٢ ، ٢٦.٥ ، ٤٣.٨ مليار دولار قيمة الفائض التجاري الذي حققته ألمانيا في أعوام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ بالترتيب. وتشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج الإجمالي في ألمانيا سينتقر عام ١٩٩٥ عند مستوى ٢.٨٪ قبل أن يرتفع إلى ٣.٥٪ عام ١٩٩٦

د - فرنسا .. تجاوز محلوله الركود :

بالرغم من أن فرنسا تمكنت عام ١٩٩٤ من تجاوز الركود العميق الذي ضرب اقتصادها منذ بداية التسعينات وبلغ نبرته عام ١٩٩٣ ، إلا أن هذا التجاوز جاء باهتا في حد ذاته رغم أنه يمثل مقبلة لتقدم اقتصادي أكثر قوة من المتوقع حدوثه عام ١٩٩٥. وكان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الفرنسي قد بلغ ٠.٧٪ عام ١٩٩٣ ، كما بلغ معدل البطالة ١١.٧٪ ومعدل التضخم ٢.١٪ في العام ذاته. وقد أدى التدهور الاقتصادي وتداعياته التي يأتي على رأسها تفاقم مشكلة البطالة إلى دفع الحكومة الفرنسية إلى تركيز جهودها على تجاوز ذلك التدهور الاقتصادي من خلال سلة متنوعة من السياسات الاقتصادية.

وقد ركزت الحكومة الفرنسية عام ١٩٩٤ على تشجيع الاستهلاك وحفز الاستثمارات من خلال تخفيض أسعار الفائدة أكثر من مرة. وبلغت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ٣ شهور نحو ٥.٦٪ في ديسمبر ١٩٩٤ مقارنة بنحو ٦.٥٪ في ديسمبر ١٩٩٣. كذلك قامت الإدارة الاقتصادية الفرنسية بتشجيع الاستهلاك بشكل مباشر في بداية فبراير ١٩٩٤ عبر مجموعة من الإجراءات منها صرف منحة قهرها خمسة آلاف فرنك فرنسي لكل من يريد أن يتخلص من سيارته القديمة التي يزيد عمرها عن ١٠ سنوات ، وتقديم قروض ميسرة لتمويل شراء الأفراد للشقق والمنازل. ومن الواضح أن تلك الإجراءات استهدفت انعاش الطلب على السيارات والعقارات لانعاش صناعة السيارات وقطاع البناء والتشييد وكل قطاعات الصناعة والخدمات المرتبطة بهما لحفز النمو في الاقتصاد الفرنسي بصفة عامة.

مشكلة البطالة هي الأكثر ضرواً حيث بلغ معدل البطالة نحو ١٢,٦٪ في أكتوبر ١٩٩٤ مقارنة بنحو ١٢,٢٪ في أكتوبر من عام ١٩٩٣. أي أن هذا المعدل ارتفع عام ١٩٩٤ مقارنة بتقديره عام ١٩٩٣ رغم كل محاولات انعاش الاقتصاد ورفع مستوى التشغيل، أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد بقي في حدود ١,٦٪ أي الأثني عشر شهراً المنتهية في أكتوبر ١٩٩٤، بما يعكس أن التزايد في الاستهلاك يسبب سياسات التشجيع الحكومية قد تمت مواجهته من خلال رفع طاقة التشغيل في المشروعات القائمة وإنشاء استثمارات جديدة ولم يفرز ضغوطاً تضخمية. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي الناتج المحلى الإجمالى الفرنسى سوف يصل إلى ٢,٦٪ كما سينخفض معدل البطالة إلى ١٢,١٪، في حين سيرتفع معدل التضخم إلى ٢,١٪ في عام ١٩٩٥. وفي بيانات تشير إلى استمرار نهوض الاقتصاد الفرنسى ولكن ببطء.

هـ - ملاحظات عامة على سياسات تجاوز الركود :

بعد العرض الموجز السابق لسياسات تجاوز الركود وانعاش الاقتصاد ومواجهة المشاكل الجانبية لهذا الانعاش في أكبر أربعة بلدان رأسمالية صناعية متقدمة ، يمكن القول أن تلك السياسات ركزت على استخدام الأدوات المالية والتنفيذية بمرونة وعلى إعادة هيكلة الاقتصاد بالتركيز على تطويره تكنولوجياً وتغيير جهة الملكية وتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد والسلع التي ينتجها في الأسواق الدولية.

وفيما يتعلق بالسياسات النقدية استخدم تخفيض سعر الفائدة كآلية لتشجيع الاستثمار والطلب كموالٍ مشجعة للمستثمرين على رفع مستوى التشغيل في المشروعات القائمة وتنفيذ استثمارات جديدة. كما استخدم تخفيض سعر الفائدة والإقراض بالتبعية لحفز رجال الأعمال على الاقتراض لتمويل استثمارات جديدة. ورغم أن هذه السياسة كانت فعالة في تنشيط اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة إلا أنها قد تكون فعالة ولكن بمستوى أقل في الدول النامية ، لأن فعاليتها العالية تتطلب وجود فئة من رجال الأعمال الكفاءه وثقافة استثمارية عالية وهو ما يفتقده الكثير من الدول النامية بدرجات متفاوتة. لكن اتفاقه لإيمنى عدم صلاحية هذه الآلية النقدية المتقدمة، وإن كان تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع الثقافة الاستثمارية وتكون فئة من رجال الأعمال الكفاءه في مجال الصناعة بالذات في أي دولة نامية يمكن أن يوفر افشروط الضروري لتفعيل استخدام تغيير أسعار الفائدة لتحريك

وفي محاولة للتخفيف من حدة مشكلة البطالة أعلنت الحكومة الفرنسية في فبراير ١٩٩٤ عن اعترافها رد ضريبة المبيعات للشركات والمؤسسات التي تقوم بتشغيل اعداد من الشباب بعد أن وصلت نسبة البطالة بين الشباب من قوة العمل إلى نحو ٢٥٪. وقد أعد رئيس الوزراء الفرنسى خطة لتشغيل الشباب تقضى بالسماح لأصحاب الأعمال بتشغيل الشباب العاطلين عن العمل لمدة تصل إلى عام بلجر يوازي ٨٠٪ من الحد الأدنى للأجور في فرنسا وهو ٨٨٦ فرنك شهرياً. لكن هذه الخطة قوبلت بالرفض من قبل الشباب ، إذ اعتبروها أهانة لهم وجرت مظاهرات طلابية ضدها في شهرى مارس وأبريل مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى التراجع عنها في النهاية. على مسعد آخر اعتمدت فرنسا في محاولتها لزيادة صادراتها كعامل منشط للنمو على التحديث التكنولوجى ورفع مستوى الانتاجية وتقليل التكلفة لرفع القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق الدولية بدلاً من تخفيض سعر الفرنك مقابل العملات الحرة الرئيسية. وقد بلغ الفائض التجارى الفرنسى نحو ١٥,٣ مليار دولار في الأثني عشر شهراً المنتهية في سبتمبر ١٩٩٤ مقابل ١١,٥ مليار دولار في الأثني عشر شهراً المنتهية في سبتمبر ١٩٩٣.

ورغم أن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية لحفز الاستثمار وتشجيع الاستثمار والتشغيل بدأت تفرز نتائج إيجابية إلا أن تلك النتائج كانت محدودة بنظر الاقتصاديين ورجال الأعمال الفرنسيين بالمقارنة مع ما يحتاجه الاقتصاد الفرنسى لتحقيق الانعاش وتخفيف البطالة المتفاقمة. كما ارتفعت الدعوى من قبل رجال الأعمال والاقتصاديين من معسكر اليمين من أجل تخفيض الانفاق العام لمعالجة العجز في الميزانية وإيقاف تزايد الدين الحكومي باعتبارها مصدر العديد من المشاكل الاقتصادية ومثار قلق بالنسبة للمستثمرين. وكانت التوقعات الحكومية الفرنسية قد ذهبت في ربيع ١٩٩٤ إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالى الفرنسى سوف يبلغ ١,٤٪ عام ١٩٩٤ بما يزيد عن توقعات صندوق النقد الدولي التي قدرته بنحو ١,٢٪.

وقد بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالى الفرنسى نحو ٢٪ في الأثني عشر شهراً المنتهية في نهاية يونيو ١٩٩٤. ومن المرجح أن يكون معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالى الفرنسى في عام ١٩٩٤ بأكمله قد تجاوز ٢٪ نظراً لأن الاقتصاد الفرنسى شهد تحسناً ملحوظاً في النصف الثاني من العام بعد أن بدأت سياسات حفز الاستهلاك وتشجيع الاستثمار تؤتى ثمارها. لكن بقيت

الاقتصاد. اما بالنسبة لاستخدام رفع أسعار الفائدة في مرحلة الانتعاش الاقتصادي لمكافحة التضخم، فإنه يبدو فعالا سواء في الدول المتقدمة أو النامية على السواء لأنه لايتطلب أكثر من قدرة على المقارنة بين العائد من الانخار وبين الاستهلاك المباشر ، أي أن اتخاذ الاقراء لقرارات الانخار بدلا من الاستهلاك على حسونه لاينطوي على مخاطر حقيقية إلا في حالات نادرة من التضخم السريع المتزايد أو الجامح. وفيما يتعلق بسياسات حفز الطلب الخارجى على الصادرات كآلية لانعاش الاقتصاد ، فقد اعتمدت بالأماس على تخفيض تكلفة الإنتاج عبر تجميد الأجور أو رفعها بمعدلات محدودة ، وعلى التحديث التكنولوجى كسلة من العوامل يمكن من خلالها رفع القدرة التنافسية لصادرات أى دولة في الأسواق الدولية. أى أنها لم تعتمد على سياسة تخفيض سعر عملة الدولة مقابل العملات الرئيسية الأخرى كآلية لزيادة القدرة التنافسية لصادرات هذه الدولة في الخارج . وحتى الولايات المتحدة ، التى اعتمدت على السماح بخفض الدولار مقابل الين لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية في السوق اليابانية ، لم تحقق نجاحا في هذا الصدد وعادت الى دعم العملة الأمريكية من جديد في نهايات عام ١٩٩٤ ، لتحاول دعم القدرة التنافسية لصادراتها من خلال تخفيض تكلفة

الإنتاج وتحديث الاقتصاد تكتولوجيا.

وبالتالى فإن موصفة صندوق النقد الدولى الجاهزة دائما للدول النامية بضرورة تخفيض أسعار عملاتها حتى عن قيمتها الحقيقية أحيانا من أجل انعاش الصادرات تبو غير موضوعية وأقل فعالية من الآليات الأحدث لرفع القدرة التنافسية لصادرات أى دولة وانعاش الطلب الخارجى عليها وهى آليات رفع المنافسة عبر تخفيض تكاليف الإنتاج والتحديث التكنولوجى. وبالنسبة لاستخدام زيادة الانفاق العام لتحريك الاقتصاد وإخراجه من الركود ، فإنه يبدو ملانما للبلدان التى تملك القدرة على زيادة الايرادات العامة اللازمة لتغطية الزيادة في الانفاق ، ولكن في حالة الاعتماد فى تمويل الزيادة فى الانفاق العام على القروض المحلية أوالخارجية فإن الاقتصاد يمكن أن يمانى من مشاكل عديدة على رأسها التضخم وعدم الاستقرار. وفى كل الأحوال فإن استخدام عمليات إعادة الهيكلة واستخدام الأدوات المالية والنقدية لتحريك الاقتصاد وإخراجه من الركود ووضعه على طريق الانتعاش وبمواجهة الآثار الجانبية للانتعاش يتطلب كفاءة ومرونة عالية من الادارة الاقتصادية حتى تتمكن من تحقيق اهدافها باقل تكلفة ممكنة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى بلدنا سواء كان بلدا ناميا أم صناعيا متقدما.

جدول رقم (١)

التطور الطبى والمتوقع لمعدل النمو المئتي لنتائج المحلى الإجمالى
الدول الصناعية الأربع الكبرى والعالم عامة

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢.٧	٢.٦	٣	٣.٩	٢.٦
اليابان	٤.٣	١.١	٠.١	٠.٧	٢.٣
ألمانيا	١	٢.١	١.٢	٠.٩	٢.١
فرنسا	٠.٧	٤.١	٠.٧	١.٢	٢.٦
العالم	٠.٧	١.٨	٢.٢	٢	٢.٧

* تقديرات

المصدر : I . M . F , World Ecanomic Outlook , May 1994 .

جدول رقم (٢)
التطور الفعلي والمتوقع لمعدلات البطالة في
الدول الصناعية الأربع الكبرى والدول الصناعية عامة

١٩٩٥ *	١٩٩٤ *	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٪ ٥,٨	٪ ٦,٢	٪ ٦,٨	٪ ٧,٤	٪ ٦,٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٪ ٣,١	٪ ٣	٪ ٢,٥	٪ ٢,٢	٪ ٢,١	اليابان
٪ ١٠	٪ ١٠	٪ ٨,٩	٪ ٧,٧	٪ ٦,٧	ألمانيا
٪ ١٢,١	٪ ١٢,٤	٪ ١١,٧	٪ ١٠,٤	٪ ٩,٤	فرنسا
٪ ٨,١	٪ ٨,٣	٪ ٨,٢	٪ ٧,٨	٪ ٧	مجموع الدول الصناعية المتقدمة

* تقديرات

I . M . F, World Economic Outlook, May 1994. المصدر :

جدول رقم (٣)
التطور الفعلي والمتوقع لمعدلات التوظيف في
الدول الصناعية الأربع الكبرى والدول الصناعية عامة

١٩٩٥ *	١٩٩٤ *	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٪ ٢,٢	٪ ٢,٨	٪ ٣	٪ ٣	٪ ٤,٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٪ ٠,٩	٪ ٠,٩	٪ ١,٣	٪ ١,٧	٪ ٢,٣	اليابان
٪ ٢,٢	٪ ٣	٪ ٤,٧	٪ ٤,٩	٪ ٤,٥	ألمانيا
٪ ١,٢	٪ ١,٩	٪ ٢,١	٪ ٢,٤	٪ ٣,٢	فرنسا
٪ ٢,٦	٪ ٢,٥	٪ ٢,٩	٪ ٣,٢	٪ ٤,٥	مجموع الدول الصناعية المتقدمة

* تقديرات

I . M . F, World Economic Outlook, May 1994. المصدر :

القسم الثاني

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

د. حسن أبو طالب

عماد جاد

أحمد إبراهيم محمود

هنا عبيد

عملية لحفظ السلام في الفترة من عام ١٩٤٥ الى ١٩٨٧. ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٩٩٢ انشأت ١٢ عملية جديدة، بلغت تكاليفها ٨,٢ بليون دولار. أي ان الفترة التالية لنهاية الحرب الباردة والمقفرة بأربع سنوات شهدت انشاء عمليات لحفظ السلام مساوت كل العمليات التي سبق القيام بها منذ انشاء الأمم المتحدة ذاتها قبل ٤٥ عاما. وحتى نهاية عام ١٩٩٤ وصلت تلك العمليات الى ٢٢ عملية لحفظ السلام.

ويتضح من الجدول رقم (١) ان منطقتي افريقيا والشرق الأوسط هما أكثر المناطق استثنائا بعمليات الأمم المتحدة فيما بعد عام ١٩٨٨، حيث استقطبتا ١٦ عملية من مجموع ٢٢ عملية لحفظ السلام (انظر الشكل رقم ١) وإذا نظرنا الى عمليات الأمم المتحدة من منظور المدى الزمني لوجدنا ان هناك ١٧ عملية ما زالت مستمرة حتى نهاية عام ١٩٩٤ ومطلع ١٩٩٥، أي ما نسبته ٥٠٪ من اجمالي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو ما يتضح من البيان التالي:

منذ نهاية الحرب الباردة حدث تغير كبير في طبيعة العمليات التي تقوم بها المنظمة الدولية لحفظ السلام في البؤر المتوترة من العالم. ويرجع ذلك إلى عدد من الاسباب المترابطة ومنها تغير العلاقات بين الشرق والغرب وما رافقه من تغير في اليات عمل المنظمة الدولية ذاتها وخاصة مجلس الأمن، والتغير في طبيعة الصراعات السائدة. فبدلا من ان تكون السمة الغالبة هي صراعات الدول ذات السيادة كما كان في السابق، ظهرت الصراعات العرقية فيما بين ابناء الدولة الواحدة، الامر الذي انبثق عنه مفاهيم جديدة لدور الأمم المتحدة تمحورت حول حق التدخل من أجل حماية الانسانية، فضلا عن التغير الذي لحق بمفهوم سيادة الدولة ذات، والذي سمح بتقبل التدخل الدولي للاعتبارات الانسانية. ولذلك فقد شهدت السنوات التالية لنهاية الحرب الباردة تصاعدا كبيرا في عمليات الأمم المتحدة. ووفقا لتقرير السكرتير العام للأمم المتحدة المعنون بـ «خطة من أجل السلام»، فقد انشأت الأمم المتحدة ١٢

بيان بعمليات الأمم المتحدة المستمرة منذ ١٩٤٨ وحتى الآن

الرمز	اسم العملية وظروفها	تاريخ بداية العملية
UNTSO	بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل	يونيه ١٩٤٨
UNMOGIP	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة العسكرية بين الهند وباكستان	يناير ١٩٤٩
UNFICYP	قوات حفظ السلام في قبرص	مارس ١٩٦٤
UNDOF	قوات فض الاشتباك في الجولان	يونيه ١٩٧٤
UNIFIL	قوات الأمم المتحدة في لبنان	مارس ١٩٧٨
UNIKOM	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت	أبريل ١٩٩١
UNAVEM 2	بعثة الأمم المتحدة الثانية لتقصي الطلقت في أنجولا	يونيه ١٩٩١
ONUSAL	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور	يناير ١٩٩١
MINURSO	بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	سبتمبر ١٩٩١
ENPROFOR	قوات الأمم المتحدة للصحة في يوغوسلافيا السابقة	مارس ١٩٩٢
ONUMOZ	عملية الأمم المتحدة في موزمبيق	ديسمبر ١٩٩٢
UNOSOM 2	عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال	مايو ١٩٩٣
UNOMUR	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في رواندا ورافندا	يونيو ١٩٩٣
UNOMG	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا	أغسطس ١٩٩٣
UNOMIL	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا	سبتمبر ١٩٩٣
UNMIH	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في هايتي	ديسمبر ١٩٩٣
UNAMIR	بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا	أكتوبر ١٩٩٣

Source : Information Notes, United Nations Peace-Keeping, May 1994.

ومن البيان السابق يمكن ايراد عدد من الملاحظات على النحو التالي:

١ - ان هناك خمس عمليات مستمرة منذ انشائها وحتى نهاية عام ١٩٩٤، وان اطول هذه العمليات هي بعثة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة بين الدول العربية واسرائيل، والتي انشئت في يونيو ١٩٤٨، وتليها بعثة الامم المتحدة للمراقبة العسكرية بين باكستان والهند.

٢ - ان افريقيا تشهد اكبر عدد للعمليات المستمرة حتى نهاية ١٩٩٤ بأجمالي ست عمليات، تليها منطقة الشرق الاوسط بأجمالي خمس عمليات، ثم المناطق الثلاث الاخرى بأجمالي عمليتين لكل منها.

٣ - ان الوظيفة الغالبة لهذه العمليات هي وظيفة المراقبة العسكرية سواء لخطوط الهدنة او وقف اطلاق النار او مراقبة اوضاع عامة.

وتأتي هذه العمليات في المرتبة الاولى بإجمالي تسع عمليات، وتليها عمليات الحماية وحفظ السلام والافائة بإجمالي خمس عمليات، ثم عملية واحدة لمهام فض الاشتباك وتقصى الحقائق وتنظيم الاستفتاءات. وبالنظر الى عمليات الامم المتحدة التي انشئت فيما بعد الحرب الباردة، يمكن ملاحظة التغير الكيفي في الانوار التي تقوم بها المنظمة الدولية. فبدلا من المهام التقليدية التي سيطرت على عمليات الامم المتحدة حتى عام ١٩٨٨، وهي مراقبة او فرض وقف اطلاق النار ومراقبة الحدود والفصل بين القوات، تضمنت المهام الجديدة ما يلي:

١ - ضمان تنفيذ اتفاقات التسوية لمعد من النزاعات الداخلية، حيث أدت التسويات الاقليمية للعديد من النزاعات التي غفرتها الحرب الباردة في انجولا، وناميبيا، وأفريقيا

النسلي، وكمبوديا، الى ضرورة وجود قوات دولية محايدة لضمان تنفيذ شروط معاهدات التسوية التي تم التوصل اليها بين الاطراف الحطية بضمانات اقليمية ودولية معا.

٢ - اجراء الانتخابات او الاشراف عليها، حيث تتخلت الامم المتحدة في عدة حالات لاقرار النظام الداخلي ودعم الديمقراطية عن طريق الانتخابات التعددية، مثل ناميبيا والسلفادور وانجولا وكمبوديا وموزمبيق.

٣ - حماية سكان اقليم معين من التهديد باستخدام القوة، وهو ما يتمثل في المناطق الآمنة التي تصميها قوات الامم المتحدة في كرواتيا والبوسنة والمناطق الكردية في شمال العراق.

٤ - ضمان نزع سلاح مناطق معينة كما هو الحال حول العاصمة البوسنية سراييفو ومدينة جورازدى.

٥ - ضمان وصول مواد الافائة الانسانية، وغيرها من مهام التدخل الانساني، مثلما يتضح في حالتي يوغوسلافيا السابقة والصومال.

٦ - المساعدة في اعادة بناء هيكل الحكومة والبوليس بعد الحروب الاهلية كما في حالات السلفادور، وكمبوديا، والصومال.

وتعد المهمة الخاصة بتدخل الامم المتحدة لتأمين اجراء الانتخابات ودعم الديمقراطية، مثالا بارزا على التغير النوعي في نظرة الامم المتحدة لدورها الذي لم يعد يقتصر على تجميد صراغ ما، أو الفصل بين فصائل متناحرة، وإنما تعداه ليرتبط بقيمة او مفهوم ما، وهو في هذه الحالة الديمقراطية التعددية. ويعد هذا النوع من التدخل هو اقل اشكال التدخل الجديدة اثارة للجدل السياسي والقانوني معا.

أولا : مفهوم التدخل باعتبارات انسانية

الا تشارك الدول دائمة العضوية فى هذه القوات، وأن يكون دور المنظمة الدولية محايدا تماما، والا تتدخل هذه القوات الا للفصل بين الطرفين المتنازعين، وأن يكون هذا التدخل برضاء أطراف النزاع وبموافقتهم التامة، وأنه لايجوز لهذه القوات أن تتورط فى الاعمال العسكرية الا عند الضرورة القصوى ولغرض الدفاع عن النفس، وأنه لايجوز لها أن تتدخل فى الشئون الداخلية لأي من أطراف النزاع، وأنه يمكن إنهاء هذه المهمة حين يطلب أحد طرفي النزاع انمائه.

والواضح أن هذه القواعد القانونية والعرفية معا كانت مصممة للتعامل مع النزاعات القائمة بين الدول ذات السيادة، ومن هنا كان حرصها على هذه السيادة ممثلة فى رفضه الأطراف وقبولهم لهذه القوات. الا أن بعض الصراعات التى نشأت بعد نهاية الحرب الباردة شهدت تغييرين أساسيين، اولهما انحسار الصراعات بين الدول ذات السيادة لصالح انتشار الصراع بين أبناء الشعب الواحد على أسس عرقية أو دينية أو حتى سياسية. وثانيهما وهو أن هذه الصراعات الداخلية صاحبها فى بعض الحالات انهيار للدولة بكل مراقبها ورموزها، ومن ثم صار من الصعوبة بمكان الحديث عن جهة مخولة بالتعبير السياسى والقانونى عن عموم الشعب، وبحيث يتحدد على موقفها انشاء العملية الدولية ام لا. فضلا عن أن الصراعات الداخلية كثيرا ما رافقها انتهاكات واسعة لحقوق الانسان وانتشار للاعمال الوحشية والقضاء على جماعات من السكان بما يعنيه ذلك من ابادة للجنس البشرى.

ومن ثم وبالرغم من غياب الأساس القانونى الشكلى لمثل هذه العمليات وما تتطلب على أحيانا من تدخل قسرى، الا أنها تجد مبررها القوي فى الضمير الانسانى الجماعى العام. ومن هنا فإن عمليات التحالف الدولى فى حماية

أن أحد أهم الایماد التى تتطلبى عليها المهام الجديدة لعمليات الأمم المتحدة فيما بعد الحرب الباردة هو الاستناد الى مفهوم حق التدخل باعتبارات انسانية. ويمكن تعريف عمليات التدخل الانساني بأنها تلك التى تسعى إلى القيام بمهام انسانية من قبيل تأمين وصول مواد الاغاثة، وبمهم حماية المناطق الآمنة، والقيام بالمهام الادارية والتنسيقية اللازمة لتحقيق هذه الاغراض الانسانية. وأمل هذا الشكل الجديد للتدخل، والذي تصاحبه ضجة اعلامية صاخبة هو أكثر اشكال التدخل الجديدة اثارة للاشكاليات النظرية والعملية.

وفى هذا الاطار تثار العديد من التساؤلات حول الأساس القانونى للتدخل الانساني: بمعنى متى ينبغي أن تتدخل الأمم المتحدة؟ وما هو معيار تحقيق الهدف الانساني؟، وماهى الأساس الذى ينفى أن تحكم عمل بعثات الأمم المتحدة لتحقيق المهام الانسانية؟.

اما على الصعيد السياسى فيبرز تساؤل هام حول مستقبل هذا الشكل من اشكال تدخل الأمم المتحدة فى ضوء الاخفاقات التى واجهتها بعض العمليات ذات المهام الانسانية؟.

وبالنسبة للأساس القانونى لتدخل الأمم المتحدة تبرز اشكالية هامة، نابعة من أن تعبير «التدخل» الذى شاع استخدامه لتقنين بعض عمليات الأمم المتحدة بعد عام ١٩٨٨ غير منصوص عليه صراحة فى ميثاق المنظمة. فى حين أن العمليات التى تمت فى اطار الحرب الباردة وجدت أساسها القانونى فى المادة ٤٣ من الميثاق، و التى تحت الدول الاعضاء على وضع وحدات من قواتها الوطنية تحت تصرف مجلس الأمن، ليقوم بمهام التدخل الفسكرى بغرض مواجهة حالات العدوان.

وقد تأسس على ذلك عدة قواعد قانونية وعرفية معا منها

الاكرد في شمال العراق وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ بإنشاء مناطق آمنة للاكرد في شمال العراق، وأن لم تجد سندا قانونيا واضحا في ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنها استندت إلى اعتبارات حماية الإنسانية بشكل عام. وعلى أية حال، فقد مهد هذا القرار لسلسلة من القرارات المشابهة، والتي وإن اختلفت إلى مبرر قانوني، إلا أنها نبعت من الضمير الإنساني الجماعي.

ولعل أهم هذه القرارات :

• قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٤ في ديسمبر عام ١٩٩٢

بالتدخل في الصومال لتأمين وصول الإغاثة الإنسانية.

• قرار مجلس الأمن رقم ٨١٤ في مايو ١٩٩٣ لنزع أسلحة أطراف الحرب في الصومال .

• قرار مجلس الأمن رقم ٨١٦ بتفويض حلف شمال الأطلسي بفرض منطقة حظر جوي فوق البوسنة.

• قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٦ بتفويض الناتو بتسديد ضربات جوية ضد القوات الصربية المحاصرة للمسلمين في البوسنة.

ثانيا : اشكالية الانتقائية في عمليات حفظ السلام

السنة الاولى، ومدى امكانية توفير موارد للعملية الجديدة.
- اتخاذ تدابير لتحسين جودة وسرعة تدفق المعلومات المتوفرة لدعم عملية صنع القرارات من جانب المجلس.
- تعزيز المشاورات وتبادل المعلومات مع الدول المساهمة بقوات في عملية حفظ السلام، لاسيما عندما يكون من المتوقع اجراء تمديدات طويلة للعملية.

وتؤكد هذه العوامل الطابع الانتقائي لعمل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهو ما يتناقض مع روح ونص ميثاق المنظمة الدولية ذاتها. كما ان نظام الفيتو وعدم وضوح الاساس القانوني يفيدان مثل هذه الانتقائية بدرجة متصاعدة. ويرتبط بما سبق تحول آخر في عمليات الأمم المتحدة، وهو الخاص باستخدام القوة منافيا بذلك احد المبادئ المركزية التي حكمت عمليات الأمم المتحدة في حقبة الحرب الباردة. وقد استخدمت الأمم المتحدة القوة في عدة مهام بارزة كما في ناميبيا في ابريل ١٩٨٩، ويوغوسلافيا السابقة، وفي الصومال.

وقد اكدت "خطة من أجل السلام" هذا الميل الجديد لاستخدام القوة في دعم عمليات الأمم المتحدة حين تستدعي الضرورة ذلك. وقد يتم استخدام القوة اما من خلال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة نفسها، او من خلال قوات دولية، وقد تخول الأمم المتحدة الدول الاعضاء منفردة او من خلال تجمع او تنظيم اقليمي الحق في استخدام القوة لمساعدة اهداف الأمم المتحدة، كما حدث في قرار مجلس الأمن ٨٣٦ في يونيو ١٩٩٣ باستخدام ضربات جوية لدعم مهمة الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة داخل وحول المناطق الآمنة في البوسنة.

اثار عدم وضوح الأساس القانوني للتدخل الانساني مع غيره من العوامل، فضلا عن العديد من الاتهامات التي وجهت لعمليات الأمم المتحدة الانسانية بالتحيز والانتقائية، من ناحية، وتغلب العوامل السياسية على الانسانية في اتخاذ قرار التدخل من ناحية اخرى، اثار مشكلة الأسس التي يبنى وفقا لها القيام بعملية تدخل انسانية. وفي هذا الصدد ثارت عدة تساؤلات مثل : هل يتم فعلا التدخل في كل حالات الكوارث الانسانية ؟، ماهو الدور الذي تلعبه قوات الأمم المتحدة في اليوسنة مثلا في تخفيف المعاناة الانسانية هناك وتحقيق الهدف من تدخلها ؟. وهل كانت ادارة عمليتي يونيكوم - ١ و يونيكوم - ٢ على ارض الواقع لها علاقة بالتدخل الانساني؟ وهل انتهت العملية بعد تحقيق الهدف منها ام انها فشلت في هذه المهام الانسانية ؟.

في مواجهة هذه التساؤلات والاتهامات حدد مجلس الأمن في بيان رئاسي صدر في ٦ مايو قائمة بالعناصر التي تحكم قرار الأمم المتحدة بالتدخل سواء باعتبارات انسانية او غيرها وهي :

- تقدير درجة الخطر التي يحتمل ان تتعرض لها عمليات احلال السلم والأمن الدوليين في المنطقة المعنية.

- تحديد مدى استعداد وقدرة المنظمات والترتيبات الاقليمية على المساعدة في ايجاد حلول لتلك الحالة.

- ضمان درجة معقولة من الأمن والسلامة لافراد الأمم المتحدة.

- اطلاع مجلس الأمن مسبقا على تقدير تكاليف العملية لمرحلة البداية، أي الـ ٩٠ يوما الاولى، وكذلك لفترة الشهور

ثالثاً : تحليل أبرز عمليات التدخل لعام ١٩٩٤

ونظراً لتعمد الصراع وتشابكه وتصادم مواقف عناصر المجموعة الأوربية، فإن الأخيرة عادت لتلقى بالمسئولية من جديد على عاتق الأمم المتحدة، واستصدرت قراراً من مجلس الأمن يسند مهمة الإشراف على تجميع السلاح الثقيل الذي بحوزة الأطراف المتحاربة إلى قوات حفظ السلام الدولية، وهو الأمر الذي تعجز عنه هذه القوات لعدم توافر القدرة العسكرية الكافية للقيام بمطالبة الأمم المتحدة بالقيام بهذه المهمة.

ونظراً لإحجام الدور الكبير عن إمداد الأمم المتحدة بالقوات والأموال اللازمة، اضطرت القوات الدولية إلى العمل بقوة حماية وركزت على تقديم مواد الإغاثة كما انحصر دور الأمم المتحدة في إصدار مجموعة من القرارات من مجلس الأمن تطالب بحرق القتال وكافة أشكال التدخل الخارجي في شئون البوسنة ورفض كافة المحاولات الرامية لتغيير التركيبة العرقية للسكان، وانسحاب وحدات الجيش اليوجوسلافي والكرواتي، وفرض عقوبات ضد يوجوسلافيا الجديدة (صربيا والجبل الأسود) إلى أن صدرت القرارات ٧٦١، ٧٦٢ (يونيو ويوليو ١٩٩٢) بإرسال قوات الحماية الدولية إلى البوسنة وهي القوات التي تشكلت من ٣٥ دولة (انظر الجدول رقم ٢).

ويانظر إلى تركيب هذه القوات ومراحل بدء عملها، نجد أن الغلبة فيها لفرنسا وبريطانيا (٣١٨، ١٠ جندي من الإجمالي ٢٢، ٢٩٨ جندي) كما شاركت روسيا (٣١٦، ١٠ جندي) في حين لم تشارك دول مثل تركيا التي تتعاطف مع حكومة البوسنة. واقتصرت المشاركة الأمريكية على ٨٠٠ جندي فقط وعندما طالبت الدول الإسلامية، مجلس الأمن (مؤتمر القمة الإسلامي بجدة - ديسمبر ١٩٩٢) باصدار تفويض فوري باستخدام القوة ضد يوجوسلافيا الجديدة، بموجب الفصل السابع من الميثاق، لضمان التزامها الشامل بقرارات مجلس الأمن، بدأ واضحا أن البلدان الأوروبية تعارض هذا التوجه، في وقت لم تجد فيه الولايات المتحدة مصلحة لها في الضغط باتجاه التدخل العسكري.

عند النظر إلى عمليات الأمم المتحدة المستمرة في عام ١٩٩٤ أو التي انشئت فيه، نجد أن بعضاً منها روتيني يتم بشكل تلقائي مثل مراقبة الحدود، ولجان التحقيق، وبعضها الآخر شكل مهاماً كبرى واجهت العديد من المصاعب مثل مهمة حفظ السلام والحماية في البوسنة - الهرسك، وبسيط الأوضاع في الصومال ورواندا، إضافة إلى نمط جديد من التدخل العسكري لازاحة نظام حاكم في دولة عضو وترتيب الأوضاع في هذه الدولة، وهو ما حدث في هايتي. ونظراً لخصوصية كل حالة من الحالات الأربع السابق ذكرها، فسوف نتعرض لها بالتفصيل، في محاولة لفهم كيف حدث التدخل وكيف سارت عملية التدخل، ولماذا أصاب بعضها النجاح وبعضها الآخر الفشل النسبي.

١ - عملية الأمم المتحدة في البوسنة - الهرسك :

منذ الوهلة الأولى لإندلاع القتال في جمهورية البوسنة - الهرسك، حرصت الأمم المتحدة على اسناد مهمة وقف القتال واتمام التسوية السياسية للصراع، للمجموعة الأوربية وذلك لنجاح الأخيرة في وقف القتال قبل ذلك في سلوفينيا واضططلاعها بالدور الرئيسي في وقف الحرب في كرواتيا.

وأيضاً ادراكاً من الأمم المتحدة لتعقيدات الموقف في البوسنة ويوجوسلافيا السابقة، بل ومنطقة البلقان ككل، الأمر الذي كان يقتضي تحركاً أوروبياً جماعياً يكون أكثر فعالية من إسناد المهمة للأمم المتحدة في ظل انقسامات رئيسية بين القوى المحلية والاقليمية والدولية، إضافة إلى محدودية الإمكانيات المادية والعسكرية المتاحة للأمم المتحدة. ومن هنا جاء قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٩ (١٩٩٢/٤/٧) الذي ناشد جميع الأطراف المعنية في البوسنة، التعاون مع المجموعة الأوربية من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والتفاوض من أجل الوصول إلى حل سياسي للصراع.

فمن ناحية هددت روسيا الاتحادية باستخدام «الفيوتو» ضد أي محاولة لإصدار قرار بالتدخل العسكري من مجلس الأمن. ومن ناحية ثانية كشفت اليونان جهودها داخل المجموعة الأوروبية الحيلولة دون تبلور مواقف متشعبة تجاه الصرب. وانتهى الامر برفض فكرة التدخل العسكري في البوسنة، وأبقت كل من فرنسا وبريطانيا عدم اللجوء الى الخيار العسكري. أما الولايات المتحدة، فطلبت الرغم من تكرار المطالبة بالتدخل العسكري، إلا انه سرعان ما كانت تعود الى نفي جنوى التدخل العسكري. بل انه عندما دعا الأمين العام د. بطرس غالي مجلس الأمن - ٧ مارس ١٩٩٣ - الى استخدام القوة العسكرية ضد الصرب اذا رفضوا الانسحاب من الأراضي التي احتلها في البوسنة، دعاها الولايات المتحدة الى ارسال قوات عسكرية من اجل وقف القتال، رد الوسيط الأمريكي في البوسنة بارتولوميو بالتاكيد على «ان التدخل الأمريكي لن يحدث إلا في حالة توصل الأطراف المتصارعة الى اتفاق، ومنعها تكون المشاركة الأمريكية في اطار قوة سلام برعاية الأمم المتحدة».

وفي ظل حالة الانقسام الشديد بين الدول الكبرى في مجلس الأمن، وعدم وجود مصلحة جوهري تدفع الولايات المتحدة الى القيام بعمل عسكري ضخم لوقف الصراع على اراضي البوسنة، استمرت مسألة البوسنة، بل واصبحت القوات الدولية رهينة لدى الصرب. وبدت مسألة البوسنة واضحة في اواخر العام عندما شنت القوات الصربية البوسنية تشاركتها قوات صرب كرواتيا - اقليم كرايينا - هجوما ضخما على جيب بيهاتش - إحدى المناطق الست الآمنة - ورفضت قوات الصرب وقف الهجوم حتى بعد توجيه حلف الاطلسي عدة ضربات جوية لها بطلب من الأمم المتحدة. وعندما قامت الولايات المتحدة بتحريك ثلاث من سفنها الحربية صوب البحر الادرياتيكي، رد الصرب بتوسع الولايات المتحدة بـ «فيتنام جديدة» في حالة تدخلها في القتال، فحسمت الولايات المتحدة موقفها سريعا على لسان وزير الدفاع - ويليام بيرس - في ٢٧ نوفمبر الذي تفي نوايا بيلده في التدخل العسكري في البوسنة مؤكدا ان «الصرب أظهرنا تفوقا عسكريا على الأرض، وليس لدى الولايات المتحدة أي خطط لإرسال قوات برية الى البوسنة للمشاركة في الحرب، وإلى إرسال السفن الأمريكية الى البحر الادرياتيكي له علاقة فقط بعمليات الاغاثة».

ويعد اجتماعين لمجلس الأمن القومي الأمريكي رأسهما الرئيس كلينتون جاء التأكيد على ان «الحرب الدائرة في البوسنة لتؤثر على الأمن القومي الأمريكي، وأن السياسة

الأمريكية تركز على إعادة احياء مفاوضات السلام حول البوسنة في اطار مجموعة الاتصال الدولية. كما اعربت الولايات المتحدة عن تعهمها لمطالب صرب البوسنة الخاصة باتحادهم فيدراليا مع صربيا عبر منح الصرب الأراضي اللازمة لربط مناطقهم في البوسنة باتليم كرايينا في كرواتيا بصربيا الأم. وفي الوقت الذي بلغت قوات الأمم المتحدة العاملة في البوسنة حوالي ٢٣ ألفا، ورفضت الولايات المتحدة المساعدة بعدد كبير من قواتها لضمان حفظ السلام في البوسنة، تم حشد حوالي ٤٠ ألف جندي - من بينهم عشرة آلاف جندي امريكي - لتأمين سحب القوات الدولية العاملة في البوسنة عندما تعرضت لخسائيات شديدة من جانب الصرب وقشلت في تحقيق هدفها الرئيسي بحماية المناطق الآمنة وتثبيت وقف إطلاق النار. ومن هنا يمكن القول ان مهمة الأمم المتحدة في البوسنة واجهت العديد من المشاكل والصعوبات من قبل القوى الكبرى التي حددت اطارا ضيقا للغاية لمشاركتها الفاعلة.

وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته الأمم المتحدة في تقديم مواد الإغاثة العاجلة وانقاذ الجرحى والمصابين، الا ان احصاء الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي عن تقديم مايلكي من قوات وعقد يعتبر المسئول الأول عن الفشل الذي اصاب مهمة الأمم المتحدة في البوسنة.

٢ - عملية الأمم المتحدة في الصومال :

يعتبر التدخل الدولي في الصومال حالة كاشفة لطبيعة مواقف القوى الكبرى وحساباتها الذاتية تجاه قضايا الصراعات والحروب الأهلية في دولة من دول العالم الثالث، وما أدت اليه هذه المواقف والحسابات من تعقيد لمهمة حفظ السلام فيها. ففي الوقت الذي تجرعت مسألة الصومال واندلع القتال بين الفصائل الصومالية وتعرض مئات الألاف من أبناء الشعب الصومالي لمجاعة كانت تؤدي بحياتهم، لم تجد الأمم المتحدة من القوات والأموال مايكفي لقيام بعمل سريع لحد من النتائج الكارثية للآزمة الصومالية. وتصادف تزامن تجر مسألة الصومال مع انتهاء حرب الخليج الثانية وتبلور ملاحص انفراد الولايات المتحدة بإدارة النظام الدولي ومايموج به من تناقضات وصراعات.

وهنا اتجهت الولايات المتحدة الى الحصول على تفويض من مجلس الأمن لكي تبادر بعمل واسع النطاق لوقف القتال في الصومال وانقاذ أبنائه من الموت جوعا

إجمالى العاملين تحت لواء الأمم المتحدة هناك).

وطلب القرار من الأمين العام أن ينظر مع منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية فى إقامة اتصالات مع الأطراف الصومالية بغية التوصل الى جدول زمنى تنلق عليه الأطراف المختلفة لتنفيذ اتفاقات اديس ابابا بما فى ذلك الهدف التمثلى فى انمام العملية بحلول مارس ١٩٩٥.

وهكذا بدأ التدخل الدولى فى الصومال برغبة وقرار امريكيين، وجاء الانسحاب «الامريكي» ايضا بقرار من الادارة الامريكية، واصبح على الامم المتحدة أن تراث الموقف المعقد فى الصومال بفعل الاخطاء الامريكية فى التعامل مع الفصائل الصومالية.

ويدات الامم المتحدة عملها فى الصومال فى ظل عجز واضح فى الموارد والامكانيات، على النحو الذى اظهر اداء الامم المتحدة - وقد جانب النجاح، كما غاب أى دور للمنظمات الاقليمية المنوط بها النهوض بمثل هذه الاعباء - أعطى الأقل مساعدة الأمم المتحدة فى عملها، وتقصّد بذلك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٣ - دور الأمم المتحدة فى رواندا :

تعتبر مأساة رواندا نموذجا لمأسى التناحر العرقى فى بلدان العالم الثالث، والتي فاق ضحاياها إجمالى ماسقط من ضحايا فى مختلف أقاليم العالم خلال العام الماضى، ورغم ذلك لم تتحرك الأمم المتحدة - بسبب عدم حماس القوى الكبرى - لإنقاذ أبناء رواندا من حرب أهلية ومذابح عرقية مدمرة. صحيح احتلت رواندا المرتبة الأولى فى عدد القرارات التى اصدرها مجلس الأمن خلال الفترة من يناير الى سبتمبر ١٩٩٤، حيث اصدر المجلس ثمانية قرارات بشأن رواندا، مقابل ٦ قرارات لليبوسة وه قرارات لهايتى، الا ان الكم لايعد معيارا يعتد به على ارض الواقع.

فالعبارة بما أسفر عنه التحرك الدولى، وهو أمر يتوقف على مبادرة الدول الكبرى والفنية بنضج عتاد وقوات وأموال تحت تصرف المنظمة الدولية للنهوض بأعبائها وهو مالم يحدث فى حالة رواندا. ويرجع وجود الأمم المتحدة فى رواندا الى يونيو ١٩٩٣، وذلك فى مهمة كانت قاصرة على تطويق الصراع فى منطقة «أروشا الشمالية» ومحاولة إيجاد حل سلمى للصراع (انظر الجدول رقم ٤).

وفى ٦ يناير ١٩٩٤ اصدر مجلس الأمن القرار «٨٩٢» الذى وافق على إقتراح الأمين العام بشأن إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقوم بتقديم المساعدة لرواندا بما فى

وعملها. وبعد الحصول على تفويض من مجلس الأمن، اتخذ الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش قرار التدخل وتمسك بقيادة امريكية للعمليات، وذلك على الرغم من التحفظات التى ابدتها الصين وزيمبابوى فى مجلس الأمن ومطالبتها أن تكون القيادة دولية وأن تخضع العملية لإشراف مجلس الأمن.

ولكن لأن الولايات المتحدة كانت القوة الوحيدة القادرة على حشد القوات والتدخل السريع، فقد تم التدخل دون الأكثرى بالتحفظات السابق ذكرها، وبخط القوات الامريكية فى صراغات مع بعض الفصائل الصومالية واختلفت القيادة الامريكية مع الايطالية وطلت الى السطح الاتهامات المتبادلة. وعندما تعرضت القوات الامريكية لهجمات مكثفة من جانب بعض الفصائل الصومالية، وماترتب عليها من سقوط جنود امريكيين فى الصومال وضغوط الرأى العام الامريكى لسحب القوات من الصومال، اتخذت الإدارة الامريكية قرار الانسحاب من الصومال ودعوة الأمم المتحدة لتولى قيادة العمليات هناك - فى مايو ١٩٩٣ - وذلك دون أن تكون لدى الأمم المتحدة قوات كافية. ناهيك عن التمويل اللازم، واضطرت الأمم المتحدة إلى تشكيل قوات دولية - يؤنصم ٢ - لضمان إقرار السلام فى ربوع الصومال- انظر الجدول رقم ٢ - ويلغ تعداد هذه القوات حوالى ١٨ ألف جندي دون مشاركة من الدول الكبرى لاسيما الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن حيث جاءت المشاركة بالأساس من باكستان (حوالى ٧ الاف جندي) والهند (حوالى خمسة آلاف جندي) ثم مصر وبنجلايش ونيبال وغيرها (انظر الجدول رقم ٣).

ومع الصعوبات الشديدة التى واجهتها القوات الدولية هناك، اضطرت الأمم المتحدة الى اتخاذ قرار بوقف وساطتها لتحقيق المصالحة وسحب مسئوليتها المشاركين فىالمحادثات التى جرت فى نيروبي بعد فشل قادة الفصائل فى الاتفاق على المصالحة فى نيروبي. وجاء قرار مجلس الأمن (٨٩٧) فى فبراير ١٩٩٤ ليشير الى استمرار رغبة الأمم المتحدة فى إقرار السلام بربوع الصومال، حيث نص على تأييد توصية الأمين العام باستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال للقيام بتشجيع الأطراف الصومالية على تنفيذ اتفاق اديس ابابا. لاسيما سعيها المشترك لنزع السلاح ووقف إطلاق النار ومواصلة تقديم المساعدات الانسانية والمعاونة فى العملية السياسية الجارية والزامية الى اقامة حكومة منتخبة ديمقراطية.

ووافق مجلس الأمن فى القرار على خفض التدريجى للفراد العاملين هناك الى مستوى ٢٠ ألف جندي (من

المتحدة.

٤ - التدخل الدولي (الأمريكي) في هايتي :

يعتبر التدخل العسكري الدولي (الأمريكي) في هايتي حالة كاشفة لتحكم القوى الكبرى أو بالأحرى الولايات المتحدة - بعد انتهاء الحرب الباردة - في مسار عمليات حفظ السلام ووضع بنود ومبررات جديدة على أجندة الاهتمامات الدولية، واتخاذها كسبب للتدخل العسكري الدولي المبرر.

وتعود أزمة هايتي بالأساس إلى اغتصاب السلطة وتكرار الانقلابات العسكرية منذ فبراير ١٩٨٦، وتفاقمت الأزمة في أكتوبر ١٩٩١، عندما احكم تحالف العسكر والشرطة بزعامة قائد الجيش رافيل سيراس سيطرته على السلطة بعد الاطاحة بأول رئيس منتخب في تاريخ هايتي، الأمر الذي أدى الى سلسلة من التوترات وانتهاكات لحقوق الإنسان على نحو دعا الأمم المتحدة إلى الاهتمام بأعادة الرئيس المنتخب ورحيل العسكر.

١ - السياسة الأمريكية تجاه الكاريبي:

تتبع السياسة الأمريكية تجاه هايتي من نفس الأطار العام الذي يحكم هذه السياسة تجاه جزيرتي كوبا واسبانيولا والأخيرة تضم النوميكان وهايتي، حيث لايفصل الجزيرتين عن سواحل فلوريدا الأمريكية سوى ٨٠ ميلا.

وتتسم السياسة الأمريكية تجاه هاتين الجزيرتين بالقلق المستمر، فحريها الباردة الضاربة ضد كوبا مازالت مستمرة ومحاولات التدخل والاطاحة بنظام كاسترو لم تنقطع حتى في أوج مراحل الحرب الباردة اشتعالا، كما سبق لها غزو النوميكان واحتلال هايتي، وعندما انتخب اريستيد لرئاسة هايتي وجهت له الولايات المتحدة العديد من الانتقادات وكانت تصف به «الراهب الأحمر لمن الصفيح» وتكرر الحديث عن ميوله «اليسارية» وكانت علاقة الولايات المتحدة جيدة بقائد الجيش الجنرال سيراس وكان من أبرز حلفائها في هايتي ومن هنا لم تنزعج الإدارة الأمريكية كثيرا بعد الاطاحة بالرئيس اريستيد .

ولكن مع تحلل الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وملوغم من قضايا جديدة على أجندة الاهتمامات الدولية من جانب الولايات المتحدة وعلى رأسها الديمقراطية وحقوق الإنسان، كان النظام العسكري يتوسع في انتهاك حقوق الإنسان الأمر الذي جلب له أدانة عالمية واسعة النطاق. وقد أدت سياسات العسكرين الى تدفق واسع النطاق لأبناء

ذلك نشر الكتبية الثانية في المنطقة منزوعة السلاح. إلا ان الأضرار تدهورت بشدة حيث لقي ١١ جنديا بلجيكيًا مصرعهم في ابريل، كما فشل فريق المراقبين المؤلف من ٨٠ عنصرًا في اتمام مهمته بمنع توريد السلاح من لونغدا الى الثوار.

واضطر مجلس الامن إلى اصدار القرار رقم ٩١٢ في ابريل الذي نص على خفض عدد القوات الدولية العاملة في رواندا واقتصار مهمة البعثة على العمل كوسيط بين طرفي النزاع والمساعدة على استئناف عمليات الإفراج ووصد التطورات في رواندا وإبلاغ مجلس الأمن بها. ونتيجة استمرار المذابح العرقية وعدم توافر الامكانيات لدى الأمم المتحدة، قدمت فرنسا مشروعا الى مجلس الأمن يقضي بتدخل عسكري من جانب واحد في رواندا.

وعلى الرغم من تعرض المشروع الفرنسي للعديد من الانتقادات داخل مجلس الأمن، إلا انه اجيز بالقرار ٩٢٩ بموافقة عشرة أعضاء، فبدأت العملية العسكرية الفرنسية في رواندا والتي حملت اسم «الفيريز»، وكما حدث في حالة التدخل الأمريكي في الصومال بتفويض من مجلس الأمن، أعلنت فرنسا في ٢٢ أغسطس ان قواتها استكملت انسحابها من رواندا في الموعد المحدد لانتهاة تفويض مجلس الأمن، ومع ذلك طلب الأمين العام من فرنسا ابقاء قواتها في المنطقة تحسبا لتكرار مأساة معاملة في بونودي المجاورة.

وعند النظر الى دور الأمم المتحدة في رواندا، نجد ان مجلس الامن اصدر من القرارات مايكفي لوقف القتال والتدخل الدولي على نطاق واسع، حيث جاء القرار ٩١٨ في مايو ١٩٩٤ لينص على مطالبة جميع الأطراف بوقف القتال فورا وتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة وزيادة قوامها الى ٥٥٠٠ جندي، حظر توريد السلاح الى رواندا، انشاء لجنة مؤقتة لمتابعة الاجراءات التي اتخذتها الدول بهذا الشأن (انظر الجدول رقم ٥) كما جاء القرار ٩٢٥ لينص على تبني إقتراح الأمين العام بإنشاء صندوق ائتماني خاص لرواندا ودعوة المجتمع الدولي للمساهمة بسفاه. رغم ذلك كانت المحصلة ضعيفة، حيث عززت الأمم المتحدة - تحت ضغط ضعف القدرات العسكرية وضالة الامكانيات - عن القيام بعمل على نطاق واسع لانهاة الصراع في رواندا، كما لم تجد دولة كبرى مصلحة حيوية لها في تحمل تكاليف واعباء التدخل، وعندما تقدمت فرنسا لتحمل هذه التكاليف والامباء، حرصت على ان يكون التدخل فرنسيا لايخضع لإشراف الأمم المتحدة، كما كان قرار الانسحاب، وانتهاء المهمة فرنسيا ايضا بصرف النظر عن رغبة ممثلي الأمم

خطية »

وانعكس تحفظ بلدان امريكا اللاتينية على الفزق الامريكى لهايتى فى عدم مشاركتها فى القوة الدولية، حيث لم تشارك سوى ٤ دوليات قزمية هى جاميكا، ترينداد وتوباغو، بليز، وبارباد. كما تجنبت دول امريكا اللاتينية فى المؤتمر الثامن لمجموعة قمة ريو الذى عقد فى سبتمبر ١٩٩٤، الاشارة فى بيانها الختامى الى حالة هايتى.

ب - التخلل العسكرى الامريكى فى هايتى:

بعد حصول الولايات المتحدة على تفويض مجلس الامن لفزق هايتى بموجب القرار ٩٤٠، بدأت عملية الفزق واستسلام العسكر وعودة اريستيد. وبدأ من ٢٢ اكتوبر بدأت قوات حفظ السلام الدولية فى استلام مهمة حفظ الامن والاستقرار فى البلاد بدلا من القوات الامريكىة التى بدأت فى الانسحاب التدريجى.

ونخلص من ذلك الى القول بأن الفزق الدولى «الامريكى» لهايتى جاء بالاساس من حسابات السياسة الامريكىة. فعلى الرغم من ضلالة ضخمايا النظام العسكرى فى هايتى مقارنة بما يحدث فى البوسنة أو رواندا، فإن الحسابات الامريكىة تجاه العالم الخارجى وتجاه منطقة الكاريبى اقتضت التدخل مع تحمل كافة التكاليف، فكان قرار التدخل من مجلس الامن وكانت الحملة الدولية - «الامريكىة» - التى اراححت النظام العسكرى واعادت الرئيس المنتخب ديمقراطيا على الرغم من نجاح العملية وانتهائها بسرعة دون خسائر، الا ان الفزق العسكرى الدولى - الامريكى - لهايتى ترك جدلا هائلا بين رجال القانون والسياسة حول هذه السابقة وهل يمكن تكرارها ومدى امكانية استخدام هذا الحق ومن الذى يستخدمه، ودور مصالح القوى الكبرى أو بالأحرى الولايات المتحدة فى تصديق النظم المطلوب احاطتها ووضع متطلبات ذلك عسكريا وماديا.

عموما وبأيا كانت نتيجة الجدل الدائر، يعد فزق هايتى سابقة فى غاية الضطورة لاسيما فى تلك المرحلة التى يمر بها النظام الدولى والتى تتسم بالسيولة الشديدة والتى تجعل من محددات السياسة الامريكىة النابعة من مصالح ذاتية أولويات على أجندة العمل الدولى، وبالتالي امكانية استخدام هذه السابقة تجاه نظم حكم لا تحتفظ بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة لى تنتظر اليها الأخيرة باعتبارها من مخلفات مرحلة الحرب الباردة التى لابد من تصفيتها. ومن خلال متابعة عمليات حفظ السلام التى قامت بها الامم المتحدة على مدار العام، يمكن القول ان الدول الكبرى-

هايتى إلى الولايات المتحدة، وهو ماشكل مصدراً هائلا لقلق السلطات الفدرالية وسلطات الولايات الجنوبية الشرقية، الذين اعتبروا هذا التدفق من جانب اللاجئين من هايتى نوعا من مغزو الفقراء للبلاد. وهو مانفع الادارة الامريكىة لمراجعة سياستها نحو هايتى.

وبالتالى حسمت الادارة الامريكىة موقفها بضرورة رحيل العسكرين من هايتى وعودة الرئيس المنتخب، حتى تتخلص من التناقض المكشوف فى سياساتها تجاه بلدان العالم الثالث والتي تشهر فيها سلاحى الديمقراطية وحقوق الانسان. وحرصت الولايات المتحدة على التلويح بالتدخل العسكرى، وفى الوقت نفسه حاولت التوصل الى اتفاق يضمن رحيل العسكر سلميا. وكلف الرئيس الامريكى الاسبق جيمى كارتر بالوساطة، حيث تم توقيع اتفاقية جوفرن نورث ايلاند فى ٢ يوليى ١٩٩٢ برعاية الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكىة ونصت على قبول اريستيد منح العفو العام عن المتآمرين وتحويل قائد الانقلاب الى المعاش، على ان يعود اريستيد الى السلطة فى موعد اقصاه ٣٠ اكتوبر ١٩٩٢، الا ان الجنرال سيدراس سرمان ماتراجع عن الاتفاق، الامر الذى حدا بمجلس الامن الى اصدار القرار رقم ٨٤٦ (اغسطس ١٩٩٢) بفرض عقوبات عسكرية ثم القرار ٨٧٣ و ٨٧٥ فى (اكتوبر ١٩٩٢) فرض حصار بحرى. هنا تحركت الادارة الامريكىة ومعدت اجتماعات مع وفود فرنسية وفنزويلية وارجنتينية لمراجعة الاوضاع فى هايتى وذلك فى يونيو ١٩٩٤، وصنر عن الاجتماعات بيان من ١٦ نقطة جاء فيه عزم هذه الدول على ضمان عودة اريستيد الى السلطة والحفاظ على النظام الدستوى فيها.

وجاء القرار ٩٤٠ فى ٣١/٧/١٩٩٤ الذى اذن للدول الاعضاء ان تشكل قوة كتعددة الجنسيات تحت قيادة وسيطرة موحدة وان تستخدم فى ذلك كافة الوسائل الضرورية «من أجل تيسير رحيل العسكرين عن هايتى» وحدد القرار خطة الفزق فى مرحلتين، مرحلة أولى تقوم فيها قوة امريكىة بفزق هايتى لطرد العسكر وتسهيل عودة الرئيس المنتخب وتتولى تكايفها الولايات المتحدة، ومرحلة ثانية تشكل فيها قوة دولية تابعة للامم المتحدة مكونة من ٦٠٠٠ جندي تنتشر فى هايتى لضمان عودة السلطة المدنية واجراء الانتخابات التشريعية على ان تنتهى مهمة هذه القوة فى فبراير ١٩٩٦.

ولالملاحظ ان القرار لم يحظ بموافقة بلدان امريكا اللاتينية، حيث امتنعت البرازيل عن التصويت عليه، كما اعلن ممثل المكسيك «ان مجلس الامن اعطى شيكا على بياض للولايات المتحدة لى تفزق هايتى وهذه ممارسة

وبالتحديد الولايات المتحدة - مازالت تتحكم في مسار العمليات الدولية سواء بإصدار القرارات أو تنفيذها أو إنهاءها، في وقت تتسم فيه التفاعلات الدولية بالسيولة الشديدة وتحجم القوى الكبرى عن تكريس استقلالية الأمم المتحدة من خلال أحجامها عن الوفاء بالتزاماتها المالية أو تقديم ماتحتاجة الأمم المتحدة من قوات ومقاتل للنهوض بأعباء حفظ السلام.

وبالتالي فإن ما يمارس من عمليات لحفظ السلام حتى الآن هو وليد رغبة وحساس القوى الكبرى، أو الولايات المتحدة بالتحديد. وعليه فإن ما يصيب بعضها من نجاح أو فشل يرجع إلى حسابات وسلوكيات هذه الدول لا للأمم المتحدة التي تسعى جاهدة لتكريس مبدأ حفظ السلام والابتعاد به عن حسابات الدول الكبرى. وطالما أن الأخيرة لم تسمح بعد بتجنيب هذا المفهوم الحسابات الذاتية فسوف تستمر مصالحها تتحكم في عمليات الأمم المتحدة سلباً

وايجاباً، ولعل حالة اليوسنة تمكس ذلك بوضوح. ويظل بعد ذلك الفضل للأمم المتحدة في الحد من تفاقم بعض الصراعات والحيلولة دون سقوط عشرات بل مئات الآلاف من الضحايا (الصومال) وبدلاً من الدخول في جدل حول جدوى هذه العمليات ومدى مسئولية الأمم المتحدة عنها- التي لاتعمل في فراغ - لابد من تكاتف الجهود للدفع في اتجاه دعم الأمم المتحدة والاستجابة لطلبات الأمين العام التي وضعها في «أجندة للسلام»، وعلى رأسها دفع الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية ووضع وحدات وطنية معطحة تسليمها راقياً تحت سلطة المنظمة الدولية بحيث يمكن استخدامها فوراً متى يرى مجلس الأمن ذلك، والسعى إلى تكريس استقلالية الأمم المتحدة - بقدر الامكان - بعيداً عن إرادات الدول الكبرى وحساباتها التي تصيب عمل الأمم المتحدة بالشلل أحياناً وتظهرها بالانحياز أحياناً أخرى.

رابعاً : الإبعاد العسكرية لعمليات حفظ السلام

للتحديات القائمة أمام عمليات حفظ السلام، لاسيما تلك التحديات ذات الطبيعة العسكرية أو المتعلقة بالمفاهيم المؤثرة على الجوانب العسكرية من هذه العمليات.

١- الخصائص العسكرية لعمليات حفظ السلام :

إن فهم وإدراك التقدم الذي طرأ على الدور العسكري - الأمني لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة يستلزم القاء نظرة مقارنة على تطور هذا الدور منذ بدء العمل بنظام حفظ السلام. فقد تطور هذا النظام بواسطة الأمم المتحدة إبان الحرب الباردة، انطلاقاً من أن النظام الأساسي للمنظمة الدولية لم يكن صالحاً للعمل بسبب ظروف الاستقطاب الأيديولوجي بين الشرق والغرب أثناء الحرب الباردة، الأمر الذي كان قد أفضى إلى إلحاق الشلل باللجنة العسكرية المشتركة (لجنة أركان الحرب) التابعة لمجلس الأمن التي كان ينبغي أن تتولى الإشراف على أعمال ومهام قوات السلام الدولية وتقديم المشورة في كافة المسائل الفنية المتخصصة لمجلس الأمن. ومن ثم، تولى الأمين العام للمنظمة الدولية بنفسه أعمال التوجيه والإشراف على عمليات حفظ السلام، وجرى إدارة هذه العمليات على أساس الاقتناع من جانب الأطراف المتصارعة المعنية، وليس على أساس الإكراه، واعتمدت على استعارة أفراد عسكريين من الدول الأعضاء بسبب عدم امتلاك المنظمة الدولية لمؤسسة عسكرية خاصة بها، وكانت الدول الأعضاء تقدم هؤلاء الأفراد على أساس تطوعي، وكانت الأمم المتحدة تتكفل بجانب من التكاليف. وفي هذا الإطار، لم يكن مصححاً للقوة التي يعهد إليها تنفيذ أعمال حفظ السلام باستخدام القوة المسلحة سوى لأغراض الدفاع عن النفس.

وقد بدأت أول عملية لحفظ السلام حسب هذا المفهوم عام ١٩٤٨ في صورة بعثة مراقبة عسكرية مؤلفة من عدد محدود من المراقبين العسكريين للقيام بمهمة الإشراف على أحوال وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل بموجب

مع ازدياد المهام ذات الطبيعة العسكرية التي أصبح مطلوباً من قوات الأمم المتحدة القيام بها في إطار عمليات حفظ السلام، ازدادت بالتالي الحاجة إلى أعداد أكبر من القوات المسلحة للعمل تحت مظلة الأمم المتحدة. والحقيقة، أن الطبيعة العسكرية لعمليات حفظ السلام تتجلى في جانبين رئيسيين، أولهما يتعلق بآلية أو الجهة التي يناط بها تنفيذ أعمال حفظ السلام عادة ما تكون عسكرية في الشق الأكبر منها، فهي قوات غير محاربة تخصصها الدول الأعضاء بقاء على طلب الأمم المتحدة للعمل تحت تصرف مجلس الأمن في مناطق الصراع لاداء مهام حفظ السلام.

أما الجانب العسكري الثاني لعمليات حفظ السلام، فهو يتمثل في أن معظم الأهداف الموضوعة لتلك العمليات تكون ذات طبيعة عسكرية، حيث أنها تأخذ شكل الإشراف على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة ومنع تجدد العمليات العسكرية والحيلولة دون تبدل موازين القوى العسكرية وتنفيذ أعمال الدورية العسكرية.. وما إلى ذلك.

وعلى هذا الأساس، كان من الطبيعي أن يتأثر هذان الجانبان بشدة في طبيعتهما عقب التحول الجذري الذي طرأ على نظام حفظ السلام عقب انتهاء الحرب الباردة. ومن ثم، فإن دراسة الإبعاد العسكرية لعمليات حفظ السلام تستلزم تناول مختلف القضايا المتعلقة بالجوانب العسكرية المشار إليها، وسوف يجرى التركيز على الحالات الثلاث الأكثر إثارة للاهتمام في عمليات حفظ السلام، أي حالات الصومال والبوسنة ورواندا، باعتبارها أكثر الحالات تعقيداً من حجم التغيير الذي طرأ على أهداف ومضمون أعمال حفظ السلام الدولية.

وفي هذا الإطار، سوف يجرى التركيز في المقام الأول على تناول الجوانب المتعلقة بالأهداف السياسية - العسكرية الحاكمة لعمليات حفظ السلام وحجم القوة المستخدمة في تنفيذ هذه العمليات، وتقوم درجات التجاذب أو الفشل في أداء هذه المهام، مع التعرض بشكل سريع

اتفاقية الهدنة. ومنذ ذلك الحين، استمرت المبادئ الأساسية لنظام حفظ السلام بدون تغييرات كبرى، إلا أنها تنوعت كثيراً من حيث الأنشطة التفصيلية وتشكيل العناصر المشاركة فيها، بهدف توفير كافة الامكانيات المطلوبة لتلك القوات لتنفيذ الاهداف التي ارسلت من اجلها.

وبشكل عام، فإن قوات حفظ السلام كانت تتألف من بعثات من المراقبين العسكريين وقوات لحفظ السلام، بالإضافة الى أعداد من المدنيين نوى المهام التنظيمية والسياسية اذا اقتضت الظروف ذلك. وفي المراحل اللاحقة، بدأت عمليات حفظ السلام في تبني صيغة تقوم على المزج بين العمليات المدنية ذات الطبيعة السياسية والانسانية القائمة على استخدام أعداد كبيرة من المدنيين، بالإضافة الى البعثات العسكرية، سواء لأغراض المراقبة العسكرية أو لأغراض حفظ السلام، وأطلق على هذه النوعية من العمليات اسم (عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد Multi-Dimensional Peace-Keeping Operations) وفي المراحل الأخيرة، استحدثت الأمم المتحدة شكلاً ثالثاً لعملياتها في هذا المجال، ولم يكن هذا الشكل الجديد يتماثل مع الأشكال التقليدية لعمليات حفظ السلام، وإنما كان يندرج بشكل عام في الإطار الأوسع لعمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين، وأطلق عليه اسم (عمليات مرتبطة بحفظ السلام Peace-Keeping-Related Operations). وقد أصبحت هذه النوعية من العمليات تستحوذ على القدر الأكبر من أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وهي تشتمل على مشاركة الأمم المتحدة في تنظيم ومراقبة الانتخابات الداخلية في الدول المعنية وإداء مهام المساعدة الانسانية وإزالة آثار الصراع المسلح.

ومن متابعة عمليات حفظ السلام التي قامت وتقوم بها الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم والتي تقدر بـ ١٩ مهمة تحت في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، عمل ويعمل بها حوالي ٩٣,٤٦٠ فرداً، من العسكريين والمدنيين، نجد أن معظمها تندرج في إطار (العمليات متعددة الأبعاد) أو (العمليات المرتبطة بأغراض حفظ السلام). ويمكن الإشارة إلى مجموعة محددة من الخصائص العسكرية - الأمنية التي تطلع هذه العمليات على النحو التالي:

أ - من حيث الاهداف السياسية - العسكرية :

تعتبر قوات حفظ السلام من حيث المبدأ بعثات قوات غير محاربة يقوم مجلس الأمن برفعها الى مناطق الصراع لتنفيذ طائفة متعددة من المهام، التي تتراوح بين: الإشراف على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة، والتحقق من

مدى احترام الأطراف المعنية للهدنة القائمة، والتأكد من عدم تحريك أية قوات أو معدات الى خارج خطوط وقف إطلاق النار المخططة من أجل تغيير الأوضاع، ونقل مصورة واضحة لجلس الأمن عن أحوال السكان واللجئين في منطقة الصراع، وتسهيل مهام لجان الأغاث والمؤسسات الانسانية والطبية في منطقة الصراع، والقيام بأعمال الدورية ومراقبة قوافل الامدادات وحمايتها وتأمينها.

ومن ثم، فإن قوات حفظ السلام لاتعتبر طرفاً في أية صراعات قائمة، ولايسمح لها ان تبدأ عمليات عسكرية. والواقع، ان عمليات حفظ السلام تشتمل مع ذلك بالتنسيق والغموض الواضح في الاهداف السياسية - العسكرية المتبناة في العديد من حالات الصراع المسلحة التي عملت تلك القوات في اطوارها، لاسيما في الصومال واليوغوسلافيا.

ففي حالة الصومال، ارتكز تدخل الأمم المتحدة في الصراع الداخلي في الصومال في بداية الامر على اعتبارات انسانية مباشرة، حيث أدت حدة الصراع المسلح بين الجماعات المتنافسة الى نشوء مجاعات بالغة الحدة في العديد من مناطق الصومال، مع صعوبة وصول المساعدات الدولية الى المناطق المتضررة بسبب اشتداد حدة القتال، مما دفع مجلس الأمن الى إصدار القرار رقم (٧٩٤) القاضي بتفويض الأمم المتحدة سلطة تغيير القوات اللازمة لتوفير بيئة آمنة لعملية الأغاث الانسانية في الصومال. ولم ينفذ هذا القرار سوى مع مبادرة الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٩٢ الى إرسال حوالي ٥ الاف جندي لحماية عملية وصول المساعدات الانسانية الى المناطق المتضررة في الصومال.

وقد تحدت الاهداف العسكرية لهذه القوة في: فتح طرق الامدادات، وخلق المناخ المناسب لنقل الامدادات. وفي نفس الوقت، أكدت الإدارة الأمريكية احترامها لسيادة واستقلال الأراضي الصومالية، والتأكيد على أن القوات الأمريكية لن تسعى الى فرض أية أوضاع سياسية على الشعب الصومالي، وأن كانت تلك القوات سوف تتخذ كل اجراء ضروري لحماية ارواح افرادها وافراد الشعب الصومالي.

وقد تولت الولايات المتحدة في بادئ الامر قيادة العملية - والتي أطلق عليها اسم (استعادة الأمل) - تمهيداً لنقلها الى الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن الاهداف العسكرية للعملية سرعان ما انتسج نطاقها اثر استمرار الأمن العام للأمم المتحدة على استناد مهمة نزع سلاح الفصائل

وعندما اتسع نطاق المذابح الدموية، اضطرت المنظمة الدولية الى اتخاذ موقف أكثر إيجابية، لاسيما بعد أن طالبت الولايات المتحدة مجلس الأمن بإصدار قرار يسمح لها بإرسال قوات تكون مهمتها وقف المذابح وتأمين طرق المساعدات، ويكون لها حق الدفاع عن النفس، دون أن تتدخل بين المتحاربين للتأثير على مجريات الصراع.

ولم يكن من السهل على الأمم المتحدة تجميع قوات دولية لتنفيذ هذا الهدف بالسرعة الكافية، مما دعا فرنسا الى الاعلان في ١٩ يونيو ١٩٩٤ عن ارسال ٢٥٠٠ فرد من قواتها المسلحة للتدخل في رواندا للفترة انتقالية تكون قوات الأمم المتحدة قد اكملت استعداداتها خلالها، وذلك في إطار ماعرف بـ(عملية القبيز).

وقد تحددت أهداف هذه المرحلة الثانية من التدخل الدولي في رواندا في: إقامة منطقة آمنة محاذية منزوعة السلاح في الجنوب الغربي من رواندا لحماية اللاجئين من الهتوتو. وفي ٢١ أغسطس ١٩٩٤، كانت الأمم المتحدة قد وفرت حوالي ٢٠٠٠ فرد في إطار قوة دولية للعمل في رواندا، فانسمحت القوات الفرنسية، وإن كانت عملية التسليم والتسليم قد تمت على نحو عشوائي للغاية، وشابها قدر كبير من الارتباك والفوضى.

وقد تمثل الهدف الذي تحركت القوة الدولية في إطاره في المرحلة الثالثة في: حماية المدنيين، وحراسة قوافل الاغاثة. وبشكل عام، فإن عملية التدخل الدولي في رواندا كانت محكومة بأهداف غير واضحة على الإطلاق، حيث أن هذا التدخل لم يؤد إلى وقف المذابح بين الأطراف المتصارعة، علاوة على أن جحافل اللاجئين إلى الدول المجاورة، لاسيما إلى زائير، لم تتوقف في أعقاب التدخل الدولي.

كما أن التدخل الدولي في رواندا كان في رأي بعض المراقبين مظهرًا للتفافس السياسي والاستراتيجي بين الدول الكبرى المعنية، حيث أحاطت الشكوك بظبيعة الدوافع الصامكة للتدخل الفرنسي في رواندا، ونظر إليه بوصفه تعبيرًا عن الطموح الفرنسي في إفريقيا، وبأنه يأتي في إطار الهواجس الفرنسية الرامية إلى الدفاع عن اللغة والثقافة واللغة الفرنسية في أواسط إفريقيا، بينما قامت فرنسا من جانبها بتوجيه الاتهامات إلى الولايات المتحدة وبرتغاليا بأنهما يتحركان في إطار (مؤامرة) انطولوجياكسونية) تهدف إلى اقتلاع فرنسا من وسط إفريقيا، وأن بريطانيا تقدم الدعم العسكري إلى مقاتلي التوتسي الذين كانوا يناهضون الحكومة التي كانت مؤلفة

الصومالية المتصارعة إلى قوات الأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى إبطال المنظمة الدولية طريقًا مباشرًا في الصراع الداخلي في الصومال، وتسبب ذلك بدوره في تعقيد شبكة التفاعلات الداخلية، حيث تحولت القوات الدولية في انتظار قطاعات واسعة من الشعب الصومالي إلى قوات احتلال، بل أن الكثير من الفصائل المتصارعة اتجهت نحو التحالف مع بعضها البعض ضد قوات الأمم المتحدة، مما دفع الولايات المتحدة إلى إجراء زيادات تدرجية في حجم قواتها العاملة هناك، حتى وصلت إلى حوالي ١٠,٧٠٠ ألف رجل. لكنها اتجهت نحو تخفيض تلك القوات جزئيًا في مارس ١٩٩٤ عقب اشتداد حدة الصراع المسلح هناك ومقتل العديد من جنودها على أيدي قوات التحالف الوطني الصومالي.

والأكثر من ذلك، أن جملة هذه التطورات دفعت الأمم المتحدة نحو الاعلان عن تخفيض حجم وأهداف قواتها في الصومال، بحيث تقتصر على توصيل المعونات الانسانية إلى المناطق الأكثر أمانًا التي تلقى فيها تلك القوات تعاونًا من القادة الصوماليين المحليين، بالإضافة إلى الاهتمام بحراسة الموانئ والمطارات الكبيرة وخطوط الاتصالات وحماية أفراد الأمم المتحدة وجماعات الاغاثة الخاصة، مع إلغاء هدف نزع سلاح الفصائل الصومالية المتصارعة.

ومن ثم، فإن هذا التطور في أهداف ومسار عملية التدخل الدولي في الصومال انتهى من الناحية الفعلية إلى إبقاء احتمالات عودة الفوضى والنهب المصحف قائمة في البلاد، وربما بصورة أكثر حدة مما كان عليه الوضع قبيل وصول القوات الدولية إلى الصومال وبالنسبة إلى حالة رواندا، فقد كان موقف الأمم المتحدة من الصراع الصومالي الدائر بين جماعتين (الهوتو) (التوتسي) عمقًا للغاية. فقد تدخلت الأمم المتحدة في الصراع منذ أوائل عام ١٩٩٢، وكانت أهداف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هناك تقتصر على تطويق المناطق الشمالية من البلاد بهدف وقف تدفق واردات السلاح من أوغندا إلى جماعات المقاومة المسلحة التابعة للقبيلة التوتسي، مع محاولة إيجاد حل سلمى للصراع في تلك المناطق.

ويلغ تعداد فيلق الأمم المتحدة في بادئ الأمر حوالي ٢٥٠٠ فرد، إلا أن هذا الفيالق فشل تمامًا في تحقيق الأهداف المذكورة، وازدادت حدة الصراع، ووقعت مذابح مروعة، وانفجرت مئات الآلاف من اللاجئين هربًا من البلاد، إلا أن القوى الدولية امتنعت في البداية عن التدخل، بل أن مجلس الأمن قرر في أواخر أبريل ١٩٩٤ خفض حجم القوات الدولية في رواندا بسبب تردى الأوضاع الأمنية بها.

ب- من حيث تعداد وتسليح قوات الأمم المتحدة :

كان تسليح القوات الدولية العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة يقتصر عادة على الأسلحة الفربية أو الخفيفة ذات الطابع الدفاعي فقط، استنادا الى انها قوات غير محاربة، وتتولى فقط أعمال حفظ الأمن والفصل بين القوات المتصارعة. وكانت هذه الوضعية ذاتها لاستدعى فيما مضى أعدادا كبيرة من القوات الدولية .

والواقع ان نظام تسليح قوات حفظ السلام اختلف كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث وجدت الأمم المتحدة ذاتها مضطرة الى تخصيص قوات كبيرة نسبيا، وذات مستوى عال من التسليح، لأداء مهام حفظ السلام في العديد من انحاء ومناطق العالم. وكانت الزيادة في التعداد والتسليح غاشدة اما الى تعدد المهام التي أصبح مطلوبا من الأمم المتحدة القيام بها في اطار (عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد) و (العمليات المرتبطة بحفظ السلام)، أو الى اتساع مصادر التهديد الفعلي والمحتمل التي اضطرت قوات الأمم المتحدة الى التعامل معها في المناطق التي طلب منها العمل فيها.

وتعتبر عملية (يونيسوم ٢٠) في الصومال اكبر واقوى قوة تقودها الأمم المتحدة في اطار عمليات حفظ السلام، وجرى الاعلان في مارس ١٩٩٢ عن تشكيل هذه القوة، حيث وافق مجلس الأمن وقتذاك على تشكيل قوة مؤلفة من ٢٨ الف فرد، منهم ٢٠ الف جندي مقاتل، و٨ الاف فرد للامدادات.

وقد جرى تشكيل هذه القوة لاحتلالها محل القوات الامريكية في الصومال، عقب ضغوط امريكية مكثفة، حيث اتهمت الادارة الامريكية وقتذاك الأمم المتحدة بانها تتباطأ في تشكيل القوة الدولية، واعلنت الولايات المتحدة انها مستعدة لوضع ٥ الاف فرد تحت تصرف القوة الدولية، منهم ١٢٠٠ جندي مقاتل، و٢٨٠٠ فرد للامدادات، فيما كان بمثابة اكبر عدد من الجنود الامريكيين يعملون تحت قيادة غير امريكية في عملية تابعة للأمم المتحدة. وقد ارتبط الحجم الكبير نسبيا لهذه القوة الدولية في بادئ الامر باسناد مهام غير مسبوقة لها، اشتملت على: نزع اسلحة الفصائل الصومالية المتصارعة، وحماية موظفي الاغاثة العاملين في مختلف انحاء الصومال، وحفظ الأمن والسلام في البلاد.

أضاف الى ذلك ان هذه العملية كان مخططا لها أن تغطي كافة أرجاء الصومال، على عكس الوضع اثناء قيادة الولايات المتحدة للعملية التي غطت فقط ٤٠ في المائة من

من عناصر قبيلة الهوتو. وفيما يتعلق بحالة اليوسنة - الهرسك، كان الوضع أكثر مساوية بكثير من الحالتين السابقتين، حيث كان التدخل الدولي في اليوسنة يتبنى في البداية مجموعة من الاهداف التي تتركز حول: حفظ السلام، توفير المساعدات الانسانية، فرض حظر جوي فوق مناطق الصراع، حماية المناطق الآمنة التي قررها مجلس الأمن، نزع الاسلحة الثقيلة في اليوسنة، فرض الحظر على واردات السلاح الى الاطراف المتصارعة.

والواقع، انه بدا واضحا منذ فترة مبكرة عقب التدخل الدولي ان قوات الأمم المتحدة لاتمتلك القدرة العسكرية، ولاتتوافر لها الظروف السياسية المواتية، لتنفيذ الكثير من هذه الاهداف، وربما يمثل القرار الوحيد الذي عملت قوات الأمم المتحدة على فرضه على الاطراف المتصارعة بجدية في حظر واردات السلاح، الا ان صرب اليوسنة كانوا مع ذلك يحصلون على احتياجاتهم من الاسلحة والمعدات من خلال جمهوريتي الصرب والجبل الأسود المجاورتين والعديد من المصادر الاخرى، مخترقين بذلك قرارات مجلس الأمن، في الوقت الذي استطاع كروات اليوسنة فيه ان يحصلوا على احتياجاتهم العسكرية من جمهورية كرواتيا المجاورة، مما يعني ان قرار حظر السلاح لم يطبق من الناحية العملية سوى على المسلمين في البلاد، مما ادى الى تقييد قدرتهم على الدفاع عن انفسهم في مواجهة العدوان المستمر عليهم من جانب الاطراف الاخرى، أي ان الأمم المتحدة تبنت في حالة اليوسنة مجموعة واسعة من الاهداف، بصورة تفوق كثيرا قدرة القوات الدولية على تحقيقها.

وعلى هذا الاساس، يبدو واضحا ان عمليات التدخل الدولي التي نفذتها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كانت تغفل في العديد من الحالات الى الاهداف الواضحة والمحددة، والتي تتناسب في نفس الوقت مع طبيعة القدرات المتاحة لتلك القوات، ومع طبيعة المرحلة التي يمر بها الصراع المسلح بين الاطراف المعنية، وايضا مع طبيعة الظروف والاعتبارات السياسية الدولية القائمة وقت التدخل. وقد ادت هذه الخاصية الى جعل التدخل الدولي يبدو عديم الفاعلية في الحالات المذكورة، بل وبدا في الكثير من الاحيان ان التدخل الدولي لم يميز فقط عن تنفيذ جملة الاهداف المعلنه، وانما بدا ايضا ان التدخل الدولي ادى الى تعقيد بعض جوانب الموقف الصراعى بصورة أكثر عما كان عليه الوضع قبل التدخل.

الدولية. ومع ذلك، فإن هناك بعض الاستثناءات البارزة وقعت خلال الاعوام القليلة الماضية فيما يتعلق بقيادة عمليات حفظ السلام، لاسيما في الصومال ورواندا.

في الصومال، تولت الولايات المتحدة قيادة عمليات حفظ السلام منذ أواخر عام ١٩٩٢، وحتى مايو ١٩٩٣، حيث قامت الولايات المتحدة بالنسبة الأكبر على الإطلاق من إجمالي القوات الدولية العاملة في الصومال، وانتظرت الإدارة الأمريكية إلى حين انتهاء الأمم المتحدة من استكمال التجهيزات الإدارية والتنظيمية والبشرية لها في الصومال لنقل القيادة العسكرية إليها.

وبالتالي، فقد كان من المفترض أن تقوم الولايات المتحدة بتسليم القيادة العسكرية لعمليات حفظ السلام في أواخر يناير ١٩٩٣، إلا أن عملية التسليم هذه تأخرت بعض الوقت في بادئ الأمر بسبب عملية نقل السلطة السياسية في الولايات المتحدة من إدارة جورج بوش إلى إدارة بيل كلينتون. وقد أكتت الإدارة الأمريكية الجديدة وقتذاك أن تسليم قيادة العملية إلى الأمم المتحدة لا يعني تخطي الولايات المتحدة نهائياً عن دورها في الصومال، واعلمت في ذلك الحين اعتزامها الاحتفاظ بوجود عسكري كبير لها في الصومال إلى أن تتغير الظروف السياسية والأمنية في البلاد، حيث كانت القوات الأمريكية تبلغ حوالي ٢٥ ألف جندي.

وقد جابهت عملية نقل القيادة العسكرية من الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة صعوبات أخرى عديدة، لعل أبرزها أن فترة الشهور الثلاثة الأولى التي تولى الأمريكيون خلالها قيادة العملية لم تؤد إلى توفير بيئة آمنة لتيسير أعمال نقل مواد الإغاثة إلى الصوماليين، وهو ما كان يعتبر شرطاً لازماً لتسليم القيادة العسكرية إلى الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (٧٩٤)، مما أثار مخاوف مسئولى المنظمة الدولية من تولى قيادة العملية في بيئة غير آمنة، الأمر الذي أدى وقتذاك إلى إثارة فكرة (النقل المتفرج للقيادة)، بحيث تنتقل القيادة من الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة على مراحل متدرجة يجرى خلالها تقوية قيادة الأمم المتحدة على حساب القيادة الأمريكية في وقت واحد، حتى تصبح القيادة كلها في أيدي الأمم المتحدة، مما كان يعني أنه سوف توجد قيادتان للقوات الدولية خلال المرحلة الانتقالية إلى أن يمكن الاستغناء عن القيادة الأمريكية، مع تنفيذ هذا الأسلوب في منطقة تلو أخرى في الصومال.

وبالفعل، جرى تنفيذ هذه الخطة المتدرجة، وقامت الأمم المتحدة بزيادة القوات متعددة الجنسيات لاحتلالها محل

الأراضي الجنوبية في الصومال، اشتملت على عمليات محدودة النطاق لنزع أسلحة الفصائل الصومالية، مما كان يجعل مهمة الأمم المتحدة أكثر خطورة في الصومال.

وفي نفس الوقت، امتلكت القوات الدولية العاملة في إطار عملية (يونيفيم -٢) صلاحيات غير مسبقة على الإطلاق بالنسبة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث أسند إلى أفراد هذه القوة لأول مرة حق استخدام القوة المسلحة لمنع الهجمات على موظفي الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة، بالإضافة إلى امتلاكهم حق مصادرة الأسلحة، علاوة على أن أعمال القوات الدولية في هذه العملية استندت إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي خولها حق استخدام القوة حال تهديد الأمن والسلم. وبالتالي، فإن الأزيادة التدريجية في تعداد القوات الدولية في الصومال ارتبط في بادئ الأمر باتساع نطاق الأهداف والمهام الملقاة على عاتق تلك القوات، لاسيما أعمال نزع الأسلحة الخفيفة والثقيلة. إلا أن تنفيذ هذه المهام أدى إلى ازدياد الاشتباكات بين القوات الدولية والفصائل الصومالية بصورة متواصلة، ووقع أعداد كبيرة نسبياً من الضحايا في صفوف قوات الأمم المتحدة، مما دفع مجلس الأمن إلى زيادة مستوى التسليح المتاح للقوات الدولية في الصومال، وتزويدها بالأسلحة الثقيلة، ومنها العربات المدرعة والطائرات الهجومية لتكفيها من أداء مهامها كاملة.

بالإضافة إلى أن المجلس أصدر قراراً في أوائل يوليو ١٩٩٣ يدعو إلى اعتقال ومحاكمة المسؤولين عن قتل جنود حفظ السلام في الصومال، إلا أن ازدياد حدة الاشتباكات والخسائر في صفوف القوات الدولية أضطر الأمم المتحدة في نهاية المطاف إلى تخفيض قواتها العاملة في الصومال وتقليص الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فيها. أما في البوسنة وكمبوديا، فقد احتفظت الأمم المتحدة بأعداد كبيرة نسبياً من الأفراد، وصلت إلى حوالي ٢٣ ألف فرد في يوغوسلافيا السابقة، وحوالي ٢٢ ألف فرد في كمبوديا، واستهدفت هذه القوات تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في تلك المناطق، وبلغت في حالة البوسنة حوالي ٢٨ قراراً على الأقل. إلا أن تسليح قوات حفظ السلام في هذه المناطق اقتصر على التسليح الخفيف والمتوسط والعربات المدرعة.

جـ- من حيث أسلوب القيادة والسيطرة العسكرية

على عمليات حفظ السلام :

يفترض من الناحية المبدئية أن قيادة عمليات حفظ السلام تستند عادة إلى الأمم المتحدة ذاتها، حيث ينبغي أن تتلقى القوات الدولية تعليماتها من الأمين العام للمنظمة

القوات الامريكية، مع تعيين قائد جديد لقوات حفظ السلام، وكان المستهدف تشكيل قوة مؤلفة من ٢٠ ألف جندي تابعين للامم المتحدة يتولون اعمال حفظ السلام في الصومال عقب انسحاب معظم القوات الامريكية، مع ابقاء ماسمي بـ (قوة رد فعل سريع) امريكية لمواجهة اى انفجار واسع النطاق لاعمال العنف في الصومال. وفي ظل هذا الوضع، جرى تأجيل عملية نقل القيادة لمدة ثلاثة شهور اضافية، واصبحت في مايو ١٩٩٢.

والملاحظ ان الولايات المتحدة هي التي كانت تحت الامم المتحدة على الاسراع بتسليم القيادة العسكرية العملية في ذلك الوقت، مع العلم بأنه لم تكن المواجهات العسكرية العنيفة قد بدأت بعد بين القوات الامريكية والمليشيات الصومالية، بينما كانت الامم المتحدة غير راغبة في تسليم القيادة العسكرية قبل استكمال اعمال التنظيم العسكري والاداري للقوات متعددة الجنسيات في البلاد.

بالنسبة الى حالة رواندا، فقد سبق القول ان الحكومة الفرنسية بادرت في منتصف عام ١٩٩٤ الى اصدار الاوامر الى قواتها المرابطة في قواعد عسكرية في دول افريقية قريبة من رواندا للتدخل لوقف المذابح واقامة منطقة امنية محايدة منزوعة السلاح في جنوب غرب رواندا لحماية اللاجئين، وذلك لحين انتهاء الامم المتحدة من تجميع القوات الدولية اللازمة لتأمين طرق تدفق المساعدات. وقد اعطت فرنسا في اغسطس ١٩٩٤ من انتهاء الفترة الانتقالية وانجاز الاهداف المعلقة لهذه الفترة، وقامت القوات الفرنسية بمغادرة رواندا، الا ان عملية نقل القيادة تمت بصورة عشوائية، حيث ادى خروج القوات الفرنسية الى نشوء حالة من الفراغ السريع الذي لم تستطع قوات الامم المتحدة او وكالات غوث اللاجئين ان تملأه بسرعة، لاسيما وان تلك الوكالات كانت تعتمد على القوات الفرنسية في تنفيذ اعمال النقل البري والاتصالات اللاسلكية، كما ان عناصر الامم المتحدة وجدت نفسها دفعة واحدة امام عشرات الالاف من اللاجئين المحتاجين الى الاذية والحماية. في الوقت الذي لم تكن الامم المتحدة قد استكملت فيه بناء البنية الاساسية اللازمة لهذه الاغراض.

وبالاضافة الى ما سبق، فان عناصر قوات الامم المتحدة واجهت في مختلف المناطق صعوبات التنسيق بين بعضها البعض، حيث كان قد جرى تجميع تلك القوات من دول كثيرة، تختلف من حيث اللغات والثقافات والعقائد العسكرية والخبرات القتالية، مما ادى الى توليد مشكلات عديدة فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة والعمل العسكري المشترك.

أضف الى ذلك، ان نظام حفظ السلام، حسب ما هو معمول به في الامم المتحدة، يقوم على اسناد قيادة القوات الى العسكريين من الدول الصغيرة او المتوسطة في مقومات القوة الشاملة، وعادة ما لا يكون لدى مثل هؤلاء العسكريين خبرة كبيرة في السيطرة على قوات ضخمة منتشرة على مساحات واسعة من الارض، كما لا يكون عادة خبرة كافية في مجال اجراء المناورات العسكرية، مما يترتب عليه مشكلات عديدة في ادارة وتنسيق عمليات حفظ السلام.

ومن ثم، يبدو واضحا ان الامم المتحدة كانت تعجز عن التجاوب السريع مع حالات التدخل الانساني العاجل، واضطرت الى ان تترك القيادة العسكرية خلال المراحل الاولى للتدخل الدولي في منطقة الصراع لقوى دولية اخرى، ويعدو ذلك بطبيعة الحال الى عدم امتلاك المنظمة الدولية لمؤسسة عسكرية مستقلة، بالاضافة الى حاجتها الى بيئة امنة ومستقرة نسبيا للتدخل لحفظ السلام وتقديم المساعدات، لاسيما وان التدخل في مثل تلك الحالات لم يكن يجري في ظل قبول وموافقة صريحة من جانب الاطراف المتصارعة، مما كان يحتاج الى استعدادات كبيرة قبل التدخل الفعلي من جانب الامم المتحدة.

د - من حيث آليات التعامل مع الصراع المسلح :

هناك العديد من الجوانب التنفيذية المتعلقة بالكيفية التي تعاملت بها قوات الامم المتحدة مع المواقف الصراعية القائمة، الا ان الملاحظة الاكثر اهمية على الاطلاق في هذا الصدد تتمثل في ان هناك حالتين من حالات التدخل الدولي، هما حالة الصومال وحالة البوسنة، قد اشتملتا على الاستخدام واسع النطاق للقوة المسلحة من جانب القوات الدولية ضد بعض الاطراف المتصارعة، الا ان نمط استخدام القوة المسلحة اختلف كثيرا فيما بين هاتين الحالتين.

ففي حالة البوسنة، لم يكن الاستخدام واسع النطاق للقوة المسلحة صائرا عن قوات حفظ السلام، ولكنه صدر عن قوات حلف الاطلسي التي كلفها مجلس الامن بتوجيه ضربات جوية في حالات محددة في البوسنة، بينما ظل استخدام القوة العسكرية من جانب قوة حفظ السلام ذاتها في البوسنة قاصرا على اغراض الدفاع عن النفس.

وبالتالي، فقد قامت طائرات حلف شمال الاطلسي بتوجيه ضربات جوية ضد الميليشيات الصربية ردا على انتهاكاتهم لمنطقة العفر الجوي او اختراقهم للمناطق الآمنة، وغير ذلك من التجاوزات، الا ان استخدام القوة المسلحة هنا لم يكن رادعا للجانب الصربي، علوة على انه

قد أصبح مع مرور الوقت مقيدا باعتباريات الحرص على عدم تعريض قوات الامم المتحدة في البوسنة لاعتقال انتقامية.

أما في حالة الصومال، فإن استخدام القوات الدولية للقوة المسلحة جاء عبر سلسلة متدرجة من التصعيد العسكري المتبادل، والتي وقعت على هامش أعمال نزع أسلحة الفصائل الصومالية المتصارعة، ووصل استخدام القوة المسلحة في نهاية المطاف إلى درجة المواجهة المفتوحة واسعة النطاق بين القوات الدولية وميليشيات ما يعرف بـ (التحالف الوطني الصومالي) بزعامة الجنرال محمد فارح عبيد.

وكان استخدام القوات الدولية للقوة المسلحة في الصومال مستندا إلى الفصل السابع من الميثاق، بالإضافة إلى اضطراب القوات الدولية في الكثير من الحالات إلى الدفاع عن النفس، قبل أن تضطر تلك القوات إلى أخذ زمام المبادرة في العمل العسكري ضد الميليشيات المخوفة، إلا أن هذه المواجهة العسكرية واسعة النطاق بلغت القوات الدولية إلى تقليص أهدافها ووجودها في الصومال بسبب انعدام البيئة الآمنة اللازمة لحفظ الأمن والسلم.

وبالإضافة إلى ما سبق، يتمثل الجانب الآخر في رصد البات التعامل مع الصراع المسلح من جانب القوات الدولية في أن المفترض في أنماط عمل هذه القوات أنها ليست طرفا في الصراع المسلح، مما يهتم عليها أن تلتزم بـ (المتجرد) و (الموضوعية) لدى تعاملها مع مختلف الأطراف المتصارعة في المنطقة أو الدولة المعنية.

والواقع، أن هذه المبادئ قد أسس تنفيذها في العديد من الزوايا عند التطبيق، بمعنى أن هذه المبادئ، أما كانت تتخذ ذريعة للتفاوض عن انتهاكات جسيمة للقانون من جانب بعض أطراف الصراع أو أنها كانت لا تتفقد أصلا وتصيب القوات الدولية طرفا مباشرا في الصراع. فقيما يتعلق بتجاهل الانتهاكات الجارية بحق الموضوعية، يبدو واضحا على سبيل المثال أن القوات الدولية في البوسنة التزمت بموقف الحياد والموضوعية بين الأطراف المتصارعة، إلا أن الموضوعية في مثل هذه الحالة كانت تعني التجاوز عن الانتهاكات المتعددة لقرارات الامم المتحدة من جانب الصرب، سواء القرارات المتعلقة بوقف إطلاق النار أو إقامة المناطق الآمنة أو حظر الجيوش... وما إلى ذلك، بل أن الجنود الروس العاملين في إطار القوات الدولية في البوسنة كانوا يتحاربون صراحة إلى جانب الصرب في قتالهم ضد المسلمين والكروات.

وبالمثل، بدا واضحا بصورة ضمنية أن القوات العاملة في الصومال اتخذت موقفا معاديا لما يعرف بـ (التحالف الوطني الصومالي)، وكانت أكثر قربا إلى جماعة الرئيس المؤقت على مهادي محمد. وقد اتضح ذلك منذ بدء تنفيذ عملية نزع أسلحة الفصائل الصومالية في أبريل ١٩٩٣، حيث تدخلت قوات الامم المتحدة في بعض المعارك الدائرة بين الفصائل الصومالية ضد العناصر المنتهية إلى التحالف الوطني الصومالي في بادئ الأمر، ثم تحولت قوات الامم المتحدة ذاتها طرفا مباشرا في الصراع بعد ذلك، لاسيما بعد تفاقم الاشتباكات بينها وبين قوات التحالف، بل أن هذه الاشتباكات تفتت كثيرا على الاتهامات التي كان الجنرال عبيد قد وجهها إلى قوات الامم المتحدة بدعم الرئيس المعزول سياد بري، كما قاد حملة دعائية وعسكرية مكثفة ضد الوجود الدولي في الصومال وعلى هذا الأساس، فإن الآليات التي تبنتها قوات الامم المتحدة للتعامل مع العناصر المتصارعة في العديد من المناطق أدت في الكثير من الحالات إلى تحويل تلك القوات إلى جزء من المشكلة، وأن كانت هذه الوضعية قد اختلفت من حالة إلى أخرى.

ففي حالة البوسنة، كانت قوات الامم المتحدة جزءا من المشكلة من حيث أن المنظمة الدولية امتنعت في الكثير من الحالات من اتخاذ مواقف عسكرية أكثر تشددا ضد الصرب، خوفا من تعريض قوات الامم المتحدة في البوسنة لأعمال انتقامية من جانب الصرب، مما ساعد على إفلات الميليشيات الصربية من العقاب على أعمالهم العدوانية وتصعيد مواقفهم السياسية المتعنتة.

أما في حالة الصومال، فإن قوات الامم المتحدة أصبحت جزءا من المشكلة عندما أصبحت طرفا رئيسيا في الصراع المسلح الدائر، وباتت تتعرض لحرب استنزاف من جانب الميليشيات الصومالية، الأمر الذي أدى في الحالتين إلى إضعاف قدرة القوات الدولية على مواصلة تنفيذ الأهداف التي كانت قد أرسلت أصلا لتحقيقها.

في ضوء ما سبق، يبدو واضحا أن الطبيعة العسكرية لعمليات حفظ السلام الدولية قد شهدت تغيرا جذريا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، ومن الممكن تحديد خمسة مجالات رئيسية للتغير في هذا المجال:

أولاً: أن أنشطة حفظ السلام قد اتسعت كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية، ووصلت إلى معدلات غير مسبوقة على الإطلاق منذ بدء العمل بنظام حفظ السلام ذاته، وكان هذا الاتساع عائدا إلى أن التطورات الجارية في البيئة الدولية أدت إلى توليد مصادر جديدة لانعدام الأمن على

كافة المجالات الداخلية والاقليمية والقارية والعالمية، مما جعل دور الأمم المتحدة مطلوباً ومرغوباً بصورة أكبر بكثير عن ذي قبل.

ثانياً: إن مهام حفظ السلام باتت تتطوّر على منظومة جديدة تماماً من الأعمال التي لم تكن مدرجة من قبل في قائمة أعمالها، مثل: تنظيم ومراقبة الانتخابات الداخلية، وحماية قطاعات واسعة من السكان، وحماية مناطق أمنة معينة حددتها الأمم المتحدة، والتأكد من أعمال نزع السلاح الجزئي لمناطق معينة، وحماية الأسلحة التي جرت مصادرتها من الأطراف المتصارعة، والتأكد من وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، والمساعدة في بناء السلطة الحكومية والأمنية في البلاد التي عانت من حروب أهلية، ورصد انتهاكات قوانين الصراع المسلح. من ثم، فإن هذه الطائفة الجديدة من المهام تدل على أن الدور الذي بات مطلوباً من الأمم المتحدة أصبح متضعباً بدرجة تفوق كثيراً القدرات الفعلية المتاحة للأمم المتحدة في الوقت الراهن.

ثالثاً: إن أعمال حفظ السلام باتت تركز بالدرجة الأولى على بناء درجة كبيرة من الإجماع بين القوى الدولية الكبرى، لاسيما الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث تبدأ تلك الدول حرصاً على تنسيق مواقفها تجاه عمليات حفظ السلام بما لا يؤدي إلى تعارض تلك المواقف في المجلس، بل إن الولايات المتحدة امتنعت على سبيل المثال عن تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن لرفع الحظر عن واردات السلاح إلى مسلمي البوسنة بعدما بدا واضحاً أن الكثير من الدول الأخرى دائمة العضوية سوف تعارض هذا القرار، حال طرحه للتصويت.

رابعاً: إن عمليات حفظ السلام اعتمدت لأول مرة على الإطلاق على استناد الحق في استخدام القوة المسلحة للقوات الدولية، وتحديدًا في الصومال والبوسنة، وذلك بموجب الفصل السابع من الميثاق، فيما شكل تحولا كبيرا بالغ الأهمية في إدارة عمليات حفظ السلام، وهو ما كان يمثل أيضاً نتاجاً للاعتبارات السابقة، لاسيما من حيث إن إعطاء هذا الحق للقوات الدولية ما كان من الممكن أن يتم بدون أكبر درجة ممكنة من الإجماع بين القوى الدولية الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.

خامساً: إن عمليات حفظ السلام في الكثير من الحالات، وبالذات في الصومال والبوسنة، قد شابهت الكثير من الفوضى والارتباك والفوضى، سواء فيما يتعلق بالأهداف والمهام الموضوعة للقوات الدولية أو بالنسبة لهيكل القيادة

والسيطرة على القوات أو فيما يختص باليات التعامل مع المواقف الصراعية القائمة أو بالنسبة للنتائج الإجمالية للتدخل الدولي، الأمر الذي أدى إلى إثارة العديد من التحفظات والشكوك الدولية بشأن المسار الراهن والمستقبلي لعمليات حفظ السلام.

٢ - تحديات عمليات حفظ السلام :

أدت التطورات العديدة التي شهنتها عمليات حفظ السلام خلال عام ١٩٩٤ إلى إحداث العديد من التعديلات على المفاهيم والإجراءات الحاكمة لتلك العمليات، وربما كان الجانب الأكثر تأثيراً بعملية التعديل هذه هو مفهوم (الأمن الجماعي) ذاته، والذي يمثل الأساس المفهومي والقانوني للمنظم لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فقد أدى الارتباك ونقص الفاعلية اللذان طربعا عمليات حفظ السلام خلال العام المذكور إلى تكثيف الانتقادات الموجهة إلى مفهوم الأمن الجماعي، وزيادة مصداقية التحفظات التي كانت مطروحة من قبل تجاه هذا المفهوم، بل إن بعض وجهات النظر ذهبت إلى أن حركة التفاعلات المحيطة بعمليات حفظ السلام أفضت من الناحية العملية إلى تحصيل أسطورة الأمن الجماعي تماماً، بسبب السهولة الشديدة لهذا المفهوم وافتقاره إلى القوة الإلزامية ومجهز عن بلورة درجة معقولة من الإجماع على مصادر التهديد وسبل مواجهتها بين الدول المعنية.

ومن الناحية التاريخية، كان مفهوم الأمن الجماعي قد نشأ مع تأسيس عصبة الأمم، لاسيما عبر مانصت عليه المواد (١٠) و(١١) و(١٦) و(١٧) من ميثاق (عهد) العصبة على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بفرض عقوبات ضد أي دولة تعتدي على أي دولة أخرى من الدول الأعضاء في العصبة.

وعلى الرغم من الإخفاقات العديدة التي تعرض لها نظام الأمن الجماعي عقب تأسيسه، إلا أن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية اعتمدت أيضاً كأساس لصيانة الأمن والسلم الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما في الفصل السابع من الميثاق، مع الاكتفاء بإعادة صياغة نصوص هذا النظام في ميثاق الأمم المتحدة بصورة أكثر تشدداً عما كان عليه في ميثاق عصبة الأمم، ولعبت هذه النصوص دوراً حاكماً في تسير أعمال حفظ الأمن والسلم الدوليين من جانب الأمم المتحدة. وقد أدى مسار عمليات حفظ السلام التي نفذتها الأمم المتحدة منذ انتهاء الحرب

١٩٧ ضحية لقوا مصرعهم اثناء اضطلاعهم بمهام حفظ السلام في مناطق متفرقة من العالم، فيما شكل رقما قياسيا لعدد الضحايا في تاريخ عمليات حفظ السلام. أما النقلة الثانية التي كانت محل انتقادات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فقد تمثلت في اخفاق المنظمة الدولية في ادارة عمليات حفظ السلام بصورة اكثر فاعلية، بما يساعد على ايجاد تسويات فاعلة للالتزام والصراعات التي تعمل القوات الدولية في اطوارها.

واخيرا، بات العديد من المؤشرات يدلل على استشراف الفناء بين قوات حفظ السلام في العديد من مناطق العالم، لاسيما في انجولا والصومال والبوسنة وكمبوديا والسلفادور، حيث اشار تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية الى تجاهل القوات الدولية خلال عام ١٩٩٤ لحوادث انتهاكات واضحة لحقوق الانسان في المناطق التي توجد بها، مما تسبب في حوث تبعات مدمرة على مجموعات من السكان كان يفترض ان تعمل تلك القوات على حمايتهم. وبطبيعة الحال، فان عملية المراجعة المذكورة بدت واضحة بدرجة كبيرة من جانب الولايات المتحدة، حيث ادت تجربة اغتسل الأمريكي في الصومال الى دفع ادارة الرئيس بيل كلينتون الى الاتجاه نحو جعل مشاركة القوات الامريكية في عمليات حفظ السلام في اقل الحدود الممكنة، ولفترة زمنية محدودة، وتوجيهها نحو أنشطة لا تتطوى على قدر كبير من الخسائر البشرية، مع الحرص على عدم التورط في المستقبل في عمليات خطيرة وبماظة التكاليف لحفظ السلام في مختلف انحاء العالم.

وفي هذا الاطار، قررت الولايات المتحدة تسخير اعمال المشاركة في جهود حفظ السلام حسب البدء المسمى بـ(الاختيار المحسوب)، والذي ينطوى على ضرورة ان تقرر الولايات المتحدة مسبقا الأنشطة والنزاعات التي يتعين عليها ان تشارك فيها بنفسها، وكذلك تحديد طبيعة الحالات التي يمكن الاكتفاء بالتأييد والدعم فقط. ومن ثم، فان الاتجاه العام للسياسة الامريكية في مجال المشاركة في عمليات حفظ السلام كان نحو تخفيض الدور الامريكي في هذا المجال وجعله محسوبا ومقيدا الى ابنى درجة ممكنة، وتوافق هذا الاتجاه مع اعلان الادارة الامريكية عن خفض مساهمتها في ميزانية حفظ السلام، بحيث تصبح ٢٥ في المائة بدلا من ٣١,٧ في المائة، وسوف يبدأ سريان هذا الخفض من عام ١٩٩٦.

وقد قدمت الادارة الامريكية ايضا مجموعة محددة من الافكار حول طبيعة المساهمة المحتملة من جانبها في عمليات حفظ السلام تمثلت في الدعوة الى تشكيل مايعرف

الباردة، لاسيما في البوسنة والصومال ويونان، الى الحاق المزيد من الضعف بمصداقية مفهوم الامن الجماعي، حيث بدا واضحا ان الدول الاعضاء في الامم المتحدة، وبالأذات في مجلس الامن، تتعامل مع حالات الاخلال بالامن والسلام من منظورها الخاص، وعلى اساس مصلحتها الذاتية، وليس على اساس احتياجات الدولة او الجماعة المهددة عليها، مما يقضى في النهاية الى عجز المنظمة الدولية عن تقديم الدعم الى الجانب المهدد تحت ذرائع مختلفة، والعجز عن اتخاذ استمدادات جماعية للتعامل مع حالات الطوارئ، لاسيما وان الدول الاعضاء ارتدت دائما ان تحتفظ لنفسها بالحرية الكاملة في تحديد ريدو افعالها في حالات وقوع العدوان.

وفي هذا السياق، امتد نقص فاعلية نظام الامن الجماعي بصورة اكثر وضوحا الى المواقف الدولية التي تبلورت تجاه الافكار التي اقترحها الامين العام للامم المتحدة لزيادة قدرة الامم المتحدة على تنفيذ اعمال حفظ الامن والسلام اللتين، وبالأذات فكرة انشاء الجيش الدولي، حيث جابهت هذه الفكرة عروفا من جانب الدول الكبرى عن مجرد احياء نظام اللجنة العسكرية الدائمة والجيش الدولي، والتي كان يمكن ان تمثل بديلا عن النظام المعمول به حاليا والقائم على الاستعانة بوحدات من الجيوش الوطنية للدول الاعضاء.

ويعود هذا العزوف الى تردد الدول المعنية في اللجوء الى العقوبات العسكرية ضد اي معتمد خوفا من المخاطر بالتعرض لخصائر بشرية ومادية في نزاعات لاتهدد المصالح الحيوية لتلك الدول بصورة مباشرة، علاوة على انه بدا من الصعب للغاية على تلك الدول ان تتفق على الوسائل التي يمكن تطبيقها لاحتواء الصراعات القائمة واحلال الامن والسلم في مناطق النزاع. فضلا عن ان اتخاذ قرار جماعي بالتدخل العسكري لوقف العدوان يستلزم شروطا عديدة يصعب توافرها الا في حالات استثنائية قليلة جدا كما كان الحال في أزمة غزو العراق للكويت. وبالإضافة الى ما سبق، ادت جملة المتغيرات سالفة الذكر الى اخضاع اعمال حفظ السلام التي تقوم بها الامم المتحدة لمراجعة عميقة عام ١٩٩٤ من جانب القوى الكبرى المشاركة في هذه الاعمال.

وبصورة أكثر تحديدا، تحفظت الدول المعنية بشدة على مجموعة معينة من الخصائص التي طبعت اداء المنظمة الدولية في مجال حفظ السلام، وبالأذات في ثلاث نقاط رئيسية، تتمثل اولها في الزيادة الملموسة في الخصائر البشرية لقوات حفظ السلام، لاسيما في الصومال والبوسنة، والتي وصلت مثلا خلال عام ١٩٩٣ الى حوالي

بالتعاملات المالية والانسانية.

وفي اتجاه مواز، حاول مجلس الامن تحسين وتمديد ظروف عمل قوات حفظ السلام، وقام في هذا الاطار باصدار البيان الرئاسي في مايو ١٩٩٤ الذي حدد شروطا وعوامل معينة للمنطقة التي يطلب فيها عمل قوات حفظ السلام والمشار اليه سابقا. كما قرر مجلس الامن في نوفمبر ١٩٩٤ اتخاذ ترتيبات محددة للتشاور وتبادل المعلومات مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تتضمن عقد اجتماعات في المستقبل بين المجلس وممثلي هذه الدول وتبادل المعلومات والاراء بينهما قبل ان يقرر المجلس تمديد او انتهاء اى عملية من عمليات حفظ السلام، على ان يحضر هذه الاجتماعات ممثلون عن رئاسة المجلس والامانة العامة.

ومن ثم، فإن هذه التطورات تعنى في واقع الامر بدء تبلور اتجاه يقوم على الانتقائية الشديدة في التعامل مع حالات الاخلال بالامن والسلم الدوليين، حيث ان الشروط التي وضعتها الدول دائمة العضوية في مجلس الامن للقيام باعمال حفظ السلام تبدو شروطا تعجيزية لاسباب عديدة، اهمها ان تلك الشروط يصعب توافرها مالم تكن الاطراف المتصارعة في منطقة ما قد وصلت الى درجة انتهاك الكامل، وعادة لا تصل الصراعات المسلحة الى هذه الدرجة سوى بعد وقوع خسائر مروعة من الناحيتين البشرية والمادية في منطقة الصراع، مما يعنى تعريض اوضاع الامن والسلم في مثل تلك المنطقة لاضلال بالغ العنف طالما ان الشروط الموضوعية للتدخل الدولي لاتتطبق عليها، وطالما ان تطورات الموقف الصراعي سوف تصبح محكمة فقط بالموازين القائمة بين الاطراف المتصارعة.

أضف الى ذلك، ان الشروط المشار اليها تعنى من حيث الممارسة الواقعية تراجعاً جزئياً عن مبدأ (التدخل الانساني)، لان الخبرة التطبيقية لهذا المبدأ تشير الى انه لايصبح مطلوباً في الاغلب الاصنام سوى على هامش صراعات ضارية وعنفية، وإن يكون متوافراً في مثل هذه الحالات الشروط التي حددها مجلس الامن.

وعلى هذا الاساس، تشير جملة المستجدات التي شهدها عمليات حفظ السلام خلال عام ١٩٩٤ الى ان نظام حفظ السلام ذات اصبح محل شكوك عميقة، سواء بفعل الاخفاقات الجزئية التي آلت اليها بعض العمليات الكبرى التي جرت بموجب هذا النظام، او بفعل المعجز عن بلورة صيغة فاعلة جديدة لتحديث وتطوير نظام حفظ السلام بأكمله .

٢- (فرق عمل) تقودها الامم المتحدة، على ان تلتزم جميع الدول بتقديم أقصى مالىديها في اطار هذه الفرقة، مع استعداد الولايات المتحدة لتقديم الدعم اللوجستيكي لهذه الفرقة، وتتضمن ذلك تدريب قوات الامم المتحدة وتوفير الطائرات والسفن اللازمة لاعمال حفظ السلام في الخطوط الامامية.

وبالمثل، تسببت المتغيرات ذاتها في دفع الحكومة الكندية خلال عام ١٩٩٤ نحو اعادة النظر في طريقة مساهمتها في مهام حفظ السلام الدولية حول العالم، واعلنت حصر مساهمتها في تلك المهام في ارسال عمال وافراد شرطة الى مهام السلام بدلا من ارسال الجنود والقوات المسلحة، وقامت كندا في هذا الاطار بارسال اطقم من الشرطة الى هايتي للمساعدة في تأهيل الشرطة المحلية، ولم تقم بارسال قوات عسكرية.

وفي نفس الوقت، ادى مسار عمليات حفظ السلام الى حدوث انقسام في اليابان بشأن مشاركة القوات اليابانية في مهام حفظ السلام تحت قيادة الامم المتحدة . فقد اقر البرلمان الياباني عام ١٩٩٢ تعديلا يقضى بالسماح بمشاركة القوات اليابانية في مهام محدودة غير قتالية ضمن جهود حفظ السلام الدولية، الا ان مسار هذه الجهود خلال عام ١٩٩٤ دعا بعض المصادر العسكرية الرسمية في اليابان الى الاعراب عن رفض توسيع نطاق المشاركة اليابانية في مهام حفظ السلام، بل والتأكيد على ان مجرد ارسال قوة حفظ سلام الى اى جهة من العالم لايعنى بالضرورة المساهمة في خدمة اهداف المجتمع الدولي، وذلك في ظل الارتباك والتخبط الذي شاب عمليات حفظ السلام الدولية.

هذا وقد اتجهت الامم المتحدة نحو اعادة النظر في مسار اعمال حفظ السلام، سواء على مستوى الامانة العامة او على مستوى مجلس الامن. فقد اهتمت الامانة العامة بتقديم المزيد من قوة الدفع لجهود انشاء جيش احتياطي تابع للأمم المتحدة، حيث شكل الامين العام للأمم المتحدة فريقا معنيا باجراء اتفاقات مع اكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء لتقديم قوات ومعدات من اجل انشاء هذا الجيش، سعيا الى الحصول على التزامات بتوفير ١٠٠ الف جندي واخصائي من الدول الاعضاء.

وقد حصلت المنظمة الدولية بالفعل على تمهيدات من اكثر من ١٥ دولة بتوفير ٤٥ الف جندي واخصائي للفرص المذكور. وفي نفس الوقت، درست الامم المتحدة فكرة تعيين مفتش دولي للقضاء على الفساد في صفوف القوات الدولية، بعد ان اصبحت تلك القوات هدفا للانتقاد فيما يتعلق

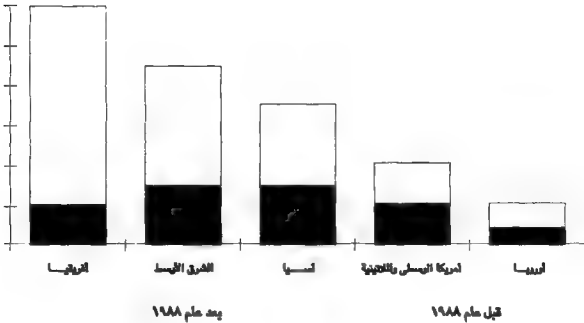
جدول رقم (١)

توزيع عمليات الأمم للتحفة على المناطق الجغرافية ١٩٩٤ - ١٩٩٤

ملاحظات	عدد العمليات	للمنطقة الجغرافية
منها ١٠ عمليات بعد ١٩٨٨	١٢	أفريقيا
منها ٣ عمليات بعد ١٩٨٨	٧	آسيا
منها ٢ عمليات بعد ١٩٨٨	٤	أمريكا الوسطى واللاتينية
منها ٦ عمليات بعد ١٩٨٨	٩	الشرق الأوسط
منها عملية بعد ١٩٨٨	٢	أوروبا
٢٢	٢٤	المجموع

الشكل رقم (١)

توزيع عمليات الأمم للتحفة على المناطق الجغرافية ١٩٩٤ - ١٩٩٤



جدول رقم (٢)

قوات المساعدة في كرواتيا والبوسنة وهرجوسيفينا الجديدة

الدولة	قوات برايوس	قوات عسكرية	مراقبين	الدولة	قوات برايوس	قوات عسكرية	مراقبين
الارجنتين	٢٣	٨٦٠	٥	مولندا	٩	٢١٤٢	٥٠
بنغلاديش	٤٧	-	٢٩	نيوزيلندا	-	-	٩
بلجيكا	-	١٠٤٢	٦	نيجيريا	٤٠	-	٧
البرازيل	١٠	-	٢٣	النرويج	٣٠	٥٨٦	٤٠
كندا	٤٥	١٩٤٧	١٤	باكستان	-	-	٣٠
كولومبيا	٢٣	-	٢	بولندا	٢٩	٩٨٤	٢٣
تشيكيا	-	٩١١	٢٤	البرتغال	٤٤	٧	١١
الدانمارك	٤٥	١٢٥٣	٣٣	روسيا	٤٥	١٣١٦	٢٠
مصر	١٠	٤٢٩	١٢	سلوفاكيا	-	٥٨٣	-
فنلندا	-	٢٧٧	٧	اسبانيا	-	١٣٥٧	١٤
فرنسا	٤١	٦٨٧٥	١٢	السويد	٣٥	١٠٥٣	١٧
غانا	-	-	٢٢	سويسرا	٨	١	٦
اندونيسيا	-	-	٢٥	تونس	١٠	-	-
ايرلندا	٢٠	-	٨	اوكرانيا	-	١٠٢١	-
الأردن	٥٥	٣٠٨٥	٤٦	بريطانيا	-	٣٤٤٣	١٨
كينيا	٤٩	٩٣٠	٤٧	الولايات المتحدة	-	٨٠٠	-
ماليزيا	-	١٤٩٢	٢٠	فنزويلا	-	-	٧
نيبال	٤٦	٩٠٣	٦				
الإجمالي					٦٦٤	٣٣,٢٩٨	٥٩٣

Source : Information Notes, United Nations Peace-Keeping, May 1994.

جدول رقم (٤)
قوات الأمم المتحدة في الحدود بين رواندا وبوروندي
(يناير ١٩٩٢)

الدولة	عدد المراقبين
بنجاليش	٢٠
بوتسوانا	٩
البرازيل	١٣
المجر	٤
هولندا	٩
السفالي	١٠
سلوفاكيا	٥
زيمبابوي	١٠
الإجمالي	٨٠

Source : Information Notes, United Nations
Peace-Keeping, May 1994, P. 126.

جدول رقم (٥)
قوات الأمم المتحدة في رواندا
لجنة مراقبين (مايو ١٩٩٤ لمدة ٤٠ يوما)

الدولة	عدد المراقبين
بنجاليش	١
غانا	٢
هندوراس	١
كينيا	٢
ماليزيا	٢
نيجيريا	١
الإجمالي	٩

Source : Information Notes, United Nations
Peace-Keeping, May 1994, P. 169.

جدول رقم (٦)
قوات الأمم المتحدة المسلحة في الصومال
(يناير-يونيو ٩٢)

الدولة	عدد القوات
استراليا	٦٧
بنجاليش	٩٤٠
بوتسوانا	٤٢٣
كندا	٢
مصر	١,٦٦٦
الهند	٤,٩٢٥
ايرلندا	٨٢
ماليزيا	٩٥٥
نيبال	٣١١
نيوزيلندا	٥٠
نيجيريا	٧٠٢
باكستان	٧,٠٥٧
رومانيا	٢١٣
زيمبابوي	٩٩٣
الإجمالي	١٨,٤٠٤

Source : Information Notes, United Nations
Peace-Keeping, May 1994, P. 123.

القسم الثالث

الأدوار الدولية والإقليمية في الأزمات العربية

د. حسن أبو طالب

عماد جاد

محمد أبو الفضل

الأطراف الدولية عادة ما تلجأ الى المنظمة الدولية لاستصدار قرارات عقابية تكون ملزمة لجميع الدول بما فيها الدول العربية . فضلا عن ان محاولات تسوية هذه الازمات تكون محلا لاجتهادات وتدخلات دول عربية عديدة ، ويتوقف مدى سعى الدول العربية لحل الازمة المعنية على درجة تأثر مصالحها بهذه الازمة وكذلك قدرتها فى التحرك والتأثير لدى الأطراف غير العربية فى الازمة .

النوع الثانى ، الازمات العربية الداخلية ، والتي تعبر عن ازمة بين أطراف العملية السياسية بالاساس . ومن أمثلته الازمة الجزائرية ، والازمة اليمنية، وازمة العرب فى جنوب السودان . ويأتى التورط الخارجى نتيجة عدة اسباب ، منها ان يلجأ أحد الأطراف الى الاستعانة بأطراف خارجية عربية وغير عربية سياسيا او عسكريا ، او ان تصل تطورات الازمة الى درجة القتال المسلح ، او استخدام العنف المفتوح بما يؤثر على الاستقرار الاقليمى ، وبالتالي تفرض هذه التطورات ذاتها على جدول اعمال الأطراف الاقليمية والدولية او المنظمة الدولية . وان تسعى أطراف مجاورة الى التدخل فى الازمة تصميديا او تهديدا حسب مصالحها ، سواء بمناصرة طرف على آخر ، او السعى بالوساطة .

وأيا كان شكل التدخل الخارجى ودوافعه ، فإنه يعبر عن تطور كيفية فى مسار الازمة ذاتها ، كما انه يؤدي الى ان تصبح تلك الازمة بمثابة بؤرة تجذب اقليمى .

وفى هذا القسم نناقش التدخلات الخارجية بأشكالها ودرجاتها المختلفة سواء اخذت شكل وساطة ، او مناصرة طرف على آخر ، او تدخلات المنظمة الدولية فى عدد من الازمات العربية وفق نوعيها المشار إليهما انفا .

شهد عام ١٩٩٤ تصاعدا ملموسا فى عدد من الازمات العربية، سواء ماكان منها ازمات داخلية بالاساس او تلك التي انطوت على أزمة بين طرف عربى وطرف او أطراف خارجية نواية واقليمية . وجاء هذا التصاعد فى أكثر من مظهر ، منها اشتداد حدة العنف ، وعدم نجاح اية محاولة للتسوية السلمية بين الأطراف المتصارعة ، ويزور التدخلات الخارجية كعامل رئيسى فى مسار الازمة على صعيدي التصعيد او الاحتواء .

وخلال العام برزت عدة ازمات عربية وكانت مثارا لتدخلات خارجية عربية وغير عربية كان البعض منها امتدادا لازمات سابقة ، والبعض الآخر بدأ فى العام وانتهى خلاله ايضا . وإذا كانت التدخلات الخارجية أمرا مفروقا منه فى العالم المعاصر نظرا للتوريط الوثيق بين عناصره، فإن اشكال ودرجات هذا التدخل تعبر بدورها عن المدى الذى وصلت اليه كل أزمة على حدة ، وكذلك مدى قدرة الأطراف المحلية او المباشرة للزمة على التحكم فى مسارها . جولفا لما شهدته العام يمكن ان نفرق بين نوعين من الازمات العربية :

النوع الاول ، ازمات عربية / دولية او اقليمية . ونعنى بها الازمات التي يكون أحد طرفيها عربيا ، والطرف او الأطراف الاخرى غير عربية سواء قوى كبرى او قوى اقليمية، مثل الازمة العراقية والازمة الليبية الغربية. وعادة ما تعبر ازمات هذا النوع عن طبيعة التفاعلات العربية الدولية فى لحظة زمنية معينة . وبالرغم من ان هذه الازمات تكون تعبيراً عن تفاعل حاد بين طرف عربى وآخر غير عربى ، الا ان نتائجها وتداعياتها لا تقف عند حدود هذا الطرف العربى ، وإنما تمتد الى باقى الأطراف العربية بما فى ذلك المؤسسة الاقليمية اى الجامعة العربية ، خاصة وان

أولا : الأزمات العربية / الدولية

١ - المشكلة العراقية :

الولايات المتحدة وبريطانيا فقط على تشديدهما ازاء العراق ، حيث حرصت الدولتان على عدم تسجيل أى تقدم فى موقف العراق ، مالم يتم بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن.

وتولت الولايات المتحدة رفع لواء الاستمرار فى مقاطعة العراق وحصاره. وبدأ ذلك واضحاً فى تقرير الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الى الكونجرس (أول فبراير) والذى أكد فيه أن «صدام حسين يسعى الى إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل، وعلى الرغم من موافقة العراق على قرار مجلس الأمن بفرض رقابة طويلة المدى على المنشآت العسكرية، إلا أنه يتعين التأكيد من الانصياع الكامل لقرارات مجلس الأمن من خلال مراقبة طويلة المدى». كما رفض الرئيس الأمريكى تحديد فترة زمنية لاختبار برنامج الرقابة الدولية على تسليح العراق مشككاً فى نوايا الرئيس العراقى. وأكد الرئيس الأمريكى فى رسالة أخرى الى الكونجرس أن «نظام الرئيس صدام حسين يهدد الأمن القومى الأمريكى والسياسة الخارجية الأمريكية وأمن الخليج». بل أن مساعده لشئون الشرق الأدنى لم يكتف بمطالبة العراق بالاستجابة لقرارات مجلس الأمن، فأنضاف إليها التشكيك فى نوايا العراق بعد رفع العقوبات مؤكداً «أن النظام العراقى قادر بعد رفع العقوبات على إستعادة قوته وتهديد شعبه والدول المجاورة». كما أنه يمكن أن يتراجع عن التزاماته تجاه الرقابة الدولية على المدى الطويل وغيرها من القيود التى وضعتها الأمم المتحدة.

وأستمر الموقف الأمريكى دون تغيير حيث أعلن الرئيس الأمريكى فى ٢ أغسطس - ذكرى الغزو - أن «العراق لا يزال يمثل تهديداً غير عادى لأمن الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية وأنه يشكل تحدياً مستمراً فى إنتهاك حقوق الإنسان وتجاهل قرارات الأمم المتحدة ورفض الاعتراف بترسيم الحدود مع الكويت والتعاون مع المفتشين الدوليين ويحتج موضوع الأسرى الكويتيين». ومن هنا جاء الرد الأمريكى سريعاً على تحريك العراق لقواته صوب الجنوب، حيث تم حشد القوات واستصدار قرار جديد من مجلس الأمن أدان هذه التحركات - القرار ٩٤٩ فى ١٦ أكتوبر -

شهد العام استمرار الاتجاه نحو تراجع حالة الإجماع الدولى لمقاطعة العراق وحصاره، حيث نجح العراق من خلال الاستجابة لبعض قرارات مجلس الأمن وإعادة تنشيط شبكة المصالح مع بعض الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن - روسيا الاتحادية والصين الشعبية وفرنسا - ومعاودة التحرك صوب بعض الدول العربية، فى بلورة مواقف محددة تقرر بالتجاوب العراقى مع قرارات مجلس الأمن وبالتالي ضرورة البدء فى رفع المعاناة عن الشعب العراقى .

فى المقابل حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا التمسك بالإجماع داخل مجلس الأمن على نحو يئى إلى استمرار سريان العقوبات الى أن يستجيب العراق لقرارات مجلس الأمن بالكامل. وهنا بدأ الوضع فى مجلس الأمن معقداً، كما وقعت لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالإشراف على نزع أسلحة التدمير الشامل العراقية فى ملزق. فهى من ناحية لايمكن أن تتجاهل تجاوب العراق فى هذا المجال، وفى نفس الوقت لايمكنها أن تقرر بتجاوب العراق الكامل، لوجود بعض القضايا الجزئية العالقة ولتقتضيات توفير الغطاء الشرعى للسياسة الأمريكية تجاه العراق، وهو الأمر الذى دفع وزير الدفاع الفرنسى السابق جوردن بيبير شوفيتزمان الى القول - بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ الذى أدان التحركات العسكرية العراقية فى الجنوب - «أن الولايات المتحدة تحاول توظيف القانون الدولى وفق مصالحها الخاصة باعتبارها القوة الوحيدة فى العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى».

وأجمالاً شهد العام تغيرات هامة على صعيد الموقف الدولى / الاقليمى / العربى على النحو الذى قد يجعل عام ١٩٩٥ عاماً حاسماً بالنسبة لبقاء العراق تحت الحصار واستمراره خارج الصف العربى.

١ - التشنج الأمريكى - البريطانى :

من بين الدول الغربية التى قادت التحالف الدولى الذى تولى تحرير الكويت والتحكم فى مستقبل العراق ، حافظت

وهو القرار الذي رأت الإدارة الأمريكية أنه يقدم لها الفطاء الدولي لأي عمل عسكري جديد ضد العراق بعكس الرؤية الروسية الصينية - الفرنسية لمنطق القرار.

وعندما أعلن مجلس قيادة الثورة المجلس الوطني العراقي في ١٠ نوفمبر الاعتراف بسيادة الكويت، سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا الى تقليص أهمية هذا الاعتراف على أساس ان هذه الخطوة «غير كافية وإن تسمح برفع العقوبات عن العراق».

وبناء على ماسبق فقد حافظت الولايات المتحدة وبريطانيا على موقفهما المتشدد ازاء العراق، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه الى العديد من العوامل، على رأسها السعي الى إزالة القوات العسكرية العراقية بالكامل وعلى نحو يضمن عدم ظهور العراق كقوة رئيسية في المنطقة مرة أخرى، وتأكيد الدور الأمريكي - البريطاني في الدفاع عن أمن الخليج وبتروله وما يترتب على ذلك من تمويل خليجي لعمليات الحشد العسكري والاستمرار في شراء الأسلحة المتطورة على نحو يرفع من حجم مبيعات السلاح الأمريكي - البريطاني بالأساس، ويرتبط بذلك أيضا تنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران بجعل قدراتهما العسكرية عند الحد الأدنى، وهو ما أكدته مساعد الرئيس الأمريكي لشئون الشرق الأدنى مارتين انديك بقوله «توجد قوتان إقليميتان كبيرتان تتبعان سياسات معادية للمصالح الأمريكية المرتبطة بدول الخليج التي لا يمكنها وحدهما ضمان أمنها تجاه هاتين القوتين، ولابد من سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران بدلا من تنمية قوة احدهما لاحتواء الأخرى».

ب - التجاوب الروسي - الصيني - الفرنسي :

في الوقت الذي اتجهت الولايات المتحدة وبريطانيا الى الاستمرار في التشدد مع العراق ورفض مجرد الإشارة الى التجاوب العراقي مع قرارات مجلس الأمن ، اتجهت روسيا والصين وفرنسا الى تدعيم تحركاتها والتتسيق فيما بينها للدفع في اتجاه إحداث تفعيل في موقف مجلس الأمن من العراق .

وقد جاء ذلك في جزء رئيسي منه نتيجة النشاط العراقي، المكثف تجاه هذه الدول ، إضافة الى معاناة الدول الثلاث من وطأة الإنفراد الأمريكي بإدارة أفنظام الدولي في اقاليم العالم المختلفة وعلى رأسها منطقة الخليج ، حيث لم تحصل هذه الدول الثلاث على مشروعات ضخمة في عملية إعادة الاعمار التي فازت بقلبها شركات امريكية وبريطانية .

وإذا كان العراق قد تحرك تجاه هذه الدول منذ فترة طويلة، أي بعد انتهاء الحرب في الخليج، إلا ان هذا التحرك بدأ يكتسب ثماره مؤخرا. فعلى صعيد التحرك العراقي تجاه روسيا الاتحادية، زار وفد عراقي موسكو - في أبريل - وتقرر بعد الزيارة استئناف اجتماعات اللجنة المشتركة. وأشارت بعض المصادر الى توقيع اتفاق للتعاون الثنائي بين البلدين قيمته عشرة مليارات دولار (في سبتمبر) كما تم بحث مشروعات مشتركة في مرحلة ما بعد رفع العقوبات.

وفي المقابل لمعت روسيا دورا هاما في التتسيق مع العراق وإعلان الأخيرة الاعتراف بسيادة وحل الدولتين في ١٠ نوفمبر، في خطوة كانت روسيا تسعى الى توظيفها في خلافها مع الولايات المتحدة لرفع العقوبات عن العراق. وفي هذا الإطار سارع وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيروف بعد الاعتراف العراقي بالكويت الى التأكيد على ان «اعتراف العراق بالكويت تم بصورة قانونية وإن يخضع لتأويلات وتفسيرات تشكل في مصداقيته ، وبالتالي فإن رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وشيك».

وبالنسبة الى التحرك العراقي صوب فرنسا ، فقد اسفرت اللقاءات والزيارات المتبادلة عن فتح قسم لرواية المصالح الفرنسية في بغداد ، وإعلان فرنسا وضع حد للمشاركة في الرقابة البحرية للمقاطعة على العراق في خليج العقبة. وبدأت فرنسا تعبر عن استيائها من استمرار العقوبات على العراق، حيث أكد وزير الخارجية آلان جوبيه في ٢٧ سبتمبر انه إذا استمر العراق في التعاون، فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تأخذ ذلك في الاعتبار، وتفكر في رفع جزئي للحظر النفطي، بشرط أن توافق بغداد على تنفيذ قرارات مجلس الأمن لاسيما الاعتراف بالكويت. وفي نفس الوقت رفضت فرنسا التصعيد الأمريكي - البريطاني في مواجهة التحركات العسكرية العراقية في الجنوب. وأعلن وزير الدفاع فرانسوا ليونار «ليس في التحركات العسكرية العراقية داخل العراق أي شيء غير مشروع ، وإن الغرب يجب الا يبالغ في رد الفعل ويتجنب تصعيد الموقف».

وفيما يتعلق بالصين، فقد سارت في نفس الاتجاه الروسي - الفرنسي، حيث طالبت منذ البداية برفع تدريجي للعقوبات المفروضة على العراق ، وأخذ الاعتراف بالعراق بالكويت على محمل الجد، «فالاعتراف خطوة حاسمة ومهمة على طريق حل كل المشاكل العالقة». وطالب سفير الصين لدى العراق الدول اعضاء مجلس الأمن - بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا - الأخذ بعين الاعتبار المبادرة العراقية بالاعتراف بالكويت وفهم الأمور بشكل واقعي من أجل حل باقي المشاكل.

جـ - المشكلة العراقية في مجلس الأمن :

بصفقتها رئيس المجلس في ذلك الوقت، جدد المجلس العقوبات على العراق.

وبدا واضحا الانقسام في موقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وانتهاء فكرة الإجماع في مواجهة العراق عندما ثارت أزمة تحريك العراق لقوات صوب الجنوب - باتجاه الحدود مع الكويت - حيث نشبت الخلافات مجددا واستمرت حتى بعد صدور القرار ٩٤٩ الذي ادان الخطوة العراقية ، اذ ظلت الخلافات قائمة حول تفسير القرار . ففي الوقت الذي اكدت الولايات المتحدة ان القرار يعطيها الحق في القيام بعمليات عسكرية ضد العراق في المستقبل، رفضت روسيا ذلك تماما ، حيث اكد نائب المندوب الروسي أمام المجلس «ان القرار لايرخص باستعمال القوة ضد العراق» وعادت الخلافات لتتفجر عند مناقشة التقرير الشفوي الذي لقاها رئيس اللجنة الدولية المكلفة بنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية . رالف ايكبوس ، حيث اتسمت المناقشات بالتوتر لاسيما عندما أعلن ايكبوس اكتشاف خبراء التفيتش جرائم تسبب وباء الكوليرا ومرض السل والطاعن الأمر الذي أثار تكهنا حول برنامج عراقي في مجال الاسلحة الجراثيمية . وعزز إعلان هذا الخبر من جانب ايكبوس موقف الولايات المتحدة وبريطانيا الداعي الى التشدد مع العراق واستمرار العقوبات ، على حين استمرت روسيا والصين وفرنسا في التمسك بموقفهم الداعي الى الاعتراف بتعاون العراق مع اللجنة الخاصة بإزالة الاسلحة المحظورة.

د - المشكلة العراقية في الإطار الاقليمي :

واصل العراق تحركاته الاقليمية بهدف كسر الإجماع الدولي والتعجيل بإنهاء الحصار الاقتصادي . وفي هذا السياق استهفنت تحركاته بالرجة الاولى تركيا التي شاركت في التحالف الدولي عبر التسهيلات والقواعد والمشاركة في فرض الحصار على العراق.

واسفرت التحركات العراقية عن تغيير في الموقف التركي ، تمثل في اتجاه الحكومة التركية الى التعبير عن استيائها الشديد من استمرار الحصار على العراق لما يشكله من خسائر ضخمة للاقتصاد التركي ، كما بدأ المسؤولون الاتراك في توجيه الانتقادات للسياسة الامريكية تجاه العراق . وفي هذا الإطار بدأت الاتصالات والقائات والزيارات المتبادلة بين مسئولين من الجانبين التركي والعراقي ، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية . ومن جانبه اكد الرئيس التركي سليمان ديميريل ضرورة رفع العقوبات عن العراق «لان الشعب العراقي عانى بما فيه

إنعكست التحولات السابقة على المداولات التي شهدتها مجلس الامن عند نظر تقارير اللجنة الخاصة بنزع اسلحة التدمير الشامل العراقية . وبعد البحث الدؤى - كل شهرين - في شأن العقوبات المفروضة على العراق.

وقد ادت هذه التحولات إلى خلافات شديدة بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب ، وروسيا والصين وفرنسا من جانب آخر ، على النحو الذي حال في مارس دون صدور البيان الرئاسي الذي كان يصدره مجلس الأمن في اعقاب كل تجديد للعقوبات على العراق . وذلك للمرة الاولى منذ فرض العقوبات على العراق . وجاء ذلك نتيجة مطالبة روسيا والصين وفرنسا باسفال تعديلات على صيغة البيان ليشير الى تعاون العراق في مجال نزع اسلحة الدمار الشامل وذلك من أجل تشجيعه على مواصلة التعاون . هذا في حين دعت الولايات المتحدة وبريطانيا الى ضرورة الحفاظ على الصيغة التقليدية دون تغيير الى حين التزام العراق بكل القرارات ، فضلا عن التشكيك في نوايا النظام العراقي . واسفرت الخلافات عن التجديد بدون صدور البيان ، الأمر الذي كان يعنى بداية الانقسام بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

واستمر الخلاف في مجلس الأمن حول تقدير التجاوزات العراقية مع اعمال ومهام اللجنة الخاصة ، وبدا واضحا بعد تأكيد رئيس اللجنة رالف ايكبوس على ان العراق «فعل كل ما هو مطلوب منه ، الأمر الذي يسمح بتسهيل أو إنهاء الحظر الدائم المفروض عليه ، بما في ذلك الحظر على صادراته البترولية» . واكدت اللجنة في ١٢ يوليو ان «مهمة تدمير الاسلحة العراقية قد اكتملت تقريبا» . وأضاف رئيس اللجنة «ان التعاون العراقي كان جيدا مع المفتشين الدوليين ، وليست هناك دلائل تشير الى ان الرئيس العراقي يحاول عرقلة عمل المفتشين ، وبالتالي يكون العراق أوفى بالتزاماته المنطقية بتدمير اسلحة الدمار الشامل ، ولم يبق سوى تشغيل جهاز المراقبة والاختبار ، وان ٦ أشهر تعتبر فترة كافية لان العراق لم يعد قادرا على تشكيل اي تهديد للكويت او غيرها بالاسلحة الكيميائية أو البيولوجية ، أو النووية أو الصواريخ الباليستية».

ورغم ايجابيات تقرير اللجنة وتكديلات رئيسها رالف ايكبوس ، استمرت الولايات المتحدة وبريطانيا في التشكيك في نوايا الرئيس العراقي ، وبالتالي رفضنا بدء تطبيق نظام الرقابة طويلة الامد . وبعد إعتراف العراق بالكويت وتسليم وثائق الإعتراف لرئيسة الوفد الامريكي في مجلس الامن

الكفائية». وأعلن وزير الخارجية ممتاز سويصال ضرورة رفع الحظر المفروض على العراق لأنه «ليس من شأن الأمم المتحدة أو أية دولة أن تقدر من يدير العراق ويحكمه».

وعندما احتدم الجدل حول مدى التزام العراق بقرارات مجلس الأمن أعلن وزير الخارجية التركي أن «العراق نفذ قرارات مجلس الأمن الدولي، والمجلس ملزم بإنهاء الحصار بعد تنفيذ الفقرات الخاصة به من القرارات الدولية».

وكانت تركيا أكثر حسما في قضية إمكانية توجية ضربات عسكرية للعراق مجددا عندما أثارت قضية تحريك العراق لقواته صوب الجنوب وماترتب على ذلك من معاودة الولايات المتحدة وبريطانيا حشد قواتهما مجددا في الكويت، إذ أعلن وزير الدفاع التركي «لن نسمح للطائرات الغربية باستخدام قاعدة «دنزيليك» لضرب العراق في حالة نشوب حرب في المنطقة».

وقد حرص المسؤولون الأتراك على تضخيم حجم الخسائر الاقتصادية التي لحقت ببلادهم من جراء استمرار الحصار على العراق وذلك في محاولة للحصول على تعويضات من الولايات المتحدة من ناحية وتقديم مبررات مقبولة لأقدامهم بعد ذلك على خطوات تعيد نسيج خيوط التبادل التجاري وإعادة تشغيل خط الأنابيب العراقي الذي يمر بالأراضي التركية. وبدا ذلك واضحا في الفروق الضخمة في تقديرات السنويين الأتراك لحجم الخسائر المترتبة على مقاطعة العراق، ففي الوقت الذي حددتها رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر بحوالي ٢٠ مليار دولار، قدرها وزير الصناعة بحوالي ٥٠ مليار دولار.

وفي هذا الإطار تم استئناف جزئي للتجارة بين البلدين كما قام وزراء أترك بزيارة بغداد حيث تم توقيع بروتوكول للتعاون التجاري والصناعي وتشكيل غرفة تجارة مشتركة.

وفيما يتعلق بإيران، وعلى الرغم من ادراك القيادة الإيرانية لوقوع بلادها في إطار استراتيجية الاحتواء الثنائي مع العراق، لم تشهد العلاقات الإيرانية - العراقية تقدما يذكر، بل شهدت مزيدا من التوتر والانتهاكات المتبادلة بالتجسس والإرهاب، وربما يرجع ذلك بالأساس إلى مراعاة إيران على تحميم علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب عموما في مرحلة لاحقة، إضافة إلى صعوبة تجاوز ميراث العداء المتضخم بين البلدين.

ومن هنا يمكن القول أن التحركات العراقية المكثفة على الصعيدين الدولي والإقليمي، إضافة إلى تداعيات سياسة الانفراد الأمريكي بإدارة الصراع والتعامل في منطقة الخليج، قد أفضت إلى انتهاء حالة الإجماع الدولي

باستمرار الحصار على العراق، الأمر الذي يدل على أن الملف العراقي قد يشهد بداية تحولات خلال ١٩٩٥ على النحو الذي قد يسمح برفع وتوحيج المقويات المفروضة على العراق.

٢ - الأزمة الليبية - الغربية :

استمرت على مدار العام الأزمة الليبية - الغربية دون أن تلوح في الأفق بوادر الخروج منها وذلك بسبب استمرار العوامل الحاكمة اللازمة دون تغيير كبير، وهي استمرار الموقف الغربي (الأمريكي - البريطاني - الفرنسي) المتماكس إزاء ليبيا، واستمرار ليبيا في طرح حلول وسط دون القبول بمبدأ التسليم واستمرار مجلس الأمن في تجديد العقوبات على ليبيا دون معارضة من الصين وروسيا الاتحادية، وأخيرا استمرار الموقف العربي غير القادر على القيام بأي عمل فاعل تجاه التشدد الغربي مع ليبيا، وأن شهد العام محاولات للعب دور إيجابي مساعد لليبيا.

١ - استمرار التشدد الغربي

بالرغم من تلويح ملامح الخلافات بين البلدان الغربية بصفة عامة حول العديد من القضايا الدولية وعلى رأسها العراق واليوغوسلافة، وقضايا الأمن الأوروبي، فإن الأزمة الليبية - الغربية لم تكن محلا لمثل هذه الخلافات، نظرا لرغبة الدول الغربية في تصفية النظام الليبي الذي اعتبرته أحد مخلفات مرحلة المواجهة أبان الحرب الباردة. ومن هنا تمسكت البلدان الثلاثة بضرورة تسليم ليبيا لمواطنيها المتهمين بتفجير طائرة بان - أم فوق لوكربي ومحاكمتهم على أراض أمريكية أو بريطانية.

ومن هنا أكدت الإدارة الأمريكية أكثر من مرة، أنها بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا سوف تستمر في اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ووضوحا ضد ليبيا لتنفيذ القرارات الخاصة بفرض حظر على البترول والالتزام اللازمة له وتجميد الودائع الليبية، ووصف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون السياسة الليبية بأنها تمثل «تهديدا غير عادي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية»!!

وعندما أدلى أحد أعضاء جماعة «أبو نضال» - يوسف شعبان - في ١٣ يونيو بمعلومات أمام محكمة ليبانية، أقر فيها مسؤوليته عن تفجير الطائرة الأمريكية فوق «لوكربي»، سارع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور بنفى وجود أي أدلة تشير إلى تورط دولة أخرى غير ليبيا في حادث «لوكربي».

ب- استمرار الموقف الليبي الراض لتسليم :

استمرت ليبيا على موقفها الراض لفكرة تسليم اثنين من مواطنيها الى الولايات المتحدة او بريطانيا لمحاكمتها بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الامن. وذلك انطلاقا من اعتقاد بأن المقصود بالاساس هو اجراء محاكمة للنظام الليبي ككل والتحرك نحو اتخاذ قرارات جديدة لتصفيته. وفي المقابل حاولت ليبيا الاجتهاد بطرح حلول وسط تحفظ للنظام - ماء الوجه - وتجلوب في نفس الوقت مع قرارات مجلس الامن . وقد بدأ ذلك بطرح عدة اقتراحات من بينها محاكمة المتهمين الليبيين أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي ، او تسليم المتهمين الى جامعة الدول العربية ليبحث محاكمتهم في دولة محايدة ، او محاكمة المتهمين أمام محكمة إسلامية . وهي الاقتراحات التي رفضتها الدول الغربية الثلاث على اعتبار انها لا تستجيب للمطالب التي نصت عليها قرارات مجلس الامن والتي تقضي بتسليم المتهمين لمحاكمتهم في الولايات المتحدة او بريطانيا .

ج- استمرار مجلس الامن في تجديد العقوبات :

استمر مجلس الامن في تجديد العقوبات المفروضة على ليبيا - كل ٢ شهور- حيث كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تتمسك بالتجديد ، بل وتطالب بتشديد هذه العقوبات . وفي نفس الوقت لم تحاول روسيا الاتحادية والصين اتخاذ موقف مختلف للاتجاه الأمريكي / البريطاني / الفرنسي . ويرجع ذلك بالاساس الى محدودية المصالح الروسية - الصينية مع ليبيا في المقارنة بمصالحهما مع العراق والتي دفعتهما الى تبني موقف مغاير للموقف الأمريكي - البريطاني تجاه العراق. وقد وضع ذلك من تطبيق المندوب الروسي الدائم في مجلس الامن عندما اشار - في اغسطس - الى ان مجلس الامن رأى ان الشروط الموضوعية لرفع العقوبات الدولية لم تتوافر بعد رغم ندوات موسكو والجامعة العربية . و اضاف ان روسيا اقترحت على مجلس الامن ان يخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على الموقف الليبي بما في ذلك طلبها من الامين العام د. بطرس غالي القيام بمساع لتوصل الى تسوية ، الا ان هذا الاقتراح رفض من جانب أغلبية الاعضاء.

د - استمرار حالة العجز العربي :

على الرغم من المحاولات التي بذلتها ليبيا لفتح الدول

العربية الى لعب دور فاعل على صعيد الازمة مع الدول الغربية الثلاث ، الا ان استمرار تماسك الموقف الغربي حال دون بلورة موقف عربي عام مساند لليبي . او يسهم في اقتناع الدول الغربية الثلاث بضرورة التجلوب مع الحل الوسط المطروحة .

ولقد حاولت جامعة الدول العربية لعب دور فاعل للتوسط الى حل وسط للازمة عبر قيام الامين العام للجامعة د. عصمت عيد المجيد ، بعقد اجتماعات مع السفير الهولندي بالقاهرة لبحث مسألة محاكمة المتهمين أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي . كما اجرت الجامعة اتصالات مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن قبل ١٥ اغسطس (موعد النظر في العقوبات) لاقناعها بفكرة محاكمة المتهمين أمام محكمة العدل الدولية او أمام قضاة اسكتلنديين في مقر محكمة العدل الدولية وفق القانون الاسكتلندي . إلا ان هذا الاقتراح لم يحظ بقبول ، الامر الذي دفع الامين العام للجامعة العربية الى القول بأن «الازمة بين ليبيا وبعض الدول الغربية قد تؤثر على علاقة الغرب بباقي الدول العربية».

ورغم ذلك برز الموقف المصري المتفهم للموقف الليبي والساعي ايضا الى الحل الوسط . ففي زيارة الرئيس مبارك لليبيا - ٢٦ يونيو- تم بحث موضوع محاكمة المتهمين أمام قضاة اسكتلنديين في مقر محكمة العدل الدولية او أي دولة أخرى عدا الولايات المتحدة وبريطانيا . وأكد الرئيس مبارك ان «الاقتراح الليبي مقبول وتبناه مصر والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية» . وأكد نفس المعنى وزير الخارجية عمرو موسى بقوله «ان اتصالات مصرية بشأن ايجاد حل للازمة الليبية، مستمرة، وان هذه الاتصالات تقوم ، على ضرورة محاكمة المتهمين واحترام قرارات مجلس الامن بحقوق الدولة الليبية طبقا للاتفاقيات الدولية المعمول بها . وان هناك اقتراحا ليبيا وافقت عليه الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز بضرورة محاكمة المتهمين في دولة ثالثة غير الولايات المتحدة وبريطانيا».

وكانت العلاقات المصرية - الليبية المتنامية لاسيما في شقها الاقتصادي محلا لحملات صحفية امريكية على السياسة المصرية . في حين حرصت الحكومتان المصرية والامريكية على نفي أي حيلة لهما بالموضوع . وفي نفس الوقت اكدتا مواقفهما المتناقضة جزئيا حول هذه القضية.

ثانيا : الأزمات العربية الداخلية :

١ - الأزمة الجزائرية :

الرباط والجزائر ، وأعلان الأولى في ٢٦ أغسطس فرض نظام التشايرية على المناطقين الجزائريين في أعقاب القاء القبض على عناصر مسلحة جزائرية في كل من مراكش وفاس والدار البيضاء ووجدة ، اتهموا بالتخطيط لأعمال إرهابية تستهدف أمن المغرب.

وكان قد سبق هذا الحادث اعلان شرطة الحدود في مركز العقيد لطفى قبالة مدينة وجدة في ١٢ أبريل حجز كمية من الأسلحة وضبط شبكة تهريب تعمل لمصلحة الجماعة المسلحة. وفي ١٧ مايو ألقت قوات الأمن المغربية القبض على شبكة من ثمانية أفراد ، بينهم اثنان من الجزائر ، تحاول إدخال كمية من الأسلحة موجهة حسب اعتراف المعتقلين إلى الجماعة الإسلامية المسلحة ، وهو مايشكل في التلميحات الفرنسية السابقة حول تعاون المغرب في تشديد الرقابة على الحدود للحد من تسريب السلاح إلى داخل الجزائر. وقد صدرت تلك التلميحات عندما ألقت سلطات الجمارك الفرنسية في مركز يقع على الحدود مع ألمانيا في ٦ مايو القبض على مهاجر جزائري مقيم في فرنسا ، وضبطت معه كمية من الأسلحة والمتفجرات ، وأثناء التحقيق إقرّفت أنه كان يحاول تهريبها إلى الجزائر عبر المغرب وأنها المرة الثانية التي يفعل فيها ذلك.

وردت الجزائر على قرار المغرب بفرض نظام التشايرية بإغلاق حدودها البرية بشكل تام معها ، مما يمثل عودة لأجواء القطيعة التي كانت سائدة بين البلدين. (راجع تأثيرات الظاهرة الأصولية على الاتحاد المغاربي في جزء لاحق من هذا التقرير).

وفي هذا السياق أبرزت الأزمة الجزائرية بكافة تشابكاتها السياسية والاقتصادية والثقافية تباين رؤى بعض القوى الدولية في أسلوب التعاطي معها. وكان الخلاف الفرنسي الأمريكي واضحا منذ البدايات الأولى للأزمة عقب القاء نتائج الانتخابات البرلمانية في يناير ١٩٩٢. وقد لوحظ التباين التسمي لوقف البلدين حيال الأزمة حتى نهاية العالم.

بات من الواضح أن الصراع الدائر في الجزائر بين السلطة الحاكمة والقوى الإسلامية الفاعلة ، لايعني الجزائر فقط . فقد امتد الاهتمام به إلى العديد من الدوائر الاقليمية والدولية ، التي تلقها المواجهة السياسية والعسكرية الممتدة بين الطرفين. فعلى تسوية بين الحكومة الجزائرية والإسلاميين يمكن أن تشكل سابقة تعني دولا أخرى. كما أن احتمال استيلاء الإسلاميين على السلطة بطريق عسكري سوف تمتد آثاره إلى الخارج. علاوة على أن تنامي وحدة الصراع يمكن أن يهدد وحدة الجزائر بعد توتر الأوضاع في منطقة القبائل والدعوة للاعتراف بخصوصية الثقافة البربرية.

وقد شهد عام ١٩٩٤ فشل جولة جديدة للحوار بين الحكم وبعض القوى السياسية. رغم ماواجهها من اتصالات استهدفت إيجاد صيغة لمشاركة الجبهة الإسلامية للانتقاد فيها (راجع: التطور الديمقراطي في العالم العربي ، في جزء لاحق من هذا التقرير). وأدى ذلك إلى دعم نفوذ المتشددين في الحكم - تيار الاستئصال ، وفي الحركة الإسلامية - الجماعة الإسلامية المسلحة.

وتحدثت تقارير أمنية عن تطورات في القوة العسكرية والبشرية للجماعة المسلحة ، وأشارت إلى تلقيها كميات كبيرة من الأسلحة من طريق عمليات تهريب من دول أوربا الشرقية ومن خلال صفقات تصلها عن طريق السودان عبر تشاد ثم شمالي مالي فجنوب الجزائر ، بالإضافة إلى اتهام الحكومة الجزائرية حكومة السودان بتقديم معونات لهذه الجماعة وتدريب بعض عناصرها داخل الأراضي السودانية.

وهناك مايدل أيضا على عمليات تهريب للأسلحة إلى الجزائر ، عبر الحدود مع المغرب رغم جهود النولتين للسيطرة على هذه الحدود. بيد أنه ظل من الممكن استغلال المساحات الشاسعة على الحدود بين البلدين وسهولة الانتقال بدون تشايرية. مما تسبب في توتر العلاقة بين

• الموقف الفرنسي :

ترتبط فرنسا بالجزائر ودول المغرب العربي على وجه العموم بروابط تاريخية وثقافية واقتصادية تحتم عليها الاهتمام بالتطورات السياسية في هذه البلدان. وقد تأثر موقفها من أزمة الجزائر بسيادة الاعتقاد بأن الصراع الذي تخوضه الحركة الإسلامية لا يستهدف النظام الجزائري فحسب، وإنما يستهدف المصالح الفرنسية أيضا من خلال الحرب التي يشنها المسلمون ضد النفوذ الثقافي واللغوي الفرنسي. من هذه الزاوية لم تحتج فرنسا على الغاء نتائج إنتخابات ديسمبر عام ١٩٩١ وعبرت ضمنيا عن تأييدها للقيادة العسكرية الحاكمة ورفض التسليم بتولى المسلمين ، بما شكل ترجعا واضحا عن سياستها التي أعلنها الرئيس فرانسوا ميتران خلال انعقاد قمة الدول الفرانكوفونية عام ١٩٩٠، عندما أكد أمام القادة الإفارقة على أن السياسة الرسمية الفرنسية تربط تطور العلاقات الاقتصادية والمساعدات بمدى التقدم الذي تحلقه القارة الافريقية في مجالات الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان.

ولطبقا لوسائل الاعلام الغربية ، فإن الحكومة الفرنسية قدمت دعما عسكريا للجيش الجزائري، تمثل في تزويده بمعدات وتقنيات للقتال الليلي وتدريب عسكريين جزائريين على القتال في المدن ضد الجماعات الاسلامية المسلحة.

كما تجسد التأييد الفرنسي للحكومة الجزائرية في تقديم المساعدات الاقتصادية، حيث تعاني الجزائر منذ سنوات من تصاعد شدة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتراجع مستويات الانتاج والتصدير وزيادة المديونية. ونجحت المحاولات الفرنسية الحديثة ضمن الجماعة الأوروبية وفي إطار نادي باريس لأجل منح الجزائر تسهيلات إقتصادية تتراوح بين إعادة جدولة الديون الخارجية وبين فتح اعتمادات مصرفية جديدة. فقد قررت دول نادي باريس خفض خدمة دين الجزائر بحوالي خمسة مليارات دولار خلال الفترة الممتدة من مايو ١٩٩٤ وحتى مايو ١٩٩٥، وكانت خدمة الدين قد بلغت تسعة مليارات دولار سنويا. علاوة على قيام فرنسا هذا العام بفتح اعتماد بقيمة مليار دولار لمصلحة الجزائر لمساعدتها على استيراد الحاجات الضرورية منعا لإغراقها في الفوضى على حد قول وزير الخارجية الفرنسي.

ونتيجة للدعم الفرنسي المتزايد على مختلف المستويات لحكومة الجزائر تعرضت الجالية الفرنسية للعديد من محاولات الاغتيال والقتل واختطاف من قبل الجماعة

الاسلامية المسلحة بمعدل يفوق الجاليات الأخرى تنفيذا لتهديدات التي وجهتها للأجانب في الجزائر بهدف الاضرار بالوضع الاقتصادي للحكومة الجزائرية. فقد قامت الجماعة المسلحة بخطف مواطنين فرنسيين وإطلاق سراحهما في البداية، ثم تطور الأمر إلى القتل، حيث تم اغتيال عدد من الأجانب من بينهم فرنسيون. وأثر ذلك قامت السلطات الفرنسية باتخاذ إجراءات مشددة مع العناصر المتعاطفة مع الاسلاميين، ووضعت ١٨ شخصا جزائريا تحت الإقامة الجبرية في فرنسا في شهر أغسطس. وبعد اعتقال عدد من مناصري الانتفاذ في فرنسا، هدد الجيش الاسلامي للانتفاذ بنقل الحركة إلى الأرض الفرنسية. بما أدى إلى تصعيد حدة المواجهة بين الجانبين وإلى تشديد إجراءات الهجرة والتضييق على أبناء الجاليات المغاربية بشكل عام.

وقد بدا الصدام واضحا بين الادارة الفرنسية والاسلاميين وبخوله طور التهديد المباشر للمصالح الفرنسية ، عندما قامت الجماعة المسلحة بخطف طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية في ٢٤ ديسمبر، كانت تستعد للانقاز مطار هواري بومدين إلى مطار أولري. وانتهت العملية بمقتل الخاطفين الأربعة في مطار مارسيليا، بعد موافقتهم على الذهاب إلى فرنسا وأعلن مطالبهم في مؤتمر صحفي عالمي. وأدى الحادث إلى جرح عدد من رجال الشرطة الفرنسية الذين قاموا باقتحام الطائرة.

وانحصرت مطالب الخاطفين المباشرة التي وردت في بياناتهم المترافقة مع خطف الطائرة في:

- ١ - إطلاق سراح عبد الحق العيايدة زعيم الجماعة المسلحة الأسبق.
- ٢ - وقف الدعم الفرنسي للنظام الجزائري .
- ٣ - الكف عن مضايقة المسلمين في فرنسا .
- ٤ - تقديم تعويضات مناسبة للجزائريين عن الأضرار التي لحقت بالأمة خلال حرب التحرير .

وكشفت عملية الاختطاف عن عمق المائزق الفرنسي في الجزائر وتزايد احتمالات توجيه ضربات مباشرة إلى المصالح الفرنسية. وقد تراوحت ردود الفعل الفرنسية الاعلامية والسياسية على الحادث في اتجاهين :

الأول : يعتبر العملية بمثابة انتصار على الارهاب واحباط خطته عبر الضربة الموقفة تقنيا التي قامت بها فرقة التحلل الخاصة الفرنسية.

والثاني : يحذر من جر فرنسا إلى المواجهة المادية والتورط مباشرة في الأزمة الجزائرية ، حيث كان اختطاف

الطائرة الفرنسية من الجزائر ومقتل الخاطفين على أيدي وحدات الشرطة الفرنسية الخاصة بمكافحة الإرهاب هو الاشتباك الأول بين فرنسا والإسلاميين، بما يشير إلى إحتمال دخول فرنسا كطرف مباشر في الصراع الدائر في الجزائر.

ومن منطلق التطورات السياسية المتلاحقة على الصعيد الإقليمي والدولي أبدى الاتحاد الأوربي اهتماما ملحوظا بالشأن الجزائري لم تمل الاعتبارات السياسية الظرفية، وإنما أتى في إطار نظرة إستراتيجية تتخذ في اعتبارها تطورات الأحداث داخل الساحة الجزائرية ومدى تأثيراتها على دول الجوار، وانعكاسات ذلك على المصالح الأوربية والأمن والاستقرار في حوض البحر المتوسط. وقد عبرت قمة الدول الصناعية السبع في نابولي في شهر يوليو عن مدى الضغوط الغربية على السلطات الجزائرية الرسمية عندما حثتها على ضرورة التحاور مع المعارضة السياسية من دون استثناء الإسلاميين المعتدلين.

وقد حرص الخطاب السياسي للاتحاد خلال العام على إبراز التصلب الرسمي تجاه استكمال الحوار الوطني الجاد وانتقاده موقف الحكومة الفرنسية والإشادة بالموقف الأمريكي، الأمر الذي أشار إليه بصورة واضحة أنور هدام رئيس البعثة البرلمانية للاتحاد في واشنطن في رسالة وجهها إلى الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في شهر ديسمبر في بودابست، و أكد فيها على أن الاسلام السياسي الجزائري حركة سياسية هدفها أن تكون الجزائر جسرا بين الحضارتين الغربية والإسلامية وحضرت رسالته على :

١ - الضغط على الحكومة الفرنسية لوقف دعمها العسكري والسياسي والاقتصادي للحكومة الجزائرية.

٢ - قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الجزائر ووقف أي مساعدة لانتخّل في إطار المساعدات الإنسانية حتى تكون السلطة السياسية خاضعة للإرادة الشعبية.

ويبدو التباين واضحا بين فرنسا والدول الغربية الأخرى عندما اتهم شارل باسكو وزير الداخلية الفرنسي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمانيا وإيطاليا بالاسم، في أحد تصريحاته العديدة، بالتهاون إزاء خطر التيارات الإسلامية الأصولية وقيامها بإبواب بعض زعماء تنظيمات معروفة بتطرفها .

وتسميت هذه التصريحات في حرج لوزير الخارجية الفرنسي، الذي تبني موقفا أقل تشددا، بما أدى في النهاية إلى وضع الملف الجزائري ضمن صلاحيات وزير

الداخلية مدعوما من رئيس الحكومة إدوار بالانور، الأمر الذي يجسد النظرة الأمنية الخالصة التي تتعامل بها الحكومة الفرنسية مع القضية الجزائرية. ومن هنا تأتي انتقادات عديدة للموقف الفرنسي الرسمي، لقصوره في التعامل مع الأزمة الجزائرية من منظورها الرحب المستند إلى كونها قضية سياسية بالدرجة الأولى.

ومن وجهة النظر الفرنسية فإن هناك ما يبرر اعلاء اليعد الأمن على غيره من الأبعاد، ويرجع ذلك إلى وجود حوالي عشرة آلاف فرنسي في الجزائر، تتناقصوا بعد موجة العنف ضد الأجانب، التي تقوم بها الجماعة الإسلامية، بالإضافة إلى كثير من حملة الجنسية المزدوجة وأكثر من مليون جزائري يقيمون في فرنسا من بين أربعة ملايين مسلم، بما يشكل تحديا أمام الحكومة الفرنسية، التي تخشى انتشارا عدوى التطرف على نطاق واسع بين الجاليات المغاربية الأخرى، ويضعها في النهاية إلى مدم الجناح المتشدد الاستصالي في السلطة الجزائرية .

وقد اعترف شارل باسكو أمام الجمعية الوطنية في ٩ نوفمبر أن الشرطة الفرنسية أعقلت ٩٥ شخصا اثر عمليات دهم شنتها في العاصمة باريس ومناطق أخرى، وفككت شبكة دعم لوجستي للجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، الأمر الذي يشير - من وجهة النظر الفرنسية- إلى وجود عناصر أصولية غامضة على مواصلة نشاطات ارهابية سرية انطلاقا من الأراضي الفرنسية أو أراضي دول أوروبية أخرى.

• الموقف الأمريكي :

يبين الموقف الأمريكي الرسمي واضحا حيال التعاطي مع الأزمة الجزائرية، منذ التحفظ على وقف المسار الديمقراطي وحجب الإسلاميين المعتدلين عن المشاركة في الحوار السياسي .

وتأخذ واشنطن على النظام الجزائري مثلما تأخذ على الإسلاميين انتهاك الحقوق الإنسان والتماهي في ارتكاب التجاوزات في هذا المجال، وقد حذرت مرارا من الاستمرار في الخط المتشدد ونذت التفاوض مع الإسلاميين. وأكد أنطوني ليك مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي أن بلاده تعارض القمع سواء كان إسلاميا أو علمانيا .

يبدو أنه لم يصت هناك سياسة أمريكية واحدة تجاه الحركات الأصولية، ويبدو التباين واضحا في التعامل مع هذه الحركات، ومع ذلك يظل هناك عامل جوهري يحكم هذه

من يناير ١٩٩٥، بدعوة من جمعية سانت ايجيديو الكاثوليكية. وهي من المنظمات غير الحكومية الإيطالية وتقدم مشاريع مساعدة إلى العديد من دول العالم الثالث في حل الأزمات، مثل جهود الوساطة التي قامت بها وسعت في أكتوبر ١٩٩٢ بالتوقيع في روما على اتفاقات السلام بين أطراف الصراع في موزمبيق.

وخلال اللقاء الأول انعكست معادلة الحوار التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية. إذ أصبحت المعارضة هي المحاور الرئيسي والسلطة طرفا ثانويا، بعد أن رفضت المشاركة في اللقاء الذي حضره أنور هدام رئيس البعثة البرلمانية للجنة الإسلامية للتقاضي المتواجد في واشنطن، وعبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، وحسين آيت أحمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية، وأحمد بن بله الرئيس الجزائري الأسبق، والشيخ عبد الله جاب الله زعيم حركة النهضة الإسلامية، والشيخ محفوظ نحاح زعيم حركة المجتمع الإسلامي - حماس - ونور الدين بوكروج رئيس لجنة حقوق الإنسان الجزائرية، كما حضر اللقاء عدد آخر من الشخصيات الحزبية والدينية والمستقلة.

وقد سبق لقاء روما الأول عدة محطات واضحة المعالم أبرز من خلالها مدى الاهتمام الأمريكي بتوسيع دائرة الحوار السياسي في الجزائر على أسس جادة، أهمها زيارة حسين آيت أحمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية لواشنطن في شهر يوليو ولقاءه وروبرت بيليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط واقتراحه تكوين لجنة نواة لعودة السلم إلى الجزائر تضمها دول مثل أمريكا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وأسبانيا. وكذلك عرضت واشنطن مشروع مسودة على كل من حسين آيت وأنور هدام يتضمن خطوطا عرضية لمستقبل الحوار وكيفية حل الأزمة في الجزائر.

وكانت العاصمة الجزائرية قد شهدت في شهر أكتوبر نشاطا أمريكيا مكثفا من خلال قيام السفير الأمريكي في الجزائر بالاتصال بجميع القوى السياسية الفاعلة لتشجيع الحوار السياسي والوصول إلى نقاط التقاء بينها. وعندما أعلن الرئيس زروال في ٢١ أكتوبر في الاحتفال بعيد الثورة الجزائرية عن إجراء انتخابات رئاسية خلال عام ١٩٩٥ ونعى فخل الحوار مع القوى السياسية، زادت الولايات المتحدة من تحركها، وعقد سفراها في دول المغرب العربي اجتماعا في الرباط في شهر نوفمبر، اتفقوا خلاله على ضرورة تحريك الحوار السياسي الجاد. وأخيرا تبلور المشروع الأمريكي بموافقة أوروبية عندما طالب السفير وروبرت بيليترو في نوبة أمام أعضاء حلف شمال الأطلسي

السياسة، هو الاستقرار السياسي، الذي على أساسه يجري تحديد الموقف الأمريكي تجاه الأصولية الإسلامية في كل بلد، أخذا في الاعتبار الظروف المحلية والتداعيات الإقليمية. لذلك يزداد القلق الأمريكي عادة عندما يقوى تصاعد نشاط إحدى أو بعض الحركات الأصولية إلى تهديد جوهرى للاستقرار. فأحد أكثر جوانب هذه السياسة وضوحا هو المتعلق باعتبار الحركات الأصولية المصدر الرئيسي لتهديد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الآن، ومع ذلك لا تستبعد الولايات المتحدة الاعتراف بدور مهم للحركات الأصولية في بعض البلدان كسبيل لاستعادة الاستقرار، إذا لم تستطع أنظمة الحكم إيجاد سبيل آخر. وهذا مايفسر الفارق بين السياسة الأمريكية تجاه الأصولية في بلدين متجاورين مثل الجزائر وتونس .

إن تمثل الجزائر حالة خاصة بالنسبة للسياسة الأمريكية، لأنها تشهد أعلى مستوى من العنف وألفوضى وعجز نظام الحكم، الذي أدى إلى قناعة بأنه لا سبيل إلى استعادة الاستقرار سوى الاعتراف بدور القوى الأصولية التي (لاتمارس العنف والحوار معها). وإذا كانت واشنطن اتجهت منذ أواخر مارس إلى انتقاد نظام الرئيس زروال، فقد سبق لها دعمه بوضوح عندما دعا إلى الحوار الوطني في بداية العام. لكن تبين أن الحوار الجدي يواجه اعتراضا قويا من قوى فاعلة في الدولة والجيش. وعندئذ تحول الموقف الأمريكي باتجاه انتقاد عدم جدية الحوار .

ومع هذا التحول ظهر الخلاف الأمريكي الفرنسي حول الجزائر علنا في مايو . وتلكد خلال قمة كليتون - ميتران في شهر يونيو. وتركز في نقطتين رئيسيتين :-

الأولى: تتعلق بطبيعة الدور الغربي في حل الأزمة الجزائرية، فبقيا تريد فرنسا دعم نظام الحكم بكل السبله ترى الولايات المتحدة أن هذا الدعم يجب أن يرتبط بتغيير سياسي وحوار جدي لا يستثنى القوى الاصولية التي (لاتمارس العنف ومنها جبهة الانقاذ الإسلامية).

والثانية: تتعلق بتقييم هذه الجبهة، حيث تعتبرها فرنسا حركة إرهابية معادية للغرب، بينما ترى الولايات المتحدة أنه لا دليل يؤكد مشاركتها في أعمال الارهاب التي تمارسها الجماعة الإسلامية المسلحة، ولذلك لاتجد غضاضة في إجراء اتصالات مع بعض ممثليها في الخارج.

واتساقا مع الموقف الأمريكي الداعي إلى توسيع قاعدة الحوار السياسي في الجزائر، أيدت واشنطن اللقاء الأول الذي عقدته بعض القوى والشخصيات السياسية الجزائرية في روما في ٢١ - ٢٢ نوفمبر ثم اللقاء الثاني في السابغ

في ١٥ نوفمبر بضرورة الحوار المثمر بين الاسلاميين والعلمانيين والحكم. وجدد مطالب الادارة الأمريكية بوضع حد للتطرف داخل الجماعات الاسلامية المسلحة وداخل قيادة اركان الجيش الجزائري.

وقد كانت المحصلة النهائية للقائي روما توصل الاحزاب والشخصيات السياسية التي حضرت إلى وثيقة وطنية تضمنت ثمانية مطالب، في مقدمتها اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والوقف القوي لأعمال العنف على كافة الجبهات. ومطالب الوثيقة السلطة الجزائرية بالغاء قرار حل جبهة الانقاذ. وأكد الموقعون على حقهم في الحصول على ضمانات من السلطة بقبول الوثيقة تدريج في اطار الموافقة على مبدأ تداول السلطة والتعددية حرصا على منع نشوب حرب أهلية حقيقية. بيد أن الحكومة الجزائرية أدانت مثل هذه اللقاءات ووصفت المشاركين فيها بالعمالة وقامت بتسيير تظاهرات في بعض المدن الجزائرية ضد لقائي روما.

ومن منظور قياس فعالية القوى السياسية المعارضة في افجزاره يعد لقاء روما الأول والثاني بمثابة نقطة تحول رئيسية في صعود قوى المعارضة وفي مسار الأزمة الجزائرية. فلأول مرة تلتقي هذه القوى في الخارج بهذا الحجم وتتفق على موقف واحد من النظام بدعم ملموس من بعض الدول الغربية. وفي اتجاه معاكس للموقف الفرنسي الذي ترمز لانتقادات تضمنها البيان الختامي في لقاء روما الأول والوثيقة الوطنية في لقاء روما الثاني.

٢ - الأزمة اليمنية :

بالرغم من أن اليمن الموحد واجه أزمات سياسية واقتصادية منذ اليوم الأول لقيامه في مايو ١٩٩٠، إلا أن عام ١٩٩٤ انطوى على تحد خاص، تمثل في اللجوء إلى خيار القوة العسكرية لإنهاء الدور السياسي والعسكري للحزب الاشتراكي، والذي أعلنت بعض قياداته في غمرة المواجهة العسكرية العودة مرة أخرى إلى الأوضاع السابقة على قيام الوحدة، وإعلان قيام دولة اليمن الديمقراطي بنفس حدودها الشطرية السابقة على قيام دولة الوحدة. وعلى مدى شهرين مايو ويونيو اللذين استمر فيهما القتال، بدت الأزمة اليمنية. وهي أزمة داخلية بالأساس، قابلة لأن تكون أزمة إقليمية وربما دولية أيضا. وتصور الصراع بين اتجاهين رئيسيين. الاتجاه الأول عبرت عنه حكومة صنعاء وركز على أن الصراع القائم هو صراع داخلي بين حكومة شرعية تستند إلى انتخابات تشريعية وإلى تأييد ودعم

شعبي، وبين فئة متمردة تعمل على العودة إلى الماضي وقوامها الرئيسي عناصر من الحزب الاشتراكي اليمني بقيادة علي سالم البيض، وأن جوهر الصراع هو الوحدة في مواجهة الانفصال وأن هذا الصراع يدور في اطار دولة واحدة معترف بها عربيا ودوليا، وأن من حق الحكومة الشرعية التعامل مع هذه الفئة بكل الطرق المشروعة بما في ذلك القوة المسلحة بهدف افضال مشروعها الانفصالي.

اما الاتجاه الثاني فقد عبرت عنه بعض قيادات في الحزب الاشتراكي ورابطة أبناء اليمن ودعا إلى أن الأزمة اليمنية في جوهرها ليست أزمة انفصال ضد وحدة، وإنما هي أزمة بين كيانين منفصلين أو على الأقل لكل منهما طبيعته الخاصة. وأن أحد هذين الكيانين وهو الشطر الشمالي السابق الأكثر عددا في السكان والأكثر تقليدية يسعى إلى فرض هيمنته بالقوة المسلحة على الكيان الآخر وهو الشطر الجنوبي، وأنه طالما أثبتت فترة الوحدة السابقة - ما بين مايو ١٩٩٠ إلى ابريل ١٩٩٤ - عدم قدرتها على تطوير الواقع اليمني أو الاعتراف بخصوصية أبناء الجنوب فإن من حقهم السعي إلى بلورة هذه الذاتية من خلال الخروج من مشروع الوحدة نفسه باعتباره مشروعا سياسيا وتتميمها لم يثبت جدواه - فضلا عن أنه من حقهم ايجاد أو على الأقل العودة إلى الشكل السياسي والقانوني الدولي السابق الذي يميز لهم هذه الذاتية ويحدد عنهم هيمته أبناء الكيان الآخر. وفي هذا السياق ركز هذا الاتجاه على مقولة أن الوحدة هي بالأساس عمل تطوعي، وأنها لا تفرض بالقوة، وأن من حق من دخل مشروعا وحسوبا متطوعا أن يخرج منه عندما يرى ذلك.

وفي غضون الأزمة استند الاتجاه الأول إلى مبدأ سيادة اليمن الموحد، وأنه طالما أن هذه الأزمة هي بين حكومة شرعية وفئة متمردة، فليس من حق القوى الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية التدخل، أو محاولة مساعدة الفئة المتمردة بأي صورة - فضلا عن أن المنظمة الدولية ليس من حقها النظر في هذه الأزمة - وقد ظلت حكومة صنعاء تأسس موقفها على أساس أن جهود التعريب أو التحويل ما لم تصاحب بإنهاء التمرد وأبتمام الفئة المتمردة من البلاد، والاعتراف بالطلاق باليمن الواحد، لن تكون مقبولة وسوف ترفض جملة وتفصيلا.

اما الاتجاه الآخر فعبّر عن منحي مختلف قوامه طلب المساعدة العربية والدولية، انطلاقا من أن تلك المساعدة سوف تسهم في بلورة الذاتية الجنوبية على نحو أوضح من جانب، وتقود إلى الاعتراف بوجود كيانين مختلفين من جانب آخر. ومن هنا كانت الأزمة اليمنية في شقها

الخارجي بمثابة صراع بين مبدأ السيادة الداخلية ليعين الموحد كما أكدت على ذلك حكومة صنعاء ، وبين مبدأ التدويل بما ينطوي عليه من عطل خارجي وعدوة عن الوحدة ، والذي سعت اليه بعض قيادات الحزب الاشتراكي ورابطة أبناء اليمن .

وعلى الصعيد العملي فقد تجاوبت حكومة صنعاء مع الضغوط العربية والوالية التي سعت الى طرح مطالب انسانية عبر الجامعة العربية او الامم المتحدة ، الا ان هذا التجاوب لم يكن سوى نوع من التعامل المحسوب مع هذه الضغوط بغية تفريقها من مضمونها ، وعدم ترك الساحة الولاية للفريق الخناوي ، وايضا لعدم الظهور كدولة تتحدى المجتمع الدولي ، وساعد على ذلك ان القوى الولاية الاساسية في مجلس الامن وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا وروسيا قد عبرت عن تأييدها لدولة الوحدة اليمنية ، وأوضحته ان تدخلها ليس لفرض حل معين بقدر ما هو مراعاة لاعتبارات انسانية تتعلق بالرغبة في وقف القتال وتوفير مناخ مناسب للحوار السياسي . يضاف الى ذلك ان ايا من الدول الاقليمية التي تعاطفت مع اطروحات قيادة الحزب الاشتراكي لم تجرؤ على تأييد الانفصال والاعتراف بالدولة الجديدة كذلك فإن بعض الاشارات السياسية والاعلامية التي اعلنتها دول خليجية واعتبرت كنوع من الاعتراف الضمني بالدولة الملطحة في الجنوب ، لم تكن تخرج في حقيقة الامر عن عملية تكثيف الضغوط على حكومة صنعاء لفرض وقف القتال ، والتجاوب مع جهود مجلس الامن . من ناحية اخرى فإن الدولة الملطحة في الجنوب لم تجد من ينصرها عمليا ، ولاسيما على صعيد الاعتراف القانوني والسياسي ، وبالرغم من توافر مؤشرات على قيام اطراف اقليمية مجاورة بتقديم صنوف من الدعم العسكري والمادي - قدرتها حكومة صنعاء بحوالي ٣,٢ مليار دولار - الا ان هذا الدعم لم يكن له اثر كبير في تغيير موازين القوة في الواقع .

في هذا السياق جاءت التدخلات الخارجية في الازمة اليمنية محدودة التأثير ، على الاقل من زاوية عدم القدرة على دفع حكومة صنعاء الى تغيير استراتيجيتها في الحسم العسكري ، والتخلي عن بعض أو كل المبادئ التي صاغتها لتحركها الداخلي والخارجي معا . وايضا من زاوية عدم نجاحها - اي التدخلات الخارجية - في توفير الحد الأدنى من مقومات ابقاء المشروع الدولة التي اعلنت في الجنوب .

١ - الازمة اليمنية في الاطار العربي .

انقسمت المواقف العربية بين تيارين رئيسيين ، احدهما ايد

بقوة مصلك حكومة صنعاء ، وضم دول العراق والسودان وقطر ، والى حد ما الاردن وليبيا وسوريا . فتعود اسباب هذا التأييد الى مزيج من الاعتبارات التاريخية والايديولوجية والتقارب في المواقف والمصالح . اما التيار الثاني وضم دول الخليج الخمس - فيما عدا قطر - الى جانب مصر ، الذي رفض مصلك حكومة صنعاء وتعاطف نسبيا مع موقف الحزب الاشتراكي ، واستند هذا السلوك الى التخوف من أن يؤدي الحسم العسكري الى تغيير المنظومة اليمنية بصورة كلية داخليا واقليميا ، وبالتالي ايجاد مصدر آخر لتوتر الاقليمي . هذا وقد نشرت عدة تقارير صحفية - لم تثبت في الواقع بصورة كافية - تضمنت قيام كل من العراق والسودان بتقديم دعم عسكري الى حكومة صنعاء ، وهو ما ادى الى إعادة شحن الواقع العربي بذكريات حرب الخليج ، وبدا الوضع العربي مرشحا الى تكرار حالة الانقسام الحاد التي عرقلها مع غزو العراق للكويت في نهاية عام ٩٠ ومطلع عام ٩١ .

- **التحركات المصرية :** في ظل هذا الانقسام جاءت التحركات المصرية والتي يعد مثالا لفريق الدول العربية التي رفضت اسلوب حكومة صنعاء في الحسم العسكري ، وركزت على ضرورة الحوار السياسي الموسع ، والدعوة للفصل بين القوات الموالية لحكومة صنعاء والقوات الموالية للحزب الاشتراكي ، وفي نفس الوقت ابداء الاستعداد للتوسط بين الطرفين اليمنيين .

ومما تجدر الاشارة اليه ان السياسة المصرية ازاء الازمة اليمنية تأثرت بعدد من التخوفات السابقة المتعلقة بكون اليمن احدى قنات - من حيث التوصليل وتسهيل عمليات التدريب - موجة الارهاب في مصر ، ولاسيما وان هناك جماعات اصولية يمنية لا تخفي تأييدها لجماعات الاسلام السياسي المصرية المستفهمة للعنف . وقد ازدادت التخوفات المصرية من ان يكون اسلوب الحسم العسكري الذي اتبعته صنعاء وبشاركت في تأجيجه الجماعات الاصولية اليمنية سواء المفوضية تحت لواء حزب التجمع اليمني للاصلاح او غيرها ، مقبلة لسيطرة هذه الجماعات على السياسة اليمنية ، وبالتالي توفير تربة اقليمية خصبة لمزيد من عمليات الارهاب في مصر . وساعد على ذلك رؤية قوامها ان الحزب الاشتراكي هو عنصر توازن في الساحة اليمنية ، وان وجوده يمثل عامل سيطرة يمنية رئيسيا على انتشار النفوذ الاصولي ، وبالتالي فإن غيابها او اضعافها قد يؤثر سلبا على المنظومة اليمنية ، وكذلك ، فإن بطريق غير مباشرة - على مصالح مصرية رئيسية .

جاء التحرك المصري في اكثر من مسار ، اولها : ارسال

مبعوث خاص ، في محاولة لاستطلاع الأوضاع ودراس إمكانية القيام بوساطة مصرية منفردة أو مجتمعة مع طرف عربي آخر. **وثانيها :** الدعوة الى اجتماع استثنائي للجامعة العربية لبحث الأزمة اليمنية وإيداء الاستعداد بالرسائل قوات عربية تضم قوات مصرية للفصل بين القوات اليمنية المتحاربة. الا ان رفض الجانب الحكومي اليمني لهذا الاقتراح، فضلا عن انتقادات داخلية ، ادت الى عجم طرحه اصلا في دورة الجامعة العربية. **وثالثها :** القيام باتصالات مع دولة الامارات العربية ، والدول العربية الخليجية الاخرى للبحث في موقف موحّد ضد تمسك حكومة صنعاء والرئيس علي عبد الله صالح بشخصيا بالاستمرار في اسلوب الصمم العسكري . **ورابعها :** المشاركة مع الدول الخليجية الخمسة في طرح الازمة اليمنية على مجلس الامن مرة ثانية بعد تمكن حكومة صنعاء من تفريغ القرار ٩٢٤ من مضمونه والالتفاف على ما تضمنه من وقف فوري للقتال.

- المواقف الخليجية : اهتمت الدول الخليجية بتطورات الازمة اليمنية بناء على نوعين من الاعتبارات، **اولهما:** اعتبارات سياسية عملية خاصة بما يمكن ان تقود اليه الحرب اليمنية من مشاكل للدول المجاورة ، **وثانيهما:** اعتبارات استراتيجية تتعلق بما يمكن ان يحمله اليمن الموحد ذو التجربة الديمقراطية والمستقر داخليا على التوازن الاقليمي العام في جنوب الجزيرة العربية ، فضلا عن اعتبارات اخرى ذات صلة بتداعيات غزو العراق للكويت ويكون اليمن قد ناصر العراق ، او على الاقل لم تؤيد تحرير الكويت بالقوة .

ووفقا للاعتبارات العملية والسياسية يمكن فهم الاهتمام الخليجي ونداءات الشيخ زايد رئيس الامارات للرئيس علي صالح بوقف القتال ، وكذلك التخوف المعلن من قبل السعودية من ان يؤدي الاستمرار في الحرب الى تدفق اعداد من اللاجئين اليها بما يعنيه ذلك من مشكلات في قى غنى عنها. ووفقا للاعتبارات الاستراتيجية يمكن استيعاب الموقف الخليجي الذي قاتته السعودية ودمعته الكويت والامارات والذي حاول منع انتهاء الازمة اليمنية وفق صيغة طرف منتصر وآخر مهزوم ، لما يعنيه ذلك من تغيير في صيغة التوازن اليمني الداخلي ، وربما سيطرة لتيارات سياسية وفكرية تكن كثيرا من مشاعر الكراهية للمملكة، وتلقى عليها اللوم فيما يعانيه اليمن من أزمة اقتصادية. وفي نفس السياق يمكن فهم مبررات تقديم دعم للحزب الاشتراكي وقادة الدولة المملعة في الجنوب ، ولكن دون ان يصاحب ذلك اتخاذ خطوات سياسية محددة للاعتراف بتلك الدولة الجنوبية. وفي المحصلة الاخيرة يمكن القول ان الهدف الرئيسي الذي سيطر على التحركات الخليجية هو الحفاظ على الوضع اليمني ، والحيلولة دون تحويل اليمن الى بؤرة ضغط سياسية واستراتيجية في جنوب الجزيرة تماثل بؤرة الضغط الموجودة في الشمال .

على الصعيد العملي جاءت التحركات الخليجية في مسارين رئيسيين ، **اولهما** مسار عربي وفق صيغة وفد الجامعة العربية والتي فشلت تماما ، ثم المسار الثاني وهو

مبعوث خاص ، في محاولة لاستطلاع الأوضاع ودراس إمكانية القيام بوساطة مصرية منفردة أو مجتمعة مع طرف عربي آخر. **وثانيها :** الدعوة الى اجتماع استثنائي للجامعة العربية لبحث الأزمة اليمنية وإيداء الاستعداد بالرسائل قوات عربية تضم قوات مصرية للفصل بين القوات اليمنية المتحاربة. الا ان رفض الجانب الحكومي اليمني لهذا الاقتراح، فضلا عن انتقادات داخلية ، ادت الى عجم طرحه اصلا في دورة الجامعة العربية. **وثالثها :** القيام باتصالات مع دولة الامارات العربية ، والدول العربية الخليجية الاخرى للبحث في موقف موحّد ضد تمسك حكومة صنعاء والرئيس علي عبد الله صالح بشخصيا بالاستمرار في اسلوب الصمم العسكري . **ورابعها :** المشاركة مع الدول الخليجية الخمسة في طرح الازمة اليمنية على مجلس الامن مرة ثانية بعد تمكن حكومة صنعاء من تفريغ القرار ٩٢٤ من مضمونه والالتفاف على ما تضمنه من وقف فوري للقتال.

وفي كل المسارات تحدد الموقف المصري بناء على ثلاثة مبادئ: **المبدأ الاول** ضرورة وقف القتال فورا ، وعدم قبول سياسة الصمم العسكري التي تمارسها حكومة صنعاء **المبدأ الثاني** عدم المساس بما أسماه وزير الخارجية عمرو موسى بالتوازن السياسية الموجودة على الساحة اليمنية . **المبدأ الثالث** ان الوحدة لا تفرض بالقوة، وهي المبادئ التي عبرت عن قدر من التعاطف الضمني مع أطروحات الحزب الاشتراكي ، ولكنها لم تصل الى حد تبني مواقفه كاملة ، ولاسيما فيما يتعلق بالاعتراف بدولة اليمن الديمقراطية التي أعلنت في ٢٦ مايو.

وتطبيقا للمبادئ الثلاثة المشار اليها، مع ابداء الاستعداد للتدخل المحسوب بنقطة لوقف القتال، وبعد ان تعثرت تماما مهمة الجامعة العربية نظرا لرفض حكومة صنعاء التجاوب معها، وجدت مصر في اهتمام مجلس الامن بناء على مساع خليجية، تطورا يهدد الى تنويع الازمة اليمنية وهو ما كان موضعاً لتحذيرات الرئيس مبارك اكثر من مرة، ولكنه من جانب آخر قد يؤدي الى وقف نزيف الدم اليمني. ومن هنا ايدت مصر قرار مجلس الامن رقم ٩٢٤ الذي دعا الى وقف القتال فورا. وفي مرحلة تالية وبعد تعثر مهمة الاخصر الابراهيمى التي استندت الى هذا القرار، ومع استمرار القتال ومحاصرة قوات الحكومة لعدن وضرب المنشآت الاقتصادية فيها، اتجهت مصر الى مسابرة الجهود الخليجية، والتي ادت الى اعادة نظر مجلس الامن للازمة اليمنية مرة اخرى، وبالتالي صدور القرار رقم ٩٣١، والذي لم يتضمن بدوره اية آلية لوقف القتال، وهو الامر الذي عولت عليه المساعي الخليجية كثيرا، ومنعما

على سالم البيض للجامعة بالعمل على وقف القتال من ناحية أخرى.

ب- الأزمة اليمنية في الاطار الدولي :

على الرغم من ان الأزمة اليمنية انطوت على اعمال قتال مفتوحة ، وعلى تهديدات للمصالح النفطية الغربية العاملة في وسط وجنوب اليمن ، وعلى انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ولاسيما اهالي عدن الذين حوصروا وتعربوا لقصف العشوائى من قبل قوات حكومة صنعاء وعاشوا دون مياه صالحة للشرب اياما طويلة ، وعلى توقعات قوية بسيطرة الاتجاهات الامروية على السياسة اليمنية فإن المواقف الدولية وخاصة من قبل القوى الكبرى تحدثت في ضوء الاعتبارات الاستراتيجية بعيدة المدى ، ولم تتأثر كثيرا باحداث القتال اليومية الجارية. وكان قوام هذه الاعتبارات من المنظور الغربى هو ان جنوب الجزيرة اليمنية لا يحتمل العودة مرة اخرى الى صيغة الدولتين المنفصلتين ، بما يعنيه ذلك من احتمالات اكبر لعدم الاستقرار الاقليمى على المدى الطويل. ومن هنا اجتمعت المواقف الغربية الأوروبية والأمريكية الى جانب الموقفين الروس واليابانى على تأييد صيغة الوحدة اليمنية القائمة ، ولم تتأثر هذه الدول بمواقف اليمن اثناء حرب الخليج الثانية وعدم مشاركته في جهود التحالف الدولى ضد العراق. ومن ثم لم تبد اهتماما كبيرا بمساعي الدول الخليجية لتحويل الأزمة او بتشكيل كتل اقليمى مدعوم دوليا ضد حكومة صنعاء. واقتصرت تعاملها مع الأزمة من منطلق محاصرة تداعيات القتال من منظور انساني ، مع تأييد ضمني لاطروحات حكومة صنعاء وفى الازمة بأن الجوهر داخلي وليس اقليمى. وعلى المحصلة النهائية كان قوام هذه المواقف الغربية في صالح حكومة صنعاء رغم بعض الانتقادات او البيانات الحادة نسبيا والتي طرحت تحديدا عند اشتداد حصار عدن وقصف منشآتها الاقتصادية.

- **الموقف الأمريكى:** تميز الموقف الأمريكى جزئيا عن المواقف الغربية في أنه عبر عن رفض الانفصال صراحة منذ الأيام الأولى لاندلاع القتال ، وجاء ذلك في صورة مذكرة أعدتها وزارة الخارجية في ٤ مايو في ختام زيارة رئيس الوزراء آنذاك حيدر العطاس. ولم يكن قد فصل بعد من منصبه. أكدت فيها أن الانفصال لن يحظى بأي مصداقية دولية ، كما تضمنت المذكرة ستة اجراءات لاعادة بناء الثقة وانهاء الأزمة سلميا وهي: فصل القوات الشمالية والجنوبية لمسافة ٧٠ كيلومترا، والاتفاق على ايقاف أى تحركات عسكرية، وبذل الجهود لتحسين الاتصالات بين

العمل على تحويل الأزمة وطرحها على مجلس الامن ، وتحويلها الى قضية استقرار اقليمى تستدعى تدخلات دولية حازمة مثلما كان الوضع ابان حرب الخليج الثانية. وإذا كان المسار العربى قد فشل نظرا لبعالة حكومة صنعاء فى الدفاع عن حجتها فى السيادة وأن القضية داخلية فى الأساس وليست حربا بين طرفين ، فإن المسار الدولى - من زاوية الاهداف الخليجية الصريحة والضمنية - لم يحقق مراميها على النحو المرجو ، وهو ما سوف يتم شرحه عند معالجة الأزمة اليمنية فى النطاق الدولى ومساعي الفول الخليجية فى طرح القضية امام مجلس الامن .

- **فشل مهمة الجامعة العربية:** بالرغم من اختلاف درجة الانقسام العربى ازاء الأزمة اليمنية عنها فى حالة الفرو العراقى، فقد اقلت بظها على تحركات الجامعة العربية، والتي انتقدت الى عناصر الضغط المناسبة لدفع حكومة صنعاء للتجاوب مع جهودها التي استهدفت فى المقام الاول احتواء القتال والتوسط بين الطرفين المتحاربين. وقد كان المنطق السياسى الذى اعتمدت عليه حكومة صنعاء -والذى استند الى مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية ومبدأ سيادة الدولة وحريتها فى معالجة ازماتها الداخلية بالطريقة التى تراها مناسبة، كفيلا بعدم توفير أى غطاء معنوى او سياسى مناسب لتحركات الجامعة العربية، ومن هنا لم تستطع الجامعة العربية ان تلعب الدور الوساطى الذى عولت عليه بعض الدول العربية، وهو الدور الضمنى الذى انطوت عليه مهمة وفد الجامعة الذى قبلت صنعاء استقباله فى ١١ مايو، بعد تردد عدة ايام تحول فيها القتال الى حرب مواقع شبه ثابتة بين القوات المتحاربة، فى مواقع قريبة من الحدود الشطرية السابقة عن الوحدة، ولكن مع بروز تفوق نسبي لقوات الحكومة فى صنعاء سواء من حيث العدد او المعدات القتالية.

وطوال مدة وجود وفد الجامعة العربية فى اليمن والتي استمرت اكثر من ثمانية ايام كتواسلة، حددت حكومة صنعاء دور الوفد فى استطلاع الاوضاع اليمنية، وليس القيام بدور وساطة بين طرفين ، كما ربطت أى تجاوب مع مهمة الوفد السامعى الى وقف اطلاق النار بعدة شروط وهي: اعتراف الطرف الاخر - أى الحزب الاشتراكى ومناصريه - بوجود شرعية واحدة على مسعيد المؤسسات الدستورية وقيادة الجيش اليمنى ، وأن يقبل البيض ومن معه اما تسليم انفسهم الى العدالة مع التأكيد بتقنين ضمانات كافية لمحاكمتهم بصورة عادلة ، وأما اعطاهم فرصة لمغادرة البلاد. وقد بدت هذه الشروط بمثابة رفض قاطع لمهمة وفد الجامعة من ناحية ، ولقاءه الذى توجه به

النار ملزمة أو مرتبطة بعقوبات معينة حال عدم التقيد من قبل أي من الطرفين المتحاربين. وقد تكرر نفس الموقف عند مناقشة صحيفة القرار رقم ٩٢٦، والذي صدر في نهاية يونيو، والذي جاء في صورة مطالبة من مجلس الأمن بوقف القتال وإبعاد الأسلحة الثقيلة عن عدن، ولم يتضمن أية إشارة إلى آلية ملزمة لوقف القتال معلما كانت تدعو إلى ذلك الدول الخليجية وقادة دولة الجنوب المظنة .

وهكذا كانت محصلة الموقف الأمريكي هي التقليل من فرص فرض أسلوب معين للحل عبر المنظمة الدولية، أو التلويح بعقوبات معينة على الطرف المستمر في القتال .

- **الآزمة اليمنية في مجلس الأمن:** بعد أن فشلت مهمة وفد الجامعة العربية سعت الدول الخليجية إلى إدخال مجلس الأمن كطرف رئيسي في الأزمة ، وهو ما رفضته حكومة صنعاء بقوة معتبرة آباء تدخلها في شئونها الداخلية، ولم يجد تأييدا كافيا من القوى الخمس الكبرى في المجلس خاصة وأن تمركات الدول الخليجية بدت اقرب إلى تأييد دولة الجنوب المظنة. إلا أن اشتداد هجوم القوات الحكومية في الفترة التالية لإعلان دولة الجنوب في ٢٦ مايو ، وتدهور بقاعات الجنوبيين إلى أكثر من موقع، فضلا عن تقدم قوات حكومة صنعاء صوب عدن وما صاحبه من تداوم جنوبيي بسرعة تدخل مجلس الأمن، وتخوفات يمنية وإقليمية بحدوث مواجهات واسعة وسقوط ضحايا كثيرين، كل ذلك ساهم في قبول فكرة معالجة مجلس الأمن للآزمة اليمنية، وإنما من منطلق عدم المساس بالوحدة ، وعدم فرض حل بالقوة، واعتبار جهود المجلس مجرد محاولة لوقف القتال .

وبالفعل صدر القرار الأول لمجلس الأمن الذي حمل الرقم ٩٢٤ كمحصلة توفيقية للمطالب المتعارضة يمنية وخليجية وبوايا. ولذلك تضمن القرار إشارة إلى الجمهورية اليمنية، ودعوة إلى وقف القتال وحظرًا على تصدير السلاح، ودعوة إلى العودة إلى المفاوضات ، ومطالبة لأمين العام بايفاد بعثة لتقصي الحقائق من أجل تقييم امكانيات تجديد الحوار بين الأطراف اليمنية . دون أن تكون مرتبطة بوقف إطلاق النار. وبوقفا لهذه الصيغة التفريقية قبل الطرفان اليمنيان التعامل مع القرار، كما أبدته دول الخليج .

الا ان استجابة الاطراف اليمنية مع بنود القرار اختلفت تبعا للحالة القائمة في الواقع ، والتي كانت تشهد تفوقا مستمرا للقوات الحكومية مقابل تدهور مستمر للقوات الجنوبية. ولذا جاء تعامل حكومة صنعاء مع القرار ذا شقين. احدهما ملعن وقوامه الترحيب بالقرار والنظر اليه من زاوية انه يؤكد على الوحدة والشرعية الدستورية

القيادات العسكرية على مستوى الضباط في مراكز القيادات العسكرية ، والتفاوض المباشر بين الرئيس على عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وأن يتخذ الجانبان اجراءات تؤدي إلى عودة المسؤولين الجنوبيين إلى صنعاء للمساهمة في ادارة الحكومة. وتاملت القوى المتفكرة بوضوح انها انطلقت من امكانية حل المشكلات بين الرئيس ونائبه في اطار الدولة الموحدة ، وهو الامر الذي لم يعد ذا جدوى مع استمرار القتال، وتأكيد صنعاء على أسلوب الحسم العسكري. ومن هنا حدث تعديل جزئي في الموقف الأمريكي حيث ركز على ضرورة وقف القتال على اعتبار انه لا حل عسكريا للآزمة اليمنية ، وتأييد مساعي الجامعة العربية الساعية إلى هذا الهدف. وبالرغم من فشل مساعي الجامعة فإن الموقف الأمريكي لم يحد عن تأييد دولة الوحدة ، بل انه اعتبرها الأسلوب الأمثل لحل المشكلات اليمنية في اطار الديمقراطية والشرعية الدستورية . معلما عبرت عن ذلك رسالة الرئيس كلينتون إلى الرئيس علي صالح ١٨ مايو ، والتي تضمنت تشديدا على وقف القتال وضرورة ضبط العسكريين للنفس ، وكذلك من اسمعتهم الرسالة الذين يسمعون إلى إعادة تزويد الفئات المتقاتلة بالأسلحة.

وبالرغم من توجيه القيادة في جنوب اليمن جهدا كبيرا في اتجاه الولايات المتحدة في محاولة اقناعها بممارسة ضغط اكبر على حكومة صنعاء ، فقد حافظت الادارة الأمريكية على موقفها الخاص بدعم الوحدة ورفض مساعي الانفصال تحت اية ذريعة، وهو ما تم التعبير عنه بوضوح شديد بعد اعلان دولة الجنوب ، حيث تضمن بيان رسمي امريكي وفضا لهذا الاعلان ، على اعتبار أن المسائل الخطرة بمصير اليمن يجب ألا تتقرر وسط حمى المعارك، وأن الانفصال سيكون مصدر قلق وسيهدد امد القتال ويؤدي إلى سقوط مزيد من الضحايا ومزيد من المعاناة. وكان مثل هذا الموقف الأمريكي تأييدا قويا لحكومة صنعاء في مواجهة قادة الدولة المظنة في الجنوب . وتجسيدا لهذا الموقف البدئي ايتت الادارة الأمريكية مساعي الدول الخليجية في مجلس الأمن من زاوية العمل على وقف القتال للاعتبارات الانسانية، ودون أن يكون ذلك مرهونا بممارسة الضغوط على حكومة صنعاء كما رغبته في ذلك الدول الخليجية، او مقدمة لتدويل الازمة كما كان الحال في الغزو العراقي للكويت .ولذلك وفي اثناء الاعداد لقرار رقم ٩٢٤ ايتت الادارة الأمريكية التحفظات البريطانية ، والتي طالبت بتعديل صيغة مسودة القرار المقدمة من الدول الخليجية، ويحتت تتضمن الإشارة إلى الجمهورية اليمنية. أو ما يفيد بأن اليمن دولة واحدة، و لا تكون الدعوة إلى وقف إطلاق

تطورات الأزمة، والحقائق التي ساهمت في تشكيلها القوات الموالية للحكومة في صنعاء ولاسيما احتكائها حصار عدن وفتح جبهات في أكثر من موقع، ومحاولة سيق الزمن في أحداث تغيرات جوهرية على الأرض قبل أن تبدأ مهمة المبعوث الأمم المتحدة. وهو الأمر الذي أثار دول الخليج الخمس إلى الحد الذي أدى بها في اجتماعات المجلس الوزاري الذي عقد في أبها ٥ يونيو إلى التوقيع باتخاذ إجراءات ضد الطرف الذي لايلتزم بالقرار ٩٢٤، والمعنى به حكومة صنعاء، والنظر إلى الأمر من زاوية أنه يتضمن إقعا انفضاليا، «تمثل في أن أحد الطرفين أعلن عودته إلى وضعه السابق وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية»، وأنه إزاء هذا الأمر لايمكن الطرفين اللذين اتفقا على الوحدة التعامل في إطارها «ألا بالطرق والوسائل السلمية».

في ظل هذه التطورات، إلى جانب تصريحات يمنية مؤكدة على عدم السماح للمجلس بالتدخل في الشؤون الداخلية، صدر القرار رقم ٩٣٦ متضمنا ٩ فقرات شملت: إعادة المطالبة بوقف النار فورا، وأن يشمل كل العمليات الأرضية والبحرية والجوية، والتعبير عن الالم من جراء الإصابات التي تقع بين المدنيين في عدن، ودعوة الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى مواصلة المحادثات تحت رعايتهما بهدف تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإمكانية إنشاء آلية مقبولة للجانبين، والتأكيد على وقف امدادات الأسلحة، وإن الخلافات السياسية لا تحسم بالسلام، وإبداء الأسف من الحالة الإنسانية الفاجعة عن النزاع، وأن يقدم الأمين العام تقريرا مرحليا عن تنفيذ القرار بأسرع ما يمكن، وأن تبقى المسألة قيد النظر.

وللمرة الثانية اتى قرار مجلس الأمن خاليا من أية صيغة الزامية، ولاسيما في الجزئية الخاصة بتشكيل آلية لوقف إطلاق النار، وهي التي طرحها القرار الدولي كحلدي نقاط البحث بين الطرفين، على أن يصل إلى صيغة مقبولة، ويحث يفضل أن تشترك فيها بلدان من المنطقة لرصد وقف النار والتشجيع على احترامه، والمساعدة على منع انتهاكه. أو بعبارة أخرى جاء القرار فارغ المضمون، وساعد على ذلك أن قوات صنعاء استطاعت في اليوم التالي لصنوه النخول إلى عدن والسيطرة على نصفها، في نفس الوقت الذي كثفت فيه من هجومها على المكلا. وبالتالي تشكل واقع يعني جديد تماما، لم تعد فيه الدعوة إلى وقف إطلاق النار، والتعامل على أساس وجود طرفين متقابلين ذات بال. ونحن استكملت القوات الحكومية السيطرة على عدن والمكلا بعد ستة أيام من صدور القرار الدولي، تاکد تماما أن دور مجلس الأمن لم يعد له أي معنى، خاصة وأن قادة الدولة المعلقة في الجنوب تركوا البلاد، ولم يعد هناك من ينازع حكومة صنعاء ومؤسساتها الشرعية. أو بعبارة أخرى فقد انتهت الحلقة العسكرية، كما انتهت احتمالات الانفصال مرة أخرى إلى شمال وجنوب. وتأكد الدور المحدود الذي اراده دعاة التدخل الدولي في الأزمة اليمنية، كما تاکد التوازن الاقليمي الجديد في جنوب الجزيرة بوجود

للجمهورية، والتأكيد على الاستعداد إلى التعامل مع بنود القرار بصورة ايجابية. والثاني على قيامه بالتشديد على حصار عدن وفتح جبهات في أكثر من موقع، ومحاولة سيق الزمن في أحداث تغيرات جوهرية على الأرض قبل أن تبدأ مهمة المبعوث الأمم المتحدة. وهو الأمر الذي أثار دول الخليج الخمس إلى الحد الذي أدى بها في اجتماعات المجلس الوزاري الذي عقد في أبها ٥ يونيو إلى التوقيع باتخاذ إجراءات ضد الطرف الذي لايلتزم بالقرار ٩٢٤، والمعنى به حكومة صنعاء، والنظر إلى الأمر من زاوية أنه يتضمن إقعا انفضاليا، «تمثل في أن أحد الطرفين أعلن عودته إلى وضعه السابق وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية»، وأنه إزاء هذا الأمر لايمكن الطرفين اللذين اتفقا على الوحدة التعامل في إطارها «ألا بالطرق والوسائل السلمية».

وبالفعل حين بدأ الأخضر الإبراهيمي مهمته في ٩ يونيو، أي بعد عشرة أيام من صدور القرار الدولي، كانت ملامح أوضاع القتال مختلفة في كثير من جزئياتها، والتي كانت تؤكد اقتراب عدن من حافة السقوط في أيدي القوات الحكومية. أو بعبارة أخرى كان الواقع يشهد تفوقا كبيرا لقوات حكومة صنعاء مقابل تدور شديد في الأوضاع العامة للدولة المعلقة في الجنوب. وفي ظل أوضاع كهذه كان طبيعيا أن تضع صنعاء حيلها معينة للتجاوب مع أطروحات كل من المبعوث الدولي وقادة دولة الجنوب. ولهذا رفضت صنعاء الأفكار الداعية لوضع مراقبين، كما استبعدت الحوار مع علي سالم البيض، وتعاملت مع مطالب إقامة هدنة باستخفاف شديد، واستمرت في تحركاتها العسكرية ناحية حضر موت وعاصمتها المكلا، والتي اتجه إليها على سالم البيض بعد اشتداد الحصار على عدن. كما طرحت حكومة صنعاء عددا من المبادرات مستحيلة التنفيذ مثل الدعوة إلى حوار مع عناصر غير انفصالية من الحزب الاشتراكي لمدة خمسة أيام متتالية في صنعاء وقد ساهم ذلك في انفضال مهمة الأخضر الإبراهيمي، حيث لم يستطع أن يحقق الحد الأدنى مما تضمنه القرار الدولي.

ساهم فشل مهمة المبعوث الدولي في إثارة قضية مفادها أن عدم تنفيذ بنود القرار رجح إلى غياب عنصر الالتزام، كذلك فإن انهيار اعلاات الهدنة هو نتيجة غياب آلية معينة لمراقبة وقف إطلاق النار وتحديد الطرف المسؤول عن انهياره. ولذا تمحورت المطالب اليمنية الجنوبية والإقليمية في ضرورة إعادة الأزمة اليمنية مرة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي لمعالجة هاتين النقطتين على وجه التحديد. ومرة أخرى لعبت المطالب المتعارضة يمينيا وإقليميا، وعدم تأييد القوى الدولية لتدخل دولي مباشر في

دولة يمنية موحدة بكل ما يعنيه ذلك من دلالات أنية ومستقبلية معا، وحيث يسيطر عليها تحالف من التوجهات القبلية التقليدية والتوجهات الاصولية، مقابل انزواء كامل لدور الحزب الاشتراكي والقوى التحديدية الاخرى، ربما لعقد كامل أو أكثر .

٣ - أزمة جنوب السودان :

تتميز الصراعات الداخلية الافريقية بوجود علاقات تداخل وتشابك بينها وبين المحيط الاقليمي، وهو ما يعود بالاساس إلى الامتداد القبلي وكثرة عمليات تنفق اللاجئين إلى دول الجوار، بالإضافة إلى قيام بعض الدول بتقديز الصراعات المحلية أو السعي إلى وقفها حسب مآلقتضيه المصلحة الحيوية لهذه الدولة أو تلك.

وبالنسبة لمشكلة جنوب السودان ، فمذد بداياتها الأولى تفاعلت مع محيطها الاقليمي ، سواء على الصعيد العسكري أو على صعيد التسوية السلمية . فعلى الصعيد العسكري تسببت في توتر العلاقات السودانية الاثيوبية حقبا طويلة ، وربما تسبب خلال الفترة القائمة في احتدام التوتر مع أوغندا وأريتريا . فبعد الاتهامات الايرتيرية للسودان في نهاية العام بدعم الحركات الاصولية في المنطقة وقرار اريتريا بقطع العلاقات مع السودان ، أيد العديد من دول المنطقة الموقف الايرتيري . وهناك تخوفات من قادة دول اريتريا واثيوبيا وأوغندا وكينيا وزائير وأفريقيا الوسطى من تأثير الشعارات الاسلامية التي يتبنها الحكم السوداني على زيادة نشاط الجماعات الاسلامية بهذه الدول . وثمة احتمالات بأن تلجأ هذه الدول مرة أخرى الى تقديم الدعم اللوجستي للحركة الشعبية لتحرير السودان .

ولقد أكدت أحداث العام قوة الارتباط بين مشكلة جنوب السودان وتطورات الأوضاع الاقليمية والدولية وانعكاسها على النظام الحاكم في السودان بصورة أكثر وضوحا من ذي قبل . فضلا عن أن توجهات السودان المغلفة بشعارات اسلامية كان لها انعكاساتها السلبية على علاقات الخارجية إذ بدأت عدة دوائر إقليمية تتحدث عن تمرد قوى الحركات الاصولية انطلاقا من السودان . واتخذت دوائر دولية أخرى من مشكلة جنوب السودان وسيلة للضغط على الحكومة السودانية لاحداث تغييرات تتعلق بحقوق الاقليات .

كما تعمدت قوى المعارضة السودانية بشتى تقريعاتها في الخارج توسيع نطاق المشكلة السودانية في المحيط الدولي تمهيدا لانخائها مجال التنوول ، وإحراج النظام السوداني من خلال اظهار تجاوزاته في مجال حقوق

الانسان . ومن هذه الزاوية اقررت المعارضة السودانية من الجنوبيين . بيد انهما اختلفا حول موضوع تقرير مصير الجنوب ، واحتمالات الانفصال . فالحزب الاتحادي السوداني الذي وقع اتفاقا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تضمن تنسيق العمل المشترك ، رفض طرح فكرة تقرير المصير ، لأنه اعتبرها ستؤدي حتما إلى الانفصال في ظل الأوضاع السودانية المتدهورة . في حين اعترف حزب الأمة بحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان من خلال استفتاء يجري بإشراف دولي في هذا الشأن . ومع ذلك اشارت بنود الاتفاق إلى وجود تباين في رؤى الطرفين في شأن جبال النوبة واقليم أبأى وتلال الانقسننا . حيث رفض حزب الأمة حق تقرير المصير لهذه المناطق ، التي يعتبرها جون قرقق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان تقع في إطار الجنوب سياسيا .

ازداد وضع السودان حرجا على الصعيد الدولي ، بعد خروج الكثير من التقارير الرسمية وغير الرسمية من شمال وجنوب السودان تندد بالانتهاكات في مجال حقوق الانسان ، الامر الذي ساهم في زيادة حدة التوتر في العلاقات بين السودان وبعض الدول الغربية ، التي وجدت في النظام السوداني تهديدا لمصالحها في القرن الافريقي ، وربما في وسط افريقيا على وجه العموم . ولقد ساعدت شعارات السودان الاسلامية وسعيه الدؤوب في تأييد واستقطاب الحركات الاسلامية في المنطقة على تكتيل موقف دولي واقليمي استهدف تطويق والحد من محاولاته لتتمدد ناحية الشرق الافريقي . وحاولت الحكومة السودانية مرارا تفقيت هذا التكتيل عبر سياسة مزبوجة قوامها الرفض للتوجهات المضاغطة ، والتجاوب والتماطي مع بعض هذه القوى خاصة الكبرى .

وسوف يركز هذا الجزء على علاقة الشد والجنب بين السودان والقوى الدولية والاقليمية ، والتي كانت مشكلة جنوب السودان أحد المنطلقات الرئيسية في التحكم في مسارها .

١ - الأوضاع العسكرية والمفاوضات السلمية :

رغم كثرة جولات المفاوضات بين حكومة الخرطوم والفضائل الجنوبية الرئيسية كالحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة المتحدة لتحرير السودان ، إلا أن العملية التفاوضية تعثرت وفشلت محاولات الوساطة الغربية والجماعية الرامية إلى وضع حد للحرب الأهلية الممتدة في جنوب السودان ، بل اتسع نطاق الحرب وشمل مناطق

كثيرة ، أكدت نتائجها في نهاية العام التفوق الكبير للقوات الحكومية على الجنوبيين .

فقد حققت القوات الحكومية انتصارات عسكرية غير مسبوقة، بدأتها منذ منتصف ديسمبر ١٩٩٣ على ثلاثة محاور تتلخص من مدينة جوبا هي، جوبا - أمادي ، وجوبا - كايا ، وجوبا - تيبستو . كما انتقلت محاور أخرى من واد نوح لميرة ، ومن ياي إلى كايا، وساعد على تحقيق هذه الانتصارات دفع أعداد كبيرة من قوات الدفاع الشعبي ، قدرتها بعض التقارير بـ ٦٠ ألف جندي انتشروا في أقاليم دار فور وكريفان ويحرر الغزال وأعالى النيل والاستوائية والنيل الأزرق . في ذات الوقت استمرت الانشقاقات بين الفصائل الجنوبية ، وعانت الحركة الشعبية لتحرير السودان من نقص في السلاح بما انعكس مباشرة على تراجعها العسكري الأخير.

لجا كل طرف إلى إضعاف الآخر عبر تكتيكات عسكرية متعددة الأوجه لفرض السيطرة الإقليمية ، كانت محصلته النهائية في صالح الحكومة السودانية ، غير أنها لم تستطع احراز نفس النجاح على المستوى السياسي ، لتكاثف الكثير من الظروف والعوامل ضدها. حتى بدت كفة الطرفين متساوية في النتيجة النهائية للوضع المعسكري والسياسي. لذلك حاولت الحكومة السودانية تنشيط عنصر المناورة السياسية من جانب ، وتأكيد سيطرتها على العديد من المواقع في الجنوب بما يؤكد تفوقها العسكري من جانب آخر. كما سمت إلى شق صفوف الجنوبيين من خلال المرسوم الدستوري الذي أصدره الرئيس عمر البشير في شهر مارس ، ويقضي بتمعين اللواء جورج كونفور نائباً ثانياً لرئيس الجمهورية ، وهو مسيحي كاثوليكي من قبيلة الدينكا ، بعد أسابيع قليلة من خروج ألفو أجو نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي السوداني من البلاد ، وطلبه حق اللجوء السياسي إلى لندن ، وادعائه باضطهاد السودانيين في الجنوب على أيدي القوات المسلحة الحكومية.

وفي سياق تقسيم الجنوب ، أقدمت الخرطوم على وضع تقسيم إداري جديد للاقليم السودانية استهدف الحيلولة دون وحدة الجنوبيين في المستقبل. فتم تقسيم السودان إلى ٦٦ ولاية بدلا من ٩ ولايات. وبالنسبة للجنوب فقد صار عشر ولايات بدلا من ثلاث اعتمدت على تكريس القبلية وتشكيل معادلات سياسية ومناطقية ومذهبية جديدة غير تلك التي اعتمدت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان طوال الفترة الماضية.

ولقطع الطريق على نجاح سياسات الخرطوم السابقة ، وتأكيد قدرة جون قرنق وحركته على المناورة وإظهار التماسك افتتح المؤتمر الأول للحركة الشعبية لتحرير السودان (١١مارس- ١١ إبريل)، وهو المؤتمر الأول الذي يعقد بجنوب السودان منذ

قيام الحركة ، وأعلن خلاله عن قيام ما يسمى بالسودان الجديد من أقاليم: بحر الغزال ، الاستوائية ، جنوب النيل الأزرق ، جنوب كردفان ، منطقة أعالي النيل . حاكما المؤتمر في قراره رقم ١٢ أن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستواصل السعي إلى حل مشكلة الصراع في السودان من خلال التفاوض مع الحكومة السودانية . وحدد جون قرنق دواعي انعقاد المؤتمر وأهميته الحيوية للحركة في عدة نقاط.

- تجلبب الحركة مع رياح التغيير في العالم داعية إلى إقامة الديمقراطية وتوسيع المشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرار السياسي.

- تطبيق قرارات مؤتمر ترويت في سبتمبر ١٩٩١، التي من أبرزها ضرورة الفصل بين العمل العسكري والإداري في المناطق المحررة الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية في جنوب السودان.

- القضاء على التشويش الذي تثيره العناصر المنشقة عن الحركة ، الذي نتج عنه اعتقاد بأن الحركة الشعبية لا تتمتع بالتمثيل الشعبي على مستوى قواعدها.

وفي نهاية المؤتمر أعلنت الحركة عن قيام المجلس الوطني ضم إلى جانب الأعضاء الجنوبيين ، عددا من ممثلي جبال النوبة (١٩ عضوا)، وتمثلت منطقة تلال الانتقنا بأربعة أعضاء وبجبال المسيرة بأربعة أعضاء أيضا.

ب - التسوية السياسية تحت المظلة الإقليمية :

بعد فشل مباحثات ابوجا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٩٣ ، ظهر اتجاه قوى لدى دول المنظمة الحكومية للتنمية بمكافحة الجفاف المعروفة باسم «إيجاد» للتدخل المباشر ، بهدف تحقيق معالجة سريعة لقضية الحرب في جنوب السودان ، خوفا من امتداد أثارها السلبية على التوازنات الداخلية لهذه الدول. حيث كلفت القصة التي عقدت في آديس أبابا في ٦ سبتمبر ١٩٩٣ رؤساء دول إثيوبيا ، لريتريا ، كينيا ، أوغندا ، معالجة النزاع السوداني ، والعمل على إجراء مفاوضات سلام ، وأجراء اتصالات مع الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى جدول أعمال للمحادثات. ثم المساعدة في التوصل إلى صيغة اتفاق سلامي.

في تلك الازمة تحدد الهدف السوداني من وراء طرح مشكلة جنوبه أمام «إيجاد» في الحيلولة دون فرض عقوبات دولية ضده، والتخفيف من حالة الحصار السياسي والاقتصادي التي يعانيها على المستوى الدولي ، وإبعاد شبح التدخل الدولي ، الذي بدا وشيكاً نهاية العام ١٩٩٣ بعد فشل محادثات ابوجا. فضلا عن حث هذه الدول بعدم تقديم معونات لحركة جون قرنق أو تبني مواقفها السياسية.

وقد جرت الجولة الأولى من مفاوضات نيروبي تحت إشراف دايبياده في شهر مارس ، وثار خلالها جدل واسع حول الإشكاليات الرئيسية ، مثل طبيعة العلاقة بين الدين والدولة ، وشكل العلاقة بين الشمال والجنوب ، والهيكل التنظيمي الذي سيكون عليه الجنوب. وانتهت هذه الجولة دون الاتفاق على أي شيء سوى ضرورة الترتيب لجولة مفاوضات أخرى. وقد أظهرت هذه النتيجة مدى التباين في الرؤى إزاء الطول المطروحة لانتهاء الحرب في الجنوب ، وإصرار كل طرف على التمسك بمنطلقاته الفكرية. كما تأكد أن وقف إطلاق النار في ذلك الوقت ويصوّر نهائية كان يلقي اعتراضاً من الحكومة السودانية ، التي كانت ترى إعطاء الأولوية للحل الشامل ، من منطلق أن وقف إطلاق النار سيأتي حتماً ضمن التسوية العامة للمشكلة.

تمت الجولة الثانية في مايو ، وانفضت دون مناقشة أي من القضايا الرئيسية. وكانت محصلتها الوحيدة التوقيع على اتفاقية لتوسيع مواءمات المساعدات الإنسانية إلى المواطنين المتضررين من الحرب في الجنوب السوداني. وحدد الاتفاق الطرق والمناطق الواقعة داخل إطار الاتفاق ، وفق كشفه السكان وطرق ووسائل توصيل الاغاثات .

عقب إنتهاء هذه الجولة ، تقدمت دول دايبياده بمشروع اعلان مبادئ ، ركزت بنوده على ضرورة الحل التفاوضي ورفض الصمم المسكوي ، والأخذ في الاعتبار مسؤولية تسوية المشكلة ، وأسسته وثيقة أساس التفاوض على ان طرح للنقاش في الجولة الثالثة. واحتوت تلك الوثيقة على البنود التالية :

- أن أي حل شامل للمشكلة السودانية يتطلب قبول أطراف النزاع والتزامها المواقف القائل بأن تاريخ النزاع السوداني ولطبيعته يؤكدان أن الحل المسكوي لن يأتي بسلام واستقرار دائمين للبلاد ، وأن الحل السلمي السياسي العادل يجب أن يكون الهدف المشترك للأطراف.

- ضرورة تأكيد حق أهل جنوب السودان في تحديد مستقبلهم غير استفتاء.

- يجب أن تعطي جميع الأطراف لاولوية المحافظة على وحدة السودان ، شريطة انخراط المبادئ الاتية في صلب التركيبة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد:

(١) أن السودان بلد متعدد الاعراق والبيانات والثقافات ، وأن الاعتراف الكامل بهذا التعدد واستيعابه أمر يجب تأكيده.

(٢) ضمان المساواة السياسية والاجتماعية التامة بين المواطنين في القانون.

(٣) ضمان حقوق الحكم الذاتي على اساس فيدرالي أو حكم ذاتي لمختلف السودانيين .

(٤) ضرورة إقامة دولة علمانية وديمقراطية في البلاد وضمان حرية الاعتقاد والمعبادة والدين بالكامل لكل المواطنين ، ويجب فصل الدين عن الدولة. وأن تكون مصادر قوانين الاسرة الدين والأعراف .

(٥) ضرورة القسمة العادلة والمناسبة لثروة بين السودانين.

(٦) أن تكون حقوق الانسان المعترف بها عالميا جزء لا يتجزأ من هذه الترتيبات وأن يتضمنها دستور وقوانين السودان.

(٨) أن يضمن الدستور استقلال القضاء.

- في غياب اتفاق على المبادئ الواردة سابقا يكون لشعب جنوب السودان الخيار في تقرير مستقبله بما في ذلك الاستقلال بعد اجراء استفتاء.

- يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية على اجراءات انتقالية تشمل تحديد مدة الفترة الانتقالية ومهامها .

- تتفاوض الأطراف على اتفاق لوقف النار يسمي كجزء من تسوية شاملة للنزاع السوداني.

وأت دايبياده أن اعلان المبادئ في ضوء النقاط السابقة الواردة فيه ، يمثل ضمانا كافية لوحدة السودان ، وقاعدة هامة للتفاوض والوصول إلى حل سلمي يضع حدا للحرب الأهلية . غير أن المفاوضات اللاحقة في الجولة الثالثة التي عقدت في يوليو ، وكان مقبدا فيها دراسة بنود اعلان المبادئ فشلت في التوصل إلى صيغة اتفاق حول السلام في جنوب السودان ، وتصرعت مناقشتها حول موضوعي تقرير المسير والعلاقة بين الدين والدولة .

وفي ختام جولة المفاوضات الرابعة التي شهدتها نيروبي في سبتمبر ، تكبد فشل دول منظومة دايبياده في الوساطة ، وفي رفض اعلان المبادئ ، خاصة من جانب الخرطوم .وبفضل هذه الجهود بدت مشكلة جنوب السودان على أعتاب الفشل في مرحلة جديدة ، سواء من حيث احتمالات التحويل ، أو من حيث البحث عن وسيط آخر يحل محل بموافقة الحكومة السودانية والجنوبيين معا. ربما يقلل من فرص استئناف مفاوضات نيروبي مرة أخرى تزايد حدة التوتر بين السودان وأريتريا من جهة ، وبروز حالة قلق بين السودان وأوغندا من جهة ثانية ، فضلا عن ميل اثيوپيا الى تحميل السودان مسؤولية فشل جهود الوساطة . في نفس الوقت المحت الحكومة السودانية إلى عدم رغبتها في استمرار ملف المفاوضات لدى دايبياده ، وأخذت في تفعيل الوساطة النيجيرية مرة أخرى ، وذلك انطلاقا من الاعتقاد بأن نيجيريا ترفض فكرة تقرير المسير أو الانفصال ، لأنها تعاني إلى حد كبير من نفس المعضلة السودانية.

فعلى صعيد الازمة السودانية الأوغندية ، ترى الحكومة

٤ - احتمال نقل جون قرونق جزءاً من قواته إلى شرق السودان بدعم اريتري، وبالتالي يتم تشتيت القوات الحكومية بين الجنوب والشرق .

ج - المواقف الايوبية :

شهد العام مزيداً من التوتر في العلاقات السودانية الغربية . وكان من أبرز مظاهره تكرار الانتقادات الغربية للحكومة السودانية بانتهاك حقوق الانسان ، والتلويح بالتدخل المباشر وفرض عقوبات جماعية ، واستضافة العديد من الدول الغربية ولاسيما بريطانيا للكثير من افراد المعارضة السودانية ، وتقديم الدعم المعنوي والسياسي لهم والمنظمات التي يتتبعون اليها ولاتشبثهم السياسية والاعلامية . ففي بداية العام اصدر البرلمان الايوبي قراراً بخصوص الاوضاع في السودان طالب فيه بشروط مراعاة حقوق الاقليات والكف عن انتهاكات حقوق الانسان ووقف جميع المساعدات المالية الايوبية باستثناء الانسانية ، مستنداً إلى تقرير أعدته لجنة الشؤون الخارجية والأمن في البرلمان الايوبي، ولكن البرلمان الايوبي رفض فكرة قطع العلاقات الدبلوماسية الجماعية مع السودان التي طالبت بها بريطانيا ، واعتبر أن حدوث ذلك يعد سابقة خطيرة في أوساط الدول الاعضاء ، وربما ينعكس السودان إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدداً . وفي منتصف ديسمبر طلب البرلمان الايوبي من بيع الدول الاعضاء في الاتحاد الايوبي توسيع العنصر على بيع الأسلحة إلى السودان ، وشدد في القرار الذي أعدت مشروعه منظمة الاضاء المسيحي الهولندية على تلييد أوروبا لمبادرة «ايجاد» والمخ القرار إلى معارضة التوجه الفرنسي المنفرد نحو السودان ، لأنه يضر بإجماع أوروبا ومصيريتها .

وقد شهدت بعض العواصم الغربية تحركات للمعارضة السودانية بدعم من بعض منظمات مسيحية وبرلمانية اوروبية . ففي بين عقدت معظم فصائل وأحزاب المعارضة السودانية مؤتمراً في شهر يونيو، دعت إليه منظمة التضامن المسيحي العالمي في بين . وركز المؤتمر على سبل معالجة مشاكل السودان، وأجمع المشاركون على تبني اعلان المبادئ الذي اقترحتة مجموعة دول «ايجاد» خلال مفاوضات نيروبي.

وفي ظل تصاعد التوتر ،البريطاني السوداني والذي وصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية في شهر يناير ، خصص مجلس اللوردات البريطاني جلسة يوم ١٨ يناير لبحث الاوضاع في السودان . تحدث فيها عدد من الاعضاء واتهموا الحكومة السودانية بمحو المؤسسات الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان . واقترح البعض قرارات اقتصادية صارمة ضدّها . كما نظمت جمعية الحقوق والمداولة بمجلس اللوردات البريطاني لقاء لأحزاب المعارضة السودانية في لندن يومي ١٦ - ١٨ فبراير ،

السودانية أن الرئيس الاوغندي يوري موسيفيني غير مؤهل للقيام بدور الوسيط ، بسبب انحيازّه إلى جانب الجنوبيين ، فضلاً عن وجود قوات للحركة الشعبية لتحرير السودان في شمال أوغندا . وازدادت حالة التوتر بعد دعوة الرئيس موسيفيني المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات اقتصادية على السودان ، واتهامه الحكومة السودانية بدعم المتطرفين في شمال أوغندا الموالين للرئيس الاوغندي السابق عيسى أمين.

وبالنسبة للآزمة بين السودان واريتريا ، فتعود الى مطلع العام ، عندما أعلن الرئيس اريتري أسياي أفورق عن تسليح مجموعات عسكرية تضم اريتريين ومغاربة والمغانا من الأراضي السودانية إلى الأراضي اريتيرية ، وقيامها بشن هجوم على بلاده في ١٦ ديسمبر ١٩٩٣ . لم يكن الأول من نوعه . فقد تصاعدت حدة الآزمة مع قيام اريتريا في شهر فبراير بتقديم طلب إلى مجلس الأمن لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع حكومة السودان من زعزعة الاستقرار في المنطقة ووقف ما أسمته أسمرًا بالممارسات العدوانية المتمثلة في إرغام بعض اللاجئين اريتريين على الانخراط في منظمات عسكرية . وبعد هدوء نسبي تعجرت الخلافات بين البلدين مرة أخرى في شهر نوفمبر ، عندما اتهمت مذكرة أصدرتها وزارة الشؤون الخارجية اريتيرية الحكومة السودانية بتجنيد ٧٠٠ إرهابي تحت غطاء قوات الدفاع الشعبي تمهيداً للزج بهم داخل الأراضي اريتيرية ، ثم أعقبت اريتريا ذلك بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان وإغلاق الحدود بين البلدين.

ومن المرجح أن يؤدي هذا التوتر بين السودان وكل من اريتريا وأوغندا إلى نتائج سلبية على الاستقرار في القرن الأفريقي بشكل عام . وعلى تطورات قضية الجنوب السوداني بشكل خاص . وذلك عبر التطورات المحتملة الآتية :

١ - انسحاب الخرطوم من مفاوضات السلام تحت مظلة «ايجاد» انطلاقاً من القول بعدم حيادية مواقف هذه الدول.

٢ - احتمال قيام اريتريا بتقديم نوع من الدعم اللوجستي لفصائل الجنوبيين كنوع من الضغط والمساومة مع الحكومة السودانية ، التي ألحت إلى قيامها بترحيل أعداد كبيرة من اللاجئين اريتريين بشرق السودان البالغ عددهم حوالي ٧٥٠ ألف لاجئ ، بما يمثل إشكالية اقتصادية وسياسية أمام الدولة اريتيرية الجديدة.

٣ - تزايد عمليات التنسيق بين اريتريا وأثيوبيا ، اللتين تريطهما العديد من الاتفاقات الأمنية والتعاونية ضد الحركات الاصولية . خاصة وأن الاسلاميين في هاتين الدولتين باتوا يشكلون تهديداً حقيقياً على التوجهات العلمانية لهما ، ويطالبون بإدخال الكثير من التشريعات الاسلامية على قوانينهما.

لنناقشة الأوضاع في السودان حضره من الاحزاب السودانية ممثلون عن: الحزب الاتحادي الديمقراطي ، وحزب الأمة ، والحزب الشيوعي ، والحركة الشعبية لتحرير السودان ، والتجمع الوطني الديمقراطي السوداني ، بالإضافة إلى أكثر من أربعين شخصية سياسية سودانية أخرى. في الاجتماع أجمع ممثلو الجنوب على التمسك بحق تقرير المصير في إطار ضمانات دولية معينة. وأكدوا على ما أظنوه في واشنطن في أكتوبر ١٩٩٣ خلال ندوة السودان والمساءلة المنسية .

بيد أن اجتماع لندن كان أكثر حدة وتقداً لمجمل سياسات الخرطوم المتعاقبة ، واعتبر الجنوبيون أن الشمال السوداني ظل يسيطر على السلطة السياسية منذ الاستقلال ، وفشل جميع قادته في تلبية أدنى التطلعات السياسية والاجتماعية لشعب جنوب السودان والمناطق المهمشة الأخرى في البلاد ، وأكدوا تشابه القيادات الحاكمة بشأن موضوع التوجه الاستلاسي فلا فرق بين حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الإسلامية والصادق المهدي زعيم حزب الأمة.

وعلى عكس العلاقات السودانية البريطانية ، فقد شهدت العلاقات الفرنسية السودانية تحسناً نسبياً ، كان من أبرز مظاهره قيام السلطات السودانية بأستقبال الأبراشي الدولي كارلوس وتسليمه إلى السلطات الفرنسية . الأمر الذي أوضح وجود قنوات اتصال قوية بين البلدين ، ودلل على وجود فريق في التوجهات الفرنسية والتوجهات افريقية . ازاء السودان ، فضلاً عن سعي فرنسي لتوطيف حالة السبولة التي تعيشها منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا لتحقيق بعض مكاسب سياسية واستراتيجية ، خاصة بعد التحديدات الكثيرة التي واجهتها مهمة القوات الفرنسية في رواندا . أما الأهداف السودانية من العملية فقد تبلورت تحديداً في محاولة نفي صفة دعم الارهاب الدولي .

د - الدور الأمريكي :

شهد الدور الأمريكي تحولاً هاماً في النصف الثاني من العام ، حيث بدأ أكثر تركيزاً على الجوانب السياسية لقضية الحرب في الجنوب السوداني ، وجاء الاهتمام بالجوانب الإنسانية في مرتبة تالية. وبمر هذا التحول عن نفسه بتوظيف قضايا حقوق الإنسان للضغط على الحكومة السودانية من أجل وقف محاولات تصدير تصوراتها حول الحكم إلى الدول المجاورة. وقد استطاعت الولايات المتحدة من خلال مناقشة أوضاع حقوق الإنسان في السودان داخل أروقة الأمم المتحدة أن تجتذب العديد من الدول لتوقيع قرار إدانة السودان ، الذي أعده الخبير الدولي جاسبار بيرو . وأشار فيه إلى قيام السلطات السودانية بانتهاكات واسعة لحقوق المواطنين سواء في الجنوب أو في باقي

المناطق السودانية. وتتمثل خطورة هذا المسعى الأمريكي ليس في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في السودان ، وإنما في التمهيد السياسي والإعلامي لتحويل قضية الجنوب السوداني ، وربما اتخاذ قرارات تسمح بالتدخل الدولي ويفصل الجنوب عن الشمال. ومن خلال المداوولات التي أحاطت بمشروع القرار ظهر اتجاهان ، أولهما يكفي بإصدار قرار من مجلس الأمن يدين انتهاكات حقوق الإنسان في السودان ، ويحث يمثل نوعاً من الضغط المعنوي والسياسي على الحكومة السودانية لكي تغير من بعض سياساتها في هذا المجال . أما الاتجاه الآخر فقد دعا إلى إصدار قرار إدانة من الجمعية العامة للأمم المتحدة - صدر بالفعل - يعقبه قرار آخر من مجلس الأمن تلتزمه شروط ومقويات ، إذا لم تلتزم الخرطوم بتحسين أوضاع حقوق الإنسان، على أن تتضمن تلك المقويات نوعاً من الحصار الاقتصادي على السودان. وبالرغم من الفارق بين الاتجاهين فإنهما يعبران عن قدر من تدويل الأوضاع في السودان ، وليس فقط حرية الدائرة في الجنوب.

ومن متابعة العلاقات السودانية الأمريكية يمكن ملاحظة أن الاتهامات الأمريكية للحكومة السودانية تخطت بين ما هو إنساني وما هو سياسي ، وهذه الاتهامات تجمل في أربع نقاط رئيسية:

- ١ - ضلوع السودان في تشجيع الارهاب الدولي ومساندته.
- ٢ - قيام السودان بخرق مواثيق حقوق الإنسان.
- ٣ - استمرار الحكومة السودانية على إبادة المواطنين في الجنوب ، ومستوايتها الكاملة بالنسبة لاستمرار الحرب الأهلية فيه .
- ٤ - تشدد الحكومة السودانية في المفاوضات التي تجريها مع الجنوبيين.

وقد حاولت الحكومة السودانية من جانبها تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة ، من زاوية أنها - أي الولايات المتحدة - المتحكمة إلى حد بعيد في الآليات الدولية الضاغطة في اتجاه فرض حصار أو طوق عزلة على السودان. إلا أن هذه المساعي لم تلق في منع الولايات المتحدة من تكتيل موقف دولي ضد الخرطوم على معييد حقوق الإنسان بينما لا يزال ملف جنوب السودان مفتوحاً . ومن الأمور الهامة أن الولايات المتحدة لم تتخذ موقفاً محدداً من مسألة انفصال جنوب السودان ، أو إقامة حكم ذاتي فيه ، أو حتى دخوله في إجراءات فيدرالية ضمن السودان الموحد، بما يعكس انفتاح السياسة الأمريكية على كل الاحتمالات.

القسم الرابع

الصراع العربي الاسرائيلي وعملية التسوية

أولا : التفاعلات العسكرية في الصراع العربي - الاسرائيلي

محمد عبد السلام

مستوفون إسرائيليون - على سبيل المثال- بزيارات لكل من المغرب وتونس وقطر والبحرين وعمان في إطار المفاوضات المتعددة أو الاتصالات الثنائية ، وجرى اتصالات مكثفة مطنة وسرية بين اسرائيل وبعدد آخر من الدول العربية ، أشارت تقارير مختلفة إلى أنها تطرقت إلى التعاون في «مجال أمني».

٢- أن إحتتمالات الصراع المسلح بين اسرائيل والأطراف العربية الملائمة لها قد تقلصت إلى حد بعيد في المدى المنظور ، فيما يتصل بالحروب أو العمليات العسكرية واسعة النطاق ، أو حتى المحدودة النظامية . فقد استقرت عملية السلام بين مصر واسرائيل عبر ١٥ سنة من التفاعلات ، وتم توقيع اتفاقات رسمية ، أو يتم التفاوض حول عقدها ، بين اسرائيل والأطراف الأربعة العربية الأخرى ، بحيث تحول الصراع في دائرته الأساسية إلى نزاعات وتوترات وخلافات تدور حول قضايا محددة ثنائية ومتعددة ، تتم محاولات تسويتها باستخدام الأساليب السلمية أو الاكراهية غير العنيفة كخيارات رئيسية ، ولم يعد من المتصور أن تؤدي إلى طرح احتمالات استخدام القوة المسلحة النظامية للتعامل معها في المدى المنظور ، إستنادا على المؤشرات السائدة خلال سنوات مابعد مؤتمر مدريد (١٩٩١) ، ورغم مايصدر من تصريحات توحي بغير ذلك في بعض الأحيان.

لكن رغم ذلك لاتزال التفاعلات العسكرية تمثل جانبا رئيسيا ومؤثرا من مجمل التفاعلات الدائرة في إطار الصراع العربي الاسرائيلي على مستويات مختلفة ، بما يضع محددات هامة على أية محاولات أو تصورات خاصة بنهاية الصراع . فقد إستمرت الصدامات وأعمال العنف والتسلل المسلحة غير النظامية على نطاق التماس الحدودية بين بعض الدول العربية واسرائيل ، وداخل اسرائيل والأرض المحتلة ، مترافقة مع تهديدات عسكرية إسرائيلية في اتجاهات مختلفة ، وتعاقدت خلال بعض فترات العام إلى مستويات غير مسبوقة إرتبطت - إلى حد كبير - بمسار عملية التصوية السلمية . وقد استمرت نول

استمرت التحولات الاستراتيجية في مسار الصراع العربي - الاسرائيلي بثبات نسبي للعام الثالث منذ بداية عملية التصوية السلمية الشاملة بمبريد في أكتوبر ١٩٩١ ، وشهدت العلاقات العربية الاسرائيلية عام ١٩٩٤ ، بعض التطورات التي جعلت مصطلح «الصراع» نفسه محل نقاش . فقد شهد عام ١٩٩٢ توقيع اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي الذي اكدت محققة أن الوقت قد حان لوضع حد لعقد المواجهة والنزاع ، وشهد عام ١٩٩٤ توقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية التي اكدت رسميا أن حالة الحرب بين الطرفين قد إنتهت . وأعلنت أطراف عربية غير مباشرة في الصراع إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل وسادت خلال الشهور الأخيرة من العام توقعات - تم التعبير عنها من جانب بعض قادة المنطقة - بأن عام ١٩٩٥ سوف يشهد توقيع معاهدات سلام بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان رغم وجود عقبات رئيسية ، تتصل بقضية الأمن في الأساس ، على المسارين ، لاسيما فيما يتعلق بالهولان ، بما يشير إلى أن أسس مرحلة جديدة ذات ملامح معقدة من العلاقات العربية - الاسرائيلية قد إستقرت ، ورغم استمرار احتمالات الإهتزاز والتوترات والتطورات غير المتوقعة.

ويصعب إلى حد كبير رصد خصائص عامة قابلة للإستمرار لتلك المرحلة الجديدة في مسار الصراع العربي الاسرائيلي ، لكن يمكن الإشارة إلى نقطتين :

١- أن الصراع العربي الاسرائيلي لم يعد - الصراع الرئيسي المهيمن على تفاعلات الشرق الأوسط ، وتقلص نطاقه بشكل سريع ، ومؤثر ، إلى دائرة أطرافه المباشرة التي توجد بينها خلافات ومخاوف حقيقية ملموسة يتم التفاوض حولها ، فقد شهدت التفاعلات الإسرائيلية مع النول العربية خارج «الطوق» تطورات متلاحقة بإتجاه تطبيع العلاقات تجاوزت في عمقها مايعتد بين اسرائيل وبعض أطراف الدائرة الكشمار إليها ، وبوئنا إرتباط بما يدور على مسارات التفاوض الثنائية أو المتعددة . إذ قام

العنف المسلح منخفض الحدة على ساحات مختلفة ، متخذة أنماطاً مسلحة ذات قواعد خاصة ، تقوم بها جماعات مسلحة معروفة تعمل في إطار علاقات معقدة بالنزول ، فهي تعمل خارج سيطرة الأطراف ذات السيادة على مسرح عملياتها ، لكن مع ارتباط أو «تفاهم» مع أطراف أخرى ، لاغراض تتصل أساساً بعملية التسوية .

ولقد اتسع نطاق التفاعلات العسكرية المتضمنة في هذين المستويين منذ عام ١٩٩١ ، بحيث أصبحت تشكل مضمون الصراع المسلح على الساحة العربية - الاسرائيلية . لكن أوضحت تطورات العام الماضي (١٩٩٣) أنها قد بدأت تشهد تقلبات وتقلصات حادة يتصاعد من خلالها نمط ما ، وينحسر نمط آخر . لكن وقائع عام ١٩٩٤ تشير الى عدم وجود قواعد محددة تحكم مسارات هذه الأشكال الصراعية المسلحة . فقد عانت بعض أشكالها الى الظهور بعد أن كانت قد خفقت ، واتخذت بعض أشكالها إتجاهات جديدة ، لكن في كل الأحوال وضع أن الارتباط بين تلك التفاعلات المسلحة ، ومايجري على مستوى عملية التسوية قد أصبح أكثر عمقا ، وهو مايمكن رصد كما يلي :

(١) سوريا - إسرائيل : عودة التهديدات العسكرية :

كان سيل التهديدات العسكرية الذي إستمع به التفاعلات السورية - الاسرائيلية على هذا المستوى قد توقف تقريبا خلال عام ١٩٩٣ في ظل مناخ تهدئة عام بين الطرفين . لكن عانت تلك التهديدات بشكل أكثر حدة على لسان المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين خلال ١٩٩٤ ، خاصة خلال شهري يونيو ويوسير ، متخذة نمطين رئيسيين وهما :

١ - تهديدات تتصل بعملية التفاوض مع سوريا . ففي نهاية يونيو أطلق رئيس الوزراء الاسرائيلي عدة تصريحات تحذر من نشوب حرب مع سوريا مشيراً الى «أن خيارات إسرائيل مع سوريا ، إما تسوية ، وإما حرب ، خلال هذا العقد» ، مقراً «أنا موجودين في الجولان منذ ٢٧ سنة ، وستكون مسرومين إن بقينا فيها ٢٧ سنة أخرى» ، وأنه إذا لم تنقلص فجوة الخلافات بين سوريا واسرائيل ، فإنه - أي إسماعيل رابين - سوف يقترح تخصيص مبالغ كبيرة للجيش الاسرائيلي استعدادا لمواجهة احتمالات نشوب حرب إذا لم يتحقق السلام مع سوريا في غضون سنتين أو ثلاث سنوات . وفي أواخر ديسمبر ، صرح رئيس الأركان الاسرائيلي ايهودا باراك بأن «من المحتمل جدا حدوث مواجهة جديدة مع سوريا ، إذا طالت حالة الجمود في المفاوضات معها كثيرا ، لكنه أضاف أن ذلك لايعني أن

الصراع في أعمال تطوير قوته العسكرية بنفس معدلاتها المعتادة ، مع محاولة تطوير مبادئ وتصورات لإستخدام القوة المسلحة في ظل مرحلة مابعد تسوية الصراع . إضافة الى ذلك أصبحت قضايا الأمن من أهم القضايا المثارة في عملية التسوية على مساراتها الثانية والمتعددة ، وخارج تلك الأطر أيضا ، بحيث أصبحت التطورات العسكرية على هذه المستويات تمثل أبرز التفاعلات المتصلة بإرشاء أسس المرحلة الجديدة للعلاقات بين العرب وإسرائيل ، بالتوازي مع التطورات السياسية والاقتصادية الجارية خلال العام .

في هذا السياق يمكن رصد وتحليل أهم ملامح التفاعلات العسكرية في الصراع العربي الاسرائيلي خلال سنة ١٩٩٤ ، على المستويات الثلاثة المشار اليها ، كما يلي :

١ - أشكال الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل :

يبدو من مجمل مدار من تفاعلات مسلحة بين العرب وإسرائيل خلال سنوات مابعد بداية التسوية ، خاصة وقائع عام ١٩٩٤ ، أن المفاهيم التقليدية للصراع المسلح بالمنطقة - على مستوى الصراع العربي الاسرائيلي - في حاجة الى اعادة تعريف . فقد كان المفهوم السائد خلال مرحلة ما قبل ١٩٩١ يركز على حالات أو احتمالات العمليات العسكرية النظامية أو شبه النظامية التي تنشب بين الجيوش أو الوحدات المسلحة للول . ورغم أن مسار الصراع قد شهد أنماطاً مختلفة لصراعات مسلحة منخفضة الحدة ، أو عمليات خاصة (فدائية) إرتبطت بالعناصر المسلحة في المنظمات الفلسطينية ، إلا أنه كان مفهوما أن هذا النطاق الأخير من الأعمال المسلحة لايمارس سوى تأثيرات إستراتيجية محدودة في إطار معين ، بحيث إرتبطت التحولات الحقيقية في مسار الصراع دائما بالحروب التي تخوضها الجيوش والوحدات النظامية . وقد إختلفت هذه الأوضاع إلى حد كبير في مرحلة مابعد عام ١٩٩١ ، في جانبين :

الأول : لم تعد احتمالات نشوب الحروب ، أو العمليات العسكرية الواسعة ، قائمة بجديّة كما كانت قائمة - ولو نظريا - في إطار الصراع بضمونه السابق لعام ١٩٩١ ، وإقتصرت مايرتبط بها على «تهديدات» بإستخدامات غير محددة للقوة العسكرية تصمد غالبا من جانب مسؤولين سياسيين أو عسكريين إسرائيليين لاعتبارات مختلفة سياسية أو عسكرية أو تتصل بطبيعة التفكير الاسرائيلي في قضية الأمن .

الثاني : بروز وانتشار أشكال محدودة الصدام أو

الوضع بلا مخرج ، أو أن موعدا حدد للمواجهة ، وتهدف هذه النوعية من التهديدات - كما هو واضح - الى الضغط على سوريا لاعتبارات خاصة بالمفاوضات.

٢ - تهديدات تتصل بالتسلح الصاروخي السوري. فقد استمرت قيادات اسرائيل طوال العام في التحذير مما تسميه خطر الصواريخ السورية ، وفي يونيو قال الجنرال هارتزيل براينجر قائد القوات الجوية أن بإمكان اسرائيل الحاق ضرر بسوريا يقوق الضرر الذي يمكن أن تلحقه سوريا باسرائيل ، حيث أن أي هجوم سوري سيتبعه رد اسرائيلي في صورة «غارات جوية» ، وقيام ١٠٠ قاذفة قنابل بـ «دك» دمشق سيحدث خسائر اكبر مما يمكن أن يحدث من جراء سقوط ١٠٠ صاروخ سكاك على تل أبيب ، «ذلك إذا ما اقتصر الامر على استخدام أسلحة تقليدية» ، محذرا - مرة أخرى - من أن عدم تحقيق تقدم في محادثات السلام مع سوريا قد يؤدي الى حرب ، وعادة ماتهدف هذه النوعية من التهديدات الى اطلاق اشارات عسكرية وسياسية مختلفة.

ولم تكتف القيادات الاسرائيلية - كما هو معتاد - بإطلاق التهديدات ، فقد قامت القوات الجوية الاسرائيلية بشن غارات جوية مكثفة على جنوب لبنان خلال منتصف العام ، اكد مريخاي جور نائب وزير الدفاع الاسرائيلي في أعقاب موجاتها أنها «تستهدف ايصال رسالة الى سوريا توضح لها النتائج التي يمكن أن تترتب على مقاطعة عملية السلام» ، وهو إتجاه تقليدي في التفكير الاسرائيلي يحل محل سوريا نتائج ما يحدث في جنوب لبنان . لكن عموما لم يشهد العام أية تحركات عملية اسرائيلية في اتجاه الضغط العسكري على سوريا تتجاوز مثل هذه التهديدات ، والأعمال العسكرية غير المباشرة التي تتم على الساحة اللبنانية . ولم تعد مثل هذه التهديدات المتكررة تثير ردود افعال ذات أهمية الا في حالات إستثنائية ، خاصة وأن كثيرا منها قد إرتبط في الأساس بالأوضاع السياسية داخل إسرائيل ذاتها . فقد كانت ردود الفعل السورية تتسم بالهجوم ، بحيث اقتصر - ردا على تهديدات يونيو مثلا - على مقالات صحفية تؤكد أن تهديدات رابين لن تخيف سوريا ، وإن يكون هناك سلام في المنطقة بونها ، معتبرة أن التلويح بالحرب يهدف الى تطوير جولة كروستوفر التالية . فقد استقرت التفاعلات العسكرية السورية عند حدود التهديدات المسلحة غير المحددة المحملة بمضامين سياسية اكثر منها عسكرية ، ولم يشهد عام ١٩٩٤ جديدا - في هذا الإطار - سوى هوثها .

(ب) مصر - اسرائيل : تصعيد في التفاعلات المعتادة:

لقد إستقرت التفاعلات ذات العلاقة بالقضايا العسكرية بين مصر واسرائيل منذ سنوات عند حدود دنيا معتادة لاتدخل ضمن مفهوم الصراع المسلح ، حتى في إطاره الواسع ، لكن عام ١٩٩٤ شهد تكثيفا وتصميما لتلك التفاعلات التي تتضمن خلافات وتحفظات ومضغوطا وتعاونا ، وأحيانا توترات أيضا على عدة مستويات. فقد أعلنت مصر عن تحفظها الشديد بشأن التهديدات العسكرية ، ولتويجات قيادات اسرائيل بشأن الاستعداد للحرب ، خاصة في أواخر العام وبداية عام ١٩٩٥ ، وأشار الرئيس مبارك الى أن لتويج رابين باستعداد اسرائيل للحرب في المستقبل «امر خطير جدا ولايتفق مع السعي للسلام» . وقد استمرت مصر طوال النصف الثاني من العام في التأكيد على ضرورة التفاوض حول الأسلحة النووية الاسرائيلية معتبرة أنها تهدد الأمن الاقليمي ، وأنه لن يكن هناك سلام حقيقي مستقر إذ اتم تجاهلها . وأشار وزير الخارجية المصري عمر موسى خلال زيارة الرئيس الاسرائيلي حاييم وايزمان للقاهرة في ديسمبر إلى «أن قضية الحد من التصالح هامة جدا ، ولأنهم لماذا يجب أن يكون هناك برنامج نووي غير معروف أو محدد في المكان ، وإذا كنا نتحدث عن مستقبل للتعاون والأمن المشترك أو الثنائي ، فلماذا تصر اسرائيل على برنامج نووي ؟» . وقد تلقى المسئولون في اسرائيل هذه التوجهات بحساسية شديدة ، وأشارت بعض الصحف الاسرائيلية الى أنها «حملة منظمة» تقوم بها الخارجية المصرية ، وتعمل على بلفظ السلام . وأنت مجهل هذه التطورات الى ظهور مستوى من «التوتر» غير المعتاد نمسيا بين البلدين .

على مستوى آخر أثيرت بعض القضايا العسكرية - الامنية المحددة بين مصر واسرائيل خلال العام ، منها :

١ - قضية القوات متعددة الجنسيات. وهي القوات التي تتمركز في بعض قطاعات سيناء ضمن ترتيبات الأمن المتفق عليها بين الطرفين منذ عام ١٩٧٩ ، وتحمل كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة تكلفة تتركزها بواقع الثلث لكل دولة. وقد طليت مصر في أواخر العام خفض عدد تلك القوات وإعادة نشرها لتمرركز على الحدود. واكد المسئولون المصريون أن أسس هذا المطلب ليست عسكرية ولا سياسية ، وإنما إقتصادية ، وأن مصر لاترغب في تحمل التكاليف المالية العالية لها ، فالمشكلة - من وجهة نظر مصر - ليست بجوها ، وإنما نفقاتها التي بلغت حوالي ٣٠٠ مليون دولار بواقع ٢٠ مليون دولار سنويا. وكانت اسرائيل قد طالبت باستمرار عمل هذه القوات مع

ولقد حرص الطرفان على تدعيم هذا الاتجاه من خلال التزامات أمنية محددة تم تضمينها في معاهدة السلام التي وقعت بينهما في أكتوبر ، إذ أشارت المادة ٤ منها الى عدم الاعتداء والالتزام بالأمن المشترك ، وإتخاذ الطرفين الإجراءات الضرورية الفعالة لمكافحة الارهاب والتسلل عبر الحدود ، ومنع دخول أي منظمة الى أراضي أحد الطرفين اذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر ، وهي - على أي حال - مبادئ كانت قائمة ومستقرة بين الطرفين لسنوات طويلة قبل توقيع معاهدة ١٩٩٤ بينهما .

(د) لبنان - إسرائيل : بؤار إرهابي عسكري :

استمرت الأعمال العسكرية في جنوب لبنان بين مجموعات المقاومة المسلحة ، خاصة حزب الله ناهية ، وقوات الجيش الاسرائيلي وميليشيا «لبنان الجنوبي» من ناحية أخرى ، بنفس مستوياتها المعتاد خلال العام الماضي (١٩٩٣) تقريبا ، وسط مؤشرات توحى بأن إسرائيل قد أرفقت الى حد كبير من جرائها . فطلى حد تعبير مربيخاي جور نائب وزير الدفاع الاسرائيلي (٢٤/١٢) ، فلن إسرائيل «تعلن من ضريبات ، وتتألم بشدة» ويمكن رصد أهم ملامح التفاعلات المسلحة على هذه الساحة في عدة نقاط:

١- أن أعمال المقاومة المسلحة ، والعطليات العسكرية الاسرائيلية قد استمرت طوال العام ، بحيث أصبحت تمثل واقعا أسبوعيا تقريبا ، وتصاعدت بشدة خمس مرات تقريبا في فبراير ومايو ويوليو وأغسطس ، ثم في ديسمبر الذي شهد جنوب لبنان فيه ما أصبح يسمى «أجواء حرب» . واتخذت التوترات المسلحة نفس أشكالها التقليدية بمعدلات متفاوتة ، فعناصر المقاومة (حزب الله أساسا) تقوم بشن الهجمات ضد مواقع إسرائيل ، أو مواقع جيش لبنان الجنوبي ، أو مواقعها المشتركة ، باستخدام الأسلحة الآلية والقذائف الصاروخية والقنابل اليدوية والهاون أو زرع الألغام . إضافة الى صواريخ كاتيوشا . وقد أتيحت اسرائيل أساليب الفارات الجوية - التي وصل عددها حتى يوليو الى ٢٥ غارة - والقصف المدفعي المكثف ، مع استخدام صواريخ مدفعية يعمل وزن رأسها الحربي الى ٥٠٠ كجم أحيانا ، وكذلك الإختطاف (مصطفى النبراني - قاسم ربحان) ، والتهديد بتوسيع العمليات العسكرية بصورة تؤدي الى توترات وتذوق وإرتباكات واسعة في جنوب لبنان ، وما إلى ذلك .

٢- أن التوترات المسلحة قد إرتبطت الى حد كبير بتطورات عملية التمسوية السلمية ، ليس على المسارين

خفض حصتها في تكاليف تواجدها . ولايوجد توقيت طرح هذه القضية مغزى محدد ، فقد أثبتت عندما إنتهت المدة التي تم الإتفاق عليها - منذ ١٥ سنة - بشأن تواجدها في سيناء .

٣- قضية التسلل عبر الحدود . ولقد كانت هذه القضية واحدة من القضايا المثارة خلال السنوات الماضية ، بفعل تسلل بعض المصريين أو الفلسطينيين أو العرب الى اسرائيل من مصر ، وخاصة من منفذ طابا ، حيث لايشترط الحصول على تأشيرات لدخول إيلات ، أو تسلل عناصر فلسطينية الى مصر بعد مشاركتها في أعمال العنف داخل الأراضي المحتلة أحيانا . وقد تكررت هذه الوقائع - التي يتم عادة تسويتها بيهود - خلال الفترة الأخيرة ، الى أن إتخذت بعدا جديدا نسبيا «دخول أحد عناصر الجماعة الإسلامية في مصر (عصام الجوهري) الى غزة ، وانضمامه الى حركة حماس ، ومشاركتها في تنفيذ عملية القدس الغربية التي تمت في نوفمبر . فتسبب مصادر مختلفة تشير الى اتصالات مكثفة وأجراوات تمت بين الطرفين للتعامل مع هذه المشكلة .

بالتوازي مع ذلك ، كان عام ١٩٩٤ هو أحد أكثر السنوات التي شهدت تبادلا مكثفا للزيارات والاتصالات على مستويات رفيعة بين الطرفين ، وشهدت كذلك تطورات هامة في مستوى التعاون العام بين الجانبين قياسا على ماكان قائما من قبل .

(ج) الأردن - إسرائيل : السيطرة على الحدود :

كانت التسللات المسلحة هي السبب الرئيسي لتوتر على الحدود الأردنية الاسرائيلية خلال السنوات الماضية . وقد قام كل من الطرفين باتتباع شبكة من الاجراءات المكثفة والمعقدة الحدودية بما أدى الى تقلص تلك التسللات خلال عام ١٩٩٣ ، وهو تقلص أدت اليه عوامل مختلفة لا تقتصر على اجراءات السيطرة على الحدود . وأوضحت تطورات عام ١٩٩٤ استقرار إتجاه تقلص التسللات تماما ، فما لا يشهد العام حالات تسلل ذات أهمية تذكر سوى محاولة طائرة شراعية العبور في سبتمبر من الأراضي الأردنية جوا الى اسرائيل بالقرب من جسر اللثني ، وإطلاق جنود الجيش الاسرائيلي النار باتجاهها مما أجبرها على العودة الى الأردن . فبالإضافة الى تصاعد مستوى التنسيق الأمني بين الأردن واسرائيل ، فإن قرار الأردن - في أبريل - بحظر نشاط حركة حماس الفلسطينية داخل أراضيها ، كان عاملا هاما في عملية السيطرة على الحدود .

المسوري واللبناني - الاسرائيلي فقط ، وإنما على المسارات الأخرى أيضا ، فتصعيد فبراير إرتبط بإستئناف مباحثات واشنطن ، وتصعيد أغسطس إرتبط بجولة لوزير الخارجية الأمريكي ، وإطلاق الكاتيوشا في أكتوبر إرتبط بتوقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية. كما إرتبطت التوترات بتطور العلاقات السورية اللبنانية ، فعندما أعلن فاروق الشرع وزير خارجية سوريا مصاندة بلاده المقاومة المسلحة في الجنوب (٨/٩) دمرت اسرائيل مسلحة ٢ كم في جنوب لبنان. كما إرتبطت بعض مراحل التصعيد بألية الفعل ورد الفعل التي تمارس تأثيرها عادة في تلك الساحة. حتى لو كان الفعل قد تم في «الأرجنتين» كما حدث في أغسطس. فقد أصبحت هناك محدثات معقدة تحيط بتفاعلات جنوب لبنان.

٢- أن حجم خسائر أطراف العمليات المسلحة قد زاد خلال عام ١٩٩٤ عما كان عليه في العام الماضي ، فنجبا لمصادر مختلفة تقلص عدد قتلى الجيش الاسرائيلي من جراء العمليات الى ٢٩ قتيلا (مقابل ٢٩ عام ١٩٩٣) ، لكن أعداد المصابين قد إرتفعت الى ٧١ مصابا ، مترافقة مع إرتفاعا شديدا في أعداد قتلى جيش لبنان الجنوبي من ١٧ قتيلا عام ١٩٩٣ الى ٣٤ قتيلا و ٢٥ مصابا خلال عام ١٩٩٤. بينما بلغت خسائر المقاومة الإسلامية ٤٤٤ عام مقابل ٤٥ خلال العام الماضي (١٩٩٣). ويعود سبب تزايد المصابين الاسرائيليين الى إرتفاع عدد القوات في الشريط المحتل من ١٠٠٠ الى ١٢٠٠ جندي ، أما قتلى ميليشيا جيش لبنان الجنوبي ، فإن تزايد اعدادهم يعود الى تقلص الكفاءة ، وإنخفاض الحالة المعنوية ، لو - كما أشار المحلل الاسرائيلي زئيف شيف - الى تركيز حزب الله على مواقعها في إطار استراتيجية لتفكيكها ، وقد أصبحت هذه الميليشيات تمثل مشكلة حقيقية بالنسبة لاسرائيل. أما ثبات أعداد قتلى حزب الله فيرجع الى تزايد الخبرة ، واستخدام أساليب قتالية لا يتم من خلالها إشتباك مباشر في أحيان كثيرة.

٤- أن عمليات جنوب لبنان قد أصبحت تمثل معضلة أمام الحكومة الاسرائيلية ، بما أثار جدلا وإختلافات حادة بين بعض أعضائها في ديسمبر. إذ أنها أصبحت - حسب تعبير أحد قادة الجيش الاسرائيلي - بمثابة «حرب» يمسك حزب الله بزمام المبادرة العسكرية فيها. فقد كان لدى حزب الله القدرة على إختراق اتفاق الكاتيوشا ، وإقيام بعمليات واسعة ، والتهديد بالتصعيد نحو شن «غارات إنتحارية» والتأثير على تماسك ميليشيا جنوب لبنان ، وإحتمال الضربات المتوالية. وبينما يؤكد قادة المنطقة العسكرية

الشعالية في اسرائيل امتلاك الجيش الإسرائيلي للقدرة على استعادة المبادرة ، والوصول الى حزب الله في أي مكان ، توصي تصريحات رئيس الوزراء (١٢/٢٤) حول عدم جدوى توسيع الشريط الحدودي ، وشكوك بعض قادة وزارة الدفاع في إمكانية حسم هذه المشكلة بأن ثمة مازقا حقيقيا يواجه اسرائيل قد يبعثها نحو البحث عن خيارات سياسية للتعامل مع قضية جنوب لبنان.

في هذا السياق ، فإن التفاعلات المسلحة في جنوب لبنان قد وصلت الى نقطة هامة ، إذ يبدو أنها - في ظل إستمراريتها وعلامتها القائمة - يمكن أن تمارس تأثيرات إستراتيجية أوسع مما هو متصور بشأنها أحيانا ، تبعاً لخبرة ١٩٩٤.

(هـ) الأرض الفلسطينية المحتلة: عصف في كل إتجاه:

في ٩ ديسمبر ١٩٩٤ ، عم إضراب شامل الضفة الغربية بمناسبة «مرور ٧ سنوات على إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية» بإعتبار هذا اليوم تاريخا وطنيا. فلم يعد هناك من يتحدث عن دخول الإنتفاضة عاما جديدا ، إذ أنها قد إنتهت «رسميا» مع صدور آخر بيان للقيادة الموحدة مع توقيع الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي في سبتمبر ١٩٩٣. ومن الناحية العملية يرتبط ذلك بانحسار نوعية أعمال العنف الفلسطينية التي ميزت الإنتفاضة الفلسطينية ، فعلى أوقات متباعدة تجرى مواجهات بالمجاراة مع قوات الجيش الإسرائيلي ، وفي بعض الأحيان يتم نصب كمانين للعسكريين والمستوطنين الإسرائيليين ، لكن الواقع أن عدد القتلى والجرحى الفلسطينيين - على سبيل المثال - من جراء الرد الاسرائيلي على مثل هذه العمليات قد تدنى منذ منتصف عام ١٩٩٤. ورغم أن بعض بيانات الفصائل العشر المعارضة لعملية السلام تشير الى مسالة إحياء الإنتفاضة ، ورغم أن بعض قادة فتح (مسخر حيش - ١٢/٢) يشيرون إلى أن النضال بما فيه الكفاك المسلح أمر ضروري حتى لايفقد خيار المفاوضات مع إسرائيل أوزانه ، فإن قضية العنف المسلح داخل الأرض المحتلة واسرائيل قد شهدت تحولات جذرية في إطارها وشكلها وأطرافها منذ بدء تنفيذ إتفاق إعلان مبادئ الحكم الذاتي في منتصف العام ، بحيث أصبح هناك مستوويان معقدان من العنف ، يتضمنان داخلهما مستويات فرعية أخرى ، هما:

١- العنف المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فلا تزال هناك بعض بقايا الأعمال «الإنتفاضية» التي ترتبط بوقائع محددة ، على نحو ماحدث في نوفمبر وأدى إلى إستشهاد ٩ فلسطينيين على أيدي القوات الاسرائيلية.

وهناك كذلك أعمال عنف هستيرية من جانب المستوطنين الإسرائيليين على نمط مذبحه الحرم الإبراهيمي بالخليل في فبراير ، وهجمات فلسطينية محدودة ضد المستوطنين الإسرائيليين على مدار العام ، وأعمال عسكرية ذات طابع جديد نسبيا كإطلاق النار من جانب القوات الإسرائيلية على المتسللين للعمل ، أو القيام بعمليات مسلحة ، من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل. لكن أهم نمطين للعنف شهدتهما إسرائيل والأرض المحتلة على هذا المستوى هما:

١- عمليات «حركة حماس» والمنظمات الإسلامية ضد الإسرائيليين. فقد تصاعدت عمليات حماس والجهاد الإسلامي كفيما ، متخذة شكل «عمليات خاصة» ضد أهداف إسرائيلية مختلفة في الأرض المحتلة ، وداخل إسرائيل ، بعد مذبحه الخليل ، خاصة بعد تولي سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية مهامها في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتهدف هذه العمليات إلى عرقلة عملية التسوية في إطار توجهات المنظمات الإسلامية بشأن التسوية السلمية. ففي ١٠/١٠ تمت عملية الحى السباحي في القدس الغربية التي أطلق فيها النار من جانب عناصر حماس على المارة ، مما أدى إلى مقتل إسرائيلي ، وفي ١٠/١٦ فجر أحد عناصر حماس نفسه داخل أنبوب في قلب تل أبيب مما أسفر عن مقتل ٢٢ شخصا في أكبر هجوم على إسرائيلي منذ ١٦ سنة ، وفي ١١/١٠ نفذت منظمة الجهاد عملية مستوطنة تنسريم ، ثم نفذت حماس عملية انتحارية في محطة أنوبيس بالقدس الغربية. وقد وضع أن ثمة حدودا لتأثير هذه العمليات - رغم ضخامة بعضها - على مسار عملية التسوية خلال العام.

ب - الصدامات المسلحة بين الشرطة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية ، فقد واجهت وحدات الشرطة الفلسطينية وخفيفة التسليح أوضاعا معقدة خلال عملها الذي بدأ خلال العام ، سواء على مستوى وقف عمليات العنف ضد الإسرائيليين في مناطق إنتشارها ، أو التعامل مع قضايا أمن ذات طابع خاص. إلا أن أهم تلك التحديات إرتبط بالتعامل مع القوات الإسرائيلية داخل مناطق الحكم الذاتي ، وعلى حدودها ، على النحو الذي تجسّر في يوليو بوقوع إشتياك بينها وبين تلك القوات أسفر عن سقوط ١١ قتيلًا ، وعشرات الجرحى ، وهي نوعية من الحوادث القابلة للتكرار .

٢ - العنف المتبادل بين الفلسطينيين. فلقد كانت ثمة توقعات حول احتمالات حدوث إقتتال فلسطيني - فلسطيني بين سلطة الحكم الذاتي ومنظمة حماس تحديداً في غزة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية ، وإحتمالات حدوث عدم

إستقرار سياسي واسع النطاق كذلك في القطاع بفعل الأوضاع الإنتقالية. وشهدت فترة مابعد بداية الحكم الذاتي حوادث قتل فردية كما حدث في سبتمبر ، قبل أن تنفجر مصادمات عنيفة بين الشرطة الفلسطينية ومؤيدي حماس في قطاع غزة عندما قامت الشرطة الفلسطينية بإطلاق النار على متظاهرين - بعضهم مسلح - من حركة حماس أمام أحد مساجد غزة ، مما أدى إلى مصرع ١٣ فلسطينيا وإصابة أكثر من ٢٠٠ آخرين في أعنف مصادمات تتم بين الطرفين منذ بدء «الحكم الذاتي» في مايو. وقد هدبت حركة حماس «بالرد» لكن أمكن احتواء الموقف نسبيا ، في ظل مناخ متوتر حتى نهاية العام. وسوف تمارس احتمالات هذا المستوى من العنف تأثيراتها الهامة على تجربة الحكم الذاتي في الأرض المحتلة.

في هذا الإطار ، أصبحت ملاحم العنف المسلح في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل أعقد بكثير مما كانت عليه ، فقد تطورت بشكل نوعي عما كانت عليه خلال عام واحد فقط ، وانتقل مستوى حاد منها إلى الفلسطينيين أنفسهم بعد ماكان ذلك المستوى يقتصر على قتل المتعاونين والتحرشات .

وهكذا ، فإن الأشكال المحدودة والخافتة للصراع المسلح بين الأطراف العربية وإسرائيل قد إستمرت بأنماط مختلفة خلال عام ١٩٩٤ ، رغم وصول عملية التسوية السلمية إلى مرحلة متقدمة ، متخذة أبعادا مختلفة. فقد إنصهر بعضها ، واتسم بعضها الآخر بالتقلب ، وتحول بعضها إلى تفاعلات معتادة ، وانتشر بعضها الآخر في اتجاهات مختلفة ، واكتسب أحد أشكالها ملامح هامة ، فلا تزال حالة السيولة - على هذا المستوى - مستمرة.

٢ - اتجاهات تطور القوة العسكرية لـ الصراع العربي - الإسرائيلي:

استمر تطور عناصر القوة العسكرية لأطراف الصراع العربي- الإسرائيلي بمستواه المعتاد خلال العام (١٩٩٤)، دون حدوث تغيرات ذات أهمية أو دلالة خاصة على مستوى الهياكل العامة للقوات المسلحة إلا في حالات قليلة. لكن رغم ذلك ظهر أن ثمة تسارعا وكثافة غير معتادة نسبيا فيما يتصل بأعمال التطوير والتحديث العسكري المحدودة أوةالصغيرة على مستوى أفرع وأسلة الجيوش ، خاصة بالنسبة للقوات البرية بكافة أسلحتها تقريبا ، ثم القوات الجوية ، بما يشير إلى أن الشكل العام لهياكل القوة العسكرية في دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي قد يتجه

والطوارئ. إلا أن الكنيست الإسرائيلي قد اعتمد ميزانية عسكرية لعام ١٩٩٥ ترفع نفقات الدفاع الإسرائيلية خلال ذلك العام «بشكل نوعي» من ٧,٢ مليار دولار، إلى ٨,٥ مليار دولار تقريبا، أي أن مجمل المخصصات العسكرية لإسرائيل خلال عام ١٩٩٥ سيزيد عن ١٠ مليارات دولار.

٢. أن أطراف دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي قد بدأت خلال العام - فيما يبدو - إعادة النظر في سياساتها الدفاعية بإتجاه التأكيد على ما هو قائم، أو الحديث عن اتجاهات تهديد جديدة، أو إعادة ترتيب تصوراتها بشأن اتجاهات التهديد الإستراتيجية القائمة، أو الإشارة إلى أطر جديدة نسبيا لإستخدام القوة العسكرية، أو إلى وجود تغير في خياراتها العامة للتعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي، أو تأكيد تلك الخيارات. لكن في نفس الوقت فإن الإشارات الرسمية وغير الرسمية الصادرة بهذا الشأن لاتشير إلى استقرار تصورات معظم الأطراف لسياساتها الدفاعية المعدلة. فهناك «جدال» عام ورسمي يعبر عن نفسه بصورة محددة أحيانا، ولا يبدو أنه يعبر عن نفسه بتلك الصورة في أحيان أخرى.

لقد أشار التقرير السنوي لميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة «تل أبيب» إلى أن سوريا تمثل الخطر الرئيسي على أمن إسرائيل، بأن مصدر تظل مصدر الخطر (أو التهديد) الثاني لإسرائيل، وأن العراق يأتي في المرتبة الثالثة على سلم التهديدات. وتأتي إيران كمصدر خطورة رابع على أمن إسرائيل، لكنها ليست تهديدا مباشرا أو ملحا مثلما هو قائم بالنسبة للإتجاهات الثلاثة المشار إليها قبلها. أما مصدر التهديد الخامس، فيتمثل في «الإرهاب الإسلامي» بالمنطقة، خاصة من جانب «حماس»، ولا يتبدد مثل هذه التصورات كثيرا - فيما هذا بعض خطوطها وترتيبها للأولويات - عما هو قائم في التفكير العسكري الرسمي بإسرائيل. فقد أشار الجنرال إيهود باراك رئيس الأركان الإسرائيلي (ديسمبر ١٩٩٤) إلى «أن من المحتمل جدا» حدوث مواجهة جديدة مع سوريا إذا طالت حالة الجمود القائمة في المفاوضات، مقررًا أن سوريا تمتلك ٤٠٠٠ دبابة، و ٧٠٠ طائرة مقاتلة، وصواريخ من طراز «سكاد - بي»، «وسمي» مزودة برؤوس كيميائية تستطيع جميعها ضرب إسرائيل. وقال إن تحسين العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية يجعل «من الصعب تبرير أعمال معادية لإسرائيل انطلاقا من بنغازي أو طهران». مشيرا إلى أن خطر نشوب حرب مع العرب لم ينته إلى الأبد. وأشار رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين مرارا إلى

نحو الإستقرار على ما هو عليه، مع تركيز كل طرف على تطوير وتحديث التسليح، بعكس ما كان متصورا خلال العام الماضي (١٩٩٣)، عندما بدأ من حجم القسط والتعاقدات أن تحولات عسكرية هيكلية هامة سوف تحدث خلال السنوات التالية. إلا أن الملاحظ - مع ذلك - أن مستوى التطوير والتحديث يتفاوت من طرف إلى آخر بفارق نسبي كبير لصالح إسرائيل، بحيث قد تقوى التغيرات الكمية والكيفية «المحدودة»، بما يرتبط بها أحيانا من «مضاعفات قن» إلى أحداث تحولات أساسية في علاقات القوة العسكرية القائمة، بنفس الصورة التي كانت تحدث قبل ذلك من خلال الآليات المعتادة لمسابقات التسليح في المنطقة.

على أية حال، فإن هذه التفاعلات تتوازي مع مجموعة من التطورات العسكرية الأخرى ذات الأهمية الخاصة، والتي تحمل، في معظمها أيضا، مضامين غير محددة لإتجاه، أهمها مايلي :

١ - إستمرار إتجاه الميزانية العسكرية الإسرائيلية نحو الزيادة، مع تذبذب الميزانيات العسكرية العربية، وميلها - خلال العام - نحو الانخفاض عما كانت عليه. فقد ارتفعت الميزانية العسكرية الإسرائيلية إلى ٧,٢ مليار دولار، تضاف إليها المساعدات العسكرية الأمريكية الضخمة، بعد أن كانت ٦,٨ مليار دولار خلال العام الماضي، بينما انخفضت الميزانية العسكرية السورية من ١,٢ مليار دولار إلى ٧٧٨ مليون دولار خلال العام الحالي (١٩٩٤)، وانخفضت ميزانية مصر العسكرية من ٢,٧ مليار دولار إلى ١,٨ مليار دولار، وانخفضت ميزانية الأردن العسكرية من ٥٤١ مليون دولار إلى ٤١١ مليون دولار. ومن بين الميزانيات العسكرية العربية لم تتزايد سوى ميزانية الجيش اللبناني التي وصلت إلى ٣,٧ مليون دولار (في إطار إعادة بناء الجيش) بعد أن كانت ١٤,٧ مليون دولار خلال العام الماضي، بما يعني أن الميزانية العسكرية الإسرائيلية تتقدم بمعدل تعادل أكثر من ضعف الميزانيات العسكرية للدول العربية الأربع المحيطة بإسرائيل مجتمعة.

لكن ربما لا تعبر الأرقام المرصودة عن حجم نفقات الدفاع العربية عموما، فميزانية القوات السورية لانتضمن مخصصات المشتريات العسكرية لسوريا، كما تشمل مخصصات مصر العسكرية - إضافة إلى الرقم المشار إليه - على مساعدات عسكرية أمريكية. وبالنسبة لإسرائيل فإن ٢ مليار دولار تقريبا من الميزانية العسكرية تنذهب إلى تمويل الصناعات العسكرية، ونفقات الدفاع المدني، والإدارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة،

ذى التأثيرات النوعية المحتملة وخلال العام (١٩٩٤) اكثرت الورقة التي تقدمت بها إسرائيل في إطار دورة باريس لجنة ضبط التسليح والأمن الإقليمي على أكتوبر على «أولية تخفيض حجم الجيوش العربية والأسلحة التقليدية». كما طرحت إسرائيل خلال مفاوضاتها مع سوريا مرة أخرى قضية تقليص حجم الجيش السوري بمعدل الثلث أو الثلثين في إطار ترتيبات الأمن المنطقة بالانسحاب من الجولان، مع بقاء وفسخ القوات الإسرائيلية على ما مضى عليه. ويمثل التطور الجديد على هذا المستوى في أن الدول العربية قد وجدت نفسها مطالبة بمحاولة الرد على تلك التصورات الإسرائيلية بعد أن كانت تعتقد أنها مجرد «تحرشات تفاوضية»، وأن خطورة أسلحة التدمير الشامل، خاصة أسلحة إسرائيل النووية، لا تترك مجالاً للحديث عن أولويات أخرى. فقد طرحت سوريا أفكاراً حول الالتزامات المتبادلة، وأولية قضية التسليح التقليدي مقارنة بقضية حجم القوات. كما طرح محللون عسكريون مصريون أفكاراً هامة حول محدودات حجم القوات المسلحة ونوعيات نظم التسليح الخاصة بها، وإجراءات بناء الثقة المتصلة بهذه الأمور. فقد أصبحت قضية القوات المسلحة التقليدية من القضايا المطروحة في الجدول الدائر بشأن ضبط التسليح الإقليمي.

٤ - تصاعد أهمية مسألة أسلحة التدمير الشامل، خاصة أسلحة إسرائيل النووية، على جدول إهتمامات المنطقة إلى حدود غير مسبوقة منذ بداية عملية التسوية عام ١٩٩١. فقد طرحت مصر - والدول العربية - بشكل مكثف هذه المسألة خلال النصف الثاني من العام مؤكدة على ضرورة التفاهم حول تلك الأسلحة باعتبارها أخطر عناصر التسليح القائمة في الشرق الأوسط. ففتحاً لما أشار إليه اللواء أحمد فخر عضو الوفد المصري في لجنة ضبط التسليح والأمن الإقليمي، تعتبر بعض الدارسين العسكرية «أن قوة الدولة تزداد عشرة أضعاف بامتلاكها للسلح النووي»، ويصعب الحديث عن منطقة تسمى للسلام «بينما دولة إسرائيل تمتلك ١٠٠ خصف ماتمتهلك الدول الأخرى». وقد نشرت تقارير مختلفة خلال العام حول أسلحة إسرائيل النووية، أهمها تقرير «جيزنر أنتيلجس ريفيس» في نوفمبر (١٩٩٤) الذي أشار إلى امتلاك إسرائيل أكثر من ٢٠٠ رأس نووي من نوعيات متعددة، بما يجعلها القوة النووية السادسة في العالم. والأمم من ذلك ماتمت الإشارة إلى بشأن امتلاك إسرائيل أسلحة نووية تكتيكية في شكل قذائف مدفعية والقام نووية، وإيس رؤوساً ترية فقط، لكل الأكثر أهمية أن هذه الأسلحة لا توجد في «السرداب»

أن التهديدات الرئيسية التي تواجهها إسرائيل تتمثل في الحركات الإرهابية الإسلامية، وحصول إيران على أسلحة تقليدية وغير تقليدية. وفي نهاية العام تصاعد تركيز القيادات الإسرائيلية - لإعتبارات مختلفة - على ما أسماه «التهديد الإيراني» المرتبط بامتلاك إيران لصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى، وبسعيها نحو امتلاك أسلحة نووية، وصدرت إشارات حول إحتتمالات قيام إسرائيل بعمل عسكري فلم محدود ضد منشآت إيران النووية. فهناك إطار عام إذن تتحرك داخله التصورات العسكرية في إسرائيل.

بالنسبة للدول العربية المحيطة بإسرائيل، تبدو هناك كذلك أسس لتفكير عسكري رسمي متغير نسبياً في اتجاه التأكيد على خطوط عامة تتصل بدور القوة العسكرية في ظل السلام. فقد أشارت تصريحات وزير الدفاع المصري المشير حسين طنطاوي إلى «أنه إذا كان السلام يعني تقليل حدة التوتر، فهو لا يعني تراخي القوات المسلحة، لأن دور القوات المسلحة في السلم أصعب وأخطر من دورها في الحرب، لأننا في الحرب نعرف جيداً عدونا، ولكن في السلم لانعرف من أين يأتي التهديد». وقد ركزت تصريحات وزير الدفاع - في هذا السياق - على الرفض القاطع لفهم التراخي العسكري، والحديث عن «أية تهديدات محتملة، لأن مصر القوي، وإن كانت قد تمت الإشارة إلى أدوار أكثر تحديداً لضمأن السلام، والتعامل مع إفرازات عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. أما بالنسبة لسوريا، فإن إستمرار إحتلال الجولان وإشارات الإسرائيلية لحرب محتملة معها، تجعل من تطور توجهاتها العسكرية مسألة مؤجلة، وإن كانت هناك تصريحات واضحة للمسؤولين السوريين تؤكد على «أن السلام خيار إستراتيجي». وتمتلك قيادات الأردن رؤية محددة تقوم على ضرورة التحول «من سياسات المواجهة الإقليمية إلى سياسات التعاون الأمني الإقليمي»، من خلال برنامج لإعادة هيكلة القوات المسلحة بطريقة تمكنها من «التحرك السريع لإحتواء أي إعتداء محتمل والدفاع عن المملكة». فهناك تطور في التفكير المتصل بالسياسات الدفاعية لأطراف الصراع العربي - الإسرائيلي.

٢ - أن القوات المسلحة التقليدية لأطراف الصراع قد بدأت تقترب «نظرياً» مما هو مطروح بشأن ضبط التسليح في الشرق الأوسط. فممنذ بداية عملية التسوية الشاملة للصراع عام ١٩٩١، تركزت إسرائيل على هذه المسألة في ظل مقولات مختلفة حول وجود جيوش عاملة دائمة كبيرة الحجم لدى الدول العربية، والتفوق الكمي العسكري العربي

الشامل ، ووسائل توصيلها خلال العام ، مقارنة بالتفاعلات المتصلة بتطور القوة العسكرية التقليدية .

في هذا السياق ، توضح الجدول من ١ الى ٥ الشكل العام لعناصر القوة العسكرية لدى الأطراف المباشرة للصراع العربي - الإسرائيلي خلال العام ، وهو الشكل الذي بدأ يشهد تغيرات كمية «محدودة» ، لكن ذات أهمية خاصة ، عما كان عليه عام ١٩٩٣ ، وسوف يشهد تغيرات كمية إضافية خلال العام القادم (١٩٩٥) بفعل مانتت إضافته من أنظمة تسليحية بعد تأخير رصد هذه البيانات ، أو ماسيضاف اليها في إطار عملية تسلم أنظمة تسليحية تم التعاقد عليها ، أو يتم الحصول عليها دوريا من المصانع العسكرية المحلية على غرار «ميركافا» في إسرائيل ، أو إم ١ - ١٥ في مصر .

أوه القبول كما كان متصورا . إذ أشار التقرير الى وجود قوة جوية إسرائيلية مخصصة لإستلام القنابل والبرؤوس النووية في قاعدة تل نوف ، وقيام إسرائيل ببناء وتوسيع قاعدة ضخمة للصواريخ الحاملة لرؤوس نووية (صهاروخا تقريبا) في مكفار زخاريا ، ونشر وتخزين أسلحة نووية تكتيكية من عيارات ونوعيات مختلفة في موقع «غيلابون» شرق الجليل الأعلى ، بينها صواريخ مدفعية قصيرة المدى . فالقوة النووية الإسرائيلية تعمل - تحت غطاء الغموض النووي الرسمي - كقوة نووية ملقنة . وعلى نفس المستوى ، إستمرت جهات رسمية وغير رسمية إسرائيلية في إثارة مشاكل بشأن التسلح الكيماوي والصاروخي السوري ، والقدرات الكيماوية والصاروخية المصرية ، طوال العام . فقد تصاعدت أهمية التفاعلات المتصلة بأسلحة التدمير

جدول رقم (١)

القوة العسكرية الإسرائيلية

ملاحظات حول نوعية القوة	حجم القوة	بيانات عناصر القوى العسكرية
مدة الضمة ٤٨ شهر كسبلط ، ٣٦ شهرا للأفراد	١٧٢,٠٠٠ جندي	القوات العاملة
إحتياطي القوات البرية ٦٥ ألف جندي	٤٣٠,٠٠٠ جندي	القوات الإحتياطية
يعبر هذا الرقم عليا عن حجم القوات النظامية الإسرائيلية	٦٠٢,٠٠٠ جندي	حجم القوات عند التعبئة الكاملة
تشتمل على ٢ فرق مدرعة ، تصل الى ١٢ فرقة عند التعبئة	١٢٤,٠٠٠ جندي	القوات البرية
منها ٧٥٠ لم - ١٠٠ / ٢٠٠ ، ٢٠٠ ميركافا (٣,٢,١)	٢٨٩٥ دبابة	دبابات القتال الرئيسية
منها ٦٠٠٠ حربة مدرعة من طراز إم ١١٣ / ١٠١	٩٤٨٠ حربة	الحربات المدرعة وثلاث الخفراء
منها ١٧٨٤ ذاتية الحركة من طرازات مختلفة	١٧٨٤ قطعة	قطع المدفعية ورجمات الصواريخ
بينها ٢٠٩ إف - ١٦ ، ٦٣ إف - ١٥ ، ٢٠ كبير	٢٢٨ طائرة	الطائرات المقاتلة والثلاث
منها ٤٢ طائرة طراز إير - ٦٤ إيتشي	١٧١ طائرة	الهليكوبتر المسلحة
القواعد البحرية في صيفا وأشدود وإيلات	٣ غواصات	الغواصات
توجد وحدات بحرية أخرى من نوعيات مختلفة	١٩ زورقا	زوارق الصواريخ
تعمل كسبلط توصيل رئيسية لأسلحة إسرائيل النووية	جيريكو - ١ ، جيريكو - ٢	الصواريخ أرض - أرض
تضاف اليها مساعدات عسكرية أمريكية بحوالي ٣ مليار دولار	٧,٢ مليار دولار	الميزانية العسكرية

٥ القوة العسكرية الوحيدة في المنطقة التي تشتمل على أسلحة نووية تهرها مصادر IISS بحوالي ١٠٠ رأس نووي .

٥ المصدر : The Military Balance IISS 1994 - 1995 .

**جدول رقم (٢)
القوة العسكرية السورية**

ملاحظات حول تسمية القوة	حجم القوة	بيانات مصادر للقوى العسكرية
مدة الخدمة الإلزامية ٢٠ شهرا	٤٠٨,٠٠٠ جندي	القوات النظامية
مدة الخدمة في الإحتياط حتى ٤٥ سنة	٤٠٠,٠٠٠ جندي	القوات الإحتياطية
تضم ٦ فرق مدرعة و ٢ فرق ميكانيكية	٢٠٠,٠٠٠ جندي	القوات البرية
منها ١٤٠٠ - ٧٢,٠٠٠ وبيضا ١٢٠٠ في المخازن	٤٥٠٠ دبابة	دبابات القتال الرئيسية
منها ٢٢٥٠ - ٥٠,٠٠١ بي إم بي - ٢	٤٧٥٠ عربة	العربات المدرعة ونقلات الجنود
منها ٤٥٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة	٢٠٨٠ قطعة	قطع المدفعية وراجمات الصواريخ
منها ٢٩٧٠ و ٢٠,٠٠٠ مروحي ٢٤, وبعضها في المخازن	٥٩١ طائرة	الطائرات المقاتلة والقاذفات
لم يتغير عددها منذ عامين تقريبا	١٠٠ طائرة	الهليكوبتر المسلحة
منها غواصة دريمية وقواعد البحرية في طرطوس واللاذقية	٣ غواصات	الغواصات
الفرقاطتان سوابيتان مسلحتان بأنظمة تسليح مختلفة	٢ فرقاطة	الفرقاطات
تشمل البحرية السورية على زواريح أخرى من القطع البحرية	١٨ زورقا	زوارق الصواريخ
يعتمد التسليح الصاروخي السوري حاليا على طراز سكاد - سي	سكاد بي - سكاد بي	الصاروخ أرض - أرض
لا تشمل على المشتريات العسكرية، يقل من مجمل النفقات العسكرية	٧٧٨ مليار دولار	الميزانية العسكرية

• تشير مصادر مختلفة إلى احتلال سوريا قدرات تسير شامل غير تورية.
• المصدر : The Military Balance IISS 1994 - 1995.

**جدول رقم (٣)
القوة العسكرية المصرية**

ملاحظات حول تسمية القوة	حجم القوة	بيانات مصادر للقوى العسكرية
حد سكان مصر يزيد ٦٠ مليون نسمة	٤٤٠,٠٠٠ جندي	القوات النظامية
إحتياطي القوات البرية ١٥٠ ألف جندي	٢٥٤,٠٠٠	القوات الإحتياطية
تشمل على ٤ فرق مدرعة، و ٨ فرق مشاة ميكانيكية	٢١٠,٠٠٠ جندي	القوات البرية
منها ١٥٤٧ لم ٦٠/١٠ - ١٠١,٠١٧ لم ١٤٧ - ١ إيه ١	٢٢٢٤ دبابة	دبابات القتال الرئيسية
منها ٢٢٠ بي إم بي - ١, ٦٥٧ فهد، و ٦٥٠ وايد	٤٢٨٩ عربة	العربات المدرعة ونقلات الجنود
منها ٢٠٠ ذاتية الحركة من طراز لم - ١٠٩	٢٥٢٧ قطعة	قطع المدفعية وراجمات الصواريخ
منها ١١٠ إف - ١٦, ١٦٠ ميراج ٢٠٠٠	٥٥٦ طائرة	الطائرات المقاتلة والقاذفات
بينها ٦٥ من طراز إس إس إيه - ٢٤٤ كي	٧٩ طائرة	الهليكوبتر المسلحة
توجد عدة غواصات أخرى يتم تطويرها	٢ غواصات	الغواصات
المدمرة والقاذف	١ مدمرة	المدمرات
ربما تمت إضافة الفرقايتين «نوكس» إلى القوة البحرية	٤ فرقاطة	الفرقاطات
توجد بحدا بحرية أخرى لدى القوات البحرية المصرية	٢٦ زورقا	زوارق الصواريخ
حصلت عليها مصر في أوائل السبعينات	سكاد بي	الصاروخ أرض - أرض
تشاف إليها المساعدات العسكرية الأمريكية	١,٨ مليار دولار	الميزانية العسكرية

• تتشارك وحدات من القوات المسلحة المصرية في عمليات حفظ السلام في اليونسكو والصومال.
• المصدر : The Military Balance IISS 1994 - 1995.

جدول رقم (٤)
القوة العسكرية الأردنية

ملاحظات حول تسمية للقوة	حجم القوة	بيانات عناصر القوى العسكرية
حد سكان الأردن ٢,٩ مليون نسمة يشكل الفلسطينيون ٥٠ ٪ منهم	٩٨,٦٠٠ جندي	القوات النظامية
إحتياطيات القوات البرية ٢٠ ألفه والخمسة في الاحتياط حتى ٤٠ سنة	٢٥٠,٠٠٠ جندي	القوات الإحتياطية
تشتمل على فرقتين مدرعتين وفرقتين ميكانيكيتين	٩٠,٠٠٠ جندي	القوات البرية
منها ٢١٨ دبابة من طراز إم - ٦٠ / ١٤١	١١٤١ دبابة	دبابات القتال الرئيسية
منها ١١٠٠ عربة من طراز إم - ١١٢، و ٣٥٠ بي إم بي	١٢٨٥ عربة	العربات المدرعة وثقافات المدرعة
منها ٣٧٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة	٥٢٨ قطعة	قطع المدفعية ورماحات الصواريخ
منها ٢٠ طراز ميواج إف - ١	١٠٢ طائرة	الطائرات المقاتلة والقاذفات
طراز لية إس - ١ إس	٢٤ طائرة	الهليكوبتر المسلحة
القاعدة الأردنية البحرية توجد في النبطية	٥ زورقا	زوارق دورية
القاعدة الأردنية البحرية توجد العقبة	لاتوجد	الصواريخ أرض - أرض
تضاف إليها مساعدات عسكرية لاتزيد عن ١٠ مليون دولار	٤١١ مليار دولار	الميزانية العسكرية

المصدر : The Military Balance IISS 1994 - 1995 .

جدول رقم (٥)
الجيش اللبناني

ملاحظات حول تسمية للقوة	حجم القوة	بيانات عناصر القوى العسكرية
حد سكان لبنان حوالي ٣,٦ مليون نسمة	٤٤,٢٠٠ جندي	القوات النظامية الاساسية
تضم ١١ لواء مشاة ومدج الخمسة الانزامية سنة	٤٣,٠٠٠ جندي	قوات الجيش
١٠٠ إم - ٤٨، و ٢٠٠ إم - ٥٤ / ٥٥، و ٣٠٠ إم إم إس	٣٣٠ دبابة	دبابات القتال
منها ٥٥٠ من طراز إم - ١١٢	٧٧٠ عربة	العربات وثقافات المدرعة
منها راجمة صواريخ متعددة القدرات	١٨٠ قطعة	قطع المدفعية
من طراز هنتر	٢ طائرة	الطائرات
من طراز إس إف - ٢٤٢	٤ طائرة	الهليكوبتر المسلحة
زوارق دورية	٩ قطع	القطع البحرية
تضاف إليها عدة ملايين (بالدولار) كمساعدات خارجية	٢٠٧ مليار دولار	الميزانية العسكرية

المصدر : The Military Balance IISS 1994 - 1995 .

يمكن رصد الاتجاهات الأساسية الخاصة بتطور القوة العسكرية لأطراف الصراع العربي- الاسرائيلي كما إتضحت خلال عام ١٩٩٤ في النقاط التالية:

١- شهدت القوة العسكرية الاسرائيلية تطورات كمية محدودة على مستوى عدد القوات ، فقد نقص عدد القوات العاملة بحوالي ٤٠٠٠ جندي ، وظل عدد قوات الاحتياط على ما هو عليه ، لكن من المتصور أن ذلك العدد سوف يشهد تطورات نسبية خلال السنوات القليلة القادمة ، إذ تم تقليص مدة الخدمة العسكرية للأفراد إلى ٣٢ شهرا ، وللنساء إلى ٢١ شهرا ، ويبلغ عدد هؤلاء (المجندين) في الجيش الاسرائيلي العامل حوالي ١٢٨ ألف شخص ، كما أشار رئيس الوزراء ووزير الدفاع رابين إلى وجود نوايا لخفض عدد قوات الاحتياط بنسبة ٥٠٪ (خمسين في المائة) تقريبا مع بداية عام ١٩٩٦ ، بعد أن كان قد تم تخفيض مدة الخدمة في الاحتياط من قبل ، وعلى مستوى التسليح حصل الجيش الإسرائيلي على ٦٠ دبابة جديدة من طراز «ميركافا-٣» الأكثر تطورا ليصل عدد تلك الدبابات لديه إلى ٩٣٠ دبابة من طرازاتها الثلاثة ، فضلا عن أعداد من نقلت الجنود المدرعة من طراز «أنتازاريت» في إطار عملية تطوير تكتيكات القتال على الأرض ، كما وصل عدد طائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز «إيه إلتش ٦٤ (إباتشي)» إلى ٤٢ طائرة بحصول القوات الاسرائيلية على ٢٤ طائرة منها. كما تسلم سلاح الجو في سبتمبر ١٠ طائرات هليكوبتر من طراز «بلاك هوك» التي تستخدم - في نفس اتجاه التطوير السابق- في نقل الجنود والمعدات الخاصة بالهجمات البرية.

وقد إستمرت خطط تطوير وتحديث التسليح خلال العام ، متضمنة الإتجاه إلى شراء أعداد إضافية من راجعات الصواريخ متعددة الفوهات ، والحصول على واحدة من ٣ قطع بحرية (كورفيت) يتم بناؤها في الولايات المتحدة ، وتزويدها بنظام تسليح متطورة ، وكذلك إخراج عدد من طائرات كفير ، وأف - ٤ ، وأيه ٤ من الخدمة ، وتحويل بعضها إلى فانتوم - ٢٠٠٠ ، أو إستبدالها بمقاتلات إف-١٦ من المخزون الأمريكي. وأشارت مصادر شركة «ماكرونال دوجلاس» إلى أنها ستقوم بتسليم ٢١ مقاتلة متطورة من طراز اف - ١٥ إلى المتقدمة إلى إسرائيل قبل عام ١٩٩٩ ، ويبدو أن إسرائيل سوف تتسلم البفعة الأولى منها عام ١٩٩٧ ، كما أعلن وزير المالية الإسرائيلي في نوفمبر «أن اتفاقات السلام لم تخلف بعد آثارا واضحة على الميزانية» مشيرا إلى أن عام ١٩٩٤ قد شهد إتفاقات مع الولايات المتحدة للحصول على هليكوبتر من طراز بلاك هوك و-٤٥٠

مدرعة، و٣٣٦ شاحنة، تصل قيمتها إلى ٢٠٠ مليون دولار. على المستوى الإستراتيجي، أشار التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لبندني إلى أن إسرائيل تمتلك حوالي ١٠٠ رأس نووية يمكن تحميلها على صواريخ أريحا-١ ، وأريحا-٢ ، وكذلك صواريخ «لانس» قصيرة المدى ، وهو تقدير متحفظ تماما ، فمعظم التقارير الصادرة خلال العام تشير إلى امتلاك إسرائيل ما لا يقل عن ٢٠٠ رأس نووية ، بل أن أية عمليات حساب منضبطة لكيفية البلوتونيوم - ٢٣٩ التي قد تكون إسرائيل قد حصلت عليها ، والكتل الحرجة المفترضة لنوعيات من الرؤوس نقل طاقتها التدميرية من ٢٠ كيلو طن ، يمكن أن تنتج عنها تقديرات أكبر من ذلك الرقم ٢٠٠ (رأس نووي) بكثير من ناحية أخرى إستمرت إسرائيل في عملية تطوير الصاروخ المضاد للصواريخ متوسطة المدى الذي يحمل اسم «حيتز» وأشار مدير المشروع «معوزي روبين» إلى أن وزارة الدفاع الإسرائيلية ستبدأ خلال ١٩٩٥ سلسلة من التجارب لطراز معدل من الصاروخ يحمل اسم «حيتز-٢» قبل الانتقال إلى المرحلة العملية. كما ذكرت صحيفة «هآرتس» في ديسمبر (١٩٩٤) أن إسرائيل سوف تطلق أول قمر صناعي للتجسس بواسطة «الصاروخ شافيت» ، مضيفة «أن الخبراء العسكريين يأملون بأن يتمكنوا عن طريق هذا القمر من الحصول على الموطات الاستراتيجية التي كانوا حتى الآن يعتمدون في الحصول عليها على الأتعار الأمريكية». فهذا المستوى يشهد تطورات حيوية.

٢- لم تشهد القوة العسكرية السورية تطورات تذكر على مستوى أعداد القوات ، ولم تشر مصادر مؤكدة إلى تطورات تتصل بالتسليح التقليدي السوري. لكن الأرقام المنشورة خلال العام (١٩٩٤) تشير إلى تغيرات هامشية في أعداد قطع المدفعية ، وطائرات القتال ، وزدائق الصواريخ ، توحى بأن سوريا تقوم بإخراج بعض الطرازات القديمة أو المستهلكة من تلك الأسلحة من الخدمة ، وتكاد الزيادة ذات الأهمية تتركز في العريات المدرعة ، ونقلات الجنود التي يبدو أن سوريا قد حصلت على أعداد منها خلال العام. لكن أشارت تقارير مختلفة إلى توقيع كل من سوريا وروسيا في النصف الأول من شهر يونيو ١٢ إتفاقية للتعاون التكنولوجي في المجال العسكري بين البلدين تطبيقا للإتفاق العسكري الشامل الذي وقع بينهما بمشق في أبريل. وتبعا لبعض التصيلات فإن هذه الإتفاقيات ستؤدي إلى استئناف تزويد سوريا بالسلح الروسي ، وتحديث الأسلحة التي تمتلكها ، وقد تمت الإشارة خلال أكتوبر إلى أن سوريا قد طلبت من روسيا بالفعل تزويدها

بحوالي ٢٤ طائرة مسوخوى ١٧ و ٣٠ طائرة سوخوى - ٢٤ و ٥٠ طائرة من طراز ميغ - ٢٩، وأنظمة دفاع جوى متطورة. ويذكر في هذا الإطار أن الاتحاد الأوروبى قد وافق فى نوفمبر على رفع الحظر المفروض على مبيعات السلاح لسوريا منذ ٨ سنوات (ومن إسرائيل أيضاً)، وأشار وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانى (١٢/٨) إلى أن بلاده تدرس إمكانية بيع أسلحة إلى سوريا مع الأخذ فى الاعتبار «ما إذا كان التصدير سيساهم فى تصعيد التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة، وتعارض إسرائيل هذه الخطوة، بينما تؤكد الولايات المتحدة أن موقفها الخاص ببيع الأسلحة إلى سوريا لن يتغير.

وفى الواقع، فإن ما أثار الاهتمام بالتسلح السورى خلال العام هو حصولها على أعداد غير محددة من صواريخ «سكاد - سى» المتطورة من كوريا الشمالية، التى يبلغ مداها ٥٠٠ كم تقريباً، وتعتبر من جانب إسرائيل - كما أشار رابين فى ١٦/١٢ «بعيدة المدى». وقد أكد الرئيس السورى حافظ الأسد بهذا الشأن على «أن من حق سوريا، ومن واجبه، الحصول على الأسلحة للدفاع عن نفسها ضد إسرائيل، لأن من يهمن الدفاع من وطنه فى ميدان القتال يحسن الدفاع عنه فى ميدان السلام». واثارت مثل هذه الصفقات تحليلات مختلفة حول النفقات العسكرية السورية، فطبقاً لتقديرات أشارت إليها مجلة «ليفينمان دى جوى» الفرنسية فى يونيو، أنفقت سوريا حوالى ٥٤٠ ٥ فى المائة من أجمالى ميزانياتها لعام ١٩٩٣ على الجيش، بينما أشارت مجلة «لوپوان» الفرنسية أيضاً إلى أن النفقات العسكرية السورية قد بلغت فى الفترة الأخيرة ٣.٤ مليار دولار، ويشكل هذا الرقم حوالى ٤٤ فى المائة من الميزانية العامة فى سوريا. لكن حتى إذا كانت هذه التقديرات صحيحة، فإنها لاتعادل نصف النفقات العسكرية السنوية لإسرائيل، وهى مسألة هامة، فالميزان العسكرى الاسرائيلى - السورى لايزال للاختلال، وبقى بتأثيراته على التفاعلات بين الطرفين.

شهدت القوة العسكرية المصرية تطورات كمية على أكثر من مستوى، فقد تزايدت أعداد القوات النظامية المصرية بحوالى ١٠ آلاف جندي، وتناقصت أعداد قوات الإحتياط بحوالى ٥٠ ألف فرد تبعاً لتقديرات IISS، وربما يأتى ذلك فى إطار سياسة تطورات ذات أهمية خاصة فى معظم أفرع القوات المسلحة. فقد حصل الجيش على ١٧ دبابة جديدة من طراز إم - ١ آيه ليصل عدد تلك الدبابات لدى مصر إلى ١٤٧ دبابة فى إطار خطة الإنتاج المحلى - المشترك مع الولايات المتحدة لحوالى ٥٥٠ دبابة من ذلك

الطراز حت عام ١٩٩٨. كما حصلت مصر على ١١٢ عربة مدرعة من طراز كومانشو الأمريكية ليرتفع عدد العربات المدرعة إجمالاً لدى مصر خلال العام عما كان عليه فى ١٩٩٣. كما شهد تسليم المدفعية المصرية تطورات هامة على مستويات مختلفة. وتسلمت القوات الجوية المصرية مقاتلتين من طراز إف-١٦ فى إطار الصفقة المصرية - التركية التى تتضمن حصول مصر على ٤٤ طائرة من هذا النوع حتى نهاية عام ١٩٩٥. كما نخلت القدمة غواصة «رابعة» بعد أن تم تحديثها وتزويدها بصواريخ متطورة فى الولايات المتحدة، فى إطار خطة تحديث الغواصات المصرية. وتعمل مصر على تدعيم تسليحها فى المرحلة الحالية، فى إطار المعادلة الخاصة بالأمن والتنمية، على النحو الذى يجعلها قادرة على مواجهة المتغيرات العديدة فى البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، ولإستاد «بورها الإقليمى» الذى برزت معالمه عام ١٩٩٤.

٤ - إستمرت معدلات التطور الكمي لكل من الجيشين الأرضى والليبانى متناسبة مع الظروف السياسية والإقتصادية للولايتين، لكنها شهدت خلال العام (١٩٩٤) تطورات أكثر كثافة مما حدث خلال العام الماضى، فقد تناقص عدد القوات النظامية الأردنية بحوالى ٢٠٠٠ جندي، وثار جدل واسع فى الأردن حول مشروع قانون خاص بالتقاعد العسكرى تقدمت به الحكومة إلى البرلمان. لكن على مستوى آخر أشارت مصادر أردنية إلى أن الأردن قد تقدم يطلب للحصول على مساعدات عسكرية أمريكية (فى نوفمبر) بقيمة ٢.٥ مليار دولار سنوياً لمدة ١٠ سنوات لتحديث قواته المسلحة «بهدف تمكينها من أداء مسؤوليات إقليمية إلى جانب دعم الاقتصاد المحلى». وكانت قد نشرت تقارير حول قرار أمريكى بتقديم ٥٠ طائرة من طراز إف-١٦ إلى الأردن، ضمن مساعدات عسكرية، وتشتمل كذلك على معدات للقوات البرية كمكافأة للأردن بعد توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل.

وتسمى الأردن إلى تحديث قواتها الجوية فى إطار إشارات ملحة من جانب الملك حسين إلى أن تحديث سلاح الجو من أولى أهدافه. وكان الأردن قد حاول الحصول من قبل على طائرات ميراج - ٢٠٠٠ الفرنسية، و«تورنادو» البريطانية، إلا أنه لم يتمكن من ذلك لأسباب مالية. وخلال أبريل ١٩٩٤ جرت مباحثات عسكرية أردنية - فرنسية حول الحصول على أسلحة فرنسية منها مدافع عيار ١٠٥ ملم ونخائر ومعدات مختلفة، إلا أن هذه المحادثات واجهت أيضاً مشكلة «تحويل الصفقات» وفى هذا السياق يمثل الخيار التسليحي الأمريكى أيضاً طريقاً لحل المشاكل المالية

التي تعترض طريق تحديث القوات المسلحة الأردنية.

أما بالنسبة للبنان ، فقد أسفرت عملية إعادة بناء قوة الجيش اللبناني عن زيادة في عدد القوات تقدر بحوالي ٢٠٠٠ جندي. وبينما استهلك بعض دبابات الجيش ، أضيفت إلى قوة الدبابات ١٥ دبابة «ايه إم إكس» ١٣ خفيفة ، أضيفت إلى أعداد العربات المدرعة بنوعياتها المتعددة حوالي ٢٠٠ عربة ، إضافة إلى بعض قطع المدفعية ، وأشار مصدر رسمي لبناني إلى أن الحكومة اللبنانية قد قررت شراء ١٧٥ مصفحة أمريكية بقيمة ٢٥ مليون دولار ، أي - حسب مقال - «يسعر تشجيعي» ، بعد أن قام الكونجرس الأمريكي برفع الحظر عن بيع العربات المدرعة إلى لبنان ، وهو الحظر المفروض منذ عام ١٩٨٥. كما قررت الحكومة اللبنانية بيع ١٠ طائرات حربية من طراز «ميراج-٣ سي» فرنسية الصنع لأنها لم تعد صالحة الطيران نتيجة عدم صيانتها منذ بداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. وقد شغلت الأزمات الرسمية في لبنان لعدة شهور خلال العام بما أثير حول صفقة سلاح بقيمة ٧٠ ألف دولار قيل أنه تم بيعها من جيش جنوب إفريقيا إلى لبنان ، قبل أن يتضح أنها ذهبت إلى اليمن.

وهكذا ، فهناك تطورات هامة تقترب من أن تكون توجهات استراتيجية قابلة نسبياً للاستمرار ، ذات علاقة بقضية القوة العسكرية ، تحدث في المنطقة ، رغم أن بعض جوانبها لم تتبلور بعد. إضافة إلى ذلك استمر خلال العام ذلك النمط من النشاطات العسكرية التصليحية «المحدودة» المتصل بتطوير وتحديث القوات المسلحة. ورغم محدودية هذا النمط ، إلا أنه سوف يخلق - على الأرجح - تحولات نوعية هامة في الشكل العام لعناصر القوة العسكرية لدول دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي .

٢ - قضايا الأمن في المفاوضات العربية - الإسرائيلية :

تعتبر قضايا الأمن واحدة من أهم القضايا المحورية في عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، إذ أن تلك العملية تتصل بتسوية صراع امتد إستمراً لما يزيد عن ٤٠ سنة ، نشبت بين أطرافه المباشرة خمسة حروب كبيرة ، وعمليات عسكرية محدودة لاحتصار لها ، وتكبدت تلك الأطراف خلالها خسائر مادية وبشرية هائلة ، وخاضت سياق تسليح مزمن أدى إلى تراكم ترسانات تصليحية تقليدية ، وغير تقليدية ، في دائرة الصراع ، واحتلت إسرائيل خلاله أراض تابعة للأطراف الخصمة المباشرة للصراع ، وصاغت هذه الأطراف إستراتيجيات عسكرية

ترتبط أساساً بالطرف الآخر. وطورت إسرائيل عبر مسار الصراع مفاهيم ونظريات غير تقليدية للأمن تختلط فيها الإعتبارات الاستراتيجية بالأهداف السياسية والعقد التفضية بصورة يصعب أحياناً التعامل معها . وأدى كل ذلك إلى تراكم المخاوف والشكوك وعدم الثقة لسنوات طويلة.

في هذا السياق ، أصبحت قضية الأمن - تبعاً لصيغة مدريد - إحدى قضيتين حاكمتين لعملية التسوية في ظل مبدأ «الأرض مقابل السلام» ، وأصبحت إسرائيل في الطرف المسئول عن طرح هذه القضية ، وكأنها قضية خاصة بها فقط ، قبل أن يتعدل هذا الوضع نسبياً عام ١٩٩٤. وتوقلت قضية الأمن في كافة مسارات التفاوض الثنائية ، بحيث أصبحت مثارة بين إسرائيل والأطراف الأربعة العربية الأخرى ، وخصصت لبحثها إحدى اللجان الرئيسية للمفاوضات متعددة الأطراف التي يتم خلالها التفاوض حول إعادة ترتيب الأوضاع في النظام الإقليمي كله انطلاقاً من عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. ووضع - خلال عام ١٩٩٤ تحديداً - أنها قد أصبحت عنده حقيقة على بعض مستويات التفاوض كما هو قائم بالنسبة لقضية الجولان وأسلحة إسرائيل النووية. ويمكن رصد أهم الخطوط العامة لما يتصل بقضايا الأمن في المفاوضات العربية الإسرائيلية ، بالتركيز على تطورات العام ، كما يلي:

أ - القضايا العسكرية في المفاوضات الثنائية :

لقد طرحت القضايا العسكرية في كافة مسارات التفاوض الثنائي ، منذ بداية عملية التسوية السلمية ، من جانب إسرائيل تحديداً ، ثم الدول العربية الأخرى ، في ظل إستراتيجية إسرائيلية تركز على أن أية خطوة تفاوضية تمر أولاً من خلال «مصفاة الأمن» الذي تتقدم إعتباراته - إعتبارات الأمن - على إعتبارات التسوية ذاتها ، وفي إطار متابعة ومشاركة منظمة من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في عملية التفاوض. على الجانب العربي تفادت إستراتيجيات أطراف التفاوض فيما يتصل بالتعامل مع قضية الأمن ، لكن بدا لفترة طويلة أنها تتعامل معها وكأنها «هم» إسرائيلي فقط ، قبل أن تتطور مواقفها نسبياً بإتجاه عدم قبول بعض الأطر الأمنية الواسعة لإسرائيل. ولم تتطور تلك المواقف حتى عام ١٩٩٤ - على مستوى المفاوضات الثنائية - باتجاه طرح قضايا أمن تلك الأطراف كقضية تفاوضية رئيسية ، بقدر سيطرة هدف «إستعادة الأرض» على جداول أعمال المفاوضات بين العرب ، وذلك كما يلي :

(١) المسار الفلسطيني - الإسرائيلي :

قبل التوصل الى اتفاق اعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية عام ١٩٩٣، كانت ثمة تصورات تطرح - من جانب إسرائيل - حول المشكلات والترتيبات الأمنية المتصلة بتسوية بين الطرفين تستند على أطر مختلفة ، مع التركيز على أسوأ سيناريوهات يمكن أن يمثلها الكيان الفلسطيني في سياقها تهديد على مستوى ما لإسرائيل إذا ماتم إنسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحكم عدم التوازن بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، كان الهدف المعقول فقط بالنسبة للفلسطينيين هو أمن بعد أدنى، وبمستوى داخلي في الأساس ، مع تخصيص الموارد للتنمية. وأشار فيصل الحسيني في أحد أحاديثه (١٩٩٢/٨/٥) الى أن قوة الدولة الفلسطينية يجب أن تكون في ضعفها، ويجب ألا يكون أمنها في يدها ، بل يجب أن يستند أمنها كليا الى ضمانات الدول الكبرى، وبالتالي كان هناك منطوق لقبول تصورات إسرائيل الأمنية، ولو في المرحلة الأولى لتسوية ، خاصة على المستوى الخارجي ، مع التركيز في المفاوضات على تفاصيل تتصل بأمن مناطق الكيان الفلسطيني «داخليا».

وتبعاً لما اتفق عليه الطرفان في «إعلان المبادئ» حول ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية» الموقع بواشنطن في سبتمبر ١٩٩٣، تمت إحالة قضية الترتيبات الأمنية والحدود الى مفاوضات الوضع الدائم التي تغطي القضايا الأكثر تعقيداً. بينما تم الاتفاق في المرحلة الإنتقالية ، التي يحدد اتفاق إعلان المبادئ الترتيبات الخاصة بها ، على قيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية (المجلس) بإنشاء قوة شرطة «قوية» بهدف ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بينما تستمر إسرائيل في الإضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام. وتم التأكيد مرة أخرى في آخر فقرات ملاحق الاتفاق على أنه «من المفهوم أنه ، بعد الانسحاب الإسرائيلي ، ستستمر إسرائيل في مسؤوليتها عن الأمن الخارجي ، ومن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين ، ويمكن للقوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرق البرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا». فقد حسمت قضية الأمن الخارجي بسهولة نسبياً في هذه المرحلة ، وتم التركيز في مرحلة ما بعد اتفاق إعلان المبادئ ، والاتفاق التنفيذي له ، الذي وقع بالقاهرة في مايو ١٩٩٤ ، على تفصيلات معقدة بدأت بتسليم الشرطة الفلسطينية .

ووصلت الى قضية إعادة نشر القوات الإسرائيلية خارج المدن والمراكز السكانية في الضفة الغربية ، دون أن يتم حسم هذه القضايا حتى نهاية العام ، وذلك بالتوازي مع بعض التطورات الأمنية الهامة ، منها:

أ - بروز عدد هائل من القضايا الأمنية الفرعية في مرحلة ما بعد بدء تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ في مايو ١٩٩٤ ، كمشكلة المعتقلين ، والممر الأمني ، والتوصل الى إسرائيل ، والصدام بين الشرطة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية ، والتصاريح الأمنية ، وغيرها.

ب - تصاعد مشكلة العنف المسلح ضد الإسرائيليين من جانب الحركات الإسلامية داخل منطقة الحكم الذاتي وخارجها ، بما أثار جدلاً شديداً داخل إسرائيل حول مدى قابلية اتفاق إعلان المبادئ للإستمرار كما هو عليه ، وأدى الى تهديد قائد القوات الإسرائيلية في غزة بإعادة احتلالها.

لكن الأهم من ذلك هو أن إسرائيل قد بدأت التفكير «عملياً» في قضايا الأمن والحدود المؤجلة في ضوء خبرة المرحلة الإنتقالية ، فهناك إشارات الى ضرورة إعادة تقسيم الأراضي ، أو إجراء تعديلات في الحدود بمنطقة الأمر الواقع ، أو نوايا الإبقاء على أربعة قطاعات في الضفة تحت سيطرة الجيش حتى بعد التوصل الى الاتفاق النهائي باعتبار - وهي وجهة نظر المؤسسة العسكرية - «أنها تشكل الحد الأدنى من الأراضي التي لابد من المحافظة عليها لأسباب أمنية عند الاتفاق النهائي». فمشكلات التفاوض حول الأمن في المرحلة التالية قد بدأت بالفعل ، وإن كان مفهوم الأمن عموماً يتسم بطابع خاص على هذا المسار.

(٢) المسار الأردني - الإسرائيلي:

لم تكن هناك قضايا أمن ذات طبيعة خاصة على هذا المسار معطفاً هو قائم بالنسبة للأراضي الفلسطينية أوالجولان ، إذ اتسمت قضايا الخلاف بين الطرفين بالطابع العملي ، الواقعي نسبياً ، والمبعد عن التوجهات الأيديولوجية ، والمدارس الأمنية في إسرائيل ، خاصة في ضوء ميراث الاتصالات والتعهدات السرية بينهما ، وطبيعة الموازين العسكرية الإسرائيلية - الأردنية . لذا ركزت إسرائيل على ضرورة التوصل الى معاهدة سلام مع الأردن ، لاسيما وأنها ترى أن المشكلة الحدودية القائمة ذات أبعاد إستراتيجية محدودة. وكانت القضية الحقيقية بالنسبة للأردن - فيما يبدو - هي التوقيت. ولذلك فإنه ما إن بدأت عملية تنفيذ إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي ،

سوريا في اتجاه اتمام انسحاب كامل خلال فترة زمنية قصيرة.

ب- العلاقات ، فإسرائيل تضغط بإتجاه علاقات سلام كاملة ، وتقبل سوريا ذلك ، لكن إسرائيل تربط مدى الانسحاب بمدى العلاقات ، بينما تقر سوريا أن السلام الكامل يرتبط بالانسحاب الكامل.

ج- الأمن ، فهناك خلافات حادة حول ترتيبات الأمن في الجولان ، بحيث تحولت هذه القضية الى عقدة حقيقية في مسار المفاوضات بين الطرفين حتى لاهية العام.

ولقد أوضحت تطورات التفاوض على هذا المسار خلال العام بشأن الأمن أن إسرائيل تضغط في إتجاه الحصول على «أكثر ترتيبات الأمن شمولاً وإغالية» قبل أن تقرر الانسحاب من الجولان ، وإنها - تبعاً لما يعبر عنه مسئولوها رسمياً - لن تقدم على الانسحاب دون ضمانات أمنية كافية. أما سوريا ، فقد أعلنت أنها تقبل ترتيبات أمن ملائمة في الجولان ، لكنها لاتقبل بالصيغ الإسرائيلية الواسعة التي تستند على منطق «أنه لا بد من منطقة أمنية جديدة لحماية المنطقة الأمنية الأولى ، وهكذا».

إن تعقيدات هذه المسألة قد أدت الى اتفاق كل من سوريا وإسرائيل على عقد محادثات عسكرية على مستوى رفيع (رؤساء الأركان) في واشنطن ، ووضخ خلال هذه المحادثات - التي عقدت في ديسمبر - وجود تباين واسع في وجهات نظر الطرفين ، فهناك إتفاق عام على إستناد ترتيبات الأمن على المناطق منزهة السلاح في الحدود ، وإقامة مراكز للإنذار المبكر تسمح بمراقبة التحركات ، وإلى للإشراف على هذه الترتيبات ، ربما من خلال قوات مراقبة وحصل أمريكية. لكن كانت هناك خلافات حول مطالب إسرائيل بمد ترتيبات الأمن إلى «المنطقة المجاورة للجولان في العمق السوري (مناطق أمنية)» والاحتفاظ بنطاق مراقبة في الهضبة ، وحول رؤية سوريا الفصاحة بإيجاد ترتيبات أمن متوازنة ومتبادلة على جانبي خط 4 يونيو ١٩٦٧ ، وقصرها على الجولان من الجانب السوري، مع عدم طرح أفكار تمس السيادة السورية على الهضبة ، أو الاقتصاد في تناول مسألة «القوة العسكرية العامة» على خفض القوات دون خفض الأسلحة ، أو تجاهل أسلحة الدمار الشامل، ولم يتم التوصل الى اتفاق حول هذه القضايا حتى نهاية العام ، وإن كانت تصورات كل طرف قد أصبحت أكثر تحديدا بالنسبة للطرف الآخر، ويظل من الصعب تماما التنبؤ بحركة هذا المسار .

إنفع المسار العربي - الإسرائيلي نحو توقيع معاهدة سلام في أكتوبر ١٩٩٤ ، وذلك في أعقاب إيجاد صيغ مرنة لحل مشكلات الحدود والمياه ، وما أشارت اليه مصادر مختلفة حول زيارة سوية قام بها رئيس الأركان الإسرائيلي إيهودا باراك لعمان في سبتمبر (١٩٩٤) تم خلالها التفاهم حول بعض المسائل الأمنية المحددة.

لقد كان الأردن من أوائل الأطراف العربية التي طرحت فكرة أن موضوعات مثل المياه والأمن والحد من التسلح يجب أن تبسح في المفاوضات الثنائية ، وأن لاتترك للمفاوضات متعددة الأطراف فقط ، «نظرا لأهميتها». وتم التوصل بالفعل فيما سمي اتفاق جدول الأعمال الى تفاهم بين الطرفين حول الإلتزام المتبادل بتجنب الأنشطة التي تؤثر سلبا على أمن الطرف الآخر ، بما في ذلك عدم التهديد باستخدام أي شكل من أشكال القوة أو الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية ، والتأكيد على أن نزاع السلاح مسألة ذات أولوية ، والالتزام بالعمل على إقامة كتلحة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في أسرع وقت. ولم يكن أمام طرفي المسار إلا التفاهم حول قضايا الأمن المحددة في معاهدة السلام النهائية ، كمشكلات التسلل عبر الحدود، وتواجد المنظمات المعارضة للتسوية، والإرهاب ، وإعلان إنهاء حالة الحرب رسمياً. وبدأت في أعقابها سلسلة مكثفة متلاحقة من إجراءات بناء الثقة والتعاون بين الطرفين. فلم تكن هناك مشاكل أمن حقيقية على هذا المسار ، لدرجة أن إحدى أهم المكافآت التي حصل عليها الأردن بفعل التوقيع على المعاهدة كانت صفقات سلاح ومساعدات عسكرية أمريكية .

(٣) المسار السوري - الإسرائيلي:

تعتبر قضية الأمن المتصلة بهذا المسار من أعقد قضايا الأمن المطروحة في عملية التسوية ، إذ سادت داخل إسرائيل لسنوات طويلة توجهات شبه متوافق عليها داخليا، تعتبر أن الاحتفاظ بالجولان يمثل مصلحة أمنية حيوية جامدة بالنسبة لإسرائيل ، خاصة في ظل امتلاك سوريا قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية يمكن أن تهدد - تبعاً لذلك التوجهات - أمن إسرائيل. لكن هذه الموقلات قد أصبحت أكثر مرونة بعد بدء عملية التسوية ، وتولى حزب العمل السلطة ، فمزد جولان المفاوضات الثنائية ، تحدث - استنادا على أدواق عمل كليهما الطرفان - ثلاث قضايا رئيسية للتفاوض ، هي:

١- الانسحاب ، وقد قبلت إسرائيل مبدأ الانسحاب من الجولان دون أن تحدد نطاقه أو مده الزماني ، وتضغط

(٤) المصار البنياني - الإسرائيلي:

اسرائيل، وهامة في إطار مضمونها الخاص على مصارات أخرى (فلسطين - إسرائيل)، وأقل أهمية على المصار الأرميني - الاسرائيلي، وقد تم تحقيق تقدم على بعض مستوياتها ، ولا يزال بعضها الآخر موقلاً ، أو مطلقاً ، أويتم التفاوض بشأنه ، لكن عمومها ، فإن ثمة علاقة بين إحراز تقدم على صعيدها ، وإحراز تقدم عام على صعيد العملية السلمية ، فيما يتصل بثلاثة مصارات على الأقل.

ب- القضايا العسكرية في المفاوضات المتعددة :

ترتبط قضايا الأمن الإقليمي المتصلة بالصراع العربي الاسرائيلي بلجنة المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي التي تشكلت - ضمن هـ لجان - في مؤتمر موسكو أوائل عام ١٩٩٢. فهذه اللجنة تعتبر من أهم الأطر التي يجري فيها التباحث والتفاوض بين الدول العربية واسرائيل ، برعاية الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية مع حضور دولي قوي، حول تلك القضايا ، لكنها ليست الإطار الوحيد بهذا الشأن. فكثير من القضايا الأمنية الهامة تطرح من خلال الإتصالات الثنائية بين الدول ، أو داخل المنظمات الدولية ، أو في إطار التعامل مع وجهات عالمية عامة تتصل بإدارة التعامل مع الاتفاقيات الدولية التي تتم صياغتها ، أو مراجعتها ، أو مد سريانها . إلا أن أعمالها تعكس - مع ذلك - كافة الإختلافات والإتفاقات ، ومدى ماتم إحرازه من تقدم بين الدول العربية واسرائيل على صعيد الأمن.

لقد عقدت اللجنة سبع دورات لمجموعة العمل الخاصة بها حتى الآن ، تمت الأولى في مايو ١٩٩٢ بواشنطن ، والثانية في سبتمبر ١٩٩٢. بموسكو ، والثالثة في مايو ١٩٩٢ بواشنطن ، والرابعة في نوفمبر ١٩٩٢ بموسكو ، والخامسة في مايو ١٩٩٤ بالدوحة ، والسادسة في نوفمبر ١٩٩٤ بباريس ، والسابعة في ديسمبر ١٩٩٤ بتونس. وخلال الشهور الفاصلة بين الجولات العامة ، عقدت لقاءات مختلفة عبر مسار عمل اللجنة فيما يسمى إجتماعات دمايين الدورات ، أو إجتماعات مجموعة المفاهيم، كما حدث في القاهرة ، وعمان على سبيل المثال .وحسب مسار مختلف ، فإن تلك الإجتماعات لا تقل أهمية عن الطلعات العامة التي تعتبر دورات، إذ يتم خلالها الإعداد للدورة التالية ، والاتفاق على نقاط أساسية تشكل في النهاية إطارا للتفاوض ، أو الاتفاق على نظم ومفاهيم تسهل عملية التفاوض فيما بعد كما حدث في لقاء القاهرة عندما ناقشت قضية النطاق الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط ، وقوائم الأسلحة المحظور تزويد دول الشرق الأوسط بها ، ونظام

تتسم قضايا الأمن على هذا المصار بالتحديد الشديد ، وإن كانت اتخذت من تعقيدات إضافية إلى وجود ضغوط شديدة على إسرائيل في اتجاه إنهاء مشكلة إحتلال جنوب لبنان تتمثل في عمليات المقاومة المسلحة المستمرة ضدها ، والتي تصل أحيانا - عن طريق إطلاق صواريخ كاتيوشا - إلى شمال إسرائيل. لكن لهذا المصار مشكلاته الأساسية أيضا ، ومنها إرتباطه بالمصار السوري - الإسرائيلي ، ليس بفعل الإرتباطات والضغوط السياسية المتضمنة في العلاقة الخاصة بين سوريا ولبنان ، وإنما كذلك بفعل واقع عسكري وإستراتيجي يتصل بانتشار القوات ناالجغرافيا الإستراتيجية. وقد تمثلت مواقف اسرائيل الأولى على هذا المصار في أنه لا توجد مشكلة حدودية بينها وبين لبنان مع ضرورة البدء في تشكيل لجنة عسكرية مشتركة (كخطوة أولى بين الطرفين) تهدف إلى تحقيق تقدم في المجال الأمني سيؤدي إلى إحراز تقدم على المستوى السياسي وتبعا لذلك ، فإن مشكلة إسرائيل في جنوب لبنان - تبعا لتوجهاتها - أمنية تتطلب انسحاب القوات السورية ، والمليشيات ، أو نزوح سلاح الأخيرة ، مع إقامة ترتيبات أمنية في المنطقة الحدودية.

وقد تطورت بعض محاور هذه المواقف مع تطور عملية التفاوض ، مع إحتفاعها بمضمونها الأساسي الفاص بقبول إسرائيل للإنسحاب ، لكن بعد قيام الحكومة اللبنانية بالسيطرة على الجنوب ، والتوصل إلى ترتيبات أمن مشتركة ، واستمرار الموقف اللبناني في التركيز على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي ، وإمتناع إسرائيل عن التدخل في قضايا أمن لبنان ، ثم التفاهم حول الترتيبات العسكرية بعد ذلك. وقد حاولت إسرائيل طوال سنوات حل مشكلة أمنها في جنوب لبنان عن طريق قواتها المسلحة ، لاسيما إزاء حزب الله ، لكن وضعت خلال ١٩٩٤ تحديداً حدود القدرة على القيام بذلك ، وعملت سوريا و«لبنان» للضغط على إسرائيل عن طريق «المقاومة المسلحة» رغم الثمن الفادح لذلك أحياناً. وعلى أية حال فإنه ليس للقضية الأمن - التي تبدو وكأنها مشكلة أولويات فقط - بين اسرائيل ولبنان طابعاً مستقلاً يرتبط بمسارها الخاص ، فهي ترتبط بمسار آخر. فعلى حد تعبير أيتامار رايبينوفيتش سفير اسرائيل في الولايات المتحدة «إن المحادثات مع سوريا لن تستكمل قبل التوصل إلى حل مشكلات إسرائيل الأمنية في ومن جنوب لبنان».

وهكذا فإن القضايا الأمنية - العسكرية تعتبر قضايا محورية في بعض المصارات التفاوضية (سوريا - لبنان -

الرقابة والمتابعة الخاص بالالتزام كافة الدول بما يتم الاتفاق عليه .

وقد عانت اللجنة خلال جولات انعقادها ، خاصة خلال عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ ، من عدة مشكلات مهيكلية فرضت حالة جمود نسبي على عملية التفاوض داخلها ، وأدت الى استمرارها في التداول حول قضايا إجرائية لفترة طويلة. فقد كان ثمة ريب دائم بين حدوث تطورات أساسية على مستوى المفاوضات في المسارات الثنائية والمفاوضات متعددة الأطراف ، وأدى ذلك إلى نتائج عملية ، إذ رفضت سوريا وإبنا منذ البداية المشاركة في أعمالها ظالما لم يحدث تطور ملموس على المستوى الثنائي. ومنذ الجولة الأولى ظهرت بوادر ريب آخر بين مسار العملية السلمية وترتيبات الأمن في شكل تيارين عريضين تبلورا بوضوح عبر الجولات وصولا الى عام ١٩٩٤ ، يستد كل منهما على منطوق خاص ، كالتالي:

الأول : يرى أن الحل السياسي يجب أن يسبق الترتيبات الأمنية والتسليحية ، وبالتالي يجب أن تسير المفاوضات بخطى صغيرة. ويتما لوجهة نظر إسرائيل - التي تتبنى طرح هذه الحقوة - يجب التركيز على إجراءات بناء الثقة مثل الاتصالات وتبادل المعلومات والترتيبات فيما يتصل بالقوات المسلحة .

الثاني: يرى أنه لا يوجد تمارض بين التعامل مع إجراءات بناء الثقة والبدء - من البداية- في التعامل مع قضية الحد من التسلح. فالحل السياسي وترتيبات الأمن يجب أن يتوازيان. وقد تطور هذا التيار الذي - تتبناه مصر والدول العربية - مع تطور العملية السلمية باتجاه التأكيد على أنه لا يمكن إقامة السلام بدون إقامة نظام للحد من التسلح ، أو تجاهل القضايا المحددة المتصلة بشأن المنطقة .

ولقد كان من المفترض - حسبما تم التوافق في اللجنة - أن يتم السير في اتجاه إجراءات بناء الثقة بالتوازي مع طرح قضايا التسلح المرتبطة بها . لكن أعمال الدورات المختلفة ، خاصة دورات ١٩٩٤ الثلاث ، تشير الى أنه تم التوغل لمسافات بعيدة في مسألة إجراءات بناء الثقة ، دون أن يتوازي ذلك مع تناول قضايا التسلح. إلا أن هذه القضايا الأخيرة ، لاسيما قضية قوة إسرائيل النووية ، قد أصبحت تطرح بوضوح ، وإصرار كبير ، من جانب مصر والسعودية والدول العربية الأخرى في الدورات الأخيرة ، بما أدى الى تصاعد حدة الجدل حول قضية الألويات داخل اجتماعات اللجنة حتى نهاية العام . فلقد كانت الأطراف العربية قد قبلت منذ البداية تنشيط التباحث حول

إجراءات بناء الثقة في إطار محددات معينة إذ تم التأكيد على أن الالتزام بها بشكل منظم وفعلي سوف يتم - في معظم الحالات - بعد إقرار التسوية ، كما أنها يجب أن تكون عامة واختيارية لتترب التزامات سياسية ، أو تنزم من لايريد الانضمام اليها .

في هذا الإطار ، تمت في «الوحدة» مناقشة اقتراح فرنسي يعقد ندوة حول هيكل الأمن في الشرق الأوسط ، وإقتراح قطري بإنشاء مركز لمنع النزاعات في الشرق الأوسط ، وإقتراح روسي بإنشاء بنك معلومات في الشرق الأوسط ، وتصورات كندية حول بناء الثقة على المستوى البحري ، وإقتراح مصري الخاص بإنشاء شبكة إقليمية للاتصالات في الشرق الأوسط . وتم الاتفاق طعيا على إقامة بعض تلك المراكز والشبكات بصفة مؤقتة خارج المنطقة في دول أخرى على أن تنقل مقراتها الى المنطقة بعد التسوية. فأشار الوفد الإسرائيلي إلى أنه بدأت بالفعل ترتيبات إقامة بنك لمعلومات الحد من التسلح في إسرائيل ، كما تم الاتفاق على عقد بعض الندوات ، أو القيام ببعض الزيارات الخارجية المشتركة . وفي «باريس» تم التوسع في النقاش حول الندوة الفرنسية المقترحة. وفي «دنس» تم الاتفاق على إنشاء مركز إقليمي للأمن في الشرق الأوسط بعمان ، وتبادل بعض المعلومات العسكرية ، وإنشاء شبكة الاتصالات الإقليمية في مصر ، والاتفاق على الإجراءات المتعلقة بمنع المواصلات في أمالي البحار ، والتعاون في مجال الأغذية البحرية ، وما إلى ذلك. ويعني هذا أن لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي حققت بعض التقدم في مجال إجراءات بناء الثقة .

أما على مستوى قضايا ضبط التسلح في الشرق الأوسط ، فقد بدأ الأمر معمدا منذ الجولة الأولى عام ١٩٩٢. فقد رفضت إسرائيل في البداية الحديث عن المسألة النووية - التي تمثل جوهر هذه القضايا من وجهة النظر العربية - بآية صورة. ثم قبلت الحديث عنها في الجولات التالية مطالبة «بترك هذا الأمر يمر بهوء». مع تقديم تأكيدات غير محددة بأن كل انقطة للتسلح الإسرائيلي سيكتشف غير وتضخ لتفاوض «في الوقت المناسب». وقد استمر الضغط المصري والعربي في نفس الاتجاه ، خاصة مع تقدم عملية السلام ، وبقي الموقف الإسرائيلي على ما هو عليه. ففي «باريس» أكدت ورقة العمل المصرية على وجود أرضية مناسبة للبدء في البحث الجاد حول إجراءات ضبط التسلح ، وأكدت الوفود العربية تمسكها بموقفها ازاء ضرورة إخلاء المنطقة من كافة أسلحة التدمير الشامل ، خاصة النووية . وإنضمام إسرائيل لاتفاقية منع الانتشار

الأمنى - العسكرية تتصل بتحقيق توازن عسكري بين دول المنطقة، وإزالة كافة أسلحة التدمير الشامل منها، وما إلى ذلك .

وقد أثار الإعلان خلافات حادة في النوبة، لعبت فيها «السعودية» دورا هاما، وطرحت خلال المفاوضات كافة القضايا السابق الإشارة إليها، إضافة إلى قضايا أخرى تتصل بالمهام المستخدمة. ولم يصدر الإعلان. وطرحت هذا الإعلان مرة أخرى في «باريس» كإحدى قضيتين رئيسيتين في النوبة، وأجريت عليه بعض التعديلات، إلا أن خلافات حادة ثارت بين الوفد الفلسطيني ووفد إسرائيل والولايات المتحدة حول تضمين شق السياسى مبدأ حق تقرير المصير، ولم يصدر. وفي «تونس» طغت مسألة الإعلان على معظم بنود أعمال اللجنة، وثار جدال واسع بين الوفد المصرى والوفد الإسرائيلى حول رصد تعهد من جانب البلدان المشاركة - فيما اقترح مصر - بإخضاع ترسانتها من الأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل للرقابة والتفتيش في الإعلان. وقد اعتبر الوفد الإسرائيلى أن هذه المسائل «ترتكب طابعا سياسيا، وهي من القضايا التي تحل على المستوى الدولى، وليست ضمن عمل هذه اللجنة ذات الطابع الإقليمي»، وقد رفض الوفد المصرى هذه المقولة، ولم يصدر الإعلان بعد أن تحفظت وفود معظم الدول العربية عليه بصيغته المطروحة التي لا تتضمن قضية «نزع سلاح إسرائيل النووية» وقد وضع خلال دورة تونس - ملغما كان قائما في الدورات السابقة أن الوفد الأمريكى لم يكن متحمسا لممارسة أى نوع من الضغط على إسرائيل لعمليها التي تعيد مواقفها، في إطار السياسة العامة للولايات المتحدة بهذا الشأن، رغم أنه كان يميل في خروج ذلك الإعلان السياسى خلال هذه الدورة .

وهكذا، فإن التفاوض حول قضايا الأمن الإقليمي في لجنة ضبط التسليح يشهد تطورات هامة على مستوى إجراءات بناء الثقة، بينما لا يزال الموقف يتسم بالجمود على مستوى التعامل مع التسليح بسبب مشكلة أسلحة إسرائيل النووية التي برزت بوضوح على جداول أعمال دورات عام ١٩٩٤، وسوف تزداد بروزا خلال عام ١٩٩٥. ويصعب إلى حد كبير رصد آفاق عملية التفاوض في هذا الاتجاه، فبقيا لمستوى فرنسى شارك في أعمال دورة باريس، فإن النتائج الملموسة لمثل هذه الاجتماعات لا يمكن إلا أن تكون بعيدة المدى، لكن مستطل هناك علاقة بين إحراز تقدم بشأن القضايا المثارة على هذا المستوى، وإحراز تقدم عام على سعيه عملية التسوية السلمية، إذ استمرت المواقف على ماهى عليه.

النوى، وقبولها وضع منشأتها تحت التفتيش والرقابة الدولية، بينما أعادت إسرائيل طرح مواقفها المشار إليها، مع الصديق عن اعطاء أولوية لتفتيش حجم الجيوش العربية وتسليحها التقليدى. وفي «تونس» أكد رئيس الوفد الإسرائيلى أن بلاده ترفض اتخاذ أى خطوات عملية في مسألة تجريد الشرق الأوسط من الأسلحة غير التقليدية قبل التوصل إلى سلام شامل. فلم يحدث تقدم هام في مجال التفاوض حول قضايا التسليح، وإن كانت بعض القضايا الفرعية الخاصة به كمسألة «الشفافية»، ونظم التفتيش والرقابة على التسليح قد توقفت بإهتمام .

بالتوازي مع ما يحدث داخل اللجنة، كانت مصر قد بدأت تمارس ضغوطا واسعة منذ منتصف العام بهدف إيجاد صيغة للتعامل مع مشكلة أسلحة إسرائيل النووية في إطار الاستعداد لمؤترى مراجعة ومد سريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك من خلال قنوات مختلفة. فقد كانت مصر قد رفضت التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية في يناير ١٩٩٣، ورابطة توقيعها عليها بإلتزام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووى وتطورت المواقف المصرية خلال عام ١٩٩٤ في اتجاه التأكيد على عدم امكانية تحقيق السلام في المنطقة إذا ماتت تجاهل المسألة النووية الإسرائيلية، مع التأكيد - على لسان الرئيس مبارك - على أن مصر لن توافق على مد سريان معاهدة عدم الانتشار النووى خلال عام ١٩٩٥، إلا إذا انضمت إسرائيل إليها، ويبدو الموقف العربى بهذا الشأن أكثر تماسكا مما كان عليه في يناير ١٩٩٣، عندما عرضت معاهدة الأسلحة الكيميائية للتوقيع .

ولقد صبت كافة هذه التفاعلات داخل اللجنة في إطار هام بدأ في الظهور منذ «دورة النوبة» تحت اسم «إعلان مبادئ حول ضبط التسليح والأمن في الشرق الأوسط» وهو إعلان نوايا كان قد ساد اتجاه في اللجنة بشأن إصداره ليعبر عن رؤية الأطراف المتفاوضة لقضايا التسليح والأمن في المنطقة، وكان التوجه الأساسى بشأنه هو أن يتم إعتباره ضمن القضايا طويلة المدى، وليست العاجلة، إذ أنه يتضمن في ثنائه أمورا يمكن معها اعتباره «اتفاقية». لكنه طرح في النوبة متضمنا شقين:

الأول: يؤكد على مبادئ عامة أمنية ذات مضمون سياسى أو إستراتيجى وليس عسكريا تركز على الاعتراف المتبادل بالمصالح الأمنية لكافة الدول، وعدة خطوات اعتبرها الوفد الإسرائيلى «إجراءات بناء ثقة».

الثاني: يركز على عدد من المبادئ العامة ذات الطابع

ثانيا : عملية التسوية السلمية

أحمد المسلماني

١ - التحول في هيكل وديناميكية التسوية:

كان التصور العربي بشأن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط منذ طرح فكرته خلال السبعينيات ، هو ايجاد صيغة تنظيمية مناسبة لتجميع أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي برعاية وضمانة دولية كالمية لتحقيق تسوية ما لهذا الصراع. وقد تضمن هذا التصور تأكيدا على الدور الهام الذي تتخض به صيغة المؤتمر ومقرراته كجزء رئيسي في عملية التسوية. بمعنى أن يكون المؤتمر الدولي للصلاحيات الكاملة لاقرار التسوية طبقا للقرارين ٢٤٠، ٣٣٨. لكن انعدام المؤتمر الدولي للسلام في مدريد ١٩٩١/٨/٣٠ جاء مفارقا لهذا التصور، إذ تضمن خطاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد أنه لن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التي ستتوصل إليها ، كما لن تكون له سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للأطراف هكذا لم يتعد الجزء الأول من «صيغة مدريد» كونه مؤتمرا احتفاليا إعلاميا أقصى طموحات تقديم الأطراف المعنية لبعضها البعض من صدمة اللقاء الأول بما يفسح الطريق للجزء الثاني من «صيغة مدريد» للعمل بشكل أكثر فاعلية.

وسار هذا الجزء من صيغة مدريد في اتجاهين. أولهما يعني بالمفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ، وثانيهما يعني بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والتسلح والأمن الاقليمي والمياه ، وغيرها من القضايا الاقليمية في إطار المفاوضات متعددة الأطراف التي تشارك فيها إسرائيل ودول الطوق باستثناء سوريا ولبنان وممثلون من مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى ممثلين من اليابان والدول الأوروبية.

وهكذا يمكن القول أن صيغة مدريد قد تجاوزت الشكل التقليدي لفكرة المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات. كما تجاوزت الآلية المؤسسية الواردة التي يمت في أقصي درجات فاعليتها خلال أزمة بحرب الخليج الثانية. فقد خرجت صيغة مدريد «تماما عن الأطار التنظيمي لهيئة الامم

يدخل عام ١٩٩٤ ضمن الأوامر الهامة التي مثلت تحولا رئيسيا في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي ، حيث شهد البدء في تنفيذ اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي ، والتوقيع النهائي على اتفاق السلام الأردني - الاسرائيلي. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم يكن مفاجئا على النحو الذي أعلن به اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني في أوسلو عام ١٩٩٣. إلا أنه لم يسلم من موجات الجدل وإعادة القراءة التي توزعت نتائجها ما بين القبول والرفض وبينهما ألوان متباينة من التحفظ .

إذ سرعان ما أعلنت سوريا ولبنان وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني عن عدم رضائهم ازاء بنود هذا الاتفاق. وربما كان جزء كبير من الانتقادات التي وجهت للاتفاق راجعا بالاساس إلى التخوف من انعكاسات السلبية على الممارين السوري واللبناني فضلا عن المسار الفلسطيني الذي تأثر مباشرة ببعض بنود اتفاق كالبند المتعلق بالاشراف الأردني على المقدسات الاسلامية في القدس ، مما اعتبره ياسر عرفات رئيس سلطة الحكم الذاتي خرقا لاتفاق الفلسطينيين مع إسرائيل الذي ينص على أن الوضع النهائي للمدينة سيبحث في أقرب وقت بين الطرفين في مدة لاتزيد عن بداية السنة الثالثة لاتفاق اعلان المبادئ. كما وجهت انتقادات إلى ما فهم على أنه اقرار أردني غير مسبق بفكرة «تجدير الأرض» على النحو الذي تناولته الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والخاصة بالحدود بين البلدين. إلا أنه تظل في الاتفاق بنود أخرى يمكن اعتبارها ايجابية لما اشتملت عليه من اعتراف إسرائيل بالاحتلال ثم الإقرار بالانسحاب ، مما يمكن استثماره نسبيا في دفع التفاوض على الممارين السوري واللبناني .

وهكذا تصدر الاتفاقاتان الفلسطيني والأردني مع إسرائيل الأحداث الرئيسية المتعلقة بتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي عام ١٩٩٤. إذ استمر الجمود مخيمًا على الممارين السوري واللبناني ، الأمر الذي ألقى بظلال كثيفة على جدوى التفاوض عبر المسار الاقليمي متعدد الأطراف ، على الرغم مما أنجزته بعض لجانه من تقدم.

المتحدة التي لم تظهر طيلة جولات التفاوض وإن شاركت رسمياً كمراتبه في هذا السياق جرت الجولات الخمس الأولى ، من المفاوضات في ظل حكم اليكبد في إسرائيل دون أحرار أي تقدم على أي مسار ، الأمر الذي أصاب صيغة مدريد بالعجز طيلة الشهور الممتدة من نوفمبر ١٩٩١ وحتى نهاية إبريل ١٩٩٢. ويحصل حزب العمل بزعامة اسحق رابين إلى السلطة في تل أبيب وتزعّم الائتلاف الحاكم بها منذ ١٩٩٢/٧/٢٤ بدء العمل تدريجياً عن صيغة مدريد تجاه آلية التفاوض السري. وكان الاعتبار الرئيسي في اللجوء إلى هذه «السرية» هو رغبة إسرائيل ومنظمة التحرير في التفاوض المباشر بعيداً عن الضغوط الإعلامية أو الضغوط الأطراف فإذا ما نجح التفاوض تم اعلانه واستيعاب رواد الافعال المضادة ، وفي حالة فشله سيكون ذلك في إطار سري بما يرفع الحرج عن إسرائيل التي لاتعترف رسمياً بمنظمة التحرير .

وقد تعثرت مفاوضات السلام الثانية بين الفلسطينيين وإسرائيليين في واشنطن على مدى ٢٢ شهراً من نوفمبر ١٩٩١ إلى أغسطس ١٩٩٣. وبلغ التعثر أقصاه في الجولتين التاسعة والعاشره ولتين شارك فيها ممثلون من القدس وفلسطينيو الشتات بسبب الإصرار الفلسطيني على أن تشمل الولاية الجغرافية سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت في القدس الشرقية باعتبارها ضمن الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ ورفضت تأجيل ذلك بأي حال . لكن في الوقت نفسه كانت القناة السرية في أوسلو تشهد تراجع الموقف الفلسطيني ليقبل تأجيل موضوع القدس إلى المفاوضات في المرحلة النهائية. وهكذا مثلت المفاوضات السرية انعكاساً لعدد من الضغوط الداخلية والخارجية على طرفي التفاوض ، كما مثلت تحولاً رئيسياً في الإطار التنظيمي لإدارة عملية التسوية التي بدأت بصيغة مدريد . على أن الصيغتين معا «مدريد» و«أوسلو» قد تجمعتا في صياغة اتفاق السلام الأردني الإسرائيلي الذي أبرم في أكتوبر ١٩٩٤ ، حيث دارت المفاوضات السرية إلى جوار العلنية . لكن بخلاف ما دار في المسار الفلسطيني، حيث انفصلت في النهاية القناتان تماماً ، بل ولم يعلم المخاضون العلنيون أساساً بالقناة السرية في حالة المسار الفلسطيني فيما كان الأمر «مجرد تطوير» في صيغة مدريد في حالة المسار الأردني. فقد شارك عدد من المفاوضات العلنية أنفسهم في صياغة الاتفاق الجزئية والأشرف على لجان ترسيم الحدود. ولم يكن اللجوء إلى القناة السرية واسعاً بالقدر نفسه كما كان الحال في المسار الفلسطيني، بل إن القيادة الأردنية طالما

أعلنت بصورة واضحة عن سهولة التفاوض وقرب التوصل لاتفاق سلام ، حتى يرى البعض أن الاتفاق الأردني - الإسرائيلي كان جاهزاً قبل اعلان اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيليين ، وأن الرغبة في ألا يكون الأردن سباقاً في التوصل إلى سلام مع إسرائيل عبر مفاوضات التسوية هي التي قضت بتأجيل إعلان مضمون هذا الاتفاق. وربما وجد هذا القول ما يؤيده ، إذ شهد شهر أغسطس ١٩٩٤ (قبل شهرين من توقيع الاتفاق) اجتماع معبر السلام بين العقبة وإيلات بحضور وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي وريت شينكي التليفونات في الأردن وإسرائيل رسمياً وتشكيل لجنة أردنية - إسرائيلية لرسم الحدود ووقف التفريش البحري للسفن المتجهة للعقبة ثم بدء المباحثات الاقتصادية حول تنمية وادي الأردن وإنشاء طريق دائم بين الأردن ومصر وإسرائيل ، وهو ما يندلج على أن الجزء الأكبر من بنود الاتفاق الأردني - الإسرائيلي الذي وقع في ١٩٩٤/١٠/٢٤ كان منتهياً قبل ذلك. وعلى أي حال، فقد شهدت السنوات الثلاث المنقضية من مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية تحولاً في هيكل ودينامية التسوية من «صيغة مدريد» العلنية إلى «صيغة أوسلو السرية» إلى صيغة «عمان الخاصة».

فهل يكون الأخذ بصيغة أوسلو السرية اتجاهاً مناسباً لنفع مسار التسوية السوري واللبناني ؟ أم أن العودة إلى صيغة مدريد الاحتفالية لتنشيط المفاوضات التي أصابها الجمود على هذين المسارين ومراجعة المسارين الأردني والفلسطيني فيما يمكن تسميته بـ «مدريد ٢» وفقاً للتصور الروسي حلاً أكثر ملاءمة ؟ وإلى أي مدى تجاوب الجانب العربي مع استراتيجية التفاوض الإسرائيلية التي جمعت بين السرية والعلنية وبين التفتيت في المسارات الثنائية والحضور الجماعي في الاقليمية ؟ ثم ما الحجم النسبي للعوامل الداخلية والخارجية في الانتصار لهذا البديل أو ذاك ؟ ظلت هذه التساؤلات وغيرها موضع جدل حتى نهاية العام .

لكن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور الأكثر حسماً في التأثير على مسار عملية التسوية . وكانت لهذا الدور نواحيه ومنطلقاته التي اتسمت بالمبادأة في أحيان كثيرة . وفي هذا السياق يمكن فهم الأسباب التي دفعت بواشنطن لجمع أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي تحت رايعتها ، بغية تحقيق استقرار في هذه المنطقة الهامة تحت النفوذ الأمريكي . وفي هذا السياق كانت ، جولات وارين كريستوفر وزير الخارجية التي زادت على الخمس عشرة جولة منذ بدء التسوية ثم جولة الرئيس

أما الدور السوفيتي ، ثم الروسي ، فقد ظل رمزيا لا يعتمد الشكل البيروتوكلي طيلة الفترة الماضية. والمحالة الوحيدة الجادة التي سلكتها روسيا لتقبل دورها في عملية السلام عقب توقف المفاوضات العربية الإسرائيلية إثر متحبة الخليل كان تعيينها القنصل. وقد بدأت هذه المحاولة بتعيين الرئيس الروسي بوريس يلتسين «فيكتور باسوف» ليوليه المدير العام لدائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وعضو المجلس الأعلى لوزارة الخارجية الروسية مبعوثا خاصا له لشؤون التسوية في الشرق الأوسط وتوافق هذا التعيين مع زيارة اندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسي لمنطقة الشرق الأوسط ولقائه بالقيادات الفلسطينية والإسرائيلية والتونسية. إضافة لقائه بوارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي في فلاديفستك في الوقت الذي قمت فيه موسكو رسميا مشروع قرار إلى الأمم المتحدة ترعاه مع فرنسا وبريطانيا وأستراليا وجيبوتي يشجب منبحة الخليل ويوصي بوجود دولي لتأمين الحماية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وطالب المشروع الروسي باتخاذ إجراءات لضمان أمن المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم في كل الأراضي المحتلة بما في ذلك وجود دولي أو أجنبي مؤتمت ينص عليه إعلان المبادئ في نطاق عملية السلام. ثم طرح الروس تصورا موسعا حول صيغة تفاوضية جديدة أطلق عليها صيغة «مدريد ٢» وتقضي بعقد مؤتمر موسع على غرار «مدريد» لإعادة مناقشة كل القضايا من جديد في جو مختلف. على أن عدم الترحيب الإسرائيلي فضلا عن الأمريكي يئى دور لموسكو في التسوية قادا معا إلى إنهاء هذا الدور الذي استيقظ فجأة ليعود إلى «بيات» من جديد. وهكذا لعبت الولايات المتحدة الدور الأكثر حسما في التأثير على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي ولاسيما منذ بدء عملية التسوية الشاملة.

ويتجسد صيغة «مدريد» سارت الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية في اتجاه يقضي بتفقيت العملية التفاوضية وتجريتها استثمار التناقضات العربية. ويمكن القول بصفة عامة أنه بالإضافة إلى هذه الاستراتيجية الإسرائيلية الفاسقة في تجزئة الموقف العربي، فقد مثلت العوامل الداخلية هي الأخرى شفوفا في هذا الاتجاه.

فلم يكن لدى حكومة ليكود التي خاضت المفاوضات حتى الجولة الخامسة التي انتهت في أواخر أبريل ١٩٩٢ تأكيد كاملا بالداخل ، حيث تصاعدت انتقادات حزب العمل وقوى اليسار وعدد من الجماعات المؤثرة وعلى رأسها «حركة السلام الآن» وجماعة بيت سليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان. ويوصل حزب العمل للسلطة عقب الانتخابات

الأمريكي بيل كلينتون في المنطقة عام ١٩٩٤. فضلا عن القمة المشتركة التي عقدها مع الرئيس السوري حافظ الأسد في جنيف إضافة إلى اللقاءات الدبلوماسية متعددة المستويات في عواصم الشرق الأوسط وأوروبا واشنطن. وبدأت خلالها ملامح الرؤية الأمريكية للصراع في إطار النظام العالمي المغاير الذي تجتمعت بنوره في نصف العقد الأخير.

أ- حرصت واشنطن في سياق تبنيها للتسوية النهائية للصراع العربي - الإسرائيلي على تهميش الدور السوفيتي ثم الروسي ، والدور الأوروبي ، والدور الأفريقي المصري ، وكذلك الأمم المتحدة التي منحها صفة المراقب. من هنا كان الاحتفال الاعلامي المهيبة الذي أقيم في البيت الأبيض احتفاء بالتوقيع إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلي والذي سوق للعالم في صورة تنكارية يطوى فيها الرئيس الأمريكي الرئيس الفلسطيني والإسرائيلي براحته مما يحمل رمزا هاما ورسالة أهم بشأن الدور الأمريكي. وهي الرسالة التي سوت من جديد في وأدى عرية إبان الاحتفال بفصل جديد من فصول التسوية العربية - الإسرائيلية.

ب- تبنت الولايات المتحدة عملية الدعم الاقتصادي لممارات السلام التي تحقق تقدما في رسالة أخرى باتها القادرة على صنع السلام وكذلك تعمل تكاليفه. فبعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلي بشهر واحد عقد بواشنطن مؤتمر دولي لدعم السلام في الشرق الأوسط وتوفير الاعتمادات المالية التي ستحتاج إليها السلطة الفلسطينية. وفي أعلن آل جور نائب الرئيس الأمريكي تمهد واشنطن بتقديم (٥٠٠) مليون دولار على مدى السنوات الخمس التالية في إطار قيامها بدورها لتلبية الاحتياجات الفلسطينية عقب التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام الأرنبي - الفلسطيني أعلنت واشنطن عن قرارها بمنح الأرنبي (٤٠٠) مليون دولار لمدة (١٠) سنوات أي بقيمة إجمالية (٤) مليارات دولار لدعم اقتصاديات السلام عقب توقيع الاتفاق.

ج- استطاعت الولايات المتحدة بنجاح واضح إبعاد الأطراف الأخرى بصورة شبه كاملة عن التأثير في عملية السلام ، فلم تظهر فرنسا أو بريطانيا سوى في مشاورات محدودة مع بعض أطراف الصراع بل أن قرار واشنطن بعقد مؤتمر السلام في «أسيان» وتمريض المفاوضات السرية في «النرويج» كان مرده إلى بعد المولتين عن الصراع بقدر كاف وامتناع احتمالات المنافسة بينهما وبين الدور الأمريكي الراعي لعملية السلام.

التي جرت في ٢٣/٦/١٩٩٢ وتشكيل الائتلاف الحاكم مع حركة ميرتس وشاس، عادت الانتقادات مرة أخرى من قبل تكتل ليكود الذي وصف الاعتراف بمنظمة التحرير بأنه يوم أسود على إسرائيل.

كما قدم اقتراحا إلى الكنيست بعدم الانسحاب من الجولان في حالة التوصل لاتفاق سلام مع سوريا وهو مارضه الكنيست بأقلية ضيقة (٤٥ صوتا مقابل ٥١). كما تكررت رغبة كتل المعارضة الثلاث في حجب الثقة عن حكومة رابين دون تحقيق ذلك حتى نهاية عام ١٩٩٤.

فواجه حزب الليكود هو الآخر مصاعب داخلية، على الرغم من فوزه في نوفمبر ١٩٩٣ وحيارته منصب «العمدة» في القدس لئلا يبطل. ونتيجة ضعف المعارضة الرئيسية تمتعت حكومة حزب العمل بمركز داخلي مستقر نسبيا عكس ما هو شائع اعلاميا، مما انعكس على ادارتها الجيدة لعملية التفاوض.

٢ - تطور المفاوضات الثنائية العربية - الإسرائيلية :

شهد عام ١٩٩٤ جولتين من المفاوضات الثنائية هما جولتان الثانية عشرة والثالثة عشرة بدأت الأولى في ١٤ يناير وانتهت في ٣ فبراير. وجررت الثانية في فبراير ١٩٩٤، وانتهى معها الشكل التنظيمي للمفاوضات الثنائية حيث ساد الجمود للمسارين السوري واللبناني وبدأ المسار الأردني في البلورة والتركيز حتى انتهى باتفاق سلام وقعه الطرفان بصفة نهائية في ٢٤/١٠/١٩٩٤ فيما تناهت الاجتماعات والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية حتى نهاية العام لتابعة تنفيذ الحكم الذاتي والتعميل بالمفاوضات النهائية باستثناء فترة قصيرة أعقبت مذبحه الخليل. وهكذا أضاف عام ١٩٩٤ إلى سابقه اتفاقا آخر بين العرب وإسرائيل، فيما بدأ وكأنه حصار وعزل للمسارين السوري واللبناني. غير أن ذلك لم يكن صحيحا تماما إذ نجح الجانب السوري في اقامة تسسيق قوى مع مصر التي ساندت الموقف السوري بصورة كاملة. كما نجح في فتح قنوات حوار فعالة مع القيادة الأمريكية مباشرة بما أريك المفاوضات الإسرائيلية التي يخشى من تأثير ذلك على «الطف الوثيقي» بين واشنطن وئيل أبييب. ويمكن القول أن عام ١٩٩٤ قد حمل متغيرات هامة ربما شكلت مدخلات لبعض السياسات التفاوضية، إذ أن في التتابع الزمني للاتفاقات العربية - الإسرائيلية - على ما حله من سوء تسسيق عربي بالغ - فائدة تمثلت في توفير «حقل مناسب لتجارب والاختبار» أمام المسارات التالية. فلاشك أن الاتفاق

الأردني - الإسرائيلي قد استفاد بقدر ما من الانتقادات التي وجهت للاتفاق الفلسطيني، وقد مثل كلا الانتقادين معملا جيدا أمام المفاوضات السوري واللبناني الذي تابع مشاكل ايرام ثم تنفيذ الاتفاقين. ولعل الرفض السوري الذي تكرر عام ١٩٩٤ تجاه رفع مستوى التسهيل الدبلوماسي في المفاوضات أو عقدها بصورة سرية على غرار أوصلو جزءا من المخرجات التي استفادت صياغتها من عملية التفتية الاسترجاعية التي اعتمدت بدورها على «حقل التجارب المذكور». وفي هذه الجزئية من التقرير سوف نعرض لتطور المفاوضات الثنائية العربية - الإسرائيلية على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية مع افراد جزء خاص بالاتفاق الأردني الإسرائيلي الذي وقع في أكتوبر ١٩٩٤ لما يملكه من نقطة تحول هامة في مسار عملية التسوية خاصة والصراع العربي - الإسرائيلي عامة.

١ - المسار الفلسطيني - الإسرائيلي :

سيطرت اجراءات نقل سلطة الحكم الذاتي إلى الفلسطينيين بموجب إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلي على جل وقائع المسار الفلسطيني عام ١٩٩٤. فمضد توقيع اعلان المبادئ في واشنطن في ١٣/٩/٩٣ توالى جولات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق بتشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية ومجلس منتخب للفلسطينيين في الضفة وغزة لمرحلة انتقالية لاتتعدى السنوات الخمس. وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس القرارين ٢٤٢، ٣٣٨. وتعددت لقاءات القمة وجولات التفاوض بهدف تنفيذ مآثم الاتفاق عليه في اعلان المبادئ. وكثيرا ما جرى التفاوض من أجل التفاوض، بمعنى التفاوض من أجل عودة مفاوضات انقطعت بفعل طارئ أو توقف موضوعي أو مقتعل وفي هذا السياق يمكننا رصد العديد من الوقائع التي امتدت لتغطي عام ١٩٩٤ بكامله والتي استهدفت تذليل العقبات أمام تنفيذ الاتفاق لاسيما بعد أن حل موعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا في ١٣ ديسمبر ١٩٩٣ دون تقدم، على الرغم مما سبق هذا التاريخ من لقاءات مستمرة أهمها لقاء عرفات بوابين في ١٠/١٠/١٩٩٢، ثم بدء محادثات القاهرة بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في ١٣/١٠/١٩٩٢ وهكذا استقبل الفلسطينيون عام ١٩٩٤ بقلق من الأمل وكثير من الاحباط حيث لم يتغير شيء على الأرض فاحتللت الإسرائيلية الضفة والقطاع لم تخف قبضتها والمستوطنات استمرت في التوسع، وهو ما كان له أثر أشد على منظمة

عدد أفراد القوة الفلسطينية إلى ٤٠٠ فرد. وانتهى الأمر بقبول إسرائيل رفع عدد أفراد القوة الفلسطينية إلى ٤٠٠ فرد مسلحين بالمسدسات والأسلحة الخفيفة وزيادة عدد المراقبين الدولين إلى (١٦٠) فردا من النرويج والدانمارك وإيطاليا. لكن وزير الخارجية الإسرائيلي سرعان ما أكد على عدم قيام المراقبين الدوليين بعمليات أمنية في الخليل، بل يقوم (١٠٠) مراقب بمساعدة إسرائيلية في مواجهة المشاكل اليومية وينهض الـ ٦٠ الآخرون بمهام إدارية. وبذلك اقتصر الوجود الدولي على الخليل دون غيرها من مدن الضفة والقطاع ولادة ٢ شهر فقط دونها سلطة حقيقية للتدخل إذا وقع عدوان أو منبحة أخرى ضد الفلسطينيين. وبانتهاء الصحف الاعلامي حول منبحة الخليل واتفاق الأمن فيها، عادت جولات التفاوض من جديد بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتنفيذ اتفاق إعلان المبادئ حيث كان الأسراع بها جزءا من اتفاق الخليل. وشهد شهر ابريل ١٩٩٤ جهدا مكثفا في هذا الصدد حيث تواتت اجتماعات اللجنة الأمنية المنبثقة من المحادثات الثانية كما جرت ثلاث جولات من المفاوضات تطلعت بتنفيذ الاتفاق. وشهدت هذه الفترة تطووين مهمين: اولهما بدء الانسحاب العسكري من بعض قواعد الجيش في غزة حيث كان من المفترض أن يتم الانسحاب في ١٢ ابريل ١٩٩٤، وهو مالم يحدث. الثاني تصاعد الخلافات حول موعد دخول الشرطة الفلسطينية لمناطق الحكم الذاتي. كما تصاعد الخلاف حول قضايا المياه والمعتقلين والولاية القضائية حيث رفض الجانب الفلسطيني ورقة عمل قدمها الوفد الإسرائيلي حول الولاية القانونية لمنطقة الحكم الذاتي فيما اتفق الجانبان على إقامة نظام رقابة إلكترونية لحركة النقل من غزة وأريحا عبر الممر الخاص الذي يمر بالخليل وجنوب القدس. ومع نهاية ابريل اتفقت المنظمة مع إسرائيل على انتشار قوات مراقبة دولية في غزة وأريحا وتم تصميم مجواز السفر الفلسطيني الذي تصدره سلطة الحكم الذاتي. كما تم توقيع البروتوكول الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي في باريس والذي يحدد أسس العلاقات الاقتصادية بين مناطق الحكم الذاتي وإسرائيل في مجالات التأمين والطاقة والمال والبنوك والجمارك والعمالة والسياحة والزراعة والصناعة والاستيراد والتصدير، وهو أول اتفاق نوعي في مجال محدد يتم إبرامه منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١. في هذا السياق أصبح الطريق مهددا للتوقيع على اتفاق ٤ مايو بالقاهرة والخاص بتنفيذ اتفاق إعلان المبادئ. وضم اتفاق ٤ مايو نصوص الاتفاق (٣) ملحق، و(٥) خرائط. وهي الخرائط التي أثارت أزمة شديدة أثناء التوقيع وانتهت بالصاق

التحرير وعلى شخص رئيسها ياسر عرفات. شهد العام منذ بدايته العديد من اللقاءات منها مفاوضات طابا في منتصف يناير ١٩٩٤ من أجل صياغة البند الذي تناقشها اللجنة المدنية ثم لقاء عرفات بشيمون بيريز في أوسلو ١٩/١/٩٤ ثم دافوس بسويسرا بعد ذلك بأسبوع للتغلب على خلافات مفاوضات طابا السابقة. وقد أدى النجاح النسبي في مفاوضات دافوس إلى أن وقع الجانبان في ٢٩/٢/٩٤ اتفاقا جزئيا حول تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ ركز على الإجراءات الأمنية في منطقة الحكم الذاتي والمعايير، على أن هذه المفاوضات سرعان ما توقفت في ٢٥/٢/٩٤ بعد منبحة الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل والتي أطلق فيها المستوطن اليهودي «جولد شتاين» النار على المصلين في الحرم مما أدى بحياة العشرات من المصلين وسط شعور بالارتياح لدى المتطرفين الذين وصفوا هذا العمل بأنه مهمة عادلة انتقاما لليهود، وهدية لهم في عيد يوريم الذين يحتفلون به هذه الايام. وقد أدت منبحة الخليل إلى ذبوع اصطلاح «الأمن الفلسطيني» بعد أن ظل حاجس «الأمن الإسرائيلي» هو المسيطر طيلة العقود الماضية، وهوما استثمرته جيدا منظمة التحرير بسعيها لاصدار القرار رقم (٩٠٤) والخاص بإدانة المنبحة، وقيلت إسرائيل بموجبه بوجود دولي في الخليل مما سمح بعودة المفاوضات الثانية الفلسطينية الإسرائيلية في ٢١/٣/١٩٩٤. وبعد أسبوع من التفاوض توصل الجانبان إلى «مشروع الاتفاق الأمني لمدينة الخليل وبعض مناطق الأراضي العربية المحتلة» والذي دعا لبدء مفاوضات تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي في أسرع وقت واتخاذ مجموعة من الإجراءات من جانب إسرائيل للاحتياجات الأمنية للفلسطينيين وينص في بنوده الخمسة على:

- ١ - وجود دولي مؤقت في مدينة الخليل.
- ٢ - انتشار الشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل.
- ٣ - تشكيل دوريات عسكرية مشتركة.
- ٤ - مسئولية إسرائيل عن أمن الفلسطينيين في الضفة والقطاع.
- ٥ - استئناف مفاوضات غزة وأريحا فوراً.

وفيما رأت إسرائيل اقتصر الوجود الدولي على المراقبين ولا يزيد عدد أفرادهم عن ٢٠ فردا والشرطة الفلسطينية عن ١٥٠ آخرين، طالبت منظمة التحرير بأن يرتدى أعضاء قوة المراقبة الدولية زيا نظاميا ويحملوا أسلحة خفيفة وأن يصل عددهم إلى ٢٠٠ فرد على أن يصل

خطاب بالخرائط ينص على أن المساحات المحددة في الخرائط ليست نهائية على أن يجري حولها تفويض. ووقع عرفات مسجلا تحفظاته كتابة على الخرائط الخمس.

وشهدت مرحلة مابعد اتفاق مايو تنفيذاً تدريجياً ما اتفق عليه ، حيث تم انسحاب آخر جندي إسرائيلي من المناطق المحددة في غزة في ١٨/٥/١٩٩٤ ، في الوقت الذي تسلم الفلسطينيون سلطات الادارة المدنية ، ثم بدأت السلطات الاسرائيلية في اطلاق سراح معتقلين فلسطينيين طبقا للاتفاق السابق مع المنظمة. وفي هذه المرحلة وبدأت محادثات النقل الميكرو للسلطة المدنية للفلسطينيين في المجالات الخمسة المتفق عليها في بقية انهاء الضفة الغربية فيما عانت السلطة الوطنية في غزة واريحا من مشكلات وقيد شتى فرضها الاسرائيليون (راجع الجزء الخاص بتجربة الحكم الذاتي الفلسطيني في القسم الثاني من التقرير: النظام الاتليمي العربي).

ب- المسار السوري - الاسرائيلي:

باستثناء النزاع الأخير منه لم يشهد عام ١٩٩٤ مايمكن وصفه بالتقدم في المسار السوري - الاسرائيلي ، إذ استمر الموقف السوري الثابت في وجوب الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان. في هذا السياق يمكننا قراءة وقائع المسار السوري على النحو التالي :

١- تضمن الموقف السوري حدا من المطالب لم يعترفها تعديل طيلة العام هي: إلغاء قرار الكنيست الصادر عام ١٩٨١ بضم الجولان ، وإقرار مبدأ السيادة السورية المطلقة على أرض الجولان والاستعداد الاسرائيلي للانسحاب الكامل منها ، واتخاذ اجراءات أمنية على جانبي الحدود في شكل متساو وضمان أمن كل دول المنطقة ، والاستعداد السوري للبحث في المسائل الأخرى المتعلقة بالعلاقات الخاصة بفتح الحدود والسفارات والتبادل التجاري. في هذا السياق رفضت سوريا كل التصريحات والمشروعات والبدائل التي لم تتضمن الانسحاب الكامل من الجولان ، كما رفضت الطلب الاسرائيلي باجراء مفاوضات سرية ورفع مستوى المحادثات إلى مستوى السفراء وبرزت دمشق ضرورة الانسحاب الكامل بأن (مساحة الجولان لا تتطلب عمليا وقتا طويلا لانتهاء الانسحاب. أما أن يكون هذا الانسحاب التدريجي بدافع اختيار التواهي فإننا في حاجة أشد الى اختيار نواياهم هم). وامتدادا لذلك رفضت سوريا الاتفاقيين الاربئي والفلسطيني مع اسرائيل لأن الأول يحتاج الى اتفاق جديد ولأن مبدأ تأجير الأرض في الثاني غير مقبول. وأعلنت سوريا بأنها لن تقبل بقل من تصوية

على النموذج المصري .

٢ - اتسم الموقف الاسرائيلي في هذا المسار بالمراوغة. على الرغم من بعض التصريحات الإيجابية التي صدرت عن تل أبيب أكثر من مرة تعلن قبول الانسحاب. كما حدد رابين يوقف المحادثات مع دمشق ردا على معارضة المتشددین داخل حزبه ، بعد أن حدد هؤلاء القواب بطرح مشروع قرار يعارض أي تنازل عن الأراضي في الجولان مقابل السلام مع سوريا في الوقت الذي أضرب فيه بعض المستوطنين في الجولان عن الطعام احتجاجا على محادثات السلام. غير أن هذا الموقف من قبل الحكومة الاسرائيلية سرعان ما يتم التراجع عنه لصالح اتجاهات من نوع «اجراء استفتاء شعبي في الجولان وقبل الانسحاب» ثم تشدد المناورة الاسرائيلية بتفويض عدد من التصريحات من قبل قادة الجيش الاسرائيلي تعلن عن عدم الانسحاب بأي حال مثل تصريح يهود باراك رئيس أركان الجيش الاسرائيلي من أن «اسرائيل بحاجة الى كل متر مربع من الجولان» ثم تصريح أقل حدة لأمين عام حزب العمل الحاكم بعدم استعداد اسرائيل للتخلي عن الجولان بالكامل في مقابل السلام .

٣ - تعددت الاتصالات بين الإدارتين الامريكية والسورية قبل وبعد قمة جنيف التي أعقبها ترهيب أمريكي بالموقف السوري الذي استطاع انتزاع صفتي «المرنونة» و«الإيجابية».

٤ - أثمرت آخر جولات كريستوفر عام ١٩٩٤ عن عودة المفاوضات السورية - الاسرائيلية ، بعد توقفها منذ فبراير ١٩٩٤ بمشاركة خبراء عسكريين من الجانبين على رأسهم رئيسا أركان البلدين .

ج- المسار اللبناني - الاسرائيلي :

رغم أنه المسار الأكثر وضوحا حيث لاتستند فيه المفاوضات الى القرار ٢٤٢ ، وإنما الى ٤٢٥ ٤٢٥ الذي يعد أكثر وضوحا وحسما بسبب صياغته الأمرة التي يفتقدها القرار ٢٤٢. إلا أن المسار اللبناني - الاسرائيلي لم يشهد تقدما يذكر طيلة السنوات الثلاث المنصرمة من عمر التسوية. وكان التبرير الجاهز دائما إزاء هذه الحالة هو ارتباط المسار اللبناني بنظيره السوري. وينطلق الموقف اللبناني في هذا المسار من ضرورة تنفيذ القرار ٤٢٥ حيث إن هذا القرار لم يصدر الا لأن لبنان قد اجتبح من قبل اسرائيل ولم يكن هناك اعلان حرب من الدولة اللبنانية على اسرائيل. كما أن لدى لبنان الآن حكومة مركزية قوية وجيشا موجودا في الجنوب. وقد شهد عام ١٩٩٤ طرحا

العام. ورغم أن هذا الاتفاق لم يمثل مفاجأة على النحو الذي جاء به اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي، فقد كان الإسراع في تنفيذه موضعاً للتأمل. ويمكن القول بداية بأن هذا الاتفاق قد جاء في ضوء اعتبارات رئيسية ثلاثة:

أ- ساهمت العلاقة الخاصة بين الطرفين الأردني والإسرائيلي في صياغة الاتفاق، فحسب ما أعلن بعد الاتفاق فقد كانت القيادة الأردنية على اتصال مستمر بالقيادة الإسرائيلية منذ ٢٠ سنة. وعلى هذا لم يكن أي من الطرفين المتفاوضين جديداً كل الجدة على الطرف الآخر، وقد ساهمت هذه الأجواء المختلفة نسبياً عنها في المصارات الثنائية الأخرى في إبرام الاتفاق الأردني - الإسرائيلي ثم المضي قدماً في تنفيذه. وبما تكرر ظاهرة التفاوض من أجل التفاوض أو الاتفاق لتنفيذ الاتفاق والتي طالما ظهرت على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي.

ب- تضمن الاتفاق الأردني - الإسرائيلي بنداً قابلاً للانفجار في أي لحظة بين الأردن والفلسطينيين بما يخدم الاستراتيجية الإسرائيلية الأساسية في تمرير الصف المصري، وهو البند المتعلق بالوراء الأردني في المقدسات الإسلامية بالقدس، والذي اعتبره ياسر عرفات خرقاً لاتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي.

ج- كانت الرغبة الأردنية في ألا يكون الاتفاق مع إسرائيل هو الأول ولا الأخير عاملاً هاماً كذلك في توقيت الإعلان والتوقيع على الاتفاق. فرغم ما تردد كثيراً عن قرب التوصل لاتفاق أردني - إسرائيلي طيلة عام ١٩٩٣ قبل وبعد إعلان «اتفاق غزة - أريحا».. أولاً.. إلا أنه كان على المتابعين انتظار عام كامل ليعلن بصفة رسمية عن مضمون هذا الاتفاق. والأمر الجدير بالتسجيل هنا هو أن القضايا النوعية كانتقال الأشخاص والبضائع عبر جسر نهر الأردن، وترسيم الحدود بين البلدين عبر لجنة مشتركة شكلت لهذا الغرض، والتعاون الاقتصادي وتنمية وادي الأردن وربط شبكات التليفون والكهرباء وإنشاء طريق دائم بين الأردن ومصر وإسرائيل، نوقشت بل وتم الاتفاق النهائي حول أغلبها قبل الإعلان عن الجانب السياسي في الاتفاق.

د - أسهم العامل الداخلي بدور دافع لهذا الاتفاق، بعد إجراء الانتخابات في الأردن في نوفمبر ١٩٩٣ وحصلت فيها جبهة العمل الإسلامي المعارضة لعملية التسوية، على (١٦) مقعداً فقط من (٨٠) مقعداً، بينما برزت انتصارات المستقلين (المؤيدين للتسوية)، فيما تقلد طاهر المصري (من

لمبادرة الرئيس اللبناني إلياس الهراوي وتقضي بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان خلال (٦) شهور تقوياً خلافاً لجنة سياسية عسكرية تتكبد من الأمن في الجنوب والتمهد بوقف أي إطلاق لل نار خلال هذه الفترة. ومن جانبها وافقت إسرائيل على هذه اللجنة تحديداً بشرط اشتراك سوريا فيها بما يقرب من النصفية التي طرحتها إسرائيل في أبريل ١٩٩٣ أثناء انعقاد الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية وهو ما تحفظت عليه حكومة لبنان في حينه وبطاليت في المقابل بتفويض قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الجنوب دون شروط، وهو الموقف الذي تطور في الجولة الحادية عشرة من المفاوضات التي جرت في سبتمبر ١٩٩٣ حيث قدمت إسرائيل اقتراحاً بإعلان مبادئ يكتفل سيادة واستقلال لبنان ووحدته أراضيه، والتزام بالتوصل لاتفاق سلام عادل وشامل على أساس القواعد التي اتفق عليها مؤتمر مدريد. هكذا يمكن القول أن عام ١٩٩٤ قد شهد تبديلاً لمواقع عام ١٩٩٣ حيث عادت إسرائيل للتعنت فيما قبلت حكومة لبنان بصورة ما الكثير من التصور الإسرائيلي. وربما أثر في ذلك تفهؤ الوضع في الجنوب اللبناني والهجوم الإسرائيلي المتكرر على مناطق أبعد من الشريط الأمني لتابعة عناصر حزب الله، إضافة إلى صدور قرار الجمعية العامة (بإقترح امريكي - روسي - نرويجي) ينص على حل شامل مع إسقاط الإشارة للقرار ٤٢٥ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من لبنان. وعلى أي حال فإن التصور العام لدى الإدارة الأمريكية وربما الإسرائيلية أن المسار اللبناني لا يمثل مشكلة حقيقية فيما يخص باللجنة العسكرية المشتركة، وأن هذه المشكلة ستأخذ طريقها للحل من خلال اعتراف إسرائيل بالقرار ٤٢٥ ووضع جدول زمني للانسحاب من الجنوب اللبناني وإيقاع الغريبي ثم التفاوض على مستقبل جيش انتحان لحد والمقاومة الوطنية. ووفقاً لهذا السيناريو تكمن المشكلة الأساسية في إمكانية دفع المسار السوري وكف إسرائيل عن السبب بورقة لبنان وتفجير الوضع في جنوبه من أجل الضغط على سوريا.

د - اتفاق السلام الأردني - الإسرائيلي:

يمثل اتفاق السلام الذي وقع بصفة نهائية في أكتوبر ١٩٩٤ بيت القصيد في تطورات المسار الأردني - الإسرائيلي عام ١٩٩٤. وبالقدر الذي يتيح إطلاق وصف «عام المسار الفلسطيني» على ١٩٩٣ يمكن اعتباره عام ١٩٩٤ هو عام المسار الأردني، حيث برز ذلك الاتفاق كأهم متغيرات المفاوضات الثنائية العربية - الإسرائيلية هذا

مؤدى ابرام اتفاق سلام) رئاسة البرلمان ، معا أدى لتوفر ظروف داخلية مهيئة لاستقبال هذا الاتفاق (كانت نتائج التصويت على الاتفاق بمجلس النواب تأييد ٥٥ صوتاً مقابل ٢٢ وامتناع عضو وتغيب آخر).

وقد تضمن الاتفاق الأربنى - الاسرائيلى (٢٩) مادة ، بالاضافة الى المادة (٣٠) والتي تحدد كيفية التعامل فى حالة اختلاف التفسير حول الاتفاق ، حيث طرحت حلول ثلاثة هى التفاوض أو التوفيق أو التحكيم. وقد أكد الاتفاق على احترام السيادة والسلامة الاقليمية وحق العيش وحسن الجوار ، مع تعريف الحدود النولية كما كانت زمن الانتداب والتعاون لمنع ومكافحة التسلل عبر الحدود ومحاربة الجريمة والمخدرات ، والاتفاق حول موضوعات النقل والطرق ، وحرية الملاحة والوصول للموانئ والطيران المدني والبريد والاتصالات والسياحة والبيئة والطاقة والصحة والزراعة والتعويضات ووضع كل من العقبة وايلات. وتم التوقيع على هذا الاتفاق عبر مرحلتين الاولى منهما ١٧/١٠/١٩٩٤ حيث تم التوقيع بالأحرف الاولى، وفى الثانية ٢٧/١٠/١٩٩٤ تم التوقيع النهائي فى وادى عربة بحضور الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الذى حرص على تشييد فصول التسوية السلمية فى الشرق الأوسط.

ويمكننا ترتيب القضايا التى كانت مثاراً لردود أفعال هامة على النحو التالى :

أ - تضمنت الفقرة (٨) من المادة (٣) الخاصة بالحدود أخذ الجانبين بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة «الباقورة» ونهاريه، التى تقع تحت السيادة الأردنية وفيها حقوق امتلاك خاصة للاسرائيليين. الأمر الذى يعتبر سابقة لافتة للنظر حيث ان «تأجير الأرض» لم يكن متصوراً كفكرة عند بدايات التسوية ، (تبلغ مساحة الأرض المؤجرة (١٩) كم² تقع قرب خط الهدنة عام ١٩٤٩، وسيكون بإمكان المزارعين الاسرائيليين أن يواصلوا زراعة هذه المساحة التى ستكون تحت السيادة الأردنية.

ب - تضمن الاتفاق منع كل طرف للأخر حرية البخل للاماكن الدينية والتاريخية واحترام الدور الخاص للأردن فى القدس وعدم المساس بالأراضي التى نخلت تحت الاحتلال العسكري بعد ١٩٦٧ مع أن القدس قد جرى احتلالها ضمن بقية الأرضى العربية خلال حرب ١٩٦٧، الأمر الذى أثار رد فعل فلسطيني حاداً. وأثار هذا الخلاف الفلسطينى - الأردنى حول القدس توتراً أثناء انعقاد قمة الدول الإسلامية بالدار البيضاء حيث أصر الأردن على تضمين مقررات القمة بالإشادة بدور الأردن فى رعايتها مما

أثار الفلسطينيين الذين رفضوا ذلك. (راجع العلاقات الأردنية - الفلسطينية فى جزء لاحق من هذا التقرير).

د - تضمن الاتفاق اقامة علاقات دبلوماسية وتقليدية وتطبيع العلاقات الاقتصادية والثقافية ، وهو البند الذى طبق بعد شهر واحد من توقيع الاتفاق حيث تم افتتاح سفارة لإسرائيل فى عمان ونظيرة فى تل أبيب فى ١١/١٢/١٩٩٤.

ومن ناحية أخرى لاقى الاتفاق الأربنى - الاسرائيلى ردود فعل ايجابية حيث أثنى الرئيس الأمريكى كلينتون على شجاعة الملك حسين ووصف الاتفاق بأنه انجاز غير عادى. وقبرت واشنطن منح الأردن ٤٠٠ مليون دولار مدى ١٠ سنوات أى ٤ مليارات دولار اجمالياً ، فى اعقاب توقيع الاتفاق. لكن عارضت أطراف التفاوض الثنائى الأخرى الاتفاق. فانتقده الرئيس السورى حافظ الأسد لأنه ليس له معنى وأكد أنه «لاسلام بدون سوريا ولبنان» أما لبنان فقد هاجمت بدورها الاتفاق لأنه خارج المظلة العربية وانتقد الرئيس اللبناني إلياس الهراوى «التدافع نحو السلام فيما لاتزال هناك أراض عربية محتلة فضلاً عن الانتقادات العديدة التى وجهها الفلسطينيون بسط اضطراب شامل فى الضفة احتجاجاً على الاتفاق ذاته ، الأمر الذى أثار رداً أردنياً غاضباً حيث أعلن الملك حسين أن «أحدنا ليس من شأنه أن يحسد للاردن ماذا يفعل وماذا يتركه». وهكذا عادت صيغة (٣ مقابل ١) على النحو الذى جرى عام ١٩٩٣ إثر اتفاق أوسلو.

٣ - المفاوضات متعددة الأطراف .. نتائج ملقة:

تم تقسيم العمل فى هذه المفاوضات على عدد من اللجان هى الحد من التسلح والأمن الاقليمى ، والملاجئون ، وموارد المياه ، والتنمية الاقتصادية ، والبيئة وهناك لجنة التنسيق والتوجيه للمحادثات متعددة الأطراف ، ولجنة التيسير التى تعنى بتقييم نتائج اجتماعات اللجان الخمس الرئيسية ، إضافة الى العديد من اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجان الرئيسية لمتابعة مقررات اللجان الرئيسية أو مناقشة بعض القضايا التفصيلية التى تعال إليها. وتجدر الإشارة الى أن سوريا ولبنان تقاطعان هذه المفاوضات فى كل اللجان باعتبار أن التفاوض الاقليمى يجب أن يكون تالياً للتسوية فى المسارات الثنائية.

١ - لجنة الحد من التسلح والأمن الاقليمى:

شهد عام ١٩٩٤ ثلاث جولات لهذه اللجنة: الجولة

فى مايو ، والجلوة السابعة فى تونس فى ديسمبر. ويمكن القول بأن الخلاف المصرى (والعربى عموما) الاسرائيلى هو أبرز مايميز جلوات هذه اللجنة حيث تنطلق الرؤية المصرية من ضرورة التماثل الكسى والنوعى فى القدرات العسكرية لدول المنطقة وحتمية استبعاد مفهوم التفوق العسكرى ، فيما تنطلق الرؤية الاسرائيلية من حق جميع الدول فى السعى لىستوى عال من الأمن وحتمية تعويض بعض جوانب الضعف الهيكلية للدولة بقدرات هجومية رادعة تسمح بهامش أمنى. ويرد هذا الخلاف الى تباين مفهوم التهديد لدى الجانبين حيث يرى الجانب العربى عموما أن مصدر التهديد هو تهديد دولة لدولة. فيما يعدد المفهوم الاسرائيلى للتهديد المصادر التالية مجتمعة :

• دولة ضد دولة.

• مجموعة دول فى شكل تحالف

• كيانات سياسية ليست دولا بالضرورة

• الارهاب .

وفىما يتعلق بالجانب غير التقليدى من التسلح الذى يمثل ركنا أساسيا فى الاستراتيجية الاسرائيلية قامت مصر بدور رئيسى خلال العام ، انطلاقا من أن التسابق على امتلاك الأسلحة النووية يؤدى الى الاخلال بالتوازن الاستراتيجى ويجعل المنطقة على حافة الخطر. كما حذرت مصر من أن استمرار اسرائيل على عدم الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمثل أهم الأخطار المتعددة الجوانب إذ أن تطوير الترسانة النووية الاسرائيلية يهدد الدول العربية كلها. فى هذا السياق رفضت مصر اقتراحا اسرائيليا قدم الى جلوة الوحة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة الكيماوية ، واشترطت جعلها خالية من الأسلحة النووية كذلك. وتضمنت الورقة المصرية فى جلوة الوحة اجراءات لحد من أسلحة الفمار الشامل والصواريخ ذاتية الدفع ، واجراء محادثات حول وسائل التحقق فىالجبال النووى عن طريق انشاء مكتب اقليمى لمراقبة التسلح وهو الاقتراح الذى أيدته ألمانيا وسويسرا وإيطاليا. كما لقت الرؤية المصرية تقييدا عربيا كاملا فى جلوة الوحة حيث دعت قطر (الدولة المضيفة) اسرائيل للانضمام الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لأن احتفاظها بأسلحتها النووية يؤدى الى تفاقم التوتر فى الشرق الأوسط ولم يفلح الوفد الأمريكى فى تقريب وجهات النظر العربية والاسرائيلية فى مسألة الحد من التسلح ، كما فشلت اللجنة فى مجرد الاتفاق على جدول الاعمال وادعلن النوايا بسبب التناقضات بين المواقف العربية

والاسرائيلية ، ولم تسفر جلوة الوحة سوى عن الاتفاق على انشاء مركز لمنع الصراعات مقره الدوحة وعلى شبكة معلومات للعناورات والتحركات واسعة النطاق ، وانشاء شبكة اتصالات تصب فى بنك معلومات توفر قاعدة بيانات أساسية وتستعين بصور ومعلومات الأقمار الصناعية ، على أن تكون وظائفها خفض احتمالات الصراع ، ودعم اتفاقات السلام ، ثم تأسيس مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط والوطنية الأخيرة هى الأكثر إثارة للجدل ، حيث لازالت دول عربية عديدة لاترحب بالمقترحات الرامية الى اقامة نظام أمنى للمنطقة. ولم تسفر الجلوة السابعة التى عقدت فى نهاية العام فى تونس (حضرتها ٤٠ دولة مقابل ٣١ فى جلوة الوحة) عن تقدم جوهري بينما تم الاتفاق على عدد من القضايا الفرعية ، كمنع الحوادث فى أعالي البحار والتعاون فى مجال الاغاثة البحرية والاتفاق على شبكة اتصالات اقليمية فى مصر وانشاء مركز اقليمى للأمن فى الشرق الأوسط فى عمان. كما وافقت (١٢) دولة من (٤٠) بينها اسرائيل على تبادل المعلومات العسكرية بحيث تخطر كل دولة بقية الدول بأى مناورات عسكرية يشترك فيها أكثر من (٤٠٠٠) جندى و (١١٠) دبابة .

ب- لجنة اللاجئين :

هى أكثر الجان تعشرا ، إذ تكاد تلق فى مكانها بلا حراك . فقد شهد عام ١٩٩٤ اجتماع الجلوة الرابعة للجنة اللاجئين بالقاهرة فى شهر مايو ونوما تقدم يذكر ، بل أن كل ماتم انجازه عبر الجلوات الأربع هو انتهاء مسألة التمثيل الفلسطينى فى أعمال اللجنة حيث أصبح يشارك الآن على قدم المساواة ، وكذلك زيادة عدد الدول المعنية والمهتمة بحل قضية اللاجئين وزيادة عدد المشاركين الى (٤٥) دولة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفى مقدمتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وعلى الجانب الاسرائيلى لم تصدر تصريحات هامة فى هذا الصدد باستثناء تصريح يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الذى أعلن فيه سمح اسرائيل بمودة (٥) آلاف من اللاجئين الفلسطينيين سنويا ، وهو مايعنى ضياع قضية اللاجئين. والواقع أن لجنة اللاجئين فقدت أهميتها فطليا بعد التوصل لاعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى ، الذى حدد آلية لمعالجة قضية لاجئى ١٩٦٧ بمشاركة مصر والأردن ، وأرجأ قضية لاجئى ١٩٤٨ الى التسوية النهائية.

ج- لجنة للوارد المائية :

أسفرت المفاوضات فى هذه اللجنة عن تقدم خلال عام

١٩٩٤، انعكس في الاتفاق على :

- ١ - انشاء محطة تحسين المياه في غزة.
- ٢ - انشاء بنك اقليمي لتبادل المعلومات حول مصادر ومشاكل المياه في الشرق الأوسط.
- ٣ - اجراء دراسة حول سبل تطوير تكنولوجيا المياه.
- ٤ - انشاء مركز دولي لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه في سلطنة عمان.
- ٥ - اعداد برنامج لتدريب الفنيين بدول الشرق الأوسط في مجال المياه.
- ٦ - تكليف المانيا باعداد دراسة شاملة عن الموارد والاحتياجات المائية لدول المنطقة.
- ٧ - الموافقة على اقتراح كندى بتجميع مياه الأمطار في الشرق الأوسط وأخر أمريكي بمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف في الزراعة.

وعلى الرغم من هذا التقدم الواضح إلا أنه تبقى قضية المياه كقضية سياسية أولا، لأن مياه الأنهار تمر في أكثر من دولة مما يوجب ضرورة اتفاقها سياسيا بعد أن أصبحت المياه من قضايا الأمن القومي. وعلى هذا فإن قضية المياه ترتبط أساسا بالتقدم في محادثات السلام الثنائية في الشرق الأوسط ولربما كان الاتفاق الأردني - الإسرائيلي بحصول الأردن على كمية إضافية من المياه تقدر بـ (٥٠) مليون متر مكعب تقدما في هذا الاتجاه .

د - لجنة البيئة :

شهد عام ١٩٩٤ ثلاث جولات رئيسية في لجنة البيئة. فقد عقدت الجولة الرابعة للجنة في القاهرة في فبراير ١٩٩٤، والخامسة في لاهى ابريل ١٩٩٤، فيما عقدت الجولة السادسة في النامة في اكتوبر ١٩٩٤ وتم الاتفاق خلال جولة القاهرة على انشاء الوكالة الفلسطينية لحماية البيئة ، وقدمت مصر ورقة تستهدف تأمين منطقة الشرق الأوسط من المخاطر البيئية وبمق جهود التنمية الاقتصادية عن طريق ترشيد استغلال الموارد واستخدامات التكنولوجيا ووضع أسس قانونية وعلمية وعملية للتعاون الاقليمي في مجال البيئة. وقد تابعت جولة لاهى فكرة ميثاق التعاون الاقليمي في مجال البيئة كما تابعت الخطوات التنفيذية

لانشاء الوكالة الفلسطينية لحماية البيئة، والتي سبق الاتفاق عليها في الجولة الرابعة بالقاهرة. حيث تم اعلان انشاء الوكالة والهيكل التنظيمي لها وتقدمت كل من اليابان وكندا والولايات المتحدة الأمريكية بالمساعدات في مجال تدريب الكوادر الفلسطينية التي ستتولى عمل هذه الوكالة. وأسفرت جولة لاهى أيضا عن اعلان الاتفاق بشأن إقامة مراكز لمكافحة التلوث البحري ومنع الحوادث في خليج العقبة ، وهي المرحلة الأولى من المشروع المصري المتعلق بإقامة مركز اقليمي في سفاجا للتعاون بين دول المنطقة لمواجهة المخاطر المختلفة، كما اتفق على بدء إقامة وحدات معالجة الصرف الصحي للمجتمعات الصغيرة بالتعاون مع الولايات المتحدة ، وتم الاتفاق على الموضوعات الخاصة بالتخلص من النفايات بمختلف أنواعها من عناصر التلوث المختلفة واعتمدت كل من مصر والأردن وتونس وفلسطين واسرائيل برنامجا للتعاون الخاص بين مراكز البحث العلمي في مجال مكافحة التصحر وتدهور الانتاج الزراعي والحيواني بتمويل من البنك الدولي واستعداد للمشاركة من قبل الأمم المتحدة واسبانيا والصين وسويسرا .

هـ - لجنة التنمية الاقتصادية :

ربما تجاوزت صيغة المؤتمرات الاقتصادية العالمية والاقليمية التي تباينت خلال عام ١٩٩٤، في أكثر من دولة على رأسها الملكة المغربية ومصر أعمال هذه اللجنة ، حيث بدت قضاياها تحديدا أكثر كونه للظروف العالمية التي تحيط بالاقتصاد الدولي في الوقت الراهن. وعلى أي حال فقد قدمت هذه اللجنة واللجان المنبثقة منها عددا من المقترحات الهامة كإنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط، وهو ما طرح في مؤتمر الدار البيضاء بالملكة المغربية في نهاية اكتوبر ١٩٩٤، كما اختار الاتحاد الاوربي في لجنة العمل الخاصة بالبنية الاساسية (٥) مقترحات بإنشاء مشروعات من أصل (١٢) مشروعا مقترحا ليمولها ومن هذه المشروعات انشاء (٥) طرق تربط دول الشرق الأوسط، وكانت لجنة المشروعات الانمائية الاقليمية بالرباط قد اقترحتحتها في يونيو ١٩٩٤، لحق طريق من عمان الى اسدود وتطوير الساحل المشترك بكل من مصر والأردن واسرائيل في خليج ايلات وتحولها الى منطقة سياحية متكاملة وفتح نقطة حدود برية بين اسرائيل والأردن في منطقة العقبة.

التسم الفاس

الاقتصاد الدولي

أولا : الصراعات التجارية الدولية

دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة وكل من الصين واليابان

أحمد السيد النجار

جديدة أو الاتفاق على جدول زمني لتأسيسها . فقد تزايدت قوة وتماسك الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تحولت إلى الاتحاد الأوروبي ، والذي يعد في جانب منه تكتلا تجاريا هائلا سوف يزداد قوة بانضمام السويد والنمسا وفنلندا وإيسلندا إليه . كما ظهرت فعليا منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية " نافتا " وتم الاتفاق على جدول زمني لبدء منطقة التجارة الحرة للبلدان المطلة على المحيط الهادئ - أيبك - ومنطقة التجارة الحرة لدول الأمريكيتين .

ورغم أن هذه التكتلات التجارية تعني تحرير التجارة بين أعضائها ، وتعني في بعض الحالات إقامة اتحاد جمركي أو منطقة جمركية واحدة ، بما يعكس مزيدا من انفتاح أسواق بلدان كل تكتل أمام بعضها البعض ، إلا أن هناك مخاوف من أن تؤدي العلاقات التجارية التفضيلية بين بلدان كل تكتل إلى الإغراق النسبي لأسواق أعضائه أمام صادرات الدول من خارج التكتل .

٣ - صعود قوى تجارية جديدة ، وحدث تغيرات هامة في الوزن النسبي للقوى التجارية الكبرى في العالم . وبالنسبة للقوى التجارية الجديدة ، تعد البلدان الصناعية الجديدة في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا هي أهم هذه القوى التي تتزايد قوتها التجارية بمعدلات سريعة تؤهلها لتبقي مكانة أكثر أهمية في التجارة الدولية في المستقبل القريب .

وقد بلغت قيمة صادرات ثمانية دول آسيوية هي الصين وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وإندونيسيا نحو ٨٩,٧ مليار دولار عام ١٩٩٣ بما يوازي نحو ٦٦٪ من قيمة الصادرات العالمية في العام المذكور ، علما بأن قيمة صادرات الدول الثماني المشار إليها قد بلغت ٣٦,٤ مليار دولار عام ١٩٨٧ بما كان يوازي نحو ١١٪ من قيمة الصادرات الدولية في ذلك العام . أما بالنسبة للواردات فإن قيمة واردات الدول الآسيوية الثماني المشار إليها انقادت فقد بلغت نحو ٦٠,٩ مليار دولار عام ١٩٩٣ تشكل نحو ١٦,٢٪ من إجمالي قيمة الواردات

تشهد ساحة العلاقات التجارية الدولية العديد من النزاعات المتفجرة في الوقت الراهن ، والتي تعكس بشكل أو بآخر تفاعل القوى التجارية الكبرى التقليدية والجديدة مع التغيرات الصانعة في بيئة التجارة الدولية . وقبل التعرض للصراعات أو الحروب التجارية الفعلية سوف نمر في عجالة على أهم ملامح البيئة التجارية باعتبارها الوسط الذي تجرى فيه كل دولة تعاملاتها التجارية مع الدول الأخرى ، والذي تتأثر بمختلف معطياته . ويمكن تركيز الملامح الرئيسية للبيئة التجارية الدولية فيما يلي :

١ - توصل الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات « الجات » وهي ١١٤ دولة إلى اتفاق التحرير الجزئي والتدرجي للتجارة الدولية في منتصف ديسمبر ١٩٩٣ ، ثم توقيعه بصيغة نهائية في أبريل ١٩٩٤ في مراكش بالمغرب والاتفاق أيضا على انشاء منظمة التجارة الدولية لمراقبة التزام الدول الموقعة على اتفاق مراكش ببنوده .

ويعني هذا أن اقتصادات دول العالم سوف تتحرك في علاقاتها ببعضها البعض في أسواق مفتوحة نسبيا وفي مناخ تجاري دولي يتسم بالتحرير المراقب من قبل منظمة مختصة بهذا الشأن . وسيترتب على ذلك أن القدرة على المنافسة من ناحية الجودة والسعر ستصبح عاملا أكثر أهمية من ذي قبل على التأثير على خريطة العلاقات التجارية الدولية .

ورغم أن التحايل من خلال البنود المطلقة بمكافحة الإغراق والمواصفات القياسية يمكن أن يعطل تنفيذ الاتفاقية جزئيا ، فمن المؤكد أن التحرير الجزئي والتدرجي للتجارة الدولية من خلالها يعني وضع قواعد وأسس متفق عليها لهذا التحرير ، كما يعني أن الأسواق الدولية ستكون مفتوحة نسبيا مقارنة بالاضمار التي كانت عليها قبل توقيع الاتفاقية حتى وأن لم تكن حركة السلع والخدمات عبرها حرة تماما .

٢ - تزايد قوة التكتلات التجارية القائمة ، وظهور تكتلات

و ١,٨٪. وقد تدهورت شروط تجارة الدول النامية المصدرة للوقود بنسبة ٢,٦٪ في عام ١٩٩٤، وفقاً لتقديرات «الصندوق» علماً بأن شروط تجارة هذه الدول تدهورت بنسبة ١٢,٦٪ و ١,٦٪ و ٢,٦٪ في أعوام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ بالترتيب. كما تدهورت شروط تجارة الدول النامية غير المصدرة للوقود بنسبة ٠,٦٪ في عام ١٩٩٤ مقارنة بتدهورها بنسبة ١,٢٪ في عام ١٩٩٣. وكانت تلك الشروط قد تحسنت بنسبة ٠,١٪ و ٠,٢٪ في عام ١٩٩١، ١٩٩٢ بالترتيب.

وبالمقابل تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن شروط تجارة الدول الرأسمالية الصناعية قد تحسنت بنسبة ١٪ عام ١٩٩٤، علماً بأنها تحسنت بنسبة ١,٢٪ و ١,٨٪ و ١,٤٪ في أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣ بالترتيب.

ويرتبط تدهور شروط تجارة الدول النامية المصدرة للوقود بانخفاض أسعار صادراتها من الوقود واستمرار ارتفاع أسعار وارداتها من السلع الصناعية والزراعية (شروط تجارة أي دولة هي قيمة الوحدة من صادراتها مقسومة على قيمة الوحدة من وارداتها مع ضرب الناتج في ١٠٠)

أما تدهور شروط الدول النامية غير المصدرة للوقود فانه يرتبط بارتفاع أسعار وارداتها بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار صادراتها بصفة عامة.

وقد حدث تحسن شروط تجارة الدول الرأسمالية الصناعية بسبب ارتفاع أو استقرار أسعار صادراتها من السلع الصناعية مقابل انخفاض أسعار وارداتها من الوقود. ورغم أن أسعار واردات هذه البلدان من بعض المعادن الأساسية قد ارتفعت في عام ١٩٩٤، إلا أنها عوضت ذلك الارتفاع وحلقت أرباحاً كبيرة من رفع أسعار منتجاتها الصناعية من تلك المعادن. وقد ارتفعت أسعار الألومنيوم بنسبة ٧٢,٩٪ خلال عام ١٩٩٤، كما ارتفعت أسعار الرصاص والنيكل والقصدير والنحاس على الترتيب ٤٥,٩٪، ١٦,١٪، ١٩,٨٪ خلال عام ١٩٩٤. وهذه الارتفاعات في أسعار المعادن الأساسية هي ارتفاعات في أسعار المعادن بعد معالجتها وليس في أسعار الخامات الأولية. وبالتالي فإن ارتفاع سعر الألومنيوم بنسبة ٧٢,٩٪ خلال عام ١٩٩٤ لا يعني أن دولة منتجة رئيسية للوكسيت مثل جاميكا هي المستفيد منه، وإنما يعني أن الدول المستوردة للوكسيت والتي تقوم بتصنيعه وتحويله إلى معدن الألومنيوم هي التي جنت ثمار الارتفاع في أسعار المعدن، وبصفة عامة ارتفعت أسعار الخامات المعدنية بمعدلات تقل كثيراً عن معدلات ارتفاع أسعار المعادن بعد

الدولية في العام المذكور، مقارنة بقيمة وارداتها التي بلغت نحو ٢٣٨,٥ مليار دولار عام ١٩٨٧ بما شكل نحو ٩,٦٪ من إجمالي الواردات الدولية في ذلك العام.

وبالنسبة للصين وهونغ كونغ وتايوان، وهي الدول التي كانت تشكل الصين قبل تجزئتها، فإن قيمة صادراتها قد بلغت ٣١١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ بما يوازي نحو ٨,٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات العالمية مقارنة بنحو ١٤١,٥ مليار دولار عام ١٩٨٧ توازي نحو ٥,٩٪ من إجمالي الصادرات العالمية في العام المذكور.

أما بالنسبة لواردات الدول الثلاث المذكورة فقد بلغت نحو ١٣٦,٦ مليار دولار عام ١٩٨٧ بما يشكل نحو ١,٥٪ من إجمالي قيمة الواردات الدولية في ذلك العام. وقد ارتفعت قيمة واردات هذه الدول الثلاث إلى نحو ٣١٩,٣ مليار دولار عام ١٩٩٣ بما يمثل نحو ٥,٨٪ من إجمالي حجم حركة الواردات الدولية.

أما أهم التقديرات في تراتب القوى التجارية الكبرى في العالم فإنها تتركز في تراجع النصيب النسبي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في الصادرات العالمية من ٧٢,٢٪ عام ١٩٨٧ إلى ٦٨,٦٪ عام ١٩٩٣. وتراجع النصيب النسبي لهذه الدول من إجمالي الواردات العالمية من ٣٣,٨٪ عام ١٩٨٧ إلى ٢٧,٢٪ عام ١٩٩٣.

كما تراجع النصيب النسبي لألمانيا في الصادرات العالمية من ١٢,٣٪ عام ١٩٨٧ إلى ٩,٩٪ عام ١٩٩٣ بسبب التداخليات الاقتصادية للوحدة الألمانية ولاتفاق انسحاب الجيش السوفيتي من ألمانيا. وتراجع النصيب النسبي لألمانيا في الواردات الدولية من ٢٢,٩٪ عام ١٩٨٧ إلى ٨,٨٪ عام ١٩٩٣.

وبالمقابل ارتفع النصيب النسبي للولايات المتحدة في الصادرات الدولية من ١٠,٥٪ عام ١٩٨٧ إلى ١٢,٦٪ عام ١٩٩٣. وإن كان النصيب النسبي للولايات المتحدة من إجمالي حركة الواردات العالمية قد انخفض من ١٧,١٪ عام ١٩٨٧ إلى ١٦,١٪ منها عام ١٩٩٣.

ويعد ظهور قوى تجارية عالمية كبرى جديدة هو أحد العوامل الهامة التي ساهمت في إشغال وتلجيج النزاعات التجارية الدولية والتي سنعرض لها في موضع لاحق.

٤ - استمرار تدهور شروط تجارة الدول المصدرة للوقود والمواد الأولية والدول النامية عموماً مقابل تحسن شروط تجارة الدول الصناعية المتقدمة. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن شروط تجارة الدول النامية قد تدهورت بمعدل ١,٨٪ في عام ١٩٩٤ بعد أن تدهورت في أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣ بالترتيب بنسبة ٢,٦٪ و ٢,٥٠٪،

معالجتها وتحويلها من خامات أولية إلى معادن نفية بدرجات مختلفة.

ومن المؤكد أن الدول المتطورة تكنولوجيا لاتتأثر كثيرا بارتفاع أسعار المعادن حتى ولو كانت مستوردة لها ، سواء لأن التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في صناعاتها تقلل حجم الخامات المطلوبة لأداء الوظيفة أو لانتاج السلع التي تنتج باستخدام كميات أكبر من الخامات في البلدان النامية. أو لأن الدول المتقدمة تقوم بتحصيل الارتفاع في أسعار مخلفات الانتاج من المعادن المختلفة على أسعار منتجاتها الصناعية النهائية.

ويبدو ارتفاع أسعار المعادن مؤثرا بصورة أكبر على دولة مثل الصين التي ينمو اقتصادها بمعدلات سريعة بما يزيد من احتياجاتها للمعادن والمواد الخام الضرورية لصناعاتها الصاروخية والنووية التي تستهلك المعادن والمواد الخام بمعدلات أعلى من الصناعات المناظرة في الدول الصناعية المتقدمة لانتاج نفس المنتجات أو أداء نفس الوظائف . ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الجديدة الهائلة في قطاع الصناعة التحويلية في الصين ، والمعتمدة على تكنولوجيا حديثة ، سوف تجعل الصناعة الصينية تستخدم المعادن والمواد الخام بمعدلات قريبة أو مساوية من معدلات استخدامها في الدول الصناعية المتقدمة لانتاج نفس السلع أو أداء نفس الوظائف.

وعلى أي الأحوال يمكن القول أن التغيرات في شروط تجارة الدول والمجموعات المختلفة تساهم في تغذية التوترات والصراعات التجارية الدولية على اعتبار أن الدول المتضررة من تدهور شروط تجارتها تبحث عن رفع أسعار صادراتها وتقليل أسعار وارداتها بأي أسلوب.

هـ - تزايد التباين في العناصر المكونة للقدرة التنافسية لانتاج الدول المختلفة ، حيث تركز القدرة التنافسية لصادرات إحدى الدول على استخدام التكنولوجيا المتقدمة لدفع الانتاجية ، بينما تركز القدرة التنافسية لصادرات دولة أخرى على الانخفاض النسبي لاجور العمالة فيها ، أو على قربها من مصادر المواد الخام ومن الأسواق التي تتجه إليها صادراتها ، أو على كفاءة الإدارة وبراعتها في تخفيف الميزات النسبية من أجل تحقيق انتاجية أعلى وقيمة تنافسية أكبر .

ولأن العناصر المكونة للقدرة التنافسية لصادرات أي دولة متباينة ، فإن الدول الكبرى بصفة خاصة حاولت تصفية بعض العناصر المكونة للقدرة التنافسية لبلدان أخرى وبالأذات لبعض البلدان الصناعية الجديدة من الدول النامية تحت دعوى تبدو انسانية ، رغم أن الهدف من

ورائها هو الرغبة في إزاحة منافسين جدد أو تكوين مواقف جماهيرية مضادة للسلع التي ينتجونها تحت مبررات إنسانية لتغطية العجز عن منافسة تلك السلع بشكل اقتصادي .

وعلى سبيل المثال شنت الولايات المتحدة حملة عاتية ضد الصين وبعض دول الشرق الأقصى متهمه إياهم باستخدام العمل الرخيص كعامل رئيسي لنفخ القدرة التنافسية لصادرات تلك البلدان بشكل لايمكن لانتاج الأمريكي أن يناهسها . وقد استخدمت الولايات المتحدة في حملتها ضد الصين وبعض بلدان الشرق الأقصى دعوى إنسانية مثل ضرورة التزام تلك الدول برفع الحد الأدنى لاجور وبإيقاف تشغيل السجناء في الصناعة بآجور رمزية ، متجاهلة أن الحد الأدنى لاجور لابد وأن يختلف من دولة لأخرى تبعاً لمستوى انتاجية العمالة والمتوسط مستوى المعيشة ولعدلات التراكم والاستثمار المطلوب تحقيقها في كل دولة .

وعلى أي الأحوال فإن ادراك بعض الدول الصناعية المتقدمة لتباين العوامل المكونة للقدرة التنافسية لصادراتها عن تلك المكونة للقدرة التنافسية الجديدة القادمة من العالم الثاني، جعل بعضها وبالأذات الولايات المتحدة تحاول حرمان الدول الصناعية الجديدة من مزاياها النسبية التي تشكل العامل الرئيسي في تمتع صادراتها بقدرة تنافسية عالية تحت دعوى إنسانية .

وإذا كانت العوامل المذكورة أيضاً تشكل الملامح الرئيسية للبيئة التجارية الدولية في الوقت الراهن فإن أهم الصراعات التجارية التي ظهرت على الساحة الدولية عام ١٩٩٤ هي الصراعات التجارية بين الولايات المتحدة من جهة واليابان والصين وبلدان الشرق الأقصى من جهة أخرى فضلاً عن الصراعات التقليدية بين منتجي بعض السلع الأولية أو الصناعية وبين مستهلكيها .

والملاحظ هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت طرفاً في غالبية الصراعات التجارية الكبيرة في عام ١٩٩٤ بعكس الدول الأوروبية التي أدى نجاحها في زيادة تماسك كتلتها الاقتصادية التجارية في إطار الاتحاد الأوروبي إلى تمتع صادراتها بمعاملة تفضيلية داخل أسواق دول أخرى بما ساهم في رفع قوتها التنافسية في تلك الأسواق مقارنة بالقدرة التنافسية لصادرات المناظرة القادمة من دول من خارج الاتحاد ، وهو ماخفف من توتر الدول الأوروبية إزاء تصاعد القدرة التنافسية للسلع اليابانية والصينية والشرق آسيوية . لكن لم يمنع ذلك من نشوب بعض المشاكل والصراعات التجارية بين أوروبا من جهة

واليابان من جهة أخرى لكنها كانت أقل أهمية من الصراعات التجارية التي بخلت الولايات المتحدة الأمريكية كطرف فيها.

١ - الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين

بدأ العام ١٩٩٤ بخلافات تجارية بين الصين والولايات المتحدة تحولت إلى صراع مباشر بشكل سريع عندما أعلن الممثل التجاري الأمريكي ميكي كاننتود في ٧ يناير أن بلاده تنوى خفض حصة المنسوجات والملابس الجاهزة المسموح للصين بتصديرها للولايات المتحدة بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ ، ٣٥٪ في منتصف يناير بعد فشل المفاوضات التجارية بين الدولتين في التوصل لتسوية بشأن شحنات السلع الصينية التي تؤكد الولايات المتحدة أنها تصل إلى أسواقها عبر نول ثالثة في محاولة من الصين لتجاوز الحصص التصديرية للسوق الأمريكية التي تحددها لها الإدارة الأمريكية وبالأذات فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس الجاهزة . وكانت الإدارة الأمريكية قد حددت قيمة حصة المنسوجات والملابس المسموح للصين بتصديرها للولايات المتحدة بنحو ٥٠٠ مليار دولار ، وهو مأتري هذه الإدارة أن الصين تجاوزته في عام ١٩٩٣ بمقدار ١ مليار دولار عن طريق تصدير منتجاتها عبر نول ثالث .

وقد ردت الصين بقوة على التهديدات الأمريكية بمعاقيبتها تجاريا ، حيث أكدت أنها سوف تتخذ إجراءات انتقامية مضادة إذا نفذت الولايات المتحدة تهديدها بمعاقبة الصين تجاريا .

ومع ذلك تمكنت واشنطن ويكين من التوصل لاتفاق تجاري بالفعل في اليوم الأخير الذي كان تنفيذ العقوبات سيديا بعده (٧ يناير) ونص الاتفاق على سماح الصين للولايات المتحدة بفتحها مصانع المنسوجات والملابس الصينية التي يشتبه في قيامها بتغيير الملامح التجارية ونولة المصدر لزيادة حصة الصين في سوق المنسوجات والملابس الجاهزة الأمريكية .

كما تم الاتفاق على تجميد حصة المنسوجات والملابس الجاهزة الصينية في السوق الأمريكية في عام ١٩٩٤ عند مستواها في عام ١٩٩٣ ، مع زيادتها بنسبة ١٪ في عامي ١٩٩٦ ، ٩٥ .

وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات الصينية من المنسوجات والملابس الجاهزة للولايات المتحدة تبلغ نحو ثلث إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنسوجات والملابس الجاهزة من العالم كله .

ولم يكن هذا الاتفاق الأمريكي - الصيني يعني أكثر من تهدئة التوتر على جبهة التجارة بين الدولتين قبل أن يتزايد التوتر مرة أخرى بشكل أكثر حدة في شهر مايو ويديا يونيو بشأن تجميد تمتع الصين بوضع العملة الأولى بالرعاية تجاريا من قبل الولايات المتحدة ، وقيل أن يتفجر صراع أكثر شراسة بشأن حقوق الملكية الفكرية وتجاوز الصين لخصص التصدير للسوق الأمريكية والتي حددتها لها الإدارة الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٤ .

وإذا ألقينا نظرة على التجارة الأمريكية - الصينية والميزان التجاري بين الدولتين فانتا سنرصد مصدر التوتر التجاري بين الطرفين . فتشير بيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من الصين إلى أن الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة قد بلغت ١٦٩٦٧ مليون دولار مقابل واردات بلغت قيمتها ١٠٦٣٣ مليون دولار في عام ١٩٩٣ . وهذا يعني أن الصين قد حققت فائضا تجاريا بلغ ٦٣٤٢ مليون دولار في تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣ .

لكن تشير بيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من الولايات المتحدة إلى أن الصادرات الصينية للولايات المتحدة قد بلغت ٣٢٧٣٠ مليون دولار مقابل واردات الصين من الولايات المتحدة التي بلغت ٨٧٦٧ مليون دولار وذلك في عام ١٩٩٣ . وهذا يعني أن الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة قد بلغ نحو ٢٤٩٦٣ مليون دولار مام ١٩٩٣ وفقا لبيانات الأمريكية بما يضمم الصين في المركز الثاني بين الدول التي تحقق فائضا تجاريا كبيرا مع الولايات المتحدة ، وذلك بعد اليابان مباشرة .

وهذا الخلاف بين البيانات الصينية والأمريكية بشأن التجارة بين الدولتين يعد تجسيدا حيا لواحدة من قضايا الخلاف التجاري بينهما ، وهي قسوية التزام الصين بخصص الصادرات للسوق الأمريكية والتي حددتها لها الإدارة الأمريكية .

وعلى أي حال فإن الفائض التجاري الصيني الكبير في التعاملات التجارية مع الولايات المتحدة بشكل عاملا مثيرا للتوتر بين واشنطن ويكين ، وهو توتر ناجم بالأساس عن فشل شركات الولايات المتحدة في منافسة الصادرات الصينية في الظروف العادية بما دفع الإدارة الأمريكية إلى تحديد حصص للصادرات الصينية وإلى إثارة المشاكل الحقيقية والمفتعلة بشأن التجارة بين الدولتين .

وإضافة إلى قضية تجاوز الصين للخصص المحددة لصادراتها للولايات المتحدة ، فإن انتهاك حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية من قبل الشركات الصينية

واستخدام السجاء فى انتاج سلع صينية يتم تصديرها للولايات المتحدة كانت هى القضايا الهامة الأخرى فى النزاع التجارى بين الصين والولايات المتحدة .

وفيما يتعلق بقيام الصين بتصدير سلع ينتجها السجاء ، كانت هذه القضية محلا للجدل بين واشنطن وبيكين ، حيث كانت الولايات المتحدة ترى فى قيام الصين بتشغيل السجاء بلا أجر أو بأجور رمزية وتصدير انتاجهم للولايات المتحدة نوعا من الموهبة وانتهاك حقوق الانسان .

وقد حسمت هذه القضية باتفاق الصين مع الولايات المتحدة لاييقاف تصدير أى منتجات صينية جرى انتاجها فى السجون إلى الولايات المتحدة . وقد تم ذلك الاتفاق قبل موعد صدور القرار الأمريكى الخاص بتجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا فى يونيو ، ١٩٩٤ .

أما فيما يتعلق بقضية حقوق الملكية الفكرية ، فقد شكلت واحدة من القضايا الرئيسية المثيرة للثوار التجارى بين واشنطن وبيكين حيث وجهت الولايات المتحدة اتهامات صريحة للصين بأن شركاتها تقوم بأعمال سطو على حقوق الملكية الفكرية العائدة لأفراد وشركات أمريكية . وفى بداية مايو ١٩٩٤ حذرت الإدارة الأمريكية الحكومة الصينية من استمرار ما أسمته بالقرصنة ، التى تقوم بها الشركات الصينية التى تسلك وتوزع الافلام السينمائية والشرايط الموسيقية واسطوانات الآلات المناسية واسطوانات الكمبيوتر والليزر والكتب والعلامات التجارية دون سداد حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية . وأكدت تصديرها للصين بالتهديد باتخاذ اجراءات عقابية انتقامية فى حالة عدم اتخاذ الحكومة الصينية اجراءات فعالة لانهاء عمليات السطو التى تقوم بها الشركات الصينية على حقوق الملكية الفكرية العائدة لشركات وافراد أمريكيين .

ورغم أن الصين اعترفت ضمينا بقيام بعض شركاتها بالسطو على هذه الحقوق ، وقامت بأعداد خطط لمواجهة ذلك ومعاقبة نحو ٣٠٠٠ شخص من مخالفى قانون العلامات التجارية واعمت ٢٦٦٥ منهم بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ . رغم كل ذلك ، عادت الادارة الأمريكية فى نهاية ١٩٩٤ لتلجج القضية من جديد ، وبشكل أكثر قوة عن ذى قبل حيث أعلنت عن استعدادها لفرض عقوبات تشمل فى فرض تعريف جمركية تبلغ ١٠٠٪ على صادرات صينية للولايات المتحدة تبلغ قيمتها نحو مليار دولار وتشمل منسوجات وملابس جاهزة والصاب الأطفال والأجهزة الالكترونية . وواصلت الولايات المتحدة التصعيد بتوسيع نطاق الصادرات الصينية التى مهدت بفرض ضرائب جمركية عليها تصل إلى ١٠٠٪ حيث بلغت قيمة الصادرات

الصينية موضع التهديد نحو ٢٫٨ مليار دولار . وقد حدثت الولايات المتحدة موعدا لتقليص تهديدها بفعل الصين تجاريا فى الرابع من فبراير عام ١٩٩٥ اذا لم تقم الحكومة الصينية باتخاذ اجراءات مشددة لحماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية ، وإذا لم توقف الصين سرقة شركاتها لأبرام الكمبيوتر والافلام السينمائية والموسيقى العائدة لشركات أمريكية . وقد قدرت الولايات المتحدة خسائرها بسطو الشركات الصينية على حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية بنحو ٨٢٧ مليون دولار فى عام ١٩٩٤ . وأشارت الادارة الأمريكية إلى أن نحو ٢٩ شركة صينية بعضها ملوك للدولة قد شاركت بفعالية فى السطو على حقوق الملكية الفكرية العائدة لشركات أمريكية .

وإذا كانت هذه هى أهم قضايا الخلاف التجارى بين الصين والولايات المتحدة ، فإن واشنطن قد استخدمت ثلاث آليات رئيسية للضغط على الصين لتقديم التنازلات بشأنها . وهذه الآليات هى التهديد بفرض عقوبات تجارية ضد الصين على النحو الذى أوردناه آنفا ، والتهديد بعدم تجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا ، وهرقلة انضمام الصين للجات .

وفيما يتعلق بالتهديد بفرض عقوبات تجارية ضد الصين فى عام ١٩٩٤ ، يمكن القول بأن افراط الولايات المتحدة فى التلويح بالعقوبات ، ثم الشرايع من ذلك دون أن تكون الصين قد قدمت تنازلات حقيقية ، افقد ذلك التلويح مصداقيته وجعله أشبه بالدعوة للتفاوض بشأن الخلافات التجارية لتتوصل لطول وسط مع وضع نقطة زمنية ينفي التفاوض والتوصل لاتفاق تجارى قبل الوصول إليها .

أما فيما يتعلق باستخدام قضية تجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا ، فقد وضعت واشنطن العديد من الشروط السياسية والاقتصادية لهذا التجديد لكن الصين اتخذت موقفا قويا اعتمادا على قدرتها على اتخاذ اجراءات اقتصادية عقابية ضد الولايات المتحدة إذا لم تجدد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا .

وعلى الجانب الآخر تعرضت الادارة الأمريكية للضغط قوية من قبل رجال الأعمال والشركات الأمريكية الكبرى صاحبة المصالح التجارية والاستثمارية مع الصين من أجل تجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا ، حتى لا تتأثر استثماراتهم فى الصين سلبيا وحتى لا يضربوا سوقها الفسحة التى استوعبت عام ١٩٩٣ سلعا أمريكية بلغت قيمتها نحو ١٠٦٣٢ مليون دولار من المرجح أن تزايد بسرعة فى الأعوام القادمة .

وقد اضطرت الادارة الأمريكية للموافقة على تجديد منح

كما أن الولايات المتحدة لا يمكنها تجاهل الصين كقوة تجارية مساعدة أصبحت تحتل المرتبة العاشرة بين أكبر القوى التجارية في العالم بصناعاتها التي بلغت ١٢٠ مليار دولار وصادراتها التي بلغت ١١٤ مليار عام ١٩٩٤. وعندما تستعيد الصين هونغ كونج في عام ١٩٩٧ فمن المتوقع أن تغزو الصين إلى المرتبة الرابعة بين القوى التجارية في العالم. وبفضلها من القوة التجارية الصينية ، والتي من المتوقع تزايدها فإن الصين تعد سوقاً مركزياً أو مركزاً ترانزيتاً لبعض دول المنطقة . وكل ذلك يجعل تجاهل الولايات المتحدة لها أو النخول في حرب تجارية معها ، ضاراً بالاقتصاد الأمريكي قبل أن يكون ضاراً بالاقتصاد الصيني.

وبالمقابل فإن احتياج الصين للتكنولوجيا الأمريكية والتصدير للولايات المتحدة يجعل حكومتها في حاجة إلى الاتفاق مع الولايات المتحدة على حلول وسط لاختلافاتها التجارية بدلاً من التصعيد الذي لن ينجح منه سوى الاضرار بالاقتصادين الصيني والأمريكي . ولعل حقائق الاحتياج الصيني والأمريكي لتسوية الخلافات التجارية بينهما دون النخول في حرب تجارية سافرة هو المنطلق الذي استندت إليه المفاوضات التجارية بين الدولتين خلال عام ١٩٩٤ ، وهو المنطلق للزيارات المتبادلة على مستويات رفيعة في إطار السعي المتبادل لحل الخلافات التجارية وتعزيز التعاون بين واشنطن وبكين . وحتى في حالة تطور الخلافات التجارية بين واشنطن وبكين إلى مستوى فرض العقوبات التجارية ، فأنها ستكون على الأرجح عقوبات ذات طابع انذاري يمكن نوبها في جعل كل طرف يعيد حساباته ويعود لمائدة المفاوضات بأفكار جديدة وحلول وسط لمواجهة المشاكل التجارية بين الدولتين .

٢ - الصراع التجاري بين الولايات المتحدة واليابان

شهد عام ١٩٩٤ جولة جديدة من الصراعات التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان منذ بداية الثمانينات . ويبرز الخلاف التجاري بينهما حول قضية الفائض الهائل الذي تحققه اليابان في تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة ، بحيث أن كل القضايا التي يبحثها الطرفان في مجال التجارة ترتبط في النهاية برغبة الولايات المتحدة ومطالبها اليابان بالعمل على تخفيض فائضها التجاري تجاهها .

وقد بدأ عام ١٩٩٤ متوتراً على الصعيد التجاري بين واشنطن ولوكيبر حيث كانت الأولى قد حددت العشرين من يناير موعداً لفرض عقوبات تجارية على اليابان إذا لم تفتح

الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية تجارياً ، وتجاهلت مسبقاً وأعلنت في بدايات عام ١٩٩٤ من ضرورة ربط هذا التجديد بمراعاة الصين لحقوق الإنسان وفقاً للتصور الأمريكي . وهو مالم تراعه أو تتلزم به الصين التي اعتبرت ذلك تدخلاً أمريكياً غير مقبول في شئونها الداخلية.

وفيما يتعلق بقضية انضمام الصين للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات « الجات » فقد عمدت الولايات المتحدة إلى عرقلة انضمامها للاتفاقية ولنظمة التجارة العالمية التي تم الاتفاق على تأسيسها في عام ١٩٩٤ ، على أن تبدأ نشاطها عام ١٩٩٥ بعد اتفاق الدول الأعضاء في جات على التحديد الجزئي والتدريجي للتجارة الدولية وإنشاء تلك المنظمة لمراقبة التزام الدول الأعضاء فيها بهذا التحرير . ونظراً لأن الصين تتوقع أن يؤدي انضمامها لاتفاق الجات ومنظمة التجارة إلى زيادة صادراتها من العديد من السلع الصناعية وعلى رأسها المنسوجات والملابس الجاهزة بنحو ٣٧ مليار دولار أمريكي ، فقد ألححت في طلب الانضمام لكن الولايات المتحدة عرقلت انضمامها حتى نهاية ١٩٩٤ تحت دعوى اقتصادية وسياسية متعددة تبدو بالنسبة للصينيين مجرد مباحكات لحرمان الصين من الاستفادة من تحرير التجارة العالمية.

وقد اختتمت الصين والولايات المتحدة عام ١٩٩٤ بتفجير الصراع التجاري بشكل حاد بعد تهديد الأخيرة بفرض ضرائب جمركية بنسبة ١٠٠٪ على جانب كبير من الصادرات الصينية للولايات المتحدة إذا لم تتخذ بكين مواقف حاسمة لمنع سطو الشركات الصينية على حقوق الملكية الفكرية المائدة لشركات أمريكية. ورغم ذلك فمن المرجح أن تحاول كل منهما التوصل لتسوية الخلافات التجارية بينهما تحقيقاً لمصالحهما المشتركة الكبيرة ، خاصة وأن كلا منهما قادرة على مواجهة أي عقوبات من الأخرى بعقوبات مماثلة كما أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك أكبر اقتصاد في العالم حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي نحو ٦٣٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ لا يمكنها أن تتجاهل الاقتصاد الصيني الهائل الذي احتل المرتبة الثالثة عالمياً بناتجه المحلي الإجمالي الذي بلغ قرابة ٢٤٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ طبقاً للقدرة الشرائية للدول . والذي من المرجح أنه ينجح في إزاحة اليابان واحتلال المركز الثاني بين أكبر اقتصادات العالم بدلاً منها في عام ١٩٩٤ حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنحو ٤,١٪ ليبلغ قرابة ٣٦٩٥ مليار في عام ١٩٩٤ في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي الياباني الذي نما بنسبة ١٪ فقط في عام ١٩٩٤ نحو ٣٦٠٠ مليار دولار طبقاً للقدرة الشرائية للدول.

الباب أمام الشركات الأمريكية للمشاركة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والأشغال العامة الحكومية اليابانية. وكانت العقوبات الأمريكية المقترحة هي منع شركات المقاولات اليابانية من تنفيذ أي مشروعات بالمسوق الأمريكية. وقبل حلول موعد تنفيذ العقوبات الأمريكية ييومين قامت الحكومة اليابانية باعتماد خطة تقضي بالسماح لشركات المقاولات الأجنبية وضمنها الشركات الأمريكية بالطبع بالدخول في عطاءات مشروعات الأشغال العامة في اليابان. لكن هذه الخطة اليابانية لم تكن كافية لانتهاء التوترات التجارية مع الولايات المتحدة رغم أنها عرفت تنفيذها لتهديتها بمعاقبة شركات المقاولات اليابانية.

فبعد اعتماد الحكومة اليابانية للخطة المذكورة بأنام ، أعلن وزير التجارة الأمريكي أن العجز التجاري الكبير لبلاده في تعاملاتها مع اليابان ، والذي بلغ ٦٢ مليار دولار وفقا لبيانات الأمريكية ونحو ٥١ مليار دولار وفقا للبيانات اليابانية في عام ١٩٩٢ ، مرفوض ولايمكن للولايات المتحدة أن تسمح باستمراره. وحذر من أن الإدارة الأمريكية مستعدة لتجريب كل الخيارات للضغط على اليابان لتخفيض الفائض التجاري الهائل الذي تحققه على حساب الولايات المتحدة. وكانت تصريحات وزير التجارة الأمريكي من الصدة والقوة بحيث أثارت حالة من الفزع في بورصة طوكيو خوفا من أن تؤدي أي إجراءات عقابية أمريكية في مجال التجارة إلى تعريض الشركات اليابانية المعتمدة على التصدير إلى الولايات المتحدة لاضرار أو خسائر. وقد فاقم من تأثير تلك التصريحات أن اليابان كانت تتعرض في نهايات يناير عام ١٩٩٤ لازمة سياسية حادة خلفت حالة من عدم اليقين السياسي على المستوى الجماهيري ، وعلى مستوى المستثمرين بشكل مباشر أو في أسواق الأوراق المالية. وقد ترتب على كل ذلك موجة من بيع الأسهم في بورصة طوكيو أدت إلى تراجع مؤشر «نيكي» المبرر عن حركة أسعار أسهم الشركات اذ ٢٢٥ الكبرى المدرجة في بورصة طوكيو بنحو ٥.٥ ٪ في يوم واحد. واستمرارا للفشل الأمريكي - الياباني في التوصل لاتفاق بشأن الخلافات التجارية بين الدولتين لم تتج المادثات جرت في واشنطن ٢٥ - ٢٦ يناير ١٩٩٤ في التوصل لاتفاق لمعالجة العجز التجاري الأمريكي الضخم في التعاملات التجارية مع اليابان .

كما أخفقت جولة أخرى من المادثات التجارية جرت في نهاية يناير من عام ١٩٩٤ . وكان أبرز مافي هذه الجولة هو تأكيد الوفد الأمريكي على ضرورة التوصل لاتفاق

يتضمن إجراءات محددة لفتح السوق اليابانية ، وتحديد حصص تلتزم بها اليابان كحد أدنى لوارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره الأسلوب الذي يمكن أن يكون فعالا لخفض الفائض التجاري الياباني الهائل على حساب الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار أكد الوفد الأمريكي على ضرورة تحديد اليابان لحصص محددة لوارداتها الحكومية من أجهزة الاتصالات والأجهزة الطبية والسيارات وخدمات التأمين من الولايات المتحدة. وأشار رئيس الاتحاد الأمريكي لتسويق السيارات اندرو كارد إلى ضرورة التزام طوكيو باستيراد ١٠٠ ألف سيارة أمريكية سنويا على مدار السنوات الثلاث ٩٤ ، ٩٥ ، ١٩٩٦ مؤكدا أن بلاده يجب أن تتخذ إجراءات عقابية انتقامية ضد اليابان في حالة عدم التوصل لاتفاق بينها وبين بلاده بشأن الخلافات التجارية بما في ذلك تطبيق المادة ٢٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤ ضد اليابان. ومن المعروف أن هذه المادة التي يطلق عليها «سبور ٢٠١» تمنح الرئيس الأمريكي سلطة اتخاذ إجراءات عقابية ضد الدول التي ترتكب ممارسات غير عادلة في تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وإزاء التهديدات الأمريكية أعلنت الحكومة اليابانية أنها ستعمل على فتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية لتخفيف التوترات مع شركائها التجاريين الرئيسيين ، لكنها أكدت في الوقت ذاته على أن تعريفاتها الجمركية منخفضة لعلها ، كما أن المشتريات الحكومية اليابانية من الخارج بلغت ١٢.٢ ٪ من إجمالي هذه المشتريات عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ١١.٩ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة ونحو ٢ ٪ لدى الاتحاد الأوروبي.

وكان واضحا أن جولات المادثات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة التي جرت في نهايات يناير قد انتهت بالفشل وبوهود يابانية مطامة وغير محددة. ونظرا لأن تلك المادثات كانت قد جرت في إطار التمهيد للقاء الأمريكية اليابانية التي عقدت بعد ذلك في ١١ فبراير ١٩٩٤ فإن فشلها قد ألقى بظلال من الشك على امكانية نجاح قمة كلينتون - هو سوكاوا في التوصل لاتفاق بشأن النزاعات التجارية. وبالفعل فشل الطرفان في التوصل لاتفاق مما دفع الرئيس الأمريكي إلى التصريح بأنه لا يستبعد امكانية نشوب حرب تجارية شاملة مع اليابان معبرا من أن طوكيو سوف تخسر كثيرا اذا اندلعت هذه الحرب ، مؤكدا على أن ادارته تتنوى تجارية انتقامية ضد اليابان. والمخ مسئولون أمريكيون إلى احتمال لجوء واشنطن لاستخدام قانون القناب التجاري "سبور ٢٠١" المشار اليه آنفا ضد اليابان .

ويالمقابل حذر متحدث باسم الحكومة اليابانية من أن قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات تجارية ضد بلاده يعني انتهاء الحوار والمفاوضات بشأن التجارة مؤكداً في الوقت نفسه على أن بلاده سوف تتخذ إجراءات خاصة لفتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الأمريكية لامتصاص غضب واشنطن .

ويبدو أن العلاقات الاستراتيجية التي تربط بين واشنطن وطوكيو قد جعلت الإدارة الأمريكية تخفف من لهجة التصعيد والتهديد بالحرب التجارية مع اليابان ، حيث أعلن المفوض التجاري الأمريكي ميكى كانتور في تصريحات متناقضة لتصريحات الرئيس الأمريكي المذكورة أعلاه ، أنه يستبعد إمكانية نشوب حرب تجارية بين بلاده واليابان مؤكداً أن التوقعات التي أشارت إلى احتمالات نشوب مثل هذه الحرب قد جاءت نتيجة للمستيريا الاعلامية الأمريكية ، وأشار المفوض الأمريكي إلى أن بلاده مصرة على فتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الأمريكية كسبيل لاصلاح الخلل في الميزان التجاري بدلا من دق طبول الحرب التجارية.

ورغم لهجة التهديد إلا أن الإدارة الأمريكية أثرت أن تبرز أسلحتها حتى ولو لم تستخدمها فعليا ضد اليابان حيث وقع الرئيس الأمريكي أمرا تنفيذيا بإعادة العمل بالمادة ٣٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤ مما أثار ربه فعل غاضبة في طوكيو التي اعتبرت احياء هذه المادة كوجهة ضدها بشكل أساسي ، وهددت بتقديم شكوى ضد الولايات المتحدة إلى مجلس إدارة "الجات" باعتبار أن احياء تلك المادة هو عمل يهدد حرية التجارة الدولية . لكن طوكيو أعلنت في الوقت نفسه أنها سوف تتخذ إجراءات لفتح أسواقها بشكل أكبر أمام الصادرات الأمريكية على مرحلتين الأولى في مارس والثانية في يونيو .

وعلى اثر ذلك بدأ نوع من الانفراج المحسود للتوتر التجاري بين واشنطن وبكين حيث تم حل النزاع بين الشركات اليابانية وشركة موتورولا الأمريكية حول تسويق التليفونات المنقولة في اليابان ، كما قررت اليابان إلغاء القيود التي تفرضها على وارداتها من السيارات الأمريكية منذ عام ١٩٨١ . وأعلنت شركة "تويوتا" كبرى شركات السيارات في اليابان أنها ستزيد مشترياتها من قطع الغيار الأمريكية لتصل إلى ٦٤٥٠ مليون دولار في العام المالي الياباني ٩٦ / ١٩٨٧ مقارنة بمشترياتها التي بلغت ٤٤٣٠ مليون دولار في العام المالي ٩٣ / ١٩٩٤ . كما أعلنت شركتا ميتسوبيشي ونيسان عن إجراءات مماثلة للإجراء

الذي قررت تويوتا .

وخلال قمة الدول الصناعية السبع الكبرى التي عقدت في نابولي يوليو ١٩٩٤ ركزت اليابان على أنها قامت بتخفيض الضرائب لانعاش الطلب الياباني على السلع المنتجة محليا وعلى الواردات ، كما وعدت باعداد برنامج يغطي عشر سنوات لتنفيذ أشغال عامة لصيانة وتطوير البنية الأساسية تبلغ قيمته مايتراوح بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ تريليون ين ياباني أى مايعاى ٥ إلى ٦ تريليون دولار خلال السنوات العشر من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥ بواقع ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مليار دولار سنويا .

وقد توالى جولات المفاوضات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة بعد ذلك . لكن أبرز هذه الجولات هي تلك التي جرت في نهاية شهر سبتمبر وأسفرت عن اتفاق الدولتين على فتح السوق اليابانية بدرجة أكبر عن ذي قبل أمام الصادرات الأمريكية وإفاجئية من أجهزة الاتصالات والمعدات الطبية والصناعات الزجاجية فضلا عن تسوية الخلاف بشأن قطاع التأمين وأن كان ذلك الاتفاق لم يلزم قطاع المشتريات الحكومية بإدخال الشركات الأمريكية في مناقصاته وممارساته . ولم يشمل السيارات وقطع غيارها ، علما بأن الواردات الأمريكية من السيارات اليابانية وقطع غيارها مسجلة من ١٠٪ من العجز التجاري الأمريكي مع اليابان الذي بلغ ٦٢٫٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ وفقا للبيانات الأمريكية .

ورغم أن الاتفاق الأخير قد أدى إلى اعلان المفوض التجاري الأمريكي ميكى كانتور أنه لن يتم تصنيف اليابان ضمن الدول غير العادلة في معاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة ، إلا أن ذلك لم يوقف التوترات التجارية بين واشنطن وطوكيو بشأن تنفيذ تعهدات اليابان بفتح أسواقها أمام صادرات السلع والخدمات الأمريكية .

ويعمداً من تفاصيل التوترات التجارية بين البلدين ، يمكن القول أن الفائض التجاري الهائل الذي تحققه اليابان في تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة هو السبب الرئيسي لآثاره التوترات والنزاعات التجارية بين واشنطن وطوكيو .

وتحقق اليابان فائضها التجاري الهائل في تعاملاتها مع الولايات المتحدة وباقي دول العالم استنادا إلى تمتع صادراتها بقدرة تنافسية عالية في ظل حداثة صناعاتها وتقدمها تكنولوجيا وتساعد انتاجية العمالة فيها بمعدلات اسرع كثيرا من نظيرتها في الدول الأوروبية والولايات المتحدة ، وانخفاض تكلفة العمالة فيها عن نظيرتها في تلك الدول.

ويمكن القول في النهاية أن الصراعات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان سوف تستمر لسنوات طويلة قادمة لكنها ستبقى صراعات محكومة بسقف محدد لايسمح بتحولها لصروب تجارية سافرة حيث يبقى توصل الوثائق لطلول وسط لنزاعاتهما التجارية أمرا محققا لمصلحتهما لاعتبارات سياسية واستراتيجية من جهة ولأن السوق اليابانية تبقى من جهة أخرى ثاني أهم سوق مستقبلية للصادرات الأمريكية في حين تعد السوق الأمريكية أهم سوق مستقبلية للصادرات اليابانية .

كذلك فإن اليابان تبيع في النهاية سلعا رخيصة وجيدة ، وهو أمر في صالح المستهلك الأمريكي في المدى القصير ، وعامل لحفز الشركات الأمريكية لتخفيض تكلفة انتاجها ورفع قدرتها التنافسية في الأجل الطويل .

وإذا كان لدى الولايات المتحدة في الماضي قدرة عالية للضغط على اليابان باعتبار أن السوق الأمريكية ظلت - حتى منتصف الثمانينات - تتمتع بأكثر من ٤٠٪ من الصادرات اليابانية ، فإن هذه القدرة تضاقت لأن السوق الأمريكية أصبحت لاتستوعب أكثر من ٢٩,٥٪ من هذه الصادرات عام ١٩٩٣ ، في حين زادت الصادرات الأمريكية لليابان بعددلات سريعة لتتفوق من ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٤ إلى ٥٥,٩ مليار دولار عام ١٩٩٣ .

كذلك فإن اليابان لاتتف وحدها في المواجهة التجارية مع الولايات المتحدة لأن الدول الاسيوية وحتى بعض الدول الأوروبية تؤيد المواقف اليابانية فيما يتعلق بعدم القبول بتحديد حد أدنى للواردات الحكومية اليابانية من الولايات المتحدة ، وهو الاجراء الأساسي الذي ترى الأخيرة أنه كفيلا باصلاح عجز ميزانها التجاري مع اليابان .

وإذا كانت اليابان التي تغير ثلاثة رؤساء للوزارة فيها عام ١٩٩٤ والولايات المتحدة التي شهدت انتخابات التجديد التصلي للكونجرس في نفس العام قد تمكنتا رغم الضغوط السياسية الداخلية من احتواء خلافاتهما التجارية في ١٩٩٤ ، فمن المرجح كما سبق وذكرنا أن تتمكن الدولتان من ابقاء هذه الخلافات في حدود التهديدات والضغوط لزيادة المكاسب دون السماح لها بالتحول إلى حرب تجارية سافرة تضر بمصالح الدولتين.

وإزاء الفائض التجاري الياباني الكبير أظهرت الولايات المتحدة رغبة في تخفيضه ولو عن طريق خرق قواعد حرية التجارة ، وهو ما تجسد في مطالبة الادارة الأمريكية للحكومة اليابانية بضرورة وضع حد أدنى للمشتريات من بعض السلع الأمريكية كآلية لزيادة الصادرات الأمريكية بشكل تحسكي بعد أن أوشحت التجارة العملية لسنوات طويلة أن اليابانيين كافراد وكشركات خاصة لايميلون لاستهلاك السلع الأمريكية التي تتركز عمليات استيرادها واستهلاكها في المشتريات الحكومية اليابانية بصفة أساسية

وقد حاولت الولايات المتحدة أن تحقق أهدافها من خلال التفاوض المقترن بالتهديد بمعاينة اليابان تجاريا وهو ما كانت اليابان تراجعه بدرجة عالية من المرونة والموافقة الرسمية على بعض المطالب الأمريكية على صعيد التجارة مع التباطؤ في تنفيذها فعليا .

ومن ناحية أخرى اعتمدت الولايات المتحدة على السماح بانخفاض الدولار مقابل الين كآلية لاصلاح العجز التجاري مع اليابان ، على اعتبار أنه يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات الأمريكية في السوق اليابانية عند تقديرها بالين بما يرفع القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية في تلك السوق مقابل تخفيض القدرة التنافسية للصادرات اليابانية في السوق الأمريكية . وقد انخفض سعر الدولار الأمريكي من نحو ١١٣ ين في بداية عام ١٩٩٤ إلى مايقال عن ١٠٠ ين لكل دولار أمريكي واحد في نهايته علما بأنه انحدر إلى أدنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية عندما سجل ٩٦,٣٥ ين في بداية شهر نوفمبر ١٩٩٤ .

لكن هذا الانخفاض لم يذ إلى تخفيض العجز التجاري الأمريكي مع اليابان ، كما هو واضح من البيانات التي أوردها أنفا . ورغم بدء دخول الأرض والتفاح والفواكه الأمريكية إلى السوق اليابانية في عام ١٩٩٤ ، إلا أن ذلك لم يغير من الوضع بشكل ينكر ، لأن الواردات اليابانية من هذه السلع هي واردة هامشية تماما .

كما أن بدء تطبيق اتفاق «مراكش» لتحرير التجارة الدولية لن يغير من اختلال التوازن التجاري بين اليابان والولايات المتحدة لاعتماد اليابان وشركاتها في السيطرة على السوق اليابانية وفي التصدير للأسواق الأجنبية على تفضيل اليابانيين السلع اليابانية وعلى القدرة التنافسية العالمية لهذه السلع من زاوية السعر والجودة.

جدول رقم (١)

تطور صادرات الآلات التجارية المصنوعة في ليبيا منذ إنشاء المؤسسة من
لجماليات صادرات العالم

١٩٨٧	عام	١٩٨٧	عام	
نسبتها من لجماليات صادرات العالم	قيمة الصادرات بالتقارير دولار	نسبتها من لجماليات صادرات العالم	قيمة الصادرات بالتقارير دولار	
٪٢,٥	٩١,٦	٪١,٦	٣٩,٤	الصين
٪٣,٧	١٢٥	٢,٠	٤٨,٥	هونغ كونج
٪٢,٣	٨٥	٪٢,٢	٥٣,٦	تايلاند
٪٢,٢	٨٣,٥	٪٢	٤٧,٣	كوريا الجنوبية
٪١,٣	٤٧,١	٪٠,٨	١٧,٩	ماليزيا
٪١	٣٦,٨	٪٠,٧	١٧,٢	اندونيسيا
٪٢	٧٤,١	٪١,٢	٢٨,٧	سنغافورة
٪١	٣٧,١	٪٠,٥	١١,٦	تايلاند
٪١٦	٥٩٧,٧	٪١١	٢٦٤,٢	مجموع الدول الثمانية اعلاه
٪٣٦,٤	١١٥٧,٩	٪٢٧,٨	٦٦٦,٨	اجمالي الدول الثمانية
٪٨,٦	٢٥٢٨,٨	٪٧٢,٢	١٧٣٣,٧	اجمالي الدول الصناعية المتقدمة
٪١٠٠	٣٦٨٦,٧	٪١٠٠	٢٤٠٠,٥	اجمالي العالم

المصدر : جمعة نصيبه من. I . M . F, Direction Of Trade Statistics Yearbook 1994.

جدول رقم (٣)

تصديرهاذ القوى التجارية الصاعدة في آسيا ووزنها النسبي من

اجمالى صادرات العالم

١٩٨٧	عام	١٩٨٧	عام	
نسبتها من اجمالى صادرات العالم	قيمة الصادرات بالمليار دولار	نسبتها من اجمالى صادرات العالم	قيمة الصادرات بالمليار دولار	
٪٢,٨	١٠٣,٦	٪١,٧	٤٣,٢	الصين
٪٣,٧	١٣٨,٦	٪٢	٤٨,٥	هونغ كونج
٪٢,٠	٧٧,١	٪١,٤	٣٤,٦	تايوان
٪٢,٢	٨٤,٣	٪١,٧	٤١	كوريا الجنوبية
٪١,٢	٤٥,٦	٪٠,٥	١٢,٧	ماليزيا
٪٠,٨	٢٨,٣	٪٠,٥	١٢,٩	اندونيسيا
٪٢,٣	٨٥,٤	٪١,٣	٣٢,٦	سنغافورة
٪١,٢	٤٦,١	٪٠,٥	١٣	تايلاند
٪١٦,٢	٦٠٩	٪٩,٦	٢٣٨,٥	مجموع الدول الثمانية اعلاه
٪٢٢,٨	١٢٣١,٣	٪٢٦,٢	٦٥٠,٨	اجمالى الدول التامة
٪١٧,٢	٢٥٢٥,٥	٪٧٣,٨	١٨٢٨,٧	اجمالى الدول الصناعية المتقدمة
٪١٠٠	٣٧٥٦,٨	٪١٠٠	٢٤٧٩,٥	اجمالى العالم

المصدر : جمعت بصيغته من I . M . F, Direction Of Trade Statistics Yearbook 1994.

جدول رقم (٣)
تطور قيمة الفاتش التجاري الياباني مع الولايات المتحدة
ونسبه من إجمالي الفاتش التجاري الياباني عامة وفقا للبيانات
اليابانية والأمريكية

المرتبة	قيمة الفاتش الياباني مع الولايات المتحدة (بالمليون دولار)		نسبة من إجمالي الفاتش الياباني المصنوع على أساس البيانات اليابانية	
	البيانات اليابانية	البيانات الأمريكية	البيانات اليابانية	البيانات الأمريكية
١٩٨٤	٣٣٥٤٢	٣٦٧٩٦	٪٩٩,٨	٪١٠٩,٥
١٩٨٥	٤.٥٨٥	٤٩٧٤٩	٪٨٧	٪١٠٦,٦
١٩٨٦	٥٢٥١٦	٥٨٥٧٥	٪٦٣,٢	٪٧٠,٥
١٩٨٧	٥٣.٦.	٥٩٨٢٥	٪٦٦	٪٤٧,٤
١٩٨٨	٤٧٩٧٨	٥٥٥.٨	٪٦١,٩	٪٧١,٦
١٩٨٩	٤٥٧.١	٥٢٥٢٦	٪٧٠,٣	٪٨٠,٨
١٩٩٠	٣٨٢٧٩	٤٤٤٨٥	٪٧٣,١	٪٨٤,٩
١٩٩١	٣٨٥٦٦	٤٦٨٦٣	٪٤٩,٣	٪٥٩,٩
١٩٩٢	٤٤.٢٣	٥١٧١٧	٪٤١,١	٪٤٨,٣
١٩٩٣	٥.٩٥٥	٦٣٤٦٨	٪٤١,٨	٪٥١,٣

المصدر : جمعته بحسبه من 1994. I . M . F, Direction Of Trade Statistics Yearbook

خاتمة : الأبعاد الاقتصادية لعملية التسوية في الشرق الأوسط

نيرمين السعدني

بالمستويين الثاني والثالث ، ولكن بشكل سرى ومتردد . أما في الوقت الراهن ، فقد أصبحت المقاطعة قضية دولية تمارس فيها الدول الكبرى وإسرائيل كل الضغوط الممكنة على الدول العربية ، التي أصبحت بدورها عاجزة عن تبني موقف واحد في هذا الشأن .

ويأخذ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أهمية الدور الذي لعبته المقاطعة الاقتصادية في زمن اللاسلام مع إسرائيل . فقد تسببت المقاطعة في خسائر فادحة لإسرائيل تقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار ، تمثلت في تقليص المستوى المحتمل لنمو الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل بنسبة ٣٪ سنوياً ، وإضاعة فرص استثمار أجنبية لها بحوالي ٣٧ مليار دولار منذ الخمسينات وحتى الآن ، بالإضافة إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري الإسرائيلي . ولعل أسباب هذا العجز التجاري ترجع في معظمها إلى اضطراب إسرائيل إلى إنشاء علاقات تجارية مع دول بعيدة مما يزيد من تكاليف الشحن والنقل بخلافه ، وذلك بدلا من انتفاعها بالأسواق العربية الواسعة والقريبة في ذات الوقت . أضف إلى ذلك ، حرمان الاقتصاد الإسرائيلي من فرص الاستثمارات الأجنبية وامتناع بعض الشركات العالمية عن التعامل معها بسبب تخوفها من عقوبات تغطي المقاطعة . إلا أن الاقتصاد الإسرائيلي عمل على تعويض هذه الخسائر عبر العنوايات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة ، التي تفوق أربعة مليارات دولار سنوياً مما يوفر لها معظم ما تحتاجه من استثمار ومشروعات تنمض المناخ الاقتصادي فيها . ثم إن الموازنة الإسرائيلية لا تواجه ضغوطاً ملحة لسداد ديونها الخارجية أو حتى فوائدها لأن معظم هذه الديون أمريكية الأصل .

ومع ذلك ، فإن الحكومة الإسرائيلية تركت كل جهودها لإلغاء المقاطعة ، حتى تتمكن من التعامل مع الشركات الأجنبية العالمية وتنشط علاقاتها الدولية ، الأمر الذي يمكن أن يحقق بسهولة نظراً لتقدم إسرائيل التكنولوجي والصناعي . كما تسعى إلى إلغاء المقاطعة المباشرة مع

١- المقاطعة العربية لإسرائيل

شهدت عملية المقاطعة العربية لإسرائيل تطورات بالغة الأهمية خلال عام ١٩٩٤ ، فقد أدى التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي بين الفلسطينيين وإسرائيل ، واتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية إلى بدء علاقات اقتصادية بين إسرائيل وبين الأردن والفلسطينيين كل على حدة . كما قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة . والواقع أن جملة التطورات الحادثة في قضية المقاطعة تمثل في جوهرها امتداداً لعملية بدء تفكيك الحواجز والعوائق القائمة أمام التعاملات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل . وهي العملية التي كانت قد بدأت في أعقاب حرب الخليج الثانية ، وقامت خلالها الولايات المتحدة بالدور الأكبر بهدف حث الدول العربية بصفة عامة ، ودول الخليج بصفة خاصة ، على رفع مقاطعتها لإسرائيل ، والشركات الأجنبية المتعاملة معها ، وطرح آدارتا بوش وكلينتون العديد من المقترحات والمبادرات في هذا الشأن .

وفي هذا السياق ، احتلت قضية المقاطعة العربية لإسرائيل جانباً هاماً من التفاعلات بين العرب والولايات المتحدة وإسرائيل . كما أثارت مناهات على المستويات الرسمية والأكاديمية والثقافية في العالم العربي . وقد مثلت المقاطعة ، ولازالت ، وسيلة دفاعية في مواجهة إسرائيل . واتخذت ثلاثة أشكال أو مستويات هي : المقاطعة الرئيسية أو المباشرة ، ومقاطعة الشركات المتعاملة مع إسرائيل ، ومقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات المتعاملة مع إسرائيل . وقد اتخذت المقاطعة شكلاً مؤسسياً عن طريق تشكيل مكتب للمقاطعة تابع لجامعة الدول العربية أخذ مهمة تنفيذ ومتابعة الالتزام بها . وبالفعل نجح في ذلك حتى نهاية الثمانينات حين بدأت بعض الدول العربية في خرق بعض شروط المقاطعة ، وخاصة فيما يتعلق

الدول العربية ، بهدف انتهاء العزلة الاقتصادية التي تعيشها في الجوار العربي مما يفتح أمام المنتجات والصناعات الاسرائيلية الأسواق العربية الواسعة .

وقد استحوذت قضية المقاطعة على كثير من الاهتمام الدولي والعربي على حد سواء . فحين ضغط المجتمع الدولي ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية لالغاء المقاطعة ، نجد أن مواقف الدول العربية نفسها قد تباينت ما بين مؤيد ومعارض للفكرة وتغيرت في معظمها بالضغط الأمريكية الشديدة . فقد قدمت الإدارة الأمريكية العديد من الحجج لتبرير ضرورة الغاء المقاطعة . فبدأت بمدخل المساندة السياسية على أساس أن اتخاذ هذه الخطوة من قبل الدولة العربية سوف يشجع إسرائيل على تكلمة مسيرة السلام ويعجل من التزامها بتنفيذ بنود الحكم الذاتي . إلا أن هذا المدخل لم يكن فعالا إلى حد كبير لأن التصرفات الاسرائيلية في الأرض المحتلة لم تكن مشجعة . تبع ذلك مدخل اقتصادي وتجاري نابع من أن اتفاقية "الجات" تلزم الدول الأعضاء ، بما فيها الدول العربية ، بحرية التجارة لتسهيل عملية تدفق السلع والخدمات والعمالة . ومن ثم يتعارض مبدأ المقاطعة مع مبدأ الجات طالما أنه يفرض قيودا وعقوبات على دول أو شركات معينة كما أضاعت أمريكا لتبريراتها الضرر الذي لحق بشركاتها الضخمة من جراء تطبيق المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة . فالشركات الأمريكية تعاني من جهتين : الأولى ، من مكتب المقاطعة العربية الذي يدرج أي شركة من تلك الشركات في قائمته السوداء إذا ما ثبت أن لها تعاملات بأي شكل مع إسرائيل ، مما يؤدي إلى منعها من التعامل مع الأسواق العربية كافة . والثانية : من مكتب عدم التزام المقاطعة الأمريكي والذي يعتبر التزام الشركات الأمريكية بقوانين المقاطعة العربية أمرا يخالف القانون مما يعرضها للعقوبات . جدير بالذكر أن حوالي ٣٠ شركة أمريكية قد تعرضت مثل هذه العقوبات عام ١٩٩٠ لأنها التزمت بمبادئ المقاطعة العربية .

ومع تزايد الضغوط الدولية ، بدأ التباين في المواقف العربية في الظهور . وكان أهم مظهر لهذا التباين عام ١٩٩٤ هو قرار مجلس التعاون الخليجي بشأن المقاطعة . فقد صدر هذا البيان دون الرجوع إلى جامعة الدول العربية ، معلنا الغاء المقاطعة من المستويين الثاني والثالث على أساس أن عملية السلام في المنطقة تأخذ مسارا جادا منذ انعقاد مؤتمر مدريد الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في بنود المقاطعة العربية لاتخاذ قرار بشأنها . جدير بالذكر ، في هذا الصدد ، أنه منذ اندلاع حرب الخليج الثانية تعرضت

دول الخليج العربية بالذات إلى ضغوط شديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لالغاء المقاطعة وخاصة غير المباشرة . وطالب بعض أعضاء الكونجرس الإدارة الأمريكية بوقف عقد أي صفقة من صفقات الأسلحة لأي دولة عربية تقاطع إسرائيل ، لكن حالت اعتبارات اقتصادية دون اقرار هذا الاقتراح .

ومع ذلك مازال هناك اعتقاد عربي غالب بأن الغاء المقاطعة بهذه السرعة لايعزز عملية السلام ، لأنه يضعف الأوراق التفاوضية لدى العرب ، وفي نفس الوقت يزيد من قوة الجانب الاسرائيلي . ذلك بالإضافة إلى أن الغاء المقاطعة قبل اتمام السلام الشامل يقضي على الحافز الاسرائيلي للمضي في طريق الوصول إلى حل شامل .

ووفقا لهذا الاعتقاد ، ينبغي ربط الغاء المقاطعة باتمام التسويات السياسية التي تشمل انسحاب إسرائيل من بقية الاراضي العربية المحتلة . وعندئذ يمكن أن تتوفّر ظروف ملائمة لبحث اقامة علاقات عادية أو طبيعية مع إسرائيل . لكن هذا لايعني بالضرورة اقامة علاقات اقتصادية خاصة ، وإنما علاقات تجارية تبادلية طبيعية بين الدول العربية واسرائيل ، شأنها في ذلك شأن العلاقات القائمة بين الوبف العربية وأي دولة أخرى .

وبهذا يقتصر دور الحكومات المعنية على مجرد اصدار قرار يقضي بإنهاء المقاطعة دون التدخل بأي شكل سواء التسهيل أو الاعاقبة . ومن ثم تترك لآليات السوق تحديد مسار الأمور ، فلا تعطى ميزة لطرف عن الآخر . ويعني ذلك أن مسألة الغاء المقاطعة يمكن أن تأتي كخطوة لاحقة أو تكميلية لعملية السلام الشامل وليس خطوة سابقة لها .

٢ - مؤتمر الدار البيضاء :

لايعد انعقاد مؤتمر الدار البيضاء امتدادا لعملية بناء السلام من خلال التعاون الاقتصادي ، حسب ماجرى الاتفاق عليه وفق صيغة مدريد ، فقد دعا إلى المؤتمر منتظمتان غير رسميتين هما مجلس العلاقات الدولية في أمريكا ، والمندوب الاقتصادي العالمي «ديفوس» تحت رعاية العاهل المغربي . وبالتالي فهو ليس مؤتمرا رسميا يقتصر فقط على رؤساء الدول أو الحكومات وإنما شمل رجال الأعمال والقطاع الخاص مما يتيح أو يوفر الفرصة الكافية للأطراف المشاركة لاجراء «محادثات تميز عملية السلام من خلال اقامة مشروعات مشتركة بين الحكومات والمؤسسات المختلفة» . والافتراض هنا هو أن وجود روابط وعلاقات اقتصادية متبادلة بين الدول سوف يسرع من تحقيق السلام القطي ويصاعد على تقدم الدول التي خريبتها الصروب

والصراعات التي استمرت لعقود من الزمان.

وبذلك كان هدف المؤتمر المعلن هو إقامة تعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بجانب إقامة آلية دائمة تسمى "المجموعة الاقتصادية والاستراتيجية للشرق الأوسط".

أما الأهداف غير المعلنة فهي تنصب أساساً على إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل بكافة أشكالها وبرجاتها . بالإضافة الى تهئية الدول العربية نفسياً لطبيع العلاقات مع إسرائيل والاعتراف بها .وعقد المؤتمر بهذا التجمع الهائل من الأثرياء ورجال الأعمال في رعاية حكومات دولهم يهين المناخ الآمن لهم حتى يتمكنوا بالفعل من مناقشة المشروعات والأعمال مع نظرائهم اليهود أو الأمريكيين أو الأوروبيين ، على أساس أن أية اتفاقات أو اختلافات تتم على مسمع ومرأى من رجال السياسة الذين يؤكدون على أن إتمام عملية السلام وبالتالي الاستقرار في المنطقة سوف يتم في القريب العاجل ، وبهذا يمكن البدء في تنفيذ المشروعات.

ومن ثم ، فإن مؤتمر الدار البيضاء استهدف وضع تصور أو سيناريو معين لهيكل التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، أى بين العرب وإسرائيل ، وللوجه التعاون والشرابة بين هذه المنطقة وبقية دول العالم . وينطبق رجال الأعمال ، وحتى يتسنى مناقشة امكانية تنفيذ المشروعات الاستثمارية المختلفة وبخاصة مشروعات البنية الأساسية التي تحتاج اليها منطقة الشرق الأوسط ، يكون من الضروري بحث أوجه التمويل المختلفة التي يمكن أن تحول مثل هذه المشروعات وغيرها . فبعد أيام المؤتمر الأولى بل والفترة السابقة له راجت فكرة إنشاء بنك اقليمي لتنمية منطقة الشرق الأوسط على أساس أن هذه المنطقة تعتبر من المناطق التي خربت الحروب وفترات عدم الاستقرار الطويلة المدى التي شهدتها . ومن ثم تحتاج الى موارد كبيرة يصعب الحصول عليها دون وجود قناة تمويلية محددة تسهل من عملية توجيه الأموال صوب النشاطات الهامة التي تحتاج اليها المنطقة . وكتنتيجة لهذا ، حظيت فكرة إنشاء بنك اقليمي بالنصيب الأكبر من المناقشات . وما بين مؤيد ومعارض تذبذبت الآراء حول امكانية انشاؤه . ولكن المحصلة النهائية تقول إن الفكرة في حد ذاتها قد نجحت في توجيه الاهتمام الدولي الى النواحي التمويلية . وقد طرح في المؤتمر أن يكون رأس المال المرخص للبنك ١٠ مليارات دولار ، ورأس المال المنفوع ٢٠٥ مليار دولار ، وذلك كي يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منه والتي يمكن أن تلخص في:

١ - اجراء دراسات الجوى لمشروعات البنية الأساسية

التي يحتاج اليها الاقليم ، وبالتالي تحديد الأولويات التي تستوجب التنفيذ.

ب - تشجيع القطاعين العام والخاص على انشاء مشروعات استثمارية هامة تفيد المنطقة عن طريق القروض والأدوات المالية الأخرى .

ج - تشجيع التجارة الإقليمية والمشروعات السياحية .

د - تطوير أسواق المال بالمنطقة .

هـ - انشاء بنك معلومات داخلي لتزويد المستثمرين بكافة البيانات اللازمة لاستكمال أعمالهم .

و - التنسيق بين الدول الأعضاء لتنفيذ المشروعات الخاصة بالتنمية وتحديد الأولويات الاقتصادية للمنطقة .

ز - تشكيل نوع من الاستقرار الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية الى الداخل .

لكن أثارت فكرة إنشاء هذا البنك جدالا واسما شمل معظم الجهات الدولية والعربية التي شاركت في المناقشات وقد عارض الفكرة في بادئ الأمر العديد من الدول والجهات الدولية . فالبנק الدولي نفسه قد عارض الفكرة على أساس أن منطقة الشرق الأوسط بها العديد من الصناديق التمولية والبنوك الكبيرة التي يمكن أن تقوم بعمليات التمويل اللازمة لسطح التنمية والاستثمار فيها عن طريق ادخال بعض التطوير عليها وتحسين مستوى أدائها ، ولكن عند مناقشة امكانية انشاء البنك خلال المؤتمر ، غير البنك الدولي موقفه ، بل وطالب بسرعة انشاء البنك.

أما الدول العربية ، فقد تفرقت بها السبل واتخذت كل منها وجهة نظر مختلفة . فعلى سبيل المثال ، تجاهلت دولة الامارات العربية وسلطنة عمان فكرة إنشاء البنك ، في حين تحمس مصر والاردن والبحرين لها ، وتنافس على اقامته لديها . أما الكويت ودولة قطر فلم تحمسا للفكرة ، وعارضتها بشدة الملكة العربية السعودية.

وعلى الصعيد الاوربي ، عارضت ألمانيا وفرنسا الاشتراك في تمويل مؤسسة مالية لاتشاركان في إدارتها وبالتالي رهنتا موافقتهما على حصولهما على دور فطى في البنك وليس مجرد دور الممول .

والى جانب قضية البنك أتاح المؤتمر الفرصة لمناقشة مشروعات متعددة . وقد جاءت معظمها لتغطي قطاعات محددة يعينها مثل قطاع السياحة وقطاع النقل والمواصلات والسكك الحديدية والمياه ، وشق القنوات والكبارى ، وغيرها من المشروعات التي تخدم البنية الأساسية . ولكن الجدير بالذكر ، أن الدول العربية المشاركة لم تساهم سوى في المشروعات التي رأت فيها قدرا من النفع لها .

أما المساهمة الاسرائيلية فقد جاءت متكاملة بشكل

وفيما يخص المشاركة الأوروبية ، أعلن وفد الاتحاد الأوروبي أنه سيجري بحث إمكانات إنشاء ما يعرف بـ «فضاء اقتصادي» مع دول مثل المغرب وتونس ، واسرائيل . ويقصد به حرية تبادل السلع الصناعية والخدمات ورسوم الأموال دون أية قيود أو عوائق . وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي في مناقشة نفس الموضوع ليشمل مصر والأردن وباقي الدول حتى يعم المشروع منطقة الشرق الأوسط كلها بحلول عام ٢٠٠٠ . وقد خطط الاتحاد لهذا المشروع ميزانية تقدر بـ ٥,٥ بليون وحدة نقد حسابية أوروبية.

ومع ذلك فإن تحقيق أهداف المؤتمر كان يتطلب وجود قدر من التجانس بين المشروعات المقدمة من قبل الأطراف المشاركة وخاصة دول اقليم شرق المتوسط ، على أساس أن التعاون الاقتصادي المرجو لن يتم اذا ما هيمنت دولة على معظم المشروعات أو سيطرت أخرى على اتخاذ القرارات . وبالتالي كان الأمر يتطلب توفير الوقت الكافي قبل البدء بعقد المؤتمر حتى يتسنى لكل الدول ورجال الأعمال أن يستوعبوا الاستراتيجية العامة المطلوبة لتحقيقها من خلال ورعد البدائل الممكنة لتحقيق المشاركة والتعاون ، الأمر الذي لم يتوفر بالشكل الكافي قبل عقد مؤتمر الدار البيضاء ، مما أظهر الظل في الاستعدادات والأوراق التحضيرية المقدمة من الدول فجاءت المشاركة العربية في مجموعها ضئيلة وهشة مقارنة بالأوراق الإسرائيلية المقدمة . فضمن ٢٠٠ نحو مشروع تم طرحها خلال أيام المؤتمر ، كان هناك ١٥٠ مشروعا إسرائيليا ، وأربعين مشروعا مصريا ، وعشرة مشاريع أردنية ، وثلاثة مشروعات تقدمت بها المغرب.

فقد ركزت الورقة الإسرائيلية على المشروعات التي تخدم مصالحها وتعزز مواقفها السياسية ، في حين غلبت صفة التسرع على الأداء العربي ، فبدأت الدول في عقد الصفقات الثنائية أو الثلاثية دون الأخذ في الاعتبار الصالح العام للدول العربية مجتمعة أو حتى التأثيرات السلبية التي يمكن أن تصيب دولة أو أخرى نتيجة لتطبيق مشروع معين . وهو الأمر الذي رمت اليه اسرائيل منذ بداية المؤتمر فسعت الى عقد الصفقات من وراء الكواليس بحجة عدم احراج الدول المتعانة معها دون أدنى اعتراض عربي.

وهكذا فعلى الرغم من مشاركة أعداد ضخمة في المؤتمر سواء من رجال السياسات أو رجال الأعمال ، فقد جاءت حصيلته دون المستوى المطلوب . وقد يرجع هذا الى غياب التنسيق العربي سواء السياسي أو الاقتصادي . فنجد أن هناك دولا قد امتنعت تماما عن المشاركة في المؤتمر بالرغم من معونتها اليه مثل سوريا ولبنان . وفي نفس الوقت نجد دولا أخرى قد استبعدت عمدا عن المشاركة كالسودان ، وليبيا ، واليمن ، والعراق ، والصومال .

يشمل معظم القطاعات السابق ذكرها والتي تمخّل اسرائيل فيها اما كطرف متعاون أو كطرف مستفيد كنتيجة للموقع أو الامكانيات المادية والتكنولوجية . فعلى سبيل المثال ، في قطاع السياحة تم الاتفاق بين اسرائيل والمغرب على اقامة مدينة سياحية ضخمة تقدر استثماراتها بحوالي أربعة مليارات دولار.

وفي نفس النشأ ، حصلت المغرب على الموافقة على المشروع السياحي المزوج مع أسبانيا وهو إنشاء نفق طوله ٣٥ كيلو مترا ، وسكة حديد ، وكويبري علوي يربط أسبانيا بالمغرب ، ومشروع آخر يربط فيما بين طنجة ولجوس ويمر بكل الدول الافريقية المطلة على الأطلنطي . وقامت مصر بطرح مشروعات السياحة العلاجية والاستجمامية مثل مشروع البحر الأحمر في خليج العقبة وتنمية الخدمات على الطرق السياحية . أما قطاع النقل بتوابع فقد حظى باهتمام دول بعينها على رأسها اسرائيل ثم الأردن ومصر . وقد أوضحت المناقشات أن هناك مشروعا إسرائيليا أردنيا قد تم الاتفاق عليه بالفعل وهو مشروع «دور السلام» ويعني بإنشاء طرق تصل ميناء العقبة بموانئ اسرائيلية على البحرين الأحمر والمتوسط والميت ، الأمر الذي سوف يؤدي الى انعاش حركة التجارة لكل من الدولتين مع قارة آسيا من البوابة الجنوبية وقارة أوروبا عبر البوابة الشمالية . ويتضمن المشروع إنشاء سبعة طرق معلقة وسكك حديدية وموانئ جديدة بتكلفة ١,٢ بليون دولار . وتقدمت مصر بعرض مشروع إنشاء ممر يضم اسرائيل ولبنان وسوريا ومصر لربط دول شرق المتوسط بأوروبا مع دول شمال افريقيا وتقدر تكاليفه بحوالي ٦٠٠ مليون دولار.

وتسمى اسرائيل الى خلق منطقة تجارة حرة تشترك فيها كل دول الاقليم ويكون مركزها مصر وتركيا واسرائيل نفسها . ولكن فكرة تحرير التجارة الاقليمية لاتزال تواجه بنوع من الخوف والقلق من الدول العربية ، على أساس أنها تتطلب وجود قدر من التقارب في المستوى الاقتصادي ومعدلات النمو ، الأمر الذي لا يتوفر بين الدول العربية واسرائيل . واكتفت الدول المشاركة بالتعرض سويعا لمشكلة المياه نمعا لاثارة المشاكل . فنوه الوفد الاسرائيلي بأنه يمكن توجيه الأموال المستثمرة في التسليح الى إنشاء مشروعات مشتركة مع الأردن والسلطة الفلسطينية تمتد المنطقة باحتياجاتها من المياه . وبالتالي لقطاع الكهرباء جاء مشروع اقامة محطة لتوليد الكهرباء في منطقة طرقياء بالصحراء في المغرب بين شركة «باما» الاسرائيلية والمكتب المغربي للكهرباء برأس مال قدره ١٥٠ مليون دولار . كما أعلنت شركة «سونتراكش الجزائرية» و«ايناء الإيطالية» إنشاء مشروع للبحث والانتاج المشترك في مجال الطاقة والغاز والبترول.

النظام الاقليمي العربي

القسم الأول

التطاولات العربية والتحولات الاقتصادية

أولا : التفاعلات في إطار التجمعات العربية : أزمة المجلس الخليجي والاتحاد المغاربي

أشرف راضي*

الخليجي . فقد فجر الغزو العراقي لولة الكويت معضلة أمن الخليج، وأعطاهها بعدا جديداً، فيما يتعلق بأمن دول الخليج العربية، حيث أن التهديد الفعلي لهذا الأمن جاء من قبل دولة عربية كبيرة كان مفترضاً أن تعتمد عليها هذه الدول في موازنة التهديد من جانب الدول غير العربية، وبصفة خاصة التهديد الإيراني . لذلك أدت الأزمة إلى اهتزاز شديد لجعل الاستراتيجية الأمنية التي اعتمدت عليها دول الخليج العربية طوال عقد السبعينيات والثمانينات . ومن ثم كان من الطبيعي أن يكون موضوع أمن الخليج هو الشاغل الرئيسي لأعمال المجلس في أعقاب الأزمة . فقد شهد مؤتمراً قمة النوبة ١٩٩٠، والكويت ١٩٩١، وكذلك اجتماعات المجلس الوزاري طوال عام ١٩٩١، مناقشات مستمرة فيما بين الدول الأعضاء حول الابعاد الجديدة لاستراتيجية أمن بدلة يتبناها مجلس التعاون الخليجي . وكشفت هذه الاجتماعات أن حجم الخلافات فيما بين الدول الأعضاء كان أكبر من حجم الاتفاق حول الصيغة المثلى لمثل هذه الاستراتيجية الأمنية . وعلى الرغم من وجود اجماع من جانب دول المجلس في أعقاب الأزمة على ضرورة رفع درجة الاكتفاء الذاتي الدفاعي، وعلى ضرورة اتخاذ في مؤتمر قمة النوبة بتشكيل لجنة خاصة برئاسة السلطان قابوس لدراسة استراتيجية التطوير المقترحة للقرارات الدفاعية الجماعية لدول المجلس، ظلت هناك خلافات حول تنظيم القوات المشتركة بين هذه الدول وأسلوب نشرها وقيادتها . وهي خلافات تمكس مخاوف الدول الصغيرة الأعضاء في المجلس من احتمال أن يؤدي التكامل والاندماج الدفاعي إلى التأثير على استقلالها الفعلي على المدى البعيد في وقت أصبحت هذه الدول شديدة الحساسية في هذا المجال . وإلى جانب ذلك، فإن الخطط الطموحة التي وضعتها اللجنة الأمنية بالمجلس للوصول إلى جيش خليجي موحد قوامه مائة ألف جندي لاتكفي حتى مع تنفيذها للدفاع عن دول الخليج في حالة تعرضها لتهديد كبير من إيران أو العراق

أثرت أزمة الخليج الثانية وتداعياتها تأثيراً سلبياً على آليات العمل العربي المشترك . وبطبيعة الحال لم تكن التجمعات الاقليمية العربية (مجلس التعاون الخليجي . مجلس التعاون العربي، اتحاد المغرب العربي) بمنأى عن ذلك التأثير، حيث كان للأزمة تأثيرها المباشر على اثنين من هذه التجمعات كما أنها أثرت على التجمع الثالث (الاتحاد المغاربي) كنتيجة لتأثيرها على العلاقات فيما بين التجمعات الاقليمية . ولاسيما العلاقة بين هذا التجمع وبين مجلس التعاون الخليجي بسبب مواقف دول الاتحاد المغاربي - باستثناء المغرب - من العراق . وبعبارة أخرى فإن أزمة الخليج الثانية قد أضافت أبعاداً جديدة إلى التحديات التي تواجهها التجمعات الاقليمية العربية . وقد تباينت استجابة كل تجمع من هذه التجمعات، وتفاوتت قدرته على التكيف مع تلك التحديات . وكان مجلس التعاون العربي هو الأكثر تضرراً من الأزمة، التي أنهت وجوده فعلياً مع اجتياح العراق لولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، وإن ظل قائماً من الناحية القانونية . وإذا كانت مصر قد جمعت عضويتها بالمجلس مع انفجار الأزمة، فإن عضويتها ظلت مستمرة حتى السادس من فبراير عام ١٩٩٤، عندما وافقت لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري على مشروع قانون صادر عن رئاسة الجمهورية بإلغاء موافقة مصر على اتفاقية مجلس التعاون العربي التي تم التوقيع عليها في بغداد في ١٦ فبراير ١٩٨٩ . وبذلك لم يعد هناك سوى تجمعين اقليميين على الساحة العربية وهما مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في ٢٠ مايو ١٩٨١ واتحاد المغرب العربي الذي تأسس في ١٧ فبراير ١٩٨٩ .

١ - مجلس التعاون الخليجي والاتحاد

المغاربي في أعقاب أزمة الخليج

١ - مجلس التعاون الخليجي .

ك . لأزمة الخليج تأثيرها المباشر على مجلس التعاون

* ساعد أحمد . نسي في حديث بعض بياناته هذا الجزء

أو إسرائيل. كذلك فإن مراجعة الشق الأمني في إعلان دمشق الذي كان يمثل محاولة لوضع مسألة أمن الخليج في سياق عربي أوسع أظهرت اتجاه دول المجلس لإقامة خططها الأمنية على أساس افتراض أن سياسات الأمن الإقليمية أقل أهمية من ضمانات الأمن الغربية والأمريكية خصوصاً، التي رأت أنها الأساس لأمن الخليج. وقد تبلورت هذه الضمانات في جانبين: أحدهما ضمان مجلس الأمن المباشر للحدود العراقية الكويتية، وثانيهما ضمانات أمن تعاقدية بين معظم دول الخليج والولايات المتحدة ودول غربية أخرى، من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية لفترات محددة. ومن خلال هذه الاتفاقيات، مع وجود قدر من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في المجلس، أصبح بالإمكان تحقيق وظيفة الاتفاق الأمني الشامل مع تجنب الاعتراض القانوني بوجود عسكري دائم وشامل للدول الغربية.

وإذا كانت التدابير المترتبة على أزمة الخليج قد شجعت على شيوع الاعتقاد بأن مجلس التعاون يتجه إلى تأكيد تمايزه عن النظام العربي، فإن الأحداث التي شهدتها دول الخليج في عام ١٩٩٢ دفعت إلى مراجعة هذا الاعتقاد. واستند الاعتقاد بسعي المجلس نحو التمايز إلى عدة مؤشرات لعل أبرزها توقيع إعلان دمشق من متحواه الأمني العربي واستبدال طابعه الجماعي التعاقدى بعلاقات ثنائية مع مصر وسوريا. وكذلك توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية في فبراير ١٩٩٢ حددت أسساً للتنسيق بين المجلس والجامعة فيما اعتبره البعض محاولة لتأكيد استقلالية المجلس عن الجامعة. لكن كان الافتراض الرئيسي وراء هذا الاعتقاد هو وجود درجة عالية من التماسك داخل المجلس، الأمر الذي يتعارض مع تزايد المشكلات فيما بينها، والتي تعد امتداداً للمشكلات التقليدية للعلاقات العربية، مثل الصعاسبات بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة وأزمة الثقة فضلاً عن الخلافات الحدودية التي تجم بها منطقة الخليج. وظل المجلس منذ تأسيسه في عام ١٩٨١ قادراً على التعايش مع الخلافات بين أعضائه في الوقت الذي تم تغييبه عن معالجة الخلافات الحدودية رغم وجود هيئة تابعة له (مجلس الحكام) أنشأها ميثاق المجلس خصيصاً لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد كان النزاع السعودي الذي تفجر بين السعودية وقطر في أواخر ديسمبر ١٩٩٢ هو الأخطر من حيث تأثيره على مسيرة المجلس الذي تعرض لأزمة بسبب تفجر النزاع، حيث بادرت قطر بحشد قواتها العاملة في إطار قوة «درع الجزيرة». كما قامت بمقاطعة مختلف

الاجتماعات الوزارية بما فيها الاجتماعات التي توات الأعداد للجنة الخليجية الثالثة عشر التي عقدت في أبو ظبي في الفترة ٢١ - ٢٢ (ديسمبر ١٩٩٢) الأخطر من ذلك أن قطر هدت بمقاطعة أعمال القمة نفسها لولا الوساطة المصرية التي أقتعت حكومة قطر بالمشاركة.

كذلك طرحت أزمة الخليج الثانية قضية التهديد العراقي والإيراني لدول المجلس. ورغم الإجماع الذي تحقق مع قيام العراق بغزو الكويت فيما بين دول المجلس حول ما يمثلته العراق من تهديد فعلي لأمن واستقلال الدول الخليجية، فإنه سرعان ما ظهرت إرهابات خلافات فيما بين دول المجلس بخصوص التعامل مع العراق بعد الحرب، كما ظلت دول المجلس مختلفة فيما بينها حول مدى التهديد الإيراني، وحول طريقة التعامل مع إيران. وقد سيطرت هذه التهديدات العراقية والإيرانية على اهتمام دول الخليج خلال عام ١٩٩٢. ففي سبتمبر من ذلك العام صعدت إيران أزمة الجزر الثلاث التي تنازع الإمارات في السيادة عليها (جزيرة طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى) مما زاد من شكوك دول الخليج في نوايا إيران. ولم تخفف الجهود التي قام بها مسؤولون إيرانيون في دول الخليج من هذه الشكوك.

ورغم تأييد جميع دول المجلس للإمارات في هذا النزاع، إلا أنها لم تتخذ موقفاً موحداً إزاء إيران. فعلى سبيل المثال لم تتأثر جهود قطر لتطوير علاقاتها مع إيران بتصعيد الأخيرة لسيطرتها على الجزر الثلاث وما ترتب عليه ذلك من توتر العلاقات فيما بين إيران وبين دول المجلس. وكذلك لم تستمر كل من عمان وقطر والإمارات على مواقفها المتشددة من العراق، حيث أبدت كل من عمان والإمارات مرونة طفيفة إزاء رفع الحظر عن العراق وعودته إلى الصف العربي، كما أجرت كل من قطر وعمان اتصالات محدودة مع العراق.

ورغم هذه المواقف المتباينة لموقف بقية دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً الكويت، فقد ظل الموقف العام لمجلس التعاون الخليجي على ما هو عليه فيما يتعلق بمسألة أمن الخليج، حيث بقي النظام العراقي يمثل عامل تهديد للكويت ولدول المنطقة بسبب عدم تطبيقه كل قرارات الأمم المتحدة. وقد اتضح ذلك الموقف خلال اجتماع وزراء دفاع دول المجلس في أبو ظبي في نوفمبر ١٩٩٢، حيث كان هناك استمرار للقلق الأمني مما دفع إلى اتخاذ قرارات تدعو إلى بقاء العراق وإيران قيد المراقبة ومواصلة الصققات التسليحية الضخمة لتدعيم القنبروت الدفاعية الذاتية، كما تم الاتفاق على البدء في تنفيذ خطط تطوير

قوات درع الجزيرة. وهكذا كان الاحساس المتزايد بوطأة التهديدات الخارجية الموجهة لدول المجلس عاملا دافعا للحفاظ على التماسك العام، رغم الخلافات.

ب - اتحاد المغرب العربي

يواجه هذه المجلس تحديات مختلفة عن تلك التي قام مجلس التعاون الخليجي لمواجهةها. كما أنه أحدث من حيث نشأته، ولم يتأثر بشكل مباشر بأزمة الخليج الثانية، بل أن المواقف التي اتخذتها دول الاتحاد ازاء الأزمة قد عكست قسرا من التوافق باستثناء المغرب التي انضمت إلى التحالف الدولي المناهض للعراق. وإذا كانت هذه المواقف قد أثرت على العلاقة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد المغاربي، الا ان هذه العلاقة بدأت تشهد انفرجا خلال عام ١٩٩٢.

كما تأثر اتحاد المغرب العربي بانعكاسات أزمة الخليج على مجمل العلاقات العربية العربية، لكن بعد دول الاتحاد جغرافيا عن موقع الأزمة نسبيا وميل هذه الدول إلى الاهتمام بقضايا أخرى تبذل ضمن أولوياتها، وفي مقدمتها العلاقات مع الجماعة الأوربية، جعل التأثير المباشر لأزمة الخليج عليها محدودا للغاية. وربما كانت أهم مشكلة ضغطت على الاتحاد، وهي أزمة لوكربي، مرتبطة بعض الشئ بأزمة الخليج، من حيث أنها تسبق في سياق الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة. ورغم الضغوط التي ترتبت على هذه المشكلة إلا أنه كان بإمكان دول اتحاد المغرب التعامل معها على نحو ساعدها في الاستجابة للضغوط الدولية والتجاوب مع قرارات مجلس الأمن، وكذلك في السعي من أجل مساعدة ليبيا للخروج من هذا المأزق بما يحفظ الحد الأدنى اللازم لاستمرار الاتحاد. ونظرا لقصر عمر الاتحاد فمن الصعب إجراء مقارنة لوضعه بعد أزمة الخليج بوضعه قبل الأزمة للوقوف على حجم التغير الذي طرأ عليه، إلا أن الاتحاد بشكل عام مر بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الانطلاق والحماة ثم مرحلة التثوير والركود.

فقد نشأ الاتحاد المغاربي كاستجابة من قبل دول المغرب العربي لتحايش أخطار التهميش الناجمة عن نمو الاتحادات والتجمعات الإقليمية في كل مكان. وفي مقدمتها الوحدة الأوربية والتي قد تجعل من أوروبا قلعة يصعب على دول المغرب الثلاثة الواقعة على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط أن تخترقها. وهكذا كان ظهور الاتحاد المغاربي استنادا إلى معاهدة مراكش التي وقعت في ١٧ فبراير ١٩٨٩ كتعبير عن بروز رؤية سياسية أكثر شمولا وانتشارا

وعى استراتيجي جديد بالمنطقة. وكان هذا دافعا لظهور تيار قوي في العالم العربي يدافع عن هذه التجمعات الإقليمية باعتبارها خطوة في سبيل الوحدة العربية الشاملة. وكان الاهتمام بالبعد الاقتصادي وتأكيد المصلحة القومية للدول المنضمة لهذه التجمعات دافعا للاعتماد بإمكانية تفسير هذه التحركات من المنظور الوظيفي للاتحاد.

وكان لشبوع مثل هذه الآراء مايدعمه في مرحلة الحماة والانفعا التي مر بها الاتحاد المغاربي فيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠. لكن هذه المرحلة انتهت بسرعة لتحل مكانها مرحلة الركود مع ظهور عثرات الاتحاد وصعوباته المتمثلة في التأجيل المستمر لاجتماعات القمة، وعدم التقدم في حسم بعض الملفات فضلا عن الوتيرة السريعة لسير الأحداث داخل كل قطر من الاقطار المغاربية.

ورغم هذا، نشأ الاتحاد لاهساس قادة دول المغرب العربي بمدى قوة التحديات التي تواجهها ولادراكهم صعوبة مجابهة هذه التحديات فرادى. وتشكلت للاتحاد أجهزته السياسية التي تتولى التوجيه والقيادة وعلى رأسها مجلس الرئاسة الذي يتمتع بصلاحيات واسعة بشرط توافق اجماع رؤساء الدول المغاربية النص. كما تشكلت أجهزته الادارية والتقنية والتفنيذ. ورغم وجود عدة عوامل تتفاعل لتعطيل الاتحاد مثل خطر الاصولية والأزمة الاقتصادية، فقد أنشأ المجلس الرئاسي للاتحاد خلال دورة انعقاده في تونس في الفترة ٢١ - ٣٠ يناير ١٩٩١ مجلسا للدفاع المشترك، لكنه لم يتمكن من احرار تقديم وارساء قواعد لتعاون مشترك في مجال الأمن الاقليمي نظرا لعدم وجود تصور مشترك لطبيعة التهديدات التي تواجه الدول الخمس. كذلك فإن الأجهزة المختصة بالتعاون الاقتصادي ظلت في مرحلة اعداد الدراسات والاستكشافات الأولية، فلم يدخل المشروع المغاربي بعد في هذا المجال في مرحلة حاسمة.

وإذا كان البله هو السمة المميزة لاداء الاتحاد المغاربي في مرحلة الركود التي دخلها بعد عام ١٩٩٠، الا انه شهد خلال عام ١٩٩٣ عدة تطورات سريعة على صعيد العمل المؤسسي حيث استكملت اللجنة القانونية والهيكلة لأجهزة الاتحاد (الهيئة القضائية والجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم)، كما أن الاجتماعات الدورية للجنة المتابعة المؤلفة من الوزراء المكلفين بشئون الاتحاد في حكومات الدول الاعضاء والاجتماعات الدورية لوزراء خارجية دول الاتحاد، وفرت الاطراف المناسب للتشاور والتنسيق السياسي الدوري. أما على صعيد المسعى الانمجا، فقد عقدت اللجان الوزارية المتخصصة (الأمن الغذائي، والاقتصاد

وماصلة الضغوط الدبلوماسية على العراق حتى «يكف عن سلوك العدوانى وتبني كل التزاماته الدولية».

وفي حقيقة الأمر، فإن مسألة استمرار وحدة الموقف الخليجي تجاه العراق، تعد تحدياً حقيقياً لمجلس التعاون الخليجي لوجود تباينات بينها. ففي خريف ١٩٩٣، بدأ انفراج علاقات قطر بالعراق، حيث أعلن وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم في ٩ سبتمبر ١٩٩٣ أنه تلقى رسالة من نظيره العراقي محمد سعيد الصباح، تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين. وقبيل قمة الرياض قام نائب رئيس الأركان القطري بزيارة للعراق استقبله خلالها الرئيس صدام حسين. وبينما استمرت الكويت متمسكة بموقفها الرافض لأي تعامل مع الدول العربية التي أيدت العراق، قام وزير الخارجية القطري بزيارة رسمية للأردن في مطلع العام ١٩٩٤. وأعلن أنه لا داعي للقطعية بين العرب، كما أذاع تلفزيون قطر مقابلة مع وزير الخارجية العراقي نفى فيها وجود أسرى كويتيين لدى بلاده، وذلك في منتصف فبراير ١٩٩٤.

ولم تكن قطر هي الدولة الوحيدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت انفتاحاً دبلوماسياً محدوداً على العراق، فقد دعا مسئولون عراقيون كذلك إلى العمل على إعادة العراق إلى المجتمع الدولي عبر البوابة العربية. كما التقى وزير الدولة العماني للشئون الخارجية السيد يوسف بن علوي مع نظيره العراقي في مارس ١٩٩٤ على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة. وفي هذا اللقاء أشار الوزير العراقي إلى تحسن علاقات العراق مع قطر وعمان خلال الفترة الأخيرة. لكن هذا التباين لم يصل إلى المستوى الذي يهدد وحدة الموقف الخليجي العام تجاه قضية العراق، والتي استمرت خلال قمة الرياض، ثم في الاجتماع الوزاري للمجلس بالرياض في أول إبريل ١٩٩٤.

ويبدو أن الحفاظ على هذه الوحدة يكسب أهمية أيضاً من الحاجة لتأكيد تماسك المجلس. وبالفعل جاء البيان الختامي لاجتماع إبريل ١٩٩٤ ليؤكد على موقف موحد لدول المجلس تجاه العراق، حيث اعتبر أن العراق ما زال يشكل تهديداً. ورحب البيان بقرار مجلس الأمن باستمرار فرض العقوبات الاقتصادية عليه. لكن قمة المنامة في ديسمبر ١٩٩٤ شهدت اختلافاً طفيفاً بعد اعتراف العراق بدولة الكويت حيث أشار البيان الختامي للقمة في ترحيبه بالاعتراف إلى «جمهورية العراق» وليس «النظام العراقي» معلماً بدرجة القمم الخليجية التي تلت الفوز العراقي للكويت عام ١٩٩٠. كما أبدى البيان تعاطفه مع الشعب العراقي.

والمالية، والبنية الأساسية، والموارد البشرية) المثبتة عنها مجالس وزارية قطاعية اجتماعات دورية لتحقيق برنامج الاتحاد المغاربي الاقتصادي والاجتماعي والتربوي. وفي عام ١٩٩٣، دخلت مدة اتفاقيات إلى حيز التنفيذ. وهذه الاتفاقيات خاصة بتبادل المنتجات الزراعية وتشجيع وخصمان الاستثمار، وتغادي الزدواج الضريبي، والنقل البري للمسافرين والبضائع.

وعلى صعيد التعامل مع معطيات المناخ الدولي والاقليمي فإن ظاهرة الاسلام الأصولي دفعت إلى عودة محور تونس - الجزائر - موريتانيا (دول معاهدة الاخاء والوفاء لعام ١٩٨٣) إلى البروز ككتل مؤثر ضمن مجموعة الاتحاد، وأثرت بقوة على العلاقات الجزائرية - المغربية عام ١٩٩٤، وهو ما سنعود إليه لاحقاً.

٢ - مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي عام ١٩٩٤ ١ - مجلس التعاون الخليجي:

كانت القمة الخليجية الرابعة عشر والتي انعقدت في الرياض في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ هي نقطة الانطلاق للتطورات التي شهدتها العمل الخليجي المشترك في عام ١٩٩٤. وقد نظر إلى هذه القمة باعتبارها أهم قمم المجلس وأكثرها تأثيراً في مسار تطوره ككيان اقليمي، لأنها كانت مناسبة لإعادة النظر في المواقف والسياسات التي اتخذتها دول الخليج نتيجة لأزمة الخليج الثانية. فقد أصبحت الآثار والنتائج المترتبة عليها أكثر تبلوراً بعد مرور ثلاث سنوات، وهي القمة الأولى بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الذي دفع بالمنطقة إلى مرحلة جديدة تجرى فيها إعادة صياغة المفاهيم الراسخة وللأندوار بما فيها دور دول المجلس على الصعيد الاقليمي . وفي هذه القمة جرى تحديد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه دول المجلس. وتمثلت التحديات الخارجية، أي التي تأتي من خارج إطار المجلس، في أربعة هي:

(١) التحدي العراقي :

فقد ظهر من البيان الختامي لقمة الرياض أن دول المجلس ظلت قادرة على التوافق في هذا المجال، رغم التباين النسبي الذي بدأ في الظهور. فقد أدان البيان النظام العراقي لممارسته الانتقائية في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. كما أكد دعمه للكويت وأدان مسئلة العراق العدوانى ضدها، وجدد مطالبته بالافراج عن جميع المحتجزين من الأسرى الكويتيين. كما طالب بضرورة

(٢) التحدي الإيراني :

أراضي دول المنطقة ووحدها وعدم التدخل في شئونها الداخلية. لكن شدد البيان أيضا على تضامن المجلس مع موقف الامارات، التي ترفض أي وساطة خليجية بينها وبين إيران على اعتبار أن كل دول الخليج طرف في المشكلة.

وفي أعقاب قمة الرياض والتي تجاوبت معها طهران، استمرت كل من قطر وعمان في تطوير علاقاتهما مع إيران رغم احتلالها للجزر الثلاث، بينما توترت العلاقات بين طهران والرياض من جديد بسبب تصريحات المتشددين الإيرانيين نحو السعودية. وقد كان هذا الموقف الإيراني دافعا لأن تبدي دول المجلس قدرا من التشدد في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الخمسين لوزراء خارجية دول المجلس في الرياض في تأييده لحق الامارات في الجزر، ولكه ايضا أن الحوار والوسائل السلمية هي السبيل لحل مسألة الجزر، كما أعلن المجلس تأييده ومساندته لكافة الاجرامات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لتكمين الحجاج من تانية فريضة الحج في يسر ولطمانيتية. ولم يظهر في نهاية ١٩٩٤ أن هناك فرصة حقيقية لحل مسألة الجزر غير الحوار والتفاوض المباشر. ففي أول لقاء إيراني - اماراتي بعد توقف المباحثات المباشرة بينهما في أبريل ١٩٩٢ في أبو ظبي، لم تتمكن الواتان من التخلط على خلافاتهما ونهارت المباحثات التي جرت بين وكيل وزارة الخارجية الاماراتية بالنيابة والسفير الإيراني في أبو ظبي بعد جلسة واحدة. وعندما انعقدت قمة المنامة في ديسمبر ١٩٩٤، اتخذت دول المجلس موقفا أكثر حسما حيث دعا البيان إلى عرض نزاع الجزر على محكمة العدل الدولية، بعد أن كانت القمة الرابعة عشر التي عقدت في الرياض في ديسمبر ١٩٩٢ قد دعت الجمهورية الاسلامية الإيرانية إلى حوار مباشر مع دولة الامارات لحل مشكلة الجزر.

(٣) تحدي السلام مع إسرائيل :

وهو تحد لا يقل إلحاحا، وإن كان يبدو بعيدا عن الخليج نسبيا. وقد بدت استجابة المجلس لهذا التحدي من خلال دعم الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي منذ البداية والتعامل معه. ومع ذلك، يطرح هذا التحدي عدة تساؤلات بشأن مواقف دول المجلس التي تتزايد الضغوط عليها من أجل التخفيف من قيود المقاطعة لإسرائيل. كما تتزايد الضغوط لمنع الحوار المباشر بينها وبين إسرائيل من خلال الية المفاوضات متعددة الأطراف.

ومرة أخرى برزت قطر بموقف مستقل عن مواقف دول مجلس التعاون الاخرى فيما يتعلق بالتعامل المباشر مع إسرائيل. واعترف وزير خارجية قطر في يناير ١٩٩٤ بأن

يجد قادة دول المجلس أنفسهم في حاجة إلى معالجة مباشرة تضمن بلورة توجه عام للمجلس لا يخفف فقط التباينات في سياسات أعضائه تجاه إيران، وإنما يضمن أيضا بداية النهاية لرحلة المرواحة الحالية في العلاقات الخليجية الإيرانية، والتي تمرقل التوصل إلى حل الكثرين القضايا المعلقة التي تهم الطرفين وتؤثر على مصالح كل منهما وأمنه. ويتمثل المشكلة في أن بعض دول المجلس تطالب بالخروج من الوضع الراهن طالما هناك اجماع على ان القضايا المعلقة يجب أن تحل بالحوار والتفاوض، فيما تخشى دول أخرى أن يفتح هذا الباب أمام إيران لشق المجلس من خلال اللعب على تناقضاته.

ففي أعقاب قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر ١٩٩٢ في أبو ظبي شنت إيران موجها اعلاميا عنيفا على دول المجلس، مما دفع بالعلاقات إلى سابق عهدها بعد أن شهدت فترة من التقارب النسبي في أعقاب حرب الخليج حيث تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين طهران وكل من الرياض والكويت، وتنامت الاتصالات الثنائية التي اشتملت على اشارات متبادلة إلى امكانية التفاهم على ترتيبات اقليمية مشتركة.

لكن هذا التقارب لم يؤد إلى إزالة الشكوك المتبادلة بين الطرفين والناجمة عن حساسيات تاريخية ونزاعات ثنائية ثقافية. يزداد من هذه الشكوك لدى الأطراف الخليجية تجدد الصراع بين الامارات وإيران حول السيادة على الجزر الثلاث والذي كرس عدم الثقة. ورغم أن دول المجلس تتفق على الحد الأدنى أو المواقف الأساسية من إيران، كما ظهر في تأييدها ودعمها لموقف الامارات بحقها في الجزر، لكن هناك صعوبة فيما يتعلق بعدم قدرة دول المجلس على بلورة موقف موحد من إيران في كل القضايا، خصوصا ما يتعلق بمعدلات التقارب معها. كما أن هذه الدول لا تملك تصورا واضحة لدى "مجبة" المخاطر التي تمثلها الجمهورية الاسلامية الإيرانية على أمن دول المنطقة ومصالحها، والوسائل التي ينبغي اتباعها في التعامل معها.

وأدى هذا التفاوت إلى تعدد وجهات النظر واختلاف تفسير الخطوات أو المواقف الإيرانية. وانعكس ذلك على البيان الصادر عن مؤتمر قمة الرياض الرابعة عشر، والذي جاء معتدلا حيث دعا إيران إلى إجراء حوار مباشر فيما يتعلق باحتلال الجزر، وأشار إلى أن تحسين العلاقات مع إيران مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه إيران من إجراءات تتسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة

سياسة بلاده تجاه إسرائيل سياسة مستقلة. واعترف كذلك بوجود خلافات ولكنها ليست خلافات كبيرة بين قطر وبين باقي دول المجلس في شأن هذا الموضوع. وأكد الوزير القطري اجتماعه في لندن مع شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل يوم ٢٣ يناير ١٩٩٤. كما أكد ماتريد عن وجود محادثات تجريها قطر مع إسرائيل في شأن صفقة غاز طبيعي موضحاً أنها لن تباشر التنفيذ قبل احراز تقدم في مفاوضات السلام مع سوريا ولبنان.

ويمعدا عن موقف قطر، يمكن القول بأن مواقف دول المجلس الأخرى، رغم تأييدها لمفاوضات السلام مع إسرائيل، تبقى متحفظة تجاه مسألة العلاقات المباشرة مع إسرائيل وعقد اتفاقات معها. ورغم ما يبدو من انفتاح خليجي في المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف واستضافة بعض اجانها، فإن الاتجاه السائد لدى دول المجلس ظل يميل نحو عدم توقيع أي اتفاقات مع إسرائيل خلال المفاوضات المتعددة قبل التوصل إلى اتفاق في كافة مسارات المفاوضات الثنائية. ووقيت البيانات الصادرة من المؤتمرات والاجتماعات الخليجية حريصة على اظهار دعم وتأييد دول المجلس للشعب الفلسطيني وكفاحه من أجل الحصول على حقوقه المشروعة.

وكانت مشاركة الدول الخليجية في المفاوضات متعددة الأطراف دافعا لأن تبذل في تنسيق مواقفها خلال اجتماعات لجان هذه المفاوضات. وفي هذا السياق عقد خبراء من وزارات الخارجية في الدول الأعضاء اجتماعا في الرياض في أواخر مارس ١٩٩٤ لتنسيق مواقف هذه الدول استعدادا لاجتماع لجنة المياه في مسقط في الفترة من ١٧ - ٢٠ أبريل. وقدم الوفد العماني ورقة تتضمن اقتراحات سلطنة عمان في شأن سبل التنسيق بين دول المجلس في اجتماعات لجان المفاوضات متعددة الأطراف الخمس.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن التحديات الخارجية التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي تنطوي على آليات لدعم تماسك المجلس، كما أنها تنطوي على آليات تدفع إلى إضعافه وتفكيكه، ويتوقف تأكيد آليات التماسك والتماسك وعزل تأثير آليات التفكك والضعف على مستوى التطور المؤسسي للمجلس، وكذلك على قدرة أطرافه على الاستجابة والتكيف مع الضغوط والتحديات الخارجية والداخلية. ومن ثم فإنه من المهم القاء نظرة على ماحققه المجلس على صعيد الاستجابة للتحديات الداخلية وبناء هيكله ومؤسساته وزيادة فعاليتها عام ١٩٩٤.

والملحظ أن المجلس شهد نشاطا ملحوظا مع الاعداد

المجلس الوزاري الذي عقد في اوائل ابريل في الرياض قطري صعيد الاجراءات التي اتخذت من جانب واحد، اتخذت سلطنة عمان قرارا في اوائل شهر فبراير يقضي بمساواة مواطني بلدان المجلس العاملين في القطاع الاعلى بالسلطة مع المواطنين العمانيين العاملين في المجال نفسه.

وعلى صعيد تنسيق سياسات الاستثمار الخليجية طلب مجلس التعاون رسميا من الولايات المتحدة ضمان وحماية استثمارات دولة هناك من أخطار المصادرة والتجميد وإزالة أي قيود قد تعمق تدفق الاستثمارات بين الجانبين، في مذكرة رسمية قدمت في إطار المفاوضات التي جرت في الرياض بين الطرفين في أواخر يناير ١٩٩٤ للتوصل إلى اتفاقية لحماية الاستثمارات. كما أعدت دول الخليج ورقة أخرى حددت فيها عددا من الاعتبارات التي يجب على الولايات المتحدة مراعاتها قبل التوقيع على أية اتفاقية للتعاون مع دول المجلس. كما عقد وزراء نطق دول المجلس اجتماعا في جدة يوم الخامس من مارس ١٩٩٤ لبحث تنسيق سياساتهم بشأن أوضاع السوق البترولية الدولية والبحث في عدد من المشروعات المشتركة من بينها المشروع المقترح لشبكة الغاز من دولة قطر إلى بقية دول المجلس والمذكورة بشأن التقرير المشترك عن الطاقة والبيئة والتنمية بين دول المجلس والاتحاد الاوربي. كما تم التوصل في هذا الاجتماع إلى اتفاق ضمنى حول تعديل الانتاج الخليجي وتوزيعه بما يضمن وقف الانخفاض المستمر في الأسعار.

وجاء انعقاد المجلس الوزاري في الرياض في ٣٠٧ ابريل ليحرك نشاط المجلس ويدفع الاجتماعات الوزارية، كما توقع الرافقون. بل كان الاجتماع في حد ذاته حدثا مهما حيث ناقش وزراء خارجية المجلس خلاله لقائهم المقبل مع وزراء خارجية الاتحاد الاوربي لتسوية الخلافات بين الجانبين في شأن القضايا الاقتصادية وبحث المجلس الوزاري في التعاون الخليجي المشترك في القضايا الامنية والعسكرية وفق ما تقدر في قمة الرياض. وأعلن وزير الخارجية السعودي أن دول المجلس بدأت بتنفيذ قرار القمة بتشكيل لجنة عسكرية عليا تتولى تنفيذ برامج التعاون الدفاعي والعسكري المشترك. وبالفعل عقدت اللجنة أول اجتماع لها دبي في ١٢ ابريل برئاسة وزير دفاع دولة الامارات، الشيخ محمد بن راشد المكتوم لمناقشة تنفيذ قرارات قمة الرياض، وحضر الاجتماع الأمين العام لمجلس الاتحاد. وعقد أعضاء اللجنة، وهم رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي ورئيس اللجنة العسكرية في الامانة العامة للمجلس، جئستين مطلقين برئاسة رئيس أركان دولة الامارات. وتعتبر لجنة المتابعة العليا هذه التي تقرر تشكيلها خلال مؤتمر قمة

وربحت اللجنة في اجتماعها الأول في مبنى في سبيل دعم وزيادة عدد أفراد قوات مدرع الجزيرة، وربطت دول الخليج بشبكة موحدة للأنذار المبكر. وقد ركزت المناقشات على رفع أعداد قوات برع الجزيرة من ٨ آلاف إلى ٢٠ ألف جندي، وزيادة تسليمها وتعزيزها بوحدات من القوات البحرية والجوية، كما بحثت في سبيل ربط دول الخليج بشبكة موحدة للأنذار الجوي المبكر من خلال الاعتماد على الانظمة الموجودة في بعض الدول كخطوة أولى وزيادة فعاليتها ونوعها بشراء أجهزة ومعدات لتوفير الحماية لدول المجلس ضد أي تهديدات جوية أو صاروخية. كما جرى خلال اجتماعات المجلس الوزاري بحث نتائج الاجتماع الأخير وكلاء وزارات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي (والتي ناقش اعداد صيغة نهائية للاتفاق الامني الخليجي المشترك) وكان وكلاء وزارات الداخلية في بلدان المجلس قد ناقشوا مجالات التعاون الامني بين الدول الاعضاء خلال اجتماع عقدهو في الرياض واستمر يومين في اواخر مارس. ويسموا في الاتفاق الامني المشترك الذي وافق عليه وزراء الداخلية خلال اجتماعهم يومى ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢ في أبو ظبي.

وفي أعقاب الاجتماع الوزاري في أول أبريل ١٩٩٤

على الصعيد الأمنى فشلت القمة في ايجاد مشروع لاتفاقية الأمنية بسبب غياب قطر عن اجتماع وزراء داخلية المجلس أقر المشروع قبل انعقاد القمة. وتحفظ الكويت على بعض بنود الاتفاقية. وقد برزت موقفها الرافض لاتفاقية باعتبارها على الجزئية الخاصة بتبادل المعلومات حول مواطني المجلس الذين يحملون جنسية مزججة - على الصعيد العسكري: فشلت قمة الختام في التوصل إلى تقاضم عمل تطوير قوات برع الجزيرة، والتي كان مقترحا في جدول أعمال القمة وزيادة عدد أفرادها إلى ٢٥ ألف جندي. حيث اكتفى البيان الختامي للقمة بالإشارة إلى حرص الدول الخليجية على دعم قوات برع الجزيرة على نحو يمكنها من الصلابة من الخلع. ولم تمنع القمة أمينا عاما مساعدا للشؤون العسكرية كما كان مطروحا قبل بداية القمة.

- ٢٩ -

ب - الاتحاد المغاربي

ظلت مسيرة الاتحاد المغاربي خلال الشهور الأولى من ١٩٩٤ محكومة بالأوضاع المتردية في الجزائر ، وفتور العلاقات الثنائية فيما بين بلدان الاتحاد بصفة عامة ، باستثناء العلاقات بين تونس والجزائر والتي اكتسبت بعدا جديدا من خلال التنسيق بين البلدين لمواجهة الحركات الاصولية في كل منهما . وانعكس ذلك في التأجيل المتكرر للقمة المغاربية منذ ديسمبر ١٩٩٣ ، حتى أمكن عقدها أخيرا في ابريل ١٩٩٤ . وكان فتور العلاقات بين ليبيا والجزائر أحد الأسباب التي شلت عمل مؤسسات الاتحاد قبل انعقاد هذه القمة ، حيث اعتبرت الجزائر تصريح العقيد معمر القذافي الخاص باستعداده لأجراء حوار مباشر مع جبهة الانقاذ الاسلامية المحظورة تدخلا في شئونها الداخلية ، مما دفعها إلى القيام بعملية اعلامية على نظام الحكم في ليبيا ، وتطبيق مؤتمر للمعارضة الليبية في الخارج على أرضها ، كما قامت الحكومة الجزائرية بمنع قوات الجيش الوطني الليبي للمارش تسهيلات لللائمة وأجراء التدريبات العسكرية في تكتة العجيلات الواقعة على الحدود الليبية - الجزائرية

وإذا كان تبنى العلاقات الثنائية قد عطل مسيرة الاتحاد ، فإن أزمة لوكربي التي نشبت بين ليبيا وبين الدول الغربية كانت سببا في عرقلة الجهود المشتركة على مستوى الاتحاد في مجال الحوار مع الاتحاد الأوروبي ، خصوصا دولة المطة على البحر المتوسط . ومع الانفراج الذي بدأت تشهده العلاقات الليبية الجزائرية بداية من الربع الثاني من العام ١٩٩٤ ، أصبحت الاجراء مهينة لعقد القمة المغاربية السابعة التي تاجلت أكثر من مرة . فكان من المقرر أن تعقد في ديسمبر ١٩٩٣ في الجزائر ، إلا أنها تاجلت إلى مطلع شهر فبراير ١٩٩٤ لكن قرر وزراء خارجية دول الاتحاد الخمس خلال اجتماعهم في تونس تأجيل انعقاد القمة إلى موعد غير محدد رغم الاحاح التونسي على عقدها ، ورغم انتقال الرئاسة من تونس إلى الجزائر دون انعقاد القمة لأول مرة في تاريخ الاتحاد . وجاء طلب التأجيل هذه المرة أيضا من الجزائر التي انضمت اليها موريتانيا وذلك لأسباب داخلية في كل منهما .

ومع تمييز الامين زروال رئيسا للجزائر ، بدأ التحرك الملحوظ لاعادة ترتيب البيت المغاربي ، ومن مؤشرات انفراج علاقات ليبيا مع الجزائر عبر زيارات متكررة قام بها الرائد الخويلدي الصيدي عضو مجلس قيادة الثورة في ليبيا كميبيث شخصي للعقيد القذافي ، وزادت فرص عقد القمة المغاربية ، والتي اتفق على عقدها في تونس يومي ٢ و ٣ أبريل . كان المجلس الوزاري للاتحاد قد وضع خلال اجتماعه في تونس في الثالث من فبراير بنود جدول أعمال

اما على الصعيد الاقتصادي فلم تقدم القمة الكثير في سبيل تفعيل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها المجلس في نوفمبر ١٩٩١ تمهيدا لمرحلة السوق الخليجية المشتركة . حان كانت قد أقرت بعض الخطوات مثل تفعيل القواعد الموحدة لتملك وتداول الأسهم بما يتبع لمواثني دول المجلس تملك وتداول أسهم الشركات المساهمة التي تعمل في المجالات الاقتصادية المختلفة عدا البنوك والصرافة

(٤) قضية ملشق

يعد اعلان ملشق الذي تم التوقيع عليه في أعقاب حرب الخليج الثانية ، وتحديدا في ٦ مارس ١٩٩١ من قبل كل من دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى مصر ، إحدى القضايا التي أضيق إلى جدول أعمال مجلس التعاون الخليجي بداية من القمة الخليجية الثانية عشرة التي عقدت بالكويت في ديسمبر ١٩٩١ . وقد جاء اعلان في صيغته الأولى متأثرا بالأحداث التي صاحبت تحرير الكويت ، وارتبط بقضية الأمن القومي العربي التي شغلت الجامعة العربية في التعامل معها أبان أزمة الخليج الثانية . واحتوت بنود اعلان على جوانب سياسية واقتصادية وأمنية ليكون نواة لخلق نظام أممي عربي جديد بمنطقة الخليج . وبعد استبعاد الشق الأمني منه ، شهد عام ١٩٩١ خطوات أولية لتنفيذ اعلان . ففي قمة الكويت ١٩٩١ أقرت دول المجلس الست برنامجا لتنمية الدول العربية التي تضررت من حرب الخليج الثانية برأس مال قدره ٢٠ مليار دولار تستخدم في اقامه مشروعات مشتركة بين دول المجلس وهذه الدول . وذلك في اشارة خاصة إلى كل من مصر وسوريا .

لكن اعلان بدأ يدخل مرحلة الجمود في عام ١٩٩٢ ، ليتكرس هذا الجمود منذ ١٩٩٣ ، عقب اجتماع وزراء خارجية دول الاعلان الثماني في أبو ظبي في يونيو . ولم تجتمع لجنة الخبراء المشكلة من دول الاعلان والمكلفة ببحث الخطوات التنفيذية ، والتي كان من المقرر لها أن تجتمع في بداية ديسمبر . بل ان الاجتماع الذي كان مقروا عقده لوزراء خارجية دول الاعلان في أواخر عام ١٩٩٣ تم تأجيله . واكتفت القمة الخليجية الرابعة عشرة التي عقدت في الرياض في ديسمبر ١٩٩٣ بتكليف قطر بأجراء اتصالات مع مصر لتحديد ميعاد اجتماع لجنة الخبراء . وعلى الرغم من اجتماع وزراء خارجية دول الاعلان ثلاث مرات في عام ١٩٩٤ في كل من ملشق يومي ٩ و ١٠ يناير ، وفي الكويت يومي ٦ و ٧ يوليو ، وفي القاهرة يومي ٢٠ و ٢١ أكتوبر ، إلا انه لم تظهر أية بوادر للتقدم في تنفيذ اعلان . وتجاهلت قمة النامة التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٤ الاشارة لاعلان ملشق في بيانها الختامي من قريب أو بعيد .

الأوروبي مساحة كبيرة من البيان الختامي لقمة تونس حيث دعا الاتحاد إلى إعادة الحوار مع أوروبا سواء عبر صيغة (+ 5) أو عبر صيغة الاتحاد المغاربي كتتظيم إقليمي مع دول الاتحاد الأوروبي ككل. لكن الملاحظ أن قضية مواجهة الحركات الأصولية لم تحظ بمكان متقدم في جدول أعمال قمة تونس، بعكس الحال في قمة نواكشوط في نوفمبر ١٩٩٢. ويثير ذلك سؤالا مهما من انعكاسات المواجهة مع هذه الحركات على الاتحاد المغاربي. فلم يكن خطر هذه الحركات، التي تتحدى جدبا شرعية نظامين على الأقل من نظم الحكم القائمة في البلدان المغاربية، غائبا عن أنظار القادة الذين خطوا للاتحاد. لذا نصت الفقرة الأولى من المادة (١٥) لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب على أن تتمتع الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي. وكانت المغرب وتونس من أشد المدافعين عن هذا النص الذي يؤكد التزام الدول الأعضاء باحترام مبدأ عدم التدخل الذي تنظمه عدة آليات قانونية، إقليمية ودولية. وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ من زاوية أنه يفرض قيودا على حركة التنظيمات والحركات المناهضة للنظم، إلا أن الأحداث اللاحقة على إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر،

في ١٦ يناير ١٩٩٢، تشير إلى عدم كفايته إذ أنه لا يضمن آليات محددة تتيح للدول الأعضاء التنسيق فيما بينها لمواجهة المخاطر التي تمثلها الحركات الإسلامية في إطار الاتحاد. ولم تفلح المحاولة التي قامت بها الدول المغاربية لاجتماع قاعدة تقام في مواجهة هذه الحركات في القمة المغاربية الرابعة - نواكشوط، نوفمبر ١٩٩٢ - في توفير مثل هذه الآليات. وكشفت أحداث عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، سواء داخل الجزائر أو على مستوى العلاقات بين الدول الأعضاء، مدى تأثير ظاهرة الإسلام الأصولي على أعمال الاتحاد المغاربي. ففي عام ١٩٩٣، دفعت الظاهرة محور تونس - الجزائر - موريتانيا (دول المعاهدة الأخاء والوفاء عام ١٩٨٢) إلى الظهور من جديد ككتل مؤثر ضمن الاتحاد. ومع استمرار المواجهة بين الدولة والجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر واتساع نطاق المواجهة في عام ١٩٩٤، ومما ترتب على ذلك من تطورات سياسية داخلية، بات من الواضح إلى أي حد تمثل ظاهرة الإسلام الأصولي تهديدا لعلاقات بين بعض دول الاتحاد.

كذلك، يلاحظ من خلال تتبع تطورات أحداث عام ١٩٩٤ إلى أي مدى تؤثر ظاهرة الإسلام الأصولي، على ضوء المواجهة الدائرة في الجزائر، على واحد من أهم الأهداف التي قام الاتحاد بتحقيقها، ألا وهو خلق كتل اقتصادية قادرة على التعامل مع المجموعة الأوروبية. صحيح أن هناك عوامل أثرت في الأخرى، من بينها سياسات الاتحاد

القمة السادسة واتفق على أن تقتصر على البحث في إزالة العراقيل التي تعترض تنفيذ عشرين اتفاقية صادق عليها المجلس الرئاسي خلال قمتي الجزائر ١٩٩٠، ورأس الاتوف في ليبيا ١٩٩١، من أصل ٢٥ اتفاقية، دخلت خمس منها حيز التنفيذ خلال عام ١٩٩٢. وأكد وزراء الخارجية أن القمة السادسة لن تبحث في أية اتفاقات جديدة إلى حين الشروع في تنفيذ ماتم التوصل اليه من اتفاقيات جرى التصديق عليها. وفي الثاني من أبريل افتتحت أعمال القمة المغاربية في تونس وقد غاب عنها الملك الحسن الثاني، والذي مثله رئيس الوزراء، السيد عبد الكريم الممراني، وهذه هي المرة الثانية التي يتخلف فيها المعامل للمغربي. كما غاب العقيد القذافي محللا عدم مشاركته بأن قرار حظر المفروض على ليبيا يمنع رئيسها من استغلال الطائرة للذهاب. لكن تمثيل ليبيا في قمة تونس الأخيرة كان مؤشرا على تزايد اهتمامها بأعمال هذه القمة، فأول مرة يمثل ليبيا واحدا من قيادات الصف الأول هو الزائد الخويلدي الحميدي عضو مجلس قيادة الثورة. بينما مثلها في قمة نواكشوط في عام ١٩٩٢ السفير الليبي في المغرب السيد بلقاسم الزوي (المنوب الليبي لدى الأمم المتحدة حاليا).

وقد اكتسبت هذه القمة أهميتها من حيث أنها وفرت الحد الأدنى اللازم للإشارة إلى وجود الاتحاد. فقد ركزت تونس في دعواتها لهذه القمة على تأكيد ضرورة الحفاظ على وتيرة اللقاءات التقليدية لقادة الدول، لأن ذلك من شأنه أن يوفر ديناميكية جديدة للعمل المغاربي. وكان من أهم النتائج التي تترتب على القمة السادسة تكريس المصالحة الليبية - الجزائرية والتي بدأت أولى خطواتها بالزيارة التي قام بها الزائد الخويلدي الحميدي إلى الجزائر في مطلع شهر مارس واجتماعه بالرئيس زروال.

كما تمت المصادقة على ١١ اتفاقية لدعم التعاون الثقافي والتجاري والاقتصادي بين الدول المغاربية أهمها الموافقة على إنشاء منطقة للمبادلات الحرة، وإقامة الوكالة المغاربية للسياحة والشباب، والاتحاد المغاربي للرياضة. كما غطت هذه الاتفاقيات موضوعات تسوية انتهاكات التعريفات الجمركية، وإنشاء لجنة مغاربية للتأمين، وتعزيز التعاون في مجال صناعة السينما. كما أقر خلال القمة توسيع عضوية مجلس الشورى المغاربي ومقره الجزائر ليصبح عدد أعضائه ١٥٠ (عضو لكل دولة) بعد أن كان عدد أعضائه ١٠٠ عضو فقط من الناحية المؤسسية. وافقت الدول الأعضاء خلال القمة على جدول اجتماعات مؤسسات الاتحاد للعمل على تنشيط أداء هذه المؤسسات واستشراف الطرق الناجحة لاطاعة بقعة المعسورة المغاربية. وقد احتلت قضية الحوار المغاربي -

حد لم تتمكن معه الدول من تنسيق سياساتها ضد التهديدات الأصولية على الرغم من أن بعض هذه التهديدات نجم عن التنسيق فيما بين الحركات الإسلامية المتطرفة ، كما يتضح من الحالة على الحدود المغربية - الجزائرية ، أو من شبكات تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية مع كل من المغرب وتونس وليبيا . وعلى الرغم من أن عام ١٩٩٤ لم يشهد أي توتر يذكر في العلاقات الجزائرية التونسية، بل شهد على العكس ، تنسيقاً بين البلدين في مواجهة الحركات الإسلامية ، فإن العلاقات بين البلدين ظلت مهددة بأي تغير في القيادة الجزائرية أو بأي تقارب بين الجيش وجهبة الانتفاذ يمكن أن يدفع بالآخيرة إلى قلب الحياة السياسية في الجزائر الأمر الذي قد يؤثر على العلاقات بين الإسلاميين والسلطة في تونس .

وكانت العلاقات بين البلدين قد تحسنت بعد فترة من التوتر استمرت فيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢ ، إثر اعتراف الحكومة الجزائرية المفاجئ وجهبة الانتفاذ ، ونتيجة لنشاط حركة النهضة الإسلامية المخطورة في تونس من الأراضي الجزائرية . وزاد توتر العلاقات بين البلدين في عام ١٩٩١ مع تزايد نفوذ وجهبة الانتفاذ ، وتزايد نشاط حركة النهضة ضد الحكم في تونس مما دفع وزير الداخلية التونسي عبد الله القلال إلى القول بأن الجزائر تشكل «قاعدة للعلاقات التخريبية التي تقوم بها حركة النهضة ضد تونس .» ومما دفع رئيس الوزراء التونسي ، حامد القروي ، إلى تنكيز الجزائر بوجود معاهدة بين البلدين يؤكد التزام كل دولة بمنع استخدام أراضيها لممارسة أي نشاط معاد للدولة الأخرى .

وزاد مستوى التنسيق بين البلدين في مواجهة الحركات الإسلامية في أعقاب اغتيال محمد بوضياف ، رئيس المجلس الأعلى للدولة في ٢٩ يونيو ١٩٩٢ ، ومع مجيء على كافي المعروف بتوجهاته التحديثية وميوله المتشددة تجاه الإسلاميين . وبلغ التنسيق أوجه في ظل حكومة رضا مالك التي اتبعت سياسات استثنائية تجاه الإسلاميين . لكن هذا التنسيق سرعان ما فتر وتراجع نتيجة للمخاوف التي ساورت تونس مع مجيء حكومة بلعيد عبد السلام والحديث عن حوار بين الانتفاذ والحكومة في الجزائر . ومما أثار مخاوف تونس ، قيام نور الدين كرماني ، أحد الوزراء المقربين من رئيس الوزراء الجزائري بإجراء اتصالات مع زعيم حركة النهضة ، راشد الفوشى ، في الخارج بقصد توسيط لدى وجهبة الانتفاذ من أجل وقف العنف . واعتبرت تونس أن إجراء هذه الاتصالات مع الفوشى تحدياً ، لاسيما وأن الفوشى محكوم عليه غيابياً بالسجن المؤبد في قضية قلب نظام الحكم في تونس . وفي محاولة لاحتواء الموقف ، اجتمع حامد القروي مع على كافي في الجزائر في

الأيام أو الدول الأوروبية ذاتها التي فضلت التعامل مع كل دولة مغاربية مباشرة ، ومن بينها أيضاً مضاعفات أزمة لوكربي والعقوبات المفروضة على ليبيا . إلا أن البعد المتصل بالعنف الذي تمارسه الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر ، لاسيما العنف الموجه للأجانب ، يبقى هو الأكثر وضوحاً . لقد تضررت العلاقات الجزائرية مع بقية البلدان أعضاء اتحاد المغرب العربي نتيجة التطورات السياسية التي مرت بها الجزائر منذ تأسيس الاتحاد في عام ١٩٨٩ . فبعد مرور سبعة أشهر على تأسيس الاتحاد المغاربي ، وتحديداً في سبتمبر ١٩٨٩ ، اعترفت الحكومة الجزائرية «بالجهبة الإسلامية للانتفاذ كحزب مشروع ، وكانت الجبهة قد تأسست في مارس ١٩٨٩ ، أي بعد مرور شهر واحد فقط على إعلان الاتحاد . ويسود الاعتقاد بأن الجزائر خالفت بذلك اتفاقاً كانت قد عقدته مع كل من المغرب وتونس خلال اجتماع عقده الشاذلي بن جديد وكل من زين العابدين بن علي والملك الحسن الثاني على هامش اجتماعات تأسيس الاتحاد المغاربي في مراكش في فبراير ١٩٨٩ . ويلزم الاتفاق المذكور القادة الثلاثة «بالتعاون والتشاور» بصدد سياساتهم إزاء الموقف من الحركات الأصولية لديهم . وعلى الرغم من التطورات اللاحقة على إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر في ١٦ يناير ١٩٩٢ ، والنقطة في مواجهة المسلحة بين قوى الأمن والجماعات الإسلامية المسلحة ، وما تتطلب عليه من آثار بالنسبة لبلدان الاتحاد المغاربي الأخرى ، لم تتمكن هذه البلدان من التقارب فيما بينها على قاعدة التقافم في مواجهة الخطر الأصولي ، وأصبح هذا الخطر عامل تباعد فيما بينها . فمن ناحية ، لم تستطع حكومات هذه البلدان التخلص من الإرث الثقيل لخلافاتها وصراعاتها . ومن ثم أصبح الموقف من الحركات الإسلامية وأسلوب التعامل معها سبباً آخر للخلاف والصراع فيما بينها . ومن ناحية أخرى ، فإن مخاوف البلدان المغاربية المجاورة للجزائر من الآثار التي يمكن أن تتسبب على الوضع في الجزائر ، تتباين وتختلف طبيعتها من دولة لأخرى . وهي مخاوف ناجمة من عدم استقرار السياسات الجزائرية نتيجة للتغيرات المستمرة في القيادة أو ناجمة من الخوف من وصول وجهبة الانتفاذ للحكم أو مشاركتها فيه وما يترتب على ذلك بالنسبة للحركات الإسلامية في البلدان الأخرى .

لم تكن العلاقات الثنائية فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي جيدة بشكل عام ، لاسيما خلال عام ١٩٩٤ . وزاد المد الأصولي في المنطقة وتباين سياسات الدول إزاء الحركات الإسلامية وأسلوب تعاملها معها هذه العلاقات فقوراً ، وكان هذا التباين سبباً في تدهور العلاقات إلى حد حد يقطعها بين الجزائر والمغرب ، وإلى

سبتمبر ١٩٩٢ للمرة الثانية خلال أقل من شهر واحد، ورغم استمرار جهود الحكومة الجزائرية من أجل استئناف الحوار مع جبهة الانتقاد، شهدت العلاقات تصحفاً مع مجئ الأمين زروال رئيساً للجزائر، وهو اختيار قلل من مخاوف تونس من اختيار بوتفليقة الذي كان أحد المرشحين للرئاسة، وما ساعد على تحسين العلاقات ترسيم الحدود بين البلدين في أوائل عام ١٩٩٤، وتمزجت علاقات البلدين خلال الزيارة التي قام بها زروال قبيل انعقاد القمة المغربية السادسة في أوائل أبريل ١٩٩٤. ومع هذا، ظلت تونس متخوفة من النتائج التي يمكن أن يسفر عنها الحوار بين السلطة وجبهة الانتقاد، وتأثرت العلاقات الجزائرية - الليبية بالسلب في سبتمبر ١٩٩٢ عندما قدمت السلطات الجزائرية احتجاجاً إلى السفارة الليبية في الجزائر على الكلمة التي ألقاها العقيد القذافي في ذكرى الفاتح من سبتمبر وأعلن فيها استعداده للتوسط بين الحكومة الجزائرية والإسلاميين، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتهامه بالتدخل في شؤونها الداخلية، كما اتهمته بإيلاء عناصر أصولية إسلامية جزائرية في ليبيا ويتقديم دعم مالي وعسكري لها.

إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت انفتاحاً سريعاً نتيجة للوساطة التي قامت بها تونس من أجل تصفية الخلاف وتنقية الأجواء. ونجحت تونس في تدبير لقاءات بين الرائد الخويلدي الحميدي عضو مجلس قيادة الثورة الليبية والقادة الجزائريين في إطار المشاورات التي سبقت انعقاد القمة المغربية السادسة. ومع تولي الأمين زروال الرئاسة في مارس ١٩٩٤ تحسنت الأجواء بعد أن اتفق الجانبان على وقف العمليات الإعلامية المتبادلة وإلغاء التصريحات التي يمنحها كل طرف للمعارضة التي تجابه الطرف الآخر. وكرست القمة المغربية السادسة (تونس) ٦، ٧ أبريل (١٩٩٤) المصالحة بين البلدين كما سبق. ورغم أن ليبيا استمرت في السماح لبعض كوادر جبهة الانتقاد بالعيش في طرابلس، إلا أن العقيد القذافي قام بوساطة بين الجزائر والسودان، ورتب لاجتماع شارك فيه بين زروال والبشير وحضره هو على هامش احتفالات الفاتح من سبتمبر عام ١٩٩٤. وحصل زروال خلال هذا الاجتماع على تعهد ليبي - سوداني بعدم دعم المعارضة الإسلامية في الجزائر وإذا كان تولى زروال الرئاسة قد ساهم في تحسين علاقات الجزائر بكل من تونس وليبيا، فإنه أدى إلى تدهور علاقاتها مع المغرب، حيث تجدد الخلاف حول قضية الصحراء المغربية وجبهة البوليساريو، وخاصة بعد الرسالة التي بعث بها زروال (في يونيو ١٩٩٤) إلى لقاء أروشا (تنزانيا) بمناسبة انتهاء مهمة لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي ورد فيها أن الصحراء الغربية، بلد أفريقي لم يتحرر بعد، وهي العبارة التي أثارت استياء المغرب. وقد أعلن الملك الحسن صراحة في تصريح نشرته جريدة «الاتحاد الاشتراكي» المغربية (١٩٩٤/١١/١) أن

المشكلة الوحيدة بين المغرب والجزائر هي مشكلة الصحراء وأنه إذا تخلت الجزائر عن التدخل في هذه المشكلة، فإن العلاقات بين البلدين تكون على أفضل مايرام

ومع هذا، فإن ملف الأصوية يلعب دوراً مهماً أيضاً في العلاقات بين البلدين. فمن ناحية، فإن التفسير في القيادات الجزائرية نتيجة للمواجهة مع الجماعات الإسلامية المسلحة تضفي قدراً من عدم الاستقرار على السياسة المتبعة أزاء مشكلة الصحراء، فبعد أن تم التوصل إلى تفاهم بين الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والملك الحسن الثاني في هذا الصدد مهد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٥ يونيو ١٩٨٨، صارت الخلافات حول القضية تطل برأسها من جديد، كذلك، تأثرت العلاقات بين البلدين نتيجة مخاوف المغرب من امتداد آثار المواجهة في الجزائر إليها مما يهدد الاستقرار السياسي الذي تنعم به نسبياً، والذي تهدده أيضاً الشبكات التي تقوم بتزويد الأسلحة إلى الجزائر عبر الأراضي المغربية، والتي تم القبض على أحدها في ١٠ يونيو ١٩٩٢، بعد أن تم العثور على كمية من الأسلحة والنخائن في مركز اككول الواقع في شرق البلاد، وذلك في إطار التعاون بين البلدين من أجل مراقبة الحدود المشتركة (٢٠٠كم) والحد من عمليات تهريب الأسلحة. وألقت السلطات المغربية القبض على عبد الحق العبيدة، أحد قيادات الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر بالقرب من مدينة وجدة الحدودية وقامت بتسليمه إلى الجزائر.

مع ذلك تدهورت العلاقات بشدة في أعقاب هجوم مسلح على فندق أطلس - أسني في مراكش، في ٢٤ أغسطس ١٩٩٤، وقررت الحكومة المغربية بعد يومين اثنين، واثراً القبض على جزائريين يشتبه في اشتراكهما في الهجوم، فرض تأشيرة النخول مجدداً على المواطنين الجزائريين أو حملة الجنسية الفرنسية من أصل جزائري. ولم تكفف الحكومة الجزائرية برد مماثل، وإنما قررت في ٢٨ أغسطس إغلاق الحدود البرية بين البلدين مؤقتاً، واستأنفت القائم بالأعمال المغربي وسلمته خطاباً شديد اللمجة احتجاجاً على الإمانات التي تعرض لها مواطنون جزائريون على أيدي رجال الأمن المغربية. وتصادم التوتر نتيجة اتهام المغرب في ١٧ سبتمبر الاستخبارات الجزائرية بتزويد عناصر مغربية متطرفة في تنوف - قاعدة جبهة البوليساريو - لشن هجمات والقائم بأعمال إرهابية ضمن مخطط يرمي إلى زعزعة الاستقرار في المغرب. ورغم أن الجزائر نفت هذه الاتهامات في بيان صادر عن وزارة الخارجية، إلا أن المغرب واصلت التصعيد بطرقتين، الأولى المواطنين الجزائريين الذين لا يتمتعون بحق الإقامة، ويرى المراقبون أن موقف المغرب يرجع إلى خوف من أن تصبح ساحة لتصفية الصراعات الجزائرية، لاسيما وأن المغرب

العنف وعدم استخدام الأسلحة ، إلا أن ماتريد من مشاركة أعضاء ينتمون إلى المنظمة الأولى في حادث الهجوم على فندق أطلس ، أو عن اشتراكهم في عمليات تهريب الأسلحة إلى الجزائر يشير الانتباه، لكن وزير الداخلية المغربي ، حرص على اعلان أنه يستبعد مشاركة التنظيمات الاسلامية المغربية في حادث العنف. ولم يلاحظ نفي حدوث تغير في أسلوب تعامل السلطات المغربية مع الحركات الاسلامية. ولم يظهر المسؤولون المغربي ، تغيرا في موقفهم بخصوص التنسيق مع البلدان المغربية الاخرى لمواجهة الحركات الاصولية ، بل اتهموا الجزائر ، بالعمل على زعزعة استقرار البلاد ، وأشاروا إلى أنها ، وإبيلية، تقدم التسهيلات لقائمة أشخاص مطلوب اعتقالهم في المغرب. وهكذا فبدلا من أن يفرض التهديد الأصولي تنسيقا بين الدول المغربية ، أدى إلى تدهور العلاقات بينها والتأثير سلبيا على بعض المكتسبات التي تحققت خلال مسيرة الاتحاد ، ومن أهمها السماح بحرية تنقل الأفراد المواطنين فيما بين الدول المغربية الخمس ، حيث فرضت قيود عديدة وفي مناسبات مختلفة والفترات طويلة نسبيا على هذا التنقل ، بل هدد اغلاق الحدود البرية فيما بين بعض الدول المغربية بتقويضه كلية على غرار مايتضح من الخلاف المغربي - الجزائري ، أو اغلاق الحدود التونسية - الليبية وقبلها التونسية - الجزائرية خشية أن تتسرب عناصر اسلامية غير مرغوب فيها وارتكاب أعمال معادية لحكومات الدول . ولكن الخطورة في ذلك في أن هذه الاجراءات تطول قطاعات اكبر من المواطنين مما ينقل الخلافات فيما بين الدول المغربية من دائرة الحكومات إلى دائرة الشعوب. بيد أن الأشكال المختلفة للارتباط بين الحركات السياسية المعارضة ، لاسيما الحركات الاسلامية ، فيما بين بلدان المغرب من ناحية ، والخصومات القائمة بين بعض الحكومات وبين التيارات الاسلامية سواء داخل الدول التي تحكمها أو خارجها ، وكذلك الأشكال المختلفة للارتباط بين بعض حكومات هذه الدول وبين التيارات الاسلامية في الدول الاخرى ، من ناحية ثانية ، تشير إلى أنماط جديدة من العلاقات بين الدول وبعض القوى السياسية في بلدان الاتحاد وفيما بينها . كما يشير انتقال عدد من الكوادر الطبية والثقافية الجزائرية ، وكذلك انتقال كبار التجار ورجال الأعمال لول أخرى في الاتحاد إلى أنماط جديدة من العلاقات فيما بين القوى الاجتماعية . وكانت حركة التبادل التجاري غير الرسمي التي راجت على الحدود المشتركة فيما بين هذه الدول خلال السنوات الخمس الماضية قد افرزت بدوره مصالح اجتماعية جديدة يسعى أصحابها بدون شك إلى الدفاع عنها عبر استمرار انفتاح العلاقات بين دول الاتحاد ، وهذه العوامل جميعها قد تدفع في اتجاه اعادة صياغة العلاقات فيما بينها .

استقبل لاجئين جزائريين من جبهة الانتفاذ ، ومن خصومها الذين تلاحقهم الجبهة . وماخيف المغرب أكثر هو عدم الاستقرار وانتقال عدوى العنف اليه. ورغم الجهود التي بذلت من أجل احتواء الخلاف بين البلدين وإعادة تطبيق العلاقات بينهما ، والتي توافرت مؤشرات على نجاحها خلال القمة الاسلامية في الدار البيضاء في منتصف ديسمبر ١٩٩٤ ، إلا أن الخلاف المغربي الجزائري . يظل هو الأهم من زاوية تأثيره على العلاقات الثنائية بين أهم دولتين في الاتحاد المغربي ، وكذلك من زاوية تأثيره على حرية تنقل الأشخاص باعتباره أحد الانجازات المهمة التي تحققت في بناء الاتحاد المغربي تمهيدا لحرية انتقال السلع والممتلكات واصدار بطاقة هوية مشتركة يتم التنقل بموجبها بين دول الاتحاد . وفي ظل هذا التوتر في العلاقات الثنائية الذي كان يشهده لآل ملاحظة يديها هذا الزعيم أو ذاك بالنسبة للوضع في الجزائر ، تعذر تنسيق السياسات المغربية في مواجهة الحركات الاسلامية . وباستثناء القمة المغربية الرابعة التي عقدت في العاصمة الموريتانية نواكشوط في نوفمبر ١٩٩٢ والتي أعطت الأولوية للتعاون في مواجهة هذه الحركات ، تعذر تنسيق السياسات المغربية في هذا الصدد سواء داخل الاتحاد أو خارجه. ولم تسمح الخلافات بين الدول المغربية بصيغة عامة ، وبثبات سياساتها في التعامل مع الحركات الاسلامية بحدوث أي قدر من التنسيق على أساس ثنائي ، طبقا لقتارب أو عدم التقارب بين الدول. كما أن التنسيق ظل محصورا في حدود التنسيق الأمني المحدود بخصوص عدد من الحوادث المعينة ، أو يصعد عدد من الأنشطة المحدودة ، مثل تهريب الأسلحة عبر الحدود ، فوينا السعي لقتصدي بسياسة موحدة إلى التعامل المشترك الذي يقف وراء هذه الأنشطة أو الحوادث ، أي الحركات الاسلامية المتطرفة.

ورغم أن تونس والجزائر ظلتا تعولان على ابرام خطة للتنسيق المغربي في هذا المجال، إلا أن المغرب الذي تبني سياسة متسامحة مع الحركات الاسلامية لديه ، لم يكن راغبا في المشاركة في وضع مثل هذا الخطة أو تنفيذها. ولم يشارك المغرب في المؤتمر الأخير لوزراء الداخلية في الدول المغربية والذي عقد في الجزائر قبيل الهجوم على الفندق في مراكش مباشرة، إلا بوعد رأسه وزير البيئة المغربي ، الأمر الذي حال دون اقرار خطة مشتركة في مواجهة خطر المد الأصولي. ولم يحدث تغير ملموس في أسلوب تعامل الحكم في المغرب مع الحركات الاصولية ، رغم ماتريد من احتمال مشاركتها في حادث فندق أطلس ، ومشاركتها في مؤتمرات للمعارضين والمثقفين المغربي في إحدى المدن الاسبانية في منتصف ١٩٩٤ . كما شملت التحقيقات التي أجرتها السلطات المغربية بعد اعتقال أعضاء شبكة جزائرية ومغربية كانت تلوي تهريب الأسلحة إلى الجزائر.

ورغم أن الشخصيات البارزة في «منظمة الشبيبة الاسلامية» أو في «جماعة العدل والاحسان» تلقى عند نيز

خاتمة : تغير المواقف العربية تجاه إسرائيل - المصروفة الثقافية

هاني وسلان

التي جبل عليها الإنسان، وفي المعجم الوسيط تطبع بكذا أي تخلق به، وطبعه بكذا أي عوده أياه.

وكل هذه المعاني تختلف من دلالات الإستخدام العالي للفظ «التطبيع» الذي لم يظهر وينتشر إستخدامه في اللغة العربية إلا أثناء المفاوضات المصرية الإسرائيلية إبان مرحلة كامب ديفيد. وهكذا فإن دلالة لفظ التطبيع قد إنتقلت من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، وأستخدم للدلالة على جعل الشيء عاديا أو معتادا في العلاقة بين شخصين أو بلدين. وبما أن الدول العربية لم يكن بينها وبين إسرائيل علاقات من أي نوع، فإن التطبيع في سياق عملية التسوية يهدف إلى إنشاء علاقات لم تكن قائمة أصلا، وهو ما يختلف في المعنى والدلالة عن التطبيع الذي يقصد به إعادة الشيء إلى أصله ويجعله عاديا أو معتادا، ومن هنا تتضح عدم دقة اللفظ، وكيف جرى إستخدامه بطريقة تهدف إلى الإيحاء بمعنى إستعادة علاقات لم تكن موجودة من الأساس، وقد إقتصر البعض تعديل التسمية إلى «التطويع» بمعنى تطويع الأمة العربية للمشروع الصهيوني وأهدافه، بينما فضل آخرون إستخدام مصطلح «الهيمنة الإسرائيلية» للدلالة على نفس مضمون «التطبيع». وإنطلاقا من هذه الرؤية فإن العديد من المثقفين والكتاب العرب، يرون أن العلاقة مع إسرائيل يجب أن تقتصر على إنهاء حالة الحرب مع عدم الرغبة في النخول في علاقات مع إسرائيل ما لم تقبل ببولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس وبلغ الصيغة بشكل كامل إلى حدود 4 يونيو 1967، وبلغ التعويضات اللازمة عن الخسائر التي الحقها بإقتصادات أو هذه الأراضي والقبول بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم .

ويرى فريق آخر أن السلام الدائم لا بد له من حل جوهري دائم تتجسم به إسرائيل في المنطقة، فالإسرائيليون يزعمون أنهم يشكلون أمة كانت تعيش على أرض فلسطين منذ آلفي عام، فإذا كان هذا الزعم صحيحا، فلماذا ترفض إسرائيل - التي تنتمي للأجناس والحضارات التي ينتمي

سفلت مسألة التطبيع مع إسرائيل حيزا كبيرا من الإهتمام العربي في عام 1994، إذ إزدادت وتيرة عملية التطبيع عقب إتفاق «غزة-أريحا» في أوسلو عام 1993، وبدأت شرائح مجتمعية جديدة من المثقفين والفنانين ورجال الأعمال المشاركة فيها - وإن بشكل حذر- إستقادا إلى أن شمة إتفاق سلام تم توقيعها بين الفلسطينيين وإسرائيل. وقد أثارت هذه المشاركات، والتي جاء بعضها في سياق عملية التسوية -مثل مؤتمر الدار البيضاء- الكثير من الجدل حول التطبيع مع إسرائيل، هل تقبل به ونعمه، أم نقاومه وندعو إلى الحد منه، وماهي الأسباب والحجج وراء كلا الموقفين، وقد إمتد الجدل من مناقشة الأطر والشروط السياسية، لكي يشمل العديد من المراجعات العرفية التي تناولت مفاهيم الذات والهوية والعلاقة مع الآخر، والعلاقة بين الثقافي والسياسي، والنقاش حول مفاهيم الصراع والإختلاف، والتعدد والتعاون، والإنتفاخ.

١ - التطبيع بين «المفهوم» و«الأهداف» :

في المفهوم الإسرائيلي، فإن السلام لكي يكون حقيقيا، يجب أن يتجاوز مجرد غياب حالة الحرب إلى إحداث تحول نوعي في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب بما يعنيه ذلك من إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وحدود مفتوحة، ومشاريع إقتصادية مشتركة بين إسرائيل والدول العربية. ويعتمد جوهر فكرة التطبيع من هذه الزاوية على ضرورة القبول بإسرائيل بإطارها الأيديولوجي، والتسليم بوجودها على هذا الأساس، وليس مجرد الإعتراف بها.

ومن وجهة النظر العربية الداعية إلى مقاومة التطبيع، فإن لفظ «التطبيع» يحد ذاته يعمل نوعا من الخط المتعمد والتشويش الذي لا يتماشى مع الحقائق التاريخية في الصراع العربي الإسرائيلي، فلفظ التطبيع Normalisation مشتق من الكلمة الإنجليزية Normal بمعنى العادي أو المعتاد أو المتعارف عليه، بينما لا يظهر لفظ التطبيع في المعاجم العربية. ففي مختار الصحاح «الطبع هو السجية

لها الفلسطينيون وسواهم من العرب - أن تندمج في شعوب المنطقة، ولا تجد ضمانات لوجودها فيها إلا أن تتسلح بكل آلات الدمار الشامل. يوطح أصحاب هذا الاتجاه مقولة مؤداها: أن على إسرائيل أن تتخلى عن ثقافتها العنصرية بفكرة الدولة النقية، وأن تبرهن على إستعدادها للاندماج في المنطقة، قبل أن تطالب العرب بالتطبيع، وعلى سبيل المثال لماذا لا تقوم إسرائيل بإلغاء قانون العودة مثلا. أو بالصالح لاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي طردوا منها.

٢ - الجدل بين أنصار التطبيع ومعارضيه :

تطلق الفكرة الرئيسية التي يستند إليها أنصار التطبيع، من القول بأن هناك متغيرات دولية جديدة وعاتية، أصبحت تفرض واقعاً جديداً، الأمر الذي يستلزم القبول بها، وإيجاد وسيلة للتعامل معها. ويقصد بذلك إنهاء الحرب الباردة، وإختفاء الإحتاد السوفيتي، وإنفراد الولايات المتحدة كقوة عظمى. أما على المستوى الداخلي، فتجد الهزائم العسكرية والإخفاقات الإقتصادية التي شلعت أرجاء الوطن العربي على أيدي النظم الحاكمة، وما تصاحب مع ذلك من فساد وقمع، وإعتداء على الحريات، وإهدار لحقوق الإنسان، تحت شعارات التحرير ومحاربة الإستعمار ومركزية القضية الفلسطينية، ولم تكن نتيجة كل ذلك إلا تكريسا للتخلف، وفشلا في تحقيق كل الأهداف التي أعلنها هذه النظم وروجت لها، بل أن بعضها لم يجلب لشعبه ولشعوب العربية الأخرى سوى الكوارث. ومن ثم فإنه يجب إعادة النظر في كل المنطلقات السابقة، والتعامل بشيء من الواقعية مع الحقائق القائمة، وإتخاذ سبل ووسائل جديدة لتحقيق التنمية والإزدهار الإقتصادي وتعزيز الديمقراطية.

وعلى الجانب الآخر المناهض للتطبيع، تبرز مجموعة من الصجج التي تناهض هذا التصور، وترى أنه ينطلق من مجموعة من الأفكار شديدة العمومية، والتي تتدرج تحت عناوين مثل الإفتتاح على «الوضع العالمي الجديد»، و«ترأجج الأيديولوجيات»، ومصطلحات مثل «الكونية» و«القرية العالمية» حيث تتمحور هذه الإطروحات حول كلمة «العالم» ومشتقاتها اللغوية، ويأخذ «العالم» موقعا تجريديا غائبا، وتحول الموضوعات في هذا السياق إلى أسس جواهر ثابتة، فالإنسان أع للإنسان، والحضارة ملك للجميع، والحرية السياسية والرخاء الإقتصادي والتقدم الإنساني، أشياء كلها متاحة، وليس على الشعوب سوى أن تلحق بالركب، وأن إرتكاز هذا التصور على نفى مقولات

الإختلاف والصراع وعدم المساواة، يفغل أن هذا العالم الجديد الذي يبشر به هو سوق كبير للسلع والمتنافسين، يقس القوة والسيطرة ولا مكان فيه لمفاهيم الأخاء والعدالة. ومن هذه الزاوية ينظر إلى التطبيع على أنه دعوة تعكس قدرا من التسطيع، بغض النظر عن وجود التجباين والإختلاف والمواجهة، وتطلب إلى العرب وحدهم أن يتجاوزوا عن رؤاهم ومفاهيمهم، بحكم اللحظة التاريخية الراهنة، والتي يجدون فيها أنفسهم مهزومين، وأن الهزيمة الحالية لا تعني الإنكسار التاريخي، فعمر دولة إسرائيل لا يتجاوز نصف قرن من الزمان، والأمة العربية بتاريخها الممتد وثقافتها المتجذرة وحيويتها المتجددة، قادرة على الصمود لهذا الوضع المؤقت ومواجهته، ويتم الإشارة في هذا السياق إلى مرحلة الحكم الصليبي السابقة في فلسطين، والتي استمرت زهاء ثلاثمائة عام، ثم تضعفت وإنهارت.

ويتناء على ذلك فإن هذه النظرة ترى أن التسوية الحالية قد إضطرت إليها النظم السياسية القائمة، لأسباب خاصة بها من ناحية، وبحكم الظل الواضح في موازين القوة من ناحية أخرى، إلا أن هذا الظل ليس أبديا ولا يمثل الكلمة الأخيرة. ومن ثم فإذا إضطرت الحكومات والدول إلى قبوله، فإن هذا لا يعني أن تقبل به الأمة جميعها، وأن المثقفين من هذا المنظور يمثلون شخيرة الأمة وعيها، وأن مقاومة التطبيع ومحاربتها هي المهمة الأساسية في المرحلة الحالية والمقبلة، إذ أن القبول به، ليس إلا تسليما للدولة الصهيونية بتحقيق كامل أهدافها، وإهدارا للذات والمصالح العربية.

وينتقل بعض المثقفين بمفهوم محاربة التطبيع إلى مستوى آخر يتخذة مخرلا لعملية نقد للذات، ومراجعة للأسباب الداخلية التي أدت إلى الأوضاع الراهنة، وتتأسس هذه الرؤية على أنه لا يمكن الحديث عن محاربة التطبيع مع إسرائيل إلا إذا تلازم مع حديث آخر سابق عليه وشرط له، وهو توفير الشروط التي تسمح للشعب بأن تكون حرة في بلدانها، متمتعة بحقوق المواطنة وقادرة على المبادرة، فالدعوة إلى محاربة التطبيع اللقافي ظهرت في مصر بعد كامب ديفيد، حين كان الإعتراف بإسرائيل يمثل حالة خاصة ومنفردة، يجب العمل على محاصرتها ومنعها من الإنتشار. أما في المرحلة الحالية، فإن الوقوف ضد مقاومة التطبيع فقط، يعد اجتزاء الواقع، وإختصارا للعمل السياسي والثقافي في موقف أخلاقي، يكون فيه التطبيع الأساسي الذي قامت به النظم مقبولا، ونتائج هو المفروضة. الأمر الذي يحول موضوع مقاومة المشروع الصهيوني إلى جملة من الفاطيات الفردية، وأنه في الوقت

الذي يجب فيه نقد الصهيونية ورفض الإنعمان لمشروعها في تعبيراته المختلفة، فإنه يجب أيضا نقد الأنظمة العربية القائمة وماخلطه بشعوبها.

ويرى أصحاب هذه الرؤية أن ثقافة مقاومة التطبيع في إطرارها ولائها الرمزية، إنما هي ثقافة تبحث عن مشروع سياسي وفكري جديد، يهدف إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي الشامل. ويرى أصحاب هذا الطرح أن التطبيع الثقافي هو "ابن التطبيع السياسي والتطبيع الاقتصادي وهو في الوقت نفسه تأسيس وبعمامة لهما وأن التطبيع السياسي والاقتصادي يتضمن موضوعيا تطبيقا ثقافيا يعبر عن رؤية ثقافية، فالثقافة لا تتمثل فقط في الآداب والفن والفكر والعلم، بل وأيضا في الممارسات والتجليات والمنجزات العلمية، والتطبيع السياسي والاقتصادي طبقا لهذا الفهم، والذي يعني تجاوز الخلافات السياسية وفتح أبواب التفاعلات الاقتصادية، إنما هو تعبير عن رؤية ثقافية تدعّن للأمر الواقع المفروض.

وفي ضوء هذا فإن مقاومة التطبيع لا تصرف إلى فعل خارجي فقط، وإنما هي في الجوهر تتعلق بالبنية الداخلية للبلاد العربية، حيث لا يمكن إلقاء تبعية الوضع الحالي على إسرائيل أو الامبريالية فحسب.

فإنعدام الحريات الديمقراطية في العالم العربي وشمولية أنظمة الحكم وعدم رشادتها في كثير من القرارات التصيرية، وتقديمها لإعتبارات الأمن على أي اعتبارات أخرى، تعد من الأسباب الرئيسية لحالة إنعدام الإرادة والتخلي عن الحقوق العربية، وأن السؤال الكبير الذي يواجه المثقفين الآن، هو كيفية التعبير عن رؤية بديلة ترفض الإنكفاء على الذات بحثا عن ماض مشرف، كما ترفض المسيرة البليدة للأمر الواقع.

وفي نوع من الإتساق الجزئي مع وجهة النظر هذه ، فإن بعض مؤيدي التطبيع يرون أن السجالات الدائرجول عملية التطبيع، إنما يحمل في طياته تنويعا لصفائق الصراع الاجتماعي والسياسي في البلدان العربية، والذي أدى إلى تحويل وجهة التفكير وحصرها في الصراع العربي الإسرائيلي، وإهدار مامون ذلك من قضايا بما فيها الحريات الأساسية للشعوب، وأن الجدل حول عملية التطبيع ما هو إلا استمرار لنفس السباقات، فالبعض يرى ضرورة الملامة وإستمرار في الصراع والبعض الآخر يرى أن «المصالحة» هي السبيل لإصلاح المشاكل الاقتصادية والسياسية للمراحل السابقة، وكلا الطرفين ينطلق من مصلمة واحدة، وهي أن إسرائيل هي سبب المشاكل

والولايات، في حين أن الواقع لا يؤيد ذلك، بدليل أن البلدان العربية التي لم تكن ذات صلة مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي ليست أفضل حالا من تلك التي خاضت العديد من الصروب، والمطلوب الآن الخروج من مستوى التفاصيل ويزنل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق صيغة أسئلة الواقع الثقافي والسياسي الراهن، وليس إقتعال المشاكل المطلوبة التي تقدي إلى هدر الطاقات وإنتصار «المونولوج» على الحوار.

وتجدر الإشارة هنا إلى ملمع هام من ملامح الجدل الثقافي الدائر بين مناهضي التطبيع وأنصاره، إذ إستدعي هذا الجدل في سياق التواشق بين الطرفين، إثارة عملية تكيف علاقة الثقافة بالسياسة، أو علاقة «الثقاف بالسلطان»، وتوظيف تلك الإطروحات في إتهام كل طرف للآخر، بآلة من «تأبعي السلطان» الحاليين أو السابقين، إذا تطلب الأمر ذلك.

وبالإشارة إلى جوهر هذه العلاقة، فإن ثمة شبه إتفاق بين طرفي الجدل، حول تبعية الثقافة لسطوة السلطة السياسية في البلدان العربية طوال العقود التي أعقبت الإستقلال، وأن المثقف في معظم الأحوال لا يكن مسموحا له بالتعبير المستقل سواء تحت تأثير القمع والرقابة، أو تحت تأثير الإغراءات المتعددة والإستقطاب، الأمر الذي أنشأ ضميرا جعد فيه المثقف نفسه تابعا للسياسي، يتحسس لمشروعه، ويدعو له، ويوفر له المبررات الفكرية والنظرية، مع اقضاء المثقفين الخارجين على هذه الأطر بعيدا عن دوائر التأثير والتفاعل. وقد إنعكس هذا التشخيص على الجدل الدائر حول التطبيع، حيث يتهم أنصار التطبيع مناهضي، بأنهم قد إعتانوا الجمود وتريد الضمائر الأيدولوجية والديماجوجية، وأنهم غير قادرين على التفاعل مع متغيرات الحقبة الجديدة التي تشهدا المنطقة، والتي تستلزم شكلا جديدا من أشكال الصراع السلمى، في مناخ من الحرية التي تستلزم الإبداع والخلق والتفكير، وهأن محاربة التطبيع تبعد بالأمه جعدانيا وثقافيا، عن خضم الواقع التي يزعنا فيها التاريخ والجغرافيا والسياسة ومطلبات العيش بين الأمم، وأنه لماذا يجب على المثقفين ما أصبح السياسيون والدبلوماسيون والعسكريون ورجال الإقتصاد يفتونه يوما، وينجاعة أكثر وفاعلية أشده، ويرى أنصار التطبيع أن محاربة التطبيع أو الممانعة فيه بشكلها الحالي، هي إنكفاء على الذات وإضطواء بجنوح إلى الرفض يقود إلى عدم رؤية ما يجري في العالم وما يعتمل داخله من مستجدات، وأن هذا هو ما نفطنا ثمنه في السابق.

ومن الناحية الأخرى، نجد أن معارضي التطبيع يهتمون

أنها تحمل في طياتها عدم الممانعة في التطبيع الثقافي، إذا تحققت المطالب العربية في القدس والأراضي المحتلة، إلا أن أصحاب هذا الإتجاه لا يفصحون عن ذلك بشكل واضح، حيث تبقى هذه النقطة يحوطها قدر من الغموض والإبهام ربما إعتبارات الموازنة السياسية، أو لتقدير خاص بأن هذه المطالب نفسها يصعب الحصول عليها في ظل الأوضاع الراهنة، ولذا فليس هناك حاجة للحديث عن المزيد من الشروط أو المطالب.

ومن ناحية أخرى فقد أثارت الدعوة إلى «الشرق الأوسط» رغم غلبة السمات السياسية عليها، الكثير من المناقشات، إذ أن هذه الدعوة تنطلق في الأساس من رؤية ثقافية أخذت تحتل مساحات متزايدة بعد القرن العراني للكويت، وتنادي بضرورة إعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها النظام العربي، نتيجة لفشل في منع وقوع الأزمة، أو إيجاد حل لها يظل الباب أمام التدخل الأجنبي، فضلا عن فشله حتى الآن في احتواء تداعياتها أو وضع الضمانات الكفيلة بمنع تكرارها، وقد اتخذ هذا الجدل منحى بارزا مع انطلاق أعمال مؤتمر مدريد، تمثل في الحديث عن ضرورة انخراط العرب في نظام إقليمي متعدد القوميات داخل الشرق الأوسط، وأن الإشكالية الحالية تتمثل في محور الصراع والتمايز بين قومية الأمة بوصفها الهوية الحضارية للذات العربية وبين أقليمية الشرق الأوسط باعتبارها هوية ثقافية تتبلور كقاعدة لسوق كبيرة متعددة القوميات، وفي هذا السياق يتم التشديد على أنه ليس هناك من سبيل للخروج من الأزمة الحالية سوى عقد نوع من المصالحات الأمنية والسياسية والاقتصادية بين الاصوليات القومية والدينية المتصارعة داخل الشرق الأوسط، وذلك من خلال مفاوضات واقعية حول المصالح المشتركة في البترول والتنمية وبره مخاطر المفامرات العسكرية داخل المنطقة، وذلك في مواجهة الأسواق العالمية الكبيرة وتحت ضغط الزمن المحدود للوزن والعمر الاستراتيجيين للبترول، والدور الجديد الذي تبنت إسرائيل لنفسها عنه في المنطقة، بعد انتهاء الحرب الباردة، والمحصلة السياسية لحرب الخليج الأولى والثانية.

وقد لقيت هذه الدعوة معارضة حادة باعتبار أنها تغفل التمايزات الثقافية والحضارية المتجذرة بين أعضاء هذا النظام المقترح، وأن هذه الدعوة تهدف بالأساس إلى بلورة هوية جديدة تسمح بقبول إسرائيل في المنطقة على حساب الهوية العربية، وتقلل الحقوق والمصالح العربية وطرح المعارضون أيضا بعض التساؤلات: هل هناك احتياجات موضوعية أو مصالح مشتركة تبرر هذه الدعوة، وهل يمكن

الفريق الآخر، بأنهم أحد تعبيرات «الثقافة النيلية» التي تتبع السلطة أو السلطان أينما ولى وجهه، لتحقيق مكاسب شخصية صغيرة، وأن أنصار التطبيع بدأوا مواقفهم حين تغير موقف السلطة وطرحها السياسي، فليس على المثقف أن يحتو حقن السياسي في ركاب التطبيع، بل عليه «الدفاع عما فرط فيه السياسي تحت وطأة موازين القوى وعليه أيضا النطق بإسم ثوابت الأمة وتمثيلها وثقافتها، وأنه فيما يتعلق بالإنتواء على الذات أو التواصل والإفتتاح، فإن التواصل والثقافة بين الحضارات أمر مشروع وأيضا مطلوب، ولكن ليس لإسباغ الشرعية على كيان ومجتمع قام على اغتصاب حقوق وأراضي تقع داخل حدودها. إستحوذ عليها بالحديد والنار وبطابنا الآن بإعادة قراءة تاريخ صراعنا الشرعي معه، وكأنه خطيئة إقتربناها في حق شعب منحت «الأسطورة» منذ آلاف السنين حق إنتزاع وطن داخل حدودنا.

وهناك تيار آخر بين المثقفين يؤسس معارضته للتطبيع على أسباب سياسية، تدبر ما يتم وصفه بالهزولة إلى التطبيع في الوقت الذي ما زالت فيه إسرائيل تحتل الجولان والشرطي الحدودي في جنوب لبنان، إضافة إلى تعرض عملية الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة لبقاء المستوطنات والإصرار على الضم النهائي للقدس، ويرى هذا التيار أنه بالرغم من أن إسرائيل ترفض الإستجابة والإصتراف بالحقوق العربية، فإنها تحظى بكثير من الثمار التي إرتبط الحصول عليها بالسلام المرتقب. ومن ثم فإن هذا يخفف الضغوط على إسرائيل ويضعف من موقف الأطراف العربية الأخرى في عملية التسوية، ويخلق مناخا غير موات، يشهد نوعا من التنافس والتسابق بين بعض الأطراف العربية على التعاون مع إسرائيل، الأمر الذي يتمخض في النهاية عن تشردن كامل في الموقف العربي، وضياغ الحقوق العربية بما فيها الحد الأدنى المستهدف من التسوية، والذي تسمح به موازين القوى الحالية.

وآخرين الأمثلة على ذلك إنهاء مجلس التعاون الخليجي للمقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، وإنشاء مكتب إرتباط واتصال للعرب مع إسرائيل، تمهيدا لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وانعقاد مؤتمر الدار البيضاء إضافة إلى الزيارة التي قام بها وابين إلى سلطنة عمان في نهاية العام، فضلا عن الأنباء العديدة عن اللقاءات والإجتماعات التي عقدها رسميون إسرائيليون مع نظرائهم العرب، مثل وزير الخارجية القطري والتونسي.

والمتمثل لوجهة النظر هذه يلاحظ أنها لا تحتوي على شرط تخلي إسرائيل عن ثقافتها العنصرية والتوسعية، أي

تواغر مستوى مقبول من التفاوت بين القدرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية لأعضاء الترتيب المقترح، وما هو حساب التكلفة والخصارة بالنسبة للعالم العربي بالمعايير القومية على المستوى الاقتصادي والأمني، فضلا عن خلقة البنية الثقافية عميقه الجذور والمتصلة في المنطقة.

٣ - أهم التحركات الثقافية في إطار التطبيع :

من أهم التحركات المتطرفة بالتطبيع الثقافي مع إسرائيل، زيارة مجموعتين من المثقفين العرب لإسرائيل حيث قامت المجموعة الأولى بالزيارة في الفترة من ١٧-١٩ سبتمبر، وهناك زيارة أخرى تمت في ٢٥ سبتمبر وقد ألبى الدعوة الأولى مجموعة من الصحافيين والجامعيين والادباء كان أكثرهم من المغرب وتونس وبعضهم من الجزائر ومصر والسودان، وقد نظم اللقاء تحت شعار «صنع السلام»، وبحثه رئاسة دولة إسرائيل ووزارة خارجيتها بالتعامل مع المركز المالي للسلام في الشرق الأوسط، وذلك بمناسبة مرور عام على توقيع إتفاق غزة/أريحا، وخلال فترة الزيارة زار المثقفون الذين لبوا الدعوة قطاع غزة واتفقوا بياسر عرفات، كما إستقبلهم الرئيس الإسرائيلي عازرا وإيمان في لقاء ضم ما يزيد على ٤٠٠ مثقف عربي ويهودي، كما إتلقوا بوزير الخارجية شيمون بيريز، وتجوّلوا في القدس وإيلات وتل أبيب ويافا بورفقة فنانين ومثقفين إسرائيليين وفلسطينيين.

وقد جمعت هذه الزيارة بين بعض الأسماء المغاربية المشروفة في مجالاتها، مثل عبد الكريم الخطيب والطيب الصديقي، وخالد الجماعي وبين آخرين غير معروفين حتى في بلدانهم، ومن هؤلاء من كانت له مواقف ترفض مبدأ الحوار مع إسرائيل قبل هذه الزيارة.

وهناك ملاحظتان استرعتا الإنتباه في هذه الزيارة، الأولى إنها كانت ذات طابع إحتفالي، حيث لم يتم التحضير لها بما يساعد على إجراء حوارات فعلية حول مستقبل الإنسان في هذه المنطقة من العالم في خضم عملية التسوية الجارية الآن، أو حول أوجه اللقاء والتعارض بين الثقافة العربية الإسلامية وثقافة إسرائيل، بل فُقرت الزيارة فوق القضايا المحورية، لتتحول إلى زيارة شبة سياحية، وتم تنظيمها وإدارتها بما لم يترك المجال للحوار أو لطرح الأسئلة والتطويق، وكان الطرف العربي في وضع المثلثي دون أن تكون له القدرة على طرح المفاهيم والرؤى العربية، وإذا رأى معارضو التطبيع أنها استهدفت توفير أجواء تهدف إلى خلفة قطاعات المثقفين العرب وجعلهم أقرب إلى تفهم الرؤى والمشاعر والمخاوف الإسرائيلية، فهذه اللقاءات

لاتمم بين طرفين متكافئين، حيث يجد الطرف العربي نفسه في الموقف الأضعف والأقل تنظيما، خاصة وأن اللقاءات تكون مرتبة سلفا، وهو لا يعرف سوى الجزء اليسير من هذه الترتيبات، التي تهدف إلى إعطاء صورة معينة عن الدولة والمجتمع الإسرائيليين، وإذا إقتربنا أن الفكرة الرئيسية وراء الزيارة هي إيمان المشاركين فيها بتسوية سلمية قائمة على القبول بولتين إنطلاقا من فكرة التعايش السلمي بين الشعبين اليهودي والفلسطيني، وأن يتمتع كلهما بنفس الحقوق على قدم المساواة، فإن أجواء هذه الزيارات تقود إلى التركيز على المطالبة بالمزيد من التفهم لخلاف إسرائيل وحاجتها إلى الأمن دون أن تحظى المطالبات العربية الأساسية بنفس الإهتمام، الأمر الذي يقود إلى المزيد من الإعتراف والقبول بإسرائيل مع الإستعداد لتقديم التنازلات من الجانب العربي دون أن تبدي إسرائيل إستعدادا مقابلا لذلك.

والملاحظة الثانية هي صمت من قاموا بالزيارة عن نكراها أو الحديث عنها بعد عودتهم إلى بلدانهم، الأمر الذي وصفه البعض بأنهم قد «تسللوا خفية» إلى إسرائيل، وهذا يعنى إستشمار هؤلاء المشاركين لرفض مجتمعاتهم لهذا هذه الخطوة أو على الأقل عدم الترحيب بها، وقد لقي هذا الصمت التقدير من جانب مؤيدي مثل هذه الزيارات وانتقدها على السواء، فقد رأى المعارضون أنه إذا كانت الزيارة تعبر عن قناعات أصحابها وقيادتهم لمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي أو للمصالح الوطنية لبلدانهم، فقد كان يتوجب عليهم في هذه الحالة شرح أسبابهم والنخول مع الآخرين في حوار بشأنها، وذلك لتقديم رؤيتهم إلى مجتمعهم ومحيطهم الثقافي، ومناقشتها وبيان أوجه القوة أو القصور فيها، وإلا فإن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا كانت هذه الزيارة ؟

وعلى الجانب الآخر المؤيد للتطبيع، حظى هذا الصمت بالإدانة أيضا، بإعتباره مؤشرا على إحساس القائمين بالزيارة بعدم شرعية العمل الذي قاموا به، ورغبتهم في إخفائه، وأن هذا يفسح المجال للقول بطلية الأسباب الشخصية، فضلا عن أنه يؤدي إلى تدعيم منطق المعارضين وتقوية حججهم، بإعتبار أن المنطق السائد في المجتمع، وبسبب قوته ووطئته ينزع إلى تضيق مجال الحركة أمام التحركات التي تعتبر خروجيا عن الإتجاه العام، وإبقائها في حوده متواضعة، بما يحولها في النهاية إلى دليل على صحة المنطق السائد وهشاشته الفعل المخالف وإستعداد أفاق التطور أمامه وأن «المنطق السائد ليس عنوانا على مرحلته فحسب» بل أنه يشكل الإطار المرجعي ويحدد سقف تحرك

وشمال أفريقيا وأدياء البحر المتوسط يدهو من رئيس مركز البحر المتوسط للأدياء، وقد حضرها عدد من الأدياء والشعراء والفنانين من تونس والمغرب ومصر والسودان وبعض نوى الأصول الجزائرية والسورية والأردنية الذين يجتمعون جنسية بلدان أخرى، وإن غلب على هؤلاء المشاركين، هامشية دورهم في الحياة الثقافية في بلدانهم.

ولذلك لم تثر ضجة بخلاف الزيارة التي قام بها على سالم - كاتب مسرحي مصري - إلى إسرائيل، ولا تدبج الضجة الإعلامية والثقافية التي رافقت زيارة على سالم من أهمية الزيارة بعد ذاتها كحدث، بقدر ما نبعت من كونها مثلث خروجاً علنياً على الموقف العام الذي تبناه معظم المثقفين العرب والمصريين لعملية التطبيع منذ توقيع كامب ديفيد.

وقد أعلن صاحب الزيارة أن الهدف من زيارته هو السعي إلى معرفة إسرائيل على حقيقتها، حتى يستطيع في ضوء ما يرى أن يراجع موقفه منها، فيما ظل على مقاطعتي لها، ولما رأى أن هذه المقاطعة لم يكن لها مبرر، أومل يده لها مبرر الآن بما وقع خلال العقدين الماضيين من تطورات سياسية غيرت علاقة العرب بإسرائيل وحوالتها إلى علاقة سلام.

ويعد عروته أصغر على سالم كتاباً عن هذه الرحلة التي استغرقت قرابة شهر، قدم فيه صورة لإسرائيل بدت لمارضى التطبيع جزئية وبسيطة، ومقتصرة على الطبيعة والعمران وعلى شريحة من المثقفين اليهود والعرب في القولة العبرية. وقد أثارت الزيارة جدلاً واسعاً وردد فعل حادة بين المثقفين والكتاب، وهوجم على سالم بعنف في صحف ومجلات عديدة، وتركز الجدل حول الشك في جدوى الزيارة وفي أهدافها، «دنه لن يعرف وهو في إسرائيل أكثر ما نعرف عنها ونحن في مصر لم نعبير الحدود»، وأن الزيارة بعد ذاتها موقف سبق إتحاذ الموقف الذي يدعيه على سالم سبباً للزيارة، «فليس الهدف العام هو القصد»، ولا فقد كان يجب أن تتم أو لا تتم بنوع من الإقتناع أو على الأقل من الفهم المتبادل.

وعلى صعيد آخر، فجرت دعوة مجموعة من السنيمايين المصريين إلى «مهرجان حيفا السنيماي» وأعلن بعضهم قبوله لهذه الدعوة، جدلاً لا يقل حدة، وإن كان يحمل نوعاً مختلفاً من التساؤلات والمبررات، حيث بدأ قطاع العاملين في الحقل السنيماي أكثر تعرضاً للضغط الاقتصادي والتصويقي خلافاً للأدياء والكتاب والثقافيين الآخرين، وقد انطلق هذا الجدل بعد إعلان عدد من المنتجين والمخرجين

كل منطق فرعي في حقول الممارسة الفكرية والثقافية والسياسية، الجماعية والفردية، وبذلك فإنه يحدد للمنطق المختلف أو الذي يسمى إلى بلورة إختلافه، الحيز الذي يمكنه التحرك في نطاق وجوده هذا التحرك، وبذلك فإنه يوجه عملية التمرد عن السائد ويرسم لها بعداً القريب والبعيد، ومن وجهة النظر هذه فإن صمت القائمين بالزيارة يعد دليلاً على أنهم يتحركون على أرضية محكمة بمنطق تفكير المعتزضين عليها، رغم ما يتم فعل الزياراة من خروج على الفكر السائد، الأمر الذي كان يستلزم كسر حلقه الخفوض لمحددات هذا المنطق بإطلاق عملية حوار تستهدف طرح الأسئلة الحقيقية وإضامة مسار الفعل والسلوك في عالم معقد لا يستطيع فكر الثنائيات (الشر المطلق والخير المطلق) التغاذ إلى إعصافه.

وبالنسبة إلى المثقفين التونسيين الذين شاركوا في هذه الزيارة، فقد لاحظ معارضون للتطبيع أن معظمهم لم تكن هذه زيارته الأولى لإسرائيل، وأن حماسهم لزيارة إسرائيل والتطبيع معها، لا يمكن فصله عن انتصائهم إلى «التيار الكونكوني»، الذي يعارض الإرتباط بالهوية والثقافة العربية والإسلامية، ومن بينهم ناقد سنيماي تونسي مقيم في فرنسا، ومخرجة سنيماي تونسية، لها أعمال تحاول تمجيد المحبة الفينيقية في تاريخ تونس، وتحمل على «الفراة العرب».

وقد تركزت إعتراضات القطاع الأكبر من المثقفين المناهضين للتطبيع في تونس على أربع حجج رئيسية: أولاً أن إسرائيل لم تفقد شيئاً من عوانيتها ومازالت تشكل الخطر الرئيسي على أمن العرب والحاجز المادي أمام نهضتهم، وثانياً أن الحكومة الإسرائيلية لا تشجع الداعمين للتطبيع، لإستمراريتها في الإعتداء على جنوب لبنان وعلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وثالثاً أن المثقف لا ينبغي أن يسبق حكومته إلى التطبيع، فخطوات التطبيع الرسمي بين تونس وإسرائيل ما زالت في مراحلها الأولى، رغم الإستتجال الكبير الذي تبيبه إسرائيل في هذا المجال، وليس مطلوباً من المثقفين أن يساعدوا الإسرائيليين على حسم التردد التونسي الرسمي، أما النقط الرابع من الإعتراضات فيقول أصحابه أن تطور المنطقة والمستقبل في القرن القادم ليس لإسرائيل، ومن ثم فإنه من الأفضل نسج علاقات أقوى مع بلدان مثل اليابان وألمانيا والولايات المتحدة، لكن إسرائيل لا تملك موضوعياً مقومات لعب دور في حجم هذه البلدان.

أما الزيارة الثانية فقد تمت في ٢٥ سبتمبر، بمناسبة عقد مؤتمر تحت عنوان «لقاء كتاب فلسطين وإسرائيل

يؤكد المعارضون للتطبيع أن إسرائيل تمثل عدواً، وليست جارا تتفق أو تختلف معه، وأنه لم يحدث تغيير على أرض الواقع يستدعي إعادة النظر في هذا الفهم، واعتبر المعارضون أن مواقف زملائهم الذين سافروا إلى إسرائيل تفتقر إلى الصلابة السياسية، ويعبر عن عدم الفهم، وتمثل أساسة إلى غيرهم من الفنانين، وأنها تهدف إلى تحقيق مصالح شخصية، فليس لدى إسرائيل ما يمكن الاستفادة منه في أي من فروع الفن السينمائي، كما حذر البعض من الانخداع بالصورة التي يتم تسويقها للسلام الأسرائيلي والديمقراطية الاسرائيلية، مذكراً بالموقف الصهيوني في الغرب المعادي للممثلة البريطانية المعروفة «فانيسا رد جريف» لتمثيلها في فيلم يعاطف مع القضية الفلسطينية.

وقد أعلن نقيب السينمائيين المصريين أن أي فنان يزور إسرائيل أو يشارك في مهرجاناتها يخرق قرارات النقابة، كما أعلن نقيب المهن التمثيلية «أن المشاركين في مهرجان حيفا، لا يمثلون مجمل فناني مصر أو نقاباتهم، بل يمثلون أنفسهم فقط».

٤- أهم التحركات الثقافية ضد التطبيع :

إنعقد العديد من الندوات والمؤتمرات ، ونشرت أعداد هائلة من المقالات والتعليقات أدانة التطبيع.

وقد صدرت على المستوى الثقافي القومي إدانات عدة لمسألة التطبيع الثقافي والمشاركة فيه، حيث أدان المؤتمر القومي العربي المنعقد في بيروت في أكتوبر ١٩٩٤، التطبيع السياسي والإقتصادي وحذر من خطورة إنقزال التطبيع إلى المجال الثقافي، وأدان جنوح عدد من المثقفين والفنانين والصحفيين، إلى زيارة الكيان الصهيوني وإرتضاء لعبه دور الشريك في عملية التطبيع، وذلك بتسويق المشروع الصهيوني في البلاد العربية بشكل يسبغ الشرعية عليه، ويؤزور التاريخ الفلسطيني والعربي.

كما أكد البيان الختامي للمؤتمر القومي الإسلامي الأول (بيروت-أكتوبر ١٩٩٤)، رفضه لمجريات عملية التسوية وادانته للتطبيع وبعد صعود نصف قرن، رفضا لإغتصاب الصهيوني في فلسطين، ومواجهة لخطر إسرائيل الكبرى، يتهاوى كثير من النظم والحكومات العربية ويتسابق إلى توقيع حركه التفريط في الحق، بل وتفتح الأبواب لإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي يمتنع الهوية العربية والإسلامية، لتفتح أبواب الدولة للصهيونية. وعلى الجبهة الفكرية والسياسية، يرتسم لواقع البائس وجه غير مسبوق، ذلك بإتصاف شرائح المثقفين والسياسيين القائلين والمنظرين

عن نيتهم زيارة إسرائيل ضمن وفد من اتحاد الصناعات المصرية، وذلك بهدف «البحث في أوجه التعاون المختلف بين البلدين بما فيها صناعة السينما، وكانت بعض شركات الإنتاج والتوزيع الإسرائيلية قد حاولت من قبل عقد اتفاقيات مع عدد من المنتجين المصريين ، عبر «غرفة صناعة السينما» التي رفضت هذه العروض، إلا أنها عدلت عن موقفها بعد ذلك، وأعلن رئيس الغرفة «أن اتفاق غزة - أريحا، ويده بمباحثات السلام مع سوريا وإتجاه المنطق إلى اتفاقيات صلح مع إسرائيل، كلها عناصر خلقت واقعا جديدا يطرح امكانيه التعامل السينمائي مستقبلا مع إسرائيل» وأن «أفلامنا تسرق، ولا نحصل على شيء» ومن حق السينمائي المصري أن يسعى وراء حقه».

وقد احتلت النواحي الاقتصادية مساحة كبيرة لدى مؤيدي الإنفتاح السينمائي والفني على إسرائيل، فهم يرون هذا الإنفتاح بالرفعيه في حماية حقوق الفيلم المصري، والبحث عن أسواق ومصادر تمويل جديدة، والتعرف إلى أدوات «الأخر» وأهدافه، إضافة الى «أن العالم يتشكل من جديد، وإذا تأخرنا نحن، فسوف يذهب غيرنا ليقطف ثمار مازرعناه وتعيّن فيه سنوات» وهناك مبررات أخرى ذات طابع ثقافي، مثل «أن هذه اللقاءات والمشاركات سوف تؤدي إلى تطوير وعي الفوريين بالمفهوم الحقيقي للسلام في ضوء المستجدات الراهنة».

وفي المقابل أعلن معظم السينمائيين المصريين رفضهم لكل أشكال التطبيع مع إسرائيل، وأكدوا أن إنقاذ السينما المصرية لا يأتي عبر التعامل مع إسرائيل، بل «بترتيب البيت من الداخل»، وأشار هؤلاء إلى إمكان فتح أسواق جديدة للفيلم المصري في إفريقيا وآسيا، فضلا عن الإهتمام بالأسواق التقليدية، وأن القول بحماية حقوق الفيلم المصري، ليس سببا كافيا أو مقنفا، فلماذا يبحثون عن هذه الصقوق في بلد محدود السكان، ليس من الأفضل أن يبحثوا عنها في أوروبا أو الولايات المتحدة على سبيل المثال، وأنه إذا كان الهدف هو البحث عن إنتاج مشترك فلماذا لا يطلب ذلك من البلدان العربية، وفلسلا عن ذلك فإن السينما المصرية لا تتعرض للذهب في إسرائيل، إذ أن المنتج المصري يبيع فيلمه للاردن بضعف الثمن، لأنه يعرف أن الفيلم سينهب إلى إسرائيل بطريقة أو بأخرى، وأنه «لا يوجد فن إسرائيلي أساسا، فلماذا يغري الفنان المصري بالذهاب إلى هناك».

وفيما يتعلق بالأبعاد الثقافية والسياسية لهذا الجدل،

والمستسلمين لهذا الذي يحدث داعين إلى التطبيع بالواقع وإضفاء المشروعية عليه بدل السعى إلى تغيير هذا الواقع وتجاوز بهدى الفكر الثاقب ومتابعة العمل الدائب، كما حدث عبر تاريخ الأمة.

وقد أكد المؤتمر على مهمتين أساسيتين في هذا الخصوص، الأولى هي : إعادة بناء هويته مؤسسات مواجهة التطبيع في هذه الظروف المستجدة، والثانية تتعلق ببناء مؤسسات لجمع ونشر المعلومات ذات الصلة بمدى التغلغل الصهيوني في مختلف المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية في البلاد العربية وكشف مخاطرها دعماً للحملة المواجهة للتطبيع.

وفي هذا السياق كان المؤتمر العام الثامن عشر للأبناء والمفكرين العرب (عمان/ديسمبر ١٩٩٢) أقر ميثاق المثقفين العرب «بعد مرور ما يقرب من عام على بدء أعمال مؤتمر مدريد، وقد جاء في هذا الميثاق أن الصراع العربي - الصهيوني، صراع وجود مع وجود، ولم يكن يوماً وأن يكون أبداً، نزاعاً على حدود بين العرب والكيان الصهيوني الدخيل المفروض عليهم، ويتحدد موقف المثقفين من السياسات والتيارات الفكرية والثقافية، الاجتماعية في ضوء موقفها من ذلك الصراع ونظرتها إليه، وينسحب هذا الرأي والموقف على كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني وكيانه في فلسطين المحتلة، وعلى دعاة التطبيع ورموزه وممارسيه والمروجين له.

ورغم التأييد العام الذي تلقاه هذه المواقف من غالبية المثقفين إلا أنها تلقى أيضاً بعض النقد الذاتي، الذي يشير إلى أن الاعتماد على مفردات الخطاب القديم السائد منذ عصر الحرب الباردة، والذي يستخدم مفردات مثل التعبئة واستنهاض الجماهير وثوابت الأمة، لم يعد قادراً على الفعل

أو العمل السياسي، وأن هناك ثمة فراغ هائل في المجال الجيو-إستراتيجي والإقتصادي في المنطقة العربية، يستلزم تأسيس وإدارة خطاب جديد للمقاومة لا يعتمد على المناورة السياسية تجاه سياسات الحكومات، ولا يقتصر على الرفض العملي المنظم، وليس هناك خلاف - من وجهه - النظر هذه - على المرجعية الإسلامية لخطاب مقاومة التطبيع وعلى مجاله القومي العربي، ولكن الخلاف حول المنهج والطرق والأساليب.

وفي المجال الفني يبرز موقف الإتحاد العام للفنانين العرب، حيث أعلن الإتحاد في إجتماعه الأخير بالقاهرة في ديسمبر، رفضه لكل محاولات التطبيع الثقافي مع إسرائيل ويحذر من يخرج عن هذا الإجماع بمقاطعة إنتاجه في شتى أنحاء العالم العربي ، وقد حضرت إجتماع الإتحاد ١٣ دولة عربية من بينها تونس والجزائر والمملكة السعودية والسودان وسورية والصومال والكويت ولبنان واليمن وليبيا، وأكد بيان الإتحاد أنه مع السلام العادل والشامل والقائم على إقرار الحق والشرعية الدولية وضرورة الإنصحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة ، وفي مقدمتها القدس العربية ، دون قيد أو شرط ، مع ضرورة التخلي عن الأفكار الإستعمارية التوسعية.

وكانت إسرائيل قد طلبت الإشتراك في مهرجان القاهرة السينمائي لعام ١٩٩٤ ، إلا أن هذا الطلب قوبل برفض قاطع ، كما دارت بعض الإحاديث حول إشتراك إسرائيل في مهرجان قرطاج السينمائي بتونس ، والترتيب لمحو خاص عن أفلام «السلام» تعرض فيه أفلام إسرائيلية وعربية إلا أن ذلك أثار معارضة حادة وانعقد المهرجان دون مشاركة إسرائيل.

خلافاً : تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا

بدر عبد العاطي - صلاح سالم

يرى البعض، فإنه في الوقت نفسه يصعب الإدعاء بأن هذه التجربة قد حققت الحد الأدنى من التوقعات والآمال التي كانت معقودة عليها.

وستقدم فيما يلي تقديراً لتجربة تطبيق الحكم الذاتي المحدود في غزة وأريحا حتى نهاية العام ١٩٩٤، وذلك لمحاولة إستجلاء العناصر الإيجابية والسلبية في هذه التجربة، ويقتضى هذا تقييم أداء ثلاثة أطراف أساسية ترتبط بشكل مباشر بتجربة غزة - أريحا أولاً، ومثل أدائها معياراً هاماً لتقييم مجمل التجربة خلال هذه الفترة الزمنية، وهي:

السلطة الفلسطينية، وأدائها داخل منطقتي الحكم الذاتي، سواء فيما يتعلق بمدى نجاحها في بناء وإقامة مؤسسات الكيان الجديد، أو تعاملها مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي ورثتها عن الاحتلال، وعلاقتها بالمعارضة ومدى تبنيها للأساليب الديمقراطية .

إسرائيل، وأسلوب تعاملها اليومي سواء مع السلطة الفلسطينية أو مع المواطنين الفلسطينيين، وإدارتها للمفاوضات الخاصة بتسوية باقي المسائل المعلقة من اتفاق القاهرة، وتلك الخاصة بتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق أوسلو وتوسيع الحكم الذاتي في باقي الضفة الغربية.

الدول المانحة، ومدى تنفيذها للإلتزامات المالية التي تعهدت بها لدعم السلطة الفلسطينية، باعتباره أن نجاح تجربة تطبيق الحكم الذاتي يتوقف في جانب كبير منه على الشق الاقتصادي حتى يشعر رجل الشارع بحصول تغير إيجابي في مستوى معيشته يبرر إستمرار تأييده للاتفاق.

وقبل التطرق لتقييم تجربة تنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا فمن المفيد التعرض أولاً وبشكل مختصر لأهم التطورات التي شهدتها المسار الفلسطيني منذ التوقيع على إتفاق أوسلو في سبتمبر ٩٢ وحتى بدء تنفيذ إتفاق القاهرة في مايو ١٩٩٤، وبيان موقف المعارضة الفلسطينية من هذا الاتفاق والتغيرات التي تراءى فيها، وتحديد الطرف الفائز والخاسر في إتفاقتي أوسلو والقاهرة.

كان التوقيع على إتفاق القاهرة في مايو ١٩٩٤ الخاص بتطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا أولاً، وماترتب عليه من إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، واستلامها لأريحا في ١٥ مايو ولقطاع غزة في اليوم التالي، ويخول ياسر عرفات لمنطقتي الحكم الذاتي واستقراره نهائياً هناك في يوليو، بمثابة أهم أحداث عام ١٩٩٤ طوقاً للاستفتاء الذي نظمته وكالة أنباء الاسوشيتدبرس، لكن بعد عدة أشهر من بدء تنفيذ إتفاق القاهرة، يتبين حجم الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذه التجربة وهو ما يظهر في إنحصار الزخم والتأييد الواسع الذي حظي به إتفاقاً أوسلو والقاهرة فور توقيعهما في الشارع الفلسطيني، والشارع الإسرائيلي على حد سواء . فعلى الجانب الفلسطيني تحولت التوقعات الكبيرة التي خلقتها القيادة الفلسطينية لدى مواطنيها بشأن سرعة تحسين أوضاعهم المعيشية، إلى شعور واسع بالاحباط وخيبة الأمل . فبعد أشهر من بدء تنفيذ إتفاق القاهرة، لم يلمس المواطن الفلسطيني حدوث أى تغير إيجابي ملموس، بل على العكس زادت الأمور سوءاً في بعض الجوانب، ووجد الفلسطينيون المزيد من الحواجز أمام عملهم داخل إسرائيل.

وفي ظل هذه الأوضاع لم يكن مستبعداً حدوث المواجهات التي وقعت بين الشرطة الفلسطينية ومؤيدي حركة حماس في غزة في ١٨/١١/١٩٩٤، وهو ما ضاعف المخاوف من احتمالات إنفجار الأوضاع في قطاع غزة . وعلى الجانب الإسرائيلي، كانت التوقعات التي خلقتها القيادة الإسرائيلية بين مواطنيها فيما يتعلق بتوفير الأمن وأسعة، غير أنه سرعان ما تحولت هذه الآمال إلى شعور متزايد بالاحباط، إنعكس بالسلب على نسبة المؤيدين لاتفاقتي أوسلو والقاهرة، وهبوط شعبية إسحاق رابين وحكومة حزب العمل، خاصة في ضوء تصاعد العمليات التي نفذتها حركة حماس في قلب إسرائيل نفسها . وإذا كان من السابق لأوانه القول بأن تجربة تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا قد فشلت بعد ستة أشهر من تطبيقها كما

١ - تطورات المسار الفلسطيني:

مفصلة لوضع موضع التنفيذ، خاصة أن مفاوضاته استمرت بصورة شديدة، ونظراً لأن الاتفاق قد أتاح لكل طرف تفسيره وفقاً لمصالحه وجهة نظره، لذا لم يتم الالتزام بالتوقعات التي نص عليها. فرغم أن الاتفاق نص على بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا أولاً بعد انتهاء الانسحاب الإسرائيلي منها في ١٩٩٢/١٢/١٣، فإن ذلك لم يتم فعلياً إلا بعد التوصل لاتفاق القاهرة في ١٩٩٤/٥/٤، وذلك بعد مفاوضات شاقة ومطولة ومعقدة للغاية. كما لم يتم الالتزام بالتوقعات المحددة في الاتفاق بشأن إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية عشية إجراء الانتخابات والتي كان مقرراً لها في ١٩٩٤/٧/١٣، وحتى نهاية ديسمبر ١٩٩٤ لم يتم التوصل لاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير في هذا الشأن وواقع الأمر أن الضغوط التي استمرت مخيمة على أجواء المباحثات حتى المحطات الأخيرة قبل توقيع الاتفاق قد شملت عدة قضايا أمنية وجغرافية وسياسية هامة لم أهمها: -

أ - مساحة أريحا :

ثار الجدل حول مساحة أريحا حول فترة ما قبل توقيع الاتفاق، وتحديده حول تعريف أريحا. هل تعني مدينة أريحا فقط أم قطاع أريحا بمعنى المدينة وما حولها. وذلك كانت خريطة أريحا هي لوى الضرائط الخمس التي أثارت أزمة ما قبل التوقيع مباشرة بينما كانت الثانية توضح مناطق تركز وانتشار السلطة الوطنية، والثالثة لقياد الإقليمية لقطاع غزة، والرابعة لمناطق الرمال الصفراء المسماة «المواصي» وهي الأرض الرملية المجلورة لتجمع مستوطنات جوشى طيف وخان يونس والتي اتفق على أن تكون خاضعة لسلطة الحكم الذاتي مع وجود دوريات مشتركة للطرفين. وأما الخامسة فهي العمر الأمن بين غزة وأريحا . فكانت خريطة أريحا هي الأكثر إثارة للجدل حيث ذكر في المفاوضات التي سبقت توقيع الاتفاق رقمنا لمساحة أريحا هما ٦٤٥٨ كم. اتفق في النهاية على أن تحدد مساحتها مؤقتاً بـ ٦٢ كم على أن يترك هذا الموضوع مفتوحاً حتى يحسم فيما بعد.

ب - حدود المستوطنات وأمن المستوطنين :-

يكتسب البعد الأمني أهمية خاصة في السياسة الإسرائيلية إذ يشكل جوهر حساسيتها المفرطة. وإذا فقدت تصر على ضمانات واسعة لمستوطناتها مع تأجيل البحث النهائي في موضوع المستوطنات إلى المرحلة الخاصة بالتسوية النهائية وهو ما تضمنه اتفاق أوسلو نصاً. وقد تمثلت المطالب الإسرائيلية لإسرائيل تجاه

كان التوقيع على إتفاق إعلان المبادئ بواشنطن في ١٣/٩/٩٢، والذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات سرية في أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير، بمثابة نقطة تحول بارزة على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي عامة، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة، وكان التوصل لهذا الاتفاق بمثابة مفاجأة تامة للكثيرين بمن فيهم الوفد الفلسطيني الذي تفاوض في واشنطن مع إسرائيل في عشر جولات من المباحثات وقد أوجه إتفاق أوسلو منذ البداية معارضة بين قطاعات من الفلسطينيين، وذلك على اعتبار أن الاتفاق جاء معيياً وبه ثغرات ونقاط ضعف كثيرة، وتضمن تنازلات هائلة لا يبررها ما حصل عليه الفلسطينيون بما في ذلك الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير. وبالرغم من هذه المعارضة التي واجهت إتفاق أوسلو عشية التوقيع عليه في واشنطن، وإنتقسام الفلسطينيين حوله بين مؤيد ومعارض، فإن ذلك لم يحل دون المضي في المباحثات الخاصة بوضع الاتفاق موضع التنفيذ. وقد تضمن إتفاق أوسلو ثلاث مراحل أساسية لتسوية القضية الفلسطينية هي:

١ - مرحلة غزة - أريحا أولاً :

بحيث يتم تطبيق الحكم الذاتي فيها، على أن يتم النقل المنكر للصلاحيات في ه مجالات للفلسطينيين في باقي الضفة الغربية فور البدء في تنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وتشمل هذه المجالات الصحة والتعليم والضرائب المباشرة والسياحة والخدمات.

ب - مرحلة توسيع الحكم الذاتي في باقي الضفة الغربية وتشتمل هذه المرحلة على ٤ عناصر أساسية هي:

(١) إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية، بحيث يتم خروجها من المراكز السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية عشية إجراء الانتخابات الخاصة بالجلوس الفلسطيني.

(٢) إجراء الانتخابات وتنفيذ إعادة إنتشار آخر للقوات الإسرائيلية بحيث تتمركز في مواقع أمنية محددة في الضفة الغربية فور إقامة المجلس الفلسطيني.

(٣) نقل الصلاحيات المتفق عليها للفلسطينيين.

(٤) النظر في تصديق القوانين واللوائح والأوامر العسكرية السارية .

ج - مرحلة التفاوض حول التسوية النهائية والتي ستبدأ في مايو ١٩٩٦ .

وفي ضوء حقيقة أن إتفاق أوسلو كان بحاجة لمفاوضات

٤-١١ مايو بحيث يتم إنسحاب القوات الإسرائيلية في فترة لاتتجاوز اسبوعين من اكتمال دخول قوات الشرطة الفلسطينية البالغ عددها نحو ٩ الاف جندي.

٢ - أداء السلطة الفلسطينية

تواجه سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني تحديا هائلا . فتقع على عاتقها مسئولية بناء الكيان الفلسطيني الوليد وإيجاد هياكل ومؤسسات قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وتنفيذ وعودها الداخلية في حياة افضل للشعب الفلسطيني، جنبا إلى جنب مع سعيها لك الارتباطات مع بنية الاحتلال الإسرائيلي والاعداد لد نطاق السلطة إلى الضفة الغربية بأكملها، مع عدم اغفال ضرورة مد جسور الوئام بين كافة الفصائل الفلسطينية. وقد استطلعت هذه السلطة أن تحقق بعض الانجازات خلال الشهور السبعة حتى نهاية عام ١٩٩٤، وهي فترة قصيرة للغاية - أهمها الانسحاب الإسرائيلي من ٨٨٪ من قطاع غزة الباقي ٨٪ مستوطنات و ٤٪ أراضي حولها لحمايتها، و ٦٢٪ من منطقة أريحا، أي حوالي ٤٠٪ من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. كما تمكنت الشرطة الفلسطينية من تسلم هذه الأراضي المحررة خلال اسبوعين مما أسهم في خلق شعور بالارتياح والامن لدى المواطن الفلسطيني لأول مرة منذ ٢٧ عاما. بالإضافة إلى عودة عشرين ألف فلسطيني هم أسر رجال الشرطة الفلسطينية، كما تم الافراج عن خمسة الاف معتقل ولا يزال الباقون قيد التفاوض وقد ظهرت بوادر ضئيلة للعرمان، مع بدء العمل في ثلاثة مشروعات للسكان واخر لبناء مستشفى تتم جميعها بدعم من الدول المانحة . كما بدأ الاعداد لمركز المحاسب المالي القومي والسعي لبلورة هيكل وزارة البلديات وتم إقامة محطة للإذاعة (٩ ساعات يوميا) وملتفزيون (٥ ساعات يوميا). لكن شاب أداء السلطة الفلسطينية قصور شديد في نواح عدة . وذلك نتاول هنا هذا الأداء من ثلاثة جوانب رئيسية :

١ - أداء السلطة الفلسطينية في المجال الاقتصادي .

ورثت السلطة الفلسطينية عن الاحتلال الاسرائيلي تركة ثقيلة تتمثل في أوضاع إقتصادية بالغة السوء في قطاع غزة، الذي يعد أكثر مناطق العالم من حيث الكثافة السكانية . فبعد ٢٧ عاما خلف الاحتلال بنية أساسية شبه منهارة سواء شبكات الصرف الصحي أو المياه والكهرباء والطرق والمدارس والمستشفيات والتليفونات، فجميعها تحتاج إلى استثمارات ضخمة. ومن ناحية ثانية ورثت السلطة الفلسطينية أزمة إقتصادية. خانقة ونسبة بطالة مرتفعة في قطاع غزة تصل إلى نحو ٤٠٪ . فإذا كانت قوة

المستوطنات والمستوطنين في الاحتفاظ بالسيطرة على ١٤ قاعدة عسكرية في غزة بالإضافة إلى قواعدها على حدود المستوطنات، مع زيادة مساحة منطقة الموصى ٥ كم^٢ مع وجود موزيات إسرائيلية فلسطينية مشتركة وهو ماكان يمنع إسرائيل ٤٧٪ من مساحة غزة . لكن أسفرت المفاوضات عن قبولها تقليص مطالبيها في غزة إلى ٢٥ كم بالنسبة للمستوطنات مع إبقاء بعض المنشآت الأمنية لها في مساحة ٢٢ كم أخرى توزعت على ١٤ موقعا عسكريا خارج حدود المستوطنات لحماية المستوطنين مما سمح بسيطرة السلطة الفلسطينية على نحو ٨٨٪ من مساحة مناطق الحكم الذاتي مع بقاء ١٢٪ تحت السيطرة الإسرائيلية سواء كمساحة للمستوطنات، أو مناطق انتشار الجيش الإسرائيلي نص الاتفاق الموقع بالقاهرة على إنسحاب الجيش الإسرائيلي منها في منتصف أكتوبر ضمن المرحلة الثانية لإعلان المبادئ الخاصة بالانتشار الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة وإجراء عملية الانتخابات، وهو ما لم يتحقق حتى نهاية العام.

٣ - بعض رموز السيادة :-

ومنها مشكلة جواز السفر الفلسطيني وفي هذه الصدد تم الاتفاق على حق سلطة الحكم الذاتي في إصدار وثيقة سفر الفلسطينيين لاتحمل اسم الدولة. وأيضا مشكلة طابع البريد حيث تم الاتفاق أيضا على إصدار طابع فلسطيني خاص يجري إبلاغ هيئة رقابة البريد الدولية به، مع تسجيل موضوعي انشاء السفارات في مناطق الحكم الذاتي، والرقم الكودي الدولي المنفصل للاتصالات الدولية.

٤ - الافراج عن المعتقلين :

وقد شمل الخلاف موضوعي الكم والنوع . فبينما طالبت المنظمة بالافراج عن جميع المعتقلين بالسجون الاسرائيلية فإن إسرائيل قبلت الافراج فقط عن ٥٠٠٠ معتقل في محاولة منها لفرض إستمرار اعتقال الاسلاميين المؤيدين لحركتي حماس والجهاد الإسلامي . وهو ما رفضته المنظمة . إذ أصرت على عدم التمييز بين المعتقلين حسب انتماءاتهم . تم الاتفاق على الافراج عن المعتقلين حسب برنامج زمني .

٥ - طريقة الانسحاب من غزة وأريحا :-

وكان خلافا إجرائيا جوهره الخشية من حدوث فجوة أمنية بين زمني الانسحاب الاسرائيلي والانتشار الفلسطيني . وتم تجاوزه بالاتفاق على أن تصل طلائع قوات جيش التحرير الفلسطيني وعددها ألف عنصر لغزة وأريحا مساء ٦ مايو بينما يدخل ٨ آلاف آخرون خلال اسبوع من

الكفاءة في التعيينات في المناصب الاقتصادية وليس فقط الاعتماد على عنصر الولاء السياسي، فهناك على سبيل المثال ثلاث وزارات تتنازع فيما بينها الاختصاصات في المجال الاقتصادي وهي وزارات الاقتصاد والمالية والتخطيط الدولي، يختلف خطط وبرامج عمل كل منها. ففي حين ترى وزارة الاقتصاد (التي يرأسها أبو العلاء) ومعها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بيكدار» والذي تم تأسيسه ليكون مسئولاً أمام الدول المانحة ومجانية آلية لتحويل الأموال أهمية تسقيق جهودها مع البنك الدولي للتركيز على المشروعات التنموية طويلة الأجل لتطوير الاقتصاد الفلسطيني مثل مشاريع البيئة الأساسية، فإن وزارتي المالية والتخطيط تريان ضرورة أن تكون أي مشروعات تنموية بمبادرة فلسطينية ووفق أولوياتها ومتطلباتها، وليس أولويات البنك الدولي وأنه من الأهمية بمكان تثقيت السلطة الفلسطينية أولاً وتغطية نفقاتها الجارية ثم الانتقال إلى تنفيذ مشاريع كبرى، وفي ظل هذا الخلاف القائم انتقد وزير الاقتصاد أبو العلاء ماتم إنجازه في اجتماع الدول المانحة في بروكسل والذي عقد في ٢٩ - ٣٠/١١/١٩٩٤ وتم خلاله التمهيد بتحويل ١٠٢ مليون دولار لتحويل النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية، حيث رأى أن هذا النهج يأتي على حساب توجيه الموارد للتنمية. لكن تظل المشكلة الجوهرية في أداء السلطة الفلسطينية في هذا المجال هي مشكلة مؤسسية كما يتضح من تجربة إنشاء المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار (بيكدار) في نوفمبر ١٩٩٣. فقبل يوم واحد من اجتماع باريس للدول المانحة في ٥ نوفمبر ١٩٩٣ أصدر الرئيس عرفات قراراً بإنشاء هذا المجلس ليكون مسئولاً عن إدارة المساعدات المخصصة للتنمية في الضفة وغزة، برئاسته وعضويه ١٤ من القيادات الفلسطينية من داخل الأراضي المحتلة وخارجها.

وجاء في نص القرار «أن المجلس سيتولى تشخيص أولويات مشاريع التنمية وتنفيذها ورقابة وإدارة تنفيذها على أساس من الشفافية والوضوح والكفاءة». لكن آثار تركيب المجلس جدلاً واحتقاناً بين الرئيس عرفات وبعض كبار مساعديه داخل منظمة التحرير خاصة محمود عباس الذي رأى أنه من غير المنطقي أن يكون المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار مسئولاً أمام اللجنة التنفيذية ومن ثم أمام رئيس السلطة الوطنية فيما هو رئيس اللجنة والسلطة والمجلس معاً. وفي ضوء المطالبات الداخلية والخارجية لك الارتباط بين اللجنة التنفيذية المنظمة وبين هيئة مصاطفي المجلس، والمطالبة بتقليص الصيغة الاقتصادية على السياسية والتي دعت إلى زيارة وزير الخارجية النرويجية

العمل في قطاع غزة تصل إلى ١٣٠ ألفاً، فإن ٥٥ ألفاً منهم لا يعملون. وإذا كانت الأزمة الاقتصادية الخانقة وتدهور الأوضاع المعيشية للفلسطينيين خاصة في قطاع غزة أحد أهم العوامل التي يستغلها القيادة الفلسطينية لتسويق إتفاق أوسلو، رغم نواقصه، وفك بإطلاق الوعود والتوقعات بحدوث تحسن سريع في مستويات المعيشة وفرض العمل، فإن عدم تحقيق تغير ملموس خاصة في قطاع غزة يحمل في طياته مخاطر تحول هذه التوقعات والأمال إلى إحباطات قد تؤدي إلى انفجار محتمل. ويلاحظ أنه بعد نحو سبعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا وممارسة السلطة الفلسطينية لهما، لم يحدث تغير إيجابي ملموس على أرض الواقع. بل على العكس من ذلك ارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي ٥٠٪، ووصلت في داخل المخيمات إلى ٧٠٪. وذلك في ضوء قيام السلطات الإسرائيلية بالإغلاق المتكرر لقطاع غزة ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أعمالهم داخل إسرائيل، والذي يعد أحد أهم مصادر الدخل في قطاع غزة، وذلك في أعقاب كل عملية تنفذها حركة حماس. وحتى حينما ترفع إسرائيل الإغلاق فتحها تسمح بدخول عدد محدود من العمال الفلسطينيين للعمل فبعد أن كان هذا العدد حوالي ٧٠ ألف عامل في أوائل عام ١٩٩٤، أصبح لا يتجاوز ٣٨ ألف عامل فقط. وقد أدى هذا التقلص إلى ارتفاع نسبة البطالة من ناحية، وانخفاض مستوى المعيشة من ناحية أخرى خاصة في قطاع غزة. كما أثر قيام إسرائيل بالإغلاق المتكرر لقطاع غزة على تسويق منتجاته من الخضار والفاكهة، وبالتالي مزيد من الضمانات للفلسطينيين.

أدى دخول الآلاف من رجال الشرطة والموظفين من الخارج بعمد تطبيق الحكم الذاتي إلى ارتفاع الأسعار واستفحال أزمة المساكن في قطاع غزة المكتظ أساساً بالسكان. وإذا كان من غير المنطقي تحميل السلطة الفلسطينية المسئولية كاملة عن عدم حدوث أي تغير ملموس في الأوضاع الاقتصادية في مناطق الحكم الذاتي بعد ستة أشهر من تطبيقه، واستمرار تدهور هذه الأوضاع، خاصة في ضوء قيام إسرائيل بالإغلاق المتكرر لقطاع غزة، وتباطؤ الدول المانحة في تحويل أموال الدعم التي وعدت بها الفلسطينيين، إلا أنه في الوقت نفسه هناك عدة مؤشرات تدل على أن أداء السلطة الفلسطينية خلال الأشهر الستة التي تلت بدء تطبيق الحكم الذاتي لم يكن على المستوى المطلوب في المجال الاقتصادي سواء فيما يتعلق بإقامة أجهزة ومؤسسات فعالة بحيث يتم تحديد إختصاصات كل منها منعاً للتضارب، أو فيما يتعلق بالاعتماد على عنصر

لتونس والإجتماع بعرفات في ٢١ نوفمبر، تظلي عرفات عن رئاسة هيئة المحافظين في اليوم التالي مباشرة الذي شهد إنعقاد أول جلسة للهيئة برئاسة فاروق قعوي وفي الوقت نفسه اتفق على إنشاء مجلس إستشاري يضم من ٥٠ إلى ٦٠ عضوا يجتمع مرتين في العام ويتمتع بصلاحيات توجيهية واستشارية بينما تترك المهام التنفيذية إلى هيئة المحافظين بالمجلس. ورغم محدودية هذا الإصلاح، وعدم كفايته من منظور متقدم طريقة تشكيل المجلس، إلا أنه لم يكتمل. وأثر ذلك سلبياً على موقف كثيرين من رجال الأعمال الفلسطينيين تجاه سلطة الحكم الذاتي. وكانت مجموعة منهم قد قدمت مذكرة إلى عرفات في أول ديسمبر ١٩٩٣ للمطالبة بأن يتمتع المجلس «باستقلالية القرار ويكون له قانون واضح ملان يحدد صلاحياته ومسؤولياته من كافة جوانبها». كما طالبت المذكرة «بتشكيل مجلس إستشاري يقوم مقام المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن تتم عملية الانتخابات» واقترحت «أن ينبثق من هذا المجلس لجنة إنتقالية من ٥ - ١٠ أعضاء يكون من مهماتها التعاقد مع مؤسسة أو أكثر من المؤسسات الإستشارية العالمية للإشراف على تنظيم الشؤون الإدارية والمالية على أساس أن هذه مرحلة «تطلب» أسلوباً عسرياً ويمقرافياً يتعامل مع المستحبات والمتغيرات الاقتصادية. وقد عبر بعض الموقعين على هذه المذكرة مثل عبد المجيد شومان، وحبيب الصايغ وغيرهم «عما أساهم مما تخففت عنه الشهور الأخيرة من قرارات ترتجل ارتجالاً ومن تعيينات تقوم على أساس المحسوبية والثقة لا على أساس الخبرة والرأية». وربما كانت هذه المذكرة في ذلك الوقت المبكر تعبيراً عن مخاوف بكثر مما كانت تعبيراً عن حقائق ممارسة السلطة التي لم تكن قد تشكلت. ومع ذلك تواصلت تعبيرات رجال أعمال فلسطينيين عن قلقهم وتشاؤمهم. وكان أكثرها حدة ما عبر عنه خير اقتصادي فلسطيني هو السيد العبد في ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ من إخفاق الزعامة الفلسطينية في وضع نظام قانوني شفاف ذي صيغة في مناطق الحكم الذاتي. مما أوجد شكوكاً وينشر خيباً في شأن الأمور كلها». مع ذلك فقد دافع أحد المسؤولين الفلسطينيين عن أداء السلطة الوطنية، موضحاً أنه في «مرحلة التفاوض على إتفاق القاهرة حرص الرئيس عرفات على تلبية عدة رغبات سابقة لرجال الأعمال والمستثمرين الفلسطينيين بعقد لقاءات معهم سواء في تونس أو القاهرة حيث أكد أمامهم أن السلطة الوطنية تتبنى سياسات اقتصاد السوق وابتدوا جمعياً تجاوباً وترحيباً واضحاً بهذا التوجه وقدموا الكثير من الودود. غير أن الرياح لاتأني دائماً بما تشتهي السفن

الأسباب متنوعة ربما كان من بينها أن ضمانات الاستثمار لم تتضح بعد. ذلك أن رأس المال لايقدم بدون ضمانات أو توافر القواعد القانونية اللازمة. وإذا صح أن رأس المال الفلسطيني منوط به المبادرة في تحمل مسؤولية المخاطرة إلا أن هناك فرقاً واضحاً بين المخاطرة المحسوبة والمغامرة غير مضمونة العواقب.

ب - بناء المؤسسات وأسلوب الإدارة:

واجهت قيادة منظمة التحرير، منذ التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ، مطالب متزايدة بشأن عملية بناء مؤسسات الحكم الذات. وكان أبرزها المذكرة التي قدمها ١٢٠ شخصية من الأراضي المحتلة على رأسهم د. حيدر عبد الشافي لعرفات في ٥ يناير ١٩٩٤، وتضمنت ٩ مطالب أهمها: «تأسيس مجالس متخصصة في مجالات العمل الوطني واعتماد مبدأ الكفاءة المهنية والسياسية لدى اختيار اللجنة المفوضة وتشكيل هيئة قيادية مصفرة لإدارة العملية التنفوضية والإشراف عليها، وتشكيل قيادة عليا للحوار الوطني والعمل على إنجاحه. لكن سرعان ما جاء رد من أحد مسؤولي حركة فتح في ١١ يناير. «أن الحديث عن الإصلاح والأداء في الطرف الراهن هو شكل من أشكال تدمير منظمة التحرير الفلسطينية». ثم وصف المذكرة التي قدمها وفد الشخصيات الفلسطينية بأنها «معركة تحسين شروط فشوية». وفي الوقت نفسه طالب سمير غوشه وسليمان النجاب ومحمود عباس وباسر عبد ربه في مذكرة للقيادة الفلسطينية في ذات الوقت «بإيجاد آلية جديدة لاتخاذ القرارات في اللجنة التنفيذية وعقد اجتماعات دورية لها ومشاركة أوسع في متابعة المفاوضات مع إسرائيل ووضع تقرير مفصل عن أوضاع منظمة التحرير». وفي ٢٦ مارس هاجم إصلاحيون في منظمة التحرير تقررو عرفات بالسلطة مؤكداً «أن سياسته التنفوضية قد أضعفت المواقف التفاوضية مع إسرائيل وفوتت فرصة الحصول على تنازلات إسرائيلية بعد منبحة الخليل». وقال بيان باسم حركة الإصلاح والديمقراطية بأن الوضع لم يعد يحتمل المعالجات المرجلة والمنفردة. ورغم انتعاش تجمع الإصلاحيين هذا إلى تنظيمات فلسطينية مؤيدة لعملية السلام إلا أنه قد طالب «بعدم استئناف المفاوضات مع إسرائيل قبل تأمين حماية الفلسطينيين والتزامها وقف الأعمال الاستيطانية» بل ذهب البيان إلى «المطالبة بتغيير القيادة الفلسطينية». ويصعب عدم حدوث أي تغيير. ووجهت السلطة الفلسطينية منذ اليوم الأول لتنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا إشكالية بناء مؤسسات وأجهزة الكيان

الخضوع للمساطة، وحرصه على أن يتولى بنفسه توزيع الأموال التي يتلقاها من الخارج بمعرفته الشخصية لشراء الولايات السياسية وضمان استمرار ولاه مؤيديه له، ورفضه توفير الآلية المناسبة للمساطة والمحاسبية وتوفير فيها الشفافية، يؤدي إلى تلخيز وصول أموال الدعم من الدول المانحة.

(٤) وترى بعض الزعامات الفلسطينية المستقلة مثل د/ حيدر عبد الشافي أن الاستعدادات والترتيبات التي إتخذتها السلطة الفلسطينية لتسلم مهامها ومستوياتها في مناطق الحكم الذاتي، لم تكن بالمستوى المطلوب الذي تقتضيه المصلحة العامة. فمثلا لم تتشكل السلطة الوطنية الفلسطينية سوى عضية نقل السلطات اليها، وهذا لم يعطها الوقت الكافي لتتحمل مسؤولياتها وتضع الخطط اللازمة، الأمر الذي سبب الكثير من الارتباك في عملها وأدائه.

(٥) أن المعايير التي وضعتها السلطة الفلسطينية في التعيينات المختلفة داخل أجهزة ومؤسسات السلطة، قد خضعت في المقام الأول للاعتبارات السياسية والذاتية وذلك على حساب اعتبارات الكفاءة، فقد تم وضع المؤيدين والموالين لعرفات والسلطة الفلسطينية في المناصب الهامة المختلفة دون النظر لقاعدة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، الأمر الذي أثر بالسلب على أداء السلطة الفلسطينية.

(٦) أن هناك مخاوف من أن تعدد الأجهزة وتضخم الجهاز البيروقراطي سيؤثر على فعالية أداء المؤسسات، كما سيؤدي إلى تكلل نسبة كبيرة من الميزانية في دفع رواتب وأجور رجال الشرطة والموظفين، فعلى سبيل المثال رغم أن اتفاق أوسلو ينص على وجود ٩ آلاف رجل شرطة، أصبح هناك الآن نحو ١٤ ألف رجل شرطة في غزة وأريحا فقط حتى نهاية ١٩٩٤. وفي الواقع رغم أن هذه الانتقادات لها أساس في الواقع، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن السلطة الفلسطينية تمر بمرحلة بالغة الصعوبة يتم خلالها وضع نواة لكيان وليد وذلك من نقطة الصفر تقريبا. كما أن الفترة الزمنية التي نقيم خلالها أداء السلطة الفلسطينية في هذا المجال مازالت قصيرة نسبيا.

جـ- علاقة السلطة بالمعارضة والممارسة الديمقراطية :-

واجهت السلطة الفلسطينية منذ دخولها لمنطقتي الحكم الذاتي في غزة وأريحا أشكالاً تطهير العلاقة مع المعارضة الفلسطينية وتحديد أسس التعامل مع المعارضين لتتوافقني أوسلو والقاهرة، وما يثيره ذلك من تحديد موقف السلطة من مسائل تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة في

الفلسطيني الجديد، وذلك في ظل وجود خبرة محدودة للغاية في إدارة الدولة. وقد تم تشكيل السلطة الفلسطينية التي تسلمت المسؤولية في غزة وأريحا من إسرائيل، وذلك عطية التوقيع على إتفاق القاهرة في ٤/٥/١٩٩٤، وقد جاء هذا التشكيل محدوبا من رئيس هو ياسر عرفات و ١٢ عضوا (وزيرا) يتولون وزارات (المالية) - الاقتصاد - التخطيط - التعليم - الإقاف - العدل - الحكم المحلي - الشؤون الاجتماعية - القدس الشرقية - الاسكان - الاعلام والثقافة - السياحة). وكان الغرض من هذا التشكيل المحدوب هو ترك بعض الأماكن شاغرة لاحتمال ضم ممثلين عن باقي فصائل منظمة التحرير أو عن حركة حماس. وبعد أداء السلطة الفلسطينية في هذا المجال سواء فيما يتعلق بإقامة الأجهزة والمؤسسات أو التعيينات أو أسلوب الإدارة من أكثر المجالات تعرضا للانتقاد سواء من جانب المعارضة الفلسطينية أو المستقلين أو من جانب أطراف أجنبية، وقد تركز أهم هذه الانتقادات في النقاط الآتية :-

(١) أن أسلوب ياسر عرفات في الإدارة لم يطرأ عليه أي تغيير، حيث أن أسلوب ادارته لمنطقتي الحكم الذاتي اختلف كثيرا من أسلوبه كزعيم لمنظمة ثورية، يعمل على تركيز كل السلطات في يده ليتم الرجوع اليه في كل كبيرة وصغيرة إلى حد أن طلب تركيب جهاز تخليقوني في قطاع غزة يتطلب على سبيل المثال الحصول على موافقة الرئيس عرفات شخصيا. ويقتصد بهذا الانتقاد الشائع أن المعضلة التي تواجه أداء السلطة الفلسطينية هي أن عرفات لم يستطع حتى الآن أن يغير من نفسه ويتحول من كونه زعيما ثوريا إلى رجل دولة يخضع للمحاسبية والمسئولية، ويعتمد على مؤسسات وأجهزة ذات فعالية .

(٢) وفي ضوء استمرار أسلوب الإدارة القديم الذي تمارس عليه عرفات كزعيم لمنظمة ثورية، فإنه حرص على خلق إزواجية في كافة الأجهزة وفي المجالات المختلفة، وذلك لضمان مركزية إتخاذ القرار . فعلى سبيل المثال هناك عدة أجهزة مسئولة عن موضوع الأمن، وأيضا عدة أجهزة مسئولة عن التخطيط الاقتصادي وجهازان للمخابرات... الخ. ويؤدي هذا التضارب في الاختصاصات والمستويات إلى عرقلة عمل السلطة الفلسطينية ويؤثر بالسلب على أدائها، ومثال على ذلك فقد وقعت السلطة الفلسطينية في وقت واحد على عقدين لد شبكة تخليقوني في قطاع غزة أولهما مع شركة ATEC والأخر مع شركة MAT .

(٣) أن أسلوب عرفات التقليدي في الإدارة والذي ورثه من كونه زعيما ثوريا، خاصة فيما يتعلق بعدم رغبته في

تجنب الدخول في أي مواجهة مفتوحة مع السلطة الفلسطينية بإعتبار أن ذلك يمثل خطاً أحمر فلسطينياً، لكنها استمرت في جهودها لإحباط إتفاقيتي أوسلو والقاهرة وذلك بشن العمليات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية سواء داخل إسرائيل نفسها أو داخل الضفة الغربية المحتلة أو حتى داخل منطقتي الحكم الذاتي. كما استمر مؤيدو حماس والجهاد في تنظيم المسيرات والمظاهرات المعادية لإسرائيل والسلطة الفلسطينية وبشخص ياسر عرفات. واستطعت حماس الإحباط وخيبة الأمل السائدة في الشارع الفلسطيني بسبب عدم حدوث أي تغير ملموس في الأوضاع الاقتصادية منذ تطبيق إتفاق القاهرة، وذلك لمحاولة حشد التأييد لها وتعميم نفوذها ومكانتها على حساب السلطة الفلسطينية.

وبمرور الوقت أصبحت السلطة الفلسطينية ترى في حركة حماس عنصر تهديد لها ولمكانتها، وأن الصراع معها أصبح صراعاً على السلطة وعلى القوة، وأنها باتت تهدد فرص نجاح الحكم الذاتي، خاصة في ضوء تصاعد الانتقادات والالتماسات الإسرائيلية لياسر عرفات بأنه لا يعمل شيئاً في وقف أعمال «الأرهاب» والتهديد بأنه ما لم يتم كبح جماح حركتي حماس والجهاد الإسلامي، فإن توسيع الحكم الذاتي في باقي الضفة الغربية وما يتطلبه من إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية هناك وإجراء الانتخابات سيكون أمراً يصعب تحقيقه. وكانت هذه محاولة واضحة لتحصير السلطة الفلسطينية على الدخول في مواجهة مفتوحة مع حماس، رغم أن جميع العمليات التي تم تنفيذها داخل إسرائيل إنتقلت من مناطق في الضفة الغربية لتتوزع تحت السيطرة الإسرائيلية. وفي ظل هذه الأجواء وقعت أحداث غزة الصاعقة في ١٨/١١/١٩٩٤، بين الشرطة الفلسطينية ومؤيدي حماس المرة الأولى منذ دخول الشرطة الفلسطينية لمناطق الحكم الذاتي. وقد تلت هذه الأحداث محاولات من كل طرف (السلطة - حماس) لاستعراض وإبراز القوة، ومحاو كل منهما حشد مؤيديه وتمييزهم لإبراز مكانته في الشارع الفلسطيني في مواجهة الطرف الآخر. ولهذا الغرض حالت حركة فتح وجناحها العسكري (مصفور فتح) للظهور بالسلاح مرة أخرى في الشارع الفلسطيني، بعد أن كانوا قد تواروا منذ دخول الشرطة الفلسطينية. وذلك في محاولة من عرفات لإظهار قوته وإردع حركة حماس التي عملت بدورها على حشد وتعبئة مؤيديها. وعلى الرغم من نجاح جهود الواسطة بين حماس والسلطة الفلسطينية في نزع فتيل الأزمة، إلا أنها لم تثمر حتى نهاية العام سوى هدنة مؤقتة. فيما يقتضي الانفراج الحقيقي إجراء حوار جدي في مناخ ديمقراطي.

ظل وجود فراغ قانوني، وفي ظل وجود معارضة قوية لجعل عملية السلام مع إسرائيل. وقد أثارت بعض ممارسات السلطة الفلسطينية خلال الأشهر الأولى لتولي مسؤولياتها مخاوف متزايدة سواء في صفوف الفلسطينيين المعارضين أو المؤيدين لعملية السلام على حد سواء، مثل قرار السلطة الفلسطينية بمنع توزيع بعض الصحف الفلسطينية داخل منطقتي الحكم الذاتي لعدة أيام لإرتباطها بالأربن، وأخيراً المواجهات التي وقعت في غزة في ١٨/١١/١٩٩٤، بين الشرطة الفلسطينية ومؤيدي حركة حماس والتي إستخدمت فيها الشرطة الذخيرة الحية بشكل مفرط الأمر الذي أدى إلى مقتل ١٥ وإصابة حوالي ٢٠٠ من الفلسطينيين، وهو ما حدا بالمعارضة إلى إتهام السلطة الفلسطينية بأنها «أصبحت أداة قمع لصالح إسرائيل».

وفي الواقع فإن السلطة الفلسطينية واجهت منذ اليوم الأول لدخولها إلى مناطق الحكم الذاتي معارضة قوية تتكون أساساً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي إضافة إلى باقي الفصائل المعارضة لمسيرة السلام داخل منظمة التحرير خاصة الجبهتين الشعبية والديمقراطية. ولم تخف هذه المعارضة ورفضها التام لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية بدءاً من مؤتمر مدريد ومروراً بالتوقيع على إتفاق إعلان المبادئ وإنتهاء بالتوقيع على إتفاق القاهرة في ٤/٥/١٩٩٤، الخاص بالبدء في تنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا أولاً. كما لم تخف المعارضة الفلسطينية هدفها وهو العمل بكل الوسائل الممكنة لإفشال عملية السلام برمتها باعتقاد أنها لا تحقق الحد الأدنى من المطالب الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. ومع ذلك لم يكن مرجحاً عند تولي السلطة الفلسطينية لمسؤولياتها في منطقتي الحكم الذاتي حدوث مواجهة مسلحة بينها وبين المعارضة يمكن أن تتحول إلى حرب أهلية، وذلك في ضوء إدراك ووعي الطرفين سواء السلطة أو المعارضة بضرورة العمل على تجنب ذلك، لأن حدوث مثل هذه المواجهات ليس في صالحهما، حيث لن يكون هناك طرف خاسر وطرف فائز، وإنما سيخسر الجميع دون شك.

وفي ضوء ذلك حرص ياسر عرفات منذ اليوم الأول لدخوله غزة وأريحا على العمل على تهدئة المعارضة وخاصة حركة حماس التي أصبحت قوة لا يستهان بها ولا يمكن تجاهلها في الشارع الفلسطيني بإعتبار أنها أصبحت تمثل أكثر فصائل المعارضة الفلسطينية قوة وتنظيماً ونفوذاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد عمل عرفات على إسترضاء حماس وذلك بتكرار مطالبته بإطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين، والعمل قدر الامكان على تجنب الدخول في أي مواجهة مفتوحة معها، بل وبحثاً على المشاركة في السلطة الفلسطينية. كما حرصت المعارضة الفلسطينية أيضاً على

٣- القيد الإسرائيلي على عملية تنفيذ الاتفاق :

ربما كان تصريح رايبن «أنه لا توجد لدى إسرائيل مواعيد مقسمة» تعبيرا ليس فقط عن تدني مستوى التزاماتها تجاه جداول التنفيذ التي انتهكتها مرارا قبل التوصل لاتفاق القاهرة، بل وأيضا عن طبيعة رؤيتها وتقسيمها لتصوص الاتفاق الذي اخضعت لمطالباتها الأمنية. ومضى رايبن خطوة أبعد فور بدء تنفيذ الاتفاق، مؤكدا «أن المرحلة الثانية لتطبيق الحكم الذاتي قد تتأجل إذا لم تقرر منظمة التحرير وقوات الشرطة الفلسطينية سيطرتها على مناطق الحكم الذاتي» وموضحا «أنه إذا لم تنجح الشرطة الفلسطينية في غزة وأريحا في إثبات قدرتها على حفظ النظام والسيطرة على مجريات الأمور وحماية المستوطنين فإن إسرائيل ستضطر لعدم تطبيق المرحلة التالية من إتفاق المبادئ». وإعل هذا التجويع الأمني العميق لدى إسرائيل كان دافعا نحو قيود عديدة مارستها على عملية تنفيذ الاتفاق بالقدر الذي حد من انطلاقا وآثار هواجس حول مستقبلها فيما يمكن تحديده حول عدة محاور أهمها :-

١ - القيد على الانتقال بين غزة وأريحا وإسرائيل :-

سبق الحديث عن أهمية العمل داخل إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة وإذا فقد نص الاتفاق للتنفيذ الموقع بالقاهرة على أهمية ضمان مرور سكان أريحا وقطاع غزة إلى إسرائيل، وحيث حدد ثلاث نقاط عبوري أريز، ونحال أوز، وسوقا بالنسبة لسكان القطاع، بينما نص الاتفاق ذاته على أن المرور بين أريحا وإسرائيل عن طريق الضفة الغربية ستحكمه نفس القواعد المطبقة قبل الاتفاق والتي تنظم تحركات وانتقال الأشخاص والسيارات بين الضفة وإسرائيل وبأسلوب جديد يعكس روح الاتفاق والوضع المرتقب عليه. على أن الممارسات الفعلية قد اكدت غلبة التفسير الأمني الصارم لإسرائيل على روح الاتفاق حيث تكررت حالات اغلاق للقطاع، وأريحا بينما تكررت الشكاوى الفلسطينية من هذا الاغلاق. ففي ٢١ يونيو اكد مسئول فلسطيني وجود حصار إسرائيلي على أريحا وأنه ابلغ الجانب الاسرائيلي بضرورة رفع الحصار عنها «موضحا» أن أريحا كانت تستقبل يوميا ١٢٠٠ سائح ولكن لايسمح للسائح بالدخول الآن «ومؤكد» وجود محولة إسرائيلية لنقل أريحا وأن ذلك يخالف بنود إتفاق القاهرة بين الطرفين».

وفي منتصف يوليو وقعت اشتباكات عند معبر أريز راح ضحيتها ١١ شخصا من العمال الفلسطينيين بقطاع غزة

إنشاء انتظارهم لمرور إلى إسرائيل. وثار جدل حول المتسبب في هذه المصادمات، فبينما اكد المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية «أن الشرطة الفلسطينية قد اطلقت النار بصورة عشوائية على العمال الفلسطينيين والشرطة الاسرائيلية فإن مصادر فلسطينية أكدت «أن المستوطنين الإسرائيليين قد اطلقوا النار عليهم عند إحدى نقاط التفتيش الفلسطينية».

على أن ايهود باراك قائد الجيش الإسرائيلي قد أكد على «أن كلا الجانبين اطلق النار» ثم أمر بإغلاق قطاع غزة قائلا «أن الموقف سيظل هكذا حتى يضمن الفلسطينيون عدم تكرار ذلك» مما دفع الرئيس عرفات إلى توجيه احتجاج في ١٧ يوليو على العنف الإسرائيلي إلى وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي. وفي أول أكتوبر واث وقوع عملية انتحارية في تل أبيب أسفرت عن مقتل ٣١ إسرائيليا واصابة ٤٨ آخرين، قامت السلطات الاسرائيلية بإغلاق الضفة والقطاع ومنعت خروج الفلسطينيين منها إلى إسرائيل. إلى أن بدأت في تخفيف الحصار في ٣١ أكتوبر مع انعقاد المؤتمر الاقتصادي بالدار البيضاء. وفي نفس الوقت الذي نقل عن رايبن في أول نوفمبر قراره «بزيادة عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بالتوجه للعمل في إسرائيل إلى مايزيد عن ٦٣ ألف عاملا، بعد نقل عن مسئول إسرائيلي آخر قوله «بأن معايير الخروج والدخول ستشدد وسيدرس احتمال السماح لمن يتجاوز عمره سنا معينة بدخول البلاد بعد اخضاعه للتفتيش الحقيقي».

ب - القيد على الانتقال بين غزة وأريحا :-

اعتبر اتفاق القاهرة في مادته الأولى أن الضفة وغزة وحدة اقليمية واحدة سيتم الحفاظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية. كما تضمن الاتفاق إنشاء ممرات عبر الأراضي الخاضعة لإسرائيل للربط بين غزة وأريحا .على أن إنشاء هذه الممرات واشراف الفلسطينيين عليها قد تأخر تنفيذه حتى تم الاتفاق على افتتاحها في ١٦ أغسطس ١٩٩٤. ولكن وقع هجوم من حركة حماس الإسلامية على جندي إسرائيلي في ١٤ أغسطس أغلقت إسرائيل على اثره تاجيل افتتاح الممرات الآمنة. في أعقاب ذلك مباشرة وفي إطار مفاوضات لجنة الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية المنعقدة في منتصف أغسطس بالاسكندرية أعلن بيريز أنه تم الإتفاق على خفض العنف في مناطق الحكم الذاتي وانتقال الفلسطينيين عبر الممرات الآمنة. وقبل أن يتم فتح هذه الممرات في اللود الذي حددته السلطات الإسرائيلية وهو ٢ أكتوبر جات عملية تل أبيب الانتحارية والتي راح ضحيتها

٢٢ إسرائيل في أول أكتوبر، حيث أعلن الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في ٢ أكتوبر «أن هناك خلافاً بيننا وبين الفلسطينيين مما حال مجدداً دون فتح الممرات ولانتوقع فتحها قريباً». بينما أوضح الجنرال داني روتشيد الذي كان يرأس الجانب الإسرائيلي في مفاوضات نقل السلطة المدنية في الضفة «أن بعض المسائل مازال يحتاج إلى تسوية وواضح أننا لن نسمح لرجال الشرطة بالمرور مع أسلحتهم عبر الأراضي الإسرائيلية ونناقش الآن مسألة توصيل هذه الأسلحة على حدة».

وغضن أجواء التشدد الإسرائيلي بخصوص الانتقال بين غزة وأريحا مع تأخر افتتاح الممرات الأمنة، حدثت عدة وقائع أبرزت حجم القيود الإسرائيلية على حركة الانتقال بين مناطق الحكم الذاتي بقدر ما أثارت الاستنكار الفلسطيني حيال هذه القيود منذ أن ندد عرفات بمنع إسرائيل المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى أريحا احتفالاً بقدومه في ٥ يوليو. وقد شكك مسؤولون فلسطينيون بشكل متكرر من وطأة هذه القيود .

جد - القيود على زيارة غزة وأريحا-

نص الاتفاق التفتدي بالقاهرة في مادته الثانية على أن عبور الحدود مع مصر والأردن ينبغي أن يحدث طبقاً للترتيبات المنظمة في هذه المادة بهدف إيجاد أسلوب جديد لانتقال الأشخاص والسلع بما يعكس الواقع الجديد الذي أتاحت إعلانه المبادئ، ويقدم في الوقت نفسه الأمن الكامل للجانبين مع تطبيق تلك الترتيبات على نقطتي عبور رفح، وجسر اللبني واتفق الطرفان على بذل أقصى ما بوسعهما للحفاظ على كرامة الأشخاص الذين يمرّون عبر نقاط العبور، اعتماداً على الإجراءات المختصرة والحديثة من خلال مبنى في كل نقطة عبور يضم جناحين :

الجناح الأول يخدم السكان الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة وغيرهم ويسمى الجناح الفلسطيني . والجناح الثاني يخدم الإسرائيليين وغيرهم ويسمى الجناح الإسرائيلي وتكون هناك منطقة تفتيش إسرائيلية منفصلة ومنطقة تفتيش فلسطينية منفصلة وتطبق ترتيبات خاصة مع الشخصيات العامة التي تعبر الجناح الفلسطيني ويحدد مكتب الاتصال مجالاً وطبيعة تلك الترتيبات. على أن ممارسة تنفيذ الاتفاق قد واجهت قيوداً إسرائيلية سواء على صعيد تسلم الفلسطينيين للممر الخاص بهم في كل من المعبرين للإشراف عليه أو فرض القيود على المعبرين أمام دخول بعض كبار مسؤولي الشرطة الوطنية أو حتى بعض رموز السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها أو السياسيين

الأجانب . وقد تزامنت الشكوى الفلسطينية من تأخير بدء الإشراف على الممر مع شكوى من القيود الإسرائيلية على حركة الدخول . غطى سبيل المثال في ٦ يونيو منعت السلطات الإسرائيلية أربعة ضباط فلسطينيين من الدخول عبر منفذ رفح للانضمام إلى القوات الفلسطينية في غزة . وقال مصدر عسكري إسرائيلي في تبرير ذلك "أن الضباط الأربعة لم يكونوا مسجلين في بواشر الكمبيوتر . " وعلى غرار الواقعة ذاتها أعادت سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني في ١٢ يوليو أربعة عسكريين فلسطينيين إلى الأراضي المصرية بعد رفض إسرائيل إقامتهم في غزة، وأغلقت منفذ رفح البري أمام حركة المسافرين إلى القطاع ليوم واحد احتجاجاً على دخول الفلسطينيين الأربعة ضمن مركب عرفات واشترطت عدم فتح ممر رفح إلا بعد إبعادهم حيث تتهم اثنين منهم بالتورط في قتل طالب إسرائيلي عام ١٩٧٤ . وكان الخطر الذي فرضته إسرائيل على معبر رفح في ١٢ يوليو قد امتد إلى معبر اللبني الذي يربط أريحا بالاردن، مما أعاق دخول أحمد قريع وباسر عبد ربه وهما وزير الاقتصاد والأعلام في السلطة الفلسطينية إلى أريحا حتى تمكن من دخولها في ١٤ يوليو وعقب مباحثات أجريت بين ممثلي السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل في ٨/١٢ تم الاتفاق على تسلم السلطة الوطنية الإشراف على الممر الفلسطيني لمعبر رفح في ٢٠ أغسطس . وكانت أكثر وقائع التشدد الإسرائيلي - حدة هي منع السفير الباكستاني بوتوس من دخول غزة للترتيب لزيارة رئيسة الوزراء الباكستانية التي كان مقرراً أن تقوم بها مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، واشترطت إسرائيل أن تتقدم باكستان بطلب لإسرائيل، مما دفعها لإلغاء الزيارة.

ويمكن القول أن القيود الإسرائيلية على حركة الدخول بالنسبة لمسؤولين الفلسطينيين، أو الأجانب والتي عكستها الوقائع سالفة الذكر تعود في بعضها - جزئياً على الأقل - إلى قيود قانونية تضمنها الاتفاق ذاته حيث احتفظت إسرائيل لنفسها في الاتفاق بالحق في الاطلاع على أسماء أعضاء السلطة الوطنية التي سوف يجري تشكيلها، أو أي تغييرات في هذه السلطة جنباً إلى جنب مع تشكيل لجنة فلسطينية - إسرائيلية مشتركة لتعاون والتنسيق في الشؤون المدنية. ومن مجموع العاملين معا - نص الاتفاق والتعسف في تنفيذه - بلغ الأمر حداً لا يترك معه رئيس السلطة الفلسطينية سلطة منح حق الإقامة في غزة للمواطنين الذين يعينهم بنفسه إلا بعد أن توافق أجهزة الأمن الإسرائيلية على إقامتهم وتقرر إشغالهم للوظائف المعين فيها .

د - نقل السلطة المدنية في الضفة والمصالح العسكرية منها -

كان من المقرر حسب الاتفاق أن يبدأ انتقال السلطة المدنية في الضفة الغربية خلال الأسبوع الأخير من شهر مايو، وأن يتم ذلك خلال أسبوعين يجري فيهما نقل سلطات التعليم والصحة والضرائب والسياحة والشؤون الاجتماعية من خلال مفوضيات تجري داخل أراضي الحكم الذاتي على أن يتم الانتهاء من انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المحتلة بالسكان في الضفة الغربية في منتصف أكتوبر وهو الموعد الذي حددته السلطة الفلسطينية لإجراء الانتخابات التشريعية. إلا أن تأجيل دخول القيادة الفلسطينية إلى مناطق الحكم الذاتي وانتهام الجانبين في العديد من القضايا العالقة بينهما قد أدى إلى تأخير الفطوتين معا وإمتصاص قوة الدفع نحوهما ثم العمل على فصل كل منهما عن الأخرى. ففي ٢٨ يوليو اختتمت الجولة الثالثة للمحادثات الخاصة بالنقل المبكر للسلطة وإجراء الانتخابات التشريعية، والتي أدت إلى تقدم في الإجراءات العامة المتعلقة بالنقل المبكر للسلطة لكن ظلت هناك مشكلات في التنفيذ تتعلق بوجود الشرطة الفلسطينية قبل إجراء الانتخابات التشريعية في الضفة. وقد دفع هذا إلى توقيع تأخر إجراء الانتخابات. ورغم ما أعلنه شعث في ٩ أغسطس من أن هناك إصرارا فلسطينيا على إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن، وهو الإصرار الذي فسره عرفات أثناء لقائه في الوقت ذاته بعمبار وكريستوفر بالاسكندرية بقوله «إنني بحاجة إلى تفويض من شعبي ولا أستطيع الحكم بدون التفويض»، وأن هذا التفويض لا يأتي إلا من خلال انتخابات حرة فإن موضوع الانتخابات قد دخل في دوامة من الجدل حول أمور شتى. ويات واضحاً أن عملية نقل السلطة المدنية في الضفة إلى الفلسطينيين قد انفصلت عن عملية الانسحاب الإسرائيلي من ناحية. وإجراء الانتخابات من ناحية أخرى وهو ما اكتملت التطورات اللاحقة.

ففي ٢٩ أغسطس وقع الجانبان اتفاق النقل المبكر للسلطة في الضفة ماعدا القدس، وهو الاتفاق الذي منح السلطة الوطنية الفلسطينية مجالات التعليم والسياحة والشؤون الاجتماعية ووقّعت سلطات الضرائب والصحة محل خلاف حتى تم الاتفاق بشأنهما وتمسكتهما السلطة الفلسطينية في أول ديسمبر. وعلى صعيد آخر بقيت عملية الانتخابات، والانسحاب الإسرائيلي من الضفة محل جدل وخلاف لم يحسم حتى الآن. فعقب أول أيام جولة المباحثات الفلسطينية - الإسرائيلية التي عقدت في ١٢ أكتوبر صرح

صائب عريقات "يقته إذا أردنا للانتخابات أن تتم فلا بد أن تكون قوات الاحتلال قد انسحبت تماما من المناطق المحتلة بالسكان في الضفة الغربية. وأضاف «أن إسرائيل تعتمد على تعطيل الانتخابات وتضع الفريق المكلف بعملية المسح الاجتماعي من القيام بمهمته منذ مطلع شهر يوليو كما لم يتصل السجلات الخاصة بالأفراد، وتكون الخلافات بين الجانبين حول أولويات التفاوض حيث يصير الجانب الفلسطيني على إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي قبل بدء الانتخابات بينما يتمسك الجانب الإسرائيلي بإجراء الانتخابات أولا قبل إعادة الانتشار. كما يخطف الجانبان حول موعد الانتخابات وحق الترشح للمواطنين العرب في القدس بالذات وهو الأمر الذي ترفضه إسرائيل ويمكن تلخيص أهم الخلافات حول إجراء الانتخابات على النحو التالي:-

الانصراف على الانتخابات : الموقف الإسرائيلي أصغر على تكوين لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية للإشراف على عملية الانتخابات، ورفض مشاركة الأمم المتحدة في الإشراف عليها مع السماح لوسائل الإعلام الدولية بتغطيتها.

الموقف الفلسطيني : رفض تشكيل لجنة مشتركة للإشراف على الانتخابات، وطالب بإشراف ورقابة دولية كاملة من خلال وجود ممثلين عن الأمم المتحدة ومؤسسة كارتير مع ضرورة تغطية اعلامية محلية ودولية لها.

مشاركة فلسطيني القدس : لقد نص الملاحق الأول لإعلان المبادئ على مشاركة فلسطيني القدس في عملية الانتخابات لكنه لم يحدد ما إذا كانت المشاركة تعني التصويت والترشيح معا أم تعني التصويت فقط .

الموقف الإسرائيلي : رفض فتح ملف القدس في هذه المرحلة من المفاوضات لذلك أصغر على رفض ترشيح سكان القدس الفلسطينيين في انتخابات مجلس الحكم الذاتي في حين وافق على أن يكون لهم الحق في التصويت فقط ولكن خارج النطاق الجغرافي للمدينة.

الموقف الفلسطيني : أكد على ضرورة منح سكان القدس الشريفة حق المشاركة - بالتصويت والترشيح معا - في الانتخابات تحديد الهيئة الناخبة.

الموقف الإسرائيلي : اشترط عدم مشاركة أي شخص معارض لإعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية والبيروت وكالات اللاحقة عليه في هذه الانتخابات.

الموقف الفلسطيني : رفض مبدأ الاستثناء لأسباب

سياسية أو عقائدية أو عرقية، وأصر على حق كل فلسطيني يبلغ من العمر ١٨ عاماً فأكثر في التصويت مع رفض استبعاد المعارضين، منطفاً بشارك ليكدب في الانتخابات الإسرائيلية رغم معارضته اتفاق الحكم الذاتي.

تشكيل وصلاحيات المجلس المنتخب :-

الموقف الإسرائيلي : عارض تشكيل مجلس تشريعي له صلاحيات سن القوانين والتشريعات ويطالب بتكوين مجلس إداري لا يزيد عدد أعضائه على ٢٥ عضواً يقوم بوضع اللوائح والقوانين التنفيذية.

الموقف الفلسطيني : تمسك بانتخاب مجلس تشريعي يتمتع بصلاحيات تشريعية وسلطة سن القوانين ولا يقل عدد أعضائه عن مائة عضو مع ضرورة انتخاب رئيس مجلس السلطة الفلسطينية مباشرة من الشعب الفلسطيني.

وضع القوات الإسرائيلية :-

الموقف الإسرائيلي : سعى إلى فصل قضية الانتخابات عن إعادة نشر القوات الإسرائيلية حيث يصير المسؤولون في الجيش الإسرائيلي على عدم الانسحاب من مدن الضفة الغربية إلى أن يتأكدوا من أن الشرطة الفلسطينية قادرة على إيقاف عمليات الهجوم ضد أهداف إسرائيلية. إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين طرح مع نهاية العام رؤية تقوم على تخيير الجانب الفلسطيني بين قبوله انسحاب الجيش الإسرائيلي لمدة ثلاثة أيام فقط تجرى خلالها الانتخابات على أن تعود تلك القوات إلى مواقعها مرة أخرى، أو تأجيل الانتخابات إلى نهاية عام ١٩٩٥ إذا كان هناك إصرار فلسطيني على ضرورة انسحاب الجيش الإسرائيلي قبل إجراء الانتخابات.

الموقف الفلسطيني : رفض أن تجرى الانتخابات في ظل الاحتلال، ورأى استحالة أن يتمكن المجلس المنتخب من تأدية مهام عمله وهو محاصر من الجيش الإسرائيلي، وعليه طالب بانسحاب الجيش الإسرائيلي أولاً قبل البدء في إجراء الانتخابات مع انتشار الشرطة الفلسطينية، ثم يعاد نشر الجيش الإسرائيلي - بعد الانتخابات، في مواقع بعيدة عن المراكز السكانية.

٤ - النول المانحة : مشكلة المعونات :-

كان الإعتقاد السائد في أذهان المفوضين الإسرائيليين والفلسطينيين في مباحثات أوسلو السرية أن إحتتمالات نجاح تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه يتوقف على إحداث تغيير ملموس بتحسين مستويات المعيشة وتوفير الخدمات

وخلق فرص عمل، وفي ضوء ذلك جاء اتفاق أوسلو حافلاً بالبنود الاقتصادية، حيث مثل الشق الاقتصادي حيزاً كبيراً من الاتفاق وكان متصوراً أن النجاح في تحقيق هذا الهدف يتوقف أساساً على تأمين الأموال والاستثمارات من الدول الأجنبية. ولهذا الغرض عقد في واشنطن في شهر ديسمبر ١٩٩٢ مؤتمر يضم المؤسسات والدول المانحة من أجل وضع الشق الاقتصادي من إتفاق أوسلو موضع التنفيذ. غير أن تجربة الأشهر التي تلت بدء تنفيذ اتفاق القاهرة في غزة وأريحا في مايو ١٩٩٤، وحتى نهاية العام ١٩٩٤، لم تكن مشجعة. فقد وعدت الدول المانحة في مؤتمر ديسمبر ١٩٩٢ بتقديم ٢,٤ مليار دولار لدعم السلطة الفلسطينية على مدى خمس سنوات، منها ٧٢٠ مليون دولار خلال العام الأول (عام ١٩٩٤) لكن حتى نهاية ١٩٩٤ لم يتجاوز حجم ماتم تحويله من أموال من الدول المانحة حوالي ١٢٠ مليون دولار من إجمالي الـ ٧٢٠ مليون التي تم التمهيد بها خلال عام ١٩٩٤ والتفسير الشائع نواشقين.

١ - أن السلطة الفلسطينية لم تقم بما فيه الكفاية من إجراءات للاستجابة لطلب الدول المانحة بضرورة توافر شروط الشفافية والمقابلية للمحاسبة في الآلية الفلسطينية التي ستتلقى أموال الدم، بحيث يتم تحديد أوجه إنفاق هذه الأموال بدقة وتكون هذه الآلية خاضعة لمساواة الدول المانحة والمؤسسات الدولية.

ب - كما تطالب الدول المانحة السلطة الفلسطينية بضرورة إنهاء الزوجية القائمة بين الأجهزة المعنية بالشؤون الاقتصادية، وتحديد جهة واحدة تتعامل معها الدول المانحة، بحيث تتولى وضع خطط التنمية الاقتصادية بالمشاركة مع مؤسسات البنك الدولي حتى يمكن البدء في تنفيذها. وتشكل الدول المانحة من الزوجية القائمة خاصة بين مؤسسة بيكار ووزارة الاقتصاد التي يتولاها أبو العلاء من جهة، وبين التخطيط الدولي التي يتولاها نبيل شعث من جهة أخرى. لكن هذا التفسير يحتاج لمناقشة في ضوء خصوصية وتعقيد الطرف الفلسطيني. فهناك - موضوعياً - ما يطفح بالفعل لثارة مواقف حول الأداء الاقتصادي، ومجمل أداء السلطة الفلسطينية. لكن الأرجح أن هذا ليس الاعتبار الوحيد. فقد سبق أيضاً كيف حاولت هذه السلطة - جزئياً - لاستجابة لطلب إنشاء مؤسسة اقتصادية. فتم إنشاء المجلس الاقتصادي «بيكار» في ٤ نوفمبر، ثم حظي عرفات عن رئاسته في ٢٢ نوفمبر. على أن هذه المؤسسة لم تستطع لطرف وطبيعة نشأتها أن تكسب ثقة الدول المانحة، والتي لم تقم في الأخرى بمنح القيادة الفلسطينية ما كان مقرراً من منح ومساعدات. وواقع الأمر

لغة متساهلة أو لنقله متفائلة إزاء مستقبل المعونات الدولية لسلطة الحكم الذاتي. ففي ١٠ أغسطس أعلن مارتن كويلر رئيس مكتب التمثيل الدبلوماسي الألماني الجديد في أريحا «أن المعونات المالية ستحصل قريباً لمناطق الحكم الذاتي». وفي ٢٩ سبتمبر أشاد كوش ويسر نائب رئيس البنك الدولي بحركة التعمير وبناء المساكن الجديدة في مناطق الحكم الذاتي وأكد رغبة البنك في دعمه. وفي ٤ أكتوبر قررت الحكومة اليابانية تقديم مساعدات إقتصادية إلى سلطة الحكم الذاتي مباشرة وليس من خلال المنظمات الدولية فيما يبرته بأن السلطات الفلسطينية وصلت إلى درجة من التنظيم تؤهلها لتلقي المساعدات مباشرة. لكن لم يقتن هذا التطور بإزالة الجمود المقيم على آلية المعونات، الأمر الذي يدفع لترجيح وجوه شروط إضافية إلى جانب شرط المؤسساتية، وهي شروط ترتبط بفسقوط إسرائيلية بشأن قضيتي تعديل الميثاق الفلسطيني ومشكلة القدس. ويمكن استخلاص ذلك من مناقشات الكونجرس الأمريكي في يوليو حول مشروع المساعدات الخارجية لعام ١٩٩٥، والتي شهدت خلافات حادة بسبب الشرط الخاص باستمرار المساعدات لقطاع غزة والضفة الغربية والتي تقدر بنحو ٨٠ مليون دولار. حيث وافق مجلس النواب فجأة على تعديل يشير إلى أن «المعونات المقدمة للفلسطينيين سيتم قطعها إذا فشلت منظمة التحرير في تعديل دعوتها الخاصة لتدمير إسرائيل».

وفي ٩ سبتمبر أنهارت محادثات باريس الخاصة بتقديم المساعدات المالية لسلطة الفلسطينية بسبب الخلاف حول استخدام جانب من المساعدات المالية لإنشاء مشروعات اقتصادية في القدس. ورغم أن مشكلة القدس غير مثارة في المرحلة الأولى للحكم الذاتي إلا أن إسرائيل جعلت منها ميّزاً لتعويض تنفيذ الاتفاق بصفة عامة، والتأثير على ديناميكية الأطراف المانحة للمساعدات وهو مظاهر بصفة خاصة في مباحثات باريس المعلن عن فشلها. على أن مشكلة المؤسساتية ظلت هي المهمة على لغة الخطاب الدولي في تبرير ضعف تدفق المساعدات حيث بدت المبرر الأكثر وضوحاً في نظر المانحين حتى نهاية العام ورغم إقرار البعض منهم بالتحسن الذي طرأ على قدرة وإفعالية السلطة الوطنية وخاصة في النصف الثاني من العام وهو ما نصحه مسئول في صندوق النقد الدولي بقوله «تتحسن قدرات سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني على إدارة الشأن المالي رغم أن هذه السلطة لاتزال تتخبط ومشوشة إجمالاً». وأضاف: «أن على هذه السلطة أن تخطط لموازنة ذات صدقية وإنشاء مؤسسات مالية إذا أرادت بالفعل أن

أن تشكيل مجلس المحافظين كان خطوة جزئية فقط حيث رأت الدول المانحة أن المجلس الاقتصادي لا يستكمل شروط إنشائه كمؤسسة ذات صفة قانونية يمكن التعامل معها إلا باستكمال إعداد النظم الداخلية القانونية والإدارية والمحاسبية والرقابية للمجلس. وهي النظم التي تم إعتادها من جانب اللجنة التنفيذية للمنظمة في ١٧ مايو ١٩٩٤. أي عقب توقيع اتفاق القاهرة في ٤ مايو. وبالتالي لم تبدأ الدول المانحة والبنك الدولي التعامل الرسمي مع المجلس الاقتصادي إلا منذ هذا التاريخ. ويمكن القول أن الفترة الفاصلة بين تأسيس «بيكار» وإعتماد النظم الداخلية لعمله كانت تعود بالأساس لتعثر المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية حول تنفيذ الاتفاق. وكان من المتوقع أن تتدفق المساعدات الموعودة كن قبل الدول المانحة في أعقاب توقيع الاتفاق التنفيذي بالقاهرة في ٤ مايو، واعتماد النظم الداخلية «ليكار» في ١٧ مايو ١٩٩٤. ولكن ظل الاهتمام الرئيسي للدول المانحة هو مشكلة الإنهاء المؤسسي. ففي ٣٠ يونيو نقل عن مسئول أمريكي كبير «أن أياً من الإعتمادات المالية المتفق عليها لن تدفع مباشرة إلى المنظمة. بل أن هذه الإعتمادات ستكون في صورة معونة فنية فضلاً عن توجيه جزء في صورة أقساط إلى المقاولين في غزة و أريحا مباشرة» ومن الواضح تجاهل المسئول الأمريكي حقيقة وجود «بيكار» في ذلك الوقت.

وفي السياق ذاته جاء الرد سريعاً على شكوى عرفات في أول يوليو بشأن تأخر المساعدات الدولية. غيبينا هاجم عرفات البنك الدولي والدول المانحة قائلاً :

«إنهم لا يعطوننا قنات الموائدة فإن القنصل البلجيكي بالقدس رد قائلاً إن الشروط التي إعتبرها تأخر عرفات غير مقبولة لنج المساعدات ليست جديدة ولا مجال للتلفاف عليها» وأن أسلوب عرفات «أن يحمل المانحين على تغيير مواقفهم». وبينما استمرت الشكوى الفلسطينية من تأخر المساعدات الدولية، لوحظ حدوث تطور في موقف الدول المانحة خلال صيف ١٩٩٤. ففي ١٤ أغسطس قرر البنك الدولي إفتتاح مكتب له في غزة للعمل بصفة أساسية بمناخ الحكم الذاتي لتابعة تنفيذ استراتيجيات البنك وبرامجه الخاصة بالتنمية والتعمير وإقامة المشروعات بقطاع غزة والضفة الغربية. وفي ٢١ أغسطس أعلن وفد من هيئة الإستثمارات الخاصة لما وراء البحار الأمريكية ومقرها واشنطن يعد مقابلة له مع عرفات في غزة «أن الهيئة ستقوم بالاشتراك مع مجموعة بناء السلام النرويجية بالترويج للمشروعات الفلسطينية - الأمريكية المشتركة». وطى مستوى الخطاب السياسي فإن المانحين استخدموا

تكتسب ثقة الدول والهيات المانحة في العائنه وفاقم من هذه المشكله ساتريد عن وجود خلافات داخل السلطه الوطنيه الفلسطينيه نفسها حول اولويات التنميه والبناء. وقد ظهر أول أعراضها متزامنا مع اجتماع «بيكار» في ٢٠ يوليو، حيث تردد وجود خلافات بين أعضاء المجلس الاقتصادي حول الأولويات وخاصة بين السيد محمد زهدى النشاشيبي الذي تسلم حقيبة المالية في سلطه الحكم الذاتي الفلسطينيه وأحمد قريع الذي تسلم حقيبة الاقتصاد. ويرغم أن تفاصيل الخلاف لم تعلن، كما أن الاعلان عن واقعه الخلاف ذاتها كان مصحوبا بالنفي على الطريقه العربيه، إلا أنه كان من الواضح وجود هذه الخلافات داخل السلطه الوطنيه، وأيضا داخل «بيكار» مما أدى إلى مجموعه من الاستقالات إعتزف بها أحمد قريع في ٢٢ أكتوبر وشملت د. يوسف الصايغ، طاهر كنعان، وساري نسييه وكانت في معظم تيروراتها مرتبطه ومطله بسوء الإدارة الاقتصاديه.

وأعقب ذلك حيث عن استقالة قريع نفسه : لكنه نفى في ١٧ سبتمبر أن يكون قد قدم إستقالته رسميا من منصبه وتسب رايديو إسرائيل إليه قوله بأنه طلب من عرفات شفويا إعفاءه من منصبه إلا أنه لم يتقدم باستقالته رسميا، وكان هذا النفي في جوهره تعبيراً عن وجود خلاف يمكن تفسيره، من خلال الربط بين بعض الملاميات، بعاملين : الأول ميل عرفات للقبول برؤيه زهدى النشاشيبي إزاء أولويات توظيف المعونه النوايه. وهي الرؤيه التي بدت مفارقة نوعا لرؤيه أحمد قريع الأكثر انسجاما مع الأولويات النوايه. والثاني هو الخلاف حول المشروعات الخاصه بالقدس، والتي كانت السبب المباشر لفشل اجتماعات الدول المانحه في باريس في ٧ سبتمبر وهي البحوث التي لم يحضرها أحمد قريع كما كان مقروا، والتي شهدت خلافا إسرائيليا - فلسطينيا حول البدء في مشروعات تنميه القدس التي أصر عليها الجانب الفلسطيني ورفضها الجانب الإسرائيلي.

ويرغم أن قريع قد نفى في ٢٢ أكتوبر «أن تكون هذه المشاريع في العناقل الذي منه عن الذهاب إلى باريس والمشاركه في اجتماع الدول المانحه»، إلا أنه كان من الممكن إستنتاج منبع الخلاف من سياق تبريره لموقفه حيث قال «الحقيقه أن كل المشاريع الخاصه بعينه القدس أمدت من مكتبتي وبمعرفةتي شخصيا وأدرجت في ملف المشاريع التي أعدها البنك الدولي في برنامج التنميه الإقتصادي» واضافا: «ولم يسبق أن إستثنينا مشاريع القدس ومنسماها من أي برنامج تقدم ب«بيكار» أو اعدته وزارة الإقتصاد التي أشرف عليها أو في الوثائق التي عرضت

على الدول المانحه وكل ما قيل غير ذلك لا أساس له من الصحه ومكان يرد بذلك على إتهام وجه إليه بتجاهل مشاريع تنميه القدس وتخلفه عن الذهاب إلى باريس تقاديا للجدل حولها مع الجانب الإسرائيلي، وهو ماحدث بالفعل رغم غيابه وفشل المباحثات. لكن قرب نهاية العام، طرأ بعض التغير عقب أحداث غزه الداميه في ١٨ نوفمبر. ففسر اجتماع المانحين في بروكسل ٢٩/٢٠ نوفمبر عن :

أ - تحويل ١٠٢ مليون دولار بشكل فوري لتغطية معظم العجز القائم في ميزانيه السلطه الفلسطينيه حتى شهر مارس ١٩٩٥ (والذي يبلغ ١٢٥ مليون دولار)، وبحيث يخصص هذا المبلغ لتمويل النفقات الجارية وتمويل لفقات النقل للمركب والمصالحات في المجالات الخمسه التي تسلمها الفلسطينيون في الضفة الغربيه. أما باقي العجز الذي يبلغ ٢٢ مليون دولار فلم يتم الاتفاق بشأنه.

ب - تحويل ٥٨ مليون دولار لتمويل مشاريع متوسطه الأجل تدفع السعوديه ٢٥ مليون دولار منها.

ج - تحويل ٢٢ مليون دولار لتمويل مشروعات قصيره الأجل في قطاع غزه لطاق فرص عمل سريعه. ورغم هذه النتائج الإيجابيه، فإن هناك مشكله تتعلق بضرورة تأمين مصادر ماليه جديده، فما تم الاتفاق عليه في اجتماع بروكسل لم يكن سوى تحويل بعض الأموال من بند تمويل المشروعات الاقتصاديه التنمويه طويله الأجل إلى بند تمويل النفقات الجارية للسلطه الفلسطينيه، الأمر الذي سيؤثر بالسلب في المستقبل على خطط تمويل المشروعات الاقتصاديه ومشروعات البنيه الأساسيه في الضفة الغربيه وقطاع غزه، لأن الأموال المخصصه لهذا الغرض يجري إستنزافها. وفي ضوء العرض السابق يمكن إستخلاص مايلي:-

١ - أنه من السابق لأوانه خلال الفتره الوجيزه الممتده منذ يده تطبيق الحكم الذاتي في غزه وأريحا وحتى نهاية عام ١٩٩٤ الوصول إلى نتيجته مؤداهما أن تجربه الحكم الذاتي في غزه وأريحا أولا قد فشلت بالنظر إلى أداء السلطه الفلسطينيه، وعدم النجاح في تحقيق أي تحسن ملموس على الأرض يشير به المواطنون الفلسطين. وفي نفس الوقت يصعب التسليم بأن تجربه الحكم الذاتي قد حققت النتائج المرجوه منها سواء فيما يتعلق بوضع أسس سليمه لبناء الكيان الفلسطينى تقدم على الديمقراطية، أو إحداه تغييرات إيجابيه في الواقع الاقتصادي المتدهور في قطاع غزه .

٢ - أن تقييم تجربه الحكم الذاتي في غزه وأريحا خلال

الأشهر الممتدة منذ بدء تنفيذ التجربة وحتى نهاية عام ١٩٩٤ لا بد وأن يأخذ في الاعتبار أداء ثلاثة أطراف رئيسية معينة بشكل مباشر بهذه التجربة، وهي السلطة الفلسطينية وإسرائيل والدول المانحة. فنجاح تجربة الحكم الذاتي سواء في غزة وأريحا أو عند توسيعه في باقي الضفة الغربية سيتوقف أساساً على أداء هذه الأطراف الثلاثة ومدى التزام كل منها بتمهيداته. وبهذا المنطق يكون من الإحصاف تحميل السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن عدم تحقيق تجربة غزة - أريحا للنتائج المرجوة منها، وعن الأخطاء والمشاكل التي رافقت تطبيق التجربة حتى نهاية عام ١٩٩٤، وذلك كما ذهبت في النيويورك تايمز في ١٩٩٤/١٢/٤، قبلها أن المشاكل التي تواجه تجربة الحكم الذاتي في غزة تبدأ وتنتهي من شخص ياسر عرفات نرفضه التحول من رجل ثورة إلى رجل دولة. أو كما ذهبت جريدة الموند في ١٩٩٤/١٢/٩، من أن ياسر عرفات هو المسؤول الأول عن حالة الفوضى السائدة في قطاع غزة. خالقصور الذي شاب تجربة الحكم الذاتي لا يعود فقط لسوء أداء السلطة الفلسطينية، رغم عمق تأثيره، وإنما أيضاً إلى عدم احترام

الطرفين الآخرين لإلتزاماتهما، وهما إسرائيل والدول المانحة.

إن نجاح تجربة تطبيق الحكم الذاتي بل ونجاح عملية السلام في مجملها على المسار الفلسطيني سيتوقف في المقام الأول على مدى قيام كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة بما يتوجب عليه القيام به، وهذا أمر يمكن تصوره في ظل وجود مصلحة مشتركة سواء من جانب القيادة الفلسطينية، التي يرتبط مصيرها ومستقبلها السياسي بنجاح هذه التجربة، أو من جانب حكومة حزب العمل في إسرائيل حيث أن فشل عملية السلام مع الفلسطينيين قد يقود إلى فشل حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية القادمة عام ١٩٩٦، وقد ينهي مصير إسحاق رابين سياسياً، أو من جانب المجتمع الدولي الذي له مصلحة واضحة في ضمان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ونجاح عملية السلام وهو أمر لا يمكن تحقيقه بدون حل القضية الفلسطينية بـ الصراع في المنطقة.

رابطا : العلاقات الأردنية الفلسطينية بين التعاون والصراع

علاء سالم

وانتهاء بكافة مدن الضفة الغربية. كما سعت المنظمة للاستفادة من الزخم الدولي الذي أحاط بتوقيعها اعلان المبادئ للتأكيد على مبدئين أساسيين.

لؤلؤها : مبدأ الاستقلالية في مواجهة الاطراف العربية الأخرى، بما تحمله هذه النزعة من رموز ومعان معنوية ومللوات في أرض الواقع.

ثانيهما : محاولة استباق الأحداث برسم حدود المرحلة الانتقالية من خلال سلسلة الاتفاقيات مع اسرائيل لدعم وشمعية المنظمة في الأراضي المحتلة. ولكن الأزمة التي واجهتها مفاوضات تطبيق اعلان مبادئ الحكم الذاتي وانعكاساتها الداخلية على المنظمة من ناحية، وعلاقتها مع الأراضي المحتلة والدول العربية من ناحية أخرى، دفعتها الى اعادة التفكير في مسألتي التنسيق والتعاون مع الأردن ومصر .

وإذا كان التعاون مع الأخيرة لم يكتسب نفس الاحاح في هذه المرحلة، نظرا لمحدودية الروابط الاستراتيجية بين قطاع غزة ومصر، فإن الوضع مختلف تماما مع الأردن، الذي تربطه بالضفة الغربية العديد من الروابط التاريخية والديمقراطية والاقتصادية والسياسية والتي لا يمكن اغفالها. ومن ناحيته، سعى الأردن للتأكيد على أن التنسيق معه يجب أن يسبق أو يتزامن مع مثيله بين المنظمة واسرائيل في كافة المجالات، ليس لأهمية التنسيق في حد ذاته لصالح الطرفين والاهداف العربية فحسب، وإنما لأن غيابها يضع تلك الاطراف العربية في وضع يدفعها للتنافس فيما بينها، اضافة الى أن أي اتفاق فلسطيني - اسرائيلي لايد أن تكون له انعكاساته على الأردن. وعندما لم تتوافق المنظمة معه في هذا التوجه، بدأ الأردن ببدء ترتيب أولوياته تجاه الاسراع بالتفاوض والاتفاق مع اسرائيل ورغم أن التحولات المتسارعة في عملية السلام مثلت عاملا دافعا للتنسيق الأردني - الفلسطيني حمل في طياته بعض الفرض، فإن قيوده كانت اكبر بكثير وتمثلت في ابقاء هذا

شهدت العلاقات العربية - العربية، خلال مراحل تطورها تحولات والتواءات حادة، وارتبط ذلك بحالة من عدم الاستقرار في هذه العلاقات، ومن ثم لم تشهد أنماط التحالفات الجامدة والطويلة نسبيا. وضمن هذا السياق، لا تمثل العلاقات الأردنية - الفلسطينية، استثناء بل وضاعف من حدة التغير فيها، خصوصية العلاقات بين الجانبين، وطبيعة التشابكات والامتدادات التاريخية بين شفتي نهر الأردن؛ وإذا فقد مر التاريخ المعاصر للشعبيين بمحطات شهدت خلافات حادة، وصلت الى حد اللجوء الى السلاح والانفراج الى اطراف غير عربية طلبا للمساعدة في حسم بعض هذه الخلافات، ومحطات أخرى شهدت أشكالاً مختلفة من التعاون والتنسيق، وارتبطت هذه المحطات الصراعية والتعاونية دوماً بالقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي من ناحية، وطبيعة العلاقات الآتية والمستقبلية مع اسرائيل من ناحية أخرى . ومن ثم كانت هذه الثنائية، في المحدد الملزم لتطور العلاقات الأردنية - الفلسطينية، ومن دونها يكاد يكون من الصعب فهم واستيعاب هذه العلاقات بكافة تجلياتها. وقد نضجت هذه العلاقات في منعطف جديد بالغ التأثير على مستقبل كل من طرفيها، وعلى مستقبل عملية السلام وناتجها النهائي، خلال عام ١٩٩٤.

١ - القضايا الخلافية :

تضمن اعلان المبادئ بين المنظمة واسرائيل ضرورة اضطلاع المنظمة بمهام التنسيق والتعاون الاقليميين مع الأردن فيما يتعلق بالضفة الغربية، ومع مصر فيما يتعلق بقطاع غزة، وفي القضايا ذات الاهتمام الاقليمي المشترك كافة. وقد اتجهت المنظمة في البداية الى تجليل التنسيق والتعاون مع البلدين وخاصة الأردن لصالح بقع اتفاقها مع اسرائيل للسلام، وخصوصاً في مسألتي الانسحاب الاسرائيلي وتطبيق الحكم الذاتي بدما بمنطقتي غزة وأريحا

التنسيق عند معدلات متدنية وانففاع الاردين تجاه اسرائيل لتوقيع معاهدة سلام، تناقضت بعض بنودها مع توجهات وريجات المنظمة، وما سبق الاتفاق عليه بينها وبين اسرائيل.

وشمن هذا السياق، يمكن فهم المتغيرات التي دفعت الجانبين الأردني والفلسطيني الى التوقيع على اتفاقيتين متتاليتين في أواخر العام ١٩٩٣، وبدايات العام ١٩٩٤، يتضمنان مجالات أوسع للتنسيق والتعاون السياسي والاقتصادي. وكان مفترضاً أن ينهي هذا التوقيع، مرحلة في العلاقات الأردنية - الفلسطينية، تزامنت فيها عوامل الخلاف والتنافس السياسي على استيلاء التعاون مع اسرائيل وبلغت ذروتها حينما أحجم الرئيس عرفات عن توقيع الاتفاق الاقتصادي مع الأردن، الذي رد بانذار شديد، بأنه سوف يتصرف بما يتلاءم مع مصالحه وبصورة منفردة، اذا لم يحسم أمر هذا الاتفاق. لكن قوة الدفع نحو التنسيق فقدت زخمها بسرعة خلال ١٩٩٤، من خلال سلسلة الاتفاقيات التي عقدها الجانبان مع اسرائيل وكان أبرزها التوقيع الأردني على معاهدة السلام مع اسرائيل، التي أثارت العديد من الهواجس الفلسطينية ليس ازاء الأردن فحسب، وإنما اسرائيل أيضاً. ومن المثير للدهشة، ان نفس الهواجس كانت لدى الأردن، حينما انقربت المنظمة بتوقيع اعلان المبادئ مع اسرائيل.

١ - القضايا الاقتصادية :

شغلت هذه القضايا حيزاً واسعاً من جدول أعمال الطرفين الأردني والفلسطيني. ويعكس ذلك طبيعة التفكير الاستراتيجي لكليهما ليس باتجاه تطور العلاقات المستقبلية فيما بينهما فحسب، بل أيضاً تجاه طبيعة الارتباطات والتطور المستقبلي للكيان الفلسطيني الجديد. فعلى الجانب الأردني ظهرت مخاوف من تأثير سلبي لغياب التنسيق على الاقتصاد الأردني، إذا أصبح الوضع في الضفة الغربية مشجعاً للمؤسسات المالية ورجال الأعمال والتجار في الأردن على نقل بعض انشطتهم الى الضفة، خاصة أن ٦٠٪ من احتياجات البنك المركزي الأردني، هي عبارة عن ودائع لبنكين فقط مملوكين لفلسطينيين، وأن ٨٠٪ من حجم الاستثمارات في السوق الأردنية هي رؤوس أموال فلسطينية، فضلاً عن اثمارات الاستثمار في الضفة لأسباب عاطفية وسياسية. أما الجانب الفلسطيني، فقد تمحورت هواجسه حول تأكيد نزعة الاستقلالية، حيث ارتأت المنظمة في طبيعة القضايا الاقتصادية والتسويات الناتجة عنها، أساساً محوراً لتأمين رموز السيادة الوطنية، مثل البنك المركزي والعملة الوطنية.

ومن المعروف أنه حتى العام ١٩٦٧ كانت تعمل في الضفة ثمانية بنوك أردنية وأجنبية لها ٢٩ فرعاً، بينما عملت في القطاع ثلاثة بنوك مصرية وأجنبية لها أربعة فروع. وقد بلغ إجمالي الأصول المالية والخدمات المصرفية للبنوك الأردنية حتى مايو ١٩٦٧ ما مجموعه ١٥.٩ مليون دينار، أي ما يعادل ٢٢.٥٪ من إجمالي القدرات المالية للبنوك الأردنية، كما كانت أنشطة الضفة تساهم اقتصادياً بنحو ٢٥٪ من الناتج المحلي الأردني ويقتلها قرابة ٢٠٪ من عدد السكان آنذاك. وأتى الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧ ليشكل انقطاعاً قسرياً في هذه الروابط العضوية، عبر سلسلة من الإجراءات الإدارية من سبيل فرض العملة الاسرائيلية (الشيكل) واعتبارها العملة القانونية المسموح بوجوها في تلك المناطق، وأن ظل التعامل بالدينار الأردني محدوداً في الضفة. كما أغلقت اسرائيل جميع البنوك العاملة في الضفة والقطاع وجمدت حساباتها ونقلت الى بنك اسرائيل المركزي. ورغم أن هذه الإجراءات لم تعدد انهياراً مصرفياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد بقيت تلك الأراضي بدون أجهزة مصرفية وطنية تضطلع بدور الوساطة المالية، وبلغ عجلات التنمية الاقتصادية المطلوبة. جوف المقابل قامت اسرائيل بالتخصيص لبنوكها بفتح فروع لها في الأراضي المحتلة بلغ عددها قرابة ٣٣ فرعاً في ١٩٨٧. ولكنها تراجعت بشدة من جراء الانتفاضة الفلسطينية، حيث لم يعد يعمل سوى ثلاثة فروع منذ العام ١٩٨٨. ولم تستطع هذه الفروع توفير الخدمات المصرفية نظراً لمحوبيتها من ناحية، والمقاطعة الفلسطينية لها من ناحية أخرى، مما عكس نفسه في القصور الكبير في عمليات الائتمان المصرفي المقدمة للفلسطينيين، إذ لم تتجاوز ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٧٧ - ١٩٨٧، بينما كانت هذه النسبة للضفة تصل الى ٢٠٪ قبل الاحتلال، مما أوجد الحاجة الملحة لأجهزة مصرفية وطنية. ولكن اصطدم ذلك بالشرط المتعنت الذي وضعتا اسرائيل أمام تطور العمل المصرفي العربي والفلسطيني في الأراضي المحتلة باستثناء القدس، ومنها صعوبات الرقابة المزبوجة (العربية والاسرائيلية) على فروع البنوك التي يمداد فتحها، إضافة الى قضايا ومصعوبات فنية أخرى متعلقة بمتطلبات إدارة الودائع الخارجية، والاحتياطي النقدي، دون أن ينفي ذلك السماح بأنشطة مصرفية وطنية محدودة خلال الفترات السابقة. ففي بداية العام ١٩٨١ سمحت السلطات الاسرائيلية لبنك فلسطين وفروعه الثلاثة في القطاع. كما تمت إعادة فتح بنك القاهرة - عمان بفروعه الثمانية في مدن الضفة عام

١٩٨٤. وفي حين سمح لهذا الأخير بالتعامل بالعاملين الأردنية والإسرائيلية، لم يسمح لبتك فلسطين سوى بالتعامل بالمشيكول وتم اخضاعه لرقابة بنك إسرائيل. ولكن هذه الأنشطة المحدودة كما نودعنا لم تلبي متطلبات التطور المالي والاقتصادي للفلسطينيين، مما حدا بالجانبين الفلسطيني والأردني للاتفاق عام ١٩٨٥ على أطر مشتركة يسمح بموجبها بإعادة فتح البنوك الأردنية في الضفة والتي بلغ عددها ٢٠ بنكاً. بهدف تقديم الخدمات المصرفية. ولكن الخلاف الأردني الإسرائيلي حول وضعية هذه البنوك، حال دون تحقيق الهدف منها، إذ طلب الأردن أن تكون هذه الفروع امتداداً لجهازه المصرفي. فحينما رأت إسرائيل اعتبارها فروعاً لمصارف دولة أخرى. وكانت لجنة الأمن الاقتصادي الأردني قد طالبت في سبتمبر ١٩٨٨ بالسماح بإعادة فتح فروع البنوك الأردنية في الضفة، وفق أسس محددة تؤكد السيادة المصرفية الأردنية. فإن قرار فك الارتباط الذي اتخذ قبل ذلك بشهرين، أفرغ هذا التوجه من مضامينه، في حين دعمت النزعة الاستقلالية الفلسطينية عقب مؤتمر الجزائر في نوفمبر ١٩٨٨، ومقرراته الشهيرة عن الدولة الفلسطينية المستقلة. وإذا اتجهت المنظمة منذ توقيعها على إعلان المبادئ مع إسرائيل إلى العمل على دعم هذه الاستقلالية، ومن ثم أتت أولوية التفاوض مع إسرائيل. وتؤكد القراءة المتأنيبة للملاحق الاقتصادية للإعلان ذلك، وهي قراءة وعاما الأردن بعناية وقلق، حيث بلورت هذه الملاحق مجالات وأنماط التعاون بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، ضمن إطار لا تتم إلا بين الأطراف المتجهة نحو التكامل الاقتصادي، وهو تطور غير مسبوق، ولا مثيل له بين دولتين عريقتين. وقد وضع هذا التطور الأردن أمام خيارين لا ثالث لهما في مجال تنظيم علاقاته الاقتصادية بالضفة.

أولهما: الانتظار لمدة خمس سنوات حتى تنتهي فترة الحكم الذاتي ويقرر مصير الكيان الفلسطيني النهائي لتحقيق التعاون معه، بكل ما يحمله هذا الانتظار من مخاطر قد تنتج منه امكانيات التعاون.

ثانيهما: الضغط على المنظمة لدفعها للتنسيق والتعاون، بالتوازي مع تعاونها مع إسرائيل، وبشكل قاعدة لعلاقات الاقتصادية المتنامية بين ضفتي نهر الأردن. ولتدعيم هذا الخيار الثاني، لجأ الأردن إلى الأتار الشهير للملك حسين في أول يناير، والذي سبقه تهديد للبنك المركزي الأردني بإعادة فتح البنوك الأردنية في الضفة بدون التنسيق مع المنظمة، خصوصاً وأن هناك مفاوضات أردنية - إسرائيلية حول الترتيبات المصرفية في الضفة، وأن تعثرها ناجم عن

الرفض الإسرائيلي لطلب الأردن بأن يتم تحويل ٥٠٪ من ودائع البنوك لاستثمارها في الأردن، وتصر إسرائيل على ألا يتجاوز هذا التحويل معدل ١٠٪ فقط. وكانت الانفراجة الأولى في موافقة الجانبين الأردني والفلسطيني في نهاية أكتوبر ١٩٩٢ على اتفاقية اقتصادية كانت الأولى من نوعها، وذلك على هامش اجتماعات اللجنة السياسية المشتركة العليا في عمان. وتنظم هذه الاتفاقية عمل البنوك الأردنية وأنشطتها بالنسبة للقرود التي كانت قائمة قبل العام ١٩٦٧، والبنوك الجديدة التي ستمارس عملها في أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني. وأساليب ترخيصها، والاستثمارات الأردنية أو المشتركة في تلك الأراضي. كما تنظم الاتفاقية أيضاً التبادل التجاري الذي يشمل المنتجات الزراعية والصناعية والتعاون في قطاع السياحة والتسويق في إطار العلاقات الاقتصادية العربية، والتي تشمل مجالات الطاقة والكهرباء والاتصالات والنقل والمواصلات والطرق والياه.

وكانت أهم بنود الاتفاق الجديد هو اعتماد الجانبين الدينار الأردني كعملة للتداول في أراضي الحكم الذاتي. وخلال شهر نوفمبر ١٩٩٢، توصل فريقا التفاوض الأردني والفلسطيني في إطار اللجنة الفرعية للتعاون الاقتصادي إلى صياغة متكاملة لاتفاق لتعاون الاقتصادي المشترك كالتالي:

• التعاون خلال المرحلة الانتقالية في مجالات النقل والربط الكهربائي والمواصلات والجمارك والياه والطاقة والاتصالات.

• اعطاء أولوية للجانب المصرفي والنقدي بالاتفاق على اعتماد الدينار الأردني كعملة رئيسية للتداول في أراضي الحكم الذاتي وتنظيم عمل المصارف الأردنية بأشراف البنك المركزي الأردني.

• تشكيل لجنة أردنية - فلسطينية مشتركة تعمل على ترخيص المصارف غير الأردنية الراغبة في العمل في مناطق الحكم الذاتي، وتنظيم تداول الأوراق النقدية وإمكان إصدار سندات دين فلسطينية بالدينار الأردني، ومراقبة العملات المتداولة.

• الاتفاق على أن يكون حجم التبادل التجاري بين الجانبين مفتوحاً ويقصى حد ممكن.

• الاتفاق بشأن قضايا تتعلق بالتعاون في المجال الزراعي ونقل التكنولوجيا وتشجيع استثمارات القطاع الخاص وتشجيع كل الشركات الأردنية للقيام بدورها في أراضي الحكم الذاتي. وقد اصطلحت هذه الاتفاقية، بالعديد

عمل اللجان الفرعية الست المتخصصة. كما صاغ الجانبان في مايو ١٩٩٤ آلية عمل واتفقا على خطط لتنفيذ هذه اللجان الست من أجل الإسراع في تطبيق بنود اتفاق يناير، حيث أعطيت الأولوية لقطاع المصارف بما في ذلك النقد وقطاعات التجارة والسياحة والتراخيص، بما يمكن الطرفين من رفع معدلات التبادل التجاري السنوية إلى ٢٠٠ مليون دولار. ولكن من ناحية أخرى، أظهرت محادثات مايو تجدد هواجس الأردن من جراء توقييع المنظمة على بروتوكول التعاون الاقتصادي مع إسرائيل في باريس ٢٨ أبريل ١٩٩٤، والذي تضمن:-

- في مجال المال والمصارف بات الفلسطينيون مخولين بموجب بروتوكول باريس أن ينشئوا سلطتهم المالية الخاصة التي يحق لها أن ترخص للمصارف، وأن تنظم عملها في الضفة والقطاع، وأن تدير الاحتياطي الرسمي.

- في مجال أسواق رؤوس الأموال وضريبة الدخل وحواجز الاستثمار والتأمين، أصبح للفلسطينيين الصلاحيات لتدبير شئونهم .

- في مجال التجارة مع إسرائيل، بإمكان الفلسطينيين أن يصنروا كل شيء تقريباً بلا قيود، باستثناء ست سلع زراعية لا يمكن تصديرها إلا ضمن قيود معينة. وقد أثار هذا البروتوكول دهشة الأردن، ودعا إلى طلب إيضاحات فلسطينية حول مدلولاته وسط مخاوف من أن يكون بمثابة موافقة رسمية فلسطينية على واقع الدمج والاندماج مع إسرائيل، وتعمير الإيضاحات التي طلبها الأردن في:-

- كيفية تداول العملة الإسرائيلية (الشيكال) في إطار الاقتصاد الفلسطيني، وهل ستكون العملة الرسمية ؟

- ما هي الإجراءات التي ستتخذها السلطة الفلسطينية لصحية الدينار الأردني ؟

- ما هي الإجراءات التي ستتخذها السلطة الفلسطينية ليحظى الأردن بقضائية المعاملة مقابل الضمانات التي تقدمها ويقدمها للشعب الفلسطيني ؟

- هل تمت مراعاة المصالح الأردنية خلال مفاوضات باريس، أم تمت التضحية بها من جانب المفاوض الفلسطيني من أجل الحصول على مكاسب سياسية ؟

- ما مدى قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق التوازن بين سعيها لفصل نفسها عن الاقتصاد الإسرائيلي وتعزيز التعاون والتسويق مع الأردل، وما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها لتأكيد هذا التوازن ؟

- هل سيتم التضحية بالمصالح العربية تحت تأكيد

من المراقيل، نظرا لعدم تليبيتها لأهم مطلب فلسطيني، وهو إنشاء البنك المركزي الفلسطيني الذي جرى تأجيل البت فيه حتى أواخر العام ١٩٩٦ على جانبي المفاوضات سواء ما بين الفلسطينيين والأردن من ناحية، والفلسطينيين وإسرائيل من ناحية أخرى لاعتباره مظهرا من مظاهر السيادة، وذلك على الرغم من أصرار عرفات شخصيا على إقامته . والراجح أن هذا العامل حدا بالجانب الفلسطيني للتناط في التوقيع النهائي عليها. وقد تجلّى ذلك في عدم إصرار عرفات لزيارة الأردن لتوقيع النهائي على الاتفاقية. وفي السابع من يناير ١٩٩٤، كان مفترضاً أن يضع توقيع الجانبين على الاتفاقية حدا لمرحلة من العلاقات تراحمت فيها عوامل التنافس والخلاف السياسي. ولتبدأ مرحلة جديدة في مسار هذه العلاقات، بلورت ملامحها، بنود الاتفاقية التي نمت على:-

- إعادة فتح البنوك الأردنية التي أغلقت عام ١٩٦٧، وأن يكون البنك المركزي الأردني هو الجهة المعتمدة لتتظيم إعادة فتح هذه البنوك والمراقبة والإشراف عليها.

- الاستمرار في استخدام الدينار الأردني كعملة للتداول في أراضي الحكم الذاتي لحيث إصدار النقد الفلسطيني، مع استخدام عملات عربية وعالمية خلال المرحلة الانتقالية في ضوء الحاجات الاقتصادية .

- إنشاء لجنة فنية مشتركة تهتم بشكل منتظم من أجل التعاون في رسم وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية، والتعاون في مجالات دراسة إنشاء بنوك متخصصة في مجالات التنمية المختلفة .

- إنشاء لجنة مشتركة لتشجيع التبادل التجاري ورفع مستوياته.

- إنشاء منطقة حرة مشتركة في وادي الأردن لأغراض «تجارة التراخيص»، والصناعات والاستثمارات المشتركة، على أن يقوم الجانبان خلال المرحلة الانتقالية بتسهيل حركة التجارة والنقل والتخزين.

- الاتفاق على إعادة فتح جسر الأمير عبد الله بالتزامن مع توسيع وتطوير الجسور الأخرى.

- إنشاء مشروعات سياحية مشتركة، ووضع اتفاقية لتبادل الأيدي العاملة ووضع اتفاق خاص لتشجيع الاستثمارات المشتركة وحمايتها، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص في البلدين للمشاركة والمساهمة في تنفيذ المشاريع السكنية ومشاريع البنية التحتية. وتبع ذلك استئناف عمل اللجنة العليا المشتركة للباحث في آليات التنسيق واستمرار

النزعة الاستقلالية الفلسطينية ؟

وكان لعدم تقديم اجابات حاسمة على معظم هذه الاسئلة من ناحية، والتحصين السريع في العلاقات الاردنية - الاسرائيلية تداعياتها المباشرة على العلاقات الاردنية - الفلسطينية. ولم تقتصر هذه التداعيات على تدهور العلاقات بين حصين ومرفحات بسبب بعض البنود السياسية التي وردت في اعلان واشنطن ٢٥ يوليو ١٩٩٤ والذي أنهى حالة العداء بين الأردن واسرائيل وخصوصا الاعتراف الاسرائيلي بدور خاص للأردن في حماية المقسمات الاسلامية في القدس. فقد انتقد مسئولون فلسطينيون أيضا الاتفاق التجارى بين الاردن واسرائيل لتجاوزه المنظمة، وخصوصا في بند هام منه هو الاتفاق على قيام الأردن بتصدير سلع بقيمة ٣٠ مليون دولار الى مناطق الحكم الذاتي حتى نهاية العام ١٩٩٤. وقد برزت قضية استقرار النينار كمحدد هام في العلاقات الاردنية - الفلسطينية، نظرا لارتباطها بالحفاظ على المصالح الاقتصادية الاردنية في الضفة، والخوف من أن يؤدي اصدار عملة فلسطينية لغراق النينار. فقد طلبت المنظمة من الأردن نقل الاشراف على البنوك الاردنية في الضفة الى الهيئة المالية الفلسطينية مع استمرار دعم السلطات الوطنية الفلسطينية، وتؤكد المنظمة على أهمية هذا النقل تنفيذاً لبروتوكول باريس الذي يعتبر الأردن أنه ليس طرفاً فيه، ومن ثم فهو غير معني به، بل زاد على ذلك بالتركيد على أن بروتوكول باريس - الذي وافقت فيه اسرائيل على تشكيل هيئة مالية فلسطينية مستقلة - لا يتضمن إلغاء العلاقة بين بنك اسرائيل وبنك الأردن المركزي في الاشراف المالي والمصرفي في اراضي الحكم الذاتي. ولذلك تصاعد الخلاف من جديد خلال اجتماعات أكتوبر ١٩٩٤ اللجنة العليا للتسويق السياسي في عمان، إذ بدا للفلسطينيين أن التمثل الاقتصادي الأردني في الضفة الغربية يرتبط بمصالحه في الضفة الشرقية وخصوصا فيما يتعلق باستقرار النينار. ومن ثم بدا أن هناك نوعاً من التماثل في التوجهين الأردني والاسرائيلي إزاء الفلسطينيين مفاده، استعدادهما لتقديم صلاحيات مكررة للسلطة الوطنية في المجالات التي تمثل عبئاً عليهما، بخلاف المجالات التي تمثل مصلحة حيوية لهما. ومن هذه المجالات القضايا الاقتصادية التي ظلت محلقة بين الجانبين الأردني والفلسطيني ترتبط بمظاهر واضحة أهمها :-

- أبعد الأردن أبواب الصادرات الزراعية من المناطق الفلسطينية اليه .
- معارضة الأردن قيام حراسة فلسطينية على المعابر،

والادعاء أن ذلك يضع حدوداً قطعية بين الضفتين، رغم الضغوط الفلسطينية على اسرائيل لاقراء ذلك السماح به .

• قيام الأردن بفرض جمارك على وارداته من أحجار البناء من الضفة الغربية. ولجأ الفلسطينيون من جانبهم الى نقض اتفاقهم مع اسرائيل بشأن السماح بتصدير سلع أردنية الى اراضي الحكم الذاتي الفلسطيني وقاموا من جانب واحد بإنشاء بنك فلسطين في مدينة رام الله في أغسطس ١٩٩٤.

ب- القضايا السياسية :

كان الجدل حول القضايا السياسية والأمنية بين الأردن والمنظمة، انعكاساً موضوعياً لعدة الخلافات بين الجانبين على أراضية انتفاء محددات التعاون والتسويق المتبادل، وخصوصاً في المجالات الاقتصادية. فقد استخدم الأردن بعض تلك القضايا للضغط على المنظمة وبهذه للتسويق معه، عبر التهديد بأنه اذا لم يحدث ذلك فإن الأردن سوف يسمى عبر التفاوض مع اسرائيل الى ترتيب الاجراءات المنظمة لعلاقاتها مع الضفة الغربية. وانطلق هذا التوجه الأردني من امراك مفاد. أنه اذا كان هناك تفهم أردني لرغبة المنظمة في الاستقلالية وإنشاء البوابة المستقلة، فإنه في نفس الوقت لم يقتنع بالهجوم والتبريرات لاعطاء الاتفاق والتفاوض مع اسرائيل الأولوية القصوى. وقد زاد من هواجس الأردن تجاه نوايا المنظمة المستقلة، أن طبيعة الخلافات بينها وبين اسرائيل انحصرت على الشق الخارجي لقضايا الحدود، والأمن والمعايير بين منطقتي الحكم الذاتي في غزة وأريحا وكل من الأردن ومصر بما يعني أن المنظمة تسعى الى ترسيم حدود الكيان الفلسطيني مع الخارج على الفور. لكنها لا تفعل الشيء ذاته عندما يتعلق الأمر بمطالبة اسرائيل بتحديد حدودها مع الضفة والقطاع.

ومن ثم بدأت التسلاطات في الأردن حول معنى ذلك، هل يجري فعلاً التمهيد لكوفدالية اسرائيلية - فلسطينية خلال المرحلة الانتقالية لحكم الذاتي، وأن الصيحتين عن الكوفدالية مع الأردن ليس أكثر من غطاء سياسي. ومن هنا كان التلويح الأردني المتكرر باتفاق ممكن مع اسرائيل وأنه اذا حدث ذلك في ظل غياب تسويق مع المنظمة فإن الحكومة الأردنية قد تلجأ لإنشاء نقاط عبور بين ضفتي نهر الأردن غير النقاط التقليدية التي يسعى الفلسطينيون للسيطرة عليها. وطرح في هذا الصدد أن يعاد استخدام جسر «دامية» الذي يصل بين الأردن ومنطقة نابلس في الضفة الغربية (غير خاضعة لاتفاق الحكم الذاتي) أو إنشاء نقاط عبور في مدينة العقبة. وكان من

يكون بلا رابطة مع الأردن. لكن برزت خلال هذه الفترة مؤشرات أردنية تحوي بنية العودة عن قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية. وعندما رفض مجلس النواب الأردني بالأجماع في ٢٦ ديسمبر ١٩٩٢ إلغاء قانون لإنشاء محكمة استئناف في مدينة القدس الشرقية، أعتبر هذا القرار في حينه، بمثابة اتجاه رمزي بالعودة عن قرار فك الارتباط.

ويرغم تأكيدات الملك حسين الرئيس الفلسطيني عرفات، خلال محادثتهما في يوليو ١٩٩٢ أن الكونفيدرالية يجب أن تأتي بعد تمتع الشعب الفلسطيني بحق تقرير مصيره، فقد بدا أن الهدف من ذلك هو تهيئة الأجواء للقبول بالحل الكونفيدرالي وخصوصاً في ضوء المضمون الذي أعطاه الأردن لاتفاق يوليو ١٩٩٢، الذي ركز على تنشيط وتعزيز دور المؤسسات الأردنية، أي تلك التي يمتد إليها نفوذها مثل البنوك والمؤسسات التعليمية ومن ثم، فقد شعر الجانب الفلسطيني بالاجتراس من هذه التوجهات الأردنية وتدابيرها على امكانيات بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة. إضافة الى تداعيات هذا الطرح الكونفيدرالي على توجهات اسرائيل إزاء الخيار الأردني، والوطن البديل، باعتبارها نهاية المطاف للمفاوضات السلمية.

ولذا فقد تركزت تحركات الجانب الفلسطيني ليس فقط على تأجيل القرارات الاقتصادية التي تم التوصل إليها مع الأردن في يوليو ١٩٩٢، بلية تأكيد انفراد المظلة بأدارة الشؤون المالية والإدارية في الضفة، بل وأيضاً التوجه الانفرادي نحو اسرائيل واستباق المفاوضات الثنائية بالتوقيع على إعلان مبادئ للحكم الذاتي المحدود للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ثلثاً منها إن هذا الاستباق سوف يتيح لها الحصول على الاستقلالية والبهوية التي تسعى إليها. وتفسر هذه المذكرات الى حد بعيد الاندفاع الفلسطيني نحو اسرائيل منذ توقيع إعلان مبادئ واشنطن بغية مناقشة كافة القضايا والاشكاليات الناجمة عن بدء الحكم الذاتي في منطقتي غزة وأريحا، دون إيلاء اهتمام يذكر للتصديق مع الأردن رغم أهميته عند مناقشة تفاصيل الإجراءات المقبلة بالحكم الذاتي في الضفة الغربية في شقيها السياسي والاقتصادي وقد تمثل ذلك في العديد من لجان الارتباط واللجان الأمنية والاقتصادية التي جرى تشكيلها بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي وهدفها دفع التعاون بين الجانبين. ومع ذلك اقترحت المنظمة في أكتوبر ١٩٩٢ إعادة تشكيل اللجان الست مع الأردن لكي تضم عناصر فنية ومتخصصة في الموضوعات التي يجري بحثها في إطار عمل هذه اللجان. وقد وافق الأردن على هذا الاقتراح، وقام من جانبه بتسمية أعضاء ممثليه في هذه

الوحدات أن إجراءات من هذا النوع، تجعل أي اتفاق فلسطيني - اسرائيلي حول المعابر في منطقة أريحا بلا معنى، وتقوض ما سبق الاتفاق عليه بين الأردن والمنظمة عندما توصلت اللجنة الأردنية - الفلسطينية العليا الى تفاهم مبدئي في ١٤ يناير على مضامين حددت أنماط ومجالات التعاون في شؤون الأمن والحدود كالتالي:

* تبادل المعلومات الأمنية.

* تنسيق الإجراءات الأمنية المتعلقة بعبور المواطنين من الجانبين في المعابر وبغير الحدود.

* تدعيم الموقف الفلسطيني في مفاوضاته مع اسرائيل بشأن تطبيق الحكم الذاتي وخصوصاً في مسألة دعم المطالب الفلسطينية بالسيطرة على المعابر بين الأراضي الواقعة تحت سلطة الحكم الذاتي وكل من مصر والأردن.

* استمرار الأردن في تعريب الكوادر الأمنية الفلسطينية (قوات بدر) التي تسلمت مسؤولية الأمن في غزة وأريحا بعد الانسحاب التدريجي الاسرائيلي منه. لكن تلك الانفراجة في علاقات الجانبين كانت لحظية وتراجعت أمام افتقار التنسيق والثقة المتبادلة من جانب، وتضامد الخلاف حول الاشراف على الاماكن المقدسة بالقدس من جانب آخر.

ج - افتقاد التنسيق والثقة المتبادلة :

من المعروف أن آلية مدريد التفاوضية فرضت تنسيقاً أردنيا - فلسطينياً أملت طبعية تشكيل الوفد المشترك بينها. وأفضى هذا التنسيق في يوليو ١٩٩٢ الى الاتفاق على تنشيط لجان ست فرعية يرأسها وزراء أردنيين ومسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية للبحث في العلاقات بين الأردن والأراضي الفلسطينية مع بدء سريان الحكم الذاتي. وموضوعات هذه اللجان تندرج في اختصاصات التعاون الاقتصادي، القدس، الأمن، الحدود، اللاجئين، وأخيراً اللجنة الإدارية، التي تقوم برفع توصياتها الى اللجنة العليا المشتركة لمناقشتها وإقرارها، كما أن من مهامها ضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه وإقراره في إطار عمل اللجنة العليا. وقصد من هذا الاتفاق، إعادة تخطيط العلاقات الأردنية - الفلسطينية في مرحلة انتقالية في مسار علاقات الطرفين، إذ عكست صيغة تشكيل هذه اللجان الست ووظيفتها الرغبة في ضرورة التحديد المشترك لأطر التحرك الميداني، والذي يغطي في الوقت نفسه قضايا المفاوضات الثنائية والمتعددة. وبهذا بدا أن هناك معادلة يسعى الجانبان الأردني والفلسطيني لمصاوغتها، هدفها التأكيد على بناء كيان فلسطيني مستقل في الضفة والقطاع لن

اللجان لكن لم تقم المنظمة طوال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٢ بتسمية أعضائها فيها باستثناء اللجنة الاقتصادية التي ترأس الجانب الفلسطيني فيها د. يوسف الصايغ. والتبوير التي قدم انذاك هو انشغال المنظمة في هذه الفترة بالذات اقرب بدخول اعلان مبادئ غزة وأريحا حين التنفيذ الفعلى من ناحية، وعملية اختيار العناصر الممثلة للجهات المختلفة المشاركة في عضوية هذه اللجان من ناحية أخرى. ومن ثم بدا للاردين أن هناك ترددا من جانب المنظمة في جعل اللجان الست المشتركة بمثابة هيئات عمل مستقرة يجرى من خلالها بحث وإدارة جميع الأمور الداخلة في اختصاصاتها أية مستجدات تشهد لها الساحة على صعيد عملية السلام.

مما يحد بالنسبة للاردين بمشابهة انتصار للتتار الفلسطيني الداعي الى التقاسم الوظيفي مع اسرائيل خلال المرحلة الانتقالية، على حساب التتار الآخر الداعي الى التقاسم الوظيفي مع الأردن. وقد ساهم هذا الجو المشحون بالتوتر نتيجة تراجع التنسيق والتعاون بين الجانبين، في تغذية الشائعات التي دارت في مجملها حول المطالب التي ترد أن الأردن سلمها لاسرائيل خلال اللقاء السري الذي عقد في خليج العقبة بين الملك حسين ووزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز في نوفمبر ١٩٩٢. وتورد أن من بينها عدم تسليم سلطة الاشراف على المعابر بين ضفتي نهر الأردن الى سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني، وإبقائها تحت السيطرة الاسرائيلي. كما ظهرت شائعات حول أن المنظمة في سبيلها للتوصل الى حلول شاملة مع اسرائيل على حساب الأردن. أي العمل على إثارة الهواجس الأردنية من احتمالات قيام كوفنديالية اسرائيلية - فلسطينية مشتركة تهدد الأمن والوجود الأردني، مما زاد من حدة الأزمة بين الأردن والمنظمة، وما تبعه من حملة شديدة شنها الأردن على الزعامات الفلسطينية، متهما إياها بأعمال التنسيق والتعاون معه، وإزاءه الغموض الذي اكتنف الموقف الفلسطيني بشأن الهواجس الأردنية، تبلورت في السياسة الأردنية استراتيجيتان -

أولهما : هي الاقتراب من الموقف السوري - اللبناني كخطوة تكتيكية تحسباً لمفاجأة فلسطينية ثانية بعد مفاجأة أوسلو، ورأى بعض المراقبين أن تزايد تباين الاتصالات الهاتفية بين الملك حسين والرئيس حافظ الأسد، والزيارة التي قام بها وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الى عمان في بداية شهر يناير ١٩٩٤، كانت تعبيراً عن القلق الأردني إزاء انفرد المنظمة باتفاق مع اسرائيل لا يأخذ المصالح الأردنية في الاعتبار .

وثانيهما : الاسراع بالتوصل لاتفاق مع اسرائيل. وقد سادت لهجة حادة في الخطاب السياسي الأردني إزاء توجهات المنظمة تضمنت التلويح بعدم الزامية الخيار الكوفنديالي معها. ومن ثم يصيح الأردن في حل من التنسيق بخصوص مستقبل عملية السلام، وأن الأردن لن يقبل قرارات تفرض عليه من دون أن يكون طرفاً في صياغتها لضمان مصالحه واستقراره وأمنه. وقد بلغت هذه الالهجة مداها حينما حدد الملك حسين في خطابه يوم ١ يناير أمام مجموعة من ضباط الجيش الأردني يوم الرابع من يناير كآخر موعد لوصول وفد رسمي من المنظمة الى الأردن لمناقشة قضايا التعاون والتنسيق المشترك، وإن لم يحدث ذلك، فعلى كل طرف تحمل المسؤولية وحده. وهنا سارع الرئيس عرفات الى لقاء الملك حسين في مطار عمان في ٢ يناير ١٩٩٤، وعقدت قمة لمدة ساعتين.

ووصفت بأنها أكثر اللقاءات سخونة بينهما، وجرى في هذا الاجتماع الاتفاق على إرسال وفد المنظمة برئاسة فاروق قدومي الى عمان في ٥ يناير لأجراء محادثات مع رئيس الجانب الأردني في لجنة التنسيق العليا سعيد التل نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم. وربما ما ساعد لهذا التطور في العلاقات الأردنية - الفلسطينية ليحدث ما لم تبرز اشكاليات تطبيق اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي، وخصوصاً رفض اسرائيل التقيد بمبدأ الانسحاب الكامل من منطقتي بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا في الثالث عشر من ديسمبر ١٩٩٢، إضافة الى الخلافات حول الصلاحيات التي يمكن منحها لسلطة الحكم الذاتي. وبدأ في حينه للقادة الفلسطينيين وبالأخص عرفات أن الوقت لا يعمل في مصلحتهم نظراً لعاملين أساسيين:-

(١) الصعوبات الداخلية التي واجهت القيادة الفلسطينية، والتي لم تعد سرا، والناجمة ليست من هواجس الفلسطينيين من التنازلات والانذفاع الشديد تجاه اسرائيل فحسب، بل وأيضا المطالبة بالمزيد من القيادة الجماعية للمنظمة والحد من الزعامة السلطوية لعرفات.

(ب) أن الولايات المتحدة التي رفضت التدخل بين اسرائيل والمنظمة، اعتمدت دوراً نشيطاً في التصديع بين وجهات نظر سوريا واسرائيل بخصوص عملية السلام، لما لهذا السارمن محورية، وقد بلورت قمة جنيف بين الأسد وكليتون، إضافة الى الجولات المكوكية لوزير الخارجية وارين كروستوفر، أهمية هذا التوجه. وضمن هذا السياق، بدا للجانب الفلسطيني، عدم رغبة أعمال التنسيق السياسي والاستراتيجي مع الأردن، بالرغم من كل الحساسيات التي تؤثر على العلاقة بين الجانبين، بما في

• أن اعتراف اسرائيل بدور محوري للأردن في رعاية الأماكن المقدسة في القدس سيهيئ تسليم الملك حسين بسيادة اسرائيل على القدس، ومن ثم أضعاف الموقف الفلسطيني بشأن أية مفاوضات للوضع النهائي المدنية .

• رفض ميذا تقسيم القدس الى شقين سياسى ودينى .
وهو التقسيم الذى اكده رابين في ٢٧ يوليو ١٩٩٤ بقوله «هناك فصل في اتفاق واشنطن بين المشكلة السياسية - الدبلوماسية، والمشكلة الدينية الخاصة بالأماكن الإسلامية المقدسة. وإقرار الأردن بالولاية الدينية فيه تدميم لاستراتيجية الفصل الاسرائيلية» .

• التأكيد على أن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتخضع لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ باعتبارها أراضي محتلة. وقد قدم الأردن إيضاحات حول جواز التمييز بين ولايته الدينية والسيادة السياسية. وأن الجانب الأخير متروك للمنظمة لتواليه بشكل كامل مع اسرائيل. وأن الفقرة الثالثة الواردة في اعلان واشنطن والخاصة بالأماكن المقدسة هي في فقرة مقررة لاحقة وليست منشئة له. لكن ازاء السياسة الاسرائيلية المزبوجة يرفض التفاوض مع الفلسطينيين حول وضعية القدس حاليا لأن من شأن ذلك احقاق اضرار بالغة بعملية السلام من ناحية، والقبول بهذا في الأردن، والقبول الأردني بهذه السياسة، والتي تخضع توجهاتها ازاء مدينة القدس، تبنت المنظمة سياسة استعراض القوة مع الأردن، وبدت ملامحها في:

• استحداث وزارة فلسطينية في ١٤ أغسطس ١٩٩٤ تعنى بشئون الأوقاف والمقدسات الإسلامية في أراضي الحكم الذاتي بما فيها مدينة القدس .

• أوامر عرفات في أواخر شهر يوليو ١٩٩٤، بمنع توزيع صحيفة النهار الفلسطينية الموالية للأردن في غزة وأريحا، مما هددها بالتوقيف رغم أنها تصدر من القدس، فكانت هذه محاولة للآبات قوته للجانبين الأردني والاسرائيلي بكنه من مقره المتواضع في غزة، قادر على التأثير المباشر على ما يحدث في القدس الشرقية .

• حيثما توفي مفتي القدس سليمان الجعفرى في شهر أكتوبر ١٩٩٤، سارعت المنظمة بتعيين الشيخ عكرمة صبري في هذا المنصب الذى كان الأردن يتولى التعيين فيه. وبهذا غدت المعركة بخصوص الولاية الدينية على القدس بدائية، والولاية السياسية الشاملة فيما بعد هي الأكثر خطورة في مسار العلاقات الأردنية - الفلسطينية عام ١٩٩٤.

ذلك الصاميات القديمة وما اعتبرته عمان تصرفا غير لائق اقامت عليه المنظمة عندما تظاهرت بالتنسيق معها عبر لجان مشتركة، فيما كانت المفاوضات السورية مع اسرائيل تسير بوتيرة متسارعة في أوسلو، كأن تشكيل هذه اللجان كان من باب التمهويه. ولكن المدى الذى ذهب اليه هذا التنسيق ظل محدودا. فعلى الرغم من الانتظامية التى اتسمت بها اجتماعات اللجان المشتركة طوال النصف الأول من العام ١٩٩٤، إلا أن الأردن لم يعمل كثيرا على هذا التنسيق، وانفع هو الآخر ناحية اسرائيل، في خطوة مماثلة تماما للنهج الفلسطيني. ومن المثير للفضة، أن التماثل لم يقتصر على النهج فحسب وبل ورد الفعل أيضا.

اذ أصعب توقيع المعاهدة الأردنية- الاسرائيلية في أكتوبر ١٩٩٤، نقدا للأردن من جانب المنظمة. ومن ثم كان اعلان واشنطن في يوليو ١٩٩٤ بين الملك حسين ورابين وبرعاية الرئيس كلينتون، والذي مهد لاتفاقية السلام في أكتوبر ١٩٩٤، المحطة الأخيرة في مسار التنسيق الظاهري بين الجانبين الأردني والفلسطيني. فبذات مرحلة توتر جديدة في علاقات الجانبين وفيها كرس الأردن موقفه بلك الروابط المتبقية مع الضفة الغربية، وذلك بتوقيع الاتفاقية دون أية إشارة الى الضفة، وسبق ذلك قرار مجلس الوزراء الأردني في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤ يقطع الروابط الادارية والقانونية المتعلقة بالاشرف على الشؤون المدنية في الضفة الغربية فيما عدا القدس الشرقية.

وضعية مدينة القدس: أخرجت قضية القدس الخلاف الأردني - الفلسطيني الى العلن، لتضيف بدناميتها محطة تصاميم أخرى في مسار توتر العلاقات بين الجانبين، وذلك على أرضية ما ورد بشأن القدس في اعلان واشنطن في ٢٥ يوليو ١٩٩٤، وتم معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية أكتوبر ١٩٩٤، وفيها اعطى الأردن بورا خاصا في الاشراف على الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشرقية. وقد أكد الأردن حقه في بحث القضايا الدينية المتعلقة بالأوقاف وحماية المقدسات الإسلامية وحرية العبادة في القدس، الا أن التفاوض السياسي حول مستقبل القدس يدخل في اطار المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية في المرحلة النهائية.

ويطلق هذا التوجه من المعلومات الموضوعية لعور الأردن في الاشراف على الأوقاف الإسلامية في القدس قبل وبعد الاحتلال الاسرائيلي لها في العام ١٩٦٧. وأن قراره الارتباط القانوني والاداري بالضفة الغربية في العام ١٩٨٨، استثنى القدس ومؤسساتها الدينية من هذا القرار. أما التوجه الفلسطيني فقد استند على.

٢ - مواطن الانكشاف :

لم تكن القضايا الخلافية هي المحدد الوحيد لمسار تطور العلاقات الأردنية - الفلسطينية، إنما تزامن معها مواطن للاكشاف Vulnerability، كانت عاملاً مساعداً في تعميل القضايا الخلافية وزيادة حدتها فيما أبرزته من نقاط للضعف والهواجس المتبادلة في ادراك قادة البلدين لحتمية ومضامين ومستقبل هذه العلاقات. وقد كانت مواطن الانكشاف، محددًا هاماً لفهم السلوك الأردني والفلسطيني تجاه القضايا الخلافية بينهما. ومن ثم العلاقة الارتباطية المباشرة ببل هذه المواطن والقضايا الخلافية. ويمكن بلورة هذه المواطن في:

أ - العامل الإسرائيلي : من الصعب حصر العامل الإسرائيلي كاهم مواطن الانكشاف في العلاقات الأردنية - الفلسطينية وفي المرحلة الراهنة من مفارقات السلام إذ تعود جنوده الى ما قبل عام ١٩٤٨ كما يتضح من استعراض تاريخ الحركة الصهيونية في فلسطين. لكن التداعيات الراهنة لهذا العامل لم تكن ناجمة عن السلوك التفافضي الإسرائيلي ازاء الطرفين فحسب، وإنما أيضا عن التدافع غير المجرى من جانب الأردن والمنظمة تجاه اسرائيل تحت وطأة هواجس متبادلة من احتمال حدوث طغيان لأحدهما على الآخر خصوصاً في مجالات الهوية والوجود والأمن. وهي كلها مقومات يسمي الهانبيان لتدعيمها خلال المرحلة القادمة من التطور السياسي في المنطقة. ومن ثم كانت مسارات العلاقات الأردنية - الفلسطينية، مهيئة لمل هذا الانكشاف. وإذا فاته في ظل الهواجس والمخاوف المتبادلة بين الأردن والمنظمة، انطلقت السياسة الاسرائيلية في أعمال تنكيتها الداخلية في مسار العلاقات لجني أقصى مكاسب ممكنة على حساب الطرفين. ففي البداية، شعر الأردنيون بالصدمة فور الاعلان عن اتفاق أوسلو. ونبعت هذه الصدمة ليس فقط من نقض الرئيس عرفات للاجماع العربي على مسارات منسقة ومتوازنة ومشاركة للاتفاق مع اسرائيل. بل وأيضا نقض قادة اسرائيل لتفاهم قديم كان المحور الأساسي له هو التعاون الهادف الى صد القومية الفلسطينية، والذي بدأ مع الملك عبد الله، واستمر بل وتوسع ليشمل مجالات أخرى مع الملك حسين، وقد حاول رابين ووزير خارجيته بيريز طمأنة الملك حسين، واقناعه بأن شيئاً لم يتغير في مواقف اسرائيل من الأردن واستقراره، ولكن الملك حسين لم يهدأ، حيث كانت هناك أسباب موضوعية لتفقه، فمن ناحية، مس الاتفاق الاقتصادي بين اسرائيل والمنظمة والذي وقع بعد أشهر من اتفاق أوسلو، الأردن بصورة جدية. ومن ناحية

ثانية، خشي الأردن من أن يكون فقدان السيطرة الاسرائيلية في الضفة لصالح المنظمة على حساب الأردن، وأن يمس بمصالحه الاستراتيجية ويهدد استقراره، والمشهد الأكثر درامية في التوجس الأردني، أنه في حالة امتداد سلطة الحكم الذاتي لأراضي الضفة الغربية، ربما يتغير التعامل اليومي بين خفتي نهر الأردن بسرعة، من حيث أن السلطة الفلسطينية الجديدة تستمر بخطى سريعة مع ارتباطها أو التقليل من اعتماده على التعامل اليومي مع اسرائيل، وسيكون هناك تواصل بين القومية الفلسطينية على خفتي النهر، الأمر الذي قد يتسبب بخلل اقتصادي وديمقراطي للأردن. ومن ثم تمت تفسيخ الهواجس الأردنية، من أن تفقيه عن المشاركة في تقرير مسائل حيوية تؤثر على أمنه وسلامته الإقليمية، يستهدف تهديد دوره في الكيان الفلسطيني الجديد، والوقوف موقف اللقطة لا يصدر عن الآخرين من أفعال، خصوصاً وأن خبرة الأردن في التنسيق مع الفلسطينيين هي في مجملها سلبية.

وقد شعر الأردنيون بذلك بسبب شكوكهم من أن الأمور تسير من وراء ظهورهم وعلى حسابهم. وبهذا المعنى تتقلب المعادلة ليصبح العامل الأردني العنصر الضعيف في المعادلة الثلاثية بين اسرائيل والفلسطينيين والأردن، وبدلاً من الحديث عن خيار أردني لحل المشكلة الفلسطينية، تتقلب الأوضاع ليكون الطرح هو خيار فلسطيني يقوض ضمناً الدولة الأردنية بحكم التفاعل الطبيعي بين خفتي نهر الأردن. ازاء الهواجس المتصاعدة من احتمالات تمزيق الوحدة الجغرافية للأردن، تبلور لدى القيادة الأردنية ادراك مفاده أن أفضل سبيل لضمان منع حدوث ذلك، هو المراهنة على الضمانات الاسرائيلية والأمريكية وليس على التفاوض مع الفلسطينيين. ومن ثم لم يكن هناك داع للانتظار الطويل الذي يمكن أن يدفع الأردن الى التحول لفامل هامشي بالنسبة للمسارات الكبيرة التي تدور في المنطقة، بتوقيع اتفاق جعل الأعمال بين اسرائيل والأردن، في واشنطن في ١٤ سبتمبر ١٩٩٢، أي بعد يوم واحد من توقيع اتفاق أوسلو بين اسرائيل والمنظمة في حديقة البيت الأبيض. وما أعقبه من تصريحات اسرائيلية مؤيدة لاستقرار الأردن، من ذلك تكذيب بيريز بأن الأردن هو الأردن، وفلسطين هي فلسطين. وأتت القصة العلنية بين حسين ورابين في واشنطن خلال شهر يوليو ١٩٩٤، كتعبير عن تقدم المحادثات الثنائية. إضافة الى تداعيات ذلك في التحسن المطرد في العلاقات الأردنية - الأمريكية. وتوجت هذه التطورات بالمعاهدة الأردنية - الاسرائيلية في أكتوبر ١٩٩٤ ومن ثم أظهرت التحركات الأردنية، محاولة التفاهم من جديد مع

العودة الى اراضيهم بصرف النظر عن جنسيتهم الأردنية وتضاربت الأرقام في شأن عدد النازحين وأولئك الذين خرجوا بعد العام ١٩٦٧، بموجب تصاريح اسرائيلية ولم يعودوا الى الضفة الغربية منذ ذلك الحين. ففي حين تقر بعض الدوائر عددهم بقرابة ٤٠٠ ألفا، فإن دوائر أخرى تقدر عددهم بنحو ٧٠٠ ألف فلسطيني. أما مجموع المواطنين الفلسطينيين في الأردن منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم فيصل الى مليوني نسمة من عدد سكان الأردن البالغ ٤.٢ مليون نسمة. ولاتعلق عودة من يحق لهم العودة بمواقفهم الشخصية فصحب، حيث يخشى الأردن استغلال المنظمة لهذه التجمعات الفلسطينية للضغط على الأردن في المسائل المتنازع عليها. وربما هذا هو ما يفسر نجاح المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية في معالجة قضية توطين اللاجئين. فقد اكتفت المعاهدة بتطبيق أحكام القانون الدولي بشأن اللاجئين، دون الإشارة لقرارات الأمم المتحدة الصادرة بخصوصهم، وتطبيق برامج الأمم المتحدة وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المنطوقة باللاجئين والنازحين. وأن أكد الأردن على لسان العديد من المسؤولين بما فيهم الملك حسين، أن فهم الأردن لعودة النازحين أمر مفروق منه، ولكن المشكلة تكمن في تحديد الطرق والوسائل التي سيتم بموجبها السماح لهم بالعودة، فإن هناك تقاضا ضمنيا أردنيا - اسرائيليا على منع حدوث ذلك، لحد من أية خلطة ديموجرافية ليس في الأردن فصحب، بل وفي الضفة الغربية أيضا.

ومن جانبهم، يخشى بعض قادة المنظمة، أن تقوم اسرائيل باستغلال علاقاتها مع الأردن لاحتواء نفوذ المنظمة وعرفاتها في الأجزاء الباقية من الضفة الغربية التي ما زالت تحت الاحتلال، عن طريق السماح للملك حسين بأعادة تعزيز نفوذه في الضفة الغربية والقدس تحديدا، اضافة الى تجاوز الأمور الأكثر تعقيدا في محادثاتنا مع المنظمة حول توسيع منطقة الحكم الذاتي خارج نطاق غزة وأريحا. بعد خبرة سبعة شهور من الحكم الذاتي، فقدت المنظمة الزخم الذي أصاب بوصولها الى أراضي الحكم الذاتي، وساعد ذلك في تحسين صورة الملك حسين وخاصة لدى العائلات الكبيرة ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي في الضفة. وهو ما أظهره استطلاع للرأي أجبرته في الضفة مؤسسة الأبحاث والدراسات الفلسطينية في مدينة نابلس شمال الضفة. وفيه انقسم الفلسطينيون ما بين مؤيد للارتباط بالأردن، ومؤيد لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة عن الأردن. وكانت النسبة مرتفعة وبشكل خاص لمؤيدي الارتباط بالأردن داخل مدينتي نابلس والخليل.

اسرائيل بشأن القضية الفلسطينية، وحيثما مجمل العلاقات المستقبلية في المثلث الاسرائيلي والفلسطيني والأردني، وأراد الأردن من هذا التفاهم الضغط على قيادات المنظمة من أجل تنسيق مواقفها معه، بحيث لا يجد الأردن نفسه أمام أمر واقع في المستقبل، على كل ما يتعلق بمجمل العلاقات بين ضفتي نهر الأردن.

ولكن غاب عن التوجه الأردني، مخاطر الانتفاخ غير المصوب تجاه اسرائيل بدون أي تنسيق مع اعداء العربية الأخرى.

ب - العامل الديموجرافي الفلسطيني:

يقصد بالعامل الديموجرافي، خصوصية وضع الفلسطينيين في ضفتي نهر الأردن، ومدى الانكشاف الذي مله هؤلاء بالنسبة لطرفي العلاقة الأردنية - الفلسطينية، من خلال استغلال العلاقات التقليدية بين هؤلاء الفلسطينيين بما في ذلك عوامل الولاء والتعاطف المعنوي تجاه سياسة الطرفين. فقد كان الفلسطينيون في الأردن عامل انكشاف واضح في السياسة والتوجه الأردني ازاء منظمة التحرير والضفة الغربية، كما كان فلسطينو الضفة الغربية وبالأخص القيادات التقليدية فيها عامل انكشاف كمثل بالنسبة لقيادة المنظمة وأثر على سلوكها ليس تجاه الأردن فحسب، بل وتلك القيادات أيضا. وازاء هذه العلاقة الدينامية ومواطن الانكشاف التقليدية الفلسطينية فيها، بدا أن اتفاق أوسلو مصدر قلق للأردن نتيجة عاملين.

• ارتباط الأردن الوثيق بالقضية الفلسطينية، نتيجة لعوامل تاريخية وجيو - سياسية وديموجرافية. ومن ثم فإن لكل حل للقضية الفلسطينية تداعياته المتوقعة على الأردن واستقراره، ويتزامن ذلك مع سعي الأردن الحديث للوصول الى مكانة تمكنه من التأثير في تقرير المستقبل السياسي للفلسطينيين وفي مجمل العلاقات بين ضفتي الأردن.

• خلال مراحل تطور الصراع العربي - الاسرائيلي، ونتيجة لعدم وجود اتفاق بين اسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية علقت كافة حكومات اسرائيل، أهمية كبرى على الأردن فيما يتعلق بأى حل فلسطيني، ومنع هذا التوجه الاسرائيلي الأردن شعورا نسبيا بالأمن فيما يتصل بضمان عدم حدوث تحولات تخلخل من تركيبة الديموجرافية على نحو يهدد وحدته الاقليمية ووجوده على خريطة الشرق الاوسط. وقد تظلت عمان على أولى عقبات اتفاق أوسلو، بالسفح في اجراء الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ١٩٩٢ وعدم تأجيلها واستباق أي تغييرات قانونية في أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين عام ١٩٦٧ الذين لهم حق

- * مؤيد لقيام دولة مستقلة عن الأردن ٤٠٪
 - * مؤيد لوحدة كاملة بين ضفتي الأردن ٣٠٪
 - * مؤيد لاتحاد كوتيفيرالى بين ضفتي الأردن ٢٩٪
- وأزاء المدلولات العملية لهذه النتائج، تبنت المنظمة سياسة ذات توجهين:

التوجه الأول : نوطابع صدامي، يهدف اظهار القوة الفلسطينية .وقد بدأت هذه السياسة بإبعاد منصور الشوا رجل الأعمال المعروف من رئاسة بلدية غزة، لأنه من المقربين للملك حسين، ثم أتبعه منع دخول الصحف المؤيدة للأردن ومنها صحيفة «النهار» المقدسية، ومجلة «أخبار البلد» التي قرر صاحبها ورئيس تحريرها ناصر الدين النشاشيبي أنه قرر الاحتجاب تجنباً لأية فتنة بين الفلسطينيين، ولكي لا يكون سبباً لأعادة الأوضاع الي ما كانت عليه بين الفلسطينيين عام ١٩٣٦، وأن انشاء المجلة كان لخدمة البلد الفلسطيني، لكن ارتأى بعضهم في غزة وأريحا أن

المجلة لا تخدم البلد، وأنما تخدم الأردن، (وهذه ليس جريمة، ولكن الأردن لم يعد عربيا وهم اصبقائى، ولا أرى فى ذلك تهمة انفيها).

والتوجه الثاني : نوطابع استقطابي، اذ عكس تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، عدم تجاوز التركيبة الاجتماعية التقليدية فى الاراضى الفلسطينية .فالسلطة قامت على العائلات الفلسطينية فى داخل الضفة والمؤيدة اجتماعيا وسياسيا، مثل زكريا الأغا، وأبو مديان، ورياض الزعنون فى قطاع غزة، وفيصل الحسيني وصائب عريقات، ومحمد زهدى النشاشيبي فى القدس، وعبد العزيز الحج محمد، وفسان الشكعة، ومثيب المصرى فى نابلس وجميعهم ينتمون الى عائلات عريقة وغنية ومعظمهم من المؤيدين التقليديين للأردن والملك حسين وأهم علاقات وطيدة معه . وهذه العائلات مهمة بالنسبة للرئيس عرفات فى الفترة الراهنة لتركيز سلطته وتدعيمها فى وجه منافسيه من الاسلاميين خصوصا حركة حماس.

القسم الثاني

التطور الديمقراطي في العالم العربي

أولا : حالة التطور الديمقراطي في العالم العربي ١٩٩٤

د. وحيد عبد المجيد

والكويت. فلم تطرأ تطورات ذات بال على الأنظمة السلطوية الشمعية ، التي يعاني اثنان منها من حصار دولي. وكان الجديد الوحيد في هذه الفئة هو إجراء انتخابات تشريعية في سوريا (انظر تحليلنا خاصا لاحقا لها). كما لم تحدث تطورات ملموسة في الأنظمة التقليدية في منطقة الخليج، والتي تشهد اقامة أو استعادة مجالس شورى محدودة الصلاحيات التشريعية والرقابية. وستتناول حالة التطور الديمقراطي في التجارب التعددية وفقا للتقسيم التالي:

- ١ - حالات الانفجار في اليمن والجزائر.
- ٢ - حالات التعددية المقيدة: استمرار الركون.
- ٣ - ظاهرة دور المجلس النيابي في لبنان والكويت.

١ - انفجار التعددية: من الجزائر إلى اليمن

أسهمت انتكاسة عملية التحول الديمقراطي باليمن، وما أفضت إليه من حرب شبه أهلية، في مضاعفة حالة الاحباط التي ولدها اخفاق التجربة الجزائرية منذ عام ١٩٩٢. والمفارقة أن التجربة اليمنية نفسها كانت قد خلقت بعض التفاؤل في العام السابق، نتيجة نجاح الانتخابات التعددية التنافسية في ابريل ١٩٩٣. فلم تكن هذه أول انتخابات تعددية في اليمن فحسب، وإنما في بلاد التعددية المقيدة بالعالم العربي بعد فشل انتخابات الجزائر أيضا.

ولذلك كان لنجاحها دلالة مهمة، لما ترتب عليها من وضع حد لحالة الاحباط التي نتجت عن انتكاسة تجربة الجزائر. مع هذا، كان واضحا أنها عرضة لمخاطر كبرى، وهو ما أكدته التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣ عندما قال: (الثابت أن عملية التحول الديمقراطي في اليمن تعاني من مشكلة عدم استقرار وأزمة ثقة عميقة بين أطرافها الرئيسية وصعوبة بناء مؤسسات دولة الوحدة لانتهاء حالة المشطير السابقة، فضلا عن انعكاسات الأزمة الاقتصادية. ص ٢٥٣). ومع ذلك كان هناك ما يدفع لقدر من التفاؤل بتلك

بخلاف عام ١٩٩٣ الذي شهد تطورات ايجابية محدودة في بعض البلاد العربية ذات الأنظمة التعددية المقيدة، اتسم عام ١٩٩٤ بركون تظلمت انتكاسة للتجربة التعددية اليمنية الوليدة أخذت صورة «حرب شبه أهلية» وكانت هذه ثاني تجربة تعددية عربية يعجز أطرافها عن استكمالها ويلجئون إلى العنف، بعد تجربة الجزائر. لكن فيما استمر العنف المتبادل بين السلطة المدعومة بالجيش وبعض القوى الاسلامية الأصوية للعام الثالث على التوالي في الجزائر، انتهت الحرب اليمنية بسرعة بعد شهرين تقريبا (٤مايو - ٧ يونيو) بعد أن راح ضحيتها نحو عشرة آلاف قتيل وعشرات آلاف الجرحى فضلا عن خسائر مادية باهظة. وأتاح الانتصار الحاسم لسلطة الدولة في صنعاء وجيشها وحزبها وأنصارها استعادة الاستقرار، لكن ضمن أجواء ظلت لا تبشر حتى نهاية العام باستئناف تجربة التعددية المقيدة بالمستوى الذي كانت عليه حتى قرب نشوب الحرب. ويمتدئ عن الصلتين المتفجرتين خلال ١٩٩٤ في الجزائر واليمن، خيمت أوضاع الركون على بقية بلاد التعددية المقيدة. لكن استمرت حالة المغرب في الأفضل منذ ١٩٩٢، حيث تمعت شوطا باتجاه إعمال تداول السلطة على المستوى الحكومي؛ فيما بقيت حالة موريتانيا هي الأسوأ بما سجلته من تراجع جديد. ولم تفلح تجربة الحوار الوطني بمصر، والانتخابات التشريعية بتونس (انظر تحليلنا خاصا لاحقا لها) في تحريك الركون السياسي بالبلدين، في الوقت الذي ظهرت مؤشرات لتأثيرات سلبية مترتبة على عملية السلام في الأردن.

أما لبنان والكويت، وهما حالتان خاصتان للتعددية في العالم العربي، فقد شهدتا قيام المجلس النيابي في كل منهما بدور مؤثر يبدو جديدا في الأولى ويعطى مؤشرا عن تحول في طبيعتها، فيما يبدو امتدادا لتور تاريخي له في الثانية وينسجم مع نوعية الحالة الكويتية التي تقوم على تعددية بلا احزاب. وعلى هذا النحو سنتناول حالة التطور الديمقراطي في العالم العربي خلال ١٩٩٤ بالتركيز على تجارب التعددية المقيدة بما فيها الحالتين الخاصتين بلبنان

ومعنى ذلك أن الوحدة وفرت فرصة ابتدائية التحول الديمقراطي، في الوقت الذي كان مفترضاً أن يساعد هذا التحول بدوره على دعم الوحدة وحمايتها لما يوفره - نظرياً - من امكانات مشاركة شعبية في بنائها. لكن هذا الافتراض لم يتحقق لأسباب من أهمها أن العلاقة بين الوحدة والديمقراطية لم تكن ايجابية في كل جوانبها. فقد كان هناك تناقض جزئي كامن بين بعض مقتضيات الوحدة الاندماجية وبعض متطلبات الديمقراطية. وهذا التناقض لم يفتي إليه الكثيرون ممن تحمسوا للتحولية الوحوية، أو ربما لم يرغبوا في الانتباه له.

اذك لم يعطوا اهتماما جديا لمشكلات العلاقة بين حزبي المؤتمر الشعبي والاشتراكي. فمن منظور تعزيز الوحدة، كانت فكرة دمج أو توحيد هذين الحزبين عاملا ايجابيا. لكنها كانت عاملا سلبيا - من منظور دعم التحول الديمقراطي، لأنها تقود إلى نشوء حزب كبير مهين يقوض امكانات التوازن السياسي النسبي، ونظرا للاجواء الصامسية التي واكبت اعلان الوحدة، فقد ظل الكثيرون أنها أصبحت حقيقة واقعة انتهت معها التشظير إلى غير رجعة. لذا أعطوا الاولوية لمتطلبات التحول الديمقراطي، وفي مقدمتها التوازن السياسي الذي يقتضى استمرار التنافس بين الحزبين. واذك ارتاحوا لاضاق محاولة توحيد الحزبين عام ١٩٩٣، وسقوط وثيقة (التسقيق التحالفي نحو التوحيد) التي توصلت اليها قيادتهما في مايو ١٩٩٣. فقد كان الاعتقاد بأن الوحدة خيار نهائي يدفع إلى التطلع نحو ترتيبات أكثر انسجاما مع الديمقراطية. وأدى هذا الاعتقاد أيضا إلى التقليل من مخاطر التصويت «الشطري» في انتخابات ابريل ١٩٩٣، وعدم التوقف أمامه بما يستحقه من عناية.

كما لم يكن قد اضعف بعد أن الحزب الاشتراكي يعاني من هزة شديدة ناتجة عن التحول عن حزب الدولة الوحيد في الشطر الجنوبي السابق إلى أحد الاحزاب المشاركة في ائتلاف حكومي في ظل نظام تعددي. فمثل هذا الهزة لاتقلل قطعا، الا انمعا يلتقي الشعور بعدم حصول الحزب على ما يوازي اسهامه في الوحدة، ويتجاهل شركائه هذا الشعور. ورغم أن الاعتكاف الثالث لأمينه العام حينئذ على سالم البيض في أغسطس ١٩٩٣، كان تعجبيرا عن هذا الشعور بالعين، فلم يبتين أنه تقاوم وتكرس الا خلال النورة ٣١ للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في نوفمبر التالي. فقد برز فيها خطاب محوره أن الحزب قدم قبله قامة كاملة وثقت الارض والثروة والكادر الوظيفي. انذك كانت تلك النورة نقطة تحول في سياسة الحزب الاشتراكي من السعي إلى

التجربة، من منظور محدد هو وجود تعدد في مراكز القوة السياسية والاجتماعية، مما يتيح خلق التوازن اللازم للتحول الى الديمقراطية. فقد تميزت التجربة البينية بتعددية تقليدية مرتبطة بالتركيب القبلي للمجتمع، وكان من الممكن أن توفر هذه التعددية الأولية أساسا لتعددية سياسية متوازنة، لا بمعنى التساوي أو التماثل في النفوذ، وإنما بمعنى عدم هيمنة مركز واحد للقوة، ومن ثم احتكاره للسلطة واستبعاد أو تهوين ماعداه. وهذا هو ما اظهرته نتائج انتخابات ابريل ١٩٩٣، حيث حصل الحزب الحائز للمركز الأول (للمؤتمر الشعبي العام) على نحو ٤٠٪ فقط من مقاعد مجلس النواب المنتخب، أي ما دون الغالبية المطلقة، الأمر الذي فرض ائتلافا بينه وبين حزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي. وكانت هذه أول انتخابات عربية لا تتسفر عن فوز حزب حاكم أو انصاره أو ائتلاف أحزاب موالية للحكم بالاضطية المطلقة، قبل أن يتكرر ذلك في الانتخابات التشريعية المغربية، في أكتوبر من نفس العام، وإن كانت له سابقة بمعنى ما لكن في اطار حالة خاضعة للتعددية بدون احزاب في الكويت عام ١٩٩٢.

وكان هذا الاتجاه نحو التوازن النسبي هو الدافع للتغافل بمستقبل الديمقراطية في اليمن رغم كل المشكلات التي تواجهها. فقد كان غياب التوازن في الحالة الجزائرية أهم عوامل انتكاستها، لأن تاكل نظام الحكم وحزبه الوحيد السابق (جبهة التحرير الوطني)، مع ضعف بقية الاحزاب والحركات السياسية في مواجهة الجبهة الاسلامية للانقاذ، خلق وضعاً يسوده مركز قوة واحد قادر على اكتساح الانتخابات الحرة والوصول للسلطة في الوقت الذي كانت هناك شكوك عميقة في التزامه باستمرار الديمقراطية.

وقد انمكست انتكاسة التجربة الجزائرية سلبيا على تجارب تعددية مقيدة أخرى، وخاصة في مصر وتونس، لتفاقم المخاوف من أن يقود استكمال التحول الديمقراطي إلى هيمنة قوى اسلامية اصولية مشكوك على الاقل في التزامها بمواصلة العملية الديمقراطية. ومع ذلك كان التوازن النسبي في اليمن غير كاف لتأمين التحول الديمقراطي، بسبب أزمة الثقة العميقة بين مراكز القوة الرئيسية الثلاثة ومجزها عن التوصل إلى تفاهم حول مقومات دولة الوحدة وقواعد اللعبة الديمقراطية فيها. وأسهم في انتكاستها اقتران التحول الديمقراطي ببناء دولة الوحدة، رغم أن هذا الاقتران نفسه هو الذي أتاح ايجاد التوازن النسبي، والذي لم يكن متصورا توفره بدون الوحدة.

الشعبي، بل أيضا بين شطرين كامتداد للزاعات السابقة قبل الوحدة.

وعاد خطاب ما قبل الوحدة يسود المساجلات السياسية ويمثل جوهر الاتهامات المتبادلة بينهما. وبلغ ذلك إلى وساطات عربية قامت بها مصر والامارات والارن وعمان، عندما تبين أن آليات الديمقراطية عاجزة عن حل الأزمة. فقد أخفقت محاولات الحوار التي قامت بها منذ أكتوبر ١٩٩٢ قوى يمنية مغارضة، بسبب عدم جدية قيادتي حزبي المؤتمر الشعبي والاشتراكي، مما دعا (التكتل الوطني للمعارضة) إلى اتهامهما معا بالتسويق والماطلة في بيان صدر في ١٢ ديسمبر ١٩٩٢. ورغم أن الآمال في حل ديمقراطي ظلت قائمة، وإن أخذت في الانحسار، إلا أن هذا الحل لم يكن ممكنا إلا عبر حوار جدي حول أسس الوحدة نفسها وطبيعة النظام الديمقراطي فيها، لكن كان هذا الشرط مفتقدا منذ حدوث القطيعة بين الحزبين، إذ رفض كل منهما الاستماع للآخر. وحلت الاتهامات محل الحوار الذي صار الحديث عنه نوعا من المناورة لتحقيق حشد سياسي.

وهذا كان من الضروري أن تصل الأزمة إلى طريق مسدود. فلا جهود تنظيم حوار وخطي اثرت، ولا الوساطات العربية نجحت رغم التوصل إلى وثيقة المهد والاتفاق التي أهدرها الحزبان قبل أن يهف مداهما. لقد وصلت أزمة الثقة بينهما إلى منتهاها. وعندما طالب بعض احزاب المعارضة باستقالة الطين معا (على صالح وطلى سالم البيشي)، لم يكن هذا ممكنا. فالتخلي عن السلطة طوعية ليس تقليدا عربيا، والا لكان صدام حسين قد استقال انقاذا لبلده وشعبه منذ سنوات. كما أن التعددية السياسية في اليمن حديثة العهد، ولم تبرز تقاليد في تداول السلطة ولا في معالجة أزمة الثقة. فالتحول الديمقراطي لا يؤتي ثماره إلا اذا اتبع له وقت كاف لظهور نخب سياسية جديدة اقل تكترا بعمليات الصراع التاريخي، واكثر قدرة على بناء ثقة متبادلة. وكان اتجاه معظم الاحزاب اليمنية بعد الوحدة، بما فيها المؤتمر الشعبي والاشتراكي، التي تبني مبدأ تداول السلطة في برامجها باعاً على الاصل في المستقبل. لكن شعار التداول لا يكفي رغم أهميته، لأن التقاليد الديمقراطية تتكسب بالممارسة. كما أن الأهم في حالة مثل اليمن أن يحدث تداول على قيادة الاحزاب نفسها. وعندما يطلق الامر بالحزب ذات ثراث شمولى مثل المؤتمر الشعبي والاشتراكي، يحتاج انتشار الفكر المعول من الديمقراطية داخلها إلى وقت أطول. والثابت أن هذين الحزبين لم يعرفا حوارا داخليا في تاريخهما، بل واعتادا - خاصة

اصلاح عملية التوحيد وفق الاسس المتفق عليها إلى محاولة ايجاد أسس جديدة لاحتكم للتوازن السياسي الحزبي - البرلماني، وأما إلى التوازن بين الشطرين السابقين. وأدت قلة حساسية قيادة حزب المؤتمر الشعبي تجاه هذا الشعور بالعين إلى مفاقة الأزمة السياسية، التي تصاعدت بسرعة مع أوائل عام ١٩٩٤، ليعزز معها التناقض بين الديمقراطية والوحدة بشكل غير مسبوق. فقد تراجعت قيادة الاشتراكي عن قبولها السابق بآليات الديمقراطية التقليدية، طالما أنها تقوم على ميزان ديموجرافي ليس في مصلحتها (سكان الجنوب حوالي خمس سكان اليمن)، ويبت متطلعة إلى نوع من ديمقراطية التراضي المشروط. وكان بمقدور قيادة حزب المؤتمر الشعبي أن تحد من تفاقم الأزمة بإظهار حساسية اكبر تجاه شعور قيادة الاشتراكي بالعين، عندما لجأ على سالم البيشي إلى اعتكافه الثالث كرد فعل لما اعتبره تهميشا لدوره كشريك رئيسي في صنع الوحدة، وتقليصا لمصالحاته. وانعكس ذلك في الخلافات حول التعديلات الدستورية عقب الانتخابات النيابية.

حقا حصل الحزب الاشتراكي على بعض أهم مطالبه بشأن الإدارة المحلية. لكن ظلت مشكلة نور نائب الرئيس، في إطار مؤسسة الرئاسة الجديدة التي تتكون من رئيس ونائب له بدلا من مجلس الرئاسة الخماسي، من حل. فقد طالب الحزب الاشتراكي بأن يتم انتخاب الرئيس ونائبه معا، بخلاف ما اراده المؤتمر الشعبي من أن يقوم الرئيس بتعيين نائبه. وكان معنى هذا الخيار الأخير هو تحويل نائب الرئيس إلى منصب ثانوي، ومن ثم حصر مؤسسة الرئاسة في الرئيس وحده كما حدث في دول عربية عدة. وبقي هذا التخوف كامنا يفضي الأزمة رغم ارجاء التعديل الدستوري، خاصة وأن الاعتكاف الثالث لأمين الحزب الاشتراكي السابق لم يكن صامتا كسابقه عام ١٩٩٢، وإنما كان اعتكافا حركيا نشطا باتجاه مراجعة أسس الوحدة.

ومنذ ذلك الوقت، تصرف الحزب الاشتراكي كعمارض، وأحيانا كمشاغبي، رغم أنه ظل شريكا في الحكم من الناحية الرسمية، ورغم توثيق وثيقة الائتلاف الحكومي التي كانت تلزم أطرافها في المادة التاسعة (عدم تبني مواقف معارضة للسياسات المتفق عليها). وهكذا فقد التناقض بين الحزبين طابعه الإيجابي التوازني الذي كان مأمولا فيه، وتحول إلى صراع حاد انطوى على قطعية ارتبطت بالتفاقم السريع للأزمة. فأخذ معظم قادة الاشتراكي وكوادره في العود من صنعاء إلى عدن لتكتسب الأزمة طابعاً مركزياً. ففي بداية ١٩٩٤، بدا أن الأزمة لم تعد بين حزبين أو ثلاثة بدخول تجمع الإصلاح على الخط إلى صف المؤتمر

الاشتراكي - حل الخلافات عبر التصفيات الدموية. فلما وصلت الأزمة بينهما إلى نهاية الطريق المسدود، أصبح السلاح هو السبيل لحسمها، خاصة وأن عملية التوحيد لم تقترب جدًّا من القوات المسلحة للشرطين.

وسعى كل من الحزبين، نتيجة لانعدام الثقة المتبادلة أيضًا، للاحتفاظ بورقة الجيش. فكانت الحرب التي اندلعت في ٤ مايو ١٩٩٤ بين القوات المسلحة للشرطين السابقين، بمشاركة محدودة من قوى أهلية. وإذ كان ذلك «حرباً شبه أهلية» لأنها لم تكتسب طابعاً أهلياً شاملاً. وينبغي التوقف هنا أمام دعاوى واكبت نشوب تلك الحرب عن مسئولية التركيب القبلي في اليمن عنها. ويبت الدعوى في حينها امتداداً لأخرى حملت الطائفتين المسئولية كاملة عن الحرب الأهلية اللبنانية، وتجاهلت العامل الاقليمي (الفلسطيني - الإسرائيلي أساساً ثم السوري) الذي أسهم بقدر وافر في تاجيعها. وتعكس تلك الدعوى نمطاً أحادياً في جانب من التفكير العربي يرتبط بفهم مجتزئ لنظرية التحديث يعلى من شأن كل ما هو «حديث» حتى إذا كان سلبياً، ويحط من قدر كل ما هو «تقليدي» حتى إذا كان إيجابياً. فوفقاً لهذا النمط، يتحقق التقدم فقط عندما تصبح الدولة والمجتمع أكثر حداثة. يبدأ من المدن والمباني وحتى السياسة والثقافة. وبذلك تصبح الأبنية التقليدية، أيا كانت وبغض النظر عن السياق السياسي - الاجتماعي ومستوى التطور، أهم عائق أمام التقدم ومصدر كل الشرور. وينتج عن ذلك إطار معرّض يقوم على ثنائية جامدة، وينعكس في جانب من الفكر العربي هو الذي اتجه لصب اللعنات على التركيب القبلي في اليمن وتحمله مسئولية نشوب الحرب.

ولا يستقيم هذا الاتجاه مع الطابع المركب المعقد للأزمة اليمنية، والذي يجعل من الصعب تحميل جهة بعينها كامل المسئولية عنها. ومع ذلك فإن الكلام المرسل الذي تريد عن شرور القبيلة يقتضي مناقشة سريعة لنور القوى «الحديثة» في نشوب الحرب اليمنية، وبخاصة جيش الشمال والجنوب والأحزاب السياسية وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي الذي طالما اعتبر نفسه «حداثة». فقد دارت رحى الحرب بأسلحة الجيشين الثقيلة، لا بأسلحة القبائل، ويعد أن ألقى حزبا المؤتمر الشعبي والاشتراكي كل منافذ الحوار كما سبق أيضاً، ورغم قيام قوى قبلية بدور ملموس في السعي لهذا الحوار. كما توأما كلامهما للحيولة دون توحيد الجيشين في مؤسسة عسكرية وطنية محايدة تتأني بنفسها عن الصراعات السياسية والحزبية، وهو مطالبات به قوى قبلية، لحرص كل من قيادتي الحزبين على الاحتفاظ بولاء جيشهما. ولا فارق جوهري بين الولاء العقائدي

(الايديولوجي) لجيش الجنوب، والولاء الأسرى - شبه القبلي لجيش الشمال. فقد تعامل كل من الحزبين مع جيشه كما لو كان ميليشيا تابعة له من منظور عصبي شقيق لكنه منكر في علاقة انظمه الحكم بالجيش في غير قليل من دول جنوب العالم. وهذه قضيّة تخص علاقة الجيش بالسياسة، أكثر من علاقته بالبنية التقليدية، لأنها معروفة أيضاً في دول لا تعرف تعدداً أولياً.

ومع ذلك كان تدخل الجيش (الصحيد الذي لاصلة له بالقبيلة) في السياسة أحد أهم مصادر نكبات مثل هذه الدول. وبخلاف ذلك، ثبت عند اندلاع الحرب أن موقف بعض القوى القبلية كان أكثر تقدماً ورقياً من القادة الحزبيين والعسكريين في الشمال والجنوب على السواء. فعلى سبيل المثال، أعلنت قبائل خولان الشمالية حمايتها للواء الخامس مظللات الجنوبي - الذي حاصرت قوات الشمال في منطقتها - بشرط عدم مشاركته في القتال، وانقذته من إبادة محققة. وكذلك فعلت قبائل أرحب مع لواء المشاة الجنوبي الذي كان متمركزاً في منطقتها. وهذا سلوك قبلي معروف يرتبط بتقاليد حماية الغريب أو الضعيف، لكنه مؤشر أيضاً على أن القبيلة لم تكن المصدر الأهم للزامة التي قادت إلى الحرب اليمنية. وقبل ذلك لم تقف القبيلة عائقاً أمام الوحدة، ولا أمام التحول الديمقراطي الذي تفاعلت القبائل إيجابياً معه ووفرت له أساساً موضوعياً ينبع من استقلاليته النسبية الطبيعية عن سلطة الدولة، أو قدرتها على تحقيق هذه الاستقلالية. فالدول ذات التركيب القبلي المتنوع، الذي لا يقوم على انتماء غالبية الشعب لقبيلة واحدة، قد تملك فرصة مناسبة للتحول الديمقراطي بشرطين:

أولهما : ألا تكون تقاليدهما من النوع الذي يمنع شيوخ القبائل سلطات مطلقة، وإنما يلزمهم بالعودة إلى المجالس القبيلة.

وثانيهما : ألا يطغى نفوذ القبائل في مناطقها إلى الحد الذي يضعف سلطة الدولة بقدر أكبر مما تستتجبه متطلبات التوازن الديمقراطي.

وقد تخفيف إلى ذلك شرطاً ثالثاً: وهو حدوث حراك اجتماعي داخل القبائل من خلال التعليم وانخراط أعداد متزايدة من أبناء القبائل في العمل العام.

واجمالاً، فمن المبالغة تحميل التركيب القبلي مسئولية الحرب اليمنية التي نجمت عن أزمة مركبة بين حزبين وشخصين كما سبق، وأدى العجز عن حلها إلى الصدام

الذي بدأ في ٤ مايو ١٩٩٤، وانتهى بالحفاظ على الوحدة لكن من استمعاة الأجواء التي اتاحت بدء التحول الديمقراطي. فقد انصهرت تلك الاجواء نتيجة تعامل قيادة الدولة وحزبي المؤتمر الشعبي والاصلاح مع الجنوب والحزب الاشتراكي من منظور متناصر ومهزوم، بدلا من السعي إلى تحقيق مصالح وطنية شاملة.

لقد حفل بيان مجلس الرئاسة في ٧ يوليو، وخطاب الرئيس اليميني في ٩ يوليو، بتعهدات عن الالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان واعتماد الحوار سبيلا لحل الخلافات لتوسيع المشاركة الشعبية في السلطة. لكن لم تتضمن الوثيقتان أي ايضاح حول الاجراءات الكفيلة بالالتزام بتلك التعهدات، التي بدا انها موجهة للمجتمع الدولي في المقام الأول.

ولعل المعيار الأول الكاشف لدى صنيعة هذه التعهدات هو كيفية التعامل مع الحزب الاشتراكي، الذي كان احد اطراف ثلاثة في الحكم حتى نشوب الحرب. فرغم أن قاداته الذين كانوا معارضين للحرب اخذوا زمام المبادرة، واعلوا تشكيل هيئات القيادة باستبعاد زملائهم الذين لجأوا للسلاح، وأظهروا مرونة كافية، وعبروا عن رغبة واضحة في المصالحة الوطنية، ظل الحزب يتعرض لحصار امتد حتى نهاية العام. وثمة مايدل على أن قيادة الدولة وحزب المؤتمر الشعبي سعت لهيمنة على الحزب وتحويله إلى «دمية» أو ديكور سياسي، «الامر الذي يعنى انتهاكا لحقوق قطاع من الشعب صوت لصالح هذا الحزب في اول انتخابات تعددية. فعقب انتهاء الحرب مباشرة، صدرت عن القيادة اليمينية وانصارها طروحات بشأن مصير الحزب الاشتراكي يمكن تصنيفها في اتجاهين:

أحدهما : اتجه إلى احداث تغيير جوهري في طبيعة هذا الحزب وتوجهاته ، تحت شعار «تصحيح أوضاعه».

والآخر : سعى للانسراع بسد الفراغ القيادي فيه، مع وعود بالحفاظ على مكانه في الائتلاف الحكومي لكن في اطار صيغة تحوله إلى «دمية سياسية» أي تجميده.

ولما لم تتسجم عملية احياء الحزب مع هذين الاتجاهين، جرى فرض قيود عليه بدءاً باستبعاده من الائتلاف الحكومي وتقسيم السلطة بين حزبي المؤتمر الشعبي والاصلاح وانقراطهما باجراء التعديلات الدستورية، وحتى مصادرة بعض مقرراته.

وإذا اخذنا في الاعتبار ما سبقت الإشارة إليه من الصاجة لنوع من التوازن السياسي كضرورة للتحويل

الديمقراطي، يصيح من الصعب تصور امكان استئناف هذا التحول جدياً بدون مراجعة ذلك النهج والاعتراف بحق الحزب الاشتراكي في إعادة بناء نفسه وتقرير مستقبله بإرادة حرة، أي اعتماد نهج ديمقراطي تجاه هذا الحزب الذي كان المثل السياسي غير المتنازع لأغلبية اليمنيين في المحافظات الجنوبية والشرقية وفقاً لنتائج انتخابات ابريل ١٩٩٢. ولذلك يفتقر التعمص تجاهه بتعزيز الشعور بأن حقوق المواطنين ليست متساوية، وأن هناك تمييزاً على اساس مناطق (شمالي - جنوبي).

والفارقة هنا هي أن حزب التجمع اليمني للاصلاح، وهو الحزب الاصولي الرئيسي المشارك في الحكم باليمن، يتفق مع مختلف القوى الاصولية العربية، وقوى أخرى، في الصوة إلى اعتماد نهج ديمقراطي تجاه جبهة الانتقاذ بالجزائر، فيما يرفض هذا النهج تجاه الحزب الاشتراكي في اليمن. وهو يتخذ هذا الموقف، رغم أن الحزب الاشتراكي قام بتصحيح أوضاعه بالفعل عقب انتهاء الحرب في اليمن، وأظهر التزاماً كاملاً بأسس دولة الوحدة الديمقراطية، في حين مازالت قيادة جبهة الانتقاذ بالجزائر بما في ذلك الجناح المعتدل فيها، عاجزة عن تأكيد التزامها بالديمقراطية ونبذ العنف.

لقد قام معتدلو الحزب الاشتراكي بتمييز انفسهم بشكل حاسم عن المتشددين الذين أسهموا في وصول الازمة إلى الطريق المسدود، فيما لم يستطع معتدلو الانتقاذ في الجزائر أن ينأوا بأنفسهم عن متطرفي الجبهة الذين يؤيدون العنف. وقد تسبب عجز معتدلي الانتقاذ عن حسم خيارهم (مع الحوار أم مع العنف) في إخفاق جهود الحوار الوطني خلال عام ١٩٩٤. بعد أن تحققت انفراجة طفيفة في خريف ذلك العام، قبل أن يعلن الرئيس الجزائري عن فشل هذه الجهود في خطاب أول نوفمبر. فقد شهد عام ١٩٩٤ أول اتصالات جدية تقوم بها السلطات الجزائرية مع قياديين الجبهة الاسلامية للانتقاذ عقب الافراج عن بعضهم في بداية العام.

وحدث تقدم في هذه الاتصالات مع منتصف العام، بالتزامن مع التحضير لجولة جديدة من الحوار الوطني شاركت فيها خمسة أحزاب معارضة. ومرتحت في تلك الاتصالات قضية مشاركة جبهة الانتقاذ في الحوار اذا اتخذت موقفاً حاسماً تجاه العنف. لكن ظلت قيادة الجبهة عاجزة عن حسم خيارها مع الحوار أم مع العنف. فلم يستطع المعتدلون في هذه القيادة اتخاذ موقف واضح يفسح الطريق امام خيار الحوار والحل السلمي، وينطوي

على استعداد لتحمل الثمن الضروري لهذا الخيار وهو التمايز بشكل حاسم عن التيار المتشدد في الجبهة، بل والقطع معه. لقد ظل معتدلو الانقاذ يراوحون بين خيارى الحوار والعنف، ويحاولون الجمع بينهما مستعملين لحاجة المتشدين بأن العنف (الجهاد) هو الذى يفرض على السلطة الحوار مع الجبهة.

هذا هو ما يمكن استخلاصه من أسلوب عباسي مدني ومعتدلي الانقاذ في التعامل مع قضية الحوار، خلال الاتصالات التي امتدت من أغسطس إلى أكتوبر ١٩٩٤، وفقا لمصدر موثوق يمكن الاعتماد عليه وهو الرسائل الصادرة من قيادى الانقاذ لرئيس الدولة. فإذا كان من الصعب التثبت من صحة الروايات الحكومية عما دار في بعض اللقاءات التي جرت مع قيادى الانقاذ في سجن البليدة، فبالامكان الاستناد إلى ماتصمته تلك الرسائل سواء التي أذاعتها الجبهة أو نشرتها صحيفة «الشعب» الجزائرية التي اتخذت موقفا مرحبا بمشاركة الجبهة في الحوار.

واللاحظ أن رسالة عباس مدني إلى الرئيس زروال والمؤرخة ٢٣ أغسطس كانت نموذجاً في الاعتدال والمرونة. فقد أكدت على معنى المصالحة وحقن الدماء وأقرت بأن «الشعب الجزائري هو صاحب السيادة بعد الله»، وبرزت الالتزام بالتعديدية الحزبية والتداول على السلطة دون احتكار، إضافة إلى المطالب الأساسية للجبهة: رفع حالة الاستثناء، والموافقة على المسجونين والمتقاعين وأيقاف الدعامات، وإعادة الاعتبار للجبهة قانونياً.

ومع ذلك كانت تقيصتها الأساسية أن صاحبها لم يمد هذا النهج على استقامته ليصل به إلى رفض العنف. فقد أصر مدني على اعتبار العنف الأصولي جهادا ومقاومة شعبية، معتبرا أن وصفه بالإرهاب ليس سوى (مسايرة لشعار استعماري يستهدف سلب الشعب المظلومة حقها في الدفاع عن نفسها). لكنه التزم في الرسالة نفسها بآلة حال موازنة الرئيس زروال على المطالب التي طرحها (سيدعو جميع فصائل المقاومة إلى هدنة عبر كامل التراب الوطني حتى يتم تبني خطة الحوار وتفعيلها في أفضل الظروف). وكانت هذه مبادرة ايجابية تقلل نسبيا من تأثير تقيصة عدم اتخاذ موقف حاسم تجاه العنف، لكن دون أن تلغي هذه التقيصة التي لم تلبث أن فطنت فغطها بسرعة بالغفلة. فقبل أن ترد السلطة على رسالة ٢٣ أغسطس، عاجلها عباس مدني برسالة ثانية في ٢٦ أغسطس تضع شرطا جديدا هو رفض المناقشة حول رسالته الأولى طالما

بقي في السجن، والاصرار على الافراج عن قيادى الجبهة ليتسنى لهم اللقاء مع بقية مسئولياتها السياسيين والجهاديين. وتكرر هذا الشرط في الرسالة الجماعية الصادرة في ٦ سبتمبر عن شيوخ الجبهة الخمسة الذين كانوا مسجونين في البليدة وقتها (مدني ويلحاج وشيقار وقمازي وعبد القادر عمر).

وكانت الدلالة المهمة لهذا الشرط هي تعليق مبادرة الهدنة (التي وردت في رسالة ٢٢ أغسطس) للتشاور مع الجناح المسلح في الجبهة (الاسمي بالجهاديين أو الجيش الاسلامي للانقاذ). وربما لتكون ثمة غضاضة في هذا التشاور اذا كان الهدف منه هو إقناع الجناح المسلح بايقاف العنف والجوء للحوار. لكن السياق الذي ورد فيه شرط الافراج عن قيادى الجبهة للتشاور مع (مسئولياتها الجهاديين) يدل على تراجع عن مبادرة ٢٢ أغسطس تحت ضغط المتشدين في الجبهة، وطمى رأسهم على بلحاج.

وارتبط ذلك التراجع بنهج يقوم على تعظيم دور الجناح المسلح للجبهة واعتباره القوة الضاغطة على السلطات، وفقا لتعبير رابح كبير أحد رموز المعتدلين في الانقاذ. وبذلك هذا التراجع تصريحا أدلى به كمال قمازي، وهو رمز معتدل آخر، في ٢٠ سبتمبر عقب الافراج عنه بشأن الاتصالات مع السلطة، حيث قال: (لقد اقترحوا الانطلاق من رسالة عباس مدني كإرضائية للنقاش، وسجلنا أنه لا يمكن أن تكون هذه الرسالة هي المنطلق في المفاوضات، وإنما ما تتوصل إليه عناصر قيادة الجبهة بجناحيها الجهادي والسياسي).

وهكذا قاد اعلاء دور الجناح المسلح، ومن ثم التردد في حسم الخيار بين الحل السلمى والعنف، إلى التراجع عن نهج الحوار. ولذلك كان من الضروري أن تصل الاتصالات إلى طريق مسدود، وأن يتعذر اشراك الانقاذ في الحوار الوطنى الذي بدأ في ٦ سبتمبر بين السلطة وخمسة من أحزاب المعارضة ولم يقد إلى تقديم ملموس. فكانت النتيجة هي تراجع السلطة بدورها عن نهج الحوار وتطلب الاتجاه الذى يفضل سياسة المواجهة الأمنية لاستئصال جذور العنف. رغم عدم وجود ما يميل على توفر امكانية لنجاح هذه السياسة.

وشهد الشهران الاخيران من العام بالفعل تصعيد قوات الامن والجيش لمواجهة بمعدل غير مسبوق، الأمر الذى قول باتقادات من أحزاب المعارضة الرئيسية المشروعة وفى مقدمتها جبهة التحرير الوطنى وجبهة القوى الاشتراكية واستجابات الجبهتان مع عدة أحزاب وقوى معارضة أخرى لصعوبة جمعية (سانت ايجيني) الكاثوليكية

لعمد ندوة يشارك فيها ممثلون لجبهة الانتقاذ في روما يومي ٢١ و ٢٢ نوفمبر. وكان هذا أول حوار تشارك فيه الانتقاذ منذ صدور قرار حلها عام ١٩٩٢. لكن إذا كان استبعاد الانتقاذ من الحوار لا يتبع له اتفاقا للتقدم، فالملوك أن اجراء حوار بمعنى عن سلطة النولة وخارج البلاد لا يملك أية فرصة للتوصل إلى حل. وربما تكون السلطة الجزائرية قد تمجلت بالاعلان عن اخفاق نهج الحوار وطرح خطة منفردة لاجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية ١٩٩٥ مع تصعيد المواجهة الامنية. لكن يظل العامل الجوهرى الذى قاد لانحسار اجواء الحوار التى بدت مشجعة نسبيا فى الفترة بين اغسطس واكتوبر ١٩٩٤، هو عجز المعتدلين فى جبهة الانتقاذ عن اتخاذ موقف حاسم لصالح الحوار والحل السلمى ويمتناع عن العنف والارهاب. فقد أدى ذلك العجز إلى اعلاء شأن المتشددين فى الجبهة ومعهم القوى الاصولية التى تمارس العنف (وامهما الجماعة الاسلامية المسلحة) من ناحية، ودعم نفوذ اصحاب الحل الامنى الاستحصالى سواء داخل السلطة أو فى بعض الاحزاب الطمانية المتطرفة، ومن ثم تصاعد مسلسل العنف المتبادل . وإذا كان الامر كذلك، يظل مفتاح إيقاف هذا المسلسل هو أن يحسم معتدلى جبهة الانتقاذ موقفهم، وأن يثبتوا أنهم معتدلون حقا، وأن يدركوا أن تصاعد العنف لا يترك لهم مكانا فى الساحة التى يتصدها المتشددين.

لكن ثمة سؤالا مطروحا فى هذا السياق، وهو: هل يستطيع معتدلى الانتقاذ حسم موقفهم على هذا النحو بعد أن أصبح للجناح المسلح كل هذا النفوذ ؟ وتقضى الاجابة عليه ايضا أن الحسم المقصود هنا لا يعنى مواجهة الجناح المسلح للجبهة (جيش الانتقاذ) أو التخلي عنه، لأن هذا يحمل خطر التحاقه بالقوى الأكثر تصليا مثل (الجماعة الاسلامية المسلحة).

فالقصد هو العمل على اعادة دمج الجناح المسلح للجبهة، أو قطاع معتبر منه، فى الهيئات السياسية للجبهة على اساس التوجه نحو الحوار. فالحسم المقصود هو بين خيارين ونهجين، وليس بين جناحين. وعلى هذا الأساس يحدث الفرق، بحيث يبقى من يقبل بنهج الحوار والحل السلمى، ويخرج من يرفضه من الجناحين السياسى، والمسلح على حد سواء.

وفى هذا السياق، ربما تكون مشكلة معالجة وضع الجناح المسلح أقل حدة من مشكلة التعامل مع بعض القادة السياسيين للجبهة المؤيدين لنهج العنف.

فثمة تيار فى الانتقاذ ، على رأسه على بلحاج، يصعب

عليه الانسجام مع نهج الحوار المنفتح على حل سلمى ديمقراطى. وهذا التيار يؤيد العنف، لاكرد على عنف السلطة. وإنما باعتباره السبيل لاقامة الدولة الاصولية التى يرفض أن يكون لها أى طابع ديمقراطى. إنه تيار سلقى بالغ التشدد يحقتر التعددية أصلا. بما فى ذلك التعددية داخل جبهة الانتقاذ نفسها، لكنه قبل بها مرحليا توطئة لتقويضها عند وصوله السلطة. وكان هو المسئول عن اثاره مخاوف القوى السياسية الاخرى والجيش، بل وبحركات اسلامية مثل حماس، والنهضة الجزائرية، من حكم جبهة الانتقاذ. واكتسب هذا التيار نفوذا قويا، لا يل الاقوى، داخل الجبهة منذ تأسيسها، رغم وجود تيارات اخرى فيها لا يشاركه بعضها تشده. واتباع له ذلك بفعل خطاب التعبوى ذى الطابع الشعبوى الصارخ، الذى طرح بديلا جنريا فى فترة كانت قطاعات معتد بها من الشارع الجزائرى تتشد مله الفراغ الناجم من انتكاسة تجربة جبهة التحرير الوطنى.

صحيح أن هذا التيار المغالى هو الذى اكسب جبهة الانتقاذ القدر الاكبر من التأييد الشعبى لها. لكن الأرجح أن يقود الوضع الكارثى الذى عاشه الشعب الجزائرى منذ ١٩٩٢ إلى تغيير فى مزاجه، باتجاه البحث عن الاستقرار الذى يمكن أن يوفره نظام ديمقراطى تنافسى، بدلا من البحث عن بديل جنرى. وعندئذ قد لا تتسرع جبهة الانتقاذ كثيرا اذا غادرها هذا التيار المتشدد، بما يتيح لها بلورة توجه معتدل ربما تمثل رسالة عباس مدنى فى ٢٣ اغسطس ركيزة له.

هذا هو إذن نوع الحسم المطلوب من معتدلى الانتقاذ كمنحلل لا يبدل عنه إلى حل سلمى للامنة. حسم يميز بين نهجين إلتقيا فى ظرف استثنائى عام ١٩٨٩، وما كان لهما أن يتعايشا فى ظرف آخر. بل والأرجح انهما كانا مرشحين للالتفات اذا استكملت انتخابات ديسمبر ١٩٩١ وتوات الجبهة الحكم. فالمتشددون المغالون لا يصفون خصوصهم فقط، وإنما زملاتهم أيضا.

ولافرق فى ذلك بين مفالين أصوليين، من نوع بلحاج، وغيرهم مثل ستالين وهتلر. والمفترض أن الفارق بين نهجى معتدلى ومتشددى الانتقاذ ليس مجرد فارق كمى بما يبدو شيعر الاعتقاد بأنه نوع من توزيع الادوار. لكن يفدى هذا الاعتقاد عجز المعتدلين عن حسم خيارهم كما سبق إيضاحه. إنه فارق نوعى، بشكل ما، يرجع إلى ماقبل انشاء جبهة الانتقاذ بسنوات، اذا تذكرنا مثلا أين كان موقع كل من مدنى ويلحاج فى بداية الثمانينات.

فنعندما بدأت ارماسات التعدد، عقب رحيل يوميين، شارك مدني من آخرين مثل أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني في اصدار بيان التصيحة عام ١٩٨٢، ككل تعبیر على من تيار الاسلام الميامی المعتدل في الجزائر. وفي ذلك الوقت كان بلحاج قريبا من جماعة مصطفى بويطلى المسلحة المتطرفة التي نشأت في اواخر ١٩٨٢. ولذلك فليس بمستغرب أن يبدو بلحاج، في الخطبات الفاصلة اقرب إلى نهج (الجماعة الاسلامية المسلحة).

ففي الوقت الذي عمل على عرقلة الاتصالات التي دارت بين قياديين الانقاذ المسجونين والسلطة الجزائرية بين أغسطس واکتوبر ١٩٩٤، وجه رسالتين من سجنه أيد فيها نهج «الجهاد» ودعا لتصعيد. كما نسبت اليه، قبلهما، رسالة من جهة (للجماعة الاسلامية المسلحة) يؤكد فيها أنه لو كان خارج السجن لالتحق «بالمجاهدين». لقد جاء النقاء مدني وبلحاج عام ١٩٨٩ في اطار جبهة متعددة التيارات، لكن سادها تيار بلحاج السلفي الذي بدا الاكثر قدرة على استثمار حالة الفراغ في الشوارع الجزائري وخفض الاحزاب والقوى العلمانية وشبه العلمانية. في ظل عدم وضوح قواعد اللعبة الجديدة على الشعب الجزائري في كل تاريخه، نتيجة عدم تأسيس التحول التعددية على حوار وطني يقود إلى تقام أو تراض عام حول هذه القواعد. وإذا كان مستقبل الديمقراطية في الجزائر بل ومستقبل الجزائر نفسها، يتوقف على التوصل لتقام حول قواعد اللعبة، فإن هذا يرتبط بدوره بمدى قدرة معتدلي الانقاذ على حسم خياراتهم باتجاه القطيعة مع العنف وانصاره داخل الجبهة وخارجها، على أن يولكب ذلك اتجاه السلطة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير مناخ انفراج حقيقي. وكانت احزاب المعارضة الخمسة التي شاركت في حوار سبتمبر واکتوبر ١٩٩٤ مع السلطة قد تقدمت بوثيقة تتضمن ١٤ مطلباً غايتها تحقيق تهدئة وانفراج سياسي. والارجح أن يساعد حسم معتدلي الانقاذ موقفهم على تدعيم مركز معتدلي السلطة الذين لا يرون المواجهة الامنية كافية لإنهاء الازمة.

٢ - حالة الركود في بقية بلاد التعددية المقيدة:

باستثناء المغرب، مازالت حالة التطور الديمقراطي في بقية بلاد التعددية المقيدة غير مباشرة وكانت موريتانيا هي الأسوأ في الاطلاق في ١٩٩٤، كما في المامين السابقين، بحيث بات من الصعب مواصلة تصنيفها ضمن فئة التعددية المقيدة في العالم العربي. ولذلك نركز هنا على حالتين

الأفضل (المغرب) والأسوأ (موريتانيا)، ثم نعطي ملامح عامة لوضع الركود في بقية بلاد هذه الفئة.

ففي الوقت الذي تعاني السلطات في مختلف هذه البلاد من مشكلات في التواصل مع قوى المعارضة، تنتج لفرص مزيد من القيد على هذه القوى أو بعضها، اتخذ الماهل المغربي مبادرة جديدة تجاه احزاب المعارضة بتجديد دعوتها لتشكيل الحكومة في خطاب بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الجديدة، في ١٤ أكتوبر ١٩٩٤. وجاء ذلك في الوقت الذي كان الحوار الوطني في الجزائر يقترب من نهاية الطريق المسدود التي بلغها في نهاية أكتوبر كما سبقت الإشارة. وبمعكس ذلك حجم الفارق بين حالتين بلدين عربيين متجاورين:

أحدهما : عاجز عن ايجاد مخرج من أزمتها المستحكمة وغارق في مسلسل العنف النوصي ، **والآخر :** يظهر قدرة متزايدة على معالجة مشكلات التطور الديمقراطي ويتمتع بقدر من الحيوية السياسية وتفتت امامه أبواب الأمل في الوصول إلى ممارسة تداول السلطة عبر الانتخابات على المستوى الحكومي لأول مرة في بلد عربي منذ الخمسينات باستثناء حالة لبنان الخاصة التي سنتناول جديدا لاحقا وحالة السودان التي انتكست الديمقراطية فيها اكثر من مرة. وكان التطور في المغرب باتجاه التمهيد لتداول على السلطة قد بدأ عشية الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣، عندما التزم الملك علنا بأن يتم تشكيل الحكومة الجديدة وفقا لنتائج هذه الانتخابات.

لكن هذه النتائج أسفرت عن عدم وصول التكتلين الرئيسيين (الاحزاب الموالية للحكم وأحزاب الكتلة الديمقراطية المعارضة) على أغلبية مطلقة. ومع ذلك باصر الملك بدعوة الكتلة المعارضة لتواي جميع المناصب الوزارية ماعدا رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والداخلية والعدل، مقابل التعهد بضمان ممارسة الحكومة لمسؤولياتها لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات دون أن تتعرض لسحب الثقة منها في البرلمان.

لكن ظلت احزاب المعارضة متريدة في الاستجابة لهذه المبادرة، لاسباب أهمها الانقسام داخل الحزبين الرئيسيين (الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، حيث عمل التشديدون على احباط أي اتفاق مع السلطات بشأن المشاركة في الحكم. وأدى ذلك إلى تشكيل حكومة تكنوقراط في نوفمبر ١٩٩٣، الأمر الذي حمل معنى استمرار العرض المطروح على المعارضة، خاصة وأن الاحزاب الموالية للحكم (كتلة الوفاق الوطني) أعلنت أنها تقضل البقاء خارج

السلطة لتعديد ترتيب أوراقها. وعندما جدد الملك دعوته للكتلة المعارضة في ١٤ أكتوبر، أبدى مزيداً من المرونة حيث أعلن تخليه عن شرط أن يكون رئيس الوزراء محايداً وبذلك وضع حداً لأهم الأسباب الملحة التي استندت إليها المعارضة في اعتذارها عن قبول العرض.

وحدث تحول بالفعل في أسلوب تعامل المعارضة مع العرض الملكي، حيث أبدى حزبها الرئيسيان استعداداً لقبوله. وعقد اجتماعات، وأجريا مشاورات بينهما ومع حزب العمل الديمقراطي.

لكن لم تتوصل المعارضة إلى اتفاق نهائي فيما بينها حتى نهاية العام، الأمر الذي حال دون تجاوز الركود القائم عند انتهاء انتخابات ١٩٩٢. ومع ذلك، يظل هذا التطور هو الأفضل على الإطلاق في كل بلاد التعددية المقيدة بالعالم العربي عام ١٩٩٤. ويعكس ذلك وصول المغرب إلى مستوى غير مسبوق على طريق التحول الديمقراطي، واتجاه القوى السياسية الرئيسية به إلى نوع من التراضي العام على قواعد اللعبة، بعد أن حققت تفاهماً ملموساً على مجموعة من الثوابت أو القواسم المشتركة.

وهذا شرط ضروري لتنظيم وترشيد الصراع السياسي، وتحويله من اقتتال على مبادئ كلية وعقائد وأيديولوجيات إلى تنافس على برامج وسياسات. ويضئ ذلك الوهلة من أن تكون حقول تجارب، وتكف السلطة عن أن تكون غنيمة يظفر بها هذا الطرف أو ذاك ليستخدما في استباحة غيره. وقد أصبح المغرب قريباً من الوصول إلى التراضي العام بعد تجربة ممتدة منذ استقلاله، شهدت انقطاعات والتواءات شتى، وحفلت بالتوتر والاختناق في غير مرحلة من مراحلها.

لكن اتسمت هذه التجربة بقدر من التراكم، حيث استخلص الحكم وانصاره ومعظم معارضيه الدروس منها بدرجات متفاوتة، وكل على طريقته. وأصبح الميل القعاري والتنافس السلمي أهم حصيلة إيجابية لها. وقد حدث ذلك رغم أن قوى المعارضة في المغرب في الآونة والاكثر نفوذاً على الإطلاق بالمقارنة مع نظيراتها في بقية بلاد التعددية المقيدة. كما أنها الأكثر حرصاً على استقلاليتها، فلم تتحول إلى تابع للسلطة في أي وقت ولكها في الوقت نفسه لم تلعب لعبة القطيعة التي تهدد السلام الأهلي. وباستثناءات هزيلة على هامش المجتمع السياسي المغربي، لم يعد هناك من يسعى لتغيير جنرى في مقومات الدولة والمجتمع، أو يطرش مشروعاً لدولة جديدة ذات مقومات مناقضة أو حتى بديلاً شاملاً عن النظام السياسي القائم. وأتاح قبول قوى

المعارضة الرئيسية بشريعة النظام الملكي، وتركيزها بالمقابل على تبديل بعض السياسات، إمكانية التقدم نحو تحديد قواعد اللعبة. رغم استمرار الخلاف حول هذا البند أوزاك من الدستور، وبحول هذه النقطة أوتك من القوانين المنظمة للعملية السياسية. وهذه الخلافات من طابع الامور، بل هي من دلائل الحيوية طالما أن هناك تقاهما على أسلوب التعامل معها. وأجمالاً، بدت النخبة السياسية المغربية هي الأكثر وعياً في العالم العربي بالنسب ومتطلبات التحول الديمقراطي، وفي مقدماتها الحاجة إلى تواضع عام على مقومات الدولة وقواعد اللعبة. صحيح أن هناك تبايناً ملموساً لكتلة المعارضة، التي تقف أجمالاً في منطقة على يسار الوسط، مع التوجهات الاقتصادية السائدة القائمة على القطاع الخاص وآليات السوق.

لكنها مع ذلك لاترصد تغييراً جذرياً أو بديلاً شاملاً، وإنما تركز على مراجعة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، ويخفف عجز الموازنة، وأجراءات السلم الاجتماعي. ورغم أنها لا تؤيد الاتجاه للانفتاح على إسرائيل، إلا أنها تلتزم موقفاً حذراً، وإن كان بعض صحفها يعارض الاتفاقات التي توصلت إليها منظمة التحرير والأردن مع إسرائيل.

وإذ ذلك، فليس من المتوقع أن يقود تشكيل المعارضة للحكومة إلى بروز مشكلات جوهريّة تؤثر سلباً على التراضي العام، بقدر ما يمكن أن يقود ذلك إلى اظهار مشكلات في العلاقة بين أحزابها وخاصة بين الاستقلال والاتحاد الاشتراكي أو في داخل كل حزب منها. منذ عجز كل من هذين الحزبين عن عقد مؤتمره العام الذي كان مقرراً في أوائل ١٩٩٤.

وفشل المؤتمر العام الثالث لحزب منظمة العمل الديمقراطي الذي انعقد في يوليو، وتم تحقيقه بسبب صعوبة التوفيق بين تيارين متصارعين داخله. وهكذا يبدو المآل الرئيسى الذي واجه التطور الديمقراطي بالمغرب عام ١٩٩٤ معكوساً بمعنى ما، بالمقارنة مع بقية حالات التعددية المقيدة. فهو مازق أحزاب المعارضة الرئيسية نفسها، والذي ظل يحول دون استثمارها فرصة تاريخية للبدء في تداول السلطة نتيجة انفتاح الملك عليها. إنه مازق معكوس بالفعل، إذا نظرنا إلى حالة موريتانيا مثلاً، التي شهدت استمرار مسلسل تزوير الانتخابات الذي بدأ عام ١٩٩٢ بالانتخابات الرئاسية (بناير) والتشريعية (مارس)، وشمل الانتخابات البلدية في يناير ١٩٩٤. فقد قاتل الحزب الحاكم (الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي) للفوز بأغلبية ساحقة

تجاوزت ٩٠٪ من البلديات، واستعان بالجيش الذي تدخل بشكل سافر للضغط على القبائل للتصويت لصالح الحزب الحاكم. وقامت قوات الجيش بالاشراف الفعلي على عملية الاقتراع في المراكز التي خشيت السلطات الا يحز الحزب الحاكم أغلبية فيها.

ومع ذلك أملت قوى المعارضة التي شاركت في الانتخابات بلاء حصنا في حدود إمكاناتها وفي مواجهة ظروف بالغة الصعوبة. وأدى ذلك الى فشل السلطات في حسم المعركة الانتخابية في عشر مدن خلال الجولة الأولى، ومنها أربع مدن رئيسية هي نواكشوط العاصمة ونواذيبو والمعين والنعمة، حيث جرت فيها جولة ثانية شهدت ضغطا مضاعفا. وذلك شهد عام ١٩٩٤ قتل آخر أمل في إمكان استمرار تجربة التعددية المقيدة في موريتانيا، عبر حرمان المعارضة المحرومة من التمثيل في المجلس التشريعي من أن تمثل بنسبة معقولة في مجالس البلديات. وجاء انقسام تجمع المعارضة الرئيسي (اتحاد القوى الديمقراطية) بعد ذلك في منتصف العام ليضفي أجواء أكثر قتامة على الوضع في موريتانيا. فقد انسحب ثلاثة من رؤسده الأساسية (حركة الاحرار، والديمقراطيين المستقلين، وروابط القرى)، الأمر الذي بدأ في أحد جوانبه انعكاسا للمناخ الذي ترتب على انتخابات يناير البلدية، رغم أن السبب الرئيسي المعلن للخلاف كان الاحتجاج على أسلوب تسيير الحزب. وأدى ذلك لإضعاف الحزب، الذي كان حزب المعارضة الوحيد القادر على منافسة الحزب الحاكم جزئيا في بعض المواقع. وقد تمكن من الحصول على حوالي ٤٨٪ من اجمالي عضوية المجلسين البلديين في نواكشوط ونواذيبو.

فإذا تقوض هذا الحزب، يصعب من المرجح أن تتجه موريتانيا نحو تكريس نظام الحزب الواحد فعليا، لأن بقية احزاب المعارضة صغيرة هزيلة لاشان لها. ويعتد تخرج موريتانيا من فئة بلاد التعددية المقيدة، التي يتوقف مستقبل الديمقراطية في العالم العربي على إمكانات اتساع نطاقها تدريجيا لتشمل بلادا أخرى، وعلى فرص تزايد مستوى التطور الديمقراطي داخل كل منها. لكن باستثناء المغرب، كما سبق، لم تتوفر مثل هذه الفرص في أي من بلاد التعددية المقيدة خلال عام ١٩٩٤. واستمر الركود مخيما على العملية السياسية في مصر وتونس والأردن، رغم اجراء حوار وطني في مصر، واجراء انتخابات تشريعية في تونس.

فقد افتقد الحوار الوطني المصري لأهم الخصائص التي

تؤهله لأن يكون آلية لتوسيع الهامش الديمقراطي، والسعي نحو تراش عام على قواعد اللعبة. فقد كان هذا الحوار فرصة لإضفاء حيوية على الساحة السياسية المصرية. لكن تضافرت عوامل عدة حالت دون استثمارها، على نحو تتحمل مسئولياته كل أطراف اللعبة السياسية، لاطرافا بعينه في الحكم أو المعارضة. كان العامل الأكثر جوهرية هو الالتباس الذي احاط بالهدف من الحوار. وعندما لا يكون الهدف واضحا، تتراجع فرض تنظيم حوار جدي، وقد كان السؤال الحائر من البداية هو:

ما المقصود بهذا الحوار، وما المطلوب منه، وبالتالي ماهو جدول الاعمال المناسب له؟ وربما جاء الالتباس في بداية الأمر من تزامن طرح موضوع الحوار في خريف ١٩٩٢ مع تصاعد موجة جديدة للإرهاب الأصولي، وبذلك ربط البعض بين الدعوة للحوار وتصاعد الارهاب. ولم يكن هذا الربط خاليا من أي مغزى، حتى اذا لم يكن صحيحا.

فقد تعود الناس منذ ١٩٥٢ ألا تلجأ السلطات للاعتداء بقضية المشاركة الا عند مواجهة أزمة كبرى. ويعتد يأخذ الاهتمام بالمشاركة صورة السعي الى تمينة وتكثيل وراء نظام الحكم. لكن الذين ربطوا بين الصوار والارهاب لم يلتفتوا في الاعتبار إحدى خصائص التعددية المقيدة، وهي أن الحكم لا يكون مستقدا في الغالب لتحويل الحوار الوطني الى تفاوض حول مطالب المعارضة مقابل مساندتها له في مواجهة أزمة معينة مهما كانت حثتها. فالتفاوض في هذه الحالة يعنى الاستعداد للمساومة.

وفي مصر، كما في بلاد أخرى تمر بمرحلة التعددية المقيدة، ينظر الحكم الى الاستعداد للمساومة على أنه نوع من الضعف. ويعد هذا أحد أسباب العجز عن تجاوز هذه المرحلة باتجاه استكمال التحول الديمقراطي. فالاستعداد للمساومة شرط ضروري للوصول الى ديمقراطية حقيقية. وبفضل من ذلك، فممن بدأ الحوار بالفعل في آخر يونيو ١٩٩٤، كانت موجة الارهاب قد أخذت في الانحسار نتيجة النجاح الذي حققته الحملات الأمنية.

لكن اذا كان عزوف الحزب الحاكم عن الربط بين الحوار ومواجهة الارهاب يعكس في أحد جوانبه خذرا من الربط بين الحوار وتوسيع الهامش الديمقراطي، فمعنى ذلك أن توسيع هذا الهامش ليس هو الهدف من الحوار. فماذا كان هدفه إذن؟ لقد طرح الخطاب الرسمي هدفا عاما لايزيل الالتباس، هدف يمكن أن يكون واردا في أي وقت ويحت أي ظرف، وهو رسم صورة مستقبل مصر في القرن المقبل. إن مغزى هذا الهدف هو بحث خيارات استراتيجية متوسطة

الذي احتكره الحاكم منذ الاستقلال فلم يتأثر هذا الاحتكار بالانتقال من نظام الحزب الواحد الى نظام تعددي مقيد.

فقد أدى قانون الانتخابات، قبل تعديله عشية انتخابات ١٩٩٤، الى حرمان المعارضة من أية فرصة للوصول الى البرلمان أو الاقتراب من مبناه الا في المناسبات. الرسمية فقد اعتمد ذلك القانون على أسلوب القائمة المطلقة، الذي يعطي جميع مقاعد أية دائرة انتخابية للقائمة الحاصلة على اكبر عدد من الاصوات فيها. ولم يكن ممكنا لقوائم المعارضة أن تتفوق على قوائم الحزب الحاكم، الامر الذي حرّمها من الحصول على مقاعد وفقا للنسب التي احزمتها في بعض الدوائر. ومن هنا ايجابية التعديل الجزئي الذي حدث في قانون الانتخابات قبيل انتخابات ١٩٩٤. فقد تم إدخال جرة محدودة من النسبية في توزيع المقاعد، للحد من قسوة أسلوب القائمة المطلقة لكن ظل هذا التعديل بون المستوى الذي يقود الى انتخابات تنافسية مفتوحة، خاصة وأن تزامن الانتخابات التشريعية مع الاستفتاء على التجديد لرئيس الجمهورية عمل لصالح الحزب الحاكم.

فقد أدى قانون الانتخابات في صورة الجديدة الى حصر التنافس بين احزاب المعارضة على ١٩ مقعدا فقط (من أصل ١٦٣) جرى توزيعها وفقا للنسب الاجمالية التي تحصل عليها القوائم الخاسرة في الدوائر الأخرى. ومعنى ذلك أن التعديل استحدث طريقة التوزيع النسبي على هامش أسلوب القائمة المطلقة. لكنه اتاح كسر الحاجز الذي كان قائما بين المعارضة والبرلمان. ومع ذلك ينبغي التوقف أمام حالة تونس، التي مازالت تمثل إحدى الحالات الأئني مستوى في التطور الديمقراطي بين بلاد التعددية المقيدة في العالم العربي، رغم أنها الأكثر تحديثا «بالمعنى الاجتماعي والثقافي بينها».

وتعد هذه الحالة تحديا جديدا للنظرية التي تربط بين الديمقراطية وارتفاع مستوى التحديث، والتي يؤيدها غير قليل من المثقفين العرب. فالحادث أن تونس الأفر تحديثا من المغرب والاردن، وحتى مصر، تعرف مستوى أقل من التطور الديمقراطي بالمقارنة بهذه البلاد. ولا يعني ذلك أن «الاقتصاد في التحديث أفضل بالضرورة من منظور التطور الديمقراطي، الذي يحتاج الى قدر مناسب منه يختلف مداه وفقا لخصائص كل بلد».

ويبدو أن حالة المغرب هي التي توفر لها هذا القدر الملائم الذي ينسجم مع مقتضيات التطور الديمقراطي. فهو أوفر نمونيا من حالتي الاردن واليمن، اللتين تطلان في

ويعيدة المدى. وهذا أمر مطلوب لكن كان المطلوب أكثر. هو بحث الخيارات القربية. وجاء التطبيق العملي فهذه اجراء حوار من أجل المستقبل في صورة طرح كم هائل من القضايا على جدول أعمال حوار لا تتجاوز فترته أياما معدودة، وتوزيعها على ثلاث لجان (اقتصادية واجتماعية وسياسية).

وفضلا عن ذلك، في الوقت الذي تناولت اللجنتان الاقتصادية والاجتماعية كل شيء تقريبا، انحصر جدول أعمال اللجنة السياسية في عدد محدود من القضايا الصغيرة مثل مراجعة قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون المدعي العام الاشتراكي، واختصاصات مجلس الشورى، ونظام الانتخاب.

ولذلك انحصر الناتج الايجابي للحوار في الغاء وتعديل جزء محدود من القوانين المقيدة للحريات، وتطوير قانون مباشرة الحقوق السياسية، فيما ترتب عليه بالمقابل عودة الجدل حول الاسلوب الافضل للانتخاب (الفردى أم القائمة)، وهو الأمر الذي لم يجسم حتى نهاية العام وظل مصدرا لارتباك الاحزاب والقوى السياسية التي بقيت عاجزة عن بدء استعداداتها للانتخابات التشريعية عام ١٩٩٥.

لقد أظهرت تجربة الحوار الوطني ركيز البيئة السياسية في مصر، الأمر الذي يتحمل المجتمع السياسي كله مسؤوليته لا فقط الحزب الحاكم. فضعف أداء الاحزاب والقوى السياسية المعارضة، ومقاطعة بعضها للحوار، يسهم في استمرار هذا الركود. فهذه الاحزاب والقوى عاجزة عن ادارة حوار جدى حتى فيما بينها، ولا يستطيع بعضها اجراء حوار داخلي. وعندما يبادر (لجنة التنسيق بين النقابات المهنية) بعقد مؤتمر عن الحريات بمقر نقابة الاطباء في منتصف أكتوبر، وأسفر عن تشكيل لجنة للوفاق الوطني ضمت عددا من قيادات الاحزاب والقوى السياسية والمستقبلية وأن بصفتهم الشخصية بدأ أن هناك بعض الأمل في تحريك البيئة السياسية.

لكن تغلب الركود مرة أخرى، وأهدرت فرصة جديدة للحوار من خلال تلك اللجنة. ومثلما أخفقت تجربة الحوار الوطني في تحريك الركود السياسي في مصر، فشلت الانتخابات التشريعية في تحريك هذا الركود بتونس. فقد انفتحت تلك الانتخابات التنافس المفتوح، رغم أنها جرت في اجواء أفضل نسبيا من تلك التي أحاطت بسابقاتها منذ التحول الى التعددية المقيدة عام ١٩٨١، وأثارت لبعض احزاب المعارضة تمثيلا محدودا لأول مرة في مجلس النواب

حاجة الى قدر اضافي من التحديث لبنائهما الاجتماعي. لكن أقل من حالة تونس الأكثر إفراطاً في التحديث، خصوصاً في العهد البورقيبي، على الصعيد العربي كله.

فقد صار التحديث فيها مرادفاً للتقريب والطمعة الكاملة، وتم فرضه من أعلى، ليصبح إحدى مشكلات التطور الديمقراطي عندما بدأ الاتجاه القمعية القليلة، في ظل وجود تيار اسلامي أصول. وخلق ذلك انقساماً ثقافياً حدث مثله في بلاد عربية أخرى، وتسبب في انتكاسة تجرية الجزائر ومازال يمثل قيدا على تطور التجربة المصرية.

ومع ذلك تجدر ملاحظة أن التغيير الذي حدث في قمة السلطة التونسية في نوفمبر ١٩٨٧ انطوى على توجه للحد نسبياً من الإفراط التحديثي. وكان أبرز مثال لذلك هو التشديد على الهوية العربية الاسلامية، منذ صدور الميثاق الوطني في نوفمبر ١٩٨٨. فكان البند الأول فيه، بعد التمهيد، هو الهوية. وجاء به أن (هوية شعبنا عربية اسلامية متميزة تمتد جذوراً في ماضٍ بعيد حافل بالأجداد). كما أكد (تمسك تونس بعروبتها واسلامها) لكنه أشاد في المقابل (بالتحول النوعي الذي خلق ظروف القطيعة مع عهد الذبول والانحطاط ومهد للأجيال الحاضرة سبل مواكبة العصر والمعارف الحديثة).

وتتيح هذه الصياغة الأخيرة بعموميتها البالغة تفسيرات متباينة لدى تلك القطيعة، وما إذا كان المقصود بها قطيعة مع مجمل التراث (وبالتالي نصيح إزاء خطاب مزيج)، أو مع ما هو سلبى في هذا التراث. ومع ذلك كانت هذه بداية طيبة لمراجعة نهج الإفراط في التحديث، دون توفير مقتضيات الموضوعية، وما أحدث من انقسام ثقافي يعرقل التطور الديمقراطي. واقترب بها انفتاح نسبي لفترة قصيرة على المعارضة الاصولية، قبل أن تتجدد المواجهة معها وتتفاقم لتتولد الى ضربة قاصمة لها عام ١٩٩١. لكن نجاح هذه الضربة لا يضمن إمكان حسم مشكلة الانقسام الثقافي بالمنهج الأمنى الاستثنائي وحده. فهذا المنهج لا يحل مشكلة عميقة الجذور، رغم أنه قد نجح في تجديدها لبعض الوقت طال أو قصر.

أما الحل الحقيقي فيبدأ بحوار وطني جدى يستهدف التوصل الى تراخ عام حول مكونات الدولة الديمقراطية وقواعد اللعبة فيها.

صحيح أن هذا الحوار لم يحقق تحولا كفيلا رغم نجاحه في الردن والتوصل الى ميثاق وطني متوازن، إلا أنه أتاح أجواء ايجابية غير مسبوقة لاستئناف الحياة السياسية على أسس تنافسية، وفي اطار تعددية مقيدة كانت انتخابات

١٩٨٩ فاتحة لها. وقدمت تلك التجربة نموذجا مباشرا بإمكان تجنب شبح الاستقطاب الثقافي، الذي تعاني منه تجارب عربية أخرى، الى أن تصاعد الخلاف حول قضية السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٢. فالميثاق الوطني، الذي تم التوصل اليه عبر حوار منظم بين مختلف القوى السياسية تحت رعاية الدولة، تضمن حولا توافقية مقبولة من الجميع لأهم الخلافات التي تعرقل التطور الديمقراطي، وفي مقدمتها الخلاف حول طبيعة الدولة والمجتمع. وساعد على ذلك ما تميزت به الساحة السياسية الاردنية من حرص الطرفين الرئيسيين فيها (الحكم والحركة الاسلامية) على الاحتفاظ بالمسور القديمة بينهما، قبل أن يتصاعد الخلاف حول عملية السلام. وكان أبرز مظهر لذلك هو مشاركة الاسلاميين في الحكومة الاردنية بخمسة وزراء عام ١٩٩١. ورغم أن هذه المشاركة لم تتم غير شهر قليلة، فقد حملت دلالة مهمة في حينها لأنها كانت المرة الاولى التي تتضمن فيها الحركة الاسلامية الاردنية الى الحكومة باعتبارها حركة سياسية، وليس كقنطرة كما حدث من قبل.

ورغم أن خروج وزيرائها من الحكومة اقترن بيده تصاعد الخلاف حول عملية السلام، فقد ظل الطرفان يحرصين على عدم التصعيد أو اللفظ على سقف معين لهذا التصعيد، الى أن اقترب موعد الانتخابات النيابية في نوفمبر ١٩٩٢. وبحز كلاًهما عن مواصلة نهج التهدئة، فقد شددت الحركة الاسلامية ضغوطها لوقف المفاوضات، في الوقت الذي قام الحكم بحل البرلمان المنتخب عام ١٩٨٩ قبل انتهاء آخر دورة، وأنفرد بتعديل قانون الانتخاب في غياب البرلمان بهدف الحد من فرص الحركة الاسلامية وضمن حصول انصاره على أغلبية تتيح تمرير اتفاق السلام مع اسرائيل، الذي بات وشيكاً منذ التوصل الى اعلان المبادئ الفلسطينية - الاسرائيلية. لقد أخطأ الطرفان عندما لم يستثمرا الوقت والاجواء ايجابية، منذ مؤتمر مدريد في اكتوبر ١٩٩١، لتلطيم حوار بشأن كيفية ادارة الخلاف حول عملية السلام. فادى غياب الحوار الى استمرار التباين بين مواقفهما. وبوين موقف الحكم واتصاه من ناحية وموقف معظم قوى المعارضة التي تتفق مع الحركة الاسلامية في رفضها للتفاوض مع اسرائيل. وعن هنا كان قلق الحكم من تأثير هذه المعارضة على عملية السلام دافعا للجد، الى فرض قيود بدأت بتعديل قانون الانتخاب بشكل منفرد، الامر الذي انعكس على نتائج انتخابات نوفمبر ١٩٩٢ (راجع، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢). وتواصلت هذه التقيود خلال عام ١٩٩٤، الذي شهد توقيع معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية. فقد ارتبط تسارع خطوات

التطبيع بين الاربن واسرائيل، قبيل وعود التوقيع، بفرض قيود تفس الحق في معارضة هذه الضغوط. وتراوحت تلك القيود بين منع عقد نوات ومؤتمرات للمعارضين او التحقيق مع بعضهم لتصريحات ادلوا بها أو خطب اقروها في بعض المساجد، وأحالة موظفين عوميين للتقاعد وخاصة في قطاع التربية والتعليم فيما يبدو أنه مرتبط بالاتجاه تطبيع مناهج دراسية جديدة منسجمة مع التطورات الحاصلة في عملية السلام .

ومع ذلك ينبغي التنويه بأن هذه الانتهاكات ظلت تتخذ طابعا جزئيا وانتقائيا حتى نهاية العام، ولم تتحول الى سياسة شاملة. واذك لم تؤثر على المستوى العام للتطور الديمقراطي الذي بلغه الاربن في إطار التعددية المقيدة، لكنها تؤدي الى حالة من الركود. فمازالت الجسور التاريخية بين الحكم والمعارضة الرئيسية (الاسلامية) تفلح فطها في وضع سقف للتصعيد وفي تجنب الوصول الى قطيعة كاملة ونهائية. لكن يظل هناك خطر ناجم عن وجود تيار داخل الحكم يفضل اظهار مزيد من الحسم تجاه معارضي عملية السلام باعتبارها مسألة مصيرية للكيان الاربن نفسه ، وتيار داخل الحركة الاسلامية (شبابها) أواجيال جديدة فيها) يحمل توجهات راديكالية ويرفض نهج قيادة المعتدلة. فهذه الاجيال الجديدة، القائمة من فئات اجتماعية بنيا ومن مخيمات اللاجئين، أشد حدة في رد فعلها على التراجع العربي المستمر أمام اسرائيل وسوء توزيع الثروة، ومن ثم تسمى الى تغييرات جذرية.

وهذا التعارض في التوجهات داخل الحركة الاسلامية ليس جديدا. لكنه غدا أكثر وضوحا وتبلورا الآن، حتى بالمقارنة مع نهاية تسعينيات عندما التفت قطاع من الاجيال الجديدة للإخوان المسلمين حول ميدالة عزام مطرح برنامج راديكالي بديل لبرنامج الحركة التقليدية. لكن القيادة التقليدية حسمت المعركة لصالح نهج الاعتدال، ونهب الراديكاليون «الجهاد» في أفغانستان، وليس مستبعد أن تكون عودة بعضهم الى الاربن أخيرا قد أسهمت في تصاعد الخلاف الراهن حول النط السياسي للحركة الاسلامية الارمنية، التي تعد قيادتها الأكثر نضجا بين كل الحركات الاسلامية في العالم العربي حتى الآن.

وربما يتوقف مستقبل التطور الديمقراطي في الاربن، في جانب مهم منه على استمرارية خط هذه القيادة، الذي يتعرض لتحد متزايد الآن من خط أكثر راديكالية يتناهى فريق من الحرس القديم بدم من قطاعات من الاجيال الجديدة. وكانت الصلة على حزب جبهة العمل الاسلامي، الذي شكلته جمعية الاخوان مع بعض المستقلين وحصل

على ترخيص في يناير ١٩٩٣، أبرز مظاهر هذا التحدي خلال عام ١٩٩٤. فقد تعرض الحزب لاتهام بأنه يهيمش دور جماعة الاخوان أو يحل محلها: (يقوم بممارسات على الارض لتهيمش دور جماعة الاخوان لمصلحة صيغة مفتوحة اشبه بتيار اسلامي يحل محلها). واقتوتت تلك الحملة بقضية الراديكاليين من نزوع قيادة حزب جبهة العمل الاسلامي للتهديد سنييا بشأن الخلاف مع الحكم حول عملية السلام، وتجنيد الفئاب بعيدا في تصعيد الخلاف لكن يظل على قيادة الحركة الاسلامية الارمنية أن تعمل على تطوير اسلوب ادارة الخلاف حول قضية السلام مع اسرائيل، والتعامل معه كخلاف سياسي لا كصراع عقيدتي.

ويبدو ذلك سيطل هذا الخلاف حجر عثرة أمام تقدم الديمقراطية في الاربن. وعلى الحكم بدوره إدراك أهمية الصفات على الخط المعتدل الذي تمثله قيادة الحركة الاسلامية. ومن ثم الحد من الضغوط عليها لعدم ارجاعها ووضعها في مواضع ضعف أمام الراديكاليين في الحركة. فمستوى التضييق السياسي يقاس، في أحد أبعاد، بالقدرة على تطييب الرؤية الأبعد، وتجنب الوقوع في أسر النظرة الضيقة التي لا تتجاوز مواقع الأقدام. وأمل هذا هو جولة الاختيار الذي تعرض له كل من الحكم والحركة الاسلامية في الاربن عام ١٩٩٤، والذي يتوقف على اجتيازه مستقبل التطور الديمقراطي في هذا البلد.

٢ - دور المجلس النيابي في لبنان والكويت :

يجمع بين حالتى لبنان والكويت أنهما حالتان خاصتان من حيث التطور الديمقراطي، رغم بعد الشقة بينهما. فلبنان يعد الحالة العربية الوحيدة التي عرفت ديمقراطية كاملة لأكثر قليلا من ثلاثة عقود متصلة (١٩٧٥-١٩٩٣) وفق نمط خاص معروف في بعض دول أوروبا، كما عرفت دولة أسبوعية هي ماليزيا. ويقتصد به نمط التراخي المشروط CONSOCIATIONAL، الذي يتسم بفاطية في حالات الدول المنقسمة إثنيا، لما يوفره من حماية للأقليات ولما يتيح لها من دور جوهري في النظام السياسي وفقا لترتيبات متوافقة عليها أخذت في حالة لبنان صورة المصص المحددة للمواظف. أما الكويت فهي حالة خاصة لتعددية مقيدة بدون أحزاب سياسية في بلد يلعب التركيب القبلي دورا مؤثرا على تطوره السياسي في اتجاه أقرب للاربن منه لتقية دول الخليج العربية.

وكان دور المجلس النيابي فيها هو أهم الخصائص

التصاليحي، ورجال دون استعادة نمط التراضي الديمقراطي وفقاً للأسس التي تضمنتها ذلك الاتفاق. فهذا النمط يتعارض جوهرياً مع وضعية «الغالب والمغلوب»، حيث انهما على طرفي نقيض. واكثت الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢، وهي الأولى منذ ١٩٧٣، ذلك فكانت مقاطعة القوى الرئيسية في تيار المارونية السياسية، بدعم من مؤسسات المارونية الريحية نفسها، لهذه الانتخابات أبرز دليل على غياب أي نوع من التراضي. وجاء مجلس النواب تعبيراً عن هذا الواقع، وتأكيداً لكون التفاعلات الداخلية اللبنانية صارت محكومة بالعامل الإقليمي، إلى الحد الذي تنتفي مع إمكانات استعادة نمط التراضي المشروط من خلال تفاهم حر على تطوير صيغة ١٩٤٣ التي لم يظهر بعد بديل جدي وملئم لها يمكن التراضي عليه.

وفي هذا السياق، يمر لبنان في وضع انتقالي إلى أن تنتهي المحاضرات السورية - الإسرائيلية، التي سيترتب عليها الكثير بالنسبة لمستقبل بما في ذلك حدود تأثير العامل الاقليمي على أوضاعه الداخلية في حالة التوصل إلى سلام. ويعزز هذا الوضع الانتقالي ظواهر جديدة على صعيد العملية السياسية، كان أبرزها عام ١٩٩٤ تزايد دور مجلس النواب، رغم كل ماينطوي عليه تركيب من قصور وعدم توازن، في محاولة الحد من جموح الحكومة وميلها إلى تقليص الهامش الديمقراطي المحدود والمقيد بالدور السوري من ناحية وباستبعاد قوى رئيسية لايمكن تصور دور لبنان بدون مشاركتها من ناحية أخرى، ويبدو تطور دور مجلس النواب على هذا النمط تلبية لحاجة أساسية هي الحد من الاختلال السياسي في المرحلة الانتقالية الراهنة. والصفاء على هامش ضيق من الحريات العامة ولاسيما الحرية الاعلامية، ومن ثم استمرار حد أدنى من الحيوية المدنية اللازمة لاستعادة نمط التراضي الديمقراطي المشروط مستقبلاً إذا سحبت التطورات الاقليمية بذلك.

وفي هذه الحالة - أي حالة وضع اقليمي موات في المستقبل، ربما يكون التطور الحادث في دور مجلس النواب عاملاً مساعداً في اقامة نمط التراضي الديمقراطي المشروط على أسس أكثر صلابة مما كان عليه في تجربة ٤٣ - ١٩٧٥. فقد كان قصور دور مجلس النواب أحد أهم المشكلات الداخلية التي أثرت سلبياً على تلك التجربة، وإن لم يصل ذلك التأثير إلى المستوى المدمر الذي أدى إليه العامل الاقليمي، فلم يرق المجلس، خلال تلك التجربة، بوظيفته التشريعية والرقابية بفعالية، لأنه تحول إلى مجرد تجمع طائفي مناطق. لكن كانت هذه المشكلة تتعلق بقصور في بعض تفاصيل صيغة ١٩٤٣، وليس بقصور في الصيغة

المعيزة لها، وأبرز مظاهر ديناميكيته، وأصلح معيار لقياس تقدمها أو تراجعها أو انتكاستها. ولذلك، فعندما نرصد اتجاهها لفعالية دور المجلس النيابي في الكويت عام ١٩٩٤، فهذا مؤشر على استمرار التقدم النسبي الذي تشهده الحالة الكويتية منذ التحرير.

لكن الامر ليس كذلك بالنسبة لحالة لبنان التي يبدو أن الفعالية النسبية لدور مجلسها النيابي تمثل تعويضاً جزئياً للعجز عن استعادة واستئناف نمط ديمقراطية التراضي المشروط. لقد سقط هذا النمط بنضوب الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، وتقوضت معه تجربة ديمقراطية رائدة لم يهتد الفكر العربي لأهميتها وقيمتها. فقد تعرضت تجربة لبنان في حينها لهجوم عات وتجرّيع حاد لم يصب مثلهما التجارب السلطوية العسكرية وغيرها، التي تزامنت معها، في عدد من البلاد العربية. وتم اختزالها إلى مجرد ترتيب طائفي مقيد ومتخلف.

وساعد انهيارها في ١٩٧٥ على دعم الهجوم عليها، وتحميل صيغة ١٩٤٣ مسئولية هذا الانهيار، دون البحث جدياً فيما إذا كان ماحداث ناجماً عن خلل أصيل فيها أم من تأثير العامل الاقليمي الذي أربك التراضي الذي قامت على أساسه تلك الصيغة، وقوض التوازن الحقيقي الذي أربط بها. وبدأت مقدمات ذلك مع أزمة ١٩٥٨، التي نجحت الصيغة اللبنانية في تجاوز تأثيراتها، حيث لم يكن العامل الاقليمي قد تشابك عضويًا مع البنية السياسية - الاجتماعية اللبنانية. وعندما حدث ذلك، مع تحويل لبنان إلى بؤرة وحيدة للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي المصلح بعد خروج المقاومة الفلسطينية من الارض عام ١٩٧٦، بدأ العد التنازلي لانتهاء النمط الديمقراطي اللبناني. فقد دخل الوجود الفلسطيني المسلح طرفاً مباشراً في التحالفات والصراعات السياسية اللبنانية، وأضفى عليها طابعاً عسكرياً غير مسبوق في مضاء وطبعها بتوتر متزايد فاقمت الاعتمادات العسكرية الاسرائيلية المتزايدة على لبنان.

وحين أمكن وضع حد للحرب الأهلية العنيفة التي استمرت مايقرب من خمسة عشر عاماً، كانت أشياء كثيرة قد تغيرت في لبنان، بما في ذلك طبيعة الميزان الديمجرافي وتكرس الطائفي الذي قامت على أساسه صيغة ١٩٤٣. لكن الأهم من ذلك أن تأثير العامل الاقليمي كان قد استفحل وتكدس، عبر توافق اقليمي - دولي على الاعتراف بدور جوهري لسوريا في شؤون لبنان. وأدى ذلك لاضفاء طابع «الغالب والمغلوب» على الساحة السياسية اللبنانية الخارجة من الحرب الأهلية، الأمر الذي جرد اتفاق الطائف من طابعه

نفسها من حيث الجوهر.

وكان دور مجلس النواب في مواجهة المسمى الحكومي لالغاء آخر ماتبقى من حرية إعلامية أهم مظاهر فعالية دوره في لبنان خلال ١٩٩٤. وجاء ادائه في هذا المجال أفضل من مجلس الامة الكويتي، الذي برزت فعاليته في مجالات أخرى، وتكتسب حرية الاعلام أهمية خاصة ومضاعفة في ظل نمط التعددية المقيدة، لاثنا سبيل المواطن المحروم من كثير من حقوقه السياسية والمدنية لأنه يعرف ببرجة ما، ولأن يعبر عن رأيه ببرجة ما أيضا.

وقد شهد عام ١٩٩٤ استمرار محاولات الحكومة اللبنانية للقضاء على مابقى من حرية اعلامية، والتي بدأت منذ ١٩٩١، لكن بجرأة اكبر كان أبرز مظاهرها اعلان مايشبه حالة طوارئ اعلامية، من خلال مرسوم لمجلس الوزراء في ٢٢ مارس احتكر بث الاخبار والبرامج السياسية في محطة تلفزيون لبنان.

وحظر ذلك على وسائل الاعلام المرئي والمسموع الخاصة، الى حين صدور قانون لتنظيم الاعلام وبون تحديد موعد لذلك. وبدا ذلك المرسوم امتدادا لاتجاه التضييق على الاعلام، الذي قاد في العام السابق الى تعطيل عدة صحف وإحدى شبكات التلفزيون.

وتصدى مجلس النواب لذلك الاتجاه على مرحلتين:

الاولى: ركزت على مواجهة القيود المفروضة على الصحافة، عبر العمل على تعديل المرسوم ١٠٤ الذي يفرض عقوبات استثنائية على الصحف مثل الحبس والتوقيف الاحتياطي للصحفي، والتعطيل الإداري والمصادرة للصحيفة. واشترت جهوده تعديل هذا المرسوم في ١١ ابريل، بإلغاء بعض العقوبات الاستثنائية وتخفيف البعض الآخر.

والثانية: ركزت على التلفزيون والاذاعة بهدف الحفاظ على التعددية القائمة فيهما والحد من القيود عليهما، والتي فاقهما مرسوم ٢٣ مارس. فانفذ المجلس مبادرة في يوليو ١٩٩٤ تستهدف السماح لشبكات الاعلام المرئي والمسموع بمعاودة بث الاخبار والبرامج السياسية التي حظرها ذلك المرسوم. وبخل انصار الغاء مرسوم مارس في معركة مع الحكومة التي حاولت تكتيل انصارها سعيا لعدم توفير النصاب القانوني لاتعداد المجلس. لكن تكبد المجلس من اقرار الغاء المرسوم في ١٤ يوليو، كما قام عدد من النواب المعروفين بمناصرتهم للحريات العامة وبورهم في مجال حقوق الانسان، بتقديم مشروع قانون لتنظيم الاعلام

ينتصر لحرية في الوقت الذي كانت الحكومة تعد مشروعا تقيديدا دفعها تحرك المجلس للإسراع به. وشهد لبنان مساجلات غنية حول صيغة قانون تنظيم الاعلام بين اتجاهين:

لتجاه: الحكمة للحد من حرية وسائل الاعلام المرئي والمسموع.

واتجاه: غالب في مجلس النواب يرمى الحفاظ على قدر معقول من هذه الحرية ضمن ضوابط معينة تكفل دعم السلام الأهلي. ولاتجاوز القيود التي يفرضها العامل الاقليمي. وجاءت الصيغة النهائية للقانون التي تم التوصل اليها في منتصف اكتوبر، لتعكس نوعا من التوازن بين الاتجاهين يرجع الفضل فيه الى دور مجلس النواب. واتاح ذلك تصحيحا جزئيا لمسورة التي نجت عن طبيعة الانتخابات التي جاءت به، وغياب قوى رئيسية منه (راجع التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢)، فضلا عن الماضي الميليشوي لرئيسه الذي أثار حديث عام ١٩٩٢ عن (أننا في حاجة الى ديمقراطية، وليس الى معارضة) جدا واسعا.

لكن كان هذا هو أقصى ما استطاع مجلس النواب اللبناني القيام به، في ظل القيود التي يعمل في ظلها وأهمها على الإطلاق القيد الاقليمي، ومن منظور مصالح القوى الممثلة فيه والتي مازال معظمها يتصرف بمنطق الثأر من قوى أخرى مستبعدة لا بمنطق التصالح الوطني.

فلم يتحرك المجلس، مثلا، تجاه أسلوب تعاطي السلطات مع حزب «القوات اللبنانية» الذي اتهم رئيسه وبعض قاداته بالمستولية من بعض الجرائم السياسية التي ارتكبت بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢. فقد استبقت محاكمة هؤلاء، بل وحتى استكمال التحقيقات معهم، وقامت بإلغاء حزبهم قبل أن تثبت إدانتهم. كما ظهرت شكوك عدة في مدى عدالة هذه المحاكمة بداء بالاجراء التي جرت فيها التحقيقات معهم منذ اوائل العام وما أحاط بها من خطاب سياسي يتناول مجرى تلك التحقيقات بعكس ما هو مقترح فيها من سرية، ومرورا باحتجازهم في مبنى وزارة الدفاع وفرض قيود على اتصال المحامين بهم، ووصولا الى اجراءات المحاكمة نفسها التي بدأت في ١٩ نوفمبر وظلت مستمرة حتى نهاية العام.

وتكتسب محاكمة قيادة حزب «القوات اللبنانية» أهمية خاصة، لكونها تعبيراً عن سيادة منطق «الغالب والغلوب» إذ لم يكن هذا الفريق من الوحيد الذي ارتكب جرائم خلال فترة الحرب الأهلية وبمعها حتى تم انتهاء وجود الميليشيات

وكان هذا الاتجاه كخيلًا يتقدمير الهامش المتاح لحرية الصحافة في الكويت، لأن المخالفات المتضمنة في القانون الصادر عام ١٩٦٤ تتسع لتشمل كل شيء؛ بدءًا بالتشكيك في الوضع الاقتصادي للدولة، ووصولاً إلى نشر معلومات عن الاتفاقات بين الكويت ودول أخرى، وخصوصاً بالأساس إلى رؤساء الدول الأخرى. ورغم انسياق بعض النواب المعارضين للحلّة على الصحافة والدعوة إلى تشديد العقوبات، فقد تصدى آخرون بقوة للدفاع عن الحرية والانتصار للقاسم المشترك المقترح وجوده بين دورى البرلمان والصحافة، وهو ممارسة رقابة جديّة على الحكومة.

وقد وأصل مجلس الأمة في عام ١٩٩٤ أذاع المتميز في هذا المجال، والذي يضعف في مقبلة البرلمانات العربية قاطبة، بما في ذلك برلمانات البلاد التي تعرف تعددية حزبية مقيدة. وقد أدى هذا التميز في العام السابق إلى بروز مخاوف من دخول المجلس في صدام مع الحكومة يؤدّي لتقويض التطور الديمقراطي، كما حدث أكثر من مرة آخرها عام ١٩٨٦.

وقد بدأ عام ١٩٩٤، فيما النزاع بين المجلس والحكومة حول قانون محاكمة الوزراء، يدخل فصله الأخير. فظل المجلس مصمراً على إلغاء هذا القانون الذي صدر عام ١٩٩٠ في غياب الديمقراطية، من أجل ضمان محاكمة حقيقية للمتهمين في قضية اختلاسات شركات ناقلات النفط الكويتية، وفي مقبمتهم وزير المالية والنفط السابق الشيخ على الخليفة الصباح. بحيث تجرى المحاكمة وفقاً لقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية العادية. ونجح المجلس في إلغاء قانون محاكمة الوزراء في ١٢ يناير، الذي اعتبرته الأغلبية مصمماً لحماية بعض الوزراء.

كما قام المجلس بنور مشهود في الرقابة على صحفيات التصليح سواء من حيث الساجدة القطعية لها، أو مدى ارتباطها باستراتيجيات وأصمّة لأمانة بناء الجيش الكويتي، أو بهدف الحد من الرشاوى والعمولات. وبرز دوره أيضاً في قضية تعديل قانون الجنسية منذ عام ١٩٩٢، مما دفع الحكومة إلى إصدار تعديل في يناير ١٩٩٤ يسمح للكويتيين الموالدين لأباه حصولاً على الجنسية بالتجنس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة (١٩٩٦)، بعد أن كانت هذه المشاركة محصورة في الحاصلين على الجنسية بصورة أصلية، والذين لم يتجاوز عددهم في انتخابات ١٩٩٢ أكثر من ١٢٪ من إجمالي الكويتيين (حوالي ٨٢ ألفاً من أصل ٦٣٠ ألفاً).

لكن هذا التعديل سيرفع نسبة المصموم لهم بالمشاركة

المصلحة. فهناك كثيرون فعلوا ذلك، وبعضهم يحتل مواقع رئيسية في سدة الحكم الحالي بمؤسساته التنفيذية والتشريعية وإذلك كان من الطبيعي أن يصمت مجلس النواب إزاء النهج الانتقائي في فتح ملف الجرائم السياسية، وتجاه ممارسات حكومية قمعية شملت على سبيل المثال تقييد حق التظاهر والتجمع السلمي عملاً بمرسوم صادر من مجلس الوزراء عام ١٩٩٢ واستخدم كاستيفاء مسلف ضد الاحتجاجات العمالية عام ١٩٩٤. فقد ترتب عليه حظر أكثر من مظاهرة عمالية دعا إليها الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابية وكان البيان الذي صدر عن هاتين الجبهتين بإرجاء التظاهر في آخر أبريل ١٩٩٤ بالغ الدلالة، فيما تضمنه من تفسير لهذا الإرجاء وهو (حتى لا تتلصق بهذه الحكومة التفرع بالمظاهرة للإيرغال في عملية قمع دعوى بدأت تطل علينا بها).

لكن هذا لاينفي أهمية الدور الذي قام به مجلس النواب منتمراً لحرية الإعلام وحفاظاً على حد أدنى منها، وسعى قطاع من أعضائه على الأقل لممارسة حقهم الرقابي على الحكومة إلى الحد الذي جعل رئيسها مستاء طوال الوقت من دور المجلس. وكان هذا الاستياء أحد دوافع التلويح بالاستقالة في أوائل ديسمبر. فقد ظل المجلس النيابي هو القيد الوحيد على حرية حركة رئيس الحكومة في الفصل الاقتصادي، وعلى ميالته في إتمام نفسه - كما كان خاص، في مشاريع عامة. ورغم أن أهم أداء للمجلس في هذا المجال كان لبعض أعضائه وبصفة فردية بالأساس، وخاصة إفاذات نجاح وكيل النيابة العامة المالية حول الرشاوى واستخدام النفوذ العام لفرض خاص في مشروع «السوايدير» يظل من الضروري التنويه بالدور الذي قام به المجلس مهما كان منقوصاً، وخاصة في مجال الحد من تفوق الحكومة على حرية الإعلام.

وإن كان دور مجلس النواب اللبناني في هذا المجال هو أهم أنواره الإيجابية على الإطلاق عام ١٩٩١ فقد كان مواقف مجلس الأمة الكويتي من قضية العقوبات على الصحفيين هو أسوأ أنواره في العام نفسه، رغم أن أداء كان رفيع المستوى بشكل عام من منظور إسهامه في التطور الديمقراطي. فقد سعت الحكومة لاستمطار استياء بعض أعضاء المجلس المعارضين من انتقادات وجهتها بعض الصحف للمجلس وميل آخرون لتقييد ما اعتبروه «مسامحة بالاسلام» في بعض الصحف فصمت اتجاه لجنة شؤون التعليم والثقافة «التابعة له للمطالبة بتعديل قانون المطبوعات والنشر لتشديد العقوبات على المخالفات إلى السجن لمدة عام أو غرامة مالية مقدارها ثلاثة آلاف دينار.

السياسية بشكل طفيف يرجع الا يتجاوز ١٧٪ من السكان. وبذلك تكون الحكومة قد نجحت في تجاوز اتجاه داخل المجلسين يرمي الى توحيد الجنسية دفعة واحدة. وكان هذا بمثابة حل وسط أثبت من خلاله الطرفان (الحكومة ومجلس الامة) نوعاً من المرونة اللازمة لاستمرار التعايش والتعاون بينهما، وهو أمر حيوي لاستمرار واتساع نطاق الديمقراطية في الكويت تدريجياً.

وأتاح هذا الميل المتبادل للمرونة وضع حد للمخاوف التي ظهرت في العام السابق من صدام محتمل بين الحكومة والمجلس، رغم بعض الدلالات السلبية التي انطوى عليها التعديل الوزاري الذي حدث في ابريل.

فقد أسفر هذا التعديل عن إبعاد بعض الوزراء النواب المنتمين أساساً الى الحركة الدستورية الاسلامية تحت شعار تحقيق انسجام حكومي كان مفقوداً بسبب ممارسات بعض هؤلاء الذين أعطوا اولوية لارتباطهم بتكتلهم النيابي التزامهم بالتضامن الحكومي. كما اقترن التعديل الوزاري بزيادة الانتقادات في الخطاب الرسمي لآداء مجلس النواب إن صراحة وإن خفياً. فعلى سبيل المثال، حصن الخطاب الاميري في ٦ مارس على عدم التعاون بين السلطتين، وحذر من (تجاوز الفاصل الفقيق بين الحرية والافوضى).

كما تحدث ولي العهد في خطاب يوم ٤ ابريل عن (ممارسات استغللت مناخ الحرية للمزايدة والمغالاة)، وانتقد التكتلات السياسية التي (توشك أن تصبح أحزاباً تؤدي الى هدم وحدتنا).

لكن حسن استقبال المجلس للتعديل الوزاري أتاح تحسناً الأجواء المحيطة بالعلاقة بين السلطتين، رغم استمرار الخلافات بينها حول قضايا أهمها :

- مطالبة المجلس بخفض سن الاقتراع الى ١٨ عاماً بدلا من ٢١ عاماً.
- اتجاه قوي في المجلس على فرض ضريبة على الدخل بهدف الاسهام في سد عجز الموازنة، ومطالبته بخفض الائتمان الحكومي.

ومع ذلك، يبدو أن خروج وزيرى التيار الاسلامي من الحكومة عند تعديلها في ابريل دفع التيار لمراجعة جدول أعماله البرلماني في اتجاه أكثر تشدداً وأقل التزاماً مع حرصه السابق على الانسجام مع التطور الديمقراطي. فقد سعى لاستثمار تأييد عدد كبير من أعضاء المجلس للشرطة الاسلامية، محاولاً اياها الى قضية رئيسية يدعها بالمطالبة بتعديل المادة الثانية الدستور لتتص على أن (الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع)، بدلا من (مصدر رئيسي للتشريع).

لكن الحكومة سمحت الى حل وسط مؤداه تفعيل دور اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية والتي انشئت بقرار أميري في ديسمبر ١٩٩١، واقترحت ان يقدم النواب بكتراتهم لتعديل التشريعات التي يرون أنها لا تتفق مع أحكام الشريعة، دون الحاجة الى تعديل المادة الثانية من الدستور. ومع ذلك وصفت الحركة الدستورية الاسلامية في بيان لها آخر يوليو عدم تعديل الدستور بأنه (مخالفة لمبادئ الشورى والديمقراطية)، واعتبرت التعديل الدستوري (أمراً شرعياً وليس خياراً سياسياً)، وكان من شأن هذا التوجه أن أحدث انقساماً في صفوف المعارضة الكويتية داخل المجلس وخارجه، وهو ما تكرر عندما سعى التيار الاسلامي لاستصدار قانون بإنشاء جامعة يتم فيها الفصل بين الجنسين، ومنع الاختلاط في جامعة افكويت الحالية كلما أمكن ذلك. ورغم التصويت لصالح مشروع القانون في القراءة الأولى بالمجلس فينشر نوفمبر، نتيجة قيام الاسلاميين بحشد النواب المؤيدين له (٢٦ نائباً) فيما لم يحضر سوى ستة من المعارضين، فقد سقط المشروع في القراءة الثانية في ٦ ديسمبر حيث تصاوى المؤيدون والمعارضون (٢٠ لكل منهم).

وهكذا انتهى عام ١٩٩٤ في أجواء تحمل نذر انقسام في صفوف المعارضة الكويتية يخشى، اذا استمر نهج الاسلاميين الذي يبتعد عن الاعتدال الذي كان يميزهم ، أن يؤثر سلباً على أداء البرلمان الذي هو محور التطور الديمقراطي في الكويت حتى الآن.

ثانيا : انتخابات ١٩٩٤ في العالم العربي

أيمن السيد عبدالوهاب

تعرضها . فخلت المعارضة التونسية لأول مرة البرلمان من خلال تمثيل هامشي، في حين تجاوزت الانتخابات السورية الاطار المحلي بتأثير التطورات الاقليمية ولا سيما عملية السلام مع إسرائيل.

ففي حالة تونس، اوجد قانون الانتخابات الجديد هامش حركة لأحزاب المعارضة، لتخفيف من قسوة أسلوب القائمة المطلقة، تمثل في ١٩ مقعداً فقط يتم توزيعها وفقاً للنسب الاجمالية التي تحصل عليها القوائم الخاسرة. وفي سوريا، جاء الاعلان عن قيام حزب جديد ليرتفع عدد احزاب الجبهة الى ثمانية، الى جانب التأكيد على دور المستقلين في الانتخابات. بهذا المعنى، لكن دون أن يصاحب ذلك تطور ملموس باتجاه إدارة التنافس السلمي، بشكل أكثر حرية من ذي قبل، على الرغم من كون هذه الانتخابات النيابية، هي السادسة في عهد الرئيس حافظ الأسد ، (١٩٧١، ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٩٠، ١٩٩٤).

لكن اظهرت الانتخابات الاخيرة تزايد العلاقة بين الوضع الداخلي والتأثيرات الخارجية ولا سيما الاقليمية منها المرتبطة بعملية السلام مع إسرائيل. وفي هذا الاطار، سوف تتناول العملية الانتخابية في البلدين، من خلال التركيز على ثلاث نقاط رئيسية، هي :

- مقدمات الانتخابات.
- قضايا الانتخابات.
- نتائج الانتخابات.

١ - مقدمات الانتخابات :

حددت عملية تصفية حركة النهضة طبيعة المناخ والمقدمات التي حكمت العملية الانتخابية الاخيرة في تونس. فقد استحوذت هذه العملية على حيز رئيسي من جملة التفاعلات السياسية التي شهدتها الساحة التونسية منذ انتخابات ١٩٨٩. ومن ناحية اخرى، اتجهت احزاب المعارضة المشروع وسط حالة الاستنفار السياسي هذه

شهد عام ١٩٩٤ اجراء الانتخابات التشريعية في تونس وسوريا. ويتبع متابعة هذه الانتخابات المقارنة بين حالتين تمثلان نمطين متباينين من أنظمة الحكم في العالم العربي:

نمط التعددية المقيدة، الذي يمثل - نظريا - مرحلة انتقال من السلطوية الى الديمقراطية، والنمط السلطوي الصارم ذي الطابع البيروقراطي الشعوبي، وتكتسب المقارنة بين العمليتين الانتخابيتين في هاتين الحالتين أهمية خاصة، لأن احدهما (تونس) تكفي في مرتبة متفجرة من حيث مستوى التطور بين حالات النمط التعددي المقيد في العالم العربي، رغم إنها إحدى الحالات المبكرة لهذا النمط من الناحية الزمنية. كما أن الاخرى (سوريا) تشهد ارماسات لافتتاح سياسي محدود ويطرء منذ سنوات، وتعرف وجوداً شكلياً لعدة أحزاب تابعة لحزب البعث الحاكم وخاضعة له في اطار صيفه الجبهة الوطنية التقدمية.

ولذلك يتبع الفروق بين الحالتين، لأول وهلة، طفيفة، على نحو لا يعبر بوضوح عن حقيقة التباين بين النمطين. ويرجع ذلك الى القيود الواسعة المفروضة على أحزاب المعارضة التونسية، واصطفاف هذه الاحزاب وراء الحزب الحاكم ضد التيار الاصولي وتأييدها للضربات التي وجهت له. لكن هذا لا يخفي ما تتميز به الاحزاب التونسية من إستقلالية تنظيمية وحركية، بخلاف الاحزاب السورية الخاضعة لحزب البعث والمحزمة من أدنى مساحة من الحركة المستقلة. كما أنه لا يخفي وجود مساحة للتنافس السياسي الحزبي في تونس، حتى اذا كانت الانتخابات التشريعية لا تتبجح فرصة حتى الآن لممارسة هذا التنافس بالقدر المتوفر في حالات أخرى للتعددية المقيدة في العالم العربي.

لكن محدودية أو ضيق نطاق التنافس في الانتخابات التونسية والسورية على حد سواء لا ينفي أننا ازاء نمطين مختلفين لنظام الحكم، مثلاً لم يخل دون استوائهما على اهتمام ملموس اقليمياً وولياً. ويوجد ذلك لاسباب متباينة تعكس خصوصية كل تجربة وأوجه التحديات التي

للقرب إلى الحكم من أجل السماح لها بفرصة التمثيل في البرلمان الجديد. وبذلك كان عام ١٩٩٢، عام المساومات السياسية، وهو نفس العام الذي توج بتحالف غير ملتبس بين الحكومة وأحزاب المعارضة لمواجهة التيار الإسلامي والاتفاق على بعض التعديلات التشريعية الخاصة بزيادة هامش التعددية.

ومع نهايته جاء تعديل قانون الانتخابات، الذي يقوم على أسلوب القائمة المطلقة، لايجاد تمثيل محدود لبعض أحزاب المعارضة في مجلس النواب، انسجاماً مع مألوفاته الرئيس بن علي «من» أهمية استنباط نظام اقتراع يمكن أن يجسد التعددية السياسية ويوفر للأحزاب القدرة على التمثيل في البرلمان «وكان هذا يعني القبول بالاحتكار الحزب الحاكم للبرلمان منذ الاستقلال.

من المعروف أن هذا الاحتكار لم يتأثر بعملية التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددي مقيد. إذ أدى قانون الانتخاب قبل تعديله أخيراً إلى حرمان المعارضة من أي فرصة للوصول إلى البرلمان، نتيجة اعتماده أسلوباً يعطي جميع مقاعد أي دائرة انتخابية للقائمة الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات فيها. ولم يكن ممكناً لقوائم المعارضة أن تتفوق على قوائم الحزب الحاكم، الأمر الذي حرّمها من الحصول على بعض المقاعد وفقاً للنسب التي أحرزتها في بعض الدوائر. من هنا تبرز إيجابية التعديل اللطيف لقانون الانتخابات، رغم أنه حدث بالقدر الذي لايسمح بانتخابات تنافسية مفتوحة، خصوصاً أن تزامن الاستفتاء على تجديد الرئاسة مع الانتخابات النيابية كان يعمل لمصلحة الحزب الحاكم.

فقد أدى قانون الانتخابات، في صورته الجديدة، إلى حصر التنافس بين أحزاب المعارضة على ١٩ مقعداً فقط (من أصل ١٦٢) يتم توزيعها وفقاً للنسب الإجمالية التي تحصل عليها القوائم الخاسرة في الدوائر المختلفة.

ولأن إمكانات منافسة قوائم المعارضة لقوائم الحزب الحاكم ظلت معدومة تقريباً، انحصر التنافس في أوساط المعارضة نفسها على المقاعد الـ ١٩ المخصصة للقوائم الخاسرة. ومعنى ذلك أن التعديل إستحدث طريقة التوزيع النسبي على هامش أسلوب القائمة المطلقة. لكن تعود أهميته إلى أنه يكسر الحاجز الذي كان قائماً بين المعارضة والبرلمان.

وفي هذا السياق، كان من الممكن التعرف مسبقاً على تركيبة مجلس النواب التونسي الجديد. فقد بدأ الحزب الحاكم ضامناً الحصول على كل مقاعد الدوائر الانتخابية

الـ ١٤٤، فيما يوزع الباقي على أحزاب المعارضة بعد تجميع الأصوات التي أعطيت لقوائم كل منها في هذه الدوائر. أما بالنسبة للمستقلين، فلا يمكن التجميع بل تحسب فقط الأصوات المحصل عليها في مستوى الدائرة.

وهكذا لم يوفر تعديل القانون تجاوزاً للطابع غير التنافسي للانتخابات، وهو وضع تتفرد به تونس بين الدول العربية ذات الانظمة التعددية الجديدة. ومع ذلك كان خطوة للامام من منظور التحول التدريجي خاصة وأنه تواكب مع الفاء شرط حصول كل مرشح على تركيبة ٧٥ ناخباً. وقد دافع الرئيس بن علي عن هذا التعديل بقوله «إن الطريقة الجديدة للاقتراع من شأنها أن تصمم الإرادة التي تحولنا لتحقيق التعددية الحزبية في مجلس النواب، بتمثيل الأطراف السياسية فيه على قدر مائلا من وزن وأشاع في المجتمع» كما أوضح أن الهدف الرئيسي لهذه التعديلات يكمن في توصيل الأحزاب إلى مقاعد مجلس النواب خلال الأصوات الموزعة على المستوى الوطني فغضلاً عن أنها تضمن عدم إهمال أصوات الناخبين.

والى جانب تعديل قانون الانتخابات، حدث تعديلاً آخران.

أولهما : يتعلق بتعديل أسلوب مراجعة قوائم الناخبين. فتم فتح جداول الانتخابات في الفترة السابقة مباشرة للانتخابات (من ١٠ يناير إلى ١٠ فبراير ١٩٩٤) لتسجيل المواطنين، باعتبارها مرحلة ثالثة لعملية مراجعة قوائم الناخبين، التي روجعت في ١٩٩٢. ومعروف أن تحركات الأحزاب في مجال تسجيل الناخبين الجدد وتنقية القوائم، تتصاعد نسبياً عشية الانتخابات، خصوصاً في البلدان التي لا تتوافر بها تقاليد للمشاركة السياسية. ورغم إيجابية هذا التعديل فقد ظلت هناك حاجة إلى خفض سن الانتخاب إلى ١٨ عاماً بدلاً من ٢٠، كما هو الحال في معظم دول العالم.

أما التعديل الثاني، فيختص بقانون المطبوعات، والاتجاه نحو الحد من العقوبات في قضايا الرأي، حيث جرى على سبيل المثال إلزام مقنعي دعاوى القذف في حق الصحف بإثبات حدوثه وتمكين المدعى عليهم من تفنيد هذه الدعاوى.

ويمثل هذا التطور التعديل الثاني الذي يشهد قانون المطبوعات في عهد الرئيس بن علي، الذي يتميز بتحسن في مجال حرية الصحافة كواجهه يحرص النظام على إشراقها.

بهذه التعديلات أخذت عجلة الأعداد للانتخابات في الدوران على طريق. مهد فمع غياب معارضة حقيقية للنظام (الإسلاميين) واجتماع أحزاب المعارضة على

هناك سعي متزايد الى تحسين صورة النظام في الخارج. انطلاقاً من هذه الرؤية، جاء اعلان الرئيس الاسد «في ١٩٩٤/٧/٢٤» عن اجراء الانتخابات التشريعية «في ١٩٩٤/٨/٢٤» ليشكل البداية الحقيقية للعملية الانتخابية وتضمن القرار «الذي حمل رقم ٦٢» مجموعة الاجراءات والليات التي على اساسها سيخوض المرشحون الانتخابات.

فحددت المادة الثانية منه عدد أعضاء المجلس المخصص لكل من قطاع العمال والفلاحين بنسبة ٨٠، ٥٠ في المائة وباقي القطاعات في الدوائر الانتخابية الخمس عشرة، وفقاً للوزن السياسي الذي يتخذ في الاعتبار التركيبة السكانية للبلاد. فبينما تمثل مناطق محافظة حلب ٢٢ عضواً ينخفض عدد ممثلي القنيطرة (التي تحتل إسرائيل نحو ١٢٠٠ كلم^٢ من اصل مساحتها الكلية البالغة ١٨٦٠ كلم^٢) الى خمسة أعضاء منهم ثلاثة يسكنون الفلاحين والعمال (انظر الجدول رقم ٧).

ومن المعروف ان لم يحدث أي تغيير في عدد النواب البالغ عددهم ٢٥٠ عضواً بالمقارنة مع الانتخابات الماضية ١٩٩٠، فكانت آخر زيادة لأمضاء البرلمان في انتخابات ١٩٨١ حيث ارتفع الى ١٩٥ عضواً (بعد أن كان ١٨٦ عضواً) وارتبطت الزيادة في عدد الأعضاء برغبة القيادة السورية في توسيع هامش الحركة داخل المجتمع واسيما بالنسبة للمستقلين (من ٤٢ عام ١٩٨١ الى ٨٢ عام ١٩٩٤)، بالقدر الذي تسعى فيه الدولة لمقابلة الضغوط التي تتعرض لها بانضال بعض التعديلات على السياسات العامة في مجال الاقتصاد، ويقدّر أقل على النخبة الحاكمة، ومحاولة اصلاح الإدارة.

فعلى المستوى الاقتصادي، تشهد سوريا تحسناً ملحوظة، نتيجة لاصلاح السياسات العامة في المجال الاقتصادي ومحاربة الفساد بعد أن استشعر النظام مخاطر فقدان المصادقية والشرعية. فكان تحركة في اتجاهين:

اولهما : انخال قدر اعلى من الكفاءة على ادارة الموارد الاقتصادية للبلاد، دون أن يرتبط ذلك بأي تغيير هيكل في النظام الاقتصادي.

وثانيهما : تنشيط القطاع الخاص باتاحة فرصة اكبر له، على صعيد الاستيراد والتجارة الداخلية للاستفادة من التزاكم النقدي للجمع لديه في الحد من مظاهر الأزمة الاقتصادية. أما بالنسبة للمستوى السياسي، فتبدو عملية السلام مع اسرائيل والانفتاح على الغرب، من أهم

شخصية زين العابدين بن علي كرئيس للدولة، بدت حدود التأثير والتفاعل بين القوى السياسية التوضيحية عند مستوى اقل من مثيلاتها في تجارب عربية أخرى للتعديدية المقيدة رغم أن التغيير الذي حدث في نوفمبر ١٩٨٧ كان مباشراً بتطور أفضل فقد تم وضع ميثاق وطني (في ٧ نوفمبر ١٩٨٨) لتحديد مجموعة من اللقواس المشتركة التي تجمع الأحزاب والقوى السياسية في البلاد. فتحت شعار «دولة التوسيسين جميعاً» تم التأكيد على الهوية العربية الاسلامية بالاضافة للتأكيد على الديمقراطية كمنهاج واسلوب، والمحافظة على المكتسبات التقدمية للبلاد وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة. واقترب ذلك بانفتاح نسبي على تيار «النهضة» الاصولي لفترة قصيرة قبل أن تتجدد المواجهة معها وتتفاقم لتقود الى خسارة قاصدة لها منذ ١٩٩١. ومن المعروف أن قوائم المستقلين المرتبطين بحركة النهضة الاصولية، كانت المنافس الوحيد لقوائم الحزب الحاكم في انتخابات ١٩٨٩ على رغم أن اسلوب القائمة المطلقة في توزيع مقاعد البرلمان جعل نتائج الانتخابات محسومة مسبقاً. (انظر الجدول رقم ٢).

وفي هذا السياق حرص التجمع الدستوري الديمقراطي؛ كحزب حاكم على تجديد نخبته وضخ دماء جديدة في جسده. وشمل ذلك تغيير ما يقرب من ٦١ في المائة من أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم ٢٠٠ عضواً. كما اعترفت أحزاب المعارضة بأهمية ومحورية نور التجمع الدستوري الديمقراطي في الحياة السياسية التونسية. فكان حضور زعماء المعارضة لآعمال المؤتمر العام للتجمع في ١٩٩٢ وإقرارهم بأهمية نتائج مؤتمر «المثابرة» كما أطلق عليه، بمثابة تقويض عام من تلك الأحزاب للتجمع ورئيسه خلال الخمس سنوات القادم. وبالتالي كان طبيعياً أن ينظر أعضاء التجمع، لهذا النجاح على أنه اقرار بحقيهم في الريادة والقيادة، والتي نتاج المؤتمر بأنها تجسد عهد «الاضافة والاثراء والابداع».

أما في حالة سوريا، فقد بدأ الاعداد لاجراء الانتخابات التشريعية، وسط اهتمام شعبي وبولي لاقى للنظر. وومود هذا الاهتمام الى مجموعة من العوامل المتداخلة. فمن ناحية، تواكب الانتخابات مع مجموعة من التطورات الاقليمية، التي أثرت على الموقف السوري في عملية السلام، وخاصة التقدم على المسارين الفلسطيني والأردني.

ومن ناحية ثانية، حرصت القيادة السورية على إظهار استقرار الوضع الداخلي وعدم ارتهاها بأي متغيرات إقليمية، مؤكدة على أن بقاء سوريا قوية وأمنة هو خير ضمان لتحقيق السلام في المنطقة، ومن ناحية ثالثة كان

الخطوات التي سعى بها النظام السوري للتفاعل مع متطلبات ما بعد الحرب الباردة.

فكان على النظام، الذي أمتد على مدار أكثر من عشرين عاما على الصراع العربي الاسرائيلي كإحدى ركائز شرعيته، أن يسعى لتهيئة الرأي العام السوري لتقبل فكرة السلام مع اسرائيل. وبسط هذه الأجواء، جرت الانتخابات السورية في موعدها، لتحمل في جوانبها بعضا من الدلالات الخاصة، بتطور النظام السياسي، على الرغم من التوقعات المسبقة بعدم انخال تغييرات كبرى تنتقل النظام من الأطوار السلطوي الشعبوي، الى اطار منفتح على تعددية مقيدة .

(١) بيئة الانتخابات :

شهدت كل من تونس وسوريا، منذ بداية الحديث عن الانتخابات مجموعة من التفاعلات السياسية سواء بين الحكومة وأحزاب المعارضة في حالة تونس، أو بين القوى المشاركة في اطار الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا، كحداولة لاضفاء مزيد من الشرعية على النظام في كلا البلدين . وتبين دور المعارضة في الحالة التونسية، الى جانب تحديد العامل الخارجى على مجريات العملية الانتخابية سواء بالنسبة لمسألة الجزائر وانعكاساتها على التجربة التونسية او عملية السلام وتأثيراتها على مستقبل الدور السوري. وفي هذا السياق حرص النظام في كلا البلدين على اجراء الانتخابات في موعدها، في ظل قبول كافة الاطراف المشاركة في العملية الانتخابية بالصيغة المطروحة من قبل النظام. وهو ما ستوضحه النقاط التفصيلية في التالي.

ففي تونس اظهرت التفاعلات منذ بداية العام قدراً من الوضوح والتجاوب بين أحزاب المعارضة والحكومة، وخاصة بعد صدور تعديلات القوانين، السابق الإشارة إليها، وعلى الرغم من عدم الرضا الكامل للأحزاب عن نسبة المقاعد المخصصة لها في مجلس النواب، وهي نسبة ١١,٦ في المائة، الا أنها اعتبرتها مشجعة. وافرز ذلك بدوره مناخا عاما مساهدا على هبوب الحملات الانتخابية. كما أتاح هذا المناخ أن يظهر النظام حياداً نسبياً في التعامل مع جميع الأطراف المشاركة في الحركة الانتخابية، وخاصة بعد تأكيد تلك الأطراف لتجديد رئاسة بن علي جعلته أحد شعاراتها الرئيسية.

من هنا، يصعب الحديث عن وجود تيار معارضة رئيسي عند استعراض الخريطة السياسية، فقد اتسمت المعارضة

الحزبية بصفة عامة، بعد تصفية التيار الاصولي، بالضعف وعدم الفعالية. ومن الواضح أن مسألة الجزائر، قد أثرت على أداء كل من الحكومة والمعارضة. فعلى مستوى الحكومة بدا الحرص على الربط بين التنمية الاقتصادية والاصلاح السياسي، ذا دلالة لا تخلو من قرارة لتجارب التحولات الاقليمية.

وفي هذا السياق ، ركز جهد الحكومة على ضرورة تدرج الاصلاح وتكامله (رغم خلو خطابها الرسمي من اى إشارة للمسألة الجزائرية) مع تأكيد معاني الاصلاح في شقيه الاقتصادي والاجتماعي ونسبة أقل في شقه السياسي. فقد فتح الباب أمام القطاع الخاص باعتباره عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة مع اعطاء جيز للقطاع العام. كما عمل النظام على تدرج انخراط الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال إسفاء مرونة على جهاز الانتاج وإنكاء روح المنافسة واستيعاب التكنولوجيا الحديثة والبحث عن إمكانات إضافية للتمويل بالتعاون والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية.

كذلك سعى النظام لعدم إغفال الجانب الاجتماعي في عملية الاصلاح بالسيفري اتجاهين أولهما؛ يتمثل في تنمية الموارد البشرية. وثانيهما يخص بالتركيز على الفئات الاجتماعية الفقيرة وتعزيز روح التضامن الاجتماعي. اما على مستوى المعارضة، فقد نظرت لاحداث الجزائر، باعتبارها نتاج التصرع في عملية التحول نحو الديمقراطية. وقد عبر عن ذلك محمد موعده رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بقوله «لا نريد في تونس تغييرا متسرعاً لاننا لانرضى لتونس بمصير كالذي آلت اليه الجزائر، حيث المرأة والمتقنون والمصافيين مطارون». كما توالى الاغراق من باقى أحزاب المعارضة الى الوضع في الجزائر (في اعقاب انتخابات ١٩٩١) واليمن (في اعقاب انتخابات ابريل ١٩٩٣) عند عرضها لاسباب تأييدها لانتخاب الرئيس بن علي.

إن اعميت هذه الاحزاب عن رغبة في ابعاد قمة الحكم عن الصراعات السياسية، رغم حيز الخلافات بينها وبين السلطة والحزب الحاكم. وبعيدا عن إعمال قاعدة تداول السلطة على مستوى الحاكم او الحكومة، فقد وضع أن أحزاب المعارضة، قد سعت للاستفادة من الفرص المتاحة قدر الامكان. بهذه المعطيات، بدأت أحزاب المعارضة حملاتها الانتخابية بشكل هادئ، بعد اقتناعها بجرعة التغيير التي تم الاتفاق عليها. فزعم محمديّة تمثيلها في البرلمان (١٩ من أصل ١٦٣)، فلمرة الأولى اصبح هناك تمثيل لها. وهي معارضة مستقلة رغم أنها اختارت التقرب

من النظام، بخلاف لحزب الجبهة الوطنية في سوريا والتي تتخذ للحد الأدنى من الاستقلالية وتخضع لقيادة حزب البعث.

ولذلك فإن غياب التنافس المفتوح في انتخابات البلدين، لايجب التباين بين نمط يتبع التنافس المقيد في اطر اخرى (تونس) وآخر يمنعه كلياً (سوريا) وفي هذا السياق شكلت مجموعة الاجراءات المنظمة للعملية الانتخابية السورية الفاصلة بتأليف لجان الترشيع واللجان المركزية وتنظيم الدعاية الانتخابية، اطار العام الذي جرت فيه الانتخابات التي تميزت بالهجوم، وركزت على المشكلات الحياتية اليومية. وان كان من الملاحظ تزايد أعداد المرشحين المستقلين مقارنة بالانتخابات التشريعية الماضية. كما برز حرص الحكومة على اظهار نزاهة العملية الانتخابية وتوسيع قاعدة المشاركة فيها، عبر استخدام البطاقة الشخصية كوسيلة وحيدة للدلاء بالصوت، الى جانب إتاحة الفرصة للمرشح أن يحدد مندوبيه له.

وكانت «الجبهة الوطنية التقدمية» قد عقدت سلسلة من الاجتماعات فور الاعلان عن بدء الحملة الانتخابية (مدتها شهر تقريبا) للاتفاق على قائمة موحدة باسماء مرشحيها لخوض الانتخابات، كما شهدت الحياة الحزبية السورية مولد حزب جديد هو «حزب الاتحاد العربي الديمقراطي» الذي أعلن قيامه في يوليو ١٩٩٤، وانضمامه للجبهة ليصبح عدد الاحزاب المكونة لها ثمانية. وكانت دمشق استثناء من حالة التكم التي اكتتفت عليها الاعداد للانتخابات.

وقد شهدت انتخابات ١٩٩٤ تزايد عدد النساء المرشحات ليصل الى ٥١٢ مرشحة منهن ٢٥٦ مرشحة من العمال والفلاحين و١٦١ مرشحة من الفئات الاخرى. والجدير بالذكر أن النورة السابقة قد ضمت ٢٨ نائبة جميعهن من احزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» باستثناء الكتلة كويات خوري. كما تشير العملية الانتخابية الى توزيع مرشحي الاحزاب من غير العمال والفلاحين على مجموعات تمثلت الاولى في التجار واعضاء الغرف الصناعية والتجارية في البلاد، والثانية في المفكرين والمثقفين والصحافيين.

وكذلك برزت مسألة تخلي عدد من المرشحين عن الترشيع في دوائهم الأصلية، الأمر الذي هاجمه البعض باعتباره دليلا على ضعف انداهم في الدورة التشريعية السابقة. كما شمل الهجوم بعض المرشحين الذين وصفوا بأنهم يسعون للمكانة الرفيعة دون أي اعتبار لمتطلبات واجباتهم وانهم يمثلون تلك الطبقة الصاعدة في المجتمع

المسوري، وهي طبقة الاثرياء الجدد الذين وجدوا في التطورات الاقتصادية ومقاعد البرلمان وجهين لمكانتهم الاجتماعية.

وشهدت الحملة الانتخابية جدلا حول الحاجة إلى تعديل او إلغاء القوانين والتشريعات، التي لا تتوافق وطبيعة المرحلة الراهنة التي يميشها المجتمع السوري. مثل القانون ٢٤ الذي يحظر التعامل بالعملة الأجنبية ويفرض عقوبات تصل الى السجن مدة ١٥ سنة للمتعاملين بها، خارج اطار قانون الاستثمار الصادر في عام ١٩٩١، وكذلك قوانين الاجار والعلاقات الزراعية.

وعلى المستوى السياسي، طرحت مسألة السلام مع اسرائيل من زاوية المحافظة على حقوق الشعب واستعادة أرضه. ومن الملاحظ أن خطاب القوى الحزبية والمستقلين تجاه تلك القضية، لم يعكس أي تباين أو اختلاف عن الخطاب الرسمي للدولة. اما عن مناخ الحملة الانتخابية، فنجد أن الجبهة اعتمدت على وسائل الاعلام المختلفة في تدعيم موقف مرشحيها، في حين سعى المستقلون الى الاعتماد على أنفسهم في الدعاية سواء باستخدام مواكب السيارات لتجوب شوارع المدن والريف أو فتح منازلهم ومنازل اقربائهم للمؤيدين.

وفي هذا السياق، حرص حزب البعث على تأكيد تساوي فرص المرشحين في الدعاية من خلال «المقسمة العربية للاعلان» باعتبارها الجهة المنوط بها الاشراف على الاعلانات في البلاد، وتحديد الكساحات والملصقات الخاصة بالمتنافسين وخصوصا من المستقلين بهذه المعطيات، سارت للعملية الانتخابية عبر مراحلها المتعددة، وتشير قراءة الارقام الى تزايد اعداد المرشحين لتصل الى ٢٩ مرشحا على كل مقعد في المتوسط. وقد احتلت دائرة ريف حلب مقسمة الدوائر بالنسبة الى عدد المرشحين حيث تنافس ١٢٠٠ مرشح على ٣٢ مقعداً أي أكثر من ٣٧ شخصاً على كل مقعد. فيما احتلت دائرة السويداء ذيل القائمة فقبلت طلبات ١٥٠ شخصاً تنافسوا على ستة مقاعد برلمانية. وفي دائرة دمشق التي يمثلها ٢٩ نائبا كان هناك ٣٩٦ مرشحا (١٥٢ عمال وفلاحون و ٢٤٤ مرشحا من الفئات الاخرى).

لكن ظلت صيغة تجسيد الولاء القاسم المشترك لجميع المرشحين او الصيغة الأكثر انتشارا وتعبيراً عن تجربة الانتخابات، في اطار من التوافق العام.

(ب) الخريطة الحزبية :

تشير تجديداً تونس وسوريا - بدرجات متفاوتة - إلى افتقار التوازن الذي يحول دون استئثار إحدى القوى بالسلطة. ويعني ذلك أن سيطرة قوة واحدة على السلطة وهامشية غيرها تعد أبرز الدلائل التي عكستها الانتخابات في كل حالة. وبالتالي كان حسم نتائج الانتخابات قبل بدايتها نتاجاً طبيعياً لذلك.

الخريطة الحزبية التونسية :

انطلقت عملية التعددية الحزبية في تونس، منذ سريان الانتخابات التشريعية عام ١٩٨١، من محاولة الرئيس بورقيبة لتجاوز أخفاق نظام الحزب الواحد في تحقيق متطلبات التنمية من جانب، وعجزه عن استيعاب أو الحد من فاعلية القوى المنافسة على الساحة السياسية من جانب آخر.

وقد لمس الرئيس بورقيبة هذا الواقع في خطابه، عند افتتاح المؤتمر الاستثنائي، للحزب الدستوري الحاكم وفي إبريل ١٩٨١ حيث أشار إلى أن.. مشكلة الديمقراطية لم تغب يوماً عن أذهاننا وإن كنا أحياناً أحرص على حماية المجتمع من الفوضى.. فلم أمانع في وجود أحزاب مختلفة تتبارى في خدمة المصلحة العامة، وذلك إذا ما توافرت الشروط اللازمة للتنافس النزيه الذي لا يؤدي إلى تناحر تذهب ضحيته المثل العليا ومصلحة المجتمع.

والواضح أن قبول بورقيبة مبدئاً التعددية لم يكن كافياً لتجاوز أزمة النظام التي أظهرها بحدّة رفض حركة النهضة لتوجهاته العلمانية واجتذابها قطاعات مختلفة من الشعب التونسي، فضلاً عن الاضطرابات الشعبية وما اقترن بها من دخول دائرة العنف الجماعي (١٩٨٠، ١٩٨٣، ١٩٨٤). فقد سمح لثلاث قوى سياسية بممارسة نشاطها كحزب سياسية، وهي : حركة الديمقراطيين الاشتراكيين برئاسة أحمد المستيري، وحزب الوحدة الشعبية برئاسة محمد بلحاج عمر، والحزب الشيوعي برئاسة محمد حورل.

أما الحركة الإسلامية التي بدأت نشاطها عام ١٩٦٩ بزعامة راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، فقد فشلت في الحصول على الشرعية القانونية لممارسة نشاطها، في الوقت الذي ظلت أحزاب المعارضة الشرعية ضعيفة.

فرغم مشاركة هذه الأحزاب في الانتخابات البرلمانية (١٩٨١، ١٩٨٦، ١٩٨٩) إلا أنها فشلت في دخول البرلمان. ورغم عدم تحملها لمسئولية هذا الوضع بالكامل إلا أنها تظل مسئولة عن محدودية شعبيتها وعدم قدرتها على طرح

بديل متماسك للحزب الحاكم والحركة الإسلامية التي أظهرت فاعلية أكبر من كل أحزاب المعارضة مجتمعة في انتخابات ١٩٨٩ التي خاضتها عبر قوائم المستقلين. وبذلك أثر غيابها على انتخابات ١٩٩٤. فعلى عكس الانتخابات ١٩٨٩، لم تكن هناك غير قائمة واحدة للمستقلين (في إحدى دائرتي تونس العاصمة). كما أنها أول انتخابات لا يشارك فيها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان يسمح لأعضائه بالترشيح على قوائم الأحزاب التي تتفق مع توجهاتهم. وذلك بعد نجاح النظام الحاكم في احتواء قادة الاتحاد. فقد اقتضت الانتخابات على الحزب الحاكم والأحزاب الستة المرخص لها، التي سعت للتواجد على الساحة من خلال زيادة عدد مرشحيها وبخاصة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والاتحاد الديمقراطي اليعقوبي وحزب الوحدة الشعبية. واقترن ذلك بزيادة في ترشيح المرأة، فقد تم ترشيح ٢٧ سيدة من جملة عدد المرشحين البالغ عددهم ١٣٠ مرشحاً، إذ رشح كل من التجمع الدستوري وحزب الوحدة الشعبية عشر سيدات ورشحت حركة التجديد خمس سيدات، فيما رشحت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أربع سيدات، وكل من الاتحاد الديمقراطي اليعقوبي والحزب الاجتماعي ثلاث سيدات والتجمع الاشتراكي سيدتين.

وكذلك ظهر حرص التجمع الدستوري على ضمخ دماء جديدة في النخبة التونسية. فشهدت قوائمه تجديداً ما يقرب من ٦٠ في المائة من مرشحيه لشغل مقاعد مجلس النواب. وفي هذا السياق، يمكن تناول الخريطة الحزبية التونسية من خلال الأحزاب والقوى المشاركة في الانتخابات وهي كالآتي:

التجمع الدستوري الديمقراطي:

أسس الحزب على يد الأستاذ عبد العزيز الثعالبي عام ١٩٢٠، تحت اسم الحزب الحر الدستوري التونسي، وأخذ على عاتقه قضية التحرير الوطني والكفاح المسلح ضد الاستعمار. وفي مارس ١٩٣٤ أضاف إلى اسمه «الجديدة» تعبيراً عن دخول المواجهة مع المستعمر مرحلة جديدة، كان أبرزها معارك إبريل ١٩٣٨. ثم دخل مرحلة ثالثة تحت قيادة الحبيب بورقيبة في أوائل ١٩٥٢ حتى تم الاستقلال في ٢٠ مارس ١٩٥٦. وبعد ذلك أعطي الحزب اسماً جديداً يرمز إلى مرحلة أخرى من التوجهات السياسية والاقتصادية منذ عام ١٩٦٤. فاطلق عليه اسم الحزب الاشتراكي الدستوري لتستمر هذه التسمية طيلة ثلاثين

عاما حتى اطلق الرئيس بن علي تسمية الحالية في فبراير ١٩٨٨، كتعبير عن حركة الإصلاح واستبعاد الاشتراكية. وي طرح الحزب نفسه حاليا، في ضوء برنامج انتخابي يعطي الاولوية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع التأكيد على الإصلاح الشامل والمتدرج للمشكلات الهيكلية التي تواجه المجتمع وفي مقدمتها البطالة.

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين : يقودها الآن محمد موأدة، ويرجع تاريخها الى عام ١٩٧٨، عندما قاد احمد المستيري معارضة من داخل الحزب الدستوري الحاكم، تتأدى بالتعبئة الديمقراطية. وقد شكل هذا التيار معارضة حقيقية لنظام بورقيبة، وإن ظلت تحت عباءة الحزب الحاكم حيث سعى بوقربية دائما لتوفير هامش من الحركة يستوعب به الاجنحة المختلفة فضلا ذلك عن توفير قواعد تنظيمية مستقلة.

وقد استندت الحركة لضباب لا يختلف في جوهره عما يطرحه النظام في معالجة قضايا ومشكلات المجتمع، وأن ركزت على قضية التعددية والحريات العامة. وعلى الرغم من سعى الحركة للظهور كقوة تالية للحزب الحاكم، وطول فترة ممارستها للعمل الحزبي منذ عام ١٩٨١ قبل حصولها على الموافقة القانونية في ١٩٨٢/١١/١٩، فلم تستطع أن تطرح برنامجا انتخابيا متميزا عن الحزب الحاكم وقد ايدت تجديد رئاسة بن علي ، رفعت شعار «صوتوا للرئيس بن علي وصوتوا للوائح الخضراء (لون الحركة) لترشيح المسار الديمقراطي التعددي» كما سعت للتأكيد على مجموعة من المطالب منها :

اعادة النظر في الفارطة السياسية وتفعيل مؤسسات المجتمع وزيادة مساحة الحريات والحقوق العامة.

حركة التجديد : تمثل امتدادا للحزب الشيوعي، الذي تأسس عام ١٩١٩ وكان اول حزب يصرح له في ١٩٨١/٧/١٨ بعد أن صدر قرار بمنعه عام ١٩٦٢.

وقد عمل قائمته على تطوير توجهاته لتتلائم مع التغيرات العالمية بعد تخليه عن ايديولوجيته الماركسية في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. واقترن ذلك بتغيير اسمه الى «حركة التجديد التي تطرح نفسها الان من خلال صيغة جديدة، تدعو الى تعظيم البعد الاجتماعي والاهتمام بالمواطن وتوسيع هامش الممارسات الديمقراطية.

التجمع الاشتراكي التقدمي : تأسس عام ١٩٨٢، وهو من الاحزاب التي تتمتع بقوة الفاعلية. ويرأسه احمد نجيب الشابي. وي طرح التجمع نفسه حاليا من خلال خطاب قومي، يدعو فيه الى التعريب الكامل في المدارس والادارة.

الى جانب الطروحات الاسلامية المؤكدة على تكامل الخيار العربي الاسلامي، كسبيل لاستعادة الامة لمكانتها الحضارية. وفي هذا الاطار، سعى التجمع لظهور قدر من المعارضة للنظام وتحميله مسؤولية ضعف أداء احزاب المعارضة، بالتاكيد على غياب تكافؤ الفرص ورفض الحكومة الاستجابية لمقترحاته الكفيلة بتحقيق المساواة. ومن هنا كان قرار المشاركة «الرمزية والمحدودة» تعبيرا عن الرغبة في التواجد رغم شيق هامش الحركة.

حزب الوحدة الشعبية : يتزعمه بلحاج عمر، وقد نشأ في إطار القبول بمبدأ التعددية السياسية في تونس ١٩٨١، وإن اخذ في ممارسة عمله رسميا في ١٩٨٢/١١/١٩ ويعد إمتدادا لحركة الوحدة الشعبية التي قادها أحمد بن صالح الذي تولى رئاسة الحكومة في الستينيات ويطبق تجربة اشتراكية بات بالفشل عام ١٩٦٩. ويميل هذا الحزب إلى التأكيد على دور الدولة وأهمية تدخلها لتسيير دولاب العمل في كافة المجالات، في إطار خطاب متسم بنزعة اشتراكية إنسانية تسعى إلى الموازنة بين القطاعين العام والخاص، ومن هذا المنطلق تأتي إنتقاداته للسياسة الاقتصادية الراهنة في تونس.

حزب الإقتصاد الديمقراطي الوحدوي : تأسس عام ١٩٨٨، ساعيا إلى تجميع الحركات القومية وفتح حوارات مع أجنحة البعث العراقي والسوري، وإستقطاب بعض العناصر القومية. ويدعو إلى توسيع حيز الديمقراطية، مع طرح بعض الأفكار الليبرالية فيما يتعلق بالإصلاح الإقتصادي، إلى جانب التأكيد على أهمية الإسراع بتعريب تونس، بإعتبار أن التدخل القوي أكثر الداخول ملاسة لحل مشاكل تونس التنموية.

الحزب الإجتماعي التحرري : تأسس عام ١٩٨٨ كحزب صغير لا يستند الى تاريخ أو قاعدة شعبية متكئة من طرح نفسه بقوة على الساحة السياسية التونسية. فهو أقرب أحزاب المعارضة الى السلطة ، وإن اقتصر ظهوره على المناسبات وأوقات الأزمات وقدرته على طرح صيغ عامة تثير الانتباه له، مثل مجوّه على الأفكار الاشتراكية سواء في الحكم أو في المعارضة والتأكيد على أهمية اطلاق المبادرة الخاصة كسبيل لتحرير المجتمع.

ويطبيعة الحال لاتمثل الاحزاب السابقة، كافة القوى السياسية في تونس فمن الملاحظ غياب التيار الاسلامي في هذا المناخ بخلاف الانتخابات ١٠٩ قائمة تقدمت بها الاحزاب السبعة بالاضافة لقائمة مستقلة واحدة (انظر جدول رقم ٢) وتشير قراءة قوائم المرشحين الى غياب عدد

اتصافاً مع هذه الرؤية، شهدت الساحلة الحزبية السورية، ميلاداً حزب جديد، قبل إجراء الانتخابات بشهر تقريبا، ليصبح عدد الأحزاب ثمانية تجمعها الجبهة الوطنية التقدمية، وهو حزب «الاتحاد العربي الديكتاتوري». وي طرح نفسه كباقي الأحزاب السورية، بإعتباره حزبا قوميا - جماهيريا - ديمقراطيا - جبهويا يؤمن بالفكر الاشتراكي. وينظر للتجربة الناصرية بأهدافها وثوابتها القومية، كمطلقات فكرية وعقائدية له، وأن سياسة حافظ الأسد القومية هي إستكمال لإنضاج لتجربة عبد الناصر.

ويعد هذا الحزب، أحد روافد حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تأسس عام ١٩٦٤ وتصادم في البداية مع حزب البعث، إيمانا منه بأهمية إعادة الوحدة مع مصر.

فكان لجوهر للعمل السري ترجمة لأفكار المجموعة المؤسسة للحزب والتي كانت تضم بعض العسكريين الذين شغلوا مواقع عسكرية في فترة الوحدة، وبعض المفكرين الوجوديين والقادة السياسيين. وقد استقنوا جميعا إلى هدف إعادة الجمهورية العربية المتحدة، على الرغم من الإختلاف على الوسائل وهو ما يفسر عملية الإنشقاقات الكثيرة التي تعرض لها الحزب فيما بعد.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى حزبين آخرين يعبران عن التيار القومي حيث إرتبطت نشأتها بتجربة الوحدة ثم الانفصال بين سوريا ومصر. وهما حزب الوجوديين الإشتراكيين، الذي أعلن قيامه في نوفمبر ١٩٦١ من تحت عىامة حزب البعث، ورفع شعار وحدة، إشتراكية، حرية، ويرأسه حاليا فايز إسماعيل، أما الحزب الثاني فهو الحزب الوجودي الإشتراكي الديمقراطي الذي جات نشأته أيضا في عام الانفصال ويرأسه الآن أحمد الأسعد، وي طرح نفسه حاليا من خلال خطاب يركز على قضية العدالة الإجتماعية وتأمين الحريات. ومن المعروف أنه أنضم للجبهة «في ١٩٨٨/١٢/٣١» وبالإضافة للأحزاب الناصرية السابقة، يبرز حزب البعث العربي الإشتراكي، كحزب حاكم (منذ عام ١٩٦٣) مسيطر على مقدرات الدولة، وقد إقسم هذا الحزب منذ قيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ بالقدرة على حسم وتصفية الأجنحة المتنافسة داخلة. وإلى نفس الإتجاه تبو حركة الإشتراكيين العرب، الأكثر إقترابا من حزب البعث. فهذه الحركة التي يرأسها عبدالغني قنون، تعوه في جنوبها إلى الحزب العربي

من الشخصيات البارزة مثل د. حامد القروي رئيس الوزراء، ونائب رئيس حزب التجمع وعبدالله القلال وزير الداخلية (الذي ينظر اليه كاحد الوزراء المقربين لرئيس المابين) وعبد الرحيم الزواوي وزير الشباب والطفولة كما غاب من المعارضة امناه أحزاب الديمقراطية الاشتراكيين والوحدة الشعبية، والتجمع الاشتراكي التقدمي.

وبصفة عامة، فإن الدلالة الأكثر بروزا في الحملة الانتخابية، هي غياب التنافس الايديولوجي، وتشابه معظم البرامج الانتخابية الى حد كبير، في التركيز على أهمية الديمقراطية والحريات العامة الى جانب الجوانب الاجتماعية والمشكلات الحياتية.

وكذلك برزت مسألة تجذير الهوية العربية الإسلامية كقاسم مشترك بين معظم الأحزاب بما فيها الحزب الحاكم.

الخريطة الحزبية السورية :

منذ تأسست الجبهة الوطنية التقدمية في مارس ١٩٧٢، ارتبط الاستقرار السياسي بركود عام، فمع مجيء نظام حافظ الأسد عام ١٩٧٠، انتهى مسلسل الانقلابات العسكرية الذي عاشته سوريا على مدى أكثر من عشرين عام (١٩٤٩ - ١٩٧٠).

وفي هذا السياق كانت صيغة الجبهة إحدى البتين سعى النظام من خلالها لتدعيم أركانه، الى جانب احكام القبضة الأمنية. فجاء تشكيل الجبهة مكونا من خمسة أحزاب رئيسية هي : حزب البعث العربي الاشتراكي (الحاكم)، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب الشيوعي السوري، حزب الوجوديين الاشتراكيين، حزب الاشتراكيين العرب. ورغم نجاح هذه الصيغة في ايجاد نخبة سياسية موحدة ومتجانسة في قيادة الدولة، والاعتراف بوضعية حزب البعث كحزب حاكم، إلا أنها فرضت قيوداً جوهرية على الأحزاب لمنعها من بناء قاعدة نفوذ سياسي منافسة لحزب البعث.

وكانت هذه القيود أحد أسباب الانشقاق في معظم هذه الأحزاب، والتي انتهت بعمليات قمع قاسية للقوى المنشقة. وعلى هذا النحو، أخذت عملية بناء أجهزة الدولة ومركزتها، شكلا متسارعا، الامر الذي انعكس تجارب الانتخابات السابقة سواء باستحواذ حزب البعث على العدد الأكبر من مقاعد البرلمان أو هاشمية باقي الأحزاب وتبعيةها المباشرة له. وبذلك ظل النظام السلطوي المصارم القائم من حزب واحد مستمرا، حيث لم تتمتع الأحزاب المشاركة في الجبهة بأي هامش من حرية الحركة يمكن أن يتيح بدء التطور بإتجاه تعددية مقيدة.

الإشتراكي الذي تأسس عام ١٩٥٠ بعد فترة من النضال بدأت عام ١٩٢٧ على يد عثمان الحوراني من خلال حزب الشباب.

وتطرح الحركة نفسها من خلال خطاب لم يتغير منذ نشأتها، يقوم على الدعوة إلى «القومية، الإشتراكية، الديمقراطية» وأن الأمة العربية هي أمة واحدة، وأن الشعب هو صاحب السلطة في الحزب وفي البلاد.

أما عن الحزب الشيوعي السوري، فيعد من أقدم الأحزاب السياسية في سوريا، حيث ترجع نشأته إلى عام ١٩٢٤، أي عشية الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي، فكانت مشاركته في الكفاح ضد المحتل وضد الإقطاعيين والمطالبة بمصادرة الأراضي وتوزيعها على الفلاحين. كما إرتبط بعلاقة عضوية مع حزب البعث قبل أن يصبح الحزب الحاكم ولاسيما في فترة الخمسينات التي شهدت تنسيقا واسعا ضد الأحلاف النولية والإقطاع. ويتنازع الحزب جناحان يمثلهما خالد بكداش ويوسف الغيصل.

وقد بدأت «الجبهة الوطنية التقدمية» على الرغم من ضمان فوز قوائمها، بنوع من التكتيف في الحملات الدعائية، التي تحدث المواطنين على أداء حقهم الانتخابي والتصويت لصالح قوائمها، مع التأكيد على نزاه وكفاءة مرشحيها. وكذلك سعت الحملات إلى تناول الموقف السوري ورويته تجاه العديد من القضايا المحورية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، مع مزج الخطاب الدعائي بخطاب الدولة وإنجازاتها، مع إعطاء مساحة أكبر لقضية الوحدة الوطنية والتنمية والمشكلات الحياتية.

أما على مستوى المرشحين المستقلين والبالغ عددهم ٢٨٠٠ مرشحا فكان القاسم المشترك بينهم هو الدعوة للتحرير الإقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتخفيض الضرائب. وقد سعى المستقلون لزيادة تأثيرهم، من خلال مجموعة من التحالفات في مواجهة الجبهة الوطنية التقدمية. وتشير قائمة المستقلين في دائرة العاصمة إلى توليفة من فئات المجتمع ذات المكانة والتوجهات الإقتصادية. فهي تضم تجارا وأدباء ورجال دين. وقد عكس تنافس المستقلين قدرا من الحماس في العملية الانتخابية علوة على إعطائه صورة عن التوازنات والتحالفات الجديدة في المجتمع .

٢- قضايا الانتخابات :

شكلت قضايا الإستقرار وتفعيل دور القوى السياسية

(المرخص لها) والحاجة للتغيير، محاور أساسية دارت من حولها معظم الحملات الانتخابية في كل من تونس وسوريا. مع وجود قدر من التباين. ترجمته رؤية كل نظام للأوضاع هذه القضايا وترتيبها.

فتشير تجربة تونس إلى أهمية الحوار بين الأحزاب المعارضة والحكومة، والاتفاق على قواسم مشتركة تحفظ التعددية وتتيح دعمها وتجاوز القيود عليها تدريجيا. فقد فرض المناخ الذي أوجدته الممارسات السابقة على عام الانتخابات نفسه على العملية الانتخابية ككل سواء فيما طرح من قضايا خلافية أو في شكل المياه الحزبية. وعلى رغم قصر فترة الحملة الانتخابية (٦ مارس - ١٨ مارس ١٩٩٤) فقد برز عدد من القضايا، يأتي في مقدمتها: قضية نزاهة الحكم وجدتها في خوض إنتخابات حقيقية، حيث شهدت الفترة التي أعقبت الإعلان عن ترشيح الرئيس بن علي نفسه لولاية ثانية (٧/٨/١٩٩٤) قدرا من التكتيف في الخطاب الرسمي للدولة على حياد الحكومة وتشجيع الأحزاب على المشاركة وإعطاء الفرصة لتعظيم المشاركة من جانب الناخبين، بما فيهم التونسيين في الخارج. فقد أصدر بن علي قراره «١٠ في يناير ١٩٩٤» بتحديد دوائر مراكز الإقتراع في الخارج وشروط تسييرها.

فكانت قضية نزاهة الحكم هي القضية الأساسية التي تفرقت منها باقي القضايا. وبالرغم من استحوادها على حين وأوسع من الحملة الانتخابية، فلم يكن هناك حديث عن شراء أصوات أو تزوير. وإنما دعوات من الحكومة للمعارضة لتعين مراقبين لها في مراكز الإقتراع والسماح للرابطة التونسية لحقوق الإنسان» بإتخاذ الإجراءات لمتابعة سير العملية الإنتخابية. وتمثل هذه الإجراءات ردا على تلميحات بعض قوى المعارضة ولاسيما حركة التجديد وحركة الديمقراطيين الإشتراكيين حول موقف بعض عناصر الحزب الحاكم (الرافضة للتعددية)، وممارستهم ضغوطا على الناخبين سواء بتقديم الإغراءات أو الوعيد، الأمر الذي حرص على نفيه الرئيس بن علي في أكثر من مناسبة بتأكيديه على التزام حزبه وحياد الحكومة وأن الإدارة ستكون بالمرصاد لكل التجاوزات لردعها في حينها حتى تجرى الحملة الإنتخابية في كنف التعامل الحضاري ويتم التصويت يوم الأحد ٢٠ مارس بصورة نزاهة وديمقراطية. ومن الواضح أن سياسات الفسيط الإداري من جانب الحكومة للتعليق الإنتخابية والتي أشادت بها بعض أحزاب المعارضة، لم تحل دون حدوث بعض التجاوزات البسيطة، التي سعت الإدارة لإنهائها بشكل سريع، مثل تمزيق معلقات قوائم مرشحي بعض أحزاب المعارضة وعدم

إحترام القانون فيما يتعلق باستخدام وسائل الدعاية وميل بعض موظفي الجهاز الإداري لتدعيم مرشحي الحزب الحاكم.

كما بدت عملية اعتقال د. منصف المرزوقي (الذي رشح نفسه لانتخابات الرئاسة) رغم خطورتها محدودة التأثير في الشارع التونسي، حيث اقتصر رد الفعل تجاهها على بعض المثقفين والمعارضين للنظام وخاصة في خارج تونس، باعتبارها قضية ذات أبعاد خاصة بالحرية والممارسة السياسية. فاصدر أكثر من مائة شخصية (من المثقفين واساتذة الجامعات التونسية) بيانا بالفرنسية دعوا فيه الى مراجعة القوانين الانتخابية، بحيث تجسد تعددية حقيقية في المرشحين للانتخابات الرئاسية، كما عبروا عن دعمهم لحق د. المرزوقي في الترشح للانتخابات الرئاسية. وفي المقابل، أبدى النظام قدرا كبيرا من الحسم في مواجهة مايراه مهددا للاستقرار اويخالف اوأويات، وهو ما لمسه بن على بقوله.. «لن نقبل من احد ان يتطل باسم الحريات وحقوق الانسان ليسس الى الوطن اويشوه سمعته اوينال من علاقاته والاصدقاء».

وقد برزت مشكلة غياب التنسيق بين الأحزاب المعارضة فقد قررت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في ترشيح قوائم خاصة بها في كل الدوائر. وأعلن عبد الرحمن التليلي الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الوحيد عن فشل محاولة التنسيق، وأن حرص على تأكيد «أهمية المرحلة الحالية وبناء برلمان تعددي وكسب الزهانة الديمقراطية». دائرة بن عروس تنافسا كبيرا بين المعارضة حتى وصفت بأنها الدائرة الأكثر حرارة «بحكم الحجم السياسي لرؤساء القوائم والمرشحين فيها». وأبرزهم عبد الرحمن التليلي وضميس الشماوي رئيس قائمة الديمقراطيين الاشتراكيين وعدنان بلعاج عمر ورئيس قائمة حزب الوحدة الشعبية. وأسفر ذلك عن تبادل الاتهامات بين أحزاب المعارضة، وتبديد القدر الضئيل من فرص نجاح مرشحين فيما لو احسنوا التنسيق وشكلوا كتلة واحدة أو جبهة منافسة للحزب الحاكم. وهو ما أوضحه التليلي بقوله.. «إن الأهم ليس عدد المقاعد التي ستفوز بها المعارضة ولكن مضمون الانتخابات نفسها اليبذ حرص كل حزب على تأكيد شخصيته في مقدمة الأولويات التي يضعها الحزب لعمله وخاصة وأن المنافسة محصورة على عدد محدود من المقاعد.

وطبيعة الحال. فقد برزت العديد من القضايا الفرعية التي توضع الى حد كبير أولويات العمل الوطني لهذه الأحزاب بكافة توجهاتها. ومن هذه القضايا نبذ العنف والتطرف الديني وتثبيت اركان النظام الجمهوري والحفاظ

على المكاسب الوطنية في مختلف المجالات ولاسيما في مجال حرية المرأة وتوسيع التعددية والحفاظ على الهوية العربية الاسلامية لتونس. فيما سجل تباين بين الأحزاب في المسائل الخاصة بالاختيارات الاقتصادية والتنمية والاصلاح التعليمي.

وعند الانتقال للتجربة السورية، نجد أن قضيتي التغيير في إطار النظام وعملية السلام تصدرتا قسمايا الانتخابات. فالملاحظ أن المطالب التي تبنتها الأحزاب لم تخرج عن السياق العام أو أولويات النظام مثل توسيع نطاق دور الجبهة الوطنية، وتطوير العلاقة بين حزب البعث والجبهة والولة وإعادة النظر في بعض أفكار الميثاق التي تدعو الى الحركة العربية الواحدة، باعتبارها تتعارض مع فكرة التعددية. ومن الملاحظ أيضا أن جميع الأحزاب تعترف بحجوية دور الجبهة، على مدى أكثر من عشرين عاماً، في تأكيد معاني التضامن للنهوض بالمجتمع، والتأكيد على أهمية دور الجيش كقوة دفاعية وطنية وعقائدية. وفي المقابل تجلّوب النظام مع الدعوة الى تطوير الجبهة ونورها. فقرر عقد مؤتمر عام للجبهة. ولكن ظروف عملية المفاوضات مع اسرائيل، حالت دون عقده حتى نهاية العام.

أما القضية الثانية، فتفتقت بعملية السلام مع إسرائيل، حيث ظل الخطاب المتشدد تجاه الصهيونية يتردد في جنبات الأحزاب والقيود السياسية، الأمر الذي سعت معه القيادة السورية للفصل بينهما. وهو ما لمسه السيد عبدالقادر قدورة رئيس مجلس الشعب في دوره التشريعي الخامس بقوله.. «لأعلاقة لعملية السلام بالواقع الداخلي إلا في نقطة واحدة، هي اننا كنا في حرب وصراع مع العدو الصهيوني وانتفت حالة الصراع هذه. وانعكاسات ذلك لا تؤثر في السياسة الداخلية، ربما تنعكس في كيفية زيادة الموارد الاقتصادية ماليا، لأن ذلك سيخفف الصرف في المجال العسكري بطبيعة الحال، لكن ليس الى درجة الاندفاع، قد يخفف حدود ١٠ أو ٥ في المائة فقط. وأماننا نموذج مصر التي لم تجر تغييرات دراماتيكية بعد مرور ١٧ عاماً على السلام. وفي هذا السياق جرت الحلقة الانتخابية في إطار أولويات النظام ويعني عن السياسة العليا للدولة.

٣ - نتائج الانتخابات :

جاءت نتائج الانتخابات في تونس وسوريا، متفقه مع طبيعة النظامين ومنسجمة مع ما سبقها من مقدمات. إذ يتضح الدور المحوري لحافظ الأسد وزيين العابدين وقررتها على الامسك بخيوط اللعبة السياسية بالكامل. فقد جاءت

الانتخابات، قد انصبت على مستويين أولهما خاص بإجراءات العملية نفسه، وثانيهما يتعلق بمستقبل المعارضة والحياة السياسية. فبالنسبة للمستوى الأول، نجد أن بعض الأحزاب، قد عبرت على عدم رضاها عن النتائج، فيشير محمد بلحاج عمر (الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية) أن حصول حزبه على مقعدين فقط، لا يعبر عن حجمه الحقيقي، وأن لم يوجه اتهامات إلى السلطات التونسية. بالتجاوز بقدر ماحمل بعض الأشخاص مسؤولية هذه التجاوزات التي حصروا في عدم توزيع البطاقات الانتخابية بشكل محكم وعادل، في حين حمل التجمع الاشتراكي التقدمي (الذي لم يفرز بأي مقعد) قانون الانتخابات مسؤولية هذه النتيجة مع تأكيد أمينه العام أن النتيجة التي حصدها المعارضة، كانت متوقعة بسبب غياب تكافؤ الفرص بين الأحزاب. وأوضح أن حزبه كان قد اقترح إجراء تعديلات للقانون قبل الانتخابات لكن الحكومة لم تتجاوب معها فكان قرار المشاركة الرمزية والمحدودة. أما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، التي حصلت على النصيب الأكبر في المعارضة، فقد أشار رئيسها إلى أن التجاوزات في العملية الانتخابية، تعد أمراً طبيعياً، وأن النتائج كان يمكن أن تكون أفضل بكثير بالنسبة إلى المعارضة. لكنه أكد أن حركته تسعى للمحافظة على علاقات متينة مع الحزب الحاكم ورئيسه بن علي، باعتباره الحركة شريكاً رئيسياً في الحياة التونسية.

ومن الملاحظ، أن هذه النوعية من التصريحات، قد جاءت، كمحاولة لتجاوز الرمود الضعيف الذي حصلت عليه أحزاب المعارضة، التي لم تتجاوز نسبة الأصوات التي حصلت عليها ٢,٣٥ في المائة فضلاً عن المحافظة على علاقات حسنة مع النظام. أما بالنسبة للمستوى الثاني: فقد كثرت الحديث عن أهمية نتائج الانتخابات، وقدرتها على ترسيخ معاني التعددية وكسر الحاجز بين المعارضة والبرلمان.

أما نظام الحكم فقد نظر إلى نتائج الانتخابات من منظور أنها رسمت إطاراً عاماً جديداً، تلقف داخله كافة القوى والأحزاب السياسية. وهو ما أعلنه الرئيس بن علي بمناسبة أدائه اليمين الدستورية في ١٩٩٤/٤/٩ بقوله: «اليوم بعدما قال الشعب كلمته وأختار ممثليه وتبين للجميع وازن كل طرف في الساحة السياسية، فانه لم يعد ثمة مجال خارج هذه المؤسسات والمنظمات للحديث باسم الشعب، الا لمن فهم صفة تمثيلية أو تمثيل شرائع منه إذ هم المؤهلون وحدهم لذلك» وذلك في إشارة إلى التيار الأصولي. الذي نجح النظام في القضاء عليه.

نتائج الانتخابات التونسية مسيطرة لهيمنة التجمع الدستوري الديمقراطي على الساحة السياسية، ولغة مرشحيه الواقة من النجاح، وبالتالي عدم قدرة أي من الأحزاب الستة المنافسة على تحقيق أي اختراق. ليقصر نصيبها على ١٩ مقعداً تمثل هامش الحركة المسموح به داخل البرلمان. وفي هذا الإطار، قد يكون من المفيد أن نستعرض بشئ من التفصيل نتائج الانتخابات.

بالنسبة للانتخابات البرلمانية، فقد سيطره التجمع الدستوري الديمقراطي على الـ ١٤٤ مقعداً التي تمثل الدوائر الانتخابية. أما المقاعد الـ ١٩ الإضافية فقد اقتسمتها أربعة أحزاب هي حركة كل الديمقراطيين الاشتراكيين، حركة التجديد، الاتحاد الديمقراطي للوحدة، حزب الوحدة الشعبية بنسب متفاوتة. (انظر الجدول رقم ١)

ورغم فشل كل من التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الاجتماعي التحرري في تحقيق النسبة التي تخولهما الحصول على أي مقعد، فقد شكل حصول حركة التجديد على أربعة مقاعد من جملة ١١ قائمة تقدمت بها، أهم النتائج التي فاجأت العديد من الأوساط السياسية، باحتلاله المرتبة الثانية في سلم المعارضة التونسية، بعد حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على اعتبار أن فوز الحركة كان متوقفاً، إستناداً على تاريخها وعناصرها الوطنية، فضلاً عن استعدادها المبكر للانتخابات.

أما ثاني هذه النتائج، فتعلق بتراجع مكانة الحزبين الفائزين الآخرين وهما الاتحاد الديمقراطي للوحدة وحزب الوحدة الشعبية، بالنظر إلى التوقعات التي سبقت الانتخابات. فبالنسبة للوحدة، نجد أنه احتل المرتبة الثالثة رغم كثرة عدد قوائم التي تقدم بها (٢١ قائمة) كما فشل رئيس الحزب عبد الرحمن التليلي في الفوز. أما حزب الوحدة، فقد شكلت نتائج خيبة أمل لقياداته، حتى أن رئيسه محمد بلحاج عمر، قد أعلن عن عزمه اعتزال رئاسة الحزب غداة الانتخابات.

وبعيداً عن النتائج المباشرة للعملية الانتخابية، فقد ظهر تأثير غياب التيار الإسلامي معطلاً في حركة النهضة، وأيضاً مقارنة بانتخابات ١٩٨٩. فقد أضيق هذا التيار قدراً من السخونة على العملية الانتخابية السابقة، حيث حصلت قوائم على نسب تتراوح ما بين ١٢,٩ في المائة من الأصوات. لكن نظام القائمة المطلقة حال دون فوزه بأي مقعد. فكان استبعاده في الانتخابات ١٩٩٤، أحد أهم عوامل فقورها.

والواقع أن ردود فعل الأحزاب التونسية على نتائج

والحقيقة أن الصورة بهذا المعنى، لا تخلو من صراعات نحو مزيد من المكاسب. فقد أخذت بعض أحزاب المعارضة تتطلع لتوسيع قاعدتها. ففور الإعلان عن نتائج الانتخابات، أعلن محمد مودة، رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أهمية تصحيح الفارطة السياسية، في تونس في ضوء النتائج، كضرورة تفرغها عملية تفعيل المعارضة. ورغم نفية المطالبين بالغاء الأحزاب التي فشلت في الحصول على مقاعد في البرلمان، إلا أنه أكد هذا المعنى. ويبدو أن العلاقة بين أحزاب المعارضة تدنت كنتيجة لعجزها عن التنسيق في الانتخابات، وخاصة مع فهم بعضها لحديث رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على أنه دعوة لحل بعض الأحزاب أو دمجها في غيرها. الأمر الذي لمسه منير الباجي الأمين العام للحزب الاجتماعي التحرري بقوله «أن مثل هذه التصريحات ليس لها أي أثر على واقع الأمور في البلاد وهذه مواقف لاتعنيننا وهي مبرودة على صاحبها جملة وتفصيلا».

أما بالنسبة للاستفتاء الرئاسي الذي تزامن مع الانتخابات البرلمانية «في ٢٠ مارس ١٩٩٤» نجد أن الرئيس التونسي بن علي، قد شكل ورقة إجماع بين كافة الأحزاب المشاركة، فهو يخوض الانتخابات بدون مناص وتحت شعار «رئيس التونسيين جميعا». من هنا كان طبعيا أن يعلن عن حصوله على ٩٩,٩١ في المائة في نتيجة الاستفتاء على ولاية رئاسية ثانية وهي نسبة تتجاوز النسبة التي حصل عليها التجمع الدستوري الديمقراطي (٩٧,٧٣ في المائة) كما وضح ارتفاع نسبة المشاركة في الاستفتاء لتصل نسبتها إلى ٩٤,٨٩ في المائة الأمر الذي أرجعت الحكومة التونسية إلى ارتفاع أعداد مشاركة المرأة من ٢٦٠ ألف ناخبة في انتخابات ١٩٨٩ إلى مليون ناخبة ١٩٩٤.

أما على صعيد التجربة السورية، فقد جاءت نتائجها كما في تونس، لتعبر على هيمنة قوة واحدة : فتشير قراءة نتائج الانتخابات في سوريا إلى عدد من الدلائل والمؤشرات الكاسحة خصوصية تجربتها : فقد شهدت ارتفاع نسبة التصويت التي بلغت ٦١,١٨ في المائة (انظر الجدول رقم ٨) من يحق لهم ممارسة حقهم الانتخابي مقارنة بانتخابات ١٩٩٠ حيث بلغت ٤٩,٧٣ في المائة. كما تشير النتائج إلى تزايد نصيب حزب البعث، بمقعد على حساب المستقلين مقارنة بانتخابات ١٩٩٠ (انظر الجدول رقم ٦) وقد حملت الانتخابات ٢٥٠ مرشحا إلى الدور التشريعي السادس. موزعين على الجبهة الوطنية القومية، التي ضمت مرشحي حزب البعث بنسبة ٥٤ في المائة والأحزاب والحركات

السياسية المتحالفة معه، بنسبة ١٢,٨ في المائة لتكون المحصلة النهائية ٦٦,٨ في المائة (١٦٧ مقعدا) من إجمالي عدد مقاعد البرلمان في حين شغل المستقلون النسبة الباقية (انظر الجدول رقم ٥) وبرز في قائمة الفائزين للجبهة شخصيات رسمية مهمة مثل عبدالقادر قنوه رئيس مجلس الشعب السابق، وثلاثة من أعضاء قيادة حزب البعث وهم محمود الزعبي رئيس الحكومة السورية الحالية وناشأ رشيد اختريني ووليد حمون.

أما المستقلون الفائزون، فحصلوا على ٨٣ مقعدا يجرى في مقدمتهم أسماء لرجال الأعمال وتجار وصناعيين في القطاع الخاص مثل د. احسان عمر سنقر والصناعي رياض سيف وياسون الحمص وبيها الدين حسن وبيع فلاحه. كما فازت الأديبة السورية كوايت خوري وجميل الاسد شقيق الرئيس حافظ الاسد الذي احتل المركز الأول في قائمة المستقلين لمحافظة اللاذقية، في حين فشل كبار الفنانين في دخول البرلمان من أمثال صباح فخري نقيب الفنانين وعنى واصف ممثلة سوريا الأولى. في حين احتلت نجوى قصاب حسن وهي كاتبة وموسيقية المرتبة الأولى في قطاع العمال والفلاحين لتمثل البرلمان لأول مرة. واحتل المرتبة الثانية عبدالرزاق اقبينق وهو عضو مجلس الشعب للمرة الرابعة. كما بقي رجل الدين مروان شيخو محافظا للمرة الرابعة على مقعده في مجلس الشعب.

ومن نتائج الانتخابات دخول ١٥٨ عضوا للمجلس لأول مرة مقابل ٩٢ عضوا من القدامى الذين فازوا بأكثر من دور تشريعي، على رغم أن عدد الذين رشحوا أنفسهم من النواب السابقين بلغ ٢٤٠ مرشحا كما بلغ عدد الأعضاء المستقلين في الدورة الجديدة ٨٣ عضوا موزعين كالتالي ٢٨ عضوا ممثلين للعمال والفلاحين و٤ من باقي الفئات. وكذلك فازت السيدات بـ ٢٤ مقعدا بزيادة ثلاثة مقاعد عن الدور التشريعي السابق. وبذلك تكون نسبتهن ٩,٦ في المائة.

ويقونا الحديث عن الخريطة الجديده للمجلس والقوى الصاعدة في المجتمع السوري، لتناول الممارسات السلبية التي تعكس في حد كبير، قدرة النظام على ضبط إيقاع العملية الانتخابية من ناحية وأقتناع كل قوة سياسية بمكانتها من ناحية ثانية. ورغم محدودية هذه الممارسات، فقد سعى النظام إلى معالجتها بشكل سريع وحاسم. فقد أعلن وزير الداخلية عن تفاصيل إعادة الانتخابات في ثلاث مراكز انتخابية ضمن دائرة دمشق وهي مراكز «مصر» سوريا المركزي، مؤسسة التبريد والتخزين، مديرية النقل، بسبب حدوث مخالفات لتعليمات الانتخابات، تتمثل في

وجود أوراق اقتراع أكثر عدداً من المسجلين في الجداول. وقد تمت إحالة المسؤولين إلى القضاء بتهمة الفش. وعلى مستوى آخر من السليبيات، برزت قدرة المستقلين على اغراق بوائهم بالأموال على عكس مرشحي الأحزاب.

ومع الانتهاء من اعلان نتائج الانتخابات النيابية (١٩٩٤/٨/٢٧) بدأت مرحلة جديدة بدعوة أعضاء مجلس الشعب الدور التشريعي السادس للانعقاد في العاشر من سبتمبر ١٩٩٤. ومن الملاحظ أن الحكومة تعرضت لثاني تعديل خلال سنة واحدة حيث تم إعفاء وزير العدل السوري وفي ٢٠/١٠/١٩٩٤ وكان قد تم من قبل إعفاء وزير

جدول رقم (٩)

نتائج الانتخابات الترمسية ١٩٩٤

الحزب	عدد التوائم	عدد المقاعد	النسبة المئوية
١- التجمع الدستوري الديمقراطي	٢٥	١٤٤	٨٨,٢
٢- حركة الديمقراطيين الإشتراكيين	٢٥	١٠	٦,١
٣- حركة التجديد	١١	٤	٢,٥
٤- الإتحاد الديمقراطي الموحد	٢١	٣	١,٩
٥- حزب الوحدة الشعبية	١٦	٢	١,٢
٦- الحزب الإجتماعي الحروري	٤	لاشيئ	
٧- التجمع الإشتراكي التقدمي	٦	لاشيئ	
٨- القائمة المستقلة بآذرة تونس ٢	١	لاشيئ	
٩- الإجمالي	١٠٩	١٦٢	١٠٠

ملاحظة :

باعتاد أكبر الترسطات وإسمة الأصوات التي حصلت عليها لحزاب المعارضة على عدد المقاعد على المستوى الوطني (١٩ مقعداً) تحصل على القاسم الإنتخابي ١٥. ٣٢٧٩ كمعيار لتوزيع المقاعد.

جدول رقم (٣)
نتائج الانتخابات التشريعية التأسيسية لعام ١٩٨٩

الاحزاب	الناتج (%)
١ - التجمع الدستوري الديمقراطي	٨٠,٤٨
٢ - حزب الديمقراطيين الإشتراكيين	٣,٧٦
٣ - حزب الوحدة الشعبية	٠,٧٢
٤ - التجمع الإشتراكي التقدمي	٠,٣٧
٥ - الحزب الإجتماعي التقدمي	٠,٢٩
٦ - الإتحاد الديمقراطي الوندوسي	٠,٢٥
٧ - المستقلون :	
اللون البنفسجي (مدعومة من حركة النهضة)	٩,١٢
اللون الاخضر	٣,٦
اللون الفضي	٠,٩٨
اللون الغامق	٠,٣٥
اللون البسلي	٠,٢٠
اللون المشمشي	٠,١٦
اللون البني الفاتح	٠,١٠
الإجمالي	١٠٠

جدول رقم (٢)
توزيع للامداد والموارد في تونس

الولاية	عدد للامداد
١ - ولاية تونس (الدائرة الأولى)	٨
٢ - ولاية تونس (الدائرة الثانية)	٦
٣ - ولاية اريانة	١٠
٤ - ولاية بنزرت	٨
٥ - ولاية باجة	٥
٦ - ولاية جندوبة	٧
٧ - ولاية الكاف	٥
٨ - ولاية سليانة	٤
٩ - ولاية القصيرين	٦
١٠ - ولاية سيدي بوزيد	٦
١١ - ولاية قفصة	٥
١٢ - ولاية توزر	٢
١٣ - ولاية قبلي	٢
١٤ - ولاية تطاوين	٢
١٥ - ولاية مكنين	٦
١٦ - ولاية قابس	٥
١٧ - ولاية صفاقس (الأولى)	٥
١٨ - ولاية صفاقس (الثانية)	٧
١٩ - ولاية المهدية	٦
٢٠ - ولاية المنستير	٦
٢١ - ولاية سوسة	٧
٢٢ - ولاية لبيقيدان	٩
٢٣ - ولاية زغوان	٢
٢٤ - ولاية نابل	٩
٢٥ - ولاية بن عروس	٦
الإجمالي	١٤٤

جدول رقم (٤)
المشاركة في الانتخابات التأسيسية عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤

مئة الناخبين والمشاركين	انتخابات ١٩٨٩		انتخابات ١٩٩٤	
	الرئيسية	البرلمانية	الرئيسية	البرلمانية
عدد المشاركين في الاقتراع	٢,١٣٧,٣١٦	٢,٠٧٣,٧١٩	٢,٩٨٩,٨٨٠	٢,٨٤١,٥٥٧
الأصوات الصحيحة	٢,٠٢١,٧٠٤	٢,٠٤١,٨٨٣	٢,٩٨٧,٢٧٥	٢,٨٣٢,٨٧١
نسبة المشاركة	٪ ٧٦,١٠	٪ ٧٦,٤٦	٪ ٩٤,٨٩	٪ ٩٥,٤٧

ملاحظة .

- نسبة الأصوات التي حصل عليها بن علي في ١٩٨٩ كانت ٩٩,٢ ٪
نسبة الأصوات التي حصل عليها بن علي في ١٩٩٤ كانت ٩٩,٩١ ٪

- المسجلون في الجداول عام ١٩٨٩ كانوا ٢,٧١١,٩٢٥ ناخباً
المسجلون في الجداول عام ١٩٩٤ كانوا ٣,١٥٠,٦١٢ ناخباً

جدول رقم (٥)
نتائج الانتخابات السورية ١٩٩٤

العدد	اسم التكتل أو الحزب	عدد المقاعد
١	حزب البعث العربي الاشتراكي	١٣٥
٢	الاتحاد الاشتراكي العربي	٧
٣	حزب الوحدةين الاشتراكيين	٧
٤	الحزب الواحدى الاشتراكي الديمقراطي	٤
٥	حركة الاشتراكيين العرب	٤
٦	الحزب الشيوعي (جناح خالد بكاش)	٤
٧	الحزب الشيوعي (جناح يوسف فيصل)	٤
٨	عبد العزيز شلمان (المنشق عن الاشتراكيين العرب)	٢
٩	المستقلون	٨٣
	الإجمالي	٢٥٠

ملاحظة - مثل حزب الاتحاد العربي الديمقراطي (الحزب الجديد) بمقعد واحد في البرلمان كمستقل.

جدول رقم (٦)
ملفحة نللل اللللللل لل لللل لللل ١٩٩٠، ١٩٩٤

الفرل الللللل أو الللل	الللللل		الللللل	
	لللل	لللل	لللل	لللل
للل الللل الللل الللللل	١٣٤	٥٣,٦	١٣٥	٥٤
الللل الللل الللل	٣٣	١٣,٨	٣٣	١٣,٨
الللللل	٨٤	٣٣,٦	٨٣	٣٣,٣
الللللل	٣٥	١٠٠	٣٥٠	١٠٠

جدول رقم (٧)
لللل لللل الللللل الللللل لل لللل

الللل الللللل	لللل الللل	الللل الللل	لللل الللل	لللل الللل
١ - لللل لللل	٣٩	١١,٦	١٠	١٩
٢ - لللل لللل	١٩	٧,٦	١٠	٩
٣ - لللل لللل	٢٠	٨	٧	١٣
٤ - لللل لللل لللل	٣٣	١٣,٨	١٧	١٥
٥ - لللل لللل	٣٣	٩,٣	١١	١٢
٦ - لللل لللل	٣٣	٨,٨	١٣	٩
٧ - لللل لللل	١٧	٦,٨	٩	٨
٨ - لللل لللل	١٨	٧,٣	١٣	٧
٩ - لللل لللل	١٣	٥,٣	٦	٧
١٠ - لللل لللل	٨	٣,٣	٤	٤
١١ - لللل لللل	١٤	٥,٦	٨	٦
١٢ - لللل لللل	١٤	٥,٦	٨	٦
١٣ - لللل لللل	١٠	٤	٥	٥
١٤ - لللل لللل	٦	٣,٤	٤	٣
١٥ - لللل لللل	٥	٣	٣	٣
الللل	٣٥٠	١٠٠	١٣٧	١٣٣

جدول رقم (٨)
المشاركة الانتخابية في سوريا

العدد	هيئة الناخبين والمشاركين
٧٤٠١	عدد المرشحين
٣,١٩٣,٦٥٦	عدد الناخبين
٧,٣٣٧,٨٨٥	عدد المسجلين في الجداول
٦,٠٣٧,٨٨٥	عدد من يحق لهم الانتخابات
١٥,٢٧٦,٨٠٦ نسمة	عدد سكان سوريا
٦١,٨٪	النسبة المئوية للمقترعين

• تبلغ نسبة من هم فوق سن الـ ١٨ حوالي ٤٨٪ من الشعب السوري أي أن ٥٢ في المائة من الشعب دون السن. وبالتالي لم يشارك في الانتخابات.

دراسة حالة
الحركات الإسلامية في العالم العربي
بين القطرية والإقليمية والعالمية

أنور الهادي

مقدمة :

بمعطيات إقليمية أبرزها الصراع العربي الإسرائيلي وعملية تسويته، ان تكون توجهاتها محكومة بالعامل الدولي وحده أو متقدما دائما على الاعتبارات القطرية والإقليمية ؟ هذا هو مانحاول استنباطه من الدراسة المقارنة لمواقف عدد من الحركات الإسلامية في العالم العربي تجاه بعض القضايا التي يمكن ان تكون كاشفة لطبيعة العلاقة بين الدولي والإقليمي والقطري لدى هذه الحركات، منذ أواخر السبعينات. وهذه القضايا هي الثورة الإيرانية، والقضية الأفغانية، وأزمة الخليج، وعملية التسوية العربية - الإسرائيلية.

تعد العلاقة بين ماسو قطري (وطني)، وماسو إقليمي (عربي - شرق أوسطى أو غيره)، وماسو عالمي، من المناطق الغامضة في خطاب الحركات الإسلامية الأصولية في العالم العربي. فلأول وهلة يبدو المكون الدولي غلبا على خطاب الكثير من هذه الحركات، الأمر الذي يعطى انطباعا بهامشية المكونين القطري والإقليمي لديها. فهناك اعتقاد شائع بالفعل في أولوية التوجه العالمي لهذه الحركات، انطلاقا من الطابع الاممي لإيديولوجيتها. لكن إلى أى مدى يصدق هذا الاعتقاد، وهل يمكن لحركات يعمل كل منها في اطار قطري داخل حدود دولة قومية ! ويتأثر

أولا : القطرية والاقليمية والعالية : اتجاهان للتفكير الأصولي :

الأول من التأثير على رؤية.

وقد ترتب على العامل الثاني، أن حسن البنا لم يعتبر الدولة القطرية نموذجاً مكتملاً وكافياً في ذاته، وإنما اعتبرها مرحلة أولى فقط تتلوها مراحل أخرى لا تكتمل إلا باستعادة دولة الخلافة، لكنه عمد إلى إضاح أن تقديره للقطرية كمرحلة أولى لا يعنى الانتقال من إحساسه بالوطنية ولا تستدعى التقليل من التضحيات المطلوبة لأهداف قطرية : «إننا متفقون مع أشد الناس غلواً في الوطنية، بل أحب أن تعلم أن مهمتهم إن كانت تنتهي بتحرير الوطن واسترداد مجده، فإن ذلك عند الإخوان بعض الطريق فقط أو مرحلة منه واحدة».

وإجمالاً فإن مواقف البنا تجاه القطرية أو الدولة الوطنية لم تبرح حدود رنود الفعل، في إطار توفيقى ميسط. وهو بينما يقر أنها جاءت من كتابات الأوروبيين ورغم ذلك يحاول إثباتها موجودة في الإسلام، إلا أنه لم يلتفت إلى أن اعتراضه هنا لا ينصب على النموذج وإنما ينصب على مرجعيته، ولم يدرك أن التجربة الفكرية والتاريخية لمسيرة الحضارة العربية الإسلامية، لم تشهد تسلياً فقيهاً ولتنظيمياً لنموذج الدولة القطرية، وهذا يعنى أن المرجعية الإسلامية في بعدها الفقهى والتاريخى تفقتر إلى القدرة على تقديم نموذج قطري، وقد يميل بنا الظن إلى عدم دقة الاعتقاد بأن القطرية موجودة في التجربة الإسلامية مثلاً هي موجودة في التجربة الأوروبية، ومن ثم فإن المحاولة التوفيقية هنا إنما هي توفيق بين الوجود والعدم، وقد انعكست ردة الفعل، والانشغال بالتوفيق، على صورة الوطنية أو القطرية فلا تكاد تتضح صورتها بين سطور البنا، هل هي نموذج دولة أم مجموعة واجبات وولنية ؟ إلهى عنده: «العمل لتحرير اليلده، وتقوية الرابطة بين أفراد القطر، وفتح اليلاد ومسيادة الأرض» أو مايسميه «أبرك إستعمار وأفضل فتح».

وبخلاف هذا الاتجاه يبدو أن حسن الترابي لا يبدأ من التوفيق وإنما يبدأ من الإعتراض، وقد انعكس ذلك على موقفه من القطرية وعلى تقديره لها، فهو يعترف أن التراث الفقهى الإسلامى - رغم ثرائه - يفتقر لمعالجات

من بين مفكرى الحركات الإسلامية في الوطن العربى، يقق كل من حسن البنا ثم حسن الترابي في موقف التنظير التأسيسي المتميز، وقد ساد تنظير حسن البنا لمسائل مثل القطرية والقومية والعالية لعدة عقود تأخذ به جماعات الإخوان في مصر والعالم العربى، حيث كانت الكتابات المتتالية بعده تسيير في ذات الاتجاه، وكانت في مجملها شروحات وإضافات كمية لمتون البنا وكيفياتها. ومنذ أواخر السبعينيات مثل حسن الترابي منظوراً مختلفاً لمسائل القطرية والقومية والعالية يشذ بها عن موقف الملقد والمريد لمنظور البنا وقد أثبتت رؤية الترابي قدرة على الانتشار للمحيط في بعض الأقطار العربية مثل تونس والجزائر وبعض الأقطار الإسلامية مثل ماليزيا. وإجمالاً فإن الطرح الفكرى للبنا والترابي في هذه المسائل يمثل اتجاهين في التفكير داخل الحركات الإسلامية في العالم العربى، كما يتضح مما يلي:

١ - القطرية:

تأثرت نظرة حسن البنا إلى القطرية بمعاملين : أولهما، ظهور القطرية في إطار الدعوة إلى الوطنية المصرية، كقالب سياسى وفكرى، مستوحى من نموذج الدولة الوطنية في أوروبا. وثانيهما، الإعتقاد بأن نموذج الخلافة الإسلامية الجامعة هي الإطار الأسيل لنموذج الدولة الإسلامية باعتبارها دولة عقيدة تتجاوز ماسواها من الروابط .

وترتب على هذين العاملين أن القطرية أو الوطنية كإطار للدولة عند حسن البنا إنما هي فكرة مستوردة، ومن ثم اجتهد البنا في إثبات أن الإسلام يشملها ويحتوى عليها، ولا داعى للإفتتان بها، «إنك حين تحاول إلهام الشعب الشرقية - وهي مسلمة - أن ذلك في الإسلام يؤفى وأزكى وأسمى وأنبىل مما هو في كتابات الأوروبيين، أبوا ذلك عليك، ولجوا في تقليدهم يعمهون :، وهكذا بدت له القطرية دعوة وافدة غداً في إثبات أنها من الإسلام، وموجود جزء بسيط منه: «إن تلك الدعوة الوطنية الطويلة المريضة لم تخرج عن أنها جزء من تعاليم الإسلام». وهذا ما ترتب على العامل

أصولية اجتهادية لمسألة القطرية ووفق ذلك يسببون:
الأول أن الفقه السياسي عام في الإسلام قد اضمحل
 ميكرا بينما كانت وجهه الفقه الأخرى تزدهر، **والثاني**، أن
 الفقه - عموماً - كان قد آل إلى الجمود حين ظهرت في
 الواقع ظاهرة تعدد الدول في دار الإسلام. وهذه البداية
 أعقت الترابي من رفض المرجعية الأوروبية لفكرة القطرية،
 وأعقت أيضاً من الانشغال بالتوفيق بينها وبين الإسلام،
 وانصرف لتأصيلها في إطار إسلامي بدلاً من الرفض
 والتوفيق ورد الفعل.

ويتركز تأصيل الترابي للقطرية على ثلاثة ركائز يمتزج
 فيها الفقه السياسي بالتاريخي: **أولها**، إن أصول
 القرآن والسنة بمنزلة الدولة الحديثة - كانت تعالج قيام دولة
 إقليمية لتطابق حدودها حدود الدولة، وثانيها، أن تصويب
 الخطاب الديني - أولاً - إلى واقع محلي أبلغ في الدعوة،
 وتكوين الجماعة الدينية أولاً - في محيط محدود أحكم في
 التنظيم، وأن تباين ألوان الخطاب الديني ولا مركزية الصف
 المسلم من ضمانات نشوء حركة إسلامية فاعلة في كل واقع
 محلي متميز. وثالثاً هذه الركائز، أن الالتزام المركزي
 الشامل بعد اعتسافها للمراحل وجنوحها بالتوازن يقع خلا
 بالفعالية القطرية ويحدث ضرراً بالتدين المحلي.

والتقدير النهائي للقطرية عند الترابي بناء على تلك
 المقدمات يتشابه ويختلف مع تقدير البنا لها. فهي - عندهما
 معا - ليست الغاية النهائية. وهي - عندهما معا - مرحلة
 أولى من عملية مفتوحة وبعض من طريق ممتد. ولكن
 الاختلاف يأتي كونها عند الترابي مرحلة متكاملة بذاتها
 لا يجوز تنويعها فيما هو أعلى منها، بينما هي عند البنا
 مرحلة مفتوحة تنوب وتتصهر فيما هو أعلى منها. ونظريا
 قد لا يبدو الفارق كبيراً باعتباره اختلافًا في الدرجة وليس
 في النوع. ولكن حجم هذا الاختلاف في الرؤية يتضح كبيراً
 في الميدان العملي والسياسي، خاصة إذا أخذنا في
 الاعتبار أن الترابي لم يكن يسعى لتأصيل فقه سياسي
 لفكرة القطرية، إلا إذا كان هذا التأصيل يخدم الفكرة
 نفسها ويضفي عليها مشروعية دينية، وإن تكون خدمة
 الفكرة وإضفاء المشروعية الدينية عليها إلا دليلاً على مدى
 الحاجة إليها.

٢ - الإقليمية:

وإذا تجاوزنا حدود القطرية والوطنية إلى الإقليمية
 والقومية العربية، وجدنا تشابهاً في الرؤية الفكرية لكل من

البنا والترابي في الخطوط العامة مع الاحتفاظ بلون من
 الاختلاف في التفاصيل مردداً أن رؤية البنا كانت أسبق
 من الناحية التاريخية فلجأت للتعميم، بينما أتاح الفارق
 الزمني لرؤية الترابي أن تستند إلى رصيد وتجارب وكتابات
 تراكمت عبر أربعة عقود فيما بين الأربعينيات حين كتب
 البنا وحتى الثمانينيات حين كتب الترابي، فكانت رؤيته أكثر
 تفصيلاً، وإن في إطار الاتفاق العام مع رؤية البنا.

فقد تراوح الطرح القومي عند البنا بين عدة مستويات :

• **الأولى** هو اللجوء - في إطار رد الفعل على ظهور
 الدعوة القومية - إلى تأكيد أنها إذا كانت تعنى استعادة
 الامجاد العربية فإنه يشجعها وإن كان الذين يعتززون بمبدأ
 القومية، يقصدون أن الاخلاف يجب أن ينهجوا نهج
 الاسلاف في مراقب المجد والعظمة، فهو مقصد حسن
 نشجعه ونلحظ به ويفهم من السياق أن القومية ليست من
 صلب دعوتهم إبتداءً وإنما هو يتبنها ويشجعها ولكن
 بشروط .

• **الثاني**، هو رفض القومية التي تتأدى بالعربية
 والفرعونية والفينيقيّة وغيرها، وسبب ذلك أمران، **الأول** أنها
 إحياء لمعاداة جاهلية، والثاني أنها نوع من التنازع بالانقلاب.
 فالانتماء القومي إلى هوية سابقة على الإسلام هو إحياء
 لعادة جاهلية.

• **الثالث**، أن الوحدة العربية، هي الحلقة الثانية في
 طريق النهوض، لذا فهو يؤدها الأمرين:

أولهما أن العرب هم عصبية الإسلام وحراسه، وثانيهما
 لأن وحدة العرب أمر لا بد منه لإعادة مجد الإسلام، وإذا
 يقرر بأن على كل مسلم أن يعمل لأحياء الوحدة العربية
 ومناصرتها، «فالجامعة العربية لها في دعوتنا مكانها البارز
 وحظها الوافر، ونحن نعتقد حين نعمل للعبوة نعمل للإسلام
 ولخير العالم كله»، وفي التحليل الأخير فإن الجامعة العربية
 هي الرابطة الدينية في الإطار الإقليمي.

وتتشابه رؤية الترابي مع عموميات رؤية البنا في كون
 الوحدة العربية مجرد حلقة في سلسلة النهوض الإسلامي
 ومرحلة على طريق الوحدة الإسلامية «فالوحدة العربية حلقة
 مشروعة لإعتبار ومرحلة منوية أو واجبة في طريق بناء
 الوحدة الإسلامية» ولكنه - رغم هذا الاتفاق - يتميز
 ويختلف عن رؤية البنا في عدة مسائل: • **الأولى**، أن مبررات
 الوحدة العربية لا تكمن فقط في عوامل دينية كما عند البنا،
 وإنما لعوامل استراتيجية أيضاً فالعرب بطبيعة الواقع

الجغرافي والاجتماعي والتاريخي أهل جوار، وقرباء، ومجور مخاطر، ومصالح مشتركة.

• الثانية، أنه لا يكتفى في طرحه القومى بتأييد الجامعة العربية، وإنما يقترح البدء بوحدة إقليمية بين الاقطار العربية المتقاربة والمتشابهة، بشرط ألا تنتهى إلى محورية مظلة تحول دون الوحدة عربيا وإسلاميا.

• الثالثة، أنه يصر عقبات موضوعية أمام تطبيق فكرة الوحدة العربية مثل الاكليات غير العربية، ودول الجوار غير العربية، وبعض الحركات الاسلامية.

٣ - العالمية:

العالمية - عند حسن البنا - هي الهدف الأول والاخير، وما القطرية والإقليمية إلا حلقتان متتابعتان عليهما أن تؤدبا إلى هذا الهدف، فهو المقصد الحاكم. أما عند الترابى فالعالمية موجهة بينما القطرية هي الأساس فهي بيئة الخطاب ومحل التكليف، وهو يسلم بشرعية التدرج من القطرية إلى العالمية مروراً بالإقليمية مع اشتراط الاحتفاظ بالكيونة القطرية من أى تنويب لها فيما هو أوسع منها.

ذلك أن الرؤية الفقهية عند البنا تربط وتطابق بين عالمية الإسلام وبين وظيفة التنظيم السياسى الاسلامى سواء كان حزباً أم دولة، لهذا فوظيفة الاخوان: «أن يعملوا لترفع راية الوطن الاسلامى على كل بقاع الأرض، ويخضع لواء المصحف فى كل مكان». أما الرؤية الفقهية عند الترابى فإنها تختلف، فهو يقبل بعالمية الدين، ولكنه يرفض أن يكون ذلك معناه حماية الوظيفة العالمية: «إن الدين بمعنى الحق - هدى ربانى أزالى مطلق لا يصدد الزمان ولا المكان، لكن الدين- بمعنى التحقيق والتطبيق - إنما هو كسب بشرى، وسعى للتوحيد بين مثال التكليف الأزلئ وحال الابتلاء الواقع، فهو متأثر - بظروف الزمان والمكان» - ولذلك - وعلى النقيض من الوظيفة الكونية لجماعة الاخوان - فإن الترابى حدد وظيفة جماعته فى: «التفاعل مع الواقع المحلى السودانى الاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى، فتأصل فكرها إنفعالا بالمازاج السودانى وتجلبوا مع القضايا

والحاجات السودانية». وهنا يبدو واضحاً حرص الترابى على تأكيد القطرية السودانية فى مقابل تسليح وتهميش العالمية الإسلامية، بل إنه يصف التصور القائل بوجود حركة «اسلامية عالمية» ليس إلا وهماً من الأوهام التى تقول بوجود حركة إمبريالية عالمية أو حركة صهيونية عالمية.

وقد انعكس هذا الخلاف فى الرؤية بين المنهجين على عدد من الموضوعات ذات الارتباط بالبعد العالمى، مثل الموقف من المسلمين فى العالم، والموقف من فكرة الخلافة الاسلامية، والموقف من التنظيم الدولى للاخوان المسلمين.

• فمن حيث الموقف من المسلمين فى العالم، نجد البنا يقسم العالم على أساس دينى، إلى مسلمين تربطهم بجماعته رابطة العقيدة، وغير مسلمين تربطهم بجماعته رابطة الدعوة، وقد حدد وظيفته تجاه المسلمين فى العالم: «نعمل فى سبيلهم وننود عن حماهم ونقدمهم بالنفس والمال فى أى أرض كانوا ومن أى سلالة انحدروا». بينما لا يعنى حال هذه الوظيفة عند الترابى أن يكون فى حدود التعاطف الاسلامى العام الذى يكاد يشعر به كل ذئ دين تجاه أبناء دينه. دون أن يتمددى هذا التعاطف إلى دائرة الالتزام المحدد، ويضع ذلك موقفه ليس فقط من المسلمين فى العالم وإنما من الحركات الاسلامية فى العالم، إذ رأى الترابى أن تكون العلاقة بينها فى اطار معادلة صاغها بالقول: الحركات الاسلامية فى العالم، أولى فى هذه المرحلة، أن تبقى فكراً واحداً مشتركاً دون الزام، وتجربة واحدة تتجارب دون تقليد، وجبهة تتناصر دون رهق أو حرج».

• وبينما تبرز فكرة الخلافة الاسلامية وتتكرر بصورة مكثفة فى خطاب البنا، فإن الأمر يكاد يكون على النقيض تماماً إذ تتلاشى ولايكاد يتطرق إليها خطاب الترابى.

• وأد سعى الاخوان عبر اطار التنظيم الدولى للاخوان المسلمين إلى تهئية اطار عالمى يوحد الحركات الاسلامية تحت قيادة مركزية، فإن جماعة الترابى رفضت مطالب القيادة المصرية للتنظيم العالمى والتى طلبت من كافة الحركات البيعة والإندراج التنظيمى الكامل مما أدى إلى قطيعة كاملة بينهما.

خاتمة : مواقف الحركات الإسلامية في العالم العربي

تجاه الثورة الإيرانية

الرجوع إلى أصالته، فجماهير الشعب في إيران تتحمل عيها ونورها، تحركها العقيدة ويدفعها الدين «وتحاوره» الدعوة» أبا الأعلى المودودي زعيم الجماعة الإسلامية بالباكستان وتنتشر على غلافها قوله: «ثورة الضميني إسلامية وعلى المسلمين تأييدها» وفي نص الحوار: «ثورة الضميني ثورة إسلامية، والقائمون عليها هم جماعة إسلامية، وشباب تلقوا التربية في الحركات الإسلامية، وعلى جميع المسلمين عامة والحركات الإسلامية خاصة أن تؤيد هذه الثورة كل التأييد وتعاون معها في كل المجالات». وإن كانت «الدعوة» قد عبرت عن موقف جماعات الإخوان بما في ذلك إخوان مصر وسوريا تجاه الموقف من هوية الثورة، فإن حركة الاتجاه الإسلامي قد اتفقت مع هذا التوجه فمثل الإخوان دافعت حركة الاتجاه الإسلامي في تونس عن الهوية الإسلامية للثورة، وانتقدت مواقف بعض الحركات الإسلامية التي شاب موقفها شيء من الصمت أو التردد، وذهب راشد الفنونسي زعيم الحركة يؤكد: «أن الإسلام هو المحرك الأساسي لهذه الثورة، وأن ماتبقى من اتجاهات وطنية أو يصارح لايعود أن يكون هوامش للتيار الإسلامي الذي جرفها في الطريق حتى اختفت كل الرايات من ساحة الثورة تاركة مكانها للتيارات الإسلامية». وهكذا اتفقت الحركات الثلاث على تأكيد الهوية الإسلامية للثورة والاستعداد للدفاع عنها.

ومن حيث الاستعداد لضمة الثورة والتعاون معها نجد أن الحركات الثلاث قد اتفقت وتشابهت. إذ شارك الإخوان المسلمون في مصر والإخوان المسلمون في سوريا في عضوية الوفد الذي سافر إلى إيران ممثلاً للتنظيم الدولي للإخوان لتقديم التهانئ للخميني وإبداء الرغبة في خدمة الثورة والتعاون معها. وضم الوفد عبد الرحمن خليفه - الأرن، جابر رزق - مصر، سميد حوى - سوريا، غالب همت - سوريا، عبد الله سليمان العقيل - السعودية. وبينما أكد أعضاء الوفد: أن الحركات الإسلامية ستظل على عهدها في خدمة الثورة فإن الخميني أكد: «أن» رصيد الثورة الإسلامية هو كل مسلم في أي مكان في العالم يقول لا إله إلا الله، وأن مكان الثورة الإسلامية ليس

كان إستقبال الحركات الإسلامية في العالم العربي لحدث الثورة الإسلامية في إيران نموذجاً للعالية التي حلم بها هؤلاء الإسلاميون العرب، بينما مثلت الأنماط التي آلت إليها علاقات عدد من الحركات الإسلامية بإيران نموذجاً للعالية كما يمكن أن تكون في غمار الواقع المعاصر.

وهنا يتبع التقرير التطور التاريخي لعلاقات عدد من الحركات الإسلامية بالثورة الإيرانية ونظامها الإسلامي مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وحركة الاتجاه الإسلامي في تونس (حزب النهضة فيما بعد).

وتشير مواقف بعض الحركات الإسلامية تجاه الثورة الإسلامية في إيران إلى أنماط من العلاقات اتفقت وتوحدت في البداية، ثم تطورت كل منها إلى مصير مختلف. يبدو ذلك واضحاً لدى دراسة تطور علاقات بعض هذه الحركات بالنظام الإسلامي الإيراني، سواء الحركات الإخوانية مثل إخوان مصر وإخوان سوريا، أو الحركات غير الإخوانية مثل حركة الاتجاه الإسلامي في تونس، إذ يمثل إخوان مصر نمط والتأييد المطلق ثم السلبية الصامتة، ويمثل إخوان سوريا نمط والتأييد المطلق ثم العداء المطلق، أما حركة الاتجاه الإسلامي فقد مثلت نمط والتأييد المطلق ثم اعتيادها مجرد رافد فكري، وإجمالاً فقد مرت علاقات هذه الحركات الإسلامية بالثورة الإيرانية بمرحلتين تعرض لهما فيما يلي.

١ - مرحلة التأييد:

وهي مرحلة الاتفاق في التأييد المطلق من الجماعات الثلاث للثورة الإيرانية، وقد اتخذ هذا التأييد أشكالاً عديدة فقد بدا حرص هذه الحركات على تأكيد اقتناعها بالهوية الإسلامية للثورة منذ أيامها الأولى، فقد أخذت مجلة الدعوة - وكانت مجلة مركزية للإخوان في كل الأقطار وتصدر من مصر - تنقي ومايعبى الشاه وإعلامه من أن الذين يقومون بتحريك الجماهير رجعيمون وأحياناً ماركسيين، وتعد الدعوة «متؤكدة»: أن الأحداث أثبتت أن الحركة يقوم بها شعب مسلم حفاظاً على هويته وسعيها

إيران فقط وإنما مكانها كل دولة إسلامية يتجبر حكامها على الإسلام وينصون لتيار حركته» ورغم أن حركة الاتجاه الإسلامي لم تشارك في السفر إلى إيران إلا أنها اعتبرت لقاء الخميني بالوفد الإسلامي في الترتيب الثالث بين أعظم ثلاثة أحداث شهدها العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر الهجري بعد ثورة إيران الإسلامية وإنقلاب ضياء الحق في باكستان. وقد أثنى الفخوشي على النقاط التي اتفق عليها الوفد الإسلامي مع الخميني وهي:

(١) تكوين جبهة إسلامية دولية لرفع الظلم عن المسلمين أينما وجدوا.

(٢) واعتبار الثورة الإيرانية جزءاً من الحركة الإسلامية العالمية وفرعاً عن أصل.

(٣) وتوظيف النجاح الذي أحرزته الثورة الإيرانية - إيجابياً - لدعم الحركات والتنظيمات الإسلامية. وبما مثله حركة الاتجاه الإسلامي بالجامعة التونسية إلى تجمع طلابي عام بالحرم الجامعي وأصدروا بياناً جاء فيه: «إن جموع الطلبة الحاضرين اليوم - تحت إشراف الاتجاه الإسلامي - لتعبر عن إعجابها وتأييدها التام لثورة الشعب الإيراني التي استهدفت استقلال إيران وإعادة شعبيها إلى حظيرة العالم الإسلامي، ومساندة كل قضايا التحرر وعلى رأسها قضية فلسطين».

- الموقف من المذهبية الشيعية : بدأ التشابه جلياً في مواقف جماعتي الإخوان في مصر وسوريا، ومواقف حركة الاتجاه الإسلامي بشأن الموقف من المذهبية الشيعية فقد تجاوب التنظيم الدولي للإخوان مع الثورة الإيرانية واعتبرها فرعاً من الحركة الإسلامية العالمية دون أننى تحفظ على كون الثورة تدن بالذهب الشيعي الأشي عشرى. وأخذت مجلة «الدعوة» تؤكد: أن الثورة الإسلامية ليست ثورة مذهبية محصورة في إيران، ولكنها ثورة إسلامية شاملة لاتفرق بين مسلم وشيعي وتبنت مجلة الإخوان خطاب وزير الخارجية الإيراني آنذاك حين قال: نحن لسنا أحفاد «رستم» قائد الفرس لإيادة الفتح الإسلامي كما كان يدعى الشاه العميل، ولكننا أحفاد سعد بن أبي وقاص وأبى بكر وعمر، القرشيين، وصهيب الرومي، وبلال الحبشي، وسلمان الفارسي» و«أخذ المرشد العام السابق للإخوان عمر التلمساني يذكر: أن الخلافات الفقهيّة موجودة بين أهل السنة، مثلما هي موجودة بين السنة والشيعية، ولكن الخلافات الفقهيّة لا ينبغي استخدامها لتفرقة الأمة».

وعلى مثل هذا المنوال جاء موقف حركة الاتجاه الإسلامي في تونس، إذ لم تحل المذهبية الشيعية للثورة

دون أن تتبنى حركة الاتجاه الإسلامي معركة الثورة كطرف أصيل فيها: «فهى معركة - ليست بحال - معركة بين سنة وشيعية وخوارج ومالكية وشافعية، وإنما هى معركة الاسلام- بكل اتجاهاته وتناقضات أهله الداخلية - مع الباطل والظلم والاستغلال والشر بكل مذاهبه وأسمائه وخلفياته البيروقراطية». ويعتمد الفخوشي على قلق ابن تيمية الدفاع عن المذهب الشيعي الأشي عشرى، ومستشهد بالتعاون من الأيرانيين بين حسن البنا في مصر وآية الله الكاشاني في إيران، حيث وضعا برنامجا لتعاون والتنسيق لإقامة الدولة الإسلامية وأن يؤدها الجميع في أى مكان تقوم فيه.

وكان الموقف من شخص كل من الشاه والخميني مجالاً آخر لهذا الاتفاق والتشابه الذى ميز مواقف الحركات الثلاثة تجاه الثورة الإيرانية، فقد أخذت جماعات الإخوان في مصر وسوريا موقفاً حاداً من الشاه وتقضياً من الضميني، ومثلها كانت حركة الاتجاه الإسلامي في تونس. فقد وصفت الدعوة الشاه ب«لبق رأس التخريب» لأنه ألغى التقويم الهجري «وزع الوجه المسلم للمجتمع الإيراني، ووضع الوجه الفارسي، وتبنى سياسة تحريض المرأة، وصادر الأقواف الدينية، وألفى نصاً دستوريا يعطى الحق للجنة العلماء في مراجعة القوانين ومطابقتها بالشريعة الإسلامية، وأفسح المجال لليهود واليهائين، وفشلت خطته في التصنيع مثملاً فشلت خطة عبد الناصر، وتقلص الانتاج الزراعي، وفشلت خطته لحل النقص في الإسكان، وأنه ينفرد بالسلطة، وأن جهاز مخابراته «الصفافكة» يمارس الإزهاق ضد الشعب الإيراني، ولهذه الأسباب فإن الإخوان رأوا أن دعم الثورة ضده واجب إسلامي. وعارض الإخوان منحه اللجوء السياسي في مصر وطالب الإخوان الحكومة المصرية: «بتسليم الشاه إلى شعبي وقضاة يطبقون فيه شرع الله، فإن التزموا جانب الحق والعدل ظهم أجرمهم، أما إن خرجوا عن الصراط المستقيم في المحاكمة خصماهم في ذلك على الله». وعلى النقيض من ذلك كان موقف الإخوان المصريين والتنظيم الدولي لمعوم الإخوان من الضميني. فقد لقبه التنظيم الدولي بأنه «إمام مسلم لاشك أنه فخر للإسلام والمسلمين»، واستكثرت مجلة الدعوة على الدكتور مصطفى محمود أن كتب مقالا في الأهرام يتأذى فيه الضميني باسمه المجرد دون لقب يدل على احترام أو تقدير، فهو عند الإخوان: «الإمام آية الله الضميني زعيم الثورة التي بهرت العالم، وهرت أعداء الاسلام في الشرق والغرب، وفرحت لها قلوب المؤمنين، وقضى فيها على حكم الفرد والاستبداد وسلطة الأباطرة

والعروش».

ومثل ذلك كان موقف حركة الاتجاه الإسلامي في تونس فالخوميني عندها هو: «مثال الإمام الثائر والفقيه المجاهد الذي لا يعمل عند السلطة الجائرة وإنما يتولى إسقاطها، وهذه هي إحدى مهمات الفقهاء أن يفتوا ضد السلطة المستبدية لا أن يعملوا في تبرير استبدادها وإخفاء المشروعية الدينية عليها». وكما كتب راشد الفنوشي زعيم الحركة: «فقد ظهرت شخصية الخوميني قائدا عقائديا وسياسيا ثائرا وكادحا يحمل هموم الكائمين ويعير بلماته ويضوح عن آمال شعبه وآلامه ويلورها في: إسقاط الشاه وإقامة حكومة إسلامية، وتجاوزت مطالبه في الحرية رجال الكتلة الوطنية الذين كانوا يطالبون بتطبيق الدستور لمطالب الخوميني بالغاء النظام جملة، وتجاوزت مطالبه في العدالة اليساريين الذين كانوا يتجاوزون باسم العمال، فكان بحق - رجل المفيدة والسياسة والثورة الاجتماعية».

وفي إطار التنظيم الدولي للأخوان المسلمين فإن كلا من التنظيم الإخواني المصري والتنظيم الإخواني السوري قد اتفقت رؤاهما تجاه الموقف من عالية الثورة الإيرانية. وقد بدأ ذلك واضحاً في موقف التنظيم الدولي تجاه الأزمة بين الثورة الإسلامية وأمريكا حول ما عرف بأزمة الرهائن، فقد أصدر التنظيم الدولي بياناً يحث الحركات الإسلامية في كافة أنحاء العالم لتلقف إلى جانب إيران في صراعها ضد أمريكا بدعوى أن إيران تمثل الإسلام وشعوب الإسلام ولا تمثل نفسها «فلو كان الأمر يخص إيران وحدها لقلبت حلاً وسطاً بعد أن تبينت ماحولها، ولكنه الإسلام وشعوبه في كل مكان وقد أصبحت أمانة في علق الحكم الإسلامي الوحيد في العالم» ومن هذا المنظور العالمي ودعمًا للحكم الإسلامي الوحيد في العالم فإن الإخوان في مصر وسوريا قد وقفوا خلف الثورة في العديد من مواضع الاحتكاك ذات الصدى العالمي، فقد دافعوا عن محاكمات الثورة وتبنوا مقولاتها ضد خصومها في الداخل والخارج، إذ إنحاز الإخوان إلى جانب الثورة الإسلامية ضد المعارضة الخارجية التي تزعمها شهود بختيار رئيس الوزراء الإيراني الأسبق، وضد المعارضة الداخلية التي برزت في شكل ما أسمته مجلة الإخوان بدعوات «انفصالية كلنايين بالقومية الكردية في كردستان، والقومية العربية في خوزستان، وبالحكم الذاتي للبلوش والترك. وبينما وصفت مجلة الدعوة حكام الثورة بأنهم «دعاة الإسلام» فإنها وصفت المعارضة الخارجية بأنها «علمانية والحاد» ووصفت المعارضة الداخلية بأنها «نعرات قومية ولاها لغير الإسلام» ودعا الإخوان إلى «استخدام القوات المسلحة في إنهاء أي

تحرك انفصالي، فالإسلام يعتبر الإنسانية أسرة واحدة لا مكان فيها للون أو دم». وحين أصدرت الجبهة الوطنية بزعامة بختيار بيانا في سبتمبر ١٩٧٩ قالت فيه: أن الثورة قد تحولت إلى نيكثاتورية دينية وأن الدستور الجديد (الإسلامي) لا يتماشى مع الحاجات الفعلية للشعب الإيراني فإن مجلة الدعوة ترد وكتبتها واحدة من مطبوعات الثورة فتقول: إن بختيار ملحد، غريب الثقافة، متزوج من فرنسية، وابن عمه هو الذي أسس السافاك، وأن الجبهة تضم الانذاب الموالين لموسكو والغرب المعادين للإسلام وللثورة إيران.

ولذا كان الإخوان في مصر وسوريا قد اعتبروا الثورة تمثل الإسلام وشعوبه في كل مكان وأن شعوب الإسلام قد أصبحت أمانة في علق الحكم الإسلامي الوحيد في العالم، فإن حركة الاتجاه الإسلامي في تونس قد اعتبرت أن «الثورة الإيرانية - وإن كانت قاعدتها شيعية - تصب في التيار العالمي للبعث الإسلامي، مستبدية أبقاها الأمة كلها ووضعها في موضع القيادة المضارية للعالم، فهي امتداد لثورة الحسين على الطغيان وثورة الإمام البا في مصر وثورة الامام الموحدي في باكستان وثورة المجاهدين في أفغانستان».

ويتوقع الفنوشي: أن تكون الثورة الإيرانية نموذجاً يهتدى به كل الأحرار في العالمين الإسلامي والغربي، وأن إيران سوف تصبح قلعة الحرية ومركز الإشعاع الرسالي في العالم وتبني راشد الفنوشي مفهوم العالمية الذي طرحته الثورة الإيرانية فيقول: «إن الصراع الوحيد القائم اليوم في العالم إنما هو بين شعوب محرومة وقوى طاغوتية متسلطة عليها، وإلديولوجية الإسلامية هي القادرة على قيادة الشعوب المحرومة والمستضعفة، وثورة إيران هي ثورة هؤلاء المستضعفين ضد الطغيان». واقترحت حركة الاتجاه الإسلامي تكوين رابطة عالمية تجمع الحركات الإسلامية في العالم مع الثورة الإيرانية في إطار ذي ثلاث أهداف جامعة: أولها، توحيد الهم حتى تقوم للإسلام دولة تحكم العالم بدستور القرآن، وثانيها، توحيد الصف حتى يضم كل عامل للإسلام، وثالثها، توحيد العرف فتجعل عدونا كل شيطان من الجن والإنس يكسر الظلم والطغيان في هذا العالم.

وحيث اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية، ألقى التنظيم الدولي للإخوان المسلمين بثقله خلف إيران، وأصدر بياناً يرد فيه انحياز جماعات الإخوان المطلق إلى جانب إيران بدعوى مايلي:

١ - أن الحرب التي أعلنها حزب البعث الملحد للكافر ليست جهادا في سبيل الله.

ب - أن هذه الحرب ليست حرب تحرير للمستضعفين ،
فشعب إيران المسلم قد حرر نفسه قيادة امام مسلم -
هو لاشك - فخر الاسلام والمسلمين.

ج - إن هذه الحرب هي عنوان صريح غادر أثم يفترق
إلى أي ميود.

د - إن النظام العراقي الكافر يهدف من وراء هذه
الحرب إلى خرب الحركة الإسلامية، وتحطيم الاقتصاد
الایرانی، واضعاف الجيشین الایرانی والعراقي لتتعم
إسرائيل بالأمن والاستقرار، ويزع الشقاق بین المسلمین،
ويفتح الباب لتواجد العسكري الأجنبي بهدف حماية مصادر
البترویل.

وهذه الاخوان في الانحياز إلى جانب إيران إلى الحد
الذي دفعهم لتجيهه البيانات للجيش العراقي لتحريض قواته
على المعصيان والتمرد على القيادة العراقية وأن تتحاز إلى
جانب الاسلام والثورة الایرانیة: «اقتلوا جلاذیکم، فقد حانت
الفرصة التي مابعدا فرصة، القوا اسلحتکم، وانضموا إلى
ممسکر الثورة الإسلامية فهي ثورتکم، لاتقولوا أوامر،
فلاطاعة لخلق في معصية الخالق، ولا تقولوا إنه وراء
لوطن، فالولاء لله وحده.

٢ - مرحلة التحول:

وفي المرحلة الثانية تبدلت كافة ملاحم العلاقة التي
تمناها التنظيم الدولي وسعت إليها جماعات الاخوان وهدت
إليها حركة الاتجاه الاسلامي. وقد تضافرت على هذا
التحول عوامل قطرية واقلیمیة ودولية. ولأن الحركات
الاسلامية في مصر وسوريا وتونس، وكذلك التنظيم الدولي،
تعمل في أجواء يتغلب مقدار السرية فيها على هامش
العلائنة فإنه يصعب التحديد الدقیق لتواريخ هذه التحولات
التي طرأت على علاقتها التي تمتتها أو سعت أودعت إليها -
مع ایران، خاصة وأن عملية التحديد الدقیق لبدایات
ونهايات المراحل التاريخية لتطور أي ظاهرة إنسانية هي
من النوع الصعب بطبيعته نظرا للمساق التدريجي
والتراكمي والمتداخل الذي تسير الأحداث على وتأنوه.

ويمكن الإشارة للنقطة التي بدأ التحول عندها يبدو
ناضجا ومكتملا بالقرار الذي اتخذته التنظيم الدولي
الإخوان، بتشكيل ما أسماه «لجنة فتح ایران»، وجعل من
العاصمة الأرمينية عمان مقرا لها، وعين لها رئيسا وأعضاء
وخصص لها ميزانية من أموال جماعات الاخوان ، وحدد
لها مهمة رئيسية وهي: تحويل الشعوب الایرانیة من المذهب

الشيعی إلى مذهب أهل السنة وقد حدث ذلك عام ١٩٨٤ .
وقد مثلت هذه النقطة وهذا القرار المظلة الشاملة التي
تحركت وتراوحت تحتها مواقف الاخوان المسلمین في مصر
والاخوان المسلمین في سوريا بدرجات مختلفة، بينما
تحركت مواقف حركة الاتجاه الاسلامي بتونس في سياق
مختلف. وفي الحالات الثلاث كانت هناك دوافع تقف وراء
هذه التحولات، وكانت هناك أيضا أشكال اتخذتها.

- اذ وقعت دوافع عديدة وراء التحول في موقف الإخوان
المصريين من «التقليد المطلق» إلى «السلبية الصامتة» مع
الأخذ في الاعتبار أن السلبية الصامتة هي أحد أشكال
التعبير التي يعتمدها الاخوان المصريون وكثيرا ما يلجأون
إليها. ومع الأخذ في الاعتبار أيضا أن هذه السلبية
الصامتة لم تكن من النوع المطلق فقد باحت بالعديد من
التعبيرات التي تشير إلى مايجرى تحت غلالة الصمت.
وهذه الدوافع يمكن إجمالها في:

١ - إكتشاف الاخوان المسلمین بمصر أن زعامة
الخوميني ليست من النوع الذي يقبل المشاركة، وأنه ليس
من النوع الذي يمكن أن ينضوى تحت أو يتساوى مع
المرشد العالم، أو يثمر أو يستشير مكتب الإرشاد والتنظيم
الدولي. وقد تضخمت سمورته بفعل الاعلام الدولي وعموما
والاخواني خصوصا.

ب - أن البيئة الفقهية والفكرية التي أفرزتها ثورة
الضميني وكتابات والخطاب العام لجمال الثورة أثبتت أنها
خالية من الفراغ الذي يمكن أن يتمدد فيه الفكر الإخواني،
وقد كان من طبيعة الأشياء ألا يسهل الفكر الثوري الایرانی
مكانا لفكر التقليدي الإخواني، بل بدت الأمور تتحرك في
اتجاه عكسي إذ شعر الإخوان أن الخطاب الثوري الایرانی
يلقي جانبية لدى قواعد الإخوان.

ج - في مقابل هذا وذاك، رأى الاخوان المصريون
أنفسهم أمام خيارين، فإما ایران وإما دول الخليج، وفي
الخليج قيادات إسلامية يسرها الانتصاؤه وتطيع الأمر
وتطلب المشورة، وفي الخليج ثانيا فراغ يقبل إنتشار الفكر
الإخواني، وفي الخليج ثالثا مصادر التمويل ومواقع للعمل
وفضل قديم ومعروف يرجى بقاؤه. وهنا تظهر أهمية المكون
العروبي لاعتبارات واقعية، لادبيولوجية.

د - لما كان الإخوان قد اعتقدوا - من طرف واحد -
«أن الاسلام وشموهيه قد أصبح أمانة في عنق الحكم
الاسلامي الوحيد في العالم» أي النظام الایرانی، فإنهم قد
أصبوا بخيبة أمل شديدة ازاء الموقف الإیرانی من الصدام
المسلح بین الإخوان ونظام الأسد في سوريا، إذ لم يقف

وتحت دك طائراته، فما مشجبهه وما أدانته، وما نصرتههم ومادعتههم.

ثم ظهر ما لم يقدر إخوان سوريا على تصوره، فإذا «نظام الخميني الثوري الإسلامي» حليف لنظام الأسد «اليعني» التصوري الملوي الكافري. والدافع ذليل : «مقاومة إسرائيل والوقوف في وجه أمريكا» وإذ بإيران لاتتبع ذراعا لاستقبال الأخوان السوريين اللاجئين إليها من الاضطهاد، بل تتعاون مع النظام وتسلم بعضهم إليه.

الرابعة : كان الثورة الإسلامية في إيران - بالإحياء والتأثير - دور في اندفاع اخوان سوريا نحو التصعيد مع النظام الحاكم يدفعهم المثال الناجح الذي قدمته الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه. وكان هذا الاندفاع من اخوان سوريا يدعمه الإحساس بأنهم ليسوا وحدهم في المعركة. ولكن الإحساس السوري والإحياء الإيراني ليسا من العوامل الموضوعية التي تبني عليها قرارات في حجم الصدام مع نظام عسكري عربي. وإن كانت إيران غير مسؤولة عن أحاسيس إخوان سوريا ولا عما استحوذوا بالخيال، فإن ذلك لايعفيها تماما من المسؤولية إزاء ما أطلقت من شعارات وما رددت من خطاب ثوري عالمي غير مذهبى وغير قومي فأنهت بتلك الشعارات وبهذا الخطاب أحاسيس الذين تركوا المنان لخيالاتهم.

الخامسة : أن الإخوان السوريين قد عبروا عما وقعوا فيه من خيبة - وهم في ذلك يختلفون عن إخوان مصر الذي طروا صمودهم على هذه الخيبة فلم يجهروا بها صراحة - فكتب سعيد هوى المراقب العام الأسبق لجماعة الإخوان في سوريا بقول مميذا عما لحقهم من نكسة كبيرة وخيبة أمل «خطيرة»: «إن الخميني أعلن في الأيام الأولى من انتصاره أن ثورته إسلامية وليست مذهبية، وأن ثورته لصالح المستضعفين، وأنها لصالح تحرير شعوب الأمة الإسلامية عامة، وأنها لصالح تحرير فلسطين خاصة، ثم بدأت الأمور تتكشف للمتخصصين، فإذا بالخميني هذا يتبنى كل العقائد الشاذة للتشيع عبر التاريخ، وإذا بالمواقف الخائنة للشنود الشعبي تظهر بالخميني والخمينية، فكانت نكسة كبيرة وخيبة أمل خطيرة».

وقبل الحديث عن النواضع وراء التحولات في موقف حركة الاتجاه الإسلامي بقونس تجاه الثورة الإيرانية من «التأييد المطلق إلى اعتبارها مجرد إضافة فكرية» يجدر التأكيد أولا على خصوصية هذا التحول فهو ليس انتقالا مفاجئا إلى مواقف تقيضة بدرجات متفاوتة مثلما في الحال في موقفي الإخوان بمصر وسوريا.

الأمر عند عدم مناصرة إخوان سوريا بكل قوة، وإنما تعداه إلى مخالفة ومصادمة النظام السوري.

وعندئذ تبهدت أحلام الإخوان التي تخيلت أن الثورة الإيرانية هي الطريق إلى الخلافة الإسلامية القادمة.

وانقاذا للطم الضائع في ثورة الخميني، وخروجاً من حالة الانكسار التي أعقبت الهزيمة الروعة للإخوان أمام نظام الأسد في سوريا، وتغطية على سوء تقدير القيادة - حين اندفعت خلف ثورة الخميني وخلف الصدام مع الأسد، وليستمر تماسك الجماعة وتكثف القواعد خلف القيادة، لكل هذه الأسباب انتسب الإخوان المصريون تماما من الساحة الثورية الإيرانية وألقوا بثقفسهم في الساحة الأفغانية ولايزال معهم حلم العولة الإسلامية والخلافة القادمة. وهكذا بدت الساحة الإفغانية بديلا عن الإيرانية، كما سيضعف بعد قليل.

وحين تنتقل إلى النواضع وراء تحول علاقة إخوان سوريا من الثورة الإيرانية من موقف التأييد المطلق «إلى موقف العداء المطلق وتجدر الإشارة إلى النقاط الخمس التالية إذ لكل منها دلالتها:

الأولى : أن تنظيم الإخوان السوريين شارك بعضيون (سعيد هوى - غالب همت) من مجموع خمسة أعضاء، هم كل أعضاء الوفد الذي شكله التنظيم الدولي للإخوان للسفر إلى إيران للقاء الخميني وتقديم التهاني وعرض الرغبة في الخدمة والتعاون. ولاشترك التنظيم السوري بعضيون - في حين أن تنظيمات اخوانية أخرى كثيرة لم تمل على الإطلاق - دلالة مغزى.

والثانية : حول دلالة التوقيت، ففي ذلك الوقت، كانت بوادر الصدام بدأت تلوح بين الإخوان والنظام السوري، وهو الصدام الذي أخذ يتصاعد ويتكثف متخذا شكلا ثوريا إسلاميا إلا أنه باقى دون التحول إلى ثورة شعبية، وظل فقط يتغذى على وقود التنظيم الإخواني، وقدم الإخوان - في النهاية - ضامنا فاحشة.

والثالثة : كانت صدمة إخوان سوريا، فهم وإن كانوا يقدرون ظروف الدولة الإسلامية الوايدة في إيران، وأن كانوا يتقهمون أن ظروف البداية يمكنها أن تحول بين إيران وبين تقديم الدعم اللازم لثورة الإخوان في سوريا، إلا أنهم كانوا يؤمنون أن فيها ما يقتدى به وأنها رحيد إسلامى باقى أن لم ينسحبوا منه اليوم ففدا. لذلك فإن صدمتهم كانت فوق الاحتمال ولم يعد ممكنا أن يلتصقوا لها المبررات والاعذار، ولا أن يلقوا عليها الآمال والاحلام فقد تركت إيران صمودهم عارية أمام مصاصات النظام السوري

وإنما هو انتقال إلى شكل مختلف ليس هو التأييد المطلق ولا هو تقيضة، فقد خففت حدة خطاب الفنوشي الذي تبني في السنوات الأولى من الثورة مجمل خطابها حتى لا يكاد المراقب أن يميز بين خطاب الضوميني وخطاب الفنوشي إلا بمثل ما يمكنه التمييز بين الصوت والصدى. ولم تستمر حركة الاتجاه الإسلامي في التجاوب مع الحدث الإيراني وتبنيه بنفس القدر من المباشرة والعلانية والكثافة التي كانت في السنوات الأولى. وقد وقفت وراء ذلك عدة دوافع:

١ - لم تنتقل حركة الاتجاه الإسلامي إلى موقع السلبية الصامتة الذي أوى إليه الإخوان المصريون في علاقتهم مع إيران، لأن حركة الاتجاه الإسلامي لم تكن في مقام تنافس على الزعامة والأوار مع إيران على الساحة في العالم الإسلامي، مثلما كان للإخوان المصريين، الذين ظنوا أن الضوميني يقليل بأن يكون - كما طلبوا في لقاء التهنة - فرعاً من أصل، كما لم يكن هناك تنافس فكري بين الحركة التونسية والثورة الإيرانية.

ب - ولم تنتقل الحركة التونسية إلى موقف العداء المطلق الذي ألت إليه علاقة إخوان سوريا مع الثورة الإيرانية، إذ لم يكن يتخيل التونسيون أن إيران سوف تلقى بثقلها خلفهم إذا ما اندفعوا في صدام مع النظام التونسي.

ج - وخففت حدة التردد للخطاب الإيراني والتجاوب معه، بفعل من ضغط المحيط العربي الذي اعتبر في قمة فاس ١٩٨٢ أن الأمة العربية باتت مهددة من مشرقها أي من إيران، وكذلك حرصاً من حركة الاتجاه الإسلامي على قدر من التوازن يحفظ لها ماتريده موصولاً مع العلاقات مع الأحزاب العثمانية التي أبنت قدراً كبيراً من النفوذ تجاه النظام الإسلامي في إيران وهنا يظهر تأثير المكون القطري واضحاً وكذلك أدركت حركة الاتجاه الإسلامي أن الثورة الإسلامية تحولت من ثورة لها بريقها وأغراضها إلى دولة لها علاقاتها وحساباتها.

د - ورغم ذلك كله بقي في الثورة الإيرانية ما يقدم للاتجاه الإسلامي في تونس رؤى سياسية وفكرية خاصة في مجال التعامل مع نظام علماني ذي اتجاه تقريبي مثلما كان نظام الشاه، وعموماً فقد أبعدت الحركة استثماراً في التعامل مع القاموس الضوميني. وقد ملأت هذه الاستثمارات المواقع الشاغرة التي أخلاها الفكر الإخواني المصري التقليدي الذي شهد عمليات انسحاب متكررة من مواقع عديدة على خريطة البنية الثقافية والفكرية لحركة الاتجاه الإسلامي التي مارست عملية من النقد الشديد لهذا الوارد الإخوان المصري. وتعبير راشد الفنوشي: «لقد هيا النقد

الداخلي للتدين السلفي الإخواني إلى التفاعل العميق مع الثورة الإيرانية في نهاية السبعينيات على نحو اختلف نوعاً ما عن تفاعل الحركات الإسلامية السلفية البحتة، فلقد بلغ الحماس هنا (أي في تونس) أوجاً لم ير مثله لدى أي حركة إسلامية أو غير إسلامية، وكان لهذا التفاعل أثره الكبير في تجديد الفكر السياسي والحركي للجماعة في إتجاه القطيعة مع ما قد يكون فيه تجاوزاً لمقتضيات المصلحة».

كان هذا عن الدوافع التي وقفت وراء التحول في أنماط العلاقة بين الحركات الإسلامية في كل من مصر وسوريا وتونس تجاه الثورة الإسلامية في إيران. ويبقى أن نبحث الأشكال التي اتخذتها هذه العلاقات والتي عبرت من خلالها هذه العلاقات عن نفسها بعد ما أدركها التحول ولحق بها التغير.

وفي البدء تجدر الإشارة إلى خصوصية الحالة التونسية، ذلك أن تحولها من التأييد المطلق للثورة الإيرانية والنظام الإسلامي بإيران إلى اعتبارها مجرد إضافة فكرية عمقت مناهج التفكير السياسي لدى حركة الاتجاه الإسلامي لا يعني التقليل من شأن العلاقة، فهي استمرت إيجابية وفي ذات الاتجاه المؤيد وأن في شكل مختلف تغلب فيه الطابع الثقافي التجديدي التكويني على الطابع السياسي المباشر، وفي إطار هذا الشكل الثقافي التجديدي التكويني تلمحت حركة الاتجاه الإسلامي في علاقة مصاهرة فكرية - اتسمت بالاستمرار التسمي - مع الخطاب الإسلامي الإيراني إذ حدث تدخل عضوي امتزج فيه الدم واللحم وانصهرت خصائص مشتركة. وهذا يعكس العلاقة السياسية التي كانت أقرب إلى زواج المتعة في المذهب الشيعي.

وكما ذكرنا من قبل فإن موقف السلبية الصامتة والذي لاذ به الإخوان المصريون في المرحلة الثانية من علاقاتهم بالثورة الإيرانية لم يكن من النوع المطلق وإنما باح بالعديد من ألوان التغيير التي تفصح عن نواخله ويمكن رصد هذه التعبيرات فيما يلي:

١ - الحزب العراقي - الإيراني: لم يعد الإخوان المصريون يرونهم من منظورهم السابق، فلم تعد حرباً شنها «النظام البعثي الكافر المحدث الباغى» على «النظام الإسلامي المنشود في إيران».

وإنما هي «مؤامرة قذرة دبرتها وحاكمت خبيلته وخططت لها القوى الامبريالية الحاقدة على الإسلام والمسلمين وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد الإخوان المصريون يصرون على ادانة الباغى العراقي والوقوف مع

في عرق الحكم الاسلامي الوحيد في العالم، ويلاحظ أيضا حرص الإخوان على التوصل من التجربة الإيرانية حتى لا تتسبب صورتها عليهم.

هـ - وقد ظل الصمت المطلق مواقف الاخوان تجاه الهوية الاسلامية للشورة ، وتجاه التعاون معها ، وتجاه المعارضة الداخلية والخارجية لها ، كما سكنت الجماعة ظم تعدد تعدد ولم تعد تدح إمامة الخميني علنا بعكس المدح المبالغ فيه الذي سبقت الإشارة إليه.

والثابت في مواقف الاخوان المصريين في المرحلتين هو استمرار الاعتقاد في ضرورة التقريب بين مذاهب أهل السنة ومذاهب الشيعة.

- وبعيدا عن الشكل الثقافي والفكري الذي تطورت إليه العلاقة التونسية، وبعيدا عن السلبية الصامتة التي تحركت حولها أشكال التعبير عن علاقة الاخوان المصريين، فإن مواقف الاخوان السوريين والتي اتفقوا تماما في المرحلة الأولى مع الاخوان المصريين بشأنها في إطار التنظيم الدولي للأخوان المسلمين قد تحولت إلى «العداء المطلق» للشورة الإيرانية. وقد نسخ هذا العداء وبصورة علنية واضحة كافة مظاهر التقايد التي أبداها الاخوان السوريون في المرحلة الأولى.

وقد اتخذ هذا العداء المطلق أشكالا عديدة عبرت عنها كتابات المراقب العام الأسبق للأخوان المسلمين في سوريا الشيخ سعيد حوى، وهو من أكثر منظري جماعة الإخوان تأثيرا وانتشارا في كافة الأقطار. إذ يقدم سعيد حوى رؤية جديدة لأخوان سوريا تجاه النظام الإسلامي في إيران، ويمكن اجمال عناصر هذا الرؤية فيما يلي:

١ - هوية الثورة الاسلامية: لم يعد يذكرها بهذا الاسم، وإنما يطلق لفظ «الخمينية» للدلالة على مجمل مكونات الظاهرة، أي الثورة والنظام والشعاعات والمذهب، وهو لا يراها إسلامية، وإنما ينظر إليها على أنها مؤامرة كيدية مشبوهة ضد الاسلام بديها كنهة المجوس وأحبار اليهود لضرب الصلوة الاسلامية. وقد تحقق أعداء الاسلام من خطورة هذه الصلوة الاسلامية الرأشدة على مصالحهم، فأنشأوا لعبتهم القديمة الجهنمية، وتشاور كنهة المجوس وأحبار اليهود يريون الكيد للإسلام وأهله، وهكذا كان الأمر، جاءت الضمنية المارقة تحو حتى أسلافها من حركات الغلو والزنتة - التي جمعت بين الشعبية في الرأي والفساد في العقيدة - تتلجج بجماهير المتعلقين بالاسلام وهكذا فهي خومينية وليست إسلامية وهي ضد الاسلام وأهله، وهي من تدبير مشترك لكهنة المجوس وأحبار اليهود، وهي حركة غلو وزنتة، وهي تتاجر بشعاع المسلمين.

إيران ضده وإنما حل شيء من مشاعر الاستغراب والشك إذا استمرار إيران على استمرار الحرب: «والغريب والمريب هو هذا الاصرار على الاستمرار في هذه الحرب الملعونة». وعلى طريقة الاخوان المصريين في التفكير بالجملة ومثلما كانوا يرون أن شعوب الأمة الاسلامية جماعة أمانة في عرق النظام الاسلامي في إيران، فإنهم باتوا ينظرون للحرب على أنها: «تحقق الخراب والدمار لشعوب الأمة الاسلامية جمعا».

ب - القرار ٩٨ وحرب الناقلات: وبلغ تقريره محايدة تتناول دواء الاسلام - مجلة الاخوان في النصف الثاني من الثمانينيات - الحرب العراقية - الإيرانية وتوايها في إطار رصداه أهم الأحداث التي شهدتها العالم الاسلامي في العام ١٤٠٧ هـ. فترى ثلاثة أسباب لسفوية الحرب في ذلك العام: أن المسلمين استعانوا بعلومهم لكي يحميهم من بعضهم في إشارة صريحة لناقلات النفط الكويتية التي رفعت العلم الأمريكي خوفا من العقاب الإيراني ، وسدود قرار مجلس الأمن ٩٨ بالاجماع لوقف إطلاق النار، وأزياد حدة حرب الناقلات، ولم يعط الاخوان على رفض إيران قرار وقف إطلاق النار.

ج - قبول إيران للقرار ٩٨، وهنا جاء أكثر مواقف الاخوان خروجاً من دائرة السلبية الصامتة. فقد أصدرنا بياناً وقع عليه المرشد العام، يرحب بموقف جمهورية إيران الإسلامية تجاه قرار مجلس الأمن ٩٨ لوقف إطلاق النار، مع التأكيد على أنه ملأ سعي لايقاف هذه الحرب، رقم عدم وجود مايدل على هذه المساعي في صحافة الاخوان ولافي غيرها. وقد بدا من البيان أنه يتحدث عن إيران كقوة من الدول لا كقوة ولا كنظام اسلامي وحيد في العالم كما كانت بيانات الاخوان في المرحلة الأولى. ويدا منه أيضا الجمع المتكافئ بين العراق وإيران كقوتين وشعبين مسلمين لا كقوتين أولهما كافر وثانيهما اسلامي.

د - هزيمة إيران: رفض الاخوان المسلمون في مصر اعتبار الهزيمة العسكرية التي منيت بها إيران واضطرارها لقبول قرار وقف إطلاق النار هزيمة للتوجه الاسلامي أو كما ادعى البعض - على حد تعبير لواء الاسلام - سقوطا للخيار الذيني في المنطقة. ويرى الاخوان: «إيران لها ظروفها وأوضاعها الخاصة، وهي لم تكن يوما غير نفسها، وهناك ميذا ثابت وهو أن الاسلام لا يتحمل نتائج الانظمة التي تطبقه أو ترفع شعاراته مهما اقتربت منه أو ابتعدت وهنا يلاحظ التراخي الاخواني الجذري فهم يقولون، أن إيران لم تكن يوما غير نفسها، في حين أنهم سبق أن قالوا أثناء أزمة الزمان الأمريكيين: «لو كانت إيران تمثل نفسها لقبلت حلا وسطا ولكنه الاسلام وشعوبه في كل مكان وقد أصبحت أمانة

الإسلامية، ويعد أن شارك سعيد حوى - بصفته المراقب العام لإخوان سوريا في صياغة البيانات التي أصدرها التنظيم العنفي في الأيام الأولى من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي وقفت بحزم بجانب إيران، فإنه عاد ليقول غير ذلك تماما. إذ صار يرفض أن يهزم العراق أمام إيران، لأن ذلك لوحدث فسوف يصرى التهديد الإيراني لما هو أبعد من ذلك، وماهى إلا أن يمسقط الصراع في حربه مع إيران - لاسمح الله - حتى يصرى التهديد الشيعي الإيراني إلى كل جزء في الخليج بل إلى كل قطر في الجزيرة العربية، لتقيم بذلك نواة لدولة شيعية قادرة على السيطرة على العالم الاسلامي.

و - الموقف من عالية الثورة الاسلامية: وفقا لما يقوله سعيد حوى، فإن العالم الاسلامي - قبل ظهور الضميني - كان في طريقه للعودة إلى الاسلام، وبدأت شعوب العالم تستمع لكلمة الاسلام الصافية، فجاء التطبيق الضوميني أسوأ مثل لنموذج تطبيقي للإسلام على أرض الاسلام، وخاطب العالم بخطاب غير معقول، ودعاهم إلى اسلام عجيب، فكان ذلك أثار على مصحوة الشعوب الاسلامية، وعلى استعداد غير المسلمين لسماع كلمة الحق، فكانت الضمينية انتكاسة للمصحة الاسلامية، وكانت تحطيمها لتطلعات نساء الاسلام إلى عالم جديد، وباختصار فإن عالية الثورة والنظام الاسلامي في إيران لاتعنى توجيها ايرانيا لضمة القضاء الاسلامية العالمية وإنما تعنى رغبة في السيطرة عليه والتوسع فيه.

ز - الموقف من عقائد الشيعة: خلافا للموقف الاخواني التقليدي منذ المرشد العام الأول حسن البنا والذي يبدي تسامحا تجاه المسائل العقائدية الخلافية بين الشيعة والسنة، فإن المراقب العام السابق للاخوان المسلمين في سوريا، يقدم رأيا مختلفا، يقول: لقد ظهرت خلال التشيع آراء كثيرة وبخلت باسم التشيع عقائد كثيرة زائفة، ولقد كان التشيع سبيلا لمزج كثير من الافكار الكافرة، فانبثقت عنه فرق مغالية كالاسماعيلية والتنجسية والدرزية وهي فرق باطنية اجتمع على تكفيرها الشيعة الاثني عشرية وأهل السنة والجماعة سواء بسواء. ولكن الشيعة الاثني عشرية وإن كفروا هؤلاء فإن لهم من العقائد الزائفة الكثير، وهم مع تكفيرهم لهذه الفرق المغالية يمدون أيديهم لها ضد أهل السنة والجماعة، فهم يرون أن هذه الفرق مع أنها تقول بوقوع الانسان هي أقرب إليهم من أهل السنة والجماعة وهذا وحده دليل انحراف خطير. وفرد المراقب العام فصلا يتناول العقائد الشيعية الشاذة التي يتبناها الضميني ويعلن عنها.

ب - التعاون مع الثورة، بعد أن انكشفت - كما يرى مراقب اخوان سوريا - هذه الحقائق، فإن المطلوب ليس تعاوننا ولااستعدادا للخدمة كالتى أبدأها بين يدي الضوميني وهو يشارك وقد التنظيم العنفي في التهاني، وإنما حصار المطلوب عكس ذلك، فإيران مثل النظام السوري وحركة أمل الشيعية في لبنان يتعاونون مع إسرائيل سرا، ويصطنونها الذى تريد ويتظاهرون بغير ذلك، وإن حنيننا إلى دولة الاسلام لايقنعنا في الكفر والضلال الضميني، ولا ينبغي أن نتطلى علينا الحيلة فمجتمع الضميني ليس «مجتمع الحق» وليس «مجتمع القوة» وليس مجتمع الحرية وهي شعارات الحركة الاسلامية الحديثة. ومجال التعاون الذى يطرحه اخوان سوريا هو أنه «لايد لأهل العلم في هذه الامة أن يبينوا للمسلمين خطورة الضميني والضمينية».

ج - الموقف من الضوميني: لم يعد الضميني إمام المسلمين ولا فخرهم، الذى مزعرش الطلوس، وأقام أول دولة إسلامية في العصر الحديث بل «مقل الضميني في زمرة الغلاة المحرفين والمتطعنين المبطلين والمؤولين الجاهلين، ولايد لأهل العلم في هذه الامة أن يقولوا فيه مايفضح أمره، وبين حاله كى لايفتر به أحد، وهو يتبنى كل العقائد الشاذة للتشيع عبر التاريخ، وإن من أيد الضوميني ونصره فقد خان الله ورسوله والمؤمنين».

د - الموقف من مذهبية الثورة : لم تعد تتجاوز المذهبية، وإنما هي مذهبية متعصبة، فالضوميني يقاوم الاتجاهات التي تهدف للتقريب بين السنة والشيعة، ومع أن ثلث أهل إيران من السنة فلا يوجد وزير واحد من أهل السنة، وأن مايجرى في تركيا وفي لبنان وفي سوريا وفي الهند والحرب العراقية - الإيرانية والدعاية الهائلة والأموال الطائلة التي تبذلها الضمينية ماهى إلا مقدمات لسيطرة الشذوذ الشيعي على الأمة الاسلامية. فهى هي «حركة أمل» وحزب الله يتعاونان على القضاء على الفلسطينيين في لبنان بمساعدة سوريا. وهما هي «أهل» بالتعاون مع سوريا تصفى الوجود السننى (أهل السنة) في بيروت. وهما هم الشيعية في الهند - بمساعدة إيران - يركبون الموجة لتقويض استقرار باكستان وطمهران كلها ليس بها مسجد واحد لأهل السنة المحرومين من أى حق لهم.

هـ - الموقف من الحرب العراقية - الإيرانية: لم يعد النظام الإيراني إسلاميا، ولم يعد النظام العراقي بعثيا علمانيا كافرا بأغيا، إذ تبدلت المواقف، ومن هنا، كان لنا موقف لا بد منه من الحرب العراقية - الإيرانية، هذا الموقف يتمثل في وجوب إيقاف الحرب، لأن إيقاف الحرب هو الذى ينهى التطلعات الضمينية الجنوبية لسيطرة الخطرة على الأمة

ثالثاً : مواقف الحركات الإسلامية في العالم العربي

تجاء قضية أفغانستان

مناسبا يمكن للإخوان المصريين عبره أن يمارسوا دورا خارج الحدود يجعل من عالمية دعوتهم وعالمية تنظيمهم حقيقة ملموسة بدرجة أكبر. كذلك بدت الساحة الأفغانية ميدانا لتفتيس الحلم الإخواني المكبوت والحي في أن واحد، حلم إقامة الدولة الإسلامية وما يتعلق بها من رغبات طالما ألح عليها الخطاب الإخواني وأحجها في صدور أتباعه كالجهاد والاستشهاد. وكانت خيبة أمل الإخوان في الثمانينيات من الثورة الإيرانية التي بدت لهم مذهبية، ويأسهم من الثورة الفلسطينية التي بدت لهم علمانية، في الوقت الذي تراكمت عندهم من عناصر القوة ما يتيح لهم أن يلعبوا دورا خارج القطر المصري، كل ذلك جعلهم يندفعون صوب الساحة الأفغانية. وأخيرا يصفون عليها الصورة التي يطمنون لها اللاعن المشيع بلحاظ الجهاد في العصور الإسلامية الأولى. فهذا الاتحاد السوفيتي إلحادا يرمز الى كل شر، ويذا المجاهدون في صورة مثالية ترمز الى كل خير مثالي مطلق تكاد تمحو الفروق بينهم وبين الملائكة معلما انمحت الفروق بين الاتحاد السوفيتي والشيطان. ولم تتبدل ملامح هذه الصورة إلا بعد الاقتتال الحزبي بين فرق المجاهدين منذ سقوط حكم نجيب الله، فأعلن الدكتور أحمد اللطأ أحد القيادات البارزة للإخوان أنه يشعر بالإحباط بعد ما اكتشف ولأما فرق المجاهدين للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وباكستان وإيران والسعودية وما أطلق عليه «الحقيقة المرة التي تجعلنا نشعر بالإحباط لأن هؤلاء هم رموز الجهاد».

• ويتشابه ويختلف التكيف السياسي لإخوان سوريا تجاء القضية الأفغانية مع تكيف إخوان مصر لها «ويقف التشابه على حدود عاملين، أولهما هو البعد العالمي الذي يرى الغزو جزءا من مؤامرة عالمية شيوعية صليبية صهيونية تريد تطويق العالم الإسلامي. والثاني هو الخصوصية الشديدة بين إخوان سوريا والنظام السوري الطيف المهم للإتحاد السوفيتي، مع قدر من التمايز في الحالة السورية إذ كانت جراحهم لاتزال في عنقائها والأهم في ثروتها. أما آنچه الخلاف فيمكن حصرها في: إذا كانت معركة

تمثل القضية الإفغانية، التي ترتبت على التدخل السوفيتي في أفغانستان، حقا هاما لإختيار مدى نزوع الحركات الإسلامية في العالم العربي نحو العالمية، ومدى الموازنة بينها وبين الالتزامات القطرية، ومدى الاستعداد لتغليب أي من الدائرتين على الأخرى إذا توازت أو تدابرت المصالح والالتزامات. وتركز هنا على جماعة الإخوان في مصر، وجماعة الإخوان في سوريا، وجماعة الإخوان في الأردن والأرض المحتلة، ثم الجبهة القومية الإسلامية في السودان.

وتجدرى المقارنة بين هذه الجماعات في ثلاثة جوانب تكشف عن حجم المكان العالمي أو القطري في مواقفها، الجانب الأول: هو التكيف السياسي للقضية، والجانب الثاني: هو حجم دعم القضية. والجانب الثالث: هو رؤية حل القضية.

١ - التكيف السياسي للقضية:

نظر الإخوان المسلمون في مصر الى الغزو السوفيتي لأفغانستان، على أنه جزء من مؤامرة شيوعية صليبية صهيونية، تريد تطويق العالم الإسلامي. فالشيوعية تغزو أفغانستان، والصليبية تحاصر إيران، والصهيونية بدأت في تنفيذ إتفاقيات كامب ديفيد. وأن هذه المؤامرة سوف تكون سببا يدفع المسلمين لتكوين قوة عالمية ثالثة، مما حدا بالتنظيم العالمي للإخوان أن يدعو المسلمين للجهاد صفا واحدا بأموالهم وأنفسهم، فحدث الغزو - ضد الإخوان في مصر وعلى لسان مجلة النعوة - ليس إلا معركة بين الإلحاد والإسلام. وأن الإلحاد لن يكتفى بالغزو المسلح لأفغانستان وإنما سوف يتعداها الى إيران وباكستان ودول الخليج العربية. وقد رأوا الإخوان المصريون من منظور متعمد الأبعاد، فالاتحاد السوفيتي كان الطيف السياسي وربما المقائد للنظام الناصري وكانت جراح الضمومة مع الناصرية لاتزال تيبث في الجسد والوعي الإخواني قدرا من الألم غير محسود. كما بدت الساحة الأفغانية متخللا

حتى في عقد دارها، وإن كانت منازعة ناعمة إذ حرص المجاهدون باستمرار أن يؤكدوا عدم التناقض بين القضيتين، وأنهم مستعدون لتحرير فلسطين!

وتم نزع قنصل هذا التوتر نهائيا مع ظهور ثلاثة عناصر: **أولها** : وجود ميدان فلسطيني حقيقي للجهاد أثار الإعجاب وذاع صيته عالميا تحت اسم «الانتفاضة»، **وثانيها** : ظهور كيانات إسلامية بديلة عن المنظمات الفلسطينية التي بدت علمانية فظهرت حركة الجهاد الإسلامي ثم حركة حماس، **وثالثها** : الدور النشط الذي لعبته كافة العناصر الإسلامية في محاولة إضفاء الصبغة الدينية على ساحة الانتفاضة وإكسابها هوية إسلامية. واجمالا، لم يكن لإخوان فلسطين والأردن نفس القدر من الخصومة مع الاتحاد السوفيتي وإن كان انتفاضة الخصومة السياسة لا تنفي الخصومة الدينية. فقد كان عدائهم لأمريكا - الحليف الأهم لإسرائيل - أكبر بكثير من عدائهم للاتحاد السوفيتي، وكذلك أيضا لم يكن لإخوان فلسطين والأردن، ما كان لإخوان مصر وسوريا من رغبة في التنقيص عن الأحلام المهزومة وحلم إقامة الدولة الإسلامية في أفغانستان بديلا عن الفشل في إقامتها في مصر وسوريا.

أما الجبهة القومية الإسلامية في السودان فقد كان لها تكتيها السياسي للقضية الأفغانية، الذي يخلط مع مجمل التكيف الإخواني لها، سواء في البيان العام للتنظيم العالمي للإخوان أو في التفصيلات الخاصة التي ألحقها الإخوان في كل قطر على البيان، فلم تكن الجبهة القومية ترى في الغزو السوفيتي جزءا من مؤامرة شيوعية صليبية صهيونية تريد تطويق العالم الإسلامي، ولم تكن ترى أن الاتحاد السوفيتي - كما رأى إخوان مصر - يشن عدوانا شاملا على كل العالم الإسلامي بمجرد تغلظه العسكري - توطأ مع نظام حليف له - في أفغانستان، والأهم من ذلك، وهو متخلف فيه الجبهة مع كافة جماعات الإخوان، أنها لم تكن تعتبر الاتحاد السوفيتي آلة دولية لنشر الاضداد، ولم تكن ترى في النزاع معركة بين الاضداد والاسلام.

وإن رأت أن العاطفة الدينية والأخوة الإسلامية تحتم الإهتمام بالقضية الأفغانية، وفي المقابل، فإن الجبهة القومية الإسلامية في السودان لم تعتبر نفسها في حالة حرب مع الاتحاد السوفيتي متما قنلت كافة الجماعات الإسلامية بدرجات متفاوتة، بل نهبت الجبهة تنشئ علاقات مع الاتحاد السوفيتي، فشككت وفدا بقيادة زعيمها الدكتور حسن الترابي زار موسكو في ١٩٨٧ وأجرى حوارات سياسية مع قادتها وتحدث عنها الترابي بقوله: لقد كان لجلولتنا، التي مرزنا خلالها بالصين والاتحاد السوفيتي، أثر

الإخوان المصريين مع الاتحاد السوفيتي كانت تتم بأثر رجعي، فإنها في الحالة السورية كانت آتية وحاضرة، ولكن رغم ذلك فإن قدرة الإخوان المصريين على دخول المعركة كانت أكبر، بعكس إخوان سوريا الذين كان انشغالهم الأكبر بملعة جراحهم إثر الصدام مع نظام الأسد ١٩٨٠.

ومن هذا الاختلاف يمكن استنباط وجهين للتشابه: **أولهما** : أن الإخوان المصريين والإخوان السوريين - كل منهما على حدة - وجد مبررا نظريا خاصا جعل المعركة مع الاتحاد السوفيتي معركته الخاصة **وثانيهما** : أن الجماعتين - كل على حدة - وجد في الساحة الأفغانية مجالا للتنقيص عن الأحلام المهزومة وأولها حلم إقامة الدولة الإسلامية، فزعا كل منهما معركة بين الكفر والإلحاد، وكان الأساس الفقهي الذي يتحركان منه هو العالمية التي فالتصل بين الدين والتخليم.

• ويختلف الأمر إذا انتقلنا إلى الإخوان في فلسطين والأردن، فرغم أن محمد عبدالرحمن خليفة مراقب عام الإخوان في الأردن كان هو المتحدث الرسمي باسم التنظيم العالمي للإخوان، ورغم أن البيان الذي صدر عن التنظيم الدولي معتبرا القضية الأفغانية معركة بين الإلحاد والاسلام ولها الأولوية التي تستوجب التضحية بالنفس والمال، ورغم أن الآثار النظرية للإخوان في فلسطين والأردن يعتمد على أدبيات حسن البنا التي ترى أن رابطة العقيدة توجب على الإخوان أن يقتدوا المسلمين في أي أرض كانوا ومن أي سلطة انحدرنا، رغم ذلك كله، إلا أن موقف الإخوان هنا لم يكن بعيدا عن الخصومية القطرية - الإقليمية - والتي تمثلت في حالة التوتر التي انتابت إخوان فلسطين والأردن. فهم لا ينكرون أن القضية الأفغانية معركة بين الإلحاد والاسلام، ولكنهم لا يستطيعون أن يرتبوا على هذه المقدمة نتيجة تعطي الأولوية للقضية الأفغانية على حساب القضية الفلسطينية، واستمر هذا التوتر الداخلي الناشئ عن التنازع بين القطري - الإقليمي والعالمي تحت ضغط عامل أساسي تمثل في البعد الديني المكثف الذي تمثل في الحالة الأفغانية بدما من الرأية الإسلامية المرفوعة شعارا للمعركة، موعدا بالمظهر الديني التاريخي الذي ظهر به المجاهدون، انتهاء بقائمة المصطلحات الجديدة التي تم إحيائها من الذاكرة التاريخية وإعادة استعمالها بصورة ألهمت خيال الكثيرين ممن يحنون لأجداد الانتصارات القديمة. وقد كثف من هذا الضغط السياق الدولي الذي جرت فصول هذه القضية في إطاره فخطبت بدعم أمريكي وغربي وخليجي ومصري برز أكبر في ميادين الإعلام، وأدى ذلك كله إلى المحور القوي والتكثيف للقضية الأفغانية ومنازعتها للقضية الفلسطينية

إيجابى في تعميق أبعاد الحوار السياسى. وإذا كان هذا هو موقف الجبهة من الغزو ومن الاتحاد السوفيتى ومن المجاهدين، بقى أن نشير الى أن الجبهة لم تتبن التصور الإخوانى الحاد الذى تخيل الاتحاد السوفيتى شيطاناً لاخبر فيه، والذى توهم للمجاهدين ملائكة لايمرقون الشر. وأن الجبهة - بعكس إخوان فلسطين والأردن - لم يتنازعها ولا مان قطرى وعالمى، وبالعكس إخوان مصر وسوريا - لم تر فيها حلاً عالمياً لازمة قطرية ولا تنفيصاً لأحلام مهزومة.

٢ - دعم القضية الأفغانية:

• من الناحية العسكرية أعلنت جماعة الإخوان المسلمين فى مصر فتح باب التطوع للقتال ضد الاتحاد السوفيتى، فقد أعلن عمر التلمسانى المرشد العام السابق للإخوان فى مؤتمر حاشد بالجامع الأزهر فى ١٩٨٠ الدعوة للوقوف عسكرياً الى جانب المجاهدين «أعلن لكم من مكاني هذا... فتح باب التطوع للجهاد بالنفس لمساعدة ثوار أفغانستان المسلمة فى حريهم ضد الإلحاد، فى مقر مجلة الدعوة بشارع سوق التوفيقية - وهو ليس تحدياً لأحد ولكنها الفريضة الماضية الى يوم القيامة... فريضة الجهاد التى تحتم علينا أن نفر فى سبيل الله من أطراف الدنيا كى ندافع عن بيتنا وعن مجد أمتنا الإسلامية واستخلاص الأرض الإسلامية السليبة ابتداء بالجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى والاندلس ومروا بفلسطين وانتهاء بأفغانستان الجريح». وكثبت مجلة الدعوة أن الشباب قد توافد بالآلاف ليسجل نفسه ويستعد للسفر الى ميدان الجهاد، والواجب أصبح فى حق الدولة أن تفتح معسكرات التدريب للشباب المؤمن، وأن تفتح الطريق أمامهم الى أفغانستان.

ومالياً، نشط الإخوان يجمعون التبرعات المالية من المواطنين، ويقتطعون من الاشتراكات البورية التى يدفعها الأعضاء فى الجماعة. وقد عبر التلمسانى عن بوره فى هذا الصدد بالقول: لقد بذل الإخوان المسلمون المنتشرون فى العالم كل جهودهم لدعم الجهاد الأفغانى، جمعوا من أموالهم الخاصة، وداروا بأنفسهم يجمعون المال من ملايين المسلمين، كانوا أن يتسولوا من أجل دعم الجهاد الأفغانى.

وبدولوماسياً، مارس الإخوان المصريون فى مصر وغير الجاليات الإخوانية المصرية خارج مصر الدعم على ثلاثة مستويات: الأول الضغط على الحكومات الإسلامية لتقطع كافة علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى. والثانى التعاون مع الحكومات التى قطعت علاقاتها أو توترت

وتقلصت مع الاتحاد السوفيتى الى حد كبير مثل مصر والسعودية والباكستان. والثالث: القيام بدور الوساطة النشطة والمتكررة بين فرق وأحزاب المجاهدين التى يذكر الإخوان أن كمال الدين السنائيرى فقد حياته فى السجون المصرية ١٩٨٢ ثمنا لوساطته الناجحة التى عرقلت خطط أطراف دولية. بينما تذكر وزارة الداخلية المصرية أنه مات منتحراً. وقد وصف الدكتور أحمد الملط الدور الدبلوماسى للإخوان: «نحن كحركة إسلامية لم نكن نقوم بدور القاضى بينهم، وإنما كان دورنا يتمثل فى محاولة جمع الشمل ومحاولة التقريب بينهم مع إحتفاظ كل منهم باستقلاله ونظامه، ومما يؤلم أننا كنا نجتمع بهذا وذاك فى أن واحد ويتفق كل منهم معنا على أشياء محددة، وما إن نفترق وتعود إلى بلادنا، حتى يخالف كل منهم ما ألتفنا عليه».

ورغائياً، لعب الإخوان المصريون دوراً نشطاً من خلال نقابة الأطباء. مع ملاحظة أن حكومة الرئيس السادات كانت قد سبقت الإخوان فى توظيف نقابة الأطباء فى أعمال إنسانية لفرض اللاجئ والمجاهدين الأفغان. كما لعب الإخوان دوراً نشطاً أيضاً من خلال هيئات الإغاثة والمنظمات الخيرية الطليعية التى وفرت التمويل اللازم مقابل قيام الجمعيات بتوفير الأطباء والمعلمين والمعلمات وموظفى الإغاثة، الذين اتبع لهم أن يعملوا برواتب نفعية مع الإحتفاظ بالغاية الجهادية.

ويمكن تقديم عدة ملاحظات على الدعم الإخوانى المصرى:

أولاً: أن الإخوان أول من دعا لتجنيد الشباب المصرى للقتال، ورغم ذلك فإنهم لم يقاتلوا ولم يسمحوا لأعضائهم بالقتال، وإذا فإن تنظيم والعائون من أفغانستان، لم يشمل أحداً من الإخوان، وذلك لابعاض الإخوان من مسؤولية تأجيل الحمية الدينية لدى المراهقين وصغار الشباب.

وثانياً: رأى الإخوان سعيهم غير هذا الدعم الى خلق تنظيم إخوانى أفغانى، وإنما تتجاوزها لتحرير الجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى (السابق) والاندلس وفلسطين.

وثالثاً: أن الإخوان سعوا عبر هذا الدعم الى خلق تنظيم إخوانى أفغانى قوى، نهى المحاولات التى تمت عبر الحزب التابع لمعبد رب الرسول سياف ولكن يبدو أن رهان الإخوان وقع على فرس خاسر إذ يسبقه فى موازين القوة بمرأى كثيرة. حزب الجمعية الإسلامية التابع لإبرهان الدين ريانى والحزب الإسلامى التابع لقب الدين حكمتيار.

• أما دعم إخوان سوريا للقضية الأفغانية، فقد بقى محكوماً بعد عوامل:

أولها : التزام التاريخي بين الغزو الروسي لأفغانستان وثورة المجاهدين على نظم الحكم المتعاقبة في كابل والمتحالفة مع الروس مع الصدام المسلح بين إخوان سوريا ونظام الرئيس حافظ الأسد في نهايات السبعينيات وبدايات الثمانينات مما يعنى الإنشغال القطري عن الهم الأفغاني العالمي.

وثانيها : أن الصدام بين الإخوان ونظام الرئيس الأسد أسفر عن ضربة قاصمة للإخوان راح ضحيتها (٣٠ ألف) إنسان، وتحول التنظيم الإخواني السوري الى قتل وجريح ومهاجر طول الثمانينيات حيث كانت القضية الأفغانية تلبس ثياب المعركة العالمية بين اللاحاد والإسلام.

وثالثها : أن إخوان سوريا رأوا في المعركة مع الاتحاد السوفيتي امتدادا للمعركة مع نظام الرئيس الأسد وإن كانت على أرض جديدة ومختلفة وبعبارة، وتعبير الشيخ عبد الفتاح أبو غدة المراقب العام للإخوان بسوريا: «إن النظام السوري يقف مع الروس يؤيدهم مما يدل على كفر هذا النظام وعدائه للمسلمين، وعندما ينتصر الإسلام في أفغانستان سيكون هذا شؤما عليه، وسوف يسقط ويضمحل وجوده بإذن الله».

ورابعها : أن حالة الإنهاك والشتات التي عانى منها التنظيم الإخواني السوري جعلته ينظر لنموذج الثورة الأفغانية على أنها موضع وأمل لحل أزمتة الخاصة بدلا من أن تكون موقعا لتقديم الدعم من أي نوع له. ويقول أبو غدة «إن شاء الله يقيم إخواننا المجاهدين الدولة الإسلامية على أرضهم، فتكون قاعدة المسلمين الحرة التي يتشوق إليها كل مسلم».

خامسها: أن البعد العالمي لم يكن بعيدا عن حالة الإنهاك والشتات التي ألقت بالتنظيم السوري، فقد كان مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان بالقاهرة قد لعب دورا أساسيا في تحريض إخوان سوريا ضد النظام، أي أنكرتهم العالمية في الداخل فوضعت حدودا على قدرتهم لدعمها في الخارج.

هذه العوامل الخمسة - وهي قطرية - جعلت قدرة إخوان سوريا على دعم القضية الأفغانية - وهي عالمية - محدودة جدا إذا ما قورنت بدعم إخوان مصر لها. وإجمالا فقد لعبت الجاليات الإخوانية السورية أدوارها في الوساطة والافات والتمويل بالجهود الفردية أحيانا ! وعبر التنظيم المستقل (أحيانا، وعبر التعاون مع التنظيمات الإخوانية وميثاقها ومنظماتها الاغاثية والخيرية والاجتماعية في دول الخليج أحيانا أخرى.

وإجمالا بقي الدعم يتنازعه جانبان أولهما: الإنهاك إثر الخروج من صدام خاسر مع النظام السوري، وثانيها: الرغبة في مواصلة القتال ضد النظام بدعم الأفغان في مواجهة الظلم السوفيت للنظام السوري.

• أخذ دعم الإخوان في فلسطين والأردن للقضية الأفغانية شكلين عبر كل منهما عن تيار داخل جماعة الإخوان هناك، وجدير بالذكر أن شكلي الدعم كانا - في الوقت ذاته - السبيلين الذين سلكهما التياران تعبيرا على نزوع التوتر الداخلي الذي احتمل في أعماق الإخوان بفلسطين والأردن حين كانت تتم المقارنة بين القضية الفلسطينية والقضية الأفغانية وأيهما تكون لها الأولوية على الأخرى.

التيار الأول: تزعمه الدكتور عبدالله عزام أستاذ الشريعة بالجامعة الأردنية وتميم العناني رجل الأعمال الفلسطيني، ولهما خبرة سابقة في معسكرات الإخوان بغور الأردن في أعوام ٦٨، ٦٩، ١٩٧٠ التي انتهت العمل القدراتي عبر الأراضي الأردنية. فقد فضل هذا التيار الالتحاق المباشر بالساحة الأفغانية، ومن خلال القيمة الطمعية لعزام، والغطاء المالي للعناني، تم تجميع الكثيرين من المقاتلين وموظفي الإغاث العرب لخدمة القضية الأفغانية. وأجاد المجاهدون استخدام عزام كرمز عربي فلسطيني لإزالة التناقض بين القضيتين الفلسطينية والأفغانية وإضفاء الصفة العالمية والإسلامية على الأخيرة. وقد صاغ عزام نظرية في العمل الإسلامي تقوم على الجهاد وحده وتتناقض في أغلب مكوناتها مع النهج الإخواني الذي يقوم على التربية والتزكية والتثقيف والانتظار. ويوم مصرعه صدرت كافة مطبوعات المجاهدين باللون الأسود ومسمية العام ١٩٨٩ «عام الحزن». وتنازعته بيانات النعي الصادرة عن كل من المجاهدين الأفغان من ناحية، والصادرة عن حركة حماس الفلسطينية من ناحية أخرى. فبينما أكد برهان الدين رباني أن التحاق عزام بالجهاد الأفغاني كان مدفوعا بعاملين: الإيمان بعالمية الإسلام ودعم الاعتراف بالحدود التي تفصل بين بلاده، وابتعاد القضية الفلسطينية عن الروح الإسلامية إلى جرائم الجاهلية والإلحاد، فإن حركة «حماس» أكدت أن عزام استشهد ونفسه تنفقا إلى الجهاد في فلسطين، ولئن كان استشهاده في أفغانستان وليس في فلسطين التي أحبها فإن ذلك عائد إلى الحصار الذي يعاني منه الجهاد خارج فلسطين والذي يحول بينه وبين أعداء الله من بني يهود».

أما التيار الثاني: فهو الجسم الأعظم لحركة الإخوان في الأردن وفلسطين، والذي انتظر طويلا حتى نزع توتره

أما إخوان سوريا، وإن تبنيوا نفس التكليف، إلا أن قصور ذات يدعم عن تقديم دعم يرقى الى حجم الدعم الذي قدمه الإخوان المصريين لم يسمح لهم أن يدخلوا طرفا يتصور أن له أن يقلل حلا أو أن يرفض آخر، وعموما فقد كان الموقف السوري مكتفيا بالتسليم بالموقف المصري ومشابته.

بينما انقسم إخوان فلسطين والأردن إلى تيارين الأول يتزعمه الدكتور عبدالله عزام ويميل الى القبول بما يقبله المجاهدون من حلول وفوق ذلك ينزع الى دفعهم في اتجاه خيارات محددة وهذا التيار يتشابه في هذه الجزئية مع الإخوان المصريين، والتيار الثاني تزعمه الدكتور أحمد نوفل وكان يرى أن هذا القرار هو من الشؤون الداخلية للمجاهدين ، فلهم وحدهم أن يقرروا الطول المناسبة لهم، ثم على الآخرين مساعدتهم بعد ذلك.

ويتشابه الموقف السوداني تماما مع موقف التيار الثاني داخل إخوان فلسطين والأردن والأرجح أن هذا اللون من التفكير السياسي داخل التنظيم الإخواني الفلسطيني والأردني هو من تأثير الطروحات الفكرية للدكتور حسن الترابي والتي مكنت للتفكير القطري وأحدثت بعضا من الثقب في جدار العالمية الإخوانية ، فقد كان جواب الترابي حين سئل عن تصوره لحل القضية الأفغانية: «ان الجهة التي تواجه المشكلة هي أولى بالاقترار والرأي فيها ، على آل يعينها المسلمون».

وقد عبر التدخل الإخواني المصري المباشر عن نفسه في مسارين: أولهما: رفض الحلول السلمية فقد وصفها المرشد العام حامد أبو النصر بأنها «خدعة لا أكثر فالحكومة العميلة في كابل تخدع الشعب المجاهد، ووصفها مرة أخرى بأنها - أي الطول السلمية - طريق الجبناء» وقد عبر عن ذلك أيضا مصطفى مشهور نائب المرشد العام ولا نرضى بالطول النصفية ولا الوساطة ولا الاستسلامية، وثانيها: الإصرار على الخيار العسكري حتى تسقط حكومة نجيب الله العميلة وتقوم الدولة الإسلامية - فرفض الإخوان كافة الطول الدولية التي طرحت خيار حكومة إنتلافية بين المجاهدين وحكام كابل، كما رفضوا إتفاقيات جنيف، «اثبتوا على موقفكم ولا ترضوا بغير الاسلام والحكم الاسلامي بيلا ، مهما كلفكم ذلك من أمر، لتكون نهاية الجهاد لصالح الاسلام والمسلمين، يجب أن تصبروا وتصابروا حتى يتحقق النصر الكامل، وأيد الإخوان إعلان المجاهدين تشكيل حكومة إنتقالية وناشدوا كافة الحكومات الاسلامية الاعتراف بحكومة المجاهدين.

الداخلي لصالح القضية الفلسطينية من باب الإنتفاضة، وقد تزعم هذا التيار الدكتور أحمد نوفل، والذي رفض الاستجابة لتوسلات المجاهدين أن يلتحق بهم بعد مصرع عزام، وبدلا من ذلك أجابهم بالقول «إننا نعتقد أن الجبهة هنا في فلسطين لا تقل خطرا عن جبهة أفغانستان وأثبتت الأيام صدق ما كنا دائما نقول، وبالعكس فقد حاول هذا التيار الإستفادة من التجربة الأفغانية لصالح القضية الفلسطينية وفي ذلك يقول الدكتور محمد صبيح الرئيس السابق للجامعة الاسلامية في غزة وأحد قيادات «حماس»: للجهاد الأفغاني آثار ملموسة في إثارة حماس الشباب الفلسطيني، وذلك بما قدمه المجاهدون من إنذاعات شجاعة أمام الغزاة الروس، فأخذ الشباب الفلسطيني يتدرب ويقلد هذا الجهاد المبارك.

أما موقف الجبهة القومية الاسلامية في السودان فقد قام على أن عبء مواجهة تحد ما في أي قطر إسلامي إنما هو واجب الحركة الاسلامية في ذلك القطر، وما على الحركات الأخرى إلا مجرد المعاونة. وبه الترابي هو صاحب الموقله أن على «الحركات أن تتناصر بون رفق أو حرج» وقد ترتب على ذلك أن تمثل الدعم الذي قدمته الجبهة القومية الاسلامية بالسودان في:

أ- الضطابة : فالجهاد الأفغاني أمر منكوف في وعى الشعب كما في خطابه العام، وقد تجد في القرى من يذكر الجهاد في خطبه ويدعو للمجاهدين الأفغان بالنصر ويدعو على أعدائهم.

ب - الدبلوماسية: تتناول الجبهة القضية الأفغانية في دبلوماسيتها وعلاقاتها، فهي تتعامل مع القوى الكبرى في المنطقة التي يقوم فيها الجهاد: وتتصل معهم بحوار واسع حول أبعاد هذه القضية وعناصرها، فهي جزء من حركتنا الدبلوماسية مع الصين والروس وبعض الحكومات الأخرى.

٣ - كيفية حل القضية:

• إنطلاقا من التكليف السياسي الذي جعل الإخوان المصريين يرون في التدخل السوفيتي عدوانا على كل المسلمين، واستنادا الى دعمهم الكبير للقضية والذي عبر عنه مصطفى مشهور نائب المرشد العام في حديث الى صحافة المجاهدين بقوله «منذ بدأ الجهاد ونحن معكم بكل مواطننا وإمكانياتنا ومتابعاتنا» إنطلاقا من هذا التكليف واستنادا إلى ذلك الدعم تصور الإخوان أن لهم أن يخرطوا في القضية كصاحب شأن مباشرين فيأمروا برفض هذا الحل ويوصوا بذلك.

- وقريباً من ذلك كان موقف التيار الإخواني الفلسطيني الأردني الذي يمثل الدكتور عبدالله عزام الذي رأى أن التمكين لدين الله في أفغانستان وفي غير أفغانستان وأن إقامة الدولة الإسلامية لن تتحقق إلا بالقتال: «إن الذين يظنون أن دين الله يمكن أن يتصور بدون جهاد وقتال وبماء وأشلاء وأهملون لا يبركون طليعة هذا الدين، إن هيبة الدعوة وشوكة الدعوة وعزة المسلمين لن تكون بدون قتال، إن الشرك سيعم بدون قتال، والجهاد هو الضمان الوحيد لصلاح الأرض وهو الضمان الوحيد لحفظ الشعائر وبيوت العبادة».

- أما التيار الذي يرمز له الدكتور أحمد نوفل فإنه اقترب إلى حد التشابه التام مع موقف الجبهة الإسلامية في السودان. فحين سئل نوفل عن رؤيته لحل القضية الأفغانية- أجاب بأن: «المجاهدين وحدهم هم المسؤولون عن هذا الحل، وهم وحدهم قادرون على التخطيط والتفويض، فعندهم من الخبرة أضعاف ماعندنا، وعندهم من الوعي ببلادهم وعدوهم أكثر مما نعي نحن على البعد، ويعد أن يستقبلوا طاعتهم، يمكن بعد ذلك أن نقول أن المسلمين مطالبون بدعم المجاهدين». وكذلك لم تكن الجبهة القومية الإسلامية تبني خياراً محدداً، فقد سئل الترابي عما إذا كان المسؤولون السوفييت قد طرحوا عليه فكرة الوساطة مع المجاهدين، أجاب بأن هذا حدث ولكنه «لم يكن ليمعبد شيئاً قبل أن

يتبصر مواقف المجاهدين ويتعرف على مآلهم».

- ومن الفروق الهامة هنا، أن الإخوان المصريين - بعكس الإسلاميين في السودان - كانوا مستعدين لبذل الملايين من الأرواح الأفغانية في سبيل الحل العسكري الذي يتوق إليه الإخوان المصريون وفي سبيل إقامة الدولة الإسلامية التي يطمحون بها، فقد توجهت مجلة البنيان المخصوص - إحدى صحف المجاهدين - بسؤال المرشد هل يقبل المجاهدون حلاً سلمياً يوقف نزيف الدم الذي راح ضحيته مليون ونصف مليون أفغاني؟ فلجأ: «إن الاستمرار على الجهاد هو الطريق الواجب سلوكه، ودعوة المسلم ليجأ إليها الجبناء الذين يخشون الموت ويخافون القتال في سبيل الله». أما الترابي فرفض مبدأ التضحية بالبرشر كما رفض إصرار الإخوان على إذلال الروس: «إذا كانت الحرية هدفاً غالباً لا بد أن نتوصل إليه مهما كلفنا، فإننا لا نريد أن نتجاوز ذلك الهدف، لنصر على أن نخرج الروس بوجه يذله» «إن البعض يسترخض الدم المسلم جداً- لإسقاط طاغية مثله ويقرر الترابي أن تقدير المصالح الإنسانية مطلوب في الدين ولكن حفظ أنفس المسلمين مطلوب أيضاً، وإذا تناسخ «إقامة الدين» مع «حفظ البشرية» فلا تترك البشرية تستشهد حتى يقوم الدين، وذلك على التقيض من الموقف الإخواني المصري الذي أصر على استمرار القتال مهما كانت التكاليف من أرواح الشعب الأفغاني.

رابعاً : مواقف الحركات الإسلامية في العالم العربي

تجاه الفزو العراقي للكويت

لغيرهم من بعض التنظيمات الإخوانية التي أبدت العراق فمرد ذلك: أن تأكيد هذه التنظيمات للعراق يعكس عدم الوعي بالقضية إذ يركزون على التدخل ويغفلون الفزو العراقي وهو السبب ، ومرد هذا الانتقاد أيضاً أن تأكيد بعض التنظيمات الإخوانية للعراق «سجل مواقف إخوانيا أضر بولفخام الإخوان في كل الخليج، وإضافة لهذا، فقد أخذ إخوان العراق يحذرون بأنهم يقاتلون جماعات الإخوان من الاستجابة لمغازلة صدام حسين.

أما حالة إخوان الكويت فإنها تختلف، ذلك أنه إذا كانت المفاضلة عند إخوان العراق هي مفاضلة بين نظامين (العراقي والكويتي)، وإذا انتهت هذه المفاضلة بإعلان الإنحياز للكويت ضد النظام العراقي، فإن المفاضلة عند إخوان الكويت كانت بين وثنين، ومن الطبيعي أن يكون انحيازهم لوطنهم الكويت، وأن يروا أن الفزو العراقي يعني وعنوان أثم، لا يجوز لمسلم الكويت عنه أو التغاضي من إدانته، وأن يظلوا «الاصرار على رفض تدخل العراق في الشؤون الداخلية للشعب الكويتي وإظهار التمسك بالشريعة الدستورية.. ومظهر في ذلك مثل إخوان العراق، فإن إخوان الكويت أدانوا كافة التيارات والجماعات والأحزاب والشخصيات التي أبدت العدوان العراقي أو لم تنكره أو التزمت الصمت دون مبرر شرعي. ورغم اختلاف النوافع، فإن المحصلة الإجمالية لموقف إخوان العراق والكويت تضعهما في موقع التأييد الصريح للكويت ضد الفزو العراقي.

ويختلف الأمر عن هذا وذاك، في حالة الإخوان المسلمين في مصر، إذ بقي موقفهم عرضة لتقدير كبير من الانتباه، رغم إدانة الحادث منذ اليوم الأول. فقد وصفه الإخوان المصريون بأنه «غزو» وليس عملاً وحيداً، ولكن سريعاً ما تطور موقف الإخوان المصريين عندما قامت السعودية باستدعاء فعلى للقوات الأجنبية، فتوالى بيانات الإخوان تصير في اتجاهين: أولهما: إدانة الفزو للكويت، وثانيهما: إدانة الاستعانة بالقوات الأجنبية وهو ما فهم على أنه تأكيد للعراق وقد لاحظت د. علا عبد العزيز أبوزيد في دراساتها

يناقش هذا الجزء ماخبرته الحركات الإسلامية في العالم العربي، من تنازع بين الولاءات والمصالح القطرية والأقليمية والعالمية، إثر الفزو العراقي للكويت، إذ بدأ الأداء السياسي للحركات الإسلامية تجاه هذه الأزمة قضية تملئ بما يستدعي البحث والتحليل. وهنا يبحث التقرير في الأداء السياسي لعدد من الحركات الإسلامية إزاء أزمة الفزو العراقي للكويت من منظور القطرية والقومية والعالمية، مثل جماعة الإخوان في العراق، جماعة الإخوان في الكويت، جماعة الإخوان في مصر، جماعة الإخوان في الأردن، وحزب النهضة في تونس، وجبهة الانتقاد في الجزائر، والجبهة القومية الإسلامية في السودان وذلك عبر ثلاثة مستويات أولها: مدى الانحياز لطرفي الأزمة، وثانيها: مدى تأثير العامل القطري على هذا الانحياز، وثالثها: مدى تأثير البعدين الإقليمي والعالمي على مواقف الحركات.

١ - مدى الإنحياز لأي من طرفي الأزمة:

يتميز موقف الإخوان المسلمين في العراق بأمرين: أولهما : الوقوف الصريح إلى جانب الكويت، وثانيهما: الانتقاد العنيف والمملة الحادة على التنظيمات الإخوانية التي وقفت إلى جانب العراق. وقد برز إخوان العراق وقوفهم إلى جانب الكويت ضد العراق بسببين: الأول «أن نظام الحكم في العراق علماني، وأن حزب البعث كافر، وأن صداماً بعثياً فاجراً لا ينظم عنه تديناً ولا ممارسة للشعائر الإسلامية، وقد أصاب الشعب العراقي شرد بالغ وظلم فادح من حكمه، حتى لم يعد له نفوس العراقيين سوى الكراهية وانتظار يوم الخلاص». والسبب الثاني «أن نظام الحكم في الكويت - رغم إرتباطه بالعثمانية والممسكر الغربي - إلا أن طبيعة الحكم فيه لاتعتمد القهر والاضطهاد، وإنما تعتمد إعطاء هامش من الحرية، التي انعكست على الكويت وأبنائه فشاخ فيهم الوعي والتدين، وانعكس أثر ذلك على عطاء الكويتيين وبذلهم في أبواب الخير داخل الكويت وخارجها». وأما إنتقاد إخوان العراق

قياداته خارج العراق) من إنتقاد شديد لباقي تنظيمات الإخوان بأن كل تنظيم ينطلق من منطلقات حكومته القطرية إلا أن ذلك لا يعني أن الموقف الإخواني العراقي كان منزها عن التأثير بطرف قطرية عراقية. بل إن المتابعة الدقيقة لبيانات إخوان العراق تثبت أن العامل القطري كان له الباع الأكبر في تشكيل وصياغة الموقف الإخواني العراقي، فالدوافع التي وقفت وراء موقفهم هي:

أ - الخصومة السياسية الثائرة مع النظام العراقي، فهم لم يدينوا عملية الغزو ذاتها وإنما أدانوا من قام بالغزو فسداد فاجر وغير متدين وحزبه الحاكم علماني وكافر، وليس مطلوب ما إذا يمكن أن يكون موقف إخوان العراق لو كان الغزى متدينا وحزبه إسلاميا ؟ خاصة أنهم سكتوا عن الإدعاءات العراقية بالحقوق التاريخية في الكويت فلم يملنوا لهم موقفا تجاهها.

ب - أن التعاطف مع النظام الكويتي ليس بمهبة الإيمان بحقه في الاستقلال وسياتة وسلامة أراضيه كدولة غصو في الجامعة العربية والأمم المتحدة، وإنما بمهبة الحاجبة القطرية لإخوان العراق، فالنظام الكويتي - في وجهة نظرهم - يسمح بقدر من الحرية ينعكس إيجابيا على الوعى والتدين والعمل الاغاثي والخيري الكويتي، وهو ما ينطوي على تقدير خاص من الإخوان العراقيين، الذين يمثل لهم العمل الاغاثي والخيري الكويتي قارب النجاة مما يلاقونه من تشريد وملاحقة.

ج - أنهم لم يرفضوا الغزو لذاته، وإنما لما ترتب عليه من جملة مفاصد منها: أن الغزو أضر بمئات الآلاف من العراقيين العاملين في الكويت ودول الخليج، ومنها: أن تخضع الكويت لتقاليد وقيم الحكم البعثي في العراق وهو أمر بالغ الأذى بتقاليد العمل الاسلامي الكويتي المعطاء. وهكذا فالمفسدة الأولى هي الاضرار بالعراقيين والثانية هي الاضرار بالمصلايا التي يثقها العراقيين. ولم تنطرق الأولى للإضرار بالكويتيين، ولم تنطرق الثانية لحقوق الدولة الكويتية.

ومنذ اليوم الأول للغزو، بدا الإخوان الكويتيين مغفوسين في الشان القطري، مع ملاحظة أن مفهوم القطرية - في مثل حالتهم - ليس مفهوما مقابلا «للقومية» أو «العالية»، وإنما هو الدرجة الأولى يعنى الوجود في مقابل المدم أو الإستقلال في مقابل الاحتلال.

وأول مصالح القطرية في موقف إخوان الكويت، هو ما سكتوا عنه، إذ المنطق في حالة كهذه، يتعرض فيها الوطن للعنوان، من نظام يصفه إخوان الكويت بأنه «أشد

أن: إخوان مصر وإن كانوا قد ضمنوا بياناتهم إدانة صريحة للغزو العراقي والتدخل الأجنبي، إلا أنهم لم يعلنوا موقفا واضحا - أثناء الأزمة - فيما يتعلق بأى من هتين البعدين هو الأخطر - من وجهة نظرهم - ليأخذ الأولوية في المعالجة، وقد حمل هذا الموقف قدرا من اللبس لا يستهان به بدليل تضارب ربود الفعل حوله.

ومثل الإخوان المسلمون في الأردن حالة فريدة، فقد وقفوا صراحة الى جانب العراق، ورفضوا - قطعا - إدانة الغزو العراقي، ورفضوا تسميته «غزوا»، وبدلا من ذلك وصفوه بأنه مجرد «خلاف بين البلدين». فقد تأخر رد فعل إخوان الأردن على الغزو، حتى ظهرت قضية الاستعانة بالقوات الأجنبية، هنا أصدروا بيانهم الأول فدانوا التدخل الأجنبي، وسكتوا عن الغزو العراقي.

ومما فإن كلا من جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر، وحزب النهضة في تونس، تقديمان نموذج الانتقال من الموقع الى تقيضه. ففي المرحلة الأولى، هاجمت جبهة الانقاذ الغزو العراقي، كما رفض حزب النهضة الاحتلال وماينجم عنه من آثار. وفي المرحلة الثانية، ألحت الجماعتان على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وسكتتا عن الاحتلال العراقي للكويت، وذلك مرده ماتبنته الجماعتان من رؤى تشابهت خطوطها العريضة وتمتت في: المطالبة بانسحاب القوات الصليبية، ورفع الحصار الاقتصادي عن العراق، وأن تتعهد دول الخليج بمراجعة سياساتها النفطية كي لاتضر بمصالح العراق.

وكانت النقطة الحاكمة في موقف الجبهة القومية الاسلامية بالسودان - التي تم حلها قانونا مع استمرار وجودها واقعا - هي الامتناع عن إدانة الغزو ومن ثم الإمتناع عن إدانة النظام العراقي، وفي الوقت نفسه، دعوة العراق للإسحاب من الكويت وإعادة الشرعية إليها. هذا هو مجمل الموقف الاسلامي السوداني، ويكاد يكون هو نفس الموقف الرسمي للسودان، ورغم ما يظهر من موقف الجبهة من تناقض وغموض، إلا أن زعيمها الدكتور حسن الترابي يرى غير ذلك، فهو يرفض «إدانة العراق» لأن الإدانة، كما يرى الترابي - أسلوب يعقد حل الأزمة ولايسرره، من منطلق أن المطلوب منه ليس الوقوف الى جانب الكويت أو العراق، وإنما المطلوب هو الوساطة بينهما، والتوسط يلزمه الحياد، ويفسده إدانة أحد الطرفين.

٢- مدى تأثير العامل القطري في مواقف الحركات:

رغم ماوجهه تنظيم الإخوان المسلمين بالعراق (والأغلب

ولامطلقا وليس محلا للإقتداء الخارجي، وإنما من الطبيعي أن يكون محلا للاختلاف مع رؤى ومصالح حركات أخرى خارج مصر وترتبط عضويًا بالإخوان المصريين تحت مظلة التنظيم العالمي. ويمكن بيان ذلك بالنظر إلى جزئي الموقف الإخواني المصري.

فهم أولًا: أدانوا الغزو العراقي، فاتفقوا في ذلك مع الحكومة المصرية التي سمحت لهم بلعب دور غير محدود، واتفقوا كذلك مع تنظيم الإخوان الكويتي. وفي المقابل فإن إخوان الأردن رأوا في موقف الجماعة الأم ما يجعله جديرا بعدم الإقتداء به. **وهم ثانيًا:** أدانوا الاستعانة بالقوات الأجنبية، فتبدلت المواقف، إذ اختلفوا مع حكومتهم القطرية. واختلفوا مع التنظيم الإخواني الكويتي في الخليج، واتفقوا مع إخوان الأردن والحركات الإسلامية في تونس والجزائر والسودان.

ولقد انصهر القطر الأردني كله تقريبًا في بوتقة ساخنة تمثل امتدادًا طبيعيًا للجيبة العراقية، الملك والبرلمان والإخوان وغيرهم من التيارات القومية واليسارية وهؤلاء كلهم مسجونون بسياج كثيف من الشوارع الأردني الذي التهب حماسًا وهو يتلقى مؤثرات الآلة الدمائية العراقية. فقد تشابه تمامًا مواقف الإخوان مع مواقف الحكومة، بصورة أدت أغراضها - في حينها - إلى جانب العراق. وإن كان بعض الدارسين يجهلون في إثبات عدم تبعية موقف الإخوان للموقف الرسمي الأردني مستدلين على ذلك بالقول أن الإخوان استمروا على موقفهم وبغضوا شئنا لذلك الخروج من الوزارة بينما تراجع النظام الأردني بعد الأزمة عن كثير من مكونات موقفه، فإن هذا استدلال في غير موضعه، فهو يصلح دليلًا على عدم أبدية الحسابات والتحالفات السياسية إذ من الطبيعي أن تختلف حسابات الدولة - مع مرور الزمن - مع حسابات جماعة إسلامية معارضة. ويغض النظر عما إذا كانت العلاقة بين الموقف الإخواني والموقف الرسمي علاقة تبعية أم مجرد تشابه، فإن الأمر من ذلك أن كلا الموقفين قد أثر في الآخر وعضد منه إلى درجة التوحد طوال الأزمة.

وإذا كانت العلاقة بين موقف إخوان الأردن والموقف الرسمي هي علاقة التوحد المؤقت، فإنها تتحول في الحالة السودانية إلى «توحد دائم»، فقد تطابقت مواقف الجبهة القومية الإسلامية تمامًا وبصفة مستمرة مع مواقف النظام السوداني. وقد عكست المصالح السودانية نفسها على تلك المواقف التي رسمت على خلفية الدور الخليجي للصامت والفعال - في آن واحد - في إطار الموقف الدولي من نظام الانقلاب الإسلامي في السودان. فثمة خصومة صامتة

خصومة للإسلام وأكثر حريًا على أهله من القوى الصليبية، وفي عملية غزو يصفها إخوان الكويت بأنها «بقي وعدوان». إن المنطقي في حالة كهذه - من تنظيم عضو في التنظيم العالمي للإخوان الذي يعمل لاستعادة القدس والأندلس - أن تكون لديه قابلية جهادية تدفعه لإعلان المقاومة العسكرية ضد هذا البقي والعدوان. هذا المنطقي لم يعلنه ولم يفعله الإخوان الكويتيون، فهم يدركون أن الإمكانيات الموضوعية للمقاومة العسكرية ليست متوفرة لدول قطرية كالكويت بحجمها ومساحتها وسكانها وقدراتها العسكرية، فمن باب أولى ألا يكون ذلك متوفرًا لجماعة الإخوان بها. وبقيت القابلية الجهادية في حدود شكلية فقد أطلقوا على من بقي منهم داخل الكويت «المرابطون» وأصغروا في لندن جريدة أسبوعية متواضعة حملت نفس الاسم. ويأتي ملامح القطرية في موقف إخوان الكويت، أنه في الوقت الذي أدان فيه الإخوان الكويتيون - بشدة - النظام العراقي، وفي الوقت الذي أدانوا فيه بشدة أيضًا كافة الحكومات والأحزاب والتيارات التي لم تنف معهم ضد العراق، فإنهم لم يدينوا النظام الكويتي حين عجز عن رد العدوان وحين فشل في الدفاع عن أمن البلاد، كذلك فإنهم لم يدينوا الرابطة الخليجية ممثلة في مجلس التعاون الخليجي وهو مؤسسة دفاعية بالأساس. فقد رأى إخوان الكويت أن الرابطة القطرية هي الأساس والمحيار، ولهذا أدانوا النظام الذي اعتدى وسكتوا عن النظام الذي لم يرد العدوان، وعلى هذا الأساس أيضًا اتحدوا تحت مظلة الشرعية وأجلوا الخلافات معها إلى ما بعد التحرير، وعبر عن ذلك الدكتور ناصر الصانع أحد قيادات الإخوان لا يوجد لنا - الآن - هدف إلا تحرير بلادنا، لذلك سوف نؤجل كل نقاش حتى عوبتنا إلى بلادنا، بقيادة أمير البلاد وولي عهده الأمين، وهذا أن يسمح للعالم صوبتنا مجتمعين بكل فئات الشعب الكويتي تحت مظلة الشرعية.

وإذا انتقلنا إلى رؤية المكون القطري في موقف الإخوان المسلمين في مصر، فإننا نلاحظ حرص الإخوان المصريين على عدم الانزلاق إلى مواقف قطرية حادة، تشكك في مركزيتهم وتتنازل من وضعية «الجماعة الأم» لكل الحركات الإسلامية خارج مصر سواء كانت ترتبط عضويًا بالإخوان المصريين أم تستقل عنهم، فالإخوان المصريون يتنازعهم الحرس الشديد على الظهور بمظهر عالمي تقتدى به الحركات الأخرى حين يكون مثاليًا ومطلقًا، وفي الوقت ذاته وعلى النقيض من ذلك، هم حريصون على لعب دور قطري داخل الحدود المصرية. يتأثر حتمًا بمصالحهم وتحالفهم وتوازنات القوى، وهو ما يبدو براجماتيًا ونسبيًا، وليس مثاليًا

سابقه على الفزى العراقي اللويث بين أغلب أنظمة الخليج والنظام السوداني الجديد عبرت عن نفسها في ضعف الاستثمارات الخليجية بالسودان رغم إلحاحها عليها، وفي ترك السودان - وحده - يواجه الحرب الانفصالية في الجنوب، وزاد على ذلك قول النظام السوداني أن الكويت لم تكن بعيدة عن دعم جون قونق زعيم جيش تحرير الجنوب السوداني. وفي مقابل ذلك لعب العراق - قبيل الفزى - دوراً في تسليح الجيش السوداني من جهة وفي توجيه الأحزاب اليمينية والقومية المرتبطة ببغداد في إطار يخدم سياسات النظام السوداني من جهة أخرى.

ومن «التوحد الموقته» في حالة الأردن، ومن «التوحد الدائم» في حالة السودان، الى نوع من التوحد يخفف عن هذا وذلك، في حالة كل من جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وحزب النهضة في تونس، هو «التوحد في إطار المزايدة». فإين التوحد ؟ وإين المزايدة ؟

أما عن التوحد فتجد «أن النظامين الجزائري والتونسي شاركا الجماعتين الإسلاميتين شجب التدخل الأجنبي».

وحيث تنتقل إلى المزايدة، ونجد أن النظامين الجزائري والتونسي قد وضعوا خطاً أحمر، لا يمكن تجاوزه، في دعمهما للعراق، وشجبهما للتدخل الأجنبي، مع كون تلك الملاحظة تصدق أساساً على تونس بكثير مما تصدق على الجزائر. وفي المقابل، فإن كلا من جبهة الإنقاذ وحزب النهضة لم يضعوا حدوداً لموقفهما الداعم للعراق، فلقد كان التزديد جزءاً من آلية إدارة الصراع مع النظامين في الجزائر وتونس بقصد إخراجهما أمام الرأي العام.

٣ - مدى تأثير البعدين الإقليمى والعربى والعالمى في مواقف الحركات:

• أول ما يمكن ملاحظته في مواقف الحركات حين ندرس مدى تأثير البعد الإقليمى العربى فيها ومدى اشتغالها عليه هو ذلك الوجود غير الكثيف للبعد العربى. وثانى ما يمكن ملاحظته هو عدم ثبات كينونة هذا البعد، فهو أحياناً يأخذ المعنى القومى العربى الذى يؤسس مفهوم الإخوة العربية كحقيقة طبيعية وفي ظل هذا الفهم تحدث الإخوان للمصريين كثيراً عن فطاعة أن يقاتل الجندي العربى جندياً عربياً وعلى هذا الاعتبار أسسوا حجتهم الرافضة لإرسال قوات مصيرية للقتال ضد العراق الى جانب قوات التحالف الدولى، والمعنى الثانى للبعد الإقليمى العربى هو المؤسسة العربية ممثلة في الجامعة وهو ما

اتضح في خطاب الترابى حين تحدث كثيراً عما ينتوى النظام السودانى تقديمه من مشروع عربى لحل الأزمة يمر عبر الجامعة ويرد للعرب اعتبارهم، وكان المعنى الثالث للبعد الإقليمى العربى يدور بصورة غير محددة حول مفهوم الأمن القومى العربى وبدا ذلك من خطاب إخوان العراق الذين كبروا القول بأن من مفسد الفزى أنه قد يشجع إيران على غزو معاتل لدول الخليج، وأنه مكن - بالفعل - الجيوش الغربية من التدخل في المنطقة بصورة لم تكن تحدث بدون الفزى. وثالث ما يمكن ملاحظته أن البعد العربى في مواقف الحركات الإسلامية كان مائئاً أو هشاً يسهل تجاوزه وتخطيه في تفاعل كثيف تتحرك مواقف الحركات خلاله ما بين البعدين القطرى والعالمى، فلقد كانت الحركات تنتقل رأساً وبصورة مباشرة من القطرى الى العالمى ولم يكن بينهما إلا فضاء فسيع قد يتخلل الحظاظ وبصورة طيفية غير كثيفة واحد أو أكثر من الأشكال الثلاثة التى ظهر بها البعد العربى (القومية العربية - الجامعة العربية - الأمن العربى). ورابع ما يمكن ملاحظته أن البعد العربى قد تعطل تدريجياً وفقدت مكوناته القدرة على أن تعمل معا كسقف حى وقابل وتحوات مكوناته في سياق هذا التعطل لأن تكون بمثابة «قطع غيار» يتم التعامل معها بالانتزاعها من حقيقتها العربوية وتوظيفها في لحم وترقيع مواقف قطرية استتبعت أخرى عالمية.

• بينما كان البعد العالمى في مواقف الحركات الإسلامية كثيف الوجود وعميق التأثير ومتعدد المعانى في إطار ثلاث مستويات مختلفة. أولها هو عالمية هذه الحركات نفسها، ومدى قدرتها على التنسيق بينها ، ومدى إلحاحها عالمية موحدة فوق المصالح القطرية المتعددة، ومدى التزامها برؤى مركزية نافذة، ومدى التزامها بتقدير يوحد أو متقارب للأخطار المشتركة والمصالح المشتركة ذات البعد العالمى، وقد تجسدت هذه المفاهيم في أداء مؤسستين عالميتين أولاهما دائمة وهى التنظيم العالمى للإخوان المسلمين، والثانية كانت إطاراً مؤقتاً بوقت الأزمة وهى وفد الوساطة الإسلامية، وقد بدا التنظيم العالمى للإخوان المسلمين - مثل الجامعة العربية - بيتاً هجره أصحابه وأنكروا بعضهم وأخذوا يتناوشون حوله، ومن ثم فإن الطريقة التى عبر بها كل تنظيم إخوانى أو إسلامى عن موقفه من الفزى - كما تقدم في مواضع سابقة - قد كشفت ما تنتطوى عليه عالمية الحركة الإسلامية - ممثلة ومجسدة في التنظيم الدولى للإخوان - من حقائق وأوهام. وفي ضوء هذه الحقائق فإنه ما كان لوفا الوساطة الإسلامية أن ينتهى الى موقف موحد وعالمى لهذه الحركات وإنما جاء إطاراً

يكشف المزيد من دواخل هذه العلاقة العالمية الرثة .

وكانت «الأممية الإسلامية» و«العالمية العربية» هما الصورتان الثاني والثالث في تكوين البعد العالمي لمواقف الحركات، فهي - جميعا - تنطلق من عدم التسليم بمالية واحدة مطلقة، وإنما ثمة قصد لتحديد العالمية المعاصرة بأنها غربية (أوروبية - أمريكية)، تقابلها عالمية إسلامية متميزة، ومن ثم فإن جميع الحركات لم تقدر في وصف العالمية الغربية بأنها «الجيش الصليبي» أو بدأتها الأجناس الكافرة أو إستعمانة بغير المسلمين، ولكن من الناحية العملية فإن مواقف الحركات قد تنوعت من إستدعاء الأجناس بفتوى شرعية في حالة إخوان الكويت، إلى تسليم بتخله كنتيجة طبيعية لنزق النظام العراقي في حالة إخوان العراق، إلى رفض تخله في حدود نظرية يحته في حالة إخوان مصر إلى التهديد بمهاجمته في حالات إخوان الأردن وإنقاذ الجزائر وجبهة السودان ودرجة أقل نهضة تونس.

• تكرر الحديث عن «الأمية» في خطاب الإخوان العراقيين أثناء الأزمة، دون أن يكون هناك ما يوضح حدود هذه الأمية هل هي الأمة العربية أم الأمة الإسلامية، فمرة ذكروا أن «الفرز العراقي» الحق ضروري بالغا بالعلاقة بين أبناء الأمة الواحدة «ومرة ذكروا أنهم «غير مقتنعين بالتجزئة التي كرسها مخططات العدو الكافر لتعميق امتناء وذلك فيما يخص المعنى الأول للبعد العربي في مواقف الحركات والتمثل في الاحساس بالانتماء القومي العربي. ولا يوجد في خطابهم ما يشير إلى أي اهتمام بالبعد المؤسسي أو الجامعة العربية. ولكن يوجد اهتمام بالبعد الثالث وهو الأمن القومي العربي وقد رأوا الخطر يهدده وحسن المعالجة».

- وإذا كان خطاب إخوان العراق قد انطوى على بعد عربي ضعيف، فإن خطاب الإخوان المسلمين بالكويت قد تجاوز البعد العربي وتخطاه فلا نكاد نعثر عليه في ثنايا ذلك الخطاب، إلا من باب الاستنكار والإدانة لكافة الحكومات والأحزاب والجماعات التي آثت العدوان العراقي أو التزمت الصمت إزاءه، أما البعد العربي الأوضح في مواقف إخوان الكويت فهو المن والتفكير بما كان للكويت من فضل ومصرف مادي على هذا القطر العربي أو ذاك

ويتعبير أحد قيادات الإخوان: «لقد صرفنا على حرب صدام مع إيران ثماني سنوات، بينما المستشفيات في الأردن وأنشأتها بها جامعة اليرموك وهي أفضل من جامعة الكويت، وأقمنا جامعة صنعاء وبغنا رواتب أساتذتها». وسبق إيضاح موقف إخوان الكويت من عالمية التنظيم الإخواني إذ قرروا تجريد عضويتهم به لأن مواقفه الاجمالية تعد انحيازاً للباغي، ولأنه مثل الجامعة العربية مؤسسة شكلية، ولأن خزانته - التي مولها الكويتيون.

- وإذا انتقلنا من إخوان العراق وإخوان الكويت باعتبارهما الطرفين المباشرين في الأزمة، إلى كل من إخوان الأردن وإخوان مصر باعتبارهما أكثر تنظيمات جماعة الإخوان انغماسا في الحدث وإن من مواقع مختلفة، لو وجدنا أن النظام الإقليمي العربي لم يستطع أن يطرح نفسه كهيئة سياسية أو كواقع سياسي تتحرك في إطاره مواقف هذه الحركات وتتأثر به وتؤثر فيه، وإنما بدا من الحطرات الأولى للفرز أن النظام الإقليمي العربي لم يعد له من الوجود ما يدعو لحد الأدنى من الالتزام به ولم تزد قمة القاهرة في ٦ أغسطس ١٩٩٠ إلا أن أثبتت هذه الحقيقة وأكبتها. ولم يكن هذا موقف الأنظمة وحدها، وإنما كان موقف الحركات الإسلامية أيضا فلم يثر على إخوان الأردن أو إخوان مصر أي محاولات لحل عربي وبدلا من ذلك تمادى إخوان الأردن في تعميق حالة الانقسام التي شهدتها الأمة العربية إثر حادث القز وما ترتب عليه، بينما انشغل إخوان مصر بالتصديعات التي أصابت البناء الإخواني في ثقله ومراكزه العربية كما في امتداده وهوامشه في أماكن متفرقة من العالم.

- وكذلك فإن كلا من جبهة الانقاذ في الجزائر وحركة النهضة التونسية والجبهة القومية في السودان تحركت في مواقعها رأسا من القطرية إلى استشعار روح الأممية الإسلامية في حالة تحد لمخاطر غزوة صليبية جديدة، وقد عكس هذا الموقف نفسه في تعميق حالة الانقسام العربي الحاد والتي لم يخفف منه تكرار دعوة الترابي: «أن الاسلاميين والنظام السوداني يدرسون مواقف كل الأطراف لصياغة عناصر مشروع وفاق ترضى عنه كل الأطراف ويرد العرب زمام المبادرة».

خامسا : الحركات الإسلامية والتسوية السلمية

في الشرق الأوسط

والتفسيرات التآمرية التي يتدثر بها تماما الإخوان في مصر والأردن، والتي تغطي جزءا كبيرا من مساحات الفكر والتحرك عند حماس، إذ يبدو المكون البراجماتي في السياسة الخارجية للنظام الاسلامي الحاكم في السودان تجاه التسوية السلمية للصراع العربي- الاسرائيلي أكبر بكثير من الهوامش الدينية التي قد يلحقها النظام من مواقع غير رسمية بمتون الموقف الرسمي الملن من حين لآخر.

وفيما يلي دراسة مقارنة لمواقف الحركات الاسلامكية الأربع من قضايا التسوية الإقليمية كالتالي: أولا ، تكيف الحركات لطبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي. ثانيا ، الرؤية العربية في تصور الحركات. ثالثا ، مواقف الحركات تجاه السوق الشرق أوسطية، رابعا ، البدائل التي طرحها هذه الحركات في مجال التسوية الإقليمية.

١ - تكيف الحركات لطبيعة الصراع مع اسرائيل:

• من البدهي القول أن للإخوان المسلمين في مصر موقفا ثابتا من مبدأ الاعتراف بدولة إسرائيل وإقرار بوجودها.

ويحكم الموقف الإخواني رؤية عقائدية مفادها أن هناك تعاونا كاملا بين الصهيونية العالمية وأمريكا والغرب ضد الاسلام والمسلمين لم يتوقف، وقد زاد هذا التعاون بعدما استطاع العدو الصهيوني أن يقنع الغرب - زورا بهتانا - أن الإسلام خطر عليهم أكثر مما كانت الشيوعية، وتأسيسا على رؤيتهم العقائدية، ينظر الإخوان المصريون الى القضية الفلسطينية من منظور يتجاوز الأطوارين القطري والقومي ويضعها في اطار عالمي ويعتبر الإخوان: «إن قضية فلسطين لاخص الشعب الفلسطيني، وانما هي قضية كل العرب والمسلمين، والعمل على تحرير فلسطين فريضة على كل مسلم ومسلمة».

ودخل تفاصيل هذه الرؤية العقائدية للإخوان يمكن التمييز بين ثلاث مسائل:

نقطة الأساس التي يدور حولها مجمل التفكير والاداء السياسي للإخوان المسلمين في مصر تجاه القضية الفلسطينية، هي أن ثمة مؤامرة عالمية يدبرها أعداء الاسلام للقضاء على هذا الدين. فقضية فلسطين مظهر واحد من مظاهر عديدة للتآمر الصهيوني الصليبي ضد الاسلام.

وتختلف الصورة عند حركة المقاومة الاسلامية - حماس- إذ ليس لديها نقطة أساس واحدة يدور حولها مجمل تفكيرها وأدائها السياسي على الساحة الفلسطينية، ويدت حماس تشهد تنوعا بين أنصار «السلطنة القطرية» أنصار «الاسلامية العالمية»، وبين من يلتزمون حرفية النهج الإخواني ومن يميلون تجاه إيران والسودان، ومن يرون الجهاد خيارا أوحدا ومن يقبلون بالتفاوض، وبإختصار فإنه اذا كان للإخوان المصريين خطاب شمولي واحد تجاه القضية الفلسطينية فإن حماس تنتهج خطابا بدأ يثره قدر من التنوع والتعدد. ويكسبه العمل الميداني واقعية خففت من قيود الاسساس بمؤامرة عالمية ضد فلسطين والاسلام مقلما تتضح بذلك مفردات الخطاب الإخواني المصري.

ورغم إشتراك جماعة الإخوان المسلمين في الأردن مع حركة المقاومة الاسلامية حماس فيما ألمته حقائق الجوار الجغرافي من تآثر مشترك بالعديد من العوامل المستحدثة على الفكر والاداء الحركي والاخواني المصري التقليدي، إلاأن تآثر جماعة الإخوان بالأردن بقي محدودا وهامشيا ولم يرق الى الحد الذي يمثل تيارا متوخا داخل الحركة، فبقيت رؤية حركة الإخوان المسلمين بالأردن اقرب كثيرا جدا الى رؤية الإخوان المسلمين في مصر مضافا اليها مزيد من التشدد العقائدي ومزود من التسخين السياسي اللذين لايجد منهما إلا توازنات القوى السياسية داخل الأردن والخطوط الحمراء التي يلجم بها الإخوان علاقتهم خصوصا مع الملك حسين.

وينفرد النظام الاسلامي بالسودان بالتخفف التام من الموروثات التاريخية والرؤى العقائدية والقرارات الفقهية

جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الاسلامية جزء من دينها... ولحل القضية إلا بالجهاد أما المبادرات والمؤتمرات الدولية فمضيعة للوقت.

أما الواقع فإنه يشهد تنوعا يتجاوز هذا النص الإخواني المصري في ميثاق حماس، إذ يذكر الدكتور محمود الزهار المتحدث باسم حماس في غزة: «أن حماس ليست ضد التفاوض، فالتفاوض ليس حراما، ولكننا ضد أن يصبح التفاوض ديفا نون مضمون كما حدث حين تفاوضنا مع شامير عقب بدء الانتفاضة، صحيح أن تحرير فلسطين من النهر إلى البحر هو الهدف النهائي لحماس، وإذا كان القرب يعتبر ذلك حلما فلماذا تحرم حماس من هذا الحلم؟ فإسرائيل تحققت بجلها على علمها وطى قطعة من تقويمها، ولكن ذلك لا يعني أن حماس ترفض التوصل إلى حلول مرحلية مع إسرائيل تاركة الهدف النهائي للتفاعلات التاريخية على المدى الطويل، وهذه الطول نسيمها في حماس «الهنة» ومثل هذا التفكير يمثل ابتعادا وأن لم يكن كاملا عن المنظار العقائدي الإخواني المطلق نحو تفكير سياسي أكثر ميلا للواقعية.

ويخالف الصورة النمطية السوداء التي تعملها إسرائيل في العقل والتصوير الإخواني المصري، فإن الأمر في حماس يختلف، إذ حين أعلن وزير الشرطة الإسرائيلي موسى شاحال في إجتماع ككتلة حزب العمل في الكنيست ١٩٩٤/١١/٢ عن استعداده لبدء حوار مع عناصر حركة حماس المستعدين للحوار مع إسرائيل على اعتبار أن في حماس متطرفين ومعتدلين ومنتقدا موقف رئيس الوزراء اسحق رابين الرفض للحوار مع حماس. ظهر في حماس تياران:

أولهما، هم القيادات الفلسطينية في الداخل، وهم الذين يرحبون بالحوار مع إسرائيل، فقد ذكر جميل حماسي أحد قيادات حماس في الضفة أن: «الحوار مع إسرائيل يهدف وقف زيف الدماء بين الطرفين ليس أمرا مستهجنا ولا محرما بشرطين أولهما: أن توقف إسرائيل حملات الداهم والاعتقال وأن تتخلى عن لهجة التهديد التي توجب الأمور، وثانيهما: أن أي حوار مع الدولة العبرية يجب أن يتم تحت مظلة عربية وبولية». ومثل رعب الدكتور محمود الزهار المتحدث باسم حماس في غزة: «نرحب بكل دعوة للحوار بعيدا عن التهديد من أجل تجنب المنعدين أي ضرر وإطلاق سراح المعتقلين».

ثانيهما، قيادات حماس في الخارج، وهم الذين يتعمدون بالتحشد تجاه إسرائيل، إذ كان رد محمد نزال

الأبلي: أن الإخوان المصريين لا يتصورون حلا فلسطينيا ولا عربيا وإنما حلا اسلاميا، كذلك لا يتصورون حلا جزئيا ولا مرحليا، فالحلهم من خطابهم أن فلسطين كلها وجررة واحدة لا بد أن تكون للإسلام.

الثانية: أن الإخوان لا يقبلون أن تتعايش دولتان إسلامية ويهودية على أرض فلسطين، وفي المقابل يقبلون أن تتعايش الديانتان ومعهما المسيحية تحت دولة إسلامية.

الثالثة: أن الإخوان يتصورون الشخصية اليهودية كيانا مغلقا منذ عهد النبي (ص) وحتى الآن، وأن هذه الشخصية تتسم بالفكر والعنصرية والتوسع والكنب والماطلة والمراوغة والاحتيال ونقض العهد والمواثيق، وهم يسحبون كل نقائص اليهود. كما جاعت في القرآن الكريم - على النولة اليهودية ويؤسسون على ذلك عدم جدوى السلام معها.

• مثل الإخوان المسلمين في مصر فإن حماس لها منظار عقائدي الصراع هو نفس المنظار الإخواني، ولكن حماس تمتلك إلى جانب هذا المنظار العقائدي منظارا سياسيا براجماتيا يتوازى معه، ولا يقطع الصلة بالنموذج الإخواني وإنما يفتح أبواب حماس لنوع من التعددية البناءة التي تتبع الجمع بين أكثر من رؤية.

ويبدو الأثر الإخواني المصري كاسحا في ميثاق حماس، بينما يبدو المنظار السياسي البراجماتي في الواقع والآداء اليومي بصورة تباعد كثيرا بين بعض نصوص الميثاق وزخم الواقع الحركي.

ففي الميثاق النص على أن «حركة المقاومة الاسلامية جناح من أجنحة الاخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الاخوان المسلمين تنظيم عالمي» نص المادة الثانية.

أما في الواقع فثمة تيار داخل حماس يرى أن: «هذا النص صار عيبا على الطرفين، إذ من الثابت أن حماس مستقلة تماما وصاحبة قرارها ويجب أن تكون لها سياساتها الخارجية المستقلة، فلماذا ترهن نفسها بخلافات الإخوان مع بعض الإنظمة أو أن تحمل الإخوان مسؤولية قراراتها، ولكل هذا لا يبنى قطع العلاقات ووقف التعاون مع الاخوان، فحماس تدبر لهم بالفضل وتعترف لهم بالريادة».

وكذلك يظهر الأثر الإخواني في الميثاق في النص الذي حددت فيه حماس موقفها من الطول السلمية والمبادرات والمؤتمرات الولوية، إذ تنص المادة الثالثة عشر على أنه: «متعارض المبادرات، وما يسمى بالطول السلمية، والمؤتمرات الولوية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الاسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في

الإعلام، فإن التيار الثاني له باع طويل في التخطيط والتنفيذ والتمويل.

• يؤمن الإخوان الأردنيون أن الصراع بين الكيان الصهيوني من جهة والأمة العربية والإسلامية من جهة أخرى هو صراع عقائدي، ويرتبون على ذلك مايمتقنونه حقيقة مطلقة وهي: «أن أرض فلسطين لاتحتل القسمه بين المسلمين واليهود». ويرى الإخوان الأردنيون أن التسوية السلمية الحالية التي انطلقت من مدريد في أكتوبر ١٩٩٢ إنما تهدف في الأساس الى «تصفية القضية الفلسطينية، وبثبيت الوجود الباطل للكيان الصهيوني على أرض فلسطين».

• وينطلق النظام الاسلامي الحاكم في السودان في مجالته للمصالاة الفلسطينية من مبدأ أنها شأن فلسطيني بالأساس، وتأسيسا على ذلك فإن النظام الاسلامي السوداني لايتبنى رؤية خاصة به ابتداء ل طرحها لحل المسألة، وكذلك فإنه - في الخطاب المعلن - يبحار لشريعة مع اعتبار أن كل الأطراف الفلسطينية إنما هي صاحبة اجتهاد مقبول مهما تناقضت هذه الاجتهادات ويتميز الدكتور حسن الترابي: «اختلف الفلسطينيون واضطرب صنفهم بوقع الأزمة- فمنهم من رأى النزول على حكم الضرورة وأخذ ماتيسر واقعية وأملا، ومنهم من رأى الثبات على المبادئ الأولى وبذل مايستطاع صبرا وتوكلا». ورسما فإن النظام السوداني أعلن فور إنطلاق عملية السلام في مدريد على لسان علي سحلو وزير خارجيته «أن السودان يؤيد أي خطوة من شأنها أن يبال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة». ورحبت وسائل الاعلام السودانية باتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل وقالت الانذاعة السودانية في ١٩٩٤/٥/٤ أن الاتفاق يمهّد الطريق أمام انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من غزة وأريحا وبخول السلطة الفلسطينية إليها. وبعد أن تم التوقيع على إتفاق غزة أريحا - أولا في القاهرة ١٩٩٣/٩/١٣ قال الدكتور حسين أبو صالح وزير الخارجية السوداني: «إن السودان يعتقد أن أصحاب الحق هم الفلسطينيون، وأنهم أدري بمصالحهم ويتحقق طموحات الشعب الفلسطيني، وإنّ ذلك فإن السودان مع الخيار الفلسطيني ويؤيد ماحدث، كما يؤيد منظمة التحرير التي اتفق العرب على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» ومن عموم التسوية في الشرق الأوسط أعلن في ١٩٩٤/١١/٣٠ أن بلاده تؤيد تحقيق الصلح في الشرق الأوسط وطبيع العلاقات مع إسرائيل، وفق ضمانات معينة لتعايش السلمي وأقامة علاقات متوازنة. وإجمالا فإن الخطاب الاسلامي السوداني

ممثل حماس في الأردن «أن تصريحات المسؤولين الاسرائيليين للدعوة الى الحوار مع حماس إنما هي تغذية لرغبة وعمل إسرائيل من أجل تدمير حركة المقاومة الاسلامية حماس، إن حماس «تطرح مبادرات لوقف قتل المدنيين من الجانبين أما الحوار فإنه سابق لأوانه» وبمعا ربح الدكتور موسى أبو مرزوق ممثل حماس في دمشق بالدمرة الاسرائيلية للحوار عاد ونفى ذلك موضعا أنه تعرض لإساءة الفهم.

وإذا كان المنظار العقائدي المزهد بالتفسير التأمري قد جنح بإخوان نحو اعتبار القضية الفلسطينية ناتجا للتأمر العالمي وأن الرد يجب أن يكون عالميا إسلاميا مضادا، فإن حماس تشهد تيارين يتنازعهما التوجهان القطري والعالمي:

أولهما: تيار يؤمن بطول واقعية سياسية ويؤيد التعاطي السلمي والرافض لعلية السلام من خلال تحول الحركة الى حزب يخوض الانتخابات التشريعية في مناطق الحكم الذاتي ويمثل هذا التيار غالبية رموز حماس السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل جميل حماسي، والدكتور محمود الزهار، وأسماعيل أبوهنيه، ويمثل الشيخ أحمد ياسين - الأب الروحي للحركة - التيار المعتدل الذي يؤمن بضرورة وجود حل سياسي للقضية الفلسطينية ويرفض خيار التصعيد العسكري.

وثانيها: قيادات حماس في الخارج، الذين يرفضون «فلسفة الحركة» ويعتبرونها جزءا لايتجزأ من حركة الإخوان المسلمين العالمية، ويرفض أي تعامل سلمي مع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير ويفضل التصعيد العسكري لإفشاله، ومن رموز هذا التيار محمد نزال ممثل حماس في الأردن، وإبراهيم غوشه المتحدث باسم حماس في الأردن، والدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي للحركة والمقيم في دمشق، وزياد العلمي المقيم في طهران.

وقد عكس هذا التعدد نفسه في العديد من المجالات مثل تعديل الميثاق إذ يسمى التيار الأول الى تعديله بصورة تفك الارتباط الشديد بين حماس والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، بينما يرفض التيار الثاني هذا السمي. وقيل مثل ذلك في الموقف من السلطة الوطنية الفلسطينية ففي حين يبدي التيار الأول اعتدالا في المعارضة فإن الثاني ينزع نحو التشدد والاستقطاب الحاد. وبينما يفتقر رموز التيار الأول أنهم يعلمون أنباء العمليات العسكرية التي تنفذها كتائب عز الدين القسام ضد الاسرائيليين من وسائل

- الذي تتبناه الدولة عبر وزارة الخارجية أو تعلنه من مواقع غير رسمية مثل المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي وأمينه العام الدكتور حسن الترابي - يخلو من لغة العداء المشحونة بالرغبات الثائرة التي تصوغ الخطاب الاخواني المصري والأرمني وتيارا داخل حماس مع قدر من المناورة يتم من خلاله السماح بنشر بيانات حركة حماس والمتعاطفين معها في الصحافة الرسمية للنظام.

٢ - البعد العربي في تصور الحركات:

تاريخيا، فإن نشأة جماعة الإخوان المسلمين بمصر في الثلث الأول من هذا القرن، جاءت - في أحد أسبابها - ردا على سقوط الدولة العثمانية كآخر رابطة سياسية إسلامية عالية، إذ كان في إدراك الإخوان أن مهمتهم التاريخية هي استعادة هذه الرابطة العالمية الجامعة.

وتاريخيا أيضا، فإن الإخوان لم ينظروا الى البعد العربي إلا كنواة ينطلقون منها ولا كجسر يعبرون عليه إلى الخلافة الاسلامية العالمية لكل شعوب الاسلام، ويمكن التمييز بين عدة مراحل مرت بها الرؤية العربية للإخوان المسلمين:

- الأولى : امتدت عبر عقدي الثلاثينيات والأربعينيات، وقد تمثل الأداء السياسي للإخوان خلالها بالاشتراك في مساعي التحرر العربي من الاستعمار، ودعم فكرة ثم نشأة الجامعة العربية على أمل أن تكون خطوة نحو الجامعة الإسلامية.

- الثانية: امتدت عبر عقدي الخمسينات والستينيات، حيث القطيعة البائنة بين الإخوان المسلمين من جهة وتيار القومية العربية من جهة أخرى، وقد اتخذت القطيعة شكلا حادا مع وصول عدد من نوى الاتجاه القومي العربي إلى سدة الحكم في عدد من الأقطار العربية ذات الوزن الأكبر مثلما في مصر والعراق وسوريا والجزائر واليمن، حيث اقتربت هذه الأنظمة بالقومية العربية من صيغ رأها الإخوان طمأنية مستودعة، وأن سماها البعض الاشتراكية العربية أو الاشتراكية الإسلامية فقد بدت في أعين الإخوان ماركسية أولا وأخرا.

- الثالثة : يرمز إليها التقاء التيارين في المؤتمر القومي - الاسلامي في بيروت أكتوبر ١٩٩٤، وتبضع دواعي اللقاء من تتبع قراراته التي اتفق التياران عليها: رفض التسويات السلمية المطروحة لإنهاء الصراع العربي - الصهيوني ودعم المقاومة ، ورفض التطبيع، ورفض الوجود

الأجنبي، ومتابعة النضال لتحقيق الوحدة العربية، والتأكيد على خطورة ميساسة الخصخصة، والتنبية الى مخاطر النظام الشرق أوسطي وسوقه على مختلف جوانب الحياة العربية، واستتقار الطاقات العربية لانجاح السوق العربية المشتركة، تأكيد حقيقة أن النهوض العربي متكامل مع نهوض العالم الإسلامي.

وفي هذا السياق تتكون صورة الرؤية الحاضرة للنظام الإقليمي العربي في إدراك الإخوان المصريين وأدائهم السياسي من خليط من التصورات يمكن إجمال أهمها فيمايلي:

١ - يتصور الإخوان: «أن العدو الصهيوني قد دأب على التخطيط لتحقيق أهدافه في فلسطين متعاوناً مع أمريكا بقوتها وغرورها، بهدف إخضاع الدول العربية للهيمنة الأمريكية وإضعاف العرب ماديا وإثارة الحروب فيما بينهم وهذا التخطيط الصهيوني الأمريكي هو أول ما يهدد الوجود العربي».

ب - يرى الإخوان أنه كان على الجامعة العربية أن تواجه هذا التخطيط بأن «تجعل وحدة الدول العربية وتعاونها هي الهدف الرئيسي، وتوحيد مواقفها إزاء القضايا السياسية العالمية عامة والعربية خاصة، بأن تعمل على النهوض بالدول العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، وكان عليها أن تعمل على تقوية الروابط الإسلامية مع دول العالم الاسلامي».

ج - يعتقد الإخوان أن الجامعة العربية قد تشرذمت بنشأة التكتلات الإقليمية الثلاثة بداخلها (مجلس التعاون الخليجي - اتحاد دول المغرب العربي، مجلس التعاون العربي).

د - يربط الإخوان على ذلك أن «صارت كل دولة عربية تتصرف في القضايا الأساسية من تلقاء نفسها، مثلما قررت دول الخليج إنهاء المقاطعة مع العدو الصهيوني نون الرجوع الى الجامعة العربية التي اتخذت القرار».

هـ - يرى الإخوان أن الحكومات العربية الحالية تتولى عملية تنفيذ المخططات الصهيونية الأمريكية وتقبل الاستسلام تحت إغواء الصلح، فالدول العربية أصبحت في سباق لمد يد الصداقة لهذا العدو، وصارت إسرائيل واقعا يعترف به الجميع ويسلم له بالوجود والأمان والرخاء والسيادة، والدول العربية تقف وراء إسرائيل كالتابع الذليل، لاهم يشغلها إلا إرضاء السيد المهاب، العرب هم العرب لا يجمعهم هدف ولا يهتدون سبيلا دمج عموم الصلة الاخوانية على كافة الأنظمة العربية، فإنهم يفرقون منظمة

التحرير والنظام الأردني وعول الخليج بنصيب أكبر من النقد والتقرير.

٥ - يميز الإخوان المصريون بين مواقف الحكومات العربية والشعوب العربية تجاه إسرائيل، وعلى سبيل المثال، فإن الإخوان المصريين يؤكدون أن كلا من الشعب الفلسطيني البطل والشعب الأردني البطل لن يقبلا ما قبل به كل من الرئيس عرفات والملك حسين من الصلح مع إسرائيل، وهكذا سائر الشعوب العربية. إذ أن هذه الاتفاقيات تتم بين العدو وبين الحكام ولا دور للشعوب في ذلك، وإذا اعترضت هذه الشعوب على هذه الاتفاقيات فسوف يلقون عنتا وسجنا وتمذيبا وإتهامات باطلا بتهم يريدون قلب نظام الحكم ويتهام أعداء السلام.

٥ - وإذا يرى الإخوان المسلمون في مصر أن التشرنم العربي هو السبب في هذه التسويات المرفوضة، فإنهم يؤكدون أن ثمة مجالا واحدا يتحول فيه هذا التشرنم العربي إلى التوحيد والتنسيق، وهو وحدة الاستجابة للمخطط الصهيوني الأمريكي لتسليط الحكومات العربية للتضييق على الإسلاميين وإضهاط الحركات الإسلامية.

• وتتميز حماس بأنها حركة إسلامية حديثة النشأة ١٩٨٨ ومن ثم فإنها ككيان سياسي - قانوني لم تعاصر ولم تشارك باقي تنظيمات الإخوان المسلمين في مصر وغيرها في الموقف من تيارات القومية العربية عبر المرططين الأولى والثانية من المراحل الثلاث، ولكن يبقى أن حماس ورثت التركة الفكرية لحركة الإخوان المسلمين بفلسطين والتي تأسست في القدس عام ١٩٤٥ فرعا عن مركز الجماعة بالقاهرة، ومن ثم فإن حماس بالمعنى الفكري - وإن لم يكن بالسياسي والقانوني - ليست بعيدة عن التطور التاريخي للرؤية العربية الإقليمية عند الإخوان المسلمين في مصر، وتبني حماس الرؤية الإخوانية المصرية التي تنتظر إلى البعد الإقليمي العربي إلا كنواة ينطلقون منه ولا يكسر يعبرون عليه إلى الخلافة الإسلامية الجامعة لكل شعوب الإسلام، هذا في المستوى النظري الذي يبدو واضحا في ميثاق حماس الذي لم تفرد حماس ولو مادة واحدة من مبادئ الست والثلاثين لإضاح نوع الطرح الإقليمي العربي الذي تفضله أو تدعو إليه، كل ما في الميثاق إشارات متناثرة وهي:

تنص المادة الرابعة عشر على أن: «قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية وعليها واجبات».

وتنص المادة الثامنة والعشرون على أن «الدول العربية المحيطة بإسرائيل مطالبة بفتح حدودها أمام المجاهدين من أبناء الشعوب العربية والإسلامية ليأخضروهم ويضموا جهودهم إلى جهود إخوانهم من الأخوان المسلمين بظلمتين، وأما الدول العربية والإسلامية الأخرى فمطالبة بتسهيل تحركات المجاهدين منها وبها وهذا أقل القليل».

وتنص المادة الثانية والثلاثون على أنه «تتحاول الصهيونية العالمية، والقوى الاستعمارية بحركة نكبة وتخطيط مدروس أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية، فتتفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني».

• ومثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر فإن الشق التاريخي من الرؤية الإقليمية العربية للإخوان الأردنيين ينسحب عليه ما ينسحب على المركز في مصر، فإخوان الأردن شركاء مع إخوان مصر في تبني رؤية عربية تنظر للأمة العربية على أنها جسر ونواة للعالمية الإسلامية، وهم شركاء في الصراع مع تيارات القومية والوحدة العربية باعتبار الأخيرة طائفية وبجاهلية وبصهيبة قومية تحارب الإسلام. وحاضرا فإن رؤى الجماعتين تتشابه في تحميل الدول العربية والجامعة العربية مسؤولية التشرنم الحالي الذي تسبب في إختلال موازين القوى بين العرب وإسرائيل مما أضر هذه التوجهات السلمية التي لاتخدم إلا مصالح إسرائيل كما تعتقد الجماعتان.

• ويمثل حركة المقاومة الإسلامية حماس فإن النظام السياسي الإسلامي الحاكم في السودان ١٩٨٩ ليس شريكا بالمعنى القانوني والسياسي في أحداث التطور التاريخي للرؤية العربية عند الحركات الإسلامية وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين التي تعد الجبهة القومية الإسلامية امتدادا معدلا ومطورا عنها. ولكن لما كانت أدبيات جماعة الإخوان المسلمين في مصر قد بقيت لأمد طويل تمثل الغداء الفكري للإسلاميين في السودان فإن ثمة ما يربط بين الحركتين ويشابه بينهما - تاريخيا - في رؤاهما العربية في بعدها التاريخي. أما حاسمرا فإن النظام الإسلامي بالسودان ينهج خطا إسلاميا مستقلا مهدد له الجبهة القومية الإسلامية بالسودان بالانفصال التدريجي فكريا وتنظيميا عن مركز الإخوان في مصر حتى بلغ الاستقلال ذروته في مطالع الثمانينيات، وحسب الملحن من خطاب فإن النظام السوداني يقبل بالنظام العربي حسب ما استقرت عليه مؤسسات وأعراف وتقالييد العمل العربي المشترك.

٣ - مواقف الحركات تجاه «الشرق أوسطية»:

• واعتبر الإخوان المسلمون في مصر أن مؤتمر الدار البيضاء في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤ تحت مسمى القمة الاقتصادية للول الشرق أوسطية وشمال أفريقيا استمرارا للتأمر أو بتعبير مصطفى مشهور نائب المرشد العام : هو يستمر مسلسل التخطيط الصهيوني الأمريكي، ويعقد مؤتمر اقتصادي في الدار البيضاء في المغرب تحت رعاية الملك الحسن الثاني، ويكون العدو الصهيوني الدور البارز فيه ويحضره ستة وزراء إسرائيليين وقيادات الدول العربية على لقاء الصهاينة، والأهداف الحقيقية لهذا المؤتمر هي تحقيق الهيمنة الاقتصادية للعدو على الدول العربية، وإتمام التطبيع، والتخلف الصهيوني في بلانتا، ونشر الفتنة والفساد بين المسلمين، وتكون السوق الشرق أوسطية هي اللقطة التي يتحقق من خلالها هذا المخطط من الفساد والإفساد والسيطرة، ويربط الإخوان المصريين بين الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية وبين «الدعوة الأمريكية» إلى إلغاء المقاطعة على شركايتها التي تتعامل مع العدو الصهيوني، لأنها تريد أن تجعل من البلاد العربية سوقا كبيرة لمنتجاتها معتبرة العدو الصهيوني قاعدة صناعية لها أهمية بالخيوات التكنولوجية. وعلى الجانب الإسرائيلي يرى الإخوان المصريون: «أن العدو الصهيوني وجد أن تحقيق إسرائيل الكبرى على الأرض غير ممكن الآن، فخطط بإشراف من أمريكا للسيطرة الاقتصادية عن طريق السوق الشرق أوسطية والتطبيع مع الدول العربية ليهيمن عليها إقتصاديا وسياسيا واجتماعيا كمرحلة إنتقالية لتحقيق الهدف الأكبر... إسرائيل الكبرى». ويحمل الإخوان في مصر على مايعتقدونه من دور لعبته مصر في التهديد لهذه المؤامرة.

• ومما فأن كلا من حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحزب جبهة العمل الاسلامي - الواجهة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين بالأردن - قد اتخذا موقفا واحدا يتشابه تماما مع موقف جماعة الإخوان المسلمين في مصر من السوق الشرق أوسطية: «فالعدو الصهيوني يستهدف الهيمنة الكاملة على المنطقة عن طريق الاقتصاد والتطبيع بعد أن أثبتت الإنتفاضة المباركة في فلسطين والعمليات الجهادية لحماس وعمليات المقاومة الإسلامية لحزب الله اللبناني أن استراتيجيته التفوق العسكري التي يعتمد عليها العدو الصهيوني إذا نجحت في مواجهة الدول والجيش فهي عاجزة في مواجهة الشعوب بعد أن تمكنت الصلوة الإسلامية من قلوب الناس».

ومثل الإخوان في مصر فإن كلا من حماس وإخوان

الأردن يرون أنك «الهيمنة الصهيونية على المنطقة عبر مايسمى بالسوق الشرق أوسطية تعنى إلغاء النظام العربي والوطن العربي والأمة العربية ليحل محل ذلك اقليم أومنطقة الشرق الأوسط حيث تكون الهيمنة الكاملة للعدو الاسرائيلي». وتتفق الجماعات الثلاث على أن الدعم الأمريكي والتخاذل العربي يخزمان الفكرة الشرق أوسطية.

٤ - البدائل التي تطرحها الحركات في مجال التسوية الاقليمية:

• لاينظر الإخوان المصريون الى الصراع العربي - الاسرائيلي على أنه نزاع إقليمي يحتاج الى تسوية، وإنما على أن هناك حقا إسلاميا اغتصبه أشد الناس عدواة للإسلام وهم اليهود بتعاون صليبي تمكث أمريكا وأوروبا، وبناء على هذا التصور فإن الإخوان المسلمين بمصر يطرحون حولا بديلة عن التسوية السلمية التي يرفضون ماتمخض عنها من إتفاقيات سلام وتضاليع وتطبيع مع إسرائيل، وتلتزم صورة هذه الحلول الإخوانية بتجميع مفرداتها المتناثرة في ثنايا الخطاب الإخواني بكثرة وبلا تناقض أو ترتيب وهي:

١ - التركيز على أن الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين باعتبارها تحتضن المسجد الأقصى المبارك فهو أولى القيلتين وثالث الحرمين ومسرى الرسول (ص). وأن مظلة الاسلام هي القادرة على كفالة التسامح بين أتباع الأديان الثلاثة على أرض فلسطين تحت حكم إسلامي بها. وتأسيسا على ذلك يوزع الإخوان مسؤوليات الجهاد بهدف تحرير فلسطين على كل العالم الاسلامي كالتالي:

• وأجب المسلمين في العالم أن يعملوا على تحرير فلسطين، وإن لم يتم ذلك اليوم فلنعمل على اتمام هذا الهدف غدا مهما طال الوقت وكثرت التضحيات، وإلّا فالمسلمون جميعا آمنون.

• وواجب الحكومات الإسلامية أن تزيل أية خلافات بينها وأن تعمل على تحقيق تخطيط مضاد للتخطيط الصهيوني - الأمريكي.

• دعوة الدول العربية ألا تمتجيب لمحاولات إلغاء المقاطعة الاقتصادية.

• دعوة الدول الإسلامية الى استخدام سلاح المقاطعة الشعبية لبضائع الأعداء فهو سلاح مؤثر عليهم.

• يأمل الإخوان المصريون أن تبعث «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» روح المقاومة وعدم الاستسلام وعدم

المهمة على الأمة الإسلامية، وأينو حرصا على المصالح الأمريكية في الدنيا والآخرة.

• سبق إيضاح أنه مثل الإخوان المصريين فإن حركة المقاومة الإسلامية حماس ترى أن الطول السلمية تعارض مع عقيدتها، وأنها تطرح الجهاد حلا للقضية الفلسطينية، مع فارق أن حماس بدأت تشهد تنوعا في الإجتهااد أنتج تيارا إضافيا يقبل بالتفاوض والطول المرحلية. وتجدر ملاحظة عدة أمور: أولها أن اتجاه الإخوان المصريين وميثاق حماس إلى طرح الجهاد حلا للقضية الفلسطينية هو ناتج مقولات في كتب الفقه أكثر مما هو نتاج دراسات واقعية للظروف الموضوعية المحيطة بالقضية. وثانيها أن الجهاد الذي يطرحه الإخوان المصريون هو جهاد مؤجله إلى مابعد تقوية العقيدة في النفوس وتقوية الصفوف وثالثها أن نشأة حماس جاءت تصوريا وتصحيحا لهذا «الجهاد المأجل» بعدما انكشف الإخوان ومنهجهم التريوي إزاء العمل الفدائي لعزب الله في جنوب لبنان، وتنظيم الجهاد الاسلامي الفلسطيني في الأرض المحتلة. وسياسيا فإن حماس تسعى إلى نسج شبكة علاقات إقليمية ولوية، فهي اقليمية لاتتفى علاقتها الوثيقة بإيران، وهي لوية سعت للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية التي فتحت حوارا مع حماس عبر سفارتها في عمان الأردن، ثم عاد ويتشاور مع بوتشر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية وأعلن في ١٩٩٢/٢/٥ أن واشنطن أنهت الاتصالات بين دبلوماسيها في الشرق الأوسط وحركة المقاومة الإسلامية حماس، وكشف بوتشر أن الاتصالات قد جرت بين الجانبين في عمان لبحث عدة موضوعات من بينها الإسلام السياسي.

• تقع البدائل عن التسوية السلمية التي تطرحها جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في نفس الدائرة التي يطرح فيها الإخوان المصريون والتيار الغالب في حماس بدائلهم وهي دائرة الجهاد، ففي الـ ١٧ من أكتوبر ١٩٩٤ وقبل ساعات من توقيع اتفاقية السلام الأردنية- الاسرائيلية أصدر الإخوان الأردنيون بيانا شديدا للهجة يرفض المعاهدة ويعلن أن الجهاد هو السبيل الوحيد لمواجهة اليهود ويتوعددهم أنهم لن يطعوا بالأمن والأمان في بلاد المسلمين، ويبرر الإخوان الأردنيون تمسكهم بالجهاد حلا وحيدا بالقول أن: «أي حلول سلمية مع العدو لن تكبح جماح شهوته في تنفيذ مخططاته ومشاريحه التوسعية لإقامة مشروعه الصهيوني»، ومثل الإخوان المصريون فإن الجهاد الذي يدعو إليه الإخوان الأردنيين هو من نوع «الجهاد المأجل» على قاعدة الانتظار إلى أن يتم تقوية العقيدة الايمانية ثم قوة الصف ثم في النهاية قوة الساعد والسلاح

التفريط في الأرض تحت أي ضغط أو إغراء وأن تظل راية المقاومة مرفوعة، وأن يرث الأطفال الفلسطينيين روح المقاومة مهما كثرت التضحيات فالقتلى شهداء والسجناء في سبيل الله والوطن يرعاهم الله ويَجْزِيهم.

• وإجمالا فإن تحرير فلسطين - كما يرى الإخوان المصريون - إنما هو خاتمة طريق طويل يبدأ بآن: «نعود إلى الله ونتقيه ثم نعد أنفسنا بكل أسباب القوة، ثم نقف في أن الله سيحانه سيؤيدنا وينصرنا، فقد سبق ونصر الله رسوله، والقة المؤمنة معه على المشركين واليهود والفرس والروم، فنحن إذا سرتنا على نفس طريق الرسول (ص) فإن الله سينصرنا».

ب - وعلى المستوى الولي، - يأخذ الإخوان موقفا واضحا من المؤسسات الولية وأهمها مجلس الأمن ومعم الأمم المتحدة من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى - إذ لايتق الإخوان المصريون في مؤسسات الشرعية الولية، ويدعون المسلمين في كافة أنحاء العالم «اللايتقوا في هذه المؤسسات فقد أصبحت دمي في أيدي الاستعمار، وأن يطالبوا حكامهم أن يكون لهم دور قوي في هذه المؤسسات، وإلا فانيقوا جامعة إسلامية تهتم وترعى شؤون المسلمين وتحصمهم وتدافع عنهم».

- ويمكن تلخيص موقف الإخوان المصريون من الدور الأمريكي في الشأن العربي - الاسرائيلي كالتالي:

• يدعو الإخوان الأمة الإسلامية إلى إدانة الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية فهي منحازة كلية للعدو الصهيوني.

• تذكر الإدارة الأمريكية أن مصالحها مرتبطة بشعوب العالم الاسلامي.

• التذكير الناعم لقرئيس كلينتون بالحساب الالهي في اليوم الآخر، وترغيبه بأن الماقل من عمل لما بعد الموت، وترهيبه بأنه ما أقمى حساب الظالمين ومن عاونهم على الظلم.

• ويظل الخطاب الاخوانى المصرى تجاه الدور الأمريكى في فلسطين من مفردات الوسم بالعداء والإلحاد والفسق والبلوى التي كان الإخوان يظلمونها على الدور السوفيتي في أفغانستان.

• ويتضح أن الطموح القبطي للإخوان المصريين في ساحة السياسة المصرية كتحذ البدائل - كما يرون أنفسهم - يقف وراء هذه اللغة المبطنة بالملاطفة والمغازلة تجاه الدور الأمريكى، فلم يدينوه صراحة وأحالوا هذه

والى جانب «الجهاد المؤجل» فإن الاخوان الأردنيين يطرحون العديد من البدائل الممكنة مثل: تعبئة الجماهير العربية والإسلامية الى رفض هذه الاتفاقيات ومايتجت منها من آثار، ومثل: الدعوة الى الصمود أمام مايسمونه «تحديات الإنعاز ودعوات التركيع والاستسلام، وعربيا، يدعو الإخوان الأردنيين الى» دعم القوات المسلحة العربية، وإعادة جيش لحاربة إسرائيل، وإبقاء على المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل.

• وهنا أيضا يتفرد النظام الاسلامي في السودان عن الاخوان في مصر والأردن وحماس، فهو لايطن الجهاد لأجلا ولعاجلا، وإنما يثقل مقابله به الشرعية الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وكل مايطرحه النظام في هذا الصدد هو جهوه الوساطة التي رغب الدكتور حسن الترابي أن يقوم بها بين الفصائل الفلسطينية عبر المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي منعا للقتال الأهلي بين هذه الفصائل، خاصة وأن للترابي خبرات سابقة في هذا المجال.

خاتمة

بناء على ماسبق، وختاما له، يمكن القول أن الأبعاد المالية والإقليمية والمحلية، في ممارسات الصركات الاسلامية في العالم العربي، هي أبعاد متداخلة ومتشابهة وتلعب أدوارا متفاوتة في مواقف كل حركة تجاه القضايا الأربعة محل الدراسة.

(١) فمن دراسة مواقف كل من جماعة الإخوان في مصر، وجماعة الاخوان في سوريا، وحركة الاتجاه الاسلامي في تونس، تجاه الثورة والنظام الاسلامي في إيران، يتضح أنها مرت بمرحلتين اختلفت في كل منهما الأوزان النسبية لكل من المالية والإقليمية والقطرية.

ففي المرحلة الأولى، التي اتسمت فيها مواقف الحركات الثلاث بالتأييد المطلق لثورة ونظامها، نجد البعد المالي قد احتل المرتبة الأولى والأثقل وزنا، ويأتي البعد القطري في المرتبة الثانية والأوسط وزنا. فقد لعبت الظروف في البلاد الثلاثة دورها في إندفاع الحركات خلف الثورة ونظامها، مثل رغبة إخوان مصر في لعب دور خارج الحدود في نزوة انتشارهم داخليا في نهاية السبعينيات، ومعارضتهم لنظام الشاه في سياق معارضتهم للسياسة الأمريكية في المنطقة التي بدا لهم أن الشاه والسادات من أهم رموزها، ومثل معارضة حركة الاتجاه الاسلامي لسياسات التخريب اليورقبيبي التي اعتبروها معاكلة لسياسات الشاه، مع حاجتهم القطرية للفكر القومي بعد وصولهم إلى مراكز مع

الفكر الإخواني المنقول، ومثل حاجة اخوان سوريا إلى تصير سياسي في صدامهم الذي كانت قد اطلت بوارده مع نظام الرئيس الأسد. أما البعد الإقليمي فقد تلاشى في هذه المرحلة واحتل البعد العالمي موقع الصدارة يليه البعد القطري.

وفي المرحلة الثانية، مرحلة التراجع عن «التأييد المطلق إلى العداء المطلق» في حالة اخوان سوريا، وإلى الصمت السلبي» في حالة إخوان مصر، وإلى اعتبار الثورة الإيرانية مجرد «إضافة فكرية» في حالة الاتجاه الاسلامي في تونس، اختلف ترتيب الأبعاد الثلاثة ليحل القطري أولا ثم الاقليمي ثانيا وليكاد أن يتلاشى العالمي. فقد نازعت الثورة الاخوان المصريين دورهم القباي، كما خيبت آمال الاخوان السوريين بتحالفها مع النظام السوري، وبدا أن الارتباط الوثيق بها يضر بالاضلاع الداخلية للاتجاه الاسلامي في تونس. ويعد ذلك لعب البعد الاقليمي العربي دورا هاما في جانبين: أولهما أن الحركات وجدت نفسها بين خيارين إما إيران - حيث خسر الرهان عليها - وأما دول الخليج والصركات الاسلامية في هذه الدولة فاختارت جماعة الاخوان في مصر وجماعة الاخوان في سوريا دول الخليج العربية. وثانيها أن الجو العربي العام بدا مجافيا ومعاديا للثورة ونظامها وتمثل ذلك في قمة قاس الثانية بالرباط ١٩٨٢ والتي اعتبرت أن تهديد الأمن القومي العربي يأتي من المشرق (إيران) مما لعب دورا اضافيا في مزيد من الاعتماد على الثورة مضافا إلى تأثير الظروف القطرية. أما البعد العالمي فإنه يكاد يتلاشى لإمن بقية حرص على عدم تعميق الخلافات المذهبية عند الاخوان المصريين، وقبالة إصدار على فضح الثورة عند السوريين، واستيقاف علاقة فكرية عند التونسيين، واجمالا عادت جماعة الاخوان تقول: «إيران لاتمثل إلا نفسها».

(ب) وفي القضية الثانية، أي القضية الافغانية تكامل البعدان المالي والقطري بصورة تكاد تكون متساوية ومتناسقة في مواقف كل من جماعة الاخوان في مصر وجماعة الاخوان في سوريا، إذ شامت الأخيرة الأولى في كافة المواقف مع فارق الاختلاف في الامكانات. فقد تبنت كتاتهما خطابا عالميا يرى في القضية معركة شاملة بين الاسلام، وتوفرت لكليتهما ظروف قطرية تدفع في اتجاه الدعم الكامل للمجاهدين الافغان، مع تراجع ملحوظ للبعد الاقليمي إلا ماكان من دفاع الجماعتين ضد النقد القائل بأنهما أهملتا القضية القومية (فلسطين) لحساب القضية المالية (افغانستان) وخاصة الاخوان المصريين الذين حاولوا أحداث قدر من التوازن بين العالمي والاقليمي

ولكن في العامين الاخيرين فقط قيل الانسحاب البوفيتي من افغانستان وهما العلمان اللذان شهدا مولد حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

وأما اخوان الاردن والارض المحتلة، فان توترا نشأ بين الاقليمي والعالمي لدى إخوان الأردن وتوترا أشد بين القطري الإقليمي من ناحية والعالمي من ناحية أخرى لدى إخوان الأرض المحتلة، إذ رغم قبولهم جميعا بمصالية الخطاب الإخواني الذي رأى في القضية معركة بين الالاحاد والاسلام كله، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يربطوا على ذلك أن تكون للقضية الافغانية الاولوية على القضية الفلسطينية. وعمليا فقد نشأ تياران احدهما ينزع عالميا والآخر يميل قطريا واقليميا إلى أن جات الانتفاضة فعمقت روعت من البعدين القطري والاقليمي (فلسطين) على حساب تهميش نسبي كبير للعالمى (افغانستان).

أما الجبهة القومية الاسلامية في السودان، فقد انسقت مواقفها العملية مع خطابها القطري، إلا ماكان من عاطفة الاخاء الاسلامي العام الذي يجب على اتباع أى دين مشترك تجاه بعضهم.

(ج) ويصدد الفرق العراقي للكويت وتداعياته. أن تحرك الجماعات كان كثيفا على المستويين القطري والعالمي تحركا يتجاوز المستوى الاقليمي العربي في أكثر الاحيان ولايلتقت إليه أحد إلا قليلا.

فقطريا، نجد كافة الجماعات محل الدراسة - باستثناء اخوان مصر - قد تحركت بواقع قطرية واضحة مثل العداء المشترك الذي يحمله اخوان العراق والكويت معا لنظام الرئيس صدام حسين ومجاهره مع العراق والكويت من ويلات. ومثل توحد إخوان الأردن مع النظام الاردني والشارع الاردني في التعاطف مع العراق. ومثل التوحد التام بين مواقف الجبهة القومية في السودان ونظامها الحاكم الذي يرى أن دول الخليج لعبت دورا فعالا في إطار الجفاء الدولي لنظام الانقلاب الاسلامي بالسودان. ومثل التوحد في إطار مزاييدة الاتجاه الاسلامي في توسع على النظام الحاكم، ومزايدة جبهة الانقاذ على النظام الجزائري. وإذا سعى الاخوان المصريون لإحداث توازن بين القطري والاقليمي وإذا حرصوا على عدم الانزلاق إلى مواقف قطرية حادة فإن موقفهم لم يجب الفريقين معا. وعالميا فإن كافة الجماعات رأت في حادث الفرق قضية اسلامية تمس العالم الاسلامي لا للعالم المسيحي الغربي، رغم الاختلاف في المواقف العملية من قبل بتدخل أجنبي ومن رفض التدخل مع اختلاف في درجات الرفض، واجمالا فقد بدا البعد

العالمي مطروحا بشدة، بل مثل في حد ذاته قضية مماثلة لقضية الفرق ذاتها. أما البعد العالمي التمثيل في قدرة الجماعات الاسلامية على اتخاذ موقف موحد متجاوزا للقطرية فقد بدا هشاً ومترعلا إذ تمثل في التنظيم الدولي للاخوان وتجربة وقد الوساطة الاسلامية وكل منهما بدا عاجزا وقعيدا إلى حد الشلل التام.

أما البعد الاقليمي العربي فقد بدا باهتا إلا من مواقف قليلة مثل ما أظنه القراي والمسلمون السودانيون من الرغبة في تشييط وصياغة حل عربي.

(د) وفي القضية الرابعة، أى التسوية السلمية في الشرق الأوسط يحتل البعد العالمي موقع الصدارة في رؤى ومواقف جماعة الاخوان المسلمين في مصر، واخوان الاردن، وتيار غالب في حركة المقاومة الاسلامية حماس، ويقوم هذا البعد على اعتبار أن القضية الفلسطينية إنما هي ناتج تامر عالمي (صهيوني صليبي)، ويقوم أيضا على اعتبار أن تحرير فلسطين - في المقابل - ينبغي أن يكون محصلة لنور إسلامي عالمي تأسيسا على القول بأن تحرير فلسطين فريضة على كل مسلم ومسلمة بغض النظر عن الجنسية. ويأتي البعد الاقليمي في مرتبة ثانية، فهو في ادراك هذه الأطراف الثلاثة مشاركا في المواجهة أحيانا وعاجزا عن المواجهة في كل الاحيان وعليه أن يعيد بناء نفسه ليقيم بدوره في تحرير فلسطين في إطار الدور الاسلامي العام. ويكاد يسقط البعد القطري من اعتبار هذه الجماعات الثلاث. لكن هناك تيار في حماس يميل إلى «فلسفة» القضية، وهو نفس الاتجاه القطري الذي يتبناه النظام الاسلامي في السودان. وينفرد نظام الجبهة القومية الاسلامية الحاكم في السودان بموقف معان يقلل التسوية السلمية الجارية وماترتب عليها من اتفاقات بين كل من إسرائيل من جهة والفلسطينيين والاردن كل على حدة من جهة أخرى.

ولكن إجمالاً فإن البعد القطري يتخذ وضع الغلبة في الغالب الامم، إذ ما قوون بالبعدين العالمي والاقليمي. فقد كان البعد القطري وراء الشلل النسبي الذي تميزت به جماعة الاخوان المسلمين الامم، وما استتبعه من تجاوزها - فكريا وتنظيميا - الحدود المصرية وانتشارها على الصعيدين الاقليمي، العربي والاسلامي العالمي، إذ أنه من الناحية العملية فإن التوجه فوق القطري - أى الاقليمي والعالمي - هو ناتج ومحصلة عوامل مصيرية تتمثل في الوزن السياسي والثقل الحضاري الذي تجمعه مصر قديما وحديثا كقلب ومركز متميز في إطار العالمين العربي والاسلامي. فقد آلت إليها الخلافة العباسية، وقادت العالم العربي والاسلامي في

الجنسية والطابع القطري عليه، فحيث وجدت جماعات للاخوان في الخليج تطلب الفقه السلفي الذي دعم من مركزه القدرة المالية التي مكنته ليس فقط من الاستقلال عن الفقه الاخواني المعتدل، وانما مكنته ايضا من غزوه في مقر داره. وعلى خلاف التركيز الاخواني على التربية الاخلاقية فان حركة الاتجاه الاسلامي ذهبت مذهبيا مستقلا يركز على البعد الثقافي والمعرفي عبر التآثر بروافد فرنسية وايرانية وغيرها، كما ركزت الجبهة القومية الاسلامية في السودان على الاداء السياسي مع تأسيس خطاب متحدر من همة الوافد الاخواني من ناحية ويؤسس للقطرية الهادفة إلى مواجهة العالمية الاخوانية من ناحية أخرى. وعموما فقد اضاف الفقه القطري الذي ابتمده السودانيون نموذجا من التفكير مخالفا للساند من الفقه الاخواني العالمي، مما طرح بديلا اضافيا أمام الجماعات الاخوانية الساعية نحو التوطين وتعميق القطرية إذ وجدت في الطرح السوداني ما لا يخلو من الحجة والمنطق. أما إخوان العراق فإنهم يضعون الثقل الحضاري الذي تمثله بفدائه في مواجهة الثقل الحضاري الذي تمثله القاهرة «التي تحتكر قمة المركز الهرمي للتنظيم الدولي لجماعات الاخوان، وقدر رأينا أنه اذا كانت الظروف القطرية قد نكفت خلف الاندفاع - بقدر متفاوت من جماعة لأخرى - خلف الثورة الايرانية والقضية الافغانية باعتبارهما أهم قضيتين على المستوى العالمي الاسلامي، فإن الظروف القطرية وتفتت خلف التراجع عنهما، بعدما ثبت كم في حلم الدولة الاسلامية العالمية من أوهام، وعندما ثبت اخفاق التجريبتين عن أن تستجيبا للأحلام المكبوتة قطريا، ويعصما بدا العكس وهو الاثر السلبي لهاتين التجريبتين على مستقبل الطرح الاسلامي في كل قطر، ومن ثم فإن الانسحاب من هذه العالمية بدأ يتم لصالح الاحتفاظ بالطرح الاسلامي القطري مبرزا من مساوئ هذه التجارب الايرانية والإفغانية.

وهذا يقودنا للحديث عن البعد الاقليمي (عروبي - شرق أوسطي)، وإذا كان البعد العالمي يحظى بالغلبة في الخطاب الملحن لجماعات الاخوان، وإذا كان البعد القطري يحظى بالغلبة في خطاب الجبهة القومية الاسلامية بالسودان والمثبطين به في تونس والجزائر ويدرجة أقل من حماس وإخوان الأردن يحظى بالغلبة في الممارسات العملية لكافة الجماعات والحركات سواء منها من يعطى خطابا عالميا أو من يعطى خطابا قطريا وإن بدرجات ومقايير يختلف بها حجم هذه الغلبة للبعد القطري في الممارسات العملية من جماعة لأخرى، وإجمالا فانه اذا كان البعدان العالمي والقطري ينفرد أحدهما بغلب الخطاب وتأتيهما باغلب

مواجهة الزحفين التتري والصليبي، ومثلث دور الحاضرة الأهم في دنيا الفكر والثقافة لقرين طويل على امتداد العالم الإسلامي عبر الجامع الأزهر العتيق، ولبيت القاهرة مركزا عربيا واسلاميا حيويا ومفتوحا في إطار الدولة العثمانية، ذلك أنه فور سقوط الخلافة الاسلامية في تركيا، تداعت العديد من الأصوات لنقل الخلافة إلى القاهرة، ويعد ذلك بسنوات قليلة تأسست جماعة الإخوان دامية لاستعادة الخلافة، وهكذا فإن الدور العابر للقطرية الذي لعبته جماعة الاخوان لا يمكن فهمه - عمليا - إلا في سياق الدور التقليدي للدولة المصرية كقلب ومركز حضاري للعالم العربي والإسلامي، وهذا الثقل الحضاري كان يمثل قوة الدفع التي انتقلت بدعوة وتنظيم الاخوان ليعاد زرعها عبر فروع تابعة في السودان، وفلسطين، والأردن، وسوريا، واليمن، ثم دول الخليج، وبحول المغرب العربي. لما مكنته القاهرة من دائرة جذب ونقطة انتشار في أن واحد غروبيا وإسلاميا، عبر الوافدين إلى مصر والخارجين منها. وارتبط ذلك بتحويل خطاب الاخوان ومثلث اندبياتهم الرافد الأساسي لتنظيمات وجماعات الإخوان الجديدة بما في هذا الخطاب من غلبة البعد العالمي، ولكن منذ نهاية الأربعينيات وحتى اليوم، يمكن القول أن الممارسة العملية تكشف عن أن تاريخ هذه الجماعات الاخوانية التابعة، هو تاريخ البحث عن الاستقلال عن المركز الأم، في اتجاه يسعى لتباعد ترويجي عن هذا الضباب الوافد، ويميل تدريجيا إلى التوطين وإعادة الاستتياب محليا في الإطار القطري لكل جماعة. وإذا كانت الظروف والعوامل القطرية المصرية وراء قدرة جماعة الاخوان الأم على ارسال والانتشار عربيا واسلاميا، فإننا بالمقابل نجد ظروفًا وعوامل قطرية وراء الاستقبال والتلقى العربي والاسلامي لها. فقد لعب الانقسام العربي ما بين نظم واديكالية ونظم محافظة دورا في احتضان الاخوان خليجيا. كما مهد دور الاخوان في الدفاع عن فلسطين في وجه الهجرة اليهودية ثم في وجه انشاء الدولة اليهودية لاستقبال الخطاب الاخواني وتمثيله في تنظيمات فرعية في كل من فلسطين والأردن. وكذلك كان التجريب الحاد في تونس والخصومة مع النظام الاشتراكي الشمولي في الجزائر مما فتح الطريق أمام عبور الضباب والتنظيم الاخواني إلى كل من تونس والجزائر، كما لعبت العلاقة التاريخية بين شطري وادي النيل دورها في أن تجد دعوة الاخوان أصداء لها في السودان. هذا الصالبيت الظروف القطرية من دور في استقبال الوافد الاخواني. وإضافة إلى ذلك، فقد لعبت العوامل القطرية أيضا - في كل بلد انتقلت إليه دعوة الاخوان - دورا جوهريا في توطئ هذا الوافد واضفاء

الممارسة، فإن البعد الاقليمي (عروبي - أو شرق أوسطي) لا يستمتع بهذا القدر من الوضوح والاستقرار. ويأتي البعد الاقليمي في مرتبة أقل أهمية من العالمية عند دعايتها، ومن القطرية عند المتأدين بها. وقد ثبت من دراسة مواقف الحركات الاسلامية من قضية الغزو العراقي للكويت ومن فكرة الشرق أوسطية في إطار عملية التسوية السلمية الجارية، أن كافة الحركات الاسلامية تعرف ما لا تريده على المستوى الإقليمي ولكنها لاتصرف ماذا تريد، على ذات المستوى، بمعنى أنها في كلتا الحالتين رفضت البدائل الجارية، ولكنها عجزت عن طرح بدائل مقابلة سواء فكريا أو سياسيا. فهي ترفض التدخل الاجنبي في شؤون النظام العربي ولكنها لم تطرح تصورا لكيفية تجديد النظام العربي وتحسينه ضد التدخل الاجنبي، وذلك لايقده قبول جماعات الاخوان في الخليج والعراق بالحل الاجنبي على أيدي قوات الحلفاء، لأن هذه الجماعات انما قبلت به نزولا على حكم الضرورة وليس نزولا على القبول بمبدأ التدخل ذاته. ومن مثل ذلك: فكافة الحركات الاسلامية - باستثناء النظام الاسلامي في السودان - ترفض التسوية السلمية الجارية وترفض فكرة السوق الشرق أوسطية. ولكن رغم وضوح الرفض، فإن الغموض يسيطر على الرؤى البديلة التي تدور في أغلبها حول «الجهاد المؤجل والمنظرة» الذي تقول به الحركات الاسلامية ويتولى الترويج له الاخوان المسلمون.

ولجمالاً، فإنه لما كان الانتشار الاكبر في العالم العربي هو لجماعات الاخوان، فإن الفكر والممارسة الاخوانية تجاه

البعد العروبي ظلت محكومة بعقدة الصدام مع الانظمة القومية الاشتراكية، وحتى العلاقات البينية للحركات في العالم العربي إنما بنيت في إطار أنها علاقات اسلامية وليست عربية، أي تمت على أساس عقائدي وليس على أساس قومي. وربما لهذا وذاك عجزت الجماعات والحركات عن تكوين رؤية تتجاوز التفكك العربي الراهن، بل إن ماثبت من دراسة مواقف الحركات تجاه ازمة الغزو العراقي للكويت يكشف أن الجماعات اكثر تفككا على المستوى القومي من الانظمة. وكما عكست الازمة نفسها سلبيات على مجمل العلاقات العربية - العربية، فإن انعكاساتها على درجة عالية من الخطورة على العلاقات البينية لجماعات الاخوان من جهة وباقي الحركات من جهة أخرى.

وفي نهاية هذه الشاتمة يمكن القول:

- أ - أن غلبه البعد العالمي على الخطاب ليست إلا انعكاسا نظريا لعالمية الدين.
- ب - أن القطرية هي العامل الغالب في صياغة القرار والفعل السياسي أي الممارسة.
- ج - أن البعد الاقليمي (عروبي - شرق أوسطي) يتحرك في مساحة ضبابية بين القطرية والعالمية، ومعاني فراغا في باب البدائل إلا ما كان مجاء وجفا، وعداء القومية العربية وأنظمتها التي كانت، والا ما كان رفضا للتسوية السلمية الكائنة، والا ما كان خوفا من الشرق أوسطية التي قد تكون.

اللائحة النظامية للمدرسة

أولاً : الخط العربي ومستقبل الأوبك

مجلدى صبحي

لكن رفضت الترويج وبريطانيا الخطة تماما ، وأعلنت عدم استعدادهما لمناقشة خفض إنتاجهما . وحين وافقت بعض الدول مبدئيا على خفض إنتاجها بمقدار ٥% (مصر) ، فلن دولا أخرى منتجة صغيرة من خارج الأوبك رفضت أيضا مثل هذه الخطة متعللة بأنها منتج صغير لا يمكن أن يؤثر إنتاجه على السوق .

وبينما خفت الحديث عن المبادرة التي طرحها مجلس التعاون الخليجي لخفض الإنتاج ، والتي حمل لواها وزير البترول العماني ، فلن أحدا خارج الأوبك لم يلتزم بخفض الإنتاج فعليا بنسبة ٥% سوى عمان نفسها . وفي خطوة بدت مفاجئة أعرب وزيرو البترول في قطر وإيجيريا عقب لقائهما في الدوحة في فبراير ، عن ضرورة خفض الأوبك لإنتاجها بنسبة ٥% - ١٥% عند اجتماعها في ٢٥ مارس ١٩٩٤ ، وكانت وجهة نظر البلدين هي (لأنه لا ينبغي انتظار ماستفظة الدول المنتجة خارج الأوبك بل ينبغي على دول المنظمة أن تقوم بالخطوة الرئيسية) وهو ما واجه معارضة من قبل بعض دول الأوبك ، على أساس أن التنازل عن حصة من السوق ، ودون ضمان التاكيد من حدوث ارتفاع فعلى في الأسعار يكلف دول الأوبك الكثير ، ولا يستفيد منه في الواقع سوى المنتجين الآخرين .

وواكب ذلك تأكيد وزير البترول النرويجي في ١٥ فبراير ، أي بعد اللقاء النيجيري القطري بيومين فقط ، بأن بلاده ليس لديها أي خطط لخفض إنتاجها من البترول ، بل وأعلن المتحدث باسم وزارة التجارة البريطانية أن محادثات جرت مؤخرا مع مسئولين من الأوبك بشأن الأسعار ، كما أعلنت المكسيك أيضا عدم استعدادها لخفض إنتاجها . وعند عودة وزراء بترول دول مجلس التعاون الخليجي للاجتماع في جدة في ٧ مارس ، كان واضحاً أنه ليس هناك تقدم بشأن خفض الإنتاج ، الأمر الذي دعا الوزراء إلى مطالبة وزير البترول العماني بمواصلة مساعيها مع الدول المنتجة خارج الأوبك على أن تكون هناك اقتراحات محددة لهذه الدول حول نسبة خفض الإنتاج التي يوسعها الالتزام بها خاصة

شهدت أسعار البترول تطورات مهمة عام ١٩٩٤ على مستوى الأسعار والإنتاج ، كما عقدت عدة اجتماعات بترويه تدارست الأسواق . وفيما استقر سعر برميل البترول في الربع الأول عند ١٣,٦ دولار ، زاد في الربع الثاني والثالث إلى ١٥,٦ و ١٦,٦ دولار ثم عاد للترجيع ، في نهاية العام إلى ١٥,٦ دولار . جمع دراسة أوضاع أسواق البترول يطرح التساؤل المهم : هل يشهد عام ١٩٩٥ تحسنا في أسواقه وتزايدي في أسعاره ؟

هبط متوسط سعر خامات أوبك بمقدار ١,٥٩ دولار للبرميل في ديسمبر ١٩٩٣ ليصل السعر إلى ١٢,٨٨ دولار للبرميل من ١٤,٧٤ دولار في نوفمبر ، وهو أقل متوسط شهري منذ عام ١٩٨٨ حينما كان المتوسط ١٢,٦٥ للبرميل . وبلغ متوسط السعر العام ككل ١٣,٣٣ دولار للبرميل . وهو ما يعد أيضا أقل متوسط سنوي منذ عام ١٩٨٨ حينما كان المتوسط ١٢,٢٤ دولارا للبرميل وبعد متوسط ١٩٩٣ أقل بمقدار ١,١٤٪ من متوسط عام ١٩٩٢ حينما كان متوسط السعر ١٨,٤٤ دولارا للبرميل بينما انخفض متوسط السعر في ديسمبر بمقدار ٢٢,٩٪ على مدار العام حيث كان السعر في يناير ١٩٩٣ ١٦,٧١ دولارا للبرميل .

وعلى أثر هذه التطورات اجتمع وزراء بترول دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ وأعلنوا عن استعدادهم للاشتراك في خطة لخفض إنتاج البترول ، بشرط أن يكون هذا الخفض من قبل جميع المنتجين داخل وخارج الأوبك . وقد ترد من وائز هذا المؤتمر أن الأوبك تتطلع إلى أن يتم خفض إنتاج الدول المنتجة خارج نطاقها بمقدار يتراوح بين ٧٠٠ ألف و١ مليون برميل يوميا بينما كان المعتقد أن الخفض في إنتاج هذه الدول لا يمكن أن يتم سوى بمقدار ٢٠٠ ألف برميل يوميا فقط . وقد كانت الدعوة إلى عملية خفض الإنتاج تلك قد أتت من جانب عمان أثناء أعمال قمة مجلس التعاون الخليجي ، وبحمل الوزير العماني لواء المبادرة في محاولة اقناع الدول المنتجة خارج الأوبك .

قبل عقد اجتماع الأوبك في ٢٥ مارس في جنيف ورغم أن الأسعار كانت قد ارتفعت قليلا في شهرى يناير وفبراير .

وقد بلغ متوسط سعر خامات الأوبك ١٢,٧٦ دولار للبرميل في يناير و ١٢,٧٦ دولار للبرميل في فبراير ، بما يعنى انخفاضها بكثير عن متوسط العام السابق خاصة في الربع الأول من العام وهو ما دفع إلى ضرورة استمرار الجهود المبذولة لخفض الإنتاج من أجل رفع هذا المستوى المتدنى للأسعار .وعقد اجتماع الأوبك في ٢٥ مارس ، لم يكن هناك أثر ملموس للجهود المبذولة للخفض المنسق للإنتاج من داخل وخارج الأوبك ، بل أن سكرتارية المنظمة قدمت ثلاثة سيناريوهات بديلة لا يتضمن أى منها إشارة للدول المنتجة خارج المنظمة وهى:

١ - عدم تغيير سقف الإنتاج المعمول به في المنظمة (٢٤,٥٢ مليون - برميل يوميا) حتى نهاية العام. وأكد تقرير السكرتارية أنه مع الوضع في الاعتبار اتجاه الطلب للارتفاع في الربعين الثاني والثالث من العام ومستوى المخزون المرتفع نسبيا لدى الدول المستهلكة فإن هذا السيناريو سيؤدى إلى مزيد من الضغط على الأسعار نحو الانخفاض إلى مستوى أقل.

٢ - خفض الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا للفترة المتبقية من العام ، بهدف موازنة السوق خلال الفترة من أبريل إلى سبتمبر ، وبالتالي تأخير ارتفاع الأسعار إلى الربع الأخير من العام.

٣ - التوجه مباشرة نحو امتصاص المخزون المتراكم خلال عام ٩٢ بخفض إنتاج أوبك إلى ٢٣,١ مليون برميل - يوم خلال الربعين الثاني والثالث من العام وإلى ٢٤,١ مليون برميل- يوم خلال الربع الأخير. ويهدف مثل هذا الخفض إلى الموازنة بين العرض والطلب ، والعزل التدريجى لآثر المخزون على الأسعار ، وبالتالي استعادة مستوى الأسعار عام ٩٢. ويؤدى في النهاية إلى تحسين ملموس في الأسعار وخفض الفجوة بين مستوى الأسعار والسعر المستهدف من قبل الأوبك والبالغ ٢٦ دولار للبرميل.

والواقع أنه طرحت من جانب بعض الدول الأعضاء خطط لخفض الإنتاج .فقد اقترحت أنتونيسيا العودة إلى مستوى سقف الإنتاج الذى كان قائما في الربع الثاني من عام ١٩٩٢ أى ٢٣,٥٨ مليون برميل يوميا .إلا أن العقبة الرئيسية كانت الكويت التى تبلغ حصتها ٢ مليون برميل بينما كانت في الربع الثاني من عام ٩٢ نحو ١,٦ مليون برميل . أما الاقتراح الثانى فقد أتى من نيجيريا ويقضى بخفض الإنتاج بمقدار ٢/٣ ، ثم اقتراح إيراني بخفض سقف الإنتاج بمقدار ١,٤ مليون برميل للربع الثانى من

العام فقط .إلا أن كافة هذه الاقتراحات ووجهت برفض بقية الأعضاء لعدة أسباب :أولها أن خفضا بمثل هذا الحجم ستترتب عليه أعباء كبيرة على دول المنظمة في حين أنه لايعد بتحقيق أسعار أعلى ، طالما لم تلتزم الدول المنتجة الأخرى خارج الأوبك بخفض إنتاجها ، إذ تبين من الخطاب الذى أرسله وزير البترول العماني إلى المؤتمر قبل وقت قليل من انعقاده استعداد عدد من الدول المنتجة خارج الأوبك لخفض الإنتاج إلى مايتراوح بين ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف برميل يوميا فقط وعلى أن يسبق خفض إنتاجها فعلا أن تقوم الأوبك خلال اجتماعها هذا (٢٥ مارس) بخفض إنتاجها ثم يجرى الاتفاق في اجتماع يضم المنتجين من داخل وخارج المنظمة على كيفية بدء الخفض فعليا في أول مايو ١٩٩٤. وبدأ من ثم أن الأوبك مطالبة بخفض نفس الكمية من سقف إنتاجها مقابل خفض الهزيل الذى لايتجاوز في أقصاه ربع مليون برميل من قبل بعض الدول الأخرى فيما لم توافق أطراف متجهة رئيسية مثل النرويج وبريطانيا والمكسيك على خفض إنتاجها .

وهكذا بدا أن الخيار الوحيد أمام الأوبك هو المحافظة على حصتها السوقية بالاستمرار في العمل بنفس سقف الإنتاج القائم أى ٢٤,٥٢ مليون برميل ، مع الالتزام بهذا السقف حتى نهاية العام ، أى تسعة أشهر كاملة ، وهو يحدث لأول مرة منذ فترة طويلة إذ كان يوسع تمديد العمل بمثل هذا السقف للإنتاج أن يعيد الاستقرار للسوق .كما أنه يتيح فرصة لموازنة انخفاض الطلب في الربعين الثاني والثالث ، مع مايتوقع من انخفاض العرض خلال الربع الأخير من العام فكان على الدول المستهلكة أن تأخذ في اعتبارها بدما من أبريل أنها ، وإن كان لديها فائض من العرض خلال الربعين الثاني والثالث ، إلا أنها ستواجه باحتمالات نقص في هذا العرض خلال الربع الأخير من العام .وقد بدا مثل هذا الخيار واضحا في انعكاسه على الأسواق ، إذ أن الأسعار التى كانت قد هبطت بمقدار دولار للبرميل ، خلال فترة انعقاد المؤتمر استعادت مع إعلان تمديد العمل بسقف الإنتاج نحو ٦٠ سنتا مما فقده. وبدأ هذا كعلامة مشجعة على أن الأسعار مع مرور الوقت قد تشهد تحسنا معقولا .ورغم مطالبة وزير النفط العماني إحياء مبادرة مجلس التعاون الخليجي بشكل آخر ، وهو ما عبر عنه في رسالة الى رئيس منظمة الأوبك وزير النفط القطري ببحث تجميد أى زيادة في الإنتاج من قبل الدول المنتجة داخل وخارج الأوبك، إلا أن مثل هذه المبادرة واجهت ، كسابقها ، عدم ووجه التزام من قبل منتجي كبار خارج المنظمة بآى تنسيق في مجال تحديد مستويات

الانتاج. بل إن عمان ذاتها كانت في أعقاب مؤتمر الأوبك قد عانت ورفضت سقف إنتاجها في الربع الثاني من عام ١٩٩٤ بمقدار الـ ٥ ٪ ، التي كانت قد خفضتها كبادرة منها خلال الربع الأول من العام . جودا أن اتفاق الأوبك يسير سيرا معقولا ، مع ارتفاع أسعار سلة نفوط الأوبك إلى ١٤,٥٧ دولار للبرميل في شهر ابريل بدلا من مستوى ١٢,٢٩ دولار التي كانت متوقعة في شهر مارس، وعادت الأسعار للتحسن مجددا في شهر مايو لتصل إلى ١٥,٧٢ دولار للبرميل ، وإن ارتبط ذلك بالحرب التي تفجرت في اليمن وأثرت على توقعات الأسواق بشأن الامدادات النفطية اليمنية في المستقبل.

وفي مثل هذه الظروف المشجعة نسبيا ، عقد وزراء الأوبك اجتماعهم الثاني خلال عام ١٩٩٤ في فيينا في ١٦ يونيو ، حيث أكدوا على استمرار العمل بما اتفقوا عليه في مارس من تمديد العمل بسقف الانتاج حتى نهاية العام. وضمنان هذا الإلتزام أعلنت المنظمة أنه لن تتم الدعوة لمعد اجتماع في سبتمبر بل سيتم الاكتفاء بالاجتماع المحدد في

١٦ نوفمبر . وكان لذلك إنعكاسه الواضح على مستوى الأسعار في الأسواق . فقد قفزت الاسعار إلى مستوى يقارب ١٧ دولار للبرميل وهو الأمر الذي لم يحدث منذ الربع الأخير من عام ١٩٩٢ .

وبدت الأمور مشجعة بالفعل في أسواق النفط مع وصول سعر سلة نفوط الأوبك إلى مستوى ١٧,٤٢ دولار للبرميل في شهر يوليو ، مع بدء الاضرابات وعدم الاستقرار السياسي في نيجيريا. إذ هبط الانتاج من مستوى ١٠,٩٢ مليون برميل / يوم قبل الاضرابات الي ١٠,٧٨ مليون برميل / يوم في شهر يوايو و ١٠,٤٧ مليون برميل / يوم في أغسطس. إلا أن مستوى الأسعار في أغسطس ككل هبط إلى ١٦,٨٦ دولار للبرميل مع تقلبات شديدة حيث بلغ متوسط السعر في الاسبوع الأول من هذا الشهر ١٨,٣٧ ، ثم هبط إلى ١٥,٩١ دولار للبرميل في الاسبوع الأخير من الشهر نفسه مع إعلان انتهاء أعمال إضراب عمال النفط في نيجيريا.

خاتمة : التجارة العربية البينية

نيرمين السعني

الاقتصادى التابع لجامعة الدول العربية ، والصندوق العربى للنماء الاقتصادى والاجتماعى وغيرها ، بهدف تمويل المشروعات العربية المشتركة وتحقيق التعاون الاقليمى ومع ذلك لم تستطع هذه الفكرة ، أو تلك الاتفاقات ، أن تأخذ شكلا رسميا . وقد يرجع ذلك لسببين ، أولهما : متعلق بالنظم الاقتصادية المتبعة فى الدول العربية ووجود فوارق أو فجوات كبيرة بين مستويات النمو فيما بينها الأمر الذى يقتضى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى بهدف التقريب بين المستويات الاقتصادية المختلفة حتى يمكن فتح الأسواق دون الخوف من حدوث اغراق لبعض الأسواق أو عرقلة حركة التبادل السلمى . وثانيهما : يخص بموقف الدول الكبرى ، ، والتي طالما عارضت فكرة وجود كتلة عربية استنادا الى أن عدم وجود مثل هذا التكتل سوف يتيح فرصا أفضل لها لتكثيف علاقاتها الاقتصادية المباشرة مع دول المنطقة . بالإضافة الى أن مثل هذا الوضع يتيح أيضا تنمية مكانة اسرائيل فى المنطقة .

ومن ناحية أخرى فإن الأوضاع السياسية غير المستقرة بين الدول العربية لاتشجع على توفير مناخ ملائم لتنشيط الاستثمار أو زيادة التبادل غير التجارى . وهو ما فجرتة أزمة الخليج الثانية ، والتي أدت الى زيادة الأعباء الاقتصادية على دول الخليج بشكل خاص بسبب ازدياد نفقاتها الأمنية المختلفة . فركزت ، من ثم ، على هومها الداخلية بدلا من الانفتاح على بقية الدول لتحقيق التعاون المطلوب ، ذلك بالإضافة الى الظروف الداخلية السياسية غير المستقرة التي تعاني منها بعض الدول العربية ، والتي تجعل من الصعب تنمية التبادل الاقتصادى بينها وبين بقية الدول . أى أن خريطة التجارة العربية تبدو معقدة للغاية فى الواقع ، حيث يخرج منها العراق كنتيجة للخطر الاقتصادى الدولى عليه ، بجانب بقية الدول التي تمنى من اضطرابات داخلية .

وهكذا ففى ظل مناخ التنافس الاقتصادى والتجارى الذى يسود العالم الآن ، تختبئ التجارة العربية البينية على

تأثرت التجارة العربية البينية بالتغيرات الولاية والإقليمية ، وبالأوضاع الداخلية لكل دولة عربية على حدة . فقد شهدت الساحة الدولية على مدار السنوات الأربع الماضية العديد من التغيرات تركزت فى معظمها على إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية والتجارية للعالم . أضف الى ذلك أن التطورات الاقتصادية الإقليمية الحادثة على هامش عملية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل أدت الى بدء عملية إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة . ويحتاج رصد هذه المؤثرات الى الوقوف على التحديات التي تواجهها الدول العربية والمؤثرات الفعلية للتجارة العربية البينية .

ومعروف أن التجارة العربية البينية تواجه الكثير من التحديات النابعة من التناقضات القائمة بين الهياكل الاقتصادية العربية بالإضافة الى صعوبات التنسيق والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية علاوة على أن الخلافات السياسية أثرت كثيرا على حركة التبادل التجارى فيما بينها . والمعروف أن نجاح علاقات التبادل التجارى بين الدول يتطلب أولا توفر إرادة سياسية موأنية فى هذا الإتجاه ، ثم وجود قدر كاف من وسائل الاتصال الحديثة التي تمكن المؤسسات والهيئات اقليمية من تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات فيما بينهما ، الأمر الذى يغيب من الساحة العربية ويترتب عليه ضياع فرص الاستثمار على بعض المستثمرين ، أو تشتيت جهود المستثمرين الراغبين فى أنواع معينة من الاستثمار يمكن أن تتم عن طريق المشاركة والتعاون بينهم . تثنى بعد ذلك ، مشكلة اختلاف النظم التجارية والتقديرية . فلكل دولة عربية نظمها الخاصة بالتبادل التجارى السلمى أو الخفى . وبالرغم من طرح فكرة إقامة «سوق عربية مشتركة» منذ عام ١٩٥٧ ، إلا أنها لم تخرج لحيز التنفيذ . ففى ذلك الوقت تم الاتفاق على إقامة "وحدة اقتصادية عربية " تتعهد بتحقيق حرية نقل البضائع والأفراد ورؤوس الاموال والخدمات . وانشئت لهذا الغرض ، العديد من الهيئات والمجالس مثل المجلس

خريطة التجارة العالمية . فمن حيث المؤشرات العامة ، استمر نمى التبادل التجارى العربى هذا العام ، حيث بلغ حجمه أقل من ٨٪ من اجمالى التجارة العربية مع العالم . فقد وصلت قيمة الصادرات السلمية للعالم العربى إلى ١٢٥.٤ بليون دولار ، بما يقرب من ٧.٢٪ من اجمالى الصادرات العالمية ، فى حين وصل حجم الواردات الى ١٢٢.٣ بليون دولار بنسبة ٢.٢٪ من اجمالى العالمى . وشكلت الصادرات البينية حوالى ٩.٩ بليون دولار بنسبة ٧.٦٪ من جملة التجارة الخارجية . وتساهم دول الخليج بحوالى ثلث الصادرات وبحوالى ٦١٪ من الواردات العربية البينية . وتشكل ثلاثة أرباع هذه القيمة حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي نفسها . وقد أدت أزمة الخليج الثانية الى تراجع حجم السلع المصنعة فى الصادرات العربية البينية الى ما يقرب من ٢٠٪ بالمقارنة مع ١٩٩٢ ، بعد أن كانت قد قايرت ربيع الصادرات العربية الاجمالية عام ١٩٨٩ . ويعنى هذا أن تحسن الظروف السياسية وتطوير قاعدة الانتاج يمكن ان يقضى الى زيادة حجم التبادل التجارى البينى لهذه السلع .

أما على مستوى القطاعات فلايزال القطاع الزراعى يشكل أهمية كبرى لكثير من الدول العربية وإن كان نصيب الفرد من الأراضي المزروعة لايتعدى ربيع هكتار ، ويمثل ربع الأراضي التى يمكن استغلالها فى الانتاج الزراعى . وقد سجل ميزان التجارة الزراعى انخفاضا فى مستوى العجز ، وإن بقيت قيمة الصادرات الزراعية أقل من حجم الواردات منها . ولعل ذلك يرجع الى تقلص المساحة المزروعة عام (١٩٩٢) بسبب انخفاض هطول الأمطار فى بعض الدول مما أدى الى انخفاض الانتاج الزراعى بشكل عام بنحو ٢٪ عن الأعوام السابقة . وكذلك سجلت الواردات من السلع الغذائية تراجعا ، ليس بسبب انخفاض الكميات المستوردة وإنما بسبب نقص الأسعار الذى تجاوز ١٥٪ ، فى حين سجل الانخفاض الكلى ٢٪ .

أما قطاع الصناعة فتتقسم الدول العربية فيه الى مجموعتين .

الأولى : تتضمن التسع دول المنتجة للنفط العربى وأعضاء «الأوبك» (السعودية ، الامارات ، الكويت ، قطر ، البحرين ، عمان ، الجزائر ، العراق ، ليبيا) . وتضم المجموعة

الثانية باقى الدول العربية . ويتراوح نصيب الفرد من الصناعة التحويلية فى دول المجموعة الأولى بين ٤-٧ أضعاف متوسطه فى الوطن العربى . وقد عانى قطاع الصناعة ، فى مجال التجارة ، من سياسات الاحلال محل الواردات خلال السنوات الماضية ، إلا أنه سجل تحسنا حيث ارتفعت الصادرات الصناعية لتغطى الواردات منها بنسبة ١١٪ خلال السنة الماضية . وعلى مستوى الاستثمارات البينية ، فقد أصبحت بانخفاض بحوالى ٣٦٪ . وفى عام ١٩٩٢ وصل حجم الاستثمارات المخصصة بين الدول العربية الى ٣.٨ مليون دولار مقابل ٤٨٣.٨ مليون دولار عام ١٩٩٢ . ولعل هذا يرجع الى أن معظم المستثمرين العرب فضلوا الاستثمار كل فى بلده على أساس انعاش اقتصادها من ناحية ، وتوافر الاستقرار من ناحية أخرى . واحتلت مصر المرتبة الأولى فى حجم الاستثمارات الوافدة حيث بلغت ١٠٤.٥ مليون دولار بنسبة انخفاض ٧١.٢ عن قيمتها عام ١٩٩٢ . تلتها فى المركز الثانى الامارات العربية المتحدة حيث سجلت زيادة عن عام ١٩٩٢ لتصل جملة الاستثمارات الوافدة اليها الى ٥٥.١ مليون دولار . أما المركز الثالث فاحتلته السعودية ، فبلغت الاستثمارات فيها نحو ٢٩.٨ مليون دولار ، فى مقابل ٢٠.٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ ، ولعل تراجع حجم الاستثمارات المتبادلة هذا يرجع الى المشاكل المتعلقة بالنظم الجمركية والحواجز الكمية وضغط المقدرة على التسويق . وجليد بالذكر ، فى هذا الصدد ، قيام دول مجلس التعاون الخليجى بتطبيق الاتفاق على انشاء تعريفية جمركية موحدة لصماية أسواقها من سياسات الانحراف التى يمكن أن تحدث للأسواق ذات التعريفية الجمركية المنخفضة .

ويشكل عام ، يمكن القول ، ان أهم التحديات التى تواجه التجارة العربية البينية تتمثل فى عدم وجود صيغة فاعلة لتحقيق حرية التبادل التجارى للسلع والخدمات . الأمر الذى أدى الى تخفيض معدلات التبادل التجارى الى اثنى الحدود الممكنة ، مما سوف يتسبب بالضرورة فى اضعاف الموقف العربى فى حركة التجارة الدولية ، لاسيما خلال الفترة القادمة التى تتسم باتساع نطاق ظاهرة النكثل التجارى فى العديد من مناطق واقليم العالم .

ثالثاً : تعديل السياسات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

مجلى صبحي

ذلك أيضا مع تخفيض حجم الاتفاق بالموازنة للسيطرة على العجز في الأعوام القليلة القادمة والتوصل لموازنة متوازنة بحلول عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن تحقق زيادة رسوم الخدمات العامة والمشتقات النفطية ، الى جانب زيادة الرسوم المفروضة على المعاملات المتصلة بالمعالة الأجنبية والتي يزيد عددها على ٤ ملايين شخص ، إيرادا إضافيا للموازنة يقدر بما يتراوح بين ١٥-١٨ مليار ريال سعودي (٤-٨,٤ مليار دولار).

أما في جانب النفقات فيقدر إجمالي الاتفاق في الموازنة بنحو ١٥٠ مليار ريال (٤٠ مليار دولار) وهو مايقبل عن النفقات في موازنة العام الماضي والتي بلغت ١٦٠ مليار ريال بمقدار ١٠,٢٪. وفي المقابل قدرت الإيرادات الإجمالية بنحو ١٢٥ مليار ريال (٣٦ مليار دولار) وبالتالي يكون العجز المتوقع في حدود ١٥ مليار ريال (٤ مليار دولار) بالمقارنة مع عجز فعلي في الموازنة الماضية قدره ٤٠ مليار ريال (١٠,٦ مليار دولار).. وتبلغ قيمة العجز في موازنة عام ١٩٩٥ نحو ٣,٢٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بالمقارنة مع ٨,٨٪ من الناتج في العام الماضي. وسوف يتم تمويل هذا العجز عن طريق إصدار سندات تنتمي من المصارف والصناديق الحكومية.

ويأتي ترشيد النفقات في عدة مجالات من أهمها المصروفات العامة والتوريدات التي تتضمن الكثير من نفقات الدفاع والأمن ، وكذلك الصيانة والتشغيل والمشاريع ، حيث سيتم خفض الإنفاق على إنشاء مشاريع جديدة . كذلك تم خفض الاتفاق على التعليم بمقدار ٧,٥٪. في حين زادت مخصصات الصحة والتنمية الاجتماعية والنقل والمواصلات.

ورغم هذه التخفيضات فعزال الاتفاق الدفاعي يحتل المرتبة الأولى في الاتفاق حيث خصص لهذا البند نحو ٤٩,٥ مليار ريال (١٢,٢ مليار دولار) أي نحو ٣٣٪ من إجمالي الاتفاق، مقارنة مع ٥٠,٥ مليار ريال في موازنة عام ١٩٩٤ وينقص النسبة تقريبا .وبينما لن يخفص

ريما يكون الملح الأساسي في تطور السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب أزمة الغزو العراقي للكويت ، هو التركيز على تطوير سياساتها المالية بعد إستنزاف جزء كبير من إحتياطياتها لتغطية تكاليف الحرب من ناحية ، وإستجابة للإنخفاض المستمر غير المتوقع في أسعار النفط ١٩٩١ - ١٩٩٤. ومن المعروف أن السياسة المالية في هذه الدول هي المحدد الأساسي للسيولة المحلية والطلب الكلي وكذلك معدلات النمو في القطاعات غير البترولية فحيث يعد النفط مصدر الثروة الأساسي (بل والوحيد في منتصف السبعينات) فقد زادت سيطرة القطاع العام بسبب الطبيعة الهيكلية لهذه الاقتصادات وخاصة الدور المحيود للقطاع الخاص في النشاطات الإنتاجية ، بل إن توسع القطاع الخاص قد إعتد بشكل أساسي على إنفاق الحكومة سواء في شكل دعم مباشر أو الإستفادة من العمليات التي تمويلها الموازنة العامة خاصة في قطاع التشييد والبناء. ولذلك فإن الدور المتزايد للقطاع العام والحكومي دفع إلى إستمرار إرتفاع إنفاق الموازنة وخاصة مع تزايد الإنفاق على قطاعات الرفاهة العامة (الصحة - التعليم) والدعم المباشر للعديد من الخدمات والسلع المنتجة محليا ، فيما عرف باسم «دولة الرفاهة النفطية». والواقع أنه لم تكن هناك مشكلة كبيرة في تمويل الموازنة طالما كانت أسعار النفط في السوق العالمي مرتفعة نسبيا. لكن الهبوط الكبير في أسعار النفط ، وبالتالي إيرادات الموازنة منذ منتصف الثمانينيات ، تطلب خفض في الاتفاق والبحث عن مصادر لتمويل العجز داخلية أو خارجية ، وكذلك محاولة زيادة وتنويع إيرادات الموازنة من القطاعات الأخرى غير النفطية.

فقد تضمنت الموازنة السعودية لعام ١٩٩٥ ولأول مرة زيادة أسعار الخدمات العامة (الكهرباء والتليفونات والمياه) والمشتقات النفطية المدعومة ، وذلك بهدف تغيير إيرادات جديدة للموازنة بعيدا عن النفط (المحل الأكبر للإيرادات) وذلك للمساعدة في التغلب على عجز الموازنة. وقد تراقق

أكثر كفاءة ، وهو أمر سيكون ملموسا ولاشك في قطاع التشييد والبناء (شركات المقاولات) مع تقليص الاتفاق الحكومي على بنود الصيانة والتشغيل والمشروعات الجديدة ، وكذلك الأمر بالنسبة للموردين للقطاع الحكومي. ورغم ما يمكن أن يظف ذلك من مصائب لبعض الشركات ، إلا أنه في المدى المتوسط والطويل يزيد من قدرة شركات القطاع الخاص على التنافس وفقا لأسلوب أكثر كفاءة يعتمد بحق على قوى السوق.

أما اللطم الثاني الهام الذي ستؤثر عليه السياسة المالية الجديدة فهو سياسة الأسعار إذ أن أسعار الكهرباء والمياه ستزيد من تكاليف أعباء المعيشة للمستهلكين. لكن الأكثر أهمية هو أن كبار المستهلكين لهذه الخدمات أي الشركات الصناعية ، قد تضطر إلى زيادة أسعار منتجاتها. وهو الأمر الذي سيغني المزيد من ترشيد الإدارة الاقتصادية في ظل أسعار نسبية تكس بصورة أفضل الثروات النسبية للموارد. وقد علق بعض المراقبين على أن زيادة أسعار المشتقات النفطية وحدها سيكون له أكبر الأثر في تعديل السياسة الزراعية (وخاصة إنتاج القمح المرتفع الكلفة للغاية) بتعديل هام في التركيب الحاصل أو هجر هذا النشاط كلي في بعض الأحوال. إذ أن الزراعة وخاصة زراعة القمح تعتمد بشدة على المشتقات النفطية في تشغيل الآلات ولاسيما الري ، وهو الأمر الذي سيجعل الربحية النسبية لهذه الزراعات أقل بكثير عن ذي قبل. وهكذا فإن السياسة المالية السعودية الجديدة ستعني حال الالتزام بها المزيد من رشادة استخدام الموارد ، وتعديل السياسات الاقتصادية الكلية بما يجعل القطاع الخاص يعمل وفقا للمزيد من إعمال آليات السوق بدلا من الاستناد للحضنة الحكومية الممتدة ، وهو الأمر الذي سيجد دفعة مع إعلان التوجه للتخصيصية في الفترة القادمة وفقا لما أعلنه سراحة العاهل السعودي بنفسه عند حضوره لحفل تخريج دفعة من جامعة الملك عبد العزيز في مايو ١٩٩٤.

كما أن هذه السياسة المالية التي تقلص إلى حد كبير من استمرار تمتع المواطن بخدمات دولة الرفاه النفطية، دون أن يبذل كثير جهد ، وهو الأمر الذي سبق لبعض الاقتصاديين أن وصفوه باعتباره "ريعا على المواطن" إلا إن هناك حساسية سياسية تحيط دائما بعملية رفع الأسعار - حتى في بلد يتصنع بارتقاء متوسط الدخل كالمملكة السعودية - الأمر الذي دفع الملك فهد إلى التصريح بأن رفع أسعار الخدمات العامة هو أمر مؤقت موهوب بالوضع المالي للمملكة. وسيعود إلى سابق عهده بمجرد تحسن الأوضاع. ورغم أن ذلك يلقى ببعض الشك حول مدى

الاتفاق على بند الأجور والرواتب أكبر أبواب الاتفاق فيالموازنة البالغ ٧٦ مليار ريال (٢٠.٣ مليار دولار). فلال مرة لن يزيد الاتفاق على هذا البند أيضا بالتأكيد على عدم إستحداث وظائف جديدة خارج ما هو محدد بالموازنة. وفي جانب الإيرادات التي تقدر كما ذكرنا بنحو ١٢٥ مليار ريال، يتوقع أن يأتي ٩٢ مليار ريال منها ٢٤.٨ مليار دولار من صادرات النفط ونسبته تبلغ ٨.٨٪. من جملة الإيرادات مقارنة مع ٧٥٪ في موازنة العام الماضي. بينما ترتفع مساهمة المصادر غير البترولية إلى ٣٢ مليار ريال. وقد وضعت الإيرادات على أساس سعر وسطي لبرميل النفط في عام ١٩٩٥ يقدر بنحو ١٤ دولار للبرميل وهو مايمد سعرا متحفظا وهذا ملمح أساس آخر من ملامح الموازنات في كافة الدول الخليجية. ومن هنا فإن العجز الزاهن في الموازنة يبقى إلى حد كبير من عاملين هامين ، هما التمسك بترشيد الإنفاق كما هو معلن ، ومدى إقتراب أو إبتعاد أسعار النفط عن المتوقع لها ، وخاصة في دولة منتجة كبرى كالسعودية التي يبلغ حجم إنتاجها اليومي نحو ٨ ملايين برميل ، إذ يوسع إرتفاع أسعار البترول بمقدار دولارين أن يخفف من قيمة هذا العجز المتوقع. وفي كافة الأحوال ، فإن التوقعات السائدة في أعلى السعر الوسطي لبرميل النفط من خامات الأوك سيكون أعلى من مستواه عام ١٩٩٤ البالغ ١٦.٣٣ دولار للبرميل وإذا تحقق الهدف السعودي من التركيز أكثر على إنتاج الخامات الخفيفة خلال عام ١٩٩٥ ، فإن توقع زيادة السعر بمقدار دولار أو دولارين هو أمر محتمل جدا.

ومن المنتظر أن تضيف زيادة أسعار خدمات الكهرباء والتليفونات والمياه إيرادات جديدة بحدود ٧ مليارات ريال بينما تضيف زيادة أسعار المشتقات البترولية نحو ٨ مليار ريال ، والرسوم الجديدة المفروضة على معاملات العمالة الأجنبية (رسوم التأشيرات ورخص العمل) حوالي ١.٥ - ٢ مليار ريال سنويا ، إضافة إلى أن زيادة أسعار تذاكر السفر خاصة على الرحلات الداخلية لشركة الخطوط الجوية السعودية يمكن أن تضيف ٣٠٠ مليون ريال. وإذا تحسن معدل النمو عن المستوى المسجل في عام ١٩٩٤ (٦.٦٪)، فإن الحكومة قد تزيد إيراداتها من الرسوم الجمركية نتيجة لتوقع زيادة الواردات بعد إنخفاضها بمقدار ٢٢٪ خلال العام الماضي.

ولاشك أن تلك السياسة المالية الجديدة سيكون لها إنكسارها الاقتصادية البعيدة الأثر. فالعديد من الشركات المعتمدة على الحكومة في نشاطاتها لجأت بالفعل وستزيد من لجوئها إلى ترشيد نفقاتها من أجل إدارة إقتصادية

إستمرارية السياسة المالية الجيدة إلا أن الاعتقاد الشائع هو أنه لا بد من عملية ترشيد الإنفاق الحكومي خلال السنوات القليلة المقبلة ، وهو ما لن يتأتى إلا عن طريق الإستمرار في نفس الاتجاه وإن كان بمعدلات أقل سرعة مما تم في موازنة ١٩٩٥ .

ولم تكن ظروف الكويت أقل صعوبة عند إعداد موازنة العام المالي ١٩٩٤/١٩٩٥ ، حيث تعرضت الموازنة التي أعدها الحكومة للرفض من قبل المجلس الوطني (البرلمان) وجرى إقرارها فعلياً بعد ستة أشهر من الخلاف بين البرلمان والحكومة . والواقع أن قضية الظل المالي تعد القضية الأساسية أمام الكويت منذ تم تحريرها من الغزو العراقي في نهاية فبراير ١٩٩١ .

وكانت الحكومة قد قدمت الموازنة وهي تقدر العجز الصافي بنحو ١,٧٥٣ مليار دينار كويتي (٦,٢ مليار دولار) . وقد رفض البرلمان هذه الموازنة ونجح في إقناع الحكومة بأحداث مزيد من خفض الإنفاق بمقدار ٢٥٠ مليون دينار (٨٣٨ مليون دولار) . وبذلك بلغ العجز الصافي في الموازنة نحو ١,٥٠٣ مليار دينار (٥,٠٣٧ مليار دولار) ، مرتفعاً عن مستواه في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ حيث كان يبلغ ١,٢٢٤ مليار دينار (٤,١ مليار دولار) .

وكان ذلك نتيجة لتضمن الموازنة لأول مرة بند الاتفاق العسكري ، وهو مطلب أصر عليه البرلمان الكويتي . ويصل العجز الكلي في مشروع الموازنة إلى ١,٧٦٦ مليار دينار (٥,٩٢٢ مليار دولار) وهو ما يزيد بمقدار ١٨٪ عن العجز المسجل في العام المالي ١٩٩٣/١٩٩٤ . فقد ارتفع الإنفاق إلى ٤,١٤ مليار دينار (١٣,٨٨٣ مليار دولار) وهو ما يزيد بمقدار ١١٪ عن الإنفاق الذي سجل في موازنة عام ١٩٩٣/١٩٩٤ . بينما إنخفضت الإيرادات إلى ٢,٦٣٧ مليار دينار (٨,٨٤ مليار دولار) . ويرجع هذا إلى توقع الموازنة لسعر منخفض لبرميل النفط لا يزيد على ١٢ دولار للبرميل ، وحيث أن عائدات النفط تقدم ما يزيد على ٨٤٪ من الإيرادات ، فإن هذا التوقع المتحفظ للغاية للأسعار يؤدي إلى خفض الإيرادات المتوقعة ، وهو ما يحدث أيضاً بشأن الموازنة السعودية .

والواقع أن الكويت قد أقامت هي الأخرى على العديد من الإجراءات التي تتخذ لأول مرة لزيادة حجم الإيرادات غير البترولية . فقد تم رفع الرسوم الجمركية على أكثر من ٢٠٠ سلعة مستودرة ، زيادة أسعار رسوم الخدمات العامة كالكهرباء والنقل والاتصالات خاصة للمستهلكين الصناعيين . ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإيرادات بمقدار ١٠٠ مليون دينار (٣٥ مليون دولار) سنوياً . ورغم

ذلك فإن إجمالي الإيرادات في الموازنة قل بمقدار ٦,٥٪ عن العام المالي السابق ، حيث كانت الموازنة قد وضعت على أساس سعر ١٥ دولار للبرميل البترول .

لكن تقتضي المقارنة بين موازنة هذا العام وموازنة العام الماضي الإشارة إلى أن جانب الإيرادات قد وضع بتحفظ شديد على أساس أن أسعار البترول في السوق العالمي قد تجاوزت بالفعل مستوى ١٢ دولار للبرميل الذي وضعت على أساسه الموازنة . فارتفاع مقداره نحو ٢ دولار فقط للبرميل يحقق زيادة كبيرة في عائد دولة تصدر ما يقرب من ٢ مليون برميل يومياً ، تصل إلى نحو ١,٤ مليار دولار إضافية . إذا ما وضع الإنفاق العسكري جانباً وهو يبلغ ٥٠٠ مليون دينار (١,٦٥٧ مليار دولار) فإن الموازنة تكون في الواقع قد خفضت جانب الإنفاق المدني بنحو ٧,٥٪ عن العام المالي السابق .

ورغم أن الخصخصة قد أعلنت كسياسة يوسعها زيادة الكفاءة الإقتصادية وتقليص الأعباء المالية للدولة ، فليس متوقفاً أن ينجم عن خططها الكثير . فالمعتمد من الشركات الصغيرة ، والتي سبق أن إشترتها الحكومة كجزء من عمليات الإنقاذ التي إتخذتها في أعقاب أزمة سوق المناق عام ١٩٨٢ ، لا يتبع بيعها إحداهن خفض ملموس في الأعباء المالية . أما الشركات الكبرى فيبدو من الصعب تحويلها للقطاع الخاص في ظل أوضاعها الحالية ، وخاصة لوجود بطالة مقننة مرتفعة للغاية بها ، ومن هنا تصبح القضية حرجية سياسياً . في هذا المجال أعلنت الحكومة الكويتية عن نيتها في عدم توفير وظائف في الحكومة والقطاع العام إلا بحسب ما تقتضيه حاجة هذه الجهات ، وربما يمثل ذلك إذا ماتم تنفيذه بالفعل فرصة جيدة لتحصين الوضع المالي بخفض الزيادات المتحققة في بند الأجور والمرتبات في الموازنة وتحسين فرص خصخصة الشركات العامة ، لكن في كل الأحوال يبقى الوضع في المدى القصير رهناً لأسعار البترول في السوق الدولية . أما في المدى المتوسط والطويل فهو يعتمد على مدى النجاح في خفض الإنفاق والمضي في طريق تدعيم الإدارة المثلى للشركات العامة والتخلص من بعضها بيعها للقطاع الخاص .

وقد أعلن وزير المالية الكويتي عن نية الحكومة خفض العجز في مشروع الموازنة للعام المالي ١٩٩٦/٩٥ بنحو ٥٠٠ مليون دينار أخرى (١,٦٧٥ مليار دولار) بحيث يصبح العجز المستهدف حوالي مليار دينار كويتي (٣,٣٠٠ مليار دولار) بدلاً من نحو ١,٥ مليار دينار في مشروع الموازنة للعام المالي ١٩٩٥/٩٤ وهو ما يعني خفض مقدار العجز الصافي بنحو ٣٢٪ . وأعلى أعلن وزير المالية إنطلاقاً بأن

وزارة المالية تقوم بالفعل باعداد برنامج مالي للفترة المتبقية من هذه القرن بحيث يمكن مع بداية القرن المقبل موازنة الميزانية العامة للدولة.

وعطت مصادر إقتصادية كويتية على ذلك بأن وزير المالية قد ركز في تحقيق هذا الهدف على جانب النفقات. وأكد ضرورة توفر الإدارة السياسية لخفض العجز في الموازنة الذي أصبح «أخطر الأزمات التي تمر بها البلاد». فالمشكلة في عجز الموازنة كانت دائماً في التوجه السياسي الذي دأب على شراء الولد السياسي من خلال ترتيب أعباء على المالية العامة ، مما أدى لتعثر التوجه نحو «تصحيح» أسعار بعض السلع والخدمات العامة وقرض ضرائب غير مباشرة. لكن ثمة اعتقاداً بإمكانية تطبيق مثل هذه الإجراءات والمرحلة الراهنة بعد قيام السعودية باتخاذ إجراءات مماثلة ، في إطار التأثير المتبادل بين دول الخليج وضمها البعض. وقد نبه بعض الاقتصاديين الكويتيين الي بندين في جانب الاتفاق العام يمكن ترشيدهما بشدة أولهما بند الأجور والمرتيبات الذي يزيد على ٢ مليار دينار كويتي (٦,٧ مليار دولار) ويتخضم عن ذلك إذا أضيف مايجول للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية. ولاتوجد وسيلة أمام الحكومة لتخفيض هذا البند سوى بشكل غير مباشر عن طريق تخفيض المخلول الحقيقية بفرض الضرائب والرسوم وإعادة تسعير السلع والخدمات العامة. كما يمكن الحكومة بشكل مباشر أن تحد من النمو في حجم الاتفاق على هذا البند من خلال تقليص عدد الوظائف الجديدة المستحدثة في دواوين الحكومة والقطاع العام.

أما البند الثاني الذي لاتزال هناك فرصة لترشيده فهو بند الأمن والدفاع الذي يبلغ الاتفاق عليه نحو مليار دينار كويتي (٣,٣٥٠ مليار دولار) من دون أن يشمل ذلك الرواتب والأجور للعاملين في هذا القطاع. على الرغم من أن الحكومة مازالت تنظر لتخفيض هذا الاتفاق بحساسية كبيرة.

لكن تظل هناك مشكلة التناقص المحتمل بين الحكومة ومجلس الأمة في العامين الأخيرين من عمر المجلس. إذ كانت الحكومة قد راهنت على تغيير نتائج الانتخابات من خلال تبني مشروعات مكلفة مثل إسقاط قروض الاسكان والقروض الاستهلاكية وفوائير الخدمات العامة وبفج رواتب وأجور فترة الإحتلال وقوائد الودائع خلال تلك الفترة ، وزيادة الرواتب والأجور وإصدار مشروع قانون يشراء محافظ قروض البنوك للمواطنين في شهر مايو ١٩٩٢. وقد ساهم ذلك في مضاعفة عجز الموازنة العامة وصعوبة

السيطرة عليه. ومن المتوقع أن يلجأ بعض أعضاء المجلس الى تقليد مثل هذا الأسلوب الحكومي ، وذلك بترتيب أعباء جديدة على المالية العامة لضمان تجديد انتخابهم مرة أخرى. ومن هنا فإن البداية الصحيحة التي بدأت تنتهجها الحكومة في معالجة العجز المالي يحف بها خطر عدم الإلتفاف سياسياً حول الطريق لخفض العجز من ناحية وعلى مدى تعشى إيرادات البترول مع التوقعات المحددة لها من جهة أخرى .

أما عجز الموازنة البحرينية عام ١٩٩٣ فقد بلغ نحو ٦٤ مليون دينار وهو مايتفق مع مشروع الموازنة طبقاً لتقرير الذي أعلنته مؤسسة نقد البحرين (البنك المركزي). وقد حدث هذا بالرغم من إنخفاض الإيرادات عما كان متوقعاً في مشروع الموازنة. ويعد هذا العجز في الموازنة أقل بنحو ١٢٪ عن العجز المسجل في موازنة عام ١٩٩٢ والذي بلغ ٧٢ مليون دينار. ويتوقع أن يرتفع العجز من جديد في مشروع موازنة ١٩٩٤ الى ٧٥ مليون دينار وكان إجمالي الإيرادات عام ١٩٩٣ نحو ٦٢٥ مليون دينار مقارنة مع توقعات هذه الإيرادات البالغة ٥٨٠ مليون دينار. وذلك بالرغم من إرتفاع الإيرادات البترولية بمقدار ٢٠٪ لتبلغ ٣٧٤ مليون دينار وهو مايعزى الى زيادة حصة البحرين في حقل أبوصفا المشترك مع السعودية. وقد زادت الإيرادات غير البترولية بشكل هامشي لتصل الى ١٩٥,٤ مليون دينار. وفي المقابل فإن الإيرادات المتوقعة لعام ١٩٩٤ تبلغ ٦٠٠ مليون دينار.

وقد إرتفع إنفاق الحكومة عام ١٩٩٣ ليسجل ٦٢٦ مليون دينار، بزيادة ٧٪ عن الإنفاق المسجل عام ١٩٩٢ . ولكنه يبقى في الواقع أقل من الإنفاق المتوقع في مشروع الموازنة والذي كان مقدراً له ٦٤٢ مليون دينار. ومن جملة هذا الإنفاق ، فإن الاتفاق الجاري بلغت نسبته ٨٢٪ والاتفاق الرأسمالي نحو ١٨٪. أما الإنفاق الاجمالي المتوقع في مشروع موازنة ١٩٩٤. فيقدر إرتفاعه الى ٦٧٥ مليون دينار.

وقد إستمر تكريس العمل بميزانية السنتين في البحرين فقدمت الحكومة مشروع موازنة العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦. ولوحظ من أرقامها إستمرار توقع الحكومة لإنخفاض المساهمة النسبية لإيرادات الدولة من مبيعات النفط والغاز ليس بسبب تخنى هذه العائدات ، بل لزيادة الإيرادات من القطاعات الأخرى. لذلك انخفضت إيرادات النفط والغاز من ٨٠ - ٨٥٪ من إجمالي الإيرادات في أوائل الثمانينيات الى نحو ٥٤,٥٪ في مشروع موازنة عامي ٩٥ و ٩٦. كما أن البحرين كثيراً ما من دول الخليج إعتمدت على توقعات

متحفظة لأسعار النفط تبلغ ١٢ دولار للبرميل لتجنب أي انخفاض مفاجئ في الأسعار كما حدث في عام ١٩٩٣ وبشكل دفع الدولة في هذا العام إلى اللجوء للإقتراض المحلي لأول مرة. كما أن الحكومة البحرينية وكثيرها من الحكومات الخليجية رفعت الرسوم على بعض الخدمات العامة مثل تجديد السجلات التجارية (٢٠٪) ورخص الإقامة وتأشيرات الدخول (٢٥٪) وأصبحت هذه الزيادات تنكسر من عام لآخر. كما يلاحظ في الموازنة البحرينية التقلص النسبي لبند الأجور والرواتب الذي أصبح يشكل نحو ١٠٪ من جملة النفقات العامة بعد أن كان يتجاوز ٦٥٪ في السنوات السابقة.

وفي مشروع الموازنة لعام ١٩٩٥ قوتت الإيرادات من مبيعات النفط والغاز بنحو ٥٢٠ مليون دينار بحريني، وتأتي بعد ذلك الإيرادات من الضرائب والرسوم التي يقدر لها أن تبلغ ٩٢،٤ مليون دينار في موازنة ١٩٩٥ وبما نسبته ١٧،٧٪ من جملة الإيرادات. ثم تأتي بعد ذلك الإيرادات من جانب المؤسسات العامة (مياه وكهرباء ومبيعات الألومنيوم والبترولوكيماويات) التي يتوقع أن تساهم بما نسبته ١٦،٦٪ من إجمالي الإيرادات حيث تقدر بنحو ٨٦،٢ مليون دينار بحريني.

أما في جانب الاتفاق، يعد بند الأجور والرواتب هو الأكبر (نحو ٤٨،٣٪) عام ١٩٩٥ أو ما قيمته ٣١٠،٢ مليون دينار. كما يبلغ الاتفاق على توسيع البنية الأساسية ١٢٠ مليون دينار، وهو بند هام لأنه مازال المحرك الرئيسي لمجلة النشاط الاقتصادي لاسيما في قطاعات المقاولات والتجارة. كما أن الاتفاق على النفاذ والامن يرتفع إلى نحو ٢٩،٦٪ من جملة الاتفاق في الموازنة، حيث وصل إلى ١٧٣ مليون دينار بعد أن كان لا يزيد في أوائل التسعينيات عن ١٠٠ مليون دينار.

وبذلك فإن إجمالي العجز المتوقع عام ١٩٩٥ يصل إلى نحو ١٢٢ مليون دينار.

وهي زيادة كبيرة عن كل من العجز المسجل في عام ١٩٩٣ البالغ ٧٣ مليون دينار، والعجز الذي كان متوقعا في مشروع موازنة ١٩٩٤ والذي لم يزد عن ٧٥ مليون دولار. وإن كان ينبغي أن يؤخذ ذلك بتحفظ أيضا نتيجة الخفض الكبير في الإيرادات المتوقعة من مبيعات النفط والغاز نظرا لوضع الموازنة على أساس سعر منخفض لبرميل النفط.

أما في قطر، فقد تم خفض الاتفاق بمقدار ١٠٪ في موازنة عام ١٩٩٤/١٩٩٥ التي بدأت في أبريل ١٩٩٤. ويقدر مشروع الموازنة إجمالي الاتفاق بحوالي ١١،٨

مليار ريال قطري ويشمل ذلك إنفاقا استثماريا يبلغ ٢،٢٣ مليار ريال وهو ما يقل بنحو ١٤٪ عن موازنة ١٩٩٣. وبالرغم من الخفض في الاتفاق الإجمالي، فإن العجز في الموازنة قدر له أن يرتفع بمقدار ٢٨٪ عن العام السابق ليبلغ ٢،٤٧ مليار ريال. وبعد هذا محصلة لتوقع انخفاض الإيرادات بمقدار ٢٠٪ لتبلغ ٨،٣٦ مليار ريال وذلك بسبب توقع انخفاض أسعار النفط.

وسوف يغطي النقص في الإيرادات بخفض الموازنات لبعض الوزارات، وكذلك إغلاق العديد من المكاتب الاعلامية والعسكرية في الخارج.

أما في مشروع الموازنة العمانية لعام ١٩٩٥ فقد قدرت الإيرادات بنحو ١٨٤٧ مليون ريال عماني بينما يبلغ الاتفاق نحو ٢١٩٥ مليون ريال عماني. ويلاحظ في مشروع الموازنة أن بند الاتفاق على النفاذ والامن مازال يستحوذ على نسبة كبيرة من جملة الاتفاق تصل إلى ٤١٪، حيث وصل إلى ٨٨٥ مليون ريال عماني. يعني ذلك إستمقرار إرتفاع الاتفاق على هذا البند الذي لم تبلغ نسبة الاتفاق عليه في موازنة عام ١٩٩٢ سوى ٢٤،٧٪ من جملة الإنفاق.

ومازل النفط والغاز يلعبان الدور الأكبر في جانب الإيرادات، إذ توقع مشروع موازنة عام ١٩٩٥ أن تحقق الإيرادات من هذا القطاع حوالي ٧٣٪ من جملة الإيرادات. ويكاد يكون التميز العماني في معالجة الظل المالي هو في الاعتماد الأكثر كثافة على سياسة الخصخصة لتخفيف الأعباء المالية للدولة. إذ بدأت الحكومة في عام ١٩٩٤ أخضع برنامج خليجي للخصخصة، وسيتم خلال عام ١٩٩٥ إنشاء أول محطة توليد الكهرباء من قبل القطاع الخاص، كما أن هناك عروضا لبناء محطات أخرى وبناء شبكات للصرف الصحي.

وفي الامارات بلغت الإيرادات في موازنة عام ١٩٩٤ حوالي ١٦،٢٥ مليار درهم. بينما بلغ الاتفاق نحو ١٧،٦ مليار درهم (٤،٨٩ مليار دولار) ليكون العجز المعلن حوالي ١،٤ مليار درهم. وقد أعلنت دولة الامارات عن تحسين رسوم جديدة على الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين والوافدين بما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة وخفض العجز في الموازنة العامة لعام ١٩٩٥. ويأتي ذلك في أعقاب إعلان الحكومة أن الخدمات الصحية تقدم للوافدين بأسعار شبه رمزية تقل عن ١٠٪ من تكلفتها. لذا فقد رفعت أسعار هذه الخدمات لتصل في أحيان كثيرة إلى أكثر من خمسة أمثال السعر السابق، كما تم زيادة رسوم الشهادات والتقارير الصحية وترخيص مزاولي مهنة الطب البشري والصيدلة وحملت القرارات زيادة رسوم الكهرباء ورسوم

معاملات الهجرة والجنسية مرور إضافة الى زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من ١/٤ الى ٢/٤ .

ومع تأخر صدور مشروع موازنة عام ١٩٩٥ ، تم الإتفاق على أن يكون إنفاق كافة الجهات والوزارات فى حدود موازنة عام ١٩٩٤ ، وعلى أساس أن يكون الإنفاق الشهري فى حدود ١/١٢ منها ومع توقع الموازنة لبقاء أسعار النفط على ماكانت عليه خلال العام الماضى ، واستمرار حصة إنتاج الامارات عند ٢,١٦ مليون برميل يوميا ، فانه لايتوقع حدوث إرتفاع فى الإيرادات النفطية . لكن نتيجة لزيادة الرسوم كما سبق القول فان الإيرادات غير النفطية ستتحسن نحو الزيادة وهو ماسيعمل بدوره على خفض العجز فى الموازنة الذى يبقى على أى حال أقل عجز بين كافة الدول الخليجية . كما أعلنت الامارات أن عام ١٩٩٥ سيكون عاما للخصخصة ، إذ من المتوقع أن تقوم الدولة بطرح جزء من أسهمها فى بعض الشركات الحكومية الناجحة للإكتتاب العام.

وعلى رأس المؤسسات التى ستطرح أسهمها للخصخصة مؤسسة الامارات العامة للبترول والمصرف العريى للاستثمار والتجارة الخارجية الذى تساهم فيه الى جانب الامارات كل من ليبيا والجزائر .

وهكذا يبدو فى أعقاب أزمة الخليج الثانية أن الظل المالى هو الظل الأكثر حدة فى اقتصاديات دول الخليج ، وخاصة بعد النضوب الكبير فى الاحتياطيات المالية لمعظم هذه البلدان وإتجاه أسعار النفط للإتخفاض منذ عام ١٩٩١ بعد إرتفاعها مؤقتا بسبب الأزمة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٠ .

إلا أن معالجة هذا الظل المالى لم تتبدل سوى مع نهاية عام ١٩٩٤ وبدا على الأرجح من موازنة عام ١٩٩٥ . إذ إتجهت معظم بلدان الخليج لأول مرة الى إحداث زيادات فى إيرادات الموازنة غير النفطية عن طريق رفع الرسوم على العديد من الخدمات والجمارك وزيادة أسعار الخدمات العامة التى تقدمها الدول الخليجية وبما يعد من التوسع الكبير فى سياسات الرفاه للدولة النفطية التى بدأت منذ الإرتفاع الكبير فى أسعار النفط فى أواخر عام ١٩٧٣ . كما أن السياسة الأخرى التى تتبناها العديد من الدول الخليجية هى الإتجاه للخصخصة لتخفيف الأعباء المالية

الدولة .والى حد أقل فان بعض دول الخليج فى سبيلها لمراجعة سياساتها فى التوكل بشكل يحد من خلق الوظائف الجديدة فى القطاع العام والحكومة وهو مايجد بدوره من نمو بند الأجور والرواتب فى جانب الإنفاق العام الذى يعد البند الأكبر للإنفاق فى معظم هذه البلدان .

ومن المنطقى أن تلعب السياسة المالية فى دول الخليج دورا يتجاوز بكثير الدور المعروف الذى تلعبه هذه السياسة فى بلدان أخرى ، نظرا لأن هذه السياسة لعبت الدور المحورى فى إدارة عجلة النشاط الإقتصادى ككل . سواء فى القطاع العام عن طريق المشروعات الكبرى التى نفذتها وتديرها الحكومة أو من خلال الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية التى يقوم بها القطاع الخاص ، أو من خلال الدعم المباشر وغير المباشر للمتجبن من القطاع الخاص . وكذلك من حيث توسيع الإستهلاك العالمى من خلال سياسات الدعم المفرط للمواطنين التى تبنتها هذه البلاد منذ منتصف السبعينات .

لذلك فان تعديل هذه السياسة سينعكس بدوره على حركة النشاط الإقتصادى ، إذ أن تقليص بعض بنود الإنفاق والدعم ستمنعكس ولاشك فى صورة تباطؤ عجلة النشاط وخاصة فى القطاع الخاص من خلال الحد من دوره فى مشروعات البنية الأساسية أو التوريدات للحكومة . وكذلك من خلال رفع الرسوم التى تتقاضاها الدولة على الخدمات العامة (الكهرباء - المياه - التليفونات) . أو من خلال ضبط الإستهلاك العالمى مع زيادة أسعار العديد من السلع والخدمات العامة والسلع المستوردة بعد رفع الرسوم الجمركية عليها . الا أن ذلك يعتبره العديد من الأطراف تطورا ايجابيا من زاوية أن هذه القرارات والسياسات الأخيرة يوسعها أن تعكس على نحو أكثر صحة التدرجات النسبية للموارد المتوفرة بما يؤدى الى تبني سياسات أكثر فاعلية فى عملية الإنتاج ذاتها . وكذلك تقليص اعتماد المواطن على الدولة فى مدة بخدمات وسلع بأسعار منخفضة فى وقت تنقلص فيه بشكل كبير الإيرادات التى تمكن الدولة من الاستمرار فى نفس هذه السياسة وخاصة فى ظل معدلات النمو السكانى المرتفعة التى تتميز بها هذه البلدان .

جمهورية مصر العربية

مقدمة

د. محمد السيد سعيد

آلة تصميم معين يحكم عملياتها الآلية. كما أن لها إرتباطاتها مع بيئتها، وهي إرتباطات تحكم عملياتها الحيوية. وبالتنسيق للنظام السياسي فإن هذا الجانب من الصورة يمثل تفاعلات وعمليات النظام. وكل طريقة أو أسلوب في حل المشكلات المطروحة على جدول أعمال النظام السياسي تتطلب توظيف موارد معينة: اقتصادية ودبلوماسية وسياسية وثقافية وربما عسكرية. ونعني بالموارد السياسية حجم التأثير الذي يحظى به النظام السياسي وتحالفاته. هذه الموارد تشبه المواد الأولية التي تستخدمها الآلة في عملية الصناعة لكي تخرج بمنتج نهائي. هذا المنتج النهائي هو السياسات وما تحققه من حل للمشكلات وبالتالي لدرجات متفاوتة من الرضا العام. فكل دراسة للنظام السياسي تتطلب معرفة طريقته في التشغيل، وما يستخدمه من موارد وما يطرده من سياسات: أي تفاعلات وآليات، ومداخلات ومخرجات.

هذا إذا نظرنا إلى النظام السياسي من منظور شديد البساطة وكأنه آلة صناعية حديثة. ومن منظور أكثر تعقيدا، فإن المطالب والموضوعات المطروحة على جدول أعمال النظام السياسي قد لا تقبل حولا بسيطة وحاسمة في الأمد القصير. وقد يكون حل مشكلة معينة على حساب تجاهل مشكلة أخرى، بل إن أسلوبا معيناً في حل طائفة من المشكلات قد يولد هو ذات طائفة أخرى منها. وغالبا ما تختار الحكومة القائمة أسلوبا أو طريقة ما، وتختار الأطراف الأخرى في النظام السياسي أو في المجتمع السياسي الواسع طريقة أو طرق أخرى. وهنا يكون الصراع السياسي حول التوجهات والفلسفات والاستراتيجيات الكبرى لحل المشكلات هو أحد مداخلات النظام السياسي أو هو بيئة هذا النظام. بل قد يصل الأمر إلى حالة من الانقسام والتعارض الشديد بين أطراف المجتمع السياسي بحيث يصل بالمجتمع إلى حالة من التشتت الثقافي، عندئذ تكون أمام معضلات كبرى للتطور الاجتماعي والثقافي بشكل عام. بل قد تكون حتم اجتماعية وثقافية عندما يكون واضحا أمام المجتمع السياسي أن كل الطرق المتاحة أو التي يدافع عنها أطراف مختلفون في المجتمع السياسي لحل المشكلات والقضايا المطروحة على جدول الأعمال لها تكاليف كبيرة يصعب احتمالها بدون

مثل أي نظام سياسي آخر، يواجه النظام السياسي في مصر طائفة من التحديات والمشاكل. ويمكن النظر إلى هذه المشاكل والتحديات من خلال أكثر من منظور تبعاً لدرجة بساطة أو تعقيد ورقي الرؤية.

من المنظور البسيط، هذه التحديات والمشاكل هي التي تشكل جدول أعمال النظام السياسي والمجتمع السياسي أي طائفة الموضوعات والمطالب التي تتطلب عملاً منظماً لحلها أو إضاعتها. ويؤدى نجاح النظام السياسي في حل المشكلات والتحديات التي تمرر عن جدول أعماله إلى إرضاء أكبر قسم ممكن من المجتمع السياسي، وبالتالي نمو مشروعية النظام. وعلى العكس يؤدي فشل النظام السياسي في حل هذه المشكلات أو الوفاء بالمطالب ذات الأولوية من وجهة نظر أطراف عديدة في المجتمع السياسي إلى إحباط واسع، وبالتالي إلى تآكل مشروعية هذا النظام.

في حالة النجاح، يتوازن المجتمع السياسي والنظام السياسي، وينتقل من حيث الرضا العام بإدائه إلى مستويات أعلى من الإشباع وتحقيق قدر عظيم من السلام الاجتماعي والسياسي الداخلي، دون الحاجة إلى عمليات تأكل أو تغيير جسيمة أو مكلفة. وفي حالة الفشل، يفقد النظام السياسي قدراً من توازنه ويصبح أسيراً لاختلالات وتشوهات معينة، غالباً ما تعبر عن نفسها في صورة صراع سياسي واجتماعي، ربما ثقافي، ويتطلب الأمر قدراً من التأقلم والتغيير في خصائص النظام السياسي أو الطريقة التي يعمل بها.

فكل جدول أعمال النظام السياسي هو حجر الزاوية في دراسة فعالية النظام السياسي أو المعيار أو المحك الذي يحكم بمقتضاه على نجاح النظام من عدمه، وعلى حاجته للتأقلم الإيجابي والتغيير السلمي بدرجة تقل أو تزيد تبعاً لدرجة الاختلال ومستوى الوفاء بالمطالب وحل المشكلات. فإذا نظرنا للنظام السياسي وكأنه آلة - مثلاً يفعل بعض علماء السياسة منذ الخمسينات - فإن كل نظام يتسم بطريقة أو أسلوباً ما لحل المشكلات المطروحة على جدول أعماله. هذه الطريقة تنهض جزئياً على الخصائص القانونية والسياسية للنظام وجزئياً على التفاعلات التي يدخل هذا النظام طرفاً فيها مع بقية أطراف المجتمع السياسي. فكل

هزات كبرى في المجتمع نفسه.

هذا المنظور الأخير يتطلب لدراسة النظام السياسي مداخل معقدة ومتطورة، ومتعددة للغاية. وقد يتحتم الأخذ بهذا المنظور عندما يكون من المستحيل النظر إلى النظام السياسي كآلة صناعية حديثة لها طريقة مستقرة، أي آليات وعمليات حيوية منتظمة لحل المشكلات. ففي معظم النظم السياسية في العالم الثالث نجد درجات متفاوتة من عدم الاستقرار والتقلب لأسباب أهمها حالة التخلف والفقر نفسه. غير أنه حتى في حالة النظم السياسية في الجزء المتقدم من العالم قد نجد انفسنا أمام لحظات انتقال وأزمات كبرى. ومع ذلك، فإن المنظور البسيط للنظام السياسي يصلح كبداية لدراسة العمليات السياسية على نحو مفهوم لأكثر القراء. ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة للمجتمعات السياسية القديمة والأكثر حدا من حيث الاستقرار مثل حالة مصر. ولهذا فسوف نتعامل مع دراسة

النظام السياسي في مصر من المنظور البسيط. ويتطلب ذلك التمييز بين مخلات النظام، ومخرجات أي سياسته وأدائه من حيث فعالية اضطلامه بوظائف السياسة، وعملياته وتفاعلاته. هذا وإن كنا سنحدث تغييرا في هذا التقسيم التقليدي وذلك بأحلال جدول أعمال النظام السياسي محل ما يسمى بالمخلات (أي الموارد التي يوظفها لحل المشكلات وإنتاج سياسات). ولا يستبعد ذلك بالطبع الأخذ بمنظور أكثر تطورا ورفقا عندما يكون ذلك ضروريا للكشف عن معضلات وإشكاليات معينة للمنظور السياسي في البلاد. وبالتالي، سوف يقدم التقرير عرضا متميزا هذا العام، كما يلي:

أولا: جدول أعمال النظام السياسي (ومدخلاته).

ثانيا: عمليات وآليات النظام السياسي ووظائفه.

ثالثا: السياسات (أي مخرجات النظام السياسي).

القسم الأول

**جدول أعمال النظام السياسي
كما تمكسه اتجاهات الصحافة المصرية
سبتمبر ١٩٩٤**

مقدمة :

الوحيد الذي تقاس عليه الأهداف القومية والوطنية.

وعلى المستوى الداخلي، فإن تعريف هذه الأهداف وتعيين أولوياتها ومناهج التوصل إليها والسياسات المطلوبة والممكنة لتجاوزها هي مجالات لصراع وتتناقض أكثر تعقيدا بين أطراف المجتمع السياسي في مصر. وهو صراع أكثر تعقيدا لأنه لا يقيم على استقطاب ثنائي بين الحكومة من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى، فكما سيتضح لاحقا من دراسة خطاب الأحزاب السياسية أن كل طرف من أطراف المعارضة يختلف مع الحكومة في مجال ما أو سياسه بعينها، ويتفق معها في جوانب أو سياسات أخرى وذلك لأن المعارضة في مصر ليست جبهة واحدة في كل القضايا الداخلية الكبرى.

ومن المتفق عليه بين جميع أطراف المجتمع السياسي أن التخلّف هو أصل كل بلاء في مصر، أي أنه الأرض الخصبة لتوليد المشكلات والتحديات الأعمق التي تواجهها البلاد. ولكن القوى الفكرية والسياسية تتوزع بعد ذلك وتتباين فيما يتعلق بكيفية إنهاء التخلّف والركوب. فالبعض يطرح التحول الديموقراطي كبداية سليمة لمواجهة الجوانب الاقتصادية للفقر والتخلّف، والبعض الآخر يرى عدم إمكانية تحقيق تطور ديموقراطي سليم بدون قاعدة اقتصادية قوية. والبعض الثالث يرى أن الضيق الثقافي هو سبب التخلّف وي طرح أما العودة إلى الأصول الإسلامية (كما يرونها) أو التقدم الحقيقي في التحديث الثقافي والعلمي (كما يرونه). وفي مجال الانطلاق الاقتصادي، يرى البعض المشى قديما في سياسات الإصلاح على هدى من قوى السوق والانفتاح على العالم الخارجي وتشجيع الاستثمارات، على حين يرى بعض آخر أن التنمية والانطلاق الاقتصادي في ظروف التخلّف في مصر يحتاج لسياسات بديلة جذريا تقوم فيها الدولة بدور جوهري من خلال التحكم في مسار المتغيرات والمشورات الاقتصادية الخارجية والداخلية بشكل مخطط وبالاتحاد على القطاع العام والحشد والتعبئة الجماهيرية والاجتماعات الأخيرة ترى حقمية التوصل إلى حد أدنى من المساواة في توزيع الدخل شرطا جوهريا لتعبئة قوى المجتمع لمواجهة التخلّف على نحو مخطط، وتعتبر اتجاهات أخرى أن القضية ليست في المساواة وإنما في إشباع الاحتياجات وهو أمر يتطلب تشجيع الاندثار والاستثمار. ولكل من الاتجاهات السياسية الكبرى في البلاد جدول أعماله وأولوياته التي يراها أنسب للبلاد.

وتجرى المناظرات حول الأهداف والتحديات على مستوى معين من العمق، ولكن هذه المناظرات تفسط للتعامل مع الظواهر والمعطيات الجارية التي تمثل الأغراض السطحية

يواجه المجتمع السياسي في مصر معضلات واختيارات كبرى. بل إن هذا المجتمع يواجه مشكلة تحديد أسسها ذاتها وتوجهاته المستقبلية من حيث الاختيار بين أنماط حضارية وثقافية مختلفة: تطرح تيارات الاسلام السياسي اختياراتا يقوم على إعادة الارتباط مع النمط الحضاري الموروث من العصر العثماني باسم الاسلام، وهو دين الغالبية العظمى من أبناء البلاد، أما بقية أطراف المجتمع السياسي فتترغب في مواصلة الصيغة أو الاختيار الحضاري الذي إرتادته مصر منذ أكثر من قرن كامل، وهو يقوم على مشروع كبير للنهضة يأخذ بكل من معطيات الحداثة والمعطيات العقلية والوجدانية الأساسية في مراحل الازدهار العظيم للحضارة العربية الإسلامية. وأكثر التوترات وأشد صور الصراع السياسي في المجتمع المصري في المرحلة الراهنة إنما تتبثق عن هذا الانقسام والتناقض في مجال اختيار النمط الثقافي والحضاري.

غير أن هناك مؤثرات وصورا أخرى للصراع قد تتقاطع - ولو جزئيا - مع هذا الموضوع البارز للاختيارات القومية. وتخص مسألة العلاقة مع العالم - أو بالأحرى مع النظام العالمي القائم - طائفة كبيرة من الخلافات والتناقضات التي تشتمل على عدد كبير من القضايا والاختيارات والأولويات وتسيب توترات ومبراعات سياسية عميقة. فإلى جانب تيارات الاسلام السياسي، هناك تيارات فكرية وسياسية أخرى تطرح درجات مختلفة من القطيعة أو الانقطاع عن النظام الدولي القائم لصالح مآثره من حاجة شديدة للتطور الوطني والقومي المستقل. وكذلك، تعتقد أغلب هذه التيارات أن الصراع العربي - الإسرائيلي هو حجر الزاوية في اختياراتها وتوجهاتها الكبرى حيال مسائل أساسية لسياسة الداخلية والخارجية. وفي المقابل، هناك تيارات فكرية وسياسية من بينها التيار الذي يشكل قلب سلطة الحكم أو النظام السياسي في مصر ترى أن الانفتاح والتفاعل الإيجابي مع العالم، بما في ذلك التحالف الاستراتيجي والتكتيكي مع القوى السائدة والحاكمة لجرى تطور النظام الدولي هو الاختيار العقلاني الوحيد، وهو اختيار لا يفتي الحاجة للفضال والصراع من أجل تحقيق أهداف قومية معينة تراها قابلة للحل في إطار النظام العالمي القائم ودون حاجة للانقطاع عنه أو القطيعة والصراع ضده. ومن بين هذه الأهداف تحقيق حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي. وعلى أي حال لا ترى هذه التيارات الأخيرة أن هذا الصراع هو المحور الوحيد المحرك للاختيارات الوطنية والقومية أو المعيار

لمشكلات ومعضلات أعمق. وغالبا ما تتابع الصحافة تلك الظواهر والمعطيات والقضايا التي تتجلى على سطح الحياة السياسية بشكل دوري أو منتظم وممتد من خلال وقائع متجددة لنفس الظاهرة. كما أن الصحافة تتعامل مع قضايا وأحداث مركبة دون أن تردها بالضرورة إلى مكوناتها الأولية، أو محاورها وأبعادها الأساسية.

بهذا المعنى، فإن الصحافة ليست هي الأداة الكاشفة عن جدول الأعمال الحقيقي المطروح على النظام أو المجتمع السياسي في مصر. غير أنه باعتبارها إحدى الوسائط الأساسية للرأي العام، فإنها قد تكون أنسب أداة متاحة للكشف عن الموضوعات المتعلّقة بالرأي العام، والتي ينبغي للنظام السياسي أن يتعامل معها ويواجه ما تتضمنه من مشكلات بقصد إرضاء الرأي العام والحصول على دعمه وتأييده، وبالتالي ترسيخ مشروعيته هو. وكذلك، فإن

الصحافة قد لاكتشف عن الأولويات الحقيقية للمشكلات والقضايا المطروحة على جدول أعمال النظام السياسي، غير أن التغيير في أولويات المعالجة الصحفية للقضايا والمشكلات يكشف جوانب كثيرة من أداء النظام السياسي، والانتقالات المهمة في المزاج العام.

ومن هذه الزاوية، نستطيع أن نستثمر المعالجات الصحفية للكشف عن الموضوعات والمشكلات الملقة للرأي العام، وعن الانتقالات المهمة في المزاج العام خلال عام معين. ونعتقد أن النظام السياسي، وخاصة سلطة الحكم، يجب أن تنتج خطابا للرأي العام يعالج هذه القضايا والمشكلات على نحو مرضٍ. ويمثل هذا الجزء من التقرير قراءة كيفية وكيفية لجدول أعمال النظام السياسي من وجهة نظر الرأي العام والصحافة.

أولا : قراءة كيفية

القاسم المشترك بين مختلف الاتجاهات، وإن كان أقل تبلورا بكثير من الخطابات الخاصة بكل اتجاه على انفراد. فهناك توافق عام على الحاجة للاقترب بدرجة ما أكبر من النموذج الديموقراطي في الحكم، ومستوى أعلى من الكفاءة والحسم في إتخاذ القرار، وتوافق أكبر مع الرأي العام وتطلعاته وحاجاته، بما في ذلك التخلي عن الروتين والغرلة البيروقراطية لصناع القرار وتعيينا أوثق عن الشعور بهيوم وحاجات الرأي العام، وخاصة في أداء الوزارة والوزراء.

وقد ناقشت الصحافة موضوع الإصلاح السياسي هذا العام في أكثر من مناسبة. ويبدو أن الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس مبارك وعقد في عام ١٩٩٤ كان أكثر المناسبات التي حظيت بمناقشات مكثفة وإهتمام ملحوظ من جانب الصحافة. وبينما يعد هذا الحوار من القضايا الاجرائية وليس من القضايا أو المطالب الموضوعية، فإن الاهتمام به بالقدر وعلى النحو الجاد الذي ظهر في الصحافة يعبر تماما عن اللفتة المشتركة بين أقسام الرأي العام والمجتمع السياسي للخطو على طريق الإصلاح السياسي والدستوري - والتغيير السلمي من الداخل بشكل أعم - كما أن هذا الاهتمام يبرز جانبا شديدا الخصوصية من الثقافة السياسية المصرية وهو ما يمكن تسميته بروح التراضي أو التكامل السياسي بالمقارنة بالمنافسة أو الصراع الحزبي. وخلال هذا العام أيضا ناقشت الصحافة قضايا شتى تنتمي لمجال الإصلاح الدستوري والسياسي، ومن بينها قضية حقوق الإنسان، وأسلوب تعيين العمدة في الكليات الجامعية والعقد في القرى، ولتنقسم الكتاب كالمادة حول الاتفاق والاختلاف مع القراءات التنفيذية أو التشريعات البرلمانية حول هذه القضايا. ولكن بروزها الصاد يكشف ربما عن أولوية الانشغال بتنظيم الحياة السياسية والمجال السياسي في البلاد.

٢ - قضية الإصلاح الاقتصادي:

لاتعكس مقالات الرأي في الصحافة المصرية الأولوية

تبرز القراءة الكيفية لجدول أعمال النظام السياسي من خلال الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٤ عدة قضايا مركبة استقطبت جل اهتمام المجتمع، وهي:

١ - قضية الإصلاح السياسي والدستوري:

يبدو المجتمع السياسي المصري، والرأي العام، مشغولا بقضية الإصلاح السياسي منذ فترة. والمقصود عموما من هذه القضية هو الإصلاح السلمي من داخل النظام السياسي. ويتأكد هذا المعنى من خلال توجه أطراف مختلفة للمجتمع السياسي بمخاطبة رئيس الجمهورية بطلب هذا الإصلاح. وكانت الصحافة قد عبرت بوضوح عن المزاج العام الطالع للإصلاح السياسي في العام الماضي من خلال المعالجة المكثفة لمسألة التغيير الوزاري. وكذلك برزت الآمال والمطالب الهادفة للإصلاح في العام الماضي أيضا من خلال المعالجة الصحفية لمسألة إعادة انتخاب الرئيس مبارك. ويظهر الفارق الكيفي بين معالجات الصحافة لهذه القضية بين العام الماضي والعام الحالي. ففي العام الماضي كان المصطلح السائد للتعبير عن نفس القضية هو «التغيير» من الداخل. وبرز هذا الشعار أو المصطلح في معظم المناسبات والأحداث السياسية التي كانت تضغط أوتبرز أو تعطي الأمل في التغيير أو قرب مباشرته.

أما خلال عام ١٩٩٤ فقد اقتربت المعالجات الصحفية من الموضوع بدرجة أكبر. فبدلا من شعار التغيير الأقل وضوحا والأكثر تعمييرا عن أشواق مبهمه، إستخدمت الصحافة تعبير الإصلاح والذي تضمن معان دستورية وسياسية أكثر تأثيرا. وبطبيعة الحال، فإن المعالجات الصحفية لاتتلف حتى على مجرد مرغوبة الإصلاح السياسي والدستوري، وإنما كانت هذه المعالجات هي ميدان السجال الفكري والسياسي حول مرغوبة هذا الشعار ومعناه ومدلوله وملاسته في اللحظة الراهنة وعلى ضوء المشكلات والتطورات والأولويات الأخرى المطروحة على جدول أعمال النظام السياسي. غير أن هناك نوعا من

الثقافة السياسية للمصريين.

وتظهر هذه الدلالة بوضوح خلال العام الماضي من الربط العميق في غالبية من الكتابات الصحفية والآراء السياسية بين الفساد والارهاب. فالكثير القوي الفكرية والسياسية وأشدّها تأثيراً في البلاد يرى أن مناهضة والقضاء على الارهاب تستلزم بالضرورة محاربة الفساد. وخلال العام الحالي، تطلّ كتاب كثيرون من هذا الربط في معالجتهم لقضية الفساد لصالح إبرازها كقضية مستقلة ذات قيمة عملية ورمزية كبيرة. ويكشف ذلك عن أن الرأي العام قد أصبح يرى أن القضاء على الفساد لا يقل أهمية عن القضاء على الارهاب.

٤ - الارهاب والتطرف:

ترجع الاهتمام بمشكلة الارهاب والتطرف في مقالات الرأي بالصحافة المصرية هذا العام بالمقارنة بالعام الماضي. وقد يعود ذلك جزئياً إلى انحصار القلق من هذه الظاهرة نسبياً بعد تمكن قوات الأمن من السيطرة على الظاهرة واستعادة المبادرة من أيدي المنظمات الارهابية والقضاء على كثير من مراكزها التنظيمية وسحق جانب رئيسي من قوتها الضاربة. وقد عجز هذا الانحصار النسبي أيضاً إلى عملية تأقلم منطقيه بعد إنكماش أثر الصدمة العامة من انفجار الظاهرة الارهابية التي تعد في ثقافة وتوقعات المصريين أمراً إستثنائياً بجانب طبيعتهم وقيمهم السياسية.

وفي هذا الإطار، يمكن القول أيضاً بأن المجتمع السياسي قد اتخذ قراراً ضمناً بأن لا يترك لقوى الارهاب صلاحية وسلطة وقف الاهتمام بالقضايا المصرية الأخرى واستئناف المسار العادي للحياة السياسية بما فيها من مجالات ممتدة حول قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي، وغيرها. ومع ذلك يظل الاهتمام والقلق من الظاهرة الارهابية واضحاً وحاداً في صحافة الرأي المصرية. وهو ما يجعل هذه القضية من بين المشكلات الرئيسية على جدول أعمال المجتمع السياسي.

٥ - العدالة الاقتصادية والاجتماعية:

الاهتمام البارز الذي توليه صحافة الرأي في مصر بطائفة واسعة من المشاكل والمطالب التي تدلّ في مفهوم العدالة الاقتصادية والاجتماعية تكشف عن إستمرار هذه

الحقيقي لقضية الإصلاح الاقتصادي أو ما يتصل بها من قضايا بالضرورة، وذلك لأسباب عديدة، ربما يكون أبرزها وأهمها من الناحية الإجرائية عدم توفر عدد كاف من الكتاب الكبار على معالجة هذه القضية بالمقارنة بالقضايا السياسية، وذلك ببساطة لاعتبارها مجالاً متخصصاً يحتاج لسيطرة متميزة على أدوات التحليل الخاصة بها. كما أن القضايا الاقتصادية لا تتغير بالحدة نفسها التي يحدث بها التغير في المجال السياسي.

ومع ذلك، فإن الاهتمام الكبير الذي يبديه كتاب الرأي في الصحافة المصرية لقضية الإصلاح الاقتصادي يمثل استجابة جزئية لحجم القلق العام من الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وخاصة من جانب رجال الأعمال والموظفين في القطاعين الحكومي والعام وبعض الفئات التي تعاني من البطالة، وخاصة من المتعلمين. وتظهر الأهمية الكبيرة للوضع الاقتصادي في موضوعات أخرى تناولتها صحافة الرأي بصورة مستقلة، وخاصة موضوع البطالة، والسكان والضرائب، بل وبعض القضايا السياسية مثل التطرف والارهاب التي يعزوها بعض الكتاب لأسباب اقتصادية.

وعموماً، فإن الآمال المعقودة على الإصلاح الاقتصادي من جانب البعض، أو التشاؤم بصدد احتمالات تحسن الأوضاع الاقتصادية من جانب آخرين ينتقدون السياسات الحكومية للإصلاح، تبدو كامنّة في معظم المعالجات الصحفية سواء التي تتناول موضوعات اقتصادية أو مشاكل أخرى. ويمكن القول بأن الموقف من الإصلاح الاقتصادي يظل موافق الكتاب من كافة القضايا والمشكلات والمطالب الأخرى، مما يوضح قيمة ومكانته في جدول أعمال المجتمع السياسي المصري.

٣ - الفساد:

قفر الاهتمام بموضوع الفساد ومحاربته حفزة كبيرة جداً في المعالجات الصحفية هذا العام، بالمقارنة بالعام السابق، بل وبالأعوام السابقة عموماً. فمن وجهة نظر الرأي العام يبدو أن هذا الموضوع قد صار أهم الموضوعات والمطالب الخاصة بالشأن العام على الإطلاق. وربما يمكننا تفسير ذلك بأنه قد صار «المجال الرمزي» الأكثر إشتباكاً مع كافة القضايا والهجوم الأخرى لدى الرأي العام والمجتمع السياسي في وقت واحد. ويعني ذلك أن الجانب المهم في هذا الموضوع ليس هو جانبه المادي والاضخامة المشكلة بالمؤشرات الواقعية والنسبية، وإنما قيمته في

والغزو. ومع ذلك، فإن رد الفعل الأقوى يظهر في المطالبة بإصلاحات فعالة في مجالات مهمة للثقافة القومية، وخاصة مجال التعليم.

وتعد المناقشات الخاصة بإصلاح نظام التعليم بندا دائما على جدول الأعمال المصري كما يظهر من الصحافة، وخاصة أن هذا الجدل قد شهد تجربيا مستمرا ومضطربا خلال الأعوام القليلة الماضية. وتكشف المعالجات الصحفية لهذه القضية عن القلق العاصف حول اضطراب عملية الإصلاح التعليمي. ولكنها تكشف أيضا عن رد فعل أميل حيال الإشكاليات الثقافية يتمثل في التركيز على تحديث التعليم باعتبارها مناط الأمل في اللحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية وقاطرة مشروع الحداثة عموما. وفي مقابل إيمانهم بالأمل على استمرار التحديث الثقافي، جاءت المناقشات حول القضايا الثقافية والأخلاقية المتضمنة في توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في القاهرة كاشفة عن المدى الكبير لثقل الشعور بالاستهداف والغزو الثقافي من جانب الآخرين والأقوياء في النظام العالمي. وهنا أيضا لم تمر المخاوف بدون رأي مضاد وقوى يطرح الثقة بالنفس كمعيار رئيس يمكن الأمة من إستكمال مشوار التحديث دون خشية من التلوث أو الاختراق الثقافي والأخلاقي. ولكن قوة الجول نحو عدم الأمان جعلت المبادرة بيد القوى الفكرية والسياسية التي تعبّر عن المخاوف من بداية المناظرة حول مؤتمر السكان حتى نهايتها تقريبا.

ولا يجب أن ينتهي هذا العرض بدون ملاحظة ختامية حول تكوين هذا الجدول لأعمال النظام السياسي في مصر. فالامر البارز في هذا الجدول هو أنه قد تكون بمساهمة قوى فكرية وسياسية عديدة، وأنه لا ينتمي لامن حيث الشكل ولامن حيث المحتوى لأي قوة بعينها منفردة. فعلى سبيل المثال، صارت المخاوف الثقافية التي يطرحها التيار الاسلامي بقوة شديدة وإلحاح ملحوظ أحد أهم الموضوعات على جدول الأعمال المصري في الوقت الذي تحتاج صحافة الرأي في مصر لمشاعر وأراء حاسمة مناهضة بقوة شديدة للإرهاب والتطرف المنسوبين أساسا لتيار الاسلامي، وخاصة الأشد مغالاة والمسئول عن أعمال الارهاب. وسوف نلاحظ كذلك أن المطالبة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية - التي يطرحها بقوة التيار اليساري في مصر - هي جزء لا يتجزأ من جدول أعمال المجتمع السياسي وذلك بالرغم من القوة المؤثرة التي تطرح بها مطالب أخرى - معاكسة شكليا على الأقل - تستهدف تشجيع الاستثمار والمستثمرين في خلال تنازلات ضريبية. ومع أن هذا الجدول للأعمال يحتوي على تناقضات شكلية وموضوعية، ويقوم على مساحات ومناظرات ومعارك فكرية وسياسية حادة، فإنه في مجموعه قد صار جدول أعمال المجتمع السياسي

القيمة مشتتة في الوجدان المصري بالرغم من التقلبات الكثيرة والعتبة أحيانا في أولويات ودلالات القيم السياسية في مصر خلال العقود المنصرمة. ولا يعني ذلك أن الكتاب جميعهم أو حتى أغلبهم قد تناولوا طائفة المشكلات والقضايا التي جمعناها تحت مفهوم العدالة الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من هذه القيمة. إذ تفلت تناول هؤلاء الكتاب ومواقفهم تبعا للقضايا المحددة المثارة. فعلى حين طرح عديدين مفهوم العدالة الضريبية ضمن تناولهم مسألة الضرائب، تجاهل غيرهم هذا المفهوم وركزوا على ما تمثله الضرائب من عائق لتطور الانتاج وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب.

أما المعالجات لمشكلة البطالة فكانت أكثر التزاما بقيمة العدالة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بين أجيال المصريين. وكذلك جاءت المعالجات لمشاكل المرأة المصرية أكثر تعاطفا مع هذه القيمة. وظلت هذه القيمة أيضا المساجلات الملتبسة حول قضية الفساد. كما برزت كأحد الضوابط المطلوبة للإصلاح الاقتصادي، وجاءت المطالب الخاصة باصلاح حال الأحياء العشوائية والفقرية وتشجيع الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والسياسية في صعيد مصر هي الأكثر تعبيراً عن الأشواق الدفينة للعدالة الاقتصادية والاجتماعية في ثقافة المصريين. إلى جانب أن هذه المطالب تعبير عن رد فعل عقلاني حيال «صدمة» الارهاب الذي تركزت أحداثه في صعيد مصر.

٦ - المنعة الثقافية: التحديث والإصالة:

ناقشت مقالات الرأي في الصحافة المصرية القضايا الثقافية بحيرة شديدة وفي مجالات متنوعة وبمناسبة أحداث وتطورات كثيرة أهمها مؤتمر السكان والتنمية الدولي الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، والتطورات في تكنولوجيا الاعلام والمعلومات. بل وإنعكست هذه المسألة أيضا على قضايا فرعية مثل سفر اللوحات الفنية المملوكة لمصر للعرض في العالم الخارجي. وتكشف هذه المناقشات عن ميل بارز ومؤثر للغاية في الثقافة والسيكولوجية الراهنة المصريين نحو عدم الأمان الثقافي والشعور الحاد بعدم المنعة والتعرض للانجراف الثقافي. وقد نوقشت هذه المسألة صراحة بإسم «الغزو الثقافي». وعبرت غالبية من الكتاب عن خشيتهم من أشكال مختلفة للغزو خاصة من خلال قنوات التلفزة الفضائية، والتطبيع الثقافي مع إسرائيل. ولكن هذه المخاوف لم تمر بدون رأي معاكس قوى بدوره يرى أن الثقافة المصرية (المستهددة على قاعدة قوية من الثقافة العربية/ الاسلامية) لا يخشى عليها من التآكل، وأن فيها من نواحي المنعة ما يجعلها صعبة على الانجراف

ثانيا : تحليل كمي وتحليل المضمون

د. ألفت حسن آغا ، د. نجوى حسن خليل ، أحمد ناجى قمحة

والحزبية حيث تمت معالجتها في (٧١٨) معالجة صحفية منها (٣٤٦) معالجة في الصحف القومية و(٢٧٢) معالجة في الصحف الحزبية. والأرقام السابقة تؤكد على محورية هذه القضية وأنها كانت الشغل الشاغل للصحافة المصرية طوال عام ١٩٩٤. وقد كانت صحيفة الأهرام هي الأكثر إهتماما بمعالجة هذه القضية إذ عالجتها في (٢٣١) معالجة، تضمنت عرض فكرة الحوار مع تحليل لكافة أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وفي إطار هذه المعالجات، كان هناك تركيز على ثلاثة جوانب هي: التوصل الى اتفاق وطني يضع قضية الأمن والاستقرار في موضعها الصحيح من أولويات العمل الوطنى.

- التوصل الى الخطط الاقتصادية التى تعمل على استمرار عملية الإصلاح الإقتصادى مع مراعاة أبعادها الإجتماعية. البحث عن الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

- تحديد استراتيجيات تشمل رؤية علمية وموضوعية لمستقبل مصر مع بداية القرن الحادى والعشرين.

أما صحيفة الأخبار فقد عالجت هذه القضية في (٩١) معالجة. وفي هذا الإطار عرضت آراء قطاع من المواطنين فى الأولويات التى ينبغى أن تناقش فى الحوار والتى تمثلت فى:

- مناقشة خطوات الإصلاح السياسى.
- مناقشة مشكلة التطرف بكافة أبعادها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.
- مناقشة خطوات الإصلاح الإقتصادى بحيث يراعى التوازن بين الأجور والأسعار وبين متطلبات الإصلاح وأبعاده الإجتماعية وبين الريف والمدن.
- مناقشة مستقبل مصر، واستراتيجيات التعامل مع التطورات الجديدة فى العالم.

أما صحيفة الجمهورية فقد كانت أقل الصحف القومية

تم الاعتماد فى هذا التحليل على أسلوب تحليل المضمون الكيفى للمعالجات الصحفية التى تتمثل فى المقال الافتتاحى، مقال الرأى، العمود الثابت، التحقيق، والحديث والتى وردت فى الصحف القومية (الأهرام، الأخبار، الجمهورية) والصحف الحزبية (مايو، الوفد، الشعب، الامالى، الأحرار، العربى، الخضر، مصر، والأمة التى كانت غير منتظمة الصدور) بصدد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى اجمع عليها الخبراء. كما تم حصر المعالجات الصحفية حصرا كليا شاملا فى الفترة من أول يناير وحتى آخر ديسمبر عام ١٩٩٤.

ولقد جات القضايا السياسية فى مقدمة القضايا التى تناولتها الصحافة المصرية بالبحث والتحليل. فلقد بلغ عدد المعالجات الصحفية التى تناولت هذه القضايا ٣٨٠ معالجة، وذلك بالمقارنة بـ ١٨٧٢ معالجة للقضايا الاجتماعية، و ٧٠٥ معالجة للقضايا الاقتصادية، و٩٥ معالجة للقضايا الثقافية.

وسنعرض فيما يلى لأهم اتجاهات الصحافة المصرية التى وردت بصدد هذه القضايا.

١ - القضايا السياسية:

استمرت القضايا السياسية فى مقدمة القضايا التى تناولتها الصحافة المصرية بالبحث والتحليل عام ١٩٩٤، كما كان الحال فى الأعوام السابقة. ومن ضمنها قضيتا الإرهاب والتطرف، والفساد، اللتان سبقت معالجاتهما عام ١٩٩٣، ولكن مع إختلاف ترتيبهما. حيث شهد عام ١٩٩٤ معالجات لقضية الفساد أكثر من قضية الإرهاب والتطرف انظر «جدول رقم (١)». وفيما يلى عرض لأهم الإتجاهات التى وردت فى الصحافة المصرية بصدد هذه القضايا:

أ - الحوار الوطنى:

حظيت هذه القضية بكبر إهتمام من الصحف القومية

إهتماما بمعالجة هذه القضية، إذ عالجتها في (٢٤) معالجة. وقد أكد إستطلاع رأى أجرته الجمهورية على أن الحوار يجب أن يكون مفتوحا لكافة القوى السياسية وأن الأولويات التي ينبغي أن يتناولها الحوار تتمثل في:

- الإرهاب - الحريات وتعديل الدستور - الإصلاح الإقتصادي - الأمية - التعليم - البطالة.

أما الصحف الحزبية، فنجد أن صحيفة مايو قد عالجت هذه القضية في (٢٣) معالجة. وقد أكدت أن الحوار الوطني حوار قومي وليس حوارا حزبيا، بمعنى أن الدعوة للحوار موجهة إلى جميع المواطنين سواء أعضاء الأحزاب أو غيرهم، ولكن مع مراعاة أن الحوار يجب أن يقتصر على من يستخدم الكلمة لا السلاح. وقد أكدت مايو أن الحوار سيمعل على:

- إصلاح الوضع الإقتصادي والاجتماعي.

- إستمرار عملية التطور الديمقراطي.

- القضاء على مشكلتي البطالة والتعليم كخطوة على طريق مواجهة الإرهاب.

أما صحيفة الوفد والتي كانت أكثر الصحف الحزبية إهتماما بمعالجة هذه القضية في (١٨٨) معالجة فنجد أن كل هذه الممارجات ذات توجه واحد بل تستخدم نفس العبارات في صياغة هذا التوجه الرافض للمشاركة منذ البداية. وأكدت الوفد في هذا الإطار أن الدعوة إلى الحوار استهدفت مائلي: تهدئة المعارضة في الداخل، وإعطاء صورة ايجابية لجمعيات حقوق الانسان في الخارج لبحث عن شرعية جديدة للنظام لمواجهة أحداث العنف وارتفاع الأسعار وظروف الفساد.

وأكدت الوفد أن الأولوية في الحوار ينبغي أن تكون لقضية الإصلاح السياسي وليس الإصلاح الاقتصادي. وبالتالي فالطلوب أن يتنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني والبدء في تعديل الدستور، أن يقوم الحوار على مبدأ التكافؤ بين كل أطرافه ومع الإعلان عن تشكيل لجنة الإعداد للحوار أعلنت الوفد أنسحاب الحزب من الحوار، حيث لم تعد هناك حاجة للحوار بعد أن فرض الحزب الوطني شروطه وشكل اللجنة من ٩٥٪ من أعضائه بما يعني أن الحزب الوطني يرغب في أن يحاور نفسه. وبعد الانتهاء من أعمال الحوار، أكدت الوفد أن حصيلة الحوار تثبت صحة موقف وقرار الحزب الذي إنسحب حرصا على المبادئ التي قام من أجلها.

أما صحيفة الشعب فقد عالجت هذه القضية في (٢٨)

معالجة صحفية. فرحبت بالدعوة إلى الحوار، ودعت إلى أولوية الإصلاح السياسي. وبعد الإعلان عن تشكيل لجنة الإعداد للحوار، انتقدت اختيار أغلبية الأعضاء من الحزب الوطني. وبعد الانتهاء من الحوار، أكدت الشعب أن الحكومة أغرقته في تفاصيل صغيرة مما جعل نتائجها غير ذات فائدة.

وعالجت صحيفة الأمل هذه القضية في (٢١) معالجة، أبرزت أهم القضايا التي ينبغي أن يناقشها الحوار وتتمثل في:

- الإصلاح السياسي على أساس تداول السلطة.

- الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية الشاملة وعم تحميل الطبقات الكاسحة أعباء هذه العملية.

- المواجهة الشاملة للإرهاب وتجريم توظيف الدين في السياسة.

- المواجهة الجذرية للفساد وإطلاق آليات الرقابة الشعبية.

أما صحيفة الأحرار فقد عالجت هذه القضية في (٤٠) معالجة، أكدت فيها قبل إجراء الحوار أن فكرة الحوار الوطني تمثل قمة أولويات العمل السياسي في مصر نظرا لصعوبة استمرار الأليات الحالية في المستقبل، وعارضت مثل صحيفة الشعب - إستبعاد الإخوان المسلمين من الحوار. وبعد إنتهاء أعمال الحوار أبرزت الأحرار أنه إنتهى من حيث بدأ بين الوصول لحل للمشاكل التي ناقشها.

أما صحيفة العربي التي عالجت هذه القضية في (٣١) معالجة صحفية، فقد انتقدت مثل صحيفة الوفد منذ الإعلان عن الحوار إصرار الحكومة على السيطرة على كافة أطرافه قبل أن يبدأ، خاصة وأن الدعوة للمشاركة لم تحدد أي أطر أو موضوعات تتم مناقشتها.

ب - الفساد:

عالجت الصحف القومية والحزبية قضية الفساد في (٦٩٤) معالجة صحفية، وبرت (١٩٢) منها في الصحف القومية و(٥٠٢) منها في الصحف الحزبية.

وكان الاتجاه الغالب في الأهرام التي عالجت هذه القضية في (١٤٣) معالجة أن الاتهامات التي تنتشرها صحف المعارضة دون أدلة لتشويه صورة الشخصيات العامة هي إرهاب فكري ودعوة إلى الفوضى وعدم الإستقرار، وأن الفساد موجود في كل دول العالم، وأن النظام الحاكم لا يملك عن متابعة الفساد والمفسدين. ودلت على ذلك بملاحقة حيتان البناء والغذاء والتي بلغت مداها

بصور القانون ١١٣ لمحاربة الغش وحماية المستهلك.

وتبنت الأخبار هذا التوجه في معالجتها لتلك القضية (٤٤) (معالجة)، عبر إبراز أن مختلف أجهزة الدولة قد أعلنت الحرب على الفساد، ولايستطيع أحد أنكار ذلك، خاصة وأن الاعلام لايفك عن ملاحقة الفساد والمفسدين. وورثت بها اشارات لضرورة إعادة النظر في نظام الحكم المحلي والإدارة المحلية بحكم أنهما السبب المباشر وراء الكثير من قضايا الفساد. أما الجمهورية، فقد كانت أقل الصحف القومية إهتماما بمعالجة هذه القضية، حيث عالجتها في (٥) معالجات برزت فيها فكرة أن أي مجتمع يتميز بالبيروقراطية الإدارية لابد وأن تنتشر فيه ظاهرة الفساد.

أما صحيفة مايو فقد عالجت هذه القضية في (١٤) معالجة حملت فيها على ما اعتبرته، محاولات للتشهير بالمجتمع وأفراده تحت ستار محاربة الفساد مما يلحق ضررا كبيرا بسعة مصر وأبنائها في الخارج، كما أكدت على أن الحكومة تتصدى للفساد والمتورطين فيه مهما كانوا، مدلة على ذلك بإسقاط مجلس الشعب لعضوية بعض نوابه الذين ثبت تورطهم في قضايا فساد وأيضاً تعدد الجهات التي تتولى متابعة ورصد الفساد.

ومالجت صحيفة الوفد هذه القضية في (١٢٥) معالجة، برز فيها منظور متميز عن بقية الصحف، يرى أن النظام الشمولي الذي ورث الحكم بعد ثورة يوليو هو المسؤول الأول استشرء ظاهرة الفساد. كما اتهمت بعض كبار رجال الحزب الوطني بأن لهم صلة بأشهر قضايا الفساد خلال هذا العام (حيثان البناء، اللحوم الفاسدة). وفيما أشادت الوفد بالقانون ١١٣ ألا أنها أكدت أنه كشف عن وجود ٢٢٠ قضية فساد وغش متعددة في القاهرة وحدها، وأن الحكومة لم تطن عن المتورطين في هذه القضايا.

أما صحيفة الشعب فقد كانت أكثر الصحف القومية والحزبية معالجة لهذه القضية، حيث عالجتها في (١٩٦) معالجة. وقد جاءت معظم هذه المعالجات في صورة تحقيقات حول ما اعتبرته مظاهر فساد في قطاعات مختلفة (الباني - القنات - البترول - الزراعة - استقلال النفوذ... الخ). أما بقية المعالجات في الشعب فقد أكدت أن الفساد منتشر في مصر ولا تكتفي لمحاربته الشعارات التي ترفعها الدولة.

صحيفة الأمالى، التي عالجت هذه القضية في (٤٣) معالجة، اتهمت الحزب الوطني بالدفاع عن الفساد والتستر عليه، بدعوى الحفاظ على الاستثمارات ورؤوس الأموال وعدم دفعها للهرب.

وأهتمت صحيفة الأحرار، التي عالجت هذه القضية في (٥٤) معالجة بما اعتبرته انتشارا للفساد. بحيث لم يعد قاصرا على الحكومة والقطاع العام فقط وإنما أمتد أيضا ليشمل القطاع الخاص وقطاع الأعمال. ودعت الى ضرورة إصدار القوانين التي تضبط عمليات الفساد مثل قانون محاكمة الوزراء وضرورة الإعلان عن الزمة المالية لكبار المسؤولين.

كما أهتمت صحيفة العربي، التي عالجت هذه القضية في (٦٦) معالجة، بانتشار الفساد أيضا، والحاجة الى وضع القوانين الرادعة وإجراء المحاكمات السريعة لمواجهته. كما أبرزت التلازم بين الإرهاب والفساد بحيث أصبحا - وفقا لبعض معالجاتها - وجهين لعملة واحدة هي نتاج سياسات خاطئة في كل المجالات وأن مواجهة الإرهاب لابد أن ترافقها حرب ضد الفساد.

جـ- التطرف والإرهاب:

احتفظت قضية التطرف والإرهاب بمكانتها كواحدة من القضايا الأساسية التي تحتل قائمة الأولوية في الصحافة المصرية: فقد برزت في ٦٢٧ معالجة، وبلغت ٢٤٪ مقارنة بالقضايا السياسية الأخرى التي أهتمت بإبرازها الصحف القومية والحزبية. وقد احتلت قائمة القضايا السياسية في جريدة الأهرام بخاصة حيث ظهرت في ٢٥١ معالجة رأى، ثم الوفد في ١٠٦ معالجة، ثم الأخبار في ٦٩ معالجة، وكذا أبرزتها جريدة الأحرار في ٤٦ معالجة، والشعب في ٤٥ معالجة، والأمالى في ٤١ معالجة. وكان لها نصيب من الاهتمام في كل الصحف كما هو موضح في الجدول رقم (١).

- وتضمنت معالجات الأهرام جوانب وآراء عدة من أهمها:
- أن الإرهاب ليس نتيجة للتطرف الديني فقط بل لكثير من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية.
- أن علاج الإرهاب والتطرف لابد أن يكون شاملا للجوانب الأمنية والفكرية والسياسية.
- تنمية المناطق العشوائية.
- ضم مساجد الأمالى للارواق.
- أن يظل موضوع الإرهاب، قضية قومية فوق الخلافات السياسية والفكرية.

وقد غلب على معالجات هذه القضية في «الأخبار» وأخبار اليوم إبراز ارتباط الإرهابيين بالخارج، واعتبارهم أدوات لمؤامرة خارجية. كما دعت لأن يكون انتماء قيادات الأحزاب والأجهزة التنفيذية والشعبية في الصعيد لمصر

وليس للعصبيات التي يخرج منها الارهاب.

وورد في بعض معالجات «الجمهورية» اتهام بعض الأحزاب المصرية بأنها تساهم في تضليل الرأي العام وتشجع على الارهاب من خلال مجرماتها المستمر على النواة وكذا موقفها من أحداث نقابة المحامين احتجاجا على وفاة محام. كما اهتمت بتأثير البطالة والعشوائيات وارتفاع الاسعار، ونابت بضرورة المشاركة الجماهيرية.

وابرزت جريدة «مايو» توبة بعض المتطرفين باعتبار انها بداية عودة الوعي لهم. واشادت بدور وسائل الاعلام وبخاصة التلفزيون ويجهد رجال الامن التي نجحت في توجيه ضربات قاسية للارهابيين.

وبالمقابل انتقدت جريدة «الوفد» التعامل مع الارهابيين من المنطلق الامني وحده، وحذرت من ان الارهاب لم يخف رغم عدم وجود حوادث كبيرة ذات نوى اعلامي. وبرزت ان الحل الامثل لمواجهة الارهاب هو المزيد من الحرية والديمقراطية والتطوير والتوعية للشعب والقضاء على الفساد والبطالة والتفاوت الاجتماعي والفقر وضرورة تعديل الدستور بما يكفل الحريات العامة، وتأسيس جبهة قومية تقف ضد الارهاب.

واهتمت جريدة «الأحرار» في بعض معالجاتها بليضاء ان جماعة الاخوان المسلمين لا علاقة لها بالعنف، فيما اتهمت معالجات أخرى هذه الجماعة بأنها جماعة سياسية تستمر وراء الدين للوصول الى الحكم. واتفقت مع صفح معارضة أخرى في أن المطلوب ليس القمع وإنما الديمقراطية الكاملة لجميع الاتجاهات، الى جانب تحقيق التنمية المتوازنة في محافظات مصر المختلفة.

وربطت جريدة «الشعب» قضية الارهاب بالتغيرات الاجتماعية والضغوط المتزايدة وانتشار البطالة وغياب العدالة. وبرزت ان الاخوان المسلمين ضد الارهاب بشتى صوره، وان مهاجمة اصحاب التيار الاسلامي المعتدل تدعيم للطرف والمتطرفين.

أما جريدة «الاهالي» فقد ركزت على ان سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية تخلق المناخ الملائم لنمو الارهاب وخاصة سوء الارضام المعيشية والنقص في الخدمات الاساسية. واشادت بالجهد الذي يبذله رجال الشرطة في مواجهة الارهاب، وبعث الشعب لمساندة الشرطة، لكنها رفضت نجاح السياسات الأمنية بقدرة الحكومة على التخفيف من الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي. وأكدت على ان مواجهة الارهاب ليست مسؤولية الدولة فقط وإنما ايضا مسؤولية المثقفين والفنانين.

أما جريدة «العربي» فقد ربطت في بعض معالجاتها بين الارهاب والفساد. ورات أن المواجهة تبدأ بحكومة وحدة وطنية وخطة شاملة سياسية واقتصادية وثقافية وامنية وعقائنية.

٤ - الإصلاح السياسي:

تقوت الصحف الحزبية على القومية في معالجة هذه القضية وخاصة جريدة الوفد (١٥٥ معالجة)، وجريدة الشعب (٨٦ معالجة)، وجريدة الأحرار (٦٦ معالجة)، مقابل ٢٢ معالجة في جريدة الأهرام، ٢٥ معالجة في الأخبار. كما ظهرت في جريدة الاهالي ٢٩ معالجة، وفي جريدة مايو ٢٤ معالجة ، وفي جريدة العربي ١٦ معالجة. وهو ما يوضحه الجدول رقم (١).

وفي معالجاتها القليلة، ورد في جريدة «الأهرام» اهتمام الرئيس بتدعيم الديمقراطية، وعزوف الكثير من المواطنين عن المشاركة في الانتخابات، ومطالبة المعارضة بأن تكون إيجابية وأن تنتهج بالشعارات عبر صفحتها.

وبالمثل حذرت بعض معالجات جريدة «الأخبار» من الصورة التي تبدو بها أحزاب المعارضة، وطالبت الأحزاب أن تتحرك كي يشعر الشعب بوجودها، ولاتكتفى بإصدار الصحف، وأن يتبنى كل حزب عملا اجتماعيا يقوم به. كما انتقد بعض المعالجات في الأخبار الأصوات التي تدعو الى قصف الأقاليم، والذين يمارسون تعديل الدستور. وبرزت ان قانون سلطة الصحافة مازال في حاجة الى مراجعة. وان الصحف التي تصدر الآن ليست على المستوى المتوقع.

أما جريدة «الوفد» فقد اهتمت اهتماما واضحا بقضية الإصلاح السياسي، ورات أن المطلب الأساسي هو دعم الديمقراطية والحريات العامة، وطالبت بتغيير احكام قوانين الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية والفناء قانون الطوارئ. وانتقدت تقييد المظهر الوحيد للديمقراطية في مصر وهو حرية الرأي والتعبير. وإصدار قوانين من شأنها تضيق الخناق على الحريات العامة بداية من قانون النقابات المهنية الى مشروع قانون الصحافة الى قانون العمد. ونابت بضرورة تشكيل حكومة معادية لقمع باجرام انتخابات حرية زهية ثم يوضع دستور جديد ي طرح للاستفتاء العام.

كما أكدت جريدة «الشعب» ان الإصلاح السياسي هو المحل لأي اصلاح شامل. ونابت بأن تشكل لجنة مستقلة من صفوة المفكرين للدراسة مقترحات الإصلاح التي تقدم بها مختلف الأحزاب والنقابات والهيئات. وأن تهيأ الاجراء لاجراء انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ بنزاهة كاملة وتحت الاشراف الكامل للقضاء.

ومثل كل صحف المعارضة، انتقدت جريدة «الأحرار» مد العمل بقانون الطوارئ لمدة ثلاث سنوات اضافية، وطالبت بإلغاء قانون الاحزاب الحالي وليس تعديله.

واهتمت جريدة «الامالي» بضرورة تنقيح الجداول الانتخابية. كما طالبت بإلغاء قانون الطوارئ وتقسيم الدوائر الانتخابية تقسيمات جغرافية سليمة. وأشارت في بعض معالجاتها الى ان هناك قوى داخل النظام تريد أن تقضى على هامش الحرية المتاح للصحافة. وحذرت من أن اغلاق المنافذ الشرعية للتمبير عن الرأي يهدد بتصاعد العنف. كما ادانت ممارسات الشرطة ضد عمال كفر الدوار الذين يدافعون عن حقوقهم بشكل سلمى.

وأيدت جريدة العربي خشيتها من فقد العمال والفلاحين لحقوقهم التي اكتسبوها خلال العقود الماضية. وطالبت بطرح مشروع قومي للإصلاح السياسي والاقتصادى والاجتماعى لمناقشته ثم الاستفتاء عليه.

أما جريدة «مايو» فقد اهتمت بانتقاد الدعوة لتعديل الدستور، معتبرة انها لا تعبر عن ارادة الجماهير. وأن بعض التعديلات المقترحة تتضمنها نصوص الدستور القائم فعلا.

د- تعيين العمداء

عالجت الصحف القومية والحزبية قضية تعيين عمداء الكليات الجامعية في (٦٣) معالجة. حيث وردت (١٨) معالجة في الصحف القومية و(٤٥) معالجة في الصحف الحزبية.

وقد عالجت صحيفة الأهرام هذه القضية في (١١) معالجة، تباينت مابين المؤيدين والمعارضين، وإن كان الإتجاه المؤيد هو الغالب وأكد المؤيدين للقانون أن تاريخ الجامعات يذكر عمداء عظاما كانوا معينين وليسوا منتخبين بالإضافة الى أن تعيين العميد لن يؤثر على الديمقراطية التي تمارس في الجامعات وذلك من خلال مجالس الجامعات المختلفة. أما المعارضون فقد رأوا أن القانون جاء ليحطم الآمال في اصلاح التعليم الجامعى بالإضافة الى حرمانه للطبقة المثقفة من حقه في ممارسة الديمقراطية داخل مجتمعا.

أما صحيفة الأخبار فقد عالجت هذه القضية في معالجتين، الأولى عامود ثابت هاجم هذا القانون لحرمانه أساتذة الجامعات من حقهم الدستورى في إنتخاب عميد الكلية. أما المعالجة الثانية فكانت تحقيقا مع عدد من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المختلفة المؤيدين لهذا القانون.

أما صحيفة الجمهورية فقد عالجت هذه القضية في (٥)

معالجات مؤيدة للقانون لأنه يقضى على الصراعات المريرة بين الأساتذة من أجل كسب الأصوات.

وبالمثل أبرزت صحيفة مايو في معالجاتها الست لهذه القضية أن القانون لايشكل أى مماس بالديمقراطية وأنه يهدف إلى القضاء على الشلالية والإنتهازية داخل الجامعة بالإضافة إلى إغادة الإعتبار للأستاذ والقيم الجامعية والقضاء على الصراعات من أجل المنصب.

وبالمقابل عارضت صحيفة الوفد القانون في (١٧) معالجة، أكدت فيها أن القانون ضربة جديدة لهامش الديمقراطية المتاح وأنه يجعل عميد الكلية مجرد موظف ينفذ أوامر.

وكذلك رفضت صحيفة الشعب هذا القانون في (١٠) معالجات. وطالبت أساتذة الجامعة بالتحرك لإعلان رفضهم للقانون. كما رفضت صحيفة الامالي في معالجاتها الإثنتي لهذه القضية من منظور، أنه يعتبر تراجعا عن الضيار الديمقراطية، وصحيفة الأحرار من خلال (٦) معالجات أبرزت أن هذا القانون يحرم أساتذة الجامعات من ممارسة حقوقهم الديمقراطية في إختيار من يمثلهم وأنه تم تمريره دون الرجوع لأساتذة الجامعات. وكان هذا أيضا موقف صحيفة العربي من خلال ٤ معالجات.

و- قضية تعيين العمدة

وقد عالجت الصحف القومية والحزبية هذه القضية في (٦٣) معالجة. (٢٩) منها في الصحف القومية و(٣٤) في الصحف الحزبية. وكان الإتجاه الغالب في الأهرام من خلال (١٩) معالجة أن هذا القانون سيعيد شربط الهيبة للعمد، ويقضى على العصبية القبلية والتكتلات داخل القرية. الامر الذي يدعم دور العمدة في صورته الجديدة في مواجهة الإزهاق.

وعلى الرغم من أن الإتجاه العام في الأخبار من خلال (٨) معالجات كان نحو تأييد تعيين العمدة، إلا أن بعضها رأى أن القانون الجديد يتجاهل إتجاه العالم كله نحو أن تصبح الأمة هي مصدر السلطات.

أما الجمهورية فقد تناولت من خلال معالجتين نصوص القانون الجديد، وأبرزت الحق الذي كفله القانون الجديد للمرأة بأن تصبح عمدة.

واكدت مايو من خلال (٣) معالجات أن إختيار الحكومة لموظفيها لايتعارض مع الديمقراطية، بالإضافة الى أن نظام التعيين سيعيد للعمدة هيبة والقرية المصرية الأمن والإستقرار.

أما صحيفة مصر فقد هاجمت الكنيسة هجوما مباشرا من خلال (٨) معالجات. أكدت خلالها أن البابا يمنع دخول معارضييه الى الكنائس، وأنه يتبع سياسة فرق تسد.

٢ - القضايا الاجتماعية:

جاءت القضايا الاجتماعية في المرتبة الثانية لعام الثالث على التوالي وذلك من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها بعد القضايا السياسية ومنعزض فيما يلي اهم هذه القضايا:

١ - مؤتمر السكان:

تصدر الجدل الذي أثاره مؤتمر السكان كل القضايا الاجتماعية هذا العام ففقد بلغ عدد المعالجات الصحفية التي تناولته بالبحث والتحليل ٢٢٦ معالجة بنسبة ٢٢٪ من مجموع القضايا الاجتماعية. وتوضع معطيات الجدول رقم ٢ مدى اهتمام الصحافة المصرية بتناول هذا الموضوع. ولقد قدمت الصحف المصرية وجهات نظر مختلفة حول قضية السكان وعرضت آراء المؤيدين للمؤتمر والمعارضين له.

وكانت صحيفة الاهرام اكثر الصحف اهتماما بمتابعة هذه القضية ولحرت العديد من الرئي والافكار حول قضية السكان والتنمية بصفة عامة مثل: ان حل الازمة يكون باعادة توزيع السكان جغرافيا، وان التنمية هي السبيل الوحيد لمعالجة المشكلة السكانية، وان المؤتمر ليس مخالفا للاسلام، وان المطلوب هو الفهم الصحيح والترجمة الدقيقة البعيدة عن اللبس لوثائق المؤتمر.

وتضمنت بعض المعالجات رفض أن يكون الاجهاض وسيلة لتنظيم النسل، ومطالبتها بالمساواة في قانون الجنسية وتحسين قوانين الاحوال الشخصية ومشاركة المرأة في وضع السياسات السكانية.

كما اشتملت بعض المعالجات على اقتراحات مثل: ان يتضمن المؤتمر مناقشة موضوع هجرة الكفاءات العلمية وتزيف العقل العربي من النول التامية للدول المتقدمة، وتوسيع مفهوم محو الأمية الثقافية والصحية والقانونية والسياسية، وتعزيز مكانة المرأة بتعليمها وفرض مشاركتها في القرار، والتصديق على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتخفيض نفقات التسليح وتوجيهها للتنمية.

وانتقدت الاخبار في معالجاتها عدم التعرض لقضايا الجوع والتضخم والبيئة واحترام حقوق الانسان، وأشارت

وبالمقابل رفضت صحف المعارضة قضية تعيين العدد، حيث حذرت الوفد من خلال (٢٠) معالجة من تحول العدد الى موظفين رسميين يخضعون لتعليمات الحكومة مما سيؤثر على نتائج انتخابات المجالس المحلية والبرلمانية لصالح الحكومة. كما حذرت الشعب من خلال (٥) معالجات من زيادة تركيز السلطة وإحكام قبضة الحكومة على زمام الأمور. وإثارة الاضطرابات في القرى وضياع هيئة العدة. أما الاملالي فمن خلال (٢) معالجات أكدت على أن هذا القانون قد يأتي بنتائج عكس ماترغبه الحكومة. بما يعنى أنه قد يساعد على زيادة الفساد وانتشار الجرائم الإرهابية.

وهاجمت الاحرار من خلال معالجة واحدة القانون الجديد وأكدت أنه يقوض الديمقراطية ويحول العمد الى موظفين.

أما العربي فمن خلال معالجتين أكدت على رفض القانون لأنه يمثل ضربا مباشرا لهامش الديمقراطية المتاح.

٣ - الخلاف داخل الكنيسة:

وقد انفردت معالجة هذه القضية بأمرين:

أ - أن الصحف القومية لم تتناول هذه القضية بأى معالجة.

ب - أنها أقل القضايا السياسية التي تمت معالجتها هذا العام (٥٦ معالجة في الصحف الحزبية).

أكدت مايو من خلال معالجة واحدة لهذه القضية على مواقف البابا الوطنية وطالبت بعدم التدخل في شئون الكنيسة والحفاظ على وحدتها ووحددة المجتمع المصري لمواجهة ظاهرة الإرهاب.

أما الوفد فمن خلال (٥) معالجات، أكدت على إستتكار التهمج على البابا بما له من مركز روحي بين الأقباط.

واتخذت الشعب (٢١ معالجة) خطا مختلفا، حيث انتقدت شعار عدم التدخل في شئون الكنيسة، لأنه يظهر الكنيسة كائنها دولة داخل الدولة، كما أكدت أن هناك فرقا بين قد رجال الدين ونقد الكنيسة.

أما الاملالي فقد عالجت هذه القضية في (٩) معالجات، غلب عليها الدفاع عن البابا، والدعوة الى إجراء حوار موضوعي يكون مفتاح المصالحة الكنيسة.

وأكدت الاحرار من خلال (٤) معالجات، أنها ضد التدخل في الشئون الداخلية للكنيسة.

الى الاخطاء في ترجمة وثيقة نوابية كوثيقة المؤتمر وما أحدث ذلك من رعب فعل ورافضة للمؤتمر، ورات أن مشكلة الجنسية لم تأخذ حقها في بنود المؤتمر. وظهرت روح نقابية في بعض معالجات الجمهورية، من خلال طروحات مثل: أن العالم اليوم لايعرف مشاكل سكانية واحدة وبالتالي لا يوجد مايسمى بسياسات عالمية للسكان، وأن وثيقة المؤتمر جاءت مضطربة، وأن القانون الحالي المنظم لنشاط الجمعيات الأهلية التي ظهرت أهميتها وبرزها خلال المؤتمر، وأن المؤتمر تركز حول الاجهاض وتنظيم الأسرة وابتعد عن هدفه الخاص بربط السكان بقضية التنمية.

واهتمت مايو بالأراء المؤيدة للمؤتمر، ومنها أن عقد المؤتمر بالقاهرة شهادة نجاح للسياسات السكانية المطبقة في مصر، ودليل على انكسار الارهاب.

اما صحيفة الوفد فقد غلب على معالجاتها اتجاه نقدي للمؤتمر طرح مجادلات مثل: أن وقف الانفجار السكاني من خلال وسائل تخالف المبادئ والأيدان تلقى معارضة، على الحكومة أن تبحث عن سياسة جديدة ومعالجة جديدة لموانع انتشار الحمل. أن المؤتمر ركز على الشق المتعلق بالسكان وأغفل المتعلق بالتنمية.

اما صحيفة الشعب فقادت الحملة ضد المؤتمر من خلال مجادلات في ثنائيا معالجاتها مثل: انه لا توجد علاقة بين زيادة السكان وتدهور جهود التنمية. أن تقيير التوازن السكاني لصالح العالم الاسلامي من شأنه النصر. ضرورة تشجيع الزيادة السكانية وعدم الموافقة على الاجهاض الا في حالة تعرض صحة الام لخطر. أن البعض الذين يمثلون ١١٪ فقط من سكان العالم يحاولون القضاء على مصدر قوة العالم الثالث من خلال هذا المؤتمر. أن الوثيقة بها مصطلحات مخالفة للسلام وتدعو لتدعيم الثقافة الجنسية بين الأطفال، وتهتم الأسرة.

ودافعت الأمالى عن المؤتمر والوثيقة التي صدرت عنه ورات أن الحكم على نتائجه سابق لأوانه. وانتقدت الاعلام لأنه لم يطرح الآراء المختلفة حول المؤتمر.

ب- التعليم:

كانت قضية التعليم هي ثاني أهم القضايا الاجتماعية هذا العام من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها ويوضح الجدول رقم (٧) مدى اهتمام الصحف القومية والجزئية على السواء بتطليل أهم القضايا القومية المتعلقة بالتعليم وهي الفراغ السياسي في الجامعات، الدروس الخصوصية مشاكل تحويلات الطلاب من المغفريين، العنف

في المدارس، قضية الزنى الموحد والحجاب، خصخصة التعليم وإنشاء المعاهد الخاصة، قانون الثانوية العامة، تعديلات سنوات الدراسة بالمرحلة الإعدادية، والفصل بين الجنسين.

وجاءت صحيفة الاهرام في مقدمة الصحف في معالجتها لهذه القضية إذ تناولتها في ٩٤ معالجة طرحت من خلالها المسائل التالية:

أن قضية الفراغ السياسي بالجامعات يجب أن تطرح للنقاش لبحث ايجابيات وسلبيات اشتغال الطلاب بالسياسة.

إنشاء قناة تعليمية خاصة بالتليفزيون، وإصلاح حال المعلم ماديا وتعديل نظام الامتحانات ، الحد من الدروس الخصوصية. وتأييد فكرة الزنى الموحد لأنه يؤدي الى الاحساس بالمساواة، ودعم موقف وزير التعليم في قضية ارتداء الحجاب، وأن كان بعض المعالجات اعتبر الحجاب نوعا من الحرية الشخصية.

انتقاد إنشاء بعض المعاهد الخاصة التي تعطي شهادات فوق متوسطة بمصرفيات لما فيها من فساد، ومطالبة المجلس الاعلى للجامعات بالإشراف عليها وبحث امرها، والدعوة لضبط أعمال المدارس الخاصة، وضرورة تعديل المناهج لمعالجة التطرف والعنف، وتطوير العملية التعليمية من خلال تحديث التعليم الجامعي والتعليم بشكل عام، والاهتمام بالبحث العلمي.

حل مشكلات التعليم الفني ليكون من اهداف زيادة قدرتنا على انخال التكنولوجيا الحديثة في مختلف جوانب الحياة. وزيادة نسبة الانفاق على التعليم من مجمل الانفاق العام للدولة ومواصلة الاهتمام بالابنية المدرسية وتقديم حوافز مادية ومعنوية للمدارس الابتدائية في القرى.

إعادة صياغة قانون الجامعات ليغطي مختلف نشاطات وشئون العمل الجامعي، كما تناولت الأخبار قضية التعليم من جوانب عدة مثل: تأييد قرار وزير التعليم بمنع ارتداء الحجاب، وتأكيد أن الزنى الموحد سيخلف نوعا من الانضباط في المدارس، والمطالبة بإلغاء أعمال السنة لمنع ضغوط المدرسين على الطلاب ، وتخفيض الرسوم في فصول التقوية. وإنشاء مراكز لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وتدريس مادة التصميم التكنولوجي من سن ٩ سنوات، وتطبيق نظام المدرس المساعد للقضاء على الدروس الخصوصية. مطالبة وزير التعليم بضبط أعمال المدارس الخاصة.

القدمى حتى تصل الى حد الانصاف.

واهتمت الاخيار بمشروع قانون الاسكان الجديد، وحظر بعض المعالجات فيها من ترك الوحدات غير السكنية والتجارية للعرض والطلب. وطالبت بزيادة القيمة الاجبارية بصورة عامة وضمان عدم طرد المستأجرين تحت أى مبرر، والاستماع الى آراء الملك والمستأجرين والمهندسين والمقاولين قبل اصدار القانون.

كما اهتمت الجمهورية بهذا المشروع، وطالبت فى بعض معالجاتها بسرعة اصداره لأنه سيضجع الاستثمار فى عمليات البناء. لكن اختلفت الآراء من معالجة أخرى فرأى بعضها ان مشروع القانون يحقق التوازن بين المالك والمستأجر حيث يرفع الاجارات مع تطور مستويات النخل ويشجع البناء وزيادة نشاط بنوك الاسكان، بينما رأى بعض آخر أنه يراعى مصالح المالك على حساب المستأجر.

وركزت مايب أيضا على مشروع قانون الاسكان ورات ضرورة اطلاق العلاقة لحرية التعاقد بين الطرفين لتشجيع الملك على البناء. وأن ينص القانون على حرية تاجير المباني الجديدة ويحظر التنازل من قبل الساكن لغيره عن مسكنه أو امتداد عقد الاجار لغير اقارب الدرجة الأولى، والا يتم تحويل المسكن لنشاطات تجارية الا بالاتفاق مع المالك.

وتميزت الوفد مثل الاهرام، باهتمامها بقضية العشوائيات، حيث عرّتها فى بعض المعالجات لزيادة الهجرة الداخلية من القرى الى المدن، وبغلة المستولين التى تساهم فى نمو هذه المناطق مما يشكل خطرا كبيرا. وطالبت بتعديل قانون المباني والتخطيط العمرانى. ولحل أزمة الاسكان طالبت بإطلاق حرية التعاقد بالنسبة للايجارات الجديدة، العمل على زيادة الأماكن المعروضة، وأنشاء وزارة للسكان الشعبى لحل مشكلة الاسكان للشباب ومحدوى الدخل، ذلك بالإضافة الى فرض ضريبة لامتعاص جانب من زيادة سعر الارض تستعمل حصيلتها للتخفيف عن محدوى الدخل، وتشجيع الاستثمار العقارى بتخفيض سعر الارض. اما عن مشروع قانون الاسكان، فقد طالبت برفع اجارات المباني القديمة، ورفض التعديل الخاص بإعطاء المحافظ سلطة التجازى عن عدم الانوار المخالفة ان كانت لا تؤثر على سلامة المبنى.

أما الشعب فطالب ايضا بالقضاء على العشوائيات منعا لانتشار الجريمة والعنف، ويودها ايضا طالبت الاحرار بالقضاء على العشوائيات التى تهدم السلام الاجتماعى.

وكذلك حقرت الاهالى من تحول العشوائيات الى مناطق تفريق للمجرمين. وعارضت فكرة انهاء العقود ووافقت على رفع اجارات المساكن القديمة بشكل متدرج ومادل وطالبت

وفى تناولها لقضية التعليم، اهتمت الجمهورية بموضوع الزى الموحد وفصل الجنسين، حيث رأت أن مسألة توحيد الزى يجب طرحها باعتبارها مشروعا اصلاحيا يعمل على المساواة خاصة فى مدارس البنات. كما اكدت مايب قرار وزير التعليم بتوحيد الزى المدرسى. وطالبت مايب بالاهتمام بالدراسة الابتدائية باعتبارها حجر الأساس فى العملية التعليمية. ودابت على الاشادة بجهود وزارة التعليم فى كل المجالات. وتحدثت عن خطة لتطوير التعليم تشمل اصلاح وتجديد الابنية التعليمية، واصلاح حال المعلمين وتدريبهم فى دول العالم، وتطوير كليات التربية، وتطوير المناهج وازالة ما بها من حشو وتكرار.

ورغم أن الوفد رأت أن قرار توحيد الزى قرار شجاع وحضارى، فقد اعتبرت قرار الوزير يحظر الحجاب تجاوزا يمس معتقدات الناس، وأنه تدخل من الدولة فى الحرية الفردية.

أما الشعب فقد اتخذت موقفا معارضا بشدة لقرار الوزير الخاص بالحجاب واعتبرت ان هذا القرار يعنى ان الاصل هو التبرج وأن الحجاب هو الاستثناء.

وبالمقابل رأت صحيفة الاهالى ان قضية توحيد الزى المدرسى ليست جديدة فى تعد الى عام ١٩٥٢، واشادت بقرار الوزير الخاص بتوحيد الزى. وطرحته آليات لتطوير التعليم بإصلاح المناهج التعليمية والعمل على اكتساب الخبرات واصلاح احوال المعلمين وتطوير كليات التربية وتعديل الخطاب التعليمى الرسمى الذى يعمل على تزييف وعى الطلاب.

واشادت العربى أيضا بقرار الوزير بشأن الزى الموحد، واستنكرت فى بعض معالجاتها موقف الاسلاميين من قضية الحجاب. كما آيت صحيفة الفضر قرار الوزير الخاص بالزى من حيث الجدا.

٣- الاسكان والعشوائيات:

اهتمت كل الصحف القومية والحزبية بمعالجة قضية الاسكان والعشوائيات وهذا مايفضحه الجدول رقم (٢).

وطرقت الاهرام هذه القضية من جوانب عدة مثل: أن قضية العشوائيات نتاج عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية متداخلة وذلك فمعالجاتها تكون عبر منظور اجتماعى وسياسى وأمنى متكامل. أنه لو توافرت فرص العمل والخدمات فى كل المجتمع المصرى لما وجدت العشوائيات حول القاهرة. أنه من الضرورة التعامل مع العشوائيات بمنطق الإزالة. أنه لعلاج العشوائيات لابد من تحقيق الاكتفاء الذاتى من سواد البناء والاراضى الصحراوية دين مقابل. انتقاد فكرة الغاء عقود الاجار بعد عدة اعوام والمطالبة بالتدريج فى زيادة نسبة الاجار للملاك

باستمرار الامتداد القانوني للعقد، مع زيادة القيمة الاجبارية كل خمس سنوات زيادة مناسبة.

واهتمت صحيفة العربي بمشروع قانون الاسكان وطالبت بمراجعتها لانه سيعمل على تشويد الاف الاسر من مساكنهم لعدم قدرتهم على دفع الاجارات الجديدة. وماجمت الفتوى القائلة بانّه يطابق الشريعة الاسلامية.

د - التلوث:

جاءت قضية التلوث في المرتبة الرابعة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بمعالجتها . فلقد اهتمت صحيفة الاهرام بقانون حماية البيئة الجديد واشارت الى انه يوفر الحماية القانونية لكل مكونات البيئة.

وانتقدت صحيفة الاخبار عدم تعرض قانون حماية البيئة لنهر النيل في اى مادة من مواده، كما اشارت الى خطورة المبيدات الزراعية على صحة الفلاح والمحصول وطالبت وزارة البيئة بحل هذه المشكلة.

ووصفت صحيفة الجمهورية قانون البيئة الجديد بأنه نقلة حضارية وانه احدى ركائز الاصلاح الاقتصادى والسياسى فى مصر.

اما صحيفة الوفد فقد حذرت من زيادة معدلات تلوث الهواء فى القاهرة وخطورة ذلك على صحة المواطنين، واشارت الى خطورة تلوث مياه النيل.

ودافعت الاهالى عن حق المواطن فى الحياة فى بيئة نظيفة وانتقدت عجز الوزارات المختلفة عن مواجهة التلوث واتهمت الدولة بالمشاركة ولو بالصمت فى تدمير صحة الشعب.

اما صحيفة العربي فقد اكدت على زيادة معدلات التلوث فى الماء والهواء مما ادى الى انتشار وزيادة الامراض، وطالبت الحكومة بمعالجة من يتسبب فى حدوث التلوث.

وانتقدت صحيفة مصر عدم تطبيق قانون حماية البيئة.

وانتقدت صحيفة الضمر أيضا عدم تطبيق قانون حماية النيل وحذرت من خطورة تلوث المياه على صحة الانسان. وطالبت بتقنية البحيرات وحمايتها من التلوث وتنفيذ مشروع قومي للتشجير كوسيلة لمكافحة التلوث، كما طالبت بقيام حركة شعبية لحماية البيئة.

اما صحيفة الامة فقد اعتبرت تلوث البيئة تهديدا للتنمية لايقف فى خطورته عن الازهاب.

هـ - آثار السيول:

غلب على معالجات الاهرام الاشادة بدور الدولة، وخاصة الجهود التى قامت بها القوات المسلحة لازالة آثار السيول واستتكار النقد الذى وجهته احزاب المعارضة للحكومة. لكن

أشار بعض المعالجات فى الاهرام الى ان الحكومة مسئولة عن خسائر السيول حيث لم تأخذ بالتخطيط العلمى لتجنب الاخطار.

وركزت الاخبار فى أهم معالجاتها لهذه القضية على ان محطة السيول تحتاج الى روح جديدة.

وتضمنت مايو معالجة صحيفة واحدة تميزت بالاشارة الى ان هيئة الارصاد قد حذرت من حدوث السيول، وانتقدت استخدام الاقدار كشماعة يلقى عليها عدم الاستعداد لمواجهة السيول.

اما صحف المعارضة فقد اجمعت على اتهام الحكومة بالمعجز فى مواجهة السيول ووصف معاناة المنكوبين والاشارة الى عدم وصول المعونات اليهم والى ان الفساد شاب عملية توزيع هذه المعونات، وانتقاد القيود المفروضة على حركة الأحزاب.

و- قضايا المرأة:

كانت قضية الختان اكثر القضايا تناولا فى الاهرام. وقد رأت معظم المعالجات الصحفية ان الختان ليس من الاسلام وانما عادة افريقية، واعتبرته جريمة ترتكب فى حق المرأة. كما اشادت بانعقاد المؤتمر السنوى الاول للمرأة فى مصر.

وركزت صحيفة الاخبار على حصول المرأة المصرية على حقها الدستورى فى المشاركة الفعلية فى الانتخابات، وقضية حصول ابناء المرأة المصرية التى تزوجت من اجنبي على الجنسية المصرية.

اما صحيفة الجمهورية فقد اشارت الى ان الوضع الحالى للمرأة يتسم بالسلبية حيث تعزف المرأة عن ممارسة الحقوق السياسية. واقرتحت الوفد فكرة انشاء مجلس اعلى للامومة ومشروع قومي لتوعية المرأة.

واتفقت صحيفة الشعب على اهمية المؤتمر القومى للمرأة، ولكن كان هناك بعض الملاحظات كلها ان المؤتمر احتكره الجاهل القديم وغاب عنه ممثل القطاعات الشابة من النساء المصريات، ولم يتم انتخاب اعضاء المؤتمر وانما جاء اختيار المشاركين بالتعيين.

كما انتقدت صحيفة الاهالى تشكيل المؤتمر القومى للمرأة والذى ضم اغلبية ساحقة من الحزب الوطنى مما اثر على توصياته. وحذرت من المساس بحقوق المرأة العاملة فى التعديلات الجديدة لقانون العمل.

ز - البطالة:

طرحنا الاهرام فى معالجاتها عدة حلول لمعالجة مشكلة

البطالة مثل نشر الصناعات الصغيرة في جميع المحافظات، خفض معدلات زيادة السكان، التوسع في الانفاق العام على التعليم والتدريب والبحث العلمي، أن تستجيب الحكومة لقانون المعاش المبكر، مساهمة الجمعيات الأهلية التطوعية في حل المشكلة.

وركزت الأخبار بعض معالجاتها على أن مشكلة البطالة أمنية وسياسية بالدرجة الأولى، وأن علاجها يحتاج إلى استثمارات مالية ضخمة. ولاحظت الجمهورية في بعض معالجاتها أن البطالة غير موجودة بين العمال والحرفيين بل هي موجودة بين المتعلمين وذلك يرجع إلى عدم ربط التعليم بحاجات المجتمع .

وركزت صحيفة مايو على أن هناك علاقة وثيقة بين البطالة والارهاب.

واتفقت صحيفة الوفد على أن البطالة من أهم الأسباب وراء الازمة، فأهارة البطالة المنقعة إلى قانون تصيين الخريجين عام ١٩٦٦.

وأشارت صحيفة الشعب أيضا أنه يمكن التقليل من البطالة في اوساط المتعلمين عن طريق التدريب وإعادة التأهيل وتطوير نظام التعليم.

وطرحت صحيفة الاهالي رؤيتها لعلاج المشكلة متمثلة في التالي: مراجعة الفلسفة الاقتصادية التي تتبعها الدولة، وبلورة سيفة جديدة للعلاقة بين القطاعين العام والخاص، التوسع في الانفاق على التعليم والتدريب والصحة بما إليها من الوان الاستثمار في البشر، توفير الموارد اللازمة لتحويل مشروعات التنمية، العمل على التهنؤس بالعمل العربي المشترك.

ونوهت صحيفة العربي بأن الحكومة هي السبب في انتشار البطالة حيث اوقفت التنمية وتوقفت عن تشغيل الخريجين.

وطرحت العربي رؤيتها لحل مشكلة البطالة عن طريق التوسع في الاستثمار ورفع اعانات بطالة للعاطلين لفترة مرحلية ويتم تدبير اموال الاعانات من مصادر مختلفة.

وأشارت صحيفة الخضر إلى أن الصندوق الاجتماعي لم يستطع امتصاص قدر كبير من البطالة، أن مشكلة البطالة ترجع إلى التحول المفاجئ من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق وأنه يجب تنفيذ المشروعات القادرة على استيعاب العاطلين.

٣ - القضايا الاقتصادية:

١ - الإصلاح الاقتصادي:

احتلت قضية الإصلاح الاقتصادي قمة الأولويات التي

عنت الصحافة المصرية بمعالجتها في ٥١٦ معالجة رأى. وقد اهتمت جريدة الاهرام خاصة بإبراز جوانب هذه القضية وذلك في ٢٥٢ معالجة رأى، ثم جريدة الوفد في ٨٤ قالب رأى كما يظهر من الجدول رقم (٣).

حرصت جريدة الاهرام في تناولها لقضية الإصلاح الاقتصادي على شمول معالجة القضية من كافة أبعادها، مع تبيان كافة وجهات النظر المتقابلة. وأكدت أن سياسة الخصخصة أن يضار منها العمال، حيث أن الحكومة تشتترط على الذين يشترون الشركات أن يضافوا على العمالة القائمة. وأوضح أن مصر تطبق الإصلاح الاقتصادي بشكل تدريجي وعقلاني مع مراعاة الجوانب السياسية والاجتماعية. وأشارت إلى ظاهرين في تطبيق الإصلاح الاقتصادي هما: انخفاض سعر الفائدة في البنوك بهدف تخفيض تكلفة التمويل على المستثمرين، وارتفاع سعر الأسهم في السوق لفة العروض من أسهم شركات قطاع الأعمال العام وزيادة الأرباح المتوقعة من بعض الشركات. كما أشارت إلى أن تخفيض الجنيه المصري مرفوض تماما وسوف يترك سعره للسوق دون تدخل من الحكومة.

أما جريدة «الأخبار» فقد أوضحت في ٢٦ معالجة أن سياسة الإصلاح الاقتصادي قد نجحت في وقف التضخم ولكنها لم تمنع ارتفاع الأسعار. كما نجحت في إصلاح الهياكل المالية دون تحقيق فرص عمل كافية. وأن ممانحتاج في المرحلة القادمة هو الخروج من حالة الركود وزيادة حجم الاستثمارات. وأيدت الحكومة في رفضها لمطالب صندوق النقد وشفوطه لتخفيض الجنيه المصري. وأشارت إلى أن مصر بدأت أولى خطوات تحرير القطن واستطاعت أن تستعيد للقطن المصري مكانته. وأشارت الجمهورية إلى أن سياسات الإصلاح تسير في الاتجاه الصحيح وأن الوصول إلى الأهداف المنشودة من عملية الإصلاح رهن بإزالة العقبات المتعددة مثل غياب فلسفة شاملة للإصلاح. وضرورة التأكيد على حرمة المال العام، وحمايته من التبيد.

أما دمايه فقد أكدت في ٢٣ معالجة أن تطور شركات قطاع الأعمال العام هو جزء أساسي من عملية الإصلاح الاقتصادي، وأن تطبيق الخصخصة يراعى منع الاحتكار وتشجيع المنافسة. وأن الحكومة حرصت منذ بدء برنامج الإصلاح على تخفيف أثاره على محدودي الدخل بزيادة العلوات الاجتماعية. وأن تخفيض الجنيه المصري إجراء مرفوض وضد آليات السوق.

وطلب على معالجات «الوفد» انتقاد بطء معدلات الإصلاح

دستورية هذا القانون، وأبرزت أن الإصلاح الضريبي يهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية وتوسيع قاعدة الضرائب دون تجاوز لحدود طاقة المواطنين الضريبية. وأشارت إلى أنه لا بد من دراسة إلغاء الضرائب العشوائية (كالمخمة وتنمية الموارد) مع بداية تطبيق نظام الضريبة الموحدة. وأكدت أن قانون الضريبة الموحدة سوف يحقق العدالة الاجتماعية. وأوضحت أن الإعفاءات الضريبية ليست كافية لتشجيع الاستثمار.

كما انتقدت «الأخبار» في معظم معالجاتها الضريبة على العاملين في الخارج التي أثارت غضب المصريين من رجال الاقتصاد وخبراء المال، وكذلك قانون الضريبة الموحدة.

وأظهرت «الجمهورية» ضرورة توفير الضمانات الكافية لتطبيق قانون الضريبة الموحدة، منها توفير جهاز ضريبة كفء ومدرّب، ومراجعة حالات التهرب، ورفع حد الإعفاء للأعباء المالية بما يتماشى مع ارتفاع الأعباء المعيشية. وعدم الإسراع في التنفيذ واستكمال حصر المجتمع الضريبي لتسجيل جميع الممولين.

وأشارت «مايو» إلى أنه ليس من العدل إعفاء العاملين بالخارج من أي نوع من الضرائب لأنهم أبناء هذا الوطن. وأكدت أن مشروع قانون ضريبة العاملين بالخارج يتسم بالعدل حيث يطبق بنظام الشرائع كما يعفى ٥٪ من المرتب مقابل الأعباء المالية. كما أشارت إلى أن قانون الضريبة الموحدة يحقق العدالة الاجتماعية ويتناسب مع مصلحة القاعدة العريضة.

أما «الوفد» فقد رأت أن تضاعف حصيلة الضرائب لاقباله تحسن في الخدمات مما يستدعي الرقابة على التصرفات المالية للحكومة حتى تصل الضرائب للمواطن في شكل خدمات ومرافق. وأكدت أن الضريبة الموحدة قد زادت من أعباء المواطن المصري خاصة في ظل ارتفاع الأسعار. ونها سوف تؤدي إلى التقليل من حجم الاستثمار. كما رفضت الضريبة التي فرضت على العاملين بالخارج واستمر تحصيلها رغم صدور قرار بعدم دستورتها مما يعد انتهاكاً لسيادة القانون.

وأكدت جريدة «الشعب» رفض الضريبة المفروضة على العاملين في الخارج لعدم دستورتها. وأن به مواد تخالف الشريعة الإسلامية وتخالف الدستور حيث أنه يسبب ازدياداً ضريبياً. كما أنه لم يراع الارتفاع الهيب في الأسعار وانخفاض الدخل. وهاجمت السياسة الضريبية لأنها أدت إلى حالة من الكساد والركود. وأشارت إلى أن الضرائب في مصر من أعلى معدلات الضرائب في العالم.

الاقتصادى. فأوضحت أن الاقتصاد المصرى عجز من تحقيق معدلات نمو مرتفعة بشكل منتظم. وأن الحكومة تخشى القطاع الخاص. وبالمثل بضروة الإصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى من خلال الانطلاق نحو الاقتصاد الحر. وأبرزت أن تحرير تجارة القطن والقصب تعد خطوة مهمة ولكنها جاءت متأخرة. واستنكرت الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولى ومطالبته بتخفيض قيمة الجنيه المصرى.

أما «الشعب» فقد أبرزت أن سياسة الإصلاح الاقتصادى أدت إلى انخفاض دخل المواطن وزيادة البطالة وعدم وجود فرص عمل للخريجين وإلغاء الدعم وإلغاء مجانية التعليم والعلاج ومزيد من الفلاء والتضخم وتآكل الطبقة الوسطى. وأشارت إلى أن مايجرى باسم الخصخصة هو تدمير لقدرة الاقتصاد المصرى على التنمية. وأن الخصخصة لا بد أن تكون بمشاركة القطاع الخاص المصرى والعربى فقط. وأن مصر سوف تتأثر سلباً باتفاقية الجات حيث أنها دولة مستوردة للسلع الغذائية.

وانتقدت «الأمالى» خضوع الحكومة لتعليمات صندوق النقد وإصدارها قرارا يطرح عدد من أصول القطاع العام للبيع بلا ضوابط. وأفصحت أن سياسات الإصلاح الاقتصادى لم تزد إلا إلى زيادة معدلات البطالة وتعميق الركود الاقتصادى.

وبالمثل أبرزت «العربى» أن سياسات الإصلاح الاقتصادى التي تطبيقها مصر أدت إلى العديد من السلبيات منها ارتفاع الأسعار وخسايح حقوق العمال وارتفاع البطالة وازدياد الركود والتضخم. وأكدت رفض سياسة الإصلاح الاقتصادى التي تعد مرادفا للتخلص من القطاع العام بالبيع. وأن الإصلاح يجب أن يتم في إطار الملكية العامة وأن يعود بفوائده على الشعب. مع الاقتداء بالتجربة الصينية.

ب- قضية الضرائب:

تناولت الصحافة المصرية قضية الضرائب في ١٨٩ معالجة رأى. ظهرت في جريدة «الأهرام» في ٧٨ معالجة. وفي «الوفد» في ٤٨ معالجة. وفي «الأخبار» ٢٥ معالجة. وكذا في الصحف القومية والحزبية الأخرى بينها الجدل رقم (٣).

فقد عالجت «الأهرام» موضوع ضريبة العاملين في الخارج والضريبة الموحدة. ولم تغفل الاتجاه الرفض لضريبة العاملين في الخارج حيث أظهرت الطعن في عدم

وأشارت «الأمالي» الى تجاهل الحكومة لمقترحات خبراء الاقتصادى بخصوص الضريبة الموحدة، وانتقدت الفموض والسيرة التي أحاطت بها الحكومة قانون الضريبة الموحدة، الذي لم يراع حالة الركود السائدة.

وأوضحت «الأحرار» في تحقيق بالارقام أن الضريبة المفروضة على العاملين بالخارج محففة وغير عادلة، واتهمت الحكومة بالتخبط في سياستها الضريبية، الأمر الذي سيؤدي الى هروب الاستثمارات من مصر. ولكن اختلفت معالجاتها بشأن قانون الضريبة الموحدة فانتقد بعضها تمريره بسرعة فائقة في مجلس الشعب، فيما اعتبره بعضها الآخر نقلة حضارية لنظام الضرائب.

ورأت جريدة «العربي» أن الضريبة التي فرضتها الحكومة على العاملين بالخارج تعد غير دستورية، وتقع ضمن الضرائب العشوائية التي تفرضها الدولة على المواطنين. وأشارت الى أن الحكومة كان يلزم عليها طرح أمر الضريبة الموحدة على مختلف الفئات التي تمثل دافعي الضرائب قبل إقرارها حرصا على التراضي العام.

وأيدت جريدتا «مصر» و«الضمر» عدم دستورية قانون ضريبة العاملين بالخارج على أساس أنه يهدر مبدأ المساواة بين أبناء الوطن. وأنه يعد سقطة في تاريخ الصياغة السياسية.

٤ - القضايا الثقافية:

جاءت القضايا الثقافية كالمادة في المرتبة الرابعة من حيث اهتمام الصحافة المصرية بها. وكانت أهم القضايا هذا العام هي قضية الغزو الثقافي والقراءة للجميع ومكتبة الأسرة، ثم قضية سفر اللوحات للخارج.

أ - الغزو الثقافي:

اهتمت اغلب الصحف المصرية بمعالجة قضية الغزو الثقافي وهذا ما يوضحه الجدول رقم ٤ الخاص بالمعالجات الصحفية للقضايا الثقافية.

وفي تناولها لهذه القضية طالبت الأهرام في بعض معالجاتها بفرض ضرائب باهظة على تركيب الاطباق الهوائية (الدش) حتى لا يكون في متناول اصحاب المحلات والقهوى ومنع تركيب الاطباق ذات الاحجام الكبيرة التي تستطيع التقاط عدد خدش من المحطات. لكن نعت معالجات أخرى الى اننا يجب الانتزع لأن الانفتاح على العالم ضروري وبعطينا القدرة على الانتقاء الجيد وانه

لا يمكن بأتى طريقة الحيلة دون وصول ارسال الاتصاار الصناعية التي يتم التقاطه عن طريق الدش. وأكدت ان مواجهة القنوات الفضائية الاجنبية ممكن عن طريق انتاج برامج جيدة ومد ساعات ارسال التليفزيون لتصبح ٢٤ ساعة.

ورأت الاخير في بعض المعالجات ان الأسرة لها دور أساسي في الاعداد الديني للابناء لمواجهة الدش ومخاطره، وكذلك تحديث الاعلام وتطوير الاعمال الفنية. لكن اشارت معالجات أخرى الى ان الدش له مزايا كبيرة، فهو يأتى الينا ببرامج ثقافية وسياسية على مستوى عالى.

وفي الجمهورية اختلفت الآراء حول البرامج التي يبثها الدش، فالبعض يرى أن موروثا الثقافي يشكل درعا واقيا ضد عملية الغزو الثقافي ويجب عدم المتأده بالوقوف في مواجهة برامج الدش. اما الرأي الآخر فيرى أن الدش له خطر بالغ على الصغار. ولعل ليس يمنع الدش ولكن باحتوائه من خلال عمل مفتاح اغلاق حتى لا يرى الاطفال برامج مينة.

واختلفت الآراء ايضا في جريدة الوفد بالنسبة لبرامج الدش، فالبعض يرى أن الدش سيؤدي الى انحلال الشباب والمجتمع وتنشئة اجيال تهوى العنف والارهاب والقتل والادمان. بينما يرى البعض الآخر أن الدش له فوائد يجب الاستفادة منها لاهدات تقدم على، كما أن له عيوبها، وانه يجب الاعتماد عما يمس العقيدة ويغير من عاداتنا.

اما الشعب فلنكت على أن الدش يؤدي الى هدم عقيدة المجتمع واهدار القيم والمبادئ والاخلاق، ومن الممكن أن نستفيد منه ايجابيا فقط عن طريق أن تستقبل الدول برامج ثم تبث المفيد منها وانه يجب تطوير العمل في التليفزيون المصري. وأشارت الشعب الى أن امتداد ارسال التليفزيون لفترة متأخرة كرسيلة لمواجهة برامج الدش قرار خاطئ. لأنه يقلل من ملاقات العمل لدى العاملين.

ونظ على معالجات جريدة الأحرار هجوم على ما اعتبرته غزوا ثقافيا يهدف الى هدم الشخصية العربية الاسلامية لمصر، وأن المثقف المصرى الحقيقي يرفض هذا الغزو بشدة خاصة وأن المنتجات الثقافية المستوردة تفسر قيما تهدم اخلاقياتنا وتخرب الهوية الثقافية لمصر.

واتلقت جريدة العربي مع الأحرار في ان البث الثقافي المباشر يصيب هويتنا الثقافية في مقتل.

كما اكدت جريدة الأمل على أن سلبيات الدش وخاصة السلبيات اللا أخلاقية والثقافية أكثر من ايجابياتها، وانه

يستحيل ترشيد استخدام الدش.

ب- القراءة للجميع ومكتبة الأسرة:

اهتمت الصحف القومية بمتابعة قضية القراءة للجميع ومكتبة الأسرة، ولم تتناولها من الصحف الحزبية سوى جريدتى العربى والأمة فى معالجة واحدة لكل منهما، وهذا ما يوضحه جدول رقم (٤).

فلقد اكدت الاهرام ان مهرجان القراءة للجميع حقق قدرا كبيرا من النجاح حيث اتاح القراءة لجميع الفئات وذلك بإصدار ١٢٠ عنوانا من روائع المؤلفات بسعر من ١٠-٥ قرشا وأدى المهرجان الى زيادة عدد المكتبات وتغلب الشباب وحمائهم من الافكار الخاطئة. كما اشارت الجريدة الى ان مشروع القراءة للجميع سيظل قاصرا عن بلوغ غايته اذا لم نتجه جادين الى مشروع قومى لمحو الأمية وأن القراءة للجميع أصبحت جزءا من خطة التنمية البشرية العامة لاجتماعنا. وطالبت الاهرام بالتوسع فى انشاء المكتبات لعدم كفايتها.

واشارت جريدة الأخبار الى ان مكتبة الأسرة هي محاولة هامة لاثراء المكتبة المصرية من خلال طبع الكتب بأسعار فى متناول الجميع، وأنه يجب استمرار مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة ليصبح الكتاب فى متناول كل انسان. وأكدت الأخبار ان الام يجب ان يكون لها دور هام فى مهرجان القراءة للجميع مل خلال تشجيع الابناء على الذهاب للمكتبة ومساعدتهم فى اختيار الكتب ومناقشتهم فيها.

واشارت جريدة العربى الى ان مشروع مكتبة الأسرة مشروع ضخم وهام ويستحق كل تقدير واحترام، ولكن يجب الاهتمام بمكتبة المدرسة وتنميتها لأن هذا سوف يؤدي الى

نتائج ايجابية أكثر، لأن المدرسة هي المكان الصحيح لفرس عادة الاهتمام بالقراءة فى قلوب الاطفال.

ج- سفر اللوحات الفنية الخارج:

كانت صحيفة الاهرام هي الصحيفة القومية الوحيدة التى عالجت هذه القضية فى ٥ معالجات صحفية. ومن الصحف الحزبية اهتمت الاهالى والشعب بمعالجتها فى معالجة واحدة لكل منهما، اما جريدة العربى فتناولتها فى ٢ معالجات صحفية.

فلقد اشارت الاهرام الى ان سفر هذا العدد الضخم من اللوحات الفنية والتحف الى فرنسا (١١٥ تحفة) فيه مخاطرة كبيرة، فلم يسبق ان تم نقل مثل هذا العدد الضخم من نولة لأخرى خاصة وأن اللوحات المسافرة تعتبر تحفا نادرة ومن اعظم اعمال اصحابها. ولكن مصر بهذا المعرض المقام فى باريس تؤكد حضارتها وأصالتها وانها تهتم بالفن الحديث وتعرف كيف تصون الفن وتقدره، وأن سفر هذه اللوحات هو اظهار لصورة مصر البعيدة عن الارهاب.

وطالبت جريدة الشعب بضرورة منع سفر اللوحات المصرية الى فرنسا لانها لوحات نادرة ذات قيمة عالية ويخشى عليها من التلف أو الكسر وهو ما يجعل منع سفرها موافقا للقانون.

واهتمت جريدة الاهالى بعنوان معرض اللوحات فى فرنسا وهو «المنسيون فى القاهرة» واعتبرت ان هذا العنوان عنوان عنصرى ومهين لمصر.

ونصحت جريدة العربى الى ان وزير الثقافة جرد المتاحف المصرية من معظم محتوياتها من أجل اقامة معرض فى باريس تعرض فيه اللوحات التى تمتلكها مصر. وأشارت الى ان سفر هذه اللوحات فيه مخاطرة كبيرة نظرا لقيمتها المادية الباهظة وضالة التلمين وضخامة عدد اللوحات.

جدول رقم (١)
يوضح عدد المحالجات الصمغية للقضايا السياسية عام ١٩٩٤

القضية الجريدة	الحرار الوطنى	الاضداد	التطرف والتطرف السياسى	التصعيد الاضداد	تصعيد الاضداد	للخلاف بمثل الكتابة
الأفلام	٢٢١	١١٢	٢٥١	٢٢	١١	-
الأخبار	٩١	٤١	٦٩	٢٥	٢	-
الجمهورية	٢٤	٥	١٦	-	٥	-
مايو	٢٣	١٤	٢٤	٢٤	٢	١
الوفاء	١٨٨	١٢٩	١٠٦	١٥٥	١٧	٢٠
الشعب	٢٨	١٩٦	٤٥	٨٦	١٠	٥
الأمانى	٢١	٢٤	٤١	٢٩	٢	٢
الأحرار	٤٠	٥٤	٤٦	٦٦	٦	١
العزى	٢١	٦٦	٣٠	١٦	٤	٢
الشعر	٥	٢	٥	١	-	-
مصر	١٠	١	١	٢	-	-
الأمة	٦	٦	٣	٢	-	-
المجموع	٨١	٦٩٤	٦٢٧	٤٤٩	٦٢	٥٦
النسب المئوية	٢٧	٢٦	٢٤	١٧	٢	٢

جدول رقم (٢)
يوضح عدد المحالجات الصمغية للقضايا الاجتماعية عام ١٩٩٤

القضية الجريدة	مؤتمر السكان	التعليم	الإسكان والمشروعات	الثقافة	التر السيول	لغزاة	البطالة	مؤتمر الائتات
الأفلام	٢٦٧	٩٤	٥٩	١٠٩	٨٨	٦٢	٥٠	١٤
الأخبار	٧٥	٢	٢٤	٢	١	٢	٤	١
الجمهورية	١٩	٤	١٠	١	٣	٧	٤	-
مايو	١٧	١٥	١٤	٣	٧	٤	١٦	١
الوفاء	٢٠	٢٣	٦٠	٣٠	١٧	٤	١٢	١
الشعب	٤٨	٣٠	٢	١٦	١٦	١٦	١٠	٥
الأمانى	١٢	١٧	١٩	٦	٩	١٠	٧	١١
الأحرار	٣٩	٢٦	٤	٣	٢٧	٢	١	١١
العزى	١٧	١٢	٦	٥	١٢	-	٩	٥
الشعر	٩	٢	٥	٢٥	٥	٤	٦	١
مصر	٣	١٦	٥	٩	٦	١٠	٢	-
الأمة	-	١٢	٢	١	٣	٢	-	-
المجموع	٦٦٦	٢٢٤	٢٢٠	٢١٠	٢٠٥	١١٨	١١٧	٥٢
النسب المئوية	٢٤	٢٦	٢٢	٢١	٢١	٢٦	٢٦	٢٣

جدول رقم (٤)
يوضح عدد الممتلكات المسجلة للفنانيات التمثيلية عام ١٩٩٤

الفرقة الفرقة	الفنانيات الفرقة	الفنانيات الفرقة	الفنانيات الفرقة
الأفلام	١٩	١٣	٥
الأنشاد	١٤	٣	-
الجمهورية	٤	١	-
مليح	-	-	-
الفرقة	٧	-	-
الفنانيات	٦	-	١
الأفلام	٥	-	١
الفرقة	١	-	-
الفنانيات	٤	١	٣
الفنانيات	٢	-	-
مصر	٣	-	-
الأمة	١	١	-
المجموع	٦٦	١٩	١٠
النسب المئوية	٦٩٪	٢٠٪	١١٪

جدول رقم (٥)
يوضح عدد الممتلكات المسجلة للفنانيات الاقتصادية عام ١٩٩٤

الفرقة الفرقة	الإصلاح الاقتصادي	الفرقة الفرقة
الأفلام	٢٥٢	٧٨
الأنشاد	٣٦	٢٥
الجمهورية	١٠	٧
مليح	٣٣	٦
الفرقة	٨٤	٤٨
الفنانيات	٢٤	٧
الأفلام	٢١	٢
الفرقة	٢٣	١٠
الفنانيات	٣٣	٢
الفنانيات	١	١
مصر	٦	١
الأمة	٣	-
المجموع	٥١٦	١٨٩
النسب المئوية	٧٣٪	٢٧٪

القسم الثاني

تفاعلات النظام السياسي

أولا : القوى الفاعلة في النظام السياسي

يشجع الانطباع بأن المعارضة إنما تنقف موقفاً موحداً من الحكومة بالضرورة. ولا يعد ذلك صحيحاً بالنسبة لأي نظام سياسي، بما في ذلك النظام السياسي في مصر. وذلك فسوف نحاول أيضاً إيضاح الفوارق بين المواقف الفكرية (أي خطاب) قوى المعارضة للكشف عن الصورة المحتملة للتفاعلات الصراعية والتحالفات فيما بين هذه الأحزاب والقوى بما فيها الحكومة. فالمسافة الفاصلة بين الحكومة وأحزاب وقوى المعارضة ليست متساوية. وقد تقترب بعض هذه الأحزاب من الحكومة ومواقفها الفكرية وسياساتها بأكثر مما تقترب من الأحزاب المعارضة الأخرى.

وتبدأ هذه الدراسة بتناول السلطة التنفيذية والحزب الحاكم، ثم باستطلاع التطورات المهمة لدى أحزاب وقوى المعارضة. وأخيراً نقارن بين خطاب القوى والأحزاب المعارضة نفسها ومواقفها من القضايا المطروحة على أعمال النظام خلال عام ١٩٩٤.

تمثل دراسة تفاعلات النظام السياسي واحداً من أفضل طرق فهم النظام السياسي واستكشاف اتجاهات وروايات هذا التطور. وتبدأ دراسة تفاعلات النظام السياسي بتحديد ورصد القوى الفاعلة في المجتمع السياسي والمؤثره على تطور هذا النظام سواء كانت أحزاباً أو قوى ضغط ومنظمات أو أحزاباً محجوبة عن الشرعية. وقد دأب التقرير الاستراتيجي على تصنيف هذه القوى بين سلطة الحكم وتشمل السلطة التنفيذية والحزب الحاكم، والمعارضة السياسية.

وتشمل دراسة القوى الفاعلة في النظام السياسي وصفاً لبرامجها وأطروحاتها السياسية، وبنائها التنظيمي والتغيرات التي تطرأ عليه وفعاليتها وقدراتها السياسية والتفاعلات الداخلية بها.

غير أن تصنيف القوى الفاعلة في النظام السياسي بين حكومة ومعارضة يخفي جانباً هاماً من الصورة. ذلك أنه

١ - السلطة التنفيذية والحزب الوطني الديمقراطي

أيمن السيد عبد الوهاب - طارق نحروج

ولتخلو هذه الصورة من جرعة معينة من التوترات الظاهرة، وخاصة في مجلس الشعب. حيث يقوم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بنقد جوانب معينة من سياسات الحكومة التصيلية والاجرائية ويشمل ذلك درجات مختلفة من نقد أداء بعض الوزراء. ويقوم رئيس الحكومة بالتفاعل - أيجاباً وسلباً - مع هذا النقد. وإضافة لذلك فإن رئيس الحكومة قد أخذ في التوسع في دوره في الدفاع عن سياسات الحكومة عموماً، أمام مجلس الشعب والرأي العام أيضاً.

وتتحرك التفاعلات الأساسية بين الحكومة والحزب

إنظم أداء السلطة التنفيذية والحزب الوطني الديمقراطي على نفس القاعدة التي تبلورت منذ نحو منتصف الثمانينات، وهي وجود تقسيم عمل هادئ بين رئيس الجمهورية، والحكومة، والحزب. فـ رئيس الجمهورية يضع الخطوط العريضة للاستراتيجية القومية، والسياسات العامة الخارجية والداخلية، ويحفظ بالسلطة العليا لإصدار القرارات الجوهرية، ويضطلع بالدور التعويضي الأساسي. وتقوم الحكومة بالعمل التنفيذي. على حين ينهض الحزب بالعبء الأكبر في الدفاع عن سياسات الحكومة داخل مجلس الشعب وأمام القوى الأخرى والرأي العام عموماً.

تصريحاته ولقائاته بشرح أبعاد السياسة الاقتصادية للحكومة مثل مصححنا مسار الاقتصاد الوطنى ومالينا معظم الاختلالات التى أعاققت قدرته على النمو ومنا كفاءة قواعد الانتاج عندما سرنا فى برنامج استثمارى ضخم تجاوز حجمه ٢٠٠ مليار جنيه كما تحدث رئيس الجمهورية عن سير مفاوضات الحكومة المصرية مع صندوق النقد والى جرت خلال عام ١٩٩٤.

وبالاضافة إلى ذلك تضمن الخطاب السياسى لرئيس الجمهورية نقاطا أخرى فيما يتعلق بالمسألة الاقتصادية يأتى فى مقدمتها ضرورة تشجيع الاستثمار فى الصعيد وخلق فرص عمل تقوم على مشروعات انتاجية، كما تحدث الرئيس فى مواضع عديدة من خطابه السياسى عن أن محافظات الصعيد شهدت إقامة مناطق صناعية جديدة مثل مدينة سوهاج الجديدة. كما أظهر الرئيس حرصه على الاهتمام بالتعليم فى تلك المنطقة.

(٢) الإرهاب: على الرغم من انحسار موجة الارهاب خلال عام ١٩٩٤ إلا أنها إحتلت جزءا مهما فى الخطاب السياسى لرئيس الجمهورية. فقد شرح أسباب لجوءه للمحاكم العسكرية فى مواجهة جرائم الارهاب نظرا لاسرعة الاجراءات. وأفاض رئيس الجمهورية فى شرح المخاطر والتهديدات التى يمثلها الارهاب مستندا فى ذلك على ثلاث مقولات رئيسية يسهل على الرأى العام استيعابها والتضامن معها، وهى:

- الخطر الهائل الذى يمثله الارهاب على حياة المصريين المدنيين قبل غيرهم، وتأثيره الضار على الاستقرار السياسى.

- الخطر الهائل الذى يمثله الارهاب على نجاح سياسة التنمية وتحسين مستويات المعيشة، وإضرارها بأرزاق الناس وليس بحياة بعضهم فقط.

- الخطر الذى يمثله الارهاب على مكانة مصر الخارجية وأمنها القومى بسبب ارتباطه مع قوى إقليمية تهدد الأمن القومى للبلاد.

وأخيرا أكد الرئيس على أن مصر قادرة على مواجهة الارهاب وأنه لن يحدث أبدا أن مصر ستكون إيرانا أخرى.

ويمكن القول إنه كان هناك تطابقا بين الخطاب السياسى والقرارات الجمهورية فيما يتعلق بمسألة الارهاب والى تمثلت فى عدة قرارات:

- القرار ١١٦ فى إبريل بعد حالة الطوارئ بالبلاد حتى ٣١ مايو ١٩٩٧.

الوطنى فى الاطار العريض للتوافق التام بينهما حول الخطوط العريضة للخطاب السياسى وأولويات سلطة الحكم والسياسات العامة الداخلية والخارجية. ويقوم رئيس الجمهورية بدور جوهري فى ضمان هذا التوافق بحكم مكانته المركزية فى النظام السياسى عموما. كما يقوم بالتحكيم النهائى فيما قد ينشعب من خلافات سواء داخل الحكومة أو داخل الحزب أو فيما بين شخصيات متنفذة فى الحكومة والحزب.

وسوف نوضح هذه التفاعلات من خلال عرض خطاب رئيس الجمهورية والمركزات الأساسية لسياسات الحكومة، ثم الدور التكميلى للحزب الوطنى.

١ - خطاب رئيس الجمهورية

إضافة إلى الدور الجوهري لرئيس الجمهورية فى وضع الاستراتيجية العامة للدولة والخطوط العريضة لسياسات السلطة التنفيذية، فإنه لايزال يقوم بالدور التعويى الرئيس لسلطة الحكم. تركزت الأولويات التى دافع عنها رئيس الجمهورية فى خطابه المتعددة خلال عام ١٩٩٢ فى ثلاث قضايا جوهري وهى:

- تأكيد الأولوية المطلقة لقضية التنمية والقضايا الاقتصادية المتعلقة بها، وخاصة مسيرة الإصلاح الاقتصادى وتنشيط دور القطاع الخاص وإزالة المعوقات أمام التصدير.

- التركيز الخاص على مناهضة وتصفية الارهاب باعتبارها ثانى أهم أولويات سلطة الحكم.

- السياسة الخارجية وتأكيد والدفاع عن أهمية الدور المصرى فى منطقة الشرق الأوسط وفى إطار عملية السلام بين العرب وإسرائيل. وبرزت تجديدات معينة فى صياغة الفلسفة العامة للسياسة الخارجية والإقليمية لمصر تتمثل فى التركيز على إعادة التوازن لعملية السلام وتأكيد مسؤوليتها من حيث الأطراف المشاركة ومن حيث الموضوعات.

وفى الجانب الموضوعى برزت بعض قضايا الأمن الاستراتيجى واستقلالية مصر فى وضع سياساتها الخارجية وتطبيقها كبعض الملامح الأكثر حيوية فى خطاب رئيس الجمهورية. وتضمن خطاب رئيس الجمهورية شرحا مستفيضا للقضايا التالية حسب ترتيبها من حيث الوزن النسبى.

(١) الإصلاح الاقتصادى: اهتم رئيس الجمهورية خلال

على قضايا الارهاب والبطالة والتنمية الاقتصادية. إلا أن الحكومة أثبتت قدرًا أكبر من المرونة بعد سلسلة اللقاءات التي عقدها مسؤولو الحزب الحاكم مع أحزاب المعارضة حيث تم إضافة الإصلاح السياسي على أجندة الحوار وتشكيل لجنة تحضيرية للأعداد المؤتمر من ٤٠ عضواً. ومن خلال متابعة سير المؤتمر كانت هناك نقاط إلتقاء بين كل من الحكومة والقوى السياسية تمتثل في الإجماع على ضرورة مقاومة الإرهاب والتطرف والالتفاق على أن تعديل الدستور ليس من أولويات المرحلة الراهنة. هذا بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا البطالة والبعاد الاجتماعي لمعلمية الإصلاح الاقتصادي والتعليم وعدم بيع البنوك للأجانب وإنما فقط انتقال رؤوس أموال بنسبة ١٠ إلى ٢٥٪ من رأسمالها. كما تم الاتفاق على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع وفقاً للمفهوم الذي حددته المحكمة الدستورية العليا. وأخيراً يمكن رصد عدة ملاحظات بشأن الإصلاح السياسي والحوار الوطني:

(أ) من ضمن الـ ٤٠ شخصية التي ضمتها لجنة الأعداد للحوار الوطني كانت هناك عشر شخصيات تمثل الأحزاب و ٢٥ أعضاء في الحزب الوطني إذ لم يتم الدفع بوجوه جديدة علاوة على أن رئاسة اللجنة جاءت بقرار جمهوري.

(ب) اعتراف السلطة التنفيذية بوجود حاجة للتغيير، وبأهمية الحوار.

(ج) استجاب الرئيس لبعض توصيات مؤتمر الحوار الوطني حيث أصدر قرارات بقوانين وفي القرار ٢٢٠ الخاص بتفعيل بعض أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، والقرار ٢٢١ القاضي بتعديل بعض أحكام القوانين ٣٤ لسنة ١٩٧١ و ٤٠ لسنة ١٩٧١ و ٩٥ لسنة ١٩٨٠، والقضاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بحماية القيم من العيب، كما تم إلغاء القانون الخاص بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي على أساس عدم موائمتها للقطاعات التي شهدت الساحة المصرية في السنوات الأخيرة.

(د) لم تستجب الحكومة لباقي مطالب المعارضة الخاصة بالإصلاح السياسي.

(هـ) السياسة الخارجية: إحتلت السياسة الخارجية جانباً هاماً من خطاب الرئيس. وتضمن هذا الخطاب شرحاً لهذه السياسة ركزت بشكل أساسي على دور مصر في صنع السلام بين العرب وإسرائيل، وعلى موقف مصر من القضايا الخلافية التقليدية مع بعض الدول العربية وخاصة السودان.

(ج) التعليم والثقافة: حرص رئيس الجمهورية على التأكيد -خلال خطابته السياسي عام ١٩٩٤- على أهمية التعليم كعنصر أساسي من عناصر التنمية الاقتصادية من منطلق أن التعليم والعلم والثقافة هي أخلاص مثلث المشروع القومي لمصر حتى عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فلا يمكن القول بأن التعليم هو قضية بارزة في خطاب رئيس الجمهورية. وربما يكون ذلك هو أحد أهم الأسباب لعدم وضوح رسالة السياسة التعليمية للدولة أو اختياراتها في مجال التنمية عموماً، خلال العقد الماضي بأسره. وربما يكون السبب الثاني الأهم لعدم تركيز خطاب رئيس الجمهورية على قضية التعليم هو رضاه عن التوجهات الحالية لسياسة التعليم، وهي توجهات تعكس استراتيجيات الدولة في مواجهته التطرف والارهاب والانطلاق الفكري والثقافي. وهو ما طرحه وزير التعليم بقوة بالغة في سياساته وقراراته خلال هذا العام.

ولكن، مما لا شك فيه أن يبرز هذه القضية في خطاب رئيس الدولة يعطى دفعة قوية لهذه السياسات، وقد يساعد على بلورتها بصورة شاملة ومنظمة بأكثر مما هو محقق حتى الآن.

وفي مجال الثقافة، حرص رئيس الجمهورية على إعتبار المثقفين من القوى الهامة في النظام السياسي من خلال لقائه السنوي مع المثقفين بمعرض الكتاب إضافة إلى لقاءات مع عناصر نوعية معينة مثل الإعلاميين. ويلاحظ في هذا المجال أيضاً أن بعض السياسات التنفيذية لا تتسق تماماً مع حرص رئيس الجمهورية على إعتبار المثقفين إحدى القوى المهمة في النظام السياسي.

(٤) الإصلاح السياسي: دعا رئيس الجمهورية في خطابته الذي ألقاه في أكتوبر ١٩٩٢ بمناسبة بدء ولايته الثانية إلى حوار وطني. وقد جاءت هذه الدعوة كمبادرة لفتح الباب أمام مشاركة كافة الأحزاب والقوى السياسية مع عدم السماح بمشاركة القوى «غير المشروعة»، وكانت الغاية الأساسية من هذه الدعوة هي السعي نحو صياغة إجماع وطني على مشكلات المجتمع خلاصة وأن الفترة السابقة شهدت غياب الإجماع الوطني على القضايا المصرية. كما أكد الرئيس «أن الدعوة للحوار الوطني لم تكن رد فعل لمزق قومي ولم تكن تحركاً عارضاً لتكتيل الأحزاب بل هي دعوة وطنية تلو فوق التحزب والأحزاب».

والواقع أنه خلال الفترة التي أعقبت الدعوة للحوار اتسمت تصريحات المسؤولين بالتشدد إزاء مضمون الحوار نفسه مثل التحديد المسبق لقضايا الحوار وقصر المناقشات

أما تصريحات رئيس الجمهورية للصحافة الاجنبية فقد تضمنت تفاصيل مهمة لا يتم تناولها في الخطاب العام إلا في خطوط عريضة. فعلى سبيل المثال شهد عام ١٩٩٤ توترا في العلاقات المصرية الأمريكية في أعقاب الهجوم الذي شنه عدد من الكتاب في الصحافة الأمريكية على مصر. كما شهدت نهاية العام إنعقاد مؤتمر قمة الاسكندرية الثلاثية وبداية توتر واضح في العلاقات المصرية/ الإسرائيلية.

وعلى حين اكتفى الرئيس في خطابه المفتوح بالتركيز على قيم الاستقلال الوطني لمصر في صنع سياستها الخارجية، فإنه طرح تفاصيل مهمة لهذا المعنى في تصريحات للصحفيين الأمريكيين والأجانب عموما. كما احتوت التصريحات الصحفية لرئيس الجمهورية على شروح مهمة لبعض السياسات الداخلية مثل نفي المشروعية عن جماعة الإخوان المسلمين، وتأكيد على رفض السياسات الأمريكية والغربية التي تدفع نحو المصالحة معهم أو دماجهم في النظام السياسي أو الحوار المباشر معهم من جانب سفارات غربية معينة وعلى رأسها السفارة الأمريكية في القاهرة.

ب- مراكز سياسة الحكومة وخطابها:

شهد خطاب الحكومة هذا العام بعض التطورات البارزة بالمقارنة بالاعوام المنصرمة. فقد عكفت الحكومة تقليديا على الاضطلاع بمهام فنية، وإصدار خطاب فني صرف تقريبا. وركز هذا الخطاب على المهام الاقتصادية التي يهددها رئيس الدولة، ومع الحكومة والحزب الوطني واعطائها الأولوية الحاسمة على جدول الأعمال.

وفي نفس الاتجاه، يكاد يكون التطور الوحيد البارز هو خوض الحكومة - ممثلة في رئيس الوزراء والوزراء المختصين - معركة هامة تجمع بين السياستين الخارجية والداخلية، وهي معركة تخفيض سعر الجنيه المصري. وباتت هذه القضية إحدى أهم قضايا الرأي العام في النصف الثاني من عام ١٩٩٤. صحيح أن الحجج التي ساقها خطاب الحكومة جاءت فنية أساسا من حيث الصياغة، إلا أن هذه هي المناسبة الوحيدة تقريبا التي صارت فيها الدبلوماسية الاقتصادية الخارجية لمصر إحدى قضايا الرأي العام التي إهتمت فيها الحكومة بوليقيتها التعبوية.

وتظهر أهمية هذه المسألة بالمقارنة مع حقيقة أن آليات صنع السياسة الاقتصادية ظلت مسافة مغلقة على الرأي العام بغض النظر عن الأهمية الكبيرة لهذه المسألة لدى الرأي العام. فعلى سبيل المثال فإن الاهتمام بالمعوس يجذب

مصادر التمويل والاستثمارات وتنشيط دور القطاع الخاص قد تبلور في قرارات جمهورية ووزارة ليكاد الرأي العام يعلم عنها سوى القليل. فبلغ عدد القرارات الجمهورية بشأن الموافقة على بروتوكولات ومنع خارجية نحو ١٤ من بين ٢٤ قرارا إستخدم رئيس الجمهورية سلطاته التشريعية في إصدارها.

ومن الاتجاهات البارزة أيضا في هذا الإطار نفسه إهتمام الحكومة هذا العام بإعلان سياسة جديدة نحو التخفيف من الظلم التاريخي الذي عانى منه صعيد مصر، واعتبار تشجيع الاستثمارات والخدمات في الصعيد كأحد المحاور الأساسية لسياسات الحكومة هذا العام وفي المستقبل. غير أن الطابع السياسي لعمل الحكومة يعد تطورا جديدا من منظور اكتساب بعض الوزراء للقدرة على إصدار خطاب سياسي، وخوض معارك سياسية من خلال التوجه للرأي العام وليس من خلال اللجوء إلى السلطة الادارية والتفويض التنفيذي فحسب كما جرت العادة لسنوات مضت.

ومن أهم المعارك في هذا المجال تلك التي خاضها وزير التعليم وأعلن من خلالها سياسة جديدة تنهض على مواجهة تسلط التيار الديني المتطرف على تلاميذ المدارس بوسائل شتى، وخاصة من خلال تشجيع إرتداء التلميذات للحجاب والنقاب. ولم تكن معركة توحيد الزي المدرسي سوى جانب واحد - في رأي الوزير - من سياسة عامة تستهدف تحرير نظام التعليم من النفوذ الهائل الذي تحقق للتيارات الدينية على هذا النظام عبر سنوات من الجهد الذؤوب والمنظم.

ومن أهم المعارك أيضا تلك التي خاضها وزير التموين الجديد بإصداره لقانون مكافحة الغش التجاري، المعروف باسم القرار ١١٣. إذ إضطر وزير التموين لأصدار خطاب سياسي حول هذا الأمر الجوهري في الحياة المدنية والاقتصادية للمصريين. حاول وزير التموين تبعية الرأي العام من خلال هذا الخطاب السياسي العام وذلك في مواجهة معارضة من جانب أقسام معينة من مجتمع رجال الأعمال وأنصارهم في وسائل الرأي العام.

كما قام وزير السكان بدوره بإصدار خطاب عام حاول من خلاله تبعية التأييد السياسي وتأييد الرأي العام في أهم المعارك الثقافية والسياسية هذا العام بمناسبة إنعقاد مؤتمر السكان. وكانت الحكومة قد تعرضت لهجوم منسق وسباق حول وثيقة هذا المؤتمر وما يبدى من موافقة وزارة السكان على هذه الوثيقة. وفي هذا الإطار نفسه تمتع وزير السكان بحرية واسعة - وإستثنائية - في تبعية الرأي العام من

خلال تمكنه من رعاية لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية . وهي المنظمات التي خضعت تقليدياً لإشراف دقيق من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية بقصد حرمانها من إصدار أي خطاب سياسي أو العمل المستقل في مجال التنمية وفي مجال المصلحة العامة. ويعد تمكن وزير السكان من رعاية هذه اللجنة والسماح لها بقدر كبير من حرية العمل أحد أبرز التغيرات في السياسة العامة للدولة حيال المجتمع المدني خلال الأعوام الماضية.

جـ- أداء الحزب الوطني: الدور التكميلي:

في إطار الدور التكميلي للحزب الوطني في سلطة الحكم، كان للحزب الوطني بعض المواقف الإضافية أو النقدية لسياسات الحكومة. كما حاول الحزب تعزيز دوره الجماهيري.

(١) **المواقف التكميلية للحزب:** إهتم الحزب اهتماماً بارزاً بالقضايا الاقتصادية، كما جرت العادة، فأعد دراسة مستقلة حول مشكلة البطالة وفرص تشغيل الشباب. ومطالب لجان الحزب بوضع تشريعات خاصة بضمانات البنوك وتصنيف شركات قطاع الأعمال الفاسدة والاسراع بإصدار مشروعات القوانين الموجهة مثل: قانون العمل الموحد وقانون الإسكان الجديد وقانون الاستثمار الموحد وقانون المرور. واستجابة لطلب الرئيس مبارك - وهو أيضاً رئيس الحزب الوطني - بإدراك بعض أمانات الحزب الوطني يعقد بعض اللقاءات الشعبية بهدف المساهمة في مناهضة الأرقام.

ومن أهم مساهمات الحزب في الحياة العامة مبادرة بعض نواب الحزب الوطني في مجلس الشعب بفتح عدد من قضايا الفساد والقصور الحكومي، وتم في إطار تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول مشروعات مياه الشرب في كفر الشيخ، وإثارة حالات معينة للفساد في مستشفيات التأمين الصحي وهبوط مستوى الخدمات فيها. وقام الحزب بجهود ملموسة في التحضير للحوار الوطني وتحديد آلياته وتنظيمه الداخلي وجداول أعماله من خلال سلسلة من اللقاءات بين هيئة مكتب الحزب ورؤساء أحزاب المعارضة. والواقع أن قرارات رئيس الجمهورية بشأن تنظيم الحوار والجهات والأشخاص المدعوين للمشاركة فيه قد أعطت للحزب الوطني دوراً أساسياً في هذا الحوار. ولذلك نجح قادة الحزب الوطني في تركيز المناقشات على القضايا الاقتصادية على حساب القضايا السياسية.

وأتساقاً مع هذا الرؤية، جاء قرار الأمانة العامة للحزب

الوطني في نهاية العام، بإقرار النظام الفردي كاسلوب للانتخابات القادمة. وكان الحزب الوطني قد أجرى استطلاعاً واسعاً في أعقاب انتهاء مؤتمر الحوار، من خلال قيادات في المحافظات، للتعرف على اتجاهات الرأي العام التي جاءت مرجحة للنظام الفردي، في وقت لم تكن الأمانة العامة للحزب قد حسمت فيه قرارها حول أي من الأسلوبين يجب اتباعه. وبإعمال معيار تحقيق الحد الأدنى من الاتفاق العام على القضايا القومية (بإستثناء السياسية)، والخروج بالتالي بصيغة توفيقية للمرحلة القادمة، يكون الحزب الوطني قد نجح إلى حد كبير في إخفاء قدر من الإيجابية على دوره في مؤتمر الحوار. سواء بتنفيذ التوصيات محل الاتفاق الجماعي، أو بتعليق الأخرى، وفقاً لمتطلبات ورؤية القيادة السياسية للمرحلة القادمة، مثل المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ وإسخال تعديلات جوهرية على قانون الأحزاب، وإيجاد ضمانات لنزاهة الانتخابات.

ومع إقرار النظام الفردي، أخذ الحزب الوطني في تحديد مسارات تحركه استناداً للانتخابات المقبلة بالتأكيد على نقاط ثلاث هي: ضرورة تعميق الالتزام الحزبي، وضمان وجود قوى لرجال الأعمال والصناعة والاقتصاد في الانتخابات القادمة، وإتقاء العناصر ذات السمعة الحسنة والنقل الجماهيري.

(٢) **العمل الجماهيري للحزب:** حاول الحزب الوطني تفعيل دوره هذا العام من خلال أدوات إضافية منها:

- اللقاءات الجماهيرية الموسعة التي قامت بها بعض أمانات الحزب في المحافظات .
- إنشاء معهد الدراسات الوطنية لمواجهة التطرف في جامعة أسيوط.
- تشجيع تجربة النوادي السياسية بإقسام العاصمة.

وفي هذا الإطار تقالوت أداء الحزب في المناسبات والأحداث القومية بدرجة كبيرة. فعلى حين كان دور الحزب في مؤتمر السكان مامشياً للغاية، برز هذا الدور في كارتة السيول بمحافظة الصعيد. وتم هذا الدور من خلال شخصيات الحزب القيادية والبرلمانية من المحافظات المعنية والذين قاموا بالمساهمة في مجهودات الإغاثة.

ومع ذلك، فقد ثارت بعض الشبهات حول وجود تحيزات سياسية في هذا الدور. كما قام بعض الشخصيات المؤثرة في الحزب بتوجيه إنتقادات حادة أحياناً للحكومة بصدد كفاءة عمليات الإغاثة.

٢ - أحزاب المعارضة الرسمية

أحمد ناجي قمح

بالتشاور فيما بينها. ولكن ماتم هو صدور قرار رئيس الجمهورية بتشكيل هذه اللجنة بأغلبية كاسحة من أعضاء الحزب الوطني.

وشاركت الأحزاب الأخرى في الحوار حتى نهايته. ولكن مع انتهائه عاد الخطاب السياسي لكافة أحزاب المعارضة وخاصة الوفد والناصرى والتجمع والعمل للضغط على قضية الإصلاح السياسى والدستورى. وكانت هذه الأحزاب قد فضلت تأجيل قضية تعديل الدستور والتركيز على آليات أخرى للإصلاح السياسى والتشريعى، غير أن ماضعرت به هذه الأحزاب من إحباط أدى إلى إعادة فتح ملف تعديل الدستور. واعتبرت هذه الأحزاب أن إعلان رئيس الجمهورية إلغاء بعض القوانين وتعديل بعض القوانين الأخرى المقيدة للحريات غير كاف. ورغم اعاده فتح ملف تعديل الدستور إستمرت الأحزاب في تركيز مطالبتها على القضايا التالية:

- إلغاء جميع القوانين سيئة السمعة والمقيدة للحريات.
- تعديل قانون الانتخابات وضمانات محدده حرية ونزاهة الانتخابات.

- إجراء تعديلات جذرية فى قانون الأحزاب وقانون سلطة الصحافة وقانون مباشرة الحقوق السياسية.

وقد سعت أحزاب المعارضة فى إثارة قضية الفساد، واتهام الحكومة بالعجز والتقصير إزاء الكوارث الكبرى مثل كارثة السيول، وضعف الأداء التشريعى والبرلمانى الحزب الوطنى والتسرع فى إصدار القوانين.

(٢) الموقف من الإرهاب والعنف يعدد الموقف من الإرهاب والتطرف والعنف أحد أبرز مظاهر التباين والاختلاف بين أحزاب المعارضة الرسمية.

فقد صاغت السياسه الحكوميه تأييدا كاملا من جانب حزب التجمع، الذى طالب بإجراءات أمنية أكثر قوة وسياسه شامله لمواجهة الإرهاب والتطرف. ويتفق حزبا الاتحادى والخضر مع هذه الرؤية وإن بدرجة أكبر من التأييد والدمع رغم المشروط للحكومة.

أما حزبا الوفد والناصرى فقد أيدا الحكومة فى سياستها المناهضة للتطرف والإرهاب، ولكنهما قدما نقدا أكثر حدة - بالمقارنة بالتجمع - لاقترصار سياسه الدولة

يعرض هذا الجزء لخطاب أحزاب المعارضة الرسمية. وخواص الاتفاق والخلاف فيما بينها، وبين كل منها من ناحية والحكومة من ناحية أخرى. كما يعرض للتطورات البارزة فى الهيكل والتفاعلات الداخلية والأداء السياسى والجماميرى لهذه الأحزاب.

١ - الخطاب السياسى:

من خلال البيانات التى أصدرتها الأحزاب الرسمية والمواقف المنشورة فى صحفها، إضافة لما تحصلنا عليه من معلومات فى اللقاءات الشخصية مع شخصيات حزبية أساسية، يمكننا أن نرصد الملاحظتين الأساسيتين التاليتين كمقدمة لهذا الجزء.

الملاحظة الأولى: هى تعاطف توجه أحزاب المعارضة الرسمية الأساسية باستثناء حزب التجمع لاستخدام وتوظيف لغة الخطاب الإسلامى.

والملاحظة الثانية: هى إلتسام الخطاب السياسى لأغلب أحزاب المعارضة فى معالجتها للقضايا المختلفة بالتشدد والحدة.

ويلاحظ أيضا أن الفوارق بين مواقف أحزاب المعارضة تجاه القضايا الأساسية قد تعاضمت كثيرا هذا العام بالمقارنة بالأعوام الخمسة الماضية. وفيما يلى عرض مقارن لأهم هذه المواقف

(١) **الإصلاح السياسى:** باستثناء الأحزاب الصغيرة الجسدية التى لم تصدر خطابا يشدد على الإصلاح السياسى والمستورى باعتباره أحد أهم مطالبيها، فقد أجمعت أحزاب المعارضة على جعل هذا الإصلاح الموضوع الأول على جدول أعمالها.

ويفسر ترحيب أحزاب المعارضة الكبيره فى البداية بدعوة الرئيس مبارك للحوار الوطنى بأمال هذه الأحزاب فى التعامل مع تجربة الحوار كخبر فرض للتفاوض حول الإصلاح السياسى. وقد استنتج حزبا الوفد والناصرى أن الحوار لن يكون مثل هذه الفرص الكبيره، وهو مآدى إلى انسحابها منه ووبر الحزبان هذا الانسحاب بأن تشكيل لجنة الأعداد للحوار تم بالمخالفة لما اتفق عليه بين الأحزاب السياسية بأن تتولى هذه الأحزاب تشكيل هذه اللجنة

على الجانب الامنى.

ويركز حزب الوفد على أن استكمال الديمقراطية هو المنهج الوحيد لمناهضة واقتلاع الارهاب. على حين ركز الحزب الناصرى على القضايا الاجتماعية وينادى بأن اصلاح الاجتماعى والقضاء على البطالة والفقر وتحقيق قدر من المساواة هو الطريق الاساسى لاقتلاع العنف والارهاب الدينى.

وانفرد حزب العمل بموقف يدين السياسة الامنية للحكومة ويطالب بالوقف الفورى للعنف والعنف المضاد. ويظهر فى موقف هذا الحزب أقل قدر من الادانة لاعمال العنف والارهاب التى تقوم بها القيادات المتطرفة باسم الاسلام، وأكبر قدر ممكن من النقد لسياسات الدولة. وقد أعطى ذلك انطباعاً بأن الحزب غير راغب فى اتخاذ موقف قوى من الارهاب وأنه مصرّ على تحميل الممارسات الأمنية المسئولية الرئيسية لاستمرار الظاهرة. وإذا طالب بالوقف الفورى للعنف والعنف المضاد مع البحث عن الحلول للاسباب التى كانت وراء ظهور هذه الظاهرة.

(٣) السياسة الخارجية: اذا كان الخطاب السياسى لأحزاب المعارضة يختلف مع السياسة الحكومية الداخلية فى الكثير من المواقف، فإننا نجد أن السياسة الخارجية تلقى توافقاً اكبر وإن كانت هناك خلافات فى المواقف من بعض القضايا فإن ذلك يعود إلى أسباب ايديولوجية معينة.

- فعلاً بالنسبة لأزمة العلاقات المصرية - السودانية، نجد أن كافة الأحزاب المعارضة تؤيد التوجه المصرى من هذه الأزمة بل أن حزب الوفد طالب بإجراءات أكثر تشدداً فى حين طالب الحزب الاتحادى الديمقراطى - الذى تعتبر وحدة وادى النيل أحد أهدافه - بالاتصال بالحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى لاسقاط النظام السودانى الحالى وإعادة الأمور إلى طبيعتها. وإذا كان هذا هو موقف كافة أحزاب المعارضة، إلا أن الاستثناء الهام هنا هو حزب (العمل) والامة) فحزب العمل يرى أن الأمر لايعود أن يكون مؤامرة عربية أمريكية لمنع وجود تحالف إسلامى قوى فى المنطقة، ولذا فهو لايمتنع فى التعامل مع النظام السودانى بل أن العديد من قائده قد سافروا عدة مرات إلى السودان هذا العام. أما حزب (الامة) فيؤكد أن تصعيد هذه الأزمة لن يجدى ولايد من تشكيل وقد شعبي مصرى - غير رسمى - للبحث عن حل يرضى الطرفين.

- وفيما يتعلق بأزمة لوكيربى وفرض الحصار على ليبيا وكذلك فرض الحظر والحصار على العراق. نجد أن الأحزاب المصرية كلها قد آيت الجهود المصرية المبذولة من

أجل رفع الحصار عن ليبيا، ولكن انطلاقاً من المبادئ القومية والوحدوية والاسلامية، فقد حمل الخطاب السياسى لأحزاب (التجمع - الناصرى - العمل) هجوماً مستترا على الحكومة المصرية متهمها إياها بالتقاعس عن حل الأزمة ورفع الحصار - خاصة وأن مصر ملتزمة بقرارات الشرعية الدولية. أما عن العراق فنجد أن بعض أحزاب المعارضة تتفق مع التوجه الحكومى تجاه النظام العراقى ولكن مع ضرورة رفع الحصار عن الشعب العراقى، ويمكن لنا هنا أن نستنتج حزبي (العمل والناصرى)، حيث طالباً بضرورة البحث عن صيغة مناسبة لإجراء المصالحة العربية.

- أما عن أزمة العلاقات المصرية - الأمريكية، فيمكن القول أن المعالجة المتشددة للخارجية المصرية للأزمة قد لاقت قبولاً من بعض أحزاب المعارضة (العمل - التجمع - الوفد الناصرى) فقد طالبت الحكومة المصرية بموقف أكثر تشدداً.

- وبصفة عامة فى النهاية يمكن لنا أن نؤكد على أن أحزاب المعارضة قد هاجمت كثيراً هذا العام المنظمات الدولية (السياسية والاقتصادية) ووجهت إليها اتهامات بأنها تكلل بمكاييل ذلك بالنظر إلى ليبيا والعراق وما يحدث فى البوسنة والهرسك، كما وجهت إليها اتهامات بأنها وراء عجز الدول الفانامية عن التقدم نتيجة للخضوع للمنظمات الاقتصادية الدولية. وقد أصدرت كافة أحزاب المعارضة بيانات إدانة لما يتعرض له المسلمون فى البوسنة، وعقدت أحزاب المعارضة مؤتمراً مشتركاً هذا العام لإعلان التضامن مع الشعب الليبى. كما أعلنت كافة أحزاب المعارضة عن تنديدها بالاتفاق الاربنى الإسرائيلى واعتبرته بداية جديدة للانقسامات العربية المتعددة.

(٤) القضايا الاقتصادية:

(١) بيع القطاع العام: اتخذ حزبا الوفد والاتحادى الديمقراطى موقفاً مؤيداً لدعم الانفتاح الاقتصادى ودعوة رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية للاستثمار فى مصر، وضرورة التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة وطالبات بالغلاء مواد الدستور التى تنص على أن النظام الاقتصادى هو النظام الاشتراكى، وعلى ضرورة العمل على حماية المكاسب الاشتراكية، وعلى أن القطاع العام هو القطاع القائد.

أما أحزاب التجمع والناصرى والشعبى الديمقراطى فقد أعلنت اعتراضها على بيع القطاع العام حيث أن ذلك سيمضى إلى حرمان شعب مصر من ثروته القومية وبالتالي تتوقف حركة التنمية الاقتصادية، كذلك فإن بيع القطاع

العام سيؤدي إلى هيمنة رأس المال الأجنبي بما يؤدي إلى رفع الأسعار وحرمان غالبية المواطنين من السلع الضرورية بالإضافة إلى تعرض العديد من العاملين في القطاع العام لاحتمالات البطالة أو الفصل.

أما أحزاب (العمل والأحرار والخضر)، فهي مع عملية بيع القطاع العام بشروط أن يتم البيع ولكن وفقا لمبادئ محددة، كمنع الأجانب من الدخول في العملية، وأن يتم البيع بسعر عادل لا يعير الصفقات الخاصة، وأن تكون عملية البيع من أجل تحسين الإدارة والانتاجية. ثم تعود هذه الأحزاب لتقرر أن الأمر بهذه الطريقة سيستغرق وقتا طويلا والاجدر أن يتم تشغيل وحدات القطاع العام بقصى كفاءة ممكنة وتخليصها من الفساد الذي انتشر فيها حتى يوجد من يشتريها بالإضافة لذلك يجب دعم مشروعات القطاع الخاص الجديدة، ويبنى حزب (الأمة) الذي ينفرد برؤية خاصة فهو ليس مع ملكية الدولة (القطاع العام) وليس مع الملكية الفردية (القطاع الخاص) وإنما هو مع تطبيق نظام اقتصادي إسلامي يمثل حلا لمشكلة الاقتصاد المصري.

(ب) السوق الشرق أوسطية: أدت مشاركة مصر في مؤتمر التعاون الاقتصادي لنول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالدار البيضاء إلى حدوث تباين واضح في مواقف أحزاب المعارضة ما بين مؤيد ومعارض. وكان تحرك الفريق المعارض أكثر تنظيما، حيث تم عقد مؤتمر بمقر حزب (التجمع) وشاركت فيه أحزاب (العمل، الناصري، الأحرار، التجمع) حيث أعلنوا عن رفضهم لمشاركة مصر في المؤتمر، كما أكدوا على رفضهم للمؤتمر باعتباره ترسيخا لعمليات التطبيع في الوقت الذي مازالت فيه إسرائيل تحتل أجزاء كبيرة من الأراضي العربية. وقد قرر المشاركون في المؤتمر تشكيل لجان في مختلف البلدان العربية لمواجهة عمليات التطبيع ومقاطعة السلع الإسرائيلية التي من المنتظر أن تغمر الأسواق العربية. ورات هذه الأحزاب أنه يجدر بنا البحث عن سبل إحياء فكرة السوق العربية قبل التوجه إلى السوق الشرق أوسطية. وإن كانت كل هذه الأحزاب قد رحبت بالكلمة المصرية في المؤتمر والتي القاهها وزير الخارجية السيد/ عمرو موسى. أما الأحزاب التي رحبت بالسوق الشرق أوسطية وبالمشاركة المصرية فيه، فيمكن لنا أن نصنفها إلى:

- أحزاب رحبت ترحيبا كاملا بالمشاركة مثل (الأمة والاتصالي الديمقراطي). وإذا كان ترحيب الصزب (الاتحادي الديمقراطي) يتسق تماما مع توجهات الحزب الليبرالية، فإن ترحيب حزب (الأمة) ويمثل انقطاعا في توجهاته كونه يعنى ترحيبا بالتعامل مع القوى التي وصفت

في بيانات عديدة له بأنها «ذئاب» وأنه ينبغي علينا نحن العرب أن نتحرك قبل أن تاكلنا هذه الذئاب. وقد جاء ترحيب الحزبين بالمؤتمر والمشاركة فيه، على اعتبار أنه خطوة هامة وفعالة في رسم الخريطة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط والتي يجب أن يكون لمصر دور الريادة فيها من أجل دعم عملية السلام في الشرق الأوسط.

- أحزاب رحبت بالمشاركة مع وجود تحفظات مثل (الوفد والعدالة الاجتماعية والخضر) وقد رأت هذه الأحزاب أن المشاركة المصرية أفضل بكثير لمستقبلنا من إعلان المقاطعة. حيث أن فكرة السوق الشرق الأوسطية باتت أمرا واقعا وبالتالي فالمقاطعة تعنى إعطاء الفرصة لدول أخرى لفرض رؤيتها. ولكن هذه المشاركة كما يراها هذا الفريق ينبغي ألا تكون على حساب استقلالية القرار أو على حساب الهوية العربية، بمعنى أنه ينبغي خلق تكاتف عربي لتحقيق مصالح كل الدول العربية أولا.

وإذا كانت القضيتان السابقتان دخلتا مكانا محوريا من خطاب الأحزاب خلال ١٩٩٤ إلا أن هذا لاينفي طرح بعض القضايا الأخرى. حيث طالبت كافة أحزاب المعارضة التي ايدت تشجيع الاستثمار الخاص بضرورة الحد من تصاعد الضرائب والإعزازه، فيما كان هناك إجماع بين كل أحزاب المعارضة على إثارة قضية ارتفاع الأسعار مقارنة بالدخول المحدود لمعظم المواطنين. كذلك فقد كان هناك إجماع بين كل أحزاب المعارضة على مهاجمة قانون العمل الموحد، نظرا لما يحمله من تقييد لهامش الحريات المتاح (تحرير الاضراب) بالإضافة إلى الاضرار التي ستنلق بالعامل مثل التهديدات الكثيرة بالفصل وتخفيض الاجازات وخصمها من الراتب الاساسي.

(هـ) القضايا الاجتماعية: أثر خلال العام الماضي، عدد محدود من القضايا الاجتماعية، كان أبرزها «مؤتمر السكان» والذي أثارت استضافة القاهرة له جدلا كبيرا في أوساط المعارضة المصرية. فقد عارضت الأحزاب التي تتبنى توجهات اسلامية انعقاد المؤتمر في القاهرة بحجة مخالفته للشريعة الاسلامية. وتقاليدنا.

أما ثاني القضايا التي أثارت جدلا، فقد كانت قضية التطعيم حيث قادت بعض احزاب المعارضة (الاتمادي الديمقراطي - الخضر - الوفد - العدالة الاجتماعية) حملة تطالب بإلغاء مجانية التطعيم وذلك من أجل توفير موارد أكثر لتمويل العملية التعليمية وقد اختلفت هذه الأحزاب في المرحلة التي ينبغي أن تتوقف عندها المجانية، فقد نادى (الاتصالي الديمقراطي) بإلغاء المجانية بعد المرحلة

الاعدادية، في حين رأى (الوفد والخضر) أن تلغى المجانية بعد الثانوية، فيما حافظ حزباً (الناصرى والتجمع) على مواقفهما من هذه القضية والذي يؤكد على ضرورة الحفاظ على مجانية التعليم بل ومطالب الحكومة بزيادة الانفاق على العملية التعليمية. أما حزب (الامة) وعلى الرغم من توجهه الاسلامى الكفالى فقد نادى بالغاء المجانية بعد الثانوية. وإذا كانت القضيتان السابقتان قد أثارتا انقساماً بين أحزاب المعارضة، فإن القضية الثالثة وهى قضية البطالة قد وحدت خطابهم حيث بات هناك إجماع بين كل صفح المعارضة على أن الحكومة هى السبب وراء بطالة الشباب وأنها حتى الآن لاتتعامل مع القضية بالجدية المطلوبة على الرغم من ثبوت علاقة بين تصاعد العنف السياسى وبين البطالة. وأكد خطاب كل الأحزاب المعارضة على أن التنمية الشاملة فى الصناعة والزراعة والتجارة هى الأساس لتوفير فرص عمل كثيرة للشباب. وفى نهاية إستعراضنا للخطاب السياسى لأحزاب المعارضة، يمكن لنا أن نرصد مايلي:

- أن الخطاب السياسى لكافة أحزاب المعارضة عام ١٩٩٤، لم يخلف كثيراً من الأوامر السابقة وذلك باستثناء تحول الخطاب الخاص بحزب الاحرار نحو التأكيد على المبادئ القومية والناصرية. وقد نتج هذا التحول عن تغيير رئيس التحرير لصحيفة الاحرار.

- أن أكثر صحف المعارضة راديكالية وتشددت فى عرض خطابها - خاصة ذى الطبيعة الخلافة - كانت الشعب ثم الاحرار ثم الوفد ثم الامالى ثم العربى. والمؤكد كما ذكرنا فى بداية هذا الجزء أن خطاب أحزاب المعارضة كان يتسم بالحدة، ويتساوى فى ذلك أكثر الخطابات راديكالية وأقلها.

ومن أبرز الملامح التى يكشف عنه تطور الخطاب السياسى لأحزاب المعارضة بالمقارنة بالحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم، مايلي:

أولاً : بزوغ أسس كافية للاعتقاد بأن قضية مواجهة الارهاب والتطرف قد أصبحت أساساً لتحالف فعال بين الحزب الوطنى - والحكومة - من ناحية وحزب التجمع من ناحية أخرى.

ثانياً : أن هذه القضية نفسها قد صارت أساساً لانشقاق عميق بين أحزاب معارضة قد تختلف رؤاها بصدد المسائل الاجتماعية والاقتصادية ومسائل السياسة الخارجية مثل الانشقاق بين حزبي العمل والتجمع.

ثالثاً: إن الأحزاب الأخرى، وخاصة الوفد والناصرى

تفضل إجراء تحالفات حرة مع غيرها من الأحزاب أو مع الحكومة فى قضايا محددة دون أن تخسر قدرتها على مخاطبة الراى العام باعتبارها المعارضة الرئيسية.

ب - الهيكل التنظيمى:

يحاول هذا القسم من التقرير التعرف على البنية الهيكلية لأحزاب المعارضة خلال عام ١٩٩٤. وذلك من خلال تقييم كل من البناء الداخلى للأحزاب وأداء الأحزاب. وقد اعتمدنا فى تقييمنا للبناء الداخلى على ثلاثة مؤشرات: القيادة والاجتماعات والمؤتمرات والصراعات الداخلية. أما تقييمنا لأداء اللجان الحزبية فقد اعتمد على ثلاثة مؤشرات أخرى هى: دور اللجان الحزبية والأصدرات الحزبية والاجتماعات والنوأت.

(١) البناء الداخلى للأحزاب :

أكد قادة الأحزاب على مسأله الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب، ودلوا على ذلك بانتظام انعقاد اجتماع الهيئات (اللجان أو الامانات) التى تشكل هيكلهم العام. حيث أكد قادة الأحزاب التى انعقدت مؤتمراتها العامة فى عامى ١٩٩٤/٩٢ وهى أحزاب (العمل - الاحرار - الامة). أن أعضاء احزابهم قد قالوا كلمتهم بطريقة ديمقراطية لاختيارهم لقيادة العمل الحزبى فى هذه الأحزاب. فى حين أكد قادة باقى الأحزاب (الناصرى - التجمع - الوفد - الخضر) والذين من المنتظر أن تعقد مؤتمراتهم العامة فى ١٩٩٥، أن العمل يجرى بدقة ويسرعة من أجل تشكيل (اللجان أو الامانات) بطريقة ديمقراطية استعداداً للانتخابات التى ستجرى خلال مؤتمراتها العامة والتى بناء عليها سيتم تشكيل سلطاتها العليا.

ودغم التأكيد على مسألة الديمقراطية الداخلية إلا أن هناك مؤشرات تشير فى عكس هذا الاتجاه:

(١) القيادة: ونعنى بالقيادة هنا منصب رئيس الحزب، فبالنظر هنا أن كل الأحزاب تعاني من مشكلة تركيز بقاء شخص واحد فى قيادة الحزب فضلاً عن سيادة العلاقات الشخصية والعائلية التى تساعد على ترسيخ نفس السمة. فمنذ أقرار التعددية السياسية والحزبية فى ١٩٧٦ لم تتغير أغلب قيادات الأحزاب:

- منذ ١٩٧٦ يرأس خالد محيى الدين حزب التجمع.

- منذ ١٩٧٨ يرأس ابراهيم شكرى حزب العمل.

- منذ ١٩٨٢ يرأس فؤاد سراج الدين حزب الوفد الجديد.

- منذ ١٩٨٤ يرأس احمد الصباحى حزب الامة.

- منذ ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٤ يرأس محمد عيد المنعم ترك الحزب الاتحادي الديمقراطي وبعد وفاته تم انتخاب ابنه ابراهيم ترك لرئاسة الحزب.

- منذ ١٩٩٠ وحتى الخلافات التي حدثت في نهاية ١٩٩٢ رأس على الدين صالح حزب مصر الفتاة ثم عاد رئيسا له عام ١٩٩٤ بحكم محكمة القضاء الادارى ومجلس الدولة الا انه اعلن تجميد نشاط الحزب واغلاق كافة مقراته في ١٩٩٤/٩/٢٥ ولحين تنفيذ الاحكام الصادرة لصالحه.

- منذ ١٩٩٢ يرأس ضياء الدين داوود الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.

- منذ ١٩٩٢ يرأس أنور عفيفى حزب الشعب الديمقراطى.

- منذ ١٩٩٣ يرأس كمال كيرة حزب الخضرو ذلك بعد تنازل الرئيسين السابقين حسن رجب وعبد السلام داوود.

- منذ ١٩٩٣ يرأس محمد عبد المال حزب العدالة الاجتماعية.

معا سبق يتأكد لنا انه مع تأسيس كل الاحزاب المعارضة تولى رئاستها أشخاص معينون لم يتركوا منصبهم الا بالوفاة (الحزب الاتحادي الديمقراطي) أو نتيجة عدم المقدرة الصحية (حزب الخضرو) أو نتيجة معارك سياسية وقانونية (حزب مصر الفتاة).

وفي هذا الإطار برزت الصلات العائلية كمحدد اساسى لتشكيل الهيكل الاساسى لحزبى (الامة - الاتحادى الديمقراطى). على سبيل المثال فان نائب رئيس حزب الامة هو سمير احمد الصباحى نجل احمد الصباحى رئيس الحزب كما تضم تشكيلات الحزب الرئيسية العديد من اقارب رئيس الحزب، كذلك الحال في الحزب الاتحادي الديمقراطي حيث خلف ابراهيم ترك والده محمد ترك في رئاسة الحزب وهو ما يمكن ان يسمى بالاحزاب العائلية. اما الطريقة الثانية في تكريس القيادة فتتمثل في اختيار نخبة معينة ترعى بالمناصب القيادية التي تحتلها ولا تتطلع الى المنصب القيادى الرئيسى في الحزب، بل ترى ان بقاء رئيس الحزب في منصبه هو الضمان لبقائهم في مناصبهم وهذا الوضع ينطبق على معظم الاحزاب المعارضة. وتبقى اخر الطرق لضمان السيطرة، وهي ان يسيطر رئيس الحزب على كافة نشاطاته، بحيث لا يمكن ان تخرج أى معلومة أو نشاط عن الحزب الا من خلال رئيسه وهو الامر

السادس في احزاب (العدالة الاجتماعية - الشعب الديمقراطى - مصر العربى الاشتراكى).

(ب) **الاجتمعات والمؤتمرات** تعمل اجتمعات الجان والامانات والهيئات المختلفه التي تشكل الهيكل العام الداخلى لعمل وبنية الاحزاب على اعطاء مؤشرات عن مدى ديمقراطية انتظام وانسياب القرارات الحزبية. اما المؤتمرات فتقصد بها المؤتمرات العامة التي تعقدتها الاحزاب لانتخاب هيكلها الداخلى وقد عقد منها هذا العام مؤتمران في نور انعقادهما المقرر وهما مؤتمرا حزبى (الامة - الاحرار)، في حين تأجل انعقاد المؤتمر العام لحزب (الوفد) الى العام القادم وذلك انتظارا للتعديلات التي أدخلتها الجمعية العمومية غير العادية على اللائحة الداخلية للحزب.

وبالنسبة للجانب الاول والخاص باجتماعات هيئات ومؤسسات الهياكل الداخلية للحزب، فنجد ان كل الاحزاب باستثناء - (الوفد - مصر الفتاة) في اجتمعات هيئات وسلطاتها العليا - قد أكدت على بورية انعقاد هذه الاجتماعات ويصفه خاصة اجتماعات لجان وامانات المحافظات للتخطيط للانتخابات التشريعية في العام القادم. وقد أكدت كل الاحزاب أنها عقدت اجتماعات استثنائية لأعلى سلطة أو هيئة في هيكلها الداخلى لمناقشة أبرز الأحداث التي مرت بمصر هذا العام داخليا وخارجيا (الحوار الوطنى - مؤتمر السكان - مؤتمر الدار البيضاء) ولكن رغم عقد هذه الاجتماعات بصفة بورية الا انه تبقى التساؤلات حول حجم الحضور في هذه الاجتماعات والطريقة التي يتم بها حصر هذه الاعداد. فبالنسبة لحزبى (الوفد ومصر الفتاة) قلما وضعان تميزان هذا العام، فقد أجل حزب الوفد اجتماعات هيئته العليا منذ يناير ١٩٩٤ فسر قادة الحزب ذلك بانتهاء مدتها القانونية حيث انكب الحزب بعد ذلك على دراسة عدد من التعديلات في لائحته الاساسية (نظامه الداخلى)، وقد اثمر ذلك في النهاية انخراط ١٥ تعديلا في مواد اللائحة الاساسية ٤٩، وفسر قادة الحزب هذه التعديلات بأنها تسمح بالمزيد من الخطوات الديمقراطية في البناء الداخلى للحزب بحيث يتم خلق نوع من التعاون بين السكرتارية العامة ورئيس الحزب، كذلك اكساب الهيئة العليا مزيدا من القدرة والمرونة في اتخاذ قراراتها ومواقفها. الا ان القراءة الختامية لهذه التعديلات تؤكد انها تمنح صلاحيات أوسع لرئيس الحزب الذى سيبقى رئيسا له مدى الحياة.

اما حزب مصر الفتاة، والذي تنازع على رئاسته أكثر من ٣ رؤساء يعد ان تمكن عبد الله رشدى من عزل على

الانتخابيين لحزبي (الاحرار والامة) لم تعط أي مؤشرات نحو الإصلاح الديمقراطي في داخل الحزبين، فما شاهدناه هو تنازلات لصالح مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار وتزكية تصل الى حد المبايعه لصالح احمد الصباحي رئيس حزب الامة أي أنه على هذا الصعيد لم تشهد هذه الاحزاب خلال عام ١٩٩٤ أي توجه نحو الديمقراطية الداخلية.

(ج) الصراعات الداخلية: يمكن هنا التأكيد على أن أغلب الأحزاب عانت خلال عام ١٩٩٤ من صراعات داخلية، وأن معظمها دار حول توزيع المناصب وقليل منها كان بسبب خلافات فكرية.

فقد شهد حزب (الوفد) استمرار الصراع حول الخلافة وراء الكواليس. كذلك فقد تجذرت الخلافات داخل لجان حزب (الوفد) في بعض المحافظات بسبب قرارات التعيين التي يصورها رئيس الحزب، وكان من نتيجة ذلك أن تشكلت العديد من الجبهات المعارضة لسياسات رئيس الحزب مثل (جبهة الوفديين الصليبين) في الاسكندرية و(جبهة الوفديين الاحرار) في الجيزة .

أما حزب (العمل) فقد استمرت تداعيات الانقسام الذي حدث عام ١٩٨٩ فقد تمكنت مجموعة احمد مجاهد التي اقصيت من الحزب من الحصول على حكم قضائي أصدرته محكمة جنح عابدين في أبريل ١٩٩٤ بفيد ببراءة احمد مجاهد من الاتهام بانتحال صفة كاذب هي «رئيس حزب العمل الاشتراكي»، وبعد صدور الحكم دعم مجاهد مركزه بضم النائب البرلماني ابراهيم عبادة الذي انشق عن حزب العمل وأعلن في مجلس الشعب في فبراير ١٩٩٤ أن شكرى ليس رئيسا لحزب العمل، كذلك فقد طالب بالمشاركة في الحوار الوطني وأن لم يلتفت لطلبه . أما الرئيس الشرعي للحزب ابراهيم شكرى فقد رد على ذلك بالاعلان عن أن مجموعة مجاهد ليست الا حفة من المناهجيين تستغفهم الحكمة كاذبة لتفتيت الحزب كما خطى خطوة أكبر بحذف كلمه (الاشتراكي) من كافة مطبوعات واصدارات الحزب الرسمية وكذلك في بيانات وأوراقه الخاصة. وكان هذا إقرارا لأمر واقع لم يعترض عليه أحد.

أما حزب الاحرار فقد شهد بعد اجراء انتخاباته، تسارعا على منصب أمين عام الحزب والذي فرغ بوفاء المهندس عبدالفتاح الشوريحي، حيث قام كل من محمد فريد زكريا وحلمي سالم بترشيح نفسيهما لهذا المنصب إلا أن رئيس الحزب فاجأ الجميع باختيار رجب هلال حميدة الأمين العام المساعد ليقوم بأعمال الأمين العام.

الدين صالح من رئاسته في اوائل عام ١٩٩٢، فإن نشاطه يعتبر في حكم المجد منذ ذلك التاريخ وهذا ما اكده على الدين صالح بعد استعادته رئاسة الحزب بحكم محكمة القضاء الاداري وحكم مجلس الدولة، حيث أعلن عن تمسكه بتتفيذ هذا الحكم والزام لجنة الأحزاب بذلك وأضاف أنه قرر تجميد نشاط الحزب واغلاق كافة مقراته ابتداء من ١٩٩٤/٩/٢٥.

أما عن المؤتمرات العامة والتي تتولى مهمة انتخاب هيئات وسلطات الأحزاب العليا، فقد كان مقروا أن تتعقد المؤتمرات العامة لثلاثة أحزاب (الوفد - الاحرار - الامة) حيث عقد حزبا (الاحرار والامة) مؤتمريهما العامين في موعدهما المقرر، في حين أجل حزب الوفد مؤتمره العام الى العام القادم و ذلك انتظارا كما سبقت الاشارة للتعديلات التي ادخلت على اللائحة الاساسية، لكنه استكمل تشكيل اللجان بالمحافظات استعدادا لانتخابات المؤتمر العام. وقد تم تشكيل معظم هذه اللجان غالبا عن طريق التعيين، مما أثار بعض أعضاء الحزب. وقد عقد حزب الاحرار مؤتمره العام الثاني في ١٩٩٤/١/١٤، حيث باتت هناك مؤشرات نحو تواجد أقوى للتيار القومي الناصري، وكان أبرز المؤشرات على ذلك تشكيل جناح سياسي في المؤتمر التمهيدى الذي سبق انعقاد المؤتمر باسم «وحدة شباب يوليو» وذلك بتأييد من مصطفى كامل مراد رئيس الحزب. وقد أسفرت أحداث المؤتمر عن فوز مصطفى كامل مراد برئاسة الحزب بالتزكية وذلك بعد انسحاب رفعت خالد أمين الحزب بالمنزلة ومحمد عاشور أمين التنظيم بمرکز الفشن بيني سوفيت من الانتخابات كما فاز عبد الفتاح الشوريحي بمنصب الأمين العام، والحمزة دعيس (رئيس تحرير جريدة النور التي يصدرها الحزب) مع فريد زكريا بمنصبى وكيلى الحزب. وبصفة عامة فازالازب احرار يتضارب في توجهات أعضائه بين التيار الاسلامى والتيار الناصري.

أما حزب الامة فقد عقد مؤتمره العام الثامن العادى في ١٩٩٤/٩/٢٧ وشهد ظاهرة القوز بالتزكية فنجد مثلا أن احمد الصباحي رئيس الحزب قد استمر في منصبه بالتزكية. كما فاز سمير احمد الصباحي بمنصب نائب الرئيس بالتزكية وكذلك الحال في مناصب الانماء المساعدین. أما الهيئة التنفيذية فنجد أن أعضائها الـ ١٦ قد فازوا ايضا بالتزكية. من كل ما سبق يتضح أن التعديلات التي أدخلت على لائحة حزب (الوفد) لم تزد الى الإصلاح الديمقراطي بل يمكن أن تكون في اتجاه عكسى نحو تركيز السلطات في يد رئيس الحزب. كذلك فإن نتائج المؤتمرين

أما الحزب (الناصرى)، فقد شهد هذا العام تبادلا للتهجمات بين شباب الحزب وقياداته الكبيرة، حيث وجه شباب الحزب اتهامات لقياداته بفرض سيطرتهم الكاملة على الحزب واستبعاد الكوادر الشابة، كذلك اتهموا قيادات الحزب بعدم اتخاذ مواقف حاسمة تجاه القضايا الحيوية داخليا وخارجيا. وفى لقاء مع محمد عريق أمين التنظيم بالحزب أشار الى أن الحزب بصدد إعادة فرز أعضائه لاختيار الأفضل منهم والأكثر إيماناً بمبادئه للاحتفاظ بعضوية الحزب.

وفى النهاية يمكن القول أن المؤتمر العام الثانى والذي عقد هذا العام أبريل ١٩٩٤ قد ساهم فى حل بعض تلك الخلافات ولورة مواقف موحدة تجاه بعض القضايا. وفى النهاية، يبقى أن تشير الى أن حزبا (التجمع) بطبيعته الفكرية الخاصة و(الأمة) بطبيعته العائلية الخاصة هما الوحيدان اللذان لم يشهدا صراعا داخليا بارزا. ويوضح ذلك من أن اللجنة المركزية لحزب (التجمع) والتي اجتمعت فى مارس ١٩٩٤ قد أقرت كافة تطورات النشاط الحزبى والقيادى وأكدت على تأييدها لكافة سياسات ومواقف الحزب. أما حزب (الأمة) فننتائج دورته الانتخابية جاءت كلها مصفنة تحت بند «الفوز بالتزكية».

أما الأحزاب الجديدة على الساحة فلم تكن هى الأخرى بالأفضل حالا، حيث شهد حزب (الخضر) صراعا بين محمد عوض أمين عام الشباب بالحزب وكمال كيرة رئيس الحزب. حيث أكد محمد عوض أن الحزب لم يجر أى انتخابات منذ أنشائه ولم يعقد أى جمعية عمومية أو مؤتمر عام، وأن كمال كيرة استولى على رئاسة الحزب بالمخالفة لللائحة حيث لم يتم الاعلان عن خلو منصب الرئيس وبالتالي لم يتقدم أحد للترشح للمنصب وإنما فوجئ الجميع بأن كمال كيرة يعلن أنه رئيس الحزب. ثم يشير محمد عوض الى مخالفة رئيس الحزب لبرنامج الحزب ولأبعته الداخلية وقيامه بالتعديل فيهما دون الرجوع للجمعية العمومية صاحبة أقوى سلطة داخل الحزب. ورد كمال كيرة على ذلك باتهام شباب الحزب بالاثارة والشغب والحض على كراهية النظام.

أما حزب (الشعب الديمقراطى) فقد شهدت بداية عام ١٩٩٤ استمرار الصراع على رئاسته بين كمال عفيفى وأبوالفضل الجيزاوى وقد حسمت المحكمة الإدارية العليا الصراع بالحكم بأحقية كمال عفيفى فى رئاسة الحزب.

أما أحزاب (العدالة الاجتماعية) و(الاقتصادى الديمقراطى) و(مصر العربى الاشتراكى) فيبدو أن

لرؤسائها السيطرة الكاملة على زمام الأمور فى الداخل.

وبالنسبة للصراعات داخل الأحزاب التى حملت توجهات فكرية مختلفة فقد تمثلت هذا العام فى الخلاف الذى نشأ داخل حزب (العمل) بين الإخوان المسلمين وأعضاء الحزب، وكاد هذا الخلاف أن يهدد بحل التحالف بين الإخوان وحزب العمل. وكان الخلاف قد نشأ حين قرر ابراهيم شكرى الاشتراك فى الحوار الوطنى والذي تم استبعاد الإخوان من الاشتراك فيه. فلقى قرار شكرى معارضة شديدة من أعضاء الحزب المنتمين للإخوان وكاد الأمر يصل الى انفصال الإخوان والمتعاطفين معهم عن حزب العمل، لولا أن تم الاتفاق على أن اشترك الحزب فى الحوار سيكون من أجل الدفاع عن أى اتهامات قد توجه للإخوان برعايتهم للرهاب الفكرى أو المعنوى أو المادى. ومن أجل ذلك فقد كلف الحزب ممثلا فى مكتب التنفيذ ابراهيم شكرى وعادل حسين وطلحى مراد بتمثيل الحزب فى الحوار الوطنى. وقد شهدت نهاية العام تقاربا أكثر من أجل الاستعداد للانتخابات التشريعية فى نهاية عام ١٩٩٥. ولكن يبقى التساؤل عن احتمالات تفجر هذا الصراع مرة أخرى قد تكون قبل إجراء الانتخابات وذلك عندما يبدأ الحزب فى اختيار مرشحيه للانتخابات.

هذه الملامح لتطور البنية الهيكلية الداخلية لأحزاب المعارضة والتي شهدها عام ١٩٩٤ مازالت تكشف عن الكثير من عوامل الضعف الذى تعاني منه هذه الأحزاب عند هذا المستوى.

(٢) تقييم أداء الأحزاب: يعتمد تقييمنا لأداء الأحزاب على الدور الذى لعبته لجان الأحزاب المختلفة النوعية والإقليمية. وكذلك نشاط الأحزاب فى التعريف بنفسها من خلال الإصدارات المختلفة فضلا عن محاولة حصر عدد المؤتمرات والندوات التى عقدها كل حزب من الأحزاب. وفى البداية، كان هناك تشابه عام بين كل الأحزاب فى مايلى:

- عدم فاعلية ومحدودية الدور الذى تلعبه الأحزاب فى المنطقة الواقعة بين سوهاج وأسوان وحتى فى أسبوط، وهذه المناطق هى التى كانت وراء تفجر ظاهرة العنف السياسى فى المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة. وقد أرجع كافة قادة الأحزاب اللافاعلية الحزبية فى هذه المناطق الى تقاعل عاملين رئيسيين الأول هو محدودية الموارد المتوفرة للأحزاب مقارنة بما يملكه الحزب الوطنى الديمقراطى. هذا بالإضافة الى أن الأحزاب التى تملك الموارد والامكانيات وتتطلع الى لعب دور فى هذه المناطق،

توجد مقار لبعض الأحزاب (الناصرى - الوفد - التجمع - العمل - الاحرار)، ولكنها مقار بون نشاط ملحوظ.

لما عن اللجان النوعية لأحزاب المعارضة فالأحزاب أن هناك إجماعاً من كل الأحزاب على أن عام ١٩٩٤ كان عام اللجان (الامانات) الخاصة بالشباب، ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى الاعداد للانتخابات التشريعية عام ١٩٩٥، فقد شهدت هذه اللجان نشاطاً كبيراً في محاولة لضم أكبر عدد ممكن من الشباب الى تنظيمات الأحزاب، فمثلاً عقدت أحزاب (الوفد - العمل - الناصرى - التجمع) العديد من المؤتمرات السياسية في مقارها، حيث استضافت شباب الأحزاب في الاقاليم. كذلك كانت اللجان الاقتصادية ومايرتبط بها من لجان (المالية - الصناعة - التجارة - الزراعة) صاحبة مكانة متميزة وتأتي في نشاط الأحزاب على مدى السنوات السابقة و عام ١٩٩٤ أيضاً، وذلك للنظر في المشاكل الاقتصادية الخاصة بمصر والمنطقة العربية خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية، وأيضاً كان هناك هذا العام نشاط ملحوظ للخدمات الطبية التي توفرها لجان الأحزاب الطبية وذلك عن طريق العيادات في المقار الرئيسية أو تلك الملحق بمقر الأحزاب في المحافظات. ويؤكد قادة بعض الأحزاب (العمل - الوفد - الناصرى) أن لجان المرأة والشباب والخدمات الطبية في احزابهم كان لها دور كبير في اغاثة منكوسى السويل، وأن ذلك قد تم تحت أسماء أخرى غير أسماء هذه الأحزاب من أجل تفادي التصادم مع الحظر الحكومى لهم بعدم ممارسة أى نشاط في هذه المناطق.

(ب) **الاصدارات الحزبية:** وهنا نجد أنه باستثناء حزب (الشعب الديمقراطي) الذى لا توجد له صحيفة رسمية، وأيضاً حزب (مصر الفتاه) المجد نشاطه هو وجريدته فإن كل الأحزاب المعارضة توجد لها اصدارات صحفية منتظمة الصدد، وهناك اليومى منها (الوفد - الاحرار). كما أن لمعظم هذه الأحزاب نشرات صحفية ويحثية خاصة يتم توزيعها على أعضاء الحزب وبعض المنتمين لفكره في المقار الرئيسية. أما الظاهرة التي تلفت الانتباه هنا، أنه اذا كان لكل حزب صحيفة تعبر عن توجهه الرسمى فإن لحزب (الاحرار) ٢٦ صحيفة تعبر عن كل الاتجاهات الموجودة داخل الحزب (الناصرية - الاسلامية - الاشتراكية... الخ) وهو ما يدل على افتقار الحزب لتوجه فكري وسياسى اساسى.

أما الصحف الحزبية المحلية، فقد كان وراء اصدارها أربعة أحزاب فقط هي (الوفد - الناصرى - التجمع - العمل)، وأن كان الحزب (الناصرى) هو صاحب أكبر عدد

تجد نفسها تصطبغ بالعامل الثانى والذي يتمثل في الحظر الحكومى على وجود أى نشاط حزبي في هذه المناطق. وقد اعتبر الكثير من قادة الأحزاب أن العامل الثانى هو العامل الأساسى وراء اخفاء النشاط الحزبي في هذه المناطق.

- عدم انتظام الاصدارات الصحفية المحلية وقد فسر معظمهم ذلك بعدم توافر التمويل الكافى بالنظر الى مايمثله اصدار صحيفة من اعباء مالية ليست باليسيرة مقارنة بموارد الأحزاب المحسودة. وفي هذا الإطار أكد قادة الأحزاب أن مثل هذه الصحف التي صدرت كانت توزع في صورة نشرات حزبية داخلية مجانية وذلك حتى لا يكون هناك اصطدام مع القانون الذى يمكن أن يعاملها كمطبوعات بورية مما يستلزم استصدار تراخيص لها.

- كذلك كان هناك اتفاق عام بين قادة الأحزاب على أن التعتت الحكومى يبقى العائق الأساسى امام التفاعل بين الأحزاب والمواطنين، حيث أن الحكومة لاتسمح لأى حزب بعقد ندوات أو مؤتمرات كبيرة خارج مقاره. وحتى في الحالات القليلة التي سمحت فيها الحكومة بذلك (مؤتمر الوفد في السويس) مثلاً فإن ذلك كان تحت السيطرة الامنية. وفي محاولتنا لتقييم اداء أحزاب المعارضة ستعتمد على التقسيم التالي:

(١) دور اللجان الحزبية:

وتنقسم اللجان الحزبية الى نوعين اللجان الاقليمية واللجان النوعية.

فتوجد اللجان الاقليمية لأحزاب المعارضة في كل محافظات الجمهورية ولكن يخفى أو يتضال أى دور مؤثر لها في منطقة جنوب الصعيد. وفي هذا الإطار ينبغي أن نشير الى ظاهرة ينفرد بها الحزب (الاتحادى الديمقراطي) بون باقى الأحزاب، ويتمثل هذه الظاهرة في أن مقر الحزب الرئيسى في محافظة الاسكندرية مع عدم وجود مقر له بالقاهرة. وقد أشار رئيس الحزب الى أنه حتى لو تم انشاء مقر للحزب بالقاهرة فسيبقى مقر الاسكندرية هو المقر الرئيسى، فذلك من وجهة نظره ما يعطى تميزاً للحزب عن غيره من الأحزاب، كما أشار في لقائنا معه الى سبب آخر يتمثل في أنه سيشتعر بفقدان الهوية اذا انتقل المقر الى القاهرة. وإذا كان هناك انعدام للنشاط الحزبي ضئيلاً في جنوب الصعيد، فهناك تركيز على القاهرة ومحافظات الوجه البحرى وبصفة خاصة الشرقية والقنيلية والاسكندرية والغربية. يلي ذلك النشاط الحزبي في محافظات القناة (بورسعيد - الاسماعيلية - السويس) ثم تأتى بعد ذلك محافظتا سيناء (الشمالية والجنوبية) حيث

خلال الاجتماعات والندوات. وقد كانت أبرز الأمثلة على ذلك عدم الاحتفال بعيد «الجهاد» لحزب الوفد للعام الثالث على التوالي.

أما عن أنشط الأحزاب في عقد الاجتماعات والندوات هذا العام، فقد جاء حزب (العمل) في المقدمة يليه الحزب (الناصرى) ثم حزب (الوفد) ثم حزب (التجمع) وذلك فيما يخص الأحزاب القديمة. أما الأحزاب الجديدة فلم يكن لها نشاط سوى في المؤتمر الذي نظمه الحزب (الاتحادي الديمقراطي) تحت عنوان «التعاون الاقتصادي بين مصر وكوريا».

من الصحف الحظية وكذلك كان هو أكثر الأحزاب انتظاما في إصدار صحفها الحظية. يليه (الوفد) ثم (التجمع) ثم (العمل).

(ج) الاجتماعات والندوات: وتشمل الاجتماعات الجماهيرية والندوات التي تولت الأحزاب تنظيمها للتعريف بنشاطات الحزب ومواقفه من القضايا المختلفة. والملاحظ هنا أن كافة الأحزاب قد أجمعت على الحظر الذي تفرضه الحكومة على ممارسة أى اتصال جماهيرى موسع من

٣ - القوى المحجوبة عن الشرعية

أحمد المسلماني

جماعة هو حجر الزاوية فيما يبدو من تباين في الآراء. فوفقا لتصريح للسيد/ سيف الاسلام البنا - الذي يعتقد أنه عضو بمكتب الإرشاد - فإن «مجلس قيادة الثورة» عندما أغنى الأحزاب السياسية إستثنى الإخوان من قرار الإلغاء. وعندما صدر قرار حلها عام ١٩٥٤ وقعت مظاهرات واضطر مجلس قيادة الثورة إلى الإخراج عن الإخوان وسمح لهم باستعادة مقار الجماعة وردت إليهم أموالهم، ومارست الجماعة نشاطها. ثم وقع حادث المنشية، ولم يصدر قرار بحلها. لذا فنحن نعتبر أن الجماعة مشروعة وقائمة. وفي تصريح مناقض لكد السيد/ مأمون الهضيبي المتحدث الرسمي باسم الجماعة أنه «لانتكلم عن شئون جماعة محظورة قانونا، فالإخوان جماعة منحلة من الناحية الرسمية». ويبدو أن التفسير الأرجح لهذا التباين في النظر إلى الأهمية القانونية للجماعة يعود إلى نزاع بين تصوريين حول شكل العمل القانوني للإخوان: الأول يدفع لاستمرار نشاط الإخوان كجماعة، كما لو كانت قائمة قانونا، ومتى تستعيد الجماعة الاعتراف بشرعيتها من خلال القضاء. أما الثاني فيطرح التطور إلى العمل كحزب وليس كمجرد جماعة. وبذلك فإنه يقول بأنه الجماعة ليست قانونية مما يوجب السعي للحصول على الصفة القانونية التي يفضل أن تكون حزبا يتنافس من خلال الانتخابات على حق تشكيل الحكومة.

أما المستوى الثاني: من الجدال فيتصل بحتمية صدور خطاب متكامل نسبيا من جماعة الإخوان المسلمين لبقية أطراف المجتمع السياسي والمدنى. فمع توسع نشاط

أدت تطورات العقد الماضي إلى إضفاء الشرعية على عديد من القوى السياسية عن طريق القضاء الواحدة بعد الأخرى بعد أن كانت لجنة الأحزاب قد حرمتها لسبب أواخر من الترخيص القانوني. وبقيت قوتان سياسيتان تتمتعان إلى المجتمع السياسي المصري دول شرعية قانونية. وهما الإخوان المسلمون والشيوعيين. وسوف نتناول كلا من هاتين القوتين وموقف كل منها من الحكومة ونظام الحكم.

أ - الإخوان المسلمون:

إحتلت قضية حصول الإخوان المسلمين على حق العمل السياسي الشرعي المستقل جانبا كبيرا من فكر الإخوان واهتمامهم السياسي خلال عام ١٩٩٤. وربما يعود ذلك لأسباب عديدة منها قلق الإخوان من هشاشة وإزواجية نشاطهم السياسي بين الاعتراف العملي de facto وإنكار وجودهم القانوني من جانب الدولة وكأنه هناك مؤشرات عديدة تدل على أن الدولة قد لاتحتمل هذا الوضع المزيج لفترة طويلة، وأن هناك ضغوطا تدفع نحو إلغاء الاعتراف العملي بوجود جماعة الإخوان من جانب الحكومة. ومن هذه الأسباب كذلك بروز توترات مكتومة فيما بين الإخوان المسلمين وحزب العمل الذي علوا من خلاله طوال السنوات الأخيرة وقد أثارت رغبة الإخوان المسلمين في الحصول على حق العمل السياسي المستقل جدلا على مستويين:

المستوى الأول: يتعلق بأسلوب الحصول على الرخصة اللازمة للعمل القانوني وشكل هذا العمل. ويعد الموقف من إعتبار إستمرارية الأساس القانوني لعمل الجماعة بوصفها

تحديد المستوى اللائق من التناقض والصراع مع سلطة الحكم . فمن المؤكد أن فرصتهم في الحصول على هذه الرخصة تتوقف الى حد بعيد على التهيئة مع سلطة الحكم، وربما التقارب معها، على النحو الذي كان قائما أثناء حكم الرئيس الراحل أنور السادات وحتى قيامه بزيارة القدس. غير أن مثل هذا التكتيك يقود الى خساره فرصتهم في تقديم أنفسهم كبديل جزئى كما يضعف من قدرتهم على تعبئة وتجنيده العناصر الجديدة الأكثر حماسا وخاصة على ضوء المنافسة الشديدة حول الأجيال الشابة من جانب الحركات الإسلامية الأكثر تطرفا والتي تنتهج إستراتيجية العنف والارهاب. وكان يبدو أن الإخوان قد توصلوا الى وسيلته نهبي بين الاختيارين وذلك عن طريق التركيز على الدعوة، وضبط النفس والعمل من خلال الهياكل النقابية والسياسية الشرعية. غير أن التفاعلات الساخنة أحيانا في الساحة السياسية عموما، وحقيقة التوسع الكبير لنشاط جماعة الإخوان المسلمين، ونجاحها في عدد من المؤسسات النقابية المهنية قد عزز كثيرا مصداقية هذه المعادلة وفعاليتها. وبدأت الجماعة في إتخاذ مواقف أكثر جذرية في كثير من مجالات الحياة العامة والسياسية، وهو ماضاعف خشية سلطة الحكم من نواياها الحقيقية. فتمسكت دعوة الإخوان لإنشاء حزب مستقل لهم مطالباً أوسع بالإصلاح السياسي. واحتلت هذه المطالب مساحة كبيرة من خطاب الإخوان عام ١٩٩٤. كما اتسع وتكثف نشاط الإخوان في النقابات ونواحي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على نحو أدى الى صدامات دورية مع السلطة التنفيذية. ومثل الصدام بين جماعة الإخوان التي تسيطر على مجلس نقابة المحامين من ناحية والسلطة التنفيذية من ناحية أخرى حول حادث وفاة المحامي عبد العارث مدني نقطة تحول في علاقة الطرفين.

وقد حسم الصدام في نقابة المحامين التردد الذي ظهر في تصريحات كبار المسؤولين التنفيذيين حول طبيعة الإخوان المسلمين، فطلى سبيل المثال كان رئيس الجمهورية قد صرح لمراسل صحيفة الـهيوستد الفرنسية بأن هناك تيارا إسلاميا معتدلا لا ليلاً للعنف ويتحدث لغة الحوار السياسي ويميل له دخول البرلمان. ورحب الإخوان من جانبهم بهذا التصريح وأملوا أن يحمل وبما ضمنيا لهم بالترخيص بالوجود القانوني. غير أن لغة رئيس الجمهورية إختلعت جذريا في النصف الثاني من العام، وحملت انكارا قاطعيا لشرعية تواجد الإخوان المسلمين وإتهاما صريحا لهم بدعم الارهاب. ومن المحتمل أن يكون هذا التحول في لغة السلطة التنفيذية بسبب معلومات غير مطلنة، ولكن المرجح أكثر أن

وفعالية الإخوان خلال عقد الثمانينات، ومايبدأ من نجاح ظاهر لاستراتيجية الدعوة والعمل السياسي والتقاضي النوبي من داخل نظام الحكم وليس من خارجه، بدأ من المحتمل أن يصدر مثل هذا الخطاب الذي يتجاوز الغموض والتبسيط القسوى والكامن في شعار (الإسلام هو الحل). وذلك لتعزيز مقبولية الإخوان كطرف أصيل في المجتمع السياسي ودعم أهليتهم في التعامل كحزب سياسي سواء من الناحية الفعلية أو القانونية. وبدا من الضروري في هذا السياق أن يقوم الإخوان بتهنئة المخاوف العميقة بصدد موقفهم الحقيقي والفعل من قضية استمرار الديمقراطية وكذلك من قضايا الحقوق المدنية والسياسية عموما والمرأة بصفة خاصة.

وإنسبط هذا الجدل في سياق ما أثر حول عزم الإخوان على التقدم بطلب ترخيص للعمل كحزب قانوني بإسم «حزب النهضة». ومهد الإخوان المسلمون لذلك بإصدار بيان باللغتين العربية والانجليزية يتضمن خطة الحزب ومبادئه والخطوط العامة لبرنامجهم. وإستكمل الإخوان هذا الجهد البارز بإصدار ورقتين بإسم الجماعة وشعارها بتاريخ الإصدار، الأولى بعنوان «موجز عن الشورى في الإسلام» وتعدد الأحزاب في المجتمع. وجاء في هذه الورقة «إننا نؤمن بتعدد الأحزاب في المجتمع الاسلامي ونقبل تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية عن طريق إنتخابات دورية» ويجب أن تكون رئاسة الدولة لمدة محددة ولايجوز تمديدها إلا لأمر محدد لضمان عدم الطغيان. ولكن الجماعة إشتراطت ذلك كله أن تكون «الشرعية هي الدستور الأسمى».

أما الورقة الثانية فهي بعنوان «المرأة في الإسلام» وفيها أعلنت الجماعة موافقتها على «حق المرأة في الانتخاب وعضوية المجالس النيابية وفي تولي الوظائف العامة بإستثناء منصب رئيس الدولة». ولكنها ألحقت بذلك الشرط التالي: «على أن تخصص للنساء في المجالس النيابية أماكن حتى لا يكون هناك ثمة تزاخم أو إختلاط». وهكذا حاولت الجماعة التوفيق بين إلمارها المرجعي الذي تعتقد أنه «الشرعية» من ناحية والتقارب مع الفكر السياسي والاجتماعي الديمقراطي الحديث من ناحية أخرى. ورغم أن ذلك لم يبيد كل الغموض والابهام وإمكانات التراجع عن موقف ينسجم مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنه مثل أطول شروط قطعت الجماعة على طريق التصلح مع مشروع الحداثة حتى وقت صدور هاتين الورقتين.

وبالارتباط مع سعى الإخوان المسلمين للحصول على رخصة التواجد الشرعي، واجهوا معضلة أخرى تتمثل في

هذا التحول جاء في سياق الصدام المتكرر بين الطرفين خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤، وهو الصدام الذي يبنى بانعطافة هامة في سياسة السلطة التنفيذية حيال الإخوان المسلمين.

والواقع أن الإخوان قد حرصوا على صياغة مواقفهم بكبر قدر ممكن من التوازن والعقلانية. ففيما يتعلق بالارهاب أصدرت الجماعة بياناً بتاريخ ٥/٢٠ أكدت فيه على أن «منهج الإخوان في الدعوة هو منهج سلمى يقوم على إيقاظ الشعور الاسلامى والعمل على بناء وحدة الأمة مع احترام الدستور والقوانين والعمل من خلالها لمصلحة البلاد والعباد. وقد حدثت أعمال عنف مريره منذ خروج الإخوان من السجون. ولم يشارك فيها أحد من الإخوان لأنهم يعتبرونها خروجاً على النهج السلمى في الدعوة الى الله».

وحتى في مجال السياسة الخارجية والأحداث العربية لم يأخذ الإخوان بالضرورة بأشد المواقف تطرفاً. فعلى سبيل المثال أصدر الإخوان بيانات حول أحداث الحرب الأهلية في اليمن أدانوا فيه «شتى أشكال الصراع المسلح» ودعوا الى «تغليب المصالح العام على الخاص ووضع النخبة اليمنية فوق كل اعتبار». ومع ذلك، فقد حسم الإخوان موقفهم عندما انفجرت الحرب الأهلية وأرسلوا برقية للرئيس اليمنى على عبدالله صالح يدينونه وذلك بعد نهاية الحرب الأهلية. كما أدان الإخوان الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت، وأكدوا اعتراضهم وإستنكارهم للتهديدات العراقية. وذلك في محاولة واضحة لجمالة إخوان الكويت والتعويض عن موقفهم السلبى - من وجهة نظر الآخرين - أثناء الغزو العراقى للكويت في اغسطس عام ١٩٩٠.

وتجنب الإخوان أى تصريحات يفهم منها التعاطف مع النظام في السودان على حساب الموقف الحكومى المصرى. ويعد ذلك موقفاً ذكياً بالنظر الى العداء الذى يكته الرأى العام المصرى للنظام السودانى وتصرفاته ضد المصريين، كما يعكس خلافهم مع بعض سياسات هذا النظام وخاصة فرض قيود على الإخوان المسلمين في السودان لصالح تيار حسن الترابى (الجبهة الإسلامية القومية).

ويأتى موقف الإخوان من إتفاق غزة/ أريحا كأحد أكثر مواقفهم في المجال الخارجى جذرية. إذ أدان الإخوان هذا الاتفاق، والاتفاقيات التالية. وأعلنوا أن «منظمة التحرير الفلسطينية قد إنحازت تماماً للمطالب الصهيونية». وأن «الإخوان يظنون للعالم أجمع أن هذا الاتفاق لا يلزم» فى شئ. ومع ذلك، فإن الموقف الفعلى للإخوان المسلمين فى

مصر لا يعد الأكثر تطرفاً حتى بالمقارنة بأحزاب شرعية مثل حزب العمل. وشارك الإخوان فى الحملات المنظمة التى قام بها التيار الدينى عموماً ضد وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للسكان فى القاهرة. ولكنهم حتى فى هذا المجال حرصوا على أن يبدو موقفهم كمجرد تأييد لبيان صدر عن الأزهر حول وثيقة المؤتمر.

ب - الشيوعيون:

لا يوجد إطار تنظيمى واحد يضم فى جنباته روافد الحركة الشيوعية المصرية. وهذه ظاهرة قديمة قدم الوجود الشيوعى فى مصر. فممن توزيع أول منشور شيوعى فى القاهرة عام ١٨٩٧ بدأ الاختلاف حول قضايا الاحتلال البريطانى وما إذا كان العمل الثورى ينبغى توجيهه نحو الاحتلال أم تجاه البرجوازية والقطاعية المصرية أولاً. فضلاً عن المساجلات الأخرى حول «العمل الشعبى العام» أم الاعتماد على «الطليعة الثورية» وظل هذا الجدل قائماً مع تأسيس الحزب الاشتراكى للمرة الأولى عام ١٩٢٢ ثم نشأة الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٢٤ على الرغم من التصفية التى لحقت به عامى ١٩٢٤ على يد حكومة سعد زغلول عام ١٩٣٠ على يد حكومة صدقى باشا. واستمر ذات الجدل بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ثم تصاعد أعوام ١٩٦٥ حيث تم حل كل التنظيمات الشيوعية، وفى السبعينات. حيث تزايدت حدة المواجهة مع أجهزة الدولة. وشهد عام ١٩٧٩ انشقاق «مجموعة المؤتمر» عن الحزب الشيوعى المصرى وكذلك انشقاق «مجموعة حزب الشعب الاشتراكى». ومع انعقاد المؤتمرات الثلاثة للحزب الشيوعى المصرى أعوام ٨٠، ٨٤، ١٩٩٢ - توالى الانشقاقات حتى وصلت الى (١٢) تنظيمًا شيوعياً عام ١٩٩٢ وقرابة العشرين تنظيمًا مع بداية عام ١٩٩٥. وقد عالج التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٨٧ بالتفصيل أهم هذه التنظيمات. وفيما يلى إشارة سريعة لبعضها.

١ - الحزب الشيوعى المصرى . أهم الأحزاب والتنظيمات الشيوعية، ويمثل الامتداد التاريخى للحركة الشيوعية المصرية منذ العشرينات، وتكمن أهميته الأساسية فى تمكته من عقد (٣) مؤتمرات موسعة خلال (١٢) سنة. ويسعى هذا التنظيم للحصول على المشروعية القانونية لكنه لم يحرز تقدماً فى هذا المضمار.

٢ - حزب العمال الشيوعى المصرى. يتخذ طابعا أكثر تشدداً وله آراء صارمة فى مواجهة الحكومة وكذلك التنظيمات الشيوعية الأخرى.

٢ - الحزب الديمقراطي الشيوعي. منشق عن حزب العمال الشيوعي لأسباب تتعلق بغالبية الطليعة الثورية ونورها وأليات التصعيد السياسي.

٤ - حزب وحدة الشيوعيين. منشق عن العمال الشيوعي يقترب في افكاره من حزب ٨ يناير الشيوعي حيث يدعو الى وحدة الفصائل الشيوعية.

٥ - التيار الثوري الأكثر اعتدالا في الحركة الشيوعية المصرية ويشارك في انتخابات مجلس الشعب في أبريل ١٩٨٧، وينوى بعض اعضائه دخول الانتخابات في ١٩٩٥.

٦ - مجموعة الحقيقة. تتشكل من عناصر التيار الثوري الذين شاركوا في تحرير «نشرة الحقيقة» التي يصدرها التيار بصفة غير دورية. وقد ادى الخلاف بين هذه المجموعة والفكرية وبين المستويات التنظيمية بالتيار الثوري الى انشقاق بعض المثقفين وتكوين مجموعة صغيرة مستقلة أطلق عليها اسم النشرة «الحقيقة» واتخذ افرادها اتجاها أكثر راديكالية.

٧ - حزب ٨ يناير. تنظيم شيوعي ينسب الى تاريخ ٨ يناير ١٩٥٨ حيث تم فيه للمرة الأولى - والأخيرة حتى الآن - وحدة الفصائل الشيوعية ويهدف الى جمع فصائل الحركة الشيوعية في هيكل تنظيمي واحد.

٨ - حزب ٨ يناير الجديد. هو امتداد الحزب السابق، نشأ عام ١٩٩٢ من بعض عناصر الحزب القديم وطلبة الجامعات، بعد أن تقهر حزب ٨ يناير القديم عام ١٩٨٦ بفعل الخلافات الداخلية والتضييق الأمني وعدم حنوت نقد في استجابة التنظيمات الشيوعية لدعوة الوحدة التي يرفعها الحزب.

٩ - التنظيم التروتسكي المصري. وهو تنظيم معن وقليل العدد ويضم مجموعة من الشباب والجامعيين ويعتقدون في أفكار «تروتسكي» ويرون في التطبيق الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق انحرافا عن الفكر الشيوعي الاصيل.

١٠ - مجموعة الاشتراكيين الطميين. وهي مجموعة محدودة من المثقفين المؤمنين بفسفة «الاشتراكية الطمية» وليس لهذه المجموعة هيكل تنظيمي واضح. ولا تعدو أن تكون منتدى لايتعدى في اهتمامه عملية النقاش.

وهنا نلاحظ أمرين هاميين: الأول أن هذه الأحزاب ليست أحزابا سياسية بالمعنى القانوني أو السياسي المتعارف عليه ولايزيد عدد اعضاء الكثير منها عن العشرات وربما الآحاد. والثاني أن الحزب الشيوعي المصري هو التنظيم الوحيد الذي يمتلك إطارا تنظيميا محددا وله مؤتمرات الخاصة

ولاحت المحدة وهو الوحيد الذي يمتلك امتدادات تنظيمية في معظم محافظات مصر. وكان هذا الحزب قد أصدر لائحته الداخلية في نوفمبر ١٩٩٢، من (٦) فصول ضمت (٢٨) مادة أعلن فيها أنه حزب الطبقة العاملة والجماهير المصرية الكادحة ويتخذ الحزب من الماركسية - اللينينية الأساس النظري لفكره ومواقفه ونضاله. وتقوم الحياة الداخلية للحزب على أساس افرمركزية الديمقراطية. وحدد الفصل الثاني من لائحة الحزب الداخلية الشروط والواجبات والحقوق المتعلقة بالعضوية. أما الفصل الثالث فقد تعرض لعملية البناء الحزبي. الذي يتشكل من المستويات الآتية:

١ - الخلية. ب - القسم. ج - المنطقة.

د - اللجنة المركزية. هـ - المؤتمر العام.

وقد شهد عام ١٩٩٤ ثورة الاجتماعات الرابعة التي عقدتها اللجنة المركزية في أول مايو ١٩٩٤. واشتد الخلاف في هذه الثورة حول إمكانية التحول الى حزب سياسي رسمي. حيث لايزال المسمى الرئيسي للحزب «الشيوعيون المصريون». وفشل الحزب طيلة عام ١٩٩٤ في مجرد التوصل لراى واحد يقضى بالتقدم للجنة الأحزاب طلبا لتأسيس الحزب العلني المستقل. وشملت المواقف السياسية لهذا الحزب خلال العام عددا من القضايا الداخلية والخارجية. وعلى سعيه القضايا الداخلية. بدت علاقته بالحكومة «إيجابية» نسبيا في بداية ١٩٩٤ نتيجة الموقف المشترك ضد الارهاب، وهو مافتح الطريق فيما بعد لاعلان بعض قيادات الحزب عن رغبتهم في العمل العلني، لكن تعثر الاتفاق الداخلي حول هذا الهدف، فضلا عن اعتقالات لعدد من قياداته مثل «صلاح عدلي» بتهمة التخاير مع بعض المنظمات الوسيطة اليونانية والحصول على أموال من مؤسسات السوق الأوروبية المشتركة لإقامة مركز علاجي خيري في منطقة المعصرة بطلوان وادى ذلك الى تدهور العلاقة مع الحكومة نهاية عام ١٩٩٤. أما العلاقة مع القوى السياسية الأخرى فقد هاجم الحزب الجامعات الاسلامية وأعلن رفضه لقيام أى حزب على أساس ديني وفسروا محاصرة ظاهرة الارهاب كما أدان - في السياق نفسه - مؤتمر الاقليات الذي عقده «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» لأنه يفتح الباب للتدخلات الأجنبية.

ومن المهم هنا أن نسل أن الحزب الشيوعي المصري على الرغم من موقفه العدائي تجاه القوى الليبرالية المصرية وفي مقدمتها حزب الوفد، حيث وصف المؤتمر العام الثالث «حزب الوفد» بأنه الممثل الاصيل للتيار

الأهالي - لسان حزب التجمع - قد تناولت أكثر من مرة ضرورة الفصل بين حزب التجمع والتنظيمات الشيوعية المصرية. أما علاقة الحزب ببقية القوى الشيوعية المصرية فلم تصل إلى الحوار كما لم تصل في المقابل إلى حد الصدام.

وعلى صعيد القضايا الداخلية الأخرى عارض الحزب الشيوعي سياسات الخصخصة وبيع القطاع العام وأمكن تضامنه - في منشور قام بتوزيعه - مع عمال كفر النوار. ورغم ذلك أعلن الحزب أنه ليس ضد البرجوازية المنتجة في العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وبغيرهما بل يعمل على حمايتها باعتبارها تضيف إلى الانتاج الوطني بشرط الحفاظ على الانتاج الوطني وإعطاء العمال حقوقهم. وعلى صعيد القضايا الخارجية: أدان الحزب تعامل منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل وإن كان قد أعلن قبوله لقرارات مجلس الأمن والتي تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أراضي الضفة وغزة والقدس فيما وصف الاتفاق الأردني - الإسرائيلي بأنه «سليم» ولم يحقق مصالح الأردن ولا العرب. كما طالب الحزب بدعم المعارضة السودانية ضد «الدكتاتورية الرجعية» التي تحكم السودان، ويكف الحصار عن الشعب العراقي وأدان القتال الداخلي في اليمن وطالب بإرساء الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية وليس بالقهر العسكري. وقد أخذت مواقف الحزب تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبول شرق آسيا بل والازمات البارزة في اليوسنة والصومال وأفغانستان طابع التفسير الماركسي الكلاسيكي حول صراع الطبقات.

٤ - النقابات المهنية

أنور الهواري

كما تأثرت بعض النقابات بالصراعات السياسية، مثل نقابة المحامين التي شهدت خلال ١٩٩٢ صراعاً بين التيار الإسلامي داخل مجلس النقابة ووزارة الداخلية على خلفية وفاة أحد المحامين المعتقلين في إطار المواجهة مع الإرهاب، وصراعاً داخلياً بين الأغلبية من تيار الإخوان في مجلس النقابة ومعارضيههم وعلى رأسهم النقيب على خلفية الاتهامات المتبادلة حول إدارة ميزانية النقابة ومسائل أخرى غير متعلقة بحالة الاستقطاب السياسي العام خارج النقابات. هذا في الوقت الذي حاولت فيه النقابات المهنية، عبر لجنة التنسيق بين النقابات، أن تلعب دوراً سياسياً

البرجوازي الليبرالي العربي في إطار النظام والتجمعية الاقتصادية، فقد حاول الحزب التقرب من قيادات الوفد خلال ١٩٩٤ وساعد على ذلك حضور ممثل عن الحزب الاجتماع الخاص الذي عقده فؤاد سراج الدين في منزله للاعداد لمؤتمر الحوار الوطني قبيل انعقاده. كما وجد الحزب معالجة صحفية مناسبة من قبل صحيفة الوفد في العام نفسه. أما علاقة الحزب الشيوعي بحزب التجمع فقد شهد انقطاعاً لرغبة الحزب الشيوعي في اقرار الفصل التام بين التنظيمين وعلى هذا رفض حضور ممثلين له في الحوار الوطني من خلال التجمع كما أن بعض مقالات صحيفة الأهالي - لسان حزب التجمع - قد تناولت أكثر من مرة ضرورة الفصل بين حزب التجمع والتنظيمات الشيوعية المصرية. أما علاقة الحزب ببقية القوى الشيوعية المصرية فلم تصل إلى الحوار كما لم تصل في المقابل إلى حد الصدام.

البرجوازي الليبرالي العربي في إطار النظام والتجمعية الاقتصادية، فقد حاول الحزب التقرب من قيادات الوفد خلال ١٩٩٤ وساعد على ذلك حضور ممثل عن الحزب الاجتماع الخاص الذي عقده فؤاد سراج الدين في منزله للاعداد لمؤتمر الحوار الوطني قبيل انعقاده. كما وجد الحزب معالجة صحفية مناسبة من قبل صحيفة الوفد في العام نفسه. أما علاقة الحزب الشيوعي بحزب التجمع فقد شهد انقطاعاً لرغبة الحزب الشيوعي في اقرار الفصل التام بين التنظيمين وعلى هذا رفض حضور ممثلين له في الحوار الوطني من خلال التجمع كما أن بعض مقالات صحيفة

تأثر العديد من النقابات المهنية، خلال عام ١٩٩٤، بما ترتب على القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ من آثار على عملية الانتخابات ففي نقابة الأطباء نشب النزاع بين اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات ومجلس النقابة حول اختصاص كل منهما، وانتهى بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. وفي نقابة التجاريين تعذر إجراؤها نظراً للتعقيدات التي جاء بها القانون. بينما تمثل نقابة المهنيين حالة بارزة تتناولها بالتفصيل، لما تمثله من تشابك بين آثار القانون من ناحية والصراعات الداخلية في النقابة من ناحية أخرى.

موازيا للدور النقابي والمهني، وقد تجسد ذلك في مؤتمر الحريات العامة والمجتمع المدني في ١٥ و ١٦ أكتوبر ١٩٩٤. وفيما يلي نتناول بالتفصيل هذه النقاط الثلاث: آثار القانون ١٠٠ على الانتخابات، والصراعات السياسية والنقابية، والدور السياسي للجنة التنسيق بين النقابات.

١- تأثير القانون الموحد للنقابات:

كان للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٢، تأثيرات الملموسة على مجريات العمل النقابي المهني، طوال عام ١٩٩٤، وخصوصا على مسألة إجراء الانتخابات وفقا له. ففي نقابة الأطباء نشب النزاع بين مجلس النقابة واللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات. وفي من الآليات الجديدة التي جاء بها القانون ودار النزاع حول حدود الاختصاصات التي يتمتع بها مجلس النقابة في مجال الاشراف على إجراء الانتخابات وتماس وتعارض هذه الاختصاصات مع تلك التي أعطاه القانون الجديد للجنة القضائية. وقد ترتب على هذا النزاع أن قسرت اللجنة القضائية في ١٩٩٤/٧/٢٥ تأجيل إنتخابات نقابة الأطباء الى أجل غير مسمى، إزاء إصرار مجلس النقابة على رفض قرار اللجنة بتخصيص لجان إنتخابية داخل المستشفيات والكتكات العسكرية، وهو ما يعتبره مجلس النقابة مدخلا لإحتمالات تزوير الانتخابات. وقد لجأ مجلس النقابة إلى القضاء فأصدرت محكمة جنوب القاهرة قرارا يؤيد تأجيل الإنتخابات إلى أجل غير مسمى، وانتهى عام ١٩٩٤ والانتخابات قضية ملققة في نقابة الأطباء.

كما بقيت معقدة أيضا في نقابة التجار، وإن لم يكن بسبب النزاع مع اللجنة القضائية، فبسبب ما ترتب على القانون ١٠٠ من تعقيدات إجرائية استحكم تازمها في نقابة التجار على وجه الخصوص، نظرا للعدد الضخم (حوالي ١/٢ مليون عضو) وصعوبة هيكلته في لجان إنتخابية بحد أدنى ٥٠٠ عضوا ومتواجدة في مقار العمل معلما يتطلب القانون. وتأثرت كذلك نقابة أطباء الأسنان التي واجهت مشكلات في استكمال سجلات القيد لبعض المحافظات.

وتبرز نقابة المهندسين مثالا واضحا في الدلالة على ما ترتب على القانون ١٠٠ من آثار عميقة على عملية الانتخابات التي انشغلت بها هذه النقابة - بصورة أساسية - طوال عام ١٩٩٤. وهي بدورها مؤجلة من عام ١٩٩٢، حيث تم تأجيلها ثلاث مرات، إذ أجلت عن موعدها الطبيعي في ١٩٩٢/٢/٢٦ بسبب صدور القانون الموحد وما ترتب عليه من آليات جديدة تحتاج وقتا ليتهيا وضعها موضع التطبيق، ثم قررت اللجنة القضائية تأجيلها عن موعدها

الثاني في ١٩٩٢/٩/٢٧ بدعوى تزامن موعد الإنتخابات مع الإجازة القضائية السنوية. ومع خواتيم ذلك العام عادت اللجنة لتقرر تأجيل الانتخابات عن موعدها الثالث في ١٩٩٢/١٢/٢٠، وقبيل ساعات محدودة من بدء عمليات التصويت، التي كانت النقابة قد أتمت كافة الاستعدادات والاجراءات المطلوبة وبعد أن أنفقت من الوقت والجهد ومن ميزانيتها ومن أموال المرشحين. وقد برزت اللجنة القضائية قرار التأجيل الثالث بعدم توقيع نقيب المهندسين - وكان خارج القاهرة - على الأوراق والمستندات التي طلبها رئيس محكمة جنوب القاهرة، وبسبب وجود طعون في كشوف الجمعية العمومية. وقد وضعت نقابة المهندسين أقدامها على بوابة العام ١٩٩٤ وهي تفتتح تحت سحب من الدخان الكثيف يغنيه نوعان من الصراعات جرت فصولهما على أرضية القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ وعلى خلفيته أيضا.

أولهما: الصراع بين المجلس الأعلى لنقابة المهندسين واللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات كما ينص القانون الجديد. فحينما قرر رئيس اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات، تأجيلها قبيل ساعات من عملية التصويت في ١٩٩٢/١٢/٢٠ أضاف بأنه «تأجيل الى أجل غير مسمى» وانفتح - بذلك - باب الصراع الواسع والممتد طوال عام ١٩٩٤ على المجلس الأعلى لنقابة المهندسين الذي استنكر قرار التأجيل، وأعلن أن اللجنة القضائية ليس من حقها تأجيل الانتخابات إلا بناء على صدور حكم مستعجل من المحكمة الادارية العليا، ودعا المجلس الأعلى لعقد جمعية عمومية طارئة - حضرها حوالي ٩ آلاف مهندس - أعلنت تمسكها بإحترام الشرعية وسيادة القانون، وقررت أن تقدم بدعوى أمام القضاء تطالب فيها بتعويضات عما لحق بالنقابة من أضرار التأجيل المتكرر للإنتخابات، وكان أخطر قرارات الجمعية العمومية الطارئة إعلان أن مجلس النقابة وحده هو صاحب الإختصاص في تحديد موعد إجراء الانتخابات. وترتب على ذلك أن أعلن المجلس الأعلى لنقابة المهندسين قرارا يفتح باب الترشيع النصفى لمجلس نقابة المهندسين العامة ومجالس الشعب الهندسية والنقابات الفرعية خلال الفترة من ١٠ - ٢٥ يناير ١٩٩٤، وتحديد ٢٧ فبراير ١٩٩٤ لإجراء الانتخابات، وهو مارفضته وحذرت من عواقبه اللجنة القضائية. وقد أعاد المجلس الأعلى لنقابة المهندسين تكرار المحاولة في منتصف العام وحدد يوم ٢٠ يناير ١٩٩٤ موعدا لإجراء الانتخابات، وهو ما قوبل أيضا بالرفض الشديد من اللجنة القضائية التي استندت على القانون ١٠٠ - وحده - كسند لإحتياج الى تبرير في رفضها تحديد موعد لإجراء الانتخابات، ولم تر نفسها مطالبة بإبداء

حجج مقنعة لقرارها بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، أما المجلس الأعلى لنقابة المهندسين فإنه - في صراعه مع اللجنة القضائية - يقدم مبررات تمتد للاعتراض على أصل وجودها وعلى طبيعة وتوظيفها معا. فالمجلس يؤكد أنه - قبل صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ - كانت نقابة المهندسين تطالب بإشراف قضائي على إنتخاباتها وأرسلت بذلك خطابات إلى المجلس الأعلى للقضاء الذي كان يعتذر عن القيام بهذه المهمة لعدم وجود نص في قانون النقابة يقر الإشراف القضائي على إنتخاباتها. وأراد المجلس الأعلى بهذا الإيحاء بأن الإشراف القضائي الحقيقي كان مطلبا دائما له. ومن ثم فإن صراعه مع اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات - ليس صراعات ضد الإشراف القضائي. وأما المبرر الثاني الذي يسوقه المجلس الأعلى لصراعه مع اللجنة القضائية على خلفية وأرضية القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ فهو الخاص بعملية تحديد المقار الانتخابية التي من المقرر أن تجرى عملية الادلاء بالأصوات بداخلها. وأصل المشكلة أن القانون نفسه سكت عنها فلم يتطرق لها مما أوجد فراغا يوسع من ساحة الصراع، حيث أبدى المجلس الأعلى للنقابة مخاوف فيما لو أجريت الانتخابات في مقار حكومية. وفي مبرره الأخير الصراع مع اللجنة القضائية رأى المجلس الأعلى أن قيامها المتكرر بتأجيل الانتخابات من شأنه أن يخلق بين المهندسين حالة من الإحباط تصرفهم عن الاشتراك في عملية التصويت ومن ثم يحتل ألا يكتمل النصاب القانوني لنفاذ صحة الانتخابات، فقدم اللجوء إلى ما ينص عليه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٢، فوفقا له، وفي حالة عدم إكتمال النصاب في الموعدين الأولى والثانية، يتم تشكيل لجنة قضائية بالاشتراك مع بعض أعضاء النقابة الأكبر سنا لإدارة النقابة.

وثانيهما: الصراع بين المجلس الأعلى لنقابة المهندسين ومعارضيها داخل النقابة. وتتمثل هذه المعارضة الداخلية في جبهة المهندسين الوطنية ولجنة المطالبة بحقوق المهندسين، وقد أعلنتا معا في ١٩٩٤/١/٣ أنهما بصدد دراسة تشكيل قائمة موحدة في مواجهة قائمة المجلس الأعلى للنقابة (تيار إسلامي). وقد دارت الصراعات على ثلاثة محاور: أموال النقابة، وإحتكار النقابة، وتمثيل الأقباط. فميزانية النقابة من الضخامة بحيث تستدعي النزاع حولها كونها أداة في يد المجلس الأعلى يستخدمها في تحسين مواقعه ودعم نفوذ تيار الإخوان المسلمين بين المهندسين، ووفقا لما يذكره المجلس الأعلى فإن ميزانية النقابة تتكون من ثلاثة مصادر: الاشتراكات التي يدفعها الأعضاء وهي مورد محدود، والصفحات الهندسية وهي أهم

الموارد، واستثمارات النقابة. وقد زادت هذه الموارد بشكل غير عادي فارتفعت حصيلة الصفحات الهندسية من ٣٦ مليون جنيه إلى ٩٢ مليون جنيه عام ١٩٩٢. وبينما يقول المعارضون إن تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات تشكك في نزاهة إدارة أموال النقابة، فإن المجلس الأعلى للنقابة يرد بأنه خلال ١٩٩٤ فقط تقرر زيادة معاشات المهندسين أعضاء النقابة وأسرههم وصرف بدل تعطل مبلغ ١٠٠ جنيه للمهندس الأزعب و ٢٠٠ جنيه للمترج.

ويرد المجلس على إتهامه باحتكار العمل النقابي في يد تيار واحد، بأن هذه هي إرادة المهندسين في انتخابات حرة. وأنه طلب من الأقباط المشاركة في الترشيح للانتخابات ولكنهم يعزفون عن ذلك، وأنه أسند رئاسة لجنة تقصى الحقائق حول مشروعات النقابة الخاسرة إلى الدكتور ميلاد حنا.

ب- نقابة المحامين نموذج للصراعات السياسية:

تقف أهم الأحداث التي جرت في نقابة المحامين طوال عام ١٩٩٤ شاهدا على الصراع بين الدولة والجماعات الإسلامية والإخوان المسلمين من ناحية، والصراع بين الإخوان المسلمين والتيارات الأخرى داخل مجلس نقابة المحامين وفي عموم النقابة من ناحية أخرى.

إذ شهدت نقابة المحامين خلال عام ١٩٩٤ أزمات أولاهما في مايو والثانية في ديسمبر. وقد تجرعت الأزمة الأولى، إثر وفاة المحامي عبد الحارث مدني، بعد أن ألقت محاكمة أمن الدولة القبض عليه في ١٩٩٤/٤/٢٦. وبكرت وزارة الداخلية أنها عثرت بمسكنه على أوراق ومستندات تنظيمية، تؤكد قيامه بدور فاعل في نقل التكاليفات من قيادات الجماعات الإسلامية بالسجون إلى المجموعات التي تمارس الإرهاب، وأنه كان قد سبق إعتقاله لإشتراكه في أحداث إرهابية في أسيوط في يوليو ١٩٩٠. وقد اعتبر التيار الغالب في مجلس نقابة المحامين (الإخوان المسلمون) أن ماحداث للمحامي عبد الحارث مدني ليس وفاة طبيعية وإنما قتل من أثر مافوق عليه من تعذيب وإتهام قاطعة جصده الأدمي. وقد حرص أعضاء مجلس النقابة من الإخوان المسلمين على الإحتفاظ بدرجة من التوازن بين وزارة الداخلية من ناحية والجماعات الإسلامية المتطرفة داخل نقابة المحامين من الناحية الأخرى. لكن وزارة الداخلية أصرت على نفى أن يكون قد تعرض للتعذيب، بل حرصت في بياناتها على تأكيد أنه إرهابي بصورة قاطعة ومتكررة تكاد تحوي ضمنا وبصورة غير مباشرة - ولكنها مفهومة - أن هذا المحامي ليس من النوع الذي تمثل حياته

يوقعون أن تنفيذ القيام بالمسيرة - هو من الناحية العملية - مستحيل الصوة، كما أكدت لهم وزارة الداخلية، ومبرر محاصرة به المنطقة من حشد كثيف للجند والمهربات.

وفي النهاية كان من مصلحة قيادات النقابة من الإخوان - كما رأوا - أن يتخذوا قرار الخروج بالمسيرة ثم يتركوا الطرفين يتواجهان على بوابة النقابة وهو ما حدث. إذ منعت قوات الأمن المحامين المتظاهرين من مغادرة باب النقابة ودرتهم على أعقابهم تحت وأيل من القنابل البشائية والمسيلة للدموع، وبينما كان المحامون من الجهاد والجماعة الإسلامية وعدد من المستقلين، يحاولون الإفاقة من تخدير الخان وتجفيف دموعهم السائلة ليعيدوا المحاولة، كان المحامون الإخوان من أعضاء مجلس النقابة يتحاربون مع القيادات الأمنية لتخفيف الحصار والسماح لمن يريد من المحامين بالمغادرة. لكن كان التقدير النهائي من الحكومة لموقف المحامين الإخوان من قيادات النقابة بأنه «خروج على الشرعية والقانون يهدف لإثارة البلبلة بين الجماهير»، ووصفتهم ببيانات وزارة الداخلية بأنهم «أقلية مأجورة»، يزعمون الانتماء للإسلام، ويدينون نقابة المحامين وفقا لتوجهات مشبوهة - وهو التقدير الذي القى بظلاله على اللاحق من علاقة الإخوان في نقابة المحامين وخارجها بالنظام.

ونشبت الأزمة الثانية، داخل نقابة المحامين بين التيار الغالب من الإخوان المسلمين من جهة، وعشرة أعضاء آخرين داخل مجلس النقابة ينتمون الى تيارات مختلفة، وعلى رأسهم نقيب المحامين أحمد الضواعة على الطرف الآخر. حيث اجتمع أعضاء مجلس النقابة من الإخوان في ١٩٩٤/١٢/٤، في إجتماع - اعتبره العشرة المعارضون ومعه نقيب المحامين باطلا لأنه تم في غيبة المجلس - وأعلنوا تشكيلا جديدا لهيئة مكتب نقابة المحامين من كل من السيد حمدون ويشري عصفور وكيلين، وأحمد سيف الاسلام ألبا أمينا عاما، ومختار نوح أمينا للصندوق، وجلال سعد أمينا مساعدا، وخالد بدوي مساعدا لأمين الصندوق.

وعلى الفور، أعلن الأعضاء العشرة المعارضون للإخوان داخل المجلس ومعه نقيب عدم اعترافهم بالتشكيل الجديد، واستعدادهم إقامة دعوى قضائية أمام القضاء الإداري للطلعن في تشكيل هيئة المكتب، واستعدادهم المائل لتقديم بلاغ جماعي للنائب العام يطالبونه بالتحقيق في المخالفات المالية. وقد تبادل الطرفان الاتهامات حول التلاعبات بأموال النقابة، فتحدث المعارضون عن إختلاس أكثر من مليون جنيه في رحلات الحج، وعن إسناد

الشخصية شيئا ذا اعتبار إذا ما وضعت في إطار ما يشارك فيه من أعمال إرهابية تهدد حياة المجتمع واستقرار الدولة. وعلى الطرف الآخر كان المحامون المنتمون لجماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية والمحامون المستقلون الذين وقفوا معهم يتهمون النقابة في عهد مجلسها الذي سيطر عليه الإخوان بأنها تخلت عن دورها النقابي، وأنها لم تعد «قلعة الحرية»، وأنها لا تقوم بواجبها في الدفاع عن حقوق الانسان المصري وفي القلب منه المحامين. وقد القى ذلك التحرك بنوعين من الضغط على أعضاء مجلس النقابة من الأخوان، أولهما: ناتج عن الخصومة التقليدية بين الأخوان المسلمين وهذه الجماعات، ولذا سعى قيادات الإخوان أن يتخلصوا مما تخلقه هذه الخصومة من حساسيات بداخلهم، ولينظفوا ما يشاع عنهم من أنهم لا يركزون النقابة - على الوجه المطلوب - إلا خدمة لشنن يكون واضحاً أن الإخوان هم المستفيد الأول منه. وثانيهما: ناتج عن حالة الغليان التي طغت على النقابة العامة والنقابات الفرعية، بفعل عناصر من الجماعات الإسلامية المتطرفة والمستقلين وأفراد من بعض التيارات، استخدمت العاصب من زوايا متعددة، فمنهم من أراد الضغط على أعضاء قيادات الإخوان في النقابة، ومنهم من أراد دفع الإخوان في النقابة لتجاوز الخطوط الحمراء التي رسموها لأنفسهم في علاقتهم مع الحكومة، ومنهم من أراد إثبات إنتهازية وبراجماتية الإخوان الذين يميلون فقط الى خدمة مصالحهم الضيقة، ومنهم من أراد - وكانوا كثيرين - إنتزاع المبادرة من أيدي مجلس النقابة الذي يسيطر عليه الإخوان.

وبالإضافة الى هذين النوعين من الضغط الخارجي، فقد مورس ضغط من داخل مجموعة الإخوان نفسها، إذ تفاعل بعضهم مع الحدث بدرجة عالية من الانفعال، وبدا قريبا في موقفه من مواقف الجماعات المناوئة للإخوان، وقد أثرت هذه الضغوط الثلاثة على قيادات الإخوان في النقابة لتقرر في ١٩٩٤/٥/١٧ الخروج في مظاهرة سلمية، تنطلق من مقر النقابة، وتتوجه الى قصر عابدين، لتسجيل إحتجاج المحامين، على «مقتل» وليس «وفاء» - المحامي عبدالحارث مدني، ويبدو أنه كان في تقدير الإخوان أن المحصلة النهائية لتفاعلات الأحداث سوف تقف بهم عند درجة معقولة من التوازن والإسلاك بعضا الموقف من منتصفها، فهم من ناحية يكونون قد أرضوا العناصر الغاضبة من المحامين والقطاعات المتجاوبة معهم من الرأي العام بمجرد إعلان خروج المسيرة السلمية الإحتجاجية الى قصر عابدين، وبهذا يكونون قد احتفظوا بالمبادرة في أيديهم وقوتوا الفرصة على منافسيهم - وهم - على الناحية الأخرى -

ويرد الإخوان بما يلي:

• أن هذا الصراع الدائر سببه الأساسي هو شدة العداء للإخوان المسلمين، وإثارة نظام الحكم ضدهم.

• أنهم لا يحتكرون العمل النقابي بدليل إختيارهم محمود سليمان وكيل النقابة في التشكيل الأول واختيار بشرى عصافير وكيل في المجلس الثاني.

• أن الحديث عن مخالفات مالية لا دليل عليه ويستندون في ذلك على اعتراف النقيب «أنه لا يملك الدليل على إدانة مجموعة الإخوان في النقابة بشأن المخالفات المالية المثارة، ويعتصم يقع تحت يده الدليل لن يتوانى في إبلاغ الجهات المسؤولة».

• أن تشاريات الحج والعمرة - التي يقول المعارضون أن الإخوان اختلسوا أموالا من ورائها - قد تمت بعلم النقيب وتحت إشرافه.

وانتهى العام ١٩٩٤ والأزمة لاتزال مستمرة.

جـ- الوفاق الوطني في مؤتمر لجنة التنسيق بين النقابات:

عقدت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية، مؤتمر الحريات والمجتمع المدني ١٥ و١٦/١٠/١٩٩٤ بهدف بحث فكرة الوفاق الوطني، التي يطرحها العبيدون من المستقلين، باعتبارها جسرا تعبر عليه مصر حالة الإستقطاب العادة التي تشهدها الحياة السياسية المصرية. وهي تعني أن يكون لكل الأحزاب والقوى السياسية المصرية من المرجعيات ماشاءت، طالما أنها جميعا تلتزم بنقاط أساسية محددة هي جوهر فكرة الوفاق الوطني، وتنور هذه النقاط في جوهرها حول الإلتزام بالديمقراطية كأساس يقوم عليه بناء الدولة مهما تداول عليها من قوى سياسية تصل إلى الحكم أو تخرج منه.

وقد أعطى المؤتمر دفعة مهمة محدودة لفكرة الوفاق الوطني، وقد اتخذت هذه الدفعة أشكالا عديدة، وعبرت عن نفسها في عدد من الآليات التي خرج بها المؤتمر. فقد حظي المؤتمر بتبثيل واسع ومتعدد ومتنوع بحيث كاد يغطي كافة أطرافا وتبويغات الحياة السياسية المصرية من علمانية ودينية، ومن سياسية واجتماعية، ومن حزبية ومستقلة. فقد شارك فيه ممثلون عن معظم الأحزاب السياسية فضلا عن النقابات المهنية، وجمعيات حقوق الإنسان، ونواب أعضاء هيئة التدريس.

وخلص المؤتمر إلى (ضرورة أن تلتقى كافة القوى السياسية والاتجاهات الفكرية، على الدعوة إلى «إعلان

مطبوعات النقابة إلى مطبعة يشارك في ملكيتها السكرتير العام للنقابة، وعما قالوه بأن هذا الأخير - أثناء صراعه الشخصي مع مختار نوح - قد صرح لهم في مجلس خاص بأن مختار نوح اختلس ٦ ملايين جنيه من أموال النقابة. ورد فريق الإخوان مهدين بالدعوة إلى عقد جمعية عمومية طارئة لسحب الثقة من هؤلاء المعارضين العشرة الذين اتهمهم نوح بالسعى إلى تمزيق وحدة النقابة، وهدد الإخوان بأنهم من الممكن أن يقدموا بإبلاغ إلى النائب العام ضد الذين اختلسوا أموال النقابة قبل أن يتولاهم الإخوان، وأن السكرتير العام السابق للنقابة أنفق ٦ آلاف جنيه من ميزانية النقابة لعلاج أسنانه فقط. وعموما فلم تتجاوز الاتهامات المالية المتبادلة بين الطرفين حدود حرب الإشاعات التي اشتعلت بينهما. ويمكن حصر المبررات التي يستند اليها المعارضون العشرة والنقيب في مواجهتهم مع أعضاء المجلس من الأغلبية الإخوانية فيما يلي:

• إصرار الإخوان الدائم على مهاجمة اتحاد المحامين العرب، وإمتناعهم عن صرف مبلغ ١٠٠ ألف جنيه مستحقة للاتحاد، وذلك لخلافهم مع توجهات فاروق أبو عيسى أمين عام الاتحاد حول الوضع في السودان.

• إحتكار العمل النقابي، وتمييز فئة على الفئات الأخرى، مما أدى إلى إنقسام حاد لم تشهده النقابة منذ نشأتها في عام ١٩١٢، وقضوا بذلك على الصفة الوطنية والقومية للنقابة.

• التمييز في أموال النقابة وتوجيه الإنفاق في مسارات لاتخدم مصالح مجموع المحامين، ومن ذلك الإنفاق على المتعاونين معهم، والاختلاس في رحلات الحج والعمرة، والمؤتمرات، والدعاية والأعلان.

• أن الإخوان ينصبون من محامين يعينهم أوصياء على النقابة في المجالس الفرعية.

• أن مكتب الإرشاد - وليس مجلس النقابة - هو الذي يدير نقابة المحامين.

• أن مجموعة الإخوان ليست لديها كفاءة ولاخبرة بالعمل النقابي.

• أن الإخوان حجبوا لجنة الشؤون العربية عن العمل، وحسروا القضية الفلسطينية في مفهوم حزبي ضيق يركز فقط على اعتبار حركة المقاومة الإسلامية - حماس - هي اختصار للقضية، وهي وجهة التي تستحق الدعم كله.

• يتخذ الإخوان من العمل داخل نقابة المحامين تكتيكا جديدا، لتحقيق هدفهم الاستراتيجي وهو الاستيلاء على الحكم.

على الشرعية على مجرد الإبلاغ دون انتظار تصريح رسمي. وكذلك فيما يخص إصدار الصحف والمجلات والإذاعات باعتبارها حقاً طبيعياً للمواطنين. وأكد المؤتمر على الحق الطبيعي للمواطنين في الظاهر السلمي والإضراب كوسيلة للتعبير عن الرأي تجاه القضايا المهنية والقومية من خلال القنوات الشرعية.

ب - الحريات النقابية، فقد أوصى المؤتمر بحق كافة المهنة في تكوين تشكيلاتها النقابية المستقلة، وحق الجمعيات العمومية للنقابات المهنية في الإشتراك في صياغة القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية لتنظيم العمل النقابي.

ج - الحريات الشخصية، حيث أوصى المؤتمر بضرورة إلغاء قانون الطوارئ، وأن تنتقل تبعية السجون من وزارة الداخلية إلى القضاء وتشكيل جهاز للإنذار المبكر عن جرائم التعذيب، وتشكيل جبهة وطنية تحت اسم «الجبهة الوطنية لتحرير الإنسان وحفظ حقوقه المشروعة».

ورغم كثرة التفاصيل، التي تناولها المؤتمر، فإن أغلب توصياته من النوع المكرر والمستعمل إلى درجة الملل في الحياة السياسية، باستثناءات محدودة وهي:

- السعي إلى إعلان وثيقة مشروع الوفاق الوطني، وهو ما لم يتم إنجازه حتى نهاية العام.

- إعلان التيار الإسلامي في النقابات الالتزام بالتعددية السياسية، وهو ما يبقى رهناً للتجربة، وrehناً للمدى الذي يمكن أن تذهب إليه عملياً استيعاب هذا التيار في الحياة السياسية، أو تهميشه، بإرنته أو بفعل من البيئة

وثيقة وفاق وطني». يحقق الإجماع الوطني بين كافة القوى والتيارات السياسية والفكرية، بما يحفظ القنومات الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمواطن كافة الحقوق السياسية والاجتماعية وعلى هذا الأساس، اقترح المؤتمر تشكيل لجنة لأعداد مشروع الوثيقة من الدكتور إبراهيم الدسوقي أباطة (الوفد)، /أحمد نبيل الهلال (شبيوعيون)، المستشار مأمون الهضيبي (إخوان) الدكتور حسام عيسى (ناصرى)، الدكتور حمدي السيد (وطني)، الدكتور سعيد النجار (جمعية النداء الجديد) الدكتور محمد حلمي مراد (العمل)، الدكتور محمد سليم العوا (إسلامي مستقل)، الدكتور وحيد عيد المجيد (ليبرالي مستقل)، المستشار يحيى الرفاعي (مستقل).

وقد أتاح المؤتمر لتيار الإخوان المسلمين، أن يعلن ويلتزم برؤى أكثر إنفتاحاً وأكثر واقعية، مثل الإقرار بالتعددية السياسية، وتداول السلطة بالطريق السلمي، وأن الأمة هي مصدر السلطات ومن حقها - وهذا - أن تختار الحاكم وتحاسبه، وتعزله، وتؤقت مدة ولايته، وذلك كله لا يتم إلا عن طريق الانتخاب المباشر. وأن الشورى ليست سوى مبدأ عام ينفى البحث عم أفضل طريقة لممارسته، مما يفتح الباب لإزالة الحواجز التي يضعها بعض الإسلاميين في وجه الديمقراطية بإفتعال مقابلة بينها وبين مبدأ الشورى.

وقد تناول المؤتمر مسألة الحريات تحت ثلاثة عناوين:

أ - الحريات العامة، حيث أوصى بما يلي: إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات، وأن تقتصر إجراءات الحصول

٥ - مجلس الشعب

عمر هاشم ربيع

الخلل بين السلطين التنفيذية والتشريعية.

السياسية.

١ - نشاط المجلس في المجالين الرقائى والتشريعى:

قام المجلس خلال دور الانعقاد العادى الرابع من الفصل التشريعى السادس (٩ نوفمبر ١٩٩٣ - ١٥ يونيو ١٩٩٤)، بالعديد من الأنشطة التشريعية والرقابية . وسوف نورد فيما يلى الملامح الاساسية لهذه الأنشطة:

(١) الاجراءات السياسية البرلمانية:

(١) قانون الطوارئ: وافق مجلس الشعب بعد

يعد مجلس الشعب أهم مؤسسات النظام السياسى فيما يتعلق بالمشاركة وضبط التفاعلات بين أطراف المجتمع السياسى، وتقديم قنوات للاتصال بين النظام السياسى والمجتمع المدنى. وسوف نعرض هنا نشاط مجلس الشعب الرقائى والتشريعى خلال الفصل التشريعى السادس. ثم نبحث فى حدود دور مجلس الشعب كإطار للتفاعل بين أطراف المجتمع السياسى، وبين النظام السياسى والمجتمع المدنى. وسوف نركز لدى بيان هذه الحدود على أسباب

مناقشات مطولة في ١١ أبريل ١٩٩٤، على مد العمل بقانون الطوارئ. وقد تمت الموافقة على ذلك بأغلبية بعد أن أعترض أعضاء حزب التجمع الخمسة وسبعة أعضاء من المستقلين، وأمتنع عضو من المستقلين عن التصويت.

(ب) بيان الحكومة: ناقش أعضاء المجلس خلال هذه الدورة بيان الحكومة وذلك على مدى ١٢ جلسة ابتداء من يوم ٢٢ يناير ١٩٩٤. وقد عقب على البيان وتقرير لجنة الرد عليه، ٢٢٤ عضوا منهم ٢١٤ تحدثوا شفاهة. وكان ١٩٧ عضوا من الحزب الوطني شاركوا في التعقيب. أما أعضاء حزب التجمع الخمسة، فقد عقبوا جميعا. وبالنسبة للمستقلين فقد عقب ٢٢ منهم. وقد علق رئيس الوزراء على مناقشات الأعضاء، التي تناولت العديد من المجالات.

وعلى أية حال، فبعد انتهاء مناقشة بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه، تمت الموافقة على ما أنتهى إليه رأى لجنة الرد، وأحيل التقرير والمناقشات التي دارت بشأنه وعود الحكومة إلى اللجان النومية للمجلس لتابعة التنفيذ، والموافقة على اقتراح رئيس لجنة الرد ومقررها، باعلان ثقة المجلس، وتأييده للحكومة، ولما جاء ببرنامجه من سياسات. وقد أبدى اثنان من أعضاء المجلس امتناعهما عن التصويت على الموافقة على البيان وتقرير لجنة الرد، بينما رفضه ٢١ عضوا، هم أعضاء حزب التجمع وبعض المستقلين.

(٢) النشاط التشريعي:

(١) وافق المجلس خلال هذه الدورة على ٨٦ إتفاقية دولية، قدمها رئيس الجمهورية أمام المجلس، كان أكثرها قد وقع مع الولايات المتحدة. وكان الطابع الإقتصادي هو الغالب على هذه الإتفاقيات، إذ ارتبط ٢٧ منها بالمنح و١٣ بالقروض، أما بشأن موضوع هذه الإتفاقيات، فقد ارتبط بالنقل والمواصلات (١١ إتفاقية)، أو بالتجارة (٨)، أو بالتعليم (٨)، أو بالشئون المالية (٧)، أو ارتبط بالصناعة والطاقة (٧)، أو بالمياه والصرف (٧)، أو بالزراعة (٦)، أو بالاستثمارات (٤).

(ب) قدم أعضاء المجلس خلال هذه الدورة العديد من الاقتراحات بمشروعات قوانين وبإستثناء الاقتراحات التي أدرجت بجنول أعمال المجلس، لايعرف تحديدا إجمالى عدد الاقتراحات التي قدمها الأعضاء، إذ أن هناك اقتراحات قدمت ولم تدرج. وبشكل عام فقد بلغ عدد الاقتراحات التي نظرها المجلس ٢٢ اقتراحا، كان منها أربعة اقتراحات حول موضوعين فقط، وقد تقدم بهم أكثر من عضو بشكل منفصل، وخمسة اقتراحات تقدم بها أكثر من عضو بشكل مشترك، بينما كان هناك ١٢ اقتراحا قدم كل منها عضو

واحد، من ناحية أخرى، كان ضمن الاقتراحات المقدمة خمسة اقتراحات قسمها الأعضاء خلال دور الانعقاد السابق، وأعلنوا تمسكهم بها عند بداية الدورة، وفقا لما تقتضيه لائحة المجلس. أما بالنسبة الى عدد مقدمى هذه الاقتراحات فهو يبلغ ٢٩، منهم ٢٦ مقترحا من الحزب الوطني، واثنان من المستقلين، وواحد من حزب التجمع. وفيما يتعلق بصفات المقترحين، فكانت ١٧ من الفئات و١٢ من العمال. إضافة الى ذلك، رفضت لجنة الاقتراحات والشكاوى لأول مرة منذ سنوات عديدة ثلاثة اقتراحات بمشروع قانون منها اقتراحان قدمهما عضو بحزب التجمع (حول تعديل القانون الخاص بنظام المنطقة الحرة ببورسعيد، ونقل ملكية ٢٥٪ من أجمالى أسهم شركات قطاع الأعمال الى العاملين بها)، وذلك لأسباب يتعلق بعضها بالموضوع وليس بالشكل فقط، وبعد ذلك أصرأ مخالفا لللائحة المجلس، التي تؤكد حق اللجنة في الرفض من حيث الشكل فقط، وترك الملاحظات الموضوعية للجنة الموضوع. جدير بالذكر، انه كانت هناك سابقة أخرى عندما رفضت اللجنة اقتراحا ثالثا لنفس العضو، حول نقل ملكية وحدات الإسكان الأدارية الى اتحاد المساهمين بالشركات التابعة للشركات القابضة، لكن المجلس وافق عليه وحوله الى لجنة الموضوع، بعدما أثير بشأن الاقتراح اثناء مناقشات تقرير لجنة الاقتراحات والشكاوى حول. أما الاقتراح الثالث الذي رفض فكان لمعضوين من الحزب الوطني، وهو يتعلق بإضافة إحدى المواد الى قانون الضرائب.

وقد أنتهى المجلس من ١١ اقتراحا فقط (٨ موافقة ٢ رفض)، بزيادة ٥ اقتراحات عن الدورة السابقة التي تقدم الأعضاء خلالها ب ٢٠ اقتراحا. وقد وافق المجلس حينئذ على الاقتراحات الستة جميعا، وتدل هذه النسبة على استمرار القصور في الممارسة التشريعية من قبل أعضاء المجلس بمعناها الإيجابي، ومن ثم زيادة الاعتماد على الحكمة في هذا الشأن.

(ج) ناقش المجلس خلال هذه الدورة العديد من مشروعات القوانين، وفي هذا الشأن يشار الى أمتناع ثلاثة من المستقلين عن التصويت، ورفض أعضاء حزب التجمع الخمسة وثمانية من المستقلين، مشروعي خطة التنمية والموازنة العامة لعام ١٩٩٥/٩٤، على الرغم من موافقة الحكومة على تعديل بند من بنود الموازنة، ورفض ١٢ عضوا هم أعضاء حزب التجمع وبعض المستقلين، قانون الضريبة على العاملين في الخارج. وأمتاع أربعة مستقلين عن التصويت عليه. ورفض ٢٦ عضوا منهم أعضاء من الحزب

الجديدة، ومشكلات الزراعة والزراع، وقضايا التعليم والآثار، وميناء دمياط، والأنفجار السكاني.

(ب) طلبات الأحاطة: قدم أعضاء المجلس خلال هذه الدورة عددا من طلبات الأحاطة العاجلة والعادية (انظر الفرق بينهما في التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٩١ ص ٣٦١ - ٣٦٢). وكان النوع الأول من الطلبات قد بلغ عدده ١٧٤ طلبا، تقدم الحزب الوطني بنحو ٦٠,٥٪ منها، بينما تقدم المستقلون بنحو ٣٦٪، أما حزب التجمع فتقدم بنحو ٧,٥٪ من هذه الطلبات. ويفسر هذا العدد الكبير من الطلبات، تفصيل رئيس المجلس والأغلبية في المجلس لهذا الأسلوب لسرعته، وعدم الرغبة في تطويل أعمال المجلس، من خلال نظر هذه القضايا في صورة طلبات رقابية أخرى، قد تكون من القوة التي تحرج الحكومة، ومن الطول الذي يعوق أداء المجلس، إذ أن الطابع العام للطلبات العاجلة هو الإيجاز الشديد، وعدم اشتراط رد الحكومة في الجلسة. وعامة، فإن معظم طلبات الأحاطة العاجلة، لم يتوفر فيها طابع العجلة كما أن بعضها لم يتوفر فيه طابع العمومية، كما تنص م ١٩٧ من لائحة المجلس على ذلك. أما فيما يتعلق بأهم طلبات الأحاطة العاجلة التي نوقشت خلال هذه الدورة، فكانت ثلاث طلبات تقدم بها عضو بالتجمع وعضوان من المستقلين، حول انتخاضات نادى الشمس وتوزيع شقق وأراضى لأحد المرشحين، وهو رئيس مؤسسة دار التحرير، وقد اتخذ قرار بإلغاء هذا التخصيص. أما الطلب الثانى، فكان يتعلق بمشكلة سدان أموال القطن، وقد أسفر عن مطالبة الحكومة بردها للفلاحين بشكل فوري، وتحمل الحكومة فوائد الدين المستحقة لبنك التنمية لدى الزراع عن فترة تأخير تسليمهم النهائي ثمن المحصول. أما فيما يتعلق بطلبات الأحاطة العادية، فقد أنخفضت هذه الدورة الى ٥١ طلبا، مقارنة بالدورة السابقة ١١٧ طلبا (انظر جدول ١). وقد ارتفعت هذه الطلبات بقضايا الانفجار السكاني، ومذبحة الحرم الابراهيمى فى الخليل، وأسعار الدواء والمناطق العشوائية والمدن الجديدة، والخدمات الصحية بالمستشفيات الحكومية، والآثار والثقافة، وإدارة الجامعات، وصندوق النقد الدولى.

الوطني والمستقلين، وجميع أعضاء حزب التجمع، وأمتاع مستقل واحد عن التصويت، على قانون العمد والمشايع، الذى شرع تعيين العمد والمشايع. ورفض بعض الأعضاء، وأمتاع التجمع عن التصويت على القانون الذى شرع تعيين العمداء، ورفض ١١ عضو، ستة من المستقلين، وأعضاء حزب التجمع الخمسة، قانون تفويض رئيس الجمهورية فى اتخاذ قرارات لها قوة القانون، لاستمرار التفويض نحو ٢٢ عاما دون أى مبرر. ورفض عدد من الأعضاء تعديل قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة، لانه ينص على أن الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة يشكل مجلس إدارته بقرار من رئيس الجمهورية.

(د) أقر المجلس خلال هذه الدورة ثلاثة قرارات بقانون أقرها رئيس الجمهورية، منها قراران يتعلقان باستثناء وزير الدفاع من سن التقاعد، وعد سن التقاعد للقضاء الى ٦٤ عاما.

(٣) النشاط الرقابى:

(١) الأسئلة: قدم الأعضاء خلال هذه الدورة عددا من الأسئلة (انظر جدول ١)، وفيما يلى نورد بعضا من الملاحظات بشأنها:

• أن الحزب الوطنى قدم وحده ٦١ من الأسئلة، ويرجع هذا الى رغبة أعضاء الحزب فى استخدام وسائل رقابية غير مؤثرة ومنها السؤال، وذلك مقارنة بالوسائل الأخرى وأهمها الاستجواب، من منطلق الالتزام الحزبى الصارم لأعضاء الحزب الوطنى.

• إن معظم الأسئلة المقدمة الى الحكومة، قد تمت مناقشتها مع طلبات رقابية أخرى كطلبات الأحاطة والاستجابات المعنية بنفس القضايا. ويعد هذا الأمر جائزا لانحيا، على أن تطبيقه كثيرا ما يؤدي الى تعطل مناقشة العديد من الأسئلة، وهو أمر غير جائز لانحيا.

• إن معظم الأسئلة قد وجهت الى وزيرى الصحة والمالية. وكانت الأسئلة التى طرحت تتعلق بهبوط مصتوى المستشفيات الحكومية، وأسعار الدواء والضرائب، والصرف الصحى بالقاهرة، والمناطق العشوائية، والمدن

جدول (١)
الأسئلة وحلقات الأسئلة التي يجب عنها في الدور
الرابع من الفصل التشريعي السادس

مجموعة التي	أسئلة	حلقة	أسئلة	حلقة	أسئلة	حلقة	أسئلة	حلقة
رئيس الوزراء	٦ (١)	٢	-	-	٥ (٢)	-	-	٢
وزير الصحة	٤٢ (٣)	٨ (٤)	٢	١	١١	٤	٥٦ (٥)	١٣ (٥)
نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة	٧	-	١	-	٣ (٦)	-	٦	-
واستصلاح الأراضي								
وزير الإسكان والمرافق	٧	-	-	-	١	-	٨	-
وزير النقل والمواصلات	٤ (٧)	-	١	-	١	-	٦	-
والنقل المدني								
وزير المالية	١٥	-	١	-	٩	-	٢٥	-
وزير التعليم	١	١	-	-	-	-	١	١
وزير الإدارة المحلية	٦	٢	-	-	٤	١	١٠	٣
وزير الدولة للمجتمعات	٣	٣	١	-	١	١	٥ (٨)	٤ (٥)
العمرائية الجديدة								
وزير الثقافة	٢	-	-	-	-	-	٢	٢
وزير الدولة لشؤون السكان والأسرة	١	٣ (٩)	-	١	-	١	١	٥
وزير الخارجية	-	١١	-	٢	-	-	٨	-
المجموع	٩٠	٣٠	٦	٤	٣٥	١٧	١٣٦	٥١

- ١ - منهم أربعة أجاب عن اثنين منهم وزير الإسكان والمرافق، وأجاب عن الاثنين الآخرين نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي.
- ٢ - منهم اثنان أجاب عن أحدهما وزير الإدارة المحلية، وعن الآخر وزير التعليم.
- ٣ - منهم سؤال وجه لوزير الصحة والوزير قطاع الأعمال ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشؤون البيئة، وأجاب عنه الأول.
- ٤ - منهم طلب حلقة وجه لوزير الصحة والوزير قطاع الأعمال ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشؤون البيئة، وأجاب عنه الأول.
- ٥ - شارك رئيس الوزراء في التحقيق معهم.
- ٦ - منهم سؤال وجه لرئيس الوزراء ووزير الزراعة، وأجاب عنه الاثنين.
- ٧ - منهم سؤال وجه لوزير النقل والوزير قطاع الأعمال ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشؤون البيئة، وأجاب عنه الأول.
- ٨ - شارك رئيس الوزراء في التحقيق على أربعة منهم.
- ٩ - منهم طلب أحاطة به إلى رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون السكان والأسرة، وأجاب عنه الأخير.

(ج) الاستجوابات:

ناحية أخرى، قرر المجلس بشأن جميع الاستجوابات التي تمت مناقشتها، الانتقال إلى جدول الأعمال. وتمت هذه النتيجة سال الاستجوابات التي نظرها المجلس منذ الفصل التشريعي الأول عام ١٩٧١، والتي تقدم على الأقل بعض من المستجوبين بالأدلة والبراهين التي تبين الحكومة. جدير بالذكر أن لائحة المجلس، تشير إلى أن الانتقال إلى جدول الأعمال عقب مناقشة الاستجواب الأولى على غيره من الاقتراحات! حتى تلك التي تستوفي شكلها القانوني، أويكون عدد مقميتها أكبر من عدد مقمى اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال. ومن هذه الاقتراحات سحب الثقة، وتشكيل لجان تقصى حقائق، أو لجان استماع، أو تحويل الموضوع محل النقاش إلى المدعى العام الأشرافي... الخ. وهكذا، فإن هذا النص يدل على المراوغة الواضحة من قبل الحكومة، مع الاعتماد على أغلبيتها الأوتوماتيكية داخل المجلس، خاصة في حالة وجود مايدل على أقرار مسؤوليتها.

قدم الأعضاء خلال هذه الدورة أربعة وعشرين استجواباً (أنظر جدول ٢) نوقش منها ١٢ استجواباً، واستورد استجواب واحد، كان مقدمه قد سحب، بينما لم يناقش سوى ١١ استجواباً. وهناك ملاحظتان أساسيتان حول الاستجوابات خلال هذه الدورة: فبدائية، تميزت الاستجوابات التي تمت مناقشتها، بالإشارة بشأن أحداها وهو الاستجواب العاشر إلى موضوعية الاستجواب والمستجوب، من ناحية أخرى، قدم اثنتان من المستجوبين خلال هذه الدورة، طلبى سحب ثقة وكان أحدهما قد قدم في مواجهة رئيس الوزراء وهو الاستجواب الثامن، والآخر في مواجهة وزير الثقافة وهو الاستجواب الثالث. إضافة إلى ذلك، قدم المستجوبان عقب انتهاء مناقشة الاستجوابات الثاني والرابع والخامس، طلبات تشكيل لجان تقصى حقائق، إلا أنها رفضت لعدم إستيفاء شكلها القانوني. من

جدول رقم (٢)

الاستجوابات للقمة بالفرد الرابع من الفصل التشريعي السادس

جلسة	رقم	مقدم/الحزب	موضوع الاستجواب	موجه إلى	تصديق معد اللائحة	جلسة	نتيجة المناقشة
		عبد المنعم الطيمى (مستقل - فئات)	مخالفة وزارة المالية، في تقديم ريبوت وتحصيل الضريبة، وعدم اتباع الأسس والقواعد المقررة لذلك، وعدم احتساب الخصائص الفنية للمعمل فضلاً عن التقدير الجزافي وعدم الأخذ بمبادئ الإحصاءات	وزير المالية	مناقشة استجوابين كل	٤٢ (١)	الموافقة على اقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال
١٦	٥٢ / ١٢ / ٩٣	كمال خالد (مستقل - فئات)	تعطيل العمل بميناء بمسيلة، ووقف نشاط النقل للملاحة به وتحويل السفن والقائلات التي بدأت تتوافد عليه إلى موانئ أخرى، لحساب المستفيدين الذين يحققون أرباحاً طائلة رغم ما تتكبده الدولة من خسائر جسيمة فضلاً عما يسببه ذلك من الإساءة لسمعة الميناء لدى شركات النقل البحرية العالمية.	رئيس الوزراء ووزير النقل والمواصلات والطيران المدني. ووزير قطار الأعمال الحام، ووزير الدولة للتعمية الإدارية وشؤون البيئة	شهر اعتباراً من شهر فبراير	٥٢ (٢)	الموافقة على اقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال وتوجيه الشكر للوزير لما قام به من إنجازات

المرافقة على اقتراح بالانتقال الى جدول الاصال	٩٣ / ١٢ / ٢٥	١٦	نفس الجلسة	وزير الثقافة	تغريب الثقافة الوطنية بصورة تتعارض مع الذاتية الثقافية لصر. وتتناقض مع قيمتها الموروثة بسبب مبالسة وزارة XXXXXX.	جلال غريب (مستقل - عامل)		
المرافقة على بالانتقال الى جدول الاصال	٩١ / ٣ / ٨	٥٩ (٣)	مناقشة	رئيس الوزراء وزير الاسكان المرافق	مشروع الصرف الصحي بالقاهرة الكبرى الذى اصبح مهددا نتيجة اإسناده لجهات غير متخصصة.			
المرافقة على بالانتقال الى جدول الاصال وتوجيه الشكر السيد ناثب رئيس الوزراء			استجوابين	نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة واستصلاح الاراضى	تميز الزراعة المصرية بسبب السياسة التي تنتهجها الوزارة.			
المرافقة على بالانتقال الى جدول الاصال	٩٤ / ٤ / ٢٧	٧٦ (٥)	كل	وزير الصحة	الزيادة فى ائسعار الأدوية وخاصة ادوية الأمراض المزمنة مما يشكل عبئا ماليا على كاهل المواطن.	محمد البلدشيني (مستقل - عامل)		
المرافقة على اقتراح بالانتقال الى جدول الاصال	٩٤ / ٤ / ١٠	٧٠	شهر	وزير الدولة للمتعلات المصرية الجديدة	المخالفات التي وقعت فى إسناد مشروع محطة تنقية مياه الصرف الصحي بقصرية مارينا السياحية بالعلمين.			

الموافقة على الاقتراح بالانتقال الى جدول الاعمال وتبويب الشكر لرئيس الوزراء وحكومته لما قاموا به في تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي	٩٤ / ٥ / ٩٤	٨٧ (٦)	اعتبارا	رئيس	عن توقيع إتفاقيات مع صندوق النقد بالمخالفة للمستور تحت مسمى خطابات التوايا مما يترتب عليه تجاوز الاقتراع بالإقتصاد والإجتماعية للبلاد.	البردى فرغلى (تجمع - عامل)
				الوزراء	عن إستمرار تعامل الحكومة مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وعن تقديم خطاب التوايا الأخير الذى ألقى عن مجلس الشعب مما يتعارض مع مبادئ ٢٤ و ٣٢ و ٣٨ من الدستور.	احمد طه احمد (مستقل - عامل)
	٩٤ / ٦ / ٩٤	٩٤ (٧)		وزير الصحة	محول مستوى الخدمات الصحية بالمستشفيات الحكومية وعدم رطرتها بأسلوب علمي مما يحول دون تنمية الزوارات الطبية والطبية للأطباء وعدم تقديم الخدمات الطبية المناسبة للمرضى.	فاريق متولى (مستقل - فئات)
	٩٤ / ٦ / ٩٤	٩٨ (٨)		رئيس الوزراء وتقدير التعليم	الوقفي الإدارية والتسويق الشديد والتصرف حسب الأقراء الشخصية في إدارة شئون بعض الجامعات والمعاهد العليا.	كمال خالد (مستقل - فئات)
			شهر	رئيس الوزراء	التأنيج السلبية للسياسات المالية والاقتصادية والتقدير على الاقتراع الاقتصادية والزراعية والاجتماعية في الجهاز الادارى للدولة ومن دور هذه السياسة في تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي.	محمد السنيدينى (مستقل - فئات)
			فبراير			

				وزير الدولة	قيام وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة بتخصيص ٥٠٠ شقة بمدينة الشروق ٧١ أكتوبر لرئيس مجلس دار التحرير للطبع والنشر ورئيس تحرير بعض الصحف القومية والحرية.	ابراهيم مصطفى كامل (مستقل - فئات)
					عن منح إمتياز عينية وعقارية متعددة لأحد الصحفيين ممثلة في منات الوحدات السكنية فضلا عن منات الآلاف من الأمطار من الأراضي الفخشاء وذلك مخالفة للمستور والقانون.	ابراهيم عواره (مستقل - فئات)
					خرق الدستور وإهدار المال العام من جانب بعض السادة الوزراء وتدخلاتهم في أمور خارج اختصاصاتهم.	محمد اليندرشيني (مستقل - عامل)
				رئيس الوزراء	عن خياع منات الملايين من الجنيئات كل عام، نتيجة عدم تصويل الضرائب العقارية المستحقة بسبب إنكار المسئولية والتضارب في تحديد المختص بين الأجهزة الحكومية.	جلال غريب (مستقل - عامل)
					نشوء شركات توظيف الأسواال وتضريبها للإقتصاد السري ونموها تحت بصير الحكومة ومعاونة مشبوهة من بعض المسئولين بالدولة وعن السياسة التي إتبعتها الحكومة والتي أضرت بمصالح الوطن ومصالح المواطنين بهذه الشركات، وإتسمت بالاحاباء لأصحابها مما يتناقض مع أحكام المواد ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ من الدستور.	احمد طه احمد (مستقل - عامل)
			أبان مناقشة استجواب محمد السنيني لارتيليل موشن عيها	رئيس الوزراء ووزير الداخلية	عن إنتشار الفساد الإداري والتسيب والإهمال التسيب وإهدار حقوق المواطنين والقوانين الأساسية للمجتمع التي كفلها الدستور.	كمال خالد (مستقل - فئات)

٣٤	٩٤ / ١ / ٩٤	أبو الفضل الجزاوي (مستقل - فئات)	عن تقصير الحكومة بجميع أجهزةاتها في مواجهة الإرهاب وفق خطة مدرسة، مما هيا لنموه وانتشاره.	رئيس الوزراء	وفق قاعدة مناقشة استجوابين كل شهر اعتبارا من فبراير ٩٤ مع مناقشة تقرير لجنة تتصى الطائفت عن الشركة المصرية للحلاحة البحرية وشركات أخرى التي سبق (٩) تشكيلها في ٩٣ / ١٢ / ٩٣ وفق قاعدة			
٥٢	٩٤ / ٢ / ٩٤	محمد البدريشيني (مستقل - عامل)	عن المخالفة التي تسببت في إهدار النال العام وكذلك مخالفة مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري لتوصيات الجهاز المركزي للمحاسبات.	وزير قطاع الاعمال العام وزير الدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة	مناقشة استجوابين شهريا اعتبارا من فبراير ٩٤ (١٠)			
٥٢	٩٤ / ٢ / ٩٤	أحمد طه (مستقل - عامل)	التقصير في مواجهة الإرهاب وإستمرار هذا القصور ممثلا في عدم الإيضاح من حجم الخطر، وأبعاده الاستقلالية في التهديد لاستقلال الوطن.	رئيس الوزراء				
٥٩	٩٤ / ٣ / ٩٤	فاريق متولى (مستقل - فئات)	عن الأضرار البيئية الناجمة عن محطة تنقية مياه الصرف الصحي بالسويس بطريقة يرك الأكسدة وتصريف المياه في خليج السويس مما عرض الإنسان والثروة السمكية لأضرار بالغة.	وزير الإسكان والمرافق				
٩٤	٩٤ / ٦ / ٩٤	جلال غريب (مستقل - عامل)	عن تفاؤل الحكومة عن خطر شركات توظيف الأموال ليس فقط على المدعين بل على الإقتصاد القومي والبنوك الوطنية، والتسهيل لانتشار هذه الجريمة في حق الشعب والوطن حتى وصلت الآن إلى أهمية المودع للإنسان.	رئيس الوزراء	بعد انتهاء مناقشة الاستجوابات السابقة مع الالتزام بقاعدة مناقشة استجوابين كل شهر اعتبارا من فبراير ٩٤			

(د) لجان تقصى الحقائق:

العاملين فى المعاهد الأزهرية بالعاملين فى التربية والتعليم فى صرف مكافآت الامتحانات، وتطوير الدراسة بالمعاهد الفنية، ومستلزمات الانتاج الزراعي، وزيادة عدد العاملين بالهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية بالمحافظات، وأنشاء عدد من الكبارى والاتفاق فى سوهاج وبمنزهر والقاهرة، وخدمات التليفونات فى البقهيلى والشرقية، ودعم السجل المدني، وتوزيع النخبين على اللجان الانتخابية، ومحو الأمية.

(ز) الزيارات الميدانية:

قام أعضاء المجلس هذه الدورة بالقيام بـ ٨ زيارات ميدانية فى عدد من المحافظات، وقد تمت سماع من هذه الزيارات قبل بدء الدورة البرلمانية للمجلس، وكانت اللجان التى تولت تنظيم هذه الزيارات، قد أعدت تقارير للعرض على المجلس، وكان أكثر التقارير إثارة للجدل تقريراً لجنة الشباب عن زيارة قنا والبحر الأحمر، وزيارة الاسكندرية.

(٤) علاقة المجلس بالسلطة القضائية:

أستمرت علاقة المجلس بالسلطة القضائية خلال هذه الدورة بالاستقرار، إذ ناقش المجلس ثمانية طعون انتخابية فقط مقابل ٢٣ طعناً و٧٥ طعناً، خلال النورتين السابقتين، ويرجع ذلك الانخفاض الى قرب انتهاء الفصل التشريعى للمجلس، ومن ثم انخفاض عدد الطاعنين. وقد رفض المجلس صيغة طعون، استناداً الى توافر الشروط اللازمة لصحة العضوية، وعدم قبول محكمة النقض خمسة طعون، على أن هذا السبب الأخير يبدو عليه بعض التحفظ إذ أن المجلس كثيراً ما رفض قبول تلك المحكمة لطعون عديدة، استناداً الى ما أثر من خلاف فى السابق حول ماسمى بأن «المجلس سيد قراءه».

(٥) النشاط البرلماني فى السباسة الخارجية:

ناقش الأعضاء خلال هذه الدورة عدداً من موضوعات السياسة الخارجية، وذلك من خلال استخدام أكثر من أداة برلمانية. وفى هذا الشأن يشار لمايلى:

(١) مناقشة الأعضاء لمشروع قانون حول الغاء موافقة مصر على اتفاقية مجلس التعاون العربى. وقد أعترض أعضاء حزب التجمع، وخمسة من المستقلين على مشروع القانون. ورفض المجلس فى هذا الإطار اقتراحاً بالموافقة على تجميد موافقة مصر على الاتفاقية.

(ب) طلباً أحاطة عاجلان، الأول قدمه عضو مستقل وهو حول رد الحكومة بمنع على المظاهرات التى ندبت بمذبحة الحرم البراهيمى. أما الطلب الثانى، فقدمه أمين عام حزب التجمع، حول ما أعلنه وزير الطاقة الاسرائيلى بأنه تم

تشكلت خلال هذه الدورة لجنة لتقصى الحقائق حول موضوع المخالفات فى الشركة القابضة للمفاحة البحرية. وكانت تلك المخالفات فى الأصل موضوع طلب أحاطة عاجل تحول فيما بعد الى لجنة لتقصى الحقائق بناء على طلب ٢١ عضواً، وقد شكلت اللجنة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٣. وأصدرت فى ١٢ يونيو ١٩٩٤ عدداً من التوصيات أشتملت على التأكيد على وجود بعض المخالفات يجب على الحكومة أن تصحيحها، كما أن هناك أخطاء داخل الشركات التابعة لشركة الملاحة، يجب أن يتم تصحيحها داخل الشركات نفسها، أما التوصية الثالثة والأهم، فهى أن هناك شبهة ارتكاب جنابات الاضرار بالمال العام، ومن ثم رأت اللجنة إحالة الموضوع بشأنها الى النيابة العامة.

وهكذا، فقد كان تشكيل اللجنة وتوصياتها يعد أحد أهم إنجازات المجلس خلال هذه الدورة، ويبدو أن الحزب الوطنى، حاول إستغلال ذلك بالقنوية الى أن هذا الموضوع لم يكن ليقر لولا موافقة الأغلبية. من خلال الإشارة الى أن طلب الأحاطة العاجل حول الموضوع قد تقدم به عضو من الحزب الوطنى، وأن المجلس بأغلبيته هو الذى وافق على تشكيل اللجنة، ومن ثم فإن الحزب قادر - على حد تعبير ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى - على ممارسة دور رقابى يتجاوز ما هو أكثر من الاستجواب.

(هـ) طلبات المناقشة العامة:

قدم أعضاء مجلس الشعب خلاف هذه الدورة ١٣ طلب مناقشة عامة، تمحورت حول الصندوق الإجتماعى للتنمية ومشكلة البطالة بين الشباب، ومشاكل الزراعة والذراع وإستصلاح الأراضي، ومياه الشرب والصرف الصحى، وتطوير الإدارة، وتنمية البحيرات الشمالية، وجمعية صقر قريش، وبيع القطاع العام. ولم يحدد موعد مناقشة هذه الطلبات، ومن ثم لم يناقش أى منها، على الرغم من أن المجلس فرض مكتبه لتحديد موعد مناقشتها. ويعتبر هذا الأمر تجاوزاً خطيراً لما تنص عليه لائحة المجلس، ويعد هذا التجاوز نمطاً عاماً لهذا النوع من طلبات الرقابة، ففى الدورة السابقة تقدم الأعضاء بـ ١٢ طلب مناقشة عامة، وفى الدورة التى تلتها تقدم الأعضاء بـ ١٠ طلبات، لم يناقش منها الا اثنان فى كل مرة.

(و) الإقتراحات برغبة أو يقرار:

قدم أعضاء مجلس الشعب خلال هذه الدورة ١٤ اقتراحاً برغبة، أقر منها ١٢. وكان بعض هذه الإقتراحات قد تقدم بها مقدموها إبان الدورة البرلمانية السابقة، وأعلنوا تسكهم بها. وكانت هذه الإقتراحات قد أرتبعت بمساواة

الاتفاق مع مصر على تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي. وقد رد وزير البترول على هذا الأمر، بأن مصر ليس لديها فائض من الغاز، وإن كان لم ينفأ إمكانية ذلك في حالة توافر الغاز.

(ج) تعقيب أحد الأعضاء المستقلين على بيان الحكومة، على علاقة وزارة الزراعة المصرية بإسرائيل، حيث أنتقد المعقب استيراد مواد كيميائية مصابة بالآفات من إسرائيل، مما أدى إلى حدوث بعض الأمراض للخنجل والنحل... الخ. وقد حدثت مشادات خلال الرد على هذا التعقيب، إذ أنتقد وزير الزراعة ما جاء في التعقيب، وتورد أن أحد الأعضاء المستقلين، قد اتهم أعضاء الحزب الوطني بأنهم «يهود» ليفاعهم عن وزير الزراعة، مما أجبر العضو على الحديث، مبدئياً احترامه للأعضاء ومنكرًا ما نسب إليه.

(د) تقديم ٢٦ طلب أحاطة حول مذبحه الحرم الأبراهيمي، وقد وافق المجلس على اقتراح بإحالة المناقشات في هذا الشأن إلى إحدى اللجان لمتابعة موقف الحكومة، وتقديم تقرير يعرض على المجلس. كما وافق على إحالة اقتراح قدمه ٢٤ عضواً بإصدار المجلس قراراً بطرد السفير الإسرائيلي من مصر، وسحب السفير المصري من تل أبيب، وتجميد العلاقات مع إسرائيل، إلى لجنة مشتركة تعرض تقريرها على المجلس. وقد رفض رئيس المجلس طلباً بالتصويت على الاقتراح الأخير بذات الجلسة، إعمالاً - كما قال رئيس المجلس - لحكم المادة ٢١٤ من اللائحة. على أن هذا التصرف كان يرتبط أيضاً بمحاولة تلافي عرض الموضوع على المجلس فوراً، خشية أن يتسبب ذلك في إحراج الحكومة، وبذلك تم إدخال الموضوع إلى أجل غير مسمى في دهايز اللجنة المشتركة.

جدول (٢)

بيان إحصائي عن نشاط المجلس في الدور الرابع من الفصل التشريعي السادس

البيان	عدد	ما انتهى
عدد الجلسات العادية	١٠٠	
عدد الجلسات الخاصة	-	
عدد الجلسات الخاصة مع مجلس الشورى	١	
مشروعات القوانين	٢٧٨	٢١٨
قرارات بقوانين	٣	٣
أقتراحات بقوانين	٢٢	١١
اتفاقيات	٨٩	٨٩
اتفاقيات مودعة	-	١٦
قرارات جمهورية	٧	٧
قرارات جمهورية للتبليغ	-	١١
الأسئلة	١٣٠	١٣٠
أسئلة الرد عليها كتابة	-	-
طلبات الأحاطة	٥١	٥١
الإستجابات	٢٤	١٢
أقتراحات برقية	١٤	١٢
طلبات مناقشة	١٣	-
بيانات رئيس الجمهورية	١	١
بيانات رئيس الوزراء	٢	٢
بيانات الوزراء	٩	٧
عدد لجانهاصات اللجان النوعية والمشاركة	٧٢٢	
تشكيل لجان تقصي الحقائق	١	١
مجموع التقارير التي نظرها المجلس	٥٦٨	
عدد المتحدثين من الأعضاء	٣٢٧	
الرسائل الواردة	٢٠٠	

ب- أسباب الاختلال التقني والتشريعي

يرجع الخلل في التوازن بين السلطتين الى عدة عوامل أساسية يمكن إجمالها في عوامل ثابتة وأخرى متغيرة.

١ - العوامل الثابتة:

(١) طبقا للدستور الدائم لعام ١٩٧١، المعدل عام ١٩٨٠ فإن رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور. أما الحكومة فهي الهيئة التنفيذية والأارية العليا للدولة، ويقوم مجلس الوزراء بالاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها. ومن هنا يلاحظ أن السلطة التنفيذية تتكون من شقين رئيسيين، رئيس الجمهورية وله سلطات كبيرة، والحكومة وأها سلطات أقل نسبيا، إضافة بالطبع الى الادارة المحلية والمجالس القومية المتخصصة، والتي لها سلطات أقل بكثير من هذا وذاك.

ويمكن تحديد ثلاثة مجالات للعلاقة بين رئيس الجمهورية والسلطة التشريعية، وهذه المجالات أولها، سلطات الرئيس التشريعية: إذ أن للرئيس حق اقتراح القوانين أمام مجلس الشعب، وهذه الاقتراحات لاتمر على اللجنة الخاصة بفحصها من حيث الشكل، كما يحدث بالنسبة الى إقتراحات أعضاء مجلس الشعب، كما أن إقتراحات الرئيس التي رفضها المجلس من الجائز له أعاد تقديمها في نفس دور الانعقاد، على عكس أعضاء المجلس، من ناحية ثانية، فإن للرئيس حق إصدار القوانين، كما أن له من ناحية ثالثة حق الاعتراض على القوانين التي يصدرها المجلس باسم الشعب، وأن كان هذا الحق توفيقيا وليس مطلقا، بمعنى أن التشريع المعترض عليه من الممكن تقنيه، إذا وافق عليه المجلس مرة ثانية بأغلبية ثلثي الأعضاء، ومن ناحية رابعة، فإن لرئيس الجمهورية الحق في تعيين عدد لايتجاوز عشرة لعضوية مجلس الشعب، كما أن له حق تعديل المستور، وهو الحق الذي لايمكن لأعضاء مجلس الشعب القيام به الا بعد تقديمه من ثلث أعضاء المجلس على الأقل.

وثانيتها، حقوق رئيس الجمهورية إزاء السلطة التشريعية: وهي حق الرئيس في دعوة مجلس الشعب وفرض دورته، وحق الحضور والقاء البيانات، وحق حل المجلس قبل اتمام مئة المقررة له عقب استفتاء شعبي، بعد ذلك من أقوى الحقوق التي تقرها المسانير للسلطة التنفيذية.

وثالثها، سلطات رئيس الجمهورية وقت الطوارئ: وهي إصدار قرارات بقوانين، وقد قيد هذا الحق ببعض القيود، من ناحية أخرى، لرئيس الجمهورية الحق في إعلان حالة

الطوارئ، ودعوة مجلس الشعب لاجتماع غير عادي في حالة الضرورة.

أما بالنسبة للعلاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية، فلها الحق في إعداد مشروعات القوانين، وهذه المشروعات لها نفس مميزات المشروعات التي قد يقترحها رئيس الجمهورية، كما يجوز لوزراء الحكومة ونوابهم المشاركة في عضوية مجلس الشعب، ولايجوز سحب الثقة من هؤلاء الا بعد استجواب وينا على إقتراح عشرة أعضاء.

(٢) هناك العديد من القوانين التي تدعم عملية الظل في التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، صحيح أن بعض هذه القوانين قد عدلت أوألغيت خلال العام ١٩٩٤، إلا أنه من المؤكد أن النصوص الملاء لم يكن يعمل بها عمليا قبل الانهاء بفترة طويلة، ولذلك كان الغاؤها مجرد تصحيح حاصل الممارسة الفعلية للعملية السياسية. ومن أبرز القوانين المقيدة للحريات قانون الأحزاب السياسية (قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧)، المعمول به حاليا، فهذا القانون يخضع بداية نشأة الأحزاب السياسية الى لجنة تتألف من رئيس مجلس الشورى، وهو عادة ما يكون شخصا قياديا في الحزب الوطني الحاكم، ووزراء من حكومة الحزب الوطني، وأعضاء آخرين يختارهم رئيس الجمهورية، وهو في نفس الوقت رئيس الحزب الوطني، من ناحية ثانية، فإن هذه اللجنة تشترط لتأسيس الحزب تمييز برنامجه من برامج الأحزاب الأخرى، ومن ناحية ثالثة، فإن اللجنة تضع قيودا صارمة على اتصال الأحزاب السياسية القائمة بالخارج، وتصل هذه القيود الى حد السجن، كما أنها تحد من ممارسة نشاط أي (حزب) في مرحلة التأسيس، وهكذا يتضح أن لجنة الأحزاب، معطلة لنشأة الأحزاب، فهي ليست كما ذكر رؤسائها أنها تنتظر الى طلبات تأسيس الأحزاب بعين القاضى، بإفراض أن الوزراء داخل اللجنة تحولوا الى قضاة؛ وليس أدل على ذلك من أن هذه اللجنة قد رفضت حتى الآن تأسيس أكثر من عشرة أحزاب، منها على سبيل المثال الحزب الاشتراكي الناصري، والائتادي الديمقراطي والصحو والمستقبل والحضارة الجديدة والخضر ومصر الفتاة. وجدير بالذكر أن معظم هذه الأحزاب قد قامت بحكم قضائي بعد الطعن في حكم لجنة الأحزاب.

(٣) يلعب الحزب الحاكم في مصر دورا محوريا في الحياة السياسية، وبعد هذا الأمر سمة عامة من سمات الأحزاب الحاكمة في دول العالم الثالث، مما يشكل من الناحية الفنية عائقا أمام الممارسة الديمقراطية، ومن ثم دعم الخلل في التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

يرجع كما سبق ذكره الى البناء الدستوري والقانوني،
الآن وجود معارضة قوية داخل المجلس ربما يحد ولو
جزئيا من حجم هذا الخلل.

(٢) وجود حزب العمل بل وتحالف (العمل - الأحرار -
الاخوان) خارج ساحة العمل البرلماني، بسبب مقاطعة
انتخابات ١٩٩٠، وقد أثر ذلك على طبيعة العمل البرلماني،
ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع أعمال الفصل التشريعي
الخامس (١٩٨٧-١٩٩٠)، حيث كان لتحالف داخل المجلس
نحو ٦٠ مقعدا. وبالمقابل كانت الساحة السياسية خارج
البرلمان خلال الفصل التشريعي الحالي، تتسم بالتوتر
الدائم بين النظام وتحالف العمل، والذي كان لوجها في
نهاية عام ١٩٩٤، باعتقال أمين عام الحزب، وحملات
الاعتقال المستمرة لعناصر الإخوان.

(٣) وجود حزب التجمع داخل البرلمان بعدد محدود من
الأعضاء، وكان حزب التجمع قد قبل المشاركة في انتخابات
١٩٩٠ وحصل على ٥ مقاعد، وكان سلوكه داخل البرلمان
يتم ليس فقط من أدراكه الى وزنه داخل المجلس، بل الى
وجود نوع من توزيع الأوار بينه وبين حزب الأغلبية
بالمجلس، بحيث يسمح له بمجال حرية واسع النطاق داخل
المجلس، لكن في إطار التفاصيل وليس المبادئ.

(٤) وجود عدد محدود من المستقلين داخل المجلس، بما
لا يسمح بأي نشاط فعال داخله. إذ أنه على الرغم من أن
هذا العدد المحدود من المستقلين كان له الدور الأكبر في
العمل الرقابي داخل المجلس خلال هذا الفصل، إلا أن
تششت هذا العدد وفشل محاولات تكلمهم في كتلة واحدة،
أضافة الى تغير الصفة السياسية للعديد منهم من مستقل
الى حزب وطني مع افتتاح الفصل التشريعي للمجلس عام
١٩٩٠، أدى الى ضعف تأثيرهم في مواجهة الأغلبية
الكاسحة داخل المجلس.

والآن يمكن تتبع بعض الأنشطة العملية داخل المجلس
خلال هذا الفصل والتي تشير الى طابع الخلل في التوازن
بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

(١) قانون الطوارئ

كان طرح وأقرار مد العمل بقانون الطوارئ، قد تم في
يوم واحد وبشكل مفاجئ وسريع داخل المجلس. ويعتبر
هذا الأمر نمطا عاما يتبع كلما طرح مد العمل بهذه الحالة
أمام المجلس، وذلك لقطع الطريق أمام المعارضة (داخل
وخارج المجلس) من تنظيم نفسها للامداد للرد على هذا
الأجراء. ولم يتحدث في هذه الجلسة قبل مناقشات
الأعضاء، كما جرت العادة في هذا الموضوع، أي من رئيس

ان السمة الأساسية للتعددية الحزبية في مصر، يجعلها
تقف عتبة أمام وجود سلطة تشريعية حقيقية، منتخبة وفق
نظام انتخابي خال من القيود التي تضخم من حجم الأغلبية
وتقلل من شأن المعارضة، وممثلة للشعب تمثيلا حقيقيا.
وبعيدة كل البعد عن محاولات استغلال وجودها في البرلمان
لتحقيق منافع ذاتية، ومعتمدة بحد أدنى من الموضوعية التي
تكفل لها النقد الموضوعي لسياسات السلطة التنفيذية.. هذه
السمات لا يساهم فيها الدستور والقوانين ولائحة مجلس
الشعب فقط، بل تساهم فيها أيضا الأحزاب السياسية
الممثلة في المجلس، بقيامها بتكثيف الصراع الحزبي بينها
في شتى الأماكن، بما فيها مجلس الشعب الأمر الذي
قوض الحياء البرلمانية، لان الصراعات طغت على مهمة
المجلس الحقيقية في التشريع والرقابة. وبهذه المعضلة
يتحمل بشائنها الحزب الحاكم القسط الأكبر من المسؤولية
بسبب ثقله العددي داخل المجلس، وهي ترتبط بكثير من
ظاهرة وأكثر من سبب. فقيما يتلخظ بالظواهر، يلاحظ في
المجال التشريعي، قيام مجلس الشعب بالمصادقة على كل
القرارات الجمهورية وقرارات القوانين دون مناقشة جادة
على وجه العموم، وأقدام الحكومة على إغراق المجلس بوريا
بسيل من مشروعات القوانين، دون إعطاء الفرصة للأعضاء
للقيام بجزء بسيط من هذه المهمة، وحتى تلك المشروعات يتم
تمرير معظمها وسط الأغلبية الكاسحة للحزب الحاكم. أما
في المجال الرقابي، فإن أعضاء الأغلبية لا يقدمون على
تقديم استجوابات الى الحكومة بل انهم يجهبسون اية
استجوابات توجه الى الحكومة أن كانت مصيبة أو مخطئة،
ويستخدمون عوضا عن ذلك أسلوب السؤال وطلب الإحاطة
كما انهم يتجنبون عادة التوجه بطلبات رقابية الى وزراء
الوزارات السيادية، متجهين في المقابل للوزارات الخدمية.

(ب) العوامل المتغيرة:

ترتبط العوامل المتغيرة بوضع المجلس الراهن (١٩٩٠ -
١٩٩٥)، وهي تتعلق بعدة أمور يمكن أجمالها في التالي:

(١) وجود حزب الوفد الجديد خارج المجلس يصيب
مقاطعة للانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٠، وقد أثر هذا
الغياب على الأداء التشريعي والرقابي للمجلس. فالوفد
حزب له ثقله السياسي والتاريخي الواضح والمميز، كما انه
يفرض النظر عن ظروفه الداخلية، فانه أستطاع أن يجذب
الى صفوفه العديد من المويدين لسياساته في المدن
والأرياف، خاصة مع ترجيح سياسات النظام الحاكم إزاء
مسألة الإصلاح الاقتصادي. لذلك كله كان لغياب الوفد
عن ساحة العمل البرلماني تأثير سلبي، صحيح أن هناك
خلا هيكليا وأضحاً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

الوزراء أو وزير الداخلية لحث المجلس على الموافقة على مد القانون. إذ لم يقل سوى رئيس الوزراء «الالكلمة موجزة عقب إغلاق باب المناقشة. ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى أدراك السلطة التنفيذية لكل من حتمية موافقة الأغلبية، وضغط المعارضة داخل المجلس.

وكانت معارضة مد العمل بقانون الطوارئ تتسم بالضعف بسبب الكثرة العددية لحزب الأغلبية. وقد تركزت هذه المعارضة على أن ظاهرة الأرهاب مستمرة وتزايدت، رغم المد المتتالي للعمل بهذه الحالة. وفي محاولة التخفيف من القضية محل النقاش، اقترح بعض المعارضين أن يكون المد لمدة عام واحد، وفي مناطق الاضطرابات فقط، وانتقدوا عرض الموضوع على المجلس فجأة دون أنتظار، لمعرفة رؤية الأحزاب السياسي.

(ب) بيان الحكومة:

ناقش أعضاء مجلس الشعب بيان الحكومة، وكانت الموضوعات الرئيسية التي دار حولها النقاش، وفقا لأهميتها النسبية (نسبة عدد المتحدثين فيها إلى اجمالي عدد المتحدثين في مناقشة البيان وتقرير لجنة الرد عليه) كما يلي:

البعد الاجتماعي للإصلاح الاقتصادي ١٦,٢٪، الإصلاح الإدارية ٥٤,٧٪، البطالة ٥٤,٢٪، الإسكان والمرافق العامة ٥٠,٥٪، الرعاية الصحية ٤٥,٣٪، التنمية الريفية ٤٣,٥٪، الزراعة والرعي ٤٠,٦٪، الأرهاب ٤٠,٢٪، الإصلاح الاقتصادي ٤٠,٢٪، التعليم والبحث العلمي ٣٧,٩٪، الشباب ٣٦,٤٪، تحرير التجارة الخارجية ٣٢,٧٪، الدفاع والأمن القومي ٣١,٨٪، الجهاز المصرفي والسياسة النقدية الائتمانية ٢٩,٩٪، السياسة المالية ٢٨,٥٪، الإدارة المحلية ٢٦,٦٪، التخصصية ٢٤,٨٪، السياسة الخارجية ٢٣,٨٪، النقل والمواصلات ٢٣,٤٪، الرعاية البدنية ٢٢,٤٪، تنمية صعيد مصر ٢٠,٩٪، الفجوة الغذائية ٢٠,٧٪، الصناعة ١٨,٧٪، البيئة ١٨,٢٪، سوق الأوراق المالية ١٧,٣٪، الرعاية الاجتماعية ١٧٪، الديمقراطية ١٤,٩٪، الثروة المعدنية والطاقة ١٤,٥٪، الإعلام ١٤٪، القطن ١٢٪، الاستثمار ١٢,٦٪، السياحة ١٠,٧٪، المناطق العشوائية ١٠,٣٪، التكنولوجيا ٩,٣٪، العدالة وسيادة القانون ٨,٤٪، تنمية سيناء ٨٪.

اما فيما يتعلق بمدى اهتمام الحكومة بهذا البيان وتقرير لجنة الرد عليه، فيمكن قياسه من خلال حضور الوزراء لجلسات المجلس للاستماع إلى التعقيبات المختلفة. حيث يتبين أن نسبة حضور الوزراء لتجاوز ١٩,٢٪ وهي نسبة

خسنية للغاية، وتقل أيضا عن النسبة الضئيلة التي كانت في الدورة السابقة (٢٢٪). كما يلاحظ أن وزراء الكهراء، والنقاع، وقطاع الأعمال، والتموين، والثقافة، والتعليم، والتموين الدولي، والصحة، لم يحضروا أية جلسة. أما وزراء الأعلام، والخارجية، والعدل، والداخلية، والسكان، والسياحة، والاقتصاد، والمجموعات العمرانية، والبحث العلمي، فلم يحضر كل منهم سوى جلسة واحدة. أما أكثر الأعضاء حضورا فكان نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي، الذي لم يتغيب خلال هذه الجلسات. وعامة، فإن هذه الصورة لا تبدو مستقرة، خاصة إذا علم أن رئيس الوزراء لم يحضر سوى ثلاث جلسات فقط. وعلى أية حال فإن هذا الأمر يدل على عدم اكتراث الحكومة بمناقشة بيانها، وأدراكها في هذا الشأن لا يكون إلى التركيبة الحزبية الكاسحة من الحزب الوطني داخل المجلس المؤيد على طول الخط للحكومة، بل إلى عدم وجود سلطة رقابية حقيقية، ومن ثم وجود خلل في التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية.

(ج) النشاط التشريعي:

(١) كانت أكثر مقترحات القوانين إثارة للجدل، اقتراحا بقانون بتعديل القانون ٥٨ لسنة ٧٨ في شأن العمد والمشايع، والذي نوقش مع مشروع قانون تقدمت به الحكومة، حول نفس الموضوع. حيث وصف بعض الأعضاء القانون بأنه ردة عن المبادئ الديمقراطية، لأنه ألغى انتخاب العمدة، وفرض عملية التعيين من قبل الحكومة، في الوقت الذي تنادي فيه السلطة التنفيذية بدعم المشاركة السياسية. أما بالنسبة إلى الاقتراحات الأخرى التي أقرت فتتعلق بتعديل قانون اتحاد نقابات المهن الطبية، ونقابة الأطباء البيطريين، وتخفيض القيمة الإيجارية واتساع التملك للوحدات السكنية بجنوب سيناء، وضم أصانة التهجير إلى المرتب والمعاش، وأنشاء نقابة ممارسي وأخصائي العلاج الطبيعي، وإلغاء ٧٦ من قانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتغل على لأنتحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها.

(٢) كانت مناقشات الأعضاء لمشروعات القوانين (التي تقدمها الحكومة إلى المجلس)، قد اتسمت بالمعارضة القوية من قبل بعض الأعضاء المستقلين وأعضاء حزب التجمع. أما باقي الأعضاء المتحدثين ومعظمهم من الحزب الوطني، فقد كانت أغلب تعليقاتهم تنصب في دائرة التعديلات الإجرائية، وإن كان جزء قليل منها قد اتسم بالرغبة في تعديل الجوهر.

(٢) ناقش المجلس قرارين جمهوريين يتعلقان باستثناء وزير الدفاع من سن التقاعد، وعد سن التقاعد للقضاء إلى ٦٤ عاماً. وعلى الرغم من أن القرارين يتشابهان من حيث الشكل، فيما يتعلق بعد الخدمة فوق سن الـ ٦٠، إلا أن القرار الأول لقي معارضة من قبل بعض أعضاء المعارضة، لأنه يحدد من مبدأ تكافؤ الفرص في الترقية، ويحول دون تولي القيادات الشابة المناصب الرفيعة. أما قرار مد سن التقاعد للقضاء، فقد لقي استحساناً عاماً، خاصة وأن عدد القضاة في مصر يتسم بالندرة، مما يعوق السلطة القضائية عن القيام بمهامها.

(د) النشاط الرقابي:

اتسمت العملية السياسية المرتبطة بالنشاط الرقابي داخل المجلس خلال هذه الدورة بالببطء النسبي، مقارنة بالنشاط التشريعي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى محاولات التضييق من ممارسة هذا النشاط، وفي هذا الشأن يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى مسألة الاستجوابات البرلمانية. إذ قيد المجلس خلال هذه الدورة - كما كان في الدورة السابقة - من استخدام الاستجواب كوسيلة رقابية، وبعد ذلك أمراً مخالفاً لنص المادة ١٢٥ من الدستور، التي تنص على الحرية الكاملة للأعضاء في توجيه الاستجوابات للحكومة. وقد أنتخذ هذا القيد شكل قرار اتخذته المجلس، بمناقشة استجوابين كل شهر اعتباراً من شهر فبراير. الأمر الذي يحد من تقديم الأعضاء لاستجوابات يعلم مسبقاً أنها لن تناقش، بسبب فض دورة المجلس في منتصف العام. كما أن هذا القرار، يساهم في عدم مناقشة استجوابات مقدمة بالفعل، وهو ما حدث خلال هذه الدورة. من ناحية أخرى، فأجأ المجلس أعضاءه بمناقشة بعض الاستجوابات، ويحد هذا السلوك من ممارسة الدور الرقابي للمجلس. صحيح أن موافقة الحكومة على المناقشة بذات الجلسة التي يتقدم بها المستجوب للحكومة، يتم بعد أخذ

رأي مقدم الاستجواب، إلا أن هذا الأمر يحد من المناقشة الموضوعية من قبل باقي الأعضاء لموضوع الاستجواب، ويلزم مقعسي الأسئلة وطلبات الإحاطة - التي تحمل نفس الموضوع والتي تجيز اللامعة مناقشتها مع موضوع الاستجواب المشابه - على مناقشة طلباتهم الرقابية على نحو مفاجئ.

(هـ) علاقة المجلس بالسلطة القضائية والصحافة:

عرض على المجلس خلال هذه الدورة النزاع القائم بين أحد أعضائه ومحافظ الغربية حول قطعة أرض. وقد أشار رئيس المجلس في هذا الشأن، أن المجلس ليس له حق التدخل في نزاع معروض أمام القضاء، مما يشير إلى العودة لاحترام المجلس لأعمال السلطة القضائية، بعد رفض المجلس لسنوات طويلة تنفيذ أحكام محكمة النقض للتحقيق في صحة عضوية أعضاء المجلس. أما فيما يتعلق بالصحافة، فقد أتممت العلاقة مع المجلس بشكل عام بالتوتر، إذ أثيرت خلال هذه الدورة العديد من القضايا التي نمت عن وجود الكثير من الخلاف بين الطرفين. فبداية، أشار أكثر من عضو داخل المجلس إلى أن الصحافة قد مستهم بشيء من سوء من خلال كتابة أخبار غير صحيحة عنهم، وقد رد رئيس المجلس على هذا الأمر بأن الرد على ما يثار في الصحف يكون من خلال الصحف نفسها. على أن الخلاف الكبير الذي حدث بين الطرفين خلال هذه الدورة، كان نتيجة كاريكاتير في جريدة الأخبار، وصف أعضاء المجلس بالثيرون، وقد أستهجن رئيس المجلس هذا العمل وهدد باتخاذ الإجراءات القانونية إزاءه. إضافة إلى ذلك، أرسل نقيب الصحفيين لرئيس المجلس رسالة احتجاج على ما ورد في استجواب العضو جلال غريب من أن بعض الصحفيين يعملون على رشاي من وزير الثقافة. وقد هدد النقيب بتحويل الأمر إلى القضاء، في حالة عدم إعلان العضو عن دليله حول هذا الاتهام، وقد انتهت هذه الأزمة باعتذار العضو عما بدر منه.

٦ - السلطة القضائية

عبدالله صالح

في النظام السياسي بين مبدأ الفصل ومبدأ الدمج بين السلطات.

والواقع أن السلطة القضائية قامت بدور كبير ومؤثر في تطوير النظام السياسي في البلاد خلال العقدين الماضيين.

عكست القضايا المطروحة أمام القضاء هذا العام الاستقطاب الثقافي والسياسي المتعاظم في البلاد. كما عكست أيضاً الاضطراب في بيان الحدود الشككية والموضوعية لصلاحيات السلطات الثلاث والمراجعة المستمرة

إذ أن أحكام المستويات القضائية العليا لم تتوقف عند مجرد تسوية المنازعات وتفسير القوانين والرقابة على دستوريتها وإنما تجاوزت ذلك إلى إيضاح المبادئ الدستورية والقانونية الاسمي التي ينبغي أن يحق بها في نهاية المطاف. وهذا الدور الأخير يكاد يقترب من التشريع الفعلي بسبب ما يتسم به البناء القانوني في مصر في المرحلة الراهنة من تشوه وما يحفل به من تناقضات. ويمكننا معالجة دور السلطة القضائية هذا العام من خلال عرض وفاء هذه السلطة بوظيفتين رئيسيتين من بين وظائفها المتعددة، وهما ضمان الحل السلمي للصراع السياسي والثقافي في المجتمع، وتطوير المبادئ التي يتهض عليها النظام الدستوري والسياسي في البلاد.

١ - القضاء والحل السلمي للصراعات الثقافية والسياسية:

قام القضاء بدوره الأساسي في الحل السلمي للصراعات وذلك بتأكيد وتكريسه لقواعد قانونية خاصة بحسم نوعين من الصراعات: الأول ثقافي والثاني سياسي.

وخلال هذا العام طرحت أمام القضاء قضايا عديدة من هذين النوعين. ويمكننا أن نتناول دور القضاء في حسم المنازعات حول التوجهات الثقافية من خلال موقفه من قرار وزير التعليم بتوحيد زئ الطالبات. كما يمكننا أن نتناول دوره في حسم المنازعات حول الحكمة السياسية وضوابط الاداء السياسي من خلال موقفه من حقوق الجامعات في الترشيح والانتخابات.

ويلاحظ هنا التفرقة التي تظهر واضحة من العرض بين القضاء والنظام القضائي. فالقضاة قد عكسوا - وخاصة في الدرجات الأولى من السلم القضائي - الاستقطاب الثقافي بين المدارس القانونية والسياسية في المجتمع المصري عموماً. أما النظام القضائي، وخاصة في الدرجات العليا، فقد سعى للاجتهاد في الموازنة بين قيم ومبادئ ثقافية وقانونية بينها بعض التعارض مثل الحرية في مقابل النظام العام، والادلة في مقابل المجتمع المدني والمبادئ القانونية الحديثة في مقابل ما يعتقد أنه الشريعة الإسلامية.

(١) قضية الحجاب في المدارس: أصدر وزير التعليم قراره رقم (١١٠) بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٤ وأشترط فيه على كل طالبة ترغب في تغطية شعرها وهي في المدرسة، أن يتقدم ولي أمرها بطلب مكتوب إلى ادارة المدرسة، حتى يتم السماح لها بذلك، وأسند الوزير لمديريات التربية والتعليم والادارات التعليمية بالمحافظات، مهمة تنفيذ ما جاء بالقرار.

ونتيجة للعلن في هذا القرار أمام محكمة القضاء

الاداري، فقد أصدرت هذه المحكمة حكمها في ٢٢/٨/١٩٩٤ بإلغاء قرار وزير التعليم. ونكرت المحكمة في حثيات الحكم أن تنظيم الحريات العامة لا يكون إلا بقانون، ومن هذه الحريات الحرية الشخصية التي حرص الدستور على أن ينص في المادة (٤١) على أنها حق طبيعي وأنها مصونة لا تمس. ولهذا قررت المحكمة وجوب إمتناع وزير التعليم عن التدخل في مجال الحريات العامة بقرار اداري منه بهدف تنظيمه، إستناداً إلى أن هذا المجال حق للسلطة التشريعية وحدها. إضافة إلى أن قرار وزير التعليم بشأن تحديد الزي المدرسي قد إشتعل على تنظيم لاحدى الحريات الشخصية، وهي إرتداء الزي المدرسي المناسب لطليبة المدارس، وقد خلا قانون التعليم من أى نص يتعلق بتحديد الزي في المدارس، ولم يخل هذا القانون أى اختصاص في هذا الشأن للوزير التعليم. ومن ثم رأت المحكمة أن هذا القرار ينطوي على تعد على اختصاص السلطة التشريعية، يستوجب الغاؤه.

وقد أقام وزير التعليم دعوى أمام المحكمة الادارية العليا يطعن فيها على الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري باعتبار أن الحكم قد صدر مخالفاً لأحكام قانون التعليم الذي يتضمن اختصاص الوزير بتنظيم امور التلاميذ بما يحفظ لهم مظهرهم ومكانتهم، فضلاً عن إقراره سلطة الوزارة في تحديد السياسات التعليمية والعمل على تحقيقها. وقد أيدت المحكمة الادارية العليا - في حكمها الصادر في ٥/٩/١٩٩٤ قرار وزير التعليم بتوحيد الزي المدرسي والفعت حكم محكمة القضاء الاداري بوقف تنفيذ قرار وزير التعليم. وقد تضمن حكم المحكمة الادارية العليا عدة أمور هامة:

• أن أجهزة وزارة التعليم برئاسة الوزير تملك قانوناً وضع الضوابط اللازمة لتنظيم ارتداء الطلاب للزي المدرسي.

• أن قرار وزير التعليم - بعد تعديله - لا يتضمن منعا للحجاب أو حظراً له، بل يتضمن وجوب أن يكون الزي الموحد متفقاً مع الاحتشام الواجب مراعاته طبقاً للتقاليد.

• أن القرار نص بعد تعديله على عدم جواز منع أى طالبة محجة من الدراسة.

• أن قرار وزير التعليم لا يمنع الفتاة متى بلغت سن الرشد في أى مرحلة من مراحل التعليم، من ارتداء الحجاب وأن أجهزة وزارة التعليم ملتزمة بمراعاة ذلك عند تطبيق القرار.

إلا أن المحكمة الادارية العليا لم تتعرض لقضية النقاب، باعتبار أن ما كان مطروحاً أمامها هو الحجاب. وقد جاء

حكم محكمة القضاء الإداري في ١٨/١٠/١٩٩٤ ليوقف قرار منع دخول الطالبات الملتقيات إلى المدارس، استنادا إلى أن النقاب غير محظور ارتأته شرعا، فهو رى يباح للمرأة إرتدائه وفقا لمآثره، تجسيدا لحريتها الشخصية والعقيدية التي كفلها الدستور. وقد أبرزت هذه القضية وجود ارادة عامة لدى جماعة القضاء في مصر - تستند إلى تراث قضائي مستقر - للتأكيد على الحريات الشخصية والعقيدية التي عمل الدستور على صونها، وتأكيد حدود واختصاصات السلطة التنفيذية التي حددها الدستور، وربما لايجوز على السلطات الأخرى وعلى حريات المواطنين، ذلك أن مجال تنظيم هذه الحريات هو حق أصيل للسلطة التشريعية فقط. ومن جانب آخر فقد حرص القضاء على تأكيد أحقية السلطة التنفيذية في أن تتخذ من الإجراءات مايجبظ النظام العام، متخذة من الضوابط - المقررة لها - مايكفل لها ذلك دون اعتداء على حريات الأفراد الأساسية.

(٢) حقوق الطلاب في الترشيح والانتخاب الحر:

أما فيما يتعلق بانتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات، فقد صدرت عدة أحكام من القضاء الإداري تؤكد أحقية الطلاب في الترشيح والانتخاب في إطار ديمقراطي. وقد صدر حكم محكمة القضاء الإداري في ١٣/١١/١٩٩٤ بوقف انتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة لقيام إدارة الجامعة بشطب (١٢٠٠) طالب من المرشحين في هذه الانتخابات، ومنع الطلاب من لصق الاعلانات وعمل الدعاية اللازمة لشرح برامجهم الانتخابية، وذكرت المحكمة أن هذا يعتبر مخالفا لنص المادتين (٥٦)، (٦٢) من الدستور والزعم الحكم رئيس الجامعة بتحديد موعد آخر للانتخابات، يراعى فيه اعطاء الطلاب فترة زمنية كافية للدعاية الانتخابية، ويتسنى لبقية الطلاب التعرف على زملانهم وبرامجهم الانتخابية. وقد قامت إدارة الجامعة بالظعن في الحكم السابق أمام المحكمة الإدارية العليا، استنادا إلى مخالفة المحكمة الإدارية للقانون وتجاوزها بعمارة السلطات التقديرية المقررة لإدارة الجامعة وحدود الحكم في خصومه لم تتفقدها قانونا، كما طعنت الجامعة بعدم صحة مخالفة رئيس الجامعة لأهداف الاتحادات الطلابية وعدم وجود تعسف في استخدام السلطة، وصدر حكم المحكمة الإدارية العليا في أول ديسمبر ١٩٩٤ بوقف حكم محكمة القضاء الإداري واستكمال الانتخابات. كذلك فقد أصدرت محكمة القضاء الإداري في ١٨/١١/١٩٩٤ حكمها بإلغاء قرار رئيس جامعة عين شمس بإجراء الانتخابات الطلابية وأكدت حرص المشرع على تكوين الاتحادات على أساس ديمقراطي تتحقق من خلاله ممارسة

الطلاب لحقوقهم في الترشيح والانتخابات. وقد قررت المحكمة وقف تنفيذ القرار الطعون عليه وإعادة العملية الانتخابية برمتها.

وتكرر الأمر أيضا في جامعة الاسكندرية، حيث أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها بوقف تنفيذ قرار رئيس الجامعة بفتح باب الترشيح للانتخابات وإعلان نتيجة مجلس اتحاد الطلاب، باعتبار أن قرار رئيس الجامعة قد حدد مواعيد لاتتبع الفرصة كاملة للطلاب للترشيح بالمخالفة للدستور. وأكدت أن المستوى يكفل اختيار الاتحادات على أساس ديمقراطي مما يعنى أحقية المواطن في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي وفقا لأحكام الدستور والقانون باعتبار ذلك واجبا وطنيا. والحقيقة أن أحكام القضاء الإداري في هذه القضية تؤكد ذلك الدور الرائد للقضاء المصري في دعم الاتجاه الحالي للنظام السياسي المصري نحو مزيد من التعددية السياسية.

(٣) مساهمة المحكمة الدستورية العليا: حقوق المواطن والأجنبي:

قامت المحكمة الدستورية العليا - وتقوم - بدور رائد في حماية حقوق وحريات المواطن الأساسية، التي حرص الدستور على صونها، متبينة مفهومها ليبراليا مؤداه ألا تخل تشريعات الدولة بالحقوق والحريات التي يعتبر التسليم بها أساسا أوليا لقيام الدولة القانونية وضمانة أساسية لصون حقوق الانسان وكرامته، ويندرج تحتها طائفة من الحقوق التي تعتبر وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي يمثل المظاظ عليها جوهر الدولة القانونية باعتبارها دولة الحريات وحقوق الانسان.

وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا - في الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٢ قضائية دستورية - أن موضوع تنظيم الحقوق والحريات وإن كان يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي يمارسها المشرع وفق أسس موضوعية، ولاعتبارات يقتضيها الصالح العام، إلا أن هذا التنظيم يكون مجافيا لأحكام الدستور منافيا لمقاصده إذا تعرض الحقوق التي تنالها سواء بإهدارها أو بالانتقاص منها، بما يشكل عدوانا على حقوق الأفراد التي سعى الدستور لحمايتها ويكون قد جاوز نطاق السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في موضوع تنظيم الحقوق باقتحام المجال الذي يؤكد جوهرها ويكفل فعاليتها. فقد أفرد الدستور باب الثالث للحريات والحقوق والواجبات العامة، وصدره بالنص في المادة (٤٠) منه على أن المواطنين لدى القانون سواء، كان الحق في المساواة أمام القانون هو مصادرهته المسااتير المصرية المتعاقبة جميعها، باعتباره أساس العدل والحرية

والسلام الاجتماعي، وعلى تقدير أن الغاية التي يتوخاها تتمثل أصلاً في صون حقوق المواطنين وتأكيد حرياتهم في مواجهة أي صورة من التمييز تثار منها أو تقيّد ممارستها.

وهذا المبدأ في جوهره هو وسيلة لتقدير الصماية القانونية المتكافئة التي لاتتميز فيها بين المراكز القانونية للتساؤل والتي لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، بل يمتد مجال أعمالها - على نحو سائر المحاكم الدستورية العليا - إلى تلك التي يقرها القانون ويكون مصدراً لها. كما أن الحماية التي أظّل بها الدستور الملكية الخاصة لحمايتها من العدوان وفقاً لنص المادة (٢٤) منه لا تقتصر في الملكية الفردية كحق عيني أصلي تتفرع منه الحقوق العينية جميعاً ويعتبر جمعها وأوسعها نطاقاً، بل أن المحكمة ترى أن هذه الحماية تمتد أيضاً إلى الأموال، باعتبار أن المال هو الحق ذو القيمة المالية، سواء كان هذا الحق شخصياً أم عينياً أم كان من حقوق الملكية الأدبية أو الفنية أو الصناعية.

على أن الحقوق الدستورية ليست لها قيمة مجردة في حد ذاتها ولا يتصور أن تعمل في فراغ، إذ أنه أيّا كان دورها وأهميتها في بناء النظام القانوني للدولة ودعم حرياته النظمية، فإن تقريرها يستهدف دوماً توفير الحماية التي تقتضيها مواجهة الاضرار الناشئة عن الإخلال بها، يستوى في ذلك أن تكون هذه الحقوق من طبيعة موضوعية أو إجرائية (انظر حكم المحكمة الدستورية الصادر في ١٩٩٤/٥/٧ في القضية رقم (١) لسنة ١٥ دستورية). ولم يقتصر تأكيد المحكمة الدستورية العليا على حماية حقوق وحريات المواطنين، بل أوضحت أن هذه الصماية تسري أيضاً على الأجانب، عندما حكمت - في جلستها المنعقدة في ١٩٩٤/٣/٢٠ في القضية المقيدة برقم ٩٨ لسنة ٤ قضائية دستورية - بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم (١٤١) لسنة ١٩٨١ فيما تضمنته من النص على أنه: «وبالنسبة للأشخاص الذين غادروا البلاد بصفة نهائية ولم يعودوا إلى الإقامة فيها خلال المدة المنصوص عليها في القانون ٤٩ لسنة ٧١ فيعمّون عن تدابير الحراسة طبقاً لأحكام هذا القانون وفي الحدود المنصوص عليها»، إضافة إلى عدم دستورية المادة السادسة في ذلك القرار بقانون والتي نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التي خضعت للحراسة من القضاء المدني - الذي يعد قاضيه الطبيعي - إلى محكمة القيم، وأنها إذ عدلت في اختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وإيس بقانون فإنها تكون قد خالفت حكم المادتين ٦٨، ١٦٧ من الدستور. وأكدت المحكمة أن على الدولة أن توفر الوسائل الإجرائية

والقواعد الموضوعية التي يتمكن الأجنبي من خلالها من رد العدوان الواقع على حقوقه الثابتة، وهو ماقرته المادة (٨) من الدستور التي لا يجوز للدولة بموجبها أن تجحد على غير مواطنيها اللجوء للقضاء للدفاع عن حقوقهم، إضافة إلى الحماية التي كفلتها المادة (٢٤) من الدستور للحق في الملكية والتي تتسحب على الأجانب أيضاً، ذلك أن حججها أو تقييدها يكسر إنتزاع أموالهم ويعتبر أهداراً لسند ملكيتها وأسقاطاً للحقوق المنفردة عنها وإفراغاً للمادة (١٨) من الدستور من محتواها.

كما أكدت المحكمة الدستورية على أهمية حماية الحريات السياسية باعتبارها الضمانة الرئيسية لصون كافة الحريات، إضافة إلى حق التشريع والانتخابات باعتبارهما حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدون أيهما ولا تحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا أفرغا من المحضون الذي يكفل ممارستها بصورة فعالة وإنهما بوصفها هذا لازمان حتمياً لأعمال الديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة في حقيقتها عن الإرادة الشعبية ومعبرة عنها تعبيراً صادقا (انظر حكم المحكمة الدستورية في جلسة ١٩٩٤/٥/٧ في القضية المقيدة برقم (١) (١٧) منازعة تنفيذ).

ب - القضاء وتطوير النظام الدستوري والسياسي:

أثرت خلال هذا العام مسألة ضمانات الاستقلال التام للقضاء الطبيعي وحقه في استقرار وظائفه، وذلك من خلال التصفيف من بغض المصادر التشريعية التي تسبب اضطراباً وتشوشاً في هذه الوظائف بالمقارنة مع أشكال أخرى من القضاء (غير الطبيعي). وأهم مناسبة طرحت فيها مسألة استعادة القضاء الطبيعي لبعض اختصاصاته المسلوكة هي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ والصادران في ١٠/٢٧. ومن جانب آخر استمر القضاء - من خلال دوره في تسوية المنازعات وتفسير القوانين - في المطالبة بإزالة مظاهر الخلل في العلاقة بين السلطات والتأكيد على ضرورة الالتزام بحُدود واختصاصات كل سلطة وعدم تجاوزها على الوجه الذي بينه الدستور عندما حدد لكل سلطة وظائفها ونصلاحياتها وعين لكل منها القيد الضابط الذي تحول دون تدخل أحداها في أعمال السلطة الأخرى.

(١) قرارات رئيس الجمهورية المتضمنة لتعديلات في الهيكل القضائي: نص القرار الجمهوري بقانون رقم (٢٢٠) لتعديل بعض أحكام القوانين رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية. على إضفاء الصفة القضائية

على إجان القيد في الانتخابات وذلك بأن أصبح يرأسها رئيس المحكمة الابتدائية للمحافظة بعدما كانت تخضع لرئاسة مدير أمن المحافظة. وكان رجال القضاء قد طالبوا بالاعراف الكامل للقضاء على العملية الانتخابية في كافة مراحلها. ويعتبر القرار الجمهوري الأخير استجابة جزئية لهذا الطلب.

كذلك فقد تم نقل الاختصاص بنظر منازعات القيد بالجدال الانتخابية من المحكمة الابتدائية إلى محكمة القضاء الإداري بحيث يكون ذلك من رفض طلبه أو تقرير حذف اسمه، الطعن بغير رسوم في قرار اللجنة المشار إليها أمام محكمة القضاء الإداري وعلى قلم كتاب هذه المحكمة قيد تلك الطلبات بحسب دورها في سجل خاص وأخطار مقدم الطلب ورئيس لجنة القيد بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطعن، على أن يتم الإخطار قبل ذلك بخمسة أيام على الأقل وأن تفصل محكمة القضاء الإداري في الطعون على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة في هذا الشأن غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن. ورغم أن نقل اختصاص النظر في منازعات القيد لجان الانتخاب من المحكمة الابتدائية إلى محكمة القضاء الإداري يعد عودة بهذا الاختصاص إلى قاضي الطبيعي، فإنه يجب ملاحظة أن محاكم القضاء الإداري على غير مقربة من كثير من المناطق، حيث لا توجد محاكم لقضاء الإداري في كثير من المحافظات، الأمر الذي يقتضي انتقال الطاعن إلى هذه المحاكم، وهنا نشير إلى أن المادة (٦٨) من الدستور تنص على أن «تكفل الدولة تقريب جهات القضاء إلى المتقاضين». أما بالنسبة للقرار الجمهوري رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٩٤ فقد قام بتعديل بعض أحكام القوانين أرقام ٣٤ لسنة ٧١، ٤٠ لسنة ١٩٧٧، ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨. وقد تم بموجب هذا القانون تعديلات أبرزها:

١ - إلغاء المسؤولية السياسية والتأكيد على أنه لم يعد هناك مجال ولا مكان لقيام مسؤولية غير المسؤولية القانونية بشعبها المختلفة من جنائية وإدارية وضوابطها الدقيقة، ليكون العمل السياسي الديمقراطي خالياً من محاذير المسؤولية السياسية وعواقبها «تلك المسؤولية التي تم إستحداثها في ظروف سياسية معينة تم إجتيازها، إضافة إلى أن إلغاء المسؤولية السياسية من شأنه رفع تلك الإزواجية بين اختصاصات النيابة العامة والمدعى الاشتراكي وهو الأمر الذي أثار كثيراً من الاضطراب في تطبيق نصوص هذه المسؤولية وأعمالها. ويرتد تقرير المسؤولية في التشريع المصري في أساسه إلى بعض أحكام قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ في مواد الأربع ومادته (٢١) وما يتصل بهذه المواد من أحكام في

بعض المواد الأخرى، حيث بيئت المواد الثلاث الأولى في هذه القانون القاعدة في قيام هذه المسؤولية والنطاق العام لها والأفعال التي تؤدي إلى المساءة السياسية كأثر لقيام هذه المسؤولية، ثم حددت المادة الرابعة منه التدابير التي تتخذ ضد من تقوم في حق هذه المسؤولية، وفي تدابير في جعلتها من طبيعة سياسية كالحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو الضمعية والحرمان من الترشيح أو التعيين في عدد من المناصب والوظائف والحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك في إدارتها أو عضويتها. وأوجبت المادة (١٢) من هذا القانون على الجهات المختصة بالاعراف على الانتخابات لعضوية المجالس المحلية أو لرئاسة أو عضوية مجالس إدارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الهيئات أو الشركات العامة أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها - إخطار المدعى العام الاشتراكي باسماء المرشحين وإعطاء حق الاعتراض على الترشيح. ثم جاء هذا القرار بقانون ليفي تلك الأحكام المتصلة بالمسؤولية السياسية في قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - سالف الإشارة إليها - وما يتصل بذلك أو يترتب عليه في بعض نصوص هذا القانون أو في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

واستدعي ذلك بالضرورة تعديل المادة (١٦) من قانون حماية القيم من العيب لتكون متسقة مع الفاء دعوى المسؤولية السياسية حيث كانت تنص أن «ينبؤ المدعى الاشتراكي دون غيره سلطة التحقيق والأدعاء أمام محكمة القيم بالنسبة للمسؤولية السياسية عن الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون بناء على ما يصل إلى علمه أو بناء على بلاغ من أحد المواطنين أو أحد مسؤولي المصيط القضائي، كما ينبؤ الاختصاصات المقررة له في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الحراسات وتأمين سلامة الشعب فضلاً عن الاختصاصات التي تقررها له القوانين الأخرى. وتم إلغاء القيد الذي تفرضه هذه المادة في الفقرة الثالثة منها على النيابة العامة - صاحبة الدعوى الجنائية في إقامتها من أي من الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب المدعى الاشتراكي.

ب - تم إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي. وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية لمشروع القرار ذلك الارتباط الوثيق بين ما يلزم الغائه من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وبين القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ بالنظر إلى وحدة الفلسفة التي جمعت بينهما واتصال نصوصهما الموضوعية ببعضها البعض. فقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي يقوم على

من عناصر السياسة التشريعية التي لاتمتد اليها الرقابة الدستورية.

ذلك أنه وإن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقاً للمادة المشار إليها وفق ماتمليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب، إلا أن ذلك لايعني إلحاق هذه السلطة في إصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي من بينها اشتراط أن يطرح في غيبة مجلس الشعب ظرف من شأنه توفير الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية. وذلك حتى لاتتصدر هذه القرارات بشكل يجعلها قابلة للبطان لصورها بالمخالفة لأحكام الدستور .

(٢) القضاء وحدود العلاقة بين السلطات:

أصدر القضاء المصري عدة أحكام خلال عام ١٩٩٤ أكد فيها على ضرورة إزالة الغموض حول طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث وحدود كل منها.

ففيما يتعلق بالسلطة التنفيذية صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في جلستها المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٥ في القضية المقيمة برقم ٩٨ لسنة ٤ قضائية - دستورية بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمادة السادسة من ذلك القرار بقانون باعتبارها نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بالأموال والممتلكات التي خضعت للحراسة من القضاء المدني - الذي يعد قاضيها الطبيعي - إلى محكمة القيم . وإن عدلت في اختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وأيس بقانون - فإن هذا يعتبر تجاوزاً ومخالفة لأحكام المادتين ٦٨، ١٦٧ من الدستور، فضلاً عن أن هذا القرار بقانون قد صدر بغير تفويض من مجلس الشعب ودون أن تتوافر حالة الضرورة القصوى التي تسوغ إصداره في غيبتها وبذلك يكون مخالفاً للدستور.

كما أكدت المحكمة الإدارية العليا في ١٩٩٤/٤/٢١ أن نظام الطوارئ لايزول الحكومة سلطة مطلقة باعتبار أن هذا النظام يخضع للقانون، وأن الدستور قد أرسى هذا النظام وبين القانون أصوله وأحكامه ورسوم حدوده وضوابطه. ومن ثم فإنه يجب أن يكون إجراءاته على مقتضى هذه الضوابط، ومايتخذ من التدابير خارج تلك الحدود والضوابط، يعد مخالفاً للقانون، تتبسط عليه رقابة القضاء الفاء وتعويضاً.

كما رفضت المحكمة الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الخاصة ببطان قرار رئيس الجمهورية الخاص

تحديد النطاق الذي يمكن أن تباشر فيه الحرية السياسية بضوابط ومعايير تكاد تكون هي تلك التي ردها من يعد قانون حماية القيم من العيب، كما يترب من التدابير والجزاءات ما يماثل تلك التي تضمنها ذلك القانون، ثم هو يجعل من الاختصاص الرقابي للمدعي العام الاشتراكي أداة تحقيق ذلك كله. ومن ثم فإن إلغاء أحكام المستولية السياسية التي تضمنها قانون حماية القيم من العيب، يستتبع بالضرورة الفاء القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١ بشأن حماية الجبهة الداخلية والفاء الاحالة اليه أينما وردت في قانون الاحزاب السياسية أو في أى قانون آخر.

ج - تم الفاء المادة (٨) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب، وهي المادة التي تميز للمدعي الاشتراكي التحفظ في مكان أمين على الاشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذا القانون، والذين يسميهم ذلك القانون بفرض الحراسة على أموالهم، وذلك باعتبارها تخرج المدعي العام الاشتراكي عن مجاله الطبيعي وهو التعامل مع المال بفرض الحراسة عليه إلى التعامل مع الاشخاص بالتحفظ عليهم ووضع قيود على حرياتهم.

وقد صدر قرارا الرئيس استناداً إلى أحكام المادة (١٤٧) من الدستور التي تميز لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارات تكون لها قوة القانون، وذلك إذا حدث في غيبة مجلس الشعب مايجب الاسراع في اتخاذ تدابير لاتحتمل التأخير. فذكرت المذكرة الايضاحية لقراري الرئيس أن الالتجاء إلى هذا الحكم من الدستور قد فرضت الضرورة الماثلة في طبيعة الأحكام التي يتناولها مشروعاً هذين القانونين باعتبار أن موضوعهما مما لايجتمل للتأخير لأنها إستجابة يلزم أن تكون فورية لأهم التطلعات التي أسفر عنها المؤتمر العام للحوار الوطني، لأن التأخير فيه، تأخير لمكاسب حقيقية للتجربة الديمقراطية، باعتبار أن رفع القيود عن العمل السياسي وأسقاط أى مانع من هذه الحرية والتأكيد على اكتمال الشريعة الدستورية لايمكن إلاأن يكون أمراً مفرطاً في الأهمية وأن الاسراع بتحقيقه يعتبر بمثابة التزام دستوري يلزمه الوفاء الفوري.

إلا أنه يجب أن نوضح ما إنتهت إليه المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢٨ لسنة الثانية قضائية - دستورية - لدى تصديدها للفصل في مدى دستورية قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - من رفض ما أثارتته المحكمة من أن تقدير الضرورة الداعية لإصدار القرارات بقوانين عملاً بنص المادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك

بدعوة الناخبين لانتخابات المجالس المحلية، وأكدت أن دفع رئيس الجمهورية ووزيرى الحكم المحلى والداخلية ليقوم على سند صحيح من القانون وإستندت المحكمة إلى سبق صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الانتخابات بالقائمة المطلقة وأشادت إلى أن المادة ٧٠ من قانون المحليات قد أقرت المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين والمختصين عليه فى المواد ٦٢، ٨، ٦٤ من الدستور. ووصلت قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين بأنه قرار ادارى قابل للطعن وليس قرارا سياديا وأوضحته المحكمة أن الدستور كما أعطى للمواطن الحق فى التشريع والانتخاب فقد خوله الحق فى الطعن على قرارات رئيس الجمهورية ووزير الداخلية الخاصة بالانتخابات.

أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية فقد أوضحت المحكمة الدستورية العليا المقصود بإحكام الشريعة الإسلامية التى تمثل قيودا على السلطة التشريعية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع، إذ أكدت أنه لايجوز لنص تشريعى أن يناقض الأحكام الشرعية القطعية فى ثبوتها بدلائلها - وذلك فى التشريعات الصادرة بعد العمل بالتعديل الدستورى لعام ١٩٨٠ - باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هى التى يكون الاجتهاد فيها ممتثلا، لأنها تمثل من الشريعة الإسلامية مبادئها الكلية وأصولها ومن غير المتصور بالتالى أن يتغير مفهومها لتغير الزمان والمكان، إذ هى عصية على التعديل، ولايجوز الخروج عليها أو الالتواء بها عن معناها.

ومن ثم فإن ولاية المحكمة الدستورية فى شأنها تقتصر على مراقبة التقيد بها وتطبيقها على كل قاعدة قانونية تعارضها، ذلك أن المادة الثانية من الدستور تقدم على هذه القواعد، أحكام الشريعة الإسلامية فى أصولها ومبادئها الكلية باعتبار أنها أطوارها العام وركائزها الأصلية التى تفرض متطلباتها دوما بما يحول دون إقرار أية قاعدة قانونية على خلافها وإلا كان ذلك إنكارا لما علم من الدين بالضرورة.

(راجع حكم المحكمة الدستورية العليا فى جلستها المنعقدة فى ١٩٩٤/٢/٢٦ فى القضية المقيدة برقم ٢٩ لسنة (١١) قضائية - دستورية).

وقد فرقت المحكمة الدستورية بين هذه الأحكام وبين الأحكام الفنية غير المقطوع بثبوتها أو بدلائلها أو بما معا باعتبار أن دائرة الاجتهاد تنحصر فيها ولاتمتد لسواها، فهى بطبيعتها متطورة تتغير بتغير الزمان والمكان

لضمان مرونتها وحيويتها ولواجهة النوازل على اختلافها تنظيميا لثبوتن العليا بما يكفل مصالحهم المعترية شرعا ولايعطل بالتالى حركتهم فى الحياة، كما أكدت المحكمة على ضرورة أن يكون اجتهاد المشرع دوما وأقما فى اطار الأصول الكلية للشريعة بما لايجاوزها ملتزمًا بضوابطها الثابتة متحررا منهج الاستدلال على الأحكام العملية والقواعد الضابطة لقروها.

وفىما يتعلق بصحة عضوية مجلس الشعب، أصدرت محكمة النقض حكمن فى هذا الشأن وذلك بالنظر إلى التدخلات التى تمت أثناء العملية الانتخابية ومظاهر السلوك المختلفة التى تنافس القواعد القانونية الموضوعية والاجرائية المنظمة لعمليات الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج. وقد صدر الحكم الأول فى ١٩٩٤/٢/٧ ببطان عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب عن الدائرة العالشرة. أما الحكم الثانى لحكمة النقض فقد صدر فى ١٩٩٤/٢/٢٢ ببطان انتخابات مجلس الشعب فى دائرة باب شرق بالإسكندرية حيث أكدت الطعون تدخل الشرطة فى عمليات التصويت وتسويد البطاقات لصالح الحزب الوطنى.

ومن جانب آخر فقد أوضحت المحكمة الدستورية العليا أن القوانين التى أقرها المجلس النيابى الذى أبطلته هذه المحكمة منذ انتخابه تظل محمولة على إطلاق الصحة وليس من شأن بطلان المجلس النيابى أن يعدمها أو ينال من نفاذها مالم تقصد المحكمة بعدم دستورية نصوصها التشريعية بناء على وجه آخر.

(انظر حكم المحكمة الدستورية فى الجلسة المنعقدة فى ١٩٩٤/٢/٥ فى القضية المقيدة برقم ٩٢ لسنة ١٢ قضائية دستورية).

وهكذا يتواصل دور السلطة القضائية البارز فى مواجهة الظل فى العلاقة بين السلطات من خلال الأحكام وما يتمخض عنها من حيثيات ومبادئ، فضلا عما تقوم به المحكمة الدستورية العليا من دور رقابى من خلال ما تقدمه من تفسيرات للنصوص الدستورية بهدف تأمين الضوابط الدستورية التى تحول دون وجود سلطة ماعلى الاختصاصات المخولة لسلطة أخرى، انطلاقا مما حدده الدستور لكل سلطة من وظائف وصلاحيات وماعينه من قيود وحدود ضابطة تحول دون تدخل أحداها فى أعمال السلطة الأخرى أو مزاحمتها فى ممارسة اختصاصاتها.

خاتمة : العمليات السياسية

التفاعلات والصراعات الاجتماعية والسياسية

لنستوية التناقضات الاجتماعية والسياسية، غير أن أخطر ما قد يصيب النظام السياسي هو ركود أو انقطاع الصلة بين مؤسسات هذا النظام والتطورات والتغيرات الأعمق في المجتمع المدني الأوسع. وقد لا يقتصر هذا الانقطاع على العلاقة بين سلطة الحكم والمجتمع المدني، بل ويمتد أيضا إلى قوى المعارضة، التي تفقد القدرة على التعبير عما يجري في أحشاء المجتمع من تغيرات في طبيعته وتكوينه ومزاجه ومشكلاته وأشواقه. عندئذ تكون القنوات الموصلة بين المجتمع المدني من ناحية والمجتمع السياسي والنظام السياسي من ناحية أخرى قد سدت. ولا تجد قوى المجتمع المدني من طريقة للتعبير عن مطالبها سوى أشكال مختلفة من العنف المدني والاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، يجب التمييز بين العمليات السياسية التي تتم في نطاق مؤسسات النظام السياسي، وتلك العمليات التي تتم خارج هذه المؤسسات، والأخيرة هي تلك التي تحثوي على قدر أو آخر من العنف، ولا شك أن المؤسسة التشريعية هي أهم قنوات الاتصال بين النظام السياسي والمجتمع المدني. ذلك أن مهمتها الجوهرية هي صنع القوانين التي تحكم عملية التوفيق بين المصالح في المجتمع المدني. ذلك أن مهمتها الجوهرية هي صنع القوانين التي تحكم عملية التوفيق بين المصالح في المجتمع المدني، غير أنه يمكن أن يتجاوز هذا الدور بوضع محددات جوهرية لتطور المجتمع المدني والسياسي وخاصة في تلك المراحل من التطور الاجتماعي التي تنسم بتصادم فلسفات وثقافات تحتية شتى.

وتلعب النقابات كذلك دورا جوهريا في النظام السياسي، وخاصة النقابات المهنية حيث أنها مسئولة عن ضمان المشاركة والتعبير المنظم عن مطالب ومسئوليات أصحاب المهن الحديثة. والتي غالبا ما يكون لها علاقة وثيقة بتشغيل دولاب الدولة المعاصرة وتسيير متطلبات الحياة المدنية الحديثة في نفس الوقت.

وسوف نعرض للعمليات السياسية على أربع مستويات

أوضحنا أن القوى الفاعلة في النظام السياسي تتقارب وتتباعد تبعا لمواقفها - المتغيرة أحيانا - من القضايا الكبرى المطروحة على جدول أعمال النظام السياسي. وقد يترجم هذا التقارب والتباعد إلى عمليات تحالف أو صراع. وهذه العمليات تؤثر بقوة على النظام السياسي. بل ويمكن أن نحدد المعنى الضيق للنظام السياسي بأنه مجموعة القواعد - المكتنة ولو على نحو عرضي - والتي تضبط عمليات التحالف والصراع بين أطراف المجتمع السياسي.

أهم هذه القواعد على الإطلاق هي الحل السلمي للتناقضات السياسية والاجتماعية. فحق التطور السلمي هو قيمة يحد ذاتها، كما أنه هو الشرط الحقيقي للوفاء بكافة الحقوق الأخرى: المدنية والسياسية. ويدون ضمان التطور السلمي يسقط المجتمع السياسي فريسة للقوى وربما للحرب الأهلية. غير أن ضمان حق التطور السلمي هو التزام من جانبين: فتلتزم السلطة السياسية بتوسيع أطر المشاركة السياسية من خلال مؤسسات النظام السياسي. وتلتزم الأطراف الأخرى للمجتمع السياسي بالعمل السلمي والنضال ضد كل مسور العنف. ويعني ذلك أن تطوّر المؤسسات السياسية في المجتمع بما يكلل استيعاب كافة القوى الفاعلة والسلمية في المجتمع وحل التناقضات فيما بين هذه القوى حلا سلميا.

فالآداء المثالي للنظام السياسي يتحقق عندما تتمكن مؤسسات هذا النظام من استيعاب كافة القوى السياسية الفاعلة والراغبة في المشاركة السلمية. وإيجاد أوعية كافية لحل التناقضات والصراعات الاجتماعية والسياسية حلا سلميا. ويعني إيجاد وتوسيع أوعية الحل السلمي للتناقضات أن النظام السياسي يتكلم بصورة حيوية مع التغير في التكوين الاجتماعي والسياسي في البلاد. وقد يتعطل جانب أو آخر من عملية التكلم الحيوية للنظام السياسي ومؤسساته. فمثلا قد لا ترضى سلطة الحكم توسيع نطاق المشاركة السلمية داخل مؤسسات النظام السياسي. بل وقد يتم تضيق صلاحيات هذه المؤسسات ووظائفها وقدراتها وهو ما يحد كثيرا من دورها كساحة

وهي: التحالف والصراع بين أطراف المجتمع السياسي، ودور كل من مجلس الشعب، والقضاء، والنقابات في النظام السياسي المصري، وذلك خلال عام ١٩٩٤.

أما خارج إطار هذه المؤسسات فتتم عمليات اجتماعية

١ - العمليات السياسية في إطار مؤسسات النظام السياسية

التحالف والصراع داخل المجتمع السياسي:

عمرو الشويكي - محمد العاجاتي

المصحفة داخل الحزب أكبر في بعض الأحيان من وزن الحزب نفسه، إلا أن الفهم الماضي شهد - ولأول مرة - قيام أحد الأحزاب المصرية بتغيير خطابها السياسي وجانب كبير من أفكاره نتيجة لتغيير رئيس تحرير الجريدة وتحولها من أسبوعية إلى يومية، وإن لم تكن هذه المرة الأولى التي يتحول فيها الخط السياسي لهذا الحزب.

من ناحية ثانية فإن العلاقة المعقدة التي تربط أحزاب المعارضة الرئيسية - الوفد والناصرى والتجمع والعمل - بالحكومة عرفت هي الأخرى ريلها جديدة ظهرت أثناء الحوار الوطني، والذي يعد أول اعتراف على أعلى مستوى ليس فقط «بمشروعية» و«ضرورة» وجود المعارضة بل أيضا أهمية الحوار معها. وقد عكس هذا الحوار في النهاية، ويصرف النظر عن نتائجه أو عن طريقة إدارته، «نسبية» في التعامل مع القضايا السياسية بما يعنى أن الحكومة لا تمتلك «الحقيقة المطلقة» وأن سياستها ليست بالضرورة هي «الصواب المطلق» وأن مواقف المعارضة، لاتعبر بالضرورة هي الأخرى عن «الاتحاف المطلق».

وأخيرا تبقى الإشارة إلى أن هناك عددا من القضايا التي كانت أحزاب المعارضة الرئيسية قد أبدت مواقفها تجاهها كقضية الضميمة، والتطبيع مع إسرائيل وتعديل بعض نصوص الدستور، بجانب ما أشرنا إليه بخصوص الموقف من التيار الإسلامي وحوادث العنف، هذه القضايا بات من الصعب قراءتها كمجرد «أحداث متكررة» دون الإشارة إلى دلالتها، أو محاولة استشراف مستقبلها. ولعل الظواهر الجديدة التي برزت على ساحة تفاعلات أحزاب المعارضة تعكس على الأرجح مرحلة في غاية الخصوصية والتعقد في تاريخ الحياة الحزبية في مصر والتي أثر أكثر

رغم أن عام ١٩٩٤ لم يشهد تحولات كبرى في تفاعلات أحزاب المعارضة المصرية مع الحكم أو القوى المحجوبة عن الشرعية أو حتى مع بعضها البعض، إلا أن متواليات هذه التفاعلات، تميزت بالكثافة والعمق مقارنة بالأعوام السابقة. فقد شهدت العمليات الإرهابية تصاعدا في النصف الأول من العام، وعرفت هدوما في النصف الأخير منه. وما بين التصاعد والهدوء تفاوتت - وتشابكت - مواقف أحزاب المعارضة مع هذه الحوادث. وهو ما أدى في النهاية إلى إعادة فرز مواقف المعارضة من الحكم والعنف، على أسس جديدة. لقد أصبح من الصعب أن نسلم الآن بتماصك أحزاب المعارضة - كما كان في أواخر السبعينات مثلا - في مواجهة كتل واحد أيضا يسمى «حزب الحكومة». فقد أصبحت هناك خلاصات كبيرة بين بعض أحزاب المعارضة - كالعامل والتجمع مثلا - أكبر من تلك الموجودة بين أى منهما والحزب الوطني.

ورغم أن حوادث العنف والموقف من التيار الإسلامي كانت أحد أسباب هذا «الفراق» وليست السبب الوحيد، إلا أن هذا الوضع بأشبابه المعقدة أدى في النهاية - وبدون الدخول في باقي أسبابه - لأن تمتد أحزاب المعارضة بعض الجسور مع كثير من رموز النخبة الحاكمة. وقد بدأت هذه الظاهرة في الثمانينات واتضحت معالمها في التسعينات رغم أنها كانت من «المحرمات» في السبعينات.

من ناحية أخرى هناك ظواهر «جديدة» أخرى تعمقت داخل الحياة الحزبية المصرية مثل تصاعد أهمية «الجراوند الحزبية» والتي أصبحت دورها أكثر أهمية من الحزب نفسه. ورغم أن ظاهرة الحزب - الجريدة ليست جديدة تماما على الحياة الحزبية المصرية حيث ظل الوزن النسبي الذي تلعبه

لحزب التجمع مصداقية أكبر الآن وسط الاقباط نظرا لوقفه «الهاد» من التيار الاسلامي بجناحيه «السلمي» الاخواني، والارهابي، الجهادي.

ولم يمنع هذا الموقف الذي اتخذه حزب التجمع من جماعات العنف الديني من أن ينتقد أيضا ما أسماه «بالشجرة الشريفة» المتمثلة في المناخ السياسي العام الذي ينفذ الارهاب حيث اعتبر الحزب أن الحكومة المصرية تواجه الارهاب بالاساليب الأمنية فقط دون الالتفات للاسياب التي ساعدت هذه التيارات على الانتشار وكسب الانتصار «سواء» كانت فكرية وثقافية وأعلامية أو أسباب متعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ونهب الديمقراطية أو كما أضاف الحزب «أن الحكم لازال يرفض المواجهة الشاملة للارهاب» ففي هذا الإطار اعتبر حزب التجمع أن مرجعيته العلمانية التنويرية هي البديل الوحيد للمرجعية المذبذبة وغير الواضحة للحكم، والمرجعية الأحادية للتيار الاسلامي.

وهو في هذا الإطار وسع من دائرة معاركة لتصل الى قضايا أخرى غير العنف والجماعات الدينية. حيث دافع حزب التجمع مما أسماه بالثقافة الوطنية الديمقراطية «كتمبير سياسي» عن «مرجعية التنويرية». وفي هذا المجال خاض معركة ثقافية بإقدامه على نشر رواية نجيب محفوظ «المحظورة» وأولاد حارتها» في عدد خاص أصدرته جريدة حزب الاهالي في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤، رغم أنه لم يكن وحده الذي خاضها. فقد أقدم حزب التجمع وآخرون على هذه الخطوة عقب تعرض الأدب الكبير لمحاولة اغتيال على يد مجموعة من العناصر الاسلامية المتطرفة. ولعل تبني حزب التجمع لهذا «النسق البديل» قد جعله ينتقد الرموز الدينية ذات النفوذ والشعبية مثل الشيخين الشعراوي والفزالي.

من ناحية أخرى نجد أن المرجعية الاسلامية لحزب العمل شكلت أساسا ومصدرا لكثير من المواقف السياسية التي يتخذها الحزب تجاه قضايا الداخل والخارج على السواء. فحزب العمل لا يستخدم في جريدته وفي خطابه الرسمي تعبير «الارهابيين» عندما يتعرض لحوادث العنف أو العمليات الارهابية في مصر. انما يشير دائما الى المتطرفين أو الجماعات المتشددة أو «صوائد العنف» وهو يؤكد غالبا على أن حوادث العنف هي اساسا بسبب سياسات الحكومة ومواقفها المعادية تجاه التيار الاسلامي. وفي هذا الإطار فإن حزب العمل كثيرا ما يشير الى دور الايدي الخارجية. في اشمال تار الفتنة الطائفية في مصر بل وفي إحداث بعض التفجيرات التي وقعت في البلاد. الا أنه على خلاف التجمع فإن الايدي الخفية بالنسبة له هي اسرائيل والولايات المتحدة. وليست السودان أو إيران حيث

من عامل - محلي وبولي - في صياغة أجوائها العامة وتفاعلها المتشابهة. ويبدو أن عام ٩٤ كان أكثر أعوام هذا العقد تعبيراً عن هذه المرحلة في تاريخ الحياة الحزبية في مصر. في هذا الإطار يمكن أن نتناول أبرز مظاهر هذه الفترة وأهم القضايا التي جمعت أو فرت بين أحزاب المعارضة والقوى السياسية الرئيسية على مدار العام. فيمابلي:

١ - معارك «المرجعيات» قبل خلاطات اليرامج:

لعل الإطار الحاكم لكل من حزب التجمع، وحزب العمل قد جعل الخلاف السياسي بينهما من جانب وبين كل منهما والحكومة من جانب آخر يأخذ شكل الممارك المرجعية التي يدافع فيها كل حزب عن نسق شامل من الافكار يقبى على أساسه في أغلب الأحيان - وليس دائما - مواقف السياسية. وتأخذ هذه الظاهرة مدى أوسع عندما نمد التحليل ليشمل الشيوعيين والاخوان المسلمين.

فحزب العمل ينطلق من مرجعية اسلامية يدافع من خلالها وبحماس شديد عن تطبيق الشريعة الاسلامية وعن الثقافة الاسلامية ويصوغ في النهاية برنامجا سياسيا يرى أنه «برنامج اسلامي» لحل مشكلات مصر.

بالمقابل فإن حزب التجمع سعى هو الآخر وخاصة في السنوات الاخيرة لصياغة نسق بديل لما يطرحه التيار الاسلامي -الاخواني - وحزب العمل، تمثل في الدفاع عن العلمانية كقيمة، والتنوير والعقلانية كبديل فكري وسياسي لما يردده «التحالف» الاسلامي.

ومن هنا نجد أن حزب التجمع لم يتردد في وصف جميع حوادث العنف التي شهدتها البلاد بالعمليات الارهابية، وأدان بشكل واضح جماعات العنف الديني - الجماعة الاسلامية والجهاد على السواء - بل أنه كثيرا ما ربط بين هذه الجماعات والمخططات الخارجية، كنزير ايران والسعودية - كما أشار أحيانا الى «الدور الامريكي» في الحوار مع هذه الجماعات وبخاصة موقفها من «عمر عبدالرحمن». قبل ما أثير عن تورطه في تفجير مركز التجارة العالمي بمدينة نيويورك الامريكية.

وقد عكست مرجعية «التجمع» التي وصفها أحد تقارير أمانة اللجنة السياسية «بالنولة والمجتمع المدني الديمقراطي ورفض النولة الدينية» نفسها أيضا وبشكل مباشر على الموقف من الاقباط حيث هاجم حزب التجمع بشدة أي اعتداءات تقع على المسيحيين في صعيد مصر، وهو ما جعله الحزب الوحيد الذي أعلن في ابريل ١٩٩٤ رفضه التام لمحاولة فرض الحجاب على الاقباط في محافظة قنا من قبل بعض عناصر الجماعة الاسلامية. ويعتقد بعض المراقبين أن

اتهم حزب العمل وبشكل صريح «الموساد» الاسرائيلي بتدبير حادث نهر المحرق في ٨ مارس ٩٤ والذي راح ضحيته عدد كبير من الاقباط.

وقد حكمت المرجعية الاسلامية مواقف حزب العمل من قضايا السياسة الخارجية ومن المشكلات الغاية. فالصراع العربي الاسرائيلي هو صراع ابدى بين المسلمين واليهود، لا ينتهي الا بافناء أحدهما الآخر. كذلك دافع الحزب عن مسلمي البوسنة وتبنى قضيتهم أكثر من أي حزب آخر في مصر، لكن وفق مرجعية الحزب.

في نفس الوقت فإن حزب العمل وتواصل مع «مرجعيت» الداعية لتطبيق الشريعة الاسلامية، دافع وبحماس عن نظام البشير في السودان الذي يطبق ما يسميه الشريعة الاسلامية. كما دافع الحزب عن التيارات الاسلامية التي ترفع السلاح في الجزائر أحيانا بالتوجه مع موقف جبهة الانتقاء الاسلامية وأحيانا بالتوجه مع جميع التيارات الاصولية المسلحة المعارضة بما فيها الأشد تطرفا.

ورغم أن موقف حزب العمل من النظام السوداني، مثل موقفه من الحكومة الايرانية، قد فتح الباب عليه أمام كثير من الانتقادات سواء من جانب بعض صفح المعارضة أو بعض الصحف الرسمية، إلا أن من الصعب القول بأنه تنبى هذه المواقف من أجل مكاسب مادية أو مقنات. فهو على قناعة بتلك المرجعية الدينية التي بصرف النظر عن صحتها من عدمه شكلت «المرجعية المحكمة» التي على اساسها صاغ الحزب أغلب مواقفه السياسية.

وقيل أن نتناول تأثير معارك المرجعيات هذه على العملية السياسية، لا بد من الإشارة إلى إحدى المرجعيات العائرة داخل الخريطة الحزبية في مصر وهي الخاصة بالحزب الناصري فتوجهات الحزب ومقولاته الفكرية والسياسية بجانب ماينشر في جريدته عكست تلقا واضحا وتريدا شديدا تجاه قضايا العنف الديني والموقف من التيار الاسلامي.

فجريدة العربي تكاد تكون هي الجريدة الوحيدة بين صفح المعارضة التي وصفت الجماعات الاسلامية «بالارهابيين» تارة، و«المتطرفين» تارة أخرى، وب«المتشددين» تارة ثالثة. وربما يعكس ذلك عدم استقرار أجندة الحزب المختلفة على موقف واضح من «الظاهرة الاسلامية» وعلى دلالة ومن المرجعية الناصرية البديلة بالنسبة لعدد من القضايا الحزبية.

وهكذا نجد أن هناك ميلا لدى اغلب احزاب المعارضة الرئيسية بما فيها الوفد الليبرالي – الذي يبرز من حين لآخر مرجعية تعود الى تاريخه القديم أكثر منها مرجعية

ليبرالية – الى الانتماء الى مرجعية متكاملة البناء، أو «ماشوية» بالمعنى الثقافي للكلمة. وعلى ضوء تلك المرجعية عادة مايقس الحزب مواقف السياسية من الحكومة ومن احزاب المعارضة ومن القوى المحيوية عن الشرعية. غير أن هذا المجال يصطدم بعقبات شديدة، مما يجعل الحزب يتعرض لتصدعات هامة تصل الى أعماق وأسس التشريعية الايديولوجية والتاريخية لهذا الحزب.

فاتجتمع أهل مكان مرجعيته ذات المنحى الماركسي مرجعية التنوير والعقلانية. والعمل أطاح بمرجعيتة الأصلية – الاشتراكية الديمقراطية – لصالح مرجعية «اسلامية». والحزب الناصري زال يبحث عن مرجعية جديدة ملائمة رغم أنه يعمل للارتباط بمرجعية تنتمي الى خطاب «المطلقات» أكثر من الانتماء الى تراث عبد الناصر نفسه الذي اعتمد على المرونة والنسبية. نفس الشيء نلاحظه في هذا «الحنين» الوفدي «لتقديس» مرحلة ما قبل ثورة يوليو، واعتبارها في بعض الاحيان إطارا فكريا ومرجعيا يتجاوز في أهميته التراث الليبرالي نفسه.

ب - تصاعد المواجهة الحكومية للإخوان:

كانت المعركة بين المرجعية التي يتبناها حزب العمل وتيار الإخوان المسلمين مع ما بينهما من تباين، وتلك التي اتجه حزب التجمع لتبنيها، هي الغالبة التي اتسمت السياسية عام ١٩٩٤. واقتربت هذه المعركة بمزيد من التباين بين الحكومة وكل من حزب العمل والإخوان، ويقدر من التقارب بين الحكومة وحزب التجمع.

لكن فيما كان عام ١٩٩٢ قد شهد تصاعد التوتر بين الحكومة وحزب العمل، فقد أصبح التوتر بين الحكومة وتيار الإخوان هو الغالب عام ١٩٩٤. في الوقت الذي اتسمت العلاقة بين الحكومة وحزب العمل باتجاه الى التهدة وخاصة مع مشاركة الأخير في الحوار الوطني، حتى القى القبض على امينه العام عادل حسين في الأيام الاخيرة للعام. أما التوتر بين الحكومة وتيار الإخوان المسلمين فقد انعكس في مستويين:

لأولهما مستوى المواجهة السياسية الذي شمل تضيقا حكوميا على الإخوان ونشاطهم في المؤسسات المختلفة مع استبعادهم من المشاركة في الحوار الوطني.

وعلى الرغم من فوز الإخوان في انتخابات التجديد التصفي في تقابلي «الصيانة» و«أطباء الأستان» عام ١٩٩٤، فقد تمتع أداء الإخوان في رقابة المحامين بأهميته أكبر طيلة العام، حيث فجرت وفاة المحامي المصري «عبدالحارث مدني» بعد اعتقاله من قبل جهاز أمن الدولة الضلاف بين الحكومة والإخوان. ففي ١٧ مايو ١٩٩٤

بالصراع الحاد. فرغ الإخوان شعار «الاسلام هو الحل» على لافتات قماشية زرقاء داكنة، واتضت اللجنة القومية لافتات على شكل علم مصر وبداخل مساحتها البياض شعارات «نريدنا قومية لكل المحامين»، «الدين للديان ولا للتجارة بالآنيان».

وكما حدث في انتخابات مجالس نقابات المحامين بالمحافظات في ١٩٩٤، تراجع وجود الإخوان في انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية.. حيث استطاع تنظيم «أسر حورس الجامعية» التابع لمجلس الأعلى للشباب والرياضة الفوز في انتخابات الاتحادات الطلابية التي جرت هذا العام. وهو ما أرجعه البعض إلى زيادة نسبة «الشطب» لمرشحي الإخوان والتيارات الإسلامية الأخرى من قوائم الترشيح في الانتخابات، وتضييق ادارات الجامعات على هذه الاتجاهات من أجل منعها من السيطرة على المقاعد الطلابية. ورغم جدية هذا التفسير إلا أنه لا يعد كافيا. وبالتالي فربما وقف أداء الإخوان في الفترة التي سيطروا فيها على الاتحادات الطلابية في السنوات السابقة، بالإضافة إلى اهتمام قطاعات أوسع من الطلاب بالعملية الانتخابية ومعظمهم من غير المتعاطفين مع الإخوان وراء هذا التراجع النسبي للإخوان في الأساط الانتخابية.

كذلك فقد تم استبعاد الإخوان من الحوار الوطني الذي شارك فيه بعض الأحزاب والقوى السياسية، ويرر رئيس الجمهورية ذلك بأن «الحوار مقصور على القوى الديمقراطية ومؤسسات العمل السياسي التي تحترم الشرعية والقواعد» ورد الإخوان «أن الحوار الوطني لن يؤدي إلى نتيجة، وأن استبعادهم من الحوار لا يغير من الأمر شيئا».

وثانيها مستوى المواجهة الأمنية ففي مارس ١٩٩٤ اعتقلت أجهزة الأمن عددا من قيادات الإخوان، لقيامهم بتوزيع منشورات تتأهض نظام الحكم عقب صلاة العيد، وكانت المنشورات تحمل اسم فحامد أبو النصر المرشد العام للإخوان مما دعا النيابة للارباستدعاء المرشد العام لسؤاله، ونفى المرشد العام أمام النيابة صلت بهذه المنشورات، وفي نفس الشهر (مايو ٩٤) اعتقل الأمن (٨) من الإخوان بينهم السكرتير الخاص للمرشد العام في ملحق لقضية سلسبيل بتهمة الانضمام لجماعة غير مشروعة والتخطيط لقلب نظام الحكم ومجازة مطبوعات مخالفة للقانون، وفي أغسطس وصل عدد المعتقلين من الإخوان في (٩) محافظات إلى نحو (٨٠) عضوا.. وفي سبتمبر ٩٤ اعتقلت أجهزة الأمن (٨) من الإخوان بالوادي الجديد بتهمة نشر افكارهم بالقوة، كما اعتقل الأمن الشيخ لاشين أبو شنب عضو مجلس الشعب السابق عن مدينة طنطا

أصدرت وزارة الداخلية بيانا بشأن «ضبط المجموعات القيادية المساندة لطلعت ياسين ممام» في الجناية رقم ١٩٩٤/٣٣٥ أمن بولة عليا. وأشار البيان إلى أنه تم إلقاء القبض على «عبد الحارث مدني» يوم ١٩٩٤/٤/٢٦ تنفيذًا لقرار نيابة أمن الدولة العليا وبحث بمسكته على أوراق ومستندات تنظيمية تؤكد اعترافات باقي المتهمين ببوره في عمليات نقل التكاليفات من داخل السجون إلى المنفذين خارجها، وأيضا بوره الهام في نقل وتوزيع التمويل المخصص لبعض قادة هذه الجماعات الإرهابية لتنفيذ العمليات المكلفين بها. وإزاء حدوث تحركات احتجاجية على وفاته خلال الاعتقال في نقابة المحامين، حملت وزارة الداخلية والجماعات الإسلامية وجماعة «الإخوان المسلمين» مسئولية إثارة بعض أعضاء نقابة المحامين للخروج على القانون وتحدي سلطة الدولة.

ومن جانبهم فقد حمل الإخوان الحكومة مسئولية قتل «عبد الحارث مدني»، وأعلن (٣) آلاف محامي اعتصامهم بمقر نقابة المحامين الرئيسة بالقاهرة، وحاولوا الخروج في مظاهرة جماعية يوم ١٩٩٤/٥/١٧ بغرض التوجه إلى القصر الجمهوري بعبدين إعلان احتجاجهم على «اغتيال مدني» ولكن تدخل قوات الشرطة واعتقالها (٣٩) فردا من بينهم (٢٧) محاميا، وتوجيه نيابة أمن الدولة لهم تهمة التظاهر ومقاومة السلطات أدى إلى تحويل أهداف المتظاهرين إلى الإقراج عن المعتقلين ثم سرعان ما عاد الهود للنقابة.

وقد دفعت هذه المواجهات بعض الاتجاهات الأخرى داخل النقابة لمهاجمة الإخوان باتهامهم بمحاولة التغطية على المخالفات المالية التي اثبتتها الجهاز المركزي للمحاسبات كما قام الحزب الوطني بطرح فكرة تشكيل «القائمة القومية» مع بداية العام مقابل القائمة الخاصة بالإخوان، وهي القائمة التي استطاعت في انتخابات النقابة التي أجريت في العام نفسه الفوز بمقاعد عديدة في المحافظات والمقاعد الستة ومقعد النقيب في بورسعيد، (٥) مقاعد، والنقيب في الاسماعيلية، المقاعد الستة والنقيب في سوهاج، وعلى النسبة ذاتها في أسوان، وعلى (٤) مقاعد والنقيب في السويس، وعلى (٥) مقاعد غير النقيب في العريش والفويوم، وعلى (٤) مقاعد في دمياط، (٣) في الاسكندرية.. فيما حصل الإخوان على (١) في الاسماعيلية وأسوان، ومقعدتين في السويس و(٤) مقاعد في الاسكندرية. واستمرت سيطرة الإخوان في الغربية والفيوم والدقهلية والشرقية والمنيا، وقد اتسمت هذه الانتخابات التي جرت في ظل قانون النقابات الموحد

ومدير دار النشر الإسلامية لإصداره لبعض منشورات الجماعة، كما اعتقل (١٥) آخرين من الإخوان في الأسمايلية، وفي نوفمبر ألقى القبض على (١٥) منهم ضمن قضية سبيل، وصرح نزيير الداخلية بأنه لن يفصح عن أسباب الاعتقال لأن مصلحة التحقيق تقتضي عدم الكشف عن تفاصيل القضية كما اعتقل عدد من الإخوان في عدة محافظات (٦) في بورسعيد، (٢) في الأسمايلية (٤) في وادي النطرون، (٢) في الإسكندرية، (١) في السويس.. وهكذا اتسم عام ١٩٩٤ بكثافة وانتشار المواجهات الأمنية لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين إذ بلغ عدد من ألقى القبض من الجماعة خلال العام ما لا يقل عن ١٥٠ شخصا.

وبصفة عامة، لم يتعرض أي حزب أو جماعة سياسية أخرى لهذا المستوى من المواجهة الأمنية عام ١٩٩٤. فقد ألقى القبض على عدد محدود من أعضاء حزب العمل في بعض المحافظات، أما خارج نطاق التيار الأصولي، فقد تم اعتقال عدد أقل من الشيعيين بينهم صلاح علي أحد قادة الحزب الشيعي المصري بتهمة الحصول على أموال من منظمات يونانية ومن السوق الأوروبية المشتركة بطريق غير مشروع لإقامة مركز مجاهدي خيري في منطقة المعصرة بحلولان.

٢ - اليمين واليسار:

الفأبى - الالحاصر فى تقاعلاه أحزاب المعارضة:

من الصعب أن نعتبر أن هذا التقسيم التاريخي «بين أحزاب اليمين واليسار» قد غاب تماما من الساحة السياسية في مصر. فرغم أن هناك معارك بين الأحزاب يمكن النظر إليها، باعتبارها معارك بين توجه يميني وآخر يسارى إلا أن من المؤكد أيضا أن هناك من المتغيرات التي تجرى على الساحة السياسية المصرية تجعل الاقتراب من الجدل الحزبى وفق تقسيم اليمين واليسار - فقط - قاصرا إلى حد كبير.

ومع ذلك، فقد اتخذ حزبا التجمع والناصرى مواقف حاسما من أحداث كفر الفوار فى أكتوبر ٩٤، وأنيريا للدفاع عن الاعتصام السلمى للعمال وعن المطالب العادلة لهم. كما أدانا وبشدة والعنف الحكومى فى مواجهة مظاهرة سلمية للعمال، وهو ما أدى إلى سقوط (٤) قتلى بينهم طفل فى الثامنة من عمره واعتقال سبعين عاملا. وقد شكل كلا الحزبين فريقى عمل من المحامين للدفاع عن العمال وإخلاء سبيلهم . ولم يكن بعيدا عن توجهات حزبى التجمع

والناصرى هذه «الروح اليسارية» التى لازال كلا الحزبين يعبر عنها بدرجات متفاوتة. نفس الشئ ينسحب على عملية الخصخصة وبيع القطاع العام التى رفضها بشدة كلا الحزبان. حيث شكل الحزب الناصرى هيئة دفاع عن العمال فى المصانع التى تقرر بيعها مثل «جيكارو»، وهابيه وكفر النوار. وكانت نبرة الرفض فى الحزب الناصرى أعلى بكثير من حزب التجمع الذى يضم تيارا ماركسيا غالبا عليه، إلا أن موقفه الراض للخصخصة تباع القطاع العام كان أكثر هدوءا من الحزب الناصرى. ولعل حدة مواقف الحزب الناصرى فى قضايا بيع القطاع العام وربطها «بالفسز الاسرائيلى» لمصر وحديثه عن نور «المنظلمات الصهيونية» فى شراء بعض وحدات تفسر بأن الحزب فى هذه المواقف لا يدافع فقط أو أساسا عن توجه يسارى «حديث» بقدر ما يحاول الدفاع عن «نموذج يوليو» وعن «انجازات الثورة». ومن هنا نجد مثلا أن الموقف من ثورة ٢٣ يوليو ومن تراثها الفكرى والسياسى شكلا أحد اسباب الانقسام بين أحزاب المعارضة المصرية وفى أحيان كثيرة قبل الانتماء «الليبرالى»، أو «الاشتراكى اليسارى».

فلقد شكل الموقف العدائى لحزب الوفد من ثورة يوليو أحد روافع موقفه الداعى للإسراع فى عملية الخصخصة. فالقطاع العام هو من «مخلفات نظام يوليو الاشتراكى» حيث اعتبر الحزب «أن المطلوب هو طرح أسهم القطاع العام فى البورصة لاتحديدها بقرارات وزارية حيث يجب أن يكون العرض والطلب هو المحد والمتحكم فى السعر».

ورغم أن الحزب الناصرى قد أبدى انفتاحا تجاه سعد زغول ومصطفى النحاس، حيث أرسلت جريدة العربى فى احد اعدادها تحية إلى الزعيمين الوطنيين - سعد والنحاس - إلا أن هذا لم يمنع من أن تشير على لسان احد المؤرخين الناصريين للحركة العمالية إلى أن سعد زغول ورفض طلب طبيب مصرى بفضع عمليات السخرة البريطانية للعمال، فى أشاره إلى ميل سعد زغول للحفاظ على توازناته السياسية مع الانجليز حتى لو جاءت على حساب الشعب المصرى.

وإذا كان التقسيم اليميني/ اليسارى لا ينطبق كليا على خلافات مايمسى، «أحزاب اليسار» وأحزاب اليمين «فان الأمر يبدو أكثر تعقيدا حين يتعلق الأمر بحزبى العمل والاحرار.

فحزب العمل قد غادر بشكل كلى ميراث الاشتراكى الديمقراطى وتجاوز نشأته المرتبطة بالحكم وبورغية رئيس الدولة الراحل أنور السادات فى خلق معارضة مستأنسة

يواجه بها اليسار.

وقد ظل حزب العمل يتهم «الوسطية» والتسويق مع الحكومة - من قبل اليسار - وذلك حتى انتخابات عام ١٩٨٧ والتي تحالف فيها مع الاخوان وحزب الاحرار. وقد أخذ الحزب بعدها صبغة اسلامية واضحة.

ورغم أن حزب العمل قد عارض الخصخصة وبيع القطاع العام كما دعم مطالب العمال في كنف الدوار، إلا أنه في نفس الوقت انفرذ بمعارضته لقانون «الضريبة الموحدة» الصادر في ١٤/١/٩٤ على أساس أنه يخالف الشريعة الإسلامية. نفس الشيء ينسحب على المواقف المتعاطفة التي أبداه الحزب، ولزال يبدوها - في المناسبات - تجاه شركات توظيف الاموال التي رفعت شعارات اسلامية.

وقد ابرز حزب العمل خصوصيته التاريخية - الحزبية - بتقديم صفحة اسبوعية في جريدة الشعب لعرض مذكرات أحمد حسين مؤسس مصر الفتاة وتحمل صورته ناصمة للرجل تضاف بذلك الي «سجل الصورة» الذي نراه في صحيفة الوفد لسعد زغول ومصطفى النحاس وفي صحيفة العربي لجمال عبد الناصر.

وإذا كان من الصعب اعتبار حزب العمل حزبا يساريا، فمن الصعب أيضا أن نعتبره حزبا يمينيا. ولعل خياراته الفكرية بجانبا من مواقفه السياسية تدور حول مفاهيم «العروبة المسلمة» وهي اقرب الي «مشاريع فكرية» لم يكتمل بناؤها بعد، كما أنها لم تختبر على أرض الواقع. ولعل خصوصية حزب العمل تكمن في هذا الطرح الفكري والنظري الكبير والذي لايقابله أساس تنظيمي وحركي قوى، وقادر - حتى الآن - على حمله.

من ناحية أخرى فإن وجود هياكل قوية للدولة المصرية وتداخل هذه الهياكل مع الحزب الوطني قد جعل الفرق بين احزاب المعارضة وبين الاجنحة المختلفة داخلها يدور في احيان كثيرة حول الموقف من الدولة - الحكم ككيان، أكثر منه كتوجه سياسي، وهذا ما جعل الانقسام بين احزاب المعارضة يدور احيانا حول الموقف من نفوذ جهاز الدولة داخل المجتمع من عدمه. وهنا يميل حزب التجمع «اليساري» والوفد «اليميني» الي تقليص هذا النفوذ حتى لو كانت البدائل السياسية التي يطرحها كل منهما مختلفة عن الآخر. وهذا على عكس موقف الحزب الناصري الذي يبدى اعتزازا كبيرا «بدور الدولة» ويرى أهمية كبيرة في الحفاظ على وحدتها ونفوذها لمواجهة «التحديات الخارجية والداخلية على السواء».

من ناحية أخرى فإن هذا الوضع قد ساعد على خلق

أجنحة للتشدد وأخرى للاعتدال داخل كل حزب معارض. فهناك خطابان سياسيان في معظم الأحزاب يختلفان حول الموقف من الحكم بحيث يمكن ملاحظة قاسم مشترك بين المتشدد ضد الحكم في عدد من الاحزاب.

فبينما يؤكد المتشددون في حزب التجمع على موقف طبقي صارم، يؤكد التيار المعتدل الآخر على تنوع أجنحة الحكم وجود قطاع «وطني» ومنتج بداخلها. نفس الشيء ينسحب على حزب العمل والوفد حيث تتفاوت مواقف أجنحتها.

د - «ضد» الحكومة ومع» الدولة:

لعل احدى سمات نظام «التعمدية المقيدة» الذي تعيشه مصر هو هذا التدخل بين «الحزب» الحاكم - الوطني الديمقراطي - وبين جهاز الدولة. فاللولة المركزية في مصر ليست فقط المؤسسات البيروقراطية المتشعبة في الجسد الاجتماعي والسياسي المصري إنما هي أيضا ذلك التاريخ القديم لدولة نهرية امتد عمرها الي آلاف السنين. داخل هذا الإطار تقاطعت وتشابكت علاقات الاحزاب المصرية بالحكومة - الدولة، أو بالحزب الوطني - الحكم وأصبحت علاقة احزاب المعارضة بالحكومة تحكمها معتقيدات كثيرة من ضمنها هذا التدخل بين جهاز الدولة والحزب الوطني.

وقد اتخذت احزاب المعارضة طوال ١٩٩٤ الكثير من المواقف التي عبرت عن قلق من هذا التدخل وهو ما دفعها احيانا الي اتخاذ كثير من المواقف المعارضة تجاه الحكم والحزب الحاكم معا. ولقد تجسدت هذه المواقف في انتقاد احزاب المعارضة لكثير من سياسات وتوجهات الحكومة في نفس الوقت الذي تتعاون فيه مع بعض اطراف الحكم، بحيث بات من المؤكد وجود «علاقات ما» تربط أغلب احزاب المعارضة بطرف أو جناح مداخل «جهاز الدولة» وهو ما أسماه الامين العام لحزب التجمع بعض «الحالات المستنيرة» لصنع القرار في البلاد وإن لم يعتبرها معلة لتيار أو جناح مكنتمل المعالم. ومن هنا نجد أن كثيرا من الانتقادات الحادة التي توجهها احيانا احزاب المعارضة للحكومة كثيرا ما تنطلق بالتركيز على أن مواقف الرئيس مبارك يختلف مع هذه التوجهات «الحكومية».

فالحزب الناصري رغم أنه من أقل احزاب المعارضة تأكيدا على هذه «الرجعية الرئاسية» إلا أن امينه العام عقب اعلانه تجميد مشاركة الحزب في الحوار الوطني - أكد أن هذا الموقف راجع «لأسباب موضوعية وجوهرية تتعلق بصميم ومستقبل الديمقراطية في مصر» والتي دعا الرئيس مبارك لتوسيع أطرها والمشاركة فيها. أما حزب الاحرار

أوبعض مراكز صنع القرار في مصر من أجل الدفاع عن قضايا بعينها.

فقد أبدى الحزب تأييده لوزير التربية والتعليم في معركة الحجاب إضافة إلى تعاطفه الدائم مع وزير الحكم المحلي واعتبر كلا الوزيرين «قريبين» من أفكار الحزب. من ناحية أخرى فإن لحزب التجمع تأثير معقول - على الأقل من خلال الأفكار - في أروقة وزارة الثقافة، وجانب كبير كن مطبوعات الدولة الثقافية.

وهنا يميل الحزب إلى دعم الأشخاص المرتبطين بمرجعيت «التنويرية»، ويواجهون التيار الإسلامي المتشدد، وقد ترجم الحزب هذه الأفكار في أصراره الدائم على دعوة كثير من ممثلي الدولة في بعض مؤتمرات أو ندوات لندوة لمناقشة قضايا متنوعة كان قد أبدى هؤلاء تعاطفهم معها.

ومثال ذلك المؤتمرات والندوات التي نظمها الحزب لمناقشة أو لرفض مسألة بيع القطاع العام. فقد دعا إليها عدد من قيادات النقابات العمالية المنتمين للحزب الوطني والمعارضين ولو جزئياً لسياسات الخصخصة. نفس الشيء ينسحب على المؤتمر الجماهيري الذي عقده الحزب في ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ «لمواجهة التطبيع» حيث شارك فيه أكثر من شخصية مستقلة من الصعب تصنيفها على أساس حزبي ضيق، بقدر ما يمكن اعتبارها تنتمي في أغلبها إلى مؤسسات الدولة المصرية أكثر من انتمائها للحزب الوطني الديمقراطي أو لأحزاب المعارضة على السواء.

وعلى عكس حزب التجمع فإن حزب العمل بدأ كانه أقل الأحزاب المصرية اقتراباً من هذا المفهوم دون أن يصغر ذلك من فتح جسور مختلفة مع عدد من شيوع الأزهر في محاولة منه للضغط على الحكومة - الدولة من خلال المؤسسة الدينية الأبرز في البلاد.

ورغم أن الحزب الناصري لم يلجأ وعلى خلاف حزب الاحرار مثلاً إلى اعلان انتمائه إلى «المرجعية الرئاسية» إلا أنه كانت له جسور واضحة وممتدة مع عدد من كبار المسؤولين ومع كوابل الدولة العليا الذين كانوا اعضاء سابقين في «التنظيم الطليعي» والاتحاد الاشتراكي العربي في فترة الستينات. ويثير هذا حفيظة قطاع من جيل الشباب خاصة بعد أن تردد أن هناك أسماء بعينها داخل بواشر الحكم تطلب من الجريدة ألا توجه لهم أي انتقاد.

وقد أخذ حزب الوفد منحى مشابهاً وإن كان بصورة أقل من حزب التجمع وأكبر من حزب العمل. فقد أبدى الحزب تأييده لأي: «تكتل» داخل الدولة يسارع في عملية الخصخصة. وعلى هذا النحو فإن مشكلة العلاقة المعقدة

فرغم أنه من خلال جريدته اليومية قد وجه انتقادات حادة للتطبيع، ولإسرائيل بجانب حماسه الشديد لرفع الحصار السياسي والاقتصادي عن الشيعين العراقيين، وأبدى اختلافه - أحياناً الجزئى - مع كثير من التوجهات الرسمية للحكومة المصرية. إلا أن هذا لم يمنعه من التأكيد في أحيان كثيرة على الانتماء - بدرجة أو بآخرى - لهذه «المرجعية» الرئاسية.

وقد تجسد هذا التوجه في موقفين واضحين الأول: عندما قام رجال الامن بتنفيذ حكم قضائي بإخلاء أحد طوابق مبنى جريدة الاحرار. حيث اعتير الحزب أن الطريقة التي تم بها تنفيذ الحكم غير لائقة، ويزعم أنه قد استخدمت اساليب مستقلة ومهينة للصحفيين والعاملين بالجريدة.

أما الموقف الثاني فقد تجسد في الصراع الذي خاضته الجريدة في مواجهة الدعوة التي ردها البعض من أجل اغلاقها على اعتبار أنها لاتعتبر عن خط الحزب، بجانب المطالبة بتقديم كشف حساب لجمل مداخلها المالية.

وقد انتقد الحزب هذه الدعوى، واعتبرها بمثابة «انقلاب على فكر الرئيس» وأكد على أن ميارك «رفض كل محاولات التحريض على الحرية لأن إيمانه بحرية التعبير لايتزعزع».

نفس الشيء ينسحب على موقف الحزب من الخسائر التي أصابت صعيد مصر من جراء السيول، حيث انتقد بشدة طريقة عمل الحكومة والطريقة التي واجهت بها كارثة السيول، ومع ذلك فقد اشارت جريده الحزب إلى دور وزير وزارة الدفاع في مواجهة هذه الكارثة واعتبرت أن هناك «ملحمة جديدة لقواتنا المسلحة في كارثة السيول» نفس الشيء يمكن أن ينسحب على هذا الحوار «الاستيضاعي» الذي أجرته الجريدة مع وزير الاعلام في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤ حيث تم ابرازه على صفحة كاملة وجاءت الاسئلة من النوع القصير والسريع والذي يهدف إلى ابراز آراء الوزير أكثر من استجوابه.

أما حزب التجمع، فرغم أنه من أكثر الأحزاب اختلافاً مع كثير من التوجهات الاجتماعية للحكومة ويعلم ذلك صراحة في مطبوعات وجريدتهاسبوعية، إلا أنه بدا في أعين البعض وقد اقترب منها - كثيراً أو قليلاً - لتقارب تقدير كلا الطرفين لحجم المخاطر التي تشكلها الجماعات الدينية بما فيها تيار الإخوان الذي لايعتبره الحزب معتدلاً إنما تيار يحرص ولو بشكل غير مباشر على العنف وهو ماينهد مستقبل الديمقراطية في مصر.

ومن هنا مال الحزب إلى التفاعل مع بعض أطراف الحكم ممن أسماهم «حالات» مستتيرة لصنع القرار

بين جهاز الدولة والمتسامي الاطرافه وبين احزاب المعارضه، تحتاج في حقيقة الامر الى قراءه متثنيه فحتى هذه اللحظة مازالت المؤسسات الدولة المصرية السطوة على النظام الحزبي في البلاد - المعارضة والحزب الحاكم على السواء.

هـ - الجريدة قبل الحزبية

أسهم حصر اصدار صحف جديدة على الاحزاب السياسية دون غيرها من جماعات المصالح والتجمعات المهنية والنقابية المختلفة في اعطاء أهمية كبيرة للمطبوعات الحزبية بشكل عام وصحيفة الحزب الناطقة باسمه بشكل خاص. وأصبح من المؤكد أن الوزن النسبي الذي تمثلته «الجريدة» داخل الحزب اكبر من أغلب المؤسسات والهياكل الاخرى التابعة له.

وقد انسحب هذا الوضع على كل الاحزاب. فالوزن الكبير الذي تمتلئه صحيفة «الاهالي» داخل حزب التجمع والصراع الدائم بين اجنحة الحزب المختلفة على اختيار قياداتها وتحديد خطها مسالة لا تحتاج الى تأكيد. نفس الشيء ينسحب على جريدة «العربي» التي لازال خطها العام يمثل نقطة خلاف واضحة بين اجنحة الحزب المختلفة بل ويعتبر البعض أن السيطرة على «مفاتيح» الجريدة سيمنى بالضرورة السيطرة على «مفاتيح» الحزب الناصري.

أما جريدة الشعب فيبدو أن تأثيرها داخل حزب العمل اكبر من تأثير كل من جريدتي الاهالي والعربي. وهكذا أصبحت العلاقة بين الحزب والصحيفة التي يصدرها واحدة من أبرز خصوصيات التجربة الحزبية المصرية. ولعل تجربة جريدة حزب الاحرار من أكثر التجارب دلالة ووضوحا في هذا الخصوص حيث جسد صدورها بشكل يومي منذ ٢٩ ابريل ٩٤ تحولا كبيرا في خطها السياسي تجاوز خطاب الحزب ذي النزوع «الليبرالي» وخط الجريدة الاسبوعي على السواء.

ورغم أن حزب الاحرار يعد من أخسف الاحزاب السياسية في مصر حيث حصل في انتخابات مايو ١٩٨٤ على ٠,٦٤٪ من الأصوات، وحصل على ٣ مقاعد، من أصل ٦٠ مقعدا للتحالف الاسلامي في انتخابات ابريل ١٩٨٧ إلا أنه «الحزب» الوحيد في مصر الذي يصدر ٢٦ مطبوعة وصحيفة مابين يومية واسبوعية وشهرية.

من ناحية أخرى فإن أي قراءة سريعة لاسماء وعناوين هذه الصحف بجانب ما تنشره في صئر صفحاتها الاولى سيكتشف مدى التعارض الشديد في خطها السياسي

وبطريقة تفكير القائمين عليها. وتعد تجربة التحول في جريدة الاحرار من أبرز تجليات هذه «الهيمنة» التي تمارسها الصحف على احزابها في مصر. فزعم أن العدد اليومي تحت رئاسة مصطفى بكري قد تعامش لبعض الوقت مع العدد الاسبوعي الذي كان يصدره وحيد غازی، فقد أظهر ذلك مقارنات أوضحت حجم التباين بين الخط «الاصلي» للجريدة الحزبية، والخط «المكتسب»، فقد كتب رئيس تحرير العدد الاسبوعي في ٢ مايو ١٩٩٤ «ردا على معارضي اتفاق القاهرة» وأسماهم «بالاصموايين السياسيين» إلا أن رئيس تحرير العدد اليومي عاد وكتب في ٤ مايو ١٩٩٤ واصفا اتفاق القاهرة «بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل بأنه باطل».

وقد انتهى الصراع الخفي بين كلا الطرفين لصالح الجريدة اليومية التي اعادت تقديم حزب الاحرار بشكل جديد. وقد اثار العدد الكبير من الصحف والمطبوعات التي يصدرها الحزب اضافة الى تحول خط الجريدة اليومية انتقاد بعض الكتاب الذين طالب بعضهم باعادة تقنين العلاقة بين الصحف الحزبية والاحزاب السياسية من جانب والمجلس الاعلى للصحافة من جانب آخر. وهو الامر الذي يصعب حله عن طريق اقتراحات «بالممنع» والمصادرة» كان قد طرحها البعض في ذلك السياق.

و - تجربة الحوار الوطني:

شكلت الدعوة الى اجراء حوار وطني واسع انفتاحا واضحا من قبل الحكم على احزاب المعارضة وبعد هذا اللقاء هو الأول من نوعه في تاريخ الحياة الحزبية المصرية المعاصرة منذ عام ٧٦ وحتى الان.

وقد افتتح الرئيس مبارك جلسات هذا الحوار في ٢٩ مايو ٩٤ وكان قبلها قد اختار ٤٠ عضوا في لجنة الاعداد للحوار الوطني. وقد أعلنت الحكومة انها ترغب في استطلاع آراء احزاب المعارضة عن قرب تجاه عدد من القضايا العامة، بجانب تحديد أولويات العمل الوطني في المرحلة القادمة وفي نفس الوقت اعتبر البعض أن هذا الحوار محاولة من الحكومة لتوحيد كل الصفوف في مواجهة عمليات العنف والازهاق التي يشهدها المجتمع المصري.

وشارك في الجلسة الافتتاحية للحوار كل زعماء الاحزاب المصرية، ولكن سرعان ما أعلن فؤاد سراج الدين عن انسحاب حزب الوفد من الحوار حيث اعترض اول على طريقه تشكيل اللجنة، وتحديد أولويات الحوار، واعترض ثانيا على استبعاد الإصلاح السياسي والاستواري من

في عدم تغيير كثير من القوانين التي ترى المعارضه انها مقيدة للديمقراطية، بقدر ماتمثل في أنه لم يسع لخلق خطوات تمهيدية يمكن على ضوئها معالجة كثير من المشاكل التي يعانى منها النظام الحزبي في مصر بقيوده الحالية.

٢ - العمليات السياسية خارج الاطار الرسمي لمؤسسات المجتمع والنظام السياسي

أخطر ما يتعرض له النظام السياسي والاجتماعي هو لجوء قطاعات منه للعمل خارج الاطار الرسمي لمؤسسات هذا النظام، فإذا ما تحدثت مظاهر هذا العمل واتسع نطاقها بحيث تتزايد القطاعات الاجتماعية والسياسية التي تتخذ بها، يفقد النظام السياسي والاجتماعي معناه وقيمه، ويتعرض المجتمع لفوضى، وأخطر أشكال العمل السياسي والاجتماعي خارج الاطار الرسمي لمؤسسات النظام الاجتماعي والسياسي هي تلك التي تتضمن استخدام وسائل عنيفة.

غير أن هناك فارقاً جديراً - من حيث الشكل والمضمون والآثار والنتائج النهائية - بين إطارين للعمل خارج القنوات الرسمية لمؤسسات المجتمع والنظام السياسي بوسائل عنيفة.

الاطار الاول، يمكن تسميته عمومياً بإطار المؤامرة. في هذا الاطار، يقوم قطاع ما من المجتمع بتنظيم ذاته كعصبة أو منظمة سرية التكوين والعمل إنطلاقاً من رفض مشروعية النظام السياسي والاجتماعي ويقصد الاطاحة بهذا النظام (بوسائل عنيفة) وإنشاء نظام آخر يتوافق مع البناء الايديولوجي لهذه العصبة أو المنظمة. أما الاطار الثاني، فيمكن تسميته عمومياً «حركات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي الجماهيري»، في هذا الاطار يقوم قطاع ما من المجتمع بأعمال عنيفة بقصد تحريك مطالب لا تجد معالجة منهجية مقبولة من جانب مؤسسات النظام الاجتماعي والسياسي، وهذا هو الاطار الذي قد تضطر جماعات جماهيرية مثل العمال لإستخدامه في مصر.

في الحالة الاولى ينطلق العمل خارج الاطار الرسمي لمؤسسات المجتمع والنظام من رفض مشروعية هذا النظام. وفي الحالة الثانية لا يشتمل العمل خارج الاطار الرسمي لمؤسسات المجتمع والنظام على مثل هذا الرفض من حيث المبدأ، وإن كان ينطوي على فشل المؤسسات في التعاطي السلمي والمنهجي مع مطالب جماهيرية.

الحوار، وفي النهاية رأى أن «الحزب الوطني يحاور الحزب الوطني». وكان الحزب الناصري قد لحق بحزب الوفد وأعلن تجسيد عضويته في جلسات الحوار لأسباب متشابهة لتلك التي طرحها حزب الوفد وإن كان قد أضاف إليها اعتراضه على وضع مصطفى خليل رئيساً للجنة الحوار باعتباره «أول من قاد عملية التطبيع مع العدو الصهيوني».

ورغم الانتقادات الحادة التي وجهتها أحزاب العمل والتجمع والأحرار لطريقه عمل لجنة الحوار بل ولتأنيج الحوار الوطني نفسه، إلا أنهم استكملوا مشاركتهم فيه. بل إن حزب العمل وجه انتقادات مباشرة في مصدر جريدة الشعب لمواقف حزب الوفد من الحوار وقراره المنفردة بالانسحاب من جلساته مستثلاً لماذا تسرع الوفد وانفرد بالتصرف.

ولعل المراقب لمواقف الأحزاب الاربعة الرئيسية من الحكم قبل انعقاد الحوار الوطني يكشف أن «حزب الوفد» ذا الميل الليبرالية والتجمع ذا التوجه اليساري تجمعهما عدد من النقاط المشتركة مع الحكومة وحزبها أكبر مما يجمع الأخيرة مع حزب العمل. فحزب الوفد يتفق مع الحكومة المصرية في أغلب تحالفاتها الخارجية ويتخذ تقريباً نفس الموقف الرسمي من السودان ومن إيران كذلك فإن موقفه من «الأرهاب» يتقارب في صورته العامة مع تقديرات الحكومة لهذه الظاهرة، وهو في النهاية حزب اصلاحى لا يتقاطع اطراره النظري مع أي توجهات أو هواجس «ثورية» أو «انقلابية» تسعى لخلق مرجعية بديله - أو نقبضه - لتلك التي يتيناها الحكم. بهذا المعنى كان من المتوقع أن يشارك حزب الوفد في جلسات الحوار الوطني على عكس حزب العمل صاحب «المرجعية البديلة» والخطاب النقض من الحكومة والذي لا يجعله يتقاطع معها إلا في النذر اليسير.

ولعل حزب التجمع كان أكثر الأحزاب اتساقاً مع مواقفه وتوجهاته الجديدة التي اختارها لنفسه، بصرف النظر عن صحتها من عدمه فهو لا يسعى كما يقول الى تطبيق الاشتراكية في مصر وإنما الى أحداث اصلاحات في اطار النظام الرأسمالي القائم وهذه الإصلاحات لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال «الصوار» مع الآخر، أي الحكومة والحزب الحاكم، ومن هنا كانت مشاركته في الحوار الوطني. كما مثل هذا الحوار منعطفًا جديدًا، وانفتاحاً من قبل الحكومة تجاه أحزاب المعارضة رغم أن جلسات الحوار الوطني اتسمت بالمركزية الشديدة.

لكن القصور الأساسي في نتائج الحوار الوطني لا يمكن

جماعى لوسائل النضال العنيف، كاستلوب يصيح وحيدا واضطرابا لرفع المطالب وايصال رسائل الاحتجاج. ويجب ان تميز تمييزا قاطعا بين الاطرافين.

ويمكننا أن نظهر هذا التمييز بوضوح من خلال دراسة العنف الاصولى الدينى من ناحية، والاحتجاجات العمالية من ناحية أخرى، وما يتطوّر عليه كل منهما من تفاعلات ونتائج.

أ - ظاهرة الارهاب والعنف الاصولى عام ١٩٩٤

د. أحمد جلال عز الدين

والواقع أيضا أن مثل هذا الشدء الأمنى لم يقع فى القاهرة - بصفة خاصة - خلال عام ١٩٩٤. بعكس الحال فى أعوام سابقة (حالة امبابه وغيرها) مما عزز أحد أسباب الاحساس بضمور خطر الارهاب وانصراره.

كما أن حركة الارهاب قد خسرت ميدان محاولة اجتذاب المتعاطفين، بل على العكس شجّع قطاع عريض من المواطنين أعمال الارهاب التى أوتت بحياة أبرياء وأضرمت بشكل واضح بالمصالح القومية خاصة مورد السياحة الذى يتكسب منه بصورة مباشرة عشرات الآلاف من الناس، كما يعود على الاقتصاد القومى بعائد كبير.

ويعتمد استمرار أى تنظيم ارهابى على عدة مقومات أهمها:

- القدرة على تجنيد أعضاء جدد حتى يمكن للتنظيم أن ينمو وتتسع قدراته ويشكل قوة لها حسابها فى ساحة الصراع.
- وجود كوادى قيادية جاهزة لكى تحل محل القيادات التى يقبض عليها أو تلقى مصرعها فى الصدام مع الأجهزة الأمنية أو أثناء العمليات الارهابية.
- نظام أمنى داخلى يكفل السرية الكاملة فى الاتصالات والعمليات ويحول دون اختراق الأجهزة الأمنية للتنظيم ويوقع عقوبات صارمة على من يخرج على التسلسل القيادى أو يفكر فى الانشقاق عن التنظيم أو خيانتة.
- قيادة ذات جاذبية وقدرة على الاقتناع تضمن الولاء الكامل من أعضاء التنظيم.
- مصادر للتسليح والتمويل وأماكن للتدريب وأخرى للاختفاء والإيواء.
- علاقات دولية وثيقة خاصة بالمنظمات العقائدية التى تمتد فروعها أو اتصالاتها لتشمل دولا عديدة.

وفى الحالة الأولى يكون عملا هجوميا مديرا ومنهجيا وغالبا ما يتسم بقدر من الديمومة. وفى الحالة الثانية يكون العنف عملا دفاعيا احتجاجيا غير مدير وغالبا ما ينتهى دفعة واحدة.

وبتعبير آخر، فإنه فى حين تتحمل عصب أو منظمات سياسية تتبنى أفكارا ينهض على العنف بالضرورة مسؤولية هذا العنف وتتناجى، فإن مؤسسات المجتمع والنظام السياسى هى التى تتحمل مسؤولية لجوء قطاع اجتماعى/

ساد شعور عام بين المواطنين - وكثير من المثقفين - أن ظاهرة الارهاب قد بدأت فى الانحسار خلال عام ١٩٩٤، ولاشك أن هذا الشعور له ما يبرره سواء من الناحية الواقعية، أو كنتيجة لتدفق اعلامى صاحب نجاح الأجهزة الأمنية فى توجيه ضربات قاصمة لخلايا ارهابية نشطة. وإذا كان الغرض الاساسى للارهاب هو نشر الرعب العام من خلال عمليات متلاحقة تحدث الترويع للناس، فإن خطر الارهاب قد تراجع مع ازدياد الشعور بالأمان، وتحول التهديد الارهابى إلى أهداف هامشية تدل على ضعف التنظيمات ومحدودية قدراتها خاصة فى المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.

ويتركز معيار نجاح أساليب مكافحة الارهاب فى تأثيرها على الأمن الشعبى للجماعى، لأن ذلك يعنى فى المقابل فشل الارهاب فى إثارة الفرغ بين المواطنين. لكن قد يتأثر هذا الفرغ أحيانا من الاجراءات الأمنية ذاتها عندما تكون متجاوزة أو غير متناسبة مع الحدث الارهابى أو حجم التنظيم الذى تواجهه، ومثال ذلك نشر قوات هائلة فى حى من أحياء المدينة، أو اتخاذ اجراءات أمنية ضاغطة، لأن ذلك يؤدى إلى نتائج:

الأولى : خلق احساس غير صحيح لدى الجماعى بأن التنظيم على درجة عالية من القوة تتطلب مواجهتها استخدام هذا الكم الضخم من القوات، كما يعطى انطباعا لدى وسائل الاعلام الأجنبية بأن الارهاب فى مصر مشكلة بالغة الخطورة تتطلب مثل هذا الاستنفار الأمنى.

الثانية : أن من أهداف الارهاب دفع السلطات إلى اتخاذ اجراءات أمنية مشددة تثقل وطلتها على المواطنين جميعا، فبكون رد الفعل هو التعاطف مع الارهابيين وتأكيد دعاوهم بأنهم يعارضون سلطة باطشة وأنهم على حق فى مهاجمة.

والملاحظ وفقا لهذه القواعد أن الإرهاب في مصر قد تراجع قدراته. فمن المحسوس أن قدرة التنظيمات المتطرفة على تجنيد الأعضاء الجدد قد أصبحت محدودة لفشل دعاوى الإرهاب في إثبات صحة أفكارها التي فضحتها كثرة من ممارساتها، بالإضافة إلى ماوضع من سوء حال من ينضم لهذه التنظيمات. كما تفيد الملاحظة أيضا افتقار التنظيمات إلى الشخصيات القيادية المؤثرة، فقد نتج من سقوط بعض القيادات الهامة الركود شبه التام للخلايا التي كانوا يحركونها، وفي نفس الوقت نجحت أجهزة الأمن إلى حد ملحوظ في اختراق بعض التنظيمات وقطع مواردها الخارجية وضبط كميات كبيرة من الأسلحة والأموال واستعادة عدد من أعضاء التنظيمات من الخارج بناء على اتفاقيات أو تقاضم على التعاون في مجالات المكافحة مع بعض الدول التي يوجد على أرضها مثل هؤلاء الأعضاء.

(١) الملامح العامة لتطور الظاهرة:

من المؤسف أنه لا توجد احصاءات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في إجراء تحليل شامل واستنتاج مؤشرات صائقة لتطورات الظاهرة بالمقارنة مع الأعوام السابقة. ولذلك يعتمد الباحث على تحليل المضمون مما ينشر من أنباء تتعلق بالظاهرة في وسائل الاعلام. ويعطي هذا الاجتهاد القدرة فقط على تكوين فكرة عامة عن اتجاهات الظاهرة، دون تحليلها بالأسلوب العلمي الذي يتطلب ليس فقط أرقاما عن أعداد العمليات وإنما تفاصيل شاملة زمانية ومكانية وتقاصيل وافية عن الجناة والضحايا وغيرها.

ويقود استقراء أخبار العمليات الإرهابية خلال عام ١٩٩٤ إلى الملاحظات الآتية:

(أ) أن الشهور الأربعة الأولى من العام قد شهدت أقصى درجات المواجهة بين الشرطة والتنظيمات الإرهابية، حيث وقع في خلال هذه الفترة مايو/أزى تقريبا عدد العمليات الإرهابية والأنشطة الأمنية التي وقعت في الشهور الثمانية التالية من العام.

(ب) أن هذه الفترة شهدت استخدام الإرهاب للمتجرات بصورة أكثر من غيرها من الأسلحة الإرهابية. فقد ضبطت كميات من المتفجرات في حالات عديدة عند تهريبها من المهاجر لبيعها للعناصر الإرهابية. كما شنت التنظيمات الإرهابية حملة منسقة من التفجيرات لعبوات ناسفة مصغرة موقوتة أمام عدد من البنوك مثل البنك الأهلي بشارع شريف وبنتك مصر فرع محمد فريد وبنتكي الأولى بمصر - أمريكا بجاردن سيتي وبنتك أخرى بالجيزة

وأبوتيج وغيرها، إلى جانب انفجارات أخرى مثل قطار سياحي قرب أبوتيج أدى إلى إصابة ١١ راكبا من بينهم ٦ سائحون.

(ج) تكررت حوادث الاعتداء على وسائل النقل خاصة تلك التي يستقلها السائحون، وإن كان هذا التكرار يتجه نحو الانخفاض بصفة عامة. إلا أن مجرد وقوع عدد من هذه الحوادث يثبت أن الإرهاب يحاول جاهدا الاستمرار في ضرب السياحة وأن استراتيجيته لازالت تتضمن الإصرار على تحقيق هدف القضاء على السياحة في مصر. ففي شهر فبراير تعرض أتوبيس تابع لشركة أسمنت أسويوط لاطلاق النار، وكان يقل بين ركابه خبراء رومانيين. كما تعرض قطار لاطلاق النار أثناء مروره بمحافظة أسويوط وأصيب أربعة ركاب من بينهم سائحتان إحدهما يونانية والأخرى تاييلندية، بينما تعرض ثلاثة قطارات في نفس المنطقة لاطلاق النار في شهر مارس وأصيب في هذه الحوادث ١٢ راكبا، كما تعرضت باخرة سياحية لاطلاق النار في سوهاج وأصيب إحدى السائحات ثم تعرضت باخرة أخرى تقل ١٧ سائحا لاطلاق النار أثناء مرورها بمحافظة أسويوط، وأطلق النار على قطار بأبوتيج في شهر ابريل. وإلى جانب مهاجمة وسائل النقل حدث أيضا عملية طائفية تمثلت في اطلاق النار على دير الحرق بأسيوط في شهر مارس أدى إلى مصرع أربعة أشخاص وإصابة ثلاثة آخرين.

(د) كما شهدت الشهور الأربعة الأولى مواجهة أمنية مكثفة أدت إلى ضبط أعداد كبيرة من المتطرفين وكميات من الأسلحة والمتفجرات. فقد ضبطت قوات الأمن في شهر يناير كميات كبيرة من الأسلحة وأجهزة إرسال اذاعي متطورة تمثلت في مخازن سرية بالمنوفية. كما ضبطت ثلاثة محاجر تباع المتفجرات لأعضاء الجماعات في القاهرة. كذلك ضبطت الحملات الأمنية كمية كبيرة من المتفجرات في السويس وبني سويف وجنوب سيناء، وتمكنت سلطات الأمن من استعادة ٢٢ شخصا هاربا من أعضاء الجماعات بالخارج كجدي شار الجهد في مجالى التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وفي نفس الشهر تم ضبط تنظيم بالجيزة كان يخطط للقيام بأعمال عنف خلال عيد الشرطة، ونشرت الصحف أنباء بدء التحقيقات مع ٢٠٠ شخص في قضية إعادة تشكيل الجماعة الإسلامية. وفي نهاية الشهر حاصرت قوات الأمن ٦ مناطق في محافظة أسويوط وضمت ١٧٦ شخصا يتتبعون للجماعات من بينهم ٤٨ شخصا من المطلوبين في قضايا. وفي المنيا وقعت اشتباكات في قرية المحرص أدت إلى مقتل أحد المواطنين والقبض على ١٢٠

في المدن الكبرى. ففي بداية الشهر اغتالت الجماعات المسلحة شخصية كبيرة من رجال الأمن هو اللواء / رؤوف خيرت ويكيل مباحث أمن الدولة وصاحب الخبرة الطويلة في النشاط الديني في مصر. ووقع الاعتقال في جرة تامة وبتدبير محكم، وأحدث صدمة للجمهور ورجال الأمن الذين كانوا قد تمكنوا قبلها بأيام من قتل أحد القيادات الهامة في التنظيمات المسلحة وهو عادل صيام الذي كان له دور خطير في التخطيط للعمليات الإرهابية وتنفذها. وأعقب ذلك اغتيال قائد قوات أمن أسبوط وحارمه وأصابة سائقه في عملية قام بها أربعة من أعضاء الجماعات، وفي نهاية الشهر لقي القيادي طلعت ياسين همام مصرعه وأربعة آخرين من أعضاء الجماعات في أسبوط، وكانت هذه الضربة الأمنية ذات تأثير بالغ على الجماعات التي اهتزت بشدة نتيجة فقدانها لقيادات مؤثرة تنظم النشاط الداخلي وتمسك بخيوط الربط بين عناصر التنظيم.

وخلال هذه الوقائع حدثت عدة عمليات متفرقة أسفرت عن مقتل عدد من أعضاء الجماعات في أسبوط، وفي نفس الوقت لقي عدد من المجندين والجنود مصرعهم في اعتداءات وقعت عليهم في مناطق مختلفة من المحافظة.

(ز) بعد هذه الأحداث تركز العنف في محافظات أسبوط وبعض الحواث في المنيا وسوهاج، وقتل في هذه الأحداث عدد من عناصر التطرف وعدد من رجال الأمن، ولم يقع في القاهرة أو الاسكندرية أو المدن الأخرى أحداث ذات قيمة إلا محاولة اغتيال الكاتب الكبير نجيب محفوظ في نكزي حصوله على جائزة نوبل، وتمكنت قوات الأمن من ضبط الجناة في زمن قياسي بعد اشتباك في إحدى ضواحي القاهرة (عين شمس) أسفر عن مقتل أحد عناصر الجماعات وأحد المواطنين.

ووقعت حوادث متفرقة في قنا والفرقة للاعتداء على السائحين، ولكنها ليست بالكثافة التي كانت عليها النشاطات الإرهابية ضد السياحة في مصر. كما لوحظ ارتفاع عدد القتلى من أفراد الجماعات في بعض المحافظات خاصة في الصعيد، كما ضبطت الشرطة كمية كبيرة من الأسلحة في العمليات التي قامت بها على أركان الإرهاب.

ويمكن بإيجاز رصد أهم الاتجاهات الرئيسية لتطور ظاهرة الإرهاب في عام ١٩٩٤ من خلال العرض السابق فيما يلي:

• أن الشهور الأولى من العام قد شهدت تصاعدا حادا في النشاط الإرهابي الذي تركز في عمليات التفجير ضد

أعضاء بالجماعات، وفي شهر فبراير قامت السلطات بتمشيط الزاوية الحمراء بالقاهرة ووقع اشتباك أدى إلى مصرع ٧ من أعضاء الجماعات وضبط كمية من الأسلحة والمتفجرات ومبالغ مالية كبيرة، وتكررت الحملات على مناطق بالمنيا حيث تم ضبط ١٢٧ عضوا بالجماعات، وفي السيدة زينب لقي ٣ من أعضاء الجماعات مصرعهم في صدام مع الشرطة، كما لقي عضو بالجماعة الإسلامية في أسوان مصرعه وآخر في سوهاج في مواجهة مع قوات الأمن، ثم في صدام آخر لقي ثمانية من أعضاء الجماعة ومجندي الشرطة حتفهم في صدام بأسوان. وفي القاهرة تم القبض في شهر مارس على ٧ من قيادات الجماعات وضبط مخزن يحتوي على ٥٠٠ كجم من البنيامين وستة آلاف متفجر، ولقي اثنان من أعضاء مصرعهم في اشتباكات مع الأمن في أبي تيج، وفي نفس الشهر قتلت قوات الأمن ستة من أعضاء الجماعات بأبي تيج بينما لقي مجند مصرعه، وأحبطت السلطات محاولة لتفجير أسلحة وذخيرة داخل طرد بمتنا نوبيج، وقتلت قوات الأمن ٣ من أعضاء الجماعات في اشتباكات بجوزيرة المعابده في أسبوط، ولقي عضو بالجماعة الإسلامية مصرعه في منقوب بأسبوط.

(هـ) وخلال هذه الفترة أيضا قامت الجماعات المتطرفة بعدة عمليات ضد الشرطة بدأت في يناير بمقتل مقدم ومساعد شرطة في أسبوط. كما استشهد جندي في اشتباك مع عناصر الجماعات في المعصرة بالقاهرة وأدى الاشتباك إلى مصرع اثنين من المتطرفين والقبض على اثنين آخرين وضبط مخزن للمتفجرات. وفي أسبوط اغتالت الجماعات مساعد مدير أمن سوهاج أثناء زيارته لأسبوط، كما لقي مساعد شركة مصرعه في أسوان، واستشهد ضابط وأصيب أحد الفقراء في الدياري، كما قتل مساعد شرطة وأصيب آخر في ديروط، ولقي أمين شرطة من قوة مباحث أمن الدولة مصرعه في أسبوط، وقتل جندي مرور يادفو بأسوان، وفي مارس قتلت الجماعات شيخ خفراء قرية درنكة، واستشهد ثلاثة من رجال الشرطة بأسبوط، كما قتل رقيب بشرطة المرور بأسبوط، ثم قتل ٤ جنود شرطة وأصيب ضابطان في هجوم على استراحة الضباط بصديقا بأسبوط. وفي القاهرة أصيب ضابطان من ضباط سجن أبو زعبل في هجوم بعيرة ناسفة على سيارتهما.

(و) كان شهر أبريل قمة المواجهة بين الأمن والجماعات، حيث شهد مصادمات مؤثرة شكلت نقطة تحول في مسار النشاط الإرهابي في مصر، وانعكست على قدرات الجماعات المسلحة في القيام بأعمال العنف خاصة

الحكومية ورجال الاعلام والشخصيات الكبيرة، دليلا على ثبات واستقرار الحالة الأمنية في مصر خاصة القاهرة والمناطق السياحية بالاقصر. لكن انتقد البعض ما اسماه الاستتار الأمني، الذي يعطى في بعض الأحيان صورة سلبية عن الحالة الأمنية، إلا أن ضرورة الاحتياط كانت تفرض تلك الإجراءات التي نجحت تماما في توفير الأمن أثناء المؤتمر، ولم يكن في استطاعة أحد أن يفاخر بإصغاء الفرصة لعملية مهما كانت خفائية حجمها لكي تعكر صفو المؤتمر.

(٧) الاستراتيجية الأمنية ومواجهة الإرهاب :

لا ينكر أحد أن مواجهة ظاهرة الإرهاب هي عبء تتحمله بالدرجة الأولى - حتى الآن - الأجهزة الأمنية وحدها. وعلى الرغم من تكرار المناداة بضرورة وضع استراتيجية قومية لمواجهة الظاهرة من جنورها وأسبابها، إلا أنه لا توجد حتى الآن سوى جهود متفرقة لمحاولة علاج الظاهرة دون أن يربطها نسق واحد أو يجمع بينها تخطيط يحدد الأهداف والبرامج والآليات والمراحل والمهام والتكليفات، بل إن الظاهرة لم تتوحد بشئها جهود علمية منسقة لدراساتها دراسة شاملة وعميقة وواقعية تتسم بالحياد العلمي حتى يمكن تشخيصها تشخيصا سليما يمكن على أساسه وضع خطة العلاج. وبناء الاستراتيجية القومية اللازمة لمواجهةها خاصة وأنها ظاهرة وأفادة لم تعرفها الأمة المصرية بهذا الحجم وتلك الكثافة من قبل.

وإذا عشنا إلى الجهود الأمنية التي تعمل وحدها في الميدان تقريبا بغاطية، فإن الملاحظ وجود تطور كبير في أسس تعامل الشرطة مع الظاهرة.

فمنذ اجتياح الظاهرة للمجتمع المصري عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٢ يمكن القول أنه لم يكن لدى جهاز الأمن استراتيجية من أي نوع، وإنما كان هناك تعامل مع الأحداث، كل موقف على حدة، دون الربط بينها في سياسة موحدة لهذا التعامل أو معرفة مناسبة لكيفية ذلك التعامل.

ففي أغلب الأحيان كانت الشرطة تتجأ بالصدث الارهابي الذي يصمم المستولون ويحول دون استيعابهم له بالقدر الكافي. ونظرا لعدم وجود تصور كامل لحجم النشاط وقوته وتأثيره، كانت التصرفات الأمنية قاصرة على ردود الأفعال التي تأتي دائما إما مجاوزة أو أقل من المطلوب، ومن ثم ساء الارتجال الذي أوقع في أخطاء سمحت للنشاط الارهابي أن يتصاعد دون حساب في فترة وجيزة.

وكانت التصرفات الأمنية تستند إلى تقديرات شخصية استنادا إلى معلومات أو مصادر غير موثوق بها. ومن هنا

البؤك ومهاجمة وسائل النقل السياحي التي أهدت بحياة بعض السائحين وأصابة آخرين منهم، كما تعرض رجال الشرطة لاعتداءات أسفرت عن استشهاد عدد من الضباط والجند، وبدت التنظيمات الارهابية مسكة بزمام المبادرة خاصة وأن التنظيم الاعلامي وإثارة التي تعملها العمليات والنشاطات الارهابية في المدن، تنتج صدى كبيرا وتعطى صورة مبالغ فيها عن الوضع الأمني في مصر.

وخلال الفترة من ١٦ فبراير إلى ١٧ ابريل أصدرت الجماعة الإسلامية حوالي سبعة بيانات إلى الصحف والسفارات ووكالات الأنباء تثبت فيها مسئوليتها عن تلك العمليات.

• بداية من شهر ابريل تحول جهاز الأمن إلى اتخاذ أسلوب المواجهة الشاملة التي تركز على المعلومات الدقيقة عن النشاط الارهابي، وينتج عن ذلك مصروع عدد من القيادات الارهابية خاصة عادل صيام وطلعت ياسين همام، بالإضافة إلى مقتل حوالي ١٢٨ من العناصر التي أفادت معلومات الشرطة أنهم من الارهابيين النشطين خلال عام ١٩٩٤، وأدى هذا إلى انحصار الأنشطة الارهابية عن المدن وتحوله إلى بعض محافظات الصعيد التي استمرت بها بعض العمليات الصغيرة لجرد اثبات الوجود.

• وتدخل عملية محالحة اغتيال الكاتب نجيب محفوظ ضمن هذا الاتجاه نحو اثبات الوجود رغم عجز التنظيمات عن الاستمرار في ممارسة عملياتها المؤثرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي، فالمجنى عليه رجل طاعن في السن ولا حول له ولا قوة، ولا تحيط به حراسة من أي نوع، ومحاوله اغتياله تمت بهوء باستخدام مطوء وليس سلاحا ناريا أو متفجرات تستلقت الانتظار. ومن الطبيعي أن العملية تجنبت انتباه وسائل الاعلام المالية لأنه يحمل جائزة نوبل وكان توقيع العملية في وقت يهتم فيه العالم باختيار من سيحظى بالحصول على الجائزة في هذا العام. ولهذا لجأ الارهاب إلى عملية سهلة لاتحتاج إلى تمكن أو قوة أو مهارة، ولكنها تشيع في العالم أن الارهاب موجود في مصر وله دور نشط على خلاف الحقيقة.

• اتسم عام ١٩٩٤ بقدره أجهزة الأمن على إجهاض عدد كبير من العمليات الارهابية قبل وقوعها، كما تسلمت أجهزة الأمن عددا من الأشخاص المطلوبين من دول أخرى مثل باكستان، وأيضا أمكن ضبط المتسللين من الحدود ومحاولات تهريب الأسلحة إلى داخل البلاد.

• كان انعقاد مؤتمر السكان بالقاهرة، والذي توافد على مصر خلاله آلاف من المشاركين الحكوميين والمنظمات غير

سقطت الشرطة في أخطاء قادتها إلى التنازل عن موقعها كسلطة إلى مستوى الخصم الذي يحارب أشياحها في الظلام، ويدخل معها - على نفس المستوى - في معارك ثائرة. فتصاعد بذلك عدد القتلى من الجانبين وسقط بينهما عدد من الأبرياء الذين يدخل نوبهم إلى نطاق الصراع بدافع الثأر الشخصي وليس لالتماثلهم إلى جانب أي طرف في الصراع إيماناً بقضيته.

وفي النهاية بدأت عروض ومساع للحوار بين الطرفين، وحمل ذلك معنى أن الإرهاب له كينونة وفاعلية وفي مركز قوة يستطيع فيها أن يحاور ويقدم شروطاً، وأن الأمن هو جانب أو طرف يجب أن يكون مستعداً لتقديم تنازلات حتى يتوقف مسلسل العنف، وهذا ما يخالف السياسة الثابتة للدولة التي تتلخص في عدم التنازل للإرهاب بأي صورة من الصور.

ونتيجة لهذا تبلورت ظاهرة الإرهاب في صورتها التي وصلت إليها في عام ١٩٩٢، وبلغت حداً من الضخامة بحيث أصبحت من الأحداث اليومية المتكررة، وعلى درجة من الجسامة بحيث أصبحت تهدد حياة الناس وأمنهم في قلب القاهرة وفي وضع النهار، بعد أن كانت محصورة في مجرد عملية أو اثنتين كل بضعة سنوات منذ عام ١٩٨١. ولأجل أن من صفة النشاط الإرهابي أن يكون متصلاً ومنظماً ومتصاعداً حتى يمكن القول بوجود ظاهرة إرهاب في مجتمع ما، ومن هذه القاعدة ومطابقتها على الواقع في مصر، يمكن التقرير بأن الظاهرة أثبتت وجودها الحقيقي في مصر مع بداية التسعينات.

ومن هنا كانت الحاجة الملحة لبناء استراتيجية أمنية تكفل المواجهة السلمية للظاهرة، تلك الاستراتيجية التي أخذت وضعها في عام ١٩٩٢ وبدأت في إنتاج أثرها في الربع الأول من عام ١٩٩٤، وكانت أهم ملامحها مايلي:

(أ) بناء قاعدة للمعلومات، إيماناً بأن من يملك المعلومة يملك القوة، واحتاج ذلك إلى اختيار قيادات أمنية مؤهلة. ومن خلال جهود غير منكرة أمكن اختراق التنظيمات الإرهابية، مع أنه من المعروف أن المنظمات العقائدية هي أصعب المنظمات اختراقاً إن لم يكن ذلك يقترب من درجة الاستحالة مع تنظيم يتبع فكرة عقائدية يجعل الفرد فيه مضحياً بنفسه تماماً ومستعداً للاستشهاد أو الناصر. كما تتمتع مثل تلك التنظيمات بنظم داخلية صارمة تكفل السرية والأمن وتوقع عقوبات بالغة القسوة على أي عضو ينشق عليها أو يفكر في خيانتها.

(ب) وإلى جانب الاختراق وتجنيد أعضاء في

التنظيمات، تمكنت أيضاً الشرطة من تكوين مجموعات من المرشدين والمعاونين الذين قدموا خدمات من خلال تزويد رجال الأمن بما يصل إلى علمهم بحكم أوضاعهم الاجتماعية، أو ظروف وجودهم داخل المناطق التي يتركز فيها الوجود الإرهابي.

(ج) التركيز على رفع مستوى أداء ضباط وجنود الشرطة وحتى المجندين والخبراء سواء بالتدريب الجاد أو استخدام الأسلحة والمعدات الحديثة، أو التوعية والتعريف بالأساليب الإرهابية وكيفية مواجهة العمليات الإرهابية والاحتياط منها والتعامل معها عند وقوعها ومطاردة مرتكبيها.

(د) توجيه الضربات الأمنية أساساً إلى قيادات التنظيمات والخلايا الإرهابية بقصد شل التنظيمات، وليس الاقتصاد فقط على المجموعات المنفذة التي يمكن للتنظيم تعويضها بسهولة.

(هـ) وضع خريطة تفصيلية متكاملة بناء على التحريات الداخلية والخارجية، للتعرف على كافة المشاركين في التنظيم وأنوارهم في التجنيد والتمويل والتسليح والتخطيط للعمليات، أو المجموعات المعاونة التي تقوم بدورها في رصد الأهداف وإيلاء الفارين وغير ذلك.

(و) تتبع القيادات الإرهابية الموجودة في الخارج ورصد تحركاتها وانتقالاتها واتصالاتها بالداخل، وتبادل التعاون الدولي وتوسيع نطاقه في مجال تبادل المعلومات والتحريات والخبرات، وعقد اتفاقيات لتسليم المجرمين أو التماثل الفعلي والواقعي المحتمل في الإبعاد والترحيل والمعاملة بالمثل.

وإذا كانت هذه هي الملامح الرئيسية التي يبدو أن الاستراتيجية الأمنية قامت عليها في ١٩٩٤، فإن تطبيقها على أرض الواقع قد حقق نجاحاً ملموساً في تقليص النشاط الإرهابي، وتخليص المدن الكبرى من عمليات ذات الأهمية. وبذلك يفقد الإرهاب أحد أهم صفاته كإرهاب حضري، وينحدر إلى نط العمليات الصغيرة في بعض الأقاليم، وهو أقل كثيراً في الخطورة كما توضح دراسات الإرهاب، لأن الأهداف المؤثرة في الاستقرار السياسي والاقتصادي تتركز عادة في المدن ولا يبقى في الريف إلا أهداف هامشية تخدم مهاجمتها مجرد إثبات وجود الظاهرة على الساحة دون إثبات فاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها في تدمير النظام الاجتماعي.

(٣) نظرة مستقبلية :

(د) أن استراتيجية الإرهاب تعتمد على النفس الطويل، ومن ثم تتبع أسلوب المد والجزر، فهي تنشط عندما تهدأ نشاطات السلطات، وتكمن حين تتلقى ضربات أمنية قاصمة حتى تتمكن من استرداد أنفاسها وإعادة تنظيم قياداتها وخلاياها. ولاشك أن سياسة الإجهاض التي تقوم بها الشرطة تعرقل تنفيذ الإرهاب لهذه الاستراتيجية، إلا أن الاحتمال قائم لظهور تشكيلات جديدة في الحرب الطويلة ضد الإرهاب.

(هـ) تمثل مشكلة آلاف المعتقلين نقطة ضعف في استراتيجية المواجهة، فحتى لو كان احتجاز هذا العدد من الشباب ضروريا في المرحلة الراهنة لنجاح مواجهة الهجمة الشرسة للإرهاب، إلا أنه يمثل مشكلة مستقبلية إذ سيأتي يوم لابد من الإفراج فيه عنهم، حيث سيخرجون بكل ما يصلون من حقد وكراهية للمجتمع، ومن ثم يكونون وقودا أشد خطرا لحركات العنف، وهو ما يجب البحث له عن علاج توقييا للنشاطات المستقبلية، وفي ظل حقيقة أن أغلب التنظيمات السابقة في السبعينيات والثمانينيات قد تشكلت داخل المعتقلات.

(و) إلى جانب وجوب النظر في بعض الانتقادات التي توجه بشأن انتهاك حقوق الإنسان، فحتى لو اتسمت تلك الانتقادات بالمبالغة، إلا أن وجود قدر من التجاوزات أمر لا يمكن الدفاع عنه، ومن الحقائق الثابتة أن حماية حقوق الإنسان تحقق فوائد للمجتمع تتجاوز تلك المكاسب الأمنية الوقائية والتي تأتي على حساب المستقبل وتعاكس المجتمع واحترام القانون.

لا يمكن القطع باختفاء الظاهرة تماما في المستقبل المنظور، ويعتمد هذا الحكم على عدة أسباب رغم النجاح الأمني المتواتر في إجهاض الإرهاب وتقليصه، ومن بين هذه الأسباب مايلي:

(أ) أن الإرهاب في مصر ليس ظاهرة عنف سياسي فقط، وإنما هو نتاج عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية إلى جانب الأسباب السياسية. ومازالت تلك الأسباب قائمة ولم تعالج علاجاً حاسماً.

(ب) استطردا لما سبق فإن قدرة التنظيمات الإرهابية على تجنيد أعضاء جدد لازالت قائمة، مادامت الدوافع الشخصية النابعة من قسوة الحياة والأحياط والبطالة والفراغ الثقافي والسياسي وغيرها من الظروف المحيطة بالشباب لم تتغير أو تتحسن إلا بدرجة غير كافية. حقيقة أن المواجهة الأمنية بمصر عدد كبير من العناصر النشطة يمثل رادعا للكثيرين، لكنه ردع لا يكفي لقمع الدوافع خاصة أن التنظيمات تعزف على وتر الدين الحساس والذي يمثل جاذبية خاصة تسهل عملية التجنيد.

(ج) أن حجم العداوات الموجهة لمصر يتزايد مع ازدياد أهميتها الإقليمية واتساع دورها في صياغة الحياة في المنطقة سواء في صورة العلاقات السياسية أو الاقتصادية، أو مساندتها للدول التي تعاني من نفس الظاهرة، وتصديها للدول التي تساند الإرهاب. لذلك فإن احتمال استمرار عمليات الدعم الخارجي للإرهابيين ستستمر، إلا إذا تغيرت الظروف بصورة راديكالية في تلك الدول.

لحادث العنف والمواجهة الأمنية عام ١٩٩٤

يقدم هذا الجدول تحليلاً إحصائياً لأسلح العنف الأسلحة والمواجهات الأمنية. التي نشرت بالصفحة المصرية خلال ١٩٩٤ ويبلغ عددها ١٢٨ عملية .

حجم العملية		للمبادرة		التركيز الجغرافي	
صغيرة	٧٤	عمليات أمن	٨٠	القاهرة	٢٢
كبيرة	٧٤	عمليات إرهاب	٦٨	الصحراء	١١٠
				الدلتا	٩
				سينا والبحر الأحمر	٦

ب- الاحتجاجات العمالية

محمد أبو الفضل

ويوضح الجدول رقم ١ أشكال الاحتجاج الثلاثة التي تم رصدتها خلال هذا العام، وسوف نكتفي بالتركيز على حاثتين يعتبران من أبرزهما خلال عام ١٩٩٤، وهما اضطراب عمال المحاجر والمناجم كنموذج للاضطراب المنظم، اضطراب واعتصام عمال الغزل والنسيج بكفر الدوار كنموذج للاضطراب العفوي، والذين لا يبعدان كثيراً عن علاقتهما بالتوجهات الاقتصادية للدولة، والتي قد تمس المكاسب المباشرة للعمال.

(١) اضطراب عمال المحاجر :

يمكن القول أن صفة المفاجأة لم تكن موجودة في هذا الاضطراب. فالمحكمة وجهات الأمن كانت تعلم بقرار الاضطراب قبل وقوعه بحوالي شهر، والذي تم اتخاذه بعد استطلاع رأي العمال في معظم المواقع، وناقشته الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر في ٢٩ مايو، وكلفت مجلس إدارتها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاضطراب وتحديد توقيته المناسب، وتم الاعلان عن تلك القرارات قبل شهر من تنفيذ الاضطراب. كما تخلله وأعقبه مفاوضات مع الحكومة حول المطلب الأساسي للعمال باستمرار دعم صناعة المناجم.

فقد اضطرب العمال عن العمل في المناجم لمدة يومين (٢٩-٣٠) يونيو بناء على قرار الجمعية العامة لنقاباتهم، وذلك احتجاجاً على موقف الحكومة وعدم صرف مستحقاتهم التي تبلغ ٤٠ مليون جنيه سنوياً، تدفعها الدولة منذ عام ١٩٨٠ لدعم صناعة المناجم، بمقتضى قانون المناجم والمحاجر ٢٧ الذي صدر في عام ١٩٨١.

وخلال هذا الاضطراب برز الدور الملموس للنقابة العامة لعمال المناجم، واستطاعت أن تقود عملية التنظيم للاضطراب وصولاً إلى تحقيق الأهداف. فقد قررت النقابة إعطاء مهلة مئتي عشرة أيام بعد الاضطراب التحذيري يعقبها اضطراب عام مفتوح، إذا لم تتم الاستجابة لمطالب العمال والخاصة بصرف الموافز والمكافآت المتوقفة. وفي هذا الصدد وقع العاملون على مذكرة احتجاج إلى محافظي الأقاليم التي يعملون بها وأعضاء مجلس الشعب والشورى، توضح مخاطر العمل في هذه الصناعة، وضرورة الاستمرار في دعمها. وفي مواقع الاضطراب المتعددة رفع العمال لافتات ناشدوا فيها الرئيس حسني مبارك بالتدخل لوقف القرار.

شهد عام ١٩٩٤ العديد من مظاهر القلق والتوتر التي سادت بين الفئات العمالية في المناطق الصناعية، والتي قد تعود أسبابها إلى سياسات الخصخصة التي يمس جانب منها مصالح العمال المباشرة، خاصة على مستوى المصانع والشركات المطروحة للبيع.

وساعد على شيوع هذا المعنى المعالجة الصحفية لموضوع الخصخصة في صحف المعارضة ذات التوجهات اليسارية، والذي كان أبرز ملامحه تضويق العمال على الرغم من أن عمليات البيع التي تمت في نهاية العام لم تتجاوز الثلاثة مصانع، وفي جميعها اشترط قطاع الأعمال العام المسئول عن هذه العمليات عدم الاستغناء عن العمالة قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ الشراء.

ومع ذلك حدث توتر في أوساط العمال في حال الاعلان عن بيع شركة إذ سرعان ما برهن عمالها الاضطراب أو الاعتصام أو التظاهر، كنوع من الضغط على الحكومة. واتخذت أعمال الاحتجاج عند العمال خلال هذا العام ثلاثة أنماط هي الاضطراب والاعتصام والتظاهر السلمي البعيد عن الشغب وأحداث تلفيات في ممتلكات الدولة.

وفي المقابل لجأت الدولة إلى عدة أساليب لاحتواء التوتر في الأوساط العمالية من خلال توكيد العاملين حصّة من الاسهم في الشركات المروضة للبيع من القطاع العام وضمان تمثيلهم داخل مجالس الإدارة.

وقد شهد عام ١٩٩٤ تصاعداً في معدلات أنماط الاحتجاج الثلاثة، التي نحن بصدد رصدها مقارنة بالعامين الماضيين، وإن كان عام ١٩٩١ شهد أعلى معدلات اضطراب، وهو ما يعود على الأرجح إلى بدايات تنفيذ مشروع الخصخصة.

فقد شهد ذلك العام (١٩٩١) إعلان الدولة عن عزيمتها بيع ما يقرب من ثلاثمائة شركة مملوكة للقطاع العام خلال العامين القادمين، وهو ما لم يحدث حتى الآن، لأسباب لا تعود إلى الضغوط العمالية. وإنما إلى عوامل سياسية واقتصادية وإدارية أثرت سلباً خلال الفترة الماضية على تنفيذ ما أعلنته الدولة حول مشروع الخصخصة.

ونتيجة لعدم دقة المعلومات والبيانات، تم استبعاد بعض أشكال الاحتجاج السلمي التي لم تحدث بالفعل والتي تتطرق بالتهديد فقط بالقيام باضطراب أو اعتصام ما.

واستجابة لضغوط العمال واصرارهم على المضي في الاضراب، انعقد اجتماع وزاري مصغر ليبحث المشكلة حضره رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والقوى العاملة والمالية وقطاع الأعمال العام والتنمية الادارية. وذلك بعد أن خاطبت وزارة الداخلية وزير قطاع الأعمال للتدخل.

وفي النهاية أسفرت المحاولات عن قيام الشركة القابضة للتعبدين والحرايات باعطاء شركات المناجم قروضا لصرف جزء من المكافآت. وفي نفس الوقت أجرى وزير قطاع الأعمال العام مفاوضات مع قيادات النقابة العامة لعمال المناجم لصرف مستحقات شركات المناجم، التي أضرب بسببها العمال، والتي برد وزير المالية وقفها بأن الاستثمار في سياسة دعم هذه الصناعة لا يتوافق مع برنامج الخصخصة.

(٢) اضراب عمال الفزل والنسيج بكفر النوار

لم يكن اضراب عمال الفزل والنسيج بكفر النوار هذا العام هو الأول من نوعه، إذ سبقته عدة اضرابات خلال السنوات الماضية ومعظمها يعبر عن الاحتجاج على تخفيض الحوافز والمكافآت أو الرغبة في زيادتها، وأن كانت أحداث هذا العام اتخذت شكلا غلويا غير منظم كرد فعل لبعض السياسات غير المحسوبة من قبل الادارة العليا للمصنع.

وتعود بدايات الأحداث إلى مساء يوم ٢٧ سبتمبر عندما أعلن عمال الوردية الثالثة بمصنع الفزل الاعتصام، ثم لحقهم العديد من العمال بالمصنع في الأيام التالية وأغلوا في الأول من أكتوبر الاضراب عن العمل، حتى يتم وقف القرارات التي أصدرها رئيس مجلس إدارة الشركة والتي كان من أبرزها: حرمان العامل الذي يقوم بنجاسة مرضية أو اعتيادية ولو ليوم واحد خلال شهر من حافز الانضباط، وكذلك حرمان العامل الذي يقوم بعمل خفيف بسبب المرض من حافز المواظبة، وبغضلا عن الاجراءات الأخرى الخاصة بتشديد الجزاءات، وأكد رئيس مجلس إدارة الشركة في تحقيقات النيابة أن هذه الاجراءات كانت تنفيذا لتعليمات صادرة من الشركة القابضة للفزل ووزارة قطاع الأعمال العام. بينما اتهم تقرير لجنة تقصي الحقائق رئيس مجلس الإدارة وحمله المسؤولية الكاملة عن تصدور الاضراب داخل الشركة. وأوضح التقرير أن إدارة الشركة بسياساتها الضاغطة تسببت في حالة التوتر نتيجة قراراتها التي لم تتطرق لمشاكل الشركة الحقيقية.

ولم تهدأ الاوضاع في كفر النوار إلا بعد الاستجابة لمطالب العمال والفناء معظم الاجراءات التي تمس حوافز العمال ومنهمهم الحوافز المستحقة ووضع أسس جديدة للثواب والعقاب وعزل رئيس مجلس إدارة الشركة بشكل مؤقت حيث عاد بعد شهر تقريبا إلى موقعه مرة أخرى.

وأصدر وزير قطاع الأعمال العام والدولة للتنمية الادارية قرارا بتشكيل لجنة ثلاثية للتعرف على المشاكل الخاصة بالعمالة في شركات قطاع الأعمال العام، على أن تتولى اللجنة وضع الاقتراحات والطول للملائمة لهذه المشاكل. ويعكس هذا القرار مدى الاهتمام الذي أولته الدولة لأحداث كفر النوار. إذ أسرع منذ البداية باحتواء الأزمة ومحاولة الحلولة دون انتشاره إلى باقي القطاعات حيث تم عقد لقاءات شبه مستمرة من خلال المؤتمرات التي شاركت فيها عدة فئات عمالية، كانت تطالب يوما باجراء حوار مع الحكومة قبل اقدام على تنفيذ أية قرارات تخص العمال. وفي هذا الاطار برزت لقاءات اللجان النقابية العامة واللقاءات المزبوجة بين القيادات النقابية والقيادات الادارية في مواقع المسؤولية.

وكشفت أيضا هذه الأحداث عن أوجه القصور في مشروع الخصخصة، وهو ما يمثل صعوبة بالغة في ظل الالتزامات والارتباطات بين الحكومة والهيئات الولية. كما أفرزت عدة حقائق تتعلق بالحركة العمالية أهمها :

(أ) تزايد القلق والتوتر في المواقع الصناعية ذات الأهمية الحيوية والكثافة السكانية العالية.

(ب) فشل أسلوب التحايل والمراوغة الذي يتم به أو يمكن أن تتم به عمليات البيع.

(ج) ظهور الفجوة بين قيادات الحركة النقابية وقواعدها العمالية، وبين الحركة النقابية والدولة. وربما يأتي في هذا السياق مشروع النقابات العمالية الجديد، الذي قدمه الحزب الوطني إلى مجلس الشعب مؤخرا والذي تكشف قراءته عن هيمنة كبيرة للإدارة العليا على المجالس النقابية، ويحد من قدراتها الحركية والخدمية في أوساط العمال.

(د) تراجع الدور الفعال للأحزاب والتنظيمات السياسية اليسارية ذات الميراث التاريخي في أوساط العمال، واتجاه العمال للتركيز على المكاسب الاقتصادية دون الالتفات كثيرا إلى المنظلمات الأيديولوجية.

جدول رقم (١)
الاحتجاجات الصناعية عام ١٩٩٤

الشهر	(١) إضرابات
يناير	أضرِب عن الطعام عضو مجلس نقابة الميند والصلب وعدد من النقابيين تضامناً مع أحد زملائهم الذي أضرِب عن الطعام احتجاجاً على التصف الأداري معه. طالب المضربون بحضور وزير القترى الماملة ورئيس اتحاد نقابات العمال لعرض مطالبهم ووقف التصف الإداري.
فبراير	ه أضرِب عمال غزل القيد من العمل لمدة يومين لعدم صرف حوافزهم المجمدة من أول يناير ١٩٩٢. انتهى العمال إضرابهم بعد مفاوضات بين النقابة والإدارة والاستجابة لمطالبهم. أضرِب ٣٥ عاملاً بغزل الدوار (مصنوع ٢) من العمل بسبب زيادة الإدارة لعدد المكينات التي يعمل عليها العمال. ألقى القرار بعد لقاء رئيس مجلس إدارة الشركة بالعمال المضربين.
يوليو	أضرِب عمال المناجم والحاجر من العمل لمدة يومين احتجاجاً على وقف الحكومة مصرف مستحقاتهم والتي تبلغ ٤٠ مليون جنيه تدفعها الدولة لدعم هذه الصناعة. رافقت وزارة المالية على استمرار صرف المبلغ بعد مفاوضات طويلة جرت بين المسؤولين وقيادات النقابة العامة لعمال المناجم.
أغسطس	أضرِب عمال النصر للطبوقات احتجاجاً على عدم صرف مستحقاتهم وتخفيض الموافز. نجح أحضرِبه مجلس الإدارة بالتعاون مع أعضاء مجلس النقابة العامة في إنهاء الإضراب دون حدوث مضاعفات مع وعد بصرف المستحقات
أكتوبر	أضرِب عمال شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار عن العمل وهو امتداد للاعتصام الذي قام به عمال الوريدة الثالثة بالمصنع. وطالب المضربون بحل المشاكل التي يدعون أن الإدارة تسببت فيها من جراء سياستها الجديدة.
ديسمبر	أضرِب ٤٠٠ عاملة بمصنع ٢ ملابس بشركة مصر للغزل والنسيج بالحلة احتجاجاً على ممارسات رئاسة المصنع الجديدة وإيقاعها بنقل العاملات إلى مواقع أخرى واستبدالهن بإضرابات.
(٢) اعتصامات	
يناير	اعتصام عمال مصنع تريكو جيكاكو بشبرا داخل المصنع لمنع أصحابه من نقل الآلات الموجودة بداخله ثم بيحه باعتبارها الضمان المالي لمستحقات العمال التي يمتلك أصحاب المصنع منذ أربعة أشهر من دفعها.
مارس	ه اعتصام عمال المراحل البخارية لمدة ثمانى ساعات بمقر الشركة بالنيب احتجاجاً على بيع الشركة. انقضى الاعتصام بعد الموافقة على صرف مكافأة ستة شهور للعمال.
أبريل	ه اعتصام أكثر من مائة موظف وعمال في جمعية أسرة المستقبل لتنظيم الأسرة أمام مكتب وزيرة الشؤون الاجتماعية احتجاجاً على قرار حل الجمعية ودمجها بمشروع التسويق الاجتماعي وتشريعهم استجابات الوزيرة للقاء بعضهم ووعدهم بحل المشكلة.

مايو	<ul style="list-style-type: none"> • اعتصام عمال الشركة العامة للطائرات بمقرى الشركة في دار السلام والمطرية احتجاجا على عدم صرف الحوافز كاملة دارت مفاوضات بين رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية ورئيس الشركة التفاوضية للكيماويات أسفرت عن صرف نصف حوافز العمال. • اعتصام عمال الخشب المضغوط بفارسكور داخل المصنع بسبب قرار تصفيته. عقد المجلس المحلي لفارسكور جلسة طارئة لبحث إرضاع المصنع والعمال وتحصل إلى اقتراح تشغيل وحدات انتاجية داخل المصنع.
يونيو	<ul style="list-style-type: none"> • اعتصام عدد من سائقي ومحضلي مرفق النقل الداخلي بمدينة شبراخة يوم واحد داخل الجراج. كان العاملون قد أرسلوا عدة برقيات قبل الاعتصام لعدد من المسؤولين طابروا فيها بالتدخل لتقاضي المرفق من الفساد. • اعتصام عدد من العاملين بمشروع محاجر الشرقية في مبنى إدارة المشروع. احتجاجا على قرار المحافظ بنقل تبعية المشروع من المحافظة إلى الوحدات المحلية. بما يهدد بتحويلهم من عمال خاضعين لقانون العمل الفردي إلى عمال محترفين يحصلون فصلهم من العمل. أدى ذلك إلى قيام محافظ الشرقية ورئيس النقابة العامة لعمال المناجم بترقيع اتفاق يقضي باستمرار تبعية مشروع المحاجر للمحافظة.
يوليو	<ul style="list-style-type: none"> • اعتصام عدد من مدرسي الأزهر داخل مبنى المعهد الأزهرى بسوهاج للمطالبة برفع إشراف رئيس الوزراء عن الأزهر وتعيين وزير لرعاية مصالحهم. وصرف حوافزهم ومعاملتهم اداريا حسب نظام التربية والتعليم.
سبتمبر	<ul style="list-style-type: none"> • اعتصام عمال الوريدة الثالثة بمصنع الفزل بكفر الدوار احتجاجا على عدم صرف حوافزهم.
أكتوبر	<ul style="list-style-type: none"> • اعتصام أعضاء اللجنة النقابية للعاملين بشركة الجمهورية للاودية داخل الشركة احتجاجا على ممارسات رئيس مجلس الإدارة وقد طالبت اللجنة بتنفيذ لائحة الشركة في صرف وزيادة الحوافز وصرف مكافآت نهاية الخدمة وإعادة حركة الترتيبات المتوقفة منذ عامين.
نومبر	<ul style="list-style-type: none"> • اعتصام عمال شركة أيكاب للمواد الغذائية لمدة ثلاثة ساعات لعدم صرف مرتباتهم وطرد عدد من العاملين وقد أسفر الاعتصام عن صرف المرتبات.
	مظاهرات
يناير	<ul style="list-style-type: none"> • تظاهر عمال شركة الرحاب بطنطا المكورة من مجموعة من المساهمين نتيجة طرد ١١٦ عاملا من المصنع بعد تحقيقه لخصائز. اتهم العمال مدير المصنع بتقويض العمال لتسهيل عملية بيع المصنع. • تظاهر أكثر من ٢٠ آلاف عامل بشركة اسكو مطالبين بصرف أرباحهم، التي يماطل مجلس الإدارة في صرفها.
أبريل	<ul style="list-style-type: none"> • تظاهر ٢٥٠ عاملا بمصنع هابى للصناعات المطالين بوقف بيع المصنع حتى يتم تحديد مصير العاملين. • تظاهر عمال شركة المستودعات العامة تضامنا مع زملائهم المصنوعين والذين كانوا يعملون بقوة لمدة عدة سنوات. وأدى التوجه إلى إلغاء قرار الفصل.

مايو	<ul style="list-style-type: none"> تظاهر حوالي ٧٢٠ عاملاً بلندق شيرتاتون مليونيروليس لاحتجاجاً على طردهم رغم انتهاء مقدمهم في عام ١٩٩٩ واحاط صاله أخرى من شركة مارريت المالية مطهم. أيدت وزارة القوى العاملة حق العمال في العودة وبالحايت شركة مارريت بذلك لكن الشركة رفضت التنفيذ.
يونيو	<ul style="list-style-type: none"> تظاهر عمال منابر الانتاج بالشركة الألمانية للصناعات المعدنية داخل الشركة لواقف محاولة تغيير رئيس اللجنة النقابية. ونجح المتظاهرون في اخلاق محفلة التغيير.
أكتوبر	تظاهر عدد من العمال بشركة مصر للفلز والنسيج بالحطة الكبرى بمقر اللجنة النقابية للشركة طالب المتظاهرون بزيادة الموائز وبدل الغذاء ومصرف بدل السكن وتحسين الخدمة الصحية. وحزل رئيس مجلس الادارة.

جدول رقم (٧)

الاحتجاجات الصاعقة ١٩٩١ - ١٩٩٤

الصفة	لقرابات	احتصامات	مظاهرات
١٩٩١	٢٠	٣	٣
١٩٩٢	١٠	٥	٥
١٩٩٣	٩	١	٤
١٩٩٤	٧	١١	٧

أداء وميَّاسات النظام السياسي

مقدمة :

عن هذا الأداء لدى المجتمع السياسى والمجتمع المدنى يشكل حجر الزاوية فى تجديد مشروعية هذا النظام.

ومن الضرورى لدراسة النظام السياسى دراسة موزنية وكاملة أن نستعرض كيفيه تجديد دورة المدخلات - العمليات - المخرجات، وأهم جوانب هذا التجديد هو موقف الرأى العام من أداء النظام السياسى، وبالتالي طرح مطالب تصحيحية، يجب على النظام السياسى التعامل معها بإيجابية من خلال وظيفة التأقلم.

غير أن التعرف على خريطة الرأى العام فى النظام السياسى المصرى يواجه صعوبات عملية عديدة تجعل الالتمتان لصحة الاستنتاجات أمرا غير ممكن فى الوقت الحالى، وإن كان من الممكن والضرورى إضافة قسم رابع لهذا الجزء من التقرير فى أعداد مقبلة عندما يصير من الممكن التعامل مع الرأى العام تعاملًا علميًا.

يركز هذا القسم من التقرير على جانب مخرجات النظام السياسى، بعد أن عالج القسمان الأول والثانى جانبي المدخلات (أولويات وموارد النظام السياسى) والعمليات بشقيها من صراع وتحالف، على الترتيب. ومخرجات النظام السياسى هى مستوى إنجازه لوظائفه وأدائه لمسئولياته وأنواره، وذلك تبعاً للأولويات التى وضعها لنفسه. ويظهر هذا الأداء فى مواقف، كما يظهر فى سياسات منظمة.

وتتنوع مجالات وضع وتطبيق السياسة ومستويات الاداء تنوعا واسعا للغاية. ولذلك فسوف نقتصر هنا على استعراض وتقويم الاداء والسياسات فى أربع مجالات هامة، وهى مجال التعيين، والمجال الاقتصادى، والسياسة الخارجية، والسياسة الدفاعية. ومن البديهي أن أداء النظام السياسى هو مناط الحكم عليه. وكذلك فإن الانطباع المتولد

أولاً : الأداء الانتخابي :

الحال في النظم السياسية التقليدية، والشمولية والشعبوية. ولكنه ليس سوقاً سياسياً منظماً ومستقراً يسمح للمجتمع المدني والسياسي بالاختيار الحر بين متنافسين على السلطة السياسية، كما هو الحال في النظام الديمقراطي.

وغالباً ما يتم الهجوم على مزيج من الآليات الديمقراطية والتسلطية : أي آليات تسمح بالمشاركة، وأخرى تنفرد فيها أجهزة الدولة بالاضطرار بالهزيمة، وذلك للوفاء بوظيفة التعبئة. ونستطيع أن نركز على بعض الملامح المميزة للتعبئة في النظام السياسي في مصر من خلال استعراض أداء هذه الوظيفة في مواقف إستثنائية تتطلب حشداً للموارد كبيرة في فترة زمنية قصيرة نسبياً لتحقيق أهداف محددة.

والتعبئة بهذا المعنى هي تلك الوظيفة التي تتبع للنظام السياسي مقابلة مواقف استثنائية أو خطيرة من خلال دعوة المجتمع للاضطرار بمسؤوليات وأدوار غير اعتيادية تعقد فيها موارد كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة للوفاء بأهداف قومية، أو من خلال اضطرار جهاز الدولة ذاته بهذه المسؤوليات والأدوار. وقد اخترنا دراسة أداء الوظيفة التعبوية للنظام السياسي في مصر من خلال موقفين غير عاديين، الأول هو كارثة السيول التي داهمت مسميد مصر في بداية شهر نوفمبر. والثاني هو عقد مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في القاهرة خلال شهر سبتمبر ومن الطريف أن نقارن الأداء التعبوي للنظام السياسي بين هذين الموقفين. ذلك أن الموقف الأول داخلي وينطوي على كارثة ذات أبعاد قومية. أما الموقف الثاني فيقع في مجال السياسة الخارجية، وينطوي على إمكانيات تحقيق مكسب قومي لمصر في العالم الخارجي. وحيث أن الموقف من المشاركة جوهر معادلات الوظيفة التعبوية، فسوف نطه حيز الزاوية في هذه المقارنة.

يحتاج مفهوم التعبئة إلى بعض الشرح، ولو الموجز، من وجهة نظر العلوم السياسية. فالتعبئة هي وظيفة من وظائف النظام السياسي يهدف من ورائها إلى تأكيد مشروعياته عن طريق تقديم صور وهياكل مختلفة للفعاليات المدنية والسياسية المنظمة لأطراف المجتمع المدني والسياسي. ويتم هذه الوظيفة باستيعاب أكبر قسم ممكن من هذا المجتمع في الخطاب السياسي (الجوهري) للنظام السياسي، وإتاحة الفرصة للمشاركة، وتجديد حسن التوجه والمستويات المشتركة، كضغوط مهمة لتحقيق أهداف قومية.

وفي المجتمعات الديمقراطية تتم عمليات التعبئة من خلال القنوات المتعددة للمشاركة السياسية المنظمة. وفي المجتمعات الشمولية والتسلطية، تتم التعبئة أساساً من خلال الحشد المخطط داخل قالب واحد، غالباً ما يكون إما الحزب الواحد الحاكم أو جهاز الدولة. وتعد التعبئة أهم وظائف النظام الشمولي، على حين تعد في النظام الديمقراطي وظيفة مكملة لعملية دوران السلطة بالاختيار الحر في إنتخابات دورية نزوية.

وتتور مشكلات كثيرة فيما يتصل بأداء وظيفة التعبئة في مراحل الانتقال (المتمد) من نظم غير ديمقراطية إلى النظام الديمقراطي. إذ يفقد جهاز الدولة جانباً كبيراً من قدراته التخطيطية، كما يفقد الخطاب السياسي الرسمي للنخبة الحاكمة جانباً كبيراً من جاذبيته وقدرته على حشد الجماهير أو المجتمع السياسي. وفي نفس الوقت لا تكون الأطراف المختلفة في المجتمع السياسي قد نجحت بعد في تنظيم ذاتها بصورة مستقلة وتعددية مستقرة. كما لا تكون آليات منظمة لدوران السلطة قد استقرت. وباختصار، فإن النظام السياسي في مرحلة الانتقال المتمد ليس كياناً عضوياً شديد الصلة بالمجتمع المدني والسياسي مثلما هو

١ - الأداء التوعوي حيال كارثة السيول بالصعيد

أسامة هيكل

القوات المسلحة . أما التأمين الفني لهذه المستودعات فهو من اختصاص الجمعية التعاونية للبترول. وبمذ انشاء الخزائن الآخرين، بدأ أهالي قرية «درنكة» يحذرون من أخطارها عليهم. وبالفعل أثمرت شكاوى المواطنين عن صدور تقرير من لجنة الأمن الصناعي في عام ١٩٩٢، تضمن آتوصيات هامة كلها تحذر من خطر انفجار هذين المستودعين، وتطالب بضرورة تركيب شبكة إطفاء فنية تعمل تلقائيا أعلى الخزائين لعدم وجود أى نظم إطفاء بهما، وتركيب «أوشاش» توريد مياه عليها، ووضع شبكة إنذار آلى بجميع جوانب الموقع تصب في المستودع لضمان سرعة الحركة والتصرف، مع توفير صندوق خشبي ذى واجهة زجاجية وأبداح خرطومين وقائف متعدد الأغراض بالصندوق بجوار كل حنفية حريق بالموقع.

كما طلبت لجنة الأمن الصناعي زيادة عدد عمال الأمن الصناعي إلى ٨ أفراد بكل وردية بدلاً من ٣ فقط، مع تدريبهم للتدريب الكافى على طرق استخدام أجهزة الإطفاء والإنذار، وعمل تجارب وهمية كل فترة لنشر الوعي اللازم بينهم على كيفية عمل المكافحة اللازمة. وطالبت أيضا بالتوسع في نشر أجهزة الإطفاء اليدوية من بوردية وثانى أكسيد الكربون لتأمين جوانب الفرع الإداري بالمستودعين، وتوفير جهازى إطفاء بوردية بسعة ٥٠ كيلو جرام لعنبرى الشنن والتفريغ بالمستودعين. ويلاحظ أن التقرير لم يصدر أية توصيات بالمستودعات الخمسة التى قامت بإنشائها القوات المسلحة منذ ١٩٦٩، مما يدل على مراعاة كافة سبل الأمن الصناعي بها. ورغم هذه التوصيات، لم تنفذ توصية واحدة منها، مما يؤكد مسئولية الجمعية التعاونية للبترول عن هذه الحرائق. وزاد من الإحساس بعدم أكتراث المسؤولين بالوزارة بهذه الكارثة، ما أعلنه النكتور حمدي الببني وزير البترول أمام الرئيس حسنى مبارك فى أسبوع بعد الكارثة بثمانية أيام فقط. فقد أعلن أن هذين المستودعين يخصان القوات المسلحة، وأن باقى المستودعات يعود الى عهد الاحتلال الانجليزى، الأمر الذى يؤكد أن الوزير المسئول لم يفحص أمر هذه المستودعات لمدة ثمانية أيام بعد وقوع الكارثة، أو أن المسئولين على المستويات الأقل زوبهه ببيانات خاطئة. وكلا الأمرين يؤكد أن هناك نقصا.

هطلت السيول على مصر - وبالذات محافظات الوجه القبلى - فى فجر الأربعاء ٢ نوفمبر ١٩٩٤. وتسببت فى مصر ٥٠٨ شخص، وأهدار عدة آلاف من الأقدلة المنزرعة بالمحاصيل الزراعية، وتشريد أكثر من ١٢ ألف أسرة فى محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا.

ورغم أن السيول ظاهرة طبيعية لا تعتبر كارثة فى حد ذاتها، إلا أنها تتحول إلى كارثة بسبب مجموعتين من العوامل. المجموعة الأولى تتصل بفشل المجتمع فى هندسة أسلوب حياته على نحو يقلل كثيرا من مخاطر هذه الظواهر على الحياة والممتلكات، أما المجموعة الثانية من العوامل فتشمل إفتقار النظام الاجتماعى والسياسى لآليات التعامل الفعال مع الظروف الاستثنائية والتتائج الخطيرة المتوقعة لحل هذه الظواهر الطبيعية. وسوف نلاحظ فى الاستعراض التالى لأدوار الهيئات المختلفة الضعف الشديد والطابع غير المباشر المفروض على المشاركة الشعبية وعلى مشاركة المنظمات التطوعية. وبالتالي صارت التوعية حيال كارثة السيول إحتكارا لجهاز الدولة. وفيما يلى نعرض لأدوار الهيئات والأجهزة المختلفة حيال هذه الكارثة.

أ - وزارة البترول والثروة المعدنية:

زاد من حجم الكارثة الصاعقة التى أصابت مستودعى البترول فى قرية درنكة القريبة من مدينة أسيوط. فأنفجر المستودعان ليسببا حرائق ضخمة فوق مياه السيول التى حملتها إلى قرية درنكة لتؤدى الى مصرع ٥٠٢ شخص حسب أقل التقديرات خلال لحظات.

وقد تبين - بالدراسة - أن المنطقة أعلى قرية «درنكة» بها ٧ خزانات بترول تعد احتياطيها استراتيجيا لوقود محافظة أسيوط وما حولها. وهناك ٥ مستودعات من بينها ما أنشأتها القوات المسلحة منذ عام ١٩٦٩. وفى عام ١٩٧٤، قامت القوات المسلحة بتسليم هذه المستودعات الخمسة لتصبح تحت إشراف الجمعية التعاونية للبترول.

وعقب ذلك أسرع الجمعية التعاونية للبترول فى انشاء خزائين اضافيين بواسطة إحدى شركات المقاولات، وانتهى انشاء الخزائين الآخرين فى ١٩٧٨. ويلاحظ أن جميع هذه المستودعات وضعت على ممرات بين الجبال المحيطة بأسيوط كنوع من التأمين لها، بالإضافة لتأمينها من قبل

ب- وزارة الحكم المحلي:

زار الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية قرية «بركة» المنكوبة بعد ٤ أيام فقط من وقوع الكارثة، وصرح بأن جميع الجثث تم استخراجها من تحت أنقاض القرية المنكوبة. وبعد ٤٨ ساعة فقط، نشرت وسائل الاعلام صورا لجثث تم استخراجها - لأم وطفلها - من تحت الانقاض، بينما ظلت ٥ جثث أخرى من نفس الأسرة تحت الانقاض لعجز وسائل الانقاذ عن استخراجها.

وقد أكد مسئولو الدفاع المدني الذين قاموا بعمليات الانقاذ - وهم الذين اكتسبوا خبرة سابقة في إزالة أنقاض عماره هليوبوليس التي انهارت في زلزال أكتوبر ١٩٩٢ - أنهم لا يستطيعون استخراج أكثر من ٥٠ جثة من تحت أنقاض هشة تعجز وسائلهم الضعيفة عن استخراجها، وأنهم لن يتمكنوا من رفع الانقاض عنها بسبب ضعف الامكانيات.

وهذا يؤكد أن ماحصر به وزير الادارة المحلية لم يكن مستندا على أسس سليمة، وأن وزارته لم تنتهج الأساليب العلمية في حصر الخسائر.

ج- وزارة الشؤون الاجتماعية:

خلال الأسبوع الأول من الكارثة، قامت الدكتوراه أمال عثمان وزيرة الشؤون الاجتماعية بزيارة المحافظات المنكوبة ٤ مرات متتالي. وكانت أكثر الوزراء الذين تعدت زياراتهم للمنطقة.

والمفروض أن نور الوزارة يبرز في هذه الأحوال لايواء واغاث المنكوبين، وأن يبدأ فور وقوع الكارثة مباشرة بحيث يتم امداد المناطق المنكوبة بخيام ايواء مناسبة لظروف البرد القارس، وكذلك البطالين والمراثب والمواد الغذائية اللازمة. إلا أن الملاحظ طوال فترة الكارثة، أن الوزارة أمدت المناطق المنكوبة ببطالين مزون لم يتسلمها المنكوبون، كما أمدتهم بخيام مهلهة وبالية، ويون الأعمدة اللازمة لها في معظم الأحيان. كما لم تقم الوزارة بتقديم المعونات الغذائية المطلوبة. وكانت مواد الاغاث الضائعة بالوزارة تلقى على هيئة أكوام غير مستعملة على جوانب المسكرات المنصوبة بسبب حالتها الرثة. كما لم تقم الوزارة بأى دور من خلال مسئوليتها الاشرافية على المنظمات والجمعيات الأهلية، إذ يلاحظ أن عددا قليلا جدا من هذه المنظمات والجمعيات قد أسهم مساهمة مؤثرة في عمليات الانقاذ والاغاث.

ولم تجد المنظمات والجمعيات والأفراد الراغبين في دعم مجهودات الانقاذ والاغاث من وسيلة للمساهمة سوى تقديم

مساعات مالية وتأمينية إلى جمعية الهلال الأحمر أو إلى المحافظات، وذلك رضوخا للأمر العسكري الذي يمنع أى جهة من جمع التبرعات أو العمل المباشر لتعزيز جهود الاغاث. ولهذا السبب غابت المشاركة الشعبية عن خريطة التعبئة اللازمة لمواجهة كارثة السيول.

د - المحافظات :

تسبب محافظ سوهاج في تقادم حجم الكارثة بسوهاج بسبب صمته، وعدم الاعلان عن حقيقة الأمر في محافظته لمدة ٤ أيام كاملة. ويعد هذا تبين أن سوهاج أصبحت أكثر المناطق المنكوبة، ويلغ عدد الأسر المشردة بها نحو ١٠ آلاف أسرة. كما بدأ المحافظون يتسابقون في محاولات لانتهاز الأمر بصورة أفضل من الواقع بشكل غير مدروس لدرجة أن محافظ المنيا أعلن في تصريح تلفزيوني أن «الوطنين يستألفوا لأنهم انشغلوا منازلهم في مجارى «السيول»، مما أثار استياء المشاهدين والمنكوبين على السواء. لأن المحافظ تجاهل أن المحافظة تركتهم يبنون في هذه المناطق الضيقة. كما تناسى ضرورة العمل على ايجاد حل لمواطني محافظته المنكوبين بدلا من توجيه اللوم والتشريع لهم في هذه الظروف. أما محافظ أسيوط فقد ركز في تصريحاته على أن النولة تعمل الكثير، ولم يحدد بالضبط ماذا تفعل كل جهة.

هـ - القوات المسلحة :

اختلف أداء القوات المسلحة جوهريا عن الأجهزة السابقة. وجاء ذلك الدور الإيجابي للقوات المسلحة متوجا بالنجاح لسببين أساسيين: أولهما ما تمتلكه القوات المسلحة من امكانيات غير متوفرة لأي جهة أخرى وتأتيها أن القوات المسلحة تعمل دائما من خلال مركز لإدارة الأزمات. ويعتقضى أسلوب عمل هذا المركز، تكون كل وحدة من وحدات القوات المسلحة في جميع أنحاء الجمهورية مزودة بخطط لإدارة الأزمات في حالات الكوارث المحتملة في كل منطقة محلية بهذه الوحدة. وتكون هذه الوحدات مزودة فوق ذلك بامكانيات للانقاذ والاغاث حسب ماتقتضيه هذه الخطط. ولهذا يكون التحرك سريعا.

وقوع كارثة السيول فجر الأربعاء ٢ نوفمبر، قامت سيارات الإطفاء التابعة للمنطقة الجنوبية العسكرية بجهد اطفاء ألسنة الهمب المشتعلة من خزاني الوقود. وفي نفس الوقت - ويعتقضى الخطط الموضوعية مسبقا - بدأت دوريات من القوات المسلحة تعمل على إنقاذ الأسر المحاصرة بالسيول، والعمل على انقاذ مايمكن إنقاذه. جمع حلول الصباح، بدأت القوات المسلحة في إعداد معسكرات

التي واجهتها المنظمات المدنية وغير الحكومية في مصر بسبب تراكم المشكلات القانونية والتنظيمية والسياسية لفترة طويلة جدا من الزمن. كما أن مؤتمرات الأمم المتحدة التي تشارك فيها أغلبية ساحقة من الدول، عادة بوفود كبيرة، وأعداد هائلة من ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية، تفرض بالضرورة مشكلات تنظيمية معقدة، وخاصة في ظروف أمنية صعبة بسبب إنعقاد المؤتمر في وقت كان الصدام فيه بين قوات الأمن والعناصر الإرهابية المتنامية للتنظيمات الأصولية المتطرفة في قمته. وكان إنعقاد المؤتمر في شهر سبتمبر بالذات سببا لبعض المخاوف الأمنية التي كان من شأنها أن تضاعف تعقيد الجانب التنظيم. وكذلك فإن نجاح مثل هذا المؤتمر يتطلب جزيئا بالتجهيزات المادية والتكنولوجية والإعلامية والاتصالية عموما. ويتطلب ذلك بدوره حشد موارد مالية وبشرية هائلة وعلى مستوى مرتفع من المهارة والتدريب.

وأخيرا فإن نجاح مثل هذا المؤتمر قد تطلب قدرات دبلوماسية متميزة نظرا لما كان متوقعا من اشتداد الخلاف على المستويين الحكومي والشعبي حول بعض توصيات مسودة الوثيقة النهائية الصادرة عن المؤتمر. ونساف من حجم هذه المشكلة انفجار الخلافات مبكرا نسبيا في الصحافة المصرية والعربية، ونجاح التيار الأصولي في إجتذاب عناصر من مؤسسات الدولة والأزهر إلى صفه في الهجوم على بعض التوصيات.

وكان من المتوقع أن يضاعف ذلك بدوره من صعوبة التوصل إلى حلول وسط حول المسائل الخلافية حتى على المستوى الحكومي. ويراجعة أداء الدولة المصرية في هذا المؤتمر. يمكن التأكيد على عدد من المعاني :

أولها إن جهاز الدولة المصري قد نجح على نحو بارز في مواجهة التحديات التي فرضها عقد هذا المؤتمر في القاهرة. وأظهر هذا الجهاز مستوى متميزا من الأداء على أكثر من صعيد، وخاصة الصعيد الدبلوماسي، وصعيد التجهيزات المادية والاتصالية، والحشد البشري الضروري لاستضافة أعداد هائلة من ممثلي الدول والمنظمات غير الحكومية.

وثانيها أن المستوى المدعش من التعبئة لقدرات جهاز الدولة المصري قد يمكن تقسيمه بالاهتمام الخاص الذي يوليه هذا الجهاز للسياسة الخارجية عموما وللمناسبات المماثلة التي تشهد لقاءات عالية في القاهرة. ويعتبر جهاز الدولة المصري هذه المناسبات مصلحة قومية من الدرجة الأولى، باكثير بكثير مما قد تضفي عليه هذه الصفة من أحوال وتطورات مطية.

للإيواء بناء على طلبات المسئولين بالمناطق المنكوبة لدرجة أنه تم إنشاء ٤ معسكرات مجهزة بنقاط خيمه طبيه وخزانات مياه ومراحيض بكافة الخدمات في أسبوط خلال ٧ ساعات فقط. وحتى نهاية الأسبوع الأول من الكارثة أصبح هناك ٢٨ معسكرا للإيواء المنكوبين في أسبوط وقنا وسوهاج، لدرجة أنه تم ترتيبها بأعمدة إنارة. كما تضمنت خطة الإنقاذ للقوات المسلحة إمداد المنكوبين بالمواد الغذائية اللازمة في صورة وجبات ساخنة. وتم دفع حوالي ١١ قطار إمداد من القاهرة إلى المحافظات المنكوبة لحمل الإمدادات من القوات المسلحة. وبلغت حمولة القطار الواحد ٨٠٠ طناً. في حين بلغت حملة المعونات الواردة من الخارج على متن ٤١ طائرة ٩٠٠ طناً فقط. وقد أثنى المواطنون الذين تم إيواءهم في هذه المعسكرات على مستويات الخدمة والأعاشة داخل معسكرات القوات المسلحة، بينما أبدوا ملاحظات بعدم وجود أي جهة أخرى عملت على إنقاذهم.

وبمقارنة بسيطة، يتضح أن انهيار مستويات الأداء بالأجهزة والوزارات المختلفة في حالات الكوارث والأزمات يعود لعدة أسباب رئيسية في عدم الالتزام بالمنهج العلمي وعدم وجود مراكز متخصصة في إدارة الأزمات بهذه الوزارات، بالإضافة إلى ضعف إمكانيات هذه الوزارات. وقد نجحت القوات المسلحة في هذه المحطة بسبب تجاوزها هذه الأسباب. والملاحظ أن مستويات أداء أجهزة الدولة نفسها كانت بارعة جدا في وقت استضافة مصر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وذلك بسبب وجود تنسيق محكم بينها. بينما غاب هذه التنسيق في حالة كارثة سيول الصعيد، فلم تتمكن من أداء أدوارها كما ينبغي.

٢- الأداء التعري بمناسبة إنعقاد مؤتمر السكان والتنمية:

جاء إختيار الأمم المتحدة للقاهرة كموقع لمعد مؤتمر السكان والتنمية تحديا خطيرا لجهاز الدولة المصري. ولُمند هذا التحدي على أكثر من مستوى وفي أكثر من مجال. فتقوم مؤتمرات الأمم المتحدة على الجمع بين مستويين حكومي، وغير حكومي، وعلى حين يفرض المستوى الحكومي تصديا يتعلق بالموارد المالية، والتنظيم، والقدرات الدبلوماسية ومهارات الاتصال والإعلام، فإن المستوى غيرالحكومي يفرض بالأساس تحديات سياسية، مما يقتضي تقديم المنظمات غير الحكومية المصرية بمستوى معقول من الأداء والاحترام. وهو مايتطلب جزيئا بمتعتها بالحد الأدنى من الحرية في التعبير عن ذاتها، والتنسيق فيما بينها. ومثل ذلك تحديا كبيرا بسبب الظروف الصعبة

عنه «مهمة قومية» من خلال صيغة سياسية متحررة
وبعيده عن الأطر القانونية الضيقة الضاغطة - في العادة
- على المجتمع المدني.

وبهنا في هذا السياق أن نعرض لتجربة مشاركة
المنظمات المدنية وغير الحكومية المهتمة بقضايا المرأة
والسكان والتنمية في هذا المؤتمر كنموذج للآداء التعبوي
للدولة المصرية بمناسبة إنعقاد هذا المؤتمر في القاهرة.

٣ - الجمعيات النسائية المصرية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية

د. سارة بن نفيسة

المصرية يبين تنامي دور هذه المنظمات وتدعم مركزها بل
وأبضا رغبة الدولة المصرية في أن تتخذ منها شريكة في
بعض المشروعات السياسية وأسعة النطاق فيما يتعلق
بسياساتها السكانية.

وفي حقيقة الأمر فإن هذا التقدير الجديد لدور الجمعيات
ليس أمرا تتفرد به مصر، وإنما هو مثل أحد المعطيات
المشتركة بين جميع البلدان ووجه خاص البلدان النامية،
وذلك بالارتباط مع التوجهات الدولية وسياسات التصحيح
الهيكلية التي تقلص دور الدول لصالح المنظمات الوسيطة
الموجودة في المجتمع.

وفيما يخص لجنة المنظمات غير الحكومية المصرية التي
تم تشكيلها بناء على دعوة وزير السكان، فأنها حددت
لنفسها كهدف الاعداد للمشاركة المصرية في منتدى
المنظمات غير الحكومية الذي عقد على هامش المؤتمر الدولي
الرسمي بهدف اناحة الفرصة أمام الجمعيات المصرية ذات
الخبرة الممتدة والغنية في مجالات مساعدة الأسرة والطفولة
لكي تعبر عن آرائها وأفكارها بشكل منسق وموحد.

ولقد ترأست هذه اللجنة واحدة من زائدات العمل
الاجتماعي الخيرية وهي السيدة عزيزة حسين رئيسة
جمعية تنظيم الأسرة، ومعه السيدة منى نو الفقار الحامية
وعضو جمعية تحسين الصحة. ولقد شكلت هذه اللجنة ست
لجان متخصصة أوبكت رياستها لشخصيات من الصفوة
المتقنة والطمية وذلك على النحو الآتي:

- لجنة الصحة الانجابية.
- لجنة الثقافة الأسرية.
- لجنة دعم دور المرأة.

ثالثهما نجاح جهاز الدولة المصري في إستكمال
التجهيزات الضرورية لهذا المؤتمر من طريق صيغة سياسية
وتنظيمية إنفتحت بمقتضاها على بعض أقسام المجتمع
المصري، وخاصة رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية،
والخبراء الوطنيين في مجالات شتى.

وتعد مناسبة انعقاد المؤتمر من المناسبات القليلة التي
يتخلل فيها جهاز الدولة عن تحفظه وعزله التقليدي عن
المجتمع المدني ويبادر بدعوة أقسام منه للمشاركة في تحمل

لقد كان انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة
خلال شهر سبتمبر ١٩٩٤، بمثابة فرصة مواتية للجمعيات
المصرية المعنية بالمرأة والأسرة لكي تسيء طاقاتها لاسماع
صوتها معلقة أراها بشأن المسائل التي اثارها المؤتمر
وتمس مباشرة بوضع المرأة داخل الأسرة والمجتمع.

بيد أن اشكال هذه التعبئة وخصائصها توضع بجلاء
أنها تتجاوز حدود رهانات واهتمامات الجمعيات النسائية
بل والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإنما في الواقع كاشفة
للمرحلة الهامة التي اجتازها حاليا الجمعيات الأهلية
المصرية بصفة عامة.

والواقع أن هذه المرحلة تخص العلاقات فيما بين هذه
الجمعيات وعلاقاتها بالدولة والادارة بل وعلاقاتها بالخارج
والبيئة الدولية. كما تعبر هذه المرحلة عن الصلة الجديدة
التي تسعى الدولة إلى اقامتها مع هذا القطاع من المجتمع
المدني المصري، والشكل الجديد للتعبئة السيليسية التي
تخوض تجربتها منذ أكثر من عام.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الضانسية الأولى
لهذه التعبئة هي أن المصود بها ليس مجرد تعبئة عابرة أو
وقتيية بل انها بدأت على مصاف أكثر من عام قبل انعقاد
المؤتمر الدولي ومع انشاء اللجنة المصرية للمنظمات غير
الحكومية في يوليو ١٩٩٢ بناء على دعوة وزير السكان
الجديد الدكتور ماهر مهران. ولاشك أن انشاء وزارة تتركس
لمسألة السكان والأسرة وحدها، إنما هي مبادرة تعبر في
حد ذاتها عن رغبة الدولة المصرية في أن تجعل المسألة
السكانية ضمن الاهتمامات الجهورية لسياساتها وأن
تتصدى في ذات الوقت لمشكلة الزيادة السكانية. كما أن
هذا النداء الرسمي الموجه إلى المنظمات غير الحكومية

• لجنة التنمية الاقتصادية.

• لجنة السكان والبيئة.

• لجنة السكان والهجرة.

وقد قامت هذه اللجان الفرعية بتنظيم اجتماعات تحضيرية مع عدد كبير من الجمعيات المصرية المنتشرة في جميع أنحاء مصر وذلك انطلاقاً من محاور ثلاثة رئيسية هي: جمعية تنظيم الأسرة بالقاهرة بالنسبة للقاهرة الكبرى، وجمعية تنظيم الأسرة بالإسكندرية بالنسبة لمحافظة الدلتا، وأخيراً الجمعية الانجيلية القبطية للخدمات الاجتماعية بالنسبة لمحافظة الوجه القبلي.

وجدير بالتنويه أن هذا العمل الجماعي الذي شاركت فيه أكثر من أربع مائة جمعية مصرية يمتاز بأنه قد تحقق دون الاستعانة بهياكل التنسيق التي تم إرسالها بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤، والتي هي في الواقع هياكل إدارية للرقابة أكثر منها هياكل فعالية للتنسيق أقامتها الجمعيات ذاتها.

إن هذه التجربة الفريدة من نوعها تدل على درجة نضج الجمعيات المصرية وروح المسؤولية لديها وكذلك قدرتها على تنسيق جهودها بشأن موضوعات هامة يرتفع بها مستقبل البلاد، وذلك دون الاستعانة بوساطة الدولة أو الجهات الإدارية. كما أن هذا العمل الجماعي نجح في أن يستقطب شخصيات كبرى من الصفوة النسانية المصرية ومن كبار وأبرز المتخصصين في المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية لكي يعملوا مع مواطنين بسطاء أعضاء الجمعيات الخيرية التي تمارس نشاطاً ميدانياً. بل أن هذا العمل الجماعي يبرز إلى أي مدى نجحت شخصيات من جميع الاتجاهات والانتماءات والتخصصات في إنجاز عمل مشترك على مدى أكثر من عام، وتوفير آرائها وجهات نظرها وهو ما أثر عن إصدار كتيب مشترك مكون من وثيقة المنظمات غير الحكومية المصرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. والواقع أن هذه الوثيقة المكونة من ستين صفحة وتم توزيعها أثناء المؤتمر، تتميز برؤية مستبيرة للمشكلات التي أثارها وتناولها المؤتمر حتى وإن لم تحد كثيراً عن الرأي الرسمي للدولة والأزهر والكنيسة القبطية بشأن المسائل ذات الحساسية ومنها على سبيل المثال مسألة الاجهاض. وتتأكد الرؤية المستبيرة للوثيقة بوجه خاص في الفصل المكرس لنور المرأة، فهي تطالب بتكافؤ الفرص مع الرجل خاصة في مجالات التعليم والعمل والحصول على قروض... الخ. كما تطالب بالمساواة أمام القانون الجنائي وقانون الجنسية وأساساً بتعديل في

عقد الزواج بما يكفل مزيداً من المساواة بين الزوجين. وتتشدد أيضاً الوثيقة مشاركة أكبر من جانب المرأة المصرية في المجالات الثقافية والسياسية والرياضية. وأخيراً تقرح الوثيقة تحسين مستوى الصحة الانجابية للمرأة خاصة من خلال تنظيم الأسرة والتربية الجنسية ومناقضة العادات البالية التي تعثر بها مثل عادة الفتان.

ويصفه إجمالية تقدر الوثيقة أن مسألة الزيادة السكانية لا يمكن معالجتها إلا بواسطة تحسين وضع المرأة وتوعيتها بهذه المشكلة وأخيراً من خلال تحقيق تنمية متكاملة. ومن جهة أخرى كان الهدف من هذه الوثيقة توضيح عمل الجمعيات المصرية على مدى السنوات القادمة، ومساهمتها ليس فقط في حل المشكلات السكانية التي تعاني منها مصر وإنما أيضاً مساهماتها وطى نطاق أوسع في تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في البلاد. والواقع أن المنظمات غير الحكومية المصرية توضع من خلال هذه الوثيقة، أنها مدركة لتجربتها التاريخية الغنية، وأنها تعتبر نفسها عناصر فاعلة في عملية التنمية وتتطلع إلى الخبرات مع نظيراتها في البلدان الأخرى ويوجه خاص البلدان العربية. ومن ثم تجدر الإشارة إلى هذا الصد إلى اجتماع المنظمات غير الحكومية العربية بالقاهرة يومى ١ و ٢ سبتمبر ١٩٩٥ بهدف التوصل إلى موقف مشترك لجميع هذه المنظمات حيال الموضوعات المطروحة على المؤتمر.

وخلاصة لما تقدم نقول أنه إذا كان تحرك الجمعيات المصرية بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد أظهر الطاقات الهائلة للنسيج المصرى، فإنه كشف أيضاً عن رغبة الدولة المصرية في إقامة علاقة جديدة مع المجتمع المدني المصرى تستند إلى مزيد من الإصغاء والحوار لا إلى عدم الثقة والشكوك.

وهكذا وافق النظام المصرى على أن تتحقق هذه التعبئة بعيداً عن رقابة موفلى الشؤون الاجتماعية وخارج نطاق القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤، مؤكداً بذلك أنه يهتم بالانتقادات التي توجهها الصفوة المصرية من جميع الاتجاهات منذ سنوات ضد سلطة الوصاية الإدارية التي تعوق انشطتها، وهكذا هي تطالب في أكثر من موضع في الوثيقة بتعديل قانون الجمعيات بما يكفل لها مزيداً من التحرر. والواقع أن هذا المطلب ليس بمستحدث فهو مطلب مشترك لمعظم الصفوة المثقفة المصرية منذ سنوات من منطلق اعتقادها بأن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ يعوق حياة الجمعيات المصرية ويقصرها على وظائف البر. بينما الجمعيات المصرية قادرة على النهوض بوظائف أخرى مثل حماية البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان... الخ.

وأخيراً يمكن القول بأن ما اضطلعت به الجمعيات المصرية من أعمال وأنشطة تحضيرية للمؤتمر النولى علاقة على تواجدها النشط فى منتدى المنظمات غير الحكومية، قد كفل لها امكانية إقامة علاقات مع الخارج ومع البيئة النولية، وهو ما أدى إلى طرح مشكلة اعتبارها بمثابة عناصر فعلية فى الساحة النولية على غرار النول .كما تأتى للمنظمات غير الحكومية المصرية تبادل هذا القانون وه الختم البيروقراطى الذى تبصم به حياة الجمعيات المصرية.

وبناء عليه بدأت خطوات الاصلاح بمراجعة المادتين ٥٠ و ٨٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى مارس ١٩٩٤ . وتحظر المادة ٥٠ الجديدة الجمع بين الانضمام إلى الجمعيات وعضوية المجالس المحلية أو تولى وظيفة فى الادارات المختصة بالرقابة على أنشطة الجمعيات. والهدف من مراجعة المادة ٥٠ واضح تماماً ويتعلل فى تقليص نقل الادارة على الجمعيات المصرية وترك هذه الاخيرة تدبر شئونها بنفسها. والأمر يتعلق هنا باصلاح هام إذا

ما ادر كنا العدد الضخم للموظفين الذين ينشطون بل يديرون الجمعيات ويوجه خاص جمعيات التنمية. أما المادة ٨٥ المعدلة فتتها تستهدف بيورها الحد من نفوذ موظفى الشئون الاجتماعية تجاه الجمعيات طالما أن رئاسة الاتحاد القومى للجمعيات لم تعد بحكم القانون مقصورة على وزارة الشئون الاجتماعية وإنما يكون اختيار شاغل هذا المنصب من صلاحيات رئيس الجمهورية. وفى حقيقة الأمر فإن هذه الصيغة الجديدة للعلاقة بين النولة والجمعيات يجب فهمها فى اطار الصيغة الجديدة للعلاقة بين النولة والمجتمع فى مصر، والتي برزت بوجه خاص من خلال تجربة الحوار الوطنى. والواقع أن عقد هذا المؤتمر فى القاهرة انطوى على مراهقات سياسية واقتصادية هامة بالنسبة للنولة المصرية، فى الصدارة منها تحسين صورتها المميزة على المستوى النولى والتي نال منها توالى العمليات الارهابية ضد السياح والاجانب، ومن جهة أخرى تأكيد رغبتها فى ارساء الديمقراطية وتحرير الحياة الاقتصادية والسياسية.

ثانيا : السياسة الاقتصادية والاداء التنموى

عبد الفتاح الجبالي

استخدام ممكن. ويتطلب ذلك بنية اقتصادية ومستوى صناعيا معقولا ونموا زراعيا يساعد على تلبية الاحتياجات الاساسية.

وقد شهد المجتمع المصرى منذ عدة سنوات تغيرات هائلة فى البيئة الاقتصادية والقانونية بهدف علاج الاختلالات فى التوازن الاقتصادى العام. وعمدت الحكومة الى تنفيذ برنامج شامل يهدف الى تأكيد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على قوى السوق وتشجيع المبادرات الخاصة وتحرير السياسات الاقتصادية والادارية والتنظيمية. ويتقضى تقييم الاداء التنموى للسياسة الاقتصادية الجديدة التركيز على المحاور الاساسية لهذه السياسة مثل النمو فى القطاعات السلعية وسياسات الاسعار والاستثمار والتوظيف فضلا عن سياسات التعامل مع العالم الخارجى. ويرتبط بذلك تحليل ماتم من اجراءات فى سياق عملية التصحيح، والهادفة الى توجيه الاقتصاد والسير به فى مسار للنمو المستقر والممكن استمراره. وهنا توجد عدة مؤشرات للحكم على مدى نجاح السياسة الاقتصادية وهى الانتاجية وتطورها فى المجتمع ومستويات التشغيل وسوق العمل، ومدى استقرار الاسعار والتضخم واخيرا مدى العدالة فى توزيع الدخل.

١ - سياسات النمو الاقتصادى والقطاعات السلعية :

تشير بيانات وزارة التخطيط الى ان الناتج المحلى الاجمالى قد زاد من ١٢١,١ مليار جنيه الى ١٢٤,٢ مليار والى ١٣٩,٢ مليار جنيه خلال الاصوام ١٩٩٢/٩١ و١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٤/٩٣ على التوالي. وبالتالي بلغ معدل النمو ٢,٥ ٪ و ٣,٦ ٪ فى العامين المذكورين على الترتيب. بينما بلغ معدل النمو الحقيقي فى الناتج خلال الفترة ٨٧/ ١٩٨٨-١٩٩٢/٩١ حوالى ٤,٤ ٪.

وقد استأثرت القطاعات السلعية بنحو ٤٩,٩ ٪ من الناتج، مقابل ٣٢,٩ ٪ للخدمات الانتاجية وهى تضم قناة

كان العام المالى ١٩٩٤/٩٣ نقطة فاصلة فى عملية الاصلاح الاقتصادى فى مصر. إذ شهد نهاية المرحلة الاولى ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٢/٩١، والتي تضمنت العديد من الاجراءات، فى مجالات السياسة النقدية والائتمانية والسياسة المالية والمعاملات الخارجية والاسعار، وبما استهدف اعادة التوازن الى الاقتصاد وتهيئة افضل الفرص للاستثمار، انطلاقا من برنامج الاصلاح الهيكلى للبنك الدولى، واتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولى. كما شهد بداية المرحلة الثانية التى تستهدف رفع معدل النمو الى ثلاثة اضعاف النمو السكانى الذى يبلغ ٤,٤ ٪ سنويا، عن طريق التركيز على جانب العرض وذلك من خلال التوسع فى الاستثمارات ودعم القدرات الانتاجية والاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة، وذلك بغية امتصاص البطالة ورفع متوسط الدخل الفردى الحقيقى.

ويرى البعض ان الحكومة قد هأت الأوضاع للانطلاق الى المرحلة الثانية بعد ان نجحت فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى، بموجب التخفيض الذى حدث فى عجز الموازنة العامة للدولة والوصول به الى حدود ٢,٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى، والتخلص من العجز الجارى مع العالم الخارجى، وتخفيض معدل الدين الخارجى. كما أدت هذه الاجراءات الى خفض الضغوط التضخمية بالبلاد. وتعتمد هذه السياسة على عدة محاور رئيسية وهى : استكمال عملية التحرير التجارى عن طريق إزالة العوائق الجمركية خاصة على السلع الرأسمالية، واستكمال عملية تحرير الاسعار الزراعية والصناعية والطاقة، واستكمال عملية بيع القطاع العام والاصلاح القانونى والادارى.

وفى هذا السياق يمكننا مناقشة السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية خلال الفترة الماضية بغية الوقوف على طبيعة الاداء التنموى، انطلاقا من ان ركيزة سياسات العرض الكلى هى زيادة الانتاج والانتاجية من خلال التوسع المستمر فى بناء القواعد الانتاجية وتعبئة الموارد الاقتصادية المحلية، المحكمة والفعلية، واستخدامها افضل

السويس وقطاع التجارة والمال والنقل والمواصلات والسياحة، واستحوذت الخدمات الاجتماعية التي تضم السكان والمرافق العامة والخدمات الشخصية والتأمين الاجتماعي والخدمات الحكومية الأخرى، على ١٧,٢٪ من الناتج، وذلك مقابل ٤٩,٩٪/٣٢,٣٪/١٦,٨٪ لكل من القطاعات السلبية والخدمات الانتاجية والاجتماعية على الترتيب في عام ١٩٩٢/٩١. (كما يتضح من الجدول رقم ٤١).

وعني ذلك ثبات النصيب النسبي لقطاع الانتاج السلعي، وتزايد النصيب النسبي لقطاع الخدمات الاجتماعية، ولاشك أن أكثر المؤشرات سلبية تتمثل في تدهور النمو في قطاع الزراعة، وتواضع معدل الاداء في هذا القطاع الذي تعرض لكساد شديد الطويلة في الوقت الذي زاد فيه الطلب على الغذاء بصورة كبيرة، مما أدى في النهاية الى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي واتساع الفجوة الغذائية، وتزايد الاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء.

وعموماً فقد أدى ضعف أداء القطاعات السلعية الرئيسية الى استمرار حالة الركود والكساد، والتي تظهر من خلال عدة مؤشرات مثل انخفاض مستويات التشغيل وتراجع معدلات نمو الاستثمار، الأمر الذي ينعكس بدوره على معدلات نمو الدخل القومي، وهو ما يرجع الى طبيعة السياسات الانكماشية التي سارت عليها الدولة لخفض معدل التضخم والسياسات الأخرى التي تضمنها البرنامج الاقتصادي. وهنا يمكننا مناقشة موضوعين هامين اولهما تدهور الزراعة المصرية وثانيهما قضية الخصخصة.

أ - الزراعة :

شهدت الزراعة تطورات مثيرة خلال الفترة محل الدراسة حيث تم تحرير السياسات السعرية بعد الغاء تدخل الدولة في تحديد الاسعار وتركها لقوى السوق بغية تحسين معدلات التبادل بين الاسعار الزراعية وغير الزراعية ومن ثم تحقيق معدلات نمو اكبر وزيادة دخول المنتجين الزراعيين. وتطلق هذه السياسة من قرينة اساسية مؤداها ان هذا القطاع قد تحمل، على مدى اكثر من ثلاثين عاماً الكثير من الاعباء المالية، خاصة بسبب نظام التوريد الاجباري للمحاصيل باسعار محددة تقل كثيراً عن اسعار السوق. وقد ركزت السياسة الزراعية في الآونة الأخيرة على عدة مجالات أهمها:

• تصحيح المسار الاقتصادي في مجال السياسة السعرية والتسويقية. وقد تم الغاء التوريد الاجباري لكافة المحاصيل.

• رفع اسعار توريد المحاصيل استرشاداً بالاسعار العالمية.

• الغاء الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعي.

• ازالة القيود الحكومية على دور القطاع الخاص في استيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج.

• اجراء اصلاحات مؤسسية.

ومع ذلك فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعاً في نمو القطاع الزراعي، رغم انه يساهم بنسبة ١٦,٥٪ من الناتج المحلي ويعمل به ٣٢,٤٪ من اجمالي المشتغلين. ويرجع ذلك الى الارتفاع المحسوظ في تكاليف الانتاج الزراعي نتيجة ارتفاع اسعار الكثير من مستلزمات الانتاج وبمعز الفائدة على القروض الزراعية، التي يتقاضاها بنك الائتمان الزراعي حتى بالمقارنة باسعار الفائدة في البنوك التجارية، الأمر الذي أدى الى انخفاض العائد الصافي على الاستثمار الزراعي بشكل ملحوظ. كما تظل نسبة الاستثمارات الزراعية الى الاستثمارات الكلية محدودة للغاية ولاتتناسب مع أهمية هذا القطاع وبوجه، إذ تشير بيانات الحطة الى ان الزراعة سوف تستحوذ على ٢١٤٨,١ مليون جنيه من الاستثمارات لعام ١٩٩٥/٩٤ وذلك بنسبة ١,١٪ من اجمالي الاستثمارات. وبذل ذلك على التراجع المستمر في نصيب الزراعة من الاستثمارات، إذ كانت هذه النسبة حوالي ١٠٪ عام ٨٩/١٩٩٠ وبعطت الى ٧,٩٪ عام ٩١/١٩٩٢ ثم ارتفعت قليلاً الى ٩,٤٪ عام ٩٢/١٩٩٣ وتراجعت بعد ذلك، ولا يخفى ما لذلك من اثار على الفجوة الغذائية والتركييب المحصولي في مصر، خاصة في ظل السياسة الراهنة للحكومة فضلاً عن التطورات الجارية على الساحة الدولية وخصوصاً النتائج المترتبة على بورة اورجواي والاتفاقية الزراعية الموقعة ضمن إتفاقات الدورة. فتشير الدراسات الى ان هناك احتمالات لارتفاع اسعار السلع الغذائية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ وذلك بعد ان توصلت الاتفاقية الى تحويل القيود الكمية الى رسوم جمركية وتحديد المستويات العليا لهذه الرسوم، مع خفض المستويات الحالية للجمارك بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات بالنسبة لبلدان المتقدمة و٢٤٪ خلال عشر سنوات بالنسبة للبلدان النامية. ومن ضمنها مصر وخفض الدعم المقدم للمزارعين والصادرات.

وفقاً لهذه الاجراءات سيكون لزاماً على الدولة تعديل سياستها الاقتصادية من أجل التكيف مع نتائج جولة اورجواي بادخال تعديلات هيكلية على بنيتها الاقتصادية. بما يكفل زيادة دخول المزارعين مما يسمح بالمزيد من

الصادرات الزراعية، ويدفع الدولة الى العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن على الرغم من الهجاء النظرية لهذه المقولة، إلا ان الواقع الاقتصادي لا يدعمها، إذ تشكل الفجوة الغذائية مصدر قلق كبير لميزان المدفوعات المصري. فقد بلغت الواردات الغذائية ٢٢١٥ مليون دولار عام ١٩٩٤/٩٣ مقابل ٢١٨٣ مليون عام ١٩٩٣/٩٢، وذلك بعد ان تناقصت معدلات الانتاج من السلع الزراعية الرئيسية مع ازدياد معدلات الاستهلاك المحلي، الأمر الذي ترتب عليه تناقص الكميات المعدة للتصدير.

وعلى الجانب الآخر تشير البيانات الاحصائية الى تراجع في المساحة المزروعة من السلع الرئيسية كالقطن والبطاطس فضلا عن القطن الذي يتمتع بأكثر ميزة نسبية، ومع ذلك تناقصت مساحته من ١,٦ مليون فدان عام ٧٣، الى ١٩٧٤ الى ٨٨٤ الف فدان فقط عام ١٩٩٤/٩٣ ويعتبر احجام المزارعين عن زراعة القطن والتحول الى غيره من المحاصيل ظاهرة خطيرة لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد القومي.

ويرجع ذلك الى عدة عوامل يأتي على رأسها نقص العائد المالي من الفدان، خاصة في ظل الزيادة الكبيرة في اسعار مستلزمات الانتاج، ناهيك عن بده دورة القطن مقارنة بالمحاصيل الأخرى ذات العمر القصير، وخضوع الدورة الزراعية الى سياسة التحرر الاقتصادي وترك المزارع يزرع ما يشاء. شهدت الحقبة الماضية تزيين الكميات التي استهلكتها الصناعة المحلية من الأقطان بين ٥,٤، ٥,٣، ٥,٢ مليون قنطار متري خلال اعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ ثم انخفضت الى ٤/١ مليون عام ١٩٩٣. الأمر الذي دفع الحكومة الى استيراد اقطان اجنبية من الخارج. وقامت الحكومة باعادة بورصة البضاعة المأخوذة للأقطان (ميناء البصل) العمل مرة أخرى بعد توقف دام نحو اربعين عاما، كما قامت بتنظيم تجارة القطن في الداخل. وهي مسألة غاية في الضرورة نظرا لتناقص الجزء الفائض للتصدير عاما بعد آخر من محصول القطن، ناهيك عن نقص الخبرة والمعرفة والدراية الكاملة بالاسواق. كما يتضح من الجدولين (٢) و(٣) وفيما يتعلق بمحصول القمح فقد زادت مساحته من ١٩٥٥ الف فدان عام ١٩٩٠ الى ٢١٩٢ الف فدان عام ١٩٩٣ وذلك بسبب وضع الدولة لاسعار توريد اختيارى محفزة للمنتجين تتجاوز الاسعار العالمية من ناحية وتدخل الدولة في التفاوض بالانتاجية من خلال التوسع في زراعة محاصيل عالية الانتاجية من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من زيادة انتاج القمح الى ٢٢,٢ مليون

اربد عام ١٩٩٢ مقابل ١٣,٤ مليونا عام ١٩٨٢ إلا ان الفجوة مازالت كبيرة تصل الى ٥,٥ مليون طن وهو ما يبيح على القلق خاصة بعد تحرير الزراعة العالمية وما يترتب عليها من إلغاء الدعم على واردات مصر من القمح والقمح الأمريكي التي تبلغ حاليا مليوني طن، هذا الى جانب التطورات الأخرى بالاسواق العالمية، وتشير التوقعات الى ارتفاع سعره في السوق العالمي، نظرا لتوقع دخول الصين الى السوق العالمية كمستورد وانخفاض انتاجه في الدول المصدرة الرئيسية مثل أمريكا وكندا وأستراليا، وذلك في الوقت الذي يتوقع فيه زيادة واردات الدول المستوردة الرئيسية منه وتوقع انخفاض مخزون نهاية المدة في الدول المصدرة له الى أقل المستويات منذ عشر سنوات.

أما فيما يتعلق بمحصول الارز فقد زادت المساحة المزروعة من ١,٣٦ الف فدان عام ١٩٩٠ الى ١٢٨٢ الف فدان عام ١٩٩٣، ويرجع السبب في ذلك الى زيادة ربحيته مقارنة بالمحصول الرئيسي المنافس له في الموسم الصيفي وهو الذرة الشامية، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت اسعار الارز بالاسواق بصورة كبيرة بسبب مضاربة بعض التجار على الاسعار، فضلا عن السياسة الحكومية الخاطئة التي لم تلتن عن فتح باب التصدير الا بعد ان انتقلت حيازة وملكية المحصول من المزارعين الى التجار بنسبة ٧٥٪.

وعلى الرغم من الأطروحات الخاصة بتحرير الزراعة المصرية والاعتماد على آليات السوق، فإنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار خصوصية عملية التحرير الاقتصادي في الزراعة، بالمقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد، او بالنسبة لسياسة الاقتصادية الكلية، وتفرض هذه الخصوصية نفسها من خلال عاملين على الأقل اولها يتعلق بالقيود الصارمة المفروضة على التوسع في الانتاج الزراعي، وهي قيود طبيعية (تتعلق بكل من عرض الأرض والمياه) واقتصادية (بصفة خاصة بالنسبة لتكلفة الاستصلاح والانتاج في الاراض الجديدة).

أما العامل الثاني فيقتلح بنظم الملكية وعلاقات الانتاج الزراعي التي تتسم بسيادة نظم الملكية الصغيرة والزمنية، بما يؤدي اليه ذلك الأمر، من مظاهر متعددة أهمها من الناحية الاقتصادية صعوبة توفير رؤوس الأموال الضرورية للاستثمار في الانتاج الزراعي بسبب ضلالة الفائض المتحقق للفلاح الصغير، وعلى حين يتسم جانب العرض بالتأشيمية الشديدة، فإن جانب التسويق يتسم بقدر مرتفع من التمرکز وخاصة في قطاع تجارة الجملة، مما يجعل الفلاح الصغير معرضا للإستغلال بسبب ميل هذا الهيكل للانتاج والتسويق التحيز لصالح تجارة الجملة الكبار من

حيث توزع الفائض المحقق. ويؤدي ضعف قدرة الفلاح الصغير على الاستثمار إلى جملة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تحرم النشاط الزراعي في نهاية المطاف من الفرص العادلة في الاستثمار، وتؤدي به بالتالي إلى تراجع نمو الانتاجية.

ب- الصناعة المصرية والتخصيص:

يتفق معظم الباحثين على أن الصناعة المصرية تعاني من ركود شديد خاصة منذ بداية التسمينات وحتى الآن، وذلك بعد أن اتجه نصيبها من الاستثمار الثابت إلى الانخفاض إذ لم تحصل إلا على ٢,٦٪ من الاجمالي خلال عام ١٩٩٥/٩٤!! وهو مبلغ ضئيل للغاية لا يتناسب مع احتياجات الصناعة المصرية، هذا مع تسليما الكامل بأن تطوير الصناعة لا يتوقف على حجم الاستثمار الصناعي فقط بل يرتبط بالعديد من العوامل الأخرى أهمها وجود خطة استراتيجية للتنمية الصناعية والتنسيق التام والكامل بين القطاعات المختلفة.

كما تتميز الصناعة المصرية بدرجة عالية من الاعتماد على الخارج لتوفير احتياجاتها من المدخلات الرئيسية. ويعود ذلك إلى نمط التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة التي تؤدي إلى تميزها نحو استيراد السلع الوسيطة وارتفاع نفقة ما يتم استيراده من عناصر الانتاج لمعلم الصناعات الرئيسية بالنسبة لقيمة المنتج النهائي، ويؤدي ذلك في النهاية إلى التقليل من كفاءة استخدام الموارد المحلية المتاحة وتزايد الاعتماد على الواردات. ولا يخفى ما لذلك من تأثير على هيكل التجارة وبإذات على اعباء ميزان المدفوعات.

وفي هذا السياق بدأت الحكومة المصرية في توسيع قاعدة الملكية عن طريق سياسة التخصيصية، فاصدرت قانونا جديدا لقطاع الاعمال، يمكن شركات القطاع العام من العمل في ظل ظروف مشابهة لشركات القطاع الخاص ويعين تشكيل القطاع العام في شكل شركات قابضة وتابعة وهو القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ وصدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في اواخر اكتوبر من العام المذكور.

وقد حدد القانون الجديد شكل شركات قطاع الاعمال على مستويين : الشركات القابضة، والشركات التابعة لها، وتتخذ هذه الشركات بنوعها شكل الشركات المساهمة ولهذا تحل الشركات القابضة (وعدها ١٧ شركة) محل هيئات القطاع العام الخاضعة لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات ويبلغ عددها حاليا ٣١٤ شركة

تابعة. وفي هذا الاطار حددت الحكومة اولوياتها فيما يتعلق بتقوية بيع الشركات المخطط بيعها، بحيث يتم البدء بالشركات الاربعة أولا اما الشركات الخاسرة او التي تعاني خلا في هيكلها التمويلية، فتأتي في مرحلة تالية وبعد اصلاح هيكلها.

وتشير الاحصاءات الى أنه قد تم تقييم اصول ٢١٦ شركة حتى نهاية سبتمبر ١٩٩٤ ويجري حاليا تقييم باقي اصول شركات قطاع الاعمال العام والخصص المملوكة للدولة بالشركات المشتركة. كما تم بيع ثلاث شركات بالكامل حتى سبتمبر ١٩٩٤، وبيع جزئي ثلاث شركات أخرى وبيع مساهمات شركات قطاع الاعمال العام في أربع شركات مشتركة. وبلغت حصيلة البيع حوالي ٧٢٥ مليون جنيه. وتم طرح اسهم ٢٠ شركة في سوق الاوراق المالية.

كذلك تقدر بيع حصص الحكومة والقطاع العام في المشروعات المشتركة إلى القطاع الخاص، بعد اصلاح اوضاع الشركات الخاسرة منها، ويستثنى من ذلك البنوك وشركات التأمين، إذ رفضت الحكومة المشروع الذي نادى به البنك الدولي وصندوق النقد، والذي يقضي بخصخصة نظام التأمين الاجتماعي استنادا منها إلى أن نظم المعاشات الاجتماعية تخص جانبها كبيرا ومتزايدا في موازنات العديد من الدول.

كما دار جدل كبير في المجتمع المصري حول خصخصة المؤسسات المالية، وتحديد بنوك الدولة الاربعة، إذ رأت الحكومة أن هذه البنوك تمثل قاطرة الاقتصاد الوطني وإذا فانها ستظل تحت قيادة الدولة نظرا للور الهام الذي تلعب في هذا الاطار. واعلنت الحكومة عن بيع اصول واسهم لشركات قطاع الاعمال العام، بما قيمته ١٠ مليارات جنيه، إلى جانب ماتستهدفه من إتمام لعمليات بيع أخرى قيمتها ١٠ مليارات جنيه أخرى، تمثل ٢٠٪ من حجم اصول شركات قطاع الاعمال. هذا مع ملاحظة أنه قد تم بيع ١٠٪ من اسهم ٧١ شركة رابحة للعاملين فيها، بما قيمته ٣,٥ مليار جنيه وذلك بعد أن تم انشاء اتحادات ملاك لها تضم العاملين والشركات القابضة، وقد تم تخفض قيمة الاسهم للعاملين بنسبة ٢٠٪ على أن يسدد سعر أسهم على اقساط تتراوح مدتها بين ٥ و١٠ سنوات وحدثت قيمة السهم في الشركات بين ١٠ و ٢٠ جنيهها. وتشير الاحصاءات الى أن عدد اتحادات العاملين المساهمين المشكلة لتملك اسهم شركات القطاع العام بإسهم العاملين شهد زيادة ضخمة من ٧١ اتحادا في نهاية مارس الى ١٧٢ اتحاد في نهاية مايو ١٩٩٤، وفقا لمعلومات هيئة سوق المال.

المسيارات وكوادير وايدبال وفيليس) ولم يتقدم احد للشراء. ورأى البعض ان هذا إجحام مقصود من الرأسمالية الصناعية بقية بخص ثمن الشركات المعروضة لشراؤها بخص الاسعار، خاصة وأن المناخ السائد في مصر حاليا لا يشجع على اتمام التخصيص بالكفاءة المطلوبة لركوب السوق المصري، الامر الذي ادى الى ارتفاع معدلات الافلاس، حيث وصل المتوسط الشهري لهذه العملية حوالي ٨٠٠ منشا، وذلك وفقا للجدول رقم ٤».

من هنا فضل العديد من المستثمرين التريث والتوقف عن النشاط حتى تتضح الصورة تماما، فيما يتعلق بالمناخ الاستثماري المتوقع. ويمكن أن نشير أيضا الى طائفة من العوامل التي تأثرت بها مشروعات البيع، فمن ناحية تأتي هذه العملية مع تنامي العوامل التي تساعد على انجاح عملية الخصصم وتقصدها بتحديد الاتجاه الهبوطي لأسعار الفائضة المصرية، إذ تراجع المتوسط السنوي من ١٢.٥٪ خلال عام ١٩٩٢ الى ٩.٧٪ خلال عام ١٩٩٤ وهبط متوسط سعر الاقتراض والخصم من ١٦٪ الى ١٤٪ خلال نفس الفترة، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال العام الحالي، ومن ثم كان ينبغي أن يتحول الافراد من الايداع بالبنوك الى الاستثمار في سوق المال والأسهم، الا ان هذه العملية حال دونها عدة عوامل هامة تبقى على رأسها تحرير التجارة الخارجية وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية بصورة كبيرة، مع مايعنيه ذلك من انخفاض في اسعار السلع المستوردة من الخارج. ومن هنا بدأت المفاضلة بين الاستيراد او الانتاج المحلي، خاصة وأن المورد الخارجي للسلة يعلم تماما الظروف الاقتصادية الكعاشة وبالتالي يمنح العديد من المزايا التي تجعل السلعة المستوردة اخص كثيرا من المنتج محليا.

كما ان هذه العملية تؤدي الى الدخول في خطوط انتاج جديدة، كصناعة السيارات، التي اغرقت السوق المصرية بالعديد من الماركات العالمية، بينما لم يقبل احد على شراء الناصر للسيارات وذلك لان الاستثمار في المناطق الصناعية يعطي العديد من المزايا (الضريبة/الجمركية) الهامة، من هنا نشطت صناعة السيارات في مصر، طي الرغم من كونها احدى كبريات الصناعات الملوثة للبيئة، الذي اكد البنك الدولي في تقريره عن التنمية والبيئة والذي اشار فيه الى ان هذه الصناعة مصدر كبير للملوثات السامة التي يحملها الهواء، وإنها مسئولة عن ٩٥٪ من الرصاص. ومن الجدير بالذكر أن الدول المتقدمة قد نجحت في الحد من هذه الملوثات عن طريق التلصيمات الصارمة وانواع الوقود المستخدم، بينما لم تهتم الحكومة المصرية بهذه المسألة حتى الآن. ويعمقني آخر فإذا ما سلمنا جدلا بضرورة الدخول في

ومن أبرز المشروعات التي تم بيعها خلال العام الماضي هو بيع ٥.٥ مليون سهم عن طريق الاكتتاب العام في شركة مصر للكيماويات بقيمة اجمالية ٥٥ مليون جنيه، وكذلك بيع فندق شيراتون القاهرة بـ ١٤٧ مليون دولارا، كما شملت الأصول التي تم بيعها في العام الماضي ٢ مليون سهم في شركة العامرية للاستمن بقيمة اجمالية ٤٤ مليون جنيه و ١٨٠ ألف سهم في شركة البويات للصناعات الكيماوية خصص منها ٨٠ ألف سهم لاتحاد العاملين المساهم بالشركة و ١٠ ألف سهم للاكتتاب العام بلغت قيمتها ٢٥ مليون جنيه، كما شملت عملية البيع شركة الناصر للمراجل والتي اشترتها المجموعة السويسرية السويسرية «اى.سى.سى» بمبلغ اجمالى ١٧ مليون دولار.

هذا بالإضافة الى بيع جانب كبير من الأصول الهامشية للمشروعات العامة من اراضي فضاء ووحدات سكنية ومخازن بخلاف تأجير بعض الأصول غير المستغلة، حيث تم تأجير ٢١ محلجا للقطاع الخاص وأحد مصانع شركة زيوت منطرا بمبلغ ٨٨ مليون جنيه سنويا لاهد كبار رجال الاعمال.

وينتظر أن يستكمل هذا البرنامج في عام ١٩٩٥، حيث ستطرح الشركة القابضة للتعمير والحراريات نسبة من اسهم ٧ شركات تابعة، وهي اسمنت ووحداث حلوان والناصر للزجاج والبلور والخزف والصيني والخرسانية للاستمن والشرقية للخبان والمصرية للحراريات، بالإضافة الى اسمنت طره، وستطرح الشركة القابضة للاسكان والسياحة والسفينة نسبة من اسهم الشركة المتحدة للاسكان والتعمير والافرام للمشروعات، وستطرح الشركة القابضة للصناعات المعدنية دفعة ثانية من اسهم اسمنت العامرية، كما ستطرح الشركة القابضة للصناعات الكيماوية نسب من اسهم شركتي الاولى كفر الزيات للمبيدات والكيماويات وشركة تصنيع الورق «فرن» بالإضافة الى شركة البويات التي طرحت اسهمها في البورصة خلال العام محل التقرير. وستعرض الشركة القابضة للصناعات الهندسية للبيع شركة الكابلات الكهربائية وستطرح الشركة القابضة للتشبيد والتعمير اسهم ثلاث شركات في مصر الجديدة للاسكان ومدينة نصر للاسكان والتعمير والمحومية العامة للمقاولات، كما ستطرح الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة نسبة من اسهم شركة مصر شيبين الكوم للغزل والنسيج والمنسوجات الحديثة «بولفارا».

وقد شهدت الاسواق المصرية في ١٩٩٤ ظاهرة هامة وخطيرة، إذ طرحت عدة شركات صناعية للبيع (الناصر

هذه الصناعة فلا بد من وجود التكنولوجيات المتقدمة التي تساعد على الحد من عملية التلوث، وهذه المسألة مرتفعة التكاليف بالنسبة للنتاج، إلا أنها ضرورية لابد منها.

هذا فضلا عن شروط التملك خاصة من جانب المستثمرين الاجانب، حيث طالب البعض منهم بوضع احتكاري مع ضمان الحماية وتوفير شروط ميسرة من جانب الدولة، أي أننا نصبح أمام بيئة غير تنافسية، وخير دليل على ذلك ماتم في عملية بيع شركتي الكوكا كولا والبيبسي كولا، حيث تحتكر الأولى ٤٠٪ من سوق المياه الغازية المصرية، بينما تحتكر الثانية ٢٠٪ والباقي موزع بين عشر شركات أخرى، وعند طرح هذه الشركات للبيع اكبت الشركة الام ان لها الحق القانوني في عدم وضع علامتها التجارية وعدم توريد المادة المركزة التي تستخدم في تعبئة الكوكا كولا، إذ ما باعت الدولة ادى هذه الشركات دون موافقتها وقامت بإبعاد المستثمرين الاجانب من عملية الشراء نفسها وهي العملية التي يمكن ان تفعلها الشركات العالمية الأخرى التي لها حق العلامات التجارية او براءات الاختراع، او تقدم مواد وآلات ذات طبيعة خاصة اوحتكرة خاصة بعد تطبيق اتفاقيات دوة اورجواي الخاصة بححرير تجارة الخدمات، وهذه المسألة غاية في الخطورة إذ أنها تتعلق بطبيعة المنافسة المحتملة في السوق المصرية، بين المستثمر المحلي والشركات العالمية الكبرى، التي تتمتع بوضع احتكاري كبير يمكنها من فرض شروطها وفقا للاعتبارات المتعلقة بها، وليس وفقا لمصالح الدولة المعنية.

فإذا ما أضفنا الى ذلك التخطيط الشديد والارتجال الذي يصاحب عملية الخصخصة السائدة حاليا، خاصة فيما يتعلق بتقييم الأصول، كما حدث مع شركة مصر للإسواق الحرة، على سبيل المثال، والتي قيمها المكتب الاستشاري بمبلغ ٧٥ مليون جنيه، في حين بلغت قيمتها الحقيقية ٢٠٠ مليون جنيه، لاتضح لنا على الفور ضرورة إعادة النظر في المسار الخاص بهذه العملية، حاليا.

ولاشك ان ضعف أداء القطاعات السليعية الرئيسية، هو السبب الرئيسي وراء استمرار حالة الكساد والركود بالجمهورية، ويرى خبراء صندوق النقد ان هذا البطء في النمو هو نتاج طبيعي لاصلاح الاختلالات الكلية. إذ يفترض بعد ذلك ان يزيد العرض الكلي ومن ثم الصادرات في الأجل المتوسط، عن طريق إعادة تخصيص الموارد الانتاجية الداخلية بطريقة تزيد من الانتاجية الكلية وبصفة خاصة تسمح بإزالة التشوهات بتحسين فاعلية الاسواق ومن ثم زيادة الانتاج من نفس العناصر القائمة. ويرجعون السبب في ذلك الى ان الاقتصاد المصري كان يعيش على موارد

أكبر بكثير من الموارد الذاتية للمجتمع، نتيجة للاتجاه للاقتراض من العالم الخارجي ويعني أخرى فإن الكساد الذي يصاحب البرنامج ينبغي ان يقارن بما كان سيكون عليه الوضع دون انتهاز هذه السياسة. إذ ان تحسن هدف النمو يتطلب زيادة الصادرات غير التقليدية، وتخفيض العجز المتزايد في انتاج الغذاء عن طريق إزالة التحيز ضد الزراعة وتحسين برامج الاستثمار العامة، وتعزيز ادارة الكليات الاقتصادية وجعلها أكثر مرونة، وكلها أمور تحسن بدرجة كبيرة من احتمالات النمو ولكن بعد فترة انتقالية تستغرق بين ثلاث او خمس سنوات. وهنا يمكننا القول ان زيادة الصادرات ليست ممكنة في كل الحالات فهذا امر يتوقف على مستوى تشغيل عناصر الانتاج. بمعنى آخر اذا كانت هناك طاقات عاطلة في المجتمع فمن الممكن حينئذ زيادة انتاج السلع التصديرية دون تقيد الاستثمار المحلي شريطة ان يكون الجهاز الانتاجي قادرا على ذلك دون زيادة في المخاضل المستوردة. كما ان الافتراض الخاص بان مستوى الانتاج يتحدد بعوامل خاصة بجانب العرض فقط، غير صحيح. فالى حد بعيد يتحدد الانتاج بحجم الطلب الفعال. وفي ظل هذه الحقيقة يقلب الاثر الحيد لعدد كبير من سياسات برامج التوازن، إذ ان انكماش الطلب يؤدي الى انكماش مماثل في العرض مما يؤثر على إمكانية تحقيق معدلات عالية لنمو الناتج.

٢ - سياسات الانكماش والاستثمار :

من المعروف ان التنمية ليست تطورا تلقائيا للمجتمع، بل هي عمل ايجابي يهدف الى النهوض باوضاع وقدرات المجتمع وبالتالي فهي عملية تغيير ارادي ينعكس في سياسات واضحة يتقبلها المجتمع ككل في ضوء اهداف واقعية ومحددة. إذ ان مفهوم التنمية الاقتصادية هو إضافة طاقات انتاجية جديدة للمجتمع عن طريق الاستخدام المثر للموارد المالية ورفع معدل الاستثمار. وحجر الزاوية هنا هو زيادة الانتاج، وهو ما يطرَح قضية «الانكماش» التي تعد الموضوع الحاسم، حتى بالنسبة للذين يناهون بشجع في الاستثمار الخارجي، وذلك لأن نجاح أي مشروع جاد، في المدى المتوسط والطويل، يتوقف على حسن أداء الاقتصاد القومي في مجموعه. ونظرا لضرورة رد الموارد الاجنبية في المستقبل، فمن الضروري ان تستخدم هذه الموارد بشكل منتج وفعال. ومن ثم فإن اجتذاب المدخرات الخارجية يقتضى أولا زيادة الانكماش المحلي وتبعيته في استثمارات رشيدة. وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان معدل الانكماش المحلي كسبة من الناتج المحلي الاجمالي مازالت تتراوح

عند ٨٪ تقريبا وهو معدل متكنى للغاية، خاصة وأن نسبة الاستثمار المحلى الناتج تصل الى ٢٠٪ بينما تصل نسبة الاندثار القومى الى ١٤٪ الأمر الذى يشير الى الدور الذى تلعبه العوامل الخارجية فى هذا الصدد. ويرجع السبب فى انخفاض وتراجع معدلات الاندثار المحلى بالمجتمع الى ارتفاع مستوى الاستهلاك وتزايد بمعدل ٩,٢٪ خلال عام ١٩٩٤/٩٣ و ٣,٥٪ عام ١٩٩٣/٩٢ إذ ارتفع الاستهلاك النهائى من ١١٥,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ إلى ١١٩,٦ مليار عام ١٩٩٣/٩٢ وإلى ١٢٤,٢ مليار عام ١٩٩٤/٩٣.

يلحظ ان نسبة عالية للغاية من هذا النمو ترجع الى الاتفاق الحكومى الذى ارتفع من ١٤,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٢ إلى ١٥,٣ مليار عام ١٩٩٣/٩٢ وإلى ١٦,٢ مليار عام ١٩٩٤ بمعدل نمو قدره ٥,٥٪ و ٦,١٪ خلال العامين المذكورين على التوالي. بينما زادت معدلات الاستهلاك العالمى من ١٠,١ مليار جنيه الى ١٠,٤ مليار و ١٠,٨ مليارا خلال اعوام ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢ و ٩٣,٦ يتضح من الجدول رقم ٦.

وتستهدف الخطة الخمسية الحالية الارتفاع بحجم الاندثار المحلى الإجمالى من ١٤ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ إلى ١٤,٨ مليارا عام ١٩٩٣/٩٢ ليصل الى ٢٥,٥ مليارا فى عام ١٩٩٧/٩٦ بحيث يصل إجمالى المدخرات المحلية خلال سنوات الخطة الى نحو ١٠٠ مليار جنيه وهو ما يرفع نسبة تمويل الاستثمارات من المدخرات المحلية.

ومع ذلك، فإن النمو الملحوظ للاستهلاك وخاصة الاستهلاك الحكومى يلقى شكوكا قوية حول إمكانية الوصول الى هذا الهدف، إضافة الى الشكوك حول الدلالة الحقيقية لتقديم الحجم المطلوب من الاندثار بالأسعار الثابتة فى ظروف تتسم بإستمرار ارتفاع الأسعار.

عموما فإن ترشيد الاتفاق الاستهلاكى سواء كان انفاقا حكوميا أو خاصا، يتم عبر ترشيد الاتفاق العام بالموازنة العامة للدولة، او بوسائل غير مباشرة تتعلق بالسياسات المالية والنقدية والائتمانية. وهو ما يفتح لمناقشة السياسة المالية، والسياسة النقدية والائتمانية.

١ - السياسة المالية :

تشير الموازنة العامة للدولة الى الاستثمار فى تنفيذ السياسات المالية التى تؤدى الى خفض التوريجى للعجز فى الموازنة من خلال ضبط الاتفاق العام وترشيده من ناحية، وتحقيق الأمتل للموارد العامة وتمتيتها، دون القاء أعباء على محدودى الدخل من ناحية أخرى. وعند مناقشتنا لهذه السياسة تجدر الإشارة الى أن الاتفاق

العام يعد إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية التى تؤثر فى الطلب الفعلى وبالتالي فى مستويات التشغيل والدخل القومى والمستوى العام للأسعار، من هنا تناقش فكرة خفض الاتفاق العام لتقليل العجز فى الموازنة العامة للدولة أو لتحسين تخصيص الاتفاق العام، وهنا يتم الحديث عن الأدوات التى يقدم عليها الاتفاق العام والمجالات التى يجب أن يكون للحكومة دور واسع فيها، وتلك التى لا ينبغي أن يكون لها فيها دور على الإطلاق. وتحديد الحجم الأمثل للاتفاق العام، الذى يحقق الأهداف المنوط به يتوقف على طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، الأمر الذى يتيح للمجتمع تحديد كيفية إنفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية فى المجالات التى تحتاج الى التدخل العام. إذ أن الموازنة العامة للدولة تلعب دورا هاما فى تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة كما تؤثر فى سياسات الدخل عن طريق الدعم والنفقات الاجتماعية، بينما تتبع الإيرادات العامة، الفرصة للدولة لتطبيق الأهداف العامة وتوزيع الأعباء الاجتماعية على الفئات القادرة، مع تخفيف تلك الأعباء عن كاهل الفئات الفقيرة وذلك بتحسين نظام الضرائب ورفع درجة كفاءته.

(١) الاتفاق العام :

وتشير الإحصاءات الرسمية الى نجاح السياسة المالية، من خلال الموازنة العامة، فى التحول من ظاهرة العجز فى الموازنة الجارية التى استمرت لسنوات طويلة مضت، الى ظاهرة الفائض الجارى، فقد أمكن فى عام ١٩٩١/٩٠ - لأول مرة - تحقيق فائض جارى قدره ١٧٢٤,٨ مليون جنيه، كما أمكن زيادة هذا الفائض الجارى فى الحساب الختامى لعام ١٩٩٢/٩١ الى نحو ٤٩٣٧,٧ مليون جنيه. كما تلاحظ أن هناك اتجاها مستمرا نحو خفض العجز الكلى فى الموازنة وتخفيض العجز الصافى كما يتضح من الجدول رقم ٧.

ويعد خفض العجز فى الموازنة العامة للنولة إحدى النتائج الإيجابية للسياسة الاقتصادية وذلك لأن علاج العجز يساهم فى خفض معدلات التضخم، فضلا عن الحد من الاصدار النقدي، الأمر الذى يتطلب دراسة البند الأساسية للاتفاق العام، حيث تلاحظ ارتفاع نسبة الاتفاق العام الى الناتج المحلى الإجمالى من ٤١,٥٪ عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٤٦,٩٪ عام ١٩٩٤/٩٣ ويقدر أن يصل الى ٤٨,٥٪ عام ١٩٩٥/٩٤ ولا يرجع السبب فى ذلك الى تزايد ارقام الاتفاق العام ولكنه يعود بالأساس الى تراجع النمو فى الناتج المحلى الإجمالى نتيجة لحالة الكساد والركود التى يعانيها المجتمع خلال الفترة الماضية.

وعلى الجانب الآخر فالتنازل على بنود هذا الاتفاق تمكن في بنود الاجور التي استحوذت على ٢٦,٢٪ من اجمالي الاستخدامات الجارية لموازنة ١٩٩٤/٩٤ مقابل ٢٤,٨٪ فقط عام ١٩٩٤/٩٣. وقد انصرفت هذه الزيادة الى زيادة الاجور الاساسية للعاملين بالجهاز الاداري للنوة ووحدات الحكم المحلي والهيئات الخدمية، ويعني ذلك ان الموازنة لم تلق في تشغيل جزء من الزيادة الجديدة في قوة العمل وبالتالي لم تساهم في علاج مشكلة البطالة.

والبنود الثاني الذي يشكل نسبة كبيرة من الاتفاق العام للموازنة هو فوائد ومصروفات الدين العام المحلي الذي يستحوذ بمفرده على ٢٥٪ من اجمالي الاستخدامات الجارية للموازنة. وهنا نلاحظ ان هناك زيادة مستمرة في الدين العام المحلي حيث ارتفع من ١٠٥,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ الى ١١١,٦ مليار عام ١٩٩٣/٩٢ ووصل الى ١٢١,٦ مليار جنيه في نهاية يونيه ١٩٩٤. وقد اقتربت هذه الزيادة بتغيير ملموس في هيكل الدين، بالاتجاه نحو الأوراق المالية لتمثل نحو ٨٧٪ مقابل ٧٨٪، ويتضمن هذا التغيير في جوهره تصاعد صافي الاصدارات من ائون الخزنة، والذي وصل الى ٢٥,١ مليار جنيه في نهاية يونيه ١٩٩٤ مقابل ١٧,١ مليار جنيه عام ١٩٩٣/٩١.

وقد مثلت مديونية الحكومة والهيئات الاقتصادية ٤٨,٣٩٪ من اجمالي الدين العام المحلي إذ بلغت ٩,٥ مليار جنيه في نهاية يونيه ١٩٩٤، بينما مثلت مديونية بنك الاستثمار القومي ٥,١٪ من اجمالي، وتمثل المديونية المباشرة للحكومة والهيئات الاقتصادية في التمويل الموجه لتغطية عجز حسابات الحكومة وفروق إعادة تقييم الارصدة بالعملة الاجنبية لدى البنك المركزي، والسندات الصادرة لمعالجة العجز في مركز العملات الاجنبية لدى بنك القطاع العام التجارية وكذا المديونية المتعلقة بتغطية هيئة السلع التموينية ومديونيات شركات القطاع العام الناتجة عن تمويل استشاري.

بينما تمثلت مديونية بنك الاستثمار القومي في الارصدة المستحقة على شركات القطاع العام والهيئات الخدمية والاقتصادية الى جانب توظيفات الاخرى في القروض الميسرة، سواء ماتم منها للاسكان الاقتصادي أو استصلاح الاراضي، وبكذا مساهمات في المشروعات المشتركة. اما بالنسبة لهيكل الدين وفقا لجهات الدائنة، فإن هيئتي التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية احتلتا مركز الصدارة، إذ بلغت نسبة دائنيتهما للحكومة ٣٩,٢٪ من اجمالي الدين العام المحلي في نهاية ١٩٩٤ مقابل ٣٥,٨٪ في نهاية يونيه ١٩٩٣.

كما ارتفع الرصيد القائم لائون الخزنة من ٣٠,٥ مليار جنيه بنهاية يونيه عام ١٩٩٣ الى ٣٥,١ مليار جنيه بنهاية يونيه ١٩٩٤ اكتسبت البنوك ٧٩,٤٪ منها، مقابل ٧٠,٢٪ لقطاع الاعمال الخاص و ١,٦٪ لقطاع العام هذا مع ملاحظة اتجاه العائد على هذه الائون للانخفاض حيث هبط متوسط سعر الفائدة على الائون لمدة ٩١ يوم من ١٨,٢٪ في يونيه ١٩٩١ الى ١٢,٥٪ في يونيه ١٩٩٤ وهبط متوسط الفائدة على الائون لمدة ١٨٢ يوما من ١٩,٢٪ الى ١٢,٥٪ والائون مدة ٣٦٤ يوما من ١٦,٨٪ الى ١٢,٥٪.

كما ارتفع رصيد حسيبة شهادات الاستثمار من ٨٣٤٢ مليون جنيه في نهاية يونيه ١٩٩٣ الى ١٢,٤ مليار نهاية يونيه ١٩٩٤. وقد تحقق ذلك رغم انخفاض العائد عليها مما يشير الى انها مازالت الوعاء الاسخاري الافضل للقطاع العائلي. واذا كانت ائون الخزنة قد ساهمت في هذه المرحلة في تحويل الزمة من خلال مخصصات حقيقية ناض امتصاص فائض السيولة النقدية مما ادى الى كبح جماح التضخم، الا ان استمرار الزيادة في الاعتماد على ائون الخزنة لتمويل عجز الموازنة العامة سوف يؤثر بالسلب عليها وذلك لانه لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعتها المتوقعة، من حيث كونها نوعا من الاقتراض، وبالتالي فانها تفرض عبئا على الموازنة بمقدار قيمة هذه الائون مع الفوائد المطلوب سدائها. ويزداد هذا العبء بازدياد حجم القرض، الذي يرتفع سنويا كما اشرفنا، ومن هنا تتزايد الاعباء المستقبلية على الموازنة، مما يهدد بزيادة الاتفاق العام مرة اخرى. كما ان اغراء الاستثمار في هذه الائون يعني استئثار الحكومة بثلث المخصصات ومزاحمتها للمشروعات الانشائية، الامر الذي يتطلب استخدامها بطريقة منتجة تدر عائدا حقيقيا يبرر الفائدة المستحقة عليها، اما اذا لم تتم هذه العملية، فلن يعدو الامر كونه تخصيصا سببا للموارد الاسخارية الوطنية، من هنا ينبغي التشديد على الطبيعة المؤقتة لاستخدام ائون الخزنة والعمل على مواجهتها، انطلاقا من ان هذا الاسلوب لا يمكن ان يكون اسلوبا دائما لتمويل العجز في الموازنة.

وفي هذا الاطار يأتي بند الاتفاق على الدعم والذي هبط في موازنة عام ١٩٩٥/٩٤ من ٧,٥٪ من اجمالي الاستخدامات الجارية الى حوالي ٧,٨٪ من اجمالي. فاذا ما اخذنا الحسبان زيادة معدلات الاستهلاك الغذائي من السلع المدعمة، سواء كان ذلك نتيجة لزيادة معدلات النمو السكاني، أو ارتفاع اسعار وارادات الغذاء بصورة كبيرة ليوضح لنا مدى هبوط قيمة الدعم كآلية لإستقرار مستويات المعيشة.

للدولة. وفي ضوء السياسة الضريبية الراهنة، يتضح لنا انها تعتمد (فى مشروع موازنة ١٩٩٥/٩٤) على مايلي :-
الضرائب العامة وتقدر بنحو ١٦.٣ مليار جنيه .

• الضرائب الجمركية ٧.٣ مليار .

• الضريبة العامة على المبيعات وتقدر بنحو ٩.٣ مليار .

• فائض الهيئات الاقتصادية ٧.٩ مليار جنيه .

وقد قامت الحكومة المصرية بإصدار القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالضريبة الموحدة التى تسرى على مجموع دخل الممول من كافة المصادر، وتقرض الضريبة بسعر تصاعدي بالشرائح ولايتحدد هذا السعر بناء على طبيعة او مصدر الدخل، بل بناء على اجمالي الدخل الخاضع للضريبة، مما يجعلها متفقة مع القدرة التكليفية للممول.

وبمقتضى هذه الضريبة تم تجميع إيرادات رؤوس الاموال المنقولة والنشاط التجارى والصناعى والمزروعات ومافى حكمها وإيرادات المهن غير التجارية وإيرادات الثروة العقارية ضمن الوعاء الخاص بالضريبة. كما رفعت حدود الاعفاء للاعباء المالية ليصبح:

١٤٤٠ جنيه سنويا للممول الاعزب .

١٦٨٠ جنيه سنويا للممول المتزوج ولايعول.

١٩٢٠ جنيه سنويا للمتزوج ويعول.

وتمثل الضريبة الموحدة اهم عناصر الإيرادات السيادية للموازنة العامة للدولة، اذ تقدر فى مشروع الموازنة ١٩٩٥/٩٤ بنحو ١٦.٣ مليار جنيه، وهى بذلك تمثل حوالى ٤٤٪ من اجمالي الموارد السيادية. وإذا كانت الضريبة الموحدة خطوة على طريق الإصلاح الضريبى، فإن ذلك يجب ان يتم ضمن سياسة ضريبية متكاملة تساعد على دفع مسيرة التنمية وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، نظرا لان النظام الضريبى المصرى يفتقر الى هذه الاجراءات وهى مايتضح من خلال الدراسة التفصيلية لهيكل الضرائب المصرية.

وهنا تشير كافة الدراسات التى اجريت على هذا النظام الى انه يتمتع بعدة سمات معينة يأتى على رأسها ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة فى اجمالي الإيرادات الضريبية حيث تمثل أكثر من ٦٠٪ من هذه الإيرادات. هذا فضلا عن التزايد المستمر فى عبء ضرائب الدمغة وخاصة الدمغة النسبية على رؤوس اموال الشركات، والتي تستهلك راس المال حتى فى حالة تحقيق خسائر، فضلا عن رسوم تنمية الموارد المحلية والذي يشتمل على

ومما زاد من تعقيد الأزمة تضائل النسبة المخصصة من الاتفاق العام لقطاعات الخدمات الاجتماعية، حيث بلغ مخصص لخدمات التعليم بموازنة ١٩٩٥/٩٤ مبلغ ٩.٣ مليار جنيه مقابل ٧.٧ مليار جنيه بموازنة عام ١٩٩٤/٩٣ كما بلغ مخصص للخدمات الصحية ٢.٣ مليار جنيه مقابل ٢.٠ مليار جنيه عن تلك الفترة وبمتابعة ماتم انفاقه على هذه الخدمات خلال السنوات الاربع الماضية، ومن واقع الحسابات الختامية الفترة ١٩٩٠/٨٩ - ١٩٩٣/٩٢، نجد ان الاتفاق على التعليم زاد من ٤.٠ مليار جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ الى ٨.٦ مليار عام ١٩٩٣/٩٢، كما زاد الاتفاق العام بموازنة الخزانة العامة للدولة من ٢٤.٢ مليار جنيه الى ٦٩.٣ مليار (بنسبة زيادة ٢٠٠٪) مما يتضح معه ان نسبة الاتفاق على التعليم الى اجمالي الاتفاق العام زادت من ١١.٧٪ الى ١٢.٤٪ فعلا خلال تلك الفترة، كما انخفضت نسبة الاتفاق على الصحة الى اجمالي الاتفاق العام من ٤.٤٪ الى ٤٪ فقط. مما سبق يتضح لنا ان خفض الاتفاق العام للحد من عجز الموازنة العامة للدولة قد تم بالاساس على حساب القطاعات التى تعود بالفائدة على محدودي الدخل، اذ ان نسبة الاتفاق الفعلى على هذه القطاعات فى انخفاض مستمر، وهو مايتعارض مع المفهوم التنموى، الذى يعطى للبشر الوزن الكبير فى العملية التنموية. فاذا كانت الحكومة تتخلى عن العديد من ميادين النشاط لاسباب اقتصادية فانها تظل مسئولة عن التعليم والصحة والمرافق العامة، والنهوض بالاحياء الفقيرة.

٢ - الإيرادات العامة والسياسة الضريبية :

تلعب الضرائب عدة ادوار هامة فى المجتمع، فهى من ناحية احدى الأدوات الاقتصادية الهادفة الى توجيه النشاط الاقتصادى للقطاعات الانتاجية المرغوبة والحد من الانشطة الاقتصادية غير المرغوبة او التى لاتحمل أهمية للاقتصاد القومى فى فترة معينة، وهى من جهة ثانية اداة مالية تساهم فى مواجهة النفقات المتزايدة للدولة وتساعد على تأدية الخدمات الاجتماعية العامة للجمهور وتنميتها، ومن جهة ثالثة هى احدى الأدوات الهامة فى إعادة توزيع الدخل بالمجتمع.

ويتكون النظام الضريبى المصرى من مجموعة من الضرائب المباشرة «الضرائب على الدخل والثروات» ومجموعة أخرى من الضرائب غير المباشرة «الضرائب على السلع والخدمات».

وهنا تجدر الإشارة الى ان الضرائب بانواعها المختلفة تسهم بنحو ٦٥٪ من الإيرادات الجارية فى الموازنة العامة

العديد من الرسوم مثل جوازات السفر وتصاريح العمل وكذلك ضرائب التضامن الاجتماعي.

وهنا نلاحظ ان إيرادات ضريبة الصفقة قد ارتفعت من ١٨٠٤ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ الى ٢٣٥٧ مليون عام ٩٢، ١٩٩٤، ويرجع ذلك الى تزايد انواع الصفقات والرسوم ليصل عددها الى ٢٦ نوعا، وإلى رفع نسب الرسوم نفسها من ناحية أخرى. كما يرجع الى تزايد الأهمية النسبية للضرائب على المبيعات التي حققت وفقا للحساب الضامى للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ حصيلته تقدر بحوالى ٦.٢ مليار جنيه، ووصلت الى ٧.١ مليار جنيه فى الحساب الختامى لعام ١٩٩٢/٩١ وتقدر حصيلتها فى موازنة ١٩٩٥/٩٤ بحوالى ٩.٢ مليار جنيه، نتيجة اتساع دائرة السلع الخاضعة لهذه الضريبة، فضلا عن خضوع بعض الخدمات للضريبة. الامر الذى ادى الى تحقيق الهدف المالى لها، بينما انعكست بالسلب على النشاط الانتاجى فى المجتمع، خاصة وانها تفرض على السلع الرأسمالية الامر الذى يؤثر على إمكانية تحديث المعدات والآلات المستخدمة كما يتميز النظام الضريبى المصرى بارتفاع نسبة التهرب الضريبى ويرجع السبب فى ذلك الى عدة عوامل بعضها يرجع لمصلحة الضرائب والبعض الآخر يرجع للعمل ذاته، وبما يتعلق بالمجموعة الاولى فانها تنصب اساسا حول تأخر المأموريات فى فحص الملفات الخاصة بالمواطنين لمدة طويلة (تصل الى عشر سنوات فى ضريبة الموترات والاجور فيما يتعلق بالقطاع الخاص، او خمس سنوات فى ضرائب اخرى) الامر الذى يترتب عليه تأخير مستحقات المصلحة ومن ثم تعرضها للسقوط بالتقادم من جهة، وتراكم هذه المستحقات على الملتزمين بالسداد من جهة أخرى.

بينما تنصب المجموعة الثانية من العوامل المؤدية الى التهرب الضريبى فى ضعف الوعي الضريبى بالمجتمع بشكل عام سيادة انماط من القيم لدى الممولين ترى فى الضريبة عبئا لا مبرر له أساسا، كونها مجرد جباية مالية من الدولة. مع ملاحظة ان المتأخرات تأتى أساسا من اصحاب الدخول المرتفعة بالمقارنة باصحاب الدخول الصغيرة، التى لا تستطيع التأخر فى الدفع، لانها تدفع عند الحصول على الدخل، كما ان الشريحة الاعلى منها تقوم بانفاق الجزء الأكبر من دخلها على الاستهلاك (ويالتالى تدفع ضرائب غير مباشرة).

فاذا أضفنا لذلك الإعفاءات الضريبية الكثيرة والمتعددة فى التشريع المصرى للمستثمرين مثل الإعفاءات الواردة فى قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ او فى قانون المجتمعات العمرانية رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ او الإعفاءات فى

قانون المنشآت السياحية رقم ١ لسنة ١٩٧٣، فضلا عن الإعفاءات الواردة فى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق المال او الإعفاءات الواردة فى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ الخاص بالضريبة الموحدة، لإتضح لنا ان هناك كما هائلا من الإعفاءات الضريبية، مع ما يترتب على ذلك من فقدان جزء من حصيلته الضرائب كان من الممكن ان توجه الى تمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، الامر الذى يؤثر على مستوى الاستثمار العام وزيادة الدين العام (المطى والخارجى).

كما ان نظام الإعفاءات الضريبية، بالشكل القائم حاليا، ينجح لصالح المشروعات قصيرة الأجل ذات معدل الربح الصافى المرتفع والتكلفة المنخفضة لرأس المال، وهذا مايفسر اتجاه المستثمرين - بصفة عامة - فى مصر نحو المشروعات التى تنتج سلعا استهلاكية وكذا مشروعات التمويل على حساب المشروعات الانتاجية الكبرى.

وعلى الجانب الآخر فمزال اصحاب الدخول الثابتة، والذين تخصم منهم الضرائب عند المنبع، هى الفئات التى تؤدى بالفعل التزاماتها الضريبية، رغم محدودية دخول غالبيتهم. فاذا ما أضفنا الى ذلك مسألة حجم الاعفاء العائلى المقرر، فى اطار الضريبة الموحدة، وعدم تناسبه مع الارتفاع المتتالى فى نفقات المعيشة، لإتضح لنا على الفور ان النظام الضريبى المصرى يركز بالاساس على الهدف المالى فقط، بون ادنى اهتمام بالاهداف الاخرى - خاصة الاهداف الاجتماعية وتعميق البعد الاجتماعى.

ب - السياسة النقدية والائتمانية :

أشرنا فيما سبق الى ان اصلاح الظل المالى للدولة، سواء عبر ترشيد الانفاق العام او زيادة الإيرادات المحصلة، يتم بوسائل مباشرة او غير مباشرة، واهم الإيرادات غير المباشرة يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية. خاصة وان الجزء الأكبر من المخدرات فى المجتمع المصرى يأتى من القطاع العائلى وأغلبه من الطبقة الوسطى، بينما لاتسهم الدولة والقطاع العام والخاص المنظم فى الانبعاث المطى.

وفى هذا الاطار قامت الدولة باسخال تعديلات جوهريه على القوانين المنظمة لعمل القطاع المصرفى او سوق المال حيث صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام قانون البنوك والائتمان والقانون رقم ٩٥ والخاص بسوق رأس المال.

وتعد سياسة تحرير اسعار الفائدة، التى تم الاخذ بها فى يناير ١٩٩١، احدى السياسات الهامة التى تم الاخذ بها فى هذا الاطار، هذا فضلا عن التعديلات التى اخلت

الفائدة على الجنيه الاسترليني، الامر الذي سيؤدي الى عودة القبول على سحب الودائع بالعملة المحلية، وشراء العملات الاجنبية.

إن النجاح الملحوظ الذي حققته السياسة الائتمانية ليس كاملا مع ذلك، فبنوك الاستثمار والاعمال لم تزد الدور المنوط بها حتى الآن، فمن المعروف أن أهداف تلك البنوك هي جذب المخدرات والودائع طويلة الأجل لاستخدامها في تمويل الاستثمارات التنموية طويلة الأجل وهو ما عجزت عنه حتى الآن. إذ لم تتعد الودائع ٢٧٪ من اجمالي مواردها المتاحة للتوظيف، ومع ضعف الموارد الذاتية لها فقد اتجهت الى البنك المركزي والبنوك التجارية لتغطية جزء من اجمالي مواردها المتاحة للتوظيف، هذا في الوقت الذي إتسمت فيه استثماراتها المالية بالضائلة، بل وتوظيف جزء كبير من هذه الموارد في ارصدة لدى البنوك الخارجية، وهنا تشير الإحصاءات الى أن اجمالي قيمة محافظه الأوراق المالية في البنوك قد بلغ ٤٧ مليار جنيه، حتى نهاية يونيو ١٩٩٢، بما يمثل نحو ٢٤٪ من اجمالي الأصول، و ٢٧٪ من اجمالي ودائع العملاء، وهي نسبة مرتفعة للغاية خاصة بالمقارنة بالنسبة المتدنية لحفظة القروض التي ينبغي أن تكون الاستخدام الرئيسي لموارد البنوك، التي لا تتجاوز قيمتها ٢٤٪ من اجمالي الأصول و ٤٢٪ من اجمالي ودائع العملاء في البنوك التجارية.

وهنا تثار قضية سوق المال، باعتباره تنظيمًا وترشيدها لعملية تدفق المخدرات المالية من القطاع العامي وتسهيل حركتها داخل الاقتصاد، بما يكفل امكانية تطوير ادارة مالية ذات كفاءة اقتصادية ولابد لهذه الاسواق ان تجمع بين مصلحتين، مصلحة المذخر الذي يبحث عن الامان في توظيف مخرقاته، ومصلحة المستثمر الذي يسعى لتأمين اموال إضافية تساعد، مع موارده الذاتية، على توسيع قاعدته الانتاجية، وهو ما يتطلب العمل على خلق وعي كامل بهذه الأدوات وبورها في الاقتصاد المصري، مع اعطاء الثقة الكاملة في هذه الاسواق. إن دور اسواق الكال لا يقتصر على تمويل الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد القومي فحسب، بل يمتد ليشمل الخدمات الحكومية والأششطة ذات الطابع العام، وذلك من خلال تدعيمه للسندات الحكومية والقروض التي تتداول في هذه الاسواق. وبمعنى آخر فإن ضعف سوق رأس المال يؤدي الى صعوبات عديدة في توفير التمويل والسيولة اللازمة لإنشاء المشروعات المختلفة، مما يعرض الدولة للجوء الى القروض الخارجية، مع ما يترتب عليه من اعباء مالية، او يضطرها للجوء الى الاقتراض من الجهاز المصرفي مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية بالجمتمع.

على قانوني البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، والتي استهدفت تدعيم سلطات البنك المركزي الاشرافية والرقابية وإرساء الاساس القانوني لصندوق التأمين على الودائع والسماح للبنوك بزيادة مساهمتها في رؤوس أموال المشروعات إجازة منع الوحدات المصرفية، التي يقتصر تعاملها على العملة الاجنبية حق التعامل بالعملة المحلية أيضا، وفي أعقاب ذلك ارتفعت اسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية بدرجة ملحوظة، وهو ما اقترن بتحقيق زيادة كبيرة في حجم هذه الودائع، إذ في ظل العمل بأسعار فائدة موجبة واستقرار نسبي في سعر صرف الجنيه، تزايدت تفصيل الالوعية الاشرافية بالعملة المحلية، خاصة مع انخفاض اسعار الفائدة على الدولار، بل وتصادم قيام المذخرين بتحويل الودائع بالعملات الاجنبية الى ودائع بالعملة المحلية.

وقد اتخذت عدة اجراءات مكتملة لهذه السياسة منها ايقاف العمل بالسقوف الائتمانية للقطاع العام والخاص، كما ألقى، في منتصف عام ١٩٩٢ الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة اشهر، وسمح لشركات القطاع العام بالتعامل مع كافة البنوك دون التقيد بضرورة الحصول على موافقة مسبقة من بنك القطاع العام الدائن له. وفي سبتمبر ١٩٩٢ وافق مجلس ادارة البنك المركزي على تخفيض نسبة ماتروم البنوك لديه من ودائع بالعملات الاجنبية من ١٥٪ الى ١٠٪. واعتبارا من اول ابريل ١٩٩٤ ألغيت التعليمات التي كانت تحظر على البنوك منح عملائها تسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية، بضمان الودائع بالعملات الاجنبية. وقد هدفت كل هذه الاجراءات والسياسات الى تشجيع الافراد على الانخار والحد من الاستهلاك واعطاء ثقة اكبر في عملة الدولة بما يضمن عدم الهروب منها الى عملات اجنبية تجنباً لتآكل الارصدة النقدية بالعملات المحلية بسبب التضخم.

غير أن عام ١٩٩٤ شهد اتجاها متواصلا لهبوط سعر الفائدة على الودائع والقروض بالعملات المحلية. ويعود ذلك الى القلق الشديد من النتائج الانكماشية التي أدت اليها السياسة الائتمانية والنقدية خلال السنوات القليلة الماضية.

ومن الامور الملفتة للنظر التراجع المستمر في معدلات الخصم، وذلك بهدف تشجيع عمليات الاستثمار وتنشيط سوق المال وخفض تكلفة انتاج السلع والخدمات. وهناك نتائج ثانوية سلبية محتملة لهذا الاتجاه، بسبب تزامن هذا التراجع في مصر مع التصاعد المستمر في معدلات الفائدة على العملات الرئيسية، والتي بلغت ٤.٥٪ و ٥٪ بالنسبة للدولار الامريكي، و اعلان بنك انجلترا عن رفع معدلات

قبل الامر الذي يتيح امكانية زيادة الدور الذي تلعبه الصناديق، باعتبارها احدى الوسائل الهامة للحصول الشركات على تمويل طويل الاجل من الجمهور، دون اللجوء الى الجهاز المصرفي والشروط والافاضح المناسبة للشركة.

وعلى الجانب الاخر فقد ظهرت في الاسواق المصرية فكرة صناديق الاستثمار، باعتبارها احدى البدائل الاستثمارية الجديدة، حيث يستطيع المستثمر الذي لا يرغب في التعامل مع الجهاز المصرفي، توظيف امواله في هذه الصناديق، وبالتالي فهي منافس قوى للاربعية الانخارية في البنوك. ويأتي انشاء هذه الصناديق بعد ان اجاز القانون الجديد، انشائها للتعامل في الاوراق المالية، ولايجوز لها مزاوله اية اعمال مصرفية، او التعامل في القيم المتقلبة، الا بتصریح من هيئة سوق المال، كما وضع القانون عدة شروط هامة منها ألا يقل رأسمال الشركة عن خمسة ملايين جنيه مصري مدفوعة بالكامل، ولاتزيد نسبة ما يستثمر في شراء اوراق مالية لشركة واحدة عن ١٠٪ من اموال الصندوق وبما لايجاوز ١٥٪ من اوراق تلك الشركة، والا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق، في وثائق الاستثمار، التي تصدرها الصناديق الاخرى عن ١٠٪ من امواله، وبما لايجاوز ٥٪ من اموال كل صندوق مستثمر فيه.

ويرى البعض ان نمو هذه الصناديق سوف يساعد على رفع معدلات الاخبار وامتناع جزء كبير من فائض السيولة الموجودة بالاسواق، الامر الذي يساهم في تهدئة التضخم، ويوفر مصدرا رئيسيا للتمويل، خاصة بالنسبة للمشروعات الانتاجية، بدلا من الاعتماد على قروض البنوك ذات الفائدة المرتفعة، وهنا تحظ ازدياد اعداد الصناديق التي حصلت على تراخيص للعمل حتى نهاية عام ١٩٩٤، الى ١١ صندوق، منها ٣ صناديق بدأت مزاوله النشاط بالفعل، أحدها انشأه البنك الاهلي برأسمال قدره خمسة ملايين جنيه والثاني انشأه بنك مصر، والثالث باسم الصندوق المصري للاستثمارات الوالية برأسمال قدره ٥٠ مليون جنيه، يساهم فيه مجموعة من رجال الاعمال وبعض المؤسسات النواية.

وعلى الجانب الاخر فإن المناخ الاستثماري السائد حاليا، يمكن أن ينعكس بالسلب على نشاط هذه الصناديق حيث التقص الشديد في الاوراق المالية الجديدة، بالإضافة الى المقلالة في اسعار الوثيقة، مما يحول دون دخول فئات عديدة الى هذا المجال. هذا فضلا عن كون هذه الصناديق لاتتمثل استثمارة جيدا بل هي مجرد تحويل إدارة الاوراق المالية الموجودة بالفعل من ايدي الافراد الى الصندوق، وبالتالي فهي لاتشكل اية اضافات لرأس المال، ومع عدم

في هذا السياق يمكننا مناقشة السياسة الحكومية تجاه اسواق المال، في ضوء القانون ٩٢ لسنة ١٩٩٢ والذي منح العديد من المزايا الهامة، يأتي على رأسها تعديل المعاملات الضريبية بحيث أصبحت تتسمج مع طبيعة الاستثمار في الاسهم والسندات، حيث اعفيت من ضرائب البمفة والضريبة العامة على الدخل، وبأنهيهما العوبة الى نظام الاسهم لحاملها تيسيرا على المساهمين والمستثمرين الذين وجدوا العديد من الصعوبات في التعامل مع الاسهم الاسمية، وبثالثها تحرير السندات والصكوك التمويلية والاوراق المالية الاخرى (غير الاسهم) من سعر الفائدة المنصوص عليه في القانون المدني. ان كل هذه التعديلات ستؤدي لزيادة الدور الحيوي لسوق الاوراق المالية، والتي ينتظر ان يترافق وزنها باحاراد في عملية تعبئة الموارد للاجل المتوسطة والطويلة، وضمها للاستثمار بشكل مباشر، مستكملة في ذلك الدور الذي يقوم به الجهاز المصرفي.

وقد كانت نتيجة هذا القانون تحول بيوت السمسمرة القائمة الى شركات مساهمة، وأنشئت شركات جديدة وفقا لهذا القانون متتوعة الاغراض منها شركات السمسمرة واصبح عددها ٢٣ شركة تمارس العمل فعلا، وذلك الى جانب صناديق الاستثمار وشركات الترويج ورأس المال المخاطر وشركات إدارة المحافظ.

فقد حدثت قفزة شديدة، في التعامل بسوق الاوراق المالية خلال عام ١٩٩٤، مقارنة بعام ١٩٩٣، اذا ارتفعت قيمة الاوراق المتداولة من ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥، لما يقرب من ٣ مليارات عام ١٩٩٤ وزاد حجم الاوراق المتداولة من ١٢ مليون ورقة الى ٤١ مليون ورقة خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من ذلك فعازالت سوق المال تعاني من شذويع ظاهرة الشركات المساهمة المقلقة والتي تمكس النمط العائلي، ان يبلغ عددها ٤٩٩ شركة تمثل نحو ٧٨,٣٪ من اجمالي الشركات المقلدة بالبورصة، بينما يبلغ عدد شركات الاكتتاب العام ١٥٥ شركة، بما يمثل ٢٣,٧٪ من الاجمالي ويبلغ رؤوس اموال شركات الاكتتاب ١٠,٧ مليار جنيه، بينما تبلغ رؤوس اموال الشركات المقلقة ٢,٤ مليار جنيه.

ومن العوامل الاخرى، التي تضعف سوق المال في مصر، خفاة السندات التي تصدرها الشركات المساهمة حيث تقتصر على ثلاثة انواع فقط هي سندات التتمية بالدولار الامريكي وسندات الاسكان وسندات البنك العقاري المصري. مع ملاحظة ان القانون الجديد رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قد اباح اصدار اى نوع من السندات متغيرة العائدة، اى لايشترط ثبات العائد كما كان الوضع عليه من

توافر الوعي بالإبعاد الاقتصادية لهذه العملية، فإنه يمكن أن يخلق مشاكل عديدة على رأسها «الثقة» في هذه العملية، خاصة مع ضعف اليورصة المصرية وغياب المعلومات والبيانات اللازمة لانجاح عمليات الاستثمار هذه.

٣- سياسات التحرير الخارجي وسعر الصرف :

احتلت سياسات تحرير القطاع الخارجي مركز الصدارة في إطار برامج الحكومة المصرية خلال حقبة التسعينات، خاصة في ظل الاتجاه نحو انتهاز استراتيجة للنمو، ذات توجه تصديري في كافة القطاعات، إلى جانب تبني سياسة جديدة في إدارة الواردات والمعاملات الخارجية بشكل عام.

وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن ميزان المدفوعات المصري قد حقق فائضا كليا قدره ١,٨ مليار دولار في العام المالي ١٩٩٤/٩٣، مقابل فائض قدره ٥ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ و ٤,١ مليار عام ١٩٩٣/٩٢. ويعد هذا الهبوط لتخفاض الفائض في ميزان الخدمات من ٥,٤ مليار دولار إلى ٤,٥ و ٣,٥ مليار اسواق ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢ على التوالي كما يتضح من جدول رقم (١٢) استمرار التراجع في ميزان المدفوعات المصري، ويؤكد على أن هذا الفائض لا يمثل تطورا جديرا في اوضاع الميزان، بقدر ما يعكس اوضاعا استثنائية يرتبط بعضها بالظروف الطارئة والناجمة عن حرب الخليج الثانية، اوبعض العوامل الفنية والتي تتعلق بالتغييرات التي اجراها البنك المركزي المصري على ميزان المدفوعات.

وهنا ينبغي التفرقة بين وضع الميزان التجاري والميزان الخدمي، نتيجة لاختلاف العوامل المؤثرة على كل من هذين البندين، وتزداد أهمية التفرقة في ظل الانبعاث الاقتصادي المستخدمة في سبيل اصلاح اوضاع هذا الميزان.

وما زال عجز الميزان التجاري يمثل أحد القيود الأساسية على حركة المجتمع، كما يعكس طبيعة الهيكل الانتاجي ومدى تطوره، وهو ما يظهر من طبيعة المعاملات السلعية وتركيبه السلب الداخلي في حركة التجارة المصرية (تصدير واستيراد) وتظهر مؤشرات هذا الميزان في ضوء تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات والتي تعد مؤشرا خطيرا، يجب أن يكون دافعا لمحاولة إعادة التوازن بحيث تغطي الواردات السلعية النسبة الأكبر من الصادرات السلعية. وإذا كان من المقبول ألا تغطي قيمة الصادرات، القيمة الكلية للواردات، على اعتبار أن الثانية تشمل واردات استثمارية تستخدم في عمليات التكوين الرأسمالي، والتي لا يتحقق عائدها إلا في الأجل الطويل، إلا أنه من غير

المقبول أن لا تغطي قيمة الواردات الجارية (أي بعد استبعاد الواردات الاستثمارية)، وهنا تشير الإحصاءات إلى أن عجز الميزان التجاري قد ارتفع من ٦,٤ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٧,٧ مليار دولار عام ١٩٩٤/٩٣. وذلك مع ملاحظة التراجع النسبي في الصادرات السلعية من ٣,٦ مليار دولار إلى ٢ مليارات خلال نفس الفترة، ذلك مع الثبات النسبي للواردات السلعية الأمر الذي أدى إلى تناقص نسبة تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات لتصل إلى ٢٩٪ عام ١٩٩٤/٩٣ وذلك مقابل ٣٩٪ كما يتضح من الجدول رقم (١٣).

ويتحليل هيكل الصادرات السلعية ليلاحظ أن السلع التقليدية وهي البترول الخام ومنتجاته والقطن والموالح والبصل والارز، تستحوذ على حوالي ٦٠٪ من إجمالي الصادرات مع التناقص المستمر في قيمة الصادرات الزراعية وبالتالي تدهور مكانتها النسبية داخل الهيكل، إذ لم تزد عن ١٠٪ تقريبا. ذلك بسبب تناقص معدلات الانتاج من السلع الزراعية الرئيسية مع ازدياد معدلات الاستهلاك المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص الكميات المعدة للتصدير. فطى سبيل أمثال مبطت حمصية للصادرات من القطن إلى ٤٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤/٩٣ مقابل ٨٣ مليون عام ١٩٩١/٩٠، وهو ما ينطبق على الموالح والبصل. وعلى الجانب الآخر تزايدت الأهمية النسبية للواردات السلعية في الاقتصاد المصري بصورة ملحوظة وذلك كما يتضح من التطور الذي طرأ على نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة نحو ٤٠٪، وذلك في أعقاب الزيادة الكبيرة والهائلة في حجم الواردات السلعية القادمة إلى البلاد، بسبب الوفرة النسبية في موارد النقد الأجنبي، فضلا عن السياسات الحكومية المتبعة آنذاك، والتي خففت كثيرا من القيود على تجارة الاستيراد للقطاع الخاص، والذي منح العديد من المزايا، وسمح له باستيراد العديد من السلع التي كانت محظورة من قبل. وهنا تثار عدة قضايا خاصة بمستقبل التجارة الخارجية المصرية، فإذا كانت البلدان الأوروبية، تعتبر العميل الأول لمصر، فإن استكمال بنين الاتحاد الأوروبي، وما يترتب عليه من توحيد المراكز الصناعية والتجارية لها، سوف يؤثر بالضرورة على الصادرات المصرية، إذ أنها ربما لاتسمح للصادرات غير الزراعية الأصل، والصناعات الحديثة بالدخول بسهولة في هذه الأسواق، الأمر الذي سيضر باحتمالات التوسع التصديري الصناعي خاصة وأن قدرة الصادرات المصرية الصناعية ستظل، لفترة على الأقل، عاجزة عن تقديم «المنتج» المنافس سعرا ونوعا.

بشكل تدريجي مع اختلاف التوقيت الزمني لتحرير كل قطاع وفقاً لاتجاه وتأثير تحرير كل قطاع على مستوى الأداء في الاقتصاد القومي ككل.

كما أن الاقتصاد المصري، يحتاج في الآونة الزاهنة، الى سياسة تصديرية تهدف أساساً الى خلق الصادرات، وليس تنمية الصادرات، وهو مائل يتأني الا عبر خلق الميزة التسمية التي يمكن ان تتمتع بها الصادرات المصرية، بعيداً عن الحديث التقليدي عن المزايا النسبية القائمة حالياً.

وعلى الجانب الآخر ظلت مسألة سعر صرف الجنيه المصري إحدى القضايا الهامة، التي أثرت أثناء تطبيق المرحلة الأولى من سياسة الإصلاح الاقتصادي، حيث يرى البعض ان هناك مفارقة حقيقية في قيمة الجنيه، وهو ما يحد من قدرة الصادرات المصرية على التنافس بالأسواق الخارجية. إذ ان مساواة متوسط أسعار عوامل الانتاج المحلية بمتوسط أسعار عوامل الانتاج الأجنبية، رغم اختلاف الانتاجية بين هذه العوامل، يؤدي الى تعطيل عمل قوى السوق، مما يؤدي الى ضياع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، كما انها تعد من التصدير وتشجع على الاستيراد، وبالتالي تزيد العجز في الميزان التجاري.

وقد قامت الحكومة المصرية بالفعل، بعدة اجراءات هامة، واصبح الجنيه المصري معوماً بالأسواق، وتم تخفيضه أكثر من مرة، ومع ذلك استمر العجز في الميزان التجاري، يتزايد عاماً بعد آخر، وهو ما يشير الى خطأ هذه النظرة، ويتطلب البحث عن الأسباب الجوهرية لهذه المسألة. فمن المعروف ان سياسة تخفيض العملة لا تؤدي ثمارها المطلوبة الا تحت شروط واطراف معينة، حيث يجب التمييز بين الاختلالات في ميزان المنفوعات من حيث طبيعتها وحجمها والفترة المحتمل دوام الاختلال فيها. حيث توجد بعض الاختلالات التي تتم معالجتها في فترة زمنية لا تتجاوز عامين على الأكثر، بينما بعضها الآخر ينشأ عن عواقب هيكلية لا يتم علاجها الا في اطار زمني اطول.

وفي هذا السياق يمكن القول ان سياسة خفض ال تزني ثمارها إلا اذا توافرت شروط معينة اهمها ان تكون مجموع المرونات الخاصة بالطلب على الصادرات والواردات اكبر من الوحدة، اي انه يفترض مرونة كبيرة في الطلب على الصادرات، وكذلك الواردات وعدم التعرض للتدهور في معدلات التبادل التجاري والتمتع بجهاز انتاجي تنوعى قادر على الحصول محل الواردات، وامكان الانتقال لعناصر الانتاج بين القطاعات الاقتصادية، اي ان يكون قادراً على المنافسة الدولية بما في ذلك جودة الانتاج، ويستطيع سد

هذا فضلاً عن العقبات التي تفرضها السياسة الزراعية الموحدة، امام الصادرات المصرية، سواء كانت القيدود الزمنية للتمتع بالاعفاءات الجمركية، او الاسعار الاسترشادية والرسوم التي يتم تحصيلها على بعض الصادرات المصرية، بالإضافة الى الشروط والمواصفات الجديدة المتعلقة باختبارات الامن والتلوث البيئي وخلافه. وهي كلها اجراءات تحول دون دخول المنتجات من خارج الأسواق الأوروبية.

ذلك كله يؤكد على ان مشكلة ميزان المدفوعات المصري، تكمن في التزايد المستمر في عجز الميزان التجاري، والذي فشلت كافة الجهود في السيطرة عليه او الحد منه، مع الاعتماد المتزايد على الميزان الخدمي في تغطية هذا العجز، مع ما يعنيه ذلك من الارتباط بمصادر دخل خارج سيطرة متخذى القرار في المجتمع، بحيث اصبح الاقتصاد المصري يتحدد بعوامل خارجية يصعب السيطرة عليها، وهو ما يعرضه للخطر الشديد، خاصة مع التطورات الجارية على الساحة الدولية، ونقصد بها تحديداً منظمة التجارة العالمية التي مارست عملها بالفعل مع مطلع عام ١٩٩٥. واصبحت منوطه بتتفيذ الاتفاقات الثمانية والعشرين التي تم التوصل اليها في اطار دولة الوردواي، وقد اعتمدت الحكومة المصرية على كل من تحرير القطاع الخارجي وتعويم العملة، باعتبارهما الوسييلتين الكفيلتين باصلاح الخلل في ميزان المدفوعات المصري.

واحتلت قضية تحرير القطاع الخارجى حيزاً هاماً، من جانب المهتمين، خاصة وانه يشمل أحد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادي، وهي تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الاموال وهنا يرى مؤيدو سياسة التحرير انها ستؤدي الى زيارة الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية للمجتمع نتيجة للتدابير الجديدة التي قامت بها الدولة، اذ ان ذلك سيؤدي الى تحول الهيكل التصديري بعيداً عن الصادرات التقليدية، الى صادرات جديدة، غير تقليدية، كما انها ستؤدي الى حصول المنتجين المباشرين (خاصة المزارعين) على اسعار افضل، والتخلص من اعباء البيروقراطية الحكومية التي كانت تتحكم في العملية الانتاجية.

وهنا نلاحظ ان تحرير كل من المعاملات الخارجية (الجارية والراسمالية) في نفس الوقت، يمكن ان يؤدي الى اختلالات غير مرغوبة في قطاعات الاقتصاد القومي. الامر الذي يؤدي الى ارتفاع التكاليف الاجتماعية لهذه المسألة. خاصة وان الخلل الخارجى يرجع بالاساس، في حالة الاقتصاد المصري، الى الظل الداخلى، وخاصة ضعف الانتاج والانتاجية. من هنا ينبغي ان تتم عملية التحرير

الف فرد على المستوى القومي خلال نفس الفترة (نسبة ٧٠,٢٪ فقط من التوظيف ككل). وذلك لاعتماد على مشاريع ذات كثافة رأسمالية عالية لانتساب مع الواقع الاقتصادي المعاش، وهو ما أدى الى ارتفاع المعدل الحدى لرأس المال/العمل بصورة كبيرة. وبفرض ذلك إعادة النظر في نظم الاعفاءات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية، وإقامة نظام جديد للاعفاءات على أساس علاقة طرئية بين حجم ومقدار الاعفاء الممنوح وبعد الاعمال في المنشأة المتمتعة بالاعفاء. وهو ما يمكن أن يساعد على تحويل نمط المشروعات، من كثيفة رأس المال الى كثيفة العمل.

أما فيما يتعلق بالمحور الثانى وهو الصندوق الاجتماعى للتنمية، فنانا نلاحظ أن الهدف الأساسى من إنشاء الصندوق قد تمثل فى تخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادى عن كاهل الطبقات محدودة الدخل، وإعادة تأهيل العمالة المسرحة من القطاع العام فى إطار برنامج التخصصية، وذلك وضع لنفسه عدة برامج محورية ليصل الى اهداف الرئيسية وهى برنامج تنمية المجتمع، وبرنامج تنمية الصناعات الصغيرة، وبرنامج التشغيل العامة، وبرنامج إعادة تأهيل العمالة، وبرنامج خدمات النقل العام، ويتضمن كل برنامج من برامج الصندوق الكثير من المشاريع التى تم البدء فيها، او الأعداد لتنفيذها.

وعلى الرغم من ذلك فقد شابت آليات العمل داخل الصندوق العديد من المشاكل الهامة، فمن المعروف أن موارد الصندوق تتكون من المنح والهبات والمبالغ التى ترد من الافراد والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية وهو ما يضع قيودا عديدة على سياسة الصندوق، خاصة وأن هذه الأموال لاتخضع لشروط محددة وواضحة، إذ يدار بعضها عن طريق هيئة التنمية النواية التابعة للبنك الدولى، وبعضها يدار عن طريق الدولة المانحة مباشرة، أو بإشراف جماعى، وكلها أمور تؤثر كثيرا فى امكانية قيامه بالمهام الموكلة اليه، خاصة فى ضوء التضارب فى الاهداف والأساليب بين هذه الجهات وبعضها البعض.

كما أن الشروط التى يضعها الصندوق لتقديم قروضه تحد كثيرا من فاعليته، سواء تمثل ذلك فى ارتفاع سعر الفائدة، أو ضعف حجم الائتمان الممنوح وعدم كفايته لتمويل المشروعات القديمة، حيث لاتزيد عن ١٠ آلاف جنيه للمشروع الفردى وتتراوح بين ٥٠ ألف و ٢٠٠ ألف للمشروع الذى يعمل به أكثر من أربعة افراد، ناهيك عن اشتراط تقديم دراسات جدوى عن المشروعات القديمة بل الوصول على القرض، مما يشكل عبئا مائدا اضافيا على الشباب، قد يؤدى الى احجامهم عن التقدم بمشروعات للصندوق.

حاجة الطلب المحلى ايضا. أى أن ميااسة تخفيض العملة مستصدم بيقينة أساسية مفادها أن المشكلة لاتتخصص فى جانبها النقدى، وإنما فى حصاد لجوانب الظل الهيكلى فى البنيان الاقتصادى، التى تفرض نفسها على المشكلة التقنية، بحيث يصبح التحرك نحو حل المشكلة الاخيرة، رهنا بالقضاء على جوانب هذا الخلل.

٤ - سياسات التشغيل وسوق العمل :

تمد مشكلة البطالة، فى احدى اهم اثار السياسة الاقتصادية الجديدة، وذلك على الرغم من تراكمها قبل هذه السياسة. إذ تشير الاحصاءات الرسمية التى اجريت من واقع حصر فائض الخريجين من دفعات ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٢ من المؤهلات العليا والمؤهلات المتوسطة و-فوق المتوسطة الى ٤٢٥ ألف خريج بدون عمل يمثلون ٨,٨٪ من قوة العمل المصرية البالغة ١٤,٤ مليون فرد.

وهذا المعدل المرتفع للبطالة يشير الى مدى الهدر فى الطاقات البشرية المتاحة، هذا مع مراعاة أن هذا الرقم يقل عن الواقع الفعلى، خاصة وأن هذه النسبة محصورة على اساس أن قوة العمل عبارة عن مجموع السكان من سن ١٦ الى ٦٠ عاما وليس من ١٥ سنة، كما هو معتاد.

ولعل خطورة هذه المشكلة تكمن فى اتساعها لتشمل كافة قطاعات وشرائح المجتمع، خاصة أولئك الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد العليا، والذين يطرقون أبواب سوق العمل للمرة الاولى، فهى بطالة من نوع خاص، يطلق عليها البعض بطالة «متعلمين».

وقد تضمنت الخطة الخمسية الحالية (١٩٩٣/٩٢- ١٩٩٧/٩٦) مايفيد أن حل مشكلة البطالة فى المدى الطويل يستلزم توفير نحو ٤٠٠ ألف فرصة عمل سنويا، وأن هذا يستلزم تحقيق معدل نمو للنتاج المحلى الإجمالى يتراوح بين ٤٪ و ٥٪. وتعتمد الحكومة المصرية حاليا، فى حل هذه المشكلة، على محورين رئيسيين هما تشجيع الاستثمار الخاص، والصندوق الاجتماعى للتنمية.

وفيما يتعلق بالمحور الاول فقد هدفت الحكومة أساسا الى تشجيع الاستثمار الخاص (بكافة اشكاله) وتوجيه الطاقات الاستثمارية نحو القطاعات المفتحة بشكل مباشر وبالتالى خلق المزيد من فرص العمل. وعلى هذا الاساس، قامت الحكومات المختلفة بمنح هذا النوع من الاستثمارات العديد من المزايا والصوافز، إلا أن تقارير متابعة الخطة الخمسية تشير الى فشل هذه السياسة حيث لم تزد العمالة فى القطاع الخاص إلا فى حدود ١١٦ ألف فرصة عمل خلال الفترة من ١٩٩١/٩٠ الى ١٩٩٣/٩٢ مقابل ٦٥٠

الفاعلية، وبخاصة وأن معظم أعضاء مجلس الإدارة هم انفسهم من الجهات المستفيدة من الصندوق .والأخطر من هذا وذلك هي عدم خضوع الصندوق للرقابة المالية والإدارية للدولة، مما أدى الى حدوث مخالفات وانحرافات كثيرة، فضلاً عن قيام المسؤولين بانفاق مبالغ طائلة على حملات الاعلانات في الصحف والمجلات، وهي الاموال التي يمكن استخدامها في إقامة مشروعات صغيرة قيمة.

والصندوق لايسمح بتمويل البنية الأساسية لمشروعات جديدة، وهي امور ذات تكلفة مادية عالية نظرا لارتفاع اسعار الاراضى وتكاليف المبانى.

وهنا تجدر الاشارة الى ان الصندوق لايتعامل مباشرة مع الافراد، ولكنه يعتمد على الوسيطاء من الاجهزة الحكومية والجهات الاهلية والنقابات، وهي مسألة تحد من

جدول رقم (١) تطوير النمو في الناتج المحلى الاجمالى

بالمليون جنيه

البيان / السنوات	١٩٩٢ / ٩١	١٩٩٣ / ٩٢	١٩٩٤ / ٩٣	الأممية		
				النسبة %		
				١٩٩٤ / ٩٣	١٩٩٣ / ٩٢	١٩٩٢ / ٩١
جملة القطاعات السلعية	٦٥,٣٧٣	٦٦,٨٨٦	٦٩,٤٤٤	٤٩,٩	٤٩,٨	٤٩,٩
جملة الخدمات الانتاجية	٤٣,٦٠٦	٤٤,٤٩٤	٤٥,٧٨٢	٣٢,٩	٣٣,١	٣٣,٣
جملة الخدمات الاجتماعية	٢٢,٠٧٨	٢٢,٩٥٥	٢٣,٩٥٤	١٧,٢	١٧,١	١٦,٨
اجمالى الناتج المحلى	١٣١,٠٥٧	١٣٤,٣٣٥	١٣٩,١٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معدل النمو		٢,٥	٣,٦			

المصدر . وزارة التخطيط والعالم الثالث من القطة الخمسية الثالثة ٩٢ / ١٩٩٣ . القاهرة .

جدول رقم (٢) كمية بقيمة الصادرات المصرية من القطن والكميات التي تم استيرادها من الخارج

الفترة	الصادرات		حجم الاستيراد بالآلاف قنطار مئري
	الكمية بالمليون جنيه	الصادرات الكمية للفترة بالآلاف قنطار مئري	
١٩٨٥/٨٤	٢٩٩	٢٨٧٦	٦١٦
١٩٨٦/٨٥	٣٠٨	٢٩١٣	٥٩١
١٩٨٧/٨٦	٢٧٢	٢٥٩٨	٢٩٦
١٩٨٨/٨٧	٣١٨	١٥٩٩	٦٠٩
١٩٨٩/٨٨	٥٩٤	١١٦٨	٦١٣
١٩٩٠/٨٩	٥٦٢	٧٨٩	١١٢٨
١٩٩١/٩٠	١٩٣	٢٦٠	١٠٣٠

حسب بمعرفة الباحث من مجلس الشورى وتقرير عن القطن انتاجا وتصنيطا وتسويقا للقاهرة ١٩٩٤.

جدول رقم (٣)
كميات الاطنان المستهلكة محليا
في الفترة من ٨٩ - ١٩٩٤

الكمية بالطنون كدشار مئري

الفترة	متوسط الاستهلاك للطن	متوسط الإنتاج للطن	نسبة الاستهلاك الى الإنتاج
٨٩ / ١٩٩٠	٤.٩٥٣	٥.٠٥٥	٧٨٪
٩٠ / ١٩٩١	٣.٥٥٨	٥.١٦٩	٦٨٪
٩١ / ١٩٩٢	٥.٣٢٢	٥.٠٢٣	١٠٦٪
٩٢ / ١٩٩٣	٥.٦٨٠	٦.٠٠٦	٩٤.٦٪
٩٣ / ١٩٩٤	٤.١٣٣	٦.٩٦٠	٥٩.٢٪

مجلس الشورى والقطن إنتاجا وتصنيعا وتسويقا القاهرة ١٩٩٤.

جدول رقم (٤)

حالات الاغلاس عام ١٩٩٤ في ميدان الاتصال

العدد	الشهر
١٠٤٤ متشاة	يناير
٩٦٦	فبراير
٨٤٠	مارس
١٣٣٧	ابريل
١٣١٣	مايو
١١٣٩	يونيو
٩١٣	يوليو
١٥١٨	اغسطس
٨٨١	سبتمبر

الجدول رقم (٥)

الاصغار المطنى والاصغار القومى

كثسبة من الناتج المطنى الاجمالى

الاصغار القومى	الاصغار المطنى	السنوات
١٣	١٤	١٩٦٥
٨	٨	١٩٧٣
٢١	١٥	١٩٨٠
٣	٦	١٩٨٩
٥	٥	١٩٩٠
١٤	٧	١٩٩١

Source :- World Bank, private sector development in
Egypte, Cairo October 1994.

الجدول رقم (٦)
إجمالي الاستهلاك النهائي (بالملايين الجنية لعام ١٩٩٢/٩١)

البيان	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	٪	١٩٩٤/٩٣	٪	الهيكل النسبي	
						١٩٩٢/٩١	١٩٩٤/٩٣
الاتفاق المائلي	١٠١	١٠٤,٥٠	٣,٢	١٠٨,٠	٣,٦	٨٧,٤	٨٦,٩
الاتفاق الحكومي	١٤,٥٠	١٥,٣٠	٥,٥	١٦,٢٤	٦,١	١٢,٦	١٣,١
اجمالي الاتفاق النهائي	١١٥,٥	١١٩,٥٥	٣,٥	١٢٤,٢٤	٣,٩	١٠٠	

المصدر : وزارة التخطيط الكبار العام للخدمة الخمسية ٩٣/٩٢ - ٩٦/٩٥ .

الجدول رقم (٧)
تطور الميزن الكلي في الموازنة العامة للخدمة

(بالملايين جنية)

السنة المالية	الميزن الكلي	الميزن الصافي
١٩٩١/٩٠ (فعلى)	٩٥٩٦,٢	١٦٨٤,٤
١٩٩٢/٩١ (فعلى)	١٤٠٧٠,١	٥٧٩٨,٧
١٩٩٣/٩٢ (فعلى)	١٠٥٥٥,٣	١٦٨٢,٤
١٩٩٤/٩٣ (تقديري)	٨٩٨٣,٢	١٣٢٨,٢
١٩٩٥/٩٤ (مشروع موازنة)	٨٥٦٤,٢	٤٤٨,٤

المصدر : مجلس الشعب لجنة الخدمة والموازنة لمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥/٩٤ - القاهرة - مايو ١٩٩٤ .

الجدول رقم (٨)
تطور الانفاق العام كنسبة من الناتج

(بالملايين جنية)

	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	
الناتج المحلي الاجمالي	١٤٥,٣٨٢	١٣٩,١٨٠	١٣٤,٣٣٥	١٣١,٠٥٧	
اجمالي الاستخدامات الجارية	٧٠,٥٤١	٦٥,٣١٢	٦٢,٥٣٣	٥٤,٤٣١	
الراسمالية	١٩,٤٦٧	١٨,٤٥٠	١٣,١٢٩	١٣,١٥٤	
نسبة الاستخدامات الى الناتج	٪٤٨,٥	٪٤٦,٩	٪٤٦,٥٥	٪٤١,٥٥	
نسبة الاستخدامات الجارية الى الناتج	٪٣٥,١	٪٣٣,٦	٪٣٣,٢٠	٪٣٨,٨	
نسبة الاستخدامات الراسمالية الى الناتج	٪١٣,٤	٪١٣,٣	٪١٣,٢٥	٪١٢,٧	

المصدر : حسب معرفة الباحث.

**الجدول رقم (٩)
المسيلة الضريبية داخل التسميات**

بالمليون جنيه

١٩٩٢/٩١	١٩٩٢/٩١	١٩٩٢/٩١	
١٠٥١	١٥٣٣	١١١٩	الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
٦٨٦	٦١٣	٥٢٠	الضريبة على المرتبات والأجور
٧٣	٦٥	٥٩	ضريبة المهن الحرة
٢٠٠	١٩٧	١٦٨	الضريبة العامة على الدخل
٨٨٦١	٨١٨٠	٧٠٥٤	الضريبة على أرباح شركات الأموال
١١٩٢	٩٦٨	٩٠٦	الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
٢٣٥٧	٢٠٦٦	١٨٠٤	ضريبة النخعة
١٣	٧	٣	ضريبة الإبلولة
١٥١	١٥٠	١٥١	ضرائب التضامن الاجتماعية
١٢٠٠٦٣	١١٠٧٢٣	٩٩٩٠	إجمالي الضرائب المباشرة
	١٥٠٠١١	١٤٣٤٦	إجمالي الضرائب غير المباشرة

المصدر : حسب معاملة البلد من بيانات مصلحة الضرائب من المسيلة الضريبة (غير منشورة).

**الجدول رقم (١٠)
توزيع المراتع بالجهاز المصرفى المصرى**

بالمليار جنيه

١٩٩٤	١٩٩٣	البيان
١٣٩٠٢	١٣٩٠٤	إجمالي المراتع
		وفقا للقطاعات
٣٢٠٣٥٧	٣٢٠٣٧٦	قطاع الاسمال العام
١٦٠٧٥٠	١٤٠٣٢١	قطاع الاسمال الخاص
٨٨٠١٢٥	٨٠٠٠٦٩	القطاع المائى
٢٠٠٤٥	٢٠٥٨٣	اخرى
		وفقا للمصادر
٩٩٠٢	٨٨٠١	المراتع بالمصلحة المحلية
٤٠٠٠	٤١٠٣	المراتع بالمصلحة الاجنبية

المصدر : حسب معاملة البلد من تقارير البنك المركزى للمصرى عن الترشاح النقدية والتكتمانية للاعوام ١٩٩٢/٩٣ و ١٩٩٤.

**الجدول رقم (١١)
تطور سوق الأوراق المالية للمصرية**

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	البيان
٦٨٧	٦٧٤	٦٣٥	عدد الشركات المقيدة
١٦٨٠	٥١٩	٤٠٢	قيمة الاوراق المتداولة (بالمليون جنيه)
٤١	١٨	١٢	كمية الاوراق المتداولة (بالمليون ورقة)
٢٢٨ نقطة	١٣٦ نقطة	١٠٠ نقطة	مؤشر سوق المال

المصدر : الاورام الاقتصادية ٩١/ ١٩٩٥.

**الجدول رقم (١٢)
ميزان المصروفات لجمهورية مصر العربية**

١٩٩٤ / ٧٣	١٩٩٣ / ٧٢	١٩٩٢ / ٧١	١٩٩١ / ٧٠	بيان
				المصروفات الجارية :
				- المصروفات المالية :
(٧٦٥١)	(٧٣١١)	(٦٤٢٠)	(٧٥٢٨)	- الميزان التجاري
٣٠٦٥	٣٤١٧	٣٣٢٤	٢٨٨٧	- حصة الصادرات (نوب)
١٠٧١٦	١٠٧٣٨	١٠٠٥٤	١١٤٢٥	- مدفوعات عن الواردات (سيف)
٢٥١٥	٤٥٦٨	٥٤١٢	٤٨١٥	- ميزان التخصيلات :
٨٩٩٩	٩٧٦٢	٩٥٨٩	٨٨٢٧	- للتخصيلات :
٧٠٠	٧١١	٦٧٨	٨١٢	- الملاحه رسوم الميزود في قناة السويس
١٩٩٠	١٩٤١	١٩٥٠	١٦٦٢	- سجل الاستثمار
١١٩٣	١٢٥٨	١٣٧٩	١٤٧٥	- السيلهة
١٧٧٩	٢٣٧٥	٢٥٢٩	١٦٤٦	- التخصيلات الأخرى
٢٣٢٧	٢٤٧٧	٢٠٥٣	٢٣٢٢	- للمطلوبات :
٥٤٨٤	٥١٩٤	٤١٧٧	٤٠١٢	- الملاحه
١٥٦	٨٢	١٠٤	١٠١	- فوائد على القروض الأتزامات
١٢٨٢	١٤٥٥	١٣٢٠	١٥٢٠	- مدفوعات تجارية
٢٢٢	٣٠٧	٢٨٨	٢٢٢	- مصروفات السفر والتعليم والعلاج
٧٠٤	٣٤٥	٢٢٢	٨٣	- مصروفات السكن
٤٦٤	٢٤٠١	٤٠٩	٤٤٥	- مدفوعات أخرى
٢٥٥٦	(٢٧٤٤)	١٧٣٢	١٦٢١	رصيد المصروفات الجارية (مدين التخصيلات)
(٤١٣١)	٧٣٩٢	(١٠٠٨)	(٢٧٣٢)	التخصيلات
٦٩٩٣	٥٩٢٩	٤٧٦١	٤٥٤٠	- الفاصه
٦١٦٤	١٢٥٣	٣٧٢٢	٣٠٥٣	- الرسيله
٨٢٩	٤٥٤٨	١٠٢٩	١٤٨٧	رصيد المصروفات الجارية
٢٨٥٧		٣٧٥٣	١٨١٧	المصروفات الرأسمالية
				مصادر المصروفات الرأسمالية
				الاستدخم
٣١٧	٣٢٥	(٢٠٩)	٢٤١	قروض طويلة الاجل
٧٨٧	١٠٩٠	١٤٥٢	١٩٤٩	تسهيلات مودين
٥١٥	٨١٨	٩٥٤	١٠٣٧	المسند
٢٧٢	٢٧٢	٤٩٨	٩١٢	قروض طويلة الاجل
(٨٠٢)	(١٠٠٩)	(١٧٢١)	(١٤١٨)	تسهيلات مودين
(٤٢٧)	(٥٣٢)	(١٣٢)	(٦٤١)	تسهيلات مودين
(٣٦١)	(٤٨٦)	(١٠٨٩)	(٧٧٧)	الاستدخم للمطلوبات
٥٢٠٠	٤٥٢	٢٥٩	١٣٦	- نقدى
١٨٣	١٥٥	١٨٧	٤٤	- المقابل للفوائد على وداخ المصريين بالخارج
(١٨٧)	(١٠٩)	(٢٩٩)	(٤٦٦)	- السهر واخشا (بما فيه الأخرى)
(١٣٧٤)	(١٤٠٠)	١٢١٢	٩٥٥	الميزان الكلى :
١٨٠١	٢٤٧٣	٤٧٥٧	٣٠٥٢	التحويل الاستثنائى
٢	٥٤٩	٢١٢	٢٣٦٤	إجمالي الفائض الكلى
(١٨٠٤)	(٤٠٢٢)	(٥٠٧٠)	(٦٤١٧)	

- يشمل تقرير الفوائد على ايداعات المصريين بالخارج والتي لم تحول الى الداخل.
- طبقا لبيانات وزارة السيلهة.
- تكمل مبيعات السيلهة لهذا الترخى.
- للصفر : اليك المركزى المصرى.

الجدول رقم (١٣)
معدل التضخم للمصري

١٩٩٢/٩١		١٩٩٢/٩١		١٩٩٢/٩١		١٩٩٢/٩١		بيان
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	إجمالي التضخمات
٢٢٨٤	٢٢	٢٢٧٢	٢٢	٢٢٨٦	٢٢	٢١٦٧	٢١	- السلع الغذائية
٤٤٨٠	٤٤	٤٣٣٩	٤٤	٤٠٧٩	٤١	٥٣٧٦	٥٣	- السلع الوسيطة
٣٤٢٥	٣٤	٣١٦٦	٣١	٣٣٦٤	٣٣	٣٠٢٦	٣٠	- السلع الاستثمارية
٥٢٧	٥	٥٥٩	٥	٤٢٥	٤	٨٥٦	٨	- أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : البنك المركزي المصري

الجدول رقم (١٤)
تطور معدل النمو السكاني والبطالة

المعدل السنوي	المعدل السنوي	المعدل السنوي	المعدل السنوي	
٥٧,٥٥٦	٥٦,٤٣٤	٥٥,٢٠٥	٥٤,٤٣٧	● المعدل في منتصف العام (هذا المتوسط)
٢	٢	٢	٢	● معدل النمو السنوي /
١٤,٤٣٦	١٣,٩٩١	١٣,٧٤٢	١٣,٥٢٧	● عدد المشتغلين
٢,٢	١,٨	١,٦	٢,١	● معدل النمو السنوي
٩,٨	١٠,١	٩,٢	٨,٤	● معدل البطالة

الجدول رقم (١٥)

المساهمة القطاع الخاص	إجمالي المساهمة	
٩,٠٦١	١٢,٤٢٣	الاجمالي ١٩٩١/٨٠
٦,٠٨٠	٧,٣١٩	القطاعات السليمة
١,٥١٥	٢,١٥٨	قطاعات الخدمات الانتاجية قطاعات
١,٤٦٦	٣,٩٤٦	الخدمات الاجتماعية
٩,٣٥٦	١٣,٨١٢	الاجمالي ١٩٩٢/٩١
٦,٣٣٨	٧,٤٨٦	القطاعات السليمة
١,٥٨٩	٢,٢٥٠	قطاعات الخدمات الانتاجية قطاعات
١,٥٢٩	٤,٠٧٦	الخدمات الاجتماعية
٩,٤٧٢	١٣,٩٩١	الاجمالي ١٩٩٣/٩٢
٦,٣١٠	٧,٥٥٤	القطاعات السليمة
١,٦٠٩	٢,٣٦٠	قطاعات الخدمات الانتاجية قطاعات
١,٥٥٣	٤,١٧٧	الخدمات الاجتماعية

المصدر : البنك المركزي المصري والمجلة الاقتصادية للمجلة (٢٣) العدد الرابع ١٩٩٢/٩٢.

خاتمة: السياسة الخارجية المصرية

١- الاتجاهات العامة :

سعيد عبد المسيح

احتلت عملية السلام العربي الاسرائيلي على كافة المسارات الفلسطينية والأرني واللبناني والسوري مساحة كبيرة في السياسة الخارجية المصرية، ولاسيما المسار الفلسطيني-الاسرائيلي، وذلك لاعتبارات عديدة. فقد وصل عدد اللقاءات التي شهدت مباحثات حول السلام والتي جرت بين الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى من جانب والأطراف المعنية بقضية السلام متعقلة في الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ومعاونيه والرئيس الأسد ومعاونيه والملك حسين ومعاونيه والرئيس الهراوي ومعاونيه ورئيس الوزراء الاسرائيلي رابين ومعاونيه وأطراف أخرى معينة بالمسألة مثل الولايات المتحدة من جانب آخر الى ٥٠ لقاء. ووصلت التصريحات الصادرة من الرئيس ووزير الخارجية الى ٩٠ تصريحاً، والرسائل المكتوبة بين الرئيس ووزير الخارجية والمعينين بقضية السلام ولاسيما أطرافها سبع رسائل، وبلغ عدد الاتصالات الهاتفية أيضاً بين الرئيس ووزير الخارجية والأطراف الأخرى ستة اتصالات هاتفية. وهذه المساحة التي تحتلها تلك القضية في سلم أولويات السياسة الخارجية المصرية يفسرها الخطاب الرسمي بإيمان مصر بان السلام هو المستقل، وأنه بدون السلام لن تكون هناك تنمية، بالإضافة الى أن مصر رائدة السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتعمل على استمرار وريادتها لتلك العملية. كما يصف الخطاب الرسمي هذا الاهتمام بقضية السلام بأنه استمرار لما بدأه السادات من إقامة السلام مع اسرائيل، ورغبة في الوفاء بالتزامات مصر تجاه الوطن العربي بشأن عملية السلام التي تنهى صراعاً استمر رحاً طويلاً من الزمن وخسر منه العرب. فالدائرة الغربية تمثل الدائرة الأولى من دوائر السياسة الخارجية المصرية، وفي هذا الصدد قال عمرو موسى "أن سياسة مصر يوماً هي البحث عن السلام والاستقرار. وكل دعاوى السلام التي خرجت كانت من ضفاف النيل، وهذا الاهتمام بالسلام من

تتميز السياسة الخارجية لأية دولة بالثبات الى حد كبير، أي أن التغيير لا يكون عميقاً أو جذرياً إلا عبر فترات طويلة. والسياسة الخارجية المصرية لا تخرج عن هذه القاعدة إذ تعد سياسة مصر الخارجية عام ١٩٩٤ امتداداً لسياساتها طوال عهد الرئيس مبارك. وعادة ما يجرى تلمس اتجاهات هذه السياسة من خلال تحركات كل من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية. ولذلك نعتمد هنا على أربعة مؤشرات تتمثل في المباحثات التي يجريها الرئيس ووزير الخارجية، والتصريحات التي تصدر عن كل منهما تجاه قضايا السياسة الخارجية المختلفة، والرسائل المكتوبة، والاتصالات الهاتفية.

فمن خلال تلك المؤشرات التي يمكن قياسها الى حد كبير بقدر معقول من الثقة، يمكن تحديد أولويات قضايا السياسة الخارجية في قائمة الاهتمامات المصرية. والملاحظ أن مؤشر المباحثات يحتل المرتبة الأولى بين المؤشرات الأربعة من حيث الأهمية، يليه في الأهمية مؤشر التصريحات، ثم يأتي مؤشرا الاتصالات والرسائل على نفس المستوى.

وباستخدام تلك المؤشرات في بحث سياسة مصر الخارجية عام ١٩٩٤، يتضح أن عملية السلام العربي - الاسرائيلي تحتل المكانة الأولى في قائمة إهتمامات مصر الخارجية، وتأتي في المرتبة الثانية قضية البوسنة والهرسك، وفي المرتبة الثالثة قضية السودان، والرابعة قضية لوكربي، وخامساً وأخيراً قضية العراق.

١ - عملية السلام :

مؤشرات الاهتمام المصري			
بقضية السلام العربي - الاسرائيلي خلال عام ١٩٩٤			
المباحثات	التصريحات	الرسائل	الاتصالات الهاتفية
٥٠	٩٠	٧	٦

مصر وفقا لخطابها الرسمي يحكمها في ذلك انها لاتفرض نفسها على أى طرف، ولكنها مستعدة برغبة تلك الأطراف للتدخل والتأثير صوب الاسراع بعملية السلام وتذليل العقبات. وفي هذا الصدد قال عمرو موسى «مصر تتابع باهتمام مختلف المسارات من منطلق دعم المواقف العربية التي تتفق مع اطار مدريد، ولكنها لاتفرض انفسنا على أحد حتى نظل على استعداد لاستثمار اتصالاتنا مع إسرائيل في دعم مواقف الأطراف الأخرى».

ب - قضية اليوسنة :

مؤتمرات الاهتمام المصري بقضية اليوسنة والهرسك عام ١٩٩٤			
للمباحثات	للتصريحات	للمراسلات	للاتصالات
٢٥	٢٧	٢	٢

وبصل عدد اللقاءات التي أجريت فيها المباحثات بين الرئيسين مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى مع الأطراف المعنية بقضية اليوسنة والهرسك الى ٢٥، سواء مع المسؤولين اليوسنيين، أو مع أطراف أخرى ولاسيما بعض الأطراف الأوروبية والولايات المتحدة للوصول الى حل لتلك المسألة. ووصلت التصريحات التي صدرت من الرئيس ووزير الخارجية الى ٢٧ تصريحاً تم التعبير فيها عن أدانة مصر العدوان الصربي الوحشي وضرورة الوقوف مع شعب اليوسنة. وبلغ عدد الرسائل المكتوبة بين الرئيس ووزير الخارجية والأطراف المعنية رسالتين، بالإضافة الى اتصالات هاتفيتين أيضاً.

وهناك عدة تفسيرات لاحتلال قضية اليوسنة المرتبة الثانية على هذا النحو :

الأول : أن أهم الأحداث في هذه القضية كان من الكثرة والشدّة لدرجة لاتقوى معه دولة اسلامية أن تقف مكتوفة الأيدي غير متفاعلة معه، ومن هنا تحركت مصر كرد فعل للمأسى التي تعرض لها الشعب اليوسني المسلم على أيدي الصرب.

والثاني : أن مصر عليها التزام ازاء العالم الاسلامي ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وبالتالي كان لابد أن تقوم بدور محسوس ازاء تلك القضية التي تتلحق بدولة مسلمة، وهي قضية انسانية في ذات الوقت، وهنا أيضاً له ضغوط من قبل بعض الأطراف على مصر لتقوم بدور حيوي في هذه القضية، وخاصة من المعارضة الاسلامية المتزايدة ازاء النظام الحاكم في مصر. غارابت مصر أن تثبت أنها تقوم

جانب مصر انما هو تعبير عن رسالة ارتبطت بها باعتبارها صانعة حضارة، والحضارة لاتتنفس الا في مناخ قابل للسلام، وهو مفهوم عالمي غير قابل للتجزئة، ومن ثم سوف تتابع كل روافد السلام مع إسرائيل في الاطار الذي طالما طرحناه ونصر عليه، بالإضافة للضغط الايجابي للنظام الاقليمي الجديد، كل ذلك على رأس أولويات سياسة مصر الخارجية. ويايس هذا الضطلاع من جانب مصر مجرد التزام اقليمي انما هو أيضاً التزام قومي.

وفي هذا الاطار فإن الاهتمام المصري بالمسار الفلسطيني - الاسرائيلي تجاوز ماعدهه من المسارات الأخرى. وربما ارتبط ذلك بكون الجانب الفلسطيني هو أضعف الأطراف في مواجهة إسرائيل ومن هنا كان في حاجة الى مساعدة أكبر له في التفاوض مع إسرائيل، ثم أن الفلسطينيين أكثر استعداداً لتقبل الدور المصري في تفاوضهم مع إسرائيل، بالإضافة الى أن جوهر الصراع العربي الاسرائيلي هو القضية الفلسطينية.

وتتضح أولوية المسار الفلسطيني - الاسرائيلي من قول الرئيس مبارك «إن مصر دورها ثابت واضح لم يتذبذب مرة واحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. لم تتوقف عن مساندة القضية الفلسطينية والقيادة الفلسطينية. ونحن نعتبرها قضيةنا ولم يحدث أن تخلىنا عنها أبداً. وسوف نظل نساند القضية الفلسطينية وقضية السلام». وفي هذا الاطار، حدث أن التقى مبارك وياسر عرفات أكثر من مرة خلال اسبوع واحد. وسافر وزير الخارجية الى إسرائيل وغيرها لمساندة الشعب الفلسطيني في مفاوضاته. ولم يقتصر الموقف المصري تجاه الفلسطينيين على المباحثات والتصريحات الشفوية، ولكنه امتد الى المستوى العملي حيث قامت مصر بتدريب بعض الدبلوماسيين الفلسطينيين ورجال شرطة وإداريين، فضلاً عن مساعدتها لدى الدول المانحة، والمبادرة بفتح قنصلية في منطقة الحكم الذاتي، والتنسيق المستمر بين المسؤولين المصريين والفلسطينيين في كل خطوات عملية السلام.

ولا يقلل هذا من الدور المصري في المسارات الأخرى، فقد حدث تنسيق بين الرئيسين مبارك والأسد وتم أكثر من لقاء بينهما أجريت فيه مباحثات لنفع عملية السلام على المسار السوري - الاسرائيلي. فقد آيت مصر استعداداً تاماً لتطبيق يد المساعدة لأي من الأطراف العربية (السورية - الأردنية - اللبنانية) في اطار مفاوضاتهم مع الطرف الاسرائيلي. كما باركت كل خطوات السلام حتى ولو لم يكن لها دور فاعل في تلك الخطوات والمسارات، ومن ذلك أنها باركت معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية. الا أن

الرسائل والاتصالات بين المسؤولين المصريين والسودانيين التي تتطلب درجة من الولد في العلاقات بين الدول.

وتتحو مصر صوب سياسة ضبط النفس والحكمة في ردهد الخارجية عمرو موسى في هذا الصدد وأن مصر رافضة لاستيلاء حكومة البشير على ممتلكات المصريين، ثم أن الانعماات السودانية ضد مصر ومصلحتها تقوم على أسس ضعيفة وغير قانونية وغير صحيحة. وأن مصر لم تشارك في أى محفل لاتخاذ قرار ضد السودان لأن مصر حريصة على التكامل مع السودان.

٥ - الأزمة الليبية / الغربية :

مؤشرات الانضمام المصري			
بقضية ليبيا - أزمة لوكيربي عام ١٩٩٤			
المباحثات	التصريحات	الرسائل	الاتصالات الهاتفية
٧	١٣	١	٣

جرت سبع مباحثات بين الرئيس ووزير الخارجية المصري مع المسؤولين الليبيين. أما التصريحات فقد بلغت ثلاثة عشر تصريحاً، في حين كانت هناك رسالة مكتوبة واحدة، أما الاتصالات الهاتفية فكانت ثلاثة. وتفسر قلة المباحثات بين المسؤولين المصريين والمسؤولين الليبيين بالملايسات المحيطة بأزمة لوكيربي، حيث تعمل مصر جاهدة على المانازة بين مصالحها وعلاقاتها الوطيدة بليبيا من جانب وعلاقاتها مع الغرب والالتزام بالشرعية الدولية من جانب آخر. فهناك مقياس حساس تستخدمه مصر إزاء علاقاتها بليبيا وهو مايعكس في أحد جوانب قلة المباحثات بين الجانبين الليبي والمصري. وهناك أيضا الضغط الهائل على الخارجية المصرية تجاه العديد من القضايا، وهو مايقفل من تركيز الخارجية المصرية على الأزمة الليبية/ الغربية التي دامت لأكثر من ثلاث سنوات حتى الآن. ولكن مايعوض ذلك، اتصالات الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى بالأطراف المعنية بأزمة لوكيربي للعمل على حلها ورفع العقوبات عن ليبيا، وفي هذا قال السيد عمرو موسى أن العلاقات المصرية الليبية تقوم في إطار من الشرعية الدولية والأقليمية. ولبيبيا بلد عربي وجار لمصر، وهناك مصالح مشتركة بينهما، والتعاون مع الدول العربية يقوم في حسن الجوار. وقال إن هذا لا يمنع مصر من أن تطالب بمحاكمة المتهمين، وطالب بسرعة إجراء المحاكمة حتى تظهر الأمور على حقيقتها لصالح العدالة وأسر الضحايا واحتراما لقرارات مجلس الأمن. وهكذا يتضح دور مصر إزاء أزمة لوكيربي حيث ساهمت في مبادرة

بدور تجاه القضايا التي تمس أى دولة تنتمى للعالم الإسلامي. ثم أن الدائرة الإسلامية وإن كانت تمثل الدائرة الثانية بعد الدائرة العربية في دوائر السياسة الخارجية المصرية، إلا أنها تتداخل مع الأولى. ومن هنا اهتمت مصر بقضية البوسنة، وبشاركت بقوات ومازالت تشارك في قوات حفظ السلام الدولية. وازداد دور مصر على المستوى الدبلوماسي من خلال المباحثات وفي المحافل الدولية سعيا لوقف العدوان المصري على البوسنة. وفي هذا قال عمرو موسى "أن مصر ضد سياسة الكليل بمكاليين في تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومع ضرورة التصدي بحسم العدوان المصري. وأنه يجب مساندة الحكومة البوسنية في حقها المشروع للدفاع عن نفسها". ووصف ما يحدث في البوسنة بأنه فضيحة دولية بكل المعايير، وأن مصر تراقب بإهتمام بالغ وتواصل اتصالاتها مع الدول المعنية والفاعلة في هذا الشأن. ولقد كان موقف مصر واضحا منذ بداية الأزمة. وأن تتوانى مصر عن القيام بدورها في مساندة مسلمي البوسنة إلى أن يتمكن المجتمع الدولي من إيجاد الحل الكريم المشرف لأزمته بما يضمن أراضهم.

جـ - العلاقات المصرية - السودانية :

مؤشرات الانضمام المصري			
بقضية السودان عام ١٩٩٤			
المباحثات	التصريحات	الرسائل	الاتصالات الهاتفية
٧	٢٧	١	٢

جرت سبع مباحثات بين المسؤولين المصريين من جانب والمسؤولين السودانيين من جانب آخر. أما التصريحات فكان نصيبها سبعة وعشرين تصريحاً صدرت من قبل الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى، أما الرسائل المكتوبة فكانت واحدة والاتصالات الهاتفية وصلت إلى ثلاثة. وتفسر قلة المباحثات بين المسؤولين المصريين ونظرائهم السودانيين بعدم وجود مناخ مشجع. كان السيد عمرو موسى قد عزم على زيارة الخرطوم لقاء نظيره السوداني لمناقشة القضايا التي تعكر صفاء العلاقات بين البلدين. لكن قيام الحكومة السودانية بالتصويت بالرفض لانضمام مصر إلى اتفاقية التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا أدى إلى امتناع السيد عمرو موسى عن قيامه بتلك الزيارة.

ولهذا كان للتصريحات التصيب الأكبر في علاقة مصر بالسودان التي دارت على محورين، الأول هو أن مصر مع وحدة أراضي السودان وضد تقسيمه، والثاني هو استتار مصر للتصرفات السودانية غير المسئولة تجاه ممتلكات المصريين في السودان. وبالتالي كانت النتيجة الطبيعية قلة

الجامعة العربية لحل الأزمة، ومناشدة الدول المعنية برفع العقوبات المفروضة على ليبيا. وثارت في هذا الإطار في الآونة الأخيرة انتقادات في بعض الصحف الأمريكية لمصر بسبب موقفها من ليبيا، متهمة إياها أنها تخترق قرارات مجلس الأمن. لكن مصر ردت على لسان مسؤوليها بأنها تحترم الشرعية الدولية، وهناك مصالح مشتركة بين مصر وليبيا - وهذه المصالح مستمرة دون إخلال بقرارات مجلس الأمن.

٥- قضية العراق :

مؤتمرات الامتثال المصري بقضية العراق عام ١٩٩٤			
المباحثات	التصريحات	الرسائل	الاتصالات الهاتفية
١	٢٢	٢	-

جرت المباحثات مرة واحدة ولدة وجيزة بين وزير الخارجية المصري عمرو موسى ونظيره العراقي سعيد الصفار على هامش القمة الاسلامية بالمغرب، ولم يكن لتلك المباحثات مغزى كبير حيث لم يرد عنها أنها ناقشت أمورا حيوية تتناول العلاقات بين البلدين. ويرجع ذلك الى تداعيات أزمة الخليج ومانتج عنها من آثار وخيمة أثرت على مناخ العلاقات العربية العربية، ومن هنا ساد الجفاء العلاقات بين البلدين، ولم تعد هناك ثقة من المسؤولين المصريين في الرئيس صدام حسين. وحددت مصر شروطا لاستعادة هذه الثقة مثل اعتراف العراق بالكويت كنواة مستقلة ذات سيادة وهو ماتم، ثم أن تقوم العراق بتنفيذ باقي قرارات مجلس الأمن. أما التصريحات فقد بلغت سبعة عشر تصريحاً دارت كلها حول أن مصر مع وحدة العراق ووحدة وسلامة أراضيها، وترحيبها بالاعتراف العراقي بالكويت ومطالبتها للعراق بتنفيذ باقي قرارات مجلس الأمن، وأنها تشعر بمعاناة الشعب العراقي وتطالب

بضرورة حل تلك المعاناة التي تسبب فيها النظام العراقي. وفي هذا السياق لم يكن هناك مكان للرسائل المكتوبة والاتصالات الهاتفية.

وفي هذا المضمار يقول الرئيس مبارك «أن الثقة في الرئيس صدام حسين منعمة من جانبا، ومنعمة بينه وبين جميع الدول المجاورة للعراق. وإنني متعاطف مع شعب العراق كشعب يقاسي الأمرين». وقال موسى «أن الشعب العراقي الشقيق لا يستحق كل هذه المعاناة، إنما النظام العراقي هو المسئول عن استمرار العقوبات التي تضيق الشعب العراقي، وعقاب الشعب العراقي يجب أن ينتهي، لكن المسئولية في كل ذلك تقع على عاتق الحكومة العراقية ورئيسها».

أخيراً، ومن خلال مطالعة سياسة مصر الخارجية يتضح أن الدائرة العربية تشكل الدائرة الأولى من حيث الأولوية، وإن كانت الدائرة الاسلامية تتداخل معها وتأتي في مرتبة تالية لها من حيث الأهمية. ومن جانب آخر فهناك أولوية كبيرة لمؤشر المباحثات في تحديد أولوية القضية في أجندة السياسة الخارجية. لأن المباحثات تقتضي استعداداً مسبقاً واستقبالاً ووقتاً، وهذه تعكس مدى أهمية القضية بخلاف الوسائل الأخرى التي تقتضي تكلفة أقل لتحقيقها، ووزنها أقل من المباحثات. بالإضافة الى ذلك فإن سعى مصر في سياستها الخارجية لتأكيد مكانتها على الصعيد العربي كقوة كبرى ينبغي الرجوع إليها في معالجة والتعامل مع قضايا المنطقة هو محدد أساسي من محددات سياسة مصر الخارجية. ويتضح ذلك في القضايا السالفة، ولاسيما عملية السلام العربي - الاسرائيلي، وأزمة البوسنة والهرسك. فقد بذلت مصر خصوصاً في القضية الأولى مجهوداً كبيراً على مستويات مختلفة للوصول الى حل لذلك الصراع وتحقيق السلام. وينعكس ذلك في تدعيم علاقات مصر بالعالم الخارجى، وتأكيد مكانتها السياسية.

٢ - مصر والصراعات الإقليمية

محمد عبد السلام - معتز سلامة

والمستجدة، ومجالات تحركها المختلفة، تحت ضغط المتغيرات والمفاهيم الدولية والإقليمية التي كانت قد ظهرت عامي ١٩٩١-١٩٩٢، وأوضحت تطورات عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ أنها تحولت إلى اتجاهات أكثر قابلية للتنبؤ والاستمرار، بعد أن بدأ العالم والمنطقة يخرجان نسبياً من

ربما لم يحدث أن إنشغلت مصر عبر الـ ٢٥ سنة الماضية بمسألة بورها الإقليمية كما حدث عام ١٩٩٤. فقد ساد جدل واسع، معلن وغير معلن، حول كافة قضايا السياسة الخارجية بدءاً من الأمم والشواهد والمحددات، مروراً بأهداف هذه السياسة، وإنهاء بدواتها التاريخية

حالة السيولة التي سيطرت على تفاعلاتها لسنوات. فلقد أدى بعض هذه التغيرات إلى أن سادت هواجس عميقة في بعض الأوساط العامة والأكاديمية والروسية أحيانا حول احتمالات تقلص الدور الإقليمي المصري لصالح قوى إقليمية أخرى عربية وغير عربية. مما دفع نحو بدء سلسلة متلاحقة من التحركات والمبادرات والمواقف الخاصة بإعلان دمشق، وعملية السلام، والدائرة المتوسطية، وأسلحة إسرائيل النووية، والولايات المتحدة، والمصالحة العربية، والشرق أوسطية، والسياسة الإيرانية، والاتحاد المغاربي، وأوروبا الغربية، وغيرها. بهدف إرساء أسس دور مصري إقليمي رئيسي ومؤثر في المنطقة، وسط حساسية شديدة وعلمنة أحيانا تجاه أي مساس بهذا الدور. ولقد كانت قضية التعامل مع الصراعات الإقليمية من أهم محاور التحركات الخارجية المصرية في هذا الإطار، خلال عام ١٩٩٤. ولاتعتبر هذه القضية جديدة على الإطلاق بالنسبة لسياسة مصر الخارجية. فهي - من زاوية معينة - ترتبط بعبارات عريض لدور تقليدي قامت به مصر خلال عقود سابقة، خاصة خلال الخمسينات والستينات، عندما كانت السياسة المصرية هي التي تحدد «إيقاع الصراع» في المنطقة من خلال دور قيادي عربي، قبل أن يفقد هذا الدور بعض مقوماته في أواخر الستينات. لكن المحددات الرئيسية التي حكمت هذا الدور أو أحاطت به في الماضي تختلف تماما عما تطور يوما من عقد التسعينات، بحكم إختلاف الإطار الدولي والإقليمي، وتفاوت مراحل التطور العربي، والقدرات النسبية للقوى الإقليمية، واختلاف طبيعة الصراعات والأزمات العربية ذاتها في أنماطها وأنواتها وحدتها، إضافة إلى إختلاف المعنى التقليدي «للدور» وتمتع مصر بخبرة مكتسبة ذات أهمية خاصة من خلال تعاملها مع الصراعات الإقليمية.

وتشير التصريحات الرسمية المتصلة بطبيعة دور مصر على هذا المستوى إلى وجود قناعة بقدرة مصر على القيام بدور قيادي ورئيسي في المحافظة على الأمن والسلام الإقليمي، فهو - تبعا لما أشار إليه الرئيس مبارك في ١١/٢١/٩٠ دور رائد، متصل، نزيه، مستقل لاغنى عنه لحفظ التوازن والاستقرار، ويمثل، الالتزام بتسوية جميع المنازعات بين الأطراف العربية، ويتحرك عبر دوائر متعددة ليتعامل مع القضايا المطروحة في كل منها تبعا لحدودها، استنادا على عدة أسس، أهمها التزام كافة الدول بعدم اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها. والإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتولى التوجهات المصرية الرسمية مشكلة الصراعات العربية - العربية أهمية خاصة - بفعل الاهتمام

التقليدي بهذه الدائرة، وتأثيرات أزمة وحرب الخليج على المنطقة. فقد تم التأكيد مرارا على أن مصر مؤهلة في المرحلة المقبلة لعب دور كبير في حل المشاكل العربية، ولعب دور أساسي في حماية المصالح الأساسية للدول العربية، والمصالح الاستراتيجية.. وإقامة التوازن بين العرب وغير العرب (د. أسامة الباز). لكن ثمة تصور محدد لدور مصر الإقليمي أشار إليه وزير الخارجية عمرو موسى بتعبير «ضبط التفاعلات الإقليمية» على أساس ممارسة دور رائد، بمشاركة الأطراف الأخرى، وليس مهيمنة. واستنادا على ذلك لتحديد ملامح التحركات المصرية تجاه الخلافات والأزمات والصدامات الإقليمية إستنادا على طبيعة كل حالة في إطار الأسس السابقة. لكن ربما يمكن الإشارة إلى بعض السمات العامة للتوجهات المصرية بهذا الشأن، كما يلي :

- الالتزام باتخاذ موقف تجاه أية مشكلة من المشاكل الإقليمية.
- التدخل في إطار محددات معينة، مع تجنب التدخل المسلح.
- الميل إلى ممارسة دور الوساطة، والاستناد إلى الحياد في معظم الحالات.

في هذا الإطار يمكن رصد أهم معالم التعامل المصري مع الصراعات الإقليمية، في النقاط التالية :

١ - الصراعات الداخلية في الدول العربية:

شهد عام ١٩٩٤ عدة حالات صراعية واضحة داخل الدول العربية، يعود معظمها بجنوده إلى سنوات، وربما عقود سابقة. أهمها حالة الحرب الأهلية المحودة في جنوب السودان، والحرب الأهلية في الصومال، والانشقاق وعدم الاستقرار الداخلي في العراق، ثم حرب اليمن التي إنفجرت خلال العام بين الشمال والجنوب. فمعظم هذه الحالات تشهد صراعات حادة أو مزمنة كانت أن تصف بكيانات دولها، أو تهدد وحدتها، أو عصفت بها فعليا. وقد تباينت المعالجة المصرية لهذه المشكلات وفق عدة عوامل أهمها طبيعة الظروف المحيطة بالمشكلة، والبعدان الإقليمي والدولي لها، إضافة إلى المحددات الخاصة بأطراف الصراع وموازن القوى السائدة بينها، وعلاقات هذه الأطراف بمصر، ومدى القرب الجغرافي بين مصر وبؤر المشكلات، واحتمالات انعكاسها مباشرة على الأمن القومي المصري، وما تتصوره مصر بشأن مصالحها المرتبطة بهذا النمط من الصراعات. في هذا الإطار، يبدو أن القاسم المشترك المتعلق بالإطار العام الذي يحكم مواقف مصر تجاه مثل

هذه الصراعات الداخلية في الدول العربية يتركز حول محورين:

(١) معارضة أي انفصال أو تجزئة أو تقطيع لأي وحدة من وحدات النظام العربي بقض النظر عن موقف حكومات هذه الوحدات من مصر، أو مدى الخلاف أو التعارض القائم في المواقف، حتى إذا طرحت سيناريوهات يبدو معها أن التقطيع - في بعض الحالات - يمكن أن يكون موافقا لمصالح مصرية قصيرة المدى .

(٢) وجود ميل لعدم التدخل المصري المباشر بأساليب عسكرية في مثل هذه المشكلات، مع الاقتصاد على التدخل في إطار أوسع، أو استخدام أساليب التحرك السياسي المعنادة تجاهها، مع احتفاظ مصر - قدر الإمكان - بعلاقات مع أطراف الصراع كلها في معظم الحالات، فبالنسبة لحالة جنوب السودان، فإنها حالة صراع تاريخية لا توجد أهمية لتفاعلات العام بشأنها إلا من زاوية انعكاس حالة التردى في العلاقات بين مصر والسودان على المواقف الخاصة بالجنوب. فقد عملت مصر دائما على ألا تدخل عسكريا في هذه المشكلة رغم مطالبة بعض الحكومات السودانية السابقة لها بذلك، سواء بالقوات كما حدث من جانب العراق عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠، أو بالدعم التسليحي والاستشاري الواسع على نحو ما قامت به إيران. وتشير التطورات الخاصة بتعامل مصر مع هذه المشكلة، إلى وجود اتجاهين متوازيين :

أولهما : رفض القاطع لإنفصال جنوب السودان. فقد كانت الاتجاهات الانفصالية لدى جناحي الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان قد تصاعدت خلال العام، وحظيت إلى حد كبير بتأييد ودعم بعض القوى الدولية والإقليمية، فصدرت تصريحات مصرية - على لسان وزير الخارجية - تقدر «أن مصر ستواجه أي محاولة لإنفصال الجنوب باعتبارها قضية أمن قومي تحمل تهديدا لمصر». وفي أعقاب مؤتمر المعارضة السودانية في لندن (فبراير) أبلغت مصر الولايات المتحدة وبريطانيا رفضها المساس بوحدة السودان، وأجرت الخارجية المصرية اتصالات عربية لاتخاذ موقف موحد بشأن هذه القضية.

وثانيهما : رفض استخدام القوة العسكرية لحل المشكلة، فتبعاً للتصريحات وزير الخارجية المصري «نحن نرى تماما، مثلما يرى السودان، أن فصل الجنوب عن الشمال مسألة مرفوضة، ولكننا نرى في نفس الوقت، أن أهل جنوب السودان جزء من شعب السودان، ولا يصح أن تكون هناك دمية في العلاقة بين عناصر الشعب الواحد». وفي هذا السياق أعلن مسئولون مصريون مرارا إستعداد مصر لتقديم أي مساعدة لحل المشكلة، مع استمرار الإقتراب

منها. فقد عملت مصر على أن تكون قريبة من مشكلة جنوب السودان عن طريق الاحتفاظ بمستوى من العلاقات مع بعض فصائل الجنوب باعتبارها قضية أمن قومي مصري. وقد ثارت خلافات بين الحكومة السودانية ومصر مرار بهذا الشأن .

أما بالنسبة لحالة الصومال، فقد سعت مصر منذ بداية الصراع عام ١٩٩٢ إلى محاولة تطويق الخلافات بين الفصائل المتحاربة ، والقيام بدور وساطة للتعامل مع المشكلة، وتحريك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية للمساهمة في تسوية الصراع. واستضافت مصر في بداية مارس قادة ١٢ من الفصائل الصومالية، وطرحت خلال اجتماعهم مشروعا للمصالحة يتضمن أربع نقاط:

(١) سرعة وقف العمليات القتالية بين الفصائل وتسليم أسلحتها دون استثناء .

(٢) تشكيل مجلس انتقالي يتولى السلطة تمثل فيه جميع الفصائل والقاتل .

(٣) ضرورة تعاون الفصائل مع جهود المصالحة لعودة الأمن والاستقرار وإعمار الصومال .

(٤) تنفيذ قرارات مؤتمر أبابا الذي عقد عام ١٩٩٢. وقد تضمن بيان القاهرة الصادر عن الاجتماع إنشاء مجلس إنقاذ يتكون من ١٧ عضوا يضم الفصائل الخمس عشرة الصومالية، بمن فيهم الجنرال محمد فارح عيديد الذي لم يحضر اجتماع القاهرة، ورئيس الحركة الوطنية في الشمال.

وقد حددت تصريحات الرئيس مبارك (٣/١١) أسس الموقف المصري تجاه هذه المشكلة، واستمرت مصر في التأكيد على مجموعة مبادئ بشأنها، وأهمها:

(١) الالتزام بالوحدة الصومالية، ورفض أي مسمى لتفتيت الدولة.

(٢) التحرك في الأزمة من خلال الأمم المتحدة، وفي إطار مشاركة دولية أخرى.

(٣) التركيز في ضرورة اشتراك كافة عناصر الصراع في أي خطوة للمصالحة دون استثناء.

بالتوازي مع ذلك، كانت ثمة مؤشرات إهتمام ذات أبعاد خاصة بالتعامل مع المشكلة الصومالية. فقد كانت عناصر من القوات المسلحة المصرية قد تواجت فعليا في الصومال كجزء من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتي كانت تعمل لأغراض الإغاثة كهدف عام. كما تم الإبقاء على السفارة المصرية في الصومال مفتوحة رغم رحيل كافة البعثات الدبلوماسية تقريبا. لكن مع ذلك كان للسياسة

المصرية في الصومال مشاكلها، بسبب موقفها الخاص بشمول المصالحة كافة الفصائل دون تمييز، أو على حد قول وزير الخارجية المصري «رفضنا التام لأسلوب اختيار شخص مامن وسط قادة الفصائل وتنصيبه رئيسا للبلاد، ثم نرحل ونعود الصومال إلى حرب أهلية جديدة» وتأكيد على أنه «إذا كان ذلك هو ما يهدف البعض إليه، فنحن خارج هذه اللعبة، وإن نكون جزءا منها» فقد نشأت خلافات بين مصر وإحدى أهم الفصائل الصومالية (عبيدي)، وظهرت حساسيات تجاه الدور المصري من جانب بعض القوى الدولية والإقليمية المتدخل في الصومال.

وبالنسبة لأزمة اليمن، فربما كانت أكثر المشكلات التي ثار بشأنها الجدل حول الموقف المصري، ذلك أن السياسة المصرية كانت تستند في جزء كبير من تعاملها معها إلى ميراث قديم وخبرة مارسستها فعليا في حقبة الستينات، وتكبدت خسائر بشرية فاحشة في إطارها، وكذلك علاقات قوية بين مصر واليمن عموما. لذا تم النظر إلى دور مصر في هذه المشكلة على أنه كان أقل مما هو متوقع. فقد عملت مصر بهذا الشأن في ظل نفس توجهاتها العامة إزاء هذا النمط من الصراعات إذا أكد على ضرورة إحترام وثيقة العهد والاتفاق وتم إيفاء مساعد وزير الخارجية للشئون العربية على رأس وفد إلى اليمن منذ الأيام الأولى لتصاعد الأزمة، لإجراء اتصالات مع كافة أطرافها، وأثر تدرى الأوضاع في إبريل (١٩٩٢) تقدمت مصر بمقترحات للوساطة بين طرفي الأزمة تباحث بشأنها «وزير الإعلام المصري» - بالتنسيق مع دولة الإمارات العربية - مع الرئيس علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، وحسب مصادر مختلفة تركزت تلك المقترحات فيما يلي:

(١) مراعاة كل الأطراف لاتفاقات الترتيبات الخاصة بمنع الصدامات العسكرية والتوترات بين القوات الشمالية والجنوبية.

(٢) مواصلة الحوار السياسي عبر قنوات أقل من اللقاءات على مستوى رئيس الجمهورية ونائبه، بحيث يتم ترتيب قناة اتصال مباشرة بين قيادات المؤتمر والأشوتراكي.

(٣) الإنتهاء عبر هذه المفاوضات من وثيقة إتفاق جديدة تعبر عن مبادئ تمثل الأساس في الحل لدى كل قيادات اليمن. ويتم بعد ذلك لقاء الرئيس ونائبه بالقاهرة.

(٤) الحفاظ على دولة الوحدة، وتجنب إدخال القبائل أطرافا في النزاع، ووقف الحملات وتوجيه الإنتهامات بين أطراف المشكلة.

لقد ظلت هذه النقاط تمثل أسس الوساطة المصرية إلى أن تجر الصراع المسلح، وتبعها لبعض المراقبين كان من

التصور أن يكون الموقف المصري أكثر قوة وتركيزا في هذه المرحلة على نمط ما حدث في الوساطة المصرية بشأن «الأزمة الصومالية - القطرية». لكن ربما كانت هناك محددات أكثر تعقيدا - بخصوص اليمن - مما كان قائما في الأزمة المشار إليها، على مستوى التغير في الإطار الدولي ودور العوامل الخارجية في الأزمة، والانكسارات السلبية لأزمة الخليج على العلاقات العربية، والإطار الإقليمي للأزمة وتضارب السياسات الخليجية تجاهها، والأهم من ذلك طبيعة مواقف أطراف الصراع في اليمن. فقد كانت هناك حدود للقدرة على التأثير

وعندما نشبت الحرب، تحركت مصر بسرعة لتدعو إلى اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية، واقتُرحت في ٧/٥ إرسال قوات حفظ سلام عربية للفصل بين المتقاتلين إذا وافقت الأطراف المتحاربة على ذلك. لكن الحكومة اليمنية رفضت أي تدخل عسكري باعتباره أن ما يحدث «مشكلة داخلية»، وأكدت مصر بعد ذلك رفضها أية مقترحات خاصة بتدخلها العسكري. واقتصرت الهدف المحوري للسياسة المصرية طيلة فترة الحرب على ضرورة إنهاء الإقتتال اليمني والعودة إلى الحوار، ووضعت في هذه الفترة بعض تعقييدات ممارسة دور. لكن عموما تبلور الموقف المصري في عدة عناصر، هي:

- الدعوة إلى وقف إطلاق النار.
- أن الوحدة هي قرار يمتد داخليا.
- الدعوة إلى المصالحة الوطنية بعد انتهاء الحرب.

وقد تعرض الدور المصري خلال الحرب لبعض الانتقادات أيضا، منها انتقادات يمنية شبه رسمية، بشأن عدم وجود موقف حاسم بخصوص الوحدة. لكن يبدو من التصريحات الرسمية المصرية أن مصر كانت تتحفظ تماما على إستخدام القوة العسكرية أو الإستمرار في إستخدامها، بإعتبار أن هذا «الأسلوب» يخلق مشاكل أكثر مما يحلها، وأن الوحدة لا تتحقق باستخدام القوة، لاسيما إذا كانت هناك إحتتمالات لتجاوب القبائل مع خلافات الزعماء السياسيين. وربما كانت مصر تقضل عدم التحيز لطرف ما إستمرار القيام بدور فعال.

وقد عبر وزير الخارجية المصري عن بعض هذه النقاط (٥/١٤) بقوله «أي وساطة أو معاونة تقترض على اليمن وضعا معينا، خصوصا بعد هذا الصدام العسكري، ولكن لا يصح أن يمس أحد الوحدة. هذه مسألة تتعلق بقرار يمتد، إستمرار الوحدة وبشكل الوحدة... يتقرر بأرادة يمنية واضحة، وعموما، فإن الموقف المصري تجاه مشكلة اليمن - ١٩٩٤ يمثل قضية ذات دلالات خاصة بالنسبة لدور مصر الإقليمي على هذا المستوى.

ب - الصراعات بين الدول العربية

استمرت خلال عام ١٩٩٤ حالة الانقسام والخلافات بين الدول العربية، بفعل سابق من آثار أزمة وحرب الخليج، وظهور مصادر جديدة للخلاف بين الدول إرتبطت بتطورات عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وتنامى التيارات الإسلامية والتفاعلات العنيفة المرتبطة بها في المنطقة، وتجرى بعض مشاكل الحدود بصورة عنيفة إلى حد ما، إضافة إلى استمرار بعض مصادر الصراعات والحساسيات القديمة في إفراز تفاعلات مختلفة في أكثر من اتجاه. وقد تحركت السياسة المصرية بشكل واسع في محاولة لاحتواء الخلافات والمشكلات المثارة أو المتفجرة على هذا المستوى الذي يرتبط بدائرة حيوية لا يزال التفكير الاستراتيجي المصري يعتبرها أهم أسس دور مصر الإقليمي خلال المرحلة القادمة كما كانت من قبل، وإن كان من الواضح أن تفاعلات تلك الدائرة قد أصبحت أكثر كثافة وتعقيدا، كما أصبح التنافس المطن وغير المطن بين القوى الإقليمية الكبرى داخلها، وإلى جوارها، أكثر حدة مما كان عليه.

لقد ركزت السياسة المصرية - في هذا الإطار - منذ نهاية حرب الخليج على السعي نحو تحقيق «مصالحة» بين الدول العربية، على أسس مختلفة، أهمها تلك الأسس التي تتصل بالتعامل مع مشكلة الصراعات العربية - مركز الخطاب الرسمي في مصر على ضرورة حل المشكلات بين الدول العربية بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، مع عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وقامت مصر بدعم كافة المشروعات التي تقدمت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف إعادة ترتيب الأوضاع العربية، كمشروع «المصالحة القومية العربية»، ومشروع الأمن القومي العربي، وإن كان الموقف المصري بهذا الشأن قد حكمته - فيما يبدو - اعتبارات جعلت الدعوة إلى المصالحة تستهدف في المقام الأول تجاوز إبعكاسات حرب الخليج ويتضمن ذلك في الأساس الاتجاه لإعادة العراق إلى النظام العربي، وهي إحدى قضايا الصراع المعقدة في المنطقة.

وتتحكم في موقف مصر تجاه قضايا الصراع المرتبطة بالحالة العراقية مجموعة من الاعتبارات المتداخلة، أهمها أن الموقف بشأن العراق يرتبط في الأساس بقرارات لولاية فرضتها الأطراف الرئيسية بالنظام الدولي، ومن ثم فإن مصر لا يمكنها أن تتخذ موقفا منفردا، بعيدا عن الموقف السائد دوليا، أو الإطار الذي تحركت فيه خلال أزمة الخليج، إضافة إلى أن الموقف بشأن العراق يرتبط بمواقف الدول العربية الأخرى، خاصة الكويت والسعودية، في نفس

الاتجاه، ويرتبط بطبيعة التجاذب العراقي البطني مع القرارات الدولية، وإن لم تكن هذه المحددات جامدة على كافة المستويات. وقد استند الموقف المصري تجاه العراق خلال المرحلة الماضية على عدة أسس:

(١) ضرورة الاعتراف بالكويت كدولة ذات سيادة، والتخلي عن مسألة «المحافظة رقم ١٩»، وبالنسبة لمصر يعتبر هذا الاعتراف هو مفتاح الحل بالنسبة للعراق.

(٢) التمييز بين موقف النظام العراقي، ومعاناة الشعب العراقي في الداخل، رغم تعقيدات تحويل هذا التمييز إلى سياسات عملية.

(٣) المعارضة التامة لأي مساس بسيادة وحدة العراق، أو أي محاولة لتقسيمه، وقد عارضت مصر منذ البداية محاولات تقطيع العراق، أو انفصال شماله أو جنوبه.

(٤) معارضة أي محاولة خارجية للإطاحة بالنظام العراقي، وبحسب تصريح للرئيس مبارك (٥/١٣) نحن ضد إزاحة رئيس الدولة، أو الضلال من رئيس دولة بواسطة قوى أجنبية، وإنما الشعب هو الذي يحدد بقاء أو عدم بقاء رئيس، ونحن لانقبل أبدا أن يتعرض رئيس دولة للآتي من قوى خارجية. «وقد مثلت هذه المواقف مرتكزات أساسية للسياسة المصرية تجاه العراق عام ١٩٩٤، لكن شهد ذلك العام تطویرين رئيسيين على هذا المستوى:

أولهما: تطور خاص بالسلوك العسكري العراقي. فعندما قام العراق بحشد قواته على حدود الكويت في أكتوبر، دعت مصر إلى سحب قواته وإنهاء الأزمة، وأيدت الكويت في مساعيها لحماية نفسها مؤكدة «أن أحدا لا يستطيع أن يجرم الكويت من إتخاذ مآثره مناسبة من إجراءات لحماية حدودها وكيانها». مشيرة إلى «أن هناك في الوقت نفسه أعباءا عربية يجب على الدول إحترامها». ودعت مصر دول إعلان دمشق إلى عقد إجتماع تم في القاهرة (١٠/١٨) لبحث جوانب الأزمة، بعد أن كانت مصر قد تحفظت على الأسلوب الذي أثيرت به الأزمة من جانب الكويت التي تجاهلت الدور المصري - السوري، وذلك قبل أن يتم إحترام هذا الموقف خلال اتصالات تالية جرت بين مصر والكويت.

وثانيهما: تطور خاص بإعادة العراق إلى الصف العربي. فرغم وجود إدراك مصري معلن بأن «إعادة العراق تتطلب وقتا، ومصارحة، وبناء ثقة، خطت مصر بعض الخطوات في هذا الاتجاه، إذ أمرت عن أرتياحها لخطوة العراق الخاصة بالاعتراف بالكويت، مؤكدة أنها «تطور كبير». واستأنفت دعوتها لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي. وعقد كل من وزير الخارجية المصري ووزير

المستوى الإقليمي بين بعض الدول العربية ودول الجوار الجغرافي الملاصقة لها في الشرق الأوسط، إضافة إلى مايدور في إطار عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وهي كلها صراعات تتعلق بالاستقرار الإقليمي الذي يعتبر الحفاظ عليه إحدى المصالح المصرية الأساسية تبعاً للتوجهات السائدة بهذا الشأن، والتي تمثل مصر في إطارها - من زوايا مختلفة - قوة من القوى التي تعمل للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ويمكن رصد بعض النقاط العامة بهذا الشأن :

(١) التفاعلات الصراعية مع دول الجوار:

لقد لعبت مصر في بعض الفترات دوراً هاماً في التعامل مع مشكلة الصراعات الإقليمية التي تنشأ بين دولة عربية وإحدى الدول المجاورة في الشرق الأوسط، على نمط ماحدث عبر الثمانينات خلال الحرب العراقية - الإيرانية، في وقت كانت بعض الدول العربية تدعم إيران. لكن يعد هذا الدور أقل وضوحاً في الأروار التي سبقت الإشارة إليها. وعموماً فإن الموقف المصري تجاه التفاعلات الصراعية على هذا المستوى يتمثل في الانحياز من حيث المبدأ للدول العربية، أو الحياد مع محاولة التهدئة، تبعاً لطبيعة المصالح محل الصراع، وطبيعة العلاقة المصرية مع الدولة المجاورة ومدى التقارب أو الخلاف بينها وبين مصر، ومدى حدة المشكلة المطارة.

ويعتبر النموذج البارز على الطابع شبه التصادمي بين عدد من الدول العربية ودول الجوار الجغرافي هو «الحالة الإيرانية». فلم يشهد عام ١٩٩٤ تفاعلات حادة على هذا المستوى بين الدول العربية وكل من تركيا وإثيوبيا. وهما - عادة - دولتان تربط مصر بهما علاقات جيدة، بحيث أنه في الحالات التي تظهر بعض التفاعلات الحادة من جانبها تجاه الدول العربية المجاورة، كما حدث بالنسبة لمشكلة مياه الفرات وقصف شمال العراق من جانب تركيا، تكثف مصر بالاعلان عن موقفها، لاسيما وأن مثل هذه القضايا تقع بعيداً عن دائرة الاهتمام المباشرة لمصر في أحوال مختلفة. أو أنها تتمثل تحدياً للمصالح المصرية كما أشير أحياناً بشأن التوجهات الإثيوبية بشأن مشكلة الصومال. لكن يبدو أن مثل هذا الصراعات قد تتال امتصاصاً أكبر من جانب مصر في المرحلة القادمة، فهناك توترات واسعة شهدتها منطقة حوض النيل خلال عام ١٩٩٤ بين السودان وكل من أوغندا وإثيوبيا وإريتريا، إضافة إلى مايتيم في القرن الأفريقي بشأن الصومال.

وتمثل الحالة الإيرانية - كما سبقت الإشارة - النموذج الرئيسي لآثار المشكلات على هذا المستوى، فهناك خلافات

الخارجية العراقية (محمد سعيد الصحاف) لقاحين خلال العام، أعرب الجانبان - في أعقاب لقاء مارس - عن حرصهما على «تسيان الماضي وإنهاء القطيعة السياسية بينهما وتجاوز الخلافات القائمة». وأكد عمرو موسى «أن مصر كانت تطالب دائماً باستعادة العراق لثورته قاتلاً» «أننا لم نقبل أبداً إستمرار العراق خارج معادلة التوازن العربية». في هذا السياق، إستمرت مصر خلال العام في السعي إلى إحتواء أو تطويق الخلافات بين الدول العربية بشكل عابر وسريع، أو بشكل مكثف ومركز، تبعاً لطبيعة الخلاف. وكانت أهم التحركات المصرية على هذا المستوى، كما يلي:

(١) إحتواء الخلاف الذي نشب بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في بداية العام حين هدد الملك حسين الفلسطينيين محدداً موعداً نهائياً كفرصة أخيرة لحضور مسئولين فلسطينيين إلى عمان لمعالجة ما أسماه «الأولويات المطلوبة والتنسيق والتفاهم مع الأردن». وقد أرسل الرئيس مبارك إلى الملك حسين برسالة حطها وزير الخارجية المصري لتهدئة الموقف، وتم الاتفاق على عدم تصعيد الأزمة بين الأردن والمنظمة.

(٢) محاولة إستكشاف أسس وساطة بين قطر والبحرين لتطويق الخلاف القائم بينهما، وذلك من خلال بعض الاتصالات، ومن خلال زيارتين قام بهما حمد بن حاتم آل ثاني وزير الخارجية القطري للقاهرة في مارس. وكذلك سمحت مصر لاحتواء المشكلات التي برزت في جنوب الجزيرة العربية بين اليمن والسعودية بشأن الحدود والاحتكاكات المحسوسة التي وقعت في تلك المنطقة.

(٣) محاولة تهدئة الأجواء بين الجزائر والمغرب إثر بروز بعض الخلافات بينهما حول «تفجيرات جرت في المغرب»، إضافة إلى مشكلة الصحراء الغربية. فقد أجرى وزير الخارجية المصري مشاورات مع وزيرى خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لمحاولة إحتواء تصاعد الخلاف.

وفي هذا الإطار، أشار وزير الخارجية المصري (٨/٣٠) إلى أن مصر تأمل أن يصل التوتر بين المغرب والجزائر إلى «مرحلة أكبر»، مؤكداً «أن مصر حرصت على الانصل الأمر بين دولة عربية وأخرى إلى مرحلة الخلاف والصدام بأي شكل من الأشكال»، وأنها سوف تعمل بكل ثقلها على تجنب أية نزاعات بين الدول العربية.

جـ - الصراعات العربية - الإقليمية

إن الصراعات الإقليمية لا تقتصر على مايدور داخل وبين الدول العربية، فهناك مستوى هام من الصراعات يتم على

توقيع معاهدة الأسلحة الكيماوية من جانب الدول العربية الرئيسية وتوقيع إسرائيل على معاهدة عدم الانتشار النووي، والربط بين موافقة الدول العربية على مد سريران معاهدة عدم الانتشار النووي وانضمام إسرائيل إليها، والربط - وقد برز ذلك خلال العام بوضوح - بين التوصل إلى تسويات نهائية مستقرة للصراع، والتوصل إلى نظام للحد من التسلح تزال في إطاره أسلحة إسرائيل النووية. وقد أدت التحركات المصرية على هذا المستوى إلى إثارة توترات وأزمات بين مصر وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

د - صراعات ذات طابع خاص:

توجد بعض المشكلات أو الصراعات - بالمفهوم العام للصراع - ذات الطابع الخاص بالنسبة لمصر، وذات الدلالة الهامة بالنسبة لتعاملها مع مشكلات الصراع في المنطقة، أهمها مايلي:

(١) الأزمات التي تتور بين إحدى الدول العربية وقوى دولية كبرى، على نمط مشكلة لوكربي والمثارة بين ليبيا من ناحية، وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى. فقد عملت مصر على إتباع سياسة معقدة ثابتة تجاه تلك المشكلة بحيث أصبحت أشبه بقضية رئيسية من قضايا السياسة الخارجية المصرية. فقد التزمت مصر بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالنظر المفروض على ليبيا، لكنها رفضت أى تصعيد إضافي في هذه المشكلة، يكون من شأنه تهديد استقرار النظام السياسي في ليبيا، في إطار إدراك محد لمصالح مصرية أساسية بهذا الشأن.

وفي نفس الوقت، عملت مصر على تشجيع القيادة الليبية على المزيد من الاعتدال في توجهاتها الخارجية، ومحاولة طرح وجهة النظر الليبية على الدول الثلاث، مع العمل على إيجاد صيغة معقولة لحل مشكلة المهتمين بتفجير الطائفة. وقد أدت السياسة المصرية تجاه هذه المشكلة إلى توترات بين مصر والولايات المتحدة خلال شهور نهاية العام.

(٢) النزاعات التي تتور بين إحدى الدول العربية ومصر نفسها. ويكاد يكون النموذج الوحيد في المرحلة الحالية «لنزاع» من هذه النوعية هو النزاع المصري - السوداني الذي تعتمل داخله عوامل مختلفة ترتبط بمشكلة حدود، وتوجهات سياسية واستقرار أمنية، وحساسيات تاريخية، وتحركات مستمرة. وقد عملت مصر على محاولة احتواء المشاكل المثارة بينها وبين السودان، مع إتخاذ بعض الإجراءات المحددة المتصلة بالمشكلة الحدودية، وعدم ابداء

مزمعة بين مصر وإيران تتركز حول نقاط مختلفة كتوجهات إيران في الخليج، وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإن كان عام ١٩٩٤ قد إلتصق بقدر أقل حدة من الخلافات. ويشير وزير الخارجية المصري (٢/٢٨) إلى الموقف المصري بهذا الشأن قائلا «لنا إلتقادات كثيرة على السياسة الإيرانية إزاء دول الخليج، وإزاء العراق، وإزاء بعض العمليات في إفريقيا.. حاولنا بقرار الامكان أن نقول لهم لاداعي للمساس بالأمن العربي». لكن إذا ما كان الامر يتعلق بصراعات محددة، تمثل مشكلة الجزر «أهم المشاكل المثارة في هذا الإطار. وقد أعلنت مصر مواقف محددة بشأنها تتركز في» أن مصر لا تقبل المساس بسلامة أراضي أي دولة عربية وبصفة خاصة أراضي الإمارات في مواجهة إيران «فقد أبدت مصر موقف الإمارات، وأعلنت استعدادها لدعمها فيما تقوم به لاسترداد حقوقها بالوسائل السلمية. أما فيما يتجاوز ذلك، فإنه يرتبط بالمدى الذي تريد الإمارات العربية الوصول اليه، والمحددات المصرية لذلك.

(٢) التفاعلات المتصلة بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي :

ما زالت هناك تفاعلات صراعية مختلفة تدور على صعيد العلاقات بين العرب وإسرائيل (وقد تم تناول التوجهات المصرية إزاء عملية التسوية السلمية تفصيلا في مواضع أخرى)، لكن ما يهتم التركيز عليه في هذا السياق هو طبيعة الدور المصري إزاء قضايا الخلاف الصاعدة في عملية التسوية، وجوانب الصراع الملقة التي لم تتم تسويتها بعد. فقد مارست مصر منذ بداية التسوية دورا أشبه بدور «الراعي الاقليمي» لعملية السلام، وإن كان هذا الدور قد تفاوت من مسار إلى آخر. وتؤكد التصريحات المصرية بهذا الشأن ان مصر لا تلعب دور الوسيط في عملية التسوية، وإنما «نحن دولة عربية ملتزمة بالأهداف العربية، أى الانسحاب الشامل وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والسلام الشامل العادل بين العرب وإسرائيل في الشرق الأوسط».

لكن بعيدا عن الدور متعدد المستويات الذي تلعبه مصر على بعض مسارات التفاوض الثنائي، يظل الدور الأكثر أهمية، والمربط بميراث الصراع، هو ما تلعبه مصر - خاصة خلال عام ١٩٩٤ - في تحديد كيفية التعامل مع قضية ضبط التسلح والأمن الاقليمي في المنطقة. فقد عملت مصر على إرساء بعض المبادئ الحاكمة لقضية الأمن إستنادا على ضرورة أن تسفر التسوية عن وضع آمن متوازن ومتبادل لكافة أطرافها بعيدا عن منطق التفوق العسكري الذي ساد في إطار الصراع من جانب إسرائيل. كما عملت على سداد «عدة مستويات من الربط» المتصل بالقضايا الأمنية، والتي عبرت عن نفسها عمليا، كالربط بين

أية رهود أفعال عملية ذات تأثير في مواجهة سلسلة الاجراءات التي إتخذتها الحكومة السودانية ضد المصالح المصرية والمواطنين المصريين في السودان، مع تحديد خط أحمره لن احتمل مصر تجاوزه فيما يتصل بمسألة الرى،

٢- دور مصر في عمليات حفظ السلام:

عماد جاد

بالمطار وتأمين جامعة مقديشو. كما تولت الشرطة المصرية تدريب عناصر الشرطة الصومالية لمساعدتها في القيام بمهامها في المستقبل. وأكدت مصر - على لسان وزير الخارجية عمرو موسى - في نوفمبر ١٩٩٤، أنها سوف تسحب قواتها العاملة في الصومال في إطار خطة الأمم المتحدة لسحب القوات الدولية العاملة في الصومال وذلك التزاما منها بقرارات مجلس الأمن الدولي.

(٢) حفظ السلام في رواندا:

عندما تجر الصراع في رواندا، سارعت مصر ببذل جهودها لاحتواء الموقف أولا من خلال منظمة الوحدة الافريقية. وعندما بت صعوبات ذلك واضحة، ناشد الرئيس مبارك الأمم المتحدة الإبقاء على دورها في رواندا، ودعم هذا الدور، وطالب باتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها منع تدهور الموقف في رواندا.

ومع عدم مسارعة القوى الكبرى لاحتواء الموقف المتدهور في رواندا، ساندت مصر المبادرة الفرنسية بالتدخل المنفرد لضبط الاوضاع في رواندا، وهي المبادرة التي حملت اسم عملية القيروزه وارسلت مصر من جانبها ١٠ مراقبين للعمل في إطار قوة المراقبة الدولية التي بلغ عددها ٢٤٦ مراقبا. ودعمت مصر قرار مجلس الأمن الخاص بالتدخل العسكري في رواندا - يونيو ١٩٩٤ - وقامت بأرسال مساعدات عاجلة لاتخاذ اللاجئين الروانديين على منطقة الحدود مع زائير.

(٣) حفظ السلام في ليبيريا:

حرصت مصر على دفع الأمم المتحدة للتدخل في ليبيريا من أجل إنهاء المواجهات المسلحة هناك، وتحمل المجتمع الدولي مسئولية في دعم صندوق الأمم المتحدة الخاص بليبيريا. كما بذلت مصر جهودها في ابريل ١٩٩٤ - انطلاقا من رئاستها لمنظمة الوحدة الافريقية - لقيام بعور وساطة لانهاء الصراع وتنفيذ اتفاق السلام الذي تم توقيعه

حرصت مصر على القيام بدور فعال في دعم أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال تأكيد مساندتها لهذه الأنشطة واستعدادها للعمل في إطارها سواء من خلال المواقف أو تقديم القوات والعتاد اللازم للمشاركة في بعض العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام لاسيما بعد تنوع هذه المهام وتشعبها. وكانت مصر من أوائل الدول المبادرة لدعم فكرة إنشاء قوة دولية للانتشار السريع.

وخلال عام ١٩٩٤ شاركت مصر في ٦ عمليات لحفظ السلام في إطار قوات تابعة للأمم المتحدة، بعض هذه العمليات كان بمثابة استمرار لمشاركة في اعوام سابقة، وبعضها الآخر جاء وليد مستجدات للأحداث خلال العام. وكانت هذه العمليات في كل من الصومال وليبيريا ورواندا وأنجولا وموزمبيق واليوسنة. وبلغت مساهمة مصر ٢٢٤٢ فردا مابين قوات عسكرية وشرطة ومراقبين (انظر الجدول رقم ١).

(١) عمليات حفظ السلام في افريقيا :

(١) حفظ السلام في الصومال:

جاءت مشاركة مصر في قوات حفظ السلام الدولية (يونيسوم ٢) في الصومال، في أعقاب المازق الذي واجهته الأمم المتحدة هناك في مايو ١٩٩٢. بعد أن أعلنت الولايات المتحدة سحب قواتها من الصومال بدعوة الأمم المتحدة لتولى مهام ضبط الاوضاع فاضطرت الأمم المتحدة إلى تشكيل قوة دولية من ١٤ دولة قوامها ١٨٤٠٤ جندي، شاركت مصر فيها ب ١٦٦٦ فردا، وهي القوة التي لم تشارك فيها أي من الدول الكبرى لاسيما دائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث جاءت المشاركة بالاساس من باكستان (حوالي ٧ الاف جندي) والهند (حوالي خمسة جندي) ثم مصر وبنجلاديش ونيبال. وتكونت القوة المصرية من لواء مشاة ميكانيكي وتشكيل خاص تولى مهمة حماية مطار مقديشو وتأمينه وحماية القوات الدولية المتواجدة

في «دكتورينو». وشاركت مصر بـ ١٥ مراقبا في إطار فريق المراقبين الدوليين البالغ عدده ٢٥٠ مراقبا.

(٤) حفظ السلام في أنجولا:

مع استمرار الصراع بين الحكومة الانجولية وجبهة «يونيتا» المعارضة، بذلت مصر جهودها للدفع في اتجاه إبرام اتفاق بين الجانبين المتصارعين، وبادرت باعلان استعدادها لارسال خبرات مصرية لتأهيل المقاتلين التابعين لجبهة «يونيتا» والقوات الحكومية لمجهم في الحياة المدنية، كما أبدت استعدادها للمساهمة في مشروعات التنمية في أنجولا.

(٥) حفظ السلام في موزمبيق:

مع خفوت حدة التوتر والصراع في موزمبيق، والاستعداد لاجراء الانتخابات العامة في اكتوبر ١٩٩٤، سارعت مصر بالمشاركة في فريق المراقبين الدوليين، حيث قدمت ٢٠ مراقبا ضمن ٣٢٤ مراقبا بوليا، كما قدمت ٢١ شرطيا ضمن فريق شرطى بولى بلغ تعداده ٢٧٣ شرطيا. وتولى العميد شرطة على محمود متولى قائد قوات الشرطة المصرية رئاسة مجموعة الشرطة الدولية، كما تولى العميد حسين غياشى رئاسة فريق المراقبين الدوليين.

ب - عملية حفظ السلام في البوسنة:

في أعقاب تزايد حدة مأساة البوسنة وتطور سياسة التطهير العرقي ووضوح حالة التمزق في صفوف الدول الكبرى على النحو الذى أدى إلى شلل الامم المتحدة في البوسنة وعجز مجموعة الاتصال الدولية المشكلة من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا والمانيا، اتجهت مصر إلى التحرك على صعيد تشكيل جبهة ضغط من الدول الاسلامية للدفع في اتجاه قيام الامم المتحدة بعمل واسع النطاق من أجل إنهاء القتال في البوسنة، وبدا ذلك واضحا في تشكيل مجموعة للاتصال تحت مظلة منظمة المؤتمر الاسلامى، على غرار مجموعة الاتصال الدولية وضمت هذه المجموعة إضافة إلى مصر كلا من السعودية وباكستان وتركيا والسفغال وماليزيا وإيران.

وفي نفس الوقت حرصت مصر على ان يكون موقفها متناسقا مع قرارات الامم المتحدة دون الإقدام على خطوات راديكالية ينظر اليها باعتبارها خروجا على الشرعية الدولية. وفي هذه الاطار اكد وزير الخارجية عمرو موسى في اجتماع وزراء خارجية مجموعة الاتصال (١٧ يناير) رفض مصر الزيادة على شعب البوسنة، وأنها ستساعد في ايجاد حل منصف يقيه أبناء البوسنة.

وفي نفس الوقت أشار إلى مخاطر استمرار حالة

الانقسام في مجلس الأمن والعجز عن وقف عمليات التطهير العرقي حيث اكد «ان الموقف في البوسنة يمثل كارثة وتقاوما للجمعية الدولية في حل هذه المشكلة بفقد النظام الدولي مصداقيته».

ومع استمرار حالة الانقسام بين الدول الكبرى لاسيما دائمة العضوية في مجلس الأمن، دعا عمرو موسى مجلس الامن «لاتخاذ قرار عاجل برفع الحظر عن تصدير السلاح إلى البوسنة حتى يتمكن شعبها من الدفاع عن نفسه».

كما التزمت القوات المصرية العاملة ضمن قوات الحماية الدولية في البوسنة والمشكلة وفق القرارات ٧٥٨ و٧٦١ و٧٦٤ (يونيو ويوليو ١٩٩٢) بالمهام المحددة لها والتي شملت تأمين قوافل الإغاثة في سرايفو وتأمين العناصر المدنية العاملة في البوسنة. ونظرا للالتزام السياسى من القيادة المصرية والالتزام العسكري من جانب القوات المصرية العاملة في البوسنة، كانت الوحدة المصرية هي الوحدة الوحيدة - التابعة لدولة إسلامية - التي سمع لها بدخول مدينة «جورازدى» مع وحدات من فرنسا وكندا وبريطانيا وأوكرانيا. فقد تخوفت الدول الكبرى من دخول وحدات تابعة لدول إسلامية حتى لاتتخذ مواقف متعاطفة مع مسلمي البوسنة على النحو الذى يقضى إلى انقسام في صفوف القوات الدولية.

وفي منتصف عام ١٩٩٤ تبلور الموقف المصرى من عملية حفظ السلام في البوسنة على النحو التالى:

(١) التأكيد على ضرورة الوقف الفورى لعمليات التطهير العرقي.

(٢) حماية المناطق الآمنة الست كما حددتها الامم المتحدة.

(٣) اتخاذ الاجراءات اللازمة لطرد يوجوسلافيا الجديدة (صربيا والجبل الأسود) من عضوية الامم المتحدة في حالة عدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن والإصرار على استمرار العمليات العسكرية.

وتقدمت مصر بعبارة إلى الامم المتحدة قدمها السفير نبيل العربي رئيس وفد مصر لدى المنظمة الدولية اشتملت على:

(١) رفع حظر الاسلحة عن البوسنة باعتبار ان الحظر إجراء غير عادل يحرم شعب البوسنة من حقه المشروع في الدفاع عن النفس.

(٢) زيادة قوات الامم المتحدة لتتمكن من توفير الحماية لوحدها وتعديل اختصاصاتها لتشمل صلاحية استخدام القوة لحماية المناطق الآمنة.

(٣) تأكيد حق شعب البوسنة في ممارسة الدفاع عن النفس وفق ميثاق الأمم المتحدة.

(٤) دعم فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام حول البوسنة. وعندما هدئت الدول الغربية بسحب قواتها العاملة في البوسنة بسبب تعرضها لمشاكل ضخمة من القوات الصربية، أعلن عمرو موسى استعداد مصر للمساهمة بقوات حفظ السلام في البوسنة إذا انسحبت القوات الدولية، كما انتقد عدم وجود ضوابط من الدول الإسلامية في القيادة العليا للقوات الدولية العاملة في البوسنة.

جـ- مصر ومبدأ حفظ السلام:

يمكن القول ان السياسة الخارجية المصرية سارت في اتجاه دعم مفهوم حفظ السلام على المستويين العالمي والإقليمي على اعتبار أن هذا المفهوم يأتى في إطار الهدف الرئيسى لميثاق الأمم المتحدة، وأن الدعم المصرى لهذا المفهوم قد تزايد في أعقاب انتهاء الصرب الباردة، وذلك بهدف تكريس استقلالية الأمم المتحدة والابتعاد بها عن حسابات القوى الكبرى. ومن هنا جاء تأكيد الرئيس مبارك (يوزن ١٩٩٢) على إستعداد مصر للاشتراك في قوة الانتشار السريع الخاصة بالأمم المتحدة عندما يتقرر تشكيلها.

وتلور الموقف المصرى فى دعم مبدأ حفظ السلام على المستوى الإقليمى بشكل أكثر تمهيدا، لاسيما خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤، عندما طرح الرئيس مبارك بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية - فكرة انشاء جهاز لفض المنازعات في القارة، وذلك انطلاقا من دور المنظمات

الإقليمية في حفظ الأمن والسلم الإقليمى ودورها المعاون للمنظمة الدولية. وقد تبلور ذلك بوضوح إبان احتدام الحرب الأهلية في رواندا، حيث طلب الرئيس مبارك (أبريل ١٩٩٤) من جهاز فض المنازعات الإفريقى القيام بدور فعال لوقف الصدام الدموى في رواندا، وفى نفس الوقت طلب من الأمم المتحدة الإبقاء على دورها في رواندا في إطار اتخاذ كافة الإجراءات التى من شأنها منع تفجر الموقف.

وعلى صعيد إسهام مصر في عمليات حفظ السلام، يبدو واضحا التركيز المصرى على الأطار الإقليمى. فمن بين العمليات الست التى ساهمت فيها مصر بقوات ومراقبين، كانت هناك خمس عمليات في القارة الإفريقية وهى الصومال وليبيريا ورواندا والصحراء الغربية وموزمبيق، وكانت العملية الوحيدة التى شاركت فيها مصر خارج القارة هى عملية البوسنة وذلك انطلاقا من البعد الإسلامى فى العملية. ورغم ذلك أكدت القدرة على الالتزام بالقواعد الدولية والابتعاد عن القرارات الإنفعالية في قضية البوسنة، إذ ظل الموقف المصرى يدور في إطار تشكيل جبهة ضغط إسلامية لتعديل الموقف بقرارات صادرة من مجلس الأمن. وبدأ ذلك واضحا في عضوية مصر في مجموعة الاتصال الإسلامية وفي المشروع الذى تقدمت به مصر للأمم المتحدة، وأدى هذا التحرك إلى موافقة الدول الكبرى على أن تكون الوحدة المصرية هى الوحيدة التابعة لدولة إسلامية يسمح لها بدخول جوازى دون الضوف من اتخاذها لمواقف تخرج عن سياق القرارات الدولية الصادرة وفق الصيغ التوازنية داخل مجلس الأمن.

(جدول رقم ١)

المساهمة المصرية في أنشطة حفظ السلام من خلال الأمم المتحدة عام ١٩٩٤

محل المشاركة	حجم للمشاركة المصرية	نوع المشاركة المصرية	إجمالي مشاركة الأمم المتحدة
(١) الصومال	١٦٦٦	قوات عسكرية	١٨١٠٤
(٢) ليبيريا	١٥	مراقبين	٢٥٠
(٣) رواندا	١٠	مراقبين	٢١٦
(٤) البوسنة	٤٢٩	قوات عسكرية	٣٣٢٩٨
	٣٠	شرطة *	٦٨٤
	١٢	مراقبين	٥٩٢
(٥) الصحراء الغربية	٩	مراقبين	٢٢٤
(٦) موزمبيق	٢١	شرطة	٧٧٢
	٢٠	مراقبين	٣٢٤
المشاركة المصرية	قوات عسكرية	مراقبين	شرطة
	٢٠٩٥	٦٦	٥١
			٢٢٤٢

* كانت مصر تشارك بمفرده لفراد من رجال الشرطة ثم أضيف اليهم مشربون آخرون فى ديسمبر ١٩٩٤ (الفرام ١٢/٢٠/١٩٩٤)

المصدر : مصر، وفقا لبيانات :

The United Nation Information Notes, The United Nations Peace -Keeping, May, 1994.

رابعاً : السياسة الدفاعية المصرية

مراد ابراهيم السوقي

مزيد من الضوء عليها واستبيان أثرها في تشكيل ذلك الفهم السابق الإشارة إليه.

١ - القوات المسلحة ومواكبة التطور التكنولوجي:

تواجه الدول النامية على طريق سعيها لتطوير قواتها المسلحة مشكلاً مزيجاً نتيجة التطور العلمي السريع في تكنولوجيا نظم التسليح وتكنولوجيا صناعة المعدات العسكرية المتطورة، من ناحية والحظر بالغ الصرامة الذي تفرضه الدول المتقدمة على هذه التكنولوجيا من ناحية أخرى.

وفي ظل الصراع المستمر بين كل نظام من الأنظمة التسليحية والنظام المضاد له (مثل الصراع القائم بين بدوع دبابة القتال الرئيسية، وتكنولوجيا نظم الصواريخ المضادة للدبابات، وكذلك مثل الصراع القائم بين أنظمة تسليح الدفاع الجوي وأنظمة تسليح القوات الجوية...) فإن الحاجة تفرض مواكبة التطورات العالمية في مجال التسليح لأن التخلف عنها يعني أن تصبح الدولة في لحظة ما معرضة لأن تفقد كل شيء إذا استطاع خصومها أن يتفوقوا عليها بأنظمة تسليح حديثة لاتملك الدولة دفاعاً مضاداً لها.

وفي خلال العام ١٩٩٤ برزت قضية مواكبة القوات المسلحة للتطور التكنولوجي السريع في إطار التخطيط لتحديث وتطوير نظم التسليح التي تملكها القوات المسلحة بالفعل وما زالت تخدم في صفوفها، وكذلك في إطار السعي لمواكبة هذا التقدم التكنولوجي، وفي الوقت ذاته ظهرت أهمية وجود تنسيق وثيق بين التخطيط لتحديث وتطوير نظم التسليح وبين جهود التصنيع الحربي، وكذلك بين هذا التخطيط وبين ظروف اصلاح مسار الاقتصاد المصري وتنفيذ خطط التنمية مع عدم تحميل الدولة أعباء إضافية. وفي خلال العام ١٩٩٤ اعتبرت القوات المسلحة أن التحدي الأكبر الذي يواجهها هو كيفية مسايرة ومواكبة الثورة التكنولوجية المالية التي تأتي كل يوم بجديد، وحدد وزير الدفاع عدداً من المحاور لمواجهة ذلك مثل تطوير الصناعات الحربية ورفع كفاءة المعدات المتوفرة لدى القوات المسلحة وإسخال التطوير والتحديث اللازمين مع الاستفادة بالتكنولوجيا العالمية، وذلك بالإضافة إلى الاستمرار في رفع

مع استمرار عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل خلال ١٩٩٤ تبلورت بعض المفاهيم الاستراتيجية التي حددت الاتجاه العام الذي تسير فيه القوات المسلحة المصرية في المرحلة القادمة. كما عكست هذه المفاهيم الأسلوب الذي تطور به القوات المسلحة نظرتها إلى الموقف الاستراتيجي الذي يحيط بها، وموقعها من هذا الموقف واحتمالات تغييره وتأثير ذلك على دور ومهمة القوات المسلحة المصرية عموماً، ومن أبرز المفاهيم التي تبلورت خلال العام ١٩٩٤ مفهوم أن «السلام العادل هو الطريق إلى البناء والتعمير، وأن سلام القادرين لايعني الاسترخاء العسكري».

وبينما عكس ذلك المفهوم نظرة القوات المسلحة إلى نوع السلام المقبول وهو هذا «السلام العادل»، فإنه وضع أيضاً الإطار الذي يحكم حركة القوات المسلحة، ولهذا فإن هذا السلام لن يترتب عليه تراجع في امكانات أو قدرات القوات المسلحة بما يؤثر على أدائها لمهامها، حيث سيكون مطلوب من القوات المسلحة حماية الأمن القومي المصري وتأكيد سيادة الدولة على أراضيها ومياهها الإقليمية ومايطولهما من فضاء، وذلك بالإضافة إلى حماية الأمن القومي العربي ومساندة الاقطار العربية الشقيقة، وإرتباطاً بتلك المتغيرات، وفي إطار السياسة العسكرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، أعلنت القوات المسلحة خلال العام ١٩٩٤ عن استمرار عمليات تطوير وتنمية قدراتها العسكرية على النحو الذي يحقق التوازن والردع مع باقي الأطراف والقوى الإقليمية وفي إطار لايتعارض مع مناخ السلام، مع الحرص على استثمار هذا المناخ لضبط التسليح، وبما يضع حداً للخلل القائم في توازنات القوى في المنطقة.

وفي إطار متابعة قضايا السياسة الدفاعية المصرية برزت على الساحة ثلاث قضايا أساسية خلال العام ١٩٩٤، وقد عكست هذه القضايا مضموناً متكاملًا له مؤشرات دالة على احتمالات التطور المستقبلي، وهي المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تشكيل فهم أعمق للتوجه العام لحركة القوات المسلحة المصرية، وأولى هذه القضايا قضية مواكبة التطور التكنولوجي وتحديث القوات المسلحة، والقضية الثانية قضية التدريبات المشتركة مع دول شقيقة وصديقة والقضية الثالثة هي قضية القوات المسلحة في الخدمة المدنية. وهذه القضايا سيتم تناولها بالبحث بهدف القاء

وتحسين مستوى التكنولوجيا المتاحة. مع دعم وتطوير دور البحوث الفنية.

• الارتقاء بأسلوب إدارة البحوث للوصول الى تطوير و انتاج نظم تسليح حديثة بكبري نسبة ممكنة من المكون المحلى.

• تحقيق مبدأ الاعتماد على الكيف فى مقابل الكم فى اطار شامل لخطط متدرجة لترشيح الأنفاق.

• الحفاظ على كفاءة القوات المسلحة مع الحرس على تطويرها ومساهمتها فى دفع عملية التنمية. وفى الوقت ذاته تحدد اطار التخطيط لتحديث وتطوير القوات المسلحة واشتمل ذلك على الآتى:

• اهتمام القوات المسلحة بأنشطة البحث والتطوير للأسلحة والمعدات والذخائر بنفس القدر الذى تهتم به القوات المسلحة بالتعاضد العسكري المباشر انطلاقا من حقيقة أن التقدم التكنولوجى قد أصبح العنصر الحاكم فى جميع المعارك الحديثة.

• التركيز على تنويع النشاط البحثى داخل القوات المسلحة بداية من حل مشاكل الاستخدام لنظم التسليح المختلفة وتوفير مقومات التأمين الفنى وتطوير قدرات الأسلحة والمعدات والذخائر بما يمكنها من دخول مجالات النظم المتكاملة واقتحام مجال التكنولوجيات الحديثة.

• توفير الامكانيات التكنولوجية والمعامل البحثية وتأهيل الكوادر الفنية داخل القوات المسلحة.

• التعاون مع قطاعات الانتاج الحربى بالولة (الهيئة القومية للانتاج الحربى، الهيئة العربية للصنعي) لتحقيق اقصى استفادة من الطاقات الانتاجية المتوافرة بها.

• التعاون مع الجهات الأجنبية التى تتوافر لديها الخبرة الميدانية والتكنولوجية المتطورة التى لا تتوافر على المستوى المحلى لتطوير الأنظمة التسليحية الموجودة فى صفوف القوات المسلحة وكذلك انتاج ما يمكن انتاجه من النظم التسليحية الحديثة. وفى خلال العام ١٩٩٤ أدركت القوات المسلحة المصرية ادراكا حقيقيا للتأثيرات السلبية للحظر التكنولوجى الذى تفرضه بعض الدول المتقدمة على الدول النامية، ولتطلب على ذلك الحظر أعلنت القوات المسلحة من الاجراءات التى تتخذها فى هذا المجال وكانت تلخص فى الآتى:

• التركيز على الاعتماد على الذات لتلافي التأثيرات السلبية لهذا الحظر.

• الاتجاه الى امتلاك عناصر التكنولوجيا المتقدمة بالتعاون مع الدول الصديقة وتطبيقها على الانتاج الحربى المصرى. ومن أبرز الأدلة التى اكدت أن قضية التكنولوجيا هى بمثابة التحدى الأكبر أمام القوات المسلحة ذلك التوسع الكبير فى التطور التكنولوجى فى جميع أفرع القوات المسلحة، حيث شمل ذلك التطور كافة أفرع وأجهزة القوات

كفاءة المقاتل المصرى بهدف توفير القدرة الذاتية، وتأثرت عملية تحديث القوات المسلحة المصرية ردى فعل متباعدة ويصفة خاصة على المستوى الأقليمى. فقد تناوت بعض التقارير الاسرائيلية - لعل أهمها ذلك التقرير الذى نشرته صحيفة جيزوماليم بوست الاسرائيلية قرب منتصف شهر مارس ١٩٩٤ - بالتحليل والتساؤل عن حجم تسليح القوات المسلحة المصرية ومدى كفاءتها العسكرية، وكانت الاستثمارات المصرية فى عمليات البناء العسكرى من أبرز القضايا التى شغلت وسائل الاعلام الاسرائيلية خلال العام ١٩٩٤، وفى الوقت ذاته كان التساؤل حول - وما اذا كانت العقيدة القتالية المصرية مازالت ترى فى اسرائيل خطرا وتهديدا هو التساؤل الأكثر انتشارا خصوصا وأنه اقترن ببعض التقارير الأخرى المنقولة عن ضباط جهاز الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) التى تقول أن المصريين يدعمون قدراتهم العسكرية فى مواجهة اسرائيل.

وبينما كانت التساؤلات الاسرائيلية تتجاهل حقيقة هامة وهى أن اسرائيل لديها جيش مزود بترسانة من أحدث الأسلحة النووية فإن المخاوف الاسرائيلية من عمليات تحديث وتطوير القوات المسلحة المصرية لم تضع فى اعتبارها أن مصر جعلت السلام خطا استراتيجيا ثابتا لها منذ التوقيع على معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٩، وأن كل مانسى مصر الى تحقيقه هو توفير سبل دفاع ناجح ومستمر من المصالح الاستراتيجية المصرية فى الاتجاهات المختلفة. أما اذا تناولنا عمليات التحديث التى تقوم بها اسرائيل لقواتها المسلحة، فإن ذلك سوف يثير - ومن جديد - واحدة من القضايا الهامة على ساحة الصراع العربى الاسرائيلى وهى قضية خفض المتبادل للأسلحة التقليدية بين الدول العربية واسرائيل.

أ - اتجاهات تحديث وتطوير القوات المسلحة:

اعلنت القوات المسلحة أن عملية تطوير وتحديث القوات المسلحة عملية مستمرة ويتم من خلال تخطيط علمى دقيق يضع فى اعتباره كافة العوامل المؤثرة مثل العامل البشرى والعامل العلمى والعامل الفنى وذلك فضلا عن العامل الاقتصادى والمالى. وفى خلال العام ١٩٩٤ حددت القوات المسلحة الملامح العامة لخطة التحديث والتطوير اشتملت على الآتى:

• الاحتفاظ بالموجود الحالى من المعدات العسكرى على أعلى درجة من الكفاءة الفنية ولأطول عمر ممكن من خلال خطط فعالة للتأمين الفنى مع تطوير وميكنة نظم الامداد والتخزين.

• تقديم الدعم المستمر لأنشطة الانتاج الحربى بمصر وتحقيق التعاون المستمر بين القوات المسلحة وجهات الانتاج المختلفة.

• تحسين مستوى الامكانيات البشرية وتطوير أداها

السلحة.

ب- التطور التكنولوجي في القوات الجوية:

من بين القواعد الأساسية التي تستند عليها خطة تسليح القوات الجوية اختيار المنظومة التسلحية أو المدة التي يمكن تطويرها عند الحاجة وإدخال التعديلات اللازمة عليها في المستقبل لكي تستطيع هذه المدة مصاربة التطورات التسلحية في الأجيال الحديثة ومن ناحية أخرى تمثل حرص القوات الجوية على استمرار عمليات التطوير والتحديث في خلال العام ١٩٩٤ في الآتي:

- إدخال أعداد جديدة من الطائرة الهليكوبتر الهجومية طراز (أباضي) صفوف الخدمة العاملة في القوات الجوية (١٢ طائرة جديدة بقيمة ٣١٨ مليون دولار - انظر جريدة الامرار في ١٩٩٤/١٢/١).

- إدخال بعض التعديلات الفنية على الطائرة (أباضي) حتى تتلاءم بنسبة اكبر مع ظروف العمل الطبيعية مساحر العمليات الصحراوية، ومن أبرز هذه التعديلات على سبيل المثال «مرشحات الرمال» التي قام بتصميمها علماء مصريون وسجلت براءة الاختراع لهذه المرشحات باسم مصر وهو الأمر الذي يدر عائدا ماديا كلما طلبت أي دولة الاستفادة منه.

- إدخال طائرات مقاتلة طراز اف - ١٦ من طراز جديد هو الطراز اف - ١٦ سي - واف - ١٦ سي (مقعد واحد ومقعدين) وهذا الطراز يختلف عن الطرازات السابقة في الآتي:

• قوة دفع المحرك تزيد بمقدار ٤٠٠ رطل عن الطرازات السابقة بدون زيادة في معدل استهلاك الوقود، وهو الأمر الذي يمكن الطائرة من زيادة الحمولة التسلحية.

• الطائرة مزودة بصواريخ وادارية للقتال جولو ذات مدى أطول وقوة أصابة أعلى.

• الطائرة مزودة بنظام لانترون (LANTRN) الذي يتيح أمامها فرصة الطيران على الارتفاعات المنخفضة (أقل من مائة متر) ليلا وفي أحوال الرؤية الضعيفة.

• تزويد الطائرة بأنواع التصويب على الأهداف باستخدام الليزر.

• إدخال تعديل جديد على نظام التوجيه من محطات التوجيه الأرضية وبذلك أصبح من الممكن نقل أوامر توجيه المحطات الأرضية إلى الطائرات المقاتلة آليا.

• تزويد الطائرة برادار متطور ذي قدرات فنية مرتفعة وبندخل هذا الطراز من الطائرة اف - ١٦ صفوف الخدمة العاملة في القوات الجوية المصرية يصبح إجمالي عدد الطائرات من هذا النوع من الطرازات المختلفة ١٧٤ موضع بيانها في الجدول رقم (١).

ومن ناحية أخرى، دخلت القوات الجوية حيز الاستخدام

الفعل لنظام القيادة والسيطرة الآلية بعد الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية من مراحل تنفيذ النظام، وقامت خلال العام ١٩٩٤ باستكمال مقومات هذا النظام الذي يتبع أمامها فرصة الاستفادة من مزاياء العديد، إذ بعد الانتهاء من الربط آليا بين نظام الأنذار اليوسى القديم وكل من طائرات الأنذار والكشف المبكر (E-2C) ومعدات الرادار الأرضية المطورة، زاد والى حد كبير مدى الكشف بحيث أصبح يعطي أبعادا توفر للقوات الجوية عمقا انذاريا كبيرا وبصفة خاصة ضد الأهداف التي تطير على ارتفاعات منخفضة جدا والتي تمثل التهديد الرئيسي من أي عدو جوي، وبينما كان الوقت اللازم لنقل المعلومة للمنفذ النهائي من لحظة الكشف والتفريق ما بين ٢ - ٣ دقيقة في ظل النظام اليوسى القديم، فإن الوقت المستقطع حتى رد الفعل في ظل النظام الجديد لا يزيد عن عشر ثوان فقط وإذا وضعنا في الاعتبار أن الطائرات الحديثة أصبحت تطير بسرعات عالية جدا - يمكن أن تصل إلى ضعف سرعة القوة - فإن الوقت المستقطع حتى رد الفعل والذي يتبعه نظام القيادة والسيطرة الآلية بعد مثالها إلى أقصى حد. والتغلب على مشكلة الإعاقة والشوشرة على الوجه الأرضي أو الموجه اليوسى بواسطة العدو أثناء العمليات التي تشارك فيها المقاتلات، فإن القوات الجوية أعلنت عن اعتزامها إدخال تطوير جديد على نظام التوجيه من المحطات الأرضية أو المحطات الطائرة إلى المقاتلة بحيث يتم نقل أوامر التوجيه إلى مبيئات الطائرة دونما حاجة لاستخدام الوجه لصوته.

أما بالنسبة لتطوير القوات المسلحة لأمكنيات الصيانة لديها، فإنها وبعد اعتماد خط عمرة طائرات النقل الأمريكية طراز سي - ١٣ كمركز عمرة وإصلاح دولي بالقوات الجوية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في أكتوبر ١٩٩٣ بترخيص من شركة لوكهيد المنتج الأصلي للطائرة، قامت القوات الجوية بإنشاء خط عمرة للطائرات (E-2C) بالتعاون مع شركة جرومان الأمريكية، وتنفيذ التشرعات الفنية وإجراء التعديلات على الطائرات التي لم يحدد المنتج الأصلي لنظام العمرة لها، (مثل الطائرة اف ١٦) بما يضمن استمرار تشغيلها بكفاءة تامة طبقا لحالة الفنية.

ج- عمليات التطوير في القوات البحرية:

تتم عمليات تحديث القوات البحرية في إطار استراتيجية التسليح تأثرت بالمتغيرات الدولية مثل اتفاقية السلام وانهاء عصر الحرب الباردة، وفي ظل هذه المتغيرات انتشرت الصراعات المحسوبة على الساحة العالمية وازدادت سمة التوتر التي ظلت مخفية على منطقة الشرق الأوسط لعقود طويلة، كما أثبتت حرب الخليج لتحرير الكويت الذي يمكن أن تتكرر به المصالح الدولية بالصراعات المحسوبة، وما يستتبع ذلك من تزايد احتمالات تدخل القوى العالمية والإقليمية لاحتواء الأزمات والعمل على استقرار السلام.

أثناء حرب الخليج لتحرير الكويت التي شهدت تطورات خطيرة في مجال أسلحة الهجوم مثل الطائرة القادرة على التغلب على الكشف الرادارى، والصواريخ الجوالة والأسلحة ذاتية التوجيه، وذلك فضلاً عن استخدام الصواريخ باتريوت في طرازها المتطور المضاد للصواريخ، وكان الهدف من وراء ذلك ترسيخ العقيدة القتالية المصرية لقوات الدفاع الجوى، والحفاظ على الخبرات المكتسبة، ومنع تآكل هذه الخبرات مع تفلها كاملة لرجال الأجيال التالية من قوات الدفاع الجوى، لأن هذه الخبرة هي الثروة الحقيقية التي تراكمت عبر المواجهات المختلفة.

وفي خلال العام ١٩٩٤ بات واضحاً أن الأسلحة والمعدات الشرقية التي تمتلكها قوات الدفاع الجوى المصرى سستقل هي الهيكل الرئيسى لها، وإذك يجرى العمل على اطالة أعمار هذه المعدات وتطويرها بأضافة أنظمة متكاملة لها، وإدخال تعديلات فنية عليها لزيادة قدراتها القتالية واتاحة الفرصة امامها لمواجهة التطور الناشئ في وسائل الهجوم الجوى، وفي الوقت ذاته كان من الواضح أن قوات الدفاع الجوى تستفيد من سياسة تنويع مصادر السلاح لأحلال الأنظمة القتالية التي بدأ خروجها من الخدمة بانتظمة بديلة حديثة من مختلف المصادر المتاحة في العالم مع الحرص على اختيار أكثر الأنظمة البديلة كفاءة في الأداء والقدرات على أن يتم ذلك بمراعاة الظروف الاقتصادية لمصر. ويهدف ضمان استكمال خطط تطوير الدفاع الجوى واحتلت خطط إنتاج قطع الغيار اللازمة لمعدات والخبرات والامكانيات المصرية مع الاستعانة بقدرات وامكانيات التصنيع الحربى والمعنى مكانة متميزة في استراتيجية الدفاع الجوى خلال العام ١٩٩٤، وذلك بالإضافة الى الحفاظ على الأساليب التقليدية الأخرى التي ترمى الى تحقيق الهدف ذاته وذلك مثل اتباع سياسة تدريب راقية باستغلال جميع وسائل وطرق التدريب المتطورة مع اقامة قاعدة متطورة لمداد قوات الدفاع الجوى للكوادر القيادية والفنية اللازمة لها على مختلف المستويات.

وجاء انشاء اول ميدان رماية متطور بالمعنى العلمى الحديث في منطقة الشرق الأوسط لرميات جميع أنظمة الدفاع الجوى ومجموعة جميع لول المنطقة لاستفادة من الامكانيات المتاحة له لى يثو من جديد فكرة انشاء نظام دفاع جوى متكامل عن المنطقة العربية بأسرها بما يتبع قاعدة استراتيجية عربية جديدة. وهذه الفكرة - التي تمثل أملاً عزيزاً لطمح الجميع بتحقيقه - تحتاج الى اتفاق دول المنطقة على حد أدنى من استراتيجية عسكرية موحدة حتى تكون هناك أسس ودعائم تصلح أن تقوم عليها كافة أشكال التعاون العسكرى الممكن تحقيقه.

وبينما أعلن قائد قوات الدفاع الجوى عن وجود تجارب كثيرة ومتنوعة مع معظم الدول العربية في مجال ارساء دعائم التعاون مع دول المنطقة فيما يخص بالدفاع الجوى،

وهذه العوامل تدفع في اتجاه بناء قوة بحرية اقليمية عالية المستوى يمكنها التدخل السريع والمشاركة الايجابية الفعالة مع القوى العالمية لفظ السلام في المنطقة واحتواء الأزمات لمواجهة التهديدات المحتملة. وعلى طريق مواصلة بناء هذه القوات شهدت القوات البحرية المصرية خلال ١٩٩٤ تطورا في اتجاه محورين كالآتي:

المحور الأول: وهو المحور الألقى في التطوير، ويتمثل هذا المحور في اضافة وحدات جديدة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك رفع العلم المصرى على المدمرتين رشيد وبمياط في ١٠/١٩٩٤ وانضمامهما الى صفوف الخزمة في القوات البحرية المصرية (وهي المدمرات طراز نوكنس التي حصلت عليها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية).

المحور الثاني: وهو المحور الرأسى في التطوير، ويتمثل في تحديث ورفع كفاءة المعدات والوحدات الموجودة لدى القوات البحرية بما يتبع فرصة زيادة العمر الافتراضى لها، وتحديث تسليحها بما يحقق مسايرة التكنولوجيا المتطورة في المجال البحرى ومن أبرز الأمثلة على عمليات التطوير في المحور الرأسى الآتى بعد:

• تطوير الفوواصل صينية الصنع (التي نظلت خدمة القوات البحرية المصرية منذ ١٤ عاماً) بأضافة منظومات الكترونية ذات مهام مختلفة وتزويدها بمنظومة الصواريخ علق - سطح، والطوربيدات الموجهة ضد الفوواصل.

• تطوير عدد من الوحدات البحرية بأضافة معدات الكترونية حديثة على امكانياتها وكذلك اضافة تسليح متطور. وفي مجال التطوير المستقبلى للقوات البحرية في المحور الألقى فمن المحتمل أن تحصل القوات البحرية على غواصتين متطورتين (محرك ديزل) من إنتاج أحواض بناء السفن في ولاية الميسيسبى وذلك بناء على ما أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية في مطلع شهر سبتمبر ١٩٩٤ وأوردت جريدة جيروزاليم بوست الاسرائيلية.

د - ملاحح التطوير في قوات الدفاع الجوى:

اكتسبت عمليات تطوير قوات الدفاع الجوى المصرى اهمية خاصة منذ غداة حرب يونيو ١٩٦٧، وتكثفت هذه الأهمية بعد أن استطاعت قوات الدفاع الجوى المصرى أن تشكل أحد أهم عناصر حرب أكتوبر. ومنذ ذلك الحين أصبحت عمليات تطوير قوات الدفاع الجوى من السمات الأساسية التي لايمكن الاستغناء عنها على كافة المستويات، انطلاقاً من أن العلم يشهد سباقاً محموماً في تطوير أسلحة الهجوم الجوى يستغل كل مانتاحه تكنولوجية العصر، وفي هذا السياق اعتمدت قوات الدفاع الجوى المصرى على ملاحقة التطور السريع والمستمر في وسائل أسلحة الهجوم الجوى، ومتابعة التطور المستمر في أنظمة الدفاع الجوى واستيعاب نتائج السابق التكنولوجى بين أسلحة الهجوم الجوى وأسلحة الدفاع الجوى وبصفة خاصة

لكل دولة وفقا لأهمية وأسيقيات تلك الأهداف.
هـ - التطور التكنولوجي والتصنيع الحربي:

ترتبط بعطيات مساهمة ومواكبة التطور العلمي قضية بالغة الأهمية وهي قضية التصنيع الحربي وفي الوقت الذي أعلن فيه وزير الدفاع خلال العام ١٩٩٤ عن «قيام القوات المسلحة بدعم قاعدة التصنيع الحربي سعيا نحو إقامة صناعة عسكرية متطورة بالتعاون مع الخبرة الأجنبية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لمطالب التسليح والنخائر الضرورية لجميع أنواع القوات في الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة». فإن العام نفسه شهد نهاية عملية لذلك الجدل الشديد حول مصنع إنتاج البنية إم - ١ (المصنع ٢٠٠) كما شهد أيضا انتهاء الخلاف بين الهيئة العربية للتصنيع الحربي والشركة البريطانية للصناعات الحربية المعروفة باسم شركة (جي. كي. إن)، فمن ناحية كان للحملة المضادة لمشروع المصنع ٢٠٠ والتي يمثل عضو الائتلاف الأمريكي - أ. بي. (والتي يشغل في الوقت ذاته رئيس اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية) وزعم فيها أن التمويل الأمريكي للمصنع «يمثل تبذيرا لأموال دافع الضرائب الأمريكي». كما أنه «يمثل اتفاقا على مشروع لأطامل من وراء» أثر سلبي مؤقت على تطور المشروع، ولكن سرعان ما اتضح أن كل ما يثار في وسائل الإعلام الأمريكية حول هذا الموضوع يدور في إطار يتناقض مع المبادئ السياسية والاستراتيجية للعلاقات المصرية - الأمريكية، وخاصة البنية الذي أكدته مصر مرارا وهو أنها دولة مستقلة - صديقة وليست تابعة للولايات المتحدة، وقادرة على وضع سياستها الدفاعية بنفسها، وهي وحدها التي تحدد حاجاتها التكنولوجية التي تتفق مع هذه السياسة. ومن هنا فإن النظرة المصرية لهذه القضية تتمثل في أن وجود هذا المصنع على أرض مصر يساعد على تصعيد التكامل التكنولوجي في مجال التصنيع الحربي. ومع المصانع الأخرى التي تملكها مصر لإنتاج المدافع والنخائر والذوائر الإلكترونية فإن قوات تسليح القوات المسلحة المصرية بأيدٍ مصرية سوف تتصاعف.

ويهدف مصنع ٢٠٠ في المرحلة الحالية إلى تلبية مطالب القوات المسلحة المصرية من بابات القتال الرئيسية وتوفير تكاليف الاستيراد من الخارج والتخلص من القيود المفروضة عليه، ويعد أن وقعت اتفاقية إنتاج البنية إم - ١ - ١ في العام ١٩٨٨ بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية، ثارت رويد فعل كثيرة وبصفة خاصة على ساحة الإعلام، وكانت الحملات الإعلامية في صحافة الولايات المتحدة تعتمد على إثارة عدد من الحجج التي تمس وبشكل مباشر جوارب حساسة في نفسية المواطن الأمريكي. بهدف تشكيل رأي عام مضاد لحالة التعاون المتقدم في الجالات العسكرية المختلفة بين الولايات المتحدة ومصر مع التركيز على التعاون في مجال إنتاج دبابة القتال الرئيسية

فإن تحقيق نظام دفاع جوي متكامل عن «المنطقة العربية» أمر ممكن ولكنه يشترط من جديد قضية توحيد الفكر العسكري للدول العربية. حيث ينبغي في البداية العمل على توثيق وتعميق الروابط العسكرية العربية وبصفة خاصة في مجال عقائد القتال والسياسات العامة والصناعات الحربية، والوصول إلى مفهوم محدد للسياسة العسكرية العربية الواحدة، من خلال التقارب والتوحيد اللازم لقاعدة العلوم العسكرية في الأطوار العربية بالاستفادة من الخبرات المتجسرة لدى كل دولة من الدول العربية سواء من خلال تبادل الدارسين أو احتكاك القيادات بشكل مستمر وبأتم. ومن الضروري أن تنتهي تلك المرحلة بأجراء تدريب عسكري عربي مشترك حتى يكون هناك مدخل عملي وحقيقي للتعاون العسكري. ومع البدء في إعادة إحياء التصنيع المشترك بين الدول العربية (مدني/عسكري) فإن الفرصة ستكون متاحة لإقامة قاعدة صناعية عربية تخضع لمواصفات قياسية موحدة، ومن خلال هذه القاعدة يمكن توحيد نظم التسليح وتاحة الفرصة لتكاملها بحيث تصبح هناك إمكانية لتنفيذ التدريب المشترك على أنظمة تسليح متشابهة ومتناسقة.

ومن خلال تبادل المعلومات من مصادر التهديدات المحتملة، وكذلك تبادل المعلومات عن مساحات العمليات المختلفة ونوعيات التسليح والإمكانات المتوفرة من أنظمة الدفاع الجوي، فإن الدول العربية تكون قد توقفت عند نقطة الانطلاق التي تتطور بشكل عملي في ظل اتفاق الإرادة السياسية وعندها يمكن أن تشرع دول المنطقة في إقامة نظام دفاع جوي متكامل عن المنطقة بأسرها سواء من حيث بناء الهياكل التنظيمية لأجهزة التعاون التي تضم أجهزة القيادة والسيطرة وشبكات الاتصال والاذنار والحصول على المعلومات في إطار النظام الموحد (C3 & I)، أو تنظيم شبكات الاستطلاع والاذنار ومراكز القيادة والسيطرة لنظام الدفاع الجوي المتكامل وفق فكر استراتيجي موحد اعتمادا على الإمكانيات المتاحة من طائرات الاذنار والمكر والقيادة والسيطرة في الدول العربية. وسيكون من الضروري أن تضغط الدول العربية (على خط مواز لذلك) لكي تمتلك قمرات صناعيا عربيا للاستطلاع وتوفير إمكانية أذنار مكر ذاتي للدول العربية وربطه مع مراكز القيادة الآلية والبيعية بمختلف دول المنطقة، وتحقيق سرعة تبادل المعلومات فلابد وأن تتوفر شبكة من أنظمة القيادة والسيطرة الآلية لجميع الدول العربية من ربطها بنظام اتصالات موحدة، أما بالنسبة لوسائل الدفاع الجوي الإقليمية (صواريخ) - صواريخ، قوافل، مقاتلات، اللازمة لدرء التهديد فإن دورها يتحدد من خلال التنسيق والتكامل التام بين القوات الجوية لدول المنطقة لتحقيق أقصى استخدام وأفضل توظيف لإمكانات مقاتلات الدفاع الجوي وكذلك من خلال تنظيم استخدام وسائل الدفاع الجوي الأخرى وباشكالها المختلفة لتوفير الحماية عن الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية

١٦ - إيه١. واشتملت الحجج التي أثارها بعض وسائل الإعلام الأمريكية على قضية سعي مصر لتصدير الدبابة المشار إليها لأطراف خارجية، وكذلك قضية نقل أنواع متقدمة للغاية من تكنولوجيا صناعة الأسلحة المتطورة إلى دولة من دول العالم الثالث، وزيادة تكاليف إنتاج الدبابة الواحدة بالمقارنة بتكاليف الإنتاج في الولايات المتحدة (زعمت المصادر الأمريكية أن الدبابة المنتجة في المصانع الأمريكية تكلف ٢٠٠ مليون دولار بينما تكلف الدبابة المنتجة في مصنع ٢٠٠ المصري حوالي ٦ ملايين دولار)، وفي الوقت الذي شارك فيه الكونجرس مشاركة فعلية في مناقشة قضية مصنع الدبابات أم١ - إيه١ في مصر سواء من خلال لجان الاستماع أو من خلال التقارير التي يعرضها بعض المتخصصين، فإن وسائل الإعلام الأمريكية تعدت واقع القضية إلى عرض مقصود للاحتمالات التي يمكن اللجوء إليها لتفادي «النتائج السلبية» التي يمكن أن تصيب الولايات المتحدة من جراء استمرار أوضاع المصنع ٢٠٠ على ما هي عليه وضمنت الصحافة الأمريكية في اقتراحاتها تلك الاحتمالات الآتي:

- تحويل المصنع إلى ورشة لصيانة الدبابات.
- تغيير معالمة لكي يصبح متخصصا في إنتاج قطع غيار الدبابات.
- تحويله إلى مجال إنتاج الجرارات والمحارث الزراعية ومعدات الري المتطورة.
- قصر عمل المصنع على إنتاج المولدات الكهربائية أوضواغ الهواء وبعض المعدات الثقيلة الأخرى.

ومن خلال متابعة عدد من الحملات الإعلامية التي أثارها الصحف الأمريكية حول موضوع الدبابة أم١ - إيه١ اتضح أن هذه الحملات تعتمد على اظهار جزء من واقع القضية مع اخفاء باقي معالمها واثارتها في سياق مختلف بهدف تحقيق أكبر قدر من التأثير المضاد في نفسية المواطن الأمريكي على اعتبار أن هذه القضية من القضايا ذات الاثارة والبريق الإعلامي. وكان ذلك الأمر واضحا كل الوضوح في إشارة الصحف الأمريكية إلى الخوف من أن تصبح مصر إحدى الدول التي تنافس الولايات المتحدة في مجال صناعة دبابات القتال الرئيسية، حيث لم تذكر هذه الصحف ماضي عليه القصد السابق الإشارة إليه حيث جاء فيه أن «التوسع في إنتاج المصنع لتصدير انتاجه يخضع لموافقة الحكومة الأمريكية». وبذلك لا تستطيع مصر أن تدخل مجال المنافسة الزعومة إلا إذا حصلت على تصديق الحكومة الأمريكية ذاتها. وعلى جانب الدولة المستفيدة من المشروع - وهي مصر - فإن هذا المصنع له مهام محددة ملعن عنها بكل وضوح حيث تشمل إنتاج دبابة القتال الرئيسية أم١ - إيه١، وأجراء العمرة العمومية للدبابات (الأمريكية سواء أم١-٦٠ بفرزها المختلفة، أو الدبابة التي ينتجها المصنع أو أي دبابات أخرى) وأجراء

العمرة لمحركرات الدبابات ومجموعات المحرك (مثل صندوق التروس أو أجهزة نقل الحركة.... الخ) وإنتاج ناقله الجند المدرعة، وتنفيذ أعمال التطوير اللازمة، وأخيرا استغلال فائض الطاقة الانتاجية لصالح الانتاج المدني، ولا تشمل قائمة مهام المصنع أي مهام لتصدير أو لزيادة أعداد الدبابات التي ينتجها أو غير ذلك مما أشارت إليه وسائل الاعلام الامريكية.

ويعد أن دخل أول لواء مدرع مسلح بالدبابة أم١-إيه١ من انتاج مصنع ٢٠٠ الحربي صفوف الخدمة العاملة في القوات المسلحة المصرية، تكون المرحلة الأولى من مراحل المشروع قد أُنجزت في إطار من التعاون والتفاهم بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ويعد ذلك في واقع الأمر نموذجا لأي مشروع مشترك بين أي دولتين حيث تتكامل في هذا المصنع الإدارة العلمية مع الحاسبات الآلية الحديثة مع الكوادر العلمية المستخدمة لأحدث المعدات لاستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية في العمليات الفنية لتحقيق أقصى جودة في الإنتاج. ويتضمن من ذلك أن برنامج عمل المصنع يسير طبقا للخطة الموضوعية والمتفق عليها وعملية على ما ينتجه المصنع من دبابات قتال رئيسية طراز أم١ - إيه١ فإنه يضطلع أيضا بتنفيذ عمليات التأمين الفني للجنزرات العربية، وتنفيذ الإصلاحات الرئيسية والقيام بعمليات الصيانة وتصنيع قطع الغيار في إطار اتفاق مسبق مع الولايات المتحدة.

وإزاء الاعلان عن الاتفاق مع الجانب الأمريكي خلال العام ١٩٩٤ على استغلال فائض الطاقة الانتاجية للمصنع لإنتاج نوع جديد من عربات القتال المدرعة ذات الجنزير الكامل، فإن أهمية هذا المصنع تكمن في توفير احتياجات القوات المسلحة من طرازات متطورة من المركبات المدرعة ذات الجنزير الكامل في المستقبل.

٧- إنهاء الخلاف بين الشركة البريطانية والصناعات الدفاعية والهيئة العربية للتصنيع:

كان الاعلان عن إنشاء الهيئة العربية للتصنيع وسميا في العام ١٩٧٥ بين مصر وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة بمثابة نقطة تحول بارزة في تاريخ التعاون العربي للإنتاج الصناعي العسكري المشترك، حيث أسهمت كل دولة من الدول الثلاث بما قيمته ٢٦٠ مليون دولار في حين جاءت المساهمة المصرية في شكل مصانع الطائرات والمحركرات في طوان، ومصنع مسقر ومصنع قادر. وقد جسدته الهيئة العربية للتصنيع فكرة الربط بين رأس المال الخليجي والصناعة المصرية والتكنولوجيا الغربية لتأمين الامدادات من المعدات العسكرية بتكلفة منخفضة للدول العربية وفي الوقت ذاته يتيح فرصة أمام الدول العربية المشاركة - ووصفه خاصة مصر - لاكتساب الخبرة العملية لتطوير الصناعات العسكرية العربية. وبينما إشتملت أنشطة الهيئة العربية للتصنيع على

توسعا وتتوفا في الفترة القادمة كما ينتظر أن تشمل أطرافا أخرى من دول شقيقة وصديقة.

وتعد التدريبات المشتركة مع الدول الصديقة واحدة من أهم ركائز تحقيق التعاون العسكري والتعاون العملياتي الحقيقي، كما أنه يمثل مجالاً ممتازاً لتحقيق الاحتكاك الذي يهدف إلى تبادل واكتساب الخبرات واستخلاص الدروس لخدمة خطط تطوير وتحديث القوات المسلحة وبصفة خاصة في ظل ما يشهده العالم من تغييرات في نظريات وفكر التخطيط للعمليات واستخدام القوات. وهو التغيير الذي نشأ من ظهور مفاهيم جديدة للأمن الأقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة وتزايد التوجه الدولي نحو ترشيده الانفاق العسكري لتحقيق الاعتماد على مبدأ الكيف في بناء القوات المسلحة والذي ينبع من كفاءة الفرد والاعتماد على أنظمة التسليح المتطورة تكنولوجيا بدلاً من اعتماد مبدأ الكم الذي بات يشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات الدولة. وفي خلال العام ١٩٩٤ كانت هناك مؤشرات واضحة تدل على أن هناك إدراكاً من القوات المسلحة لهذه الحقائق ومع ارتباط ذلك الإدراك بالرغبة في ملاحقة التطورات السريعة المتصلة بعمليات التدريب على استخدام الأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة فإن الاتجاه نحو هذا النوع من التدريبات الراقية - على ألا يكون مقتصرًا على دول بعينها وأن يتسع نطاقها لكي تشمل دولاً أوروبية أو عربية أو أفريقية أو أسبوية أو إسلامية - كان خياراً منطقياً، وأن تلك التدريبات كان لها مبررات إيجابية على مدار السنوات الماضية واكتسبت قوتاً من ورائها خبرات واسعة؛ كما ارتفعت كفاءتها القتالية والمهارية وبصفة خاصة في مجال التعامل مع الأسلحة المتطورة.

وتعتبر القوات المسلحة أن الفائدة التي تكتسبها من التدريبات المشتركة هي فائدة لا يمكن تحقيقها بالوسائل العادية مقارنة بالمدة الزمنية التي تستغرقها تلك التدريبات، حيث يصعب تحقيق أهداف تدريبية مماثلة إلا بعد فترة زمنية طويلة، وبكلفة اقتصادية باهظة وهي الأمور التي تشكل عبئاً على ميزانية الدولة ومن خلال نظرية «التكلفة والعائد» واعتماداً على تخطيط جيد وبناء تستطيع القوات المسلحة ملاحقة تطورات المعسكر بامكانياتها الحالية ومواردها القائمة بالفعل، وبذلك أصبحت التدريبات المشتركة تمثل عاملاً مؤثراً يسهم في تحقيق الأمن القومي للدول التي تشارك فيها، كل بقدر موقعه وكل على قدر مشاركته، ومن هذا المنطلق تقوم القوات المسلحة بتنفيذ التدريبات المشتركة مع الدول الصديقة في إطار خطة منسقة طبقاً للترقيات والظروف فيما يخضع الأهداف النهائية لكل مرحلة من مراحل خطة التحديث والتطوير للقوات المسلحة بأفرعها المختلفة.

وفي خلال العام ١٩٩٤ أعلنت القوات المسلحة أن هناك عوامل تحكم عمليات تخطيط وتنفيذ التدريبات المشتركة مع

التعاون مع عدد من الشركات الأوروبية لإنتاج مجموعة متنوعة من أنظمة التسليح والمعدات العسكرية (انظر الجدول رقم ٢)، فإن خلاف الهيئة العربية للتصنيع مع شركة وستلاند في إطار الشركة العربية البريطانية للهليكوبتر، أدى إلى توقف مشروع إنتاج الطائرة الهليكوبتر طراز لينكس، وبعد أن ظل هذا الخلاف قائماً اعتباراً من العام ١٩٧٩ وعلى امتداد حوالي خمسة عشر عاماً، جاء يوم ٢ أغسطس لكي يسدل الستار نهائياً على هذا الخلاف الذي تمت تسويته ودياً بين الطرفين وترتب على ذلك النتائج الآتية:

- تحسرت الهيئة العربية للتصنيع من واحدة من القضايا التي شغلها لفترة زمنية طويلة.

- أصبحت الهيئة العربية للتصنيع مطلقة اليد في البحث عن بديل للطائرات الهليكوبتر لينكس حتى تنتج الهيئة بامكانياتها لصالح مصر والدول العربية الراغبة في ذلك.

- أثبت الأسلوب الذي اتبعت به الهيئة العربية للتصنيع في معالجة القضية محل الخلاف مع الشركة البريطانية احترامها لتعاقداتها وهو الأمر الذي أكسبها مزيداً من الاحترام (برغم الخلاف).

٢- القوات المسلحة وقضية التدريبات المشتركة:

حظيت قضية التدريبات والتعاونات المشتركة بأهمية ملحوظة خلال العام ١٩٩٤، إذ بينما اعتبر وزير الدفاع أن «التدريب المشترك هو أحد المجالات الحيوية لتحقيق المصلحة المشتركة وبصفة خاصة مع الدول الكبرى»، فإن هذه التدريبات ينظر إليها في الوقت ذاته على أنها مجال لتبادل الخبرات حيث تملك مصر الخبرة العملية للحروب الحديثة، بينما تملك الدول الغربية التي تشترك في هذه التدريبات التكنولوجيا الحديثة التي لا مجال للاعتماد عليها وأثبتت كفاءتها إلا في مثل هذه التدريبات؛ والتي تتزايد أهميتها في ظل تراجع فرص اختبارها في حروب حقيقية.

ويعد الاهتمام بالتدريبات المشتركة خلال العام ١٩٩٤ استئنافاً لعمليات التخطيط لهذه التدريبات التي بدأتها مصر في العام ١٩٨٥ بالاشتراك مع عدد من الدول الصديقة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي تم تنفيذها وفق خطة مدروسة ومنسقة مع هذه الدول وبما يحقق الهدف الذي تنصده مصر منها. وفي خلال العام ١٩٩٤ أعلنت القوات المسلحة أن هناك طلبات كثيرة من دول أوروبية وأفريقية وآسيوية للاشتراك في هذه التدريبات، وبعد أن شهد العام ذاته إجراء العديد من التدريبات المشتركة (بعد فترة توقف بسبب حرب الخليج لتحرير الكويت ٩٠-١٩٩١) والتي كان من أبرزها التدريب المشترك مع فرنسا في منتصف شهر إبريل، وتدريب قوات الصاعق مع القوات الخاصة اللبنانية، والتدريب المشترك مع عناصر من القوات المسلحة الأمريكية، فإنه من المنتظر أن تشهد هذه التدريبات

الدول الشقيقة والصديقة حددتها في الآتي:

- تحقيق المصلحة الوطنية القومية العليا للبلاد.

- الحفاظ على سرية وأمن القوات المسلحة.

- تحقيق الأهداف التدريبية والوصول بالقوات المشاركة الى المستوى المطلوب للوصول اليه.

ومن الأمور اللافتة للانتظار خلال العام ١٩٩٤ فيما يخص التدريب المشترك أنه شمل أكثر من فرع من فروع القوات المسلحة، وكان من أبرزها القوات البحرية التي اعتبرت أن التدريب المشترك مع اللول الصديقة إضافة جديدة في مجال اكتساب الخبرات القتالية من خلال تطبيق التكتيكات البحرية وأساليب القيادة والسيطرة والوقوف على أحدث ماوصل اليه العصر من تطور علمي وتكنولوجيا في مجال التسليح البحري وأساليب استخدامه في المعارك البحرية، كما تنبع التدريبات المشتركة فرصة تشكيل جو التفاهم المشترك على المستويات المختلفة من أجل ادارة ديناميكية التدخل المشترك السريع لاحتواء الأزمات الإقليمية وأقرار السلام في المنطقة مطبقا لقرارات الأمم المتحدة.

ومما ضاعف من أهمية هذه التدريبات المشتركة انها تتم بصفة دورية بين البحرية المصرية وبحريات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا في مسرعى البحر المتوسط والبحر الأحمر وهي كلها دول ذات عراقة في المجال البحري ويشهد بخبراتها الجميع.

ومع تقدم دول أوروبية أخرى ودول شقيقة يطلب الاشتراك في هذه التدريبات أعلن وزير الدفاع عن اعتراف القوات المسلحة توسيع قاعدة التدريب المشترك لكي يشمل عدة أطراف أخرى عربية وأجنبية حتى تتحقق الفائدة للجميع انطلاقا من الطائفتين الآتية:

• التدريب المشترك هو أحد مقومات التعاون العسكري، وأيضا هو أحد المجالات الحيوية لصالح تنفيذ المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية.

• يجرى التدريب المشترك مع الدول الصديقة ذات الامكانيات الكبيرة والمتطورة والخبرات المتميزة التي ترتبط معها مصر بمصالح مشتركة يفرض تبادل الخبرات القتالية والفنية والوقوف على ماتحتل به الساحة من أنظمة التسليح والتمعدات المتطورة للارتقاء بالقدرة القتالية لقواتنا المسلحة وتطويرها المستمر بما يتماشى مع أحدث الاساليب العلمية سعيًا نحو الآتي:

- تحقيق إضافة للقوات المسلحة المصرية في مجال الاملاكم بكل ما هو جديد على الساحة العالمية من نظم التسليح وخبرات استخدام الأسلحة والمعدات.

- الاستفادة من تكتيكات وأساليب القتال المختلفة واكتساب قادة التشكيلات والوحدات المشاركة في التدريب الثقة حول امكانية التنسيق مع قوات من دول صديقة للعمل المشترك.

- اقتناع أطراف أخرى بالمستوى القتالي المرتفع والمتطور للقوات المسلحة المصرية.

٣ - القوات المسلحة والخدمة الوطنية:

تساهم القوات المسلحة الى جانب العديد من الوزارات والمؤسسات في حل المشكلات الوطنية التي تقع بشكل مباشر على المواطن المصري وتحقق بذلك أهدافا مزبوجة لصالح تحقيق المصلحة الوطنية العليا ومع ملاحظة أن الدور الحثيث للقوات المسلحة لا يأتي على حساب مهامها الأساسية، وعلى امتداد السنوات الماضية ساهمت القوات المسلحة في خدمة المشكلات الوطنية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مساهمتها في حل مشكلة المواصفات لرفع العبء من على وسائل المواصلات العامة حتى يكون هناك حيز للمواطن العادي لكي يذهب الى عمله وتكثفت القوات المسلحة بنقل أبنائها.

وبذلك مساهمتها في بناء المدارس وإنشاء الكباري ومد خطوط المواصلات التلفزيونية والتي كانت تمثل بالنسبة لها مشروعات عملية تنفذها العناصر المشاركة وهي تحت التقييم والمتابعة شأنها شأن أي مشروع ميداني.

وسواء أكانت مساهمة القوات المسلحة في خدمة المشكلات الوطنية في مجال الصحة بالقوافل العلاجية (الوادي الجديد، الصعيد... الخ)، أو المجالات الثقافية نحو الأمية أو الإسكان لاقامة مشروعات للضبط أو الزراعة باستصلاح الأراضي فانها كلها كانت تخضع لنفس القاعدة، وحيث لا يكون دور القوات المسلحة دورا فرديا، ولكنه يتم في إطار التنسيق مع أجهزة الدولة، ومثالا على ذلك أعلنت القوات المسلحة خلال العام ١٩٩٤ عن وجود مشروعات تحت الدراسة لاقامة قرى نموذجية للشباب في مناطق نائية تكون نواة لمن جديدة بالتنسيق مع وزارات أخرى (وزارة الزراعة، وزارة الإسكان والتعمير... الخ).

ويقوم اشتراك القوات المسلحة في مجال الخدمة المدنية على فكرة أن الوطن قد كفل لها قدرات وامكانيات وموارد مخصصة لتنفيذ المهام الرئيسية لحماية أمنه وسلامته وبقائه والدفاع عنه ضد أي عدوان وهذه الامكانيات يمكن الاستفادة منها عند مواجهة مخاطر أو تهديدات داخلية تتروغ أمن المواطنين وتؤثر على ممتلكاتهم وذلك بهدف تأمين الإنسان المصري ضد أي مخاطر، وذلك بالإضافة الى دور

القوات المسلحة التقليدي في الدفاع ضد التهديدات الخارجية.

وفي الظروف والأوضاع العادية تقوم أجهزة عديدة تابعة للقوات المسلحة بالإشراف على راحة المواطن المصري، حيث هناك مكاتب ثابتة لإدارة التجنيد والتعبئة التي تقدم خدماتها للمواطنين قبل الخدمة أو بعد انتهاء الخدمة بالقوات المسلحة، كما أن هناك خدمات عديدة يستفيد منها المدنيون كالعلاج بمستشفيات القوات المسلحة وجهاز الخدمات الذي تنتشر منافذه للبيع للمدنيين ونشاط جهاز الخدمة الوطنية الذي نجح في استيعاب نسبة لا يستهان بها من العمالة المدنية، كما يقدم انتاجه المتنوع في المجالات المدنية الصناعية والزراعية والخدمية لتخفيف الأعباء عن المواطن المصري.

وفي الوقت ذاته تقوم القوات المسلحة بتنفيذ مشروعاتها الخاصة بمحو أمية المهندسين مشاركة منها في دعم المشروع القومي لحرق الأمية إلى جانب تأهيل أبنائها المهندسين بتدريبهم تدريباً مهنياً ومخصصاً يؤهلهم للحصول على فرصة عمل إلى جانب تأهيلهم للمشاركة في خطة التنمية الشاملة للدولة.

وإلى جانب مشاركة القوات المسلحة في العديد من المشروعات القومية لمعاونة القطاعات المدنية وبصفة خاصة في مجال النقل والمواصلات والاتصالات وتطوير الأبنية التعليمية، فإن صندوق الإسكان التابع للقوات المسلحة يطرح العديد من مشروعات الاستثمارية للمدنيين مع تسهيلات لاتقارن بمثيلتها في سوق الإسكان، وهذه المشروعات تسهم كلها في حل مشكلة الإسكان على مستوى الدولة.

أما في مجالات تحسين الأداء الاقتصادي وتوفير العمالة فإن القوات المسلحة اعتماداً على ميخلائها البشرية من شباب المجتمع المصري والذي يمثل كل فئاته وطبقاته ومستويات الثقافية والعلمية والاجتماعية من خريجي الجامعات والمعاهد وباقي المراحل التعليمية تقوم بعمليات تحويلية تدريبية لصفوف المهارات وغرس خبرات ومبادئ الالتزام والانضباط في نفوس شباب المجتمع، وعلى الجانب الآخر، تأتي مخرجات نظام القوات المسلحة في شكل أيدي عاملة مهنية وحرفية وعلمية متخصصة ذات مستويات تدريبية مرتفعة ومستويات مطوعة عالية تندمج في المجتمع من خلال انضمامها إلى سوق العمل الأمر الذي يؤدي إلى سد النقص في العديد من المهن والتخصصات التي تعاني من عجز في الأيدي العاملة، كما أنه يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الأداء.

ويعتبر المسرحون من الخدمة العسكرية من فئتي المهنيين والحرفيين بمثابة ثروة بشرية ضخمة لها أثر عميق في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر بشرط حسن استغلالها من القطاع المدني، ومن ناحية القوات المسلحة فإنها تعد خطة لتدريب المسرحين من الخدمة على مهن وتخصصات تابعة للقطاع العام والقطاع الخاص وتعاني من عجز الأيدي العاملة والذين يبلغ عددهم سنوياً ٧٥٥ ألف مهني وحرفي وسائق وعامل ماهر (انظر الجدول رقم ٣).

وفي خلال العام ١٩٩٤ أعلنت القوات المسلحة عن نيّتها في التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني بما يخدم التخصصات والمهن التي تعاني من عجز في الأيدي العاملة وتخفيف حدة مشكلة البطالة في تخصصات أخرى، وكذلك التوسع في مشروعات الخدمة الوطنية التي تسهم في علاج الظل القائم في ميكل العمالة ودفع عجلة التنمية في مجالات معينة مثل:

- استصلاح واستزراع الأراضي ومجالات الأمن الغذائي.
- الصناعات الصغيرة والرفيعة والبيئية.
- التشييد والبناء وبصفة خاصة في مجال البنية الأساسية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن القوات المسلحة سوف تقوم بتوجيه الجهود في اتجاه المناطق العمرانية الجديدة والمناطق النائية طبقاً لحاجة الدولة. وفي هذا السياق ستلعب المدن العسكرية التي أنشأتها القوات المسلحة دوراً في تسهيل الأمتداد العمراني، وهو الأمر الذي سوف يترتب عليه توفير فرص عمل الآلاف من الأيدي العاملة ومن أبرز الأمثلة على ذلك.

- المساهمة في إمكانية إحياء فكرة استصلاح واستزراع الأراضي في منطقة شرق العوينات وهو الأمر الذي سوف يتيح فرصة زراعة عدة ملايين من الأقدنة اعتماداً على خزان المياه الجوفية الذي تم اكتشافه في الصحراء الغربية، مما سوف يدعم اقتصاد مصر كما أنه سوف يستوعب نسبة كبيرة من حجم العمالة المصرية.

ومن أبرز التطورات التي أسفرتها مشاركة القوات المسلحة في خدمة المشكلات الوطنية ذلك التطور الخاص بالافتتاح الرسمي لمركز القوات المسلحة لإدارة الأزمات الذي دل على أصرار تلك القوات على امتلاك آليات المواجهة العلمية للأزمات، وكذلك قيام القوات المسلحة باستئناف عمليات رفع حقول الآلاف من مناطق شاسعة في الصحراء الغربية يرغم عدم وصول أي دعم مادي من الدول الغربية.

١ - افتتاح مركز القوات المسلحة لادارة الأزمات:

تعتبر القوات المسلحة بما تملكه من امكانيات وطبقا لتنظيمها أكبر وأضخم جهة داخل الدولة يمتلكها الشعب، وهي الوحيدة القادرة على تنفيذ العديد من المهام والتصدى لجميع التهديدات والأخطار التي تواجه الأمن القومي المصري ليس فقط التهديدات العسكرية الخارجية، ولكن أيضا مواجهة الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والصناعية التي يحتمل أن تحدث فجأة، ويعبارة أخرى تعد القوات المسلحة بما تملكه من قدرات بمثابة رصيد ضخم واحتياطي قوى للقطاع المدني عندما تحل ببعض المناطق أي كارثة من الكوارث الطبيعية.

وعلى ضوء ماقامت به القوات المسلحة من مجهودات في مواجهة الكوارث الطبيعية في سنوات سابقة (مثل بورها في كارثة العبارة سالم اكسبريس، وكارثة زاوية سيدي عبيد القادر وزالال أكتوبر ١٩٩٢ والسيلول في مصيد مصر ١٩٩٤) فإن دور القوات المسلحة هو دور مخطط له مسبقا، وداخل ضمن مهام القوات المسلحة ويتضح ذلك في سرعة تلبية متطلبات الموقف من جميع الاحتياجات الهندسية والادارية والطبية من امكانيات القوات المسلحة.

ويمت ذلك دون المساس بإمكانات التشكيلات والجيش الميدانية وبما لا يؤثر على كفاءتها وقدرتها واستعدادها الدائم لتنفيذ مهامها القتالية المكلفة لها اذا استدعى الموقف ذلك، وحتى يتوافر للقوات المسلحة القدرة اللازمة لمواجهة مثل هذه الكوارث مستقبلا فانها أعدت اطارا علميا مدروسا. وتمثل ذلك الاطار في مركز ادارة الازمات والكوارث الذي تم افتتاحه في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤ في اطار الاحتفالات بذكرى نصر أكتوبر الحادية والعشرين، وكانت نواة هذا المركز قد وضعت قبل نحو خمسة أعوام، وشاركت في مواجهة العديد من الازمات والكوارث الطبيعية بنسلوب الادارة العلمية الرشيدة.

ويهدف مركز ادارة الازمات الى مواكبة سرعة التطورات العالمية والاقليمية والتي يحتمل ان يصاحبها تداعيات تؤثر على الأمن القومي المصري اعتمادا على أحدث ماتوصل اليه العالم من تكنولوجيا في مجال الحواسيب والاتصالات ووسائل العرض، ويعتمد عمل المركز على التنسيق بالازمات التي يحتمل أن تحدث والتداعيات التي يمكن أن تسفر عنها وتحليل الازمات وتداعياتها ووضع بدائل لقرارات وحلول أمام متخذي القرار، واتاحة أفضل ظروف ممكنة لادارة الازمة ادارة رشيدة وذلك من خلال البديل المتاح والمحدد مسبقا بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة.

ويضم مركز ادارة الازمات للقوات المسلحة مجموعة من

النظم الآلية الحديثة والمعدات الفنية الأخرى التي يعتمد عليها اعتمادا أساسيا في تنفيذ مهامه ويشمل ذلك معدات اتصال وحواسيب آلية ومعدات نقل معلومات وجهاز بيانات، وذلك بالإضافة الى نخبة من الخبراء والمتخصصين في المجالات المختلفة الذين يتولون الاشراف على عمل المركز وتشغيل الأنظمة والمعدات التي يستند اليها المركز في أداء مهامه.

ويعتمد عمل مركز ادارة الازمات على التحرك من خلال منهجية ثابتة ثم دراستها واقرارها ويعتمد على تحليل الموقف واستنتاج بدائل القرار المحتملة وتقويم كل بديل مع استشارة الخبراء لتحديد موضع هذا البديل على قائمة الأولويات، ومن هنا فانه يمكن الاعتماد على مثل ذلك المركز التخصصي لادارة الازمات المحتمل أن تواجهه كلا من القطاع المدني والقطاع العسكري ووضع خطط التطور التي يحتمل (السيناريوهات) اتصاعد الأحداث في كل أزمة وتحديد أسلوب التنبؤ والمتابعة والمطالب من الامكانيات المادية والبشرية للتعامل مع الازمات في مراحلها المختلفة بما يؤدي الى تقليل التهديدات الناتجة عن الازمة مع دراسة إمكانيات الاستفادة منها، وبالإضافة الى ذلك فان مركز ادارة الازمات للقوات المسلحة يعد بمثابة البداية العملية لأقامة المركز القومي لادارة الازمات والكوارث.

ب - مواصلة عمليات رفع الألغام في الصحراء الغربية:

تبلغ مساحة حقول الألغام في الصحراء الغربية حوالي ٢٨٧٠٠٠ هكتارا يبعد بها حوالي ٢٨ مليون لغم، وتؤثر حقول الألغام هناك على مشروعات وخطط التنمية والتوسع العمراني تأثيرا سلبيا بالغا، وكانت المرحلة الأولى من خطة تطهير حقول الألغام قد استمرت لمدة عشر سنوات وانتهت خلال العام ١٩٩١، وتم خلالها تطهير ٩٢٠٠ هكتار وإزالة ٨ مليون لغم، ويقوم القوات المسلحة (عناصر المهندسين العكسرين) حاليا بالاستمرار في تنفيذ المرحلة الثانية والتي تستمر حتى العام ٢٠٠٦، وفي خلال العام ١٩٩٤ أعلنت القوات المسلحة عن قرب الانتهاء من تطهير ٨٥٠٠ فدان بمحافظة مطروح لصالح الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

وبرغم عدم وفاة بعض الدول الأوروبية التي كانت مشاركة في معارك الحرب العالمية الثانية بالتزاماتها تجاه عمليات ازالة الألغام في المرحلة الثانية. إلا أن القوات المسلحة أصرت على المضي قدما في اتجاه تنفيذ عمليات الرقع برغم الأخطار المحيطة بها (مثل احتمالات الانفجار في أي لحظة، وعدم وجود الخرائط الخاصة بحقول الألغام في بعض الحالات) حتى الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية بالكامل .

(جدول رقم ١)
احداث الطائرات لفـ ١٦ من الطرازات المختلفة في خدمة القوات الجوية المصرية

التاريخ	نوع المحرك	عدد الطائرات	البيان
١٩٨٢ مارس	لفـ ١٠٠٠ بيليو ٢٠٠٠	٣٤	لفـ ١٦ - ١٥ مقعد واحد
١٩٨٢ مارس	لفـ ١٠٠٠ بيليو ٢٠٠٠	٧	لفـ ١٦ - ١٥ مقعدان
١٩٨٦ أغسطس	لفـ ١٠٠٠ بيليو ٢٠٠٠	٣٦	لفـ ١٦ - ١٥ مقعد واحد
١٩٨٦ أغسطس	لفـ ١٠٠٠ بيليو ٢٠٠٠	٤	لفـ ١٦ - ٢٢ مقعدان
١٩٩١ أكتوبر	لفـ ١١٠٠ جى الى - ١٠٠	٤٠	لفـ ١٦ - ١٥ مقعد واحد
١٩٩١ أكتوبر	لفـ ١١٠٠ جى الى - ١٠٠	٧	لفـ ١٦ - ١٥ مقعد واحد
١٩٩٤	لفـ ١١٠٠ جى الى - ١٢٩	٤٦	لفـ ١٦ - ١٥ مقعد واحد لفـ ١٦ - ١٥ مقعدان
إجمالي ١٧٤ طائرة			

٥ المصدر : Jane's All The World Aircraft 1994,p.511
 ٥٥ من إنتاج الشركة التركية للصناعات الجوية (TAL) بجميع الطرازات الأخرى من إنتاج أمريكي .

(٢) جدول رقم
الطائرات للشركة الهيئة العربية لتصنيع الحرس (١٩٧٧-١٩٧٨) ٥

اسم المصنع	تاريخ الانشاء	الهيئة المالكة (نسبة للملكية)	نوعية الانتاج
الشركة العربية الأمريكية للمركبات (AAV)	١٩٧٨	الهيئة العربية لتصنيع ٥١ ٪ شركة أمريكان من تويوز ٤٩ ٪	مركبات طراز CJ - 6
الشركة العربية البريطانية للديناميكيات	١٩٧٧	الهيئة العربية ٧٠ ٪ الشركة البريطانية (BA) ٣٠ ٪	الصاروخ الموجه المضاد للدبابات سوينج فاير
الشركة العربية البريطانية لمركبات الطائرات	١٩٧٨	الهيئة العربية ٧٠ ٪ ويستلاند ٣٠ ٪	الطائرات الهليكوبتر لاينكس
الشركة العربية البريطانية لمركبات الطائرات	١٩٧٨	الهيئة العربية ٧٠ ٪ ديلز دويس ٣٠ ٪	محركات الطائرات
الشركة العربية الفرنسية للطائرات	١٩٧٨	الهيئة العربية ٦٤ ٪ دلمسويجي ٣٦ ٪	الطائرات طراز الفاجيت
الشركة العربية الفرنسية للمحركات	١٩٧٨	الهيئة العربية ٨٥ ٪ سينيكما ٥ ٪	انتاج المحركات التربين نفاج
الشركة العربية للالكترونيات	١٩٧٨	الهيئة العربية ٧٠ ٪ طومسون سى اس لفـ ٣٠ ٪	الالكترونيات العسكرية

٥ المصدر : سبييرى أعداد أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

جدول رقم (٣)

خطة القدرات للمرحلة التدريب للمرحّلين من الخدمة

١٩٩٢ - ٨٢

البريد النوع	عدد للتدريب سنويا (مقترحة)	اجمالي	ملاحظات
مهندسين (تخصصات مختلفة)	٢٠٠ ألف	٢ مليون مهنى	منهم ٤٥ ألف مهند سنويا
حرفيين	١٠ آلاف	١٠٠ ألف حرفى	منهم ٧٥ ألف حرفى من مراكز التدريب المهنى
سائقين	٣٧ ألف	٣٧٠ ألف سائق	لصالح قطاع النقل والمواصلات
عامل ماهر	٨ آلاف	٨٠ ألف	فى مجالات الانتاج الزراعى، الحيوانى، الكيماوى، البصريات والخدمة والحراسة
اجمالى	٢٥٥ ألف	٢,٠٥٥ مليون	

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٥ / ٤٤٨٦

I.S.B.N

977 - 1 3 - 0136 - 5

مطابع الأهرام التجارية - بقلبيوب

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤

المجابهة بالمعرفة العلمية :

رافق حملة النقد الذاتي العربية التي مارسها بصورة تلقائية المثقفون العرب، انفتاح النظم السياسية العربية على مصادر العلم بالدولة الاسرائيلية، ورفع الحظر - وخصوصا في مصر - على استيراد وبخول الكتب والمراجع عن الصهيونية واسرائيل، وقام المثقفون والباحثون العرب فرادى وجماعات، وفي سياق نشاطات مراكز الاباحث العربية بجهود علمية متصلة للتعريف بالصهيونية كحركة سياسية عنصرية، وبالمجتمع الاسرائيلي بكل مكوناته بصورة موضوعية تتسم بالدقة البالغة في التوثيق العلمي، وبالنظرة النقدية في نفس الوقت التي صقلتها الخبرة، ورسخت قواعدها قدرة الباحثين العرب على التفرقة الصارمة بين الالتزام القومي بالقضية الفلسطينية والموضوعية العلمية.

وفي هذا المجال ينبغي تسجيل الدور التاريخي الرائد لمركز الاباحث الفلسطينية بقيادة الباحث الفلسطيني الكبير أنيس صايغ، والذي مثلت اصداراته المتتالية عن كل جوانب المجتمع الاسرائيلي مصدرا علميا لا غنى عنه لكل مثقف عربي عن اسرائيل، وكلنا يذكر هذه الكتيبات الصغيرة الحافلة بالمعلومات، والموثقة توثيقا علميا دقيقا، عن الكيبوتز، والموشاف، والاحزاب، والجيش، والاقتصاد، والفكر والثقافة كما تمارس في اسرائيل. ويضاف الى هذا الجهد الدور الذي لعبته مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، والتي ركزت على اصدار نشرة دورية تغطي كل ابعاد التطورات الاسرائيلية كانت احد مصائر المعرفة العلمية الموثقة، بالاضافة الى منشوراتها التوثيقية الهامة.

واسهم مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية الذي أنشئ عام ١٩٦٨ بمؤسسة الاهرام المصرية بمبادرة من الاستاذ محمد حسنين هيكل وتشجيع من الرئيس جمال عبد الناصر، اسهامات بارزة في الدراسة العلمية المتكاملة للمجتمع الاسرائيلي من جوانبه العسكرية والايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية. واستطاع هذا المركز ان يلعب دورا حاسما بعد تحوله لكي يصبح مركزا للدراسات السياسية والاستراتيجية، لانه تم وضع الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء الفهم العميق لتفاعلات النظام الدولي والاقليمي.

(من المقدمة)

· يطلب من وكالة الاهرام للتوزيع
شارع الجلاء - القاهرة ت : ٤٧٠٦٩

سعر النسخة داخل مصر ٢٠ جنيها مصرياً
سعر النسخة خارج مصر ٢٠ دولاراً